

الدر المصور

في علوم الكتاب المكون

تأليف
أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحبلي
المتوفى سنة ٢٧٥٦

تحقيق
الدكتور أحمد محمد الخراط
الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء الثاني

وللرائع





سورة طه /

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أ. (١) قد نقدم الكلام في الحروف المقطعة أول هذا الموضوع^(١)، و «طه» مِنْ ذاك، هذا هو الصحيح. وقيل: إِنَّ معنى «طه» يارجل في لغة عَك^(٢)، وقيل: عَكْل، وقيل: هي لغة يمانية. وحکى الكلبي أنك لو قلت في عَكْ: يارجل، لم يُحِبْ حتى تقول: طه.
وقال الطبری^(٣): «طه في عَكْ بمعنى: يارجل»، وأشادَ قول شاعرهم^(٤):

٣٢٦٩
دَعَوْتُ بِطَهَ فِي الْقَتَالِ فَلَمْ يُحِبْ
فَخَفَّتْ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُوَايِلاً

(١) انظر: الدر المصنون ٧٩/١.

(٢) قال في اللسان: «عَكْ بن عدنان: أخو مَعْدٌ وهو اليوم في اليمن، هذا قول الليث. وقال بعض التسایین: إنما هو معد بن عدنان. فاما عك فهو ابن عذثان من ولد قحطان، وعدنان من ولد اسماعيل». اللسان: (عكك). وانظر: البحر ٢٢٤/٦ والقرطبي ١٦٥/١١.

(٣) تفسير الطبری ١٣٧/١٦.

(٤) البيت لمتمم بن نويرة، وهو في القرطبي ١٦٥/١١، والبحر ٢٢٤/٦، والمحرر ٦٢/١١، والموائل: طالب النجاة.

وقول آخر^(١) :

٣٢٧٠ - إِنَّ السُّفاهَةَ طَهُ فِي خَلَائِقِكُمْ
لَا قَدْسَ اللَّهُ أَرْوَاحَ الْمَلَائِكَمِ

قال الزمخشري^(٢): «وَأَثْرُ الصُّنْعَةِ ظَاهِرٌ فِي الْبَيْتِ الْمُسْتَشَهِدِ بِهِ فَذَكْرُهُ، وَقَالَ السَّدِيُّ: «مَعْنَاهُ: يَا فَلَانُ». وَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ أَيْضًا: «وَلَعِلَّ عَكَّا تَصَرَّفُوا فِي «يَا هَذَا»، كَأَنَّهُمْ فِي لُغَتِهِمْ قَالُونَ الْيَاءَ طَاءَ، فَقَالُوا فِي يَا: طَا، وَانْخَصَرُوا «هَذَا» فَاقْتَصَرُوا عَلَى «هَا». يَعْنِي فَكَانَهُ قِيلَ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: يَا هَذَا. وَفِيهِ بُعْدٌ كَبِيرٌ.

قال الشیخ^(٣): «ثُمَّ تَخَرَّصَ وَحَزَرَ عَلَى عَكَ مَا لَمْ يَقُلْهُ نَحْوِيُّ: وَهُوَ أَنَّهُمْ يَقْلِبُونَ يَا الَّتِي لِلنَّدَاءِ طَاءَ، وَيَحْذِفُونَ اسْمَ الإِشَارَةِ وَيَقْتَصِرُونَ مِنْهُ عَلَى «هَا» الَّتِي لِلتَّنْبِيَةِ». قَلْتَ: وَهَذَا وَإِنْ كَانَ قَرِيبًا مَا قَالَهُ عَنْهُ إِلَّا أَنَّهُ أَنْجَى عَلَيْهِ فِي عَبَارَتِهِ بِقَوْلِهِ «تَخَرَّصَ».

وَقِيلَ: «طَهُ» أَصْلُهُ طَأْهَا بِهِمْزَةٍ «طَأُ» أَمْرًا مِنْ وَطِئٍ، يَطَأُ، وَ«هَا» ضَمِيرٌ مَفْعُولٌ يَعُودُ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ أَبْدَلَ الْهِمْزَةَ لِسُكُونِهِ أَلْفًا، وَلَمْ يَحْذِفْهَا فِي الْأَمْرِ نَظَرًا إِلَى أَصْلِهَا أَيِّ: طَأُ الْأَرْضَ بِقَدَمِكَ. وَقَدْ جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ: «أَنَّهُ قَامَ حَتَّى تُورَّمَتْ قَدَمَاهُ»^(٤).

(١) الْبَيْتُ لِيَزِيدَ بْنِ الْمَهْلَلِ، وَهُوَ فِي الْقَرْطَبِيِّ ١٦٦/١١، وَالْبَحْرِ ٢٢٤/٦، وَتَفْسِيرِ الْمَاوَرِدِيِّ ٧/٣، وَالْكَشَافِ ٥٢٨/٢. وَأَنْشَدَ الْبَيْتَ قَطْرَبُ، وَقَالَ: إِنَّ لِغَةَ طَيْبِيِّ،

(٢) الْكَشَافِ ٥٢٨/٢.

(٣) الْبَحْرِ ٢٢٤/٦.

(٤) تَمَامَهُ: «فَقِيلَ لَهُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقْدَمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخِرَ، قَالَ: أَفَلَا أَكُونَ عَبْدًا شَكُورًا؟»، رَوَاهُ الْبَحْرَارِيُّ فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ ٤٨ - سُورَةُ الْفُتْحِ، ٢ بَابٌ: لِيغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقْدَمَ. الْفُتْحُ ٤٤٨/٨.

وقرأ^(١) الحسن وعكرمة وأبو حنيفة وورش في اختياره / بإسقاط الألف [٦٦١/ب] بعد الطاء، وهو ساكتة. وفيها وجهان، أحدهما: أنَّ الأصل «طأ» بالهمزة أمراً أيضاً منْ وَطِيءٍ يَطُأ، ثم أبدل الهمزة هاء كإبدلهم^(٢) لها في «هَرَقْتُ» و«هَرَحْتُ» و«هَبَرْتُ». والأصل: أَرَقْتُ وَأَرَحْتُ وَأَبَرْتُ. والثاني: أنه أبدل الهمزة ألفاً، كانه أَخْدَه مِنْ وَطِيءٍ يَطُأ بالبدل كقوله^(٤):

..... ٣٢٧١

لَا هَنَاكِ الْمَرْتَعُ

ثم حذف الألف حَمَلاً للأمر على المجزوم وتناسياً للأصل الهمزة ثم الحق هاء السكت، وأجرى الوصل مجرى الوقف. وقد تقدّم في أول بحث^(٥) الكلام على إمالة طا وها فأغنى عن إعادته هنا.

آ. (٢) قوله: «أَنْزَلَنَا»: هذه قراءة العامة. وقرأ^(٦) طلحة «مَا نُزِّلَ» مبنياً للمفعول، «القرآن» رفع لقيمه مقام فاعله.

وهذه الجملة يجوز أن تكون مستانفة إن جعلت «طه» تعديداً لأسماء الحروف، ويجوز أن تكون خبراً لـ طه إن جعلتها اسمًا للسورة، ويكون القرآن ظاهراً واقعاً موقع المضمير؛ لأنَّ طه قرآن أيضاً، ويجوز أن تكون جواباً قسمٍ، إن جعلت طه مُقسماً به، وقد تقدّم تفصيل القول في هذا.

(١) انظر: الإتحاف ٢/٢٤٣، والقرطبي ١١/١٦٧، والبحر ٦/٢٢٤.

(٢) انظر: الممتع ١٧١، ٣٩٩.

(٣) قال في اللسان وطي: «وَطِيئَةٌ لُغَةٌ فِي وَطِيشَةٍ».

(٤) تقدم برقم ٥٠١.

(٥) انظر: الدر المصنون ٦/١٤٣.

(٦) البحر ٦/٢٢٤، والقرطبي ١١/١٦٨.

آ. (٣) قوله : **«إِلَّا تَذْكِرَةً»** : في نصبه أوجه، أحدها: أن تكون مفعولاً من أجله . والعامل فيه فعل الإنزال، وكذلك **«تَشْقَى»** علة له أيضاً، ووجب مجيء الأول مع اللام لأنه ليس لفاعل الفعل المعلم، ففاتته شريطة الانتساب على المفعولية، والثاني جاز قطع اللام عنه ونصبه لاستجماعه الشرائط . هذا كلام الزمخشري^(١) ، ثم قال: «إِنْ قُلْتَ: «هَلْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: مَا أَنْزَلْنَا، أَنْ تَشْقَى كَوْلَهُ «أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ»»^(٢) قلت: بلى ولكنها نصبة طارئة كالنسبة في «واختار موسى قومه»^(٣) وأما النسبة في **«تَذْكِرَةً»** فهي كالتي في «ضَرَبَتْ زِيدًا» لأنَّه أحد المفاعيل الخمسة التي هي أصول وقوائين لغيرها .

قلت: قد منع أبو البقاء^(٤) أن تكون **«تَذْكِرَةً»** مفعولاً له لأنَّها المذكورة، لأنها قد تعلَّت إلى مفعولٍ له وهو **«تَشْقَى»** فلا تتعذر إلى آخر من جنسه . وهذا المنع ليس بشيء؛ لأنَّه يجوز أن يُعمل الفعل بعلتين فأكثر، وإنما هذا بناء منه على أنه لا يُفضي العامل من هذه الفضلات إلا شيئاً واحداً، إلا بالدلالة أو العطف .

الثاني: أن تكون **«تَذْكِرَةً»** بدلاً من محل **«تَشْقَى»** وهو رأيُ الزجاج^(٥) ، وتبعه ابن عطية^(٦) ، واستبعده أبو جعفر^(٧) ، ورَدَ الفارسيُّ بأنَّ التذكرة ليست

(١) الكشاف ٥٢٩/٢

(٢) «وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرٍ بِعِصْكُمْ لِبَعْضٍ، أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ»، الآية ٢ من الحجرات .

(٣) الآية ١٥٥ من الأغذاف .

(٤) الإملاء ١١٨/٢ .

(٥) لم يرد في مطبوعة «معاني القرآن» .

(٦) المحرر ٦٣/١١ .

(٧) وهو النحاس في إعراب القرآن ٣٣١/٢ .

بشقاعٍ. وهو ردٌ واضحٌ. وقد أوضح الزمخشري^(١) هذا فقال: «إِنْ قَلْتَ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «تَذَكْرَةً» بِدَلَّا مِنْ مَحْلٍ «لِتَشْقَى»؟ قَلْتَ: لَا؛ لَا خَلَافٌ بَيْنَ الْجِنْسَيْنِ وَلَكِنَّهَا نُصِيبَتْ عَلَى الْاسْتِنَاءِ الْمُنْقَطِعِ الَّذِي «إِلَّا» فِيهِ بِمَعْنَى «لَكِنْ».

قال الشيخ^(٢): «يعني باختلاف الجنسين أن نصبة «تذكرة» نصبة صحيحة ليست بعارضية، والنسبة التي تكون في «لتشقى» بعد نزع الخاضن نسبة عارضة. والذي نقول: إنه ليس له محل البة فيتوهم البطل منه». قلت: ليس مراد الزمخشري باختلاف الجنسين إلّا ما ذكرته عن الفارسي رداً على الزجاج، وأيُّ أثرٍ لاختلاف النصبين في ذلك؟

الثالث: أن يكون منصوباً على الاستثناء المنقطع أي: لكن أنزلناه تذكرة. الرابع: أنه مصدر مؤكّد لفعلٍ مقدر، أي: لكن ذكرنا، أو تذكّر به أنت تذكرة. الخامس: أنه مصدر في موضع الحال أي: إلّا مذكراً. السادس: أنه بدلٌ من «القرآن»، ويكون القرآن هو التذكرة، قاله الحوفي. السابع: أنه مفعولٌ له أيضاً، ولكن العامل فيه «لتشقى» ويكون المعنى كما قال الزمخشري^(٣): «إِنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَحْتَمِلَ مَتَاعِبَ التَّبْلِيغِ وَمَقَاوِلَةَ الْعُتَّاَةِ مِنْ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ وَمَقَاتَلَتَهُمْ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَنواعِ الْمَشَاقِ وَتَكَالِيفِ النَّبُوَّةِ، وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ هَذَا الْمَتَعَبَ الشَّاقَ إلَّا لِيَكُونَ تَذَكْرَةً». وعلى هذا الوجه يجوز أن يكون «تذكرةً» حالاً ومفعولاً له» انتهى.

فإِنْ قَلْتَ: مِنْ أَيْنَ أَخَذْتَ أَنَّهُ لَمْ جَعَلْهُ حَالاً وَمَفْعُولاً لَهُ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ

(١) الكشاف ٥٢٩/٢.

(٢) البحر ٢٢٥/٦.

(٣) الكشاف ٥٢٩/٢.

«لِتَشْقَى»؟ وما المانع أن يريد بالعامل فيه فعل الإنزال؟ فالجواب أن هذا الوجه قد تقدّم له في قوله^(١): «وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ لِتَشْقَىٰ» و«تذكرةٌ علَةٌ لِل فعل»، وأيضاً فإن تفسيره للمعنى المذكور منصب على تسلُّط «لِتَشْقَىٰ» على «تذكرةٌ». إلا أن أبا البقاء لم يظهر له هذا المعنى الذي ظهر للزمخري منع من عمل «لِتَشْقَىٰ» في «تذكرةٌ» فقال^(٢): «وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا لِتَشْقَىٰ لِفَسَادِ الْمَعْنَىٰ» وجوابه ما تقدّم. ولا غُرُور في تسمية التعب شقاء. قال الزمخشري^(٣): «والشقاء يجيء في معنى التعب. ومنه المثل: «أَتَعْبُ مِنْ رَائِضٍ مُهْرٌ»^(٤) و«أشقى مِنْ رَائِضٍ مُهْرٌ».

و«لِمَنْ يَخْشِي» متصل بـ«تذكرةٌ». وزيدت اللام في المفعول تقوية للعامل لكونه فرعياً، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذف على أنه صفة لـ«تذكرةٌ».

آ. (٤) قوله: «تَنْزِيلًا»: في نصيه أوجه^(٥)، أحدها: أن يكون بدلاً مِنْ «تذكرةٌ» إذا جعل حالاً لا إذا كان مفعولاً [له]^(٦) لأن الشيء لا يعلُّ بنفسه. قلت: لأن يصير التقدير: ما أنزلنا القرآن إلا للتتنزيل. الثاني: أن يتتصبَّ بـنَزْلٌ مضمراً. الثالث: أن يتتصبَّ بـ«أنزلنا» لأن معنى ما أنزلناه إلا تذكرة: أنزلناه تذكرة. الرابع: أن يتتصبَّ على المدح والاختصاص.

(١) الكشاف ٥٢٩/٢.

(٢) الإملاء ١١٨/٢.

(٣) الكشاف ٥٢٩/٢.

(٤) انظر: مجمع الأمثال ١/١٤٨، وقد ورد المثل الثاني فحسب في الكشاف.

(٥) نقل السمين هذه الأوجه عن الزمخشري ٥٢٩/٢.

(٦) من الكشاف.

الخامس: أن يتضمن بـ «يَخْشِي» مفعولاً به أي: أُنْزَلَه للذكرة^(١) لِمَنْ يَخْشِي تنزيل الله، وهو معنى حسن وإعراب بين^(٢).

قال الشيخ^(٣): — ولم يُنْصِفْه — «وَالْأَحْسَنُ مَا قَدَّمَنَاهُ أَوْلًا مِنْ أَنْهُ مَنْصُوبٌ بـ «نَزَّلَ» مُضْمِرًا. وما ذكره الزمخشري من نصبه على غيره فمتكلّفٌ: أَمَّا الْأَوَّلُ ففيه جَعْلٌ تذكرةً وتنزيلاً حالين، وهما مصدران. وجَعْلُ المُصْدِرِ / حالاً [٦١٢ / ٦١٢] لا ينقاُسُ.

وأيضاً فمدلول «تذكرة» ليس مدلوّل «تنزيل»، ولا «تنزيلاً» بعضُ تذكرة. فإن كان بدلاً فيكون بدلاً اشتتمالٍ على مذهب مَنْ يرى أن الثاني مشتملٌ على الأول؛ لأن التنزيل مشتملٌ على التذكرة وغيرها. وأمّا قوله: «لأنَّ معنى أُنْزَلَنَاهُ إِلَّا تذكرة: أَنْزَلْنَاهُ تذكرة» فليس كذلك لأنَّ معنى الحصر يُفُوت في قوله أُنْزَلَنَاهُ تذكرة. وأمّا نصبه على المدح فهو بعيدٌ. وأمّا نصبه بـ «يَخْشِي» ففي غاية البُعْدِ لأنَّ «يَخْشِي» رأس آيةٍ وفاصلٍ، فلا يناسبُ أن يكون «تنزيلاً» منصوباً بـ «يَخْشِي»، وقوله فيه «وهو معنى حسن وإعراب بين» عجمةٌ وبُعدٌ عن إدراك الفصاحة».

قلت: ويكفيه ردُّه الشيء الواضح من غير دليل، ونسبة هذا الرجل إلى عدم الفصاحة وجود العجمة.

قوله: «مِنْ خَلْقِ» يجوز في «مِنْ» أن تتعلق بـ «تنزيلاً»، وأن تتعلق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «تنزيلاً». وفي «خَلْقِ» التفاتٌ من تَكْلِيمٍ في قوله

(١) الكشاف: تذكرة.

(٢) انتهت عبارة الزمخشري.

(٣) البحر ٦/٢٢٥.

«أنزلنا» إلى الغيبة. وجوز الزمخشري^(١) أن يكون «ما أنزلنا» حكايةً لكلام جبريل وبعض الملائكة^(٢) فلا التفات على هذا.
وقوله «العلاء» جمع علية نحو: دنيا ودُنْيَا. ونظيره في الصحيح كبرى وكُبرى، وفضلٌ وفضل.

آ. (٥) قوله: «الرحمن»: العامة على رفعه. وفيه أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من الضمير المستكثن في «خلق». ذكره ابن عطية^(٣). ورده الشيخ^(٤) بأن البديل يحُل محلَّ المبدل منه، ولو حلَّ هنا محلَّه لم يجُز لخلو الجملة الموصول بها من رابطٍ يربطُها به. الثاني: أن يرتفع على خبرٍ مبتدأ ماضٍ، تقديره: هو الرحمن. الثالث: أن يرتفع على الابتداء مشاراً بلامه إلى منْ خلق^(٥)، والجملة بعده خبره.

وقرأ^(٦) جناح بن حبيش «الرحمن» مجروراً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من الموصول. لا يقال إنه يؤدي إلى البديل بالمشتق وهو قليل؛ لأنَّ الرحمن جرى مجرى الجوامد لكثرَة إسلامِ العوامل. والشأنى: أن يكون صفة للموصول أيضاً.

قال الشيخ^(٧): «ومذهب الكوفيين أنَّ الأسماء النوافض^(٨) كـ «من»

(١) الكشاف ٥٢٩/٢.

(٢) قال أبو حيان: «وهذا تجويز بعيد، بل الظاهر أنه إخبار من الله تعالى عن نفسه» البحر ٢٢٦/٦.

(٣) المحرر ٦٣/١١.

(٤) البحر ٦/٢٢٦.

(٥) وهو مذهب الزمخشري في الكشاف ٥٣٠/٢.

(٦) الشواذ ٨٧، والبحر ٦/٢٢٦.

(٧) البحر ٦/٢٢٦.

(٨) قال: «التي لا تم إلأ بصلتها».

و «ما» لا يُوصَف منها إلَّا «الذِي» وحْدَه، فعلى مذهبِهم لا يجوز أن يكون صفةً. قال ذلك كالرَّاد على الزمخشري^(١).

والجملة من قوله «على العرش استوى» خبر لقوله «الرحمن» على القول بأنَّه مبتدأ، أو خبر مبتدأ مضمر إِنْ قيل: إِنَّه مرفوع على خبر مبتدأ مضمر^(٢)، وكذلك في قراءة مَنْ جَرَه^(٣).

وفاعلُ «استوى» ضمير يعود على الرحمن، وقيل: بل فاعلُ «ما» الموصولة بعده أي: استوى الذي له في السموات، قال أبو البقاء^(٤): «وقال بعض العلامة: «ما» فاعلُ «استوى». وهذا بعيد، ثم هو غير نافعٍ له في التأويل، إذ يبقى قوله «الرحمن على العرش» كلاماً تاماً ومنه هرب». قلت: هذا يُروى عن ابن عباس، وأنه كان يقف على لفظ «العرش»، ثم يبتليه «استوى له ما في السموات» وهذا لا يصح عنه.

آ. (٦) قوله: **«الثَّرَى»**: هو التراب الندي^(٥)، ولاته ياء بدليل تشبيه على ثَرَيْنِ، وقولهم ثَرِيتُ الأرضَ ثَرَى ثَرَى. والثَّرَى يستعمل في انقطاع المودة. قال جرير^(٦):

٣٢٧٢— فَلَا تَبْشُرُوا بِيَنِي وَبِيَنَكُمُ الشَّرِى
فِيَانُ الَّذِي بِيَنِي وَبِيَنَكُمُ مُشْرِى

(١) الكشاف ٥٢٩/٢.

(٢) لماذا لا تكون الجملة خبراً ثانياً لهذا المبتدأ المضمر؟

(٣) والتقدير: الرحمن، هو على العرش استوى.

(٤) الإِلْمَاء ١١٩/٢.

(٥) انظر: عمدة الحفاظ ٧٩.

(٦) ديوانه ٢٧٧، واللسان (ثَرَى)، والبحر ٦/٢٢٢.

والثَّرَاءُ بِالْمَدْدِ: كَثْرَةُ الْمَالِ. قَالَ^(١):

٣٢٧٣ - أَمَّا وَيْدِي مَا يَغْنِي الشَّرَاءَ عَنِ الْفَتْنَى
إِذَا حَشَرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ

وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ ابْنِ دَرِيدَ^(٢):

٣٢٧٤ - يَوْمًا تَصِيرُ إِلَى الشَّرَائِعِ
وَيَفْوَزُ غَيْرُكَ بِالشَّرَاءِ

فَجَمِعَ فِي هَذِهِ التَّصِيَّدةِ بَيْنَ الْمَمْدُودِ وَالْمَقْصُورِ بِالْخَلْفِ مَعْنَىً .

آ. (٧) قَوْلُهُ: «وَأَخْفَى»: جَوَزُوا فِيهِ وَجْهِينَ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ
أَفْعُلُ تَفْضِيلٍ، أَيْ: وَأَخْفَى مِنَ السُّرِّ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ فَعَلَ مَاضٍ أَيْ: وَأَخْفَى اللَّهُ
عَنْ عِبَادِهِ غَيْرَهُ كَقَوْلِهِ: «وَلَا يُحِيطُونَ بِعِلْمًا»^(٣).

آ. (٨) وَالْجَلَالَةُ: إِمَّا مُبْتَدَأٌ، وَالْجَملَةُ الْمُنْفَيَةُ خَبْرُهَا، وَإِمَّا خَبْرٌ لِمُبْتَدَأٍ
مَحْذُوفٌ أَيْ: هُوَ اللَّهُ . وَ«الْحُسْنَى» تَأْنِيثُ الْأَحْسَنِ. وَقَدْ تَقْدَمَ غَيْرَ مَرَّةَ أَنَّ جَمِيعَ
التَّكْسِيرِ فِي غَيْرِ الْعُقَلَاءِ يُعَامَلُ مِعْاَمَلَةَ الْمُؤْتَثَةِ الْوَاحِدَةِ.

آ. (١٠) قَوْلُهُ: «إِذْ رَأَى»: يُجَوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْصُوبًا بِالْحَدِيثِ
وَهُوَ الظَّاهِرُ. وَيُجَوزُ أَنْ يَتَصِيبَ بِـ «إِذْكُر» مَقْدَرًا، كَمَا قَالَهُ أَبُو الْبَقاءَ^(٤)،
أَوْ بِمَحْذُوفٍ بَعْدِهِ أَيْ: إِذْ رَأَى نَارًا كَانَ كَيْتَ وَكَيْتَ، كَمَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥).

(١) تَقْدَمْ بِرَقْمِ ٢٨١٤.

(٢) شَرْحُ مَقْصُورَةِ ابْنِ دَرِيدَ لِلتَّبَرِيزِيِّ ٢٢٦.

(٣) الْآيَةُ ١١٠ مِنْ طَهِ.

(٤) الإِمَلَاءُ ١١٩/٢.

(٥) الْكَشَافُ ٥٣١/٢.

و «هل»^(١) على بابها منْ كونها استفهام تقرير، وقيل: بمعنى قد، وقيل: بمعنى النفي. وقرأ «لأهله امكثوا»، بضم الهاء حمزة^(٢) وقد تقدم أنه الأصل وهو لغة الحجاز، وقال أبو البقاء^(٣): «إن الضم للإتباع».

قوله: «أَنْسَتُ» أي: أبصرت. والإيناس: الإبصار البين، ومنه إنسان العين؛ لأنَّه يُبصِّرُ به الأشياء، وقيل: هو الوجودان، وقيل: الإحساس فهو أعم من الإبصار، وأنشدو للحارث بن جلزون^(٤):

٣٢٧٥ - آنَسَتْ نَبِأً وَأَفْرَعَهَا الْقُنْ

ناصٌ عَصْرًا وَقَدْ دَنَا الْإِمْسَاء

والقبس: الجذوة من النار، وهي الشعلة في رأس عود أو قصبة ونحوهما. وهو فعل بمعنى مفعول كالقبض والتقص بمعنى المقبض والمنقوض. ويقال: أقيسْتُ الرجل علمًا وقبسته ناراً، ففرقوا بينهما، هذا قول المبرد. وقال الكسائي: إن فعل وأفعل يقالان في المعنين، فيقال: قبسته ناراً وعلمًا، وأقيسته أيضاً علمًا وناراً.

وقوله «منها» يجوز أن يتعلّق / بـ «آتِيَّكُمْ» أو بمحذوف على أنه حال من [٦١٢/ ب] قبس^(٥). وأمثال بعضهم^(٦) ألف «هدى» وقفًا. والجيد أن لا تُمال لأن الأشهر أنها بدل من التنوين.

(١) عاد إلى الآية ٩.

(٢) السبعة ٤١٧، والبحر ٦، ٢٣٠، والتيسير ١٥٠، والنشر ١/ ٣١٢، والحجّة ٤٥٠.

(٣) الإملاء ١١٩/ ٢ أي: لما بعده.

(٤) تقدم برقم ١٥٤٨ وورد في الأصل بوزن عروضي مضطرب.

(٥) لأن الصفة إذا تقدمت على الموصوف أعربت حالاً.

(٦) أمثال جميع فوائل هذه السورة حمزة والكسائي وخلف. انظر: الإتحاف ٢/ ٢٤٣، والنشر ٢/ ٣٥، والتيسير ١٥٣.

آ. (١١) قوله : **«نُودِي»** : القائم مقام الفاعل ضمير موصى، وقيل : ضمير المصدر أي : نودي النداء وهو ضعيف، ومنعوا أن يكون القائم مقامه الجملة من «يا موسى»؛ لأنَّ الجملة لا تكون فاعلاً.

آ. (١٢) قوله : **«إِنِّي»** : قرأ(١) ابن كثير وأبو عمرو بالفتح، على تقدير الباء أي باني؛ لأنَّ النداء يوصل بها تقول : ناديته بكذا. قال الشاعر(٢) : — أشده الفارسي —

٣٢٧٦ — نَادَيْتُ بِاسْمِ رَبِيعَةَ بْنِ مُكَدَّمٍ
إِنَّ الْمُنَّوَّهَ بِاسْمِهِ الْمَوْثُوقُ
وَجَوَزَ ابْنُ عَطِيَّةَ(٣) أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى لِأَجْلٍ . وَلَا يَبْلُغُ بِظَاهِرِهِ . وَالباقون
بِالْكَسْرِ : إِمَّا عَلَى إِضْمَارِ الْقُولِ كَمَا هُوَ رأْيُ الْبَصْرِيَّينِ ، وَإِمَّا لِأَنَّ النَّدَاءَ فِي
مَعْنَى الْقُولِ عَنْدَ الْكُوفِيِّينَ .

وقوله : «أنا» يجوز أن يكون مبتدأ، وما بعده خبره، والجملة خبر «إن». ويجوز أن يكون توكيداً للضمير المنصوب، ويجوز أن يكون فصلاً.

قوله «طوى» قرأ(٤) الكوفيون وأبن عامر «طوى» بضم الطاء والتنوين. والباقيون بضمها من غير تنوين. وقرأ الحسن والأعمش وأبو حبيبة وأبن محصن

(١) التيسير ١٥٠، والنشر ٣١٩/٢، والبحر ٦/٢٣٠، والحججة ٤٥١.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في شرح الآيات المشكلة للفارسي ٤٢٩، والخزانة ٥٢١/٢، والمحرر ٦٦/١١.

(٣) المحرر ٦٦/١١، قال : «على معنى : لأجل أني أناريك فاخلم نعليك».

(٤) انظر في قراءاتها : النشر ٣١٩/٢، والحججة ٤٥١، والتيسير ١٥٠، والإتحاف ٢٤٥/٢، والبحر ٦/٢٣١، وال Shawāz ٨٧.

بكسر الطاء منوناً. وأبوزيد^(١) عن أبي عمرو بكسرها غير منون .
فَمَنْ ضَمَّ وَنَوَّنَ فَإِنَّهُ صَرْفٌ لِأَنَّهُ أَوْلَهُ بِالْمَكَانِ . وَمَنْ مَنَعَ فِي حِتَّمَلْ أَوْجَهًا ،
أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَنَعَ لِلتَّأْنِيثِ بِاعتِبَارِ الْبُقْعَةِ وَالْعِلْمِيَّةِ . الثَّانِي: أَنَّهُ مَنَعَ لِلْعَدْلِ إِلَى
فُعْلِ ، وَإِنْ لَمْ يُعْرَفِ الْفَظُّ الْمَعْدُولُ عَنْهُ ، وَجَعَلَهُ كُعْمَرْ وَزُفْرَ . وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ
اسْمُ أَعْجَمِي فَمَنَعَ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ .

وَمَنْ كَسَرَ وَلَمْ يُنَوِّنْ فِي اعْتِبَارِ الْبُقْعَةِ أَيْضًا . فَإِنْ كَانَ اسْمًا فَهُوَ نَظِيرُ عَنْبَ ،
وَإِنْ كَانَ صَفَّةً فَهُوَ نَظِيرُ عِدَّى وَسِوَى . وَمَنْ نَوَّنَهُ فِي اعْتِبَارِ الْمَكَانِ . وَعَنِ الْحَسْنِ
الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ بِمَعْنَى الشَّيْءِ بِالْكَسْرِ وَالْقَصْرِ ، وَالثَّالِثُ: الْمَكْرُرُ مَرْتَيْنِ ، فَيَكُونُ
مَعْنَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنَّهُ ظَهَرَ مَرْتَيْنِ ، فَيَكُونُ مَصْدَرًا مَنْصُوبًا بِلِفَظِ «الْمَقْدَسُ» لِأَنَّهُ
بِمَعْنَاهُ كَأَنَّهُ قِيلَ: الْمَقْدَسُ مَرْتَيْنِ ، مِنَ التَّقْدِيسِ .

وَقَرَا^(٢) عِيسَى بْنُ عَمْرٍ وَالضَّحَّاكُ «طَاوِي اذْهَبْ» .

وَ«طَاوِي»: إِمَّا بَدْلٌ مِنَ الْوَادِيِّ ، أَوْ عَطْفٌ بِيَانِ لِهِ ، أَوْ مَرْفُوعٌ عَلَى
إِضْمَارٍ مُبْتَدَأ ، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ أَعْنَى .

آ . (١٣) قَوْلُهُ: «وَأَنَا اخْتَرْتُكَ»: قَرَا حِمْزَةُ^(٣) فِي آخَرِيْنِ «وَأَنَا
اخْتَرْنَاكَ» بفتح الهمزة بضمير المتكلّم المعظم نفسه . وَقَرَا السَّلْمَيُّ وَالْأَعْمَشُ
وَابْنُ هَرْمَزَ كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُمْ كَسَرُوا الْهِمْزَةَ . وَالْبَاقُونَ «وَأَنَا اخْتَرْتُكَ» بضمير
المتكلّم وحده . وَقَرَا أَبْيَ «وَأَنِي اخْتَرْتُكَ» بفتح الهمزة .

(١) وهو سعيد بن أوس الأنصاري النحوي روى عن أبي عمرو. توفي سنة ٢١٥.

انظر: طبقات القراء ١/٣٥٥ .

(٢) ذكر هذه القراءة الشاذة ابن خالويه في شوادة ٨٧ .

(٣) انظر في قراءاتها: السابعة ٤١٧ ، والشهر ٢/٣٢٠ ، والتيسير ١٥٠ ، والبحر ٦/٢٣١ ، والإتحاف ٢/٤٥١ ، والحججة ٤٥١ .

فأماماً قراءة حمزة^(١) فعطف على قوله «أني أنا ربك»، وذلك أنه بفتح الهمزة هناك، ففعل ذلك لـما عطف غيرها عليها، ومن كسرها فلأنه يقرأ «أني أنا ربك» بالكسر. وقراءة أبّي كقراءة حمزة بالنسبة للعطف. وجوز أبو البقاء^(٢) أن يكون الفتح على تقدير: لأنّا اختراك فاستمع، فعلّقه باستمع، والأول أولى. ومفعول «اختراك» الثاني محذف أي: اختراك من قومك.

قوله «لِمَا يُوحَى» الظاهر تعلّقه بـ«استمع». ويجوز أن تكون اللام مزيدة في المفعول على حد قوله تعالى: «رَدَفْ لَكُمْ»^(٣). وجوز الزمخشري^(٤) وغيره أن تكون المسالة من باب التنازع بين «اختراك» وبين «استمع» كأنه فيل: اختراك لما يوحى فاستمع لما يوحى. قال الزمخشري^(٥): «فَعَلَقَ اللام بـ«استمع» أو بـ«اختراك».

وقد ردّ الشيخ^(٦) هذا بأنّ قال: «ولا يجوز التعليق بـ«اختراك» لأنّه من باب الإعمال، يجب - أو يختار - إعادة الضمير مع الثاني فكان يكون: فاستمع له لما يوحى، فدلّ على أنه من باب إعمال الثاني». قلت: الزمخشري عن التعليق المعنوي من حيث الصلاحية، وأما تقدير الصناعة فلم يعنه. و «ما» يجوز أن تكون مصدرية، وبمعنى الذي أي: فاستمع للوحي أو للذي يوحى.

(١) ولكن حمزة هناك قرأ بكسر «أني». قال ابن زنجلة في الحجة ٤٥١: «على معنى: نودي لأنّا اختراك».

(٢) الإملاء ٢/١١٩.

(٣) الآية ٧٢ من النمل.

(٤) الكشاف ٢/٥٣٢.

(٥) الكشاف ٢/٥٣٢.

(٦) البحر ٦/٢٣١.

أ. (١٤) قوله : **«لذِكْرِي»** : يجوز أن يكون المصدر مضافاً لفاعله أي : لأنّي ذكرتها في الكتب ، أو لأنّي أذكرك . ويجوز أن يكون مضافاً لمفعوله أي : لأنّ تذكرني . وقيل : معناه ذكر الصلاة بعد نسيانها كقوله عليه السلام ^(١) : «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أُوْنَسِيَّهَا فَلْيُصْلِهَا إِذَا ذَكَرَهَا». قال الزمخشري ^(٢) : «وَكَانَ حَقُّ الْعَبَارَةِ : **«لذِكْرِهَا»**. ثُمَّ قَالَ : «وَمَنْ يَتَمَحَّلْ لَهُ^(٣) أَنْ يَقُولَ : إِذَا ذَكَرَ الصَّلَاةَ فَقَدْ ذَكَرَ [اللَّهَ]، أَوْ عَلَى حَذْفِ مَضَافٍ أَيْ : لذِكْرِ صَلَاتِي، أَوْ لِأَنَّ الذِّكْرَ وَالنَّسِيَانَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْحَقِيقَةِ».

وقرأ ^(٤) أبو رجاء والسلمي **«لذِكْرِي»** بلام التعريف وألف التأنيث .

وبعضهم ^(٥) **«لذِكْرِي»** منكرة ، وبعضهم **«لذِكْر»** بالتعريف والتذكير .

قوله : **«أَكَادُ أَخْفِيهَا»** العامة على ضم الهمزة من **«أَخْفِيهَا»** . وفيها تأويلات ، أحدها : أن الهمزة في **«أَخْفِيهَا»** للسلب والإزالة أي : أزيل خفاءها نحو : أجمعـتـ الكتابـ أي : أزـلـتـ عـجمـتهـ . ثم في ذلك معينان ، أحدهما : أنـ الخفاءـ بـمعـنىـ السـتـرـ ، وـمـنـ أـزـالـ سـتـرـهـاـ فـقـدـ أـظـهـرـهـاـ .ـ والمـعـنىـ :ـ أـنـهـاـ لـتـحـقـقـ وـقـوعـهـاـ وـقـرـبـهـاـ أـكـادـ أـظـهـرـهـاـ لـوـلـاـ مـاـ تـقـضـيـهـ الحـكـمـةـ مـنـ التـاخـيرـ .ـ والـثـانـيـ :ـ أـنـ الخفاءـ هوـ الـظـهـورـ كـمـاـ سـيـأـتـيـ .ـ والمـعـنىـ :ـ أـزـيلـ ظـهـورـهـاـ ،ـ وـإـذـ أـزـالـ ظـهـورـهـاـ فـقـدـ استـرـتـ .ـ والمـعـنىـ :ـ أـنـيـ لـشـدـةـ إـبـاهـمـهـاـ أـكـادـ أـخـفـيهـاـ فـلـاـ أـظـهـرـهـاـ /ـ الـبـتـةـ ،ـ وـإـنـ كـانـ [٦١٣/أ]

(١) رواه ابن ماجه في كتاب الصلاة (١٠) بباب من نام عن الصلاة أو نسيها ١/٢٢٧ . وأحمد ٣/١٠٠ .

(٢) الكشاف ٢/٥٣٢ .

(٣) الصواب «فله» .

(٤) انظر في قراءاتها : البحر ٦/٢٣٢ ، الشواذ ٨٧ .

(٥) نسيان النحاس في إعراب القرآن ٢/٣٣٤ إلى أبي عبد الرحمن وأبي رجاء والشعبي .

لا بد من إظهارها؛ ولذلك يوجد في بعض المصاحف كمصحف أبي^(١): أكاد
أخفِيها مِنْ نفسي فكيف أُظْهِرُكُمْ عَلَيْهَا؟ وهو على عادة العرب في المبالغة في
الإخفاء قال^(٢):

٣٢٧٧ - أيام تَضَّحَّبُنِي هَنْدُ وَآخِرُهَا
ما كِدْتُ أَكْتُمُهُ عَنِي مِنَ الْخَبَرِ

وَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ كَتْمَانُهُ مِنْ نَفْسِهِ؟

والتأويل الثاني: أن «كاد» زائدة. قاله ابن جبير. وأنشد غيره شاهداً عليه
قول زيد الخيل^(٣):

٣٢٧٨ - سريعاً إِلَى الْهَيْجَاءِ شَاكِ سَلَاحَهُ
فَمَا إِنْ يَكُادُ فِرْزُهُ يَشْنَفُ

وقال آخر^(٤):

٣٢٧٩ - وَالْأَلْوَمُ النَّفْسَ فِيمَا أَصَابَنِي
وَالْأَكَادُ بِالذِّي نَلَتْ أَبْجَحُ
وَلَا حُجَّةَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ.

(١) البحر ٦/٢٣٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٧٦.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ١٨٥/١١، والبحر ٦/٢٣٣.

(٣) الأصداد للأنباري ٩٧، واللسان (كيد)، والبحر ٦/٢٣٣، والقرطبي ١٨٤/١١.
والقُرْنُون: المثيل في الشجاعة.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في الأصداد ٩٧، والارتفاع ٣/٢٩٢، وأمالى المرتضى
١/٣٣٢، والقرطبي ١٨٤/١١، والبحر ٦/٢٣٣. والجع: الفرج.

والتأويل الثالث: أَنَّ الْكَيْدُوْدَةَ بِمَعْنَى الإِرَادَةِ، وَتُسَبِّبُ لِلأَخْفَشِ^(١)
وَجَمَاعَةً، وَلَا يَنْفَعُ فِيمَا قَصَدَهُ.

والتأويل الرابع: أَنَّ خَبَرَهَا مَحْذُوفٌ تَقْدِيرَهُ: أَكَادُ آتَيْتُ بَهُ لِقُرْبَهَا. وَأَنْشَدُوا
قُولَ ضَابِيَّ الْبَرْجَمِيَّ^(٢):

٣٢٨٠ - هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعُلْ وَكِدْتُ وَلِيَتَنِي
تَرَكْتُ عَلَى عَثَمَانَ تَبْكِي حَلَائِهَ
أَيْ: وَكِدْتُ أَفْعُلُ، فَالْوَقْفُ عَلَى «أَكَادُ»، وَالْابْتِدَاءُ بِ«أَخْفَيْهَا»،
وَاسْتَحْسَنَهُ أَبُو جَعْفَرٍ^(٣).

وقرأ^(٤) أبو الدرداء وابن جبير والحسن ومجاهد وحميد «أَخْفَيْهَا» بفتح
الهمزة. والمعنى: أَظْهَرُهَا، بالتأويل المتقدم يقال: خَفِيَ الشيءُ: أَظْهَرْتُهُ،
وَأَخْفَيْتُهُ: سترته، هذا هو المشهور. وقد نُقل عن أبي الخطاب أَنَّ خَفِيَتُ
وَأَخْفَيَتُ بِمَعْنَى . وَحُكِيَّ عن أبي عَبِيد^(٥) أَنَّ «أَخْفَى» من الأَضْدَادِ يكون بِمَعْنَى
أَظْهَرَ وَبِمَعْنَى سَرَّ، وَعَلَى هَذَا تَتَّحِدُ الْقُرَاءَتَانِ . وَمِنْ مجِيءِ خَفِيَتُ بِمَعْنَى
أَظْهَرْتُ قُولُ امْرَىءِ الْقَيْسِ^(٦):

(١) معاني القرآن ٢ / ٣٧١ قال: «وزعموا أن تفسير أَكَاد: أَرِيد، وأنها لغة؛ لأن أَرِيد قد تُجعل مكان «أَكَاد» مثل «جَدَارًا يَرِيدُ أَنْ يَنْقُضُ» أي: يَكَادُ أَنْ يَنْقُضُ، فَكَذَلِكَ «أَكَاد» إنما هي أَرِيد».

(٢) شرح الآيات المشكلة للفارسي ٢٢٩ ، واللسان (قين)، والخزانة ٤ / ٨٠.

(٣) إعراب القرآن ٢ / ٣٣٥ وهو النحاس.

(٤) القرطبي ١١ / ١٨٢ ، والمحتب ٢ / ٤٧ ، والبحر ٦ / ٢٣٢ .

(٥) ذكره الأنباري في الأضداد ٩٥ .

(٦) ديوانه ٥١. الأنفاق: أَسْرَابُ تَحْتِ الْأَرْضِ وَالْوَدْقُ: الْمَطْرُ. وَالْمَجْلَبُ: الَّذِي لَه صوت لشدة وقوعه.

٣٢٨١ - خَفَاهُنَّ مِنْ أَنْفَاقِهِنَّ كَأْنَمَا
خَفَاهُنَّ وَدُقُّ مِنْ عَيْشِيْ مُجَلِّبٍ

وقول الآخر^(١):

٣٢٨٢ - فَإِنْ تَدْفِنُوا الدَّاءَ لَا تَخْفِيْ
وَإِنْ تُوقِدُوا الْحَرَبَ لَا تَفْعَدِ

قوله: «تُجَزِّي» هذه لام كي، وليس بمعنى القسم أي: لتجزئين كما نقله أبو البقاء^(٢) عن بعضهم. وتعلق هذه اللام بـ«أخفيها». وجعلها بعضهم متعلقة بـ«آتية» وهذا لا يتم إلا إذا قدرت أن «أكاد أخفيها» معتبرة بين المتعلق والمتعلق به، أما إذا جعلتها صفة لآتية فلا يتجه على مذهب البصريين؛ لأن اسم الفاعل متى وصف لم يعمل، فإن عمل ثم وصف جاز.

وقال أبو البقاء^(٣): «وقيل بـ«آتية»، ولذلك وقف بعضهم عليه وقفه يسيرةً إذاناً بانفصاليها عن أخفيها».

قوله «بما تَسْعَى» متعلق بـ«تُجَزِّي». و «ما» يجوز أن تكون مصدرية أو موصولةً اسميةً، ولا بد من مضاف أي: تجزي بعقارب سعيها أو بعقارب ما سمعته.

آ. (١٦) قوله: «فَلَا يَصُدَّنَكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا»: «من لا يؤمن» هو المنهي صورة، والمراد غيره، فهو من باب «لا أرى نك ه هنا»^(٤). وقيل: إن صد الكافر عن التصديق بها سبب للتکذيب، فذكر السبب

(١) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٨٦ ، والأضداد ٩٦.

(٢) الإملاء ٢ / ١٢٠ .

(٣) الإملاء ٢ / ١٢٠ .

(٤) انظر: الكتاب ٤٥٣ / ١ .

ليدل على المسبب . والضميران في « عنها » و « بها » للساعة . وقيل : للصلوة .
وقيل في « عنها » للصلوة ، وفي « بها » للساعة .

قوله : « فَتَرْدَى » يجوز فيه أن يتضمن في جواب النهي بإضمار « أن » ،
وأن يرتفع على خبر ابتداء ماضٍ تقديري : فانت تردي . وقرأ^(۱) يعني « تردى »
بكسر التاء . وقد تقدم أنها لغة^(۲) . والردى : الهلاك يقال : ردي يردى ردى .

قال دُرِيدُ بن الصِّمَة^(۳) :

٣٢٨٣ - تَنَادَوْا فَقَالُوا أَرْدَتِ الْخَيْلُ فَارِسًا
فَقُلْتُ أَعْبُدُ اللَّهَ ذَلِكُمُ الرَّدِي

أ . (۱۷) قوله : « **وَمَا تَلِكَ بِيَمِينِكَ** » : « ما » مبتدأ استفهامية .
و « تلك » خبره . و « بيمينك » متعلق بمحذوف لأنه حال كقوله : « وهذا بعلمي
شيئاً »^(۴) . والعامل في الحال المقدرة معنى الإشارة . وجوز الزمخشري^(۵) أن
تكون « تلك » موصولة بمعنى التي ، و « بيمينك » صلتها . ولم يذكر ابن عطية^(۶)
غيره ، وهذا ليس مذهب البصريين ، لأنهم لم يجعلوا من أسماء الإشارة موصولاً
إلا « ذا » بشرط ذكرتها أول هذا الكتاب . وأما الكوفيون^(۷) فيجيزون ذلك في
جميعها ، ومنه هذه الآية عندهم أي : « **وَمَا التِي بِيَمِينِكَ** » وأنشدوا أيضاً^(۸) :

(۱) البحر / ۶ ، ۲۲۳ / ۶ ، والشواذ . ۸۷

(۲) انظر في هذه اللغة وشروطها : الدر المصنون / ۱ / ۶۰ .

(۳) الحماسة / ۱ ، ۳۹۷ / ۱ ، وجمهرة أشعار العرب / ۲ ، ۶۰۱ / ۲ ، والمحرر / ۱۱ / ۶۹ .

(۴) الآية ۷۲ من هود .

(۵) الكشاف / ۲ / ۵۳۳ .

(۶) المحرر / ۱۱ / ۶۹ .

(۷) انظر : الإنصال / ۷۱۷ .

(۸) تقدم برقم ۵۸۶ .

نَجُوتْ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلْبِيْ

أي : والذى تحملين :

آ. (١٨) قوله : **«هي عصاي»** : «هي» تعود على المستفهم عنه . وقرأ العامة «عصاي» بفتح الياء ، والجحدري^(١) وابن أبي إسحاق «عصي» بالقلب والإدغام . وقد تقدم في أول البقرة^(٢) توجيه ذلك ، ولم ين تُنَسَّبْ هذه اللغة ، والشعر المروي في ذلك . روى عن أبي عمرو وابن أبي إسحاق أيضاً «عصايان» بسكونها وصلأ . وقد فعل نافع مثل ذلك في «محياي»^(٣) فجمع بين ساكنين وصلأ ، وتقدم الكلام هناك .

قوله : **«أَتَوْكًا** يجوز أن يكون خبراً ثانياً لـ «هي» ، ويجوز أن يكون حالاً : إما من «عصاي» ، وإما من الياء . وفيه بُعدٌ ، لأن مجيء الحال من المضاف / إليه قليل ، وله مع ذلك شروط^(٤) ليس فيه شيء منها هنا . ويجوز أن تكون جملة مستأنفة . وجَرَّأْ أبو البقاء^(٥) نقلًا عن غيره أن تكون «عصاي» منصوبة بفعل مقدر ، و «أَتَوْكًا» هو الخبر ، ولا ينبغي أن يقال ذلك .

والثوْكَ: التحامل على الشيء ، وهو بمعنى الاتكاء . وقد تقدم تفسيره في يوسف^(٦) فهما من مادة واحدة ، وذكرته هنا لاختلاف وزنيهما .

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٤٩/٢ ، والشواذ ٨٧ ، والقرطبي ١٨٦/١١ ، والبحر ٢٣٤/٦ .

(٢) انظر: الدر المصنون ٣٠٣/١ .

(٣) الآية ١٦٢ من الأنعام وانظر: الدر المصنون ٢٣٨/٥ .

(٤) انظر هذه المسألة في شرح الكافية الشافية ٧٥٠ .

(٥) الإملاء ١٢٠/٢ .

(٦) الآية ٣١ «واعتدت لهنْ متوكاً». وانظر: الدر المصنون ٤٧٧/٦ .

والهَشُ – بالمعجمة – الخَبْطُ. يقال: هَشْتُ الورَقَ أَهْشَهُ أي: خَبْطُه ليسقط، وأمَّا هَشٌ يَهُش بكسر العين في المضارع فمعنى البشاشة، وقد قرأ النخعي^(١) بذلك فقيل: هو بمعنى أَهْش بالضم، والمفعول محوذف في القراءتين أي: أَهْش الورق أو الشجر. وقيل: هو في هذه القراءة منْ هَش هشاشة إذا مال. وقرأ الحسن وعكرمة «وأَهْش» بضم الهاء والسين المهملة وهو السُوقُ، ومنه الهَسُ^(٢) والهَسَاس، وعلى هذا فكان ينبغي أن يتعدى بنفسه، ولكنه صُمِّنَ معنى ما يتعدى بـ«على» وهو أَقْوَم^(٣). ونقل ابن خالويه^(٤) عن النخعي أنه قرأ «وأَهْش»^(٥) بضم الهمزة وكسر الهاء منْ «أَهْش» رباعيًا وبالمعنى المهملة، ونقلها عنه الزمخشري^(٦) بالمعجمة فيكون عنده قراءات.

ونقل صاحب «اللوامح» عن مجاهد وعكرمة «وأَهْش» بضم الهاء وتخفيف الشين قال: «ولا أعرف لها وجهاً إلَّا أن يكون قد استثنى التضييف مع تفسي الشين فخفف، وهي بمعنى قراءة العامة.

وقرأ^(٧) بعضهم «غَنْمِي» بسكون النون ولا ينقاصل. والمأرب: جمع مَأْرِبَة وهي الحاجة وكذلك الإِرْبَة أيضًا. وفي راء «المَأْرِبَة» الحركات الثلاث.

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٥٠، والقرطبي ١٨٦/١١، والبحر ٦/٢٣٤، وال Shawāz ٨٧.

(٢) الهَشُ في الأصل: زجر الغنم. ولعل صواب الهَسَاس: الهَسَاسُ الذي هو المشي. انظر: اللسان (هـ).

(٣) قوله «أَقْوَم» مخروم في الأصل، وأثبتناه من (ش).

(٤) الشواز ٨٧.

(٥) في مطبوعة «ال Shawāz » بالشين، والبيان يفهم السين.

(٦) الكشاف ٢/٥٣٣.

(٧) البحر ٦/٢٣٥.

و «آخر» كقوله^(١): «الأسماء الحُسْنِي» وقد تقدم قريباً^(٢). قال أبو البقاء^(٣): «لو قيل «آخر» لكان على اللفظ» يعني: «آخر» بضم الهمزة وفتح الخاء، وبالللهظ لفظ الجمع. ونقل الأهوazi^(٤) عن شيبة والزهري «مارب» قال: «غير همز» كذا أطلق. والمراد بغير همز محقق بل مُسَهَّلٌ بين بين، وإن فالحذف بالكلية شاذٌ.

آ. (٢٠) قوله: **﴿تَسْعَى﴾**: يجوز أن يكون خبراً ثانياً عند منْ يجُوز ذلك. ويجوز أن يكون صفةً لـ «حيّة».

آ. (٢١) قوله: **﴿سَيِّرَتْهَا﴾**: في نصها أوجه، أحدها: أن تكون منصوبة على الظرف أي: في سيرتها أي: طريقتها. الثاني: أنها منصوبة على أنها بدأ من ها «سنعيدها» بدأ اشتغال؛ لأن السيرة الصفة أي: سنعيدها صفتها وشكلها. الثالث: أنها منصوبة على إسقاط الخافض أي: إلى سيرتها. قال الزمخشري^(٥): «ويجوز أن يكون مفعولاً^(٦)، من عاده أي: عاد إليه، فيتعذر لمفعولين، ومنه بيت زهير^(٧):

..... - ٣٢٨٥

وعادك أَنْ تُلَاقِيَهَا العَدَاء

(١) الآية ١١٠ من الإسراء.

(٢) انظر إعرابه للآية ٨ من طه.

(٣) الإملاء ٢/١٢٠.

(٤) انظر: البحر ٦/٢٣٥.

(٥) الكشاف ٢/٥٣٤.

(٦) في المطبوعة «منقولاً» ولعله تحريف، ونص «البحر» يوافق نص «الدر».

(٧) ديوانه ٦٢، وصدره:

فَصَرَمْ حَبَلَهَا إِذْ صَرَمْتَه
وَصَرَمْ: اقطع. وـ «العداء» فاعل «عادك» وهو الشغل أو البعد.

وهذا هو معنى قولِ مَنْ قال: إنَّه على إسقاطِ إلَى، وكان قد جَوَزَ أن يكونَ ظرفاً كما تقدَّم. إلَّا أنَّ الشِّيخَ^(١) ردَّ بأنَّه ظرفٌ مختصٌ، ولا يَصِلُّ إلَى الفعلِ إلَّا بوساطةِ «في» إلَّا فيما شَدَّ.

والسِّيرة: فِعْلَةٌ تدلُّ على الهيئة من السَّيْرِ كالرُّكْبَةِ من الرَّكوبِ، ثُمَّ اتَّسَعَ فَعَبَرَ بها عن المذهب والطريقة. قال خالد الْهُذَلِي^(٢):

٣٢٨٦ - فَلَا تَغْضِبُنِّ مِنْ سِيرَةِ أَنْتَ سِرْتُهَا
فَأَوْلُ رَاضِ سِيرَةٌ مِنْ يَسِيرُهَا

وَجَوَزَ أَيْضًا أن يتتصَّبَ بفعلِ مضمِّنِ أيِّ: يسِيرُ سِيرَتَهَا الأولى، وتكونُ هذه الجملةُ المقدرةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ أيِّ: سَعَيْدَهَا سائِرَتَهَا.

آ. (٢٢) قوله: «وَاضْمُمْ»: لا بدَّ هنا مِنْ حَذْفٍ، والتقدير: وَاضْمُمْ يَدِكَ تَنْضِمُّ، وَأَخْرِجْهَا تَخْرُجُ، فَحذفُ من الأول والثاني، وأبقى مقابلَيهما ليدلاً^(٣) على ذلك إيجازاً واختصاراً، وإنما احتجَ إلى هذا لأنَّه لا يترتبُ على مجردِ الضمِّ الخروجُ.

قوله: «بِيَضَاءَ» حالٌ مِنْ فاعلِ «تَخْرُجٍ».

قوله: «مِنْ غَيْرِ سُوءٍ» يجوز أن يكونَ متعلقاً بـ«تَخْرُجٍ»، وأن تكونَ متعلقةً بـ«بِيَضَاءَ» لما فيها من معنى الفعلِ نحو: ابْيَضَتْ من غَيْرِ سُوءٍ. ويجوز أن تكونَ متعلقةً بمحذوفٍ على أنها حالٌ من الضمير في «بِيَضَاءَ». قوله: «مِنْ غَيْرِ سُوءٍ» يُسمَّى عند أهل البَيَانِ «الاحتراس» وهو: أن يُؤْتَى بشيءٍ يرفعُ تَوْهُمَ

(١) البحر / ٢٣٦ .

(٢) تقدم برقم ١٤٣٣ .

(٣) الأصل «ليَدَلَانَ» وهو سهو.

مَنْ يَتَوَهَّمُ غَيْرَ الْمَرَادِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْبِيَاضَ قَدْ يُرَادُ بِهِ الْبَرَصُ وَالْبَهْقُ^(١)، فَأَتَى
بِقُولِهِ: «مَنْ غَيْرَ سَوِيٍّ نَفِيَّاً لِذَلِكَ».

قوله: «آيَةٌ» فِيهَا أُوْجَهٌ، أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ حَالًا أَعْنِي أَنَّهَا بَدَلَ مِنْ
«بِيَضَاءَ» الْوَاقِعَةِ حَالًا. الثَّانِي: أَنَّهَا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «بِيَضَاءَ». الثَّالِثُ: أَنَّهَا
حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ. الرَّابِعُ: أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ.
فَقَدْرُهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢): جَعَلْنَاهَا آيَةً، أَوْ أَتَيْنَاكُمْ آيَةً. وَقَدْرُهُ الزَّمْخَشْرِيُّ^(٣): خُذْ آيَةً،
وَقَدْرُ أَيْضًا: دُونَكُ آيَةً. وَرَدَ الشَّيْخُ^(٤) هَذَا: بَأْنَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الإِغْرَاءِ. وَلَا
يَجُوزُ إِضْمَارُ الظَّرْوَفِ فِي الإِغْرَاءِ. قَالَ: لَأَنَّ الْعَامِلَ حُذِفَ، وَنَابَ هَذَا مَنَابَهُ فَلَا
يَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ النَّاثِبُ أَيْضًا. وَأَيْضًا فَإِنَّ أَحْكَامَهَا تَخَالَفُ الْعَامِلَ الْصَّرِيحِ،
فَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُهَا، وَإِنْ جَازَ إِضْمَارُ الْأَفْعَالِ.

آ. (٢٣) قُولُهُ: «لِنُرِيكَ»: مُتَعَلِّقٌ بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ «آيَةً» أَيْ:
دَلَّنَا بِهَا لِنُرِيكَ، أَوْ بِجَعْلِنَاهَا، أَوْ بِأَتَيْنَاكُمْ الْمَقْدِرُ. وَقَدْرُهُ الزَّمْخَشْرِيُّ^(٥) «لِنُرِيكَ
فَعَلْنَا ذَلِكَ». وَجَوَزَ الْحَوْفِيُّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ«اَضْمَمْ» . وَجَوَزَ غَيْرُهُ أَنْ يَتَعَلَّقَ
بِـ«تَخْرُجْ» . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِلِفَظِ «آيَةً» لِأَنَّهَا قَدْ وُصِفتَ . وَقَدْرُهُ
[٦١٤/أ] الزَّمْخَشْرِيُّ^(٦) أَيْضًا: «لِنُرِيكَ خُذْ هَذِهِ الْآيَةَ أَيْضًا» . /

قوله: «مَنْ آيَاتُنَا الْكُبْرِيُّ» يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ «مَنْ آيَاتُنَا» بِمَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ

(١) البهق: داء يذهب بلون الجلد.

(٢) الإملاء ٢/١٢٠.

(٣) الكشاف ٢/٥٣٤.

(٤) البحر ٦/٢٣٦ ، وَهَذَا الرَّدُّ يَتَعَلَّقُ بِتَقْدِيرِ اسْمِ الْفَعْلِ فَقْطًا . وَكَلَامُ أَبِي حِيَانَ أَوْرَدَهُ
بِالْمَعْنَى .

(٥) الكشاف ٢/٥٣٤.

(٦) الكشاف ٢/٥٣٤.

حالٌ من «الكبرى» ويكون «الكبرى» على هذا مفعولاً ثانياً لـ«لُرِيَك». والتقدير: لـ«لُرِيَك» الكبرى حال كونها من آياتنا، أي: بعض آياتنا. ويجوز أن يكون المفعول الثاني نفس «من آياتنا»، فتتعلق بمحذوف أيضاً، وتكون «الكبرى» على هذا صفة لـ«آياتنا» وصفاً لجمع المؤنث غير العاقل وصفاً الواحدة على حد «مارب أخرى»^(۱) و«الأسماء الحسنة»^(۲).

وهذا الوجهان قد نقلهما الزمخشري^(۳) والحرفي وأبو البقاء^(۴) وابن عطية^(۵). واختار الشیعی^(۶) الثاني قال: «لأنه يلزم من ذلك أن تكون آياته كلها هي الكُبر، لأن ما كان بعض [الآيات]^(۷) الكبير صدق عليه أنه الكبرى، وإذا جعلت «الكبرى» مفعولاً ثانياً لم تتصف الآيات بالكُبر؛ لأنها هي المتتصف بأفعال التفضيل. وأيضاً إذا جعلت «الكبُرى» مفعولاً فلا يمكن أن تكون صفة للعصا واليد معاً، إذ كان يلزم الثانية. ولا جائز أن يُخْص إدحافها بالوصف دون الأخرى؛ لأن التفضيل في كلِّ منها. ويبعد ما قاله الحسن: من أن اليد أعظم في الإعجاز من العصا؛ فإنه جعل «الكبُرى» مفعولاً ثانياً لـ«لُرِيَك»، وجعل ذلك راجعاً للاية القرية، وقد ضعفت قوله بأنَّ منافع العصا أكبر. وهو غير خفي»^(۸). انتهى ملخصاً.

(۱) الآية ۱۸ من طه.

(۲) الآية ۱۱۰ من الإسراء. وانظر إعرابه للأية ۸ من طه.

(۳) الكشف ۵۳۴/۲.

(۴) الإملاء ۱۲۱/۲.

(۵) المحرر ۷۱/۱۱.

(۶) البحر ۲۳۷/۶.

(۷) زيادة من البحر.

(۸) قال: «لأنه ليس في اليد إلا تغيير اللون. وأما العصا ففيها تغيير اللون وخلق الزيادة في الجسم وخلق الحياة والقدرة والأعضاء المختلفة وابتلاع الشجر والحجر...».

آ. (٢٥) قوله : **«لي صدري»** : «لي» متعلق بـ«asher». قال الزمخشري^(١) : «فإن قلت : «لي» في قوله : «asher لي صدري، ويسّر لي أمري» ما جدواه والأمر^(٢) مستبّ بدونه؟ قلت : قد أبهم الكلام أولاً فقال : اشرح لي ويسّر لي ، فعلم أنَّ ثمَّ مشوحاً وميسراً ، ثمَّ بين ورفع الإبهام بذكرهما فكان أكَّد لطلب الشرح لصدره والتيسير لأمره».

آ. (٢٦) ويقال : يَسِّرْتُه لَكُنَا ، وَمِنْ فَسِّيرَةِ الْيُسْرَى^(٣) وَيَسِّرْتُ لَهُ كُنَا ، وَمِنْهُ هَذِهِ الْأَيْةُ .

آ. (٢٧) قوله : **«مِنْ لَسَانِي»** : يجوز أن تتعلق بمحذوف على أنه صفة لـ«عُقْدَة» أي : مِنْ عَقْدِ لسانِي . ولم يذكر الزمخشري^(٤) غيره . ويجوز أن تتعلق بنفس «الحلُّ» والأول أحسنُ .

آ. (٢٩ - ٣٠) قوله : **«وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا»** : يجوز أن يكون «لي» مفعولاً ثانياً مقدماً ، و«وزيراً» هو المفعول الأول . و«مِنْ أَهْلِي» على هذا يجوز أن يكون صفة لـ«وزيراً» . ويجوز أن يكون متعلقاً بالجعل . و«هارون» بدلٌ من «وزيراً» . وجَوَّز أبو البقاء^(٥) أن يكون «هارون» عطف بيانٍ لـ«وزيراً» . ولم يذكر الزمخشري^(٦) غيره . ولما حكى الشيخ^(٧) هذا

(١) الكشاف ٢/٥٣٥.

(٢) الكشاف : والكلام .

(٣) الآية ٧ من الليل .

(٤) الكشاف ٢/٥٣٥.

(٥) الإملاء ٢/١٢١ .

(٦) الكشاف ٢/٥٣٥ .

(٧) البحر ٦/٢٤٠ .

لم يعقبه بنكير، وهو عجيب منه؛ فإنّ عطف البيان يُشترط فيه التوافق تعریفًا وتنکیرًا، وقد عرَفتَ أنَّ «وزیراً» نكرة و«هارون» معرفة، والزمخشري قد تقدَّم له مثل ذلك في قوله تعالى: «فيه آياتٌ بیناتٌ مقامٌ إبراهيم»^(۱) وقد تقدَّم الكلام^(۲) معه هناك وهو عائد هنا.

ويجوز أن يكون «هارون» منصوبًا بفعلٍ ممحضٍ كأنه قال: أخصُّ من بينِهم هارون أي: منْ بينِ أهلي. ويجوز أن يكون «وزيرًا» مفعولاً ثانِيَاً، و«هارون» هو الأول، وقدم الثاني عليه اعتماداً بأمر الوزارة. وعلى هذا فقوله «لي» يجوز أن يتعلق بنفسِ الجُعل، وأنْ يتعلق بممحضٍ على أنه حالٌ منْ «وزيرًا»؛ إذ هو في الأصل صفةٌ له. و«منْ أهلي» على ما تقدَّم من وجهيه. ويجوز أن يكون «وزيرًا» مفعولاً أول، و«منْ أهلي» هو الثاني. وقوله «لي» مثل قوله: «ولم يكن له كفواً أحد»^(۳) يعنُون أنه به يتمُّ المعنى، ذكر ذلك أبو البقاء^(۴). ولما حكاه الشيخ^(۵) لم يتعقبه بنكير، وهو عجيب؛ لأنَّ شرط المفعولين في باب النواسخ صحة انعقاد الجملة الاسمية، وأنت لو ابتدأْت بـ«وزير» وأخبرْت عنه بـ«منْ أهلي» لم يجزْ إذ لا مسوغٌ للابتداء به.

و« أخي» بدلٌ أو عطفٌ بیانٌ لـ«هارون». وقال الزمخشري^(۶): « وإنْ جُعل عطفٌ بیانٌ آخرٌ جاز وَحَسْنٌ. قال الشيخ^(۷): «ويَبْعُدُ فيه عطفُ البيان؛ لأنَّ

(۱) الآية ۹۷ من آل عمران.

(۲) انظر: الدر المصورن ۳۱۹/۳.

(۳) الآية ۴ من الإخلاص.

(۴) الإملاء ۱۲۱/۲.

(۵) البحر ۶/۲۴۰.

(۶) الكشاف ۲/۵۳۵.

(۷) البحر ۶/۲۴۰.

عطف البيان الأكثر فيه أن يكون الأول دونه في الشهرة وهذا بالعكس». قلت: لم يُرد الزمخشري أن « أخي » عطف بيان لـ « هارون » حتى يقول الشيخ إن الأول — وهو « هارون » — أشهر من الثاني وهو « أخي »، إنما عنى الزمخشري أنه عطف بيان أيضاً لـ « وزيرًا » ولذلك قال: « آخر ». ولا بد من الإتيان بالفظه ليعرف أنه لم يُرد إلا ما ذكرته قال^(١): « وزيرًا وهارون مفعولا قوله « اجعل »^(٢)، أو « لي وزيرًا » مفعولا، و « هارون » عطف بيان للوزير، و « أخي » في الوجهين بدل من « هارون »، وإن جعل عطف بيان آخر جاز وحسن ». فقوله « آخر » تعين أن يكون عطف بيان لما جعله عنه عطف بيان قبل ذلك.

وجوز الزمخشري^(٣) في « أخي » أن يرتفع بالإبتداء، ويكون خبره الجملة من قوله: « أشدده به »، وذلك على قراءة الجمهور له بصيغة الدعاء، وعلى هذا فالوقف على « هارون ».

وقرأ ابن عامر^(٤) « أشدده » بفتح الهمزة للمضارعة وجذم الفعل جواباً للأمر، « وأشركه » بضم الهمزة للمضارعة وجذم الفعل نسقاً على ما قبله. وقرأ الباقون بحذف^(٥) همزة الوصل من الأول، وفتح همزة القطع في الثاني، على أنهما دعاء من موسى لربه بذلك. وعلى هذه القراءة تكون هذه الجملة قد ترك فيها العطف خاصة دون ما تقدمها من جمل الدعاء.

وقرأ الحسن « أشدده » مضارع شد بالتشديد.

(١) الكشاف ٥٣٥ / ٢

(٢) قال الزمخشري « قدم ثانهما على أولهما عناية بأمر الوزارة ».

(٣) الكشاف ٥٣٦ / ٢

(٤) انظر في قراءاتها: التيسير ١٥١، والبحر ٦ / ٦٤٠، والسبعة ٤١٨، والنشر ٣٢٠ / ٢، والحجفة ٤٥٢، والإتحاف ٢٤٦ / ٢.

(٥) عند وصل الفعل بما قبله، وعند الابتداء بضم همزة الوصل.

والوزير: قيل^(١): مشتقٌ من الوزر وهو الثقل. وسمى بذلك لأنَّه يحمل أعباء الملك ومُؤنة^(٢) فهو معيَّن على أمرِ الملك ويأتمُ بأمره. وقيل: بل هو من [٦١٤/ب]

:

الوزير وهو الملجأ، كقوله تعالى: «لا وزر»^(٣) وقال^(٤):

٣٢٨٧ - من السباع الضواري دونه وزر

والناس شرهُم ما دونه وزر

كم معاشر سلموا لم يؤذهم سبع

وما نرى بشرًا لم يؤذهم بشر

وقيل: من الموازرة وهي المعاونة. نقله الزمخشري^(٥) عن الأصمعي قال: «وكان القياس أثراً» يعني بالهمزة؛ لأنَّ المادة كذلك. قال الزمخشري: «فقلبت الهمزة إلى الواو. ووجه قلبها إليها أنَّ فعليًا جاء بمعنى مُفاعِل مجيناً صالحًا كقولهم: عشير وجليس وخليط وصديق وخليل ونديم، فلمَّا قلبت في أخيه قُلِّيْت في، وحَمِلَ الشيءَ على نظيره ليس بعزيزٍ، ونظرًا إلى يُوازِر وأخواته وإلى المُوازرة».

قلت: يعني أنَّ وزيراً بمعنى مُوازِر، ومُوازِر تقلب فيه الهمزةُ وَاواً قلباً قياسياً^(٦)؛ لأنَّها همزة مفتوحة بعد ضمة فهو نظير «موجَل»^(٧) و«يُواخذكم»^(٨)

(١) وهو قول ثعلب انظر: الزاهر ١/٣٠٨.

(٢) المُؤنَّ: جمع «مؤنة» وهي الثقل.

(٣) الآية ١١ من القيامة.

(٤) لم أمتد إلى قائلهما. وهذا في البحر ٦/٢٣٩.

(٥) الكشاف ٢/٥٣٥.

(٦) انظر: الممتع ٣٦٢.

(٧) «كتاباً مزجلاً» وهي قراءة ورش في الآية ١٤٥ من آل عمران. انظر: الدر المصنون ٤١٩/٣.

(٨) من الآية ٢٢٥ من البقرة.

وشيء، فـ«حمل» أو «أزير» عليه في القلب، وإن لم يكن فيه سبب القلب.
آ. (٣٣) قوله : **«كثيراً»** : نعت مصدر محدود أو حال من ضمير المصدر، كما هو رأيُ سيبويه^(١). وجوز أبو البقاء^(٢) أن يكون نعتاً لزمانٍ محدودٍ أي : زماناً كثيراً.

آ. (٣٦) قوله : **«سُوكَّك»** : فعل هنا بمعنى مفعول نحو : أكمل بمعنى مأكول، وخير بمعنى محظوظ. ولا ينافي.

آ. (٣٧) و «مرة» مصدر. و «آخر» تأنيت آخر بمعنى غيره. وزعم^(٣) بعضهم أنها بمعنى آخرة، فتكون مقابلة للأولى، وتحيل لذلك بأن قال : «سمّها أخرى وهي أولى لأنها أخرى في الذكر».

آ. (٣٨) قوله : **«إذ أوحينا»** : العامل في «إذ» «مَنْتَأ» أي : مَنْتَأ عليك في وقت إلجلانا إلى أمك، وأبهم في قوله «ما يُوحى» للتعظيم كقوله تعالى : «فغشّيهم من الآئمّ ما غشّيهم»^(٤).

آ. (٣٩) قوله : **«أَنِ اقْذِفْهُ»** : يجوز أن تكون «أن» مفسرة؛ لأنَّ الوحي بمعنى القول، ولم يذكر الزمخشري^(٥) غيره، وجوز غيره أن تكون مصدرية. ومحلها حينئذ النصب بدلاً من «ما يُوحى» والضماير في قوله «أَنِ اقْذِفْهُ» إلى آخرها عائدة^(٦) على موسى عليه السلام لأنَّ المحدث عنه. وجوز

(١) الكتاب ١/١١٦.

(٢) الإملاء ٢/١٢١.

(٣) انظر : البحر ٦/٤٠.

(٤) الآية ٧٨ من طه.

(٥) الكشاف ٢/٥٣٦.

(٦) الأصل «عائدة» وهو سهو.

بعضُهم أن يعودَ الضمير في قوله^(١) «فاقتِفيه في اليم» للتابوت، وما بعده وما قبله لموسى عليه السلام. وعابه الزمخشري^(٢) وجعله تنازراً أو مُخْرِجاً للقرآن عن إعجازه فإنه قال: «والضمائر كلُّها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هُجْنَةٌ لما يُؤْدِي إليه من تنازُر النظم». فإن قلت: المقدُوفُ في البحر هو التابوت وكذلك المُلْقى إلى الساحل. قلت: ما ضرُكَ لو جعلت المقدُوف والمُلْقى به إلى الساحل هو موسى في جوف التابوت حتى لا تُفرَقَ الضمائر فيتنازَر عليك النظم الذي هو أمُّ إعجاز القرآن والقانون الذي وقع عليه التحدِي، ومراجعته أهُمُّ ما يجب على المفسِّر».

قال الشیخ^(٣): «ولسائلٍ أن يقول: إن الضمير إذا كان صالحًا لأن يعود على الأقرب وعلى الأبعد كان عوده على الأقرب راجحاً. وقد نصَ النحويون على هذا فأعوذه على التابوت في قوله «فاقتِفيه في اليم فليُلْقِيَه اليم» راجحٌ. والجواب: أن أحدهما إذا كان مُحدَثاً عنه والآخر فضلة، كان عوده على المحدث عنه أرجحٌ. ولا يُلْتَفِتُ إلى القرب؛ ولهذا ردَّنا على أبي محمد ابن حزم في دعوه: أن الضمير في قوله تعالى: «فإنه رجس»^(٤) عائدٌ على «خنزير» لا على «لحم» لكونه أقرب مذكور، فيحرُّم بذلك شحْمه وغُضْروفه وعظمه وجُلْده، فإن المحدث عنه هو «لحم خنزير» لا خنزير». قلت: قد تقدَّمت هذه المسألة في الأنعام^(٥) وما تكلَّم الناسُ فيها.

قوله: «فليُلْقِيَه اليم» هذا أمرٌ معناه الخبرُ، ولكونه أمراً لفظاً جُزِم جوابه في

(١) أقحم في الأصل بعد قوله: «قوله» «في» ولا معنى هنا.

(٢) الكشاف ٢/٥٣٦.

(٣) البحر ٦/٢٤١.

(٤) «إلا أن يكون ميتة أو دماً مسْفواً أو لحم خنزير فإنه رجس» الآية ١٤٥ من الأنعام.

(٥) انظر: الدر المصنون ٥/٢٠٠.

قوله: «يَأْخُذْهُ». وإنما خَرَج بصيغة الأمر مبالغة؛ إذ الأمر أقطع الأفعال وأكملها. وقال الزمخشري^(١): «لَمَّا كَانَتْ مُشِيَّةُ اللَّهِ وَإِرَادَتْهُ أَنْ لَا تُخْطِئَ حَرَبَةً مَاءِ الْيَمِّ الْوَصُولُ بِهِ إِلَى السَّاحِلِ، وَأَلْقَاهُ إِلَيْهِ، سَلَكَ فِي ذَلِكَ سَبِيلَ الْمُجَازِ، وَجَعَلَ الْيَمِّ كَأَنَّهُ ذُو تَمِيزٍ، أَمْرَ بِذَلِكَ لِيُطِيعَ الْأَمْرَ وَيُمَثِّلَ رَسْمَهُ». و«بِالسَّاحِلِ» يحتمل أن يتعلَّق بمخدوفٍ على أنَّ الْبَاءَ لِلْحَالِ أي: ملتبساً بالساحل، وأنْ يتعلَّق بنفسِ الفعل على أنَّ الْبَاءَ ظرفية بمعنى «في».

قوله: «مِنِّي» فيه وجهان. قال الزمخشري^(٢): «لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ«أَلْقَيْتُ» فَيَكُونُ الْمَعْنَى: عَلَى أَنِّي أَحَبَّتُكُمْ، وَمَنْ أَحَبَّ اللَّهَ أَحَبَّهُ الْقُلُوبُ، وَإِمَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَخْدُوفٍ هُوَ صَفَةٌ لِـ«مَحْبَةً» أي: مَحْبَةٌ حَاسِلَةٌ، أَوْ وَاقِعَةٌ مِنِّي، قَدْ رَكَّزْتُهَا أَنَا فِي الْقُلُوبِ وَرَرَعْتُهَا فِيهَا».

قوله: «وَلَتُضَنَّعْ» قرأ العَامَّةُ بكسر اللام وضم التاء وفتح النون على البناء للمعنى، ونصب الفعل بإضمار أنْ بعد لام كي. وفيه وجهان، أحدهما: أن هذه العلة معطوفةٌ على علةٍ مقدرةٍ قبلها. والتقدير: ليتلطف بك ولتضنَّعْ، أو ليعطِّفَ عليك وتُرَامَ ولتضنَّعْ. وتلك العلة المقدرة متعلقة بقوله: «وَأَلْقَيْتُ» أي: ألقَيْتُ عليك المحبة ليُعطِّفَ عليك ولتضنَّعْ. ففي الحقيقة هو متعلق بما قبله من إلقاء المحبة.

[٦١٥/أ] والثاني: أن هذه اللام تتعلق بمضمرٍ / بعدها تقديره: ولتضنَّع على عيني فعل ذلك، أو كان كيت وكيت. ومعنى لتضنَّع أي: لتربي وتحسن إليك، وأنا مراعيتك ومراقبك كما يراعي الإنسان الشيءَ بعينه إذا اعتنى به. قاله الزمخشري^(٣).

(١) الكشاف ٥٣٦/٢.

(٢) الكشاف ٥٣٦/٢.

(٣) الكشاف ٥٣٧ - ٥٣٦/٢.

وقرأ^(١) الحسن وأبو نهيك «ولتُصنَّع» بفتح التاء. قال ثعلب^(٢): «معناه تكون حركتك وتصرفك على عيني مني. وقال قريباً منه الزمخشري^(٣). وقال أبو البقاء^(٤): «أي لتفعل ما أمرك بمرأى مني».

وقرأ أبو جعفر وشيبة «ولتُصنَّع» بسكون اللام والعين وضم التاء وهو أمر معناه: ليُرَبَّ ولِيُحْسَنَ إليك. وروي عن أبي جعفر في هذه القراءة كسر لام الأمر. قلت: ويحتمل مع كسر اللام أو سكونها حالة تسكين العين أن تكون لام كي، وإنما سُكِّنَتْ تشبهاً بكف وكبـد، والفعل منصوب. والتسكين في العين لأجل الإدغام لأنـه لا يُقْرَأ في الوصل إلـا بالإدغام فقط.

آ. (٤٠) قوله: «إذ تَمْشِي»: في عامل هذا الظرف أوجه، أحدها: أن العامل فيه «القيـت» أي: أقيـت عليك محبـة مني في وقت مشـيـ آخرـك.

الثاني: أنه منصوب بقوله «ولتُصنَّع» أي: لتربيـ وتحسـنـ إليـكـ فيـ هـذـاـ الـوقـتـ. قال الزمخشري^(٥): «والعامل في «إذ تمـشي» «القيـت» أو «لتُصنـعـ». وقال أبو البقاء^(٦): «إذ تمـشي» يجوز أنـ يتعلـقـ بأـحـدـ الفـعـلـيـنـ». قـلتـ: يـعنيـ بالـفـعـلـيـنـ ماـ تـقـدـمـ مـنـ الـقـيـتـ أوـ لـتـصـنـعـ. وـ عـلـىـ هـذـاـ فـيـجـوزـ أـنـ تـكـوـنـ الـمـسـائـةـ مـنـ بـابـ التـنـازـعـ؛ لـأـنـ كـلـاـ مـنـ هـذـيـنـ الـعـامـلـيـنـ يـطـلـبـ هـذـاـ الـظـرـفـ مـنـ حـيـثـ الـمـعـنـىـ،

(١) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٩٧/١١، والمحتب ٥١/٢، والبحر ٢٤٢/٦، والإتحاف ٢٤٦/٢.

(٢) انظر: المحتب ٥٢/٢.

(٣) الكشاف ٥٣٧/٢.

(٤) الإمـلاءـ ١٢١/٢.

(٥) الكشاف ٥٣٧/٢.

(٦) الإمـلاءـ ١٢١/٢.

ويكون من إعمال الثاني للحذف من الأول. وهذا إنما يتجه كل الاتجاه إذا جعلت «ولتضنّع» معطوفاً على علة ممحوّفة متعلقة بـ«اللَّقِيْتُ»، أمّا إذا جعلته متعلقاً بفعلٍ مضمرٍ بعده فيبعد ذلك أو يمتنع، لكون الثاني صار من جملة أخرى.

الثالث: أن تكون «إذ تمشي» بدلاً من «إذ أُوْحِيْنَا». قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: كيف يصبح البديل والوقتان مختلفان متباعدان؟ قلت: كما يصح وإن اتسع الوقت وتبعده طرفاه — أن يقول لك الرجل: لقيْت فلاناً سنة كذا فتقول: وأنا لقيته إذ ذاك، وربما لقيه هو في أولها وأنت في آخرها». قال الشيخ^(٢): «وليس كما ذكر لأن السنة تقبل الاتساع، فإذاً وقع لقيْهما^(٣) فيها، بخلاف هذين الطرفين فإن كل واحداً منهم ضيق ليس بمتسع لخخصهم بما أضفيا إليه، فلا يمكن أن يقع الثاني في الطرف الذي وقع فيه الأول؛ إذ الأول ليس متسعًا لوقوع الوحي في وقوع مشي الأخت، فليس وقت وقوع الفعل^(٤) مشتملاً على أجزاء وقع في بعضها المشي بخلاف السنة». قلت: وهذا تحمل منه عليه فإن زمان اللقي أيضاً ضيق لا يسع فعليهما، وإنما ذلك مبني على التسهيل؛ إذ المراد أن الزمان مشتمل على فعليهما.

وقال أبو البقاء^(٥): «ويجوز أن يكون بدلاً من «إذ» الأولى؛ لأنّ مشي اخته كان مِنْهُ عليه» يعني أن قوله «إذ أُوْحِيْنَا» منصوب بقوله: «منّا» فإذا جعل «إذ تمشي» بدلاً منه كان أيضاً مُمتنعاً به عليه.

(١) الكشاف ٥٣٧/٢

(٢) البحر ٦/٢٤٢

(٣) من مصادر لقي

(٤) البحر: «الوحي»

(٥) الإملاء ١٢١/٢

الرابع: أن يكون العامل فيه مضمراً تقديره: اذكر إذ تمشي . وهو على هذا مفعول به لفساد المعنى على الظرفية .

وقرأ^(١) العامة «كَيْ تَقُرَّ» بفتح التاء والكاف . وقرأ^(٢) فرقـة^(٣) «تَقُرَّ» بكسر الكاف ، وقد تقدم^(٤) أنها لغتان في سورة مريم . وقرأ جناح بن حبـش «تَقُرَّ» بضم التاء وفتح الكاف على البناء للمفعول . «عِنْهَا» رفعاً لما لم يُسمَّ فاعله .

قوله: «فَتَوْنَا» فيه وجهان ، أحدهما: أنه مصدر على فعل كالقعود والجلوس ، إلا أن فعلاً قليلاً في المتعدي . ومنه الشكُور والكُفور والثبور واللزوم . قال تعالى : «لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَكَّرَ أَوْ أَرَادَ شَكُورًا»^(٤) . والثاني: أنه جمع فتن^(٥) أو فتن على ترك الاعتداد ببناء التائـث كـ«حُجُور» وـ«بُدُور» في حجرة^(٦) وبدرة^(٧) أي: فتناك ضرباً من الفتن . عن ابن عباس^(٨): أنه ولد في عام يقتل فيه الولدان ، وألقته أمـه في البحر ، وقتل القبطي وأجر نفسه عشر سنين ، وضل عن الطريق ، وتفرقـت غنمـه في ليلة مظلمة . ولما سأـل سعيدـ بن جبـير عن ذلك أجابـ بما ذكرـه ، وصار يقول عند كل واحدة: فهذه فـتنـ يا ابن جـبـير . قال معـناه الزمخـشـري^(٩) . وقال غيرـه^(١٠): بـفتـونـ منـ الفـتنـ — أيـ المـحنـ — تـختـبرـ بهاـ .

(١) انظر في قراءاتها: الشواذ ٧٨ ، والقرطبي ١١ / ١٩٧ ، والبحر ٦ / ٢٤٢ .

(٢) وهي رواية عبد الحميد عن ابن عامر كما في القرطبي ١١ / ١٩٧ .

(٣) انظر: الورقة ٦٠٤ .

(٤) الآية ٦٢ من الفرقـان .

(٥) الفـتنـ: الفـنـ والـحالـ، ومنـهـ «الـعـيشـ فـتنـانـ» أيـ لـونـانـ: حلـوـ وـمـرـ. انـظـرـ: الـقامـوسـ: (فنـ) .

(٦) الحـجرـةـ: النـاحـيـةـ، وإـذـاـ كـانـتـ «حـجـوزـ» فـمـفـرـدـهاـ حـجـزـ وـحـجـزةـ منـ الشـدـ وـالـحـجزـ.

(٧) البـدرـةـ: جـلدـ السـخـلةـ .

(٨) انـظـرـ: الـبحرـ ٦ / ٢٤٣ – ٢٤٢ .

(٩) الكـشـافـ ٢ / ٥٣٧ .

(١٠) وهو قول أبي البقاء في الإملاء ٢ / ١٢١ .

قوله: «على قَدْرٍ» متعلق بمحذوف على أنه حال من فاعل «جئت» أي: جئت موافقاً لما قُدِّر لك. كذا قدره أبو البقاء^(۱)، وهو تفسير معنى . والفسير الصناعي: ثم جئت مستقراً أو كائناً على مقدار معين. كقول الآخر^(۲):

٣٢٨٨ - نَالَ الْخِلَافَةَ أَوْ جَاءَتْ عَلَى قَدْرٍ
كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدْرٍ

آ. (۴۱) ومعنى «اصطَنْتُكَ» أي: أخلصتُكَ . واصطَفَيْتُكَ افتعال من الصُّنْعِ، فأبَدَلَتِ النَّاءَ طَاءً لأجل حرف الاستعلاءِ، وهذا مجازٌ عن قُرْبِ منزلته ودُنُونِهِ مِنْ رَبِّهِ؛ لَأَنَّ أَحَدًا لَا يَصْطَنِعُ إِلَّا مَنْ يَخْتَارُهُ.

آ. (۴۲) قوله: ﴿وَلَا تَنِي﴾ : يقال: وَنِي يَنِي وَنِي كَوَعْدًا / يَعْدُ وَعْدًا إِذَا فَتَرَوْ...^(۳) والوَنِي الفُتُورُ. ومنه امرأةُ آنَاءَ، وصفوها بفتور القيام كناءة عن ضَخَامَتها قال^(۴):

٣٢٨٩ - مِنَ الْآنَاءَ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسَبُنَا
أَنَّ بِطَاءَ وَفِي إِبْطَائِنَا سَرَعَ

والأصل وَنَاءَ. فأبدلوا الهمزة من الواو كأحد في وَحد^(۵). وليس بالقياس، وفي الحديث: «إِنْ فِيكُ لَخَصْلَتَيْنِ يَحْبَهُمَا اللَّهُ: الْحِلْمُ وَالْآنَاءُ»^(۶).

(۱) الإملاء ۱۲۱/۲.

(۲) تقدم برقم ۲۲۵ برواية قربة.

(۳) كلمة لم أتبينها.

(۴) تقدم برقم ۱۴۹۶.

(۵) انظر: الممتع ۳۳۵.

(۶) رواه ابن ماجه في كتاب الحلم، ۱۸ باب الرهد، ۱۴۰۱/۲، وأحمد ۲۲/۳.

والواني : المقصُّر في أمره . قال الشاعر^(١) :

..... ٣٢٩٠

فَمَا أَنَا بِالْوَانِي وَلَا الضَّرِعُ الْغَمْرِ

وونى فعل لازم لا يتعدي ، وزعم بعضهم^(٢) أنه يكون من أخوات زال
وانفك فيعمل بشرط النفي أو شبيهه عمل كان فيقال : «ما وني زيد قائماً» أي :
ما زال قائماً . وأنشد الشيخ جمال الدين بن مالك شاهداً على ذلك قول
الشاعر^(٣) :

..... ٣٢٩١
لَا يَنْبِي الْحُبُّ شِيمَةَ الْحِبْ مَا دَأْ
مَ فَلَا تَخْسَبْنِي ذَا ارْعَوَاءِ

أي لا يزال الحب - أي بضم الحاء - شيمة الحب - أي بكسرها - وهو
المحب . ومن منع ذلك يتأنّل البيت على حذف حرف الجر ؛ فإن هذا الفعل
يتعدى تارة بـ عن و تارة بـ في . يقال : ما ونت عن حاجتك أو في حاجتك .
فالتقدير : لا يفقر الحب في شيمة المحب وفيه مجاز بلين . وقد عدّي في الآية
الكريمة بـ في .

وقرأ^(٤) يحيى بن وئاب «ولا تنبأ» بكسر التاء إتباعاً لحركة النون . وسكن

(١) لم أهتد إلى قائله . وهو في اللسان (ضرع) والبحر ٦/٤٤ . وصدره :
أنا وجلماً وانتظاراً بهم غداً
والضرع والعمر : الضعيف من الرجال .

(٢) قال الجوهري : «وفلان لا ينبي يفعل كذا أي : لا يزال يفعل كذا». انظر : الصحاح
(وني) والمساعد ١/٤٩ .

(٣) لم أهتد إلى قائله ، وهو في المساعد ١/٤٩ ، والهمج ١/١٢ ، والدرر ١/٨٢ .
وثمة رواية ثانية : «لا ينبي الحب شيمة الحب» وارعواء : زجر وارتداع .

(٤) البحر ٦/٤٥ ، والكتشاف ٢/٥٣٨ ، والشواذ ٨٨ .

الباء من «ذِكْرِي» (١)

آ. (٤٣) وذكر المذهب إلى قوله: «اذهبا إلى فرعون» وحذفه في الأول في قوله: «اذهبت أنت وأخوك» اختصاراً في الكلام. وقيل: أمراً أولًا بالذهاب لعموم الناس ثم ثانياً لفرعون بخصوصه، وفيه بعده، بل الذهابان متوجهاً لشيء واحد وهو فرعون، وقد حذفت من كلٍّ من الذهابين ما أثبته في الآخر: وذلك أنه حذف المذهب إلىه من الأول وأثبته في الثاني، وحذف المذهب به وهو «بآياتي» من الثاني وأثبته في الأول.

آ. (٤٤) وقرأ أبو معاذ^(٢) «قولاً لَيْنَا» وهو تخفيف من لَيْنَ كَمِيتُ في مَيْت.

وقوله: «لَعَلَّهُ» فيه أوجه، أحدها: أن «لعل» على بابها من الترجح: وذلك بالنسبة إلى المرسل، وهو موسى وهارون أي: اذهبوا على رجائكمما وطمئنكم في إيمانه، اذهبوا مُتَرَجِّبين طامعين، وهذا معنى قول الزمخشري^(٣)، ولا يستقيم أن يرد ذلك في حق الله تعالى إذ هو عالم بعواقب الأمور، وعن سيبويه^(٤): «كُلُّ مَا وَرَدَ في القرآن مِنْ لَعْلٍ وعسى فهو من الله واجب»، يعني أنه مستحيل بقاء معناه في حق الله تعالى. والثاني: أن لعل بمعنى كي فتفيد العلة.

(١) بياض في الأصل. وقال في الإتحاف ٢/٢٤٧: «فتح باء الإضافة من «ذكري» نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر».

(٢) الشواذ ٨٨.

(٣) الكشاف ٢/٥٣٨.

(٤) قال سيبويه ١/٦٧: «فَالْعِلْمُ قَدْ أتَى مِنْ وَرَاءِ مَا يَكُونُ، وَلَكِنَّ اذْهَبَا أَتَمَا فِي رِجَائِكُمَا وَطَمِئِنَكُمَا وَمَتَلَقِّكُمَا مِنَ الْعِلْمِ، وَلَيْسَ لَهُمَا أَكْثَرُ مِنْ ذَا مَا لَمْ يَعْلَمَا».

وهذا قول الفراء^(١)، قال: «كما تقول: اعمل لعلك تأخذ أجرك أي: كي تأخذ». والثالث: أنها استفهامية أي: هل يتذكّر أو يخشى؟ وهذا قول ساقط^(٢)؛ وذلك أنه يستحيل الاستفهام في حق الله تعالى كما يستحيل الترجي. فإذا كان لا بدًّ من التأويل فجعل اللفظ على مدلوله باقى أولى من إخراجه عنه.

آ. (٤٥) قوله: **﴿أَنْ يَفْرُط﴾**: «أنْ يَفْرُط» مفعول «نخاف». ويقال^(٣): فَرَطْ يَفْرُط: سبق وتقدم، ومنه الفارط. وهو الذي يتقدم الورادة إلى الماء وفرس فَرَطْ: يسبق الخيل، أي: نخاف أنْ يُعَجِّلَ علينا بالعقوبة وبيانها بها، قاله الزمخشري^(٤)، ومن ورود الفارط بمعنى المتقدم على الورادة قول الشاعر^(٥):

٣٢٩٢ . واستعجلونا و كانوا منْ صحابتنا
كمَا تَقْدَمَ فَرَاطٌ لَوْرَادٍ

وفي الحديث: «أنا فَرَطُكم على الحوض»^(٦) أي: سابقكم ومتقدّمكم.

(١) ليس في معاني القرآن إشارة إلى ذلك. وهو قول الأخفش في معاني القرآن ، ٤٠٧ ، والمثال مثاله. وانظر: المغني ٣٧٩.

(٢) قال ابن هشام في المغني ٣٧٩: «أثبته الكوفيون ولهم علّق بها الفعل في نحو: «لاتدرى لعل الله يُحدِّث بعد ذلك أمراً».

(٣) انظر: الدر المصنون ٤ / ٥٩٦.

(٤) الكشاف ٢ / ٥٣٨.

(٥) تقدم برقم ٢٩٨٩.

(٦) رواه البخاري في كتاب الرفاق، ٥٣ باب في الحوض. الفتح ١١ / ٤٧١ ، والمسند . ٣٠٠ / ٢.

وقرأ^(١) يحيى بن وثاب وابن محيصن وأبو نوبل «يُفْرَط» بضم حرف المضارعة وفتح الراء على البناء للمفعول، والمعنى: خافاً أن يُسبِّق في العقوبة. أي: يحمله حاملٌ عليها وعلى المعاجلة بها: إماً قومه وإماً حبَّ الرئاسة، وإنما ادعاؤه الإلهية.

وقرأ ابن محيصن في رواية والزعفراني^(٢) «أن يُفْرَط» بضم حرف المضارعة وكسر الراء من فرط. قال الزمخشري^(٣): «منْ أَفْرَطَهُ غَيْرُهُ إِذَا حَمَلَهُ عَلَى الْعَجَلَةِ، خَافَ أَنْ يَحْمِلَهُ حَامِلٌ عَلَى الْمُعَاجِلَةِ بِالْعَقَابِ». قال كعب ابن زهير^(٤):

٣٢٩٣ - تَنْفي الْرِّيَاحُ الْقَدَى عَنْهُ وَأَفْرَطَهُ
مِنْ صَوْبِ سَارِيَةٍ بِيَضْ بَعْلَالِيلُ

أي: سَبَقَتْ إِلَيْهِ هَذِهِ الْيَضْ لِتَمَلَأَهُ. وَفَاعِلُ «يُفْرَط» ضميرُ فرعون. وهذا هو الظاهر الذي ينبغي أن لا يُعَدَّ عنه. وجعله أبو البقاء^(٥) مضمراً الدالة الكلام عليه فقال «فيجوز أن يكون التقدير: أن يُفْرَطَ عَلَيْنَا مِنْهُ قَوْلٌ، فَاضْمِنْ

(١) انظر في قراءتها: الإتحاف ٢/٢٤٧، والبحر ٦/٢٤٦، والمحتب ٢/٥٢، والقرطبي ١١/٢٠١.

(٢) ثمة قارئان بهذا اللقب، الأول الحسين بن مالك أبو عبد الله المقرئ، له اختيار في القراءة، قرأ على ابن واقد وقرأ عليه أبو نصر ابن حاشد، والثاني: عبد الله ابن محمد، روى عن خلف والدوري، وروى عنه الغضايري. انظر: طبقات القراء ١/٤٥٥، ٢٤٩.

(٣) الكشاف ٢/٥٣٨.

(٤) ديوانه ٧، وجمهرة الأشعار ٢/٧٩٠.

«عنه» أي: عن الماء الذي مزجت به الراح. الصوب: المطر.
السارية: السحابة تسرى فتمطر بالليل. واليعاليل: العباب الذي يعلو وجه الماء.

(٥) الإملاء ٢/١٢٢.

القول لدلالة الحال عليه كما تقول: فَرَطْ مِنِي قَوْلُ، وَأَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ ضَمِيرُ فَرْعَوْنَ كَمَا كَانَ فِي «يَطْغِي».

آ. (٤٦) ومفعولُ «أَسْمَعْ وَأَرَى» محدوفٌ فقيل: تقديره: أَسْمَعْ أَقْوَالَكُمَا وَأَرَى أَفْعَالَكُمَا، وعن ابن عباس: أَسْمَعْ جِوَابَه لِكُمَا وَأَرَى مَا يَفْعَلُ بِكُمَا، أو يَكُونُ مِنْ حَذْفِ الاقتصار نحو: «يُحِسِّي وَيُمِيت»^(١).

آ. (٤٧) قوله: «قَدْ جِئْنَاكَ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكَ»: قال الزمخشري^(٢): «هذه الجملة جارية من الجملة الأولى وهي: «إِنَّا رَسُولاً رَبِّكَ» مُجْرِيُ البَيَانِ وَالتَّفْسِيرِ؛ لَأَنَّ دُعَوْيَ الرِّسَالَةِ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِيَسِيرِهَا التِّي هِي مَجِيءُ الْآيَةِ. وَإِنَّمَا وَحَدَّدَ بِ«آيَة» وَلَمْ تُثْنَّ وَمَعَهُ آيَاتٌ؛ لَأَنَّ الْمَرَادُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ثَبِيَّتُ الدُّعَوْيِ بِرَهَانِهَا، فَكَانَهُ قَيْلٌ: قَدْ جِئْنَاكَ بِمَعْجِزَةٍ وَبِرَهَانٍ وَحْجَةٍ عَلَى مَا أَدَعَيْتَهُ / مِنِ الرِّسَالَةِ، وَكَذَلِكَ قَالَ: «قَدْ جِئْنَكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ»^(٣) «فَأَتَى بِآيَةٍ [٦١٦/١] إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ»^(٤) «أَوْلَوْ جِئْنَكَ بِشَيْءٍ مُبِينٍ»^(٥).

و«عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى» يحتمل أن يكون مأموراً بقوله، فيكون منصوب المَحَلُّ كأنه قيل: فَقُولَا أَيْضًا: وَالسَّلَامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى، ويحتمل أن يكون تسلیماً منهما لم يُؤْمِرَا بقوله، فتكون الجملة مستأنفةً لا محل لها من الإعراب. وزعم بعضهم أن «على» بمعنى اللام أي: وَالسَّلَامُ لِمَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى. وهذا لا حاجة إليه.

(١) الآية ١٥٦ من آل عمران.

(٢) الكشاف ٥٣٩/٢.

(٣) الآية ١٠٥ من الأعراف.

(٤) الآية ١٥٤ من الشعراء.

(٥) الآية ٣٠ من الشعراء.

آ. (٤٨) قوله : «أَنَّ العذابَ عَلَى مَنْ كَذَبَ» : («أَنَّ» وما في حِيزِها في محل الرفع لقيامتها مقام الفاعل الذي حُذف في «أُوحِي إلينا». وسيُ بنائيه للمفعول خوفاً أن يَبْدُرَ مِنْ فرعونَ بادرة لِمَنْ أُوحِي لِوسمِيَاه، فَطَوَيَا ذِكْرَه تعظيمًا له واستهانةً بالمخاطب.

آ. (٤٩) قوله : «يَا مُوسَى» : نادى موسى وحده بعد مخاطبته لهما معاً : إِمَّا^(١) لِأَنَّ مُوسَى هُوَ الْأَصْلُ فِي الرِّسَالَةِ، وَهَارُونُ تَبعُ وَرَدُّهُ وَوَزِيرُ، وَإِمَّا لِأَنَّ فَرَعَوْنَ كَانَ لِخُيُثْرِه يَعْلَمُ الرُّتْبَةَ^(٢) الَّتِي فِي لِسَانِ مُوسَى، وَيَعْلَمُ فَصَاحَةَ أَخِيهِ بَدْلِيلِ قَوْلِه «وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا»^(٣) وَقَوْلِه : «وَلَا يَكَادُ يُبَيِّنُ»^(٤) فَأَرَادَ اسْتِنْطَاقَهُ دُونَ أَخِيهِ، وَإِمَّا لِأَنَّ حَذْفَ الْمَعْطُوفَ لِلْعِلْمِ بِهِ أَيِّ : يَا مُوسَى وَهَارُونَ . قَالَهُ أَبُو الْبَقاءَ^(٥) ، وَبِدَا بِهِ، وَلَا حَاجَةٌ إِلَيْهِ، وَقَدْ يُقَالُ : حَسَنَ الْحَذْفُ كَوْنُ مُوسَى فَاصِلَةً، لَا يُقَالُ : كَانَ يُغْنِي فِي ذَلِكَ أَنْ تُقَدِّمَ هَارُونَ وَتُؤَخِّرَ مُوسَى فِيَقَالُ : يَا هَارُونَ وَمُوسَى فَتَحَصَّلُ مَجَانِسَةُ الْفَوَاضِلِ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ لِأَنَّ الْبَدْءَ^(٦) بِمُوسَى أَهْمٌ فَهُوَ الْمَبْدُؤُ بِهِ .

آ. (٥٠) قوله : «أَعْطِي كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَه» : في هذه الآية وجهان، أحدهما : أَنْ يَكُونَ «كُلَّ شَيْءٍ» مَفْعُولاً أَوَّلَ، وَ«خَلْقَه» مَفْعُولاً ثَانِيَاً على معنى^(٧) : أَعْطِي كُلَّ شَيْءٍ شَكْلَه وَصُورَتَهِ، الَّذِي يَطَابُّ الْمَنْفَعَةَ الْمَنْوَطَةَ

(١) انظر: الكشاف ٢/٥٣٩.

(٢) الرُّتْبَةُ: العجمة.

(٣) الآية ٣٤ من القصص.

(٤) الآية ٥٢ من الزخرف.

(٥) الإملاء ٢/١٢٢.

(٦) الأصل «بِدَا» وَلَمْ أَجِدْ لَهُ وجْهًا.

(٧) انظر: الكشاف ٢/٥٣٩.

به، كما أعطى العين الهيئة التي تطابق الإبصار، والأذن الشكل الذي يطابق الاستماع ويوافقه، وكذلك اليد والرجل والسان، أو أعطى كل حيوان نظيره في الخلق والصورة حيث جعل الحصان والحجر^(١) زوجين، والناقة والبعير، والرجل والمرأة، ولم يزاوج شيء منها غير جنسه، ولا ما هو مخالف لخلقه. وقيل: المعنى أعطى كل شيء مخلوق خلقه أي: هو الذي ابتدعه. وقيل: المعنى: أعطى كل شيء مما خلق خلقته وصورته على ما يناسبه من الإنقان. لم يجعل خلق الإنسان في خلق البهائم، ولا بالعكس، بل خلق كل شيء فقدره تقديرًا.

والثاني: أن يكون «كل شيء» مفعولاً ثانياً، و«خلقه» هو الأول، فقدم الثاني عليه، والمعنى: أعطى خليقه كل شيء يحتاجون إليه ويرتفقون به.

وقرأ^(٢) عبد الله والحسن والأعمش وأبو نهيك وابن أبي إسحاق ونصر عن الكسائي وناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم «خلقه» بفتح اللام فعلاً ماضياً. وهذه الجملة في هذه القراءة تحتمل أن تكون منصوبة المحل صفة لـ«كل» أو في محل جر صفة لـ«شيء»، وهذا معنى قول الزمخشري^(٣): «صفة للمضاف – يعني «كل» – أو للمضاف إليه» – يعني «شيء» – . والمفعول الثاني على هذه القراءة محذوف، فيحتمل أن يكون حذفه حذف اختصار للدلالة عليه أي: أعطى كل شيء خلقه ما يحتاج إليه ويصلحه أو كماله، ويحتمل أن يكون حذفه حذف اقتضاء، والمعنى: أن كل شيء خلقه الله لم يُخلِّه من إنعامه وعطائه.

(١) الحجر: ما يتخذ من إبات الخيل للنسيل.

(٢) الإتحاف ٢٤٧/٢، والبحر ٦/٢٤٧، والقرطبي ١١/٢٠٥.

(٣) الكشاف ٢/٥٣٩.

آ. (٥١) والبـالـ: الفـكـرـ. يـقالـ: خـطـرـ بـبـالـهـ كـذـاـ، وـلـاـ يـتـنـىـ وـلـاـ يـجـمـعـ، وـشـدـ جـمـعـهـ عـلـىـ «بـالـاتـ». وـيـقـالـ لـلـحـالـ الـمـكـتـرـبـ بـهـ، وـلـذـلـكـ يـقـالـ: مـاـ بـالـيـتـ بـالـةـ، وـالـأـصـلـ فـحـذـفـ لـامـ تـخـفـيـفـاـ.

آ. (٥٢) قولـهـ: «قـالـ: عـلـمـهـاـ عـنـدـ رـبـيـ»: فـيـ خـبـرـ هـذـاـ المـبـدـأـ أـوـجـهـ، أـحـدـهـاـ: أـنـ «عـنـدـ رـبـيـ» وـعـلـىـ هـذـاـ فـقـولـهـ «فـيـ كـتـابـ» مـتـعلـقـ بـمـاـ تـعـلـقـ بـهـ الـظـرفـ مـنـ الـاسـتـقـرـارـ، أـوـ مـتـعلـقـ بـمـحـذـوـفـ عـلـىـ أـنـ هـذـاـ مـنـ الـضـمـيرـ الـمـسـتـرـ فـيـ الـظـرفـ، أـوـ خـبـرـ ثـانـ.

الـثـانـيـ: أـنـ الـخـبـرـ قـولـهـ «فـيـ كـتـابـ» فـعـلـىـ هـذـاـ قـولـهـ «عـنـدـ رـبـيـ» مـعـمـولـ لـلـاستـقـرـارـ الـذـيـ تـعـلـقـ بـهـ «فـيـ كـتـابـ» كـمـاـ تـقـدـمـ فـيـ عـكـسـهـ، أـوـ يـكـوـنـ حـالـاـ مـنـ الـضـمـيرـ الـمـسـتـرـ فـيـ الـجـارـ الـوـاقـعـ خـبـرـاـ. وـفـيـ خـلـافـ أـعـنـيـ تـقـدـيمـ الـحـالـ عـلـىـ عـاـمـلـهـاـ الـمـعـنـوـيـ. وـالـأـخـفـشـ يـجـيزـهـ وـيـسـتـدـلـ بـقـرـاءـةـ «وـالـسـمـوـاتـ مـطـوـيـاتـ بـيـمـيـنـهـ»^(١) وـقـولـهـ^(٢):

٣٢٩٤ - رـفـطـ اـبـنـ كـوـزـ مـحـقـبـيـ أـدـرـاعـهـمـ
فـيـهـمـ وـرـفـطـ رـبـيـعـةـ بـنـ حـذـارـ

وقـالـ بـعـضـ التـحـوـيـنـ: إـنـهـ إـذـاـ كـانـ الـعـاـمـلـ مـعـنـوـيـاـ، وـالـحـالـ ظـرفـ اوـ عـدـيـلـهـ، حـسـنـ التـقـدـيمـ عـنـ الـأـخـفـشـ وـغـيـرـهـ، وـهـذـاـ مـنـهـ. اوـ يـكـوـنـ ظـرفـاـ لـلـعـلـمـ نـفـسـهـ، اوـ يـكـوـنـ حـالـاـ مـنـ الـمـضـافـ إـلـيـهـ وـهـوـ الـضـمـيرـ فـيـ «عـلـيـهـ». وـلـاـ يـجـوزـ أـنـ يـكـوـنـ «فـيـ كـتـابـ» مـتـعلـقـاـ بـ«عـلـمـهـاـ» عـلـىـ قـولـنـاـ إـنـ «عـنـدـ رـبـيـ» الـخـبـرـ كـماـ جـازـ

(١) الآية ٦٧ من الزمر وهي قراءة عيسى والجحدري. انظر: البحر ٤٠/٧. وانظر: مسألة تقديم الحال على العامل الظيفي واستدلال الأخفش في شرح الكافية الشافية ٧٥٣.

(٢) تقدم برقم ٢٧٣٢. وانظر: الدر المصنون ٦/٤٢٨.

تعلق «عند»^(١) به لشأ يلزم الفصل بين المصدر^(٢) ومعموله^(٣) بأجنبى، وقد تقدم أنه لا يُخبر عن الموصول إلا بعد تمام صلته.

الثالث: أن يكون الظرف وحرف الجر معاً خبراً واحداً في المعنى، فيكون بمثابة «هذا حلو حامض» قاله أبو البقاء^(٤)، وفيه نظر؛ إذ كل منها يستقل بفائدة الخبرية، بخلاف «هذا حلو حامض».

والضمير في «علمها» فيه وجهان، أظهرهما: عوده على القرون.
والثاني: عوده على القيامة لدلالة ذكر القرون على ذلك؛ لأنه سأله عن بعث^[٦٦/ب] الأمة، والبعث يدل على القيامة.

قوله: «لا يضلل ربي» في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها في محل جر صفة لـ«كتاب»، والعائد محدود، تقديره: في كتاب لا يضلل ربي^(٥)، أو لا يضلل حفظه ربي، فـ«ربي» فاعل «يُضليل» على هذا التقدير، وقيل: تقديره: الكتاب ربي. فيكون في «يُضليل» ضمير يعود على «كتاب»، وربى منصوب على التعظيم. وكان الأصل: عن ربي، فحذف العرف اتساعاً، يقال: ضللت كذا وضللت بفتح اللام وكسرها، لغتان مشهورتان وشهراما الفتاح. الثاني: أنها مستأنفة لا محل لها من الإعراب ساقها تبارك وتعالى لمجرد الإخبار بذلك حكاية عن موسى.

وقرأ^(٦) الحسن وقتادة والجحدري وعيسى الثقفي وابن محيسن

(١) الأصل «عندني» وهو سهو.

(٢) المصدر «علمها».

(٣) معموله «في كتاب» لأنه متعلق به.

(٤) الإملاء ١٢٢/٢.

(٥) وهو مذهب القراء في معاني القرآن ٢/١٨١.

(٦) الإتحاف ٢/٢٤٧، والبحر ٦/٢٤٨، والقرطبي ١١/٢٠٨.

وَحَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ «لَا يُضِلُّ» بضم الياء أي: لا يُضِلُّ ربِّي الْكِتَابَ أي: لا يُضِيغُه
يقال: أَضَلَّتُ الشَّيْءَ أي: أَضَعَتُهُ فـ«رَبِّي» فاعلٌ على هذا التقدير. وقيل:
تقديره: لَا يُضِلُّ أَحَدَ رَبِّي عَنْ عِلْمِهِ أي: عَنْ عِلْمِ الْكِتَابِ، فَيَكُونُ الرَّبُّ
مُنْصُوبًا عَلَى التَّعْظِيمِ.

وَفَرَقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ ضَلَّلَتْ وَأَضَلَّتْ فَقَالَ: «ضَلَّلَتْ مَنْزَلِي»، بغير الفِي،
وـ«أَضَلَّتْ بَعِيرِي» ونحوه من الحيوان بالآلف. نقل ذلك الرمانى عن العرب،
وقال الفراء^(١): «يقال: ضَلَّلَتْ الشَّيْءَ إِذَا أَخْطَأَتْ فِي مَكَانِهِ وَضَلَّلَتْ لِغَانَ،
فَلَمْ تَهْتِدْ لَهُ، كَفُولَكَ: ضَلَّلَتْ الطَّرِيقَ وَالْمَنْزَلَ وَلَا يُقَالُ: أَضَلَّلَتْهُ إِلَّا إِذَا ضَاعَ
مِنْكَ كَالْدَابَةَ انْفَلَّتْ، وَشَبَهَهَا.

قوله: «وَلَا يَنْسَى» في فاعل «يَنْسَى» قوله، أحدهما: أنه عائدٌ على
«رَبِّي» أي: ولا يَنْسَى رَبِّي مَا أَثْبَتَهُ في الكتاب. والثاني: أنَّ الفاعل ضمير
عائدٌ على الكتاب على سبيل المجاز، كما أُسند إلى الإحصاء مجازاً في قوله
«إِلَّا أَحْصَاهَا»^(٢) لِمَا كَانَ مَحَلًا لِلإحصاء.

آ. (٥٣) قوله: «الذِّي جَعَلَ لَكُمْ»: في هذا الموصول وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ مبتدأً ضمير، أو منصوب بضمير «أَمْدَحُ»، وهو على هذين التقديرتين منْ كلامِ الله تعالى لا منْ كلامِ موسى، وإنما احتجنا إلى ذلك لأنَّ قوله «فَأَخْرَجْنَا بِهِ»، وقوله «كُلُوا وَارْعُوا أَنْعَامَكُمْ» وقوله «مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ» إلى قوله «وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ» لا يتأتى أن يكون منْ كلامِ موسى؛ فلذلك جعلناه منْ كلامِ الباري تعالى. ويكون فيه التفاتٌ من ضمير الغيبة إلى ضمير المتكلِّم المعظم نفسه، فإن قلت: أَجْعَلْهُ مِنْ كلامِ موسى، يعني أنه وصفَ رَبِّه تعالى بذلك ثم

(١) معاني القرآن / ٢٨١.

(٢) «لَا يَغَادِرُ صَغِيرًا وَلَا كَبِيرًا إِلَّا أَحْصَاهَا» الآية ٤٩ من الكهف.

التفت إلى الإخبار عن الله بلفظ المتكلّم . قيل : إنما جعلناه التفاتاً في الوجه الأول ؛ لأنَّ المتكلّم واحدٌ بخلاف هذا ، فإنه لا يتأتّي فيه الالتفاتُ المذكور وأخواته من كلام الله .

والثاني : أنَّ «الذِي» صفةٌ لـ «ربِّي» فيكونُ في محلٍ رفعٍ أو نصبٍ على حسْبٍ ما تقدّم من إعراب «ربِّي». وفيه ما تقدّم من الإشكال في نظم الكلام من قوله «فَأَخْرَجْنَا» وأخواته من عدم جواز الالتفاتِ ، وإنْ كان قد قال بذلك الزمخشري^(١) والحرافي . وقال ابن عطية^(٢) : «إنَّ كلامَ موسى تَمَّ عند قوله «وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً» وإنَّ قوله «فَأَخْرَجْنَا» إلى آخره مِنْ كلامَ الله تعالى» وفيه بعْدَ .

وقرأ^(٣) الكوفيون «مَهْدًا» بفتح الميم وسكون الهاء من غير ألفٍ . والباقيون «مَهَادًا» بكسر الميم وفتح الهاء وألفٌ بعدها . وفيه وجهان ، أحدهما : أنهما مصدران بمعنى واحد يقال : مَهَدْتُه مَهْدًا ومَهَادًا ، والثاني : أنهما مختلفان ، فالمهاد هو الاسمُ والمهد هو الفعل^(٤) ، أو أنَّ مهاداً جمع مَهْدٌ نحو : فَرْخٌ وفِرَاجٌ وكَعْبٌ وكَعَابٌ . وَصُفْتُ الأَرْضِ بالمهاد : إِمَّا مبالغةً ، وإِمَّا على حذف مضاف أي : ذات مَهْدٍ .

قوله «شَتَّى» : «شَتَّى» فَعْلَى . وألفه للثنائيث ، وهو جمع لشيئٍ نحو : مَرْضٍ في جمع مريض ، وجراحتٍ في جمع جريح ، وقتلٍ في جمع قتيل . يقال : شَتَّ

(١) الكشاف ٥٤٠/٢.

(٢) المحرر ٨١/١١.

(٣) السبعة ٤١٨ ، والنشر ٢/٣٢٠ ، والتيسير ١٥١ ، والقرطبي ١١/٢٠٩ ، والحججة ٤٥٣ ، والبحر ٦/٢٥١ .

(٤) أي المصدر .

الأمر يشتمل شَتَّاً وشَتَّاتاً فهو شَتَّاً أي تفرق. وشَتَّان اسم فعلٍ ماضٍ بمعنى افترق، ولذلك لا يكفي بواحد.

وفي «شتى» أوجه، أحدها: أنها منصوبة نعتاً لـ«أزواجاً» أي: أزواجاً متفرقةً بمعنى: مختلفة الألوان والطعوم. والثاني: أنها منصوبة على الحال من «أزواجاً» وجاز مجيء الحال من النكرة لتفصيلها بالصفة وهي «من نبات». الثالث: أن تتضمن على الحال أيضاً من فاعل العجار، لأنه لاماً وقع وصفاً رفع ضميراً فاعلاً. الرابع: أنه في محل جر نعتاً لـ«نبات»، قال الزمخشري^(١): «يجوز أن يكون صفة لنبات، ونبات مصدر سمي به النبات كما سمى بالثبات، فاستوى فيه الواحد والجمع، يعني أنها شتى مختلفة الفنع والطعم واللون والرائحة والشكل، بعضها يصلح للناس، وبعضها للبهائم» ووافقه أبو البقاء^(٢) أيضاً. ولكن الظاهر الأول.

آ. (٥٤) قوله: «كُلوا»: منصوب بقولٍ ممحوظ، وذلك القول منصوب على الحال من فاعل «آخرجنا» تقديره: فآخرجنا كذا قائلين: كُلوا. وترث مفعول الأكل على حد ترثه في قوله تعالى «وَكُلُوا وَاشْرُبُوا»^(٣).

[٦١٧] «وارعوا» رعى يكون لازماً ومتعدياً يقال: رعى دابته / رعياً فهو راعيها. ورعى الدابة ترعي فهي راعية، وجاء في الآية متعدياً.

والنهي فيه قولان، أحدهما: أنه جمع نهيه كغرف جمع غرفه. والثاني: أنها اسم مفرد وهو مصدر كالهدي والسرى. قاله أبو علي. وكنت قد قدمت أول

(١) الكشاف ٥٤٠/٢

(٢) الإملاء ١٢٢/٢

(٣) الآية ٦٠ من البقرة

هذا الموضوع^(١) أنهم قالوا: لم يأت مصدر على فعل من المعتل اللام إلا سرى وهدى وينكى، وأن بعضهم زاد «لُقى» وأنشدت عليه بيتاً ثمة^(٢)، وهذا لفظ آخر فيكون خامساً. والنھي: العقل. قالوا: سُمي بذلك لأنه ينھي صاحبه عن ارتکاب القبائح.

آ. (٥٦) قوله: «أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا»: هي من «رأى» البصرية فلما دخلت همزة النقل تعلّقت بها إلى اثنين أولهما الهاء، والثاني «آياتنا»، والمعنى: أبصرناه. والإضافة هنا قائمة مقام التعریف العهدي أي: الآيات المعروفة كالعصا واليد ونحوهما، وإنما فلم يُرَ اللَّهُ تعالى فرعون جميع آياته. وجوز الزمخشري^(٣) أن يُراد بها الآيات على العموم بمعنى: أن موسى عليه السلام أراه الآيات التي بعث بها وعده عليه الآيات التي جاءت بها الرسل قبله عليهم السلام، وهونبيٌ صادق، لا فرق بين ما يُخْبِرُ عنه وبين ما يُشاهِدُ به». قال الشيخ^(٤): «وفيه بُعد؛ لأن الإخبار بالشيء لا يسمى رؤية له إلا بمجاز بعيد. وقيل: بل الرؤية هنا رؤية قلبية، فالمعنى: أعلمته» وأيد ذلك: بأنه لم يكن أراه إلا اليـد والعصـا فقط. ومن جـوز استعمال الـلفـظ في حـقيقـته ومـجازـه أو إـعـمالـه المشـتركـ في معـنىـه يـجـيزـ أن يـرـأـ المـعـنيـانـ جـمـيعـاـ. وـتاـكـيـدـهـ^(٥)

(١) الدر المصنون ١/٨٧.

(٢) البيت الذي أنسنه:

وقد زَغَمُوا جَلْمًا لِقَاكَ ولَمْ أَرْدَ
بِحَمْدِ الَّذِي أَعْطَاكَ جَلْمًا وَلَا عَفْلًا

(٣) الكشاف ٢/٥٤١.

(٤) البحر ٦/٢٥٢.

(٥) الأصل «وتـاكـيـدـهـ» وـسـقطـتـ الـهـاءـ سـھـواـ.

للايات بـ «كلها» يدل على إرادة العموم لأنهم قالوا: فائدة التوكيد بـ «كل» وأخواتها رفع توهّم وضع الأخص موضع الأعم، فلا يدعى أنه أراد بالأيات آيات مخصوصة، وهذا يتناسب على أن الرؤية قلبية، ويراد بالأيات ما يدل على وحدانية الله وصدق المبلغ. ولم يذكر مفعول التكذيب والإباء تعظيمًا له، وهو معلوم.

آ. (٥٨) قوله: **«فَلَنَا تَيْنِكَ»**: جواب قسم ممحضٍ تقديريٍ: والله لنأتينك. قوله: «بسحرٍ» يجوز أن يتعلّق بالإتيان، وهذا هو الظاهر، ويجوز أن يتعلّق بممحضٍ على أنه حالٌ من فاعل الإتيان أي: ملتسبين بسحرٍ.

قوله: «موعداً» يجوز أن يكون زماناً. ويرجحه قوله: «موعدكم يوم الزينة» والمعنى: عيّن لنا وقت اجتماع؛ ولذلك أجابهم بقوله: «موعدكم يوم الزينة». وضاعفوا هذا: بأنه ينبع عنه قوله: «موعدكم يوم»^(١)، وبقوله: «لا نخلفه»^(٢). وأجاب عن قوله: «لا نخلفه» بأن المعنى: لا تختلف الوقت في الاجتماع. ويجوز أن يكون مكاناً. والمعنى: بين لنا مكاناً معلوماً نعرفه نحن وأنت...^(٣) ويؤيد بقوله: «مكاناً سوياً» قال: فهذا يدل على أنه مكان، وهذا ينبع عنه قوله: «موعدكم يوم الزينة».

ويجوز أن يكون مصدراً^(٤)، ويؤيد هذا قوله: «لا نخلفه نحن ولا أنت»

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب «مكاناً سوياً» لأن ظاهرها المكانية والافتراض أن الموعد زماني.

(٢) لأن الوعد لا يوصف بالخلاف وإنما الموعدة.

(٣) كلمة لم تتبّعها.

(٤) نسب أبو حيان هذا القول للقشيري. انظر: البحر ٦/٢٥٢.

لأن الموعادة تُوصَفُ بالخَلْفِ وعديمه. وإلى هذا نحا جماعةٌ مختارين له. وردَّ عليهم بقوله: «موعدكم يوم الزينة» فإنه لا يطابقه.

وقال الزمخشري^(١): «إن جعلته زماناً نظراً في أن قوله: «موعدكم يوم الزينة» مطابقٌ له لزيمك شيئاً: أن يجعل الزمان مختلفاً، وأن يَعْضُلَ^(٢) عليك ناصبٍ «مكاناً»، وإن جعلته مكاناً لقوله: «مكاناً سُوى» لزيمك أيضاً أن تُوقع الإخلاف على المكان، وأن لا يطابق قوله موعدكم يوم الزينة، وقراءة الحسن^(٣) غير مطابقةٌ له زماناً ومكاناً جمياً لأنَّه قرأ «يوم الزينة» بالنصب، فبقي أن يجعل مصدراً بمعنى الوعد، ويقدَّر مضافٌ محذوفٌ أي: مكان الوعد^(٤)، ويجعل الضمير في «نُخْلِفُه» للموعد، و«مكاناً»، بدل من المكان المحذوف. فإن قلت: فكيف طابقه قوله: «موعدكم يوم الزينة»، ولا بد من أن تجعله زماناً، والسؤالُ واقعٌ عن المكان لا عن الزمان؟ قلت: هو مطابقٌ معنىًّ، وإن لم يطابقه لفظاً؛ لأنهم لا بد لهم أن يجتمعوا يوم الزينة في مكانٍ بعينه مشتهرٍ باجتماعهم فيه في ذلك الزمان. فبذكر الزمان عُلِّم المكان. وأما قراءة الحسن فالموعد فيها مصدرٌ لا غير. والمعنى: إنجاز وعدكم يوم الزينة، وطابق هذا أيضاً من طريق المعنى. ويجوز أن لا يقدَّر مضافٌ محذوفٌ، ويكون المعنى: أجعل بيننا وبينك وعداً لا نُخْلِفُه».

وقال أبو البقاء^(٥): «هو هنا مصدر لقوله: «لا نُخْلِفُه نحن ولا أنت».

(١) الكشاف ٥٤١/٢.

(٢) يَعْسُلُ: يضيق ويتسرّ.

(٣) وهي رواية عن عاصم وقراءة خلق كثير. انظر: الإتحاف ٢٤٨/٢، والبحر ٢٥٢/٦، والمحتب ٥٣/٢، والقرطبي ١١/٢١٣.

(٤) الكشاف: موعد.

(٥) الإملاء ١٢٢/٢.

والجَعْل هنا بمعنى التصيير. وموعداً مفعول أول والظرف هو الثاني. والجملة من قوله: «لا تُخْلِفْهُ» صفةً لموعداً. و«نَحْنُ» توكيّدٌ مُضَحّحٌ للعطف على الضمير المرفوع المستتر في «تُخْلِفْهُ»^(١) و«مَكَانًا» بدلٌ من المكان المحذوف^(٢) كما قوله الزمخشري. وجوز أبو علي الفارسي وأبو البقاء^(٣) أن يتتصبّ «مَكَانًا» على المفعول الثاني لـ«اجْعَلْ». قال: «وَمَوْعِدًا عَلَى هَذَا مَكَانًا [٦١٧] أَيْضًا، وَلَا يَتَصَبَّ بِمَوْعِدٍ لَأَنَّهُ / مَصْدَرٌ قَدْ وُصِّفَ» يعني أنه يصح نصبه مفعولاً ثالثاً، ولكن بشرط أن يكون المَوْعِدُ بمعنى المكان؛ ليتطابق المبتدأ أو الخبر في الأصل. قوله: «وَلَا يَتَصَبَّ بِالْمَصْدُرِ» يعني أنه لا يجوز أن يدعى انتصاب «مَكَانًا» بـمَوْعِدٍ. والمراد بالموعد المصدر وإن كان جائزًا من جهة المعنى؛ لأن الصناعة تأباه وهو وصف المصدر، والمصدر شرط إعماله عدم وصفه قبل العمل عند الجمهور.

وهذا الذي متّه الفارسي وأبو البقاء، جوزه الزمخشري وبدأ به فقال^(٤): «إِنْ قَلْتَ: فِيمْ يَتَصَبَّ مَكَانًا؟ قَلْتَ: بِالْمَصْدُرِ، أَوْ بِمَا يَدْلُّ عَلَيْهِ الْمَصْدُرُ. إِنْ قَلْتَ: كَيْفَ يَطَابِقُ الْجَوابُ؟ قَلْتَ: أَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ الْحَسْنِ^(٥) فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ فَعَلَى تَقْدِيرٍ: وَعَدْكُمْ وَعْدُ يَوْمِ الزِّيَّةِ».

قال الشیعی^(٦): «وقوله: إنَّ مَكَانًا يَتَصَبَّ بِالْمَصْدُرِ لَيْسَ بِجَائزٍ؛ لَأَنَّهُ قدْ وُصِّفَ قَبْلَ الْعَمَلِ بِقَوْلِهِ: لَا تُخْلِفْهُ» وهو موصولٌ، وَالْمَصْدُرُ إِذَا وُصِّفَ قَبْلِ

(١) هذا مذهب البصريين. انظر: الإنصاف ٢/٤٧٤.

(٢) أي مكان الموعود مكانًا.

(٣) الإملاء ٢/١٢٣.

(٤) الكشاف ٢/٥٤٢.

(٥) «مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزِّيَّةِ».

(٦) البحر ٦/٢٥٣. وثمة سقط في مطبوعة البحر.

العمل لم يَجُزْ أَنْ يَعْمَلَ عِنْهُمْ». قلت: الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورَاتُ يُتَسْعُ فِيهَا مَا لَمْ يُتَسْعُ فِي غَيْرِهَا^(١). وفي المَسَأَةِ خَلَافٌ مُشَهُورٌ وَأَبُو الْقَاسِمِ نَحَا إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ.

وَجَعْلُ الْحَوْفِيِّ اِنْتِصَابَ «مَكَانًا» عَلَى الظَّرْفِ، وَانْتِصَابَهُ بِـ«اجْعَل».
فَتَحْصُلُ فِي نَصِبِ «مَكَانًا» خَمْسَةُ أَوْجَهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ «مَكَانًا»
الْمَحْذُوفِ. الثَّانِي: أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٌ لِلْجَعْلِ. الثَّالِثُ: أَنَّهُ نَصِبٌ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ.
الرَّابِعُ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِنَفْسِ الْمَصْدَرِ. الْخَامِسُ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ بِنَفْسِ
«اجْعَلْ».

وَقَرَأَ^(٢) أَبُو جَعْفَرٍ وَشِيهَيْهُ «لَا تُخْلِفْهُ» بِالْجَزْمِ عَلَى جَوَابِ الْأَمْرِ، وَالْعَامَةُ
بِالرَّفْعِ عَلَى الصَّفَةِ لِمَوْعِدٍ، كَمَا تَقَدَّمَ.

وَقَرَأَ^(٣) ابْنَ عَامِرٍ وَحَمْزَةَ وَعَاصِمَ وَالْحَسَنِ^(٤) «سُوَى» بِضمِ السِّينِ مِنْهُا
وَصَلَّاً. وَالباقُونَ بِكَسْرِهَا. فَالْكَسْرُ وَالضَّمُّ عَلَى أَنَّهَا صَفَةٌ بِمَعْنَى مَكَانٍ عَدْلٍ،
إِلَّا أَنَّ الصَّفَةَ عَلَى فَعْلٍ كَثِيرَةٌ نَحْوَ: لَبْدٌ وَحُطَمٌ، وَقَلِيلَةٌ عَلَى فَعْلٍ. وَحَكَى
سَيِّبوُهُ^(٥) «لَحْمٌ زَيْمٌ» وَلَمْ يَتَوَنَّ الْحَسَنُ «سُوَى» أَجْرَى الْوَصْلَ مُجْرِي الْوَقْفِ.
وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ مَنْعَ صَرْفَهُ لِلْعَدْلِ عَلَى فَعْلٍ كَعْمَرٌ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي الْأَعْلَامِ. وَأَمَّا
فَعْلُ فِي الصَّفَاتِ فَمُصْرُوفَةٌ نَحْوَ: حُطَمٌ وَلَبْدٌ.

(١) ولَكِنَ الْوَصْفُ هَنَا بِقُولِهِ «لَا تُخْلِفْهُ» وَلَيْسَ بِالظَّرْفِ وَالْمَجْرُورَاتِ وَهَذَا لَا يَسْعُ فِيهِ.

(٢) الإِنْتَهَافُ ٢٤٧/٢، وَالبَّحْرُ ٢٥٢/٦، وَالنَّشَرُ ٢٣٠/٢، وَالْقَرْطَبِيُّ ١١/٢١٢.

(٣) انْظُرْ فِي قِرَاءَاتِهَا: السَّبْعَةُ ٤١٨، وَالنَّشَرُ ٢/٣٢٠، وَالْحَجَةُ ٤٥٣، وَالبَّحْرُ ٦/٢٥٣،
وَالْتَّسِيرُ ١٥١، وَالْقَرْطَبِيُّ ١١/٢١٢، وَالإِنْتَهَافُ ٢٤٨/٢.

(٤) قِرَاءَةُ الْحَسَنِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ كَمَا سَيَّلَتِي.

(٥) لَحْمٌ زَيْمٌ: مُتَفَرِّقٌ. وَلَيْسَ فِي الْكِتَابِ. وَإِنَّمَا فِيهِ «قَوْمٌ عَدَى». وَانْظُرْ: الْمُمْتَعُ
٦٣/١ حِيثُ عَدَّهَا أَسْمَاءً فِي الْأَصْلِ وُصِّفَ بِهِ.

وقرأ عيسى بن عمر «سوى» بالكسر من غير تنوين. وهي كقراءة الحسن في التأويل.

وسوى معناه «عَدْلًا وَنَصْفَةً». قال الفارسي^(١): «كأنه قال: قُرْبُهُ مِنْكُمْ قُرْبُهُ مِنَّا». قال الأخفش^(٢): «سوى» مقصورٌ إِنْ كَسَرْتَ سِيَّنَهُ أَوْ ضَمَّنْتَهُ، وممدودٌ إِنْ فَتَحْتَهَا، ثلَاثٌ لغاتٌ، ويكون فيها جميعها بمعنى غير، وبمعنى عَدْلٌ ووسطٌ بين الفريقين. قال الشاعر^(٣):

٣٢٩٥ - وإنْ أَبَانَا كَانَ حَلَّ بِبَلْدَةٍ
سِوَى بَيْنِ قَيْسٍ قَيْسٍ عَيْلَانَ وَالْفِزْرِ

قال: «وتقول: مزرتُ بِرْجَلٍ سُواكَ وَسُواكَ وَسَوَائِكَ أي: غيرك ويكون للجميع» وأعلى هذه اللغات الكسر، قاله النحاس^(٤). وزعم^(٥) بعضُ أهل اللغة والتفسير أنَّ معنى مكاناً سوى: مستوٍ من الأرض، لا وَعْرَ فيه ولا حُزُونَة^(٦).

آ. (٥٩) قوله: «مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ»: العَامَّةُ على رفع «يَوْمُ الزِّينَةِ» خبراً لـ«مَوْعِدُكُمْ». فإنْ جَعَلْتَ «مَوْعِدُكُمْ» زماناً^(٧) لم تَحْتَجْ إلى

(١) الحجة (خ) ٤٧٢/٣.

(٢) لم يرد هذا النص في «معاني القرآن»، وورد في اللسان (سوى) منسوباً له.

(٣) البيت لموسى بن جابر، وهو في المجاز ٢٠٢/٢ واللسان (سوى)، والبحر ٦/٢٥٣، والقرطبي ١١/٢١٢، والخرزاتة ١/١٤٦. وقال أبو عبيدة في مجاز القرآن: «والفِزْرُ: سعد بن زيد مَنَّاه».

(٤) إعراب القرآن ٢/٣٤١.

(٥) انظر: البحر ٦/٢٥٤.

(٦) حَزْنُ المَكَانِ حُزُونَةٌ: حَشْنٌ وَغَلَظٌ.

(٧) وهو مذهب الزجاج في معاني القرآن ٣/٣٦٠.

حَذْفِ مضافٍ؛ إذ التقديرُ: زمانُ الوعِدِ يومُ الزينة، وإن جعلَتْه مصدرًا احتجَتْ إلى حَذْفِ مضافٍ تقديرًا: وَعَدْكُم وَعَدْ يومِ الزينة.

وقرأ^(۱) الحسن والأعمش وعيسيٌّ وعاصم في بعض طُرقه وأبو حبيبة وأبي عبد الله وقتادة والجحدري وهييرة «يوم» بالنصب. وفيه أوجه، أحدها: أن يكون خبرًا لـ«موعدكم» على أن المراد بالموعد المصدرُ أي: وَعَدْكُم كائنٌ في يوم الزينة كقولك: القتالُ يومٌ كذا والسفر غداً.

الثاني: أن يكون «موعدكم» مبتدأً، والمرادُ به الزمان، وـ«ضَحَى» خبره على نية التعريف فيه؛ لأنَّه ضَحَى ذلك اليوم بعينه، قاله الزمخشري^(۲)، ولم يُبيَّنْ ما الناصِبُ لـ«يوم الزينة»؟ ولا يجوز أن يكون منصوبًا بـ«موعدكم» على هذا التقدير؛ لأنَّ مفعلاً مرادًا به الزمان أو المكان لا يعملُ وإنْ كان مشتقاً، فيكونُ الناصِبُ له فعلاً مقدراً. وواخذه الشيخ^(۳) في قوله «على نية التعريف» قال: «لأنَّه وإنْ كان ضَحَى ذلك اليوم بعينه فليس على نية التعريف، بل هو نكرة، وإنْ كان من يوم بعينه؛ لأنَّه ليس معدولاً عن الألف واللام كسحر ولا هو معرفٌ بالإضافة. ولو قلت: «جئت يوم الجمعة بَكْرًا»^(۴) لم نَدعْ أن بَكْرًا معرفة وإنْ كنتَ تعلمُ أنه من يوم بعينه».

الثالث: أن يكون «موعدكم» مبتدأً، والمرادُ به المصدرُ وـ«يوم الزينة» ظرفٌ له. وـ«ضَحَى» منصوبٌ على الظرفِ خبراً للموعد، كما أخبر عنه في الوجه الأول بيوم الزينة نحو: «القتالُ يومٌ كذا».

(۱) سبق تخریج هذه القراءة.

(۲) الكشاف ۲/۵۴۲.

(۳) البحر ۶/۲۵۳.

(۴) الأصل «بكراً» ولا وجه لمنعه من الصرف، وللهفظة في البحر مصروفة.

قوله: «وَأَنْ يُحْشَرَ» في محله وجهان، أحدهما: الجر نسقاً على الزينة أي: موعدكم يوم الزينة ويوم أن يُحشر. أي: يوم حشر الناس. والثاني: الرفع^(١) نسقاً على «يوم» التقدير: موعدكم يوم كذا، وموعدكم أن يُحشر الناس أي: حشرهم.

وقرأ^(٢) ابن مسعود والجحدري وأبو نهيك وعمرو بن فائد «وَأَنْ تَحْشِرَ [الناس]» ببناء الخطاب في «تحشر»، فروي / عنهم «يُحْشَرَ» ببناء الغيبة. و«الناس» نصب في كلتا القراءتين على المفعولية. والضمير في القراءتين لفرعون أي: وأن تحشر أنت يا فرعون، أو وأن يُحشر فرعون. وجوز بعضهم أن يكون الفاعل ضمير اليوم في قراءة الغيبة؛ وذلك مجازاً لـما كان الحشر واقعاً فيه نسبة إليه نحو: نهاره صائم وليله قائم. و«ضَحَى» نصب على الظرف، العامل فيه «يُحْشَر» وتذكّر وتؤتّ.

والضّحاء بالمد وفتح الضاد فوق الضحى؛ لأن الضحى ارتفاع النهار، والضحاء بعد ذلك، وهو مذكّر لا غير.

آ. (٦٠) قوله: «**كَيْدَه**»: فيه حذف مضارف أي: ذوي كيده.

آ. (٦١) قوله: «**فَيُسْجِتُكُمْ**»: قرأ^(٣) الآخوان وخفص عن عاصم «فيستجتكم» بضم الياء وكسر الحاء. والباقيون بفتحهما. فقراءة الآخرين من أسلحت رباعياً وهي لغة نجد وتميم. قال الفرزدق التميمي^(٤):

(١) وهو مذهب الرجال في معاني القرآن ٣٦٠/٣.

(٢) القرطبي ٢١٤/١١، والبحر ٢٥٤/٦.

(٣) السمعة ٤١٩، والتيسير ١٥١، والقرطبي ٢١٥/١١، والحجّة ٤٥٤، والبحر ٢٥٤/٦.

(٤) تقدم برقم ١٠٢٥.

٣٢٩٦ - وَعَضُ زَمَانٍ يَا بْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفًا

وقراءة الباقيين من سجنه ثلاثيًّا وهي لغة الحجاز. وأصل هذه المادة الدلالة على الاستقصاء والتفاد. ومنه سجنه الحال الشعري أي: استقصاه فلم يترك منه شيئاً، ويستعمل في الإهلاك والإذهاب. ونصبه بإضمار «أن» في جواب النهي. ولما أنسد الزمخشري^(١) قول الفرزدق «إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفًا» قال بعد ذلك: «في بيت لم تزل الركب تصطلك في تسوية إعرابه».

قلت: يعني أن هذا البيت صعب الإعراب، وإذا قد ذكر ذلك فلادرك ما ورد في هذا البيت من الروايات، وما قال الناس في ذلك على حسب ما يليق بهذا الموضوع، فأقول وبالله الحول: رُوي هذا البيت بثلاث روايات، كل واحدة لا تخلو من ضرورة: الأولى «لم يدع» بفتح الياء والدال ونصب «مسحت». وفي هذه خمسة أوجه:

الأول: أن معنى لم يدع من المال إلّا مسحت: لم يبق إلّا مسحت، فلما كان هذا في قوة الفاعل عطف عليه قوله: «أو مجلف» بالرفع. وبهذا البيت استشهد الزمخشري^(٢) على قراءة أبي والأعمش «فسرروا منه إلّا قليل»^(٣) بفتح «قليل» وقد تقدم ذلك^(٤). الثاني: أنه مرفوع بفعل مقدر دل عليه لم يدع، والتقدير: أو بقي مجلف. الثالث: أن «مجلف» مبتدأ، وخبره مضمر تقديره: أو مجلف كذلك وهو تخريج الفراء. الرابع: أنه معطوف على الضمير المستتر

(١) الكشاف ٥٤٣/٢.

(٢) الكشاف ٣٨١/١.

(٣) الآية ٢٤٩ من البقرة.

(٤) انظر: الدر المصنون ٥٢٨/٢.

في «مسحّتاً»^(١)، وكان من حقّ هذا أن يُفصّل بينهما بتاكيدٍ أو فاصلٍ ما. إلا أن القائل بذلك لا يشترط وهو الكسائيُّ. وأيضاً فهو جائز في الضرورة عند الكل. الخامس: أن يكون «مجلف» مصدراً بزنة اسم المفعول كقوله تعالى: «كُلَّ مَرْزُقٍ»^(٢) أي: تَجْلِيفٌ وتمزيقٌ، وعلى هذا فهو نَسْقٌ على «عَضُّ زَمَانٍ» إذ التقدير: رَمَتْ بنا هنومُ المُنْتَى وعَضُّ زَمَانٍ أو تَجْلِيفٌ، فهو فاعلٌ لعطفه على الفاعل، وهو قولُ الفارسي^(٣). وهو عندي أحسنُها.

الرواية الثانية: فتح الياء وكسر الدال ورفع مسحت^(٤). وتخريرُّها واضحٌ: وهو أن تكون من وَدَع في بيته يَدْعُ فهو وادع، بمعنى: يبقى يبقى فهو باقي، فيرتفع مسحت بالفاعلية، ويُرْفَع «مجلف» بالعطف عليه. ولا بدّ حينئذٍ من ضمير محدودٍ تقديره: من أجله أو بسيبه...^(٥) الكلام.

الرواية الثالثة: «يُدَعُّ» بضم الياء وفتح الدال على ما لم يُسم فاعله، و«مسحت» بالرفع لقيامه مقام الفاعل، و«مجلف» عطفٌ عليه. وكان من حقّ الواو أن لا تُحذف، بل تثبت لأنها لم تقع بين ياء وكسرة، وإنما حُذفت حملًا للمبني للمفعول على المبني للفاعل. وفي البيت كلامًّا أطولًّا من هذا تركته

(١) الأصل «محستاً» وهو سهو.

(٢) الآية ١٩ من سبا.

(٣) مذهبـه في شرح الآيات المشكلة ٥٧٧ أنه محمول على معنى: لم يبق من المال إلا مسحتٌ ومجلفٌ. وهذا في المسائل العضديات ٧٦، وذكر البغدادي في الخزانة هذا القول منسوباً للفارسي في كتاب التذكرة. الخزانة ٣٤٨/٢.

(٤) قال في الخزانة: «وقد نسبها صاحب التبيهات إلى أبي عبيدة، وابن الأئمـاري في شرح المفضليـات إلى عيسـى بن عمر». الخزانة ٣٤٩/٢.

(٥) كلمة لم أتبينها.

اختصاراً وهذا أليه. وقد ذكرته في البقرة^(١) وفَسَرْت معناه ولغته، ووَصَّلْتُه بما قبله فعليك بالالتفات إليه.

آ. (٦٣) قوله: «إِنْ هذان»: اختلف القراءة في هذه الآية الكريمة^(٢): فقرأ ابن كثير وحده «إِنْ هذان» بتحقيق إِنْ، والألف، وتشديد التون. وحفظ كذلك إِلَّا أنه خَفَّ نون «هذان». وقرأ أبو عمرو «إِنْ» بالتشديد «هذين» بالياء وتحقيق التون. والباقيون كذلك^(٣) إِلَّا أنهم قرؤوا / «هذان» [٦١٨/ب] بالألف.

فأمّا القراءة الأولى^(٤) – وهي قراءة ابن كثير وحفظ – فأوضح القراءات معنى لفظاً وخطاً؛ وذلك أنهما جعلا «إِنْ» المخففة من الثقيلة فَأَهْمِلْتُ، ولَمَّا أَهْمِلْتُ – كما هو الأفضل من وجهيها – خَيْفَ التباسها بالنافية فجيء باللام فارقة في الخبر^(٥). فـ«هذان» مبتدأ، وـ«لساحران» خبره، ووافقت خط المصحف؛ فإن الرسم «هذن» بدون ألف ولا ياء وسيأتي بيان ذلك.

وأمّا تشديد نون «هذان» فعلى ما تقدّم في سورة النساء، وقد أثّرت ذلك هناك^(٦).

(١) الدر المصنون ٢/٥٢٨.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعية ٤١٩، والنشر ٣٢١/٢، والحججة ٤٥٤، والبحر ٦/٢٥٥، والإتحاف ٢/٢٤٨.

(٣) «إِنْ هذان» وقرأ بذلك نافع وابن عامر وأبو بكر والأخوان وأبو جعفر ويعقوب وخلف.

(٤) «إِنْ هذان» على قراءة حفص، وـ«إِنْ هذان» على قراءة ابن كثير.

(٥) انظر: رصف المباني ١٠٨.

(٦) انظر: الدر المصنون ٣/٦٢١ حيث خُرج التشديد على تقدير أن إحدى النونين عوض من ياء «الذني».

وأَمَّا الْكُوفِيُّونَ^(١) فَيُزعمُونَ أَنَّ «إِنْ» نَافِيَ بِمَعْنَى مَا، وَاللَّامُ بِمَعْنَى إِلَّا، وَهُوَ خَلَفٌ مُشَهُورٌ وَقَدْ وَافَقَ تَخْرِيجُهُمْ هُنَا قِرَاءَةً بَعْضِهِمْ^(٢) «مَا هَذَا إِلَّا سَاحِرَانَ».

وَأَمَّا قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍ^(٣) فَوَاضِحَةٌ مِنْ حِيثِ الإِعْرَابِ وَالْمَعْنَى. أَمَّا الإِعْرَابُ فِي «هَذَيْنَ» اسْمُ «إِنْ» وَغَلَامُ نَصِيبِهِ الْيَاءُ، وَ«لَسَاجِرَانَ» خَبْرُهَا، وَدَخَلَتِ اللَّامُ تَوْكِيدًا. وَأَمَّا مِنْ حِيثِ الْمَعْنَى: فَإِنَّهُمْ أَثْبَتُوا لَهُمَا السُّحْرُ بِطَرِيقٍ تَأْكِيدِيٍّ مِنْ طَرْفِهِ، وَلَكِنَّهُمْ اسْتَشْكَلُوهَا مِنْ حِيثِ خَطِّ الْمَصْحَفِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ رَسْمَهُ «هَذَنَ» بِدُونِ الْأَلْفِ وَلَا يَاءً، فَإِثْبَاتُهُ بِالْيَاءِ زِيادةً عَلَى خَطِّ الْمَصْحَفِ. قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ^(٤): «لَا أُجِيزُ قِرَاءَةَ أَبِي عَمْرٍ لِأَنَّهَا خَلَفُ الْمَصْحَفِ». وَقَالَ أَبُو عَبْدِ^(٥): «رَأَيْتُهُمَا فِي الْإِمَامِ مَصْحَفِ عُثْمَانَ «هَذَنَ» لِيُسَمِّنَ فِيهَا الْأَلْفَ، وَهَكَذَا رَأَيْتُ رَفَعَ الْاثْنَيْنِ^(٦) فِي ذَلِكَ الْمَصْحَفِ بِإِسْقاطِ الْأَلْفِ، وَإِذَا كَتَبُوا النَّصْبَ وَالْخَفْضَ كَتُبُوهُ بِالْيَاءِ، وَلَا يُسْقِطُونَهَا».

قَلْتَ: وَهَذَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُرَدَّ بِهِ عَلَى أَبِي عَمْرٍ، وَكَمْ جَاءَ فِي الرِّسْمِ أَشْيَاءٌ خَارِجَةٌ عَنِ الْقِيَاسِ، وَقَدْ نَصُّوا هُمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قِرَاءَةُ بَهَا فَلِيَكُنْ هَذَا مِنْهَا، أَعْنِي مِمَّا خَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ. فَإِنْ قَلْتَ: مَا نَقَلْتَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ مُشْتَرِكِ الْإِلَزَامِ بَيْنَ أَبِي عَمْرٍ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّهُمْ كَمَا اعْتَرَضُوا عَلَيْهِ بِزِيادةِ الْيَاءِ يُعْتَرِضُ عَلَيْهِمْ بِزِيادةِ الْأَلْفِ: فَإِنَّ الْأَلْفَ ثَابِتَةٌ فِي قِرَاءَتِهِمْ، سَاقِطَةٌ مِنْ خَطِّ

(١) انظر: الإنْصَافُ ٢/٦٤٠، الصِّبَانُ ١/٢٦٧، والتصْرِيفُ ١/٢٧٩.

(٢) وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِيٍّ كَمَا فِي تَفْسِيرِ التَّخْرِيرِ الرَّازِيِّ ٢٢/٧٥.

(٣) «إِنْ هَذَيْنَ».

(٤) معاني القرآن ٣/٣٦٤.

(٥) انظر: البحْرُ ٦/٢٥٥.

(٦) أَبِي المُثْنَى الْمَرْفُوعُ.

المصحف. فالجواب ما تقدم من قول أبي عبيد أنهم رأهم يُسقطون الألف من رفع الاثنين، فإذا كتبوا الصب والخضن كتبوا بالياء.

وذهب^(١) جماعة – منهم عائشة رضي الله عنها وأبو عمرو – إلى أن هذا مما لَعَنَ في الكاتب وأقيم بالصواب. يَعْنُونَ أَنَّهُ كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَكْتُبَ بالياء فَلَمْ يَفْعُلْ، فَلَمْ يَقْرَأْ النَّاسُ إِلَّا بالياء عَلَى الصَّوَابِ.

وأَمَّا قِرَاءَةُ الْبَاقِينَ^(٢) فَفِيهَا أُوْجَهٌ، أَحَدُهَا: أَنَّ «إِنَّ» بِمَعْنَى نَعَمْ، و«هَذَا» مُبْتَدَأٌ، و«سَاحِرٌ» خَبْرٌ، وَكَثُرَ وَرَوْدٌ «إِنَّ» بِمَعْنَى نَعَمْ وَأَنْشَدُوا^(٣):

٣٢٩٧ - بَكَرَ الْعَوَادُ فِي الْمَشِيدِ

بِ يَلْمَنَنِي وَالْوَمْهَنَةِ
وَيَقُلُّ شَبْبُ قَدْ غَلا

أَكَّ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقِلْتُ إِنَّهُ

أَيْ : فَقِلْتُ : نَعَمْ . وَالْهَاءُ لِلْسَّكِّتِ . وَقَالَ^(٤) رَجُلٌ لَابْنِ الزَّبِيرِ : لَعْنَ اللَّهِ
نَاقَةً حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ . فَقَالَ : «إِنَّ وَصَاحِبَهَا» أَيْ : نَعَمْ . وَلَعْنَ صَاحِبَهَا . وَهَذَا
رَأْيُ الْمَبْرِدِ^(٥) وَعَلَيْهِ بَنُو سَلِيمَانَ فِي آخَرِيْنَ . وَهُوَ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهِيْنَ ،
أَحَدُهُمَا: عَدْمُ ثَبَوتِ «إِنَّ» بِمَعْنَى نَعَمْ ، وَمَا أُورَدُوهُ مُؤَوْلِيْلٌ : أَمَّا الْبَيْتُ فَإِنَّ الْهَاءَ
أَسْمُهَا ، وَالْخَبْرُ مَحْنُوفٌ لِنَفْهُمِ الْمَعْنَى تَقْدِيرَهُ^(٦) : إِنَّهُ كَذَلِكَ . وَأَمَّا قَوْلُ
ابْنِ الزَّبِيرِ فَذَلِكَ مِنْ حَذْفِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَإِبْقَاءِ الْمَعْطُوفِ وَحَذْفِ خَبْرِ «إِنَّ»

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ٣٦٢/٣، والبحر ٦/٢٥٥.

(٢) «إِنَّ هَذَا».

(٣) تقدم برقم ١٧٧٢.

(٤) انظر: المغني ٥٧.

(٥) نقل هذا عن المبرد الزجاج في معاني القرآن ٣٦٣/٣.

(٦) الأصل: تقدير وهو سهو.

للدلالة عليه، تقديره: إنها وصاحبها ملعونان. وفيه تكفل لا يخفى.
والثاني^(١): دخول اللام على خبر المبتدأ غير المؤكّد بـ«إن» المكسورة، لأنَّ
مثُلَه لا يقع إلا ضرورة كقوله^(٢):

٣٢٩٨ - أُمُّ الْحَلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَةٌ
تَرْضَى مِنَ الْحَمِّ بِعَظِيمِ الرَّقَبَةِ

وقد يُحاب عنه: بأن «لساحران» يجوز أن يكون خبر مبتدأ محنوف
دخلت عليه هذه اللام تقديره: لهما ساحران. وقد فعل ذلك الزجاج^(٣) كما
ستأتي حكايته عنه.

الثاني^(٤): أن اسمها ضمير القصة وهو «ها» التي قبل «ذان» وليس
بـ«ها» التي للتبني الداخلية على أسماء الإشارة، والتقدير: إن القصة ذان
لساحران. وقد ردوا هذا من وجهين، أحدهما: من جهة الخط، وهو أنه
لو كان كذلك لكان ينبغي أن تكتب «إنها» فيصلوا الضمير بالحرف قبله كقوله
تعالى: «فَإِنَّهَا لَا تَعْنِي الْأَبْصَارُ^(٥)» فكتّبهم إياها مفصولةً من «إن» متصلة
باسم الإشارة يمنع كونها ضميراً، وهو واضح. الثاني: أنه يؤدي إلى دخول
لام الابتداء في الخبر غير المنسوخ. وقد يُحاب عنه بما تقدم.

الثالث: أن اسمها ضمير الشأن محنوف، والجملة من المبتدأ والخبر

(١) وهو الوجه الثاني الذي يرد على تخریج المفرد السابق.

(٢) البيت لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه ١٧٠، وابن يعيش ١٣٠/٣، والمسان
(شهرب)، والهمع ١٤٠/١، والدرر ١١٧. والشهربة: الكبيرة.

(٣) معاني القرآن ٣٦٣/٣ قال: «وقوع اللام في الخبر جائز، والمعنى: لأم الحليس
عجوز».

(٤) من أوجه تخریج قراءة «إن هذان».

(٥) الآية ٤٦ من الحج.

بعده في محل رفع خبراً لـ «إن»، التقدير: إنَّه، أي: الأمرُ والشأنُ. وقد ضعف هذا بوجهين، أحدهما: حذف اسم «إن»، وهو غير جائز، إلا في شعر، بشرط أن لا تبادر «إن» فعلاً كقوله^(١):

٣٢٩٩ - إِنْ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا
يَلْقَ فِيهَا جَادِرًا وَظِباءَ

/ الثاني: دخول اللام في الخبر.

وقد أجاب الزجاج^(٢) بأنها داخلة على مبتدأ محنوفٍ تقديره: لهما ساحران. وهذا قد استحسن شيخه المبرد، أعني جوابه بذلك.

الرابع: أن «هذان» اسمها، و«الساحران» خبرها. وقد ردّ هذا بأنه كان ينبغي أن يكون «هذين» بالياء كقراءة أبي عمرو.

وقد أجب عن ذلك: بأنه على لغة بني العارث وبني الهجيم وبني العنبر وزيد وعذرة ومراد وخثعم. وحكي هذه اللغة الأئمة الكبار كأبي الخطاب وأبي زيد الانصاري والكسائي. قال أبو زيد^(٣): «سمعت من العرب من يقلّب كل ياءً يفتح ما قبلها ألفاً»، يجعلون المثنى كالمقصور فيشتون ألفاً في جميع أحواله، ويقدرون إعرابه بالحركات، وأنشدوا قوله^(٤):

٣٣٠ - فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْيَرَ
مَسَاغًا لِبابِهِ الشُّجَاعِ لَضَمَّمَا

(١) تقدم برقم ١٣٩٥.

(٢) معاني القرآن ٣٦٣/٣.

(٣) النوادر ٥٨.

(٤) البيت للمتلمس، وهو في ديوانه ٢، وابن عيش ١٢٨/٣، والأشموني ٧٩/١، وتفسير الماوردي ١٩/٣.

أي : لثانية . وقوله^(١) :

٣٣٠ إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَاهَا
فَدَبَلُوا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

أي : غايتها ، إلى غير ذلك من الشواهد^(٢) .

وقرأ ابن مسعود : «أَنْ هذان ساحران» بفتح «أَنْ» وإسقاط اللام : على أنها وما في حيزها بدلٌ من «النجوى» كذا قاله الزمخشري^(٣) ، وتبعه الشيخ^(٤) ولم ينكره . وفيه نظر : لأنَّ الاعتراض بالجملة القولية بين البدل والمبدل منه لا يصح^(٥) . وأيضاً فإنَّ الجملة القولية مفسرة للنجوى في قراءة العامة ، وكذا قاله الزمخشري أولاً فكيف يصحُّ أنْ يجعل «أَنْ هذان ساحران» بدلًا من «النجوى»؟

قوله : «بطريقتكم» الباء في «بطريقتكم» معدية كالهمزة . والمعنى : باهل طريقتكم . وقبل : الطريقة عبارة عن السادة^(٦) فلا حذف .

أ. (٦٤) قوله : «فَاجْمِعُوا» : قرأ^(٧) أبو عمرو «فاجمعوا» بوصل

(١) البيت لأبي النجم ، وهو في ابن عيسى ١/٥١ ، والخزنة ٣/٣٣٧ ، والتصريح ١/٦٥ ، والهمج ١/٣٩ ، والدرر ١/١٢ .

(٢) انظر : ابن عيسى ٣/١٢٨ .

(٣) الكشاف ٢/٥٤٣ .

(٤) البحر ٦/٢٥٥ .

(٥) نصُّ القراء في معاني القرآن ٢/١٨٤ على أنَّ قراءة عبد الله هذه بإسقاط جملة القول «وأسروا النجوى أَنْ هذان ساحران» وعلى هذا يسقط اعتراض السفين .

(٦) انظر : الماوردي ٣/٢٠ ، ونسبة لمجاهد .

(٧) انظر : السبعة ٤١٩ ، والتيسير ١٥٢ ، والنشر ٢/٣٢١ ، الحجة ٤٥٦ ، والقرطبي

. ٦/٢٥٦ ، والبحر ٦/٢٢٠ .

الألف وفتح الميم . والباقيون بقطعها مفتوحةً وكسر الميم . وقد تقدّم تحقيق ذلك في سورة يومنس^(١) ، وما قاله الناس في الفرق بين الثلاثي والرباعي .

و «كيدكم» مفعول به . وقيل : هو على إسقاط الخافض أي : على كيدكم . وليس بشيء .

قوله : «صفاً» يجوز أن يكون حالاً من فاعل «أتوا» أي : أتوا مُصطفين أي : ذوي صفة فهو مصدر في الأصل . وقيل : هو مفعول به أي : أتوا قوماً صفاً ، وفيه التسمية بال المصدر ، أو هو على حذف المضاف أي : ذوي صفة .

قوله : «وقد أفلح» قال الزمخشري^(٢) : «اعتراض يعني : وقد فاز من غالب». قلت : يعني بالاعتراض أنه جيء بهذه الجملة أجنبية بين كلامهم ومقولهم^(٣) ، لأنَّ من جملة قولهم «قالوا يا موسى : إما أنْ تُلقي» وهذه الجملة – يعني قوله وقد أفلح – من كلام الله تعالى فهي اعتراض . بهذا الاعتبار . وفيه نظر؛ لأنَّ الظاهر أنها من مقولاتهم ، قالوا ذلك تحريراً لقوتهم على القتال ، وحيثئذ فلا اعتراض .

آ. (٦٥) قوله : «إما أنْ تُلقي» : فيه أوجه ، أحدها : أنه منصوب بإضمار فعل تقديره : اختَرَ أحد الأمرين ، كما قدَّره الزمخشري^(٤) قال الشيخ^(٥) : «وهذا تفسيرٌ معنى لا تفسيرٌ إعراب ، وتفسيرٌ إعراب : «إما تختر الإلقاء». والثاني : أنه مرفوع على خبرٍ مبتدأ محدودٍ تقديره : الأمر إما إلقاءك

(١) انظر : الدر المصنون ٦/٢٤٢

(٢) الكشاف ٢/٣٥٥.

(٣) كلامهم «فاجمعوا كيدكم...» ومقولهم «قالوا يا موسى...».

(٤) الكشاف ٢/٣٥٤.

(٥) البحر ٦/٢٥٨.

أو إلقاءُنا، كذا قدره الزمخشري^(١). الثالث: أن يكون مبتدأً، وخبره ممحضٌ محفوظٌ تقديره: إلقاءُك أولٌ. ويَدْلُّ عليه قوله: وإنما أَنْ نَكُونُ أَوْلَ مِنْ الْقَيْ. واختار هذا الشيخ، وقال^(٢): «فَتَحْسُنُ الْمُقَابَلَةَ مِنْ حِيثِ الْمَعْنَى، وَإِنْ لَمْ تَحْصُلْ مُقَابَلَةً مِنْ حِيثِ التَّرْكِيبِ الْلُّفْظِيِّ». ثم قال: «وَفِي تَقْدِيرِ الزَّمَخْشَرِيِّ «الْأَمْرُ إِلَقاُكَ» لَا مُقَابَلَةَ فِيهِ» وهذا تَقْدِيمٌ نظيره في الأعراف^(٣).

آ. (٦٦) قوله: «إِنَّا جَبَاهُمْ»: هذه الفاء عاطفة على جملة ممحضٍ دلٌّ عليها السياق. والتقدير: فَأَلْقَوْا إِنَّا. و«إِنَّا» هذه التي للمفاجأة. وفيها ثلاثة أقوال تقدمت^(٤). أحدها: أنها باقية على ظرفية الزمان. الثاني: أنها ظرفٌ مكانٌ. الثالث: أنها حرف.

قال الزمخشري^(٥): «وَالْتَّحْقِيقُ فِيهَا أَنَّهَا الْكَائِنَةُ بِمَعْنَى الْوَقْتِ الْطَّالِبَةِ نَاصِبًا لَّهَا، وَجَمْلَةُ تُضَافُ إِلَيْهَا حُصَنْتُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بَأْنَ يَكُونُ النَّاصِبُ لَهَا فَعَلًا مُخْصُوصًا، وَهُوَ فَعْلُ الْمَفاجَأَةِ، وَالْجَمْلَةُ ابْتِدَائِيَّةٌ لَا غَيْرَ. فَتَقْدِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى «إِنَّا جَبَاهُمْ وَعَصَيْهُمْ»: فَفَاجَأَ مُوسَى وَقَتْ تَخْيِيلِ سَعْيِ جَاهِلِهِمْ وَعَصَيْهُمْ، [وَهَذَا تَمْثِيل]. وَالْمَعْنَى: عَلَى مَفاجَأَتِهِ جَاهِلِهِمْ وَعَصَيْهُمْ مُخَيَّلَةٌ إِلَيْهِ السُّعَيْ] [١٧].

قال الشيخ^(٧): «قوله «إنَّا زَمَانِيَّة» مرجوحٌ، وهو مذهب الرياشي. وقوله

(١) الكشاف ٥٤٣/٢.

(٢) البحر ٢٥٨/٦.

(٣) الآية ١١٥.

(٤) انظر: الدر المصنون ٤/٤٠.

(٥) الكشاف ٥٤٣/٢.

(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٧) البحر ٢٥٩/٦.

«الطالبة ناصباً» صحيحٌ. قوله: «وَجَمْلَةٌ تُضَافُ إِلَيْهَا» ليس صحيحاً عند بعض أصحابنا لأنها: إما أن تكون هي خبراً لمبتدأ، وإما أن تكون معمولة لخبر المبتدأ. وإذا كان كذلك استحال أن تُضاف إلى الجملة؛ لأنها: إما أن تكون بعض الجملة، أو معمولة^(١) لبعضها فلا يمكن الإضافة. قوله: «خَصَّتْ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ إِلَى آخِرِهِ» قد بَيَّنَا النَّاصِبَ لَهَا. قوله: «وَالْجَمْلَةُ بَعْدَهَا ابْتِدَائِيَّةٌ لَا غَيْرَ» هذا الحَصْرُ ليس بـ صحيحٍ بل قد جَوَزَ الْأَخْفَشُ، ونص على أن الجملة الفعلية المقتربة بـ «قد» تقع بعدها نحو «خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ قد ضَرَبَهُ عَمْرُ» بـ بُرْفَعٍ «زيـد» ونصـبه على الاشتغال. قوله: «وَالْمَعْنَى: عَلَى مَفَاجَاهَهِ حَبَالِهِمْ وَعَصِيهِمْ مُخْيَلَةً إِلَيْهِ السَّعْيَ» فهذا عكـسـ ما قـدـرـ بـلـ المعنى: على مـفـاجـاهـ حـبـالـهـمـ وـعـصـيهـمـ إـيـاهـ. فإذا قـلتـ: «خَرَجْتُ إـذـا السَّبْعُ» فالمعنى: أنه فـاجـانـي السـبـعـ وهـجـمـ ظـهـورـهـ انتـهـى ما رـأـدـ بهـ.

قولـهـ وـمـاـ رـأـدـ بـهـ عـلـيـهـ غـيرـ لـازـمـ لـهـ، لأنـهـ يـرـدـ عـلـيـهـ بـقـولـ بـعـضـ النـحـاءـ، وـهـوـ لاـ يـلـتـزمـ ذـلـكـ القـوـلـ حتـىـ يـرـدـ بـهـ عـلـيـهـ لـاـ سـيـماـ إـذـاـ كـانـ المشـهـورـ غـيرـهـ، وـمـقـصـودـهـ تـقـسـيـرـ المعـنىـ.

وقـالـ أـبـوـ الـبقاءـ^(٢): الفـاءـ جـوابـ مـاـ حـذـفـ، تـقـدـيرـهـ «فـأـلـقـواـ فـإـذـاـ»، فـ «إـذـاـ» فيـ هـذـاـ ظـرـفـ مـكـانـ، العـامـلـ فـيـ «أـلـقـواـ». وـفـيـ هـذـاـ نـظـرـ؛ لأنـ «أـلـقـواـ» هـذـاـ المـقـدـرـ لـاـ يـطـلـبـ جـوابـاـ حتـىـ يـقـولـ: الفـاءـ جـوابـهـ، بلـ كـانـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـقـولـ: الفـاءـ عـاطـفةـ هـذـهـ جـمـلـةـ الـفـجـائـيـةـ عـلـىـ جـمـلـةـ أـخـرـيـ مـقـدـرـةـ. وـقـوـلـهـ «ظـرـفـ مـكـانـ»، هـذـاـ مـذـهـبـ الـمـبـرـدـ^(٣)، وـظـاهـرـ قـولـ سـيـبوـيـهـ^(٤) أـيـضاـ، وـإـنـ كـانـ المشـهـورـ بـقـائـهـ عـلـىـ

(١) كـذـاـ فـيـ الأـصـلـ وـالـبـحـرـ. وـفـيـ (شـ)ـ «مـضـافـ».

(٢) لـمـ يـرـدـ هـذـاـ النـصـ فـيـ إـمـلـاـتـهـ.

(٣) المـقـضـبـ ٥٧/٢ - ٥٨.

(٤) الـكـتـابـ ٣١١/٢ـ قـالـ: «وـتـكـونـ لـلـشـيـءـ تـوـافـقـهـ فـيـ حـالـ أـنـ فـيـهـاـ». وـالـحـقـ أـنـ نـصـ سـيـبوـيـهـ مـحـتـمـلـ لـلـزـمـانـيـةـ أـيـضاـ لـأـنـ قـالـ قـبـلـ ذـلـكـ: «لـمـ يـسـتـقـبـلـ مـنـ الـدـهـرـ».

الزمان . قوله : «إن العامل فيها **فألقووا**» لا يجوز لأن الفاء تمنع من ذلك .
 هذا كلام الشيخ ^(١) ثم قال بعده : «ولأن «إذا» هذه إنما هي معمولة لخبر
 المبدأ الذي هو «جبارهم وعصيهم» إن لم يجعلها هي في موضع الخبر؛ لأنه
 يجوز أن / يكون الخبر **يُخَيِّل**» ، ويجوز أن تكون «إذا» و **يُخَيِّل** في موضع
 الحال . وهذا نظير : «خرجت فإذا الأسد رايس ورايساً فإذا رفعت رايساً»
 كانت «إذا» معمولة له ، والتقدير : فالحضررة الأسد رايس ، أو في المكان . وإذا
 نصبت كانت «إذا» خبراً ، ولذلك يكتفى بها وبالمرفوع بعدها كلاماً ، نحو :
 «خرجت فإذا الأسد» .

قوله : **«يُخَيِّل إِلَيْهِ قرأ العَامَة** **«يُخَيِّل»** بضم الياء الأولى وفتح الثانية مبيناً
 للمفعول . و «أنها تسعى» مرفوع بالفعل قبله لقيمه مقام الفاعل . تقديره : **يُخَيِّل**
 إليه سعيها . وجوز أبو البقاء ^(٢) فيه وجهين آخرين : أحدهما : أن يكون القائم
 مقام الفاعل ضمير الحال والعصي ، وإنما ذكر ولم يقل **«تَحَيَّل»** بالناء من
 فوق ، لأن تأنيث الحال غير حقيقي . الثاني : أن القائم مقام الفاعل ضمير
 يعود على المثلقى ، ولذلك ذكر . وعلى الوجهين ففي قوله «أنها تسعى»
 وجهان ، أحدهما : أنه بدل اشتغال من ذلك الضمير المستتر في **«يُخَيِّل»** .
 والثاني : أنه مصدر في موضع نصب على الحال من الضمير المستتر أيضاً .
 والمعنى : **يُخَيِّل إِلَيْهِ** هي أنها ذات سعي . ولا حاجة إلى هذا ، وأيضاً فقد نصوا
 على أن المصدر المؤذل لا يقع موقع الحال . لو قلت : « جاء زيداً أن يركض »
 تريد ركضاً ، بمعنى ذات ركض ، لم يجز .

وقرأ ^(٣) ابن ذكون **«تَحَيَّل»** بالناء من فوق . وفيه ثلاثة أوجه ، أحدهما : أنَّ

(١) البحر ٦/٢٥٩ - ٢٥٨.

(٢) الإملاء ٢/١٢٤.

(٣) انظر في قراءاتها : النشر ٢/٣٢١ ، والمحتب ٢/٥٥ ، والقرطبي ١١/٢٢٢ ، والتيسير ١٥٢ ، والإتحاف ٢/٢٥٠ ، والبحر ٦/٢٥٩ .

ال فعل مُسندٌ لضمير الحال والعصي أي: تُخَيِّلُ الْحَبَالُ وَالْعَصِيُّ ، و «أنها تَسْعَى» بدل اشتمال من ذلك الضمير. الثاني: كذلك إلا أن «أنها تَسْعَى» حال أي: ذات سعي كما تقدم تقريره قبل ذلك. الثالث: أن الفعل مسند لقوله «أنها تَسْعَى» كقراءة العامة في أحد الأوجه، وإنما أنت الفعل لاكتساب المرفوع التأنيث بالإضافة؛ إذ التقدير: تُخَيِّلُ إِلَيْهِ سَعْيَهَا فَهُوَ كَوْلُه^(١):

..... ٤٣٠٤

..... شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاءِ مِنَ الدَّمِ

[وقوله تعالى: [«فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا»^(٢) .

وقرأ أبو السمال «تَخَيِّلُ» بفتح الناء والباء مبنياً للفاعل ، والأصل: تَتَخَيَّلُ فَحذف إحدى الناءين نحو: «تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ^(٣) »، و «أنها تَسْعَى» بدل اشتمال أيضاً من ذلك الضمير. وجوز ابن عطية أيضاً أنه مفعولٌ من أجله. ونقل ابن جباره الهذلي^(٤) قراءة أبي السمال «تَخَيِّلُ» بضم الناء من فوق وكسر الباء، فالفعل مسند لضمير الحال، و «أنها تَسْعَى» مفعولٌ أي: تُخَيِّلُ الْحَبَالُ سَعْيَهَا. ونسب ابن عطية هذه القراءة للحسن وعيسى الثقي.

وقرأ أبو حيوة «تُخَيِّلُ» بنون العظمة، و «أنها تَسْعَى» مفعولٌ به أيضاً على هذه القراءة.

(١) تقدم برقم ٥٤٢.

(٢) الآية ١٦٠ من الأنعام.

(٣) الآية ٤ من القدر.

(٤) الورقة (٢١٨) من كتابه «الكامل». وهو يوسف بن علي جباره أبو القاسم الهذلي. قال ابن الجزري: «فلا أعلم أحداً في هذه الأمة رحل في القراءات رحلته، ولا لقي من لقي من الشيوخ» توفي سنة ٤٦٥. انظر: طبقات القراء ٤٠١/٢.

وقرأ^(١) الحسن والثقة «عَصِيْهِم» بضم العين حيث وقع، وهو الأصل وإنما كسرت^(٢) العين إتباعاً للصاد وكسرت الصاد إتباعاً للباء. والأصل عصُّورُ بواين فاعلٌ – كما ترى – بقلب الواوين ياءين استقالاً لهما، فكسرت الصاد لتصحّ، وكسرت العين إتباعاً. ونقل صاحب «اللوامح» أن قراءة الحسن «عَصِيْهِم» بضم العين وسكون الصاد وتحقيق الياء مع الرفع، وهو أيضاً جمع كالعامة، إلا أنه على فعلٍ كحمرٍ، والأول على فعلٍ كفلوس.

والجملة من «يُخَيِّل» يُحتمل أن تكون في محل رفع خبراً لـ«هي»^(٣) على أن «إذا الفجائية» فضلة، وأن تكون في محل نصب على الحال، على أن «إذا» الفجائية هي الخبر. والضمير في «إليه» الظاهر عوده على موسى. وقيل: يعود على فرعون، ويُدلُّ للأول قوله تعالى: «فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيَةً مُوسَى».

آ. (٦٩) قوله: «تَلَقْفٌ»: قرأ العامة بفتح اللام وتشديد القاف وجزم الفاء على جواب الأمر. وقد تقدم^(٤) أن حفصاً^(٥) يقرأ «تَلَقْفٌ» بسكون اللام وتحقيق القاف. وقرأ ابن ذكوان هنا «تَلَقْفٌ» بالرفع: إما على الحال،

(١) انظر في قراءتها: الإنحاف ٢٥٠/٢، والبحر ٢٥٩/٦، والقرطبي ١١/٢٢٢.

(٢) انظر: ابن عيسى ١١٠/١٠، والممتع ٥٥١/٢، والصریح ٣٨٣/٢. فالأصل عصُّورُ جمع على فعلٍ قلت الواو الثانية ياء فاصبح عصُّوي. اجتمعت الواو والياء، وبقت الأولى بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدخلت الياء في الياء فاصبح عصُّي، كسرروا العين لمناسبة الياء ثم كسرروا الفاء للإتباع.

(٣) كذا في الأصل وهو سهو والصواب: لـ«حِالْهُم».

(٤) انظر: الدر المصنون ٥/٤١٦.

(٥) انظر: السبعة ٤٢٠، والبحر ٦/٢٦٠، والتيسير ١٥٢، والحجۃ ٤٥٧، والنشر ٣٢١/٢.

ولاماً على الاستثناف. وأنث الفعل في «تلقّف» حملاً على معنى «ما» لأنَّ معناها العصا، ولو ذكر ذهاباً إلى لفظها لجاز، ولم يُقرأ به.

[وقال أبو البقاء^(١): «يجوز أن يكون فاعل «تلقّف» ضمير موسى^(٢) فعلى هذا يجوز أن يكون «تلقّف» في قراءة الرفع حالاً من «موسى». وفيه بعده^(٣).]

قوله: «كَيْدُ ساحِرٍ» العامَةُ على رَفْعٍ «كَيْدُ» على أنه خبرٌ «إنَّ» و«ما» موصولةٌ. و«صَنَعُوا» صَلَّتُهَا، والعائدُ محنَّوْفٌ، والموصولُ هو الاسمُ، والتقدير: إنَّ الذي صنعوه كَيْدُ ساحِرٍ. ويجوز أن تكون «ما» مصدريةً فلا حاجةٌ إلى العائد، والإعراب بحاله. والتقدير: إنَّ صَنَعُهُمْ كَيْدُ ساحِرٍ.

وقرأ^(٤) مجاهد وحميد وزيد بن علي «كَيْدُ» بالنصب على أنه مفعولٍ به، و«ما» مزيدة^(٥) مُمهِّثةً.

وقرأ^(٦) الأئخوان «كَيْدُ سِحْرٍ» على أنَّ المعنى: كَيْدُ ذوي سِحْرٍ، أو جعلوا نفسَ السحر مبالغةً، أو تبيينَ للكيد؛ لأنَّه يكون سِحْراً وغير سِحْرٍ، كما تُميِّزُ سائرُ الأعدادِ بما يُفسِّرُها^(٧) نحو «مئة درهمٍ، وألف دينار». ومثله: علمٌ فقه،

(١) الإملاء ١٢٤/٢.

(٢) وقال: «ونُسب ذلك إليه؛ لأنَّه يكون بتسيبه».

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل أثباته من (ش).

(٤) البحر ٦/٢٦٠، والكشف ٢/٥٤٥.

(٥) فتكون «إنما» كافة ومكمونة لا عمل لها.

(٦) الإنتحاف ٢/٢٥١، والتسير ١٥٢، والحجَّة ٤٥٨، والسبعة ٤٢١، والنشر ٣٢١/٢، والبحر ٦/٢٦٠.

(٧) الأصل: يفسِّره.

وعلم نحو. وقال أبو البقاء^(١): «كيد ساحر» إضافة المصدر إلى الفاعل، و«كيد سحر» إضافة الجنس إلى النوع».

[أ] والباقيون «ساحر». وأفرد/ ساحراً، وإنْ كان المراد به جماعة. قال الزمخشري^(٢): «لأنَّ القصد في هذا الكلام إلى معنى الجنسية، لا إلى معنى العدد، فلو جُمِع لخَيْلَ أَنَّ المقصود هو العدد».

آ. (٧١) قوله: **«فَلَأَقْطَعَنَّ**»: قد تقدَّم نحو ذلك^(٣). و«من خلاف» حال أي: مختلفة. و«من» لابتداء الغاية، وقد تقدَّم أيضاً تحريره هذا وما قُرِئَ به هناك.

قوله: «في جُذُوع النَّخل» يُحتمل أن يكون حقيقة، وفي التفسير: أنه تقدَّم جذوع النخل حتى جوَفَها، ووضعهم فيها، فماتوا جوعاً وعطشاً، وأن يكون مجازاً، وله وجهان، أحدهما: أنه وضع حرفاً مكان آخر. والأصل: على جذوع النخل كقول الآخر^(٤):

٣٣٠٣ - بَطَلَ كَانُ ثِيَابَهُ فِي سَرْخَةٍ

يُخَذِّلُ نِعَالَ السَّبْتِ لِيسَ بِتَوْءِمٍ

والثاني: أنه شَبَهَ تمكُّنَهم بتمكُّنِ مَنْ حَوَاهُ الْجِنْدُ وَاشتمل عليه. ومن تَعَدِّي «صَلَب» بـ «في» قوله^(٥):

(١) الإملاء ١٢٤/٢.

(٢) الكشاف ٥٤٥/٢.

(٣) انظر: الدر المصنون ٤٢١/٥.

(٤) تقدَّم برقم ١٨٣٢.

(٥) البيت لسويد بن أبي كاهل، وهو في المقتضب ٣١٩/٢، والخصائص ٣١٣/٢، وأمالي الشجري ٢٦٧/٢، وابن يعيش ٢١/٨. والأجدع: الأنف المقطوع، وهو دعاء عليهم بجدع أنوفهم.

٤-٣٣٠ . وقد صَلَّبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جَذْعِ نَخْلٍ
فَلَا عَطَسْتَ شَيْبَانَ إِلَّا بِأَجْدَعَا

قوله : «أَيْنَا أَشَدُ» مبتدأ وخبر . وهذه الجملة ساده مسند المفعولين إن كانت «علم» على بابها ، ومسند واحد إن كانت عرفانية . ويجوز على جعلها عرفانية أن تكون «أينَا» موصولة بمعنى الذي ، وينبئ لأنه قد أضيق ، وحذف صدر صلتها ، و«أشد» خبر مبتدأ ممحون . والجملة من ذلك المبتدأ وهذا الخبر صلة لـ «أي» و«أي» وما في حيزها في محل نصب مفعولاً بها ، كقوله تعالى : «ثُمَّ لَتَنْزَعُنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُ عَلَى الرَّحْمَنِ»^(١) في أحد أوجهه كما تقدم^(٢) .

آ . (٧٢) قوله : «وَالَّذِي فَطَرَنَا» : فيه وجهان ، أحدهما : أن الواو عاطفة ، عطفت هذا الموصول على «ما جاءنا» أي : لن يؤثرك على الذي جاءنا ، ولا على الذي فطرنا . وإنما أخرروا ذكر الباري تعالى لأنه من باب الترقى من الأدنى إلى الأعلى . والثاني : أنها وأو قسم ، والموصول مقسم به . وجواب القسم ممحون أي : وحق الذي فطرنا لا يؤثرك على الحق . ولا يجوز أن يكون الجواب «لن يؤثرك» عند من يجوز تقديم الجواب ؛ لأنه لا يُجاب القسم بـ «لن»^(٣) إلَّا في شذوذ من الكلام .

(١) الآية ٦٩ من مريم .

(٢) انظر : الدر المصنون الورقة ٦٠٧ ب .

(٣) حروف النفي التي يتلقى بها القسم «ما» و«لا» و«إن» النافية ، وأجاز ابن مالك «لن» و«لم» نحو :

وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُّوا إِلَيْكَ بِجَمِيعِهِمْ
حَتَّى أُوْرَأَيَ فِي التَّرَابِ دَفِينًا
وانظر المسألة في : الارتفاع ٤٨٦ / ٢ .

قوله: «ما أنت قاضٍ» يجوز في «ما» وجهان، أظهرُهما: أنها موصولة بمعنى الذي، و«أنت قاضٌ» صلتها والعائد ممحونف، أي: قاضيه. وجائز حذفه، وإنْ كان محفوظاً، لأنَّه منصوب المحل. أي: فاقضِ الذي أنت قاضِيه. والثاني: أنها مصدريةٌ ظرفيةٌ، والتقدير: فاقضِ أمرك مدة ما أنت قاضٍ. ذكر ذلك أبو البقاء^(١). وقد منع^(٢) بعضهم ذلك أعني جعلها مصدرية قال: لأنَّ «ما» المصدرية لا تتوصل بالجملة الاسمية. وهذا المتن ليس مجمعاً عليه، بل جَوَز ذلك جماعةً كثيرة. ونقل ابن مالك^(٣) أنَّ ذلك يكُثر إذا دَلَّت «ما» على الظرفية. وأنشد^(٤):

٣٣٥ - واصل خليلك ما التواصل ممكِن
فلائت أو هُوَ عن قليلٍ ذاهبٌ

ويقل إِنْ كانت^(٥) غيرَ ظرفية. وأنشد^(٦):

٣٣٦ - أحَلامُكُمْ لِسَقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَّةٌ
كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفِي مِنَ الْكَلَبِ

قوله: «إنما تقضي هذه الحياة» يجوز في «ما» هذه وجهان، أحدهما: أن تكون المهيئَة لدخول «إنَّ» على الفعل و«الحياة الدنيا» ظرفٌ لـ«تقضي»، ومفعوله ممحونف أي: تقضي غرضك وأمرك. ويجوز أن تكون «الحياة» مفعولاً

(١) الإملاء ١٢٤/٢.

(٢) انظر: البحر ٢٦٢/٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣٠٦/١.

(٤) تقدم برقم ١٩٢.

(٥) الأصل «كان» وهو سهو.

(٦) تقدم برقم ١٩٣.

به على الاتساع، ويدلُّ لذلك قراءةُ أبي حيَّة^(١) «تُقضى هذه الحياة» بينما الفعل للمعنى ورُفع «الحياة» لقيامها مقام الفاعل؛ وذلك أنه أتيح فيه فقام مقام الفاعل فُرِفَع.

والثاني: أن تكون «ما» مصدرية هي اسم «إن»، والخبرُ الظرفُ. والتقدير: إن قضاك في هذه الحياة الدنيا، يعني: إن لك الدنيا فقط، ولنا الآخرة.

وقال أبو البقاء^(٢): «إِنْ كَانَ قَدْ قُرِئَ بِالرُّفْعِ فَهُوَ خَبْرُ إِنْ». يعني لو قرئ برفع «الحياة» لكان خبراً لـ«إن» ويكون اسمها حينئذ «ما»، وهي موصولةً بمعنى الذي، وعائدها محدود تقديره: إن الذي تقضيه هذه الحياة لا غيرها.

أ. (٧٣) قوله: **«وَمَا أَكْرَهْتَنَا»**: يجوز في «ما» هذه وجهان، أحدهما: أنها موصولةً بمعنى الذي. وفي محلها احتمالان، أحدهما: أنها منصوبية المحل نسقاً على «خطابانا» أي: ليغفر لنا أيضاً الذي أكرهتنا. والثاني من الاحتمالين: أنها مرفوعةُ المحل على الابداء والخبرُ محدود تقديره: والذي أكرهتنا عليه من السحر محظوظٌ عنا، أو لا نؤاخذ به ونحوه.

والوجه الثاني: أنها نافية. قال أبو البقاء^(٣): «وَفِي الْكَلَامِ تَقْدِيرٌ، تَقْدِيرٌ: لِيغْفِرْ لَنَا خَطَابَيَا نَمْ / السُّحْرِ، وَلَمْ تُكْرِهْنَا عَلَيْهِ» وهذا بعيد عن [٦٢٠/ب] المعنى. والظاهر هو الأول.

و«من السحر» يجوز أن يكون حالاً من الهاء في «عليه» أو من الموصول. ويجوز أن تكون لبيان الجنس.

(١) الإتحاف ٢٥١/٢، والبحر ٦/٢٦٢.

(٢) الإملاء ١٢٤/٢.

(٣) الإملاء ١٢٤/٢.

آ. (٧٤) قوله : **«إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ»** : الهاء ضمير الشأن . والجملة الشرطية خبرها . و «مُجْرِمًا» حال من فاعل **«يَأْتِ»** . و قوله : «لا يموت» يجوز أن يكون حالاً من الهاء في «له» ، وأن يكون حالاً من «جهنّم» ؛ لأنّ في الجملة ضمير كلٍّ منها .

آ. (٧٦) [قوله : **«جَنَّاتٌ»**] : بدلٌ من «الدرجات» أو بيان^(١) . قال أبو البقاء^(٢) : «ولا يجوز أن يكون التقدير : هي جناتٌ ؛ لأنّ «حالدين» حالٌ . وعلى هذا التقدير لا يمكن في الكلام ما يعمل في الثاني^(٣) ، وعلى الأول يكون العامل في الحال الاستقرار أو معنى الإشارة» .

آ. (٧٧) قوله : **«طَرِيقًا»** : فيه وجهان ، أحدهما : أنه مفعول به ؛ وذلك على سبيل المجاز : وهو أنّ الطريق مُتَسِّبٌ عن ضرب البحر ، إذ المعنى : اضرب البحر لينغلق لهم فيصير طريقاً ، وبهذا صَحُّ نسبة الضرب إلى الطريق . وقيل : «ضرب» هنا بمعنى جعل أي : اجعل لهم طريقاً وأشرعه فيه^(٤) . والثاني : أنه منصوب على الظرف . قال أبو البقاء^(٥) : «التقدير : موضع طريق ، فهو مفعول به^(٦) على الظاهر . ونظيره قوله «أن اضرب بعصاك البحر»^(٧) وهو مثل «ضربت زيداً» . وقيل : «ضرب» هنا بمعنى «جعل» و «شرع»

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل .

(٢) الإملاء ٢/١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) الإملاء : «الحال» وهي أوضاع .

(٤) أشرع هنا بمعنى أدخل وهو متعدد أي : أدخل الطريق في البحر .

(٥) الإملاء ٢/١٢٥ .

(٦) الأصل «فيه» وهو سهو والتصحيح من الإملاء والسيقان .

(٧) الآية ٦٣ من الشعرا .

مثل قولهم: ضربت له بسهم» انتهى. فقوله على الظاهر يعني أنه لو لا التأويل لكان ظرفاً.

قوله: «يَسِّاً» صفة لـ «طريقاً» وصفه به لما يُوَلِّ إِلَيْهِ؛ لأنَّه لم يكن يَسِّاً بعد، إنما مَرَّت عليه الصِّبا^(١) فجفَّفتَهُ، كما يُرَوَى في التفسير. وهل في الأصل مصدرٌ وصفٌ به مبالغة، أو على حذف مضارب أو جمع يابس كخادم وخَدَم، وُصِّفَ به الواحد مبالغة كقوله^(٢):

..... - ٣٣٠٧

أي: كجماعةٍ جِياع، وَصَفَ به لفْرُط جوعه؟

وقرأ^(٣) الحسن «يَسِّاً» بالسكون. وهو مصدرٌ أيضاً. وقيل: المفتوح اسمُ، والساكنُ مصدرٌ. وقرأ أبو حبيبة «يَابِسَاً» اسمُ فاعل.

قوله: «لا تخافُ» العَامَّةُ على «لا تخاف» مرفوعاً، وفيه أوجه، أحدها: أنه مستأنف فلا محل له من الإعراب. الثاني: أنه في محل نصب على الحال من فاعل «اضرب». أي: اضرب غيرَ خائفٍ. والثالث: أنه صفة لـ «طريقاً»، والعائد ممحوظٌ أي لا تخافُ فيه.

(١) الصِّبا: ضرب من الريح.

(٢) البيت للقطامي وهو في ديوانه ٣٨. وتمامه:

كَانَ قَنْتُودَ رَخْلِيَ حِينَ ضَمَّتْ

حَوَالَبَ غُرْزَأَ وَمَعْنَى جِياعاً

والبيت في اللسان (معي) وشواهد الكشاف ٤/٤٤٥، وخبر «كَانَ» في البيت التالي.

والقندود: عيدان الرحل. والحالبان: العرقان المكتنفان بالسرّة. والغُرْز: قليلة اللبن.

(٣) انظر في قراءاتها: الإنتحاف ٢/٢٥٣، والبحر ٦/٢٦٤، والشواذ ٨٨.

[وَقَرَأْ] حِمْزَةُ وَحْدَهُ مِن السَّبْعَةِ^(١) «لَا تَخْفُ» بِالْجَزْمِ عَلَى النَّهْيِ. وَفِيهِ أَوْجَهٌ، أَحَدُهَا: أَن يَكُونَ نَهْيًا مُسْتَانِفًا. الثَّانِي: أَنَّهُ نَهْيٌ أَيْضًا فِي مَحْلٍ نَصِبَ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَاعِلٍ «اَنْصَرْبُ» أَوْ صَفَّ لَطْرِيقًا، كَمَا تَقْدَمَ فِي قِرَاءَةِ الْعَامَةِ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارِ قَوْلِ أَيِّ: مَقْولًا لَكَ، أَوْ طَرِيقًا مَقْولًا فِيهَا: لَا تَخْفُ.

كَفَولَهُ^(٢):

٣٣٠٨ - جَاءُوا بِمَنْدِقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّبَابَ قَطْ

الثَّالِثُ: مَجْزُومٌ عَلَى جَوَابِ الْأَمْرِ أَيِّ: إِنْ تَضْرِبْ طَرِيقًا يَسِيرًا لَا تَخْفُ.

قَوْلُهُ: «وَلَا تَخْشِنِي» لَمْ يُقْرَأْ إِلَّا ثَابِتَ الْأَلْفِ. وَكَانَ مِنْ حَقِّ مَنْ قَرَأْ «لَا تَخْفُ» جَزِيمًا أَنْ يُقْرَأْ «لَا تَخْشِنِي» بِحَذْفِهَا، كَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ. وَلَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ. وَفِيهَا أَوْجَهٌ أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ حَالًا. وَفِيهِ إِشْكَالٌ: وَهُوَ أَنَّ الْمُضَارِعَ الْمُنْفَيَ بِـ«لَا» كَالْمُثْبَتِ فِي عَدْمِ مِبَاشَرَةِ الْوَاوِ لَهُ . وَتَأْوِيلُهُ عَلَى حَذْفِ مُبْتَدَأِيِّ: وَأَنْتَ لَا تَخْشِنِي كَفَولَهُ^(٣):

٣٣٠٩

نَجُوتُ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكًا

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُسْتَانِفٌ. أَخْبَرَهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ لَهُ خَوْفٌ. وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ مَجْزُومٌ بِحَذْفِ الْحَرْكَةِ تَقْدِيرًا كَفَولَهُ^(٤):

٣٣١٠ - إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَظَلَّتْ وَلَا تَرَضَاهَا وَلَا تَمْلِقُ

(١) السَّبْعَةُ، ٤٢١، وَالشَّتَرُ ٢/٣٢١، وَالْحِجَّةُ، ٤٥٨، وَالْبَحْرُ ٦/٢٦٤، وَالْتَّيسِيرُ، ١٥٢،

وَالْقَرْطَبِيُّ ١١/٢٢٨.

(٢) تَقْدِيرٌ بِرَقْمٍ ٢٤٠١.

(٣) تَقْدِيرٌ بِرَقْمٍ ٤١٩.

(٤) تَقْدِيرٌ بِرَقْمٍ ٢٨٢٨.

وقول الآخر^(١):

..... ٣٣١١

كَانَ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمْانِيَا

ومنه «فلا تنسى»^(٢) في أحد القولين، إجراء لحرف العلة مجرى الحرف الصحيح. وقد تقدم لك من هذا جملة صالحة في سورة يوسف عند «من يُنْقِي»^(٣). والرابع: أنه مجزوم أيضاً بحذف حرف العلة. وهذه الألف ليست تلك، أعني لام الكلمة، إنما هي ألف إشباع أتى بها موافقة للفواصل ورؤوس الآي، فهي كالألف في قوله: «الرَّسُولَا»^(٤) و«السَّبِيلَا»^(٥) و«الظُّنُونَا»^(٦) وهذه الأوجه إنما يحتاج إليها في قراءة جزم «لا تَخْفُ». وأماماً من قراءة مرفوعاً فهذا معطوف عليه.

وقرأ أبو حيجة «دَرْكَا» بسكون الراء. والدَّرَكُ والدَّرُوكُ [اسمان]^(٧) من الإدراك أي: لا يُدْرك فرعون وجنوده. وقد تقدم الكلام عليهمما في سورة النساء^(٨)، وأن الكوفيين قرؤوه بالسكون كأبي حيجة هنا.

آ. (٧٨) قوله: «بِجَنُودِهِ»: فيه أوجه، أحدها: أن تكون الباء للحال؛ وذلك على أن «أَتَيْعَ» متعد لاثنين حُذف ثانيهما. والتقدير: فَأَتَيْعُهم

(١) تقدم برقم ٦ ولم يظهر الشطر في الأصل، وأثبتناه من (ش).

(٢) الآية ٦ من الأعلى.

(٣) الآية ٩٠. وانظر: الدر المصنون ٦/٥٥٢.

(٤) من الآية ٦٦ من الأحزاب.

(٥) من الآية ٦٧ من الأحزاب.

(٦) من الآية ١٠ من الأحزاب.

(٧) قوله: «اسْمَان» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٨) انظر: الدر المصنون ٤/١٣١.

فرعون عقابه. وقدّر الشیخ^(١): «رؤساه وحشمه» والأول أحسن. والثاني: أن الباء زائدة في المفعول الثاني. والتقدیر: فاتّبِعُهم فرعون جنوده فهو كقوله تعالى: «ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ»^(٢) [وقول الشاعر]^(٣):

..... ٣٣١٢

لا يَقْرَأُنَ بالسُّورَ

وأتبع قد جاء متعدّياً لاثنين مُصرّ بهما قال: «وَاتَّبَعْنَاهُمْ...»^(٤). والثالث: أنها مُعدّية على أن «أتبع» قد يتعدّى لواحدٍ بمعنى مع، ويجوز على هذا الوجه أن تكون الباء للحال أيضاً، بل هو الأظہر.

وقرأ^(٥) أبو عمرو في رواية والحسن «فاتّبِعُهُمْ» بالتشديد، وكذلك قراءة [الحسن في جميع القرآن / إلا في قوله: «فَاتَّبَعَهُ شَهَابٌ ثَاقِبٌ»^(٦)].

قوله: «ما غَشَيْهِمْ» فاعلٌ «غَشَيْهِمْ»، وهذا من باب الاختصار وجموم الكلم التي يقلُّ لفظُها ويكثر معناها أي: فغشَيْهِم ما لا يعلم كُنهُه إلا الله تعالى. وقرأ^(٧) الأعمش: «فَغَشَاهُمْ» مضعفاً. وفي الفاعل حينئذ ثلاثة أوجه، أحدها: أنه «ما غَشَاهُمْ» كالقراءة قبله. أي: غطّاهم من اليَمِّ ما غطّاهم.

(١) البحر ٦/٢٦٤.

(٢) الآية ١٩٥ من البقرة.

(٣) تقدم برقم ٧٤٧.

(٤) الأصل «وَاتَّبَعْنَاهُمْ دُرِّيَّاتِهِمْ» وليس ثمة آية بهذا اللفظ، لعله يقصد «وَاتَّبَعْنَاهُمْ» في هذه الدنيا لعنة، الآية ٤٢ من الفصوص.

(٥) البحر ٦/٢٦٤. وقال في السبعة ٤٢٢: «رواية عبيد عن أبي عمرو».

(٦) الآية ١٠ من الصافات.

(٧) الإتحاف ٢/٢٥٣، والبحر ٦/٢٦٤.

والثاني: هو ضميرُ الباري تعالى أي: فَغَشَاهُمُ اللَّهُ . والثالث: هو ضميرُ فرعون لأنَّه السببُ في إهلاكهم . وعلى هذين الوجهين فـ «ما غَشَاهُم» في محلٍ نصِّب مفعولاً ثانِياً.

آ. (٨٠) قوله: **«قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ»**: قرأ(١) الأَخْوَان «قدْ أَنْجَيْتُكُمْ» و «وَاعْدَتُكُمْ» و «رَزَقْتُكُمْ»(٢) ببناء المتكلّم . والباقيون «أَنْجَيْنَاكُمْ» و «رَزَقْنَاكُمْ» و «وَاعْدَنَاكُمْ» بنون العظمة . واتفقوا على «وَنَزَّلَنَا». وتقدّم خلاف أبي عمرو في «وَعَدْنَا» في البقرة(٣). وقرأ(٤) حميد «أَنْجَيْنَاكُمْ» بالتشديد .

وقرِيءٌ(٥) «الْأَيْمَنِ» بالجرّ . قال الزمخشري(٦): «خفض على الجواز، كقولهم: «جُحْرٌ ضَبٌّ حَرَبٌ» وجعله الشيخ(٧) شاداً ضعيفاً . وخرجه على أنه نعت للطور قال: «وُصِفَ بذلك لما فيه من اليمِنِ، أو لكونه على يمين من يستقبل الجبل».

و «جانب» مفعولٌ ثانٍ على حذف مضارف أي: إتيانَ جانبِ . ولا يجوزُ أن يكون المفعولُ الثاني ممحذوفاً . و «جانب» ظرف للوعد . والتقدير: وواعْدَنَاكُمْ(٨) التوراة في هذا المكان؛ لأنَّه ظرفٌ مكانيٌ مختصٌ، لا يصلُ إليه الفعلُ بنفسِه ولو قيل: إنه توسيع في هذا الظرف فجعل مفعولاً به أي: جعل نفسَ الموعود نحو: «سَيِّرْ عَلَيْهِ فَرْسَخَانَ وَبِرِيدَانَ» لجاز.

(١) التيسير ١٥٢ ، والحججة ٤٦٠ ، والنشر ٢/٣٢١ ، والبحر ٦/٢٦٥ .

(٢) في الآية ٨١ .

(٣) انظر: الدر المصنون ١/٣٥٢ .

(٤) البحر ٦/٢٦٤ .

(٥) نسبيها ابن خالويه إلى أحمد عن أبي عمرو الشواذ ٨٩ . وانظر: البحر ٦/٢٦٥ .

(٦) الكشاف ٢/٥٤٧ .

(٧) البحر ٦/٢٦٥ .

(٨) الأصل: وواعْدَنَاكُمْ .

أ. (٨١) قوله: «فيحل»: قرأ العامة «فيحل» بكسر الحاء، واللام من «يَحْلُ». والكسائي^(١) في آخرين بضمّهما، وابن عتيقة^(٢) وافق العامة في الحاء، والكسائي في اللام. فقراءة العامة من حَلْ عليه كذا أي: وجَبَ، مِنْ حَلَّ الدِّينِ يَحْلُ أي: وجَبَ قضاوه. ومنه قوله: «حتى يَتَلَغَّ الْهَدْيَ مَحْلُه»^(٣) ومنه أيضاً «وَيَحْلُ عَلَيْهِ عَذَابٌ مَقِيمٌ»^(٤). وقراءة الكسائي من حَلْ يَحْلُ أي: نَزَلَ، ومنه «أَوْ تَحْلُ قَرِيبًا مِنْ دَارِهِم»^(٥).

والمشهور أنَّ فاعلَ «يَحْلُ» في القراءتين هو «غضبي». وقال صاحب «اللوامح»: «إنه مفعول به، وإنَّ الفاعلَ تُرِك لشهرته، والتقدير: فيحلُ عليكم طغيانكم غضبي، ودلَّ عليه «ولا تَطْغُوا». ولا يجوز أن يُسْنَد إلى «غضبي» فيصير في موضع رفعٍ ب فعله». ثم قال: «وقد يُحَذَّف المفعول للدليل عليه، وهو «العذاب» ونحوه». قلت: فعنده أنَّ حَلَّ متعدٌ بنفسه لأنَّه من الإخلال كما صرَّح هو به، وإذا كان من الإخلال تعدَّى لواحدٍ، وذلك المتعدُّ إليه: إما «غضبي»، على أنَّ الفاعلَ ضميرٌ عائدٌ على الطغيان، كما قَدَرَه، وإما ممحونٌ، والفاعلُ «غضبي». وفي عبارته قلَّ.

وقرأ^(٦) طلحة «لا يَحْلُنَّ عَلَيْكُم» بـ«(لا) الناهية وكسر الحاء، وفتح اللام»

(١) السبعة ٤٢٢، والتيسير ١٥٢، والبحر ٢٦٥/٦، والشهر ٣٢١/٢، والحججة ٤٦٠، والقرطبي ٢٣٠/١١.

(٢) لم أقف على قاريء بهذه الكلمة، وفي طبقات ابن الجوزي ٤٩٩/١ «عتبة بن عتبة روى القراءة عن الحسن، وروى عنه هاشم البربري». وفي سير أعلام النبلاء ١١٣/١٦ ابن عتبة، أبو العباس الرازي.

(٣) الآية ١٩٦ من البقرة.

(٤) الآية ٤٠ من الزمر.

(٥) الآية ٣١ من الرعد.

(٦) البحر ٢٦٥/٦.

مِنْ يَعْلَمُ، وَنَوْنِ التَّوْكِيدِ الْمَشَدِدَةِ أَيْ : لَا تَتَعَرَّضُوا لِلْطُّفْيَانِ فِي حَقٍّ عَلَيْكُمْ غَضْبِيْ، وَهُوَ مِنْ بَابِ «لَا أُرِينَكُ هُنَّا».

وقرأ(١) زيدُ بنُ عَلِيٍّ «وَلَا تَطْغُوا» بضمِ الغينِ مِنْ طغاً يطْغُوا، كَفَدَا يَعْدُوا.

وقوله: «فَيَحِلُّ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ مجازًا عَطْفًا عَلَى «لَا تَطْغُوا» كَذَا قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ(٢)، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذَا الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَى نَهْيِ الْغَضَبِ أَنْ يَحِلُّ بِهِمْ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ «أَنْ» فِي الْجَوابِ(٣). وَهُوَ وَاضْχَ.

آ . (٨٣) قَوْلُهُ: «وَمَا أَعْجَلَكَ»: مِبْدَأٌ وَخَبْرٌ وَ«مَا» اسْتَفْهَامِيَّةٌ عَنْ سَبِّ التَّقْدُمِ عَلَى قَوْمِهِ. قَالَ الزَّمْخَشِريُّ(٤): «فَإِنْ قَلْتَ: «مَا أَعْجَلَكَ» سَؤَالٌ عَنْ سَبِّ الْعَجَلَةِ، فَكَانَ الَّذِي يَنْتَطِقُ عَلَيْهِ مِنَ الْجَوابِ أَنْ يُقَالَ: طَلَبُ زِيَادَةِ رِضَاكَ وَالشُّوْفِ إِلَى كَلَامِكَ وَتَنَجِّزُ مَوْعِدِكَ. وَقَوْلُهُ: «هُمْ أُولَاءِ عَلَى أَثْرِي» – كَمَا تَرَى – غَيْرُ مَنْتَطِقٍ عَلَيْهِ. قَلْتَ: قَدْ تَضَمَّنَ مَا وَاجَهَهُ بِهِ رَبُّ الْعَزَّةِ شَيْئَيْنِ، أَحدهُمَا: إِنْكَارُ الْعَجَلَةِ فِي نَفْسِهَا. وَالثَّانِي: السَّؤَالُ عَنْ سَبِّ الْمُسْتَكْرِ وَالْحَامِلِ عَلَيْهِ، فَكَانَ أَهْمُ الْأَمْرَيْنِ إِلَى مُوسَى بَسْطُ الْعُدُرِ وَتَهْيَدُ الْعَلَةِ فِي نَفْسِ مَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ، فَاعْتَلَّ بِأَنَّهُ لَمْ يَوْجِدْ مِنِي إِلَّا تَقْدُمَ يَسِيرٌ، مَثُلُهُ لَا يُعْتَدُ بِهِ فِي الْعَادَةِ وَلَا يُحْتَلِ بِهِ، وَلَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنِي مِنْ سَبْقَتِهِ إِلَّا مَسَافَةً قَرِيبَةً، يَتَقدِّمُ بِمَثِيلِهِ الْوَفَدُ رَأْسُهُمْ وَمَقْدِمُهُمْ. ثُمَّ عَقَبَهُ بِجَوابِ السَّؤَالِ عَنِ السَّبِبِ فَقَالَ: «وَعَجَلْتُ إِلَيْكَ رَبُّ لَتَرَضِي». .

(١) الْبَحْرُ ٦/٢٦٥.

(٢) الْإِمَلَاءُ ٢/١٢٥.

(٣) الْأَصْلُ «جَواب» وَالتَّصْحِيحُ مِنْ (ش).

(٤) الْكَشَافُ ٢/٥٤٨.

آ. (٨٤) قوله : **«هم أولاء على أثري»** : كقوله : «ثم أنتم هؤلاء تقتلون»^(١) و «على أثري» يجوز أن يكون خبراً ثانياً، وأن يكون حالاً. وقرأ الجمهور **«أولاء»**^(٢) بهمزة مكسورة^(٣). والحسن^(٤) وابن معاذ^(٥) بياء مكسورة^(٦)، أبدال الهمزة ياءً تخفيفاً. وابن ثتاب **«أولاً»** بالقصر دون همزة. وقرأت طائفة^(٧) **«أولاي»** بياءً مفتوحة، وهي قرية من الغلط. والجمهور على **«أثري»** بفتح الهمزة، والياء. وأبو عمرو^(٨) في رواية عبد الوارث وزيد بن علي **«إثري»** بكسر الهمزة وسكون الياء. وعيسى بضمها وسكون الياء، وحکاها الكسائي لغة.

آ. (٨٥) قوله : **«وأصلهم»** : العامة على أنه فعل ماضٍ مستدٍ إلى السامرِي. وقرأ أبو معاذ^(٩) في آخرين **«وأصلهم»** مرفوعاً بالابتداء، وهو أفعل تفضيلٍ. و **«السامري»** خبره.

(١) الآية ٨٥ من البقرة.

(٢) الأصل **«هؤلاء»** وهو سهو.

(٣) وهي الأخيرة.

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢٥٤/٢، والبحر ٦/٢٦٧، والفرطبي ١١/٢٣٣، والشواذ ٨٨.

(٥) نسبت في الشواذ ٨٨ إلى أبي معاذ. وفي البحر ٦/٢٦٧ إلى ابن معاذ عن أبيه. وفي التقريب ٣٧٤: «عبد الله بن معاذ العنيري أبو عمرو البصري ثقة حافظ مات سنة ٢٣٧ هـ».

(٦) في الإتحاف ٢/٢٥٤ «قال ابن القاصح: بكسرة ملينة من غير همز ولا مد ولا ياء».

(٧) نسبها في الشواذ ٨٨ إلى يحيى بن ثتاب وعبارته **«أولاي بالقصر»** ولعل الياء مقحمة تكون هي نفسها السابقة.

(٨) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٥٤، والنشر ٢/٣٢١، والبحر ٦/٢٦٧.

(٩) البحر ٦/٢٦٧.

آ. (٨٦) قوله : **«غضبان أسفاؤ»** : حالان . وقد تقدّم تحقيق ذلك في سورة الأعراف^(١) .

قوله : «وَعْدًا حسناً» / يجوز أن يكون مصدراً مؤكداً ، والمفعول الثاني [٦٢١/ ب] محدود تقديره : يُعدكم بالكتاب وبالهدایة ، أو يترك المفعول الثاني ليُعمَّ . ويجوز أن يكون الوعد بمعنى الموعود فيكون هو المفعول الثاني .

قوله : «مَوْعِدِي» مصدر . ويجوز أن يكون مضافاً لفاعله بمعنى : أَوْجَدْتُمُونِي أَخْلَقْتُكُمْ مَا وَعَدْتُكُمْ . وأن يكون مضافاً لمفعوله ، بمعنى : أنهم وَعَدُوهُ أَنْ يَتَمَسَّكُوا بِدِينِهِ وَشَيْعَتِهِ .

آ. (٨٧) قوله : **«بِمَلِكِنَا»** : قرأ^(٢) الأحوان بضم الميم . ونافع وعاصم يفتحها ، والباقيون بكسرها : فقيل : لغات بمعنى واحد كالنقض والنقض^(٣) . ومعناها : القدرة والتسلط . وفرق الفارسي^(٤) وغيره بينها فقال : «المضوم معناه : لم يكن [لنا]^(٥) مُلْكٌ فتَخَلَّفَ موَعِدُكَ بِسُلْطَانِهِ ، وإنما فَعَلْنَا بِنَظَرٍ واجتِهادٍ ، فالمعنى على : أَنْ لِيْسَ لَهُمْ مُلْكٌ .

كقول ذي الرمة^(٦) :

(١) انظر : الدر المصنون ٤٦٥/٥ .

(٢) السبعة ٤٢٢ ، والبحر ٦/٢٦٨ ، والحجۃ ٤٦١ ، والنشر ٣٢٢/٢ ، والقرطبي ١١/٢٣٤ ، والتيسير ١٥٣ .

(٣) كتبها المؤلف ثلاثة مرات ، ولعل الثالثة سهو : لأنَّه ليس في اللغة «النقض» وأسقطتها في (ش) .

(٤) الحجۃ (خ) ٤٩٠/٣ .

(٥) من الحجۃ .

(٦) ديوانه ٤٤/١ ، والحجۃ ٤٩٠/٣ . وحدب : أي من الهزل .

٣٣١٣ - لا تُشْتَكِي سَقْطَةً مِنْهَا وَقَدْ رَقَبْتَ
بَهَا الْمُفَاوِرُ حَتَّى ظَهَرُهَا حَدِيبٌ

أي : لا يقع منها سقطة فتشتكى ». وفتح الميم مصدر من ملك أمره . والمعنى : ما فعلناه بانياً ملكتنا الصواب ، بل غلبتنا أنفسنا . وكسر الميم كسر فيما تحوّزه اليّد وتحويه ، ولكنه يستعمل في الأمور التي يرمها الإنسان ومعناها كمعنى التي قبلها . والمصدر في هذين الوجهين مضاد لفاعله ، والمفعول محدود أي : بملكنا الصواب .

قوله : « حَمَلْنَا » قرأ (١) نافع وابن كثير وابن عامر وحفص بضم الحال وكسر الميم مشددة . وأبو جعفر كذلك إلا أنه حَفَفَ الميم (٢) ، والباقيون بفتحهما خفيفة الميم . فالقراءة الأولى والثانية تسبّبوا فيهما الفعل إلى غيرهم ، وفي الثالثة تسبّبوا إلى أنفسهم .

و«أَوْزَارًا» مفعول ثانٍ على غير القراءة الثالثة . و«مِنْ زِينَة» يجوز أن يكون متعلقاً بـ « حَمَلْنَا » ، وأن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه صفة لـ «أَوْزَار» .

وقوله : « فَكَذَلِكَ » نعت لمصدر ، أو حال من ضميره عند سيبويه (٣) أي : إلقاء مثل إلقائنا ألقى السامرئي .

آ. (٨٩) قوله : « أَنْ لَا يَرْجِعُ » : العامة على « يرجع » لأنها المخففة من الثقلة . ويدلّ على ذلك وقوع أصلها وهو المشددة في قوله : « أَلَمْ يَرَوْا أَنْ لَا يُكَلِّمُهُمْ » (٤) .

(١) السبعة ٤٢٣ ، والشر ٣٢٢/٢ ، والبحر ٢٦٩/٦ ، والتيسير ١٥٣ ، والحججة ٤٦٢ ، والقرطبي ٢٣٤/١١ .

(٢) الرواية المشهورة عن أبي جعفر بتشديد الميم فهي كقراءة حفص ومن معه .

(٣) الكتاب ١١٦/١ .

(٤) الآية ١٤٨ من الأعراف .

وقرأ^(١) أبو حيّة والشافعي^(٢) وأباؤن بنصبه. جعلوها الناصبة. والرؤيَّةُ على الأولى يقينية، وعلى الثانية بصرية. وقد تقدَّم تحقيقُ هذين القولين في سورة المائدة^(٣).

والسامريُّ : منسوبٌ لقبيلةٍ يُقال لها : سامرة.

وقرأ^(٤) الأعمش «فنسٰي» بسكون السين^(٥) وهي لغةٌ فصيحةٌ. والضميرُ في «نسٰي» يجوز أن يعود على الساميِّي، وعلى هذا فهو مِنْ كلامِ الله تعالى، ويجوز أن يعود على موسى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وعلى هذا فهو مِنْ كلامِ الساميِّي أي : نَسِي إِلَهَهُ . والقولان منقولان لأهل التفسير.

آ. (٩٠) وقرأ العامةُ : «إِنَّمَا فُتَّتُمْ» و«إِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ» بالكسر فيهما؛ لأنهما بعد القول لا بمعنى الظن. وقرأ^(٦) فرقـة بفتحهما وخرجـت على لغة سليم^(٧) : وهو أنهم يفتحون «أَنْ» بعد القول مطلقاً. وقرأ^(٨) أبو عمرو في روايَّةٍ، والحسن وعيسى بن عمر بفتح «أَنْ رَبَّكُمْ» فقط. وخرجـت على

(١) البحر /٦ ، ٢٦٩ ، والكشف /٢ ، ٥٥٠ .

(٢) محمد بن إدريس القرشي أبو عبد الله، أحد الأئمة الأربعـة وعالم باللغة والقراءات والحديث له الأمـ ورسالة توفي سنة ٢٠٤ . انظر: تذكرة الحفاظ /١ ، ٣٢٩ ، وتاريخ بغداد /٢ ، ٥٦ ، وطبقات الشافعية /١ ، ١٨٥ .

(٣) انظر: الدر المصنون /٤ ، ٢٩٩ .

(٤) عاد إلى الآية ٨٨ .

(٥) في البحر «بسكون الياء» /٦ ، ٢٦٩ .

(٦) البحر /٦ ، ٢٧٢ .

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور /١ ، ٤٦٢ قال: «القول يجريه بنو سليم مجرى الظن من غير شرط وأما غير بنى سليم فلا يجرؤونه مجرى الظن إلا بشروط».

(٨) الإتحاف /٢ ، ٢٥٥ ، والبحر /٦ ، ٢٧٢ .

ووجهين، أحدهما: أنها وما بعدها بتأويل مصدر في محل رفع خبراً لمبدأ محدود تقديره: والأمرُ أنَّ رَبِّكُمُ الرَّحْمَنُ فهو منْ عطفِ الجملِ لا منْ عطفِ المفرداتِ. والثاني: أنها مجرورة بحرفٍ مقدر أي: لأنَّ رَبِّكُمُ الرَّحْمَنُ فأتبعوني . وقد تقدَّمَ القولُ في نظير ذلك بالنسبة إلى هذه الفاء.

آ. (٩٢) و«إِذْ» منصوب بـ«مَنْعَكَ» أي: أيُّ شَيْءٌ مَنْعَكَ وقتَ ضلائهم؟

آ. (٩٣) و«لَا» فيها قولان. أحدهما: أنها مزيدة. أي: ما مَنْعَكَ مِنْ أَنْ تَتَّبِعَنِي . والثاني: أنها دَخَلتْ حَمْلًا على المعنى، إذ المعنى: ما حملك على أَنْ لَا تَتَّبِعَنِي ، وما دعاك إلى أَنْ لَا تَتَّبِعَنِي؟ ذكره علي بن عيسى . وقد تقدَّمَ تحقيقُ هذين القولين بِحَمْدِ الله في أول الأعراف^(١).

آ. (٩٤) وتقدَّمَ الكلامُ القراءةُ في «يَا بَنَ أُمٍّ»^(٢).

والجمهورُ على كسرِ اللامِ من اللُّجْيَة وهي الفصحى . وفيها الفتح . وبه قرأ^(٣) عيسى بن سليمان الحجازي . والفتحُ لغة الحجاز . ويجمع على لحنِ كفرب . ونُقل فيها الضمُّ، كما قالوا^(٤): صُور بالكسر، وحقُّها الضمُّ . وبالباء في «بِلْحَيَّتِي» ليست زائدةً: إِمَّا لِأَنَّ المعنى: لَا يَكُنْ مِنْكَ أَحَدٌ، إِمَّا لِأَنَّ المفعولَ

(١) انظر: الدر المصنون ٢٦١/٥ في إعراب قوله تعالى: «أَنْ لَا تَسْجُد».

(٢) انظر: الدر المصنون ٤٦٧/٥.

(٣) البحر ٦/٢٧٣ ، والكتشاف ٢/٥٥٠ والقاريء أبو موسى عيسى بن سليمان الحجازي المعروف بالشيزري . أخذ عن الكسائي . كان عالماً بالقراءات والحديث ولم تذكر وفاته . انظر: طبقات القراء ١/٦٠٨.

(٤) قال في الصحاح (صور): «والصُّور بـكسر الصاد لغة في الصُّور جمع صُورَة».

محذوف أي: لا تأخذني . ومن زعم زيادتها كهي في «ولا تلقوه بأيديكم»^(١) فقد تعسّف .

قوله: «ولم ترقب قولي» هذه الجملة محلها النصب نسقاً [على] [«فرفت بين بني إسرائيل» أي: أن تقول: فرفت بينهم، وأن تقول: لم ترقب قولي أي: لم...].^(٢)

وقرأ أبو جعفر^(٣) «ترقب» بضم حرف المضارعة من أرقب .

آ. (٩٥) قوله: **«فِيمَا خَطْبُكُ**»: مبتدأ وخبر . والخطب تقدم الكلام عليه في يوسف^(٤) . وقال ابن عطية^(٥) هنا: / «إنه يقتضي انتهاراً كأنه قال: ما تحسّك وما شؤمك؟ ورد عليه الشيخ^(٦) بقوله تعالى: «فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ»^(٧) .

آ. (٩٦) قوله: **«بَصَرْتُ**»: يقال: بصر بالشيء أي علمه، وأبصره . أي: نظر إليه . كذا قاله الزجاج^(٨) . وقال غيره: «بصر به وأبصره بمعنى علم» .

(١) الآية ١٩٥ من البقرة.

(٢) لفظة غير واضحة في الأصل .

(٣) البحر ٦/٢٧٣ .

(٤) انظر: الدر المصنون ٦/٥١٢ .

(٥) المحرر ١١/١٠١ .

(٦) البحر ٦/٢٧٣ .

(٧) تمام العبارة وهو قول إبراهيم لملائكة الله فليس هذا يقتضي انتهاراً ولا شيئاً مما ذكره والأية ٥٧ من الحجر .

(٨) معاني القرآن ٣/٣٧٤ .

والعامة على ضم الصاد في الماضي ومضارعه: وقرأ^(١) الأعمش وأبو السمال «بَصَرْتُ» بالكسر، يَبْصِرُوا بالفتح وهي لغة. وعمرو بن عبيد بالبناء للمفعول في الفعلين أي: أَعْلَمْتُ بما لَمْ يَعْلَمُوا به.

وقرأ^(٢) الأخوان «تَبَصَّرُوا» خطاباً لموسى وقومه أو تعظيمياً له كقوله: «إذا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ»^(٣) و[قوله]^(٤):

..... حَرَمْتُ النِّسَاءَ سُوَاكُمْ ٣٣١٤

والباقيون بالغيبة عن قومه.

والعامة على فتح القاف من «قَبْضَة» وهي المرة من قبض. قال الزمخشري^(٥): «وَأَمَّا الْقَبْضَةُ فَالْمَرَّةُ مِنَ الْقَبْضِ، وَإِطْلَاقُهَا عَلَى الْمُقْبُوضِ مِنْ تَسْمِيَةِ الْمَفْعُولِ بِالْمَصْدَرِ» قلت: والنحاة يقولون: إن المصدر الواقع كذلك لا يُؤْنَثُ بالتاء تقول: هذه حُلَّةٌ تَسْجُنُ الْيَمِنَ» ولا تقول: نَسْجَةُ الْيَمِنِ. ويعرضون بهذه الآية، ثم يجيبون بأن الممنوع إنما هو التاء الدالة على التحديد لا على مجرد التأنيث. وهذه التاء دالة على مجرد التأنيث، وكذلك قوله: «وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُه»^(٦).

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢٥٥ / ٢، والبحر ٦ / ٢٧٣.

(٢) السبعة ٤٢٤ ، والنشر ٣٢٢ / ٢ ، والتيسير ١٥٣ ، والحججة ٤٦٢ ، والبحر ٦ / ٢٧٣.

(٣) الآية ١ من سورة الطلاق: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ».

(٤) تقدم برقم ١٠٢٤.

(٥) الكشاف ٥٥١ / ٢.

(٦) الآية ٦٧ من الزمر.

وقرأ^(١) الحسن «قُبْصَة» بضم القاف وهي كالغُرفة والمُضْغة في معنى المَعْرُوف والمَقْبُوض^(٢). وروي عنه «قُبْصَة» بالصاد المهملة. والقبض بالمعجمة بجمعِيَّ الكف^(٣)، وبالهممَلة بِأطْرَافِ الأصابع^(٤). وله نظائر كالخَضْم وهو الأكل بِجَمِيعِ الْفَمِ، والقضْم بِمَقْدِمهِ. والقضْم: قطعٌ بِانْفُسَالِهِ، والقضْم بالفَاءِ بِاتِّصالِهِ. وقد تقدم شيءٌ من ذلك في البقرة.

وأدغم^(٥) ابن محيصن الصاد المعجمة في تاءِ المتكلَّم مع إيقائه الإطباق، كما تقدَّم [في] «بَسْطَتَ»^(٦). وأدغم^(٧) الأَخْوان وأبو عمرو الذال في التاءِ مِنْ «فَنَبَذُّهَا».

آ. (٩٧) قوله: «لَا مَسَاسَ»: قرأ العَامَةُ بـكسرِ الميمِ وفتح السين. وهو مصدرٌ لـفاعِل كالقتال مِنْ قاتل، فهو يقتضي المشاركةً. وفي التفسير: لا تَمْسِنِي ولا أَمْسِكْ، وإنْ مَنْ مَسَهُ أَصَابَتْهُ الْحُمْنِ.

وقرأ^(٨) الحسن وأبو حِيَوة وابن أبي عَبْلَة وقُعْنَب بفتح الميم وكسر السين. قلت: هكذا عَبْرُ الشِّيخُ^(٩) وتَبَعَ فيِهِ أبا البقاء^(١٠). ومني أَخَذْنَا بظاهر

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢٥٦/٢، والمحتب ٥٦/٢، والبحر ٦/٢٧٣، والشواذ ٨٩.

(٢) كذا في الأصل. ولعل السياق: والممضوغ.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٩٠.

(٤) الإتحاف ٢٥٦/٢، والبحر ٦/٢٧٣.

(٥) الآية ٢٨ من المائدة ولم يُشر إليها من قبل.

(٦) الإتحاف ٢٥٦/٢، والنشر ٢/١٦.

(٧) المحتب ٥٦/٢، والبحر ٦/٢٧٥، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٩٠.

(٨) البحر ٦/٢٧٥.

(٩) الإملاء ٢/١٢٦.

هذه العبارة لِزَمْ أن يُقْرَأ «مَسِيس» بقلب الألف ياءً لأنكسار ما قبلها ولكن لم يُرَوْ ذلك، فينبغي أن يكونوا أرادوا بالكسر الإمالَة . ويَدْلُلُ على ما قُلْتُه ما قاله الزمخشري^(١): «وَقُرِيءَ لَا مَسَاسٍ بوزن فَجَارٌ . وَنَحُوهُ قَوْلُهُمْ فِي الظَّبَابِ»^(٢) : «إِنْ وَرَدَتِ الْمَاءُ فَلَا عَيَّابٌ وَإِنْ فَقَدَتِهِ فَلَا أَبَابٌ» وهي أعلام للمَسَّة والْعَيَّة والأَبَة وهي المَرَّة من الأَبْ وَهُوَ الْطَّلَبُ . فهذا تصريح منه ببقاء الألف على حالها.

ويَدْلُلُ أيضًا قولُ صاحب «اللوامع»^(٣) : «هُوَ عَلَى صُورَةِ نَزَالٍ وَنَظَارٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِمَعْنَى اِنْزَلْ وَانْظَرْ» فهذا أيضًا تصريح بإقرار الألف على حالها . ثم قال صاحب «اللوامع» : «فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ التِّي بِهَذِهِ الصِّيغَةِ مَعْرَفٌ ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا «لَا» النَّافِيَّةُ التِّي تَنْصِبُ النَّكْرَاتِ ، نَحْوُ «لَا مَالَ لِكَ» لَكِنَّهُ فِيهِ نَفْيُ الْفَعْلِ فَنَقْدِيرُهُ: لَا يَكُونُ مِنْكَ مَسَاسٌ ، وَمَعْنَاهُ النَّهْيُ أَيْ: لَا تَمْسِّنِي» .

وقال ابن عطية^(٤) : «لَا مَسَاسٌ هُوَ مَعْدُولٌ عَنِ الْمَصْدِرِ كَفَجَارٌ وَنَحْوُهُ . وَشَبَهَهُ أَبُو عَبِيدَةَ^(٥) وَغَيْرُهُ بِنَزَالٍ وَدَرَاكٍ وَنَحْوَهُ ، وَالشَّبَهَ صَحِيحٌ مِنْ حِيثُ هُنَّ مَعْدُولَاتٍ . وَفَارَقَهُ فِي أَنَّ هَذِهِ^(٦) عُدِلَتْ عَنِ الْأَمْرِ ، وَمَسَاسٌ وَفَجَارٌ عُدِلَتْ عَنِ الْمَصْدِرِ . وَمِنْ هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٧) :

(١) الكشاف ٥٥١/٢

(٢) انظر: اللسان (أبي).

(٣) انظر: البحر ٢٧٤/٦ .

(٤) المحرر ١٠٢/١١ .

(٥) مجاز القرآن ٢٧/٢ وَقَالَ: «وَمِنْ فَتْحِ الْمِيمِ جَعَلَهُ اسْمًا مِنْهُ فَلَمْ يَدْخُلْهَا نَصْبٌ وَلَا رَفْعٌ ، وَكَسَرَ آخِرَهَا بِغَيْرِ تَنْوِينٍ» .

(٦) أَيْ نَزَالٌ وَدَرَاكٌ .

(٧) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَاتِلِهِ . وَهُوَ فِي مجاز القرآن ٢٧/٢ ، والمحرر ١٠٢/١١ ، والقرطبي ٢٤٠/١١ ، بِرَوَايَةِ مَسَاسٌ ، والبحر ٦/٢٧٤ .

٣٣١٥ - تميم كرهط السامي وقوله
الا لا يريد السامي مساس

فكلام الزمخشري وابن عطيه يعطي أن «مساس» على هذه القراءة معدول عن المصدر كفجأة عن الفجرة، وكلام صاحب اللوامح يقتضي أنها معدولة عن فعل أمر، إلا أن يكون مراده أنها معدولة، كما أن اسم الفعل معدول، كما تقدم توجيه ابن عطيه لكلام أبي عبيدة.

قوله: «لن تُخلفه» فرأى^(١) ابن كثير وأبو عمرو بكسر اللام على البناء للفاعل. والباقيون بفتحها على البناء للمفعول. وقرأ أبو نهيك – فيما حكاه عنه ابن خالويه^(٢) – بفتح النساء من فوق، وضم اللام، وحكي عنه صاحب «اللوامح» كذلك، إلا أن بالياء من تحت. وابن مسعود والحسن بضم نون العظمة وكسر اللام.

فاما القراءة الأولى فمعناها: لن تجده مخلفاً كقولك: أَحْمَدْتُه وَاجْبَتْه / [٦٢٢/ ب] أي: وَجَدْتُه مَحْمُوداً وجَانِاً. وقيل: المعنى: سيصل إليك، ولن تستطيع الرؤungan ولا الحِيَّدة عنه. قال الزمخشري^(٣): «وهذا من أخلفت الوعد إذا وجدته مخلفاً». قال الأعشى^(٤):

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٢٤، والتسيير ١٥٣، والقرطبي ٢٤٢/ ١١، والحجـة ٤٦٢، والمحتبـ ٥٧/ ٢، والبحرـ ٢٧٥/ ٦.

(٢) الشواذ ٨٩.

(٣) الكشاف ٥٥١/ ٢.

(٤) الكشاف: خلفاً.

(٥) ديوانه ٢٢٧. أثرى: أقام. أي: عدل عن سفره فأقام ليتزوج من محبوبته ولكنها أخلفته الموعد.

٣٣١٦ - أَثْوَى وَقَصَرَ لَيْلَةَ لِيُزَوِّدَا
فَمَضَى وَأَخْلَفَ مِنْ قُتْلَةَ مَوْعِدًا

ومعنى الثانية: لن يُخلفَ اللهُ موعدَه الذي وَعَدَك. وأما قراءاتنا أبي نهيك^(١) فهما من خلفه يُخلفه إذا جاءَ بعده أي: الموعد الذي لك لا يدفع قوله الذي تقوله. وهي قراءة مشكّلة. قال أبو حاتم: «لا نعرف لقراءة أبي نهيك مذهبًا» وأما قراءة ابن مسعود^(٢) فأسنده الفعل فيها إلى الله تعالى. والمفعول الأول محذوف أي: لن يُخلفَك.

قوله: «ظَلَّتْ» العامة على فتح الظاء، وبعدها لام ساكنة. وابن مسعود^(٣) وقتادة والأعمش بخلافه عنه وأبو حبيبة وابن أبي عبلة ويحيى بن يعمر [على] كسر الظاء. وروي عن ابن عمر ضمّها أيضًا. وأبى والأعمش في الرواية الأخرى «ظَلِّلتْ» بلا ميم أو لا هما مكسورة^(٤).

فاما قراءة العامة فيها: حذف أحد المثيلين، وإبقاء الظاء على حالها من حركتها، وإنما حذف تخفيفاً. وعده سيبويه^(٥) في الشاذ. يعني شذوذ قياس لا شذوذ استعمال، وعد معه ألفاظاً آخر نحو: مَسْتُ وَأَحَسْتُ^(٦) كقوله^(٧):

..... ٣٣١٧

أَحَسْنَ بِهِ فَهَنَ إِلَيْهِ شُوْسُ

(١) أي: تُخلفه، يُخلفه.

(٢) أي: لن تُخلفه.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٢٧٦، والقرطبي ١١/٢٤٢، ومعاني القرآن للفراء ١٩٠/١.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٥) لم يذكر سيبويه هذا الفعل.

(٦) تقدم برقم ١٣٠٧.

وعَدَ ابنُ الأَنْبَارِي «هَمْتُ» فِي «هَمَّتُ» وَلَا يَكُونُ هَذَا الْحَذْفُ إِلَّا إِذَا سَكَنَتْ لَامُ الْفَعْلِ. وَذَكَرَ بَعْضُ الْمُتَأْخِرِينَ أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ مُنْقَاسٌ فِي كُلِّ مُضَاعِفِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ سَكَنَتْ لَامُهُ، وَذَلِكَ فِي لُغَةِ سُلَيْمَ.

وَالَّذِي أَقُولُهُ: إِنَّهُ مَتَى تَقْرَبَ التَّضَعِيفُ الْمُذَكُورُ وَالْكَسْرُ نَحْوَهُ: ظَلِيلُتْ وَمَيْسِتْ اِنْقَاسِ الْحَذْفِ. وَهَلْ يَجْرِي الضمُّ مَجْرِي الْكَسْرِ فِي ذَلِكَ؟ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَجْرِي. بَلْ بِطَرِيقِ الْأُولَى؛ لَأَنَّ الضَّمَّ أَنْقَلَ مِنَ الْكَسْرِ نَحْوَهُ: غُضْنَ يَا نَسْوَةً أَيْ: اَغْضَضْنَ أَبْصَارَكُنْ، ذَكْرُهُ جَمَالُ الدِّينِ أَبْنُ مَالِكٍ^(١). وَأَمَّا الْفَتْحُ فَالْحَذْفُ فِيهِ ضَعِيفٌ نَحْوَهُ: «قَرْنَ يَا نَسْوَةً فِي الْمَنْزِلِ» وَمِنْهُ فِي أَحَدٍ تَوْجِيهِيْ قِرَاءَةً «وَقَرْنَ فِي بَيْوِتِكُنْ»^(٢) كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَمَّا الْكَسْرُ فَوَجْهُهُ أَنَّهُ نَقْلَ كَسْرَةِ اللَّامِ إِلَى الْفَاءِ بَعْدِ سَلِيلِهَا حِرْكَتَهَا لِتَدْلُّ عَلَيْهَا. وَأَمَّا الضَّمُّ فَيُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَاءَ فِي لُغَةِ عَلَى فَعْلٍ يَفْعُلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَضَمِّهَا فِي الْمُضَارِعِ، ثُمَّ نُقْلَتْ، كَمَا تَقْدِيمُ ذَلِكَ فِي الْكَسْرِ. وَأَمَّا ظَلِيلُتْ بِلَامِينَ فَهَذِهِ هِيَ الْأَصْلُ، وَهِيَ مَتَبَهَّهَةٌ عَلَى غَيْرِهَا. وَ«عَاكْفًا» خَبْرُ «ظَلَّ».

قُولُهُ: «لَنْحَرَقْنَهُ» جَوابُ قَسْمٍ مَحْذُوفٍ أَيْ: وَاللَّهِ لَنْحَرَقْنَهُ. وَالْعَامَةُ عَلَى ضَمِّ النَّوْنِ وَكَسْرِ الرَّاءِ مُشَدَّدَةٌ مِنْ حَرَقَهُ يُحْرِقُهُ بِالْتَّشْدِيدِ. وَفِيهَا تَأْوِيلَانِ أَظَهَرُهُمَا: أَنَّهَا مِنْ حَرَقَهُ بِالنَّارِ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا مِنْ حَرَقَ نَابُ الْبَعِيرِ^(٣)، إِذَا وَقَعَ عَضُّ بَعْضٍ أَنْيَاهُ عَلَى بَعْضٍ. وَالصَّوْتُ الْمُسْمُوُعُ مِنْهُ يُقَالُ لَهُ الصَّرِيفُ.

(١) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٧١ قال: «وَمُثَالُ ذِي الْفَضْلِ مِنَ الْمُضَاعِفِ: اَغْضَضْ لَوْقِيلَ فِيهِ غُضْنَ قِيَاسًا عَلَى قَرْنَ لِجَازٍ، إِنَّ لَمْ أَرْهُ مُنْقَوْلًا؛ لَأَنَّ فَكَّ الْمُضَمُومِ أَنْقَلَ مِنْ فَكَّ الْمُكْسُورِ، وَإِذَا كَانَ فَكُّ الْمُفْتَوِحِ قَدْ فَرَّ مِنْهُ إِلَى الْحَذْفِ فِي «قَرْنَ» فَيَفْعُلُ ذَلِكَ بِالْمُضَمُومِ أَحْقُّ بِالْجَوَازِ».

(٢) الآية ٣٣ مِنَ الْأَحْزَابِ وَهِيَ قِرَاءَةُ نَافِعٍ وَعَاصِمٍ كَمَا فِي السَّبْعَةِ ٥٢١.

(٣) وَمُضَارِعُهُ يُحْرِقُ وَيُحْرِقُ كَمَا فِي الْلُّسَانِ (حَرْق).

والمعنى : لنبردنه بالمبرد بردًا نمحقه به كما يفعل البعير بأنيايه بعضها على بعض .

وقرأ^(١) الحسن وقتادة وأبو جعفر «لنحرقته» بضم النون وسكون الحاء وكسر الراء ، من أحرق رباعيأ . وقرأ ابن عباس وحميد وعيسي وأبو جعفر «لنحرقته» كذلك إلا أنه ضم الراء^(٢) . فيجوز^(٣) أن يكون أحرق وحرق بمعنى كانزل ونزل . وأمام القراءة الأخيرة^(٤) فبمعنى لنبردنه بالمبرد .

قوله : «لتنسفنه» العامة على فتح النون الأولى وسكون الثانية وكسر السين خفيفة . وقرأ^(٥) عيسى بضم السين . وقرأ ابن مقس بضم النون الأولى وفتح الثانية وكسر السين مشددة^(٦) . والنسف : التفرق والتذرية وقيل : قلع الشيء من أصله يقال : نسفه ينسفه بكسر السين وضمهما في المضارع ، وعليه القراءتان^(٧) . والتشديد للتکثير .

آ . (٩٨) قوله : «وَسَعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا» : العامة على كسر السين خفيفة . و «علمًا» على هذه القراءة تمييز منقول من الفاعل ؛ إذ الأصل : وَسَعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمُه . وقرأ^(٨) مجاهد وقتادة بفتح السين مشددة . وفي انتساب

(١) انظر في قراءاتها : الإتحاف ٢٥٦ ، والبحر ٦/٢٧٦ ، والقرطبي ١١/٤٤٢ ، والنشر ٢/٣٢٢ .

(٢) وفتح النون من حرق .

(٣) هذا تخریج قراءة الحسن ومن معه .

(٤) قراءة ابن عباس ومن معه .

(٥) البحر ٦/٢٧٦ .

(٦) لنسفته .

(٧) في هذا نظر ، لأن قراءة ابن مقس من المضعف نصف وليس من نصف ينسف .

(٨) المحاسب ٢/٥٨ ، والبحر ٦/٢٧٧ .

«علمًا» حينئذ [وجهان]^(١)، أحدهما: أنه مفعولٌ به. قال الزمخشري^(٢): «وَجْهُهُ أَنَّ وَسِعَ مَتَعْدُّ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٌ^(٣). وَأَمَّا «عِلْمًا» فَانتصابُهُ عَلَى التَّميِيزِ فاعلاً في المعنى. فَلَمَا ثُقِّلَ^(٤) نُقلَ إِلَى التَّعْدِيَةِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَنَصِبُوهُمَا معاً عَلَى السَّفْعَوْلِيَّةِ؛ لَأَنَّ الْمُمِيزَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، كَمَا تَقُولُ فِي «خَافَ زِيدَ عَمْرًا»: «خَوْفَتْ زِيدًا عَمْرًا» فَتَرَدَ بِالنَّقْلِ مَا كَانَ فَاعلاً مَفْعُولًا^(٥). وقال أبو البقاء^(٦): «والمعنى: أَعْطَى كُلُّ شَيْءٍ عِلْمًا» فَضَمِّنَهُ مَعْنَى أَعْطَى. وما قاله الزمخشري^(٧) أَوْلَى.

والوجه الثاني: أنه تمييزٌ أيضًا كما هو في قراءة التخفيف. قال أبو البقاء^(٨): «وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ: / وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: عَظِيمٌ خَلْقٌ كُلُّ شَيْءٍ^(٩) [أ/٦٢٣] كَالْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ، وَهُوَ بِمَعْنَى بَسْطٍ، فَيَكُونُ عِلْمًا تَمِيزًا». وقال ابن عطية^(١٠): «وَسَعَ خَلْقَ الْأَشْيَاءِ وَكَثَرَهَا بِالْأَخْتِرَاعِ».

آ. (٩٩) قوله: «كَذَلِكَ نَقْصٌ»: الكافُ: إِمَّا نَعْتَ لِمَصْدِرٍ مَحْذُوفٍ، أَوْ حَالٌ^(١) مِنْ ضَمِيرِ ذَلِكَ الْمَصْدِرِ الْمُقْدَرِ. وَالتَّقْدِيرُ: كَفَصَنَا هَذَا النَّبَأُ الغَرِيبُ نَقْصٌ. وَ«مِنْ أَنْبَاءِ» صَفَةُ الْمَحْذُوفِ هُوَ مَفْعُولٌ نَقْصٌ أَيْ: نَقْصٌ نَبَأٌ مِنْ أَنْبَاءِ.

(١) سقط من الأصل وأثبتناه من (ش).

(٢) الكشاف ٢/٥٥٢.

(٣) وهو «كُلُّ شَيْءٍ عَظِيمٍ».

(٤) في قراءة مجاهد.

(٥) الإملاء ٢/١٢٧.

(٦) الإملاء ٢/١٢٧.

(٧) عبارة الإملاء «كُلُّ شَيْءٍ عَظِيمٍ».

(٨) المحرر ١١/١٠٤.

(٩) الأصل «حالاً» وهو سهو.

آ. (١٠٠) قوله : **«مَنْ أَعْرَضَ»** : يجوز أن تكون «مَنْ» شرطية أو موصولة . والجملة الشرطية أو الخبرية الشبيهة بها في محل نصب صفة لـ **«ذِكْرًا»** .

آ. (١٠١) قوله : **«خَالِدِينَ»** : حال مِنْ فاعل **«يَحْمِلُ»** . فإن قيل : كيف [يقع] الجمع حالاً من مفرد؟ فالجواب أنه حُمل على لفظ **«مَنْ»** فأفراد الضمير في قوله **«أَعْرَضَ»** و**«فَإِنَّهُ»** و**«يَحْمِلُ»** ، وعلى معناها فجمع في **«خَالِدِينَ»** و**«لَهُمْ»** . والضمير في **«فِيهِ»** يعود لـ **«وِزْرًا»** . والمراد في العقاب المتسبّب عن الوزر وهو الذنب فأقيم السبب مقام المسبب .

وقرأ داود بن رفيع^(١) **«يَحْمَلُ»** مُضيئاً للمعنى للمفعول والقائم مقام فاعله ضمير **«مَنْ»** : و **«وِزْرًا»** مفعول ثانٍ .

قوله : **«وَسَاءَ»** هذه **«سَاءَ»** التي بمعنى يُثْنَى . وفاعلها مستتر فيها يعود على **«حِمْلًا»** المنصوب على التمييز ، لأنَّ هذا الباب يُفسِّر الضمير فيه بما بعده : والتقدير : وساء العمل حِمْلًا . والمخصوص بالذم محدود تقديره : وساء العمل حِمْلًا وزِرُّهُمْ . ولا يجوز أن يكون الفاعل لـ **«يُثْنَى»**^(٢) ضمير الوزر ، لأنَّ شرط الضمير في هذا الباب أن يعود على نفس التمييز . فلأنَّ قلت^(٣) : ما أنكرت أن يكون في **«سَاءَ»** ضمير الوزر؟ قلت : لا يصح أن يكون في **«سَاءَ»** - وحكمه حكم **«يُثْنَى»** - ضمير شيء بعينه غير مهم . ولا جائز أن تكون **«سَاءَ»** هنا بمعنى أهم وأحزن ، فتكون متصرفة كسائر الأفعال . قال الزمخشري^(٤) : **«كَفَاكَ صَادًا عَنَهُ أَنْ يَؤُولَ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى إِلَى [قولك] : وأَحْزَنَ**

(١) انظر : البحر ٦/٢٧٨ . وداود بن رفيع لم أقف على ترجمته .

(٢) في الآية **«سَاءَ»** وأورد بثني على أنها أم الباب .

(٣) هذا السؤال أورده الزمخشري في الكشاف ٢/٥٥٢ .

(٤) الكشاف ٢/٥٥٢ .

الوزر لهم يوم القيمة حملًا. وذلك بعد أن تخرج عن عهدة هذه اللام وعهدة هذا المنصب» انتهى.

واللام في «لهم» متعلقة بمحذوف على سبيل البيان، كهي في «هيت لك»^(١).

أ. (١٠٢) قوله : **«يَوْمَ يَنْفَخُ»** : «يَوْمَ» بدل من «يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أو بِيَانٍ له ، أو منصوب بِاضْمَارِ فعل ، أو خبرًا مبتدأً مضمير . وبنى على الفتح على رأي الكوفيين^(٢) كقراءة «هذا يَوْمَ يَنْفَخ»^(٣) وقد تقدم^(٤) .

وقرأ أبو عمرو^(٥) **«يَنْفَخُ»** مبنياً للفاعل بنون العظمة ، أُسْنَدَ الفعل إلى الأمير به تعظيمًا للمأمور ، وهو الملك إسرافيل . والباقيون بالياء مضمومةً مفتوحة الفاء على البناء للمفعول . والقائم مقام الفاعل الجار والمجرورُ بعده . والعامة على إسكان الواو^(٦) . وقرأ^(٧) الحسنُ وابنُ عامرٍ – في رواية – بفتحها جمع «صُورَة» كُغْرَف جمع غُرفة . وقد تقدم القول في «الصور» في الأنعم^(٨) .

وقرأ^(٩) **«يَنْفَخُ»** و **«يَحْشِرُ»** بالياء مفتوحة مبنياً للفاعل ، وهو الله تعالى

(١) الآية ٢٣ من يوسف.

(٢) انظر: الارتفاع ٥٥٢/٢.

(٣) الآية ١١٩ من المائدة . وهي قراءة نافع . انظر: الدر المصنون ٤/٥٢٠.

(٤) الدر المصنون ٤/٥٢٠.

(٥) التيسير ١٥٣ ، والقرطبي ٢٤٤/١١ ، والحجۃ ٤٦٣ ، والسبعة ٤٢٤ ، والبحر ٦/٢٧٨ .

(٦) من «الصور».

(٧) المحاسب ٢/٥٩ ، والبحر ٦/٢٧٨ ، والقرطبي ١١/٢٤٤ .

(٨) انظر: الدر المصنون ٤/٦٩٣ .

(٩) نسب القرطبي قراءة **«يَنْفَخُ»** إلى ابن هُرْمَز . انظر: القرطبي ١١/٢٤٤ ، والبحر ٦/٢٧٨ .

- طه -

أو الملكُ. وقرأ الحسنُ وطلحةُ وحميدٌ «يُنْفَخُ» كالجمهور و«يُحْشَرُ» بالياء مفتوحةً مبنياً للفاعلِ. والفاعلُ كما تقدّم ضمير الباري أو ضمير الملكُ. وروي عن الحسن أيضاً و«يُحْشَرُ» مبنياً للمفعول «المجرمون» رفعٌ به. و«زُرْقاً» حال من المجرمين. والمراد زرقة العيون. وجاءت الحال هنا بصفةٍ تشبه الازمة؛ لأنَّ أصلها على عدمِ اللزومِ، ولو قلت في الكلام : «جائني زيدٌ أزرقَ العينِ» لم يجزِ إلا بتأويلٍ.

آ. (١٠٣) قوله : **«يَتَخَافَّتُونَ**» : يجوز أن يكون مستانفاً، وأن يكون حالاً ثانية من «المجرمين»، وأن يكون حالاً من الضمير المستتر في «زرقاً» فتكون حالاً متداخلةً إذ هي حالٌ من حالٍ. ومعنى «يَتَخَافَّتُونَ» أي : يتشاركون فيما بينهم.

وقوله : «إِنْ لَيْشْمَ إِلَّا» هو مفعول المساراة. وقوله : «إِلَّا عَشْرًا» يجوز أن يراد الليالي ، فَحَذَفُ التاء من العدد قياساً، وأن يراد الأيام فِي سائل : لم حذفت التاء؟ فقيل : إنْ لم يُذكَرِ المميز في عدد المذكر جازت التاء وعددها. سمع من كلامهم «صُحْنَا من الشهرين خمساً»^(١) والمقصود إنما هو الأيام دون الليالي. وفي الحديث : «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَاتَّبَعَهُ بِسْتٌ مِنْ شَوَّال»^(٢) وحسن الحذف هنا لكونه رأس آيةٍ وفاصلة.

آ. (١٠٤) قوله : **«إِذْ يَقُولُ**» : منصوب بـ «أعلمُ» وـ «طريقةً» نصب على التمييز.

(١) وهي حكاية الكسائي عن أبي الجراح انظر: البحر / ٦ / ٢٧٩.

(٢) باب الصوم في : مسلم / ٢ / ٨٢٢، وأبو داود / ٢ / ٨١٢.

آ. (١٠٦) قوله : **﴿فَيَذَرُهَا﴾** : في هذا الضمير قوله، أحدهما : أنه ضمير الأرض أضيرت للدلالة عليها. والثاني : ضمير الجبال، وذلك على حذف مضارف أي : **فَيَذَرُ مِرَاكِزَهَا وَمَقَارِهَا**. وـ **﴿نَذْرٌ﴾** يجوز أن يكون بمعنى يخلّيها، فيكون «قاعاً» حالاً، وأن يكون بمعنى يترك التصيرية فيتعدي لاثنين فـ «قاعاً» ثانيهما.

وفي «القاع» أقوال. فقيل^(١) : هو مستنقع الماء / ولا يليق معناه هنا. [٦٢٣/ب] والثاني : أنه المنكشّف من الأرض. قاله مكي. الثالث : أنه المكان المستوي ومنه قول ضرار بن الخطاب^(٢) :

٣٣١٨ - **لَتَكُونَنَّ بِالْبَطَاحِ قُرَيْشُ**
فَقْعَةُ الْقَاعِ فِي أَكْفَنِ الْإِمَاءِ

الرابع : أنه الأرض التي لا نبات فيها ولا بناء.
والصفصف : الأرض الملساء. وقيل : المستوية، فهما قريبان من المترادف. وجمع القاع : أقوع وأقوع وقيعان.

آ. (١٠٧) قوله : **﴿لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا﴾** : يجوز في هذه الجملة أن تكون مستأنفة، وأن تكون حالاً من الجبال، ويجوز أن تكون صفةً للحال المتقدمة وهي «قاعاً» على أحد التأويلين، أو صفةً للمفعول الثاني على التأويل الآخر.

والعوج : تقدم الكلام عليه^(٣). قال الزمخشري^(٤) هنا : «فإإن قلت : قد

(١) هو قول الفراء في معاني القرآن ٢/١٩١.

(٢) البحر ٦/٢٧٠.

(٣) انظر : الدر المصنون ٣/٣٢٦.

(٤) الكشاف ٢/٥٥٣.

فَرَّقُوا بَيْنَ الْعَوْجِ وَالْعَوْجَ. قَالُوا: الْعَوْجُ بِالْكَسْرِ فِي الْمَعْنَى، وَبِالْفَتْحِ فِي
الْأَعْيَانِ، وَالْأَرْضُ عِنْدُنَ، فَكَيْفَ صَحٌ فِيهَا كَسْرُ الْعَيْنِ؟ قَلْتَ: اخْتِيَارُ هَذَا الْفَظْ
لَهُ مَوْقِعٌ حَسَنٌ بَدِيعٌ فِي وَصْفِ الْأَرْضِ بِالْاِسْتِوَاءِ وَالْمَلَاسَةِ وَنَفْيِ الْأَعْوَاجِ
عَنْهَا، عَلَى أَبْلَغِ مَا يَكُونُ: وَذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ عَمِدْتَ إِلَى قطْعَةِ أَرْضٍ فَسَوْيَتْهَا،
وَبِالْفَلْتَ فِي التَّسْوِيَةِ عَلَى عَيْنِكَ وَعَيْنِ الْبَصَرِ، وَاتَّفَقْتُمْ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِيهَا
أَعْوَاجٌ قُطُّ، ثُمَّ اسْتَطَلَّتَ رَأْيَ الْمَهَنْدِسِ فِيهَا وَأَمْرَتَهُ أَنْ يَعْرِضَ اِسْتِوَاءَهَا عَلَى
الْمَقَائِيسِ الْهَنْدِسِيَّةِ لَعَثَرَ فِيهَا عَلَى عَوْجٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، لَا يُدْرِكُ ذَلِكَ بِحَاسَبَةِ
الْبَصَرِ، وَلَكِنْ بِالْقِيَاسِ الْهَنْدِسِيِّ، فَنَفَى اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ الْعَوْجَ الَّذِي دَقَّ وَلَطَّافَ
عَنِ الْإِدْرَاكِ، اللَّهُمَّ إِلَّا بِالْقِيَاسِ الَّذِي يَعْرِفُهُ صَاحِبُ التَّقْدِيرِ الْهَنْدِسِيُّ، وَذَلِكَ
الْأَعْوَاجُ كَمَا لَمْ يُدْرِكُ إِلَّا بِالْقِيَاسِ دونِ الإِحْسَاسِ لِحَقِّ الْمَعْنَى فَقِيلَ فِيهِ
«عَوْجٌ بِالْكَسْرِ».

وَالْأَمْتُ^(۱): النُّبُوُّ الْيَسِيرُ. يَقَالُ: مَدْ جَبَلَهُ حَتَّى مَا فِيهِ أَمْتُ. وَقِيلَ:
الْأَمْتُ: التَّلُّ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ. وَقِيلَ: الشُّقُوقُ فِي الْأَرْضِ. وَقِيلَ:
الْأَكَامُ.

آ. (۱۰۸) قَوْلُهُ: «يَوْمَئِذٍ»: مَنْصُوبٌ بـ «يَتَبَعُونَ». وَقِيلَ: بَدْلٌ
مِنْ «يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(۲). قَالَ الزَّمْخَشِريُّ^(۳). وَفِيهِ نَظَرٌ لِلْفَصْلِ الْكَثِيرِ. وَأَيْضًا فَإِنَّهُ
يَبْقَى «يَتَبَعُونَ» غَيْرَ مَرْتَبِطٍ بِمَا قَبْلَهُ، وَبِهِ يَفْوَتُ الْمَعْنَى. وَالتَّقْدِيرُ: يَوْمٌ إِذْ نَيَّسْتَ
الْجَبَالَ.

قَوْلُهُ: «لَا عَوْجَ لَهُ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْجَمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةً، وَأَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ

(۱) انظر: عَمَدةُ الْحَفَاظِ ۲۲.

(۲) فِي الْآيَةِ ۱۰۱.

(۳) الْكَشَافُ ۵۵۳/۲.

«الداعي». ويجوز أن تكون الجملة نعتاً لمصدر ممحضٍ تقديره: يَتَبَعُونَه اتّباعاً لا عوج له. والضمير في «له» فيه أوجه، أظهرها: أنه يعود على الداعي أي: لا عوج لدعائه بل يسمع جميعهم، فلا يميل إلى ناسٍ دون ناسٍ. وقيل^(١): هو عائد على ذلك المصدر الممحضٍ تقديره أي لا عوج لذلك الاتّباع. الثالث: أنَّ في الكلام قليلاً. تقديره لا عوج لهم عنه.

قوله: «إِلَّا هَمْسَا» مفعولٌ به وهو استثناءٌ مفرغٌ. والهمس: الصوت الخفي. قيل: هو تحريك الشفتين دون نطق. قال الزمخشري^(٢): «هو الرُّكُزُ الخفيُّ. ومنه الحروفُ المهموسةُ». وقيل: هو ما يُسمع من وقوعِ الأقدامِ على الأرض. ومنه هَمَسَتِ الإِبلُ: إذا سمع ذلك من وقوعِ أخفاقيها على الأرض. قال^(٣):

٣٣١٩- وَهُنَّ يَمْشِينَ بِنَا هَمِيسَا

آ. (١٠٩) قوله: «يُومَثِدٌ»: بدلٌ مما تقدم أو منصوب بما بعد «لا» عند من يُحيِّز ذلك. والتقدير: يومٌ إذ يتبعون لا تنفع الشفاعة.

قوله: «إِلَّا مَنْ أَذْنَ» فيه أوجه. أحدها: أنه منصوبٌ على المفعول به. والناصبُ له «تفع». و«من» حيثٌ واقعةٌ على المشفوع له. الثاني: أنه في محل رفع بدلٌ من الشفاعة، ولا بد من حذف مضارٍ تقديره: إِلَّا شفاعةٌ مَنْ أَذْنَ له. الثالث: أنه منصوبٌ على الاستثناء من الشفاعة بتقدير المضاف الممحض، وهو استثناء متصلٌ على هذا. ويجوز أن يكون استثناءً منقطعاً إذا لم تقدر شيئاً، وحيثٌ يجوز أن يكون منصوباً وهي لغة الحجاز، أو مرفوعاً وهو

(١) وهو الوجه الثاني.

(٢) الكشاف ٢/٥٥٤.

(٣) تقدم برقم ٨٥٩.

لغة تيمم. وكل هذه الأوجه واضحة مما تقدم فلا أطيل بتقريرها. و «له» في الموصعين للتعليل كقوله: «وقال الذين كفروا للذين آمنوا»^(١) أي: لأجله ولأجلهم.

آ. (١١١) قوله: **«وَعَنِتِ الْوِجْهُ»**: يقال: عنا يَعْنُونَ إِذَا ذَلَّ وَخَضَعَ^(٢). وأعناء غيره أي: أذله. ومنه العناة^(٣) جمع عانٍ. وهو الأسيء قال^(٤):

٣٣٢٠- فِي رَبِّ مَكْرُوبٍ كَرَزْتُ وَرَاءَهُ
وَعَانٍ فَكَثُكْتُ الْغُلُّ عَنْهُ فَقَدَّانِي

وقال أمية بن أبي الصلت^(٥):

٣٣٢١- مَلِيكٌ عَلَى عَرْشِ السَّمَاءِ مُهَيْمِنٌ
لِعِزَّتِهِ تَعْنُونَ الْوِجْهَ وَتَسْجُدُ
وفي الحديث: «فَإِنَّهُ عَوَانٌ»^(٦).

قوله: «وقد خاب» يجوز أن تكون هذه الجملة مستأنفةً، وأن تكون حالاً، ويجوز أن تكون اعترافاً. قال الزمخشري^(٧): «وقد خاب وما بعده اعتراف

(١) الآية ١١ من سورة الأحقاف والظاهر هنا أن تكون للتبيح.

(٢) وثمة لغة ثانية «عني يَعْنَى». اللسان (عنا).

(٣) قال في الصحاح «عنا»: «وَقَوْمٌ عَنَّاهُ وَنِسْوَةٌ عَوَانٌ».

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٩٠.

وقوله: «فَدَّانِي» أي قال لي: فَدَّنكَ نفسي.

(٥) تقدم برقم ١٧٣٤.

(٦) رواه ابن ماجه في كتاب النكاح، (٣) باب حق المرأة على الزوج ٥٩٤/١.

(٧) الكشاف ٥٥٤/٢.

كقولك : خابوا وخسروا ، وكلٌّ منْ ظَلَمَ فهو خائبٌ خاسِرٌ ، ومراده بالاعتراض هنا أنه خَصَ الوجه بوجوه العصاة حتى تكون الجملة قد دَخَلت بين العصاة وبين «وَمَنْ يَعْمَلْ مِن الصالحاتِ» فهذا / عنده قسمٌ «وعَنَتِ الوجهُ» فلهذا كان اعتراضًا . وأماماً ابن عطية^(١) فجعل الوجه عامة ، فلذلك جعل «وقد خاب مَنْ حَمَلَ ظَلَماً» معادلاً بقوله : «وَمَنْ يَعْمَلْ مِن الصالحاتِ» إلى آخره .

أ . (١١٢) قوله : «وَهُوَ مُؤْمِنٌ» : جملة حالية . وقوله : «فَلَا يَخَافُ». قرأ^(٢) ابن كثير بجزمه على النهي . والباقيون برفعه على النفي والاستئناف أي : فهو لا يخاف .

والهضم : القصص . تقول العرب : «هَضَمْتُ لِزِيدٍ مِنْ حَقِّي» أي : نَقْضُتُ منه ، ومنه «هَضِيمُ الْكَشْحَينَ»^(٣) أي ضامِرُهما . ومن ذلك أيضاً «طَلَعُهَا هَضِيمٌ»^(٤) أي : دقيقٌ متراكبٌ ، كأنَّ بعضه يظلم بعضاً فِيْقُصُه حقه . ورجل هضيم ومُهْتَضِم أي : مظلوم . وهضُمته وافتضُمته وتهضُمته ، كلُّ معنى . قال المتوكِلُ الليثي^(٥) :

٣٣٢٢ - إِنَّ الْأَدْلَةَ وَاللَّيَامَ لَمَغْشَرٌ
مَوْلَاهُمُ الْمُتَهَضِّمُ الْمُظْلُومُ

قيل : والظلم والهضم متقاربان . وفرق القاضي الماوردي^(٦) بينهما

(١) المحرر ١١/١٠٨.

(٢) السبعة ٤٢٤ ، والنشر ٣٢٢/٢ ، والتيسير ١٥٣ ، والقرطبي ٢٤٩/١١ ، والبحر ٢٨١/٦ .

(٣) الكشح : ما بين الخاصرة والضلوع .

(٤) الآية ١٤٨ من الشعراء .

(٥) تفسير الماوردي ٣١/٣ ، والقرطبي ٢٤٩/١١ .

(٦) تفسير الماوردي ٣١/٣ .

فقال: «الظلم مَنْعُ جميعِ الْحَقِّ، والهضم مَنْعُ بعضِه». .

آ. (١١٣) قوله: «وكذلك أَنْزَلْنَاك»: نسخ على «كذلك نَقْصُن»^(١). قال الزمخشري^(٢): «ومثلك ذلك الإنزال، وكما أَنْزَلْنَا عليك هؤلاء الآيات أَنْزَلْنَا القرآنَ كله على هذه الوتيرة». وقال غيره: «والمعنى: كما قَدَرْنَا هذه الأمور وجعلناها حقيقة بالمرصاد للعباد، كذلك حَذَرْنَا هؤلاء أمرها وأَنْزَلْنَاه قرآنًا».

قوله: «من الوعيد» صفة لمفعول محدود أي: صرّفنا في القرآن وعيدها من الوعيد، والمراد به الجنس. ويجوز أن تكون «من» مزيدة على رأي الأخفش^(٣) في المفعول به. والتقدير: وصرّفنا فيه الوعيد.

وقرأ^(٤) الحسن «أو يُحدِثُ» كالجماعة، إلا أنه سُكِّن لام الفعل. وعبد الله والحسن أيضًا في رواية ومجاهد وأبو حبيبة: «نُحدِثُ» بالنون وتسكين اللام أيضًا. وخرج على إجراء الوصل مجرى الوقف، أو على تسكين الفعل استقلالاً للحركة، كقول أميء القيس^(٥):

٣٣٢٣- فاليوم أشربُ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ

.....

قول جرير^(٦):

(١) الآية ٩٩.

(٢) الكشاف ٥٥٤/٢.

(٣) حيث لا يتشرط أن تسبق بنفي وأن يكون مجرورها نكرة، والأخفش هنا لم يقدر شيئاً في الآية.

(٤) المحاسب ٥٩/٢، والبحر ٢٨١/٦.

(٥) تقدم برقم ٤٧٠.

(٦) تقدم برقم ٤٧١ برواية «العرب».

أو نهْرٌ يُنْهَى فَلَا تَعْرِفُكُمُ النَّفَرُ

وقد فعله كما تقدم أبو عمرو في الراء خاصةً نحو «يُنْصُرُكُم»^(١).
وغيره «تُحدِثُ» بناء الخطاب أي: تُحدِثُ أنت.

آ. (١١٤) قوله: **«يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ»**: العامة على بناء «يُقْضَى» للمفعول، ورفع «وَحْيُهُ» لقيامه مقام الفاعل. والجحدري^(٢) وأبو حبيبة والحسن – وهي قراءة عبد الله – «تُقْضِي» بنون العظمة مبنياً للفاعل، «وَحْيُهُ» مفعول به. وقرأ الأعمش كذلك، إلا أنه سَكَنَ لام الفعل^(٣). استقلَ الحركة وإن كانت خفيفة على حرف العلة. وقد تقدم لك منه شواهد عند قراءة «منْ أوسطِ مَا تُطْعِمُونَ أهالِيكُم»^(٤).

آ. (١١٥) وقرأ اليماني^(٥) «فَنِي» بضم النون وتشديد^(٦) السين
معنى: نسأله الشيطان.

قوله: «ولم نَجِدْ لَهُ عَزْمًا» يجوز أن تكون «وجد» علمية فتتعذر لاثنين،
وهما «له عَزْمًا»، وأن تكون بمعنى الإصابة فتعذر لواحدٍ، وهو «عَزْمًا». و«له»

(٤) من الآية ١٦٠ من آل عمران. لم يشر إليها السمين في «الدر المصنون» وإنما أشار إليها صاحب «الإتحاف» بقوله: «وأسكن راء «يُنْصُرُكُم» من بعده» أبو عمرو، واحتلسا حركتها. وللدوري عن الإمام أيضاً كالباقيين».

(٥) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٣٢٢، والإتحاف ٢/٢٥٧، ٢٨٢/٦، والبحر ٦/٤٠٧، والقرطبي ١١/٢٥٠.

(٦) قراءة العامة بإظهار حركة النصب عليها.

(٤) الآية ٨٩ من المائدة، وهي قراءة جعفر الصادق. انظر: الدر المصنون ٤/٤٠٧.

(٥) البحر ٦/٢٨٤، والكتشاف ٢/٥٥٥.

(٦) الأصل «وتشد» والتوصيب من (ش).

متعلق بالوجودان، أو بمحذوف على أنه حالٌ من «عَزْماً» إذ هو في الأصل صفة له قدّمت عليه.

آ. (١١٦) قوله: **«أبى»**: جملة مستأنفة لأنها جواب سؤالٍ مقدر. أي: ما منعه من السجود؟ فأجيب بأنه أبى واستكبر. ومفعول الإباء يجوز أن يكون مُرَاداً. وقد صرَّح به في الآية الأخرى في قوله «أبى أن يكون مع الساجدين»^(١). وحسن حَلْفَه هنا كون العامل رأس فاصلة، ويجوز أن لا يُراد البتَّة، وأنَّ المعنى: إنه من أهل الإباء والعصيان، من غير نظر إلى متعلق الإباء ما هو؟

آ. (١١٧) قوله: **«فَتَشَقَّى»**: منصوب بإضمار «أن» في جواب النهي . والنهي في الصورة لإبليس ، والمراد به مما أي: لا تتعاطينا أسباب الخروج فيحصل لكما الشقاء ، وهو الكُدُّ والتعبُ الدنيوي خاصَّة . ويجوز أن يكون مرفوعاً على الاستئناف أي: فانت تَشَقَّى . كذا قَدَرَهُ الشيخ^(٢) . وهو بعيد أو ممتنع ؛ إذ ليس المقصود الإخبار بأنه يُشْقَى ، بل إنَّ وَقْعِ الإخراج لهم من إبليس حَصَلَ ما ذكر . وأسند الشقاوة إليه دونها ؛ لأنَّ الأمور معصوبة بِرَؤُوسِ الرجال . وحسن ذلك كونه رأس فاصلة .

آ. (١١٨) قوله: **«أَنْ لَا تَجُوعَ»**: في محل نصب اسمًا لـ «إن». والخبر «لك». والتقدير: إنَّ لك عدم الجوع والعربي. فـ «تَعْرَى» منصوب تقديراً نسقاً على «تجوَّع». والعربي: تجُّرد الْجَلِيدُ عن شيء يَقِيهِ . يُقال منه: عَرِي يَعْرَى عَرِيًّا . قال الشاعر^(٣):

(١) الآية ٣١ من الحجر.

(٢) البحر ٦ / ٢٨٤.

(٣) البيت لمِرْدَاس بن أَذْنَة، وهو في اللسان «عَجْف».

٣٣٢٥ - وإن يغريَن إن كسي الجواري
فتنبُّو العين عن كرم عجاف

آ. (١١٩) قوله: «وأنك لا تظماً»: قرأ^(١) نافع وأبو بكر
«وإنك» بكسر المهمزة. والباقيون بفتحها. فمن كسر فيجوز أن يكون ذلك
استئنافاً، وأن يكون نسقاً على «إن» الأولى. ومن فتح فلا أنه عطف مصدراً مؤولاً
على اسم «إن» الأولى. والخبر «لك» المتقدم. والتقدير: إن لك عدم الجوع
 وعدم العري وعدم الظماء والضحا. وجاز أن تكون «أن» بالفتح^(٢) اسمأ لـ «إن»
بالكسر للفصل بينهما، ولو لا ذلك لم يجز. لو قلت: «إن أن زيداً قائما /
حق»^(٣) لم يجز فلما فصل بينهما جاز. وتقول: «إن عندي أن زيداً قائما»
فـ «عندي» هو الخبر قدم على الاسم وهو «أن» وما في تأويلها لكونه ظرفاً،
والآلية من هذا القبيل؛ إذ التقدير: وإن لك أنك لا تظماً. وقال الزمخشري^(٤):
«فإن قلت: «إن» لا تدخل على «أن» فلا يقال: «إن أن زيداً منطلق»، والواو
نائبة عن «أن» وقائمة مقامها فلم دخلت عليها؟ قلت: الواو لم توضع لتكون أبداً
نائبة عن «أن»، إنما هي نائبة عن كل عامل، فلما لم تكن حرفًا موضوعاً
للتحقيق خاصة كـ «إن» لم يتمتنع اجتماعهما كما [امتنع اجتماع]^(٥) إن وأن».
وضحى يضحى أي: برز للشمس. قال عمر بن أبي ربيعة^(٦):

(١) السبعة ٤٢٤، والنشر ٣٢٢/٢، والتيسير ١٥٣، والبحر ٢٨٤/٦، الحجة ٤٦٤.

(٢) في قوله: «وأنك لا تظماً» وكونه اسمأ لـ إن بتقدير عطفه على المصدر المؤول «أن
لا تجوع».

(٣) على تقدير: إن قيام زيد حق.

(٤) الكشاف ٥٥٦/٢.

(٥) الأصل: «كما اجتمع» والتصحيح من الكشاف.

(٦) ديوانه ٩٤، واللسان (ضحا) والمغني ٧٩، والخزانة ٤٢١/٢. وبخصر: بيرد.
والبيت كناية عن مواصلة السفر في الليل والنهار.

٣٣٢٦ - رَأَتْ رَجُلًا أَيْمًا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ
فَيَضْحَى وَإِيمًا بِالْعَشِيِّ فَيَخْضُرُ

وذكر الزمخشري^(١) هنا معنىًّا حسناً في كونه تعالى ذكر هذه الأشياء بلفظ النفي، دون أن يذكر أصداءها بلفظ الإثبات. فيقول: إنَّ لِك الشَّبَّعَ وَالْكِسْوَةَ وَالرُّبَّيَّ وَالاِكْتَنَانَ فِي الظَّلَّ فَقَالَ: «وَذَكَرَهَا بِلَفْظِ النَّفِيِّ لِنَقَائِصِهَا الَّتِي هِيَ الْجَوْعُ وَالْعَرِيُّ وَالظَّمَّا وَالضَّحْوُ لِيُطْرُقَ سَمْعَهُ بِاسْمِي أَصْنَافُ الشَّقْوَةِ الَّتِي حَدَّرَهُ مِنْهَا حَتَّى يَتَحَامِي السَّبَبُ الْمُوْقَعُ فِيهَا كَرَاهَةً لَهَا.

آ. (١٢٠) قوله: **«فَوَسُوسَ إِلَيْهِ»**: وَسُوسَ إِلَيْهِ أَيْ : أَنْهِيَ إِلَيْهِ الْوَسُوسَةَ . وَأَمَّا وَسُوسَ لَهُ فَمَعْنَاهُ لِأَجْلِهِ . قال الزمخشري^(٢) : «فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ عَدَّيْ «وَسُوسَ» » تَارِيْخَ بِاللَّامِ فِي قُولَهُ : «فَوَسُوسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ»^(٣) وَأَخْرَى بِإِلَيْ؟ قُلْتَ : وَسُوسَةُ الشَّيْطَانِ كَوْلُولَةُ التَّكْلِي وَوَقْوَقَةُ الدَّجَاجَةِ فِي أَنَّهَا حَكَابَاتٌ لِلأَصْوَاتِ ، فَحَكَمُهَا حَكْمُ صَوْتٍ أَوْ جَرْسٍ^(٤) . وَمِنْ وَسُوسَةِ الْمُبَرَّسِ^(٥) ، وَهُوَ مُؤْسِسٌ بِالْكَسْرِ . وَالْفَتْحُ لِهِنْ . وَأَنْشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ^(٦) :

٣٣٢٧ - وَسُوسَ يَدْعُو مُخْلِصًا رَبَّ الْفَلْقِ

إِنَّا قُلْتَ : وَسُوسَ لَهُ فَمَعْنَاهُ لِأَجْلِهِ كَقُولِهِ^(٧) :

(١) الكشاف ٢/٥٥٦.

(٢) الكشاف ٢/٥٥٦.

(٣) الآية ٢٠ من الأعراف.

(٤) في الأصل «واجرس» والتصويب من الكشاف.

(٥) المبرسم: صاحب علة.

(٦) تقدم برقم ٢١٦٣.

(٧) لم أهتم إلى قائله، وهو في اللسان (جرس) ويعدها:

فَمَا لَهَا الْلَّيْلَةَ مِنْ إِنْفَاشٍ
غَيْرَ السُّرَى وَسَاقِ نَجَاشٍ

٣٣٢٨ - أَجْرِسْ لَهَا يَا ابْنَ أَبِي كِبَاشِ
وَمَعْنَى وَسُوسٍ إِلَيْهِ: أَنْهَا إِلَيْهِ الْوَسْوَسَةُ لِكُونِهِ بِمَعْنَى ذِكْرِهِ. وَيَكُونُ
بِمَعْنَى لِأَجْلِهِ.

آ. (١٢١) قوله : **«فَغَوَى»** : الجمهرُ على فتح الواو وبعدها ألفٌ . وتفسيرُها واضحٌ . وقيل : معناه بضمِّ . من قولهم : «غَوِيُ الْبَعِيرُ» بكسر الواو ، والباء ، إذا أصابه ذلك . وقد حكى أبو البقاء^(١) هذه قراءةً وفسّرها بهذا المعنى . قال الزمخشري^(٢) : «وعن بعضهم : فَغَوِي فِيشَمْ من كثرةِ الأكل . وهذا – وإن صَحَّ على لغةِ مَنْ يَقْلِبُ الْيَاءَ المَكْسُورَ مَا قَبْلَهَا الفَاءُ فَيَقُولُ فِي فَنِي وَبَقِيٍّ : فَنَا وَبَقَا وَهُمْ بِنَوْطَيْسٍ – تفسير^(٣) خبيثٍ». قلت : كأنه لم يَطْلُعْ على أنه قُرِئَ بـ بكسر الواو ، ولو اطلع عليها لَرَدَهَا . وقد فَرَّ القائلُ بهذه المقالةِ مِنْ نسبةِ آدمَ عليه السلام إلى الغَيِّ .

آ. (١٢٤) قوله : **«ضَنْكَأَ»** : صفةُ لـ «معيشة» ، وأصلُه المصدُرُ فلذلك لم يُؤْنَثْ . ويقع للمردِ والمثنى والمجمعِ بـ لفظِ واحدٍ . وقرأ الجمهرُ «ضَنْكَأَ» بالتنوينِ وَضَلَّاً وإيدالهِ الفاءُ وقفًا كسائرِ المعرباتِ . وقرأت^(٤) فرقَةُ قوله : «ضَنْكَنِي» بـ الفِي كَسْكُرِي . وفي هذه الألف احتمالان ،

=
وأَجْرِسَ الحادي : إذا حَدَّا لِلْإِبْلِ . وانتهى اقتباس المؤلف من الكشاف عند نهاية البيت .

(١) الإِملاءُ ١٢٨/٢ .

(٢) الكشاف ٥٥٧/٢ .

(٣) قوله : «تفسير» خبر اسم الإشارة «وهذا» .

(٤) بالإمالةِ الممحضة وهي قراءةُ الحسن كما في الإتحاف ٢٥٨/٢ ، والبحر ٢٨٧/٦ ، والقرطبي ٢٥٨/١١ .

أحدهما: أنها بدلٌ من التنوين، وإنما أجرى الوصل مجرى الوقف كنظائر له مرت. وسيأتي منها بقية إن شاء الله تعالى. والثاني: أن تكون ألف التأنيث، بُنى المصدر على فعلٍ نحو دعوى.

والضِّنكُ: الضيقُ والشدة. يُقال منه: ضنك عيشه يضنك ضناكه وضنكاً. وامرأة ضناك كثيرة لحم البدن، كأنهم تخيلوا ضيقاً جلدها به.

وقرأ العامة «ونحشره» بالتون ورفع الفعل على الاستئناف. وقرأ^(١) أبان ابن تغلب في آخرين بتسكن الراء. وهي محتملة لوجهين، أحدهما: أن يكون الفعل مجزوماً نسقاً على محل جزاء الشرط، وهو الجملة من قوله «فإن له معيشة» فإن محلها الجزم، فهي كقراءة «من يضل الله فلا هادي له ويذرهم»^(٢) بتسكن الراء. والثاني: أن يكون السكون سكون تحريف نحو «يأمركم»^(٣) وبابه.

وقرأ^(٤) فرقة بباء الغيبة وهو الله تعالى أو المالك. وأبان بن تغلب^(٥) في رواية «ونحشره» بسكون الهاء وصلاً. وتخرجهما: إما على لغة بني عقيل وبني كلاب^(٦)، وإما على إجراء الوصل مجرى الوقف. و«أعمى» نصب على الحال.

(١) المحتب ٢/٦٠، والبحر ٦/٢٨٧.

(٢) الآية ١٨٦ من الأعراف وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر: الدر المصنون ٥/٢٧.

(٣) الآية ٦٧ من البقرة، وهي رواية عن أبي عمرو. انظر: الدر المصنون ١/٤١٦.

(٤) البحر ٦/٢٨٧.

(٥) الكثاف ٢/٥٥٨.

(٦) فإنهم يسكنون هذه الهاء كما في البحر ٦/٢٨٧.

آ. (١٢٥) قوله: **«وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا»**: جملة حالية من مفعول «حَسَرْتَنِي». وفتح^(١) الآية من «حَسَرْتَنِي» قبل الهمزة نافع وابن كثير.

آ. (١٢٦) قوله: **«كَذَلِكَ أَتَنْكَ»**: قال أبو البقاء^(٢): / [٦٢٥/أ] «كذلك» في موضع نصب أي: حسراً مثل ذلك، أو فعلنا مثل ذلك، أو إتياناً مثل ذلك، أو جزاءاً مثل إعراضك أو نسياناً. وهذه الأوجه التي قالها تكون الكاف في بعضها نصباً على المصدر، وفي بعضها نصباً على المفعول به. ولم يذكر الزمخشري^(٣) فيه غير المفعول به فقال: «أي: مثل ذلك فعلت أنت، ثم فسر بأنَّ آياتنا أتَنْكَ واضحةً مستنيرةً فلم تنظر إليها بعين المعتبر».

آ. (١٢٧) قوله: **«وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ»**: أي: ومثل ذلك الجزاء نجزي من أسرف.

آ. (١٢٨) قوله: **«أَفَلَمْ يَهِدِ لَهُمْ»**: في فاعل «يهِدِ» أوجه، أحدها: أنه ضمير الباري تعالى. ومعنى يهدي: يبيّن. ومفعول يهدي محلوظ تقديره: أفلم يبيّن الله لهم العبر وفعله بالأمم المكذبة. قال أبو البقاء^(٤): «وفي فاعله وجهان، أحدهما: ضمير اسم الله تعالى، وعلق «بيّن»^(٥) هنا إذ كانت بمعنى اعلم، كما علقه في قوله تعالى: «وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كِيفَ فَعَلْنَا بِهِمْ»^(٦). قال

(١) النشر ٢/٣٢٣، والتيسير ١٥٤، والإتحاف ٢/٢٥٨، والسبعة ٤٢٦.

(٢) الإملاء ٢/١٢٨.

(٣) الكشاف ٢/٥٥٨.

(٤) الإملاء ٢/١٢٨.

(٥) لأنَّ قَدَرَ «يهِدِ» بمعنى يبيّن كما مرّ.

(٦) الآية ٤٥ من إبراهيم.

الشيخ^(١): و «كم» هنا خبرية لا تعلق العامل عنها. وقال الزمخشري^(٢): «ويجوز أن يكون فيه ضمير الله أو الرسول. ويدل عليه القراءة بالنون»^(٣).

الوجه الثاني^(٤): أن الفاعل مضمر يفسّره ما دلّ عليه من الكلام بعده.

قال الحوفي: «كم أهلكنا» قد دلّ على هلاك القرون. التقدير: أفلم يتبيّن لهم هلاك من أهلكنا من القرون وممّا آثارهم فيتعظوا بذلك. وقال أبو البقاء^(٥): «الفاعل ما دلّ عليه قوله: «أهلكنا» أي إهلكنا والجملة مفسّرة له».

الوجه الثالث: أن الفاعل نفس الجملة بعده. قال الزمخشري^(٦): «فاعل

«لم يهدِ» الجملة بعده. يريده: ألم يهدِ لهم هذا معناه ومضمونه. ونظيره قوله تعالى: «وتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمَيْنِ»^(٧) أي تركنا عليه هذا الكلام. قال الشيخ^(٨): «وَكَوْنُ الْجَمْلَةِ فَاعِلًّا «يَهُدِ» هُوَ مَذَهَبُ كُوفَىٰ . وَأَمَّا تَشْبِيهُ وَتَنْظِيرُهُ بِقُولَهُ: «وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمَيْنِ» فَإِنَّ «تَرَكْنَا» مَعْنَاهُ مَعْنَى الْقُولِ، فَحُكْمُكَتْ بِهِ الْجَمْلَةُ كَانَهُ قَيلٌ: وَقَلَّنَا عَلَيْهِ وَأَطْلَقْنَا عَلَيْهِ هَذَا الْفَظْ، وَالْجَمْلَةُ تُحْكَى بِمَعْنَى الْقُولِ كَمَا تُحْكَى بِالْقُولِ»^(٩).

(١) البحر ٦/٢٨٩.

(٢) الكشاف ٢/٥٥٨.

(٣) سيأتي تخریج هذه القراءة.

(٤) الثاني عند السعین، أما الثاني عند أبي البقاء فسوف يرد بعد قليل.

(٥) الإمام ٢/١٢٨.

(٦) الكشاف ٢/٥٥٨.

(٧) الآية ٧٩ من الصافات.

(٨) البحر ٦/٢٨٩.

(٩) انظر المسألة في المعنى: ٥٥٩.

الوجه الرابع: أنه ضميرُ الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّه هو المبين لهم بما يوحى إليه من أخبار الأمم السالفة والقرون الماضية. وهذا الوجه تقدُّم نقلُه عن أبي القاسم الزمخشري^(١).

الوجه الخامس: أنَّ الفاعل محدودٌ، قال ابن عطية^(٢) نفلاً عن غيره: «إنَّ الفاعل مقدرٌ تقديره: الهدى أو الأمرُ أو النظرُ والاعتبار» قال ابن عطية: «وهذا عندي أحسنُ التقادير».

قال الشيخ^(٣): «وهو قولُ المبرد، وليس بجيدٍ؛ إذ فيه حذفُ الفاعل وهو لا يجوز عند البصريين، وتحسينه أنْ يقال: الفاعل ضمیر تقديره: يهد هو أي الهدى»، قلت: ليس في هذا القولِ أنَّ الفاعل محدودٌ، بل فيه أنه مقدر، ولفظُ «مقدار» كثيراً ما يستعمل في المضمر. وأما مفعولُ «يهد» ففيه وجهان أحدهما: أنه محدودٌ. والثاني: أن يكونَ الجملة من «كم» وما في حيزها؛ لأنَّها معلقةٌ له فهي سادةٌ مسدةٌ مفعوله.

الوجه السادس: أنَّ الفاعل «كم»، قاله الحوفي وأنكره على قائله؛ لأنَّ «كم» استفهامٌ لا يَعمل فيها ما قبلها. قال الشيخ^(٤): «وليس هنا استفهاماً بل هي خبرية»^(٥). واختار الشيخ أن يكون الفاعل ضميراً لله تعالى فقال: «وأحسنُ التخاريـج أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على الله تعالى فكانه قال: أفلم يبيـن الله. ومفعول «يبيـن» محدودٌ أي: العبر بإهلاك القرون السابقة. ثم قال: «كم أهـلكنا» أي: كثيراً أهـلكنا فـ«كم» مفعولةً بأهـلكنا، والجملة كأنـها مفسـرةً للمفعولِ المحدود لـ«يهد».

(١) الكشاف ٢/٥٥٨.

(٢) المحرر ١١/١١٤.

(٣) البحر ٦/٢٨٩.

(٤) البحر ٦/٢٨٩.

(٥) ويبقى حكم الصدارـة لها ولو كانت خبرـة.

قوله «من القرون» في محل نصب نعتاً لـ«كم» لأنها نكرة، ويضعف جعله حالاً من النكرة. ولا يجوز أن يكون تمييزاً على قواعد البصريين^(١)، و«من» داخلة عليه على حد دخولها على غيره من التمييزات لتعريفه.

وقرأ العامة «يَهِدُ» بباء الغيبة. وتقديم الكلام في فاعله. وقرأ^(٢) ابن عباس وأبو عبد الرحمن بالنون المودنة بالتعظيم، وهي^(٣) مؤيدة لكون الفاعل في قراءة العامة ضمير الله تعالى.

قوله: «يَمْشُونَ» حالٌ من القرون أو من مفعول «أهْلُكُنَا». والضمير على هذين عائد على القرون المهلكة. ومعناه: إنا أهلكناكم وهم في حالٍ آمنٍ ومشيٍ وتقلُّبٍ في حاجاتهم كقوله: «أَخْدَنَاهُمْ بَغْتَةً»^(٤) ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في «لهم». والضمير في «يَمْشُونَ» على هذا عائد على من عاد عليه الضمير في «لهم»، وهم المشركون المعاصرون لرسول الله صلى الله عليه وسلم. والعامل فيها «يَهِدُ». / و[المعنى]^(٥): أنكم تمشون في مساكن الأمم السالفة، وتتصرّفون في بلادهم، فينبغي أن تعتبروا لثلاً يحُلُّ بكم ما حلّ بهم.

وقرأ^(٦) ابن السميف «يَمْشُونَ» مبنياً للمفعول مضعفاً؛ لأنَّه لَمَّا تَعَدَّ بالتضعيف جاز بناؤه للمفعول.

آ. (١٢٩) قوله: «وَأَجَلٌ مُسَمٌّ»: في رفعه وجهان، أظهرهما: عطفه على «كلمة» أي: ولو أجلٌ مُسَمٌّ لكان العذاب لازماً لهم.

(١) لأن التمييز عندهم نكرة، و«من» هنا أصلية.

(٢) القرطبي ٢٦٠/١١، والبحر ٢٨٨/٦.

(٣) الأصل «وهو» وهو سهو.

(٤) الآية ٤٤ من الأنعام.

(٥) ما بين معقوقتين سقط من الأصل وأثبتناه من (ش).

(٦) البحر ٢٨٩/٦.

الثاني : – جُوزه الزمخشري^(١) – وهو أن يكون مرفوعاً عطفاً على الضمير المستتر^(٢). والضمير عائد على الأخذ العاجل المدلول عليه بالسياق. وقام الفصل بالجرِّ مَقَام التأكيد. والتقدير: ولو لا كلمة سبَّقتْ منْ ربِك لكان الأخذ العاجل وأجلَّ مُسْمى لازِمَينَ لهم، كما كانا لازِمَينَ لعادٍ وثمود، ولم ينفرد الأجلُ المُسْمَى دون الأخذ العاجل.

قلت: فقد جعل اسم «كان» عائداً على ما ذُكر عليه السياق، إلا أنه قد تُشكِّلُ عليه مسألة: وهو أنه قد جَوَز^(٣) في «لزام» وجهين، أحدهما: أن يكون مصدر لازم كالخصام، ولا إشكال على هذا.

والثاني: أن يكون وصفاً على فعل بمعنى مفعول أي: مُلزم، كأنه آلة اللزوم لنفَرطِ لزومه كما قالوا: لِزَارُ خَضْمٍ، وعلى هذا فِيقال: كان ينبغي أن يطابق في الثانية فِيقال: لِزَامِينَ بخلاف كونه مصدرأ فإنه يُفرَدُ على كل حال. وجَوَز أبو البقاء^(٤) أن يكون «لزاماً» جمع لازم كقيام جمع قائم.

آ. (١٣٠) قوله: «بِحَمْدِ رَبِّكَ»: حال أي: وأنت حامد له. قوله: «وَمِنْ آنَاءِ اللَّيلِ» متعلق بـ«سَبَّعُ» الثانية، وقد تقدَّمَ ما في هذه الفاء^(٥).

قوله: «وَأَطْرَافَ» العاشرة على نصبه. وفيه وجهان أحدهما: أنه عطف

(١) الكشاف ٢/٥٥٨.

(٢) في «لكان».

(٣) الكشاف ٢/٥٥٨.

(٤) الإملاء ٢/١٢٩.

(٥) انظر: الدر المصنون ١/٣١٤.

على محل «ومن آناء الليل». والثاني: أنه عطف على «قبل». وقرأ^(١) الحسن وعيسى بن عمر «وأطراف» بالجر عطفاً على «آناء الليل». وقوله هنا «أطراف» وفي هود «طَرْفَيِ النَّهَارِ»^(٢) فقيل: هو من وضع الجمع موضع الشنيدة كقوله^(٣):

٣٣٢٩ - ظَهَرَا هُمَا مِثْلُ ظُهُورِ الرُّسِينَ

وقيل: هو على حقيقته. والمراد بالأطراف: الساعات.

قوله: «تَرْضَى» قرأ^(٤) الكسائي وأبو بكر عن عاصم تُرضَى مبنياً للمفعول. والباقيون مبنياً للفاعل، وعليه «ولَسَوْفَ يُعْطِيكَ رِبُّكَ فَتَرْضَى»^(٥).

آ. (١٣١) قوله: «أَزْواجًا»: في نصيه وجهان، أحدهما: أنه منصوب على المفعول به وهو واضح. والثاني: أنه منصوب على الحال من الهاء في «به». راعى لفظ «ما» مرةً، ومعناها أخرى، فلذلك جمَع. قال الزمخشري^(٦): «ويكون الفعل واقعاً على «منهم». قال الزمخشري^(٧): «كانه قيل: إلى الذي مَتَّعْنَا به وهو أصناف بعضهم وناساً منهم».

قوله «زهرة» في نصيه تسعه أوجه^(٨)، أحدها: أنه مفعول ثان لأنه ضمَنَ مَتَّعْنَا معنى أعطينا. فـ«أَزْواجًا» مفعول أول، وـ«زهرة» هو الثاني. الثاني: أن يكون بدلاً من «أَزْواجًا»، وذلك: إما على حذف مضاد أي: ذوي زهرة، وإما

(١) الإتحاف ٢٥٩/٢، والبحر ٢٩٠/٦.

(٢) الآية ١١٤ «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرْفَيِ النَّهَارِ».

(٣) تقدم برقم ١٧٢٦.

(٤) السبعة ٤٢٥، والنشر ٣٢٢/٢، والحججة ٢٦٤، والتيسير ١٥٣، والبحر ٢٩٠/٦.

(٥) الآية ٥ من الضحى.

(٦) الكشاف ٥٥٩/٢.

(٧) الكشاف ٥٥٩/٢.

(٨) بل هي عشرة أوجه.

على المبالغة جعلوا نفس الزهرة^(١). الثالث: أن يكون منصوباً بفعلٍ مضمرٍ دلّ عليه «مَتَعْنَا» تقديره: جعلنا لهم زهرة. الثالث^(٢): نصبه على الدُّم، قال الزمخشري^(٣): «وهو النصب على الاختصاص». الرابع: أن يكون بدلاً من موضع الموصول. قال أبو البقاء^(٤): «واختاره بعضهم. وقال آخرون: لا يجوز لأن قوله «لِتَفَتَّهُمْ» من صلة «مَتَعْنَا» فيلزم الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي». وهو اعتراض حسن.

الخامس: أن يتتصبّ على البدل من محل «به». السادس: أن يتتصبّ على الحال من «ما» الموصولة. السابع: أنه حالٌ من الهاء في «به» وهو ضمير الموصول فهو كالذى قبله في المعنى، فإن قيل: كيف تقع الحال معرفة؟ فالجواب أن تجعل «زهرة» منونةً نكرة، وإنما خُذِلَ التنوين لالتقاء الساكنين نحو^(٥):

..... - ٣٣٣٠

وَلَا ذَاكَرَ اللَّهُ إِلَّا قَلِيلاً

وعلى هذا: فيم جرّت الحياة؟ فقيل: على البدل من «ما» الموصولة. الثامن: أنه تميّز لـ «ما» أو للهاء في «به» قاله الفراء^(٦). وقد ردّوه عليه بأنه

(١) الأصل «الزهر».

(٢) من حق هذا أن يكون الرابع. أو تكون العبارة «ومن قبل الوجه الثالث».

(٣) الكشاف ٥٥٩/٢.

(٤) الإملاء ١٢٩/٢.

(٥) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٦) عبارته في معاني القرآن ٢/١٩٦: «نصب الزهرة على الفعل متعناهم به زهرة في الحياة وزينة فيها. وزهرة وإن كان معرفة فإن العرب تقول: مررت به الشريف الكريم».

معرفةٌ، والممِيزُ لا يكون معرفةً. وهذا غيرُ لازمٍ له؛ لأنَّه يجوزُ تعريفُ التمييز على أصولِ الكوفيين^(١).

الناسع: أنه صفةٌ لـ«أَزْواجًا» بالتأويلين المذكورَيْن في نصِّيهِ حالاً. وقد منع أبو البقاء^(٢) من هذا الوجه بكونِ الموصوفِ نكرةً، والوصفِ معرفةً، وهذا يُحاجَبُ عنه بما أُجِيبَ في توسيعِ نصِّيهِ حالاً، أعني حذفَ التنوينِ لالتقاء الساكنيَّن.

والعامَّةُ على تسكيُّنِ الهاء^(٣). وقرأ^(٤) الحسن وأبو البرهَّام وأبو حبيبة بفتحِها، فقيل: بمعنىِ كَجَهْرَةٍ وَجَهْرَةٍ^(٥). وأجاز الزمخشري^(٦) أن يكونَ جمعَ زاهِرٍ كفَاحِرٍ وَفَجَرَةٍ وَبَارَةٍ، وزروي^(٧) الأصمعي عن نافع «لَنْفَتِنَهُمْ» بضمِّ النونِ مِنْ أَفْتَنَهُ إذاً أوقعَهُ في الفتنَةِ.

والرَّهْوَةُ: بفتحِ الهاءِ وسكونِها كَهْرُ وَنَهْرُ، ما يَرُوقُ من التَّوْزُرِ. وسراجُ زاهِرٍ لبريقِهِ، ورجلُ أَزْهَرٍ وامرأَةٌ زهراءٌ من ذلك. والأنجُمُ الزهرُ هي المضيَّةُ.

آ. (١٣٢) قوله: «للتَّقْوَى»: أي: لأهلِ التقوى. ويؤيدُ هذا قوله في موضعٍ آخرَ «والعاقبةُ للمتقين»^(٨)، وقرأ^(٩) ابنُ وثَابَ «نَرْزُقُكَ» بإدغامِ

(١) انظر: الارتفاع ٣٨٤/٢.

(٢) الإملاء ١٢٩/٢.

(٣) من «زهرة».

(٤) النشر ٢/٣٢٢، والإتحاف ٢/٢٥٩، ٢٩١/٦، والبحر ٦/٢٦٢، والقرطبي ١١/٢٦٢.

(٥) قرأ ابن عباس في البقرة بفتح الهاء. انظر: الدر المصنون ١/٣٦٨.

(٦) الكشاف ٢/٥٥٩.

(٧) البحر ٦/٢٩١.

(٨) الآية ١٢٨ من الأعراف.

(٩) البحر ٦/٢٩٢ - ٢٩١/٦.

الكاف في الكاف. / والمشهور عنه أنه لا يُدغم إلا إذا كانت الكاف متصلة [٦٢٦/أ] بميم جمع نحو «خلقُكُم» وقد تقدم^(١).

آ. (١٣٣) قوله : «أو لم تأتِهم بَيْنَةً» : قرأ^(٢) نافع وأبو عمرو وحفص «أتاهم» بالتأنيث. والباقيون بالياء من تحت؛ لأن التأنيث مجازي . وقرأ العامة «بَيْنَةً ما» بإضافة «بَيْنَةً» إلى «ما» مرفوعة وهي واضحة . وقرأ^(٣) أبو عمرو فيما رواه أبو زيد بتنوين «بَيْنَةً» مرفوعة . وعلى هذه القراءة ففي «ما» أوجه، أحدها: أنها بدل من «بَيْنَةً» بدل كل من كل . والثاني: أن تكون خبر مبتدأ مضمر أي: هي ما في الصحف الأولى . والثالث: أن تكون «ما» نافية . قال صاحب «اللواحم» : «وأريده بذلك ما في القرآن من الناسخ والفصل مما لم يكن في غيره من الكتب».

وقرأت جماعة «بَيْنَةً» بالتنوين والنصب . ووجهها أن تكون «ما» فاعلة ، و«بَيْنَةً» نصب على الحال ، وأنث على معنى «ما» . ومن قراءة التأنيث فحملًا على معنى «ما» ، ومن قراءة الغيبة فعل لفظها .
وقرأ ابن عباس بسكون الحاء^(٤) .

آ. (١٣٤) والهاء في «قَبْلِهِ» يجوز أن تعود للرسول بدليل قوله: «لولا أرسَلت إلينا رسولاً». وجوز الزمخشري^(٥) وغيره أن تعود على «بَيْنَةً» باعتبار أنها في معنى البرهان والدليل .

(١) الآية ٢١ من البقرة . وانظر: الإنتحاف ١/٣٨٢.

(٢) السبعة ٤٢٥ ، والنشر ٢/٣٢٢ ، والبحر ٦/٢٩٢ ، والتيسير ١٥٣ ، والحججة ٤٦٥ ، والقرطبي ١١/٢٦٤ .

(٣) انظر في قراءاتها: القرطبي ١١/٢٦٤ ، والبحر ٦/٢٩٢ .

(٤) من «الصحف» . وانظر: القرطبي ١١/٢٦٤ ، والبحر ٦/٢٩٢ .

(٥) الكشاف ٢/٥٦٠ .

قوله: «فَتَسْتَعِنُّ نَصْبٌ بِإِضْمَارِ «أَنْ» فِي جُواْبِ التَّخْصِيصِ . وَفِي إِعْرَابِ أَبْيِ الْبَقَاءِ^(١) : «فِي جُواْبِ الْاسْتَهْمَامِ» وَهُوَ سَهْوٌ . وَقَرَأَ^(٢) ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الْحَنْفِيَّةِ وَالْحَسْنِ وَجَمَاعَةً كَثِيرَةً «نُذَلٌّ وَنُخَرَّى» مُبَنِّيَنَ لِلْمَفْعُولِ .

آ. (١٣٥) وَ«مُتَرَبِّصٌ» خَبْرُ «كُلٌّ» ، أَفْرَدٌ حَمْلًا عَلَى لَفْظِ «كُلٍّ» .

قوله: «مَنْ أَصْحَابُ» يجوز في «مَنْ» هذه وجهاً، أظهرهما: أَنْ تكونَ اسْتَهْمَامِيَّةً مُبْتَدَأَةً، و«أَصْحَابُ» خَبْرُهُ . وَالْجَمْلَةُ فِي مَحْلٍ نَصْبٌ سَادَةً مَسَدًّا الْمَفْعُولَيْنِ . وَالثَّانِي – وَيُعَزِّزُ لِلْفَرَاءَ^(٣) – أَنْ تكونَ مُوصَلَةً بِمَعْنَى الْذِينِ . و«أَصْحَابُ» خَبْرٌ مُبْتَداً مُضَمِّنٌ أَيْ: هُمْ أَصْحَابُ، وَهَذَا عَلَى مَقْتضَى مَذَهِّبِهِمْ، يَحْذِفُونَ مِثْلَ هَذَا الْعَائِدِ إِنْ لَمْ تَطُلِ الْصَّلَةُ . ثُمَّ «عَلِمَ» يجوز أَنْ تكونَ عِرْفَانِيَّةً فَتَكْتَفِي بِهَذَا الْمَفْعُولِ، وَأَنْ تَكُونَ عَلَى بَابِهَا فَلَا بُدُّ مِنْ تَقْدِيرِ ثَانِيهِمَا .

وَقَرَأَ^(٤) الْعَامَّةُ: «السُّوَيْيِّ» عَلَى وزن فَعِيلٍ بِمَعْنَى الْمُسْتَوَى . وَقَرَأَ أَبُو مَجْلَزٍ وَعُمَرَانَ بْنَ حَدِيرَ^(٥) «السُّوَاءِ» بِفَتْحِ السِّينِ وَالْمَدِّ، بِمَعْنَى الْوَسْطِ الْجَيْدِ . وَقَرَأَ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ وَالْجَحدَرِيَّ «السُّوَءُّى» عَلَى فُعْلَى باعتِبَارِ أَنَّ الصِّرَاطَ يُذَكَّرُ وَيُؤْتَى . وَقَرَأَ ابْنَ عَبَّاسَ «السُّوءُ» بِفَتْحِ السِّينِ بِمَعْنَى الشَّرِّ .

(١) الإِمَلَاءُ ١٢٩/٢ .

(٢) الْبَحْرُ ٢٩٢/٦ ، وَالْكَشَافُ ٢/٥٦٠ .

(٣) قَالَ فِي مَعْنَى الْقُرْآنِ ٢/١٩٧: «مَنْ» فِي مَوْضِعِ رُفْعٍ وَلَوْ نَصْبٍ كَانَ صَوَابًا، يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ اللَّهِ «اللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسَدَ مِنَ الْمُصْلَحِ» .

(٤) انْظُرْ فِي قِرَاءَاتِهِ: الْقَرْطَبِيُّ ١١/٢٦٦ ، وَالْبَحْرُ ٢٩٢/٦ ، وَالشَّوَادُ ٩١ .

(٥) عُمَرَانَ بْنَ حَدِيرَ، أَبُو عَبِيدَةِ السَّدُوسيِّ الْبَصْرِيِّ ثَقَةٌ، رُوِيَ الْحَرْفُ عَنْ لَاحِقِ ابْنِ حَمِيدٍ وَعَكْرَمَةَ . وَرُوِيَ عَنْهُ عَبَّاسَ بْنَ الْفَضْلِ الْأَنْصَارِيَّ، تَوْفَى سَنَةُ ١٤٩ . انْظُرْ: طَبَقَاتُ الْقِرَاءَةِ ١/٤٤ .

ورُوي عنهما^(١) «السوئي» بضم السين وتشديد الواو. ويحتمل ذلك وجهين، أحدهما: أن يكون قلب الهمزة واواً، وأدغم الواو في الواو، وأن يكون فعلى من السواء. وأصله السويا فقلبت الياء واواً وأدغم أيضاً. وكان قياسُ هذه السِّيَّا؛ لأنَّه متى اجتمع ياءً وواواً وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياءً^(٢) وهنا فعل بالعكس.

وقريء «السوئي» بضم السين وفتح الواو وتشديد الياء تصغير «سوء» قاله الزمخشري^(٣). قال الشيخ^(٤): «وليس بجيد إذ لو كان كذلك لثبت همزة^(٥) «سوء». والأحوذ أن يكون تصغير «سواء»، كقولهم عطي في عطاء». قلت: وقد جعله أبو البقاء^(٦) أيضاً تصغير السوء يعني بفتح السين^(٧). ويرد عليه ما تقدَّم لإيراده على الزمخشري، وإبدالاً مثل هذه الهمزة جائز فلا إبراز.

قوله: «ومن اهتدى» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون استفهامية، وحكمها كالتي قبلها إلا في حذف العائد. الثاني: أنها في محل رفع على ما تقدَّم في الاستفهامية. الثالث: أنها في محل جرًّا نسقاً على «الصراط» أي: وأصحاب مَنْ اهتدى. وعلى هذين الوجهين تكون موصولة، قال أبو البقاء^(٨) في الوجه الثاني: «وفيه عطف الخبر على الاستفهام، وفيه تقوية قول الفراء» يعني أنه إذا جعلها موصولة كانت خبرية.

[تَمَتْ بِعُونِهِ تَعَالَى سُورَةُ طَه]

(١) أي عن ابن يعمر والجحدري.

(٢) انظر: الممتع ٤٩٨.

(٣) الكثاف ٥٦١/٢.

(٤) البحر ٢٩٣/٦.

(٥) فقلت: «سوئي».

(٦) الإملاء ١٣٠/٢.

سورة الأنبياء عليهم السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: «اقرَبَ للنَّاسِ»: اللام متعلق بـ«اقرب». قال الزمخشري^(١): «هذه اللام لا تخلو: إما أن تكون صلة لاقرب، أو تأكيداً لإضافة الحساب إليهم كقولك: أزف للحي رحيلهم الأصل: أزف رحيل الحي، ثم أزف للحي الرحيل، ثم أزف للحي رحيلهم، ونحوه ما أوردته سيبويه^(٢) في باب «ما يُشَيَّنُ في المستقر توكيداً» نحو: «عليك زيد حريق عليك»، و«فيك زيد راغب فيك»، ومنه قوله: «لا أبا لك» لأن اللام مؤكدةً لمعنى الإضافة. وهذا الوجه أغرب من الأول. قال الشيخ^(٣): / «يعني بقوله [٦٢٦/ب] صلة لاقرب أي: متعلقة به. وأما جعله اللام تأكيداً لإضافة الحساب إليهم مع تقدُّم اللام ودخولها على الاسم الظاهري، فلا نعلم أحداً يقول ذلك، وأيضاً فتحتاج إلى ما تتعلق به. ولا يمكن تعلقها بـ«حسابهم»؛ لأنه مصدر موصول، لأنه قدْم معموله^(٤) عليه. وأيضاً فإن التوكيد يكون متأخراً عن المؤكَد، وأيضاً فلو أخر في هذا التركيب لم يَصُحُّ. وأما تشبيهه بما أورد سيبويه فالفرق واضح»

(١) الكشاف ٥٦١/٢.

(٢) الكتاب ٢٧٧/١.

(٣) البحر ٢٩٦/٦.

(٤) معموله «الناس».

فإن «عليك» معمولٌ لـ «حرِيصٍ»، وـ «عليك» المتأخرة تأكيدٌ، وكذلك «فيك زيدٌ راغبٌ فيك» يتعلّق «فيك» بـ «راغبٍ»، وـ «فيك» الثانية توكيدهُ. وإنما غرّه في ذلك صحةً تركيب حساب الناس، وكذلك «أَزْفَ رحِيلَ الْحَيِّ» فاعتقدَ إذا تقدّم الظاهرُ محوراً باللام وأضيف المصدرُ لضميره أنه من بابِ «فيك زيد راغب فيك»، فليس مثله. وأمّا «لا أباً لك» فهي مسألة مشكلةٌ، وفيها خلاف، ويمكن أن يقال فيها ذلك؛ لأنَّ اللام فيها جاورت الإضافة، ولا يُقاس عليها لشذوذها وخروجهَا عن الأقيسة».

قلت: مسألة الرمخشي أشبه شيء بمسألة «لا أباً لك»، والمعنى الذي أورده صحيحٌ. وأمّا كونها مشكلة فهو إنما بناها على قول الجمهور، والمُشكِّل مقرّ في بابِه، فلا يضرُّنَ القياس عليه لتقريره في مکاينه.

قوله: «وهم في غفلةٍ مُعْرِضُون» يجوز أن يكون الجار متعلقاً بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الضمير في «مُعْرِضُون»، وأن يكون خبراً للضمير، و«مُعْرِضُون» خبر ثانٍ. وقول أبي البقاء^(۱) في هذا الجار «إنه خبر ثانٍ» يعني في العدد، وإلا فهو أولٌ في الحقيقة. وقد يقال: لما كان في تأويل المفرد جعل المفرد الصريح مقدماً في الرتبة فهو ثانٍ بهذا الاعتبار. وهذه الجملة في محلٍّ نصٍّ على الحال من «للناس».

آ. (۲) قوله: «مُحَدِّثٌ»: العامة على جر «مُحَدِّثٌ» نعتاً لـ «ذُكْرٍ» على اللفظ^(۲). وقوله: «مِنْ رَبِّهِمْ» فيه أوجه، أجودُها: أن يتعلّق بـ «يَأْتِيهِمْ» وتكون «منْ» لابتداء الغاية مجازاً. والثاني: أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الضمير المستتر في «مُحَدِّثٌ». الثالث: أن يكون حالاً من نفس «ذُكْرٍ» وإن

(۱) الإملاء ۱۳۰/۲.

(۲) لأن لفظ «ذُكْرٍ» محرور، ومحله مرفوع لأن «منْ» زائدة.

– الأنبياء –

كان نكرة لأنَّه قد تَخَصَّصَ بالوصف بـ «مُحَدِّثٍ»، وهو نظير «ما جاءني رجلٌ قائماً منطلقٌ» فَفَصَلَ بالحال بين الصفة والموصوف. وأيضاً فإنَّ الكلام نفي وهو مُسْوَغٌ لمجيء الحال من النكرة. الرابع: أنْ يكون نعتاً لـ «ذُكْرٍ» فيجوز في محلِّه الوجهان: الْجُرُّ باعتبار اللفظ، والرُّفع باعتبار المُحَلِّ لأنَّه مرفوع المُحَلِّ إذ «مِنْ» مزيدةٌ فيه، وسيأتي. وفي جعله نعتاً لـ «ذُكْرٍ» إشكالٌ من حيث إنه قد تقدَّمَ غيرُ الصريح على الصريح. وتقدَّمَ تحريرُه في المائدة. الخامس: أنْ يتعلَّقَ بمَحْذُوفٍ على سبيلِ البيان.

وقرأ^(١) ابنُ أبي [عَبْلَة] «مُحَدِّثٍ» رفعاً نعتاً لـ «ذُكْرٍ» على المُحَلِّ لأنَّ «مِنْ» مزيدةٌ فيه لاستكمال الشرطين^(٢). وقال أبو البقاء^(٣): «ولو رُفع على موضع «مِنْ ذُكْرٍ» جاز. كأنَّه لم يُطلِّعْ عليه قراءةً. وزيد بنُ عليٍّ «مُحَدِّثًا» نصباً على الحال مِنْ «ذُكْرٍ»، وسَوَّغَ ذلك وصفه بـ «مِنْ رَبِّهِمْ» إنْ جَعَلْنَا صفةً، أو اعتمدَه على النفي. ويجوز أن يكون من الضمير المستتر في «مِنْ رَبِّهِمْ» إذا جَعَلْنَا صفةً.

قوله: «إِلَّا أَسْتَمَعُوهُ» هذه الجملة حالٌ من مفعول «يأْتِيهِمْ»، وهو استثناء مفرغٌ، و«قد» معه مضمرة عند قومٍ.

قوله: «وَهُمْ يَلْعَبُونَ» حالٌ مِنْ فاعل «استمعوه».

آ. (٣) قوله: «لَا هِيَةٌ»: يجوز أن تكون حالاً مِنْ فاعل «استمعوه» – عند مَنْ يُحيِّز تعددَ الحال – فتكون الحالان متراوِفتَين، وأن تكون

(١) البحر ٦/٢٩٦، والكتاف ٢/٥٦٢.

(٢) أن تدخل على نكرة، وأن تُسبِّقْ بنتي أو استفهم.

(٣) الإِلْمَاءُ ٢/١٣٠.

- الأنبياء -

حالاً من فاعل «يَلْعَبُونَ» فتكون الحالان متداخلتين. وعبر الزمخشري^(١) عن ذلك فقال: «وَهُم يَلْعَبُونَ لَا هِيَ قَلْوَبُهُمْ» حالان متراافقان أو متداخلتان» وإذا جعلناهما حالين متراافقين فيه تقديم الحال غير الصريرة على الصريرة، وفيه من البحث كما في باب النعت. و«قلوبهم» مرفوع بـ«لا هِيَةً».

والعامة على نصب «لا هِيَةً». وابن أبي عبلة^(٢) بالرفع على أنها خبر ثان بقوله «وَهُم» عند من يجوز ذلك، أو خبر مبتدأ محدود عند من لا يجوزه. قوله: «وَأَسَرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظلمُوا» يجوز في محل «الذين» ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجر. فالرفع من أوجهه، أحدهما: أنه بدل من واو «أَسَرُوا» تبيهاً على اتسامهم بالظلم الفاحش، وعزاه ابن عطية^(٣) لسيويه^(٤) وغيره للمبرد.

الثاني: أنه فاعل. والواو علامه جمع دلت على جمع الفاعل، كما تدل الناء على تأنيشه، وكذلك يفعلون في الشنية فيقولون: قاما أخواك.

[٦٦٧] وأنشدوا^(٥):

٣٣٣١- يَلْؤُمُونِي فِي اسْتِرَاءِ النَّحْبِ
لِأَهْلِي فَكَلَمُ الْوَمْ

وقد تقدمت هذه المسألة في المائدة عند قوله تعالى: «ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا

(١) الكشاف ٥٦٢/٢

(٢) البحر ٢٩٦، والكشاف ٥٦٢/٢.

(٣) المحرر ١٢٢/١١.

(٤) الكتاب ٢٣٦/١، قال: «فَإِنَّمَا يَجِدُ عَلَى الْبَدْلِ وَكَانَهُ قَالَ: انْطَلَقُوا. فَقَيْلَ لَهُ: مَنْ؟ فَقَالَ: بْنُو فَلَانَ».

(٥) تقدم برقم ١٣٨٩

- الأنبياء -

كثيرٌ منهم^(١) وإليه ذهب الأخفش^(٢) وأبو عبيدة^(٣). وضعف بعضهم هذه اللغة، وبعضهم حسّنها ونسبها لأزد شنوة، وقد تقدمت هذه المسألة في المائدة عند قوله تعالى: «ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ».

الثالث: أن يكون «الذين» مبتدأ، و«أَسْرُوا» جملة خبرية فَدَمْتُ على المبتدأ، ويعزى للكسائي.

الرابع: أن يكون «الذين» مرفوعاً بفعلٍ مقدرٍ فقيل تقديره: يقولُ الذين. واختاره التحاس^(٤) قال: «والقول كثيراً ما يضمُّرُ. ويَدُلُّ عليه قوله بعد ذلك: «هل هذا إلَّا بَشَرٌ مَّثُلُكُمْ». وقيل: تقديره: أَسْرُوا هُنَّ الَّذِينَ ظلموا.

الخامس: أنه خبرٌ مبتدأ مضمرٌ تقديره: هُنَّ الَّذِينَ ظلموا.

السادس: أنه مبتدأ. وخبرُ الجملة من قوله: «هل هذا إلَّا بَشَرٌ» ولا بد من إضمار القول على هذا القول تقديره: الذين ظلموا يقولون: هل هذا إلَّا بَشَرٌ، والقول يضمُّرُ كثيراً.

والنَّصْبُ مِنْ وجهين، أحدهما: الذُّمُّ. الثاني: إضمار أعني. والجُرُّ من وجهين أيضاً: أحدهما: النَّعْتُ، والثاني: البدُلُ، من «للناس»، ويعزى هذا للفراء^(٥). وفيه بُعدٌ.

(١) انظر: الدر المصنون ٣٥٤/٣، ٣٧٠/٤، والأية ٧١ من المائدة.

(٢) قال في «معاني القرآن» ٤١٠: «كانه قال: وأَسْرُوا، ثم فسره بعد ف قال: هُنَّ الَّذِينَ ظلموا، أو جاء هذا على لغة الذين يقولون: ضربوني قومك».

(٣) انظر: مذهب أبي عبيدة في مجاز القرآن ١٠١/١، ٣٥/٢ حيث أجاز البدلية والفاعلية.

(٤) إعراب القرآن ٢/٣٦٦.

(٥) معاني القرآن ٢/١٩٨.

— الأنبياء —

قوله: «هل هذا» إلى قوله: «تُبصِّرونَ» يجوز في هاتين الجملتين الاستفهاميتين أن يكونا في محل نصب بدلاً من «النجوى»، وأن يكونا في محل نصب بإضمار القول. قالهما الزمخشري^(١)، وأن يكونا في محل نصب على أنهما محكّتان بالنجوى، لأنها في معنى القول. «وأنتم تُبصرونَ» جملة حالية من فاعل «تَأْتُونَ».

آ. (٤) قوله: «قُلْ رَبِّي»: قرأ^(٢) الأخوان وحفص «قال» على لفظ الخبر. والضمير للرسول عليه السلام. والباقيون «قُلْ» على الأمر له. قوله: «في السماء» فيه أوجه، أحدها: أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من القول. والثاني: أنه حال من فاعل «يعلم». وضعفه أبو البقاء^(٣)، وينبغي أن يتمتنع. والثالث: أنه متعلق بـ«يعلم»، وهو قريب مما قبله. وحذف متعلق السميع العليم للعلم به.

آ. (٥) قوله: «أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ»: خبرٌ مبتدأ محذوف أي: هو أضغاث. والجملة نصب بالقول.

قوله: «كما أُرْسِلَ» يجوز في هذه الكاف وجهان، أحدهما: أن تكون في محل جرّ نعتاً لـ«آية» أي: بآية مثل آية إرسال الأولين. فـ«ما» مصدرية. والثاني: أن تكون نعتاً لمصدر محذوف أي: إيتاناً مثل إرسال الأولين.

آ. (٦) قوله: «أَهْلَكَنَا هَا» و «أَفَهُمْ يَؤْمِنُونَ»: قد تقدّم نظيره^(٤).

(١) الكشاف ٥٦٢/٢.

(٢) السبعية ٤٢٨، والتسير ١٥٤، والحجّة ٤٦٥، والشر ٣٢٣/٢، والبحر ٦/٢٩٧، والقرطبي ١١/٢٧٠.

(٣) الإملاء ٢/١٣٠.

(٤) انظر: الدر المصنون ١/٣٢٨.

آ. (٧) قوله: **«نُوحِي إِلَيْهِمْ»**: قرأ^(١) حفص نوحِي بنون العظمة مبنياً للفاعل أي: نوحي نحن. والباقيون بالباء وفتح الحاء مبنياً للمفعول، وقد تقدم ذلك في يوسف^(٢). وهذه الجملة في محل نصب نعتاً لـ «رجالاً» و «إِلَيْهِمْ» في القراءة الأولى منصوب المحل. والمفعول محذوف أي: نوحي إليهم القرآن أو الذكر، ومرفوع المحل في القراءة الثانية لقيمه مقام الفاعل.

قوله: «إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» جواب الشرط محذوف للدلالة ما تقدم عليه أي: فاسألوهم، حذف للدلالة ما تقدم عليه. ومفعولا العلم يجوز أن يرادا أي: لا تعلمون أن ذلك كذلك، ويجوز أن لا يرادا أي: إن كنتم من غير ذوي العلم.

آ. (٨) قوله: **«لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ»**: في هذه الجملة وجهان، أظهرهما: أنها في محل نصب نعتاً لـ «جَسَداً»، و «جَسَداً» مفرد يراد به الجمع، وهو على حذف مضارب أي: ذوي أجسام غير آكلين الطعام. وهذا رد لقولهم: «ما لهذا الرسول يأكل الطعام»^(٣). و «جعل» يجوز أن يكون بمعنى صير فيتعدى لاثنين، ثانيةما «جَسَداً»، ويجوز أن يكون بمعنى خلق وأنشأ فيتعذر لواحد، فيكون «جَسَداً» حالاً بتأويله بمشتق أي: مُتَعَذِّيْنَ؛ لأنَّ الجسد لا بد له من الغذاء.

وقال أبو البقاء^(٤): «إنَّ «لا يأكلون» حال^(٥) آخرى بعد «جَسَداً» إذا قلنا

(١) السبعة ٤٢٨، والنشر ٢٩٦/٢، والتبسيير ١٣٠، والحججة ٤٦٦، والنشر ٢٩٦/٢.

(٢) الآية ١٠٩ «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَ». وانظر: الدر المصنون ٥٦١/٦.

(٣) الأصل «حالاً» وهو سهو.

(٤) الآية ٧ من الفرقان.

(٥) الإملاء ١٣١/٢.

- الأنبياء -

إن «جعل» يتعدى لواحدٍ». وفيه نَظَرٌ، بل هي صفةٌ لـ«جَسَداً» بالاعتبارين، لا يليق المعنى إلا به.

آ. (٩) قوله: **«صَدَقْنَا هُمُ الْوَعْدَ»**: «صدق» يتعدى لاثنين إلى ثالثهما بحرف الجرّ، وقد يُحذف. تقول: صَدَقْتُك الحديث، وفي الحديث. نحو: أمر واستغفر وقد تقدّم في آل عمران^(١):

آ. (١٠) قوله: **«فِيهِ ذِكْرُكُمْ»**: يجوز أن تكون جملة في محل نصب صفة لـ«كتاباً» ويجوز أن يكون «فيه» هو الوصف وحده وـ«ذِكْرُكُمْ» فاعل. وقال بعضهم: «في الكلام حَدْفٌ مضافٌ تقديره: فيه ذِكْرُ شَرَفِكم». وـ«ذَكْرٌ» هنا مصدرٌ يجوز أن يكون مضافاً لمفعوله أي: ذِكْرُنَا إِيَّاكُمْ. ويجوز أن يكون مضافاً لفاعله أي: ما ذَكَرْتُمْ مِن الشُّرُكِ وَتَكْذِيبُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

آ. (١١) قوله: / **«وَكُمْ قَصَمْنَا»**: في محل نصب مفعولاً مقدماً بـ«قصمنا». وـ«من قرية» تميّز. والظاهر أن «كم» هنا خبرية لأنها تفيد التكثير.

قوله: «كَانَتْ ظَالِمَةً» في محل جرّ صفة لـ«قرية». ولا بدّ من مضافٍ محذوف قبل^(٢) «قرية» أي: وكم قَصَمْنَا من أهل قرية بدليل عُود الضمير في قوله: «فَلَمَّا أَحْسَوْا» ولا يجوز أن يعود على قوله «قوماً»؛ لأنّه لم يذكُر لهم ما يقتضي ذلك.

(١) فصل فيه وعدد أفعاله في الأعراف. انظر: الدر المصنون ٤٧٤/٥.

(٢) تكرر قوله «قبل» في الأصل سهواً.

آ. (١٢) قوله: «إذا»: هذه فجائية. وقد تقدّم الخلاف فيها مُسبّعاً^(١). و«هم» مبتدأ، و«يركضون» خبره، وتقدّم^(٢) في أول هذا الموضوع أنَّ هذه الآية وأمثالها دالَّة على أنَّ «لَمَّا» ليست ظرفية، بل حرف وجوب لوجوب^(٣) لأنَّ الظرف لا يُدْلِي به مِنْ عاملٍ ولا عاملٍ هنا لأنَّ ما بعدَ إذا لا يَعْمَلُ فيما قبلها. والجواب: أنه عَمِلَ فيها معنى المفاجأة المدلول عليه بـ «إذا».

والضمير في «منها» يعود على «قرية». ويجوز أنْ يعود على «بأنَّنا» لأنَّه في معنى النَّقمة والبأساء، فَأَنَّ الضمير حملًا على المعنى. و«من» على الأول لابتداء الغاية، وللتعميل على الثاني. والرُّكْضُ: ضرب الدابة بالرجل. يقال: رَكَضَ الدابة يركضها رَكْضاً.

آ. (١٥) قوله: «فِيمَا زَالَتْ تِلْكَ دُعَوَاهُمْ»: اسم «زَالَتْ» (تلك) و«دعواهم» الخبر، هذا هو الصواب. وقد قال الحوفي والزمخشري^(٤) وأبو البقاء^(٥) بجواز العكس. وهو مردودٌ بأنه إذا خفي الإعرابُ مع استوائهما في المسْوَغ لكونِ كلِّ منهما اسمًا أو خبراً وجَبَ جَعْلُ المتقدّم اسمًا والمتأخر خبراً، وهو من باب «ضرب موسى عيسى» وقد تقدّم إيضاحُ هذا في أول سورة الأعراف^(٦). وهناك شيء لا يتأتى هنا فلِيُلْتَفَتْ إليه. و«تلك» إشارة إلى الجملة المقوله.

(١) انظر: الدر المصنون ٤/٦٣٤.

(٢) انظر: الدر المصنون ٤/٤٠.

(٣) وهو مذهب سيبويه. انظر: الكتاب ٣١٢/٢. وذهب الفارسي إلى أنها ظرفية. انظر: الإيضاح العصدي ١/٣١٩.

(٤) الكشاف ٢/٥٦٥.

(٥) الإملاء ٢/١٣١.

(٦) انظر: الدر المصنون ٥/٢٥٣. وقول المؤلف فيه نظرٌ، لأنَّ قياسَ مع الفارق، =

قوله: «حَصِيدًا» مفعول ثانٍ؛ لأنَّ الجعل هنا تصيرُ. و «حَصِيدًا خَامِدِين»: يجوزُ أن يكونَ من باب «هذا حلُّ حامضٌ». كأنَّه قيل: جَعَلْنَاهم جامعين بين الوصفين جميعاً. ويجوزُ أن يكونَ «خَامِدِين» حالاً من الضمير في «جَعَلْنَاهم»، أو من الضمير المستكِنُ في «حَصِيدًا» فإنه في معنى مَحْصُودٍ. ويجوزُ أن يكونَ من باب ما تعدد في الخبرٍ نحو: «زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ». وجَوَزَ أبو البقاء^(۱) فيه أيضاً أن يكونَ صفةً لـ«حَصِيدًا» وحَصِيد بمعنى مَحْصُودٍ كما تقدَّم؛ فلذلك لم يُجمِع. وقال أبو البقاء^(۲): «والتقدير: مثل حصِيدٍ، فلذلك لم يُجمِع كما لم يُجمِع «مثل» المقدر» انتهى. وإذا كان بمعنى مَحْصُودٍ فلا حاجةٌ.

آ. (۱۶) قوله: «لَا عِينٌ»: حالٌ من فاعل «خَلَقْنَا».

آ. (۱۷) قوله: «إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ»: في «إِنْ» هذه وجهان، أحدهما: أنها نافية أي: ما كُنَّا فاعلين. والثاني: أنها شرطية. وجواب الشرط ممحض لدلالة جواب «لو» عليه. والتقدير: إِنْ كُنَّا فاعلين اتَّخذناه.

آ. (۱۸) قوله: «فَيَدْمَغُهُ»: العامة على رفع الغين تَسْقاً على ما قبله. وقرأ^(۳) عيسى بن عمر بن نصبهما. قال الزمخشري^(۴): «وهو في ضعْفٍ

فمسألة «ضرب موسى عيسى» غير مسألة «تلك دعواهم» مع خفاء الإعراب في المسألتين والعلة في منع الأولى الالتباس الذي يؤثر في الحكم، وهذا مفقود في الثانية. فبطل القياس.

(۱) الإملاء ۱۳۱/۲.

(۲) الإملاء ۱۳۱/۲.

(۳) البحر ۳۰۲/۶، وال Shawāz ۹۱.

(۴) الكشاف ۵۶۶/۲.

قوله^(١) :

٣٣٣٢ – سأترك منزلي لبني تميم
وألحق بالحجاز فأشتريحا

وقرئ^(٢) شاداً «يَدْمَغُه» بضم الميم، وهي محتملة لأن يكون في المضارع لغتان^(٣) : يَفْعُلُ وَيَفْعُلُ، وأن يكون الأصل الفتح، والضمة للإتباع في حرف الحلق. ويدمغه: أي يصيب دماغه، من قولهم دَمَغَتِ الرَّجُلُ أي: ضربته في دماغِه كقولهم رَأَسَه وَكَبَدَه وَرَجَلَه، إذا أصاب منه هذه الأعضاء.

قوله: «مَمَا تَصِفُونَ» فيه أوجه، أحدها: أنه متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الخبر^(٤) أي: استقر لكم الويل من أجل ما تصيرون. و«مَنْ» تعليية. وهذا وجه وجيه. الثاني: أنه متعلق بمحذوف. والثالث: أنه حال من الويل أي: الويل واقعاً مِمَّا تصيرون، كذا قَدَرَه أبو البقاء^(٤). و«ما» في «مَمَا تَصِفُونَ» يجوز أن تكون مصدرية فلا عائد عند الجمهور، وأن تكون بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة ولا بد من العائد، عند الجميع، حذف لاستكمال الشروط.

آ. (١٩) قوله: «وَمَنْ عَنْهُ»: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه معطوف على «من» الأولى. أخبر تعالى عن مَنْ في السموات والأرض، وعن مَنْ عنده بِأَنَّ الْكُلَّ لَهُ فِي مِلْكِهِ، وعلى هذا فيكون من باب ذِكْرِ الخاص بعد العام مَبْنَهَةً على شرفه. لأن قوله: «مَنْ في السموات» شمل مَنْ عنده، وقد مرّ

(١) تقدم برقم ٦٩٨.

(٢) البحر ٣٠٢/٦.

(٣) قال في القاموس: (دمغ) «وَدَمَغَهُ كَمْنَعَهُ وَنَصْرَهُ».

(٤) الإملاء ١٣١/٢.

نظيره في قوله: «وجبريل وميكال»^(١). قوله: «لا يَسْتَكْبِرُون» على هذا فيه [٦٢٨/أ] أوجه، أحدها: أنه حال / من «من» الأولى أو الثانية أو منهما معاً. وقال أبو البقاء^(٢): «حال: إما من الأولى أو الثانية على قول من رفع بالظرف» يعني أنه إذا جعلنا «من» في قوله «وله من في السموات» مرفوعاً بالفاعلية، والرافع الظرف؛ وذلك على رأي الأخفش، جاز أن يكون «لا يَسْتَكْبِرُون» حالاً: إما من «من» الأولى، وإنما من الثانية؛ لأن الفاعل يجيء منه الحال. ومفهومه أنّا إذا جعلناها مبتدأ لا يجيء «يستكرون» حالاً، وكأنه يرى أنّ الحال لا تجيء من المبتدأ، وهو رأي لبعضهم. وفي المسألة كلام مقرر في غير هذا الموضوع، ويحوز أن يكون «لا يستكرون» حالاً من الضمير المستكن في «عندَه» الواقع صلة، وأن يكون حالاً من الضمير المستكن في «له» الواقع خبراً.

والوجه الثاني من وجهي «من»: أن تكون مبتدأ، و«لا يَسْتَكْبِرُون» خبره، وهذه جملة معطوفة على جملة قبلها. وهل الجملة من قوله «وله من في السموات» استثنافية أو معادلة لجملة قوله: «ولكم الويل» أي: لكم الويل، والله تعالى جميع العالم علوته وسفليه؟ والأول أظهر.

ولا يَسْتَخِسِرون أي: لا يَكُلُون ولا يَتَعْبُون. يقال: استَخَسَرَ البعير أي حَلَّ وَتَعَبَ . قال: علقمة بن عبدة^(٣):

٣٣٣٣ - بها حِيفُ الْخَسْرَى فَمَا عَظَمُهَا
فِي يَضْ وَمَا جِلْدُهَا فَصَلَبُ

(١) الآية ٩٨ من البقرة «مَنْ كَانَ عَذْوَ اللَّهَ وَمَلَائِكَتِهِ وَرَسُلِهِ وَجْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَذْوُ لِلْكَافِرِينَ». وانظر: الدر المصور ٢٢/٢.

(٢) الإملاء ١٣١/٢.

(٣) تقدم برقم ١٥٤.

— الأنبياء —

ويقال: حَسِرَ البعيرُ، وَحَسِرَتْهُ أَنَا، فَيكونُ لازمًاً ومتعدياً. وأَحْسَرَتْهُ أَيْضًاً.
فَيكونُ فَعَلَ وَأَفْعَلَ بمعنىٍ في أحدٍ وجهيٍ فَعَلَ. قال الزمخشري^(١):
«الاستحسار مبالغة في الحسورة. فكان الأبلغ في وصفهم أنْ ينفي عنهم أدنى
الحسورة. قلت: في الاستحسار بيان أنَّ ما هُمْ فيه يوجب غاية الحسورة وأقصاه،
 وأنَّهم أحقّاء لتلك العبادات الباهظة بأنْ يَسْتَحِسِرُوا فيما يَفْعَلُون» وهو سؤال
حسنٌ وجوابٌ مطابق.

آ. (٢٠) قوله: **﴿يُسَبِّحُون﴾**: يجوز أنْ يكونَ مستانفًا، وأنْ
يكونَ حالًا من الفاعل في الجملة قبله. و«لا يَقْتَرُون» يجوز فيه الاستئناف
والحال من فاعل **﴿يُسَبِّحُون﴾**.

آ. (٢١) قوله: **﴿أَمْ اتَّخَذُوا﴾**: هذه «أم» المنقطعة، فتقدير
ـ بل التي لإضراب الانتقال، وبالهمزة التي معناها الإنكار. و«اتَّخَذَ» يجوز أنْ
يكونَ بمعنى صَنَعَ، فتتعلق «من» به. وجَوْزُ الشِّيخ^(٢) أنْ يكونَ بمعنى صَرِيرَ التي
في قوله: «واتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا»^(٣) قال: «وفيَهُ معنى الاصطفاء
والاختيار». و«من الأرض» يجوز أنْ يتعلَّق بالاتخاذ كما تقدَّم، وأنْ يتعلَّق
بمحذفٍ على أنها نعتٌ لـ «الله» أي: من جنس الأرض.

قوله: **«هُمْ يُنَشِّرُونَ**» جملة في محلٍّ نصِّبٍ صفةً لـ الله. وقرأ العامة
«يُنَشِّرُونَ» بضم حرف المضارعة منْ أَنْشَرَ وقرأ^(٤) **الحسن** بفتحها وضم الشين
يُقال: أَنْشَرَ اللَّهُ الْمُوْتَى فَشَرَوْا، وَنَشَرَ يَكُونُ لازمًاً ومتعدياً.

(١) الكشاف ٥٦٦/٢.

(٢) البحر ٣٠٤/٦.

(٣) الآية ١٢٥ من النساء.

(٤) الإتحاف ٢٦٢/٢، والقرطبي ١١/٢٧٨، والبحر ٣٠٤/٦.

آ. (٢٢) قوله: **«إِلَّا اللَّهُ»**: «إِلَّا» هنا صفة للنكرة قبلها بمعنى «غير». والإعراب فيها متعدد، فجعل على ما بعدها. وللوصف بها شروط منها: تناكير الموصوف، أو قربه من النكرة بأن يكون معرفاً بالجنسية. ومنها أن يكون جمعاً صريحاً كالأية، أو ما في قوة الجمع قوله^(١):

٣٣٣٤ – لو كان غيري سليمي اليوم غيره
وَقَعَ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكَرُ

فـ «إِلَّا الصَّارِمُ» صفة لغيري لأنها في معنى الجمع^(٢). ومنها أن لا يحذف موصوفها عكس «غير». وقد أثنا هذا كله في «إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل» فعليك به. وأنشد سيبويه على ذلك قول الشاعر^(٣):

٣٣٣٥ – وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخْوهُ
لَعْمَرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانُ

أي: وكل أخ غير الفرقدان مفارقته أخوه. وقد وقع الوصف بـ «إِلَّا» كما وقع الاستثناء بـ «غير»، والأصل في «إِلَّا» الاستثناء وفي «غير» الصفة. ومن ملء كلام أبي القاسم الزمخشري^(٤): «واعلم أن «إِلَّا» وغير يتقارضان». ولا يجوز أن ترتفع الجاللة على البدل من «آلهة» لفساد المعنى. قال

(١) البيت للبيد وهو في ديوانه ٦٢، والكتاب ١ / ٣٧٠.

(٢) قال ابن هشام في المغني ١٠٠ «ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يشترط كون الموصوف جمعاً أو شبهه لتمثيله بـ «لو كان معنا رجل إِلَّا زيد لغُلَيْنَا».

(٣) نقدم برقم ٥٧٩.

(٤) ورد هذا القول للزمخشري في كتابه «المفصل». انظر: شرح ابن يعيش على المفصل ٢ / ٨٨. ومعنى التعارض أن كل واحد منهما يأخذ من الآخر حكماً يختص به.

الزمخشري^(١): «فإن قلت: ما منعك من الرفع على البدل؟ قلت: لأنّ «لو» بمنزلة «إنّ» في أنّ الكلام معها موجبٌ، والبدل لا يُسْوِي إلّا في الكلام غير الموجب كقوله تعالى: «ولا يلتفت منكم أحد إلّا امرأتك»^(٢) وذلك لأنّ عامَّ يَصُحُّ نفيه ولا يَصُحُّ إيجابه». فجعل المانع صناعياً مستنداً إلى ما ذُكر من عدم صحة إيجاب عامَّ العام.

وأحسنَّ من هذا ما ذكره أبو البقاء^(٣) من جهة المعنى فقال^(٤): «ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأنَّ المعنى يصير إلى قوله: لو كان فيهما الله لفسدتا، ألا ترى أنك لو قلت: «ما / جاءني قومك إلّا زيد» على البدل لكان المعنى: جاءني زيد وحده. ثم ذكر الوجه الذي ردّ به الزمخشريُّ فقال: «وقيل: يمتنع البدل لأنَّ قبلها إيجاباً. ومنع أبو البقاء^(٥) النصب على الاستثناء لوجهين، أحدهما: أنه فاسدٌ في المعنى، وذلك أنك إذا قلت: «لو جاءني القوم إلّا زيداً لقتلتهم» كان معناه: أنَّ القتل امتنع لكون زيدٍ مع القوم. فلو نصبت في الآية لكان المعنى: إنَّ فساد السموات والأرض امتنع لوجود الله تعالى مع الآلهة. وفي ذلك إثباتٌ إليه مع الله. وإذا رُفِعَتْ على الوصف لا يلزمُ مثل ذلك؛ لأنَّ المعنى: لو كان فيهما غيرُ الله لفسدتا. والوجه الثاني: أنَّ آلة هنا نكرة، والجمعُ إذا كان نكرة لم يُستثنَ منه عند جماعةٍ من المحققين؛ إذ لا عموم له بحيث يدخلُ فيه المستثنى لو لا الاستثناء».

وهذا الوجهُ الذي منعاًه — أعني الزمخشري وأبا البقاء — قد أجازه

(١) الكشاف ٥٦٧/٢.

(٢) الآية ٨١ من هود.

(٣) الإملاء ١٣١/٢.

(٤) الإملاء ١٣١/٢.

(٥) المصدر نفسه.

أبو العباس المبرد^(١) وغيره: أما المبرد فإنه قال: «جاز البدل لأنَّ ما بعد «لو» غير موجِّب في المعنى. والبدل في غير الواجب أحسنُ من الوصف. وفي هذا نظرٌ من جهة ما ذكره أبو البقاء من فساد المعنى.

وقال ابن الصائغ^(٢) تابعاً للمبرد: لا يصحُّ المعنى عندي إلا أن تكون «إلا» في معنى «غير» التي يراد بها البدل أي: لو كان فيما آلهة عوضٌ واحدٌ أي بدل الواحد الذي هو الله لفسدنا. وهذا المعنى أرَاد سيبويه^(٣) في المسألة التي جاء بها توطئة.

وقال الشَّلُوبين في مسألة سيبويه «لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلبنا»: إنَّ المعنى: لو كان معنا رجلٌ مكانَ زيدٍ لغلبنا، فـ«إلا» بمعنى «غير» التي بمعنى مكان. وهذا أيضاً جنوحٌ من أبي علي^(٤) إلى البدل. وما ذكره ابن الصائغ من المعنى المتقدم مُسْوَغٌ للبدل. وهو جوابٌ عمّا أفسد به أبو البقاء وجَّه البدل، إذ معناه واضحٌ، ولكنه قریبٌ من تفسير المعنى لا من تفسير الإعراب.

آ. (٢٤) قوله: «هذا ذُكْرٌ مَنْ مَعِي»: العامة على إضافة «ذُكْر» إلى «منْ» إضافة المصدر إلى مفعوله، كقوله تعالى: «بِسْؤَالِ نَعْجَتْكَ»^(٥). وقرىء^(٦) «ذُكْرٌ» بالتنوين فيما، و«منْ» مفتوحة الميم، ثُونَ

(١) مذهبه في المقتضب ٤٠٨/٤ أنَّ إلا وما بعدها نعت بمتزلة غير وما أضيفت إليه، ونقل ابن هشام في المغني ٩٩ ما نقله السمين عنه.

(٢) انظر قول ابن الصائغ في المغني ٩٩.

(٣) قال سيبويه ١٣٧٠/١: «هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمتزلة مثل، وغير ذلك قوله: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلبنا».

(٤) وهو الشَّلُوبين.

(٥) الآية ٢٤ من سورة ص، «قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك».

(٦) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٣٠٦، والكتاف ٢/٥٦٩، والمحتب ٢/٦١، والقرطبي ١١/٢٨٠، وال Shawād ٩١.

المصدرُ ونُصِّبَ به المفعولُ كقوله تعالى : «أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ
يَتِيمًا»^(١).

وقرأ يحيى بن يعمر «ذُكْرُ» بتنونه و «مِنْ» بكسر الميم ، وفيه تأويلان ،
أحدهما : أنَّ ثَمَّ موصوفاً محدوفاً قامَتْ صفتُه وهي الظرف مَقَامَه . والتقدير :
هذا ذُكْرٌ مِنْ كتابِ معي ، ومنْ كتابٍ قبلي . والثاني : أنَّ «معي» بمعنى عندي .
ودخولُ «منْ» على «مع» في الجملة نادرٌ لأنها ظرفٌ لا يَتَضَرَّفُ . وقد ضَعَّفَ
أبو حاتم هذه القراءة ، ولم يَرَ الدخولُ «منْ» على «مع» وجهاً .

وقرأ طلحة «ذُكْرٌ معي وذُكْرٌ قبلي» بتنونهما دونَ «منْ» فيهما . وقرأ ت
طائفةً «ذُكْرٌ مِنْ» بالإضافة لـ «مِنْ» كالعادة ، «وذُكْرٌ مِنْ قَبْلٍ»^(٢) بتنونه وكسر ميم
«منْ» . ووجهها واضحٌ مما تقدم .

قوله : «لا يَعْلَمُونَ الْحَقُّ» العَامَةُ على نصب «الحق» . وفيه وجهان ،
أظهرُهما : أنَّه مفعولٌ به بالفعل قبله . والثاني : أنه مصدرٌ مؤكَّد . قال
الزمخشري^(٣) : «ويجوزُ أنْ يكونَ المنصوبُ أيضاً على التوكيد لمضمونِ
الجملة السابقة ، كما تقول : «هذا عبدُ الله الحقُّ لا الباطل» فاكُدَ انتفاءُ العلم» .

وقرأ^(٤) الحسن وابن محيسن وحميد برفع «الحق» . وفيه وجهان ،
أحدهما : أنَّه مبتدأ والخبرُ مضمر . والثاني : أنه خبرٌ لمبتدأ مضمر . قال
الزمخشري^(٥) : «وَقُرِيءَ «الْحَقُّ» بالرفع على توسيط التوكيد بين السبب
والمسبب . والمعنى : أن إعراضهم بسببِ الجهل هو الحقُّ لا الباطل» .

(١) الآية ١٤ من البلد.

(٢) لم أجده مِنْ نص على هذه القراءة غير السمين .

(٣) الكشاف ٢/٥٦٩.

(٤) الإتحاف ٢/٢٦٢ ، والبحر ٦/٣٠٦ ، والقرطبي ١١/٢٨٠ ، والمحتب ٢/٦١ .

(٥) الكشاف ٢/٥٦٩.

آ. (٢٦) قوله : **«بل عباد»** : «عباد» خبرٌ مبتدأ ضمیر أي : هم عباد. و «مُكْرَمُون» في العامة^(١) مخففٌ، وقراءة^(٢) عكرمة مشدداً.

آ. (٢٧) قوله : **«لا يُسِقُّونه»** : جملةٌ في محل رفع صفة لـ «عباد». والعامّة على كسر الباء في «يُسِقُّونه» وقرئ^(٣) بضمّها. وخرجت على أنه مضارعٌ سبقه أي غلبه في السبق يقال : سابقه فسبقه يسبقه أي : عليه في السبق. ومضارع فعلٌ في المغالبة مضمومُ العين مطلقاً^(٤) إلا في ياءِ العين^(٥) أو اللام^(٦)، والمراد : لا يُسِقُّونه بقوله، فعوضُ الألف واللام عن الضمة عند الكوفيين، والضمير محدودٌ عند البصريين أي بالقول منه.

آ. (٢٩) قوله : **«فَذَلِكَ نَجْزِيهُ»** : يجوز في ذلك وجهان أحدهما : أنه مرفعٌ بالإبتداء. وهذا وجّه حسنٍ. والثاني : أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ يفسّره هذا الظاهر. والمسألة من باب الاشتغال. وفي هذا الوجه إضمارٌ عاملٌ مع الاستغناء عنه، فهو مرجوحٌ. والفاء وما في حيزها في موضع جزمٍ جواباً للشرط و «كذلك» نعتٌ لمصدرٌ محدودٌ أو حالٌ من ضمير المصدر أي : جزاءٌ مثل ذلك الجزء، أو نجزي الجزء حال كونه مثل ذلك.

وقرأ العامة «نجزي» بفتح النون. وأبو عبد الرحمن المقرئ^(٧) بضمّها.

(١) أي في قراءة العامة.

(٢) البحر ٦/٣٠٧، والكشف ٢/٥٦٩.

(٣) البحر ٦/٣٠٧، والكشف ٢/٥٦٩.

(٤) نحو: صارعْتُه فَصَرَعْتُه فَاتَّأْصَرَعْهُ.

(٥) فيكون على يَقْيُّل نحو: سَايَرْتُه فَبَيَرْتُه أَسِيَرْهُ.

(٦) نحو: نَاهَيْتُه فَنَهَيَهُ أَنْهَيْهُ. وانظر الهمج ٢/١٦٣.

(٧) المحتبس ٢/٦١، والبحر ٦/٣٠٧ والمقرئ هو عبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمن

القرشي، إمام في القراءات، روى عن نافع وله اختيار في القراءة. مات سنة ٢١٣.

انظر: طبقات القراء ١/٤٦٤.

ووجهها أنه مِنْ أَجْزَأُ بِالْهَمْزَةِ، مِنْ أَجْزَانِي كَذَا أَيْ : كفاني ، ثُمَّ خَفَّ الْهَمْزَةُ فَانْقَلَبَتْ إِلَى الْيَاءِ .

آ . (٣٠) قوله : «أَوْ لَمْ يَرَ» : قرأ^(١) ابن كثير «أَلَمْ يَرَ» من غير واو . والباقيون / بالواو بين همزة الاستفهام و «لم» . ونظير حذف الواو وإثباتها [٦٢٩/أ] هنا ما تقدّم في البقرة وأآل عمران في قوله «قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا»^(٢) «سَارَعُوا إِلَى مَغْفِرَة»^(٣) وقد تقدّم حكم ذلك . والرؤيا هنا يجوز أن تكون قلبية ، وأن تكون بصريّة . فـ «أَنَّ» وما في حيزها سادّةً مَسَدَّ مفعوليّن عند الجمهور على الأول^(٤) ، ومَسَدَّ واحدٍ والثاني محذوف ، عند الأخفش ، وسادّةً مَسَدَّ واحدٍ فقط على الثاني^(٥) .

قوله : «كانتا» الضمير يعود على السموات والأرض بلفظ الشنيدة ، والمتقدّم جمع . وفي ذلك أوجه أحدها : ما ذكره الزمخشري^(٦) فقال : « وإنما قيل «كانتا» دون «كُنَّ» لأنَّ المراد جماعة السموات وجماعة الأرضين^(٧) . ومنه قولهم : «لِقَاحَانَ سَوْدَاوَانَ» أي : جماعتان . فعلَ في المضمر نحو ما فعلَ في المظاهر . الثاني : قال أبو البقاء^(٨) : «الضمير يعود على الجنسين» . الثالث : قال الحوفي^(٩) : «قال : كانتا رَنْقاً والسَّمَوَاتِ جَمْعٌ لَأَنَّهُ أَرَادَ الصُّنْفَيْنِ . قال الأسودُ ابنُ

(١) السبعة ٤٢٨ ، والنشر ٢/٣٢٣ ، والبحر ٦/٣٠٨ ، والتيسير ١٥٥ ، الحجة ٤٦٧ .

(٢) الآية ١١٦ من البقرة . وانظر : الدر المصنون ٢/٨٣ .

(٣) الآية ١٣٣ من آل عمران . وانظر : الدر المصنون ٣/٣٩٤ .

(٤) أي على كونها قلبية .

(٥) أي على كونها بصريّة .

(٦) الكشاف ٢/٥٧٠ .

(٧) في المطبوعة «الأرض» .

(٨) انظر : البحر ٦/٣٠٨ .

(٩) المصدر نفسه .

يَعْفَرُ^(١):

٣٣٣٦ – إِنَّ الْمَنْيَةَ وَالْحُتْوَفَ كِلاهُما
يُؤْفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

لأنه أراد النوعين، وتبعه ابن عطية في هذا فقال^(٢): «وقال: «وكانتا» من
حيث هما نوعان. ونحوه قول عمر وبن شيم^(٣):

٣٣٣٧ – أَلَمْ يُحْرِزْنَكَ أَنْ حَبَالَ قَيسِ
وَتَغْلِبَ قَدْ تَبَاهِنَا انْقَطَاعًا

ورتفقاً: خبر. ولم يُشَذْ لأنَّه في الأصل مصدر. ثم لك أن تجعله قائماً
مقام المفعول كالخُلُقِ بمعنى المخلوق، أو تجعله على حذف مضارِفِ أي:
ذوَاتِي رَتْقٌ. وهذه قراءةُ الجمهور.

وقرأ^(٤) الحسنُ وزيدُ بنُ عليٍّ وأبو حمزة وعيسيٍّ «رَتْقًا» بفتح الناءِ وفيه
وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ أيضاً، ففيه الوجهان المتقدمان في الساكنِ الناءِ.
والثاني: أنه فعلٌ بمعنى مفعول كالقبض والتفض بمعني المقبوض والمفوض،
وعلى هذا فكان ينبغي أنْ يطابق بخبره^(٥) في الثانية. وأجاب الزمخشري^(٦) عن
ذلك فقال: «هو على تقديرِ موصوفِ أي: كانت شيئاً رَتْقًا». ورجح بعضُهم

(١) البحر ٦/٣٠٨، المفضليات ٢١٦. والحتوف: جمع حَتْفٌ وهو الموت. يُؤْفِي:
يعلو. والمخارم: جمع مخْرم وهو منقطع أنف الجبل. سوادي: شخصي.

(٢) المحرر ١١/١٣٣.

(٣) المحرر ١١/١٣٣، والبحر ٦/٣٠٨. ولعل اسمه المشهور عَمِير لأنه المعروف
بالقطامي.

(٤) المحتسب ٢/٦١، والقرطبي ١١/٢٨٣، والبحر ٦/٣٠٩.

(٥) كذا في الأصل، ولعلها «خبره» لأنَّه يتعدى بنفسه.

(٦) الكشاف ٢/٥٧٠.

المصدرية بعدم المطابقة في الشنوة، وقد عرفت جوابه. وله أن يقول: الأصل عدم حذف الموصوف فلا يُصار إليه دون ضرورة.

والرُّتْقُ: الانضمام. ارْتَقَ حَلْقُهُ: أي: انضم. وامرأة رَتْقَهُ أي: مُنسَدَّة الفَرْجُ، فلم يُمْكِن جماعها من ذلك. والفتُّقُ: فَصَلَ ذلك المُرْتَبَقِ، وهو من أحسن البديع هنا؛ حيث قابل الرُّتْقَ بالفتُّقَ. قال الزمخشري^(١): «فَإِنْ قَلْتَ: مَتَى رَأَوْهُمَا رَتْقًا حَتَّى جَاءَ تَقْرِيرُهُمْ بِذَلِكَ؟ قَلْتَ: فِيهِ وَجْهَانَ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ وَارِدٌ فِي الْقُرْآنِ الَّذِي هُوَ مَعْجَزٌ فِي نَفْسِهِ، فَقَامَ مَقَامَ الْمَرْئَيِّ الْمَشَاهِدِ. وَالثَّانِي: أَنَّ تَلَاقُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَبَيْنَهُمَا كَلَاهُمَا جَاثِرٌ فِي الْعُقْلِ فَلَا بُدُّ لِلتَّبَابِينِ دُونَ التَّلَاقِ مِنْ مُخْصَصٍ وَهُوَ الْقَدِيمُ سَبَحَانَهُ».

قوله: «وَجَعَلُنَا مِنَ الْمَاءِ كُلُّ شَيْءٍ حَيٍّ» يجوز في «جَعَلَ» هذه أن تكون بمعنى «خلق» فتتعذر لواحدٍ وهو كُلُّ شَيْءٍ، و«من الماء» متعلق بالفعل قبله. ويجوز أن يتعلق بمحدود على أنه حال من «كُلُّ شَيْءٍ» لأنَّه في الأصل يجوز أن يكون وصفاً له، فلما قُدِّمَ عليه تُصَبَّ على الحال. ومعنى خلقه من الماء أحدُ شيئاً: إِمَّا شَدَّةُ احْتِيَاجٍ كُلُّ حَيَّوْنٍ لِلْمَاءِ فَلَا يَعِيشُ بِدُونِهِ، إِمَّا لَأَنَّهُ مَخْلُوقٌ مِنَ النُّطْفَةِ الَّتِي تُسَمَّى مَاءً. ويجوز أن تكون «جَعَلَ» بمعنى صَيْرٌ مُفتعل لاثنين، ثانِيهِما الجارُ بمعنى: أَنَّ صَيْرَنَا كُلُّ شَيْءٍ حَيٍّ بِسَبَبِ مِنَ الْمَاءِ لَا بُدُّ لَهُ مِنْهُ.

والعامَّةُ على خفض «حيٍّ» صفةً لشيءٍ. وقرأ^(٢) حميد بن صبه على أنه مفعول ثانٍ لـ«جَعَلْنَا». والظرف لغُورٍ. ويبعد على هذه القراءة أن يكون «جعل» بمعنى خلق، وأنْ يتتصبَّ «حيًا» على الحال.

(١) الكثاف ٥٧٠/٢.

(٢) الإتحاف ٢٦٣/٢، والبحر ٣٠٩/٦.

أ. (٣١) قوله: «أَنْ تَمِيدَ»: مفعولٌ من أجله أي: أن لا تميد فُحِذَفَتْ «لا» لفهم المعنى، أو كراهةً أن تميد. وقدّره أبو البقاء^(١) فقال: «مخافةً أن تميد». وفيه نظرٌ لأنَّا إنْ جَعَلْنَا المخافةً مستندةً إلى المخاطبين اخْتَلَ شرطُ من شروط النصب في المفعول له وهو الفاعل^(٢). وإنْ جَعَلْنَاها مستندةً لفاعلِ الجَعْلِ استحال ذلك، لأنَّه تبارك وتعالى لا يُسْتَدِّ إِلَيْهِ الخوف. وقد يقال: يُختارُ أن تُسْنَدَ المخافةً إلى المخاطبين. قولكم: يختَلُ شرطُ من شروط [ب] النصب. جوابه: أنه ليس بمنصوبٍ، بل مجرورٌ بحرف العلة المقدر / وحذف حرفِ الجرِ مُطردٌ مع أنَّ وأنَّ بشرطه^(٣).

قوله: «فِجَاجًا سُبَلًا» في «فِجَاجًا» وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به و«سُبَلًا» بدلٌ منه. والثاني: أنه منصوب على الحال من «سبلاً» لأنَّه في الأصل صفةٌ له فلما قُدِّمَ انتصبَ حالًا كقوله^(٤):

٣٣٣٨ - لَمَيْةٌ مُوحشًا طَلْلٌ
يَلْوَحُ كَائِنٌ خَلْلٌ

ويدلُّ على ذلك مجيئه صفةً في الآية الأخرى، وهي قوله تعالى: «لَتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبَلًا فِجَاجًا»^(٥). قال الزمخشري^(٦): «فَإِنْ قُلْتَ: في الفجاج معنى الوصف، فما لها قُدِّمتْ على السُّبُلِ ولم تُؤْخِرْ، كقوله تعالى: «لَتَسْلُكُوا

(١) الإملاء ١٣٢/٢.

(٢) أي اتحاد الفاعل.

(٣) بشرط عدم الالتباس مع الحذف.

(٤) تقدم برقم ٦٠٨.

(٥) الآية ٢٠ من نوح.

(٦) الكشاف ٥٧٠/٢.

منها سُبْلًا فِجَاجًا؟ قلت: لم تُقْدِمْ وهي صفةٌ ولكنْ جَعَلْتُ حَالًا كقوله^(١):

٣٣٣٩ - لِغَزَةً مُؤْجَشًا طَلَلْ قَدِيمٌ

.....

فَإِنْ قَلَتْ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؟ قَلَتْ: أَحَدُهُمَا إِعْلَامٌ بِأَنَّهُ
جَعَلَ فِيهَا طَرْقًا وَاسِعًا. وَالثَّانِي: أَنَّهُ حِينَ خَلَقَهَا عَلَى تِلْكَ الصَّفَةِ، فَهُوَ
بِيَانِ لِمَا أَبْيَمَ ثَمَةً.

قال الشِّيخُ^(٢): «يعني بالإبهامِ أَنَّ الْوَصْفَ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ المَوْصُوفُ
مَتَصَفًّا بِهِ حَالَةُ الْإِخْبَارِ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ قِيَامَهُ بِهِ حَالَةُ الْإِخْبَارِ عَنْهُ. أَلَا
تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ: مَرَرْتُ بِوَحْشِيِّ الْقَاتِلِ حَمْزَةً، وَحَالَةُ الْمَرْرَوْرِ لَمْ يَكُنْ قَائِمًا بِهِ
قُتْلُ حَمْزَةً»^(٣).

وَالْفَحْجُ: الْطَّرِيقُ الْوَاسِعُ. وَالْجَمْعُ: الْفَجَاجُ.

وَالضَّمِيرُ فِي «فِيهَا» يَحْوِزُ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْأَرْضِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ كَقُولِهِ:
«وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ يُسَاطِعُ لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبْلًا فِجَاجًا»^(٤) وَأَنْ يَعُودَ عَلَى
الرَّوَاسِيِّ، يَعْنِي أَنَّهُ جَعَلَ فِي الْجَبَالِ طَرْقًا وَاسِعًا.

(١) الْبَيْتُ لِكَثِيرٍ عَزَّ، وَلِيُسَّ فِي قَصَائِدِ دِيْوَانِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْأَبْيَاتِ الْمَنْسُوَّةِ لِهِ
ص ٥٣٦ وَعِجزَهُ:

عَفَاهُ كُلُّ أَنْسَحَمَ مَسْتَدِيمٌ

وَهُوَ فِي ابْنِ يَعْيَشٍ ٢/٦٢، ٦٤، ٥٣١/١، وَالْخَزَانَةِ ٣٧٥/١، وَشَرْحِ التَّصْرِيبِ ١.
وَالْأَنْسَحَمُ: السَّحَابُ الْأَسْوَدُ الَّذِي امْتَلَأَ مَاءً. وَالْمَسْتَدِيمُ: السَّحَابُ الْمَمْطَرُ.

(٢) الْبَحْرِ ٣٠٩/٦.

(٣) وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: «وَرَأَمَا الْحَالَ فَهِيَ هِيَةٌ مَا تَخْبِرُ عَنْهُ حَالَةُ الْإِخْبَارِ».

(٤) الْأَيْةُ ١٩ مِنْ نُوحٍ.

آ. (٣٢) قوله : **«وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا»** : جملة استثنافية، ويضعفُ جعلُها حالاً مقدرةً، وقرأ^(١) مجاهد وحميد «عن آيتها» بلفظ الإفراد. جعلَ الخلق آيةً، وهي مشتملة على آياتٍ، أو أطلق الواحد وأراد به الجنس.

آ. (٣٣) قوله : **«كُلُّ»** : أي : كُلُّ منها أي : من الشمس والقمر، أو منها أي : من الليل والنهر والشمس والقمر. و«يَسْبِحُون» يجوز أن يكون خبر «كُلُّ» على المعنى. و«في فلك» متعلقٌ به، ويجوز أن يكون حالاً. والخبرُ الجارُ وهو «في فلك». وهذا الذي : ذكرُه من كون المضاف إليه يجوز أن يقدّر بالأربعة الأشياء^(٢) المذكورة. ذكره أبو البقاء^(٣). وأما غيره فلم يذكر إلا أن المضاف إليه الشمس والقمر. وهو الظاهر؛ لأن السباحة من صفتهم دون الليل والنهر، وعلى هذا فيُعتَذر عن الإتيان بضمير الجمع، وعن كونه جمّعٌ من يَعْقِلُ.

أما الأولُ فقيل: إنما جُمع لأنَّ ثمَّ معطوفاً محدوفاً تقديره : والنجوم، كما ذُكِرَتْ عليه آياتٌ أخرى. وقال الزمخشري^(٤): «الضمير للشمس والقمر، والمراد بهما جنس الطوالع كل يومٍ وليلة، جعلوها متکاثرةً لتكاثر مطالعها، وهو السبب في جمعهما بالشموس والأقماري». انتهى. والذي حَسِنَ ذلك كونه رأس آية. وقال أبو البقاء^(٥): «يَسْبِحُون» خبر «كُلُّ» على المعنى؛ لأنَّ كُلُّ واحدٍ إذا سَبَحَ فكُلُّها تَسْبَحُ. وقيل: يَسْبِحُون على هذا الوجه حال. والخبر «في فلك».

(١) البحر ٦/٣١٠.

(٢) كذا على اللغة المرجوحة، والراجحة هي دخول الـ أـلـ على المضاف إليه فحسب.

(٣) الإملاء ٢/١٣٢ – ١٣٣.

(٤) الكشاف ٢/٥٧١.

(٥) الإملاء ٢/١٣٣.

وقيل: التقدير: كُلُّها، والخبر «يَسْبَحُونَ»، وأنت بضمير الجمع على معنى «كل». وفي هذا الكلام نظر: من حيث إنه لِمَا جَوَزَ أَنْ يكونَ المضافُ إِلَيْهِ شيئاً جَعَلَ الْخَبَرَ الْجَارَ، و«يَسْبَحُونَ» حَالاً، فِراراً مِنْ عدمِ مطابقَةِ الخبر للمبتدأ، فَوَقَعَ فِي تَخَالُفٍ الْحَالِ وصَاحِبِهَا.

وأما الثاني^(١) فلأنَّه لَمَّا أَسْنَدَ إِلَيْهَا السَّبَاحَةُ التِّي هِي مِنْ أَفْعَالِ الْعُقَلَاءِ جَمَعَهَا جَمْعُ الْعُقَلَاءِ كَوْلُهُ: «رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ»^(٢) و«أَيَّتِنَا طَائِعِينَ»^(٣).

وهذه الجملة^(٤) يجوز أن تكونَ لا محلَّ لها من الإعرابِ لاستثنائها. ويجوزُ أَنْ يكونَ محلُّها النصبُ على الْحَالِ. فِإِنْ قُلْنَا: إن السَّبَاحَةُ تَشَبَّهُ إِلَى اللَّيلِ وَالنَّهَارِ، كَمَا تَقْدُمُ نَقْلُهُ عَنْ أَبِي البقاءِ فِي أَحَدِ الْوَجَهَيْنِ فَتَكُونُ حَالاً مِنَ الْجَمِيعِ. وَإِنْ كَانَ لَا يَصْحُّ يَشَبَّهُ إِلَيْهِمَا كَانَتْ حَالاً مِنَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ. وَتَأْوِيلُ الْجَمْعِ قَدْ تَقْدُمُ. قَالَ الشِّيخُ^(٥): «أَوْ مَحَلُّهَا النصبُ عَلَى الْحَالِ مِنَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ؛ لِأَنَّ اللَّيلَ وَالنَّهَارَ لَا يَتَصَفَّانِ بِأَنَّهُمَا يَجْرِيَانِ فِي فَلَكٍ، فَهُوَ كَوْلُكُ: رَأَيْتُ زِيداً وَهَنْدَا مُتَبَرِّجَةَ انتَهَى». وَهَذَا قَدْ سَبَقَهُ إِلَيْهِ الزَّمَخْشَريُّ^(٦) فَنَقَلَهُ عَنْهُ، يَعْنِي أَنَّهُ قَدْ دَلَّ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْحَالَ مِنْ بَعْضِ مَا تَقْدُمُ كَمَا فِي الْمَثَالِ الْمَذَكُورِ.

وَالسَّبَاحَةُ: الْعَوْمُ فِي الْمَاءِ. وَقَدْ يُعْبَرُ بِهِ عَنْ مَطْلَقِ الْذَّهَابِ، وَقَدْ تَقْدُمُ اشْتِقَاقُهُ فِي «سُبْحَانَكَ»^(٧).

(١) وهو الاعتذار عن جمع مَنْ يعقل.

(٢) الآية ٤ من يوسف.

(٣) الآية ١١ من فصلت.

(٤) أي: «يَسْبَحُونَ».

(٥) البحر ٦/٣١٠.

(٦) الكشاف ٢/٥٧١.

(٧) لم يسبق له ذلك.

آ. (٣٤) قوله : **«أَفَإِنْ مِتَّ»** : قد تقدُّم نظير ذلك في آل عمران عند قوله : **«أَفَإِنْ ماتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ**^(١) . وفي هذه الآية دليل لمذهب سيبويه^(٢) : وهو أنه إذا اجتمع شرط واستفهام^(٣) أجب الشرط . فتكون الآية قد دخلت فيها همزة الاستفهام على جملة الشرط . والجملة المقترنة بالفاء جواب [٦٣٠ / آ] الشرط ، وليس مصْبَط الاستفهام ، وزعم يونس^(٤) أن الاستفهام / مُنصَبٌ على الجملة المقترنة بالفاء ، وأن الشرط معترض بين الاستفهام وبينها ، وجوابه محذوف . وليس بشيء إذ لو كان كما قال لكان التركيب : **أَفَإِنْ مِتَ هُمْ** الخالدون ، بغير فاء . وكأن ابن عطية^(٥) نحا منحى يونس فإنه قال : «وألف الاستفهام داخلة في المعنى على جواب الشرط» .

آ. (٣٥) قوله : **«فَتْنَةً»** : في نصيه ثلاثة أوجه ، أحدها : أنه مفعول من أجله . الثاني : أنه مصدر في موضع الحال أي : فاتئن . الثالث : أنه مصدر من معنى العامل لا من لفظه ، لأن البتلة فتنة فكأنه قبل : **فَتْنَتُكُمْ** فتنة .

وقرأ العامة **«تُرْجَمُونُ**» ببناء الخطاب مبنياً للمفعول . وغيرهم بباء الغيبة على الالتفات^(٦) .

(١) الآية ١٤٤ من آل عمران ، وانظر : الدر المصنون ٣/٤١٦ .

(٢) الكتاب ١/٤٤٤ .

(٣) في الأصل «وقسام» وهو سهو .

(٤) الكتاب ١/٤٤٤ ، والارشاف ٢/٥٥٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٠٠ ، وشرح الرضي على الكافية ٢/٣٩٤ .

(٥) المحرر ١١/١٣٤ .

(٦) قال في السبعة ٤٢٩ : روى عباس عن أبي عمرو **«يُرْجَمُونَ»** .

آ. (٣٦) قوله : «إِنْ يَتَّخِذُونَكَ» : «إن» هنا نافية، وهي وما في حيزها جواب الشرط بـ«إذا»، وـ«إذا» مخالفة لأدوات الشرط في ذلك، فإن أدوات الشرط متى أجبت بـ«إن» النافية أو بـ«ما» النافية وجَب الإتيان بالفاء يقول : إن أَتَيْتَنِي فإنْ أَهْتَكَ وفما أَهْتَكَ. وتقول : إذا أَتَيْتَنِي ما أَهْتَكَ بغير فاء يَدُلُّ له قوله تعالى : «وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا يَبْيَنُوا مَا كَانُوا حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا»^(١).

وـ«اتَّخَذَ» هنا متعدية لاثنين. وـ«هُزُوا» هو الثاني : إِمَّا على حَذْفِ مضارِفِ، وإِمَّا على الوصْفِ بالمُصْدِرِ مبالغةً، وإِمَّا على وقوفِهِ مَوْرِعَ اسْمِ المفعولِ.

وفي جواب «إذا» قولان، أحدهما : أنه «إن» النافية، وقد تقدَّم ذلك. والثاني : أنه محذوفٌ، وهو القول الذي قد حكى به الجملة الاستفهامية في قوله : «أَهْذَا الَّذِي يَذْكُرُ أَهْلَكُمْ» إذ التقدير : وإذا رأَكَ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقُولُونَ : أَهْذَا الَّذِي . وتكونُ الجملة المنفيَّة مُعْتَرِضَةً بين الشرط وبين جوابه المقدَّرِ.

قوله : «وَهُمْ بِذِكْرِ الرَّحْمَنِ هُمْ كَافِرُونَ» «هم» الأولى مبتدأ مخبر عنـه بـ«كافرون»، وـ«بِذِكْرِ» متعلق بالخبر. والتقدير : وهم كافرون بـذِكْرِ . وـ«هم» الثاني تأكيداً للأول تأكيداً لفظياً، فوقع الفصل بين العامل^(٢) ومعموله^(٣) بالمؤكَدِ، وبين المؤكَد^(٤) والمؤكَد^(٥) بالمعمولِ .

وفي هذه الجملة قولان، أحدهما : أنه في محل نصِّب على الحالِ مِنْ

(١) الآية ٢٥ من العجائية.

(٢) العامل «كافرون».

(٣) المعمول «بِذِكْرِ».

(٤) المؤكَد «هم» الأولى.

(٥) المؤكَد «هم» الثانية.

فأعلى القول المقدّر أي: يقولون ذلك وهم على هذه الحال. والثاني: أنها حالٌ منْ فأعلى «يَتَخَذُونَك»، وإليه نحا الزمخشري، فإنه قال^(١): «والجملة في موضع الحال أي: يَتَخَذُونَك هُرُواً وهم على حالٍ هي أصلُ الهزء والسخرية، وهي الكفر بالله».

آ. (٣٧) قوله: «مِنْ عَجَلٍ»: فيه قولان، أحدهما: أنه من بابِ القلب. والأصل: خلق العجل من الإنسان لشدة صدوره منه وملازمه له. وإلى هذا ذهب أبو عمرو. وقد يتأيد هذا بقراءة عبد الله^(٢) «خَلَقَ الْعَجَلَ مِنَ الْإِنْسَانِ» والقلب موجود. قال الشاعر^(٣):

٣٣٤٠ حَسَرْتُ كَفِيْ عن السَّرْبَالِ آخْذَهُ

يريد: حسرت السَّرْبَالَ عن كفي. ومثله في الكلام: «إذا طَلَعَتِ
الشَّعْرِي استَوَى العُودُ على الْحَرْباء»^(٤) وقالوا: عَرَضْتُ الناقَةَ على الْحَوْضِ. وقد
قَدَّمْتُ منه أمثلة^(٥) غير هذه. إلا أن بعضهم يخصه بالضرورة، وقد قدّمت فيه
مذاهب ثلاثة.

(١) الكشاف ٥٧٢/٢

(٢) البحر ٣١٢/٦

(٣) البيت لعميم بن أبيي بن مقبل وتمام روايته في الجمهرة ٨٦٢/٢

حَسَرْتُ عن كَفِيْ السَّرْبَالِ آخْذَهُ
فَرْدًا يُجَرُّ على أَيْدِي الْمُفَدَّنَا

وهو في البحر ٣١٣/٦، والمحرر ١٣٧/١١. وانظر في شواهد القلب: أمالى

الشجري ٣٦٦/١، والمغني ٩١١، وشرح جمل الزجاجي ١٨١/٢، ٦٠٢.

(٤) الشعري: كوكب تير يطلع عند شدة الحر. والحرباء: دُويبة تهاتق عوداً وتدور مع عين الشمس حيث دارت إلى أن تغيب. انظر: أمالى الشجري ٣٦٧/١.

(٥) انظر: الدر المصنون ٥٢١/٣.

- الأنبياء -

والثاني^(١): أنه لا قلب فيه وفيه تأويلات، أحسنها: أن ذلك على المبالغة، جعل ذات الإنسان كأنها خلقت من نفس العجلة، دلالة على شدة اتصاف الإنسان بها، وأنها مادته التي أخذ منها. ومثله في المبالغة من جانب النبي قوله عليه السلام: «لست من الدد، ولا الدد مني»^(٢) والدد: اللعب. وفي لغات: «دد» محنوف اللام و«داد» مقصوراً كـ«عصا» وـ«دادن» بالثنون. وألفه في إحدى لغاته مجهملة الأصل لا ندرى: أهي عن ياء أو^(٣) واو؟.

وقيل: العجل: الطين بلغة حمير، أنشد أبو عبيدة^(٤) على ذلك لشاعر منهم^(٥):

٣٣٤١- النَّبُعُ فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ مَنْتِهِ
وَالنَّخْلُ مَنْتِهِ فِي الْمَاءِ وَالْعَجْلُ
قال الزمخشري^(٦) بعد إنشاده عجز هذا البيت: «وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِصَحِّهِ» وهو معذور.

وهذا الجار يحتمل تعلقه بـ«خلق» على المجاز أو الحقيقة المتقدّمين، وأن يتعلق بمحنوف على أنه حال كأنه قبل: خلق الإنسان عجلًا. كذا قال أبو البقاء^(٧). والأول أولى.

(١) في قوله تعالى: «بِنْ عَجَلْ».

(٢) رمز له السيوطي في الجامع الصغير ٣٤٧/٢ بالصحة، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ٢٦٦.

(٣) الصواب «أم».

(٤) ليس في كتابه المجاز.

(٥) لم أهتد إلى قائله. وهو في تفسير الماوردي ٤٥/٣، والقرطبي ٢٨٩/١١، واللسان (عجل).

(٦) الكشاف ٥٧٣/٢.

(٧) الإملاء ١٣٣/٢.

وقرأ العامة «خُلُق» مبنياً للمفعول. «الإِنْسَانُ» مرفوعاً لقيايه مقام الفاعل.
وقرأ^(١) مجاهد وحميد، وابن قسم «خَلَقَ» مبنياً للفاعل. «الإِنْسَانُ» نصباً مفعولاً
به.

آ. (٣٨) قوله : **«مَتَى هَذَا»** : «متى» خبر مقدم، فهي في محل رفع. وزعم بعض أهل الكوفة^(٢) أنها في محل نصب على الظرف. والعامل فيها فعل مقدر رافع لهذا. والتقدير: متى يجيء هذا الوعد، أو متى يأتي؟ ونحوه. والأول هو المشهور^(٣).

آ. (٣٩) قوله : **«لَوْ يَعْلَمُ»** : جوابها مقدر لأنه أبلغ في الوعيد. [٦٣٠/ب] فقدر الرزمخشيри^(٤): «لَمَا كَانُوا بِتِلْكَ الصَّفَةِ / مِنَ الْكُفَّارِ وَالْأَسْتَهْرَاءِ وَالْأَسْتَعْجَالِ، وَلَكِنْ جَهَلُهُمْ بِهِ هُوَ الَّذِي هَوَنَهُ عَنْهُمْ». وقدره ابن عطية^(٥): «لَمَا اسْتَعْجَلُوا». وقدره الحوفي «لَسَارُوكُوا». وقدره غيره «لَعْلَمُوا صَحَّةَ الْبَعْثِ».

و «حين» مفعول به لـ «علموا» وليس منصوباً على الظرف. أي: لو يعلمون وقت عدم كف النار. وقال الرزمخشيري^(٦): «ويجوز أن يكون «يعلم» متروكاً بلا تعيين بمعنى: لو كان معهم علم ولم يكونوا جاهلين لما كانوا

(١) البحر ٦/٣١٣، والكشف ٢/٥٧٣.

(٢) انظر: البحر ٦/٣١٣.

(٣) هي ظرف زمان عند الجميع، ولكن اختلفوا في متعلقه: فهل يتعلق بفعل محنوف تقديره: متى يجيء، أو متعلق بخبر محنوف تقديره: هذا الوعد كائن متى؟

(٤) الكشف ٢/٥٧٣.

(٥) المحرر ١١/١٣٨.

(٦) الكشف ٢/٥٧٣.

مستعجلين. و «حين» منصوب بضمِّه أي: حين لا يكُفُون عن وجوههم النار يعلمون أنهم كانوا على الباطل، وعلى هذا فـ«حين» منصوب على الظرف لأنَّه جعل مفعول العلم «أنَّهم كانوا».

وقال الشيخ^(١): «والظاهر أنَّ مفعول «علم» محدود لدلالة ما قبله أي: لو علم الذين كفروا مجيء الموعود الذي سألهوا عنه واستتبطوه. و «حين» منصوب بالمفعول الذي هو «مجيء». ويجوز أن يكون من باب الإعمال على حذف مضارف، وأعمل الثاني. والمعنى: لو علمنا مباشرة النار حين لا يكُفُونها عن وجوههم».

آ. (٤٠) قوله: «بَغْتَةً»: في موضع نصب على الحال أي مبالغة. والضمير في «تأتيهم» يعود على النار. وقيل: يعود على الحين لأنَّه في معنى الساعة. وقيل: على الساعة التي يصيّرهم فيها إلى العذاب. وقيل: على الوعد؛ لأنَّه في معنى النار التي وعدُوها، قاله الزمخشري^(٢) وفيه تكليف وقرأ^(٣) الأعمش: «بل تأتيهم» بباء الغيبة. «بَغْتَةً» بفتح الغين. «فِيَهُمْ» بالياء أيضاً. فاما الياء فأعاد الضمير على الحين أو على الوعد. وقال بعضهم: «هو عائد على النار، وإنما ذكر ضميرها لأنها في معنى العذاب، ثم راعى لفظ النار فأنثَ في قوله «رَدَّها».

وقوله: «بل تأتيهم» إضراب انتقالٍ. وقال ابن عطية^(٤): «بل» استدراك مقدر قبله نفيٌ، تقديره: «إنَّ الآيات لا تأتي على حسب اقتراحهم». وفيه نظر؛

(١) البحر ٦/٣١٣.

(٢) الكشاف ٢/٥٧٣.

(٣) البحر ٦/٣١٤.

(٤) المحرر ١١/١٣٨.

لأنه يصيّر التقدير: لا تأتيهم الآيات على حسب اقتراحهم، بل تأتيهم بغتة، فيكون الظاهر أن الآيات تأتي بغتة، وليس ذلك مُراداً قطعاً. وإن أراد أن يكون التقدير: بل تأتيهم الساعة أو النار فليس مطابقاً لقاعدة الإضراب.

آ. (٤٢) قوله: «من الرحمن»: متعلق بـ«يَكُلُوكُم» على حذف مضارِّ أي من أمرِ الرحمن أو بأسه كقوله: «يحفظونه من أمر الله»^(١). و«بالليل» بمعنى في الليل. والكلاء: الحفظ يقال: كلاه يكلوه الله كلاء بالكسر. كما ضبطه الجوهري^(٢) فهو كالىٰ ومكلوء. قال ابن هرمة^(٣):

إِنْ سَلِيمَىٰ وَاللَّهُ يَكْلُوْهَا
ضَنْتُ بَشِيءٍ مَا كَانَ يَرْزُؤْهَا

واكتنالات منه: احتَرَسْتُ، ومنه سمي النبات كلاً؛ لأنَّ به تقوم بنية البهائم وتُحرس. ويقال^(٤): «بلغَ الله بك كلاً العُمر» والمكلا: موضع تحفظ فيه السفن. وفي الحديث^(٥): «نهى عن بيع الكاليء بالكاليء» أي: بيع الدين بالدين؛ كان كلاً من رب الدينين بكل الأخر أي: يراقه^(٦).

(١) الآية ١١ من الرعد.

(٢) الصاحح (كلا) ٦٩ / ١.

(٣) اللسان (كلا)، والماوردي ٤٥ / ٣، ومجاز القرآن ٢ / ٣٩، والقرطبي ١١ / ٢٩١.

(٤) انظر: اللسان (كلا) وشرحه بقوله: «أي أقصاه وآخره وأبعده».

(٥) انظر: النهاية ٤ / ١٩٤ وقال: «أي النسبة بالنسبة، وذلك أن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل فإذا حل الأجل لم يجد ما يقضى به فيقول بعثيه إلى أجل آخر بزيادة شيء فيبيعه منه ولا يجري بينهما تقبض.

(٦) قال أبو عبيد في غريب الحديث ١ / ٢٠: «في وجوه كثيرة من البيع منها: أن يُسلِّمُ الرجل إلى الرجل مائة درهم إلى سنة في كُرْ طعام لكر. فإذا انقضت السنة وحلَّ الطعام عليه قال الذي عليه الطعام للدفاع: ليس عندي طعام لكن يعني هذا الكُرْ»

وقوله: «بل هم» إصرابٌ عن ما تضمنه الكلامُ الأول من النفي ، إذ التقدير: ليس لهم كالىٰ ولا مانعٌ غيرُ الرحمن.

وقرأ^(١) الزهري وابن القعاع^(٢) «يَكُلُوكُمْ» بضمِّةٍ خفيفةٍ دون همزٍ. وحکى الكسائي والفراء^(٣) «يَكُلُوكُمْ» بفتح اللام وسكون الواو ولم أعرُفُها قراءةً، وهو قريبٌ من لغةٍ مَنْ يخفَفُ «أَكَلْتُ الْكَلَامَ عَلَى الْكَلْوَ» وقفًا إِلَّا أنه أجرى الوصل مُجرَّى الوقف.

آ. (٤٣) قوله: «أَمْ هُمْ أَهْلَهُ»: «أَمْ» منقطعةٌ أي: بل أَهْلَهُ . وقد تقدم ما فيها . وقوله: «مَنْ دُونَنَا» فيه وجهان أحدهما: أنه متعلق بـ «تَمَنَّعُهُمْ» قيل: والمعنى: أَهْلَهُمْ تجعلُهُمْ في مَنْعَةٍ وعَزَّ . وإلى هذا ذهب الحوفي . والثاني: أنه متعلق بمحذوفٍ لأنَّ صفةً لـ «أَهْلَهُ» أي: أَهْلَهُ من دوننا تمنَّعُهُمْ؛ ولذلك قال ابن عباس: «إِنَّ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا». وقوله: «لَا يَسْتَطِيعُونَ» مستأنفٌ فلا محلٌ له ، ويجوز أن يكون صفةً لـ «أَهْلَهُ» وفيه بُعدٌ من حيث المعنى .

آ. (٤٥) قوله: «وَلَا يَسْمَعُ»: قرأ ابن عامر^(٤) هنا «وَلَا تُسْمِعُ» بضمِّ الناء للخطاب وكسر الميم، «الصُّمُّ الدَّعَاء» منصوبين . وقرأ ابن كثير

= بمتي درهم إلى شهر. فيهذه نسية انتقلت إلى نسية وكل ما أشبه ذلك . ولو كان قبض الطعام ثم باعه منه أو من غيره بنسية لم يكن كالثأب كالىٰ».

(١) البحر ٦/٣١٤.

(٢) وهو يزيد بن القعاع أبو جعفر وتقدمت ترجمته.

(٣) معاني القرآن له ٢/٢٠٤.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعه ٤٢٩، والحجۃ ٤٦٧، والبحر ٦/٣١٠، والتيسير ١٥٥، والقرطبي ١١/٢٩٢، والنشر ٢/٣٢٣، والشواذ ٩١.

كذلك في النمل^(١) والروم^(٢). وقرأ باقي السبعة بفتح ياء الغيبة والميم^(٣) «الضم» بالرفع، «الدعاة» بالنصب في جميع القرآن.

وقرأ الحسن كقراءة ابن عامر إلّا أنه بباء الغيبة وروى عنه ابن حاليه^(٤) «ولا يسمع» بباء الغيبة مبنياً للمفعول، «الضم» رفعاً، «الدعاة» نصباً. وروي عن أبي عمرو بن العلاء «ولا يسمع» بضم الياء من تحت وكسر الميم «الضم»، نصباً «الدعاة» رفعاً.

فأمّا قراءة ابن عامر^(٥) وابن كثير فالفاعل فيها ضمير المُخاطب وهو الرسول عليه السلام، فانتصب «الضم» و«الدعاة» على المفعولين، وأولهما هو الفاعل المعنوي. وأمّا قراءة الجماعة فال فعل مسند لـ «الضم» فانتصب الدعاء [٦٣١/أ] مفعولاً به / وأمّا قراءة الحسن^(٦) الأولى فأسند الفعل فيها إلى ضمير الرسول صلى الله عليه وسلم. وهي كقراءة ابن عامر في المعنى. وأمّا قراءته الثانية^(٧) فإنه أُسند الفعل فيها إلى «الضم» قائماً مقام الفاعل، فانتصب الثاني وهو «الدعاة».

وأمّا قراءة أبي عمرو^(٨) فإنه أُسند الفعل فيها إلى الدعاء على سبيل الاتساع، وحذف المفعول الثاني للعلم به. والتقدير: ولا يسمع الدعاة الضم

(١) الآية ٨٠ (السبعة ٤٨٦) «ولا يسمع الضم».

(٢) الآية ٥٢ (السبعة ٥٠٨) «ولا يسمع الضم».

(٣) أي وفتح ميم يسمع.

(٤) الشواذ ٩١.

(٥) «ولا تسمِّي الضم الدعاة».

(٦) «ولا يسمِّي الضم الدعاة».

(٧) «ولا يسمِّي الضم الدعاة».

(٨) «ولا يسمِّي الضم الدعاة».

شيئاً البتة. ولما وصل أبو البقاء إلى هنا قال^(١): «ولا يسمُّ» فيه قراءاتٌ وجوهها ظاهرةٌ ولم يذكرها.

و[قوله]: «إذا» في ناصبه وجهان، أحدهما: أنه «يسمُّ». الثاني: أنه «الدعا» فأعمل المصدر المعرف بـأَل، وإذا أعملوه في المفعول الصريح^(٢) ففي الطرف أُخرى.

آ. (٤٦) قوله: **«نَفْحَةٌ»**: قال السزمخشي^(٣): «في هذا ثلاث مبالغاتٍ: لفظ المسّ وما في النفح من معنى القلة والنّزاره. يقال: نفحته الدابة: رمحته رمحًا يسيراً. ونفحه بعطيّة أي: بنائلٍ قليلٍ، ولبناء المرة منه أي: بأدنى إصابة يخضعون. والنفح: الخطرة. ونفح له من عطائه: أي رضخ له بشيء. قال الشاعر^(٤):

٣٣٤٣ – إذا رَيْدَةً من حيث ما نَفَحْتَ له
أَتَاه بِرَيَاها خَلِيلٌ يَوَاصِلُه

و«من عذاب» صفة لـ«نفحه».

آ. (٤٧) قوله: **«القِسْطَ»**: في نصب «القِسْطَ» وجهان أحدهما: أنه نعت للموازين، وعلى هذا: فلم أُفرِد؟ وعن جوابان، أحدهما:

(١) الإملاء ١٣٣/٢.

(٢) نحو قول الشاعر:

.....
فلم أَنْكُلْ عن الضرِبِ مِشْمَعا

(٣) الكشاف ٥٧٤/٢.

(٤) البيت لأبي حية التميري، وهو في اللسان (ريد)، والخزانة ١٥٢/٣، والعيني ٣٨٦/٣، والددر ١٨٠. والهمع ١٢/١، والبحر ٦/٢٩٤. وريح رَيْدَة ورأدة وريدانة أي لينة الهبوب. وزَيَاها: رائحتها.

أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مَصْدُرٌ، وَالْمَصْدُرُ يُوَحَّدُ مُطْلَقاً. وَالثَّانِي: أَنَّهُ عَلَى حَدْفِ
مُضَافٍ. الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ^(۱) أَيْ: لِأَجْلِ الْقُسْطِ. إِلَّا أَنَّهُ فِي
هَذَا نَظَرًا مِنْ حِيثِ إِنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ إِذَا كَانَ مَعْرُوفًا بِأَنَّ يَقُولُ تَجْرِيدُهُ مِنْ حَرْفِ الْعَلْةِ
تَقُولُ: جِئْتُ لِلإِكْرَامِ، وَيَقُولُ: جِئْتُ إِلَيْكُمْ، كَفَوْلُ الْآخِرِ^(۲):

٣٣٤٤— لَا أَقْعُدُ الْجَبَنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ
وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

وَقَرِيءُ^(۳) «الْقِصْطُ» بِالصَّادِ لِأَجْلِ الطَّاءِ، وَقَدْ تَقْدَمَ^(۴).

قَوْلُهُ: «لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ» فِي هَذِهِ الْلَّامِ أَوْجَهُ، أَحَدُهَا: قَالَ الزَّمْخَشْرِيُّ^(۵):
«مِثْلُهَا فِي قَوْلِكَ: جِئْتُ لِخَمْسِ خَلَوَنَّ مِنَ الشَّهْرِ، وَمِنْهُ بَيْتُ النَّابِغَةِ^(۶).

٣٣٤٥— تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا
لَسْتَ أَعْوَامَ وَذَا الْعَامِ سَابِعَ

وَالثَّانِي: أَنَّهَا بِمَعْنَى فِي . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ قَبِيَّةَ^(۷) وَابْنُ مَالِكٍ^(۸). وَهُوَ
رَأْيُ الْكُوفَيْنِ^(۹) وَمِنْهُمْ عِنْدَهُمْ: «لَا يُجَلِّيهَا لَوْقَتُهَا [إِلَّا هُوَ]^(۱۰)» وَكَفَوْلُ مُسْكِينِ

(۱) وَهُوَ رَأْيُ ابْنِ مَالِكٍ فِي شَرْحِ عَمْدَةِ الْحَافَظِ ۳۹۸.

(۲) تَقْدَمْ بِرَقْمِ ۲۳۶.

(۳) الْبَحْرُ ۶/۳۱۶.

(۴) انْظُرْ: الدَّرُ المَصْوُنُ ۱/۶۴.

(۵) الْكَشَافُ ۲/۳۹۸.

(۶) تَقْدَمْ بِرَقْمِ ۳۹۸ أَيْ مَعْنَى بَعْدِهِ . وَانْظُرْ فِي وَقْعِ الْلَّامِ بِمَعْنَى بَعْدِهِ: الْمَعْنَى ۲۸۱.

(۷) لَمْ يَرِدْ هَذَا التَّفْسِيرُ فِي كُتُبِ الْغَرِيبِ وَالْمَشْكُلِ .

(۸) لَمْ أَقْفُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ لَهُ فِي كَبَّهِ الَّتِي عَدْتُ إِلَيْهَا .

(۹) مَعْنَى الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ۲/۲۰۵.

(۱۰) الْآيَةُ ۱۸۷ مِنَ الْأَعْرَافِ .

الدارمي^(١):

٣٣٤٦ – أولئك قومي قد مضوا لسبيلهم
كما قد مضى من قبل عادٌ وتبع

وكقول الآخر^(٢):

٣٣٤٧ – وكل أبٍ وابنٍ وإن عمرًا معاً
مقيّمين مفقود لوقتٍ وفائدٍ

والثالث: أنها على بابها من التعليل، ولكن على حذف مضاف.

أي: لحساب يوم القيمة.

قوله: « شيئاً» يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً^(٣)، وأن يكون مصدراً، أي:
شيئاً من الظلم.

قوله: « مثقال» قرأ^(٤) نافع هنا وفي لقمان^(٥) برفع « مثقال» على أن « كان»
تامة، أي: وإن وجد مثقال. والباقيون بالنصب على أنها ناقصة، واسمها مضم
أي: وإن [كان] العمل. و« من خرَد» صفة لحَبَّة.

وقرأ العامة «أتينا» من الإتيان بقصير الهمزة أي: جئنا بها، وكذا قرأ^(٦)
ابن مسعود وهو تفسير معنى لا تلاوة. وقرأ ابن عباس ومجاهد وسعيد وابن أبي

(١) الخزانة ١١٧/٢، والبحر ٦/٣١٦.

(٢) لم أهتم إلى قائله. وهو في البحر ٦/٣١٦.

(٣) المفعول الأول هو نائب الفاعل «نفس».

(٤) السبعة ٤٢٩، والنشر ٢/٣٢٤، والتيسير ١٥٥، والبحر ٦/٣١٦، والحججة ٢٤٩.

(٥) الآية ١٦ «إنْ تَكُ مُتَّقِلْ حَبَّة».

(٦) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٣١٦، والقرطبي ١١/٢٩٤، والمحتنب ٢/٦٣.

- الأنبياء -

إسحاق والعلاء بن سبابة^(١) وجعفر بن محمد «أتينا» بمدّ الهمزة وفيها أوجه، أحدها: - وهو الصحيح - أنه فاعلنا من المواتاة وهي المجازاة والمكافأة، المعنى: جائزنا بها، ولذلك تدعى بالباء. الثاني: أنها مُفَاعِلَةٌ من الإثبات بمعنى المجازاة والمكافأة لأنهم أتُوه بالأعمال وأتاهم بالجزاء، قاله الزمخشري^(٢). الثالث: أنه أفعل من الإثبات. كذا توهّم بعضهم وهو غلط. قال ابن عطية^(٣): «ولو كان آتينا أعطينا لما تعلّى بحرف جرّ. ويؤوهن هذه القراءة أنّ بدل الواو المفتوحة همزة ليس بمعرفٍ، وإنما يُعرَفُ ذلك في المضمومة والمكسورة» يعني أنه كان من حقّ هذا القاريء أن يقرأ «أتينا» مثل واطئنا، لأنها من المواتاة على الصحيح، فأبدل هذا القاريء الواو المفتوحة همزة. وهو قليلٌ ومنه أحد «واتاه».

وقال أبو البقاء^(٤): «ويقرأ بالمدّ بمعنى جائزنا بها، فهو يقرُبُ من معنى أعطينا؛ لأنَّ الجزاء إعطاء، وليس منقولاً من آتينا؛ لأن ذلك لم يُنقل عنهم. وقرأ حميد «أَتَيْنَا» من الثواب. والضمير في «بها» عائد على المثلث، وأنث ضميره لإضافته لمؤنث فهو كقوله^(٥):

..... ٣٣٤٨ ..

كما شرقت صدرُ القناة من الدم

(١) العلاء بن سبابة شيخ القراء ورد اسمه في الارشاف ٤٠٨/٢. ولم أقف على ترجمته.

(٢) الكشاف ٥٧٥/٢.

(٣) المحرر الوجيز ١٤١/١١ وكان قد قدر آتينا في القراءة على معنى واتيناه من المواتاة.

(٤) الإملاء ١٣٣/٢.

(٥) تقدم برقم ٥٤٢.

في اكتسابه بالإضافة التأنيث.

آ. (٤٨) قوله : **«وضياء وذكراً»** : يجوز أن يكون من باب عطف الصفات ، فالمراد به شيء واحد أي : آتئناه الجامع بين هذه الأشياء .
وقيل : الواو زائدة . قال أبو البقاء^(١) : «فـ «ضياء» حال على هذا» / . [٦٣١/ب]

آ. (٤٩) قوله : **«الذين يخشوون»** : في محله ثلاثة الأوجه : وهي الجر على النعت أو البدل أو البيان . والرفع والنصب على القطع^(٢) .

آ. (٥١) قوله : **«رُشدَه»** : مفعول ثان . وقرأ العامة «رُشْدَه» بضم الراء وسكون الشين . وعيسي الثقفي^(٣) بفتحهما . وقد تقدم الكلام عليهما^(٤) .

قوله : «من قبل» أي : من قبل موسى وهارون . وهذا أحسن ما قدر به المضاف إليه . وقيل : من قبل بلوغه أو نبوته . والضمير في «به» يعود على إبراهيم . وقيل : على «رُشدَه» .

آ. (٥٢) قوله : **«إذ قال»** : يجوز أن يكون منصوباً بـ «آتئنا» أو بـ «رُشدَه» أو بـ عالمين أو بـ مضرم أي : اذكر وقت قوله . وجوز أبو البقاء^(٥) فيه أن يكون بدلاً من موضع قبل أي : إنه يحلف محله فيصح المعنى ، إذ يصير التقدير : ولقد آتئناه رُشدَه إذ قال . وهو بعيد من المعنى بهذا التقدير .

قوله : «لها» قيل : اللام للعلة أي : عاكفون لأجلها . وقيل : بمعنى على

(١) الإملاء ١٣٣/٢ .

(٢) أي خبر لمبدأ محدوف ، أو مفعول به لفعل محدوف تقديره : أعني .

(٣) البحر ٦/٣٢٠ .

(٤) انظر : الدر المصنون ٢/٥٤٧ .

(٥) الإملاء ١٣٤/٢ .

ـ الأنبياء ـ

أي : عاكفون عليها . وقيل : ضَمَنْ «عاكفون»^(١) معنى عابدين فلذلك أتى باللام . وقال أبو البقاء^(٢) : وقيل : أفادت معنى الاختصاص . وقال الزمخشري^(٣) : «لم ينُو للعاكفين محدوداً^(٤) ، وأجراء مجرى ما لا يتعدى قوله^(٥) : فاعلون العكوف». قلت : الأولى أن تكون اللام للتعليل ، وصلة «عاكفون» محدودة أي : عاكفون عليها لأجلها لا شيء آخر^(٦) .

والتمثيل : جمع تمثال ، وهو الصورة المصنوعة من رُخَامٍ أو نحاسٍ أو حَشَبٍ ، يُشَبِّه بخلق الآدمي وغيره من الحيوانات . قال امرؤ الفيس^(٧) : ٣٤٩
ـ فيَرُبْ يَوْمٌ قَدْ لَهُوتُ ولِيلٌ
ـ بِأَنَسَةٍ كَائِنَهَا خَطُّ تَمَثَالٍ

آ . (٥٣) قوله : **«هَا عَابِدِينَ»** : «عابدين» مفعول ثانٍ لـ «وَجَدْنَا» وـ «لَهَا» لا تعلق له ، لأن اللام زائدة في المفعول به لتقديمه^(٨) .

آ . (٥٤) قوله : **«أَنْتُمْ»** : تأكيد للضمير المتصل . قال الزمخشري^(٩) : «وأنتم من التأكيد الذي لا يصح الكلام مع الإخلال به ، لأن

(١) بالرفع على حكاية لفظ الآية .

(٢) الإملاء ١٣٤ / ٢ .

(٣) الكشاف ٥٧٥ / ٢ .

(٤) المطبوعة : مفعولاً

(٥) المطبوعة : «كقولك» وهي أولى .

(٦) وهو رأي الزمخشري نفسه . وقد قال بعدما نقله عنه «لو قصد التعذية لعداه بصلته التي هي على» .

(٧) تقدم برقم ٢٩٢٢ .

(٨) وهي لام التقوية ، عرَفَها ابن هشام بقوله : «وهي المزيدة للتقوية عامل ضعف» .

انظر : المعني ٢٨٦ .

(٩) الكشاف ٥٧٥ / ٢ .

العطف على ضمير هو في حكم بعض الفعل ممتنع. ونحوه «اسْكُنْ أنتَ وزوْجُكِ الجنة»^(١). قال الشیخ^(٢): «وليس هذا حکماً مجمعاً عليه؛ فلا يصحُّ الكلام مع الإخلال به؛ لأنَّ الكوفيين^(٣) يجيزون العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد بالضمير المتصل ولا فصلٍ. وتظير ذلك بـ«اسْكُنْ أنتَ وزوْجُكِ الجنة» مخالفٌ لمذهبِه في «اسْكُنْ أنتَ وزوْجُكِ» لأنَّ مذهبَه^(٤) يزعم أنَّ «زوْجُكِ» ليس معطوفاً على الضمير المستكِنُ في «اسْكُنْ»، بل مرفوع بفعلٍ مضمر أي: وَلْتَسْكُنْ، فهو عنده من قبيل عطف الجمل، وقوله هذا مخالفٌ لمذهبِ سبويه^(٥).

قلت: لا يلزم من ذلك أنه خالف مذهبَه، إذ يجوز أن ينظر بذلك عندَ من يعتقدُ ذلك، وإنْ لم يعتقدُه هو.
و«في ضلالٍ» يجوز أن يكون خبراً إنْ كانت «كان» ناقصةً، أو متعلقاً بـ«كتنم» إنْ كانت تامةً^(٦).

آ. (٥٥) قوله: **«بِالْحَقِّ»**: متعلقٌ بـ«جُنْتَ». وليس المراد به حقيقةَ المجيء؛ إذ لم يكن غائباً. و«أم أنت» «أم» متصلةٌ وإنْ كان بعدها جملة لأنها في حكم المفرد، إذ التقدير: أيُّ الامرَيْنِ واقعٌ: مجئك بالحق أم لعيُك؟

(١) الآية ٢٥ من البقرة.

(٢) البحر ٦/٣٢٠.

(٣) انظر: الإنصاف ٢/٤٧٤.

(٤) بل مذهبَه أنَّ «أنت» تأكيد للمستكِنُ في «اسْكُنْ»، ليصحُّ العطف عليه. الكشاف ١/٢٧٣.

(٥) قال سبويه: «وأماماً ما يقع أن يشرِّكَ المُظْهَرَ: فعلَتْ وعبدَ الله. فإنْ نَعَّمْ حَسْنَ أن يشرِّكَ المُظْهَرَ. وذلك قوله: ذهبتْ أنت وزيدٌ». الكتاب ١/٣٩٠.

(٦) لا أرى جواز تمامتها لأنَّ التامة تكتفي بمرفوتها، وهذه في الآية ليست كذلك.

- الأنبياء -

كقوله^(١) :

٣٣٥٠ - ما أبالي أنت بالحزن تَيْسِ
أم جفاني بظُرِّ غَيْبِ الشَّيْءِ

وقوله^(٢) :

٣٣٥١ - لَعْنُرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا
شَعِيشُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شَعِيشُ بْنُ مَنْقَرِ

يريد: أيُّ الأمرين واقع؟ ولو كانت منقطعةً لقدرَتْ بـ بل والهمزة، وليس
ذلك مُراداً^(٣).

آ. (٥٦) قوله: «الذِي فَطَرَهُنَّ»: يجوز أن يكون مرفوعاً
الموضع، أو منصوبه على القطع. والضمير المنصبُ في «فَطَرَهُنَّ» للسمواتِ
والأرض. قال الشيخ^(٤): «ولما لم تكن السموات والأرض تبلغ في العدد الكبير
منه جاء الضمير ضمير القلة». قلت: إنْ عَنِي لم يبلغ كُلُّ واحدٍ من السمواتِ
والأرض فمُسْلِمٌ، ولكنه غير مسراً بـ بل المراد المجموع. وإنْ عَنِي لم يبلغ
المجموع منهما فغير مُسْلِمٌ؛ لأنَّه يبلغ أربع عشرة، وهو في حد جمع الكثرة،

(١) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وهو في ديوانه ٤٠، والكتاب ٤٨٨/١، والمقتبس ٢٩٨/٣، وأمالى الشجري ٣٣٤/٢، والخزانة ٤٦١/٤. والنبيب: صوت التيس عند التزو.

(٢) البيت للأسود بن يعفر، وهو في الكتاب ٤٨٥/١، والمقتبس ٢٩٤/٣، والخزانة ٤٤٠/٤، والهمم ١٣٢/٢، والدرر ١٧٥/٢، والشاهد هو حذف الهمزة. والتقدير: شعيب. وليس كما قال السعين.

(٣) الأصل «مراد» وهو سهو.

(٤) البحر ٣٢١/٦.

اللهم إلَّا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْأَرْضَ شَخْصٌ وَاحِدٌ، وَلَيَسْتُ بِسَبْعِ كَالْسَمَاءِ عَلَى
مَا رَآهُ بَعْضُهُمْ فَيَصْحُّ لِهِ ذَلِكُ وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مَعْوَلٍ عَلَيْهِ.

وقيل^(١): على التمايميل. قال الزمخشري^(٢): «وَكَوْنُهُ لِلتَّمَاثِيلِ أَثَبَ
لِتَضْلِيلِهِمْ، وَأَدْخِلَ فِي الْإِحْتِاجَاجِ عَلَيْهِمْ». وقال ابن عطية^(٣): «فَطَرَهُنْ عِبَارَةٌ
عَنْهَا كَانَهَا تَعْقِلُ، وَهَذِهِ مِنْ حِيثِ لَهَا طَاعَةٌ وَانْقِيَادٌ، وَقَدْ وُصِّفَتْ فِي مَوَاضِعَ
بَوْصِفِ مَنْ يَعْقِلُ». وقال غيره: «فَطَرَهُنْ»: أَعَادَ ضَمِيرَ مَنْ يَعْقِلُ لِمَا صَدَرَ مِنْهُنَّ
مِنَ الْأَحْوَالِ الَّتِي تَدْلُّ عَلَى أَنَّهَا مِنْ قَبْلِ مَنْ يَعْقِلُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ بِقَوْلِهِ:
«أَتَيْنَا طَائِعِينَ»^(٤). وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَطَّلَ السَّمَاءَ وَحْقًا لَهَا أَنْ تَئْطَّ»^(٥).

قلت^(٦): كَانَ ابْنَ عَطِيَّةَ وَهَذَا الْقَائِلَ تَوَهَّمَا أَنَّ «هُنَّ»، مِنَ الصَّمَائِرِ
الْمُخْتَصَّةِ بِالْمُؤْنَثَاتِ الْعَاقِلَاتِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِلْ هُوَ لِفَظُ / مُشَتَّرُكُ بَيْنَ الْعَاقِلَاتِ [١/٦٣٢]
وَغَيْرَهَا. قَالَ تَعَالَى: «مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ»^(٧). ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: «فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ».

قَوْلُهُ: «عَلَى ذَلِكُمْ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، أَوْ بِ«الشَّاهِدَيْنَ» اتساعًا، أَوْ عَلَى
الْبَيَانِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ نَحْوَ: «لَكُمَا لَيْمَنَ النَّاصِحِينَ»^(٨).

(١) أي الضمير في «فَطَرَهُنْ».

(٢) الكشاف/٢/٥٧٦.

(٣) المحرر/١١/١٤٢.

(٤) الآية ١١ من فصلت.

(٥) رواه ابن ماجه في كتاب الزهد^(٩) بباب الحزن والبكاء ١٤٠٢/٢، وأحمد ١٧٣/٥.

(٦) انظر: البحر/٦/٣٢١.

(٧) الآية ٣٦ من التوبه.

(٨) الآية ٢١ من الأعراف. وانظر: الدر المصنون ٥/٢٧٩.

آ. (٥٧) قوله : **«وتالله»** : فرأى العامة بالباء مثناً من فوق.

وقرأ^(١) معاذ بن جبل^(٢) وأحمد بن حنبل^(٣) بالباء موحدة. قال الزمخشري^(٤) : «فإن قلت : ما الفرق بين الباء والباء؟ قلت : الباء هي الأصل ، والباء بدلٌ من الواو المبدل منها ، وإن التاء فيها زيادة معنى ، وهو التعجب ، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه». أما قوله : «إن الباء هي الأصل» فيدل على ذلك تصرُّها في الباب ، بخلاف الواو والباء ، وإن كان السهيلي قد ردَّ كون الواو بدلًا منها.

وقال الشيخ^(٥) : «النظر يقتضي أنَّ كلاً منها أصل . وأما قوله «التعجب» فتصوَّر النحويين أنه يجوز فيها التعجب^(٦) وعدمه ، وإنما يلزم ذلك مع اللام قوله^(٧) :

٣٣٥٢ لَهُ يَبْقَى عَلَى الْأَيَامِ ذُو حِيدِ
بِمُشَمَّخَرْ بِهِ الظَّيَانُ وَالْأَسْنُ
و «بعد» منصوب بـ «لأكيدن» . و «مُدبرين» حال مؤكدة ، لأن «تسووا»

(١) البحر ٣٢١/٦.

(٢) معاذ بن جبل صحابي ، من كبار علماء الصحابة ، بعثه النبي صلى الله عليه وسلم قاضياً لأهل اليمن . وكان أحد ستة الذين جمعوا القرآن ، وشهد المشاهد . توفي سنة ١٨ . انظر : سير الأعلام ٤٤٣/١ .

(٣) هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ، أحد الفقهاء الأربعة شمائله كثيرة . له المسند ، والمناقب ، والزهد ، امتنع عن القول بخلق القرآن فامتحن . توفي سنة ٢٤١ . انظر : سير الأعلام ١٧٧/١١ .

(٤) الكشاف ٥٧٦/٢ .

(٥) البحر ٣٢٢/٦ .

(٦) أي مع التاء .

(٧) لم يرد البيت في البحر . وتقدم برقم ٤٠ .

تفهُّم معناها. وقرأ العامة «تُولوا» بضم التاء واللام مضارع «ولى» مشدداً. وقرأ^(١) عيسى بن عمر «تَوَلُوا» بفتحهما مضارع «تولى» والأصل «تَتَوَلُوا» فحذف إحدى التاءين: إما الأولى على رأي هشام، وإما الثانية على رأي البصريين. وينصرُها قراءة الجميع «فَتَوَلُوا عَنْهُ مُذَبِّرِين»^(٢) ولم يقرأ أحد «فَوَلُوا» وهي قياسٌ قراءة الناس هنا. وعلى كلتا القراءتين فلام الكلمة محفوظ وهو الياء لأنَّه منْ ولَى.

ومتعلقٌ هذا الفعل محفوظ تقديره: **تُولُوا إِلَيْكُمْ**، ونحوه.

آ. (٥٨) قوله: **(جُذَادًا)**: قرأ العامة «جُذَادًا» بضم الجيم. والكسائي^(٣) بكسرها، وابن عباس وأبو نهيك وأبو السمال بفتحها. قال قطرب: هي في لغاتها كلُّها مصدرٌ فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤتى. والظاهر أن المضموم اسم للشيء المكسّر كالحطم والرفات والفتات بمعنى الشيء المحطم والمفتت. وقال البيزيدي: «المضموم جمع جذادة بالضم نحو: زجاج في زجاجة، والمكسور جمع جذيد نحو: كرام في كريم». وقال بعضهم: المفتوح مصدر بمعنى المفعول أي: مجدوذين. ويجوز على هذا أن يكون على حذف مضارِّ أي: ذوات جذاد. وقيل: المضموم جمع جذادة بالضم، والمكسور جمع جذادة بالكسر، والمفتوح مصدر.

وقرأ ابن ثاثب «جُذَادًا» بضمَّتين دون الفِ بين الذَّالَيْنِ، وهو جمع جذيد كقليل وقلب^(٤). وقرىء بضم الجيم فتح الذال. وفيها وجهان، أحدهما:

(١) البحر ٦/٣٢٢، وال Shawāzid ٩٢.

(٢) الآية ٩٠ من الصفات.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٢٩، والنشر ٢/٣٢٤، والحجّة ٤٦٨، والتيسير ١٥٥، والبحر ٦/٣٢٢، والقرطبي ١١/٢٩٧، وال Shawāzid ٩٢.

(٤) القليب: البئر قبل أن تُطوى.

أن يكون أصلها ضميين، وإنما حُفِّفَ بإيدال الضمة فتحة نحو: سُرَر وذَلَلْ في جمع سَرِير وذَلِيل، وهي لغة لبني كلب. والثاني: أنه جمع جُذْلة نحو: فُتَّة، ودُرَر في دُرَّة.

والجُذْ: القطع والتكسير، وعليه قوله^(١):

٣٣٥٣ — بنو المهلب جَذْ الله دايرَهُمْ
أَمْسَوا رَمَادًا فَلَا أَصْلٌ وَلَا طَرَفٌ

وقد تقدّم هذا مستوفى في هود^(٢).

وأتى بـ «هم» وهو ضمير العقلاء معاملة للأصنام معاملة العقلاء، حيث اعتقدوا فيها ذلك.

قوله: «إِلَّا كَبِيرًا» استثناء من المتصوب في «فَجَعَلُوهُمْ»، أي: لم يكسره بل تركه. و«لهم» صفة له، والضمير يجوز أن يعود على الأصنام. وتأويل عود ضمير العقلاء عليها تقدّم. ويجوز أن يكون عائداً على عابديها. والضمير في «إِلَيْهِ» يجوز أن يعود إلى إبراهيم أي: يرجعون إلى مقالته حين يظهر لهم الحق، ويجوز أن يكون عائداً على الكبير، وبكلٍ قيل.

آ. (٥٩) قوله: «مَنْ فَعَلَ»: يجوز في «مَنْ» أن تكون استفهامية. وهو الظاهر. فعلى هذا تكون الجملة من قوله «إِنَّه لِمِنَ الظَّالِمِينَ» استئنافاً لا محل لها من الإعراب، ويجوز أن تكون موصولةً بمعنى الذي، وعلى هذا فالجملة من «إِنَّه» في محل رفع خبراً للموصول. والتقدير: الذي فعل هذا بالهتنا إنه.

(١) البيت لجرير وهو في ديوانه ٣٩٠، ومجاز القرآن ٢ / ٤٠.

(٢) انظر: الدر المصور ٦ / ٣٩٥.

آ. (٦٠) قوله: **﴿يَذْكُرُهُمْ﴾**: في هذه الجملة [وجوه] أحدها: أن «سمع» هنا تتعذر لاثنين لأنها متعلقة بعين، فيكون «فتى» مفعولاً أول، و «يَذْكُرُهُمْ» هذه الجملة في محل نصب / مفعولاً ثانياً، ألا ترى أنك لو قلت: «سمعت زيداً» وسكت لم يكن كلاماً بخلاف سمعت قراءته وحديثه. والثاني: أنها في محل نصب أيضاً صفة لإبراهيم، قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: ما حكم الفعلين بعد «سمعنا» وما الفرق بينهما؟ قلت: مما صفتان له «فتى»؛ إلا أن الأول وهو «يَذْكُرُهمْ» لا بد منه له «سمع»؛ لأنك لا تقول: سمعت زيداً، وسكت، حتى تذكر شيئاً مما يسمع، وأما الثاني فليس كذلك».

قلت: هذا الذي قاله لا يتعين، لما عرفت أن «سمع» إن تعلقت بما يسمع نحو «سمعت مقالة بكر» فلا خلاف أنها تتعذر لواحد، وإن تعلقت بما لا يسمع فلا يكفي به أيضاً بلا خلاف؛ بل لا بد من ذكر شيء يسمع فلو قلت: «سمعت زيداً» وسكت، أو «سمعت زيداً يركب» لم يجز. فإن قلت: سمعته يقرأ صحيحاً. وجرى في ذلك خلاف بين النحاة، فأبو علي يجعلها متعدية لاثنين ولا يتمشى عليه قوله الزمخشري، وغيره يجعلها متعدية لواحد، ويجعل الجملة بعد المعرفة حالاً، وبعد النكرة صفة، وهذا أراد الزمخشري.

قوله: «إبراهيم» في رفع «إبراهيم» أوجه أحدها: أنه مرفوع على ما لم يسم فاعله أي: قال له هذا اللفظ، ولذلك قال أبو البقاء^(٢): «فالمراد الاسم لا المسمى» وفي هذه المسألة خلاف بين النحويين: أعني تسلط القول على المفرد الذي لا يؤدي معنى جملة، ولا هو مقطط من جملة، ولا هو مصدر لـ «قال»، ولا هو صفة لمصدره نحو: قلت زيداً، أي: قلت هذا اللفظ،

(١) الكشاف ٥٧٦/٢.

(٢) الإملاء ١٣٤/٢.

فاختاره جماعة كالزجاجي والزمخشري وابن خروف وابن مالك، ومنعه آخرون. وممن اختار رفع «إبراهيم» على ما ذكرت الزمخشري^(١) وابن عطية^(٢). أما إذا كان المفرد مؤدياً معنى جملة قولهم: قلت خطبةً وشعرًا وقصيدةً، أو اقتطع من جملة قوله^(٣):

٤٣٥— إذا دُقْتَ فاما قلت طعم مُدَامَةٍ

مُعْتَقَةٌ مِمَّا يجيءُ بِهِ التُّجَرْ

أو كان مصدرًا نحو: قلت قولًا، أو صفةً له نحو: قلت حقاً أو باطلًا، فإنه يتسلط عليه. كذا قالوا، وفي قولهم «المفرد المقطوع من الجملة» نظر لأن هذا لم يتسلط عليه القول، إنما يتسلط على الجملة المشتملة عليه.

الثاني: أنه خبرٌ مبتدأ مضمر أي: يقال له: هذا إبراهيم، أو هو إبراهيم.
الثالث: أنه مبتدأ محدوف الخبر أي: يقال له: إبراهيم فاعل ذلك. الرابع: أنه منادي وحرف النداء محدوف أي: يا إبراهيم، وعلى الأوجه الثلاثة فهو مقطوع من جملة، وتلك الجملة محكيةٌ بيقال. وقد تقدم تقرير هذا في البقرة عند «وقولوا حَطَّةً»^(٤) رفعاً ونصباً. وفي الأعراف عند قوله «قالوا مَعْذِرَةً»^(٥) رفعاً ونصباً.

والجملة من «يقال له» يحتمل أن تكون مفعولاً آخر نحو قوله: «ظنتُ

(١) الكشاف ٢/٥٧٦ - ٥٧٧.

(٢) المحرر ١١/١٤٤.

(٣) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١١٠، والهمس ١٥٧/١، والدرر ١/١٣٨، واللسان (تجن)، والمدامة: الخمر القديمة. والتجر: التجار.

(٤) الآية ٥٨ من البقرة، وانظر: الدر المصنون ١/٣٧٣.

(٥) الآية ١٦٤ من الأعراف، وانظر: الدر المصنون ٥/٤٩٤.

زيداً كاتباً شاعراً» وأن تكون صفة على رأي الزمخشري ومنْ تابعه، وأن تكون حالاً من «فتى». وجاز ذلك لخُصُوصِها بالوصف.

آ. (٦١) قوله : **«على أَعْيُنٍ»** : في محل نصب على الحال من الهاء في «به» أي : اثتوا به ظاهراً مكشوفاً بمرأى منهم ومنظراً . قال الزمخشري^(١) : «فإن قلت : ما معنى الاستعلاء في «على»؟ قلت : هو وارد على طريق المثل ، أي : يثبت إتيانه في الأعين وتمكن ثبات الراكب على المركوب وتمكنه منه» .

آ. (٦٢) قوله : **«أَنْتَ فَعَلْتَ»** : في «أنت» وجهان ، أحدهما : أنه فاعل بفعلٍ مقدرٍ يفسّرُ الظاهرُ بعده . والتقدير : أ فعلت هذا بالهتّنا ، فلما حُذف الفعل انفصل الضمير . والثاني : أنه مبتدأ ، والخبرُ بعده الجملة . والفرق بين الوجهين من حيث اللفظ واضح : فإن الجملة من قوله «فَعَلْتَ» الملفوظ بها على الأول لا محل لها لأنها مفسّرة ، ومحلها الرفع على الثاني ، ومن حيث المعنى : إن الاستفهام إذا دخل على الفعل أشعر بان الشك إنما تعلق به : هل وقع أم لا؟ من غير شيك في فاعليه . وإذا دخل على الاسم وقع الشك فيه : هل هو الفاعل أم غيره ، والفعل غير مشكوك في وقوعه ، بل هو واقع فقط . فإذا قلت : «أقام زيد؟» كان شكك في قيامه . وإذا قلت : «أزيـدـ قـامـ» وجعلته مبتدأـ كان شككـ في صدورـ الفعلـ منهـ أمـ منـ عمـروـ . والوجهـ الأولـ هوـ المختارـ عند النحـاءـ لأنـ الفعلـ تقدـمـ ماـ يـطـلـبـهـ وهوـ أدـهـ الاستـفـهـامـ .

آ. (٦٣) قوله : **«بِلْ فَعَلَهُ»** : هذا الإضرابُ عن جملة محدوفةٍ تقديره : لم أفعله ، إنما الفاعل حقيقة الله تعالى ، بل فعله . وإسناد الفعل إلى «كبيرهم» من أبلغ / المعاريض .

(١) الكشاف ٢/٥٧٧.

قوله: «هذا» فيه ستة أوجه، أحدها: أن يكون نعتاً لـ«كبيرهم»^(١)، الثاني: أن يكون بدلاً من «كبيرهم». الثالث: أن يكون خبراً لـ«كبيرهم» على أن الكلام يتم عند قوله «بل فعله»، وفاعل الفعل^(٢) محنوف، كذا نقله أبو البقاء^(٣)، وقال: «وهذا بعيد لأن حذف الفاعل لا يُسْوغ»، قلت: وهذا القول يُعزَّى للكسائي، وحيثند لا يُحْسِن الرد عليه بحذف الفاعل فإنه يُجيز ذلك ويلتزم به، ويجعل التقدير: بل فعله مِنْ فعله. ويحوز أن يكون أراد بالحذف الإضمار لأنَّه لَمَّا لم^(٤) يذكر الفاعل لفظاً سُمي ذلك حذفاً.

الرابع: أن يكون الفاعل ضميراً فتى». الخامس: أن يكون الفاعل ضمير «ابراهيم». وهذا الوجهان يؤيدان ما ذكرت من أنه قد يكون مراد القائل بحذف الفاعل إنما هو الإضمار. السادس: أن «فعله» ليس فعلاً، بل الفاء حرف عطف دخلت على «عل» التي أصلها «العل» حرف ترجمة. وحذف اللام الأولى ثابت، فصار اللفظ فعله أي فلعله، ثم حذفت اللام الأولى وخفت الثانية. وهذا يُعزَّى للفراء^(٥). وهو قول مرغوب عنه وقد استدلَّ على مذهبه بقراءة ابن السَّمِيق^(٦) «فعله» بتشديد اللام وهذه شادة، لا يُرجَّح بالقراءة المشهورة إليها، وكان الذي حملهم على هذا خفاء وجه صدور هذا الكلام من النبي عليه السلام.

(١) على تأويل الجامد بمشتق أي: كبيرهم المشار إليه.

(٢) الأصل «الفاعل» وهو سهو والتصحيح من (ش).

(٣) قدره بقوله: فعله مِنْ فعله. انظر: الإملاء ٢/١٣٥.

(٤) سقطت «لم» سهواً من الأصل.

(٥) نقله الفراء عن بعض الناس، معاني القرآن ٢/٢٠٦.

(٦) القرطبي ١١/٣٠٠، والبحر ٦/٣٢٥.

قوله: «إِنْ كَانُوا يُنْطَقُونَ» جوابه ممحض محرف للدالة ما قبله. ومن يجوز
التقديم يجعل «فَاسْأَلُوهُمْ» هو الجواب.

آ. (٦٥) قوله: «ثُمَّ نُكَسُوا عَلَى رُؤُوسِهِمْ»: فرأى العامة
«نُكَسُوا» مبنياً للمفعول مخففة الكاف أي: نكسهم الله أو خجلهم. و«على
رؤوسهم» حال أي: كائنين على رؤوسهم. ويجوز أن يتعلق بنفس الفعل.

والنكس والتنكيس: القلب يقال: نكس رأسه ونكسه مخففاً ومشدداً أي:
طأطأه حتى صار أعلى أعلاه أسفله. وقرأ^(١) أبو حيوة وابن أبي عبلة وابن
الجارود^(٢) وابن مقس «نُكَسُوا» بالتشديد. وقد تقدم أنه لغة في المحرف،
فليس التشديد لتعديلاً ولا تكثيراً. وقرأ رضوان بن عبد المعبود «نُكَسُوا» مخففاً
مبنياً للفاعل، وعلى هذا فالمعنى ممحض تقديره: نكسوا أنفسهم على
رؤوسهم.

قوله: «لَقَدْ عَلِمْتَ» هذه الجملة جواب قسم ممحض، والقسم وجوابه
معمولان لقوله مضرر، وذلك القول المضرر حال من مرفوع «نُكَسُوا» أي:
نُكَسُوا فائلين والله لقد علمت.

قوله: «مَا هُوَلَاءِ يُنْطَقُونَ» يجوز أن تكون «ما» هذه حجازية فيكون
«هولاء»^(٣) اسمها و«يُنْطَقُونَ» في محل نصب خبرها، أو تميمية فلا عمل لها.
والجملة المنافية بأسيرها سادة مسند المفعولين، إن كانت «عَلِمْتَ» على بابها،
ومسند واحد إن كانت عرفانية.

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٣٢٥، الشواذ ٩٢.

(٢) عبد الحميد بن المنذر.

(٣) الأصل «هو».

آ. (٦٧) وقد تقدّم الكلام على «أَف» في سبحان^(١) ولغاتها. واللام في «لَكُم» وفي «لِمَا» لام التبيين أي: التأفيت لكم لا لغيركم وهي نظيرة «هَيْتَ لَكَ»^(٢).

آ. (٦٩) قوله: **«بَرْدًا»**: أي: ذات برد. والظاهر في «سلاماً» أنه نسق على «بردا» فيكون خبراً عن «كوني». وجوز بعضهم أن يتصبّط على المصدر المقصود به التحية في العرف. وقد ردّ هذا بأنه لو قصد ذلك لكان الرفع فيه أولى نحو قول إبراهيم: «سلام»^(٣). وهذا غير لازم؛ لأنّه يجوز أن يأتي القرآن على الفصيح والأفصح. ويندلّ على ذلك أنه جاء منصوباً، والمقصود به التحية نحو قول الملائكة: «قالوا سلاماً»^(٤).

وقوله «على إبراهيم» متعلق بنفس «سلام» إن قصد به التحية. ويجوز أن يكون صفةٌ فتعلق بمحذوفٍ. وعلى هذا فيحتمل أن يكون قد حذف صفة الأول لدلالة صفة الثاني عليه تقديره: كوني بردًا عليه وسلامًا عليه.

آ. (٧١) قوله: **«وَلُوطًا»**: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يكون معطوفاً على المفعول قبله، والثاني: أن يكون مفعولاً معه. والأول أولى. وقوله: «إلى الأرض» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بـنجيناه على أن يضمّن معنى آخر جناته بالنجاة. فلما ضمّن معنى أخرج تعدّى تعديته. [٦٣٣/ب] والثاني: أنه لا تضمين فيه، وأن حرف الجر يتعلّق بمحذوفٍ على أنه / حال من الضمير في «نجيناه» أي: نجيناه مُتّهياً إلى الأرض. كما قدره الشيخ^(٥). وفيه

(١) انظر: إعرابه للأية ٢٣ من الإسراء. (الدر المصنون ٧/٣٤١).

(٢) الآية ٢٣ من سورة يوسف.

(٣) الآية ٦٩ من سورة هود.

(٤) الآية ٦٩ من سورة هود.

(٥) البحر ٦/٣٢٩.

نظرٌ من حيث إنه قادر كوناً مقيداً، وهو كثيراً ما يردد على الزمخشري وغيره ذلك.

آ. (٧٢) قوله : **«نافلة»** : قيل في تفسير النافلة: إنها العطية. وقيل: الزيادة. وقيل: ولد الولد. فعلى الأول تتنصب انتساب المصادر من معنى العامل وهو «وهبنا»، لا من لفظه؛ لأن الهبة والإعطاء متقاربان فهي كالعقوبة والعافية. وعلى الآخرين تتنصب على الحال، والمراد بها يعقوب. والنافلة مختصة بـ يعقوب على كل تقدير؛ لأن إسحاق ولده لصلبه.

قوله: «وَكُلًا» مفعول أول لـ «جَعْلَنَا» وـ «صَالِحِينَ» هو الثاني، توسط العامل بينهما. والأصل: وجعلنا أي: صيّرنا كُلًا من إبراهيم ومن ذكر معه صالحين.

آ. (٧٣) قوله : **«وَجَعَلْنَا هُمْ أَئْمَةً»** : كما تقدّم إلا أنه لم يُوَسِّط العامل. وـ «يَهُدُونَ» صفة لـ «أئمة». وـ «بِأَمْرِنَا» متعلق بـ «يَهُدُونَ». وقد تقدّم التصريف المتعلق بلفظ أئمة^(١) وقراءة القراء فيها.

قوله: «فَعَلَ الْخَيْرَاتِ» قال الزمخشري^(٢): «أصله: أن تفعَل الخيرات، ثم فَعَلَ الخيرات، ثم فَعَلَ الخيرات، وكذلك «وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة». قال الشيخ^(٣): «كأن الزمخشري لما رأى أن فَعَلَ الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ليس من الأحكام المختصة بالمؤمن إليهم، بل هم وغيرهم في ذلك مشتّرون ببني الفعل للمفعول، حتى لا يكون المصدر مضافاً من حيث المعنى.

(١) انظر: الدر المصنون ٦/٢٥.

(٢) الكشاف ٢/٥٧٩.

(٣) البحر ٦/٣٢٩.

إلى ضمير المُوحى إليهم، فلا يكون التقدير: فعلهم الخيرات، وإنما هم الصلاة، وإنما هم الزكاة. ولا يلزم ذلك؛ إذ الفاعل مع المصدر محدود. ويحوز أن يكون من حيث المعنى مضافاً إلى ظاهر محدود، ويشمل المُوحى إليهم وغيرهم. والتقدير: فعل المكلفين الخيرات. ويحوز أن يكون مضافاً إلى ضمير المُوحى إليهم أي: [أن]^(١) يفعلوا الخيرات، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، وإذا كانوا هم قد أُوحى إليهم ذلك فأتابعهم جارون معاوهم في ذلك، ولا يلزم اختصاصهم به. ثم اعتقاد بناء المصدر للمفعول مختلف فيه. أجاز ذلك الأخفش. والصحيح مفعه وليس ما اختاره الزمخشري بمختار».

قلت: الذي يظهر أن الزمخشري لم يقدّر هذا التقدير، لما ذكره الشيخ، حتى يلزم ما قاله، بل إنما قدر ذلك لأن نفس الفعل الذي هو معنى صادر من فاعله لا بُوحيٍ، إنما بُوحي ألفاظ تدل عليه، وكأنه قيل: وأوحينا هذا اللفظ، وهو أن تُفعَل الخيرات، ثم صاغ ذلك العرف المصدري مع ما بعده مصدرأً متوناً ناصباً لما بعده، ثم جعله مصدرأً مضافاً لمفعوله.

وقال ابن عطية^(٢): «والإقام مصدر. وفي هذا نظر». انتهى. يعني ابن عطية بالنظر أن مصدر أفعال على الإفعال. فإن كان صحيح العين جاء تماماً كإكرام، وإن كان معتلها حذف منه إحدى الألفين، وغُوض منه تاء التائث فيقال إقامة^(٣). فلما لم يقل كذلك جاء فيه النظر المذكور. قال الشيخ^(٤):

(١) زيادة من البحر.

(٢) المحرر الوجيز ١٤٨/١١.

(٣) الأصل إقوام. حرف العلة متحرك وقبله ساكن صحيح، نقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح فصار إقوام. قلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل، وافتتاح ما قبلها في اللفظ فصار إقامة، حذفت إحدى الألفين وغُوض منها بالباء. انظر في تفصيل خلاف النحاة: معجم مفردات الإعلال ٢٢٣.

(٤) البحر ٦/٣٢٩.

«وَأَيُّ نَظَرٍ فِي هَذَا؟ وَقَدْ نَصَّ سَيِّبوُه^(۱) عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْإِقَامَةِ وَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ إِقَامَةً بِالنَّائِ، وَهُوَ الْمَقِيسُ فِي مَصْدَرِ أَفْعَلٍ إِذَا اعْتَلَتْ عَيْنُهُ. وَحَسْنُ ذَلِكَ أَنَّهُ قَابِلٌ «وَإِيتَاء الزَّكَاةِ» وَهُوَ بِغَيْرِ تَاءٍ، فَتَقْعُدُ الْمُوازِنَةُ بَيْنَ قَوْلِهِ «وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاء الزَّكَاةِ».

وقال الزجاج^(۲): «حُذِفَتِ النَّائِ مِنْ إِقَامَةِ لَأَنَّ إِلَيْصَافَةَ عَوْضٌ عَنْهَا» وهذا قولُ الفراء^(۳): زعمَ أَنَّ النَّائِ تُحَذَّفُ لِإِلَيْصَافَةِ كَالنَّتَوْنِ. وَقَدْ تَقْدَمَ بَسْطُ القولِ فِي ذَلِكَ عِنْدَ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ فِي بِرَاءَةِ «عُدَّةٍ»، وَلَكِنْ كَرِه^(۴).

آ. (۷۴) قوله: **﴿وَلُوطًا آتَيْنَا﴾**: «لُوطًا» مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مَقْدَرٍ يُفَسَّرُهُ الظَّاهِرُ بَعْدَهُ، تَقْدِيرُهُ: وَآتَيْنَا لَوْطًا آتَيْنَا، فَهِيَ مِنَ الْاِشْتَفَالِ. وَالنَّصْبُ فِي مَثِيلِهِ هُوَ الرَّاجِحُ؛ وَلَذِكَ لَمْ يُقْرَأْ إِلَّا بِلَعْظَفٍ جَمْلَتِهِ عَلَى جَمْلَةِ فَعْلِيَّةٍ، وَهُوَ أَحَدُ الْمُرَجُحَاتِ.

قوله: «من القرية» أي: من أهلٍ . يدلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: «إِنَّهُمْ كَانُوا»، وَكَذَلِكَ إِسْنَادُ عَمَلِ الْخَبَائِثِ إِلَيْهَا، وَالْمَرَادُ أَهْلُهَا . وَقَدْ تَقْدَمَ تَحْقِيقُ هَذَا^(۵) . وَالْخَبَائِثُ: / صَفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ أي: تَعْمَلُ الْأَعْمَالُ الْخَبَائِثَ . [۶۳۴/أ]

آ. (۷۶) قوله: **﴿وَنُوحًا﴾**: فِيهِ وَجْهَانَ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَصْفَفًا عَلَى «لُوطًا» فَيَكُونُ مُشَرِّكًا مَعَهُ فِي عَامِلِهِ الَّذِي هُوَ «آتَيْنَا» المُفَسَّرُ

(۱) الكتاب/۲ – ۲۴۴/۲۴۵ .

(۲) معاني القرآن له/۳ – ۳۹۸ .

(۳) معاني القرآن له/۲ – ۲۵۴/۲ .

(۴) انظر الدرر المصنون/۶، ۵۷، والأية ۴۶ من التوبة .

(۵) انظر: الدرر المصنون/۶، ۵۴۴ .

— الأنبياء —

بـ «آتيناه» الظاهر. وكذلك «داود وسليمان»^(١) والتقدير: ونحوـاً آتيناه حـكماً، داود وسليمان آتيناهـما حـكماً. وعلىـهاـذا فـإـذـ بـدـلـ مـنـ «نـوـحـاً» وـمـنـ «داـودـ وـسـلـيمـانـ» بـدـلـ اـشـتـمـالـ. وقد تـقـدـمـ تـحـقـيقـ مـثـلـ هـذـاـ فـيـ طـهـ^(٢).

الثاني: أـنـهـ منـصـوبـ يـأـضـمـارـ «أـذـكـرـ» أـيـ: اـذـكـرـ نـوـحـاً دـاـودـ وـسـلـيمـانـ أـيـ: اـذـكـرـ خـبـرـهـمـ وـقـصـتـهـمـ، وـعـلـىـهـاـ فـتـكـوـنـ «إـذـ» مـنـصـوـبـةـ بـنـفـسـ المـضـافـ المـقـدـرـ أـيـ: خـبـرـهـمـ الـوـاقـعـ فـيـ وـقـتـ كـانـ كـيـتـ وـكـيـتـ.

وقـولـهـ: «مـنـ قـبـلـ» أـيـ: مـنـ قـبـلـ هـؤـلـاءـ الـمـذـكـورـينـ.

آ. (٧٧) قولـهـ: «مـنـ الـقـومـ»: فـيـ أـوـجـهـ، أـحـدـهـاـ: أـنـ يـضـمـنـ «نـصـرـنـاهـ» معـنـىـ مـنـعـنـاهـ وـعـصـمـنـاهـ. وـمـثـلـهـ: «فـمـنـ يـنـصـرـنـاـ مـنـ بـأـسـ اللـهـ»^(٣) فـلـمـاـ ضـمـنـ مـعـنـاهـ تـعـدـيـتـ تـعـدـيـتـهـ. الثاني: أـنـ نـصـرـ مـطـاوـعـهـ اـنـتـصـرـ، فـتـعـدـيـتـ تـعـدـيـتـهـ ماـ طـاوـعـهـ. قالـ الرـمـحـشـيـ^(٤): (هـوـ نـصـرـ الـذـيـ مـطـاوـعـهـ اـنـتـصـرـ). وـسـمعـتـ هـذـلـيـاـ يـدـعـوـ عـلـىـ سـارـقـ: «الـلـهـمـ اـنـصـرـهـ مـنـهـ» أـيـ: اـجـعـلـهـمـ مـتـصـرـيـنـ مـنـهـ». وـلـمـ يـظـهـرـ فـرـقـ بـالـسـبـبـ إـلـىـ التـضـمـنـ الـمـذـكـورـ؛ فـإـنـ مـعـنـىـ قولـهـ «مـتـصـرـيـنـ مـنـهـ» أـيـ: مـمـتـعـنـينـ أوـ مـعـصـومـينـ مـنـهـ.

الثالث: أـنـ «مـنـ» بـمـعـنـىـ عـلـىـ أـيـ: عـلـىـ الـقـومـ.

آ. (٧٨) قولـهـ: «لـخـكـمـهـمـ»: فـيـ الضـمـيرـ المـضـافـ إـلـيـهـ «حـكـمـ» أـوـجـهـ. أـحـدـهـاـ أـنـ ضـمـيرـ يـرـادـ بـهـ المـشـنـىـ، وـإـنـمـاـ وـقـعـ الـجـمـعـ مـوـقـعـ التـشـنـيـةـ مـجـازـاـ، أـوـ لـأـنـ التـشـنـيـةـ جـمـعـ، وـأـقـلـ الـجـمـعـ اـثـنـانـ. وـيـدـلـ عـلـىـ أـنـ الـمـرـادـ التـشـنـيـةـ قـرـاءـةـ

(١) في الآية ٧٨.

(٢) انظر: الورقة ٦١٥.

(٣) الآية ٢٩ من غافر.

(٤) الكشاف ٥٧٩/٢.

ابن عباس^(١) «الْحُكْمِهِما» بصيغة التشنية. الثاني : أنَّ المصدرَ مضادًّا للحاكميَّن وهما داودٌ وسليمانُ والمحكوم له والمحكوم ، وعليه فهؤلاء جماعة . وهذا يلزم منه إضافةُ المصدرِ لفاعلِه ومفعولِه دُفعةً واحدةً ، وهو إنما يُضافُ لأحادِهم فقط . وفيه الجمعُ بين الحقيقة والمجاز ، فإنَّ الحقيقة إضافةُ المصدرِ لفاعلِه ، والمجاز إضافةُ لمفعولِه . والثالث : أنَّ هذا مصدرًا لا يُرادُ به الدلالة على علاجٍ ، بل يُحيى به للدلالة على أنَّ هذا الحدث وقع مصدرًا كقولهم : له ذكاءً ذكاءُ الحكماء وفهمُ فهم الأذكياء ، فلا يُنحلُ لحرفِ مصدرِيٍّ فعلٍ ، وإذا كان كذلك فهو مضادٌ في المعنى للحاكم والمحكوم له والمحكوم عليه . ويندفع المحدودان المذكوران .

آ . (٧٩) وقرأ العامة «فَقَهْمَنَاهَا» بالتضعيف الذي للتعدية ، والضميرُ للمسألة أو للفتيا . وقرأ عكرمة^(٢) «فَأَفَهْمَنَاهَا» بالهمزة عدَّاه بالهمزة ، كما عدَّاه العامة بالتضعيف .

قوله : «يُسَبِّحُنَّ» في موضع نصب على الحال . و«الطير» يجوز أن يتتصبَّ نسقاً على الجبال ، وأن يتتصبَّ على المفعول معه . وقيل : «يُسَبِّحُنَّ» مستأنفٌ فلا محلٌ له . وهو بعيدٌ ، وقرىء^(٣) «والطير» رفعاً ، وفيه وجهان . أحدهما : أنه مبتدأ والخبرُ محدوفٌ أي : والطير مُسْخَراتٌ أيضاً . والثاني : أنه نسقٌ على الضمير في «يُسَبِّحُنَّ» ولم يُؤكَّد ولم يُفصَّل ، وهو موافق لمذهب الكوفيين^(٤) .

(١) معاني القرآن للفراء ٢٠٨/٢ ، والبحر ٣٣١/٦ .

(٢) البحر ٣٣٠/٦ ، الشواذ ٩٢ .

(٣) البحر ٣٣١/٦ .

(٤) انظر : الإنصاف ٢٤٧/٢ .

والنَّفَشُ^(١): الانتشار، ومنه «كالعِهْنَ الْمَنْفُوشُ»^(٢) ونَفَشَتِ الماشيَّةُ: أي: رَعَتْ لِيلًا بغير راعٍ عكسَ الْهَمَلِ وهو رَعَيْها نهارًا منْ غير راعٍ^(٣).

آ. (٨٠) قوله: «لَبُوسٌ»^(٤): الجمُورُ على فتح اللام، وهو الشيءُ المُعَدُ لِلبُسٍ. قال الشاعر^(٥):

٣٣٥٥ - البُسْ لِكُلِّ حَالٍ لَبُوسَهَا
إِمَّا تَعِيمَهَا إِمَّا بُوْسَهَا

وقُرِيءَ^(٦) «لَبُوسٌ» بضمِّها، وحيثُّ: إِمَّا أَنْ يكونَ جمَعَ لَبُسٍ المصدرُ الواقعُ موقعُ المفعولِ، وإِمَّا أَنْ لا يكونَ واقعًا موقعَهُ، والأولُ أقربُ، و«لَكُمْ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بعَلْمَنَاهُ، وَأَنْ يتعلَّقَ بضَنْعَةِ. قاله أبو البقاء^(٧). وفيه بُعدٌ، وأنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لِلبُسٍ.

قوله: «لتُخَصِّسْكُمْ» هذه لامٌ كي. وفي متعلقها أوجه، أحدهما: أنْ يتعلَّقَ بعَلْمَنَاهُ. وهذا ظاهرٌ على القولين الآخرين. وأمَّا على القولِ الثالث^(٨) فيُشكِّلُ. وذلك أنه يلزمُ تعلُّقَ حرفِي جر متَحدِّين لفظًا ومعنىًّا. ويُجَابُ عنه: بأنْ يجعلَ بدلاً من «لَكُمْ» بإعادةِ العاملِ، كقوله تعالى: «إِنَّمَّا يَكْفُرُ بالرَّحْمَنَ بِلَبِيَوتِهِمْ»^(٩) / وهو بدلٌ اشتَمَالٌ وذلك أَنَّ «أَنْ» النَّاصِيَّةُ للفعلِ المقدِّرِ مُؤَولَةٌ هي

(١) عاد إلى الآية ٧٨.

(٢) الآية ٥ من القارعة.

(٣) قال في الصلاح (همل) «تركتُها هملًا: إذا أرسلتها ترْغَى ليلًا ونهارًا بلا راعٍ».

(٤) البيت لبيهس الفزاري. وهو في اللسان «لبس»، والقرطبي ٣٢٠/١١.

(٥) البحر ٣٣٢/٦.

(٦) الإملاء ١٣٥/٢.

(٧) وهو يتعلَّقُ «لَكُمْ» بصفة ممحَّدة لـ لبس.

(٨) الآية ٣٣ من الزخرف.

ومنصوبها بمصدرٍ. وذلك المصدرُ بدلٌ من ضمير الخطاب في «لكم» بدلٌ اشتغالٍ، والتقدير: وعلّمناه صنعةَ لباسٍ لتحقينكم.

الثاني: أن يتعلّق بـ«صنعة» على معنى أنه بدلٌ من «لكم» كما تقدّم تقريره، وذلك على رأي أبي البقاء^(۱) فإنه علق «لكم» بـ«صنعة». والثالث: أن يتعلّق بالاستقرار الذي تعلّق به «لكم» إذا جعلناه صفةً لما قبله.

وقرأ^(۲) الحرميّان والأخوان وأبو عمرو «لتحصّنكم» بالياء من تحت. الفاعلُ الله تعالى – وفيه التفاتٌ على هذا الوجه إذ تقدّمه ضمير المتكلّم في قوله «وعلّمناه» – أو داود^(۳) أو التعليم أو اللباس. وقرأ حفصُ وابن عامر بالتاء من فوق. والفاعل الصنعة أو الدّرْع وهي مؤشّة، أو اللباس؛ لأنّها يراد بها ما يُبَسِّ، وهو الدّرْع، والدّرْع مؤشّة كما تقدّم. وقرأ أبو بكر «لتحصّنكم» بالنون جرياً على «علّمناه» وعلى هذه القراءاتِ الثلاث: الحاء ساكنة والصاد مخففةً.

وقرأ الأعمش «لتحصّنكم» وكذا الفقيمي^(۴) عن أبي عمرو بفتح الحاء وتشديد الصاد على التكثير. إلا أنّ الأعمش بالتاء من فوق، وأبو عمرو بالياء من تحت. وقد تقدّم ما هو الفاعل.

آ. (۸۱) قوله: «ولسلیمانَ الريحَ»: العامةُ على النصب أي: وسخّرنا الريح لسلیمانَ، فهي منصوبة بعاملٍ مقدرٍ. وقرأ^(۵) ابن هرمة،

(۱) الإملاء ۲/۱۳۵.

(۲) انظر في قراءاتها: السبعة ۴۳۰، والنشر ۲/۳۲۴، والنشر ۴۶۹، والحجّة ۳۳۲، والبحر ۶/۳۳۲، والتسير ۱۵۵، والقرطبي ۱۱/۳۲۱.

(۳) قوله: «أو داود» معطوف على «الله تعالى» من قوله: «والفاعلُ الله تعالى».

(۴) وهو عصمة بن عروة البصري أبو نجيع. ونقلت ترجمته.

(۵) انظر في قراءاتها: النشر ۲/۲۲۳، والبحر ۶/۳۳۲، الشواذ ۹۲.

— الأنبياء —

وأبو بكر عن عاصم في رواية، بالرفع على الابتداء، والخبرُ الجارُ قبله. وقرأ الحسن وأبورجاء بالجمع والنصب. وأبو حيوة بالجمع والرفع. وقد تقدم الكلام على الجمع والإفراد في البقرة^(١)، وبعض هؤلاء قرأ كذلك في سبا^(٢). وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

قوله: «عاصفة» حال. والعامل فيها على قراءة مَنْ نصب: سَخْرُنا المقدّر، وفي قراءة مَنْ رَفَع: الاستقرار الذي تعلق به الخبر. يُقال: عَصَفت الريحُ تَعْصِفُ عَصْفًا وَعَصْفُوا فَهِيَ عَاصِفٌ وَعَاصِفَةٌ. وأَسَدَّ تَقُولُ: أَعَصَفْتُ بِالْأَلْفِ تَعْصِفُ، فَهِيَ مَعْصِفٌ وَمَعْصِفَةٌ.

و«تجري» يجوز أن تكون حالاً ثانية، وأن تكون حالاً من الضمير في «عاصفة» فتكون حالين متداخلين. وزعم بعضهم أن «التي باركنا فيها» صفة للريح، وفي الآية تقديم وتأخير. والتقدير: الريح التي باركنا فيها إلى الأرض، وهو تعسف.

أ. (٨٢) قوله: «مَنْ يَغْوِصُونَ»: يجوز أن تكون موصولة أو موصوفة. وعلى كلا التقديرتين فموضعها: إِمَّا نَصْبٌ نَسَقاً على «الريح» أي: وسخّرنا له مَنْ يَغْوِصُونَ، أو رفع على الابتداء. والخبرُ في الجارِ قبله. وجميع الضمير حَمْلاً على معنى «مَنْ». وحسن ذلك تقدّم الجمع في قوله «الشياطين»، فلما تَرَشَّحَ جانبُ المعنى رُوعي. ونظيره قوله^(٣):

(١) انظر: الدر المصنون ٢٠٧/٢.

(٢) «ولسليمان الريح غدوها شهر ورواحها شهر» الآية ١٢ من سبا. وانظر: النشر ٣٤٩، ٢٢٣/٢ والبحر ٢٦٤/٧.

(٣) البيت لجران العود وهو في ديوانه، ص ٧، وروايته فيه:
وَلَسْنَ بِأَسْوَاءِ فَمِنْهُنَّ رُوضَةُ
..... غيرها لا تصوّح

٣٣٥٦ – وإنَّ مِنَ النِّسْوانَ مَنْ هِيَ رُوضَةٌ
تَهْيِيجُ الْرِّيَاضِ قَبْلَهَا وَتَصْرُخُ
رَاعِيَ التَّأْيِثِ لِتَقْدُمِ قَوْلِهِ «وَإِنَّ مِنَ النِّسْوانِ».
وَ«دُونَ ذَلِكَ» صَفَةٌ لِـ«عَمَلاً».

آ. (٨٣) قوله : **﴿وَأَيُوب﴾** : كقوله : «ونحًا»^(١) وما بعده . وقرأ
العامّة «أني» بالفتح لتسليط النداء عليها بإضمار حرف الجرّ أي : بائي .
وعيسى بن عمر^(٢) بكسر . فمذهب البصريين بإضمار القول أي : نادى فقال :
إنّي . ومذهب الكوفيين إجراء النداء مجرّى القول .
والضرُّ بالضمّ : المَرَضُ في الْبَدْنِ ، وبالفتح : الضرُّ في كُلِّ شَيْءٍ فَهُوَ
أَعَمُّ مِنَ الْأُولِيَّةِ .

آ. (٨٤) قوله : **﴿رَحْمَة﴾** : فيها وجهان ، أظهرهما : أنها مفعول
من أجله . والثاني : أنها مصدر لفعلٍ مقدر أي : رَحِمْنَا رحمة . و«مِنْ عَنْدِنَا»
صفةٌ لـ«رحمة» .

آ. (٨٥) قوله : **﴿وَذَا الْكِفْل﴾** : و«ذَا النُّون»^(٣) عطفٌ على
«أيوب» ، و«ذا» بمعنى صاحب . والكِفْلُ هنا : الكفالات يقال : إنه تكفل بأمورٍ
فَوَقَنَ بها .

والعلني ٤٩٢/١ ، وشرح التصريح ١٤٠/١ ، والمخصص ١٣١/٢ . وتصوّح أي
تشقق . شبه بعض النساء بالروضة التي تتأخر في هيجان نباتها وتشقق أزهارها .
وأراد بها من تتأخر عن الولادة في وقتها .

(١) الآية ٧٦ .

(٢) البحر ٣٣٤/٦ .

(٣) في الآية ٨٧ .

آ. (٨٧) **«والنُّونُ»**: **الْحُوتُ**، ويُجمع على **نِيَانٍ**، كـ**حُوتٌ**
و**جِيَانٌ**. وسمى بذلك؛ لأن النون ابتلעה.

قوله: «**مُغَاضِبًا**» حالٌ من فاعل «ذهب». والمفاعة هنا تحتمل أن تكون على بيتها من المشاركة. أي: غاضب قومه وغاضبوا، حين لم يؤمنوا في أول الأمر. وفي بعض التفاسير^(١): **مُغَاضِبًا لرَبِّهِ**. فإن صَحَ ذلك عَمِّن يُعتبر قوله، فيبني على أن تكون اللام للتعليق لا للتعدية للمفعول أي: لأجل ربِّه ولديه. ويتحتمل أن تكون بمعنى: غضبان فلا مشاركة كعاقبتُ وسافتُ.

والعامة على «**مُغَاضِبًا**» اسم فاعلٍ. وقرأ^(٢) أبو شرف^(٣) «**مُغَاضِبًا**» بفتح الضاد على ما لم يسم فاعله. كما نقله الشيخ^(٤)، ونقله الزمخشري^(٥) عن أبي شرف «**مُغَاضِبًا**» دون الفِ من أَغْضَبَتْهُ فهو مغضب.

قوله: «أَنْ لَنْ» «أَنْ» هذه المخففة، واسمها ضمير الشأن ممحذوف^(٦). [٦٣٥] و «لن نقدر» هو الخبر. والفاصل / حرف النفي المعنى: أَنْ لَنْ تُضيق عليه، من باب قوله: «فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ»^(٧)، «وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ»^(٨).

والعامة على «**نَقْدَرَ**» بنون العозمة مفتوحة وتحقيق الدال. والمفعول ممحذوف أي: الجهات والأماكن. وقرأ الزهرى^(٩) بضمها وتشديد الدال. وقرأ ابن

(١) نسبة القرطبي ١١/٣٢٩ إلى الحسن والشعبي وسعيد بن جبير.

(٢) البحر ٦/٣٣٥. وفي شواذ ابن خالويه ٩٢ «**مُغَاضِبًا**».

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) في مطبوعة البحر «**مُغَاضِبًا**».

(٥) الكشاف ٢/٥٨١.

(٦) الآية ١٦ من المجر.

(٧) الآية ٧ من الطلاق.

(٨) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٣٣٥، والقرطبي ١١/٣٣٢، والنشر ٢/٣٢٤، وال Shawazi ٩٢.

أبي ليلي^(١) وأبو شرف والكلبي وحميد بن قيس «يُقدَّر» بضم اليماء من تحت وفتح الدال خفيفةً مبنياً للمفعول. وقرأ الحسن وعيسى بن عمر بفتح اليماء وكسر الدال خفيفةً. وعلى بن أبي طالب واليماني بضم اليماء وكسر الدال مشددةً. والفاعل على هذين الوجهين ضمير يعود على الله تعالى.

قوله: «أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ» يجوز في «أَنْ» وجهان، أحدهما: أنها المخففة من التقليل. فاسمها كما تقدم محنوف. والجملة المتفية بعدها الخبر. والثاني: أنها تفسيرية؛ لأنها بعد ما هو بمعنى القول لا حروفه.

أ. (٨٨) قوله: «وَكَذَلِكَ تُنْجِي»: الكاف نعت لمصدر أو حال من ضمير المصدر. وقرأ العامة «تُنْجِي» بضم النون الأولى وسكون الثانية من آنجي ينجي. وقرأ^(٢) ابن عامر وأبو بكر عن عاصم «نُجِي» بتشديد الجيم وسكون اليماء. وفيها أوجه، أحسنها: أن يكون الأصل «نُنْجِي» بضم الأولى وفتح الثانية وتشديد الجيم، فاستقل تواли مثلين، فحذفت الثانية، كما حذفت في قوله «وَنَزَّلَ الْمَلَائِكَةُ»^(٣) في قراءة من قرأه كما تقدم، وكما حذفت الناء الثانية في قوله «تَذَكَّرُونَ»^(٤) و«تَظَاهَرُونَ»^(٥) وبابه.

ولكنَّ أبا البقاء^(٦) استضعفَ هذا التوجيه بوجهين فقال: «أحدُهُما: أَنَّ النُّونَ

(١) عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلي الانصاري الكوفي عرض القرآن على أبيه عن علي. عرض عليه أخوه محمد. وثقة ابن معين. طبقات القراء ٦٠٩/١.

(٢) السبعة ٤٣٠، والنشر ٢/٣٢٤، والحججة ٤٦٩، والتيسير ١٥٥، والبحر ٦/٣٣٥.

(٣) الآية ٢٥ من الفرقان وهي رواية خارجة عن أبي عمرو. انظر: البحر ٦/٤٩٤. والأصل «ما نَزَّلَ الْمَلَائِكَةُ» والتصحيح من البحر.

(٤) الآية ١٥٢ من الأنعام.

(٥) الآية ٨٥ من البقرة.

(٦) إملاء ٢/١٣٦.

الثانية أصلٌ، وهي فاء الكلمة فَحَذَفُهَا يَعْدُ جَدًا. والثاني: أن حركتها غير حركة السون الأولى، فلا يُستقلُّ الجمُع بينهما بخلاف «تظاهرون»، لا ترى أنك لو قلت: «تتحامى المظالم» لم يُسْعِ حذف الثانية.

أما كون الثانية أصلًا فلا أثر له في منع الحذف، إلا ترى أن النحوين اختلفوا في إقامة واستقامة: أي الألفين المحذوفة^(١)? مع أن الأولى هي أصل لأنها عين الكلمة. وأما اختلاف الحركة فلا أثر له أيضًا؛ لأن الاستقبال باتحاد لفظ الحرفين على أي حركة كانا.

الوجه الثاني^(٢): أن «نجي» فعل ماضٍ مبنيًّا للمفعول، وإنما سُكِّنَ لامه تحفيظاً، كما سُكِّنَت في قوله: «ما يَقِيُّ من الربا»^(٣) في قراءة شادة تقدَّمت لك. قالوا: وإذا كان الماضي الصحيح قد سُكِّنَ تحفيظاً فالمعنى أولى، فمنه^(٤):

٣٣٥٧ – إنما شعرٍ قيده
قد خلط بخلجان

وقد ذكرت منه جملة صالحة.

وأُسِّيَّدَ هذا الفعل^(٥) إلى ضمير المصدر مع وجود المفعول الصريح

(١) مذهب سيبويه أن المحذوف هو الزائد، ومنذهب الأخفش أن المحذوف هو الأصلي. انظر: معجم المفردات ٢٢٣.

(٢) في تحرير قراءة ابن عامر وأبي بكر «نجي».

(٣) الآية ٢٧٨ من البقرة. وهي قراءة الحسن. انظر: الدر المصنون ٢/٦٣٧.

(٤) تقدم برقم ١٢٧.

(٥) في قراءة ابن عامر وأبي بكر.

كقراءة أبي جعفرٍ «لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون»^(١) وهذا رأي الكوفيين والأخفش^(٢). وقد ذكرت له شواهد فيما مضى من هذا التصنيف، والتقدير: نُجِي النَّجَاءُ. قال أبو البقاء^(٣): «وهو ضعيفٌ من وجهين، أحدهما: تسكين آخر الفعل الماضي، والآخر إقامة المصدر مع وجود المفعول الصریح». قلت: عَرَفْتَ جوابهما ممّا تقدم.

الوجه الثالث: أنَّ الأصل: نُجِي كقراءة العامة، إلَّا أنَّ النون الثانية قُلِبتْ جيماً، وأدْعَمت في الجيم بعدها. وهذا ضعيفٌ جداً؛ لأنَّ النون لا تقاربُ الجيم فتدغمُ فيها.

الوجه الرابع: أنه ماضٍ مسنَدٌ لضمير المصدر أي: نُجِي النَّجَاءُ كما تقدم في الوجه الثاني، إلَّا أنَّ «المؤمنين» ليس منصوباً بنجني بل ب فعلٍ مقدرٍ، وكأنَّ صاحب هذا الوجه فَرِّ من إقامةٍ غيرِ المفعول به مع وجوده، فجعله مِنْ جملةٍ أخرى.

وهذه القراءة متواترةٌ، ولا تفاتٌ على مِنْ طَعْنٍ على قارئها، وإنْ كان أبو علي^(٤) قال: «هي لحنٌ». وهذه جرأةٌ منه قد سبقه إليها أبو إسحاق الزجاج^(٥). وأمّا الزمخشري^(٦) فلم يُطعن عليها، إنما طعن على بعض الأوجه التي قدّمتُها فقال: «وَمَنْ تَمَحَّلَ لصحتِه فجعله فعلٍ وقال: نُجِي النَّجَاءُ

(١) الآية ١٤ من الجاثية. وانظر: النشر ٢/٣٧٢، والبحر ٨/٤٥.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٩ والمشهور في الآية على هذه القراءة أنَّ نائب الفاعل هو الجار والمجرور.

(٣) الإملاء ٢/١٣٦.

(٤) الحجة (خ) ٣/٥٠٢.

(٥) معاني القرآن له ٣/٤٠٣.

(٦) الكشاف ٢/٥٨٢.

المؤمنين، فأرسل الياء وأسنده إلى مصدره ونَصَبَ المؤمنين، فتعسَّفَ بارداً التعسُّف». قلت: فلم يرْتَضِي هذا التخريج بل للقراءة عنده تخريج آخر. وقد يمكن^(١) أن يكون هو الذي بدأ به لسلامته مما تقدَّم من الضعف.

آ. (٩٠) قوله: «وَيَدْعُونَا»: العاَمَّة على ثبوت الرفع قبل «نا» مفكوكة منها. وقرأت^(٢) فرقَة «يَدْعُونَا» بحذف نون الرفع. وطلحة بإدغامها فيها. وهذا الوجهان فيهما إجراء نون «نا» مجرِّئ نون الوقاية. وقد تقدَّم ذلك.

[٦٣٥/ب] قوله: «رَغَبَاً وَرَهَبَا» يجوز أن يتتصباً / على المفعول من أجله، وأن يتتصباً على أنهما مصدران واقعان موقع الحال أي: راغبين راهبين، وأن يتتصباً على المصدر الملاقي لعامله في المعنى دون اللفظ لأن ذلك نوع منه:

والعاَمَّة على فتح الغين والهاء. وابن ثَابَ^(٣) والأعمش – وروى عن أبي عمرو – بسكون الغين والهاء. ونُقل عن الأعمش – وهو الأشهر عنه – بضم الراء وما بعدها. وقرأت فرقَة^(٤) بضمِّة وسكون فيهما.

آ. (٩١) قوله: «وَالَّتِي أَحْصَنْتُ»: يجوز أن يتتصبَّ نسقاً على ما قبلها، وأن يتتصبَّ بإضمارِ اذْكُرْ، وأن يرتفع بالابتداء، والخبر ممحوظ أي: وفيما يُتلى عليكم التي أحصنت. ويجوز أن يكون الخبر «فَنَفَخْنَا» وزيدت

(١) سبب التقليل هنا أن الزمخشري سكت عن تخريج القراءة الذي يرتضيه فلم يطعن فيها، وإنما طعن في تخريج ذكره.

(٢) انظر في قراءاتها: القرطبي ١١/٣٣٧، والبحر ٦/٣٣٦.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٦٧، والبحر ٦/٣٣٦، والقرطبي ١١/٣٣٧، والشواذ ٩٢.

(٤) وهي رواية عن الأعمش كما في الإتحاف ٢/٢٦٧.

الفاء على رأي الأخفش^(١) نحو: «زيد فقائم».

وفي كلام الزمخشري^(٢) «فَنَفَخْنَا الرُّوحَ فِي عِيسَى فِيهَا». قال الشيخ^(٣) مؤاخذًا له: «فاستعمل «نَفَخَ» متعدياً. والمحفوظ أنه لا يتعدى فيحتاج في تعدده إلى سماعٍ، وغير متعد استعمله هو في قوله «أي: نَفَخْتُ فِي الْمِزْمَارِ» انتهى ما وآخذَه به. قلت: وقد سمع «نَفَخَ» متعدياً. ويَدُلُّ على ذلك ما قرئ في الشاذ^(٤) «فَنَفَخْنَاهَا فَيَكُونُ طَائِرًا» وقد حكاهما هو قراءة فكيف يُنكرُها؟ فعليك بالالتفات إلى ذلك.

قوله «آية» إنما لم يطابق المفعول الأول فيثني الثاني؛ لأن كلاً منها آية بالآخر فصارا^(٥) آية واحدة. أو نقول: إنه حذف من الأول لدلالة الثاني، أو بالعكس أي: وجعلنا ابن مريم آية، وأمه كذلك. وهو نظير الحذف في قوله «واللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ»^(٦) وقد تقدّم^(٧).

آ. (٩٢) قوله: «أَمَّةٌ وَاحِدَةٌ»: العامة على رفع «أَمْتُكُمْ» خبراً لـ «إن» ونصب «أَمَّةٌ وَاحِدَةٌ» على الحال. وقيل على البديل من «هذه»، فيكون قد فصل بالخبر بين البديل والمبدل منه نحو «إن زيداً قائم أخاك».

(١) لم يشر الأخفش في إعرابه لهذه الآية. وانظر أمثلة على زيادة الفاء في الخبر:

.٢٢٢ ، ١٢٥ ، ١٢٤

(٢) الكشاف ٥٨٢/٢

(٣) البحر ٣٣٦/٦

(٤) قراءة عبد الله بن مسعود «فَنَفَخْنَاهَا». انظر: الدر المصنون ١٩٥/٣، والبحر ٤٦٦. والأية ٤٩ من آل عمران.

(٥) سقطت ألف الاثنين من الأصل. والتصحيح من (ش).

(٦) الآية ٦٢ من التوبة.

(٧) انظر: الدر المصنون ٦/٧٥

وقرأ^(١) الحسن «أَمْتَكُم» بالنصب على البدل من «هذه» أو عطف البيان. وقرأ أيضاً هو وابن أبي إسحاق والأشهـ العقيلي وأبو حمـة وابن أبي عـبة وهارون عن أبي عمـر «أَمْتَكُم أَمَّةً واحـدة» برفـع الثـلـاثـة على أـن تكون «أَمْتَكُم» خـبر «إـن» كـما تـقدـم و«أَمَّةً واحـدة» بـدـلـ مـنـها بـدـلـ نـكـرـةـ من مـعـرـفـةـ، أو تـكون «أَمَّةً واحـدة» خـبرـ مـبـدـاـ مـحـذـوفـ.

آ. (٩٣) قوله : **«أَمْرَهُم»** : فيه ثلاثة أوجه، أحدها : أنه منصوب على إسقاط حرف الخفض أي : تَفَرَّقُوا في أمرهم. الثاني : أنه مفعول به، وعدى تقطعوا لأنـه بـمعـنى قـطـعوا. الثالث : أنه تمـيـزـ. وليس بـواضـحـ معـنى وهو مـعـرـفـةـ، فـلا يـصـحـ من جـهـةـ صـنـاعـةـ الـبـصـرـيـنـ^(٢). قال أبو البقاء^(٣) : «وـقـيلـ هو تمـيـزـ أي تقطـعـ أـمـرـهـمـ» فـجـعـلـهـ منـقولـاـ منـ الفـاعـلـيةـ.

و«زُبـراـ»^(٤) يـجوزـ أنـ يكونـ مـفعـولـاـ ثـانـياـ علىـ أـنـ يـضـمـنـ «تـقطـعواـ» معـنى صـيـرـواـ بـالـتـقـطـيعـ، وإـمـاـ أـنـ يـتـصـبـ علىـ الـحـالـ مـنـ المـفـعـولـ – أيـ : مـثـلـ زـبـرـ أيـ : كـتـبـ ؛ فـإـنـ الزـبـرـ جـمـعـ زـبـورـ كـرـسـلـ جـمـعـ رـسـولـ، أوـيـكـوـنـ حـالـاـ مـنـ الـفـاعـلـ. نـقـلـهـ أـبـوـ الـبـقاءـ فـيـ سـوـرـةـ الـمـؤـمـنـيـنـ^(٥). وـفـيهـ نـظـرـ؛ إـذـ لـمـ يـعـنـىـ لـهـ، وإنـما يـظـهـرـ كـوـنـهـ حـالـاـ مـنـ الـفـاعـلـ فـيـ قـرـاءـةـ «زـبـراـ» بـفـتـحـ الـبـاءـ أيـ فـرـقاـ. وـالـمـعـنىـ : صـيـرـواـ أـمـرـهـمـ زـبـراـ أـوـ تـقطـعواـهـ فـيـ هـذـهـ الـحـالـ. وـالـوـجـهـانـ مـاـخـوـذـانـ مـنـ تـفـسـيرـ الـزمـخـشـريـ^(٦) لـمـعـنىـ الـأـيـةـ الـكـرـيمـةـ، فـإـنـهـ قـالـ : «وـالـمـعـنىـ : جـعـلـوـاـ أـمـرـ دـيـنـهـمـ

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٦٧، والبحر ٦/٣٣٧، والقرطبي ١١/٣٣٨، والمحتب ٢/٦٥.

(٢) انظر: الارتفاع ٢/٣٨٤.

(٣) الإملاء ٢/١٣٧.

(٤) خلط السمين بين آياتي الأنبياء والمؤمنين وموضعها هناك.

(٥) الآية ٥٣ «فـتـقطـعواـ أـمـرـهـمـ بـيـنـهـمـ زـبـراـ». وـانـظـرـ: الإـمـلـاءـ ٢/١٥٠.

(٦) الكشاف ٢/٥٨٣.

فيما بينهم قطعاً كما يتوزع الجماعة [الشيء] ويقتسمونه، فيطير لهذا نصيب ولذلك نصيب، تمثيلاً لاختلافهم فيه وصيروتهم فرقاً وأحزاباً.

وفي الكلام التفات من الخطاب وهو قوله «أمتكم» إلى الغيبة تشينعاً عليهم بسوء صنيعهم.

وقرأ^(١) الأعمش بفتح الباء جمع زِبْرَة، وهي قطعة الحديد في الأصل. ونصبه على الحال من ضمير الفاعل في «تقطعوا» وقد تقدّم. ولم يتعرض له أبو البقاء في هذه السورة^(٢) وتعرّض له في المؤمنين فذكر فيه الأوجه المتقدمة^(٣) وزاد أنه قُرِئَ «زِبْرَا» بسكون الباء، وهو بمعنى المضمومها.

أ. (٩٤) قوله: **«فلا كُفْرَانٌ»**: الكُفران: مصدر بمعنى الكُفر.
قال^(٤):

٣٣٥٨ – رأيت أنساً لا تَنام جُدُودُهُمْ
وجَدَنِي – ولا كُفْرَانَ لله – نائم

و «إسْعِيه» متعلق بمحذوف أي: يكُفر لسعيه، ولا يتعلّق بكفران؛ لأنَّه يصيَر مُطْوِلاً^(٥)، والمطْوِل يُنْصَبُ. وهذا مبنيٌ. والضمير في «له» يعود على السعي.

(١) تكرر وهم السمين في هذا الموضع، فليس في «الأنبياء» هذا اللفظ، وإنما هو في سورة المؤمنين الآية ٥٣ وسيأتي تخرّجه هناك.

(٢) لأنَّه ليس فيها هذا اللفظ.

(٣) الإملاء ١٥٠ / ٢.

(٤) لم أهتد إلى قائله. وهو في المحرر الوجيز ١٦٣ / ١١، ومجاز القرآن ٤٢ / ٢.

(٥) أي شبيها بالمضاف نحو: لا خيراً من زيد عندنا.

آ. (٩٥) قوله : **«وَحَرَامٌ»** : قرأ^(١) الأخوان وأبو بكر ورويَت عن أبي عمرو «وَحْرَم» بكسر الحاء وسكون الراء . وهما لغتان كالحِلْ والحلال . وقرأ ابن عباس وعُكْرمة و«حَرَم» بفتح الحاء وكسر الراء وفتح الميم ، على أنه فعل ماضٍ ، وروي عنهما أيضًا وعن أبي العالية بفتح الحاء والميم وضم الراء بزنة كرم ، وهو فعل ماض أيضًا . وروي عن ابن عباس فتح الجميع . وهو فعل ماضٍ أيضًا . واليماني بضم الحاء وكسر الراء مشددة وفتح الميم ماضياً مبنياً للمعنى . وروي عن عُكْرمة بفتح الحاء وكسر الراء وتنوين الميم .

فمنْ جعله اسمًا : ففي رفعه وجهان ، أحدهما : أنه مبتدأ / وفي الخبر حينئذ ثلاثة أوجه ، أحدهما : قوله «[أَنْهُمْ] لَا يَرْجِعُونَ» وفي ذلك حينئذ أربعة تأويلات ، التأويل الأول : أن «لا» زائدة . والمعنى : وممتنع على قرية قدّرنا إهلاكها لکفّرهم رجوعهم إلى الإيمان ، إلى أن تقوم الساعة . وممّن ذهب إلى زيادتها أبو عمرو مستشهاداً عليه بقوله تعالى : «مَا مَنَعَكُمْ أَنْ لَا تَسْجُدُ»^(٢) يعني في أحد القولين . التأويل الثاني : أنها غير زائدة ، وأن المعنى : أنهم غير راجعين عن معصيتهم وكفرهم . التأويل الثالث : أن الحرام يُرَادُ به الواجب . ويندلُ عليه قوله تعالى : «قُلْ تَعَالَوْا أَتَلْ مَا حَرَمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تُشْرِكُوا»^(٣) وترُكُ الشُّرُكَ واجب ، ويندلُ عليه أيضًا قول الخنساء^(٤) :

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٣١، والتيسير ١٥٥، والنشر ٣٢٤/٢، والحجّة ٤٧٠، والبحر ٣٣٨/٦، والمحتسب ٦٥/٢.

(٢) الآية ١٢ من الأعراف.

(٣) الآية ١٥١ من الأنعام.

(٤) ليس في ديوان الخنساء ، وهو في القرطبي ١١/٣٤٠، والبحر ٦/٣٣٩ . وفي اللسان منسوباً إلى عبد الرحمن بن جمانة المحاريبي :

فإِنْ حَرَاماً لَا أُرِيَ الدَّهْرَ بِاَكِباً
عَلَى شَجْوِهِ إِلَّا سَكَنَتْ عَلَى عَمْرَو

٣٣٥٩ – حرامٌ علٰيٌ لا أرى الدهر باكيًّا
على شجـوـه إلا بـكـيـتـ على صـخـرـ
وأيضاً فمن الاستعمال إطلاق أحد الصدرين على الآخر.

ومن ثم قال الحسن والستي : لا يرجعون عن الشرك . وقال قتادة : إلى الدنيا . التأويل الرابع : قال أبو مسلم ابن بحر : « حرام : ممتنع . وأنهم لا يرجعون : انتفاء الرجوع إلى الآخرة ، فإذا امتنع الانتفاء وجب الرجوع . فالمعنى : أنه يجب رجوعهم إلى الحياة في الدار الآخرة . ويكون الغرض إبطال قول من ينكر البعد . وتحقيق ما تقدم من أنه لا كفران لسعي أحد ، وأنه يُجزى على ذلك يوم القيمة ». وقول ابن عطية^(١) قريب من هذا قال : « وممتنع على الكفارة المُهلكين أنهم لا يرجعون إلى عذاب الله وأليم عقابه ، فتكون « لا » على بابها ، والحرام على بابه » .

الوجه الثاني : أن الخبر محدوف تقديره : حرامٌ توبتهم أو رجاء بعثهم ، ويكون « أنهم لا يرجعون » علة لما تقدم من معنى الجملة ، ولكن لك حينئذ في « لا » احتمالان ، الاحتمال الأول : أن تكون زائدة . ولذلك قال أبو البقاء^(٢) في هذا الوجه بعد تقديره الخبر المتقدم : « إذا جعلت لا زائدة » قلت : والمعنى عنه : لأنهم يرجعون إلى الآخرة وجزائهم . الاحتمال الثاني : أن تكون غير زائدة بمعنى : ممتنع توبتهم أو رجاء بعثهم ؛ لأنهم لا يرجعون إلى الدنيا فَيُسْتَدِرُّ كوا فيها ما فاتهم من ذلك .

(١) المحرر ١١/١٦٤ .

(٢) الإملاء ٢/١٣٧ .

- الأنبياء -

الوجه الثالث: أن يكون هذا المبتدأ لا خبر له لفظاً ولا تقديرأ، وإنما رفع شيئاً يقوم مقام خبره من باب «أقائم أخواك». قال أبو البقاء^(١): «والجيد أن يكون «أنهم» فاعلاً سدّ مسدة الخبر»، قلت: وفي هذا نظر؛ لأن ذلك يُشترط فيه أن يعتمد الوصف على نفي أو استفهام، وهنا فلم يعتمد المبتدأ على شيء من ذلك، اللهم إلا أن ينحو نحو الأخفش، فإنه لا يشترط ذلك. وقد قررت هذه المسألة في غير هذا الموضوع، والذي يظهر قول الأخفش^(٢)، وحيثئذ يكون في «لا» الوجهان المتقدمان من الزيادة وعدمهما، باختلاف معنيين: أي امتنع رجوعهم إلى الدنيا أو عن شركهم إذا قدرتُها زائدة، أو امتنع عدم رجوعهم إلى عِصَاب الله في الآخرة إذا قدرتُها غير زائدة.

الوجه الثاني من وجهي رفع «حرام» أنه خبر مبتدأ ممحوظ، فقدره بعضهم: الإقالة والتوبية حرام. وقدره أبو البقاء^(٣): «أي ذلك الذي ذكر من العمل الصالح حرام». وقال الزمخشري^(٤): «وحرام على قرية أهلناها ذلك، وهو المذكور في الآية المتقدمة من العمل الصالح والسعير المشكور غير المكفور. ثم علل فقيل: إنهم لا يرجعون عن الكفر فكيف لا يمتنع ذلك؟

وقرأ العامة «أهلناها» بنون العظمة. وقرأ^(٥) أبو عبد الرحمن وقتادة

(١) الإملاء ٢/١٣٧.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٣٣٣.

(٣) الإملاء ٢/١٣٧.

(٤) الكشاف ٢/٥٨٣.

(٥) القرطبي ١١/٣٤٠، والبحر ٦/٣٣٨.

«أهلكتها» بباء المتكلّم. ومن قرأه^(١) «حرِم» بفتح الحاء وكسر الراء وتنوين الميم، فهو في قراءته صفة على فعل نحو: حَذَر. وقال^(٢):

٣٣٦٠ – وإن أتاه خليل يوم مسألة

يقول لا غائب مالي ولا حِرِم

ومن قرأه^(٣) فعلاً ماضياً فهو في قراءته مسند لـ «أنْ» وما في حَيْزِها. ولا يُخفي الكلام في «لا» بالنسبة إلى الزيادة وعدمهما / فإنَّ المعنى واضحٌ مما تقدَّم. وقرىء^(٤) «إنَّهم» بالكسر على الاستئناف، وحيثَنِد فلا بد من تقدير مبتدأ يتَّبع به الكلام، تقديره: ذلك العمل الصالح حرام. وتقدَّم تحرير ذلك.

أ. (٩٦) قوله: «حتى إذا»: قد تقدم الكلام^(٥) على «حتى» الداخلة على «إذا» مشبعاً. وقال الزمخشري^(٦) هنا: «فإن قلت: بم تعلقت «حتى» واقعة غاية له وأية الثالث هي؟ قلت: هي متعلقة بـ «حرام» وهي غاية له؛ لأنَّ امتناع رجوعهم لا يزول حتى تقوم القيامة، وهي «حتى» التي يُحکي بعدها الكلام، والكلام المحكى هو الجملة من الشرط والجزاء، أعني «إذا» وما في حيزها». وأبو البقاء^(٧) نحا هذا النحو فقال: «وحتى» متعلقة في المعنى بـ «حرام» أي: يستمرُّ الامتناع إلى هذا الوقت، ولا عمل لها في «إذا».

وقال الحوفي: «هي غاية، والعامل فيها ما دلَّ عليه المعنى من تأسُّفهم

(١) وهي قراءة عكراً وقد تقدمت.

(٢) تقدم برقم ١٢٣١.

(٣) وهي قراءة أبي العالية.

(٤) البحر ٦/٢٣٨.

(٥) انظر: الدر المصنون ٣/٤٣٦.

(٦) الكشاف ٢/٥٨٣.

(٧) الإملاء ٢/١٣٧.

على ما فَرَطُوا فيه من الطاعة حين فاتهم الاستدراك». وقال ابن عطية^(١): «حتى» متعلقة بقوله «وتقطعوا». وتحتمل على بعض التأويلات المتقدمة أن تتعلق بـ«يَرْجِعُونَ»، وتحتمل أن تكون حرف ابتداء، وهو الأظاهر؛ بسبب «إذا»؛ لأنها تقتضي جواباً هو المقصود ذكره». قال الشيخ^(٢): «وكون «حتى» متعلقة بـ«تقطعوا» فيه يُعدّ من حيث كثرة الفصل لكنه من حيث المعنى جيد؛ وهو أنه لا يزالون مختلفين على دين الحق إلى قُربِ مجيء الساعة، فإذا جاءت الساعة انقطع ذلك كله».

وتلخص في تعلق «حتى» أوجهه، أحدها: أنها متعلقة بـ«حرام». الثاني: أنها متعلقة بمحدوف دلّ عليه المعنى، وهو قول الحوفي. الثالث: أنها متعلقة بـ«تقطعوا». الرابع: أنها متعلقة بـ«يَرْجِعُونَ». وتلخص في «حتى» وجهان، أحدهما: أنها حرف ابتداء وهو قول الزمخشري وابن عطية فيما اختاره، الثاني: أنها حرف جر، معنى إلى.

وقرأ^(٣) «فَتَحَتْ» بالتشديد ابن عامر. والباقيون بالتخفيف. وقد تقدم ذلك أول الأنعام^(٤)، وفي جواب «إذا» أوجهه أحدها: أنه محدوف فقدره أبو إسحاق^(٥): «قالوا يا وَيْلَنَا»، وقدره غيره: فحيثئذ يُعيثون. قوله «فإذا هي شاخصة» عطف على هذا المقدير. الثاني: أن جوابها الفاء في قوله «فإذا هي» قاله الحوفي والزمخشري^(٦) وابن عطية^(٧). فقال الزمخشري: «وإذا هي

(١) المحرر ١٦٤/١١.

(٢) البحر ٦/٣٣٩.

(٣) السبعية ٤٣١، والنشر ٢/٣٥٨، والحجّة ٤٧٠، والتسير ١٠٢، والبحر ٦/٣٣٩.

(٤) الآية ٤٤ وانظر: الدر المصنون ٤/٦٣٤.

(٥) وهو الزجاج في معانبه ٣/٤٠٥.

(٦) الكشاف ٢/٥٨٤.

(٧) المحرر ١٦٥/١١.

المفاجأة، وهي تقع في المجازاة سادةً مسَدَّ الفاء كقوله تعالى «إذا هم يقْنَطُون»^(١) فإذا جاءت الفاء معها تعاوَنَا على وَصْلِ الجزاء بالشرط فيتأكُدُ. ولو قيل: إذا هي شاخصة كان سديداً. وقال ابن عطية: «والذى أقول: إنَّ الجواب في قوله «إذا هي شاخصة»، وهذا هو المعنى الذي قُصِدَ ذِكْرُه؛ لأنَّ رجوعهم الذي كانوا يُكَذِّبون به وحرَّم عليهم امتناعه».

وقوله: «يَأْجُوجُ» هو على حذف مضاف أي: سُدُّ ياجوج ومأجوج. وتقدم الكلام فيهما قريباً^(٢).

قوله: «وَهُمْ» يجوز أنْ يعود على ياجوج ومأجوج، وأنْ يعود على العالم بأسرِهم. والأول أظهر.

وقرأ العامة: «يَنْسِلُون» بكسر السين، وأبو السمَال^(٣) وأبن أبي إسحاق بضمها. والحدب: النَّشْرُ من الأرض أي: المرتفع، ومنه الحَدْبُ في الظهر وكلُّ كُدْيَة^(٤) أو أَكْمَةٌ فهي حَدَبة، وبها سُمِّيَ القبرُ لظهوره على وجه الأرض، والنَّسَلان مقاربةُ الخطوطِ مع الإسراع، يُقال: نَسَلٌ ينسِلُ وينسِلُ بالفتح في الماضي، والكسر والضم في المضارع، ونسَلٌ وعَسَلٌ واحد، قال الشاعر^(٥):

٣٣٦١ - غَسَلانَ الذَّبِ أَمْسَى قَارِبًا
بَرَادَ اللَّيْلَ عَلَيْهِ فَنَسَلٌ

(١) الآية ٣٦ من الروم.

(٢) انظر: إعرابه للآية ٩٤ من الكهف.

(٣) البحر ٦، ٣٣٩/٦، والشواذ ٩٣.

(٤) الكُدْيَة: الأرض المرتفعة وقيل: الغليظة.

(٥) البيت للنابغة الجعدي وهو في ديوانه ٩٠، والمحرر ١٦٥/١١، واللسان (عسل) وجمهرة ابن دريد ٢٥٢/١، وينسب البيت خطأً للبيه.

وعسل الذب: مضى مسرعاً. ونسَلٌ في العَذُون: أسرع. القارب: طالب الماء ليلاً.

– الأنبياء –

والنَّسْلُ من ذلك وهو الْذُرْرِيَّةُ، أطلق المُصْدَرُ على المَفْعُولِ. وـ«تَسْلُتُ رِيشَ الطَّائِرِ» من ذلك. وـ«جَارٌ عَلَى مَتَعْلِقِهِ»^(١) لتوابخِي رؤوسِ الآيِّ. وقرأ^(٢) عبد الله وابن عباس «جَدَّث» بالثاء المثلثة، وهو القبرُ. وقرئ بالفاء وهي بدلٌ منها. قال الزمخشري^(٣): «الثاء للحجاز والفاء لتميم». ويشعر أن يكونا أصلين؛ لأنَّ كلاً منها لغةً مستقلةً، ولكن قد كثُر إبدال الثاء من الفاء قالوا: مَعْثُورٌ فِي مَعْفُورٍ^(٤)، وقالوا^(٥): «فُمٌّ فِي ثُمٍّ»، فابدلت هذه من هذه تارةً، وهذه من هذه أخرى^(٦).

آ. (٩٧) قوله: «فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةُ أَبْصَارٍ»: فيه أوجه أحدها: – وهو الأجدود – أن تكون «هي» ضميرَ القصة، وـ«شَاخِصَةُ» خبرُ مقدمٍ، وـ«أَبْصَارٍ» مبتدأ مؤخر، والجملةُ خبرُ لـ«هي» لأنها لا تُفسَّر إلَّا بجملةٍ مصريٍّ بجزائها، وهذا مذهبُ البصريين. الثاني: أن تكون «شَاخِصَةُ» مبتدأً، وـ«أَبْصَارٍ» فاعلٌ سُدٌّ مَسْدَدٌ الخبرُ، وهذا يتمشى على رأي الكوفيين^(٧); لأنَّ

(١) الجار «من كل حدب» ومتعلقة «ينسلون».

(٢) المحتب ٢/٦٦، والقرطبي ١١/٣٤٢، البحر ٦/٣٣٩.

(٣) الكشاف ٢/٥٨٤ وفي مطبوعة الكشاف: «والباء تميمية» وهو تحريف، وقد ذكر ابن جنني في المحتب ذلك ٢/٦٦.

(٤) المعفور: هو المُتَرَبُ المُعْفَرُ بالتراب وفي اللسان (عش): «وَذَهَبَ يَعْقُوبُ إِلَى أَنْ لَفَاءَ فِي عَافُورَ بَدَلَ الثَّاءَ فِي عَاثُورَ وَلِلَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ وَجْهُهُ، قَالَ: إِلَّا أَنَا إِذَا وَجَدْنَا لَفَاءَ وَجْهًا نَحْمِلُهُ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ أَصْلُ لَمْ يَجْزِ الْحُكْمَ بِكُونِهِ بَدَلًا فِيهِ إِلَّا عَلَى قَبْعَةِ وَضْعُفَ».

(٥) انظر: الممتع ٤١٤.

(٦) قال ابن عصفور في الممتع: «والاصل الثاء لقولهم في الجمع: أجداث ولم يقولوا أجداف».

(٧) انظر: الارتشاف ١/٤٨٦.

ضمير القصة يُفسّر عندهم بالمعنى العامل عمل الفعل فإنه في قوة الجملة.
الثالث: قال الزمخشري^(١): «هي» ضمير مبهم توضحه الأبصار وتفسّره، كما
فُسّر «الذين ظلموا» و«أسرروا»^(٢). ولم يذكر غيره. قلت: وهذا هو قول
الفراء^(٣); فإنه قال: «هي» ضمير الأبصار تقدّمت لدلالة الكلام ومجيء
ما يُفسّرها». وأنشد شاهداً على ذلك^(٤):

[١/٦٣٧]

٣٣٦٢. فلا وأبيها لا تقول خليلي

ala far'uni mālik bni abi kub

الرابع: أن تكون «هي» عماداً، وهو قول الفراء^(٤) أيضاً، قال: «لأنه
يصلح موضعها «هو» وأنشد^(٥):

٣٣٦٣. بشوب دينار وشاء ودرهم

فهل هو مرفوع بما ه هنا راس

وهذا لا يتمشى إلا على أحد قولي الكسائي^(٦): وهو أنه يجيز تقدّم
الفصل مع الخبر المقدم نحو: «هو خيرٌ منك زيد» الأصل: زيد هو خيرٌ منك،

(١) الكشاف ٥٨٤/٢.

(٢) من قوله تعالى: «وأسروا النجوى الذين ظلموا» الآية ٣ من الأنبياء.

(٣) بدأ الفراء في معانٍ ٢١٢/٢ بوجه العماد، ثم أجاز ما نقله عنه السمين. وصدره
عند الفراء:

لعمُرُ أبيها لا تقول ظعيتي

والبيت لمالك بن أبي كعب، وهو من شعر في الأغاني ٢٣٤/١٦، والمحرر
١٦٦/١١.

(٤) معاني القرآن ٢١٢/٢.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في شرح التصريح ٧٢/٢، والهمم ٩٩/٢، والدرر
١٣٣/٢ – ١٣٤.

(٦) نسبة في الارتفاع ٤٩٠/١ إلى الفراء.

وقال الشيخ^(١): «أجاز هو القائم زيد، على أنَّ «زيداً» هو المبتدأ و«القائم» خبره و«هو» عmad. وأصلُ المسألة: زيد هو القائم». قلتُ: وفي هذا التمثيل [نظر]^(٢)؛ لأنَّ تقديم الخبر هنا ممتنع لاستواههما في التعريف، بخلاف المثال الذي قدمته، فيكون أصل الآية الكريمة: فإذا أبصارُ الذين كفروا هي شاخصة، فلما قدم الخبرُ وهو «شاخصة» قدَّم معها العmad. وهذا أيضاً إنما يجيء على مدحِّبٍ من يرى وقوع العmad قبل النكرة غير المقاربة للمعرفة.

الخامس: أن تكون «هي» مبتدأً، وخبره مضمر، ويتم الكلام حينئذ على «هي»، ويُبَدَّأ بقوله «شاخصة أبصار». والتقدير: فإذا هي بارزة أي: الساعة بارزة أو حاضرة، و«شاخصة» خبر مقدم و«أبصار» مبتدأ مؤخر. ذكره الشعبي^(٣). وهو بعيد جداً لتناقض التركيب، وهو التعقيب عند علماء البيان.

قوله: «يا وَيْلَنَا» معمولٌ لقولِ محنوفي، وفي هذا القولِ المحذوف وجهان، أحدهما: أنَّه جواب «حتى إذا» كما تقدَّم. والثاني: في محل نصب على الحالِ من «الذين كفروا»، قاله الزمخشري^(٤).

آ. (٩٨) قوله: «وَمَا تَعْبُدُونَ»: أتى هنا بـ«ما» وهي لغير العلاء؛ لأنَّ متن اختطَّ العاقلُ بغیره تَخَرُّ الناطقُ بين ما ومنْ.

وقرأ العامة «حَصَبُ» بالمهملتين والصاد مفتوحة، وهو ما يُحَصَبُ أي: يُرمى في النار، ولا يقال له حَصَب إلَّا وهو في النار. فلما [ما] قبل ذلك فَحَطَبُ وشجرٌ وغير ذلك وقيل: هي لغة حبشية^(٥). وقيل: يُقال له حَصَبُ قبل الإلقاء

(١) البحر / ٦ . ٣٤٠

(٢) ما بين معقوفين سقط من الأصل وأثبتنا من (ش).

(٣) انظر: البحر / ٦ . ٣٤٠

(٤) الكشاف / ٢ . ٥٨٤

(٥) نسبها أبو عبيد في «لغات القبائل» ١٩٨ إلى فريش.

في النار. وقرأ ابن^(١) السَّمِيع وابن أبي عبلة – ورويَت عن ابن كثير – بسكون الصاد وهو مصدر، فيجوز أن يكون واقعاً موقع المفعول، أو على المبالغة أو على حَذْفِ مضافٍ. وقرأ ابن عباس بالضاد معجمةً مفتوحةً أو ساكنةً، وهو أيضاً ما يُرمى به في النار، ومنه المُحَضَّب: عُودٌ تُحرِّك به النارُ لِتُوقَدُ. وأنشأ^(٢):

٣٣٦٤ – فلَا تَكُنْ فِي خَرْبَنَا مُخْضَبًا
فَتَجْعَلَ قَوْمَكَ شَتَّى شَعُوبًا
وَقَرَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَأَبُوهُ عَائِشَةَ وَابْنَ الرَّزِيرِ «خَطْبُ» بِالظَّاءِ، وَلَا أَظْنُهَا
إِلَّا تَفْسِيرًا لَا تَلَاوَةً.

آ. (٩٩) قوله: «آلهة»: العَامَّةُ على النصب خبراً لـ«كان»
وقرأ^(٣) طلحة بالرفع. وتخرِيجها كتخرِيج قوله^(٤):
٣٣٦٥ – إِذَا مِتْ كَانَ النَّاسُ صِنْفًا

ففيها ضمير الشأن.

وقوله «أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ»^(٥) جَوْزٌ أبو البقاء^(٦) في هذه الجملة ثلاثة أوجه،

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢٦٧/٢، والمحتب ٦٦/٢، والبحر ٦/٣٤٠، والقرطبي ١١/٣٤٣.

(٢) البيت للأعشى وليس في ديوانه، وهو في المحرر ١١/١٦٧، واللسان (حسب).

(٣) البحر ٦/٣٤٠.

(٤) تقدم برقم ١١٨٨.

(٥) عاد إلى الآية ٩٨.

(٦) الإملاء ٢/١٣٧.

– الأنبياء –

أحدها: أن تكون بدلًا من «حَصَبْ جَهَنَّم». قلت: يعني أن الجملة بدلٌ من المفرد الواقع خبراً، وإبدال الجملة من المفرد إذا كان أحدهما بمعنى الآخر جائز، إذ التقدير: إنكم أنتم لها واردون. والثاني: أن تكون الجملة مستأنفة. والثالث: أن تكون في محل نصب على الحال من «جَهَنَّم» ذكره أبو البقاء^(١). وفيه نظرٌ من حيث مجيء الحال من المضاف إليه في غير الموضع المستثنى.

آ. (١٠١) قوله: «مَنْ»: يجوز أن يتعلق بـ«سَبَقْتُ»، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنها حالٌ من الحسنِ.

آ. (١٠٢) قوله: «لَا يَسْمَعُونَ»: يجوز أن يكون بدلًا من «مُبَعْدُونَ» لأنَّه يَحْلُّ مَحَلَّهُ، فيعني عنه، ويجوز أن يكون خبرًا ثانِيًّا، ويجوز أن يكون حالًا من الضمير المستتر في «مُبَعْدُونَ».

قوله: «وَهُمْ فِيمَا اشْتَهَتْ» إلى قوله «وَتَلَاقَاهُمْ» كُلُّ جملة من هذه الجمل يتحمل أن تكون حالًا مما قبلها، وأن تكون مستأنفة. وكذا الجملة المضمرة من القول العامل في جملة قوله «هَذَا يَوْمُكُمْ» إذ التقدير: وَتَلَاقَاهُمْ يقولون: هَذَا يَوْمُكُمْ.

آ. (١٠٤) قوله: «يَوْمَ نَطْوِي»: فيه أوجه، أحدها: أنه منصوب بـ«لَا يَحْرُزُنَّهُمْ». والثاني: أنه منصوب بـ«تَلَاقَاهُمْ». الثالث أنه منصوب بإضمار اذْكُر أو أعني. الرابع: أنه بدلٌ من العائد المقدر تقديره: [٦٣٧/ب] تُؤَعِّدُونَه / يَوْمَ نَطْوِي فـ«يَوْمَ» بدلٌ من الهاء. ذكره أبو البقاء^(٢). وفيه نظرٌ إذ يُلْزِمُ مِنْ ذلك خُلُوًّا الجملة الموصولة بها من عائدٍ على الموصول، ولذلك منعوا

(٢) الإملاء ٢/١٣٧.

(١) الإملاء ٢/١٣٧.

« جاء الذي مرت به أبي عبد الله » على أن يكون « أبي عبد الله » بدلاً من الهاء لـما ذكرتُ ، وإن كان في المسألة خلاف . الخامس : أنه منصوب بالفزع ، قاله الزمخشري^(١) ، وفيه نظر ؛ من حيث إنه أعمّل المصدر^(٢) الموصوف قبل أخيه معموله .

وقد تقدم^(٣) أنْ نافعاً^(٤) يقرأ « يَحْزِنُ » بضم الياء إلا هنا ، وأن شيخه ابن القعقاع يقرأ « يَحْزُنُ » بالفتح إلا هنا .

وقرأ العامة « نَطْوِي » بنون العظمة وشيبة بن ناصح^(٥) في آخرين « يَطْوِي » بباء الغيبة ، والفاعل هو الله تعالى ، وقرأ أبو جعفر في آخرين « تُطْوِي » بضم التاء من فوق فتح الواو مبنياً للمفعول .

وقرأ العامة « السُّجَلُ » بكسر السين والجيم وتشديد اللام كالظمر^(٦) . وقرأ^(٧) أبو هريرة^(٨) وصاحبته أبو زرعة بن عمرو^(٩) بن جرير بضمهما ، واللام

(١) الكشاف ٢/٥٨٥ .

(٢) المصدر « الفرع » الموصوف بالأكابر ، ومعموله « يوم » .

(٣) عاد إلى الآية ١٠٣ .

(٤) انظر : الدر المصنون ٣/٤٩٤ ، وشيخ نافع أبو جعفر يزيد بن القعقاع . وانظر : النشر ٢/٢٤٤ ، والقرطبي ١١/٣٤٦ ، والبحر ٦/٣٤٢ .

(٥) انظر في قراءاتها : النثر ٢/٣٢٤ ، والإتحاف ٢/٢٦٨ ، والقرطبي ١١/٣٤٦ ، والبحر ٦/٣٤٣ .

(٦) الظمر : الفرس الشديد العنزو .

(٧) انظر في قراءاتها : المحبب ٢/٦٧ ، والقرطبي ١١/٣٤٧ ، والبحر ٦/٣٤٣ ، والشواذ ٩٣ .

(٨) عبد الرحمن بن صخر الدوسى . كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له ، توفي سنة ٥٩ هـ . انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٧٠ ، والإصابة ت ١١٧٩ .

(٩) هو عمرو بن عمرو بن جرير البجلي الكوفي ، سمع أبا هريرة ، وروى عنه الحارث العكلي . طبقات القراء ١/٦٠٢ .

مشددةً أيضاً بزنة «عُتَلٌ»^(١). ونقل أبو البقاء^(٢) تخفيفها في هذه القراءة أيضاً، فتكون بزنة عُنْق، وأبو السِّمال وطلحة والأعمش بفتح السين. والحسن وعيسى بن عمر [بكسريها]^(٣). والجيم في هاتين القراءتين ساكنة واللام مخففة، قال أبو عمرو: «قراءة أهل مكة مثل قراءة الحسن».

والسِّجلُ: الصحيفة مطلقاً. وقيل: بل هو مخصوص بصحيفة العهد، وهي من المساجلة، والسِّجلُ: الذُّلُو المَلَأُ. وقال بعضهم: هو فارسيٌّ معرّب فلا اشتغال له.

و«طَيٌّ» مصدر مضارٌ للمفعول. والفاعل محدوفٌ تقديره: كما يطوي الرجل الصحيفة ليكتب فيها، أو لما يكتب فيها من المعاني، والفاعل يُحذف مع المصدر باطراً. والكلام في الكاف معروفٌ أعني كونها نعتاً لمصدرٍ مقدرٍ أو حالاً من ضميره. وأصل طَيٌّ: طَوِي فَاعِلٌ كنظائره^(٤).

وقيل: السِّجلُ اسم ملَكٍ يطوي كتب أعمال بني آدم. وقيل: اسمُ رجلٍ كان يكتب لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٥). وعلى هذين القولين يكون المصدر مضافاً لفاعله. و«الكتاب» اسم للصحيفة المكتوب فيها. وقال أبو إسحاق^(٦): «السِّجلُ: الرجل بلسان الجبعة». وقال الزمخشري^(٧): كما

(١) العُتَلُ: الشديد من كل شيء.

(٢) الإملاء ١٣٧/٢.

(٣) ما بين معقفين سقط من الأصل وأبنته من (ش)، ومصادر القراءة السابقة.

(٤) اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

(٥) نقل الزجاج هذا القول عن أبي الجوزاء. انظر: معاني القرآن له ٤٠٦/٣.

(٦) معاني القرآن ٤٠٦/٣.

(٧) الكشاف ٥٨٥/٢.

يُطْوَى الطُّومار^(١) للكتابة، أي ليكتب فيه، أو لما يكتب فيه؛ لأن الكتاب أصله المصدر كالبناء ثم يوضع على المكتوب». فقدر الزمخشري من الفعل المبني للمفعول. وقد عرفت ما فيه من الخلاف.

واللام في «للكتاب»: إما مزيدة في المفعول، إن قلنا إن المصدر مضاد لفاعله، وإما متعلقة بطيء، وإما بمعنى «على». وهذا ينبغي أن لا يجوز لبعد معناه على كل قول. القراءات المذكورة في «السجل» كلها لغات. وقرأ^(٢) الأخوان وحفص «للكتب» جمعاً، والباقيون «للكتاب» مفرداً، والرسم يحتملهما: فالإفراد يراد به الجنس، والجمع للدلالة على الاختلاف.

قوله: «كما بَدَأْنَا» في متعلق هذه الكاف وجهان، أحدهما: أنها متعلقة بـ«نَعِيده»، وـ«مَا» مصدرية وـ«بَدَأْنَا» صلتها، فهي وما في حيزها في محل جر بالكاف. وـ«أوَّلَ خَلْقٍ» مفعول «بَدَأْنَا»، والمعنى: نعيد أوَّل خلقٍ إعادة مثل بدأتنا^(٣) له أي: كما أبْرَزْنَا من العَدَم إلى الوجود نعيده من العَدَم إلى الوجود. وإلى هذا نحا أبو البقاء^(٤) فإنه قال: «الكافُ تَعْتَنُ لمصدر محوفِي أي: نعيده عَوْدًا^(٥) مثل بَدْئِه» وفي قوله: «عَوْدٌ» نظر إذ الأحسن أن يقول: إعادة.

والثاني^(٦): أنها تتعلق بفعلٍ مضمير. قال الزمخشري^(٧): «ووجه آخر:

(١) الطومار: الصحيفة.

(٢) السبعة ٤٣١، والنشر ٢/٣٢٥، والحججة ٤٧١، والتسير ١٥٥، والبحر ٦/٣٤٣.

(٣) البداء من مصادر بدأ بفتح الباء وضمهما. انظر: القاموس (بدأ).

(٤) إملاء ٢/١٣٨.

(٥) في المطبوعة: عواداً.

(٦) في متعلق «كما بَدَأْنَا».

(٧) الكشاف ٢/٥٨٥.

– الأنبياء –

وهو أن تنتصب الكاف بفعلٍ مضمر يفسّره «تُعيده»، و«ما» موصولة أي: تُعيد مثلَ الذي بدأناه تُعيده، وأولَ خلْقٍ ظرف لـ«بدأناه» أي: أولَ ما خلق، أو حالٌ من ضمير الموصول الساقط من اللفظ الثابت في المعنى».

قال الشيخ^(۱): «وفي تقديره تهيئة «بدأنا» لأن ينتصب «أولَ خلْقٍ» على المفعولية وقطعه عنه، من غير ضرورة تدعو إلى ذلك، وارتكاب إضمارٍ بعيدٍ مُقسراً بـ«تُعيده»، وهذه عجمة في كتاب الله. وأماماً قوله «وجه آخر»: وهو أن تنتصب الكاف بفعلٍ مضمر يفسّره «تُعيده» فهو ضعيف جداً؛ لأنه مبني على أن الكاف اسم لا حرف، وليس مذهب الجمهور، وإنما ذهب إلى ذلك الأخفش^(۲). وكونها اسماً عند البصريين مخصوص بالشعر». قلت: كل ما قدره فهو جاري على القواعد المنضبطة، وقاده إلى ذلك المعنى الصحيح، فلا مُواحدة عليه. يظهر ذلك بالتأمل لغير الفطن.

واما قوله: «ما» ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مصدرية. والثاني: أنها بمعنى الذي. وقد تقدم تقرير هذين. والثالث: أنها كافية للكاف عن العمل كما هي في قوله^(۳):

..... - ۴۴۶ -

كما الناس مجرؤم عليه وجارم
فيمن رفع «الناس». قال الرمخشيри^(۴): «أولَ خلْقٍ» مفعول «تُعييد»

(۱) البحر ۳۴۳/۶

(۲) ليس في كتابه «معاني القرآن» إشارة إلى ذلك وقد نقله عن الكثيرون. انظر: المغني ۲۲۸.

(۳) تقدم برقم ۸۸۸.

(۴) الكشاف ۵۸۵/۲

الذي يُقْسِرُه «نَعِيده»، والكافُ مكفوقة بـ«ما». والمعنى: نُعيد أولَ الْخَلْقِ كما بَدَأْنَا تَشْبِيهًا لِلإِعادَةِ بِالابْتِداءِ فِي تَنَوُّلِ / الْقُدْرَةِ لِهِمَا عَلَى السُّوَاءِ. فَإِنْ [١/٦٣٨] قَلْتَ: فَمَا أُولُ الْخَلْقِ حَتَّى يُعِيدهَا كَمَا بَدَأَهَا؟ قَلْتَ: أُولُهُ إِيجَادُهُ عَنِ الْعَدَمِ، فَكَمَا أَوْجَدَهُ أُولًا عَنِ الْعَدَمِ يُعِيدهُ ثَانِيًّا عَنِ الْعَدَمِ».

وَأَمَّا «أُولَ الْخَلْقِ» فَتَحَصَّلُ فِيهِ أَرْبَعَةُ أُوْجَهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَفْعُولُ «بَدَأْنَا». وَالثَّانِي: أَنَّهُ ظَرْفٌ لـ«بَدَأْنَا». وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ ضَمِيرِ الْمَوْصُولِ كَمَا تَقَدَّمُ تَقْرِيرُ كُلِّ ذَلِكِ. وَالرَّابِعُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ مَفْعُولِ «نَعِيده» قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءُ^(١)، وَالْمَعْنَى: مُثْلُ أُولَ الْخَلْقِ.

وَأَمَّا تَنْكِيرُ «خَلْقٍ» فَلِلدلَالَةِ عَلَى التَفَصِيلِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُ^(٢): «فَإِنْ قَلْتَ: مَا بَالُ «خَلْقٍ» مَنْكِرًا؟ قَلْتَ: هُوَ كَوْلُوكٌ: «هُوَ أُولُ رَجُلٍ جَاءَنِي» تَرِيدُ: أُولُ الرِّجَالِ. وَلَكِنَّكَ وَحْدَتَهُ وَنَكَرْتَهُ إِرَادَةً تَفَصِيلَهُمْ رِجَالًا، وَكَذَلِكَ مَعْنَى «أُولَ خَلْقٍ»^(٣) بِمَعْنَى: أُولُ الْخَلَائِقِ؛ لَأَنَّ الْخَلْقَ مَصْدَرٌ لَا يُجْمَعُ».

قَوْلُهُ: «وَعْدًا» مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدِرِ الْمُؤَكَّدِ لِمَضْمُونِ الْجَمْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَنَاصِبُهُ ضَمِيرٌ أَيِّ: وَعَدْنَا ذَلِكَ وَعْدًا.

آ. (١٠٥) قَوْلُهُ: «مِنْ بَعْدِ الذُّكْرِ»: يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ«كَتَبَنَا»، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ «الرَّبُّورِ» لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْمَرْبُورِ أَيِّ: الْمَكْتُوبُ أَيِّ: الْمَرْبُورُ مِنْ بَعْدِ. وَمَفْعُولُ «كَتَبَنَا» أَنَّ وَمَا فِي حَيْزِهَا أَيِّ: كَتَبَنَا وَرَاثَةُ الصَّالِحِينَ لِلأَرْضِ أَيِّ: حَكَمْنَا بِهِ.

(١) الإِمَلَاءُ ١٣٨/٢.

(٢) الْكَشَافُ ٥٨٥/٢.

(٣) عَبَارَةُ الْكَشَافِ «وَكَذَلِكَ مَعْنَى أُولَ الْخَلْقِ أَوْلَ الْخَلْقِ بِمَعْنَى».

آ. (١٠٧) قوله: «إِلَّا رَحْمَةً»: يجوز أن يكون مفعولاً له أي: لأجل الرّحمة. ويجوز أن ينطبق على الحال مبالغة في أن جعله نفس الرحمة، وإنما على حذف مضارف أي: ذا رحمة أو بمعنى راجم. وفي الحديث: «يا أيها الناس إنما أنا رحمة مهدأة».

قوله: «للعالمين» يجوز أن يتعلق بمخدوف على أنها صفة لـ«رَحْمَةً» أي: كائنة للعالمين. ويجوز أن يتعلق بـ«أَرْسَلْنَاكَ» عند من يرى تعلق ما بعد «إِلَّا» بما قبلها جائزاً أو بمخدوف عند من لا يرى ذلك. هذا إذا لم يفرغ الفعل لما بعدها، أما إذا فرغ فيجوز نحو: ما مررت إِلَّا بزید، كذا قاله الشيخ هنا. وفيه نظر من حيث إن هذا أيضاً مفرغ؛ لأن المفرغ عبارة عمّا افتقر ما بعد «إِلَّا» لما قبلها على جهة المعمولة له.

آ. (١٠٨) قوله: «أَنَا إِلَهُكُمْ»: «أنّ» وما في حيزها في محل رفع لقيمه مقام الفاعل؛ إذ التقدير: إنما يوحى إلى وحدانية إلهكم. وقال الزمخشري^(١): «إنما» لقصر الحكم على شيء أو لقصر الشيء على حكم كقولك: «إنما زيد قائم» و«إنما يقوم زيد». وقد اجتمع المثالان في هذه الآية؛ لأن «إنما يوحى إلى» مع فاعله بمنزلة «إنما يقوم زيد»، و«إنما إلهكم إله واحد» بمنزلة «إنما زيد قائم». وفائدة اجتماعهما الدلالة على أن الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم مقصور على استئثار الله بالوحدانية.

قال الشيخ^(٢): «أما ما ذكره في «إنما» أنها لقصر ما ذكر، فهو مبني على أن «إنما» للحصر، وقد قررنا أنها لا تكون للحصر وأن «ما» مع «أن» كهي مع

(١) الكشاف ٢/٥٨٦.

(٢) البحر ٦/٣٤٤.

كأنَّ وَمَعَ لِعْلَّ. فَكَمَا أَنَّهَا لَا تَفِيدُ الْحَصْرَ فِي التَّشْبِيهِ وَلَا الْحَصْرَ فِي التَّرْجِيِّ، فَكَذَلِكَ لَا تَفِيدُهُ مَعَ «أَنَّ». وَأَمَّا جَعْلُهُ «أَنَّمَا» الْمُفْتَوَحَةُ الْهَمَزَةُ مُثْلَ الْمَكْسُورَتِهَا تَدْلُّ عَلَى الْقَصْرِ فَلَا نَعْلَمُ الْخَلَافَ إِلَّا فِي «إِنَّمَا» بِالْكَسْرِ، وَأَمَّا «أَنَّمَا» بِالْفَتْحِ فَحَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ، يَنْسِكُ مِنْهُ مَعَ مَا بَعْدَهُ مَصْدَرٌ، فَالْجَمْلَةُ بَعْدَهَا لَيْسَتْ جَمْلَةً مُسْتَقْلَةً. وَلَوْ كَانَتْ «أَنَّمَا» دَالَّةً عَلَى الْحَصْرِ لَزِمَّ أَنْ يُقَالُ: إِنَّهُ لَمْ يُؤْخُذْ إِلَيْهِ شَيْءٌ إِلَّا التَّوْحِيدُ، وَذَلِكَ لَا يَصْبُحُ الْحَصْرُ فِيهِ، إِذْ قَدْ أُوْحِيَ لِهِ أَشْيَاءُ غَيْرِ التَّوْحِيدِ.

قُلْتُ: الْحَصْرُ بحسب كُلِّ مَقَامٍ عَلَى مَا يَنْسَبُهُ؛ فَقَدْ يَكُونُ هَذَا الْمَقَامُ يَقْتَضِي الْحَصْرَ فِي إِيَّاهِ الْوَحْدَانِيَّةِ لِشَيْءٍ جَرَى مِنْ إِنْكَارِ الْكُفَّارِ وَحَدَانِيَّتِهِ تَعَالَى، وَأَنَّ اللَّهَ لَمْ يُؤْخُذْ إِلَيْهِ لَهَا شَيْئًا. وَهَذَا كَمَا أَجَابَ النَّاسُ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّمَا أَنْتَ مِنْذُرٌ»^(١) «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ»^(٢) «إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعْبٌ وَلَهُو»^(٣) إِلَى غَيْرِ ذَلِكِ. وَ«مَا» مِنْ قَوْلِهِ «إِنَّمَا يُوْحَنِي» يَجُوزُ فِيهَا وَجْهَانُ، أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ كَافَةً وَقَدْ تَقْدِمَ . وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً كَهِي فِي قَوْلِهِ: «إِنَّ مَا صَنَعُوا»^(٤) وَيَكُونُ الْخَبْرُ هُوَ الْجَمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ» تَقْدِيرُهُ: إِنَّ الَّذِي يُوْحَنِي إِلَيْهِ هُوَ هَذَا الْحَكْمُ.

قَوْلُهُ: «فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ» اسْتِفْهَامٌ مَعْنَاهُ الْأَمْرُ بِمَعْنَى أَسْلِمُوا، كَقَوْلِهِ: «فَهَلْ أَنْتُمْ مُتَّهِئُونَ»^(٥) أَيْ: انتَهُوا.

(١) الآية ٧ مِنَ الرَّعْدِ.

(٢) الآية ١١٠ مِنَ الْكَهْفِ.

(٣) الآية ٣٦ مِنْ سُورَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَاقْحَمَ فِي الْأَصْلِ بَعْدَ «لَهُو» «وَزِينَةٌ».

(٤) الآية ٦٩ مِنَ طَهِ.

(٥) الآية ٩١ مِنَ الْمَائِدَةِ.

آ. (١٠٩) قوله : «أَذْتُكُم» : أي : أَعْلَمْتُكُم . فالهمزة فيه للنقل . قال الزمخشري (١) : «آذن منقولٌ من آذن إذا عِلِم ، ولكنَّه كثُر استعماله في الجَرْيِ مَجْرِي الإنذار . ومنه قوله تعالى : «فَأَذَّنُوا بِحَرْبٍ» (٢) وقول [ابن حِلْزَة] (٣) :

٣٣٦٧— آذَنْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ

قلت : وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في البقرة (٤) .

قوله : «عَلَى سَوَاءٍ» في محل نصبٍ على الحال من الفاعل والمفعول معاً، أي : مُسْتَوِين في العلم بما أَعْلَمْتُكُم به لِمَ يَطُوِّهُ عن أحدٍ منهم .

قوله : «وَإِنْ أَدْرِي» العامةُ على إرسال الياء ساكنةً، إذ لا مُوجِبٌ لغير ذلك . وروي (٥) عن ابن عباس أنه قرأ : «وَإِنْ أَدْرِي أَقْرِيبٌ» ، «وَإِنْ أَدْرِي لَعْلَه فتنة» (٦) بفتح الياءين . وخرجت على التشبيه بباء الإضافة . على أن ابن مجاهد (٧) أنكر هذه القراءة البتة . وقال ابن جني (٨) : «هو غلطٌ؛ لأنَّ «إِنْ» نافيةٌ لا عمل لها». ونقل أبو البقاء (٩) عن غيره أنه قال في تحريرها : «إنه ألقى

(١) الكشاف ٢/٥٨٦.

(٢) الآية ٢٧٩ من البقرة.

(٣) تقدم برقم ١١١٤.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/٦٣٩.

(٥) المحتب ٢/٦٨، والبحر ٦/٣٤٤. وهي رواية أبُو يُوب عن يحيى بن عاصم.

(٦) في الآية ١١١.

(٧) انظر: المحتب ٢/٦٨.

(٨) المحتب ٢/٦٨.

(٩) الإملاء ٢/١٣٨.

حركة الهمزة على الياء فتحرّكت وبقيت الهمزة ساكنة، فأبدلَت ألفاً لانفتاح ما قبلها، ثم أبدلت همزة متحركة؛ لأنها في حكم المبتدأ بها، والابتداء بالساكن مُحال. وهذا تخرِيجٌ متكلفٌ لا حاجة إليه. ونسبة راويها عن ابن عباس إلى الغلط أولى من هذا التكليف، فإنها قراءة شاذة مُنكَرَة. وهذا التخرِيج وإن نفع في الأولى فلا يُجدي في الثانية شيئاً. وسيأتي لك قريب من أدباء قلب الهمزة ألفاً ثم قلب الألف همزة في قوله: «منسانه»^(١) إن شاء الله تعالى، وبذلك يسهل الخطُبُ في التخرِيج المذكور.

والجملة الاستفهامية في محل نصب بـ«أدرى» لأنها معلقة لها عن العمل، وأخر المُستفهَمَ عنه لكونه فاصلة. ولو وسَطَه لكان التركيب: أقرب ما توعدون أم بعيد، ولكنه أخر مراعاة لرؤوس الآي.

وـ«ما توعدون» يجوز أن يكون مبتدأً، وما قبله خبر عنه ومعطوف عليه. وجُواز أبو البقاء^(٢) فيه أن يرتفع فاعلاً بـ«قريب». قال: «لأنه اعتمد على الهمزة». قال: «ويخرج على قول البصريين أن يرتفع بـ«بعيد» لأن أقرب إليه». قلت: يعني أنه يجوز أن تكون المسألة من التنازع فإن كلاً من الوصفين يصح تسلُطه على «ما توعدون» من حيث المعنى.

آ. (١١٠) قوله: «من القول»: حالٌ من «الجهه».

آ. (١١١) قوله: «لعله فتنة»: الظاهر أن هذه الجملة معلقة لـ«أدرى»، والковيون يُجرِّون الترجي مجرّد الاستفهام في ذلك، إلا أن

(١) الآية ١٤ من سبا.

(٢) الإملاء ٢/١٣٨.

النَّحْوِينَ لَمْ يَعُدُوا مِنَ الْمَعْلُوقَاتِ «لَعْلَ»^(١) وَهِيَ ظَاهِرَةٌ فِي ذَلِكَ كَهْذِهِ الْآيَةِ وَكَقُولِهِ: «وَمَا يُدْرِيكَ لَعْلَهُ يَرَكِنُ»^(٢) «وَمَا يُدْرِيكَ لَعْلَ السَّاعَةَ قَرِيبُ»^(٣).

أ. (١١٢) قوله : «قال» : قرأ^(٤) حفص «قال» خبراً عن الرسول عليه السلام . والباقيون «قل» على الأمر . وقرأ العامة «رب» بكسر الباء اجتازه بالكسرة عن ياء الإضافة ، وهي الفصحى . وقرأ أبو جعفر^(٥) بضم الباء ، فقال صاحب «اللوامح» : «إنه منادي مفرد ثم قال : «وَحَذَفَ حَرْفَ النَّدَاءِ فِيمَا جَازَ»^(٦) أن يكون وصفاً لـ «أي» بعيداً ، بابه الشعر . قلت : ليس هذا من المنادي المفرد ، بل نص بعضهم على أن هذه بعض اللغات الجائزه في المضاف إلى ياء المتكلم حال ندائها^(٧) .

وقرأ العامة «احْكُمْ» على صورة الأمر . وقرأ^(٨) ابن عباس وعكرمة وابن يعمر «رَبِّي» بسكون الياء «احْكُمْ» أفعِلْ تفضيلٍ فهما مبتداً وخبر .

(١) قال أبو حيان : «ظهر لي من جملة المحرف المعلقة «لعـل» ورأيت مَصْبُّ الفعل في هذه الآيات على جملة الترجي ، فهو في موضع نصب بالفعل المعلق». انظر : الارشاد ٧٠/٣.

(٢) الآية ٣ من عبس .

(٣) الآية ١٧ من الشورى .

(٤) السبعة ٤٣٢ ، والتيسير ١٥٦ ، والقرطبي ٣٥١/١١ ، والحجۃ ٤٧١ ، والبحر ٣٤٥/٦ .

(٥) الإتحاف ٢/٢٦٨ ، والنشر ٢/٣٢٥ ، والمحتسب ٢/٦٩ ، والبحر ٦/٣٤٥ .

(٦) الأصل «كان» والتصحیح من البحر ٦/٣٤٥ حيث نقل عن صاحب «اللوامح» النص نفسه .

(٧) انظر : شرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٣ .

(٨) انظر في قراءاتها : البحر ٦/٣٤٥ ، والقرطبي ١١/٣٥١ ، ومعاني القرآن للقراء ٢/٢١٤ .

– الأنبياء –

وَقُرِئَ^(١) «أَحْكَمَ» بفتح الميم كالمَزَمْ، على أَنَّهُ فَعَلَ ماضٍ في مَحْلٍ خَبِيرٍ أَيْضًا لـ «رَبِّي». وَقَرَا العَالَمَةُ «تَصِفُّونَ» بالخطاب. وَقَرَا^(٢) رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَبْيِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «يَصِفُّونَ» بالياءِ مِنْ تَحْتِ، وَهِيَ مَرْوِيَّةٌ أَيْضًا عن عَاصِم^(٣) وَابْنِ عَامِرٍ^(٤). وَالغَيْثَيَةُ وَالخَطَابُ وَاضْحَانُ.

[تَمَّ بِعُونَهِ تَعَالَى سُورَةُ الْأَنْبِيَاء]

(١) وهي قراءة الجحدري كما في القرطبي.

(٢) الإتحاف ٢٦٨/٢، والسبعة ٤٣٢، والنشر ٣٢٥/٢، والبحر ٣٤٥/٦.

(٣) رواية المفضل عنه كما في النشر ٣٢٥/٢.

(٤) رواية الصوري عن ابن ذكوان عنه كما في النشر ٣٢٥/٢.

سورة الحج

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله : **«إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ»** : يجوز في هذا المصدر وجهان ، أحدهما : أن يكون مضافاً لفاعله وذلك على تقديرين . أحد التقديرين : أن يكون من زلزال اللازم بمعنى تزلزل فالتقدير : إن تزلزل الساعة . والتقدير الثاني : أن يكون من زلزال المتعدي ، ويكون المفعول محذفاً تقديره : إن زلزال الساعة الناس . كما قدره أبو البقاء^(١) . وأحسن من هذا أن يقدر : إن زلزال الساعة للأرض . يدل عليه قوله : «إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ»^(٢) ونسبة التزلزل أو الزلزال إلى الساعة على سبيل المجاز .

الوجه الثاني : أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول به ، على طريقة الأنساع في الظرف كقوله^(٣) :

٣٣٦٨ - طَبَاخٌ سَاعَاتُ الْكَرَى زَادَ الْكَسِيلُ
وقد أوضح الزمخشري^(٤) ذلك بقوله : «وَلَا تَخْلُو السَّاعَةُ مِنْ أَنْ تَكُونَ

(١) الإملاء ١٣٩ / ٢ .

(٢) الآية ١ من سورة الزلزلة .

(٣) تقدم برقم ٤٩ .

(٤) الكشاف ٣ / ٣ .

- الحج -

على تقدير الفاعلة لها، كأنها هي التي تُزَلِّلُ الأشياء، على المجاز الحُكمي، [٦٣٩] فتكونُ الزلزلة مصدراً مضافاً إلى فاعله، أو على تقدير المفعول فيها على طريقة الاستئناف في الطرف، وإجرائه مجرى المفعول به، كقوله تعالى: «بِلْ مَكْرُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ»^(١).

آ. (٢) قوله: «يَوْمٌ»: فيه أوجه، أحدها: أن يتصبَّ بـ«تَدْهُلُ» ولم يذَكُر الزمخشري^(٢) غيره. الثاني: أنه منصوب بـ«عظيم». الثالث: أنه منصوب بإضمار اذكر. الرابع: أنه بدلٌ من الساعة. وإنما فتح لأنَّه مبنيٌ لإضافته إلى الفعل. وهذا إنما يتعلَّقُ على قول الأخفش، وقد تقدَّم تحقيقه آخر المائدة^(٣). الخامس: أنه بدلٌ من «زلزلة» بدل اشتغال؛ لأنَّ كلامَ الحديث والزمان يُصدِّقُ أنه مشتملٌ على الآخر، ولا يجوز أن يتصبَّ بـ«زلزلة» لِمَا يُلزِمُ من الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر.

قوله: «تَرَوْنَهَا» في هذا الضمير قوله، أظهرهما: أنه ضمير الزلزلة لأنَّها المحدثُ عنها، ويؤيدُه أيضاً قوله «تَدْهُلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ». والثاني: أنه ضمير الساعة. فعلى الأول يكون الذهول والوضع حقيقة لأنَّه في الدنيا، وعلى الثاني يكون على سبيل التعظيم والتهويل، وأنَّها بهذه الحقيقة، إذ المراد بالساعة القيمة، وهو قوله: «يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شَيْئًا»^(٤).

قوله: «تَدْهُلُ» في محل نصب على الحال من «ها» في «تَرَوْنَهَا» فإنَّ الرؤية هنا بصريَّة، وهذا إنما يجيء على غير الوجه الأول. وأمَّا الوجه الأول

(١) الآية ٣٣ من سبا.

(٢) الكشاف ٤/٣.

(٣) الدر المصنون ٤/٥٢٠.

(٤) الآية ١٧ من المزمول.

- الحج -

وهو أن «تَدْهُلُ» ناصِبُ لـ «يَوْمَ تَرَوْنَهَا» فلا محلٌ للجملة من الإعراب لأنها مسنانة، أو يكون محلُها النصب على الحال من الزلزلة، أو من الضمير في «عظيم»، وإن كان مذكراً، لأنَّه هو الْزَلْزَلَةُ في المعنى، أو من الساعة، وإن كانت مضافاً إليها، لأنَّها: إِمَّا فاعلٌ أو مفعولٌ كما تقدَّمْ. وإذا جعلناها حالاً فلا بُدُّ من ضمير ممحوظٍ تقديره^(١): تَدْهُلُ فيها.

وقرأ العامة «تَدْهُلُ» بفتح التاء والهاء، مِنْ دَهْلٍ عن كذا يَدْهُلُ. وقرأ^(٢) ابن أبي عبلة واليماني بضم التاء وكسر الهاء ونصب «كل» على المفعولية، مِنْ أَدْهَلَهُ عن كذا يَدْهُلُهُ عَدَادٌ بالهمزة. والدُّهُولُ: الاشتغالُ عن الشيء. وقيل: إذا كان مع دَهْشَة. وقيل: إذا كان ذلك لطَرَآن^(٣) شاغلٍ مِنْ هُمْ وَمَرَضٍ وَنحوهما. وَدَهْلُ بْنُ شَيْبَانَ^(٤) أصلُهُ من هذا.

والمرتضى: مَنْ تَلَبَّسَ بالفعل، والمُرْضِعُ: مَنْ شَأْنَهَا أَنْ تُرْضِعَ كحائض، فإذا أريد التلبس قيل: حائضه.

قال الزمخشري^(٥): «فإن قلت: لم قيل مرضعة دون مُرْضِع؟ قلت: المُرْضِعَةُ التي هي في حال الإِرْضَاعِ ملقةً ثديها الصبيُّ، والمُرْضِعُ التي مِنْ شأنِها أَنْ تُرْضِعَ وإن لم تباشرِ الإِرْضَاعَ في حال وَصْفِها به» والمعنى: إن^(٦) مِنْ شِدَّةِ الْهُولِ تَدْهُلُ هذه عن ولدها فكيف بغيرها؟ وقال بعض الكوفيين: المُرْضِعَةُ تقال للأمِّ، والمُرْضِعُ تقال للمستأجرة غير الأمِّ، وهذا مردود بقوله

(١) الأصل «تقدير» وهو سهو.

(٢) البحر ٦/٣٥٠.

(٣) لم ثبت كتب اللغة من مصادر طرأ غير طڑأ وطڑؤأ.

(٤) حيٌّ من بكر، ذهْلُ بْنُ شَيْبَانَ بْنُ ثَلْعَبٍ. انظر: اللسان (ذهل).

(٥) الكشاف ٤/٣.

(٦) اسم إِنْ ضمير الشأن.

- الحج -

الشاعر^(١):

٣٣٦٩ - كُمْرٌ ضَعَةٌ أَوْلَادُ أَخْرَى وَضَيَّعَتْ
بَنِي بَطْنَهَا هَذَا الضَّلَالُ عَنِ الْفَصِيدِ

فَأَطْلَقَ الْمُرْضِعَةَ بِالتَّاءِ عَلَى غَيْرِ الْأَمِّ . وَقَوْلُ الْعَرَبِ مُرْضِعَةٌ يَرُدُّ أَيْضًا قَوْلَ
الْكَوْفَيْنِ: إِنَّ الصَّفَاتَ الْمُخْتَصَّةَ بِالْمُؤْنَتِ لَا يَلْحِقُهَا تَاءُ التَّائِبَيْنِ نَحْوَ: حَائِضٍ
وَطَالِقٍ . فَالَّذِي يُقَالُ: إِنَّ قُصْدَ النَّسَبِ فَالْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرُوا، وَإِنَّ قُصْدَ الدَّلَالَةِ
عَلَى التَّبْلُسِ بِالْفَعْلِ وَجَبَتِ التَّاءُ فِي قَوْلِ: حَائِضٍ وَطَالِقٍ وَطَامِثَةٍ .

قَوْلُهُ: «عَمَّا أَرْضَعْتُ» يَجْوِزُ فِي «مَا» أَنْ تَكُونَ مَصْدِرِيَّةً أي: عَنِ
إِرْضَاعِهَا . وَلَا حَاجَةٌ إِلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ عَلَى هَذَا . وَيَجْوِزُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي
فَلَا بُدُّ مِنْ حَذْفِ عَائِدٍ أي: أَرْضَعْتَهُ . وَيُقَوِّيهِ تَعْدِيُّ «تَضَعُ» إِلَى مَفْعُولٍ دُونَ
مَصْدِرٍ . وَالْحَمْلُ بِالْفَتْحِ: مَا كَانَ فِي بَطْنٍ أَوْ عَلَى رَأْسٍ شَجَرَةً، وَبِالْكَسْرِ
مَا كَانَ عَلَى ظَهْرٍ .

قَوْلُهُ: «وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى» الْعَامَّةُ عَلَى فَتْحِ التَّاءِ مِنْ «تَرَى» عَلَى
خَطَابِ الْوَاحِدِ . وَقَرَأٌ^(٢) زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ بِضمِّ التَّاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ
ضَمِيرُ الْزَّلْزَلَةِ أَوِ السَّاعَةِ . وَعَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ فَلَا بُدُّ مِنْ مَفْعُولٍ أَوْ مَحْذُوفٍ لِتَبَيَّنُ
الْمَعْنَى بِهِ أَيْ: وَتَرَى الْزَّلْزَلَةُ أَوِ السَّاعَةُ الْخَلْقُ النَّاسَ سُكَارَى . وَيَؤَيِّدُ هَذِهِ قِرَاءَةَ
أَبِي هَرِيْرَةَ وَأَبِي زَرْعَةَ وَأَبِي نَهَيْكَ «تَرَى النَّاسَ سُكَارَى» بِضمِّ التَّاءِ وَفَتْحِ الرَّاءِ
عَلَى مَا لَمْ يُسَمِّ فَاعِلَهُ، وَنَصْبِ «النَّاسَ»، بَنَوَهُ مِنِ الْمُتَعَدِّي لِثَلَاثَةِ: فَالْأَوَّلُ قَامَ
مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَهُوَ ضَمِيرُ الْخَطَابِ، وَ«النَّاسَ سُكَارَى» هُمَا الْأُولُ وَالثَّانِي .

(١) تقدم برقم ١٥١٥.

(٢) انظر في قراءات «تَرَى»: البحر ٦/٣٥٠، والقرطبي ١٢/٥، والشواذ ٩٤.

- الحج -

ويجوز أن يكون متعدياً لاثنين فقط على معنى: وَتُرِي الْزَلْزَلُهُ أَو الساعَهُ / [الناس][^(١)] قوماً سُكَارَى. فالناس هو الأول و «سُكَارَى» هو الثاني.

وقرأ الزعفراني^(٢) وعباس في اختباره «وتُرِي» كقراءة أبي هريرة إلا أنهما رفعا «الناس» على أنه مفعول لم يسم فاعله. والتأنيث في الفعل على تأويلهم بالجماعة.

وقرأ^(٣) الأخوان «سَكَرَى» «وما هم سَكَرَى» على وزن وصف المؤنثة بذلك. واختلف في ذلك: هل هو صيغة جمع على فعلٍ كمرضى وقتلٍ، أو صفةٌ مفردةٌ استعنى بها في وصف الجماعة؟ خلاف مشهور تقدم الكلام عليه في قوله: «أَسْرَى»^(٤). وظاهرُ كلام سيبويه^(٥) أنه جمعٌ تكسيرٌ فإنه قال: «وَقَوْمٌ يَقُولُونَ: سَكَرَى، جَعَلُوهُ مِثْلَ مَرْضَى لِأَنَّهُمَا شَيْئَانِ يَدْخُلُانِ عَلَى الإِنْسَانِ»^(٦)، ثم جَعَلُوا «رَوْبَى» مِثْلَ سَكَرَى وَهُمُ الْمُسْتَقْلُونَ نَوْمًا مِنْ شَرِبِ الرَّائِبِ^(٧). وقال الفارسي^(٨): «وَيَصُحُّ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ «سَكَرَ» كَرْمَنٌ وَرَمَنٌ. وَقَدْ حَكَى «رَجُلٌ سَكَرٌ» بِمَعْنَى سَكَرَانٍ فِي جَيْهٍ سَكَرَى حِينَئِذٍ لِتَأْنِيثِ الْجَمْعِ». قلت: وَمِنْ وَرَوْدٍ «سَكَرٌ» بِمَعْنَى سَكَرَانٍ قَوْلُهُ^(٩):

(١) سقط ما بين معقوفين من الأصل وأثبتناه من (ش).

(٢) انظر في قراءاتها: السابعة ٤٣٤، والنشر ٣٢٥/٢، والتيسير ١٥٦، والحجة ٤٧٢، والبحر ٣٢٥/٦، والمحتب ٧٢/٢.

(٣) انظر: الدر المصنون ٤٨٠/١.

(٤) الكتاب ٢١٤/٢.

(٥) لم يرد قوله «يدخلان على الإنسان» في كلام سيبويه، وإنما ورد من كلام الخليل قبل.

(٦) عبارة سيبويه «الذين قد استقلوا نوماً فشبهوه بالسكران»، ولم يذكر شرب الرائب.

(٧) الحجة (خ) ٢/٤.

(٨) تقدم برقم ٢٤٦.

٣٣٧٠ - وقد جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي
ثَوْبِي فَأَنْهَضْ نَهَضَ الشَّارِبُ السُّكَرِ
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُغْتَدِلَّاً
فِصْرَتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ
وَيُرَوِي الْبَيْتُ الْأَوَّلُ «الشَّارِبُ الثَّمِيلُ»، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ لِدَلَالَةِ الْبَيْتِ الثَّانِي
عَلَيْهِ.

وَقَرَا الْبَاقُونَ «سُكَارَى» بِضمِّ السِّينِ. وَقَدْ تَقَدَّمْ لَنَا فِي الْبَقَرَةِ^(١) خَلَافُ:
هَلْ هَذِهِ الصِّيَغَةُ جَمْعٌ تَكْسِيرٍ أَوْ اسْمُ جَمْعٍ؟
وَقَرَا أَبُو هَرِيْرَةَ وَأَبُو نَهْيَكَ وَعِيسَى بَنْتُ السِّينِ فِيهِمَا، وَهُوَ جَمْعٌ تَكْسِيرٍ،
وَاحْدَهُ سُكْرَانٌ. قَالَ أَبُو حَاتَمَ: «وَهِيَ لِغَةُ تَمِيمٍ».

وَقَرَا الْحَسْنُ وَالْأَعْرَجُ وَأَبُو زَرْعَةَ وَالْأَعْمَشُ «سُكْرَى» «بُسْكُرَى» بِضمِّ
السِّينِ فِيهِمَا. فَقَالَ أَبْنُ جَنِيِّ^(٢): «هِيَ اسْمٌ مُفَرَّدٌ كَالْبُشْرَى». بِهَذَا أَفْتَانَى
أَبُو عَلِيِّ. وَقَالَ أَبُو الْفَضْلِ^(٣): «فُعْلَى بِضمِّ الْفَاءِ مِنْ صَفَةِ الْواحِدَةِ^(٤) مِنَ
الْإِنْاثِ، لَكُنْهَا لَمَّا جَعَلْتُ مِنْ صَفَاتِ النَّاسِ وَهُمْ جَمَاعَةٌ، أَجْرَيْتُ الْجَمَاعَةَ
بِمِنْزَلَةِ الْمَؤْنَثِ الْمَوْحَدِ». وَقَالَ الزَّمْخَشْرِيُّ^(٥): «هُوَ غَرِيبٌ». قَلْتُ: وَلَا غَرَابَةٌ؛
فَإِنَّ فُعْلَى بِضمِّ الْفَاءِ كَثُرَ مُجِيئُهَا فِي أَوْصَافِ الْمَؤْنَثَةِ نَحْوَ الرُّبَّى^(٦) وَالْحُبْلَىِ.

(١) انظر: الدر المصنون ١ / ٤٨٠.

(٢) المحتبب ٢ / ٧٤.

(٣) وهو أبُو الفضل الرازي كما في البحر ٦ / ٣٥٠.

(٤) الأصل «الواحد» وهو سهو والتصحيح من البحر.

(٥) الكشاف ٣ / ٤.

(٦) الرُّبَّى: الشاة الحديدة التاج.

- الحج -

وَجَوْزُ أَبْو الْبَقَاءِ^(١) فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَحْذُوفًا مِنْ سُكَارَى^(٢). وَكَانَ مِنْ حَقٍّ هَذَا الْقَارِئُ أَنْ يُحَرِّكَ الْكَافَ بِالْفَتْحِ إِبْقَاءً لَهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ. وَقَدْ رَوَاهَا بعْضُهُمْ كَذَلِكَ عَنِ الْحَسْنِ. وَقُرِئَءَ^(٣) «وَيُرِئُ النَّاسُ» بِالْبَلَاءِ مِنْ تَحْتِ وَرْفَعِ «النَّاسُ».

وَقَرَا أَبُو زَرْعَةَ فِي رِوَايَةِ «سَكْرِي» بِالْفَتْحِ، «بُسْكِرِي» بِالضمِّ. وَعَنْ أَبْنَ جَبَيرٍ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ الْأَلْفَ مِنَ الْأُولَى دُونَ الثَّانِيِّ.

إِثْبَاتُ السُّكْرِ وَعَدَمُهُ بِمَعْنَى الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ أيٌّ : وَتَرَى النَّاسُ سَكْرِيَ عَلَى التَّشْبِيهِ، وَمَا هُمْ بِسَكْرِي عَلَى التَّحْقِيقِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِي^(٤) : «فَإِنْ قُلْتَ : لَمْ قُيلْ أَوْلًا : تَرَوْنَ، ثُمَّ قُيلَ : «تَرَى» عَلَى الإِفْرَادِ؟ قُلْتَ : لَأَنَّ الرَّؤْيَا أَوْلًا عُلِقَتْ بِالزَّلْزَلَةِ، فَجُعِلَ النَّاسُ جَمِيعًا رَائِينَ لَهَا، وَهِيَ مَعْلَقَةٌ أَخِيرًا بِكَوْنِ النَّاسِ عَلَى حَالِ السُّكْرِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُجْعَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ رَائِيًّا لِسَائِرِهِمْ».

آ. (٣) وَ«مَنْ» فِي «مَنْ يَجَادِلُ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً، وَأَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً. وَ«فِي اللَّهِ» أيٌّ فِي صَفَائِهِ. وَ«بِغَيْرِ عِلْمٍ» مَفْعُولٌ أَوْ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «يَجَادِل». وَقَرَا^(٥) زَيْدُ بْنُ عَلَيْهِ «وَتَبَّعَ».

آ. (٤) قَوْلُهُ : «كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ» : قَرَا العَامَّةُ «كُتِبَ» مُبِينًا لِلْمَفْعُولِ وَفَتْحَ «أَنَّهُ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ. وَفِي ذَلِكَ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا : أَنَّ الضَّمِيرَ وَمَا فِي حَيْزِهِ فِي مَحْلٍ رَفِعٍ لِقِيمَاهُ مَقَامُ الْفَاعِلِ. فَالْهَاءُ فِي «عَلَيْهِ» وَفِي «أَنَّهُ»

(١) الإِمَلَاءُ ١٣٩/٢ .

(٢) وَرَدَتْ فِي «الإِمَلَاءِ» مِنْ غَيْرِ ضَبْطٍ .

(٣) ذَكَرَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ الْعَكْبَرِيَّ فِي «الإِمَلَاءِ» ١٣٩/٢ وَقَالَ : أَيِّ : «يُبَصِّرُونَ». وَمِنْ حَقِّ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنْ يُذَكِّرَهَا السَّمِينُ فِي مَوْضِعِهَا .

(٤) الْكَشَافُ ٥/٣ .

(٥) الْبَحْرُ ٣٥١/٦ .

- الحج -

يعودان على «من» المتقدمة. و«من» الثانية يجوز أن تكون شرطية والفاء جوابها، وأن تكون موصولة، والفاء زائدة في الخبر لشبيه المبتدأ بالشرط. وفتتحت «أن» الثانية لأنها وما في حيزها في محل رفع خبراً لمبتدأ ممحضٍ، تقديره: ف شأنه وحاله أنه يُضليله. أو يُقدّر «فأنه» مبتدأ، والخبر ممحض أي: قوله أنه يُضليله.

الثاني: قال الزمخشري^(۱): «ومن فتح فلان الأول فاعلْ كِتَبْ، والثاني عَطْفَ عليه». قال الشيخ^(۲): «وهذا لا يجوز؛ لأنك إذا جعلت «فأنه» عطفاً على «أنه» بقيت «أنه» بلا استيفاء خبر، لأن «من تولاه» «من» فيه مبتدأة. فإن قدرتها موصولة فلا خبر لها حتى تستقل خبراً لـ «أنه». وإن جعلتها شرطية فلا جواب لها؛ إذ جعلت «فأنه» عطفاً على «أنه».

قلت: وقد ذهب ابن عطية^(۳) – رحمه الله – إلى مثل قول الزمخشري فإنه قال: «وأنه» في موضع رفع على المفعول الذي: لم يسمْ فاعله و«أنه» الثانية عطف على الأولى مؤكدةً مثلها». وهذا رد واضح.

وقرئ^(۴) «كتَبْ» مبنياً للفاعل أي: كتب الله. فـ «أن» وما في حيزها في محل نصب على المفعول به، ويأتي الآية على ما تقدم.

وقرأ^(۵) الأعمش والجعفي عن أبي عمرو «إنه» «فإنه» بكسر الهمزةتين. وقال ابن عطية^(۶): «وقرأ أبو عمرو «إنه» «فإنه» بالكسر فيهما»، وهذا يوهم أنه

(۱) الكشاف ۵/۲.

(۲) البحر ۶/۳۵۱.

(۳) المحرر ۱۱/۷۶.

(۴) البحر ۶/۳۵۱.

(۵) الإتحاف ۲/۲۷۱، والبحر ۶/۳۵۱.

(۶) لم يرد هذا النص في مطبوعة «المحرر الوجيز» المغربية.

- الحج -

مشهورٌ عنه وليس كذلك. وفي تخریج هذه القراءة / ثلاثة أوجه ذكرها [٦٤٠/أ] الزمخشري^(١) وهي: أن تكون على حکایة المكتوب كما هو، كأنه قيل: كُتب عليه هذا اللفظ، كما تقول: كُتب عليه: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ. الثاني: أن يكون على إضمار «قيل». الثالث: أن «كُتب» فيه معنى قيل. قال الشيخ^(٢): أمّا تقدير «قيل» يعني^(٣) فيكون «عليه» في موضع مفعولٍ مالٍ مُسْمًّ فاعله^(٤) و«أنه مَنْ تَوَلَّهُ» الجملة مفعولٍ لم يُسمّ له قيل المضمرة. وهذا ليس مذهب البصريين فإن الجملة مفعولٍ لم يُسمّ لها تكون مفعولٍ مالٍ مُسْمًّ فاعله^(٥) عندهم لا تكون فاعلاً ولا تكون مفعولٍ مالٍ مُسْمًّ فاعله^(٦) وكان الشيخ قد اختار ما بدأ به الزمخشري أولاً، وفيه ما فرّ منه: وهو أنه أنسد الفعل إلى الجملة فاللازم مُشترك. وقد تقدم تقريرٌ مثل هذا في أول البقرة^(٧). ثم قال: «وأمّا الثاني يعني أنه ضمّن «كُتب» معنى القول فليس مذهب البصريين لأنّه لا تُكسر «إنَّ» عندهم إلا بعد القول الصريح لا ما هو بمعناه».

والضميران في «عليه» و«أنه» عائدان على «من» الأولى كما تقدّم، وكذلك الضمائر في «تَوَلَّهُ» و«فأنه»، والمرفوع في «يُضِلُّهُ» و«يَهْدِيهُ»؛ لأنَّ «من» الأول هو المحدث عنه. والضمير المرفوع في «تَوَلَّهُ» والمنصوب في «يُضِلُّهُ» و«يَهْدِيهُ» عائد على «من» الثانية. وقيل: الضمير في «عليه» لكل

(١) الكشاف ٥/٣.

(٢) البحر ٣٥١/٦ وقد حدث سقط في هذا الموضع في عبارة «البحر» المطبوعة.

(٣) هذا الفعل مقمّم. قوله: «فيكون» هو جواب «أمّا». أو أن قوله: «وهذا ليس مذهب» هو جواب أمّا، على تقدير: وهذا ليس.

(٤) للفعل كُتب.

(٥) انظر المسألة في: المغني ٥٥٩.

(٦) انظر: الدر المصنون ١/١٣٦.

- الحج -

شيطانٍ، والضميرُ في «فَإِنْهُ» للشأن. وقال ابن عطية^(١): «الذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الضَّمِيرَ الْأَوَّلَ فِي «أَنْهُ» يَعُودُ عَلَى كُلِّ شَيْطَانٍ، وَفِي «فَإِنْهُ» يَعُودُ عَلَى «مَنْ» الَّذِي هُوَ الْمُتَوَلِّ».

آ. (٥) قوله: «مَنْ الْبَعْثٌ»: يجوز أن يتعلّق بـ«رِب»، ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ«رِب». وقرأ^(٢) الحسن «الْبَعْثُ» بفتح العين. وهي لغة كالطرد^(٣) والجلب^(٤) في الطرد والجلب بالسكون. قال الشيخ^(٥): «والكوفيون إِسْكَانُ الْعَيْنِ عِنْدَهُمْ تَحْفِيفٌ [يقيسونه] فِيمَا وَسَطَهُ حَرْفُ حَلْقٍ كَالْهَنْهَرِ وَالْهَنْهَرِ وَالشَّعْرِ وَالشَّعْرِ، وَالبَصْرِيُّونَ لَا يَقِيسُونَهُ، وَمَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ هُوَ عِنْدَهُمْ مِمَّا جَاءَ فِي لِغْتَانٍ» قلت: فهذا يُؤْهِمُ ظاهِرُهُ أَنَّ الْأَصْلَ الْبَعْثُ بِالْفَتْحِ، وَإِنَّمَا خُفِّفَ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا مَحَلُ النِّزَاعِ إِذَا سُمِعَ الْحَلْقِيُّ مُفْتَحًا العَيْنَ: هَلْ يَجُوزُ تَسْكِينُهُ أَمْ لَا؟ لَا أَنَّهُ كُلُّ مَا جَاءَ سَاكِنُ الْعَيْنِ مِنَ الْحَلْقِيَّهَا يُدْعِي أَنَّ أَصْلَهَا الْفَتْحُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عَبَارِتَهُ.

قوله: «مُخْلَقَةٌ وَغَيْرُ مُخْلَقَةٍ» العَامَةُ عَلَى الْجَرْفِيِّ «مُخْلَقَةٌ»، وفي «غَيْرٍ»، على النَّعْتِ. وقرأ^(٦) ابن أبي عَبْلَةَ بِنْصِبِهِمَا عَلَى الْحَالِ مِنَ النَّكْرَةِ، وَهُوَ قَلِيلٌ جَدًّا وَإِنْ كَانَ سَيِّبوه^(٧) فَاسْهَ.

(١) المحرر ١٧٧/١١.

(٢) الإتحاف ٢٧١/٢، والبحر ٣٥٢/٦، والقرطبي ٦/١٢.

(٣) الطرد: الشُّلُّ.

(٤) الجلب: سوق الشيء من موضع إلى آخر.

(٥) البحر ٣٥٢/٦.

(٦) البحر ٣٥٢/٦.

(٧) الكتاب ٣٧٢، ٣٤٣/١.

- الحج -

والعلقة: القطعة من الدم الجامدة. وعن بعضهم^(١) - وقد سُئل عن أصعب الأشياء - فقال: «وَقَعَ الرَّتْقُ عَلَى الْعَلَقِ» أي: على دم القتلى في المعركة. والمُضْغَة: القطعة من اللحم قدر ما تُمضَغُ نحو: الغرفة والأكلة بمعنى: المفروفة والماكولة. والمُحَلَّقَة: الملسمة التي لا غَيْبَ فيها مِنْ قولهم: صخرة خلقه أي: ملسمة. وخلفت السواك: سَوَّيْتُه وملسته. وقيل: التضعيف في «مُخْلَقَة» دلالة على تكثير الخلق لأن الإنسان ذو أعضاء متباينة وخلف متباوتة. قاله الشعبي وقتادة وأبو العالية. وهو معنى حسن.

قوله: «ونقر العامة على رفع «ونقر» لأنه مستأنف، وليس علة لما قبله فيتصبَّ نسقاً على ما تقدِّمه. وقرأ^(٢) يعقوب وعاصم^(٣) في رواية بنصبه. قال أبو البقاء^(٤): «على أن يكون معطوفاً في اللفظ، والمعنى مختلف؛ لأن اللام في «النبيين» للتعليل، واللام المقدرة مع «نقر» للصيغة» وفيه نظر؛ لأن قوله «معطوفاً في اللفظ» يدفعه قوله: «واللام المقدرة» فإن تقدير اللام يقتضي النصب بإضمار «أن» بعدها لا بالعطف على ما قبله.

ومن عاصم^(٥) أيضاً «ثم تُخْرِجَكُم» بتنصي البضم. وقرأ^(٦) ابن أبي عبلة «ليَبِينَ وَيَقُرُّ» بالياء من تحت فيهما، والفاعل هو الله تعالى كما في قراءة النون. وقرأ^(٧) يعقوب في رواية «ونقر» بفتح النون وضم القاف ورفع الراء، مِنْ قَرَّ الماء

(١) انظر: عمدة الحفاظ ٣٧٦، وشرح القول: «يعني زلقه بدم القتلى في المعركة».

(٢) البحر ٦/٣٥٢، والكشف ٣/٦.

(٣) في رواية المفضل كما في الشواذ ٩٤.

(٤) إملاء ٢/١٤٠.

(٥) البحر ٦/٣٥٢.

(٦) البحر ٦/٣٥٢.

(٧) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٣٥٢، والشواذ ٩٤.

- الحج -

يُقره أي : صَبَه . وقرأ أبو زيد النحوي «وَيَقِرُّ» بفتح الياء من تحت وكسر القاف ونصب الراء أي : وَيَقِرُّ اللَّه . وهو مِنْ قَرَّ الْمَاء إِذَا صَبَه . وفي «الكامل»^(١) لابن جبار «لِنَبِيِّنَ وَتَقْرِئُ ثُمَّ تُخْرِجُكُم» بالنصب فيهنَّ - يعني وبالنون في الجميع - المفضل . بالياء فيما مع النصب^(٢) : أبو حاتم^(٣) ، وبالإياء والرفع عمر بن شبة^(٤) انتهى .

[٦٤٠ ب] وقال الزمخشري^(٥) : «والقراءة بالرفع إخبار بأنه تعالى يُقرُّ في الأرحام ما يشاء أَنْ يُقرِّه». ثم قال : «والقراءة بالنصب تعليلاً، معطوف على تعليلاً . ومعناه : خلقناكم مُدَرِّجين ، هذا التدرج لغرضين ، أحدهما : أن نبِيَّنَ قدرتنا . والثاني : أَنْ نُقْرَ في الأرحام مَنْ نُقِرُّ، ثم يُولَدُوا ويُشَوَّهُوا ويَلْعُغُوا حَدَّ التكليف فاَكْلَفُهُم . ويعضُد هذه القراءة قوله «ثُمَّ لَيَتَلَعَّبُوا أَشْدَكُم» .

قلت : تسمية مثل هذه الأفعال المستندة إلى الله تعالى غَرَضاً لا يجوز .

وقرأ^(٦) ابن وثاب «نشاء» بكسر النون ، وهو كسر حرف المضارعة ، وقد تقدَّم ذلك في أول هذا الموضوع^(٧) .

قوله : «طِفَلًا» حال مِنْ مفعول «تُخْرِجُكُم» ، وإنما وُجُدَّ لأنَّه في الأصل

(١) الكامل (خ) ٢٢٠

(٢) «وَيَقِرُّ» .

(٣) قال : «عن المفضل» .

(٤) «وَيَقِرُّ» . وهو عمر بن شبة أبو زيد التميري البصري . روى عن أبي زيد الأنصاري . قال عنه أبو حاتم : صدوق . ولم تذكر وفاته . انظر : طبقات القراء ٥٩٢/١ .

(٥) الكشاف ٦/٣ .

(٦) البحر ٣٥٢/٦ ، والقرطبي ١١/١٢ .

(٧) انظر : الدر المصنون ١/٦٠ .

- الحج -

مصدر كالرضا والعدل، فيلزم الإفراد والتذكير، قاله المبرد^(١): إما^(٢) لأنه مراد به الجنس، وإنما لأن المعنى: يُخرج كل واحد منكم نحو: القوم يُشعّهم رغيف أي: كل واحد منهم. وقد يطابق به ما يُراد به، فيقال: طفلاً وأطفال. وفي الحديث^(٣): «سئل عن أطفال المشركين» والطفل يُطلق على الولد من حين الانفصال^(٤) إلى البلوغ. وأما الطفل بالفتح فهو الناعم، والمرأة طفلة قال^(٥):

٣٣٧١ - ولقد لَهُوتْ بِطَفْلَةِ مَيَالَةِ
بَلْهَاءِ تُطْلُعُنِي عَلَى أَسْرَارِهَا

أَمَا الطَّفَلُ بفتح الطاء والفاء فوقت ما بعد العصر، مِنْ قَوْلِهِمْ: طَفَلت
الشَّمْسُ^(٦) إِذَا مَالَتْ لِلْغَرْبِ. وَاطَّافَلَتِ الْمَرْأَةُ أي: صارت ذات طَفْلٍ.

وقرأت^(٧) فرقه «يتوفى» بفتح الياء. وفيه تحریجان، أحدهما: أن الفاعل ضمير الباري تعالى أي: يتوفاه الله تعالى، كذا قدره الزمخشري^(٨). والثاني: أن الفاعل ضمير «من» أي: يتوفى أجله. وهذه القراءة كالتى في البقرة «والذين يتوفون منكم»^(٩) أي: مدتھم.

(١) انظر: القرطبي ١٢/١٢، والبحر ٦/٣٤٦.

(٢) في الأصل «إما».

(٣) في مسنـد أحمد ١/٢٩٤ «كتب إلى ابن عباس يـأسـله عن ... قـتل أـطـفالـ المـشـركـين».

(٤) أي انفصاله عن أمه وقت ولادته.

(٥) لم أهتد إلى قائله. وهو في اللسان (بله) وعمدة الحفاظ ٣٢٢.

(٦) من باب نصر.

(٧) حكاه أبو حاتم. انظر: الشواذ ٩٤، والبحر ٦/٣٥٣، إعراب التحاس ٢/٣٩٠.

(٨) الكشاف ٢/٦.

(٩) الآية ٢٣٤، وهي قراءة عليّ ورواية المفضل عن عاصم. انظر: الدر المصنون ٢/٤٧٨.

- الحج -

ورُوي^(١) عن أبي عمرو ونافع أنهما قرأ «العُمر» بسكون العين وهو تخفيف قياسي نحو «عُنق» في «عُنق».

قوله: «لِكَيْلَا» متعلق بـ«يُرِدُّ». وتقدم نظيره في النحل^(٢).
و«هَامَدَةً» نصب على الحال لأن الرؤية بصريّة. والهُمُود: السكون
والخُشُوع. وهَمَدَت الأرض: بَيْسَت وَدَرَسَت. وهَمَدَ الشوب^(٣): بَلَى. قال
الأعشى^(٤):

٣٣٧٢ - قَالَتْ قُتْلَةً مَا لِجِسْمِكَ شَاحِبًا
وأرَى ثِيَابَكَ بِالْيَاتِ هُمْدَا
والاهتزازُ: التحرُّكُ، وتجوّز به هنا عن إنبات الأرض نباتها بالماء.
والجمهور على «رَبَّتْ» أي: زادت، من رَبَا يَرِبُّو. وقرأ^(٥) أبو جعفر وعبد الله ابن
جعفر وأبو عمرو في رواية «وَرَبَّاتْ» بالهمز أي ارتفعت. يقال: رَبَّا بنفسه عن
كذا أي: ارتفع عنه. ومنه الربيعة وهو من يطلع على موضع عالٍ لينظر للقوم
ما يأتِهم. ويقال له «رَبِّيَّةً» أيضاً قال الشاعر^(٦):
٣٣٧٣ - بَعَثْنَا رَبِّيَّا قَبْلَ ذَلِكَ مُخْمِلًا
كذب الغضى يمشي الضراء ويتقى

(١) البحر ٦/٣٥٣، والكشف ٦/٣.

(٢) الآية ٧٠.

(٣) من باب نصر.

(٤) ديوانه ٢٢٧، والقرطبي ١٢/١٣.

(٥) النشر ٢/٣٢٥، الإتحاف ٢/٢٧١، والبحر ٦/٣٥٣، والقرطبي ١٢/١٣.

والمحتبب ٢/٧٤.

(٦) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٧٢، والقرطبي ١٢/١٤. مُخْمِلًا: أي: يستر
نفسه ويختفيها: الغضى: شجر يأوي إليه أخت الذئاب. ومشية الضراء: مشية فيها
اختيال وتبختر.

-الحج-

قوله: «مِنْ كُلٌّ زَوْجٍ» فيه وجهان، أحدهما: أنه صفة للمفعول المحذوف تقديره: وأنت ألواناً أو أزواجاً من كل زوج. والثاني: أن «من» زائدة أي: أنت كل زوج. وهذا ما شِعْرُ الكوفيين والأخفش^(١).

والبهيج: الحَسَنُ الذِي يُسِرُّ ناظرَهُ وَقَدْ يَهُجَّ - بالضم - بِهَاجَةً وَبِهَجَةً أي: حَسْنٌ. وأبهجي كذا أي: سُرْنِي بِحُسْنِهِ.

آ. (٦) قوله: «ذَلِكُ»: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، والخبرُ الجارُ بعده. والمُشارُ إليه ما تقدم من خلقِ بني آدم وتطورِهم. والتقدير: ذلك الذي ذكرنا من خلقِ بني آدم وتطورِهم حاصل بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ إِلَى آخِرِهِ. والثاني: أن «ذلك» خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: الأمرُ ذلك. الثالث: أن «ذلك» منصوب بفعلٍ مقدرٍ أي: فَعَلْنَا ذَلِكَ بِسَبِّبِ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ. فالباء على الأول مرفوعة الم Hull، وعلى الثاني والثالث منصوتها.

آ. (٧) قوله: «وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةً»: فيه وجهان، أحدهما: أنه عطف على المجرور بالباء أي: ذلك بِأَنَّ السَّاعَةَ . والثاني: أنه ليس معطوفاً عليه ولا داخلاً في حَيْزِ السَّيْبِيَّةِ . وإنما هو خبرٌ، والمبتدأ محذوف لفَهُمُ الْمَعْنَى ، والتقدير: والأمرُ أَنَّ السَّاعَةَ . و«لَا رِيبَ فِيهَا» يُحتمل أَنْ تكونَ هذه الجملة خبراً ثانياً وأن تكونَ حالاً.

آ. (٨) قوله: «وَمِنَ النَّاسِ»: جعل ابن عطية^(٢) هذه الواو للحال فقال: «وكانه يقول: هذه الأمثال في غاية الوضوح، ومن الناس مع ذلك

(١) حيث لا يشترطون دخولها على نكرة وسبقها بنفي أو استفهام. انظر: معاني القرآن للأخفش، ٩٨، ٢٠٩. ومعاني القرآن للفراء ٢٥٦/٢.

(٢) المحرر ١١/١٨٠.

- الحج -

مَنْ يَجَادِلُ، فَكَانَ الْوَاوُ وَالْحَالُ، وَالآيَةُ الْمُتَقْدِمَةُ الْوَاوُ فِيهَا وَأُوْ عَطْفٌ». قَالَ الشِّيخُ^(١): «وَلَا يُتَخَيلُ أَنَّ الْوَاوَ فِي «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَجَادِلُ» وَالْحَالُ، وَعَلَى تَقْدِيرِ الجَمْلَةِ الَّتِي قَدَرَهَا قَبْلَهُ لَوْ كَانَ مُصْرَحًا بِهَا فَلَا تَقْدِرُ بِـ«إِذْ»، فَلَا تَكُونُ لِلْحَالِ وَإِنَّمَا هِيَ لِلْعَطْفِ». قَلْتُ: وَمَنْهُ مَنْ تَقْدِيرُهَا بِـ«إِذْ» فِيهِ نَظَرٌ، إِذْ لَوْ قَدَرَ [٦٤١] لَمْ يَلْزَمُ / مِنْهُ مَحْذُورٌ.

قَوْلُهُ: «بِغَيْرِ عِلْمٍ» يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ«يَجَادِلُ»، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «يَجَادِلُ» أي: يَجَادِلُ مُلْتَبِسًا بِغَيْرِ عِلْمٍ أي: جَاهِلًا.

آ. (٩) قَوْلُهُ: «ثَانِي عِطْفِهِ»: حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «يَجَادِلُ» أي: مُعْتَرِضًا، وَهِيَ إِضَافَةٌ لِفَظْيَةٍ نَحْوَ «مُمْطَرُنَا»^(٢). وَالْعَامَةُ عَلَى كَسْرِ الْعَيْنِ وَهُوَ الْجَانِبُ، كَتَنَّ بِهِ عَنِ التَّكْبِيرِ. وَالْحَسْنُ^(٣) بِفَتْحِ الْعَيْنِ، وَهُوَ مُصْدَرٌ بِمَعْنَى التَّعْطُفِ، وَصَفَهُ بِالْقَسْوَةِ.

قَوْلُهُ: «لِيُضِلُّ» مَتَعْلَقٌ: إِمَّا بِـ«يَجَادِلُ»، وَإِمَّا بِـ«ثَانِي عِطْفِهِ». وَقَرَا الْعَامَةُ بِضمِ الْيَاءِ مِنْ «يُضِلُّ» وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ أي: لِيُضِلُّ غَيْرَهُ. وَقَرَا^(٤) مجاهِدُ وَأَبُو عَمْرُو فِي رِوَايَةِ بَفْتَحِهَا أي: لِيُضِلُّ هُوَ فِي نَفْسِهِ.

قَوْلُهُ: «لَهُ فِي الدُّنْيَا خَرْزٌ» هَذِهِ الْجَمْلَةُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَالًا مَقَارِنَةً أي: مُسْتَحْقًا ذَلِكَ، وَأَنْ تَكُونَ حَالًا مَقْدَرَةً، وَأَنْ تَكُونَ مَسْتَانِفَةً. وَقَرَا^(٥) زَيْدُ بْنُ عَلَى

(١) البحـر ٦/٣٥٤.

(٢) مِنَ الآيَةِ ٢٤ مِنَ الْأَحْقَافِ.

(٣) الإِتْحَافُ ٢/٢٧١، وَالْبَحْرُ ٦/٣٥٤.

(٤) وَهِيَ لِيَضَأُ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ. اَنْظُرُ: النَّشْرُ ٢/٢٩٩، وَالتَّيسِيرُ ١٣٤، وَالْحَجَّةُ ٤٧٢، وَالْبَحْرُ ٦/٣٥٤، وَالْإِتْحَافُ ٢/٢٧١.

(٥) البحـر ٦/٣٥٥.

- الحج -

«وَأُدِيقَهُ» بهمزة المتكلم . و «عذاب الحريق» يجوز أن يكون من باب إضافة الموصوف لصفته، إذ الأصل: العذاب الحريق أي: المحرق كالسميع بمعنى **السميع**.

آ. (١٠) قوله: **«ذلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ»**: كقوله: «ذلك
بِأَنَّ اللَّهَ»^(١). وكذا قوله: «وَأَنَّ اللَّهَ» يجوز عطفه على السبب. ويجوز أن يكون التقدير: والأمرُ أَنَّ اللَّهَ، فيكون منقطعًا عما قبله.

وقوله: «ظَلَامٌ» مثالٌ مبالغة. وأنت إذا قلت: «ليس زيد بظالم» لا يلزم منه نفيُ أصلِ الظلم؛ فإنَّ نفيَ الأخْصُّ لا يَسْتلزم نفيَ الأعمُّ. والجواب: أن المبالغة إنما جيء بها لتكثير مَحَالُهَا فإنَّ العبيْد جمْعٌ. وأحسنُ منه أنْ فعالًا هنا للنَّسْبِ أي: [ليس]^(٢) بذِي ظلم لا للمبالغة.

آ. (١١) قوله: **«عَلَى حَرْفٍ»**: حالٌ من فاعل «يَعْبُدُ» أي: متَّزَلِّلاً. ومعنى «على حرف» أي: على شك أو على انحراف، أو على طرف الدين لا في وسطه، كالذي يكون في طرف الغُسْكَر: إنْ رأَيْ خيراً ثبت وإلا فرَّ.

قوله: «خَيْرٌ» قرأ العامة «خَيْرٌ» فعلاً ماضياً. وهو يحتمل ثلاثة أوجه: الاستئناف، والحالية منْ فاعل، «انقلَبَ»، ولا حاجة إلى إضمار «قد» على الصحيح، والبدالية منْ قوله «انقلَبَ»، كما أبدل المضارع منْ مثله في قوله: «يُلْقَ أثاماً، يُضَاعِفْ»^(٣).

(١) الآية ٦.

(٢) زيادة من (ش).

(٣) الآية ٦٩ من الفرقان.

- الحج -

وقرأ^(١) مجاهد والأعرج وابن محيصن والجحدري في آخرين «خاسِر» بصيغة اسم فاعل منصوب على الحال، وهي تؤيد كون الماضي في قراءة العامة حالاً. وقرىء برفعه. وفيه وجهان، أحدهما: أن يكون فاعلاً بـ«انقلب» ويكون من وَضْع الظاهر موضع المضارب أي: انقلب خاسِر الدنيا. والأصل: انقلب هو. والثاني: أنه خبر مبتدأ محدود أي: هو خاسِر. وهذه القراءة تؤيد الاستئناف في قراءة المُضَي على التخريج الثاني^(٢). وحُقَّ من قرأ «خاسِر» رفعاً ونصباً لأن يَجُر «الآخرة» لعطفها على «الدنيا» المجرورة بالإضافة. ويجوز أن يبقى النصب فيها؛ إذ يجوز أن تكون «الدنيا» منصوبة. وإنما حُذف التنوين من «خاسِر» لالتقاء الساكنين نحو قوله^(٣):

..... ٣٣٧٤

وَلَا ذَاكِرَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا

آ. (١٣) قوله: «يَدْعُو لَمَنْ ضَرَهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِه»: فيه عشرة أوجه، وذلك أنه: إما يجعل «يَدْعُو» متسلطاً على الجملة من قوله: «لَمَنْ ضَرَهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِه» أو لا. فإن جعلناه مُتسلطاً عليها كان فيه سبعة أوجه، أحدها: أن «يَدْعُو» بمعنى يَكُولُ، واللام لابتداء، و«من» موصولة في محل رفع بالابتداء. و«ضره» مبتدأ ثانٍ و«أقرب» خبره. وهذه الجملة صلة للموصول، وخبر الموصول محدود تقديره: يقول للذي ضرَه أقرب من نفعه إله أو إلهي أو نحو ذلك. والجملة كلُّها في محل نصب بـ«يَدْعُو» لأنَّه بمعنى

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٧٥/٢، والنشر ٣٢٥/٢، والإتحاف ٢/٢، ٢٧٢/٦، والبحر ٣٥٥/٦.

(٢) كما في الأصل. والصواب: الأول.

(٣) تقدم برقم ١٧٥١.

- الحج -

يَقُولُ، فَهِيَ مَحْكِيَّةٌ بِهِ. وَهَذَا قَوْلُ أَبْنَى الْحَسْنِ^(۱). وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ قَوْلُهُ: «لِيَغْسِلَ الْمَوْلَى» مُسْتَأْنَفًا لِنَسْ دَاخِلًا فِي الْمَحْكَى قَبْلَهُ؛ لَأَنَّ الْكُفَّارَ لَا يَقُولُونَ فِي أَصْنَامِهِمْ ذَلِكَ. وَقَدْ رَدَ بَعْضُهُمْ هَذَا القَوْلَ بِأَنَّهُ فَاسِدٌ الْمَعْنَى، وَالْكَافِرُ لَا يَعْتَقِدُ فِي الْأَصْنَامِ أَنَّ ضَرَّهَا أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهَا الْبَيْتَ.

الثَّانِي: أَنَّ «يَدْعُو» مُشَبِّهٌ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ؛ لَأَنَّ الدُّعَاء لَا يَصْدُرُ إِلَّا عَنِ الْأَعْتِقَادِ، وَأَفْعَالِ الْقُلُوبِ تُعْلَقُ، فَ«يَدْعُو» مُعْلَقٌ أَيْضًا بِاللَّامِ. وَ«مَنْ» مُبَدِّدٌ مُوصَلٌ. وَالْجَمْلَةُ بَعْدَهُ صَلَةٌ، وَخَبْرُهُ مَحْذُوفٌ عَلَى مَا مَرَّ فِي الْوَجْهِ قَبْلَهُ.

وَالْجَمْلَةُ فِي مَحْلٍ نَصِيبٍ، كَمَا تَكُونُ كَذَلِكَ بَعْدَ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ. الْثَّالِثُ: أَنَّ يُضْمِنَ يَدْعُو مَعْنَى يَزْعُمُ، فَيُعْلَقُ كَمَا يُعْلَقُ، وَالْكَلَامُ فِي الْكَلَامِ فِي الْوَجْهِ الَّذِي قَبْلَهُ. الرَّابِعُ: أَنَّ الْأَفْعَالَ كُلُّهَا يَجُوزُ أَنْ تُعْلَقَ قَلْبِيَّةً كَانَتْ أَوْ غَيْرُهَا فَاللَّامُ مُعْلَقَةٌ لِـ«يَدْعُو»، وَهُوَ مَذْهَبُ يُونَسَ . فَالْجَمْلَةُ بَعْدَهُ الْكَلَامُ فِيهَا كَمَا تَقْدُمُ .

الْخَامِسُ: أَنَّ «يَدْعُو» بِمَعْنَى يُسَمِّي، فَتَكُونُ اللَّامُ مُزِيدَةً فِي الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ الْمُوصَلُ وَصْلَتُهُ، وَيَكُونُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحْذُوفًا تَقْدِيرُهُ: يُسَمِّي الَّذِي ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ إِلَيْهَا وَمَعْبُودًا وَنَحْوِ ذَلِكَ . السَّادِسُ: أَنَّ اللَّامُ مُزَالَةً / [٦٤١/ ب] مِنْ مَوْضِعِهَا . وَالْأَصْلُ: يَدْعُو مَنْ لَضَرِّهِ أَقْرَبُ . فَقَدْمَتْ مِنْ تَأْخِيرٍ . وَهَذَا قَوْلُ الْفَرَاءِ^(۲) . وَقَدْ رَدُوا هَذَا بِأَنَّ مَا فِي صَلَةِ الْمُوصَلِ لَا يَتَقدَّمُ عَلَى الْمُوصَلِ . السَّابِعُ: أَنَّ اللَّامُ زَايَدَةً فِي الْمَفْعُولِ بِهِ وَهُوَ «مَنْ» . وَالتَّقْدِيرُ: يَدْعُو مَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ . فَ«مَنْ» مُوصَلٌ . وَالْجَمْلَةُ بَعْدَهَا صَلَتُهَا، وَالْمُوصَلُ هُوَ الْمَفْعُولُ .

(۱) معاني القرآن له ٤١٣/٢ . وانظر رد أبي بكر الأنباري على الأخفش في الوقف والابتداء . ٧٨١

(۲) معاني القرآن له ٢١٧/٢ .

- الحج -

بـ «يَدْعُو» زَيَّدَتْ فيه اللامُ كزيادتها في قوله «رَدَفَ لَكُمْ»^(١) في أحد القولين. وقد رُدَّ هذا بِأَنَّ زِيادةَ اللامِ إنما تكونُ إِذَا كانَ العَالِمُ فَرْعَاً^(٢)، أو بِتقديمِ المعمول^(٣). وقرأ^(٤) عبدُ الله «يَدْعُو مَنْ ضَرَهُ» بغيرِ لامِ ابتداءٍ، وهي مؤيدةٌ لهذا الوجه.

وإِنْ لَمْ تَجْعَلْهُ^(٥) مُتَسْلِطًا عَلَى الجملةِ بعدهِ كَانَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجَهٌ، أَظَهَرُهَا: أَنَّ «يَدْعُو» الثَّانِي توكيدٌ لـ «يَدْعُو» الْأَوَّلِ فَلَا مُعْمُولٌ لَهُ، كَانَهُ قِيلٌ: يَدْعُو يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ الَّذِي لَا يَضُرُّهُ وَلَا يَنْفَعُهُ. وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ الجملةُ مِنْ قَوْلِهِ «ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ» مُعْتَرِضَةً بَيْنَ الْمُؤْكَدِ وَالتَّوْكِيدِ؛ لَأَنَّ فِيهَا تَسْدِيدًا وَتَأكِيدًا لِلكلامِ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ «لَمْنَ ضَرُهُ» كَلَامًا مُسْتَانِفًا. فَتَكُونُ اللامُ لِلابتداءِ وَ«مَنْ» موصولةً، وَ«ضَرُهُ» مبتدأً وَ«أَقْرَبُ» خبرُهُ. وَالجملةُ صلةٌ، وَ«لَيْسَ» جوابٌ قسمٌ مقدرٌ. وَهَذَا الْقَسْمُ الْمُقْدَرُ وجوابُهُ خبرُ المبتدأ الَّذِي هُوَ الموصولُ.

الثَّانِي: أَنْ يُجْعَلَ «ذَلِكَ» موصولاً بِمَعْنَى الَّذِي. وَ«هُوَ» مبتدأ، وَ«الضَّلَالُ» خبرُهُ وَالجملةُ صلةٌ. وَهَذَا الموصولُ مَعَ صَلَتِهِ فِي مَحْلٍ نَصِيبٍ مَفْعُولًا بـ «يَدْعُو» أي: يَدْعُو الَّذِي هُوَ الضَّلَالُ. وَهَذَا مَنْقُولٌ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ

(١) الآية ٧٢ من النمل. مذهب المبرد أنها الزائدة المعتبرة بين الفعل المتعدي ومفعوله، ومذهب غيره أنَّ «ردف» ضمَّنَ معنى اقترب. انظر: المغني ٢٨٥.

(٢) نحو قوله تعالى: «فَعَالَ لِمَا يَرِيدُ» وهي لام التقوية المزيدة لقوية عامل ضعف لكونه فرعاً في العمل. انظر: المغني ٢٨٧.

(٣) نحو قوله تعالى: «هَدَى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ».

(٤) انظر: القرطبي ١٢/٢٠، ومعاني القرآن للفراء ٢١٧/٢.

(٥) أي: يَدْعُو.

الفارسي^(١)، وليس هذا بماشٍ على رأي البصريين^(٢)؛ إذ لا يكونُ عندهم من أسماء الإشارة موصولٌ إلَّا «ذا» بشرطٍ ذكرُهَا فيما تقدِّمْ. وأمّا الكوفيون فيُجيزون في أسماء الإشارة مطلقاً أن تكونَ موصولةً، وعلى هذا فيكونُ «لَمْ ضَرُهُ أَقْرَبُ» مستأنفاً، على ما تقدِّمْ تقريرهُ.

والثالث: أن يُجعلَ «ذلك» مبتدأً. و«هو»: جوزوا فيه أن يكونَ بدلاً أو فضلاً أو مبتدأً، و«الضلالُ» خبرُ «ذلك» أو خبرُ «هو» على حسبِ الخلافِ في «هو» و«يَدْعُو» حالٌ، والعائدُ منه محذوفٌ تقديره: يَدعوه، وقدروا هذا الفعلَ الواقعَ موقعَ الحالِ بـ«مَدْعُواً» قال أبوالبقاء^(٣): «وهو ضعيفٌ»، ولم يُبَيِّنْ وجهَ ضعفِهِ. وكأنَّ وجْهَهُ أنَّ «يَدْعُو» مبنيٌ للفاعلِ فلا يناسبُ أن تقدِّرَ الحالُ الواقعةُ موقعَه اسمَ مفعولٍ، بل المناسبُ أن تقدِّرَ اسمَ فاعلٍ، فكان ينبغي أن يقدِّروه: داعياً ولو كان التركيبُ «يَدْعَى» مبنياً للمفعولِ لحسنِ تقديرِهم مَدْعُواً. الا ترى أنك إذا قلتَ: « جاءَ زيدٌ يضرُّ » كيف تقدِّره بـ«ضارب» لا بـ«مضروب».

والمحخصوصُ بالذمِّ ممحذوفٌ، تقديره: لِيُسَّ المولى ولبيس العشيرُ ذلك المَدْعُواً.

أ. (١٥) قوله: «منْ كان»: يجوزُ أن تكونَ شرطيةً، وهو الظاهرُ، وأن تكونَ موصولةً. قوله: «فَلَمْ يَمْدُدْ» إمَّا جزاءٌ للشرط أو خبرٌ للموصولِ، والفاءُ للتشبيه بالشرطِ.

(١) انتصر الفارسي في شرح الآيات المشكلة ٤٢٣ لمذهب البصريين، وأول شواهد الكوفيين التي يستدلون بها على موصولة أسماء الإشارة.

(٢) انظر: الإنضاف ٧١٧.

(٣) الإملاء ٢/١٤٠.

-الحج -

والجمهور^(١) على كسر اللام مِنْ لِيَقْطُعْ وسَكَنَها بعْضُهم ، كما سَكَنَها بعد الفاء والواو لكونهنَّ عواطف . وكذلك أَجْرَوْا ثُمَّ مُجْرَاهما في تَسْكِينِ هَاء «هو» و «هي» بعدها ، وهي قراءة الكسائي ونافع في رواية قالون عنه .

قوله : «هل يُدْهِنُ» الجملة الاستفهامية في محل نصب على إسقاط الخافض ؛ لأنَّ النَّظَرَ يُعَلِّقُ بالاستفهام ، وإذا كان بمعنى الفكر تَعَدِّي بـ في . وقوله : «ما يَغْيِط» «ما» موصولة بمعنى الذي ، والعائد هو الضمير المستتر . و «ما» وصلتها مفعول بقوله «يُدْهِنُ» أي : هل يُدْهِنَ كيده الشيء الذي يَغْيِطُه . فالمرفوع في يَغْيِطه عائد على الذي ، والمنصوب على مَنْ كان يَظْنُ .

وقال الشيخ^(٢) : «وما في «ما يَغْيِط» بمعنى الذي ، والعائد محذوف أو مصدرية » . قلت : كلا هذين القولين لا يَصِحُّ . أمَّا قوله : «العائد محذوف» فليس كذلك ، بل هو مضمر مستتر في حكم الموجود – كما تقدُّم تقريره قبل ذلك – وإنما يُقال محذوف فيما كان منصوب المحل أو مجرورة . وأمَّا قوله : «أو مصدرية» فليس كذلك أيضاً ؛ إذ لو كانت مصدرية لكان حرفاً على الصحيح ، وإذا كانت حرفاً لم يَعُدْ عليها ضمير ، وإذا لم يَعُدْ عليها ضمير بقي الفعل بلا فاعل . فإن قلت : أَضْمِرُ في «يَغْيِط» ضميرًا فاعلاً يعود على مَنْ كان يَظْنُ . فالجواب : أَنَّ مَنْ كان يَظْنُ ، في المعنى مَغْيِطٌ لا غائطٌ ، وهذا بحثٌ حسنٌ [أ/٦٤٢ فتأمله] .

والضمير في «يَتَصَرَّه» الظاهر عَوْدُه على «مَنْ» وفُسْرُ النَّصْرِ بالرزق . وقيل : يَعُودُ على الدين والإسلام فالنصر على بابه .

(١) ثمة خلاف بين القراء : فقد قرأ أبو عمرو وابن عامر بكسر اللام ، واختلف عن نافع . وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن كثير بسكون اللام . انظر : السبعة ٤٣٤ ، والإتحاف ٢٧٢ / ٢ ، والنشر ٣٢٦ / ٢ ، والتيسير ١٥٦ .

(٢) البحر ٦ / ٣٥٨ .

آ. (١٦) قوله : **«وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ»** : الكافُ : إِمَّا حَالٌ مِّنْ ضَمِيرِ المَصْدِرِ الْمَقْدِرِ، وَإِمَّا نَعْتُ لِمَصْدِرٍ مَحْذُوفٍ عَلَى حَسْبٍ مَا تَقْدِيمُ مِنْ الْخَلَافِ^(١) أَيْ : وَمِثْلُ ذَلِكَ الْإِنْزَالِ، أَنْزَلْنَا الْقُرْآنَ كُلَّهُ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ . فَ«آيَاتٍ» حَالٌ .

قوله : «وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي» يجوز في «أَنَّ» ثَلَاثَةُ أُوجُوهٍ أَحَدُهَا : أَنَّهَا مَنْصُوصَةُ الْمَحْلِ عَطْفًا عَلَى مَفْعُولٍ **«أَنْزَلْنَاهُ»** أَيْ : وَأَنْزَلْنَا أَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَرِيدُ . أَيْ : أَنْزَلْنَا هَدَايَةَ اللَّهِ لِمَنْ يَرِيدُ هَدَايَةً . الثَّانِي : أَنَّهَا عَلَى حَذْفِ حُرْفِ الْجَرِ، وَذَلِكَ الْحُرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ . وَالتَّقْدِيرُ : وَلَا أَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَرِيدُ أَنْزَلَنَاهُ، فَيُجِيزُ فِي مَوْضِعِهَا الْقَوْلَانَ الْمُشْهُورَانِ : أَفِي مَحْلٍ نَصِيبٌ هِيَ أَمْ جَرٌ^(٢) . وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الزَّمْخَشْرِيُّ^(٣) وَقَالَ فِي تَقْدِيرِهِ : «وَلَا أَنَّ اللَّهَ يَهْدِي بِهِ الَّذِي يَعْلَمُ أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ أَنْزَلَهُ كَذَلِكَ مَبِينًا» . الثَّالِثُ : أَنَّهَا فِي مَحْلٍ رُفِعَ خَبْرًا لِمُبْدِأِ مَضْمُرٍ، تَقْدِيرُهُ : وَالْأَمْرُ أَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَرِيدُ .

آ. (١٧) قوله : **«إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا»** : الْأَيَّةُ فِيهَا ثَلَاثَةُ أُوجُوهٍ، أَحَدُهَا : أَنَّ «إِنَّ» الثَّانِيَةَ وَاسْمَهَا وَخَبْرُهَا فِي مَحْلٍ رُفِعَ خَبْرًا لِـ «إِنَّ» الْأُولَى . قَالَ الزَّمْخَشْرِيُّ^(٤) : «وَأَدْخَلَتْ «إِنَّ» عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ جُنُزَائِ الْجَمْلَةِ لِزِيادةِ التَّأْكِيدِ . وَنَحْوُهُ قَوْلُ جَرِيرٍ^(٥) :

(١) انظر: الدر المصنون ١/١٤١.

(٢) ذهب سيبويه إلى أن الم محل هو الجر، وذهب الخليل أن الم محل هو النصب. انظر: الكتاب ١/٤٦٤ - ٤٦٥.

(٣) الكشاف ٨/٣.

(٤) الكشاف ٨/٣.

(٥) تقدم برقم ٣١٥٢.

٣٣٧٥- إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنَّ اللَّهَ سَرْبِلَهُ سَرْبَالَ مُلْكٍ بِهِ تُرْجَى الْخَوَاتِيمُ

قال الشيخ^(١): «وظاهر هذا أنه شبه البيت بالأية، وكذلك فرنه الرجاج^(٢) بالأية، ولا يتعين أن يكون البيت كالأية؛ لأنَّ البيت يحتمل أن يكون «ال الخليفة» خبره «به ترجى الخواتيم»، ويكون «إِنَّ اللَّهَ سَرْبِلَهُ» جملة اعتراض بين اسم «إِنَّ» وخبرها، بخلاف الآية، فإنه يتعين قوله: «إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ». وحسن دخول «إِنَّ» على الجملة الواقعه خبراً طول الفصل بينهما بالمعاطيف».

قلت: قوله: «فإنه يتعين قوله إن الله يفصل» يعني أن يكون خبراً. ليس كذلك لأنَّ الآية محتملة لوجهين آخرين ذكرهما الناس. الأول: أن يكون الخبر محدوفاً تقديره: يفترقون يوم القيمة ونحوه، والمذكور تفسير له. كذا ذكره أبو البقاء^(٣). والثاني: أن «إِنَّ» الثانية تكرير للأولى على سبيل التوكيد. وهذا ماش على القاعدة^(٤); وهو أنَّ الحرف إذا كرر توكيداً أعيد معه ما اتصل به أو ضمير ما اتصل به، وهذا قد أعيد معه ما اتصل به أولاً: وهي الحالات المعظمة، فلم يتعين أن يكون قوله: «إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ» خبراً لـ«إِنَّ» الأولى كما ذكر.

وقد تقدَّم تفسير الفاظ هذه الآية^(٥)، إلا المجروس. وهم قوم اختلف أهل العلم فيهم فقيل: قوم يبعدون النار. وقيل: الشمس والقمر. وقيل: اعززوا النصارى ولبسوا المسوح. وقيل: أخذوا من دين النصارى شيئاً، ومن دين

(١) البحر ٣٥٩/٦.

(٢) معاني القرآن ٤١٧/٣.

(٣) الإملاء ١٤١/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١١٨٦.

(٥) انظر: الدر المصنون ٤٠٥/١.

- الحج -

اليهود شيئاً، وهم القائلون بأن للعالم أصلين: نور^(١) وظلمة. وقيل: هم قوم يستعملون النجاسات، والأصل: نجوس بالنون فأتبدل ميماً.

آ. (١٨) قوله: «وكثير من الناس»: فيه أوجه أحدها: أنه مرفوع بفعل مضمر تقديره: ويَسْجُدُ له كثير من الناس. وهذا عند من يمنع استعمال المشترك في معنيه، أو الجمع بين الحقيقة والمجاز، في الكلمة واحدة؛ وذلك أن السجدة المسند لغير العقلاء غير السجدة المسند للعقلاء، فلا يُعطف «كثير من الناس» على ما قبله لاختلاف الفعل المسند إليهما في المعنى. لا ترى أن سجدة غير العقلاء هو الطوعية والإذعان لأمره، وسجدة العقلاء هو هذه الكيفية المخصوصة.

الثاني: أنه معطوف على ما تقدمه. وفي ذلك ثلاثة تأويلات أحدها: أن المراد بالسجدة القدر المشترك بين الكل العقلاء وغيرهم وهو الخضرع والطوعية، وهو من باب الاشتراك المعنوي. والتأويل الثاني: أنه مشترك اشتراكاً لفظياً، ويجوز استعمال المشترك في معنيه. والتأويل الثالث: أن السجدة المسند للعقلاء حقيقة ولغيرهم مجاز. ويجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز. وهذه الأشياء فيها خلاف، لتفريغه موضوع هو أليق به من هذا.

الثالث من الأوجه المتقدمة: أن يكون «كثير» مرفوعاً بالابتداء. وخبره محذوف وهو «مُتَابٌ» لدلالة خبر مقتباه عليه، وهو قوله: «وكثير حَقٌّ عليه العذاب» كما قدره الزمخشري^(٢). وقدره أبو البقاء^(٣): «مُطِيعون أو مُثَابون أو نحو ذلك».

(١) على تقدير: هما نور وظلمة.

(٢) الكشاف ٩/٣.

(٣) الإملاء ١٤١/٢.

- الحج -

الرابع: أن يرتفع «كثير» على الابتداء أيضاً، ويكون خبره «من الناس» أي: من الناس الذين هم الناس على الحقيقة، وهم الصالحون والمتّقون.

والخامس: أن يرتفع بالابتداء أيضاً، وببالغ في تكثير المحققين بالعذاب، فيعطى «كثير» على «كثير» ثم يُخَبِّرُ عنهم بـ«حقٌّ عليه العذاب» ذكر ذلك الزمخشري^(١). قال الشيخ^(٢): — بعد أن حكى عن الزمخشري الوجهين الآخرين — قال: «وهذان التحريرجان ضعيفان» ولم يُبَيِّنْ وجهة ضعفهما.

قلت: أما أولئما فلا شك في ضعيفه؛ إذ لا فائدة طائلة في الإخبار [٦٤٢/ب] بذلك. / وأما الثاني فقد يظهر: وذلك أن التكرير يفيد التكثير، وهو قريب من قولهم: «عندِي أَلْفُ وَالْأَلْفُ»، قوله^(٣):

٣٣٧٦— لَوْعَدْ قَبْرًا وَقَبْرًا كُنْتَ أَكْرَمَهُمْ

وقرأ الزهري^(٤) «والدواب» مخفف الباء. قال أبو البقاء^(٥): «ووجهها: أنه حذف الباء الأولى كراهة التضييف والجمع بين ساكنين»^(٦). وقرأ^(٧) جناح بن حبيش و «كبير» بالباء الموحدة. وقرىء^(٨) «وكثير حقاً» بالنصب.

(١) الكشاف ٩/٢، وقال: «كانه قيل: وكثير وكثير من الناس حق عليهم العذاب».

(٢) الكشاف ٣٥٩/٦.

(٣) البيت لعاصم بن عبد الرزاق وعجزه:

مَيْتًا وَابْعَدَهُمْ مِنْ مَنْزِلِ الدَّاءِ

وهو في الحماسة ٥٦٠، وخزانة الأدب ٣٤٥/٣.

(٤) المحتسب ٢/٧٦، والبحر ٦/٣٥٩، والمحرر ١١/١٨٦.

(٥) الإملاء ٢/١٤١.

(٦) الساكن الأول الألف، والثاني الباء الأولى من التضييف.

(٧) البحر ٦/٣٥٩.

(٨) ذكره ابن جبیر. انظر: الشواذ ٩٤، والبحر ٦/٣٥٩.

- الحج -

وناصبه محدودٌ وهو الخبر، تقديره: وكثير حَقٌّ عليه العذابُ حقاً. وـ«العذابُ» مرفوع بالفاعلية. وقرىء^(١) «حقٌّ» مبنياً للمفعول.

وقال ابن عطية^(٢): «وكثير حَقٌّ عليه العذاب» يحتمل أن يكون معطوفاً على ما تقدم أي: وكثير حَقٌّ عليه العذاب يسجد أي كراهة وعلى رَغْمِه: إما بظله، وإنما بخضوعه عند المكاره». قلت: فقوله: «معطوف على ما تقدم» يعني عطف الجمل لا أنه هو وحده عطف على ما قبله، بدليل أنه قَدْرُه مبتدأ. وخبره قوله: «يَسْجُدُ».

قوله: «وَمَنْ يُهِنَ اللَّهُ» «منْ» مفعول مقدم، وهي شرطية. جوابها الفاء مع ما بعدها. والعامَّة على «مُكْرِمٍ» بكسر الراء اسم فاعل. وقرأ^(٣) ابن أبي عبلة بفتحها، وهو اسم مصدر^(٤) أي: فما له مِنْ إكرام.

أ. (١٩) قوله: «هَذَا نَحْنُ أَنْهَاكُمْ»: الخصم في الأصل مصدر؛ ولذلك يُوحَّدُ ويذَكَّرُ غالباً، وعليه قوله تعالى: «نَّا الْخَصْمُ إِذْ تَسْوَرُوا»^(٥). ويجوز أن يُثْنَى ويجمع ويؤنَّث، وعليه هذه الآية. ولما كان كل خصمٍ فريقاً يجمع طائفه قال: «اخْتَصَمُوا» بصيغة الجمع كقوله: «وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَلُوا»^(٦) فالجمع مراعاة للمعنى.

وقرأ^(٧) ابن أبي عبلة «اختصما» مراعاة للفظه وهي مخالفة للسُّواد. وقال

(١) البحر ٣٥٩/٦.

(٢) المحرر ١٨٦/١١.

(٣) البحر ٣٥٩/٦، ومعاني القرآن للفراء ٢١٩/٢.

(٤) وهو المصدر المبغي.

(٥) الآية ٢١ من سورة ص.

(٦) الآية ٩ من الحجرات.

(٧) البحر ٣٦٠/٦.

- الحج -

أبو البقاء^(١): «وأكثر الاستعمال توحيد فمَنْ ثناه وجَمَعَه حَمَلَه على الصفات والأسماء، و«اختصموا» إنما جُمِعَ حَمَلاً على المعنى لأنَّ كُلَّ خصم [فريق]^(٢) تحته أشخاص». وقال الزمخشري^(٣): «الخصم صفةٌ وصفت بها الفوج أو الفريق فكانه قيل: هذان فوجان أو فريقان مختصمان. قوله: «هذان» للفظ، و«اختصموا» للمعنى كقوله: «ومنهم مَنْ يستمعُ إليك، حتى إذا خرَجوا»^(٤) ولو قيل: هؤلاء خصوم أو اختصما جاز أن يُراد: المؤمنون والكافرون». قلت: إِنْ عَنِّي بقوله: «إِنْ «خَصْمًا» صفةٌ» بطريق الاستعمال المجازي فَمُسْلِمٌ؛ لأنَّ المصدر يكثُر الوصف به، وإنْ أراد أنه صفةٌ حقيقة فَخَطَّوه ظاهراً لنصرةِ يحتم بـأنَّ نحو «رجلٌ خصم» مثل «رجلٌ عَدْلٌ» قوله: «هذان للفظ» أي: إنما أُشير إليهم إشارة المثنى وإنْ كان في الحقيقة المراد الجمع، باعتبار لفظ الفوجين والفرقتين ونحوهما. قوله كقولهم: «ومنهم مَنْ يستمع» إلى آخره فيه نظر؛ لأنَّ في تيك الآية تقدُّم شيءٍ له لفظٌ ومعنى، وهو «من»، وهذا لم يتقدُّم شيءٌ له لفظٌ ومعنى. قوله تعالى: «في ربِّهم» أي: في دين ربِّهم، فلا بدًّ من حذف مضاف.

وقرأ^(٥) الكسائيُّ – في روايَةٍ عنه – «خَصْمَان» بكسر الخاء. قوله: «فالذين كفروا» هذه الجملة تفصيلٌ وبيانٌ لفصلِ الخصومة المعنى بقوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ»^(٦) قاله الزمخشري^(٧). وعلى هذا فيكون «هذان

(١) الإملاء ١٤١/٢.

(٢) من الإملاء.

(٣) الكشاف ٩/٣.

(٤) الآية ١٦ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٥) البحر ٦/٣٦٠، وال Shawāz ٩٤.

(٦) الآية ١٧.

(٧) الكشاف ٩/٣.

- الحج -

خَصْمَانٌ» معتبراً. والجملة من «اختصموا» حالياً، وليس مؤكدة؛ لأنها أخص من مطلق الخصومة المفهومة من «خَصْمَانٌ».

وقرأ^(١) الرعفراني في اختياره «قطعت» مخفف الطاء. والقراءة المشهورة تفيد التكثير، وهذه تحتمله.

قوله: «يُضَبِّ» هذه الجملة تحتمل أن تكون خبراً ثانياً للموصول، وأن تكون حالاً من الضمير في «لهم»، وأن تكون مستأنفة.

آ. (٢٠) قوله «يُصَهِّرُ» جملة حالية من الحميم. والصَّهْرُ: الإذابة.
يقال: صَهَرَتُ الشَّحْمُ أي: أذابتُه والصَّهارَة: الْأَلْيَةُ الْمُذَابَةُ، وصَهَرَتُ الشَّمْسُ:
أذابتُه بحرارتها قال^(٢):

..... - ٣٣٧٧

تَصَهَّرَهُ الشَّمْسُ فَمَا يَنْصَهِرُ

وسمى الصَّهْرُ صَهْرًا لامتزاجه بأصهاره تخيلاً لشدة المخالطة. وقرأ^(٣)
الحسن في آخرين «يُصَهِّرُ» بفتح الصاد وتشديد الهاء وبالغة وتکثيراً لذلك.

قوله: «والجلودُ» فيه وجهان، أظهرهما: عطفه على «ما» الموصولة أي:
يُذَابُ الذي في بطونهم من الأمعاء، وتذاب أيضاً الجلدُ أي: يُذَابُ ظاهُرُهُم
وباطُونُهُم. والثاني: أنه مرفوع بفعلٍ مقدرٍ أي: وتحرقُ الجلدُ. قالوا: لأن

(١) البحر ٦/٣٦٠.

(٢) البيت لابن أحمر يصف فrex قطة وصدره:

تَرْوِي لَقْنَى الْقَيْقَى فِي صَفَصَبِ

وهو في اللسان (صهـ) والقرطبي ١١/٢٧، والمحرر ١١/١٨٨. وللقى:
الشيء الملقي، والصفصف: المستوى من الأرض.

(٣) الإتحاف ٢/٢٧٢، والبحر ٦/٣٦٠.

-الحج-

الجلد لا يذاب ، إنما يُقْبِضُ وينكمش إذا صَلَى النَّارُ وهو في التقدير كقوله^(١) :

٣٣٧٨ - عَلَفْتُهَا تَبْنَاً وَمَاءَ بَارِداً

..... [٦٤٣ / قوله]^(٢)

..... ٣٣٧٩

وزَجْجُنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيْوَنَا

[قوله تعالى] : «والذين تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ»^(٣). فإنه على تقدير: وَسَقَيْتُهَا مَاءً، وَكَحَلَنَ الْعَيْوَنَا، واعتقدوا الإيمان.

آ. (٢١) قوله : «وَلَمْ مَقَامِعُ» : يجوز في هذا الضمير وجهان، أظهرهما : أنه يعود على الذين كفروا، وفي اللام حيثش قولان، أحدهما : أنها للاستحقاق . والثاني : أنها بمعنى «على» كقوله : «ولهم اللعنة»^(٤) وليس بشيء . الوجه الثاني : أن الضمير يعود على الزبانية أعوان جهنم ودل عليهم سياق الكلام ، وفيه بعده . و«من حديث» صفة لمقامع وهي جمع «مقمعة» بكسر الميم لأنها آلة القمع . يقال : قَمَعَه يَقْمِعُه إذا ضربه بشيء يُزْجِرُه به ويُدْلِه ، والمِقْمَعَةُ : المِطْرَقةُ . وقيل : السُّوطُ .

آ. (٢٢) قوله : «كُلُّمَا أَرَادُوا» : كلّ : نصب على الطرف . وقد تقدم الكلام في تحقيقها في البقرة^(٥) . والعامل فيها هنا قوله : «أَعْيَدُوا» . و«من

(١) تقدم برقم ١٥٠.

(٢) تقدم برقم ١٢٩٥.

(٣) الآية ٩ من الحشر.

(٤) الآية ٢٥ من الرعد.

(٥) انظر : الدر المصون ١/١٧٩.

غُمْ» فيه وجهان أحدهما: أنه بدلٌ من الضمير في «منها» بإعادة العامل ، بدلٌ اشتغال كقوله: «لِمَنْ يَكُفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوْتُهُمْ»^(۱). ولكن لا بُدُّ في بدلٍ الاشتغال من رابطٍ، ولا رابطٍ، فقالوا: هو مقدرٌ تقديره: مِنْ غَمَّهَا. والثاني: أنه مفعولٌ له، ولِمَا نَقَصَ شرطُ من شروطِ النصب جُرُّ بحرفِ السُّبْبِ. وذلك الشرطُ: هو عدمُ اتحادِ الفاعل؛ فإنْ فاعلُ الخروجِ غيرُ فاعلٍ الغُمْ، فإنَّ الغُمْ من النارِ والخروجِ من الكفار.

قوله: «وَذُوقُوا» منصوبٌ بقولِ مقدرٍ معطوفٍ على «أُعِيدُوا» أي: وقيل لهم: ذُوقوا.

آ. (۲۳) قوله: **«يُحَلُّونَ»**: العامةُ على الياءٍ وفتح اللام مشددةً، مِنْ حَلَّاهُ يُحَلِّيهِ إِذَا أَبْسَهُ الْحُلَّيِّ . وَقُرِئَ^(۲) بـسكون الحاء وفتح اللام مخففةً، وهو بمعنى الأول، كأنَّه عَدُوهُ تارةً بالتضعيف وتارةً بالهمزة. قال أبو البقاء^(۳): «مِنْ قولك: أَحْلَى أَيْ أَبْسَهُ الْحُلَّيِّ ، وهو بمعنى المشدّد».

وقرأ ابنُ عباسٍ بفتح الياءٍ وسكون الحاء وفتح اللام مخففةً. وفيها ثلاثةُ أوجهٍ. أحدها: أنه من حَلَّيْتُ المراةُ تَحْلِي فهـي حالٍ. وكذلك حَلَّيَ الرجلُ فهو حالٍ، إذا لَبِسَ الْحُلَّيِّ أو صارَا دُونَ حَلَّيِّ . الثاني: أنه من حَلَّيَ يعني كذا يَحْلِي إذا استَحْسَنَـهـ . وـ«مِنْ» مزيدةٌ في قوله «مِنْ أَسَاوِرَ» قال: «فيكونُ المعنى: يَسْتَخْسِنُونَ فـيـهـ الأَسَاوِرَ الملبوسة». ولما نقل الشيخ^(۴) هذا الوجه عن أبي الفضلِ الرازي قال: «وـهـذا ليس بـجـيدـ لأنـهـ جـعـلـ حـلـيـ فـعـلـاـ»

(۱) الآية ۳۳ من الزخرف.

(۲) انظر في قراءاتها: البحر ۶/ ۳۶۰، والمحتب ۲/ ۷۷.

(۳) الإملاء ۲/ ۱۴۲.

(۴) البحر ۶/ ۳۶۱.

- الحج -

متعدياً، ولذلك حَكْم بزيادة «من» في الواجب. وليس مذهب البصريين. وينبغي على هذا التقدير أن لا يجوز؛ لأنه لا يُحْفَظ بهذا المعنى إلّا لازماً، فإنَّ كان بهذا المعنى كانت «من» للسبِّ أي: بلباسِ أساورِ الذهبِ يَخْلُونَ بعينِ منْ رَاهِمْ، أي: يَخْلُى بعْضُهُمْ بعينِ بعضٍ.

قلت: وهذا الذي نقله عن أبي الفضلٍ قاله أبو البقاء^(۱)، وجَوَزَ في مفعولِ الفعلِ وجهًا آخرَ فقال: «ويجوزُ أن يكونَ مِنْ حَلِيَّ يعني كذا إذا حَسْنُ، وتكونُ «منْ» زائدةً أو يكونُ المفعولُ ممحذوفًا، و«منْ أساورَ» نعتُ له». فقد حَكْم عليه بالتعدي ليس إلّا، وجَوَزَ في المفعولِ الوجهين المذكورين.

الثالث: أَنَّه مِنْ حَلِيَّ بِكَذَا إِذَا ظَفَرَ بِهِ، فَيَكُونُ التقديرُ: يَخْلُونَ بِاسْأَوْرٍ. فـ«منْ» بمعنى الباء. ومنْ مجيءِ حَلِيَّ بمعنى ظَفَرَ قَوْلُهُمْ: لم يَحْلِ فَلَانْ بطائلٍ أي: لم يَظْفِرْ بِهِ . واعلمُ أَنَّ حَلِيَّ بمعنى لبسِ الحلية، أو بمعنى ظَفَرَ من مادةِ الباء لأنهما من الحلية. وأَمَّا حَلِيَّ يعني كذا فإنه من مادةِ الواو لأنَّه من الحلاوة، وإنما قلبت الواو ياءً لأنكسار ما قبلها.

قوله: «منْ أساورَ مِنْ ذَهَبٍ» في «منْ» الأولى ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنها زائدة، كما تقدّم تقريره عن الرازبي وأبي البقاء. وإن لم يكن مِنْ أصولِ البصريين^(۲). والثاني: أنها للتبعيضِ أي: بعضُ أساورٍ . والثالث: أنها لبيان الجنسِ، قاله ابن عطية^(۳)، وبه بدأ . وفيه نظرٌ إذ لم يتقدّم شيءٌ مِنْ بهمْ . وفي «منْ ذهب» لا بدء الغاية، وهي نعتُ لأساورٍ كما تقدّم.

وقرأ^(۴) ابن عباس «منْ أَسَوْرٍ» دونَ أَلْفٍ ولا هاءٍ، وهو ممحذوفٌ مِنْ

(۱) الإملاء ۱۴۲/۲.

(۲) حيث يشترطون أن تسبق بنفي أو استفهام وتدخل على نكرة. انظر: المفتني ۴۲۵

(۳) المحرر ۱۱/۱۸۹.

(۴) البحر ۶/۳۶۱.

- الحج -

«أساور» كما [في] جَنَدِلٍ والأصل جَنَادِلٍ^(١)، قال الشيخ^(٢): «وكان قياسه صَرْفٌ؛ لأنَّه نَقَصَ بناً وَهُوَ فَسَارٌ كَجَنَدِلٍ، لَكِنَّه قَدْرُ الْمَحْذُوفَ مُوجَدًا فَمِنْهُ الصَّرْفُ». قلت: فقد جعل أَنَّ التَّنوينَ فِي جَنَدِلٍ المقصودُ مِنْ «جنادل» تَنويَنٌ صَرْفٌ. وقد نَصَّ بعْضُ النَّحَاةِ^(٣) عَلَى أَنَّه تَنويَنٌ عَوْضٌ كَهُوَ فِي جَوَارٍ وَغَواشٍ وَبِاهِمَا.

قوله: «ولُؤْلُؤًا» قرأ^(٤) نافع وعاصم بالنصب. والباقيون بالخفض. فأما النصب ففيه أربعة أوجه، أحدها: أَنَّه منصوب بإضمار فعل تقديره: وَيُؤْتُونَ^(٥) لُؤْلُؤًا. ولم يذكر الزمخشري^(٦) غيره /، وكذا أبو الفتح^(٧) حَمَلَه على إضمار [٦٤٣/ ب] فعل . الثاني: أَنَّه منصوب نَسَقاً على موضع «من أساور»، وهذا كتخريجهم «أَرْجُلُكُمْ» بالنصب عطفاً على محل «برؤوسكم»^(٨)، ولأن «يَحْلُونَ» فيها منْ أساور في قوة: «يَبْسُونَ أَسَاوِرَ»، فَحُمِّلَ هذا عليه . الثالث: أَنَّه عطف على ذلك «أساور»؛ لأن «من» مزيدة فيها كما تقدم تقريره . الرابع: أَنَّه معطوف على ذلك المفعول المحذوف . التقدير: يَحْلُونَ فيها الملبوس منْ أساور ولؤلؤا . فـ «لؤلؤا» عطف على الملبوس .

(١) الجنادل: الحجارة. انظر: الممتع ٦٩/١.

(٢) البحر ٦/٣٦١.

(٣) قال سيبويه: «يقول بعضهم: جَنَدِلٌ يحذف ألف جنادل وينتون، يجعلونه عوضاً من هذا المحذوف». الكتاب ٢/١٦.

(٤) السبعة ٤٣٥، والتيسير ١٥٦، والبحر ٦/٣٦١، والحج ٤٧٤، والشر ٢/٣٢٦.

(٥) في مطبوعة الكشاف «ويأتون».

(٦) الكشاف ٣/١٠.

(٧) المحتسب ٢/٧٨.

(٨) الآية ٦ من المائدة. وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي وحفص. انظر: الدر المصور ٤/٢٠٩.

- الحج -

وأما الجُرُّ فعلى وجهين، أحدهما: عطفه على «أساور». والثاني: عَطْفُه على «من ذهب» لأنَّ السُّوار يُتَحَدُّ من اللُّؤلُؤ أيضًا، يُنْظَمُ بعضه إلى بعضٍ. وقد منع أبو البقاء^(١) العطف على «ذهب» قال: «لأنَّ السُّوار لا يكون من لُؤلُؤ في العادة ويَصِحُّ أن يكون حُليًّا».

واختلف الناس^(٢) في رسم هذه الملفظة في الإمام: فنقل الأصمعي أنها في الإمام «لُؤلُؤ» بغير ألفٍ بعد الواو، ونقل الجحدري أنها ثابتة في الإمام بعد الواو. وهذا الخلاف بعيته قراءةً وتوجيهها جاري في حرف فاطر^(٣) أيضًا.

وقرأ^(٤) أبو بكر في رواية المُعَلَّى بن منصور^(٥) عنه «لُؤلُوا» بهمزة أولاً وواو آخرًا. وفي رواية يحيى^(٦) عنه عكس ذلك.

وقرأ الفياض «لُؤلُيا» بواو أولاً وباءً آخرًا، والأصل: لُؤلُواً أبدل الهمزتين وأوain، فبقي في آخر الاسم وأوًّاً بعد ضمةٍ. فَقُعِلَ فيها ما فُعِلَ بـأَدَلٍ جمع دَلُو: بـأَنْ قُلِبَتِ الـواوـيـاءـ والـضـمـةـ كـسـرـةـ.

وقرأ ابن عباس: «وَلِيلِيَا» بياءين، فَعَلَ ما فَعَلَ الفياض، ثم أتبع الواو

(١) الإملاء ١٤٢/٢.

(٢) انظر: البحر ٣٦١/٦.

(٣) «يُحَلُّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤلُؤًا»، الآية ٣٣ من فاطر.

(٤) انظر في أوجه روایاتها: الإنتحاف ٢٧٣/٢، والبحر ٣٦١/٦، والقرطبی ٢٩/١٢، والشواذ ٩٤.

(٥) مُعَلَّى بن منصور أبو يعلى الرازى الحافظ، روى عن أبي بكر بن عياش، وروى عنه محمد بن سعدان توفي سنة ٢١١. طبقات القراء ٣٠٤/٢.

(٦) يحيى بن آدم أبو زكريا الصالحي، روى عن أبي بكر بن عياش سماعاً، وعن الكسائي. قال عنه الإمام أحمد «ما رأيت أحداً أعلم ولا أجمع للعلم منه» توفي سنة ٢٠٣. طبقات القراء ٣٦٤/٢.

- الحج -

الأولى للثانية في القلب. وقرأ طلحة «وَلُولٌ» بالجر عطفاً على المجرور قبله. وقد تقدم، والأصل «ولُولٌ» بواين، ثم أعلَّ إعلالاً أذلِّ.

واللُّولُونْ: قيل: كبار الجوهر وقيل صغاره.

آ. (٢٤) قوله: «من القول»: يجوز أن يكون حالاً من «الطيب»، وأن يكون حالاً من الضمير المستكِنُ فيه. و«من» للتبعيض أو للبيان.

آ. (٢٥) قوله: «وَيَصُدُّونْ»: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه معطوف على ما قبله. وحيثند في عطفه على الماضي ثلاثة تأويلات. أحدها: أن المضارع قوله قولاً يقصد به الدلاله على زمن معين من حالٍ، أو استقبالٍ، وإنما يراد به مجرد الاستمرار. ومثله «الذين آمَنُوا وَتَطَمَّئِنُ قلوبُهُم بِذِكْرِ اللَّهِ»^(١). الثاني: أنه مؤول بالماضي لعطفه على الماضي. الثالث: أنه على بايه، وأن الماضي قبله مؤول بالمستقبل.

الوجه الثاني: أنه حالٌ من فاعل «كفروا» وبه بدأ أبو البقاء^(٢). وهو فاسدٌ ظاهراً، لأنه مضارع مثبت، وما كان كذلك لا تدخل عليه الواو، وما ورد منه على قيئته مؤول فلا يحمل عليه القرآن، وعلى هذين القولين فالخبر ممحوفٌ. واختلفوا في موضع تقديره: فقدر ابن عطية^(٣) بعد قوله «والباد» أي: إن الذين كفروا خسروا أو هلكوا ونحو ذلك. وقدر الزمخشري^(٤) بعد قوله «والمسجد

(١) الآية ٢٨ من الرعد.

(٢) الإماماء ١٤٢/٢ .

(٣) المحرر ١٩٠/١١ .

(٤) الكشاف ١٠/٣ .

- الحج -

الحرام» أي: إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا نُذَيْقُهُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ. وَإِنَّمَا قَدْرُهُ كَذَلِكَ لِأَنَّ
قَوْلَهُ «نُذَيْقُهُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ» يَدْلُلُ عَلَيْهِ.

إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ^(١) قَالَ فِي تَقْدِيرِ الزَّمْخَشْرِيِّ بَعْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ:
«لَا يَصْحُّ»، قَالَ: «لَأَنَّ (الَّذِي) صَفَةً لِلْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَمَوْضِعُ التَّقْدِيرِ هُوَ بَعْدَ
«البَادِ» يَعْنِي: أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ تَقْدِيرِهِ الفَصْلُ بَيْنَ الصَّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِأَجْنبِيِّ، وَهُوَ
خَبْرٌ «إِنَّ»، فِي صَيْرِ التَّرْكِيبِ هَكُذا: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ
وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ نُذَيْقُهُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ الَّذِي جَعَلْنَا لِلنَّاسِ. وَلِلْزَمْخَشْرِيِّ أَنَّ
يَنْفَصِلَ عَنْ هَذَا الاعتراضِ بِأَنَّ (الَّذِي جَعَلَنَا) لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ نَعْتَ لِلْمَسْجِدِ حَتَّى
يَلْزَمَ مَا ذَكَرَ، بَلْ نَجْعَلُهُ مَقْطُوعًا عَنْهُ نَصْبًا أَوْ رَفِعًا.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ^(٢): «لَكُنَّ مُقْدَرَ الزَّمْخَشْرِيُّ أَحْسَنُ مِنْ مُقْدَرِ ابْنِ عَطِيَّةِ؛
لِأَنَّهُ يَدْلُلُ عَلَيْهِ الْجَمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ بَعْدَ مِنْ جَهَةِ الْلَّفْظِ، وَابْنُ عَطِيَّةُ لَحَظَ مِنْ جَهَةِ
الْمَعْنَى؛ لَأَنَّ مِنْ أَذْيَقِ الْعَذَابِ خَسِيرٌ وَهَلَكَ».

الوجهُ الثَّالِثُ: أَنَّ الْوَao فِي «وَيَصُدُّونَ» مُزِيدَةٌ فِي خَبْرِ «إِنَّ» تَقْدِيرُهُ: إِنَّ
الَّذِينَ كَفَرُوا يَصُدُّونَ. وَزِيادةُ الْوَao مُذَهَّبٌ كُوفِيٌّ^(٣) تَقْدِيرٌ بُطْلَانُهُ، وَقَالَ
ابْنُ عَطِيَّةَ^(٤): «وَهَذَا مُفْسِدٌ لِلْمَعْنَى الْمَقْصُودِ». قَلْتُ: وَلَا أَدْرِي فَسَادُ الْمَعْنَى
مِنْ أَيِّ جَهَةٍ؟ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ صَرَّحَ بِقَوْلِنَا: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَصُدُّونَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ
فَسَادٌ مَعْنَى. فَالْمَانِعُ إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ صَنَاعِيٌّ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ لَا مَعْنَى. اللَّهُمَّ إِلَّا
[٦٤٤/أ] أَنْ يَرِيدَ مَعْنَىً خَاصًا/ يَفْسِدُ بِهَا التَّقْدِيرُ فَيُحْتَاجُ إِلَى بِيَانِهِ.

(١) البحـر/٦/٣٦٢.

(٢) البحـر/٦/٣٦٢.

(٣) انظر: الإنـصـاف ٤٥٦.

(٤) المـحرـر ١٩٠/١١.

- الحج -

قوله : «الذِي جَعَلْنَا» يجوزُ جَرُه على النعتِ أو البَدْلِ أو البِيَانِ، والنَصْبُ بِاضْمَارِ فَعْلٍ ، والرَفْعُ بِاضْمَارِ مِبْدَأٍ . و«جَعَلَ» يجوزُ أَنْ يَتَعَدَّ لاثْنَيْنِ بِمَعْنَى صَيْرٍ ، وَأَنْ يَتَعَدَّ لواحِدٍ .

والعَامَةُ عَلَى رفعِ «سواءً» وقراءَةَ^(۱) حَفْصٍ عَنْ عَاصِمِ النَصْبِ هُنَا وَفِي الجَائِيَةِ^(۲) : «سواءً مَحِيَّا هُمْ». ووافَقَ عَلَى الَّذِي فِي الجَائِيَةِ الْأَخْوَانِ^(۳) ، وَسِيَّاتِي تَوجِيهُ . فَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ الرَفْعِ فَإِنْ قَلَّا : إِنْ جَعَلَ بِمَعْنَى صَيْرٍ كَانَ فِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي أَوْجَهٌ ، أَحَدُهَا : – وَهُوَ الْأَظَهَرُ – أَنَّ الْجَمْلَةَ مِنْ قَوْلِهِ «سواءً الْعَاكِفُ فِيهِ» هِيَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، ثُمَّ الْأَحْسَنُ فِي رفعِ «سواءً» أَنْ يَكُونَ خَبْرًا مَقْدَمًا ، وَالْعَاكِفُ وَالْبَادِي مِبْدَأٌ مُؤْخَرٌ . وَإِنَّمَا وُحِدَ الْخَبْرُ وَإِنْ كَانَ المِبْدَأُ اثْنَيْنِ ؛ لَأَنَّ سَوَاءً فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ وَصَفَّ بِهِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا أَوْلَى الْبَقَرَةِ^(۴) . وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ «سواءً» مِبْدَأً ، وَمَا بَعْدَهُ الْخَبْرُ . وَفِيهِ ضَعْفٌ أَوْ مُنْعَنٌ مِنْ حِيثِ الابْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ مِنْ غَيْرِ مُسْوَغٍ ، وَلِأَنَّهُ مَتَى اجْتَمَعَ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً جَعَلَتِ الْمَعْرِفَةُ الْمِبْدَأً . وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ – أَعْنِي كَوْنَ الْجَمْلَةِ مَفْعُولًا ثَانِيًّا – فَقَوْلُهُ «لِلنَّاسِ» يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانَ ، أَحَدُهُمَا : أَنْ يَتَعَلَّقُ بِالْجَعْلِ أَيْ : جَعَلْنَا لِأَجْلِ النَّاسِ كَذَا . وَالثَّانِي : أَنَّهُ مَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ ، عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ مَفْعُولِ «جَعَلْنَا» وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو الْبَقاءَ^(۵) فِيهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ غَيْرَ ذَلِكَ وَلَيْسَ مَعْنَاهُ مَتَضَحاً .

الوجهُ الثَّانِي : أَنَّ «لِلنَّاسِ» هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي . وَالْجَمْلَةَ مِنْ قَوْلِهِ «سواءً

(۱) السَّبْعَةُ ، ۴۳۵ ، وَالتَّسِيرُ ۱۵۷ ، وَالنَّشَرُ ۲/۳۲۶ ، وَالبَحْرُ ۶/۳۶۲ ، وَالْحَجَّةُ ، ۴۷۵ . وَالْقَرْطَبِيُّ ۱۲/۳۴ .

(۲) الآيةُ ۲۱ . وَانْظُرْ : السَّبْعَةُ ۵۹۵ .

(۳) حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ .

(۴) انْظُرْ : الدَّرُّ المَصْوُنُ ۱/۱۰۷ .

(۵) الإِلْمَاءُ ۲/۱۴۲ .

- الحج -

العاكف» في محل نصب على الحال: إما من الموصول، وإما من عائده. وبهذا الوجه بدأ أبو البقاء^(١). وفيه نظر، لأنه جعل هذه الجملة التي هي محظوظة الفائدة فضلةً.

الوجه الثالث: أن المفعول الثاني ممحض، قال ابن عطية^(٢): «والمعنى: الذي جعلناه للناس قيلاً ومتبعداً. فتقدير ابن عطية هذا مرشد لهذا الوجه. إلا أن الشيخ»^(٣). قال: «ولا يحتاج إلى هذا التقدير، إلا إن كان أراد تفسير المعنى لا الإعراب. فيسوغ لأن الجملة في موضع المفعول الثاني، فلا يحتاج إلى هذا التقدير. وإن جعلناها متعدية لواحدٍ كان قوله «للناس» متعلقاً بالجملة على العلية. وجوز فيه أبو البقاء^(٤) وجهين آخرين، أحدهما: أنه^(٥) حالٌ من مفعول «جعلناه». والثاني: أنه مفعولٌ تعلّى إليه بحرف الجر. وهذا الثاني لا يتعقل، كيف يكون «للناس» مفعولاً عدّي إليه الفعل بالحرف؟ هذا ما لا يعقل. فإن أراد أنه مفعولٌ من أجله فهي عبارة بعيدةٌ من عبارة النحاة».

وأما على قراءة حفص: فإن قلتنا: «جعل» يتعدى لاثنين كان «سواء» مفعولاً ثالثاً. وإن قلنا يتعدى لواحدٍ كان حالاً من هاء «جعلناه» وعلى التقديرين: فالعاكف مرفوع به على الفاعلية؛ لأنه مصدرٌ وصفٌ به فهو في قوة اسم الفاعل المشتق تقديره: جعلناه مُستوىً في العاكس. ويؤدل عليه

(١) الإملاء ١٤٢/٢.

(٢) المحرر ١٩٠/١١.

(٣) البحر ٣٦٣/٦.

(٤) الإملاء ١٤٢/٢.

(٥) أي: للناس.

- الحج -

قولهم: «مررت بـرجلٍ سواه هو والعدم»^(۱). فـ«هو» تأكيد للضمير المستتر فيه، وـ«العدم» نسق على الضمير المستتر ولذلك ارتفع. ويرى: «سواء والعدم» بدون تأكيد وهو شاذ.

وقرأ^(۲) الأعمش وجماعة «سواء» نصباً، «العاكف» جراً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه بدل من «الناس» بدل تفصيل. والثاني: أنه عطف بيان. وهذا أراد ابن عطية^(۳) بقوله «عطفاً على الناس» ويمتنع في هذه القراءة رفع «سواء» لفساده صناعةً ومعنى؛ ولذلك قال أبو البقاء^(۴): «سواء على هذا نصب لا غير».

وأثبت ابن كثير^(۵) ياء «والبادي» وصلأ ووقفاً، وأثبتها أبو عمرو وورش وصلأ وحذفها وقفاً. وحذفها الباقون وصلأ ووقفاً وهي محدوفة في الإمام.

قوله: «ومن يُرِدْ فيه بـإلحادٍ» فيه أربعة أوجه، أحدها: أن المفعول «يُرِدْ» ممحض، قوله: «بـإلحادٍ بـظلمٍ» حالان متراجعتان. والتقدير: ومن يُرِدْ فيه مراداً ما، عادلاً عن القصد ظالماً، نُدْفَع من عذاب أليم. وإنما حذف ليتناول كل متناولٍ. قال معناه الزمخشري^(۶). والثاني: أن المفعول أيضاً ممحض تقديره: ومن يُرِدْ فيه تعدياً، وـ«بـإلحادٍ» حال أي: مُتَبَّساً بـإلحادٍ. وـ«بـظلمٍ» بدل بـإعادة الجار. الثالث: أن يكون «بـظلمٍ» متعلقاً بـ«يُرِدْ»، والباء للسببية.

(۱) انظر: الكتاب ۲۳۲/۱.

(۲) القرطبي ۳۴/۱۲، والبحر ۳۶۳/۶.

(۳) المحرر ۱۱/۱۹۰.

(۴) الإملاء ۲/۱۴۲.

(۵) السبعة ۴۳۵، والتيسير ۱۵۸، والنشر ۲/۳۲۷، والحججة ۴۷۵، والبحر ۶/۳۶۳.

(۶) الكشاف ۳/۱۰.

- الحج -

[٦٤٤/ب] أي : بسبب الظلم و «إلحاد» مفعول به . والباء مزيدة فيه كقوله : «ولا تُلْقُوا /
بأيديكم»^(١) [وقوله :]^(٢)

..... ٣٣٨٠

..... لا يَقْرَأُنَّ بِالسُّورِ

..... وإليه ذهب أبو عبيدة^(٣) ، وأنشد للأعشى^(٤) :

..... ٣٣٨١ - ضَمِنْتُ بِرْزَقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا

أي : ضَمِنْتُ رزقَ . ويؤديه قراءة الحسن^(٥) «وَمَنْ يُرِدُ إِلَحَادَه بِظُلْمٍ» .
قال الزمخشري^(٦) : أراد إلحاده^(٧) فيه فأضافه على الآنساع في الطرف
كـ «مَكْرُ اللَّيل»^(٨) ومعناه : ومنْ يُرِدُ أن يُلْحِدَ فيه ظالماً . الرابع : أن يُضْمِنَ
«يُرِدُ» معنى يتلبّس ، فلذلك تعدى بالباء أي : ومنْ يتلبّس بإلحادٍ مُرِيداً له .

(١) الآية ١٩٥ من البقرة .

(٢) تقدم برقم ٧٤٨ .

(٣) مجاز القرآن ٢/٤٨ - ٤٩ .

(٤) ديوانه ١٥٤ ، واللسان والتاج (جرد) والبحر ٦/٣٦٣ . وعجزه في مجاز القرآن :
ملء المراجل والصريح الأجردا

ورواية الديوان :

..... ضَمِنْتُ لَنَا أَعْجَازَهُنَّ فَلَوْزَنَا
..... وَضُرُورَغَهُنَّ لَنَا الصَّرِيحُ الْأَجْرَدا

(٥) البحر ٦/٣٦٣ .

(٦) الكثاف ٣/١٠ .

(٧) المطبوعة : «إلحاداً فيه» وهي الصواب .

(٨) الآية ٣٣ من سبا .

- الحج -

والعامة على «يُرِد» بضم الياء من الإرادة. وحكى الكسائي والفراء^(١) أنه قرئ «يُرِد» بفتح الياء^(٢). قال الزمخشري^(٣): «من الورود ومعناه: مَنْ أتَى فِيهِ بِالْحَادِ ظالماً».

آ. (٢٦) قوله: «وَإِذْ بَوَأْنَا»: أي: اذكر حين. واللام في «لإبراهيم» فيها ثلاثة أوجه أحدها: أنها للعلة، ويكون مفعول «بَوَأْنَا» محدثوناً أي: بَوَأْنَا الناس لأجل إبراهيم مكان البيت. و«بَوَأْ» جاء متعدياً صريحاً قال تعالى: ولقد بَوَأْنَا بني إسرائيل^(٤)، «لَبُوئُّنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غَرَفًا»^(٥). وقال الشاعر^(٦):

٣٤٨٢ - كَمْ مِنْ أَخِ لَيْ صَالِحٍ
بَوَأْتَهُ بِيَدِي لَحْدا

والثاني: أنها مزيدة في المفعول به. وهو ضعيف؛ لما عرفت أنها لا تزاد إلا إن تقدم المعمول، أو كان العامل فرعاً^(٧). الثالث: أن تكون معدية للفعل على أنه مضمون معنى فعل يتعدى بها أي: هيئانا له مكان البيت كقولك: هيئات له بيته، فتكون اللام معدية قال معناه أبو البقاء^(٨). وقال الزمخشري^(٩):

(١) معاني القرآن له ٢٢٣/٢ ووردت مصححة «تر».

(٢) الشواذ ٩٥، والبحر ٣٦٣/٦.

(٣) الكشاف ١٠/٣.

(٤) الآية ٩٣ من يونس.

(٥) الآية ٥٨ من العنكبوت.

(٦) تقدم برقم ١٤١٩.

(٧) انظر: المغني ٢٨٧.

(٨) الإملاء ١٤٣/٢.

(٩) الكشاف ١٠/٣.

-الحج-

«وَادْكُرْ حِينَ جَعَلْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ مِبَاءَةً»^(١) فَفَسَّرَ الْمَعْنَى بِأَنَّهُ ضَمَّنَ «بَوْأَنَا» مَعْنَى جَعَلْنَا، وَلَا يَرِيدُ تَفْسِيرَ الْإِعْرَابِ.

وَفِي «مَكَانَ الْبَيْتِ» وَجْهَانُ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ. وَالثَّانِي: قَالَ أَبُو الْبَقَاءَ^(٢): «أَنْ يَكُونَ طَرْفًا». وَهُوَ مُمْتَنٌ مِنْ حِيثِ إِنَّهُ ظَرْفٌ مُخَصَّ فَحَقُّهُ أَنْ يَتَعَدُّ إِلَيْهِ بِهِ فِي .

قَوْلُهُ: «أَنْ لَا تُشْرِكُ» فِي «أَنْ هَذِهِ ثَلَاثَةُ أَوْجَهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا هِيَ الْمَفْسُّرَةُ». قَالَ الرَّمْخَشِرِيُّ^(٣): — بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَذَا الْوَجْهَ — : «فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَكُونُ الْهَيُّ عَنِ الشَّرْكِ وَالْأَمْرِ بِتَطْهِيرِ الْبَيْتِ تَفْسِيرًا لِلتَّبَوَّءَةِ؟ قُلْتَ: كَانَتِ التَّبَوَّءَةُ مَقْصُودَةً مِنْ أَجْلِ الْعِبَادَةِ، وَكَانَهُ قِيلَ: تَعَدَّنَا إِبْرَاهِيمَ قُلْنَا لَهُ: لَا تُشْرِكُ». قُلْتَ: يَعْنِي أَبُو الْقَاسِمِ أَنَّ «أَنْ» الْمَفْسُّرَةُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَهَا مَا هُوَ بِمَعْنَى الْقُسُولِ لَا حَرْوَفَهُ، وَلَمْ يَتَقَدَّمَ إِلَّا التَّبَوَّءَةُ وَلَيْسَ بِمَعْنَى الْقُوْلِ، فَضَمَّنَهَا مَعْنَى الْقُوْلِ، وَلَا يَرِيدُ بِقَوْلِهِ «قُلْنَا: لَا تُشْرِكُ» تَفْسِيرَ الْإِعْرَابِ بِلَ تَفْسِيرَ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَفْسُّرَةَ لَا تَفْسِرُ الْقُوْلَ الصَّرِيحَ . وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءَ^(٤): «تَقْدِيرُهُ: قَائِلِينَ لَهُ: لَا تُشْرِكُ فَ«أَنْ» مَفْسُّرَةً لِلْقُوْلِ الْمُقْدَّرِ» وَهَذَا . . .^(٥).

الثَّانِي: أَنَّهَا الْمُخْفَفَةُ مِنَ النَّقِيلِ، قَالَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٦). وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ حِيثِ

(١) وَقَالَ: «أَيْ مَرْجِعًا يُرْجَعُ إِلَيْهِ لِلْعِمَارَةِ وَالْعِبَادَةِ».

(٢) الْإِمْلَاءُ ١٤٢/٢.

(٣) الْكَشَافُ ١٠/٣.

(٤) الْإِمْلَاءُ ١٤٣/٢.

(٥) كَلْمَاتٌ لَمْ أَتَيْنَاهَا أَقْرَبَ إِلَى الْبِيَاضِ. وَيَعْنِي أَنَّهَا مَنْعُ لِأَنَّ «أَنْ» الْمَفْسُّرَةَ لَا يَقْدِرُ قَبْلَهَا قُوْلٌ صَرِيقٌ، وَإِنَّمَا بِمَعْنَى الْقُوْلِ دُونَ حَرْوَفَهُ.

(٦) الْمُحَرَّرُ ١٩٣/١١.

- الحج -

إن «أن» المخففة لا بد أن يتقدّمها فعلٌ تحقّيق أو ترجيح^(١)، كحالها إذا كانت مشددة.

الثالث: أنها المصدرية التي تنصبُ المضارع، وهي تُوصلُ بالماضي والمضارع والأمر، والنفي كالأمر. وعلى هذا فـ«أن» مجرورةً بلام العلة مقدرةً أي: بـ«أناه لثلا تشرك». وكان من حقِّ اللفظ على هذا الوجه أن يكون «أن لا يشرك» بباء الغيبة، وقد قرئ بذلك^(٢). قال أبو البقاء^(٣): «وقوى ذلك قراءة من قرأه بالياء» يعني من تحت. قلت: ووجه قراءة العامة على هذا التخريج أن تكون من الالتفات من الغيبة إلى الخطاب.

الرابع: أنها الناصبة، ومجرورةً بلام أيضاً، إلا أن اللام متعلقةً بمحدوفٍ أي: فَعَلْنا ذلك لثلا تشرك، فجعل النهي صلة لها. وقوى ذلك قراءة الياء. قاله أبو البقاء^(٤) والأصل عدم التقدير مع عدم الاحتياج إليه.

وقرأ^(٥) عكرمة وأبو نهيك «أن لا يُشرك» بالياء. قال الشیخ^(٦): «على معنى: أن يقول معنى القول الذي قيل له». وقال أبو حاتم: «ولا بد من نصب الكاف على هذه القراءة بمعنى لثلا تشرك». قلت: كأنه لم يظهر له صلة «أن» المصدرية بجملة النهي. فجعل «لا» نافية، وسلم «أن» على المضارع بعدها، حتى صار علة للفعل قبله. وهذا غير لازمٍ لما تقدم لك من وضوح المعنى مع جعلها نافية.

(١) أي يقين أو ظن.

(٢) وهي قراءة عكرمة وأبي نهيك. انظر: البحر ٦/٣٦٤، والقرطبي ١٢/٣٧.

(٣) إملاء ٢/١٤٣.

(٤) إملاء ٢/١٤٣.

(٥) سبق تخرّيجها قبل.

(٦) البحر ٦/٣٦٤.

- الحج -

أ. (٢٧) قوله: **«وَأَذْنٌ»**: فرأى العامة بتشديد الذال بمعنى ناد. وقرأ^(١) الحسن وابن محيصن **«أَذْنٌ»** بالمد والتخفيف بمعنى أعلم. ويُبَعَّدُه قوله: **«فِي النَّاسِ»** إذ كان ينبغي أن يتعدى بنفسه. وقرأ أيضاً فيما نقله عنهما أبو الفتح^(٢) **«أَذْنٌ»** بالقصر وتخفيف الذال. وخرّجها أبو الفتح وصاحب [٦٤٥/١] **«اللوامح»** على أنها عطف على **«بَوَانَا»** أي: **إِذْ بَوَانَا إِذْ أَذْنَ في النَّاسِ** وهي تخریج واضح. وزاد صاحب **«اللوامح»** فقال^(٣): **«فِي صِيرُ في الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ وَيَصِيرُ يَأْتُوكَ جزماً عَلَى جوابِ الْأَمْرِ الَّذِي فِي «وَطَهْرٍ»؛ وَنَسَبَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٤) أبا الفتح في هذه القراءة إلى التصحیف فقال - بعد أن حکى قراءة الحسن وابن محيصن **«وَأَذْنٌ»** بالمد - **«وَتَصَحَّفَ هَذَا عَلَى ابْنِ جَنِي فَإِنَّهُ حَكَى عَنْهُمَا «وَأَذْنٌ» عَلَى فَعْلٍ ماضٍ**. وأعرب على ذلك بأن جعله عطفاً على **«بَوَانَا»**.**

قلت: ولم يتَصَحَّفْ فِعْلُهُ، بل حکى تلك القراءة أبو الفضل الرازمي في **«اللوامح»** له عنهمَا، وذكرها أيضاً ابن خالويه^(٥)، ولكنه لم يطلع عليها فسبَّ من اطَّلع إلى التصحیف ولو تأنَّ أصاب أو كاد.

وقرأ ابن أبي إسحاق **«بِالْحَجَّ»** بكسر الحاء حيث وقع كما قدَّمه

عنه^(٦).

قوله: **«رِجَالًا»** نصب على الحال، وهو جمع راجل نحو: صاحب

(١) البحر ٦/٣٦٤، والقرطبي ١٢/٣٧.

(٢) المحتسب ٢/٧٨.

(٣) انظر: البحر ٦/٣٦٤.

(٤) المحرر ١١/١٩٣.

(٥) الشواذ ٩٥.

(٦) نسبها في الإتحاف ٢/٢٧٤ إلى الحسن. وانظر: البحر ٦/٣٦٤.

- الحج -

وصحابٍ وتجارٍ وقائمٍ وقيامٍ . وقرأ^(١) عكرمة والحسن وأبو مجلز «رجالاً» بضم الراء وتشدید الجيم . وروي عنهم تخفيفها . وافقهم ابن أبي إسحاق على التخفيف وجعفر بن محمد ومجاهد على التشديـد . ورويـت عن ابن عباس بالالف^(٢) . فالمخفـف^(٣) اسم جمع كظوار^(٤) ، والمشدـد جمع تكسيـر كصائم وصـوامـاً . وروـيـت عن عكرمة أيضاً «رجالـي» كـنـاعـمـيـ بـأـلـفـ التـائـيـثـ ، وكـذـلـكـ عن ابن عباس وعطاء ، إـلـاـ أنـهـماـ شـدـداـ الـجـيـمـ .

قوله : «وعلى كل ضامر» نسـقـ على «رجالـاً» فيكون حالـاً أي : مـشـاةـ وركـبـانـ .

قوله : «يـأـتـيـنـ» التـونـ ضـمـيرـ «كلـ ضـامـرـ» حـمـلاـ عـلـىـ المعـنـىـ ؛ إـذـ المعـنـىـ عـلـىـ ضـوـامـرـ . وـ«يـأـتـيـنـ» صـفـةـ لـ«ضـامـرـ» . وـأـتـيـ بـضـمـيرـ الجـمـعـ حـمـلاـ عـلـىـ المعـنـىـ . وـكـانـ قدـ تـقـرـرـ أـوـلـ هـذـاـ التـصـيـفـ^(٥) أـنـ «ـكـلـ» ، إـذـ أـنـصـيـفـتـ إـلـىـ نـكـرـةـ لـمـ يـرـاعـ معـنـاهـاـ ، إـلـاـ فـيـ قـلـيلـ كـقولـهـ^(٦) :

٣٣٨٣ - جـادـتـ عـلـيـهـ كـلـ عـيـنـ ئـرـةـ
فـتـرـكـنـ كـلـ حـدـيقـةـ كـالـدـرـهـمـ

وهـذـهـ الآـيـةـ تـرـدـهـ ؛ فـإـنـ «ـكـلـ» فـيـهاـ مـضـافـةـ لـنـكـرـةـ وـقـدـ روـعـيـ معـنـاهـاـ . وـكـانـ

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٧٩/٢، والقرطبي ٣٩/١٢، والبحر ٦/٣٦٤.

(٢) أي: «رجالـيـ» .

(٣) أي: «رجالـاـ» .

(٤) الـظـرـ: الـمـرـضـعـةـ لـغـيـرـ وـلـدـهـ .

(٥) انظر: الدر المصنون ١/١٨٠ .

(٦) تقدم برقم ٢٤٨ .

- الحج -

بعضهم أجاب عن بيت زهير^(١) بأنه إنما جاز ذلك لأنه في جملتين، فقلت: فهذه الآية جملة واحدة لأنَّ «يَأْتِينَ» صفة لـ«ضامر».

وَجَوْزُ الشِّيخ^(٢) أنْ يكون الضمير يشمل رجالاً وكل ضامر قال: «على معنى الجماعات والرفاق» قلت: فعلى هذا يجوز أن يقال عندك: الرجال يأتين، ولا ينفعه كونه اجتمع مع الرجال هنا كُلُّ ضامر فيقال: جاز ذلك لِمَا اجتمع معه ما يجوز فيه ذلك؛ إذ يلزم منه تغلبُ غير العاقل على العاقل، وهو من نوع.

وَقَرَأ^(٣) ابن مسعود والضحاك وابن أبي عبلة «يَأْتُونَ» تغليباً للعقلاء الذكور، وعلى هذا فيحتمل أن يكون قوله: «وعلى كُلِّ ضامر» حالاً أيضاً، ويكون «يَأْتُونَ» مستأنفاً يتعلّق به «من كُلِّ فَحْ» أي: يأتوك رجالاً ورثباتاً ثم قال: يأتون من كُلِّ فَحْ، وأنْ يتعلّق بقوله: «يَأْتُونَ» أي: يأتون على كُلِّ ضامر من كُلِّ فَحْ، و«يَأْتُونَ» مستأنف أيضاً. ولا يجوز أن يكون صفة لـ«رجالاً» ولـ«ضامر» لاختلاف الموصوف في الإعراب؛ لأنَّ أحدهما منصوب والآخر مجرور. لو قلت: «رأيت زيداً ومررت بعمري العاقلين» على النعت لم يجز، بل على القطع. وقد جَوَزَ ذلك الزمخشري^(٤) فقال: «وَقَرَأَ» «يَأْتُونَ» صفة للرجال والرثبات» وهو مردود بما ذكرته.

والضامِرُ: المَهْزُولُ، يقال:^(٥) والعميق: البعيد سفلًا. يقال: بئر عميق ومعيق، فيجوز أن يكون مقلوبًا، لأنَّ أَقْلَ من الأول قال^(٦):

(١) البيت لعترة وليس لزهير. وانظر المسألة في المغني ٢٥٨، ابن الأباري في شرح المعلقات ٣١٣.

(٢) البحر ٦/٣٦٤.

(٣) القرطبي ٣٩/١٢، والبحر ٦/٣٦٤.

(٤) الكشاف ١١/٣.

(٥) بياض في الأصل.

(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٦/٣٤٧ والمحرر ١١/١٩٥.

٣٣٨٤ - إذا الخيل جاءت من فجاج عميقة
يُمْدُّ بها في السير أشعث شاحب

يقال: عَمِيقٌ وعَمْقٌ بكسر العين وضمها عَمْقاً بفتح الفاء^(١). قال الليث:
عميق وعميق، والعميق في الطريق أكثر^(٢). وقال الفراء^(٣): «عميق» لغة
الحجاز، و«عميق» لغة تميم^(٤). وأعْمَقَت البئر وأعْمَقتها، وعَمِيقَتْ وعَمَقَتْ عَمَاقَةً
وَعَمَاقَةً وإعْمَاقَةً وإعْمَاقَةً. قال رؤبة^(٥):

٣٣٨٥ - وقاتم الأعماق خاوي المُخْتَرَق

الأعماق هنا - بفتح الهمزة - جمع عَمْقٌ، وعلى هذا فلا قلب في معين
لأنها لغة مستقلة، وهو ظاهر قول الليث أيضاً. وقرأ^(٦) ابن مسعود «فج عميق»
بتقديم الميم. ويقال: عَمِيق بالغين المعجمة أيضاً.

آ. (٢٨) قوله: **﴿لِيَشْهَدُوا﴾**: يجوز في هذه اللام وجهان
أحدهما: أن يتعلق بـ«أذن» أي: أذن ليشهدوا. والثاني: أنها متعلقة بـ«يأْتُوك»
وهو الأظهر. قال الزمخشري^(٧): «ونَكَرَ منافع لأنه أراد منافع مختصة بهذه
العبادة دينية ودنياوية^(٨) لا تُوجَدُ في غيرها من العبادات». /

[٦٤٥/ب]

(١) ثمة لغتان: العُمق والعمق.

(٢) انظر: اللسان (عمق).

(٣) ديوانه ١٠٤، والكتاب ٣٠١/٢، والخصائص ٢٢٨/١، والمحتب ٨٦/١،
والخزانة ٣٨/١. والقاتم: المغير. والأعماق: هنا النواحي القاصية. والخاوي:
الخارلي. والمخترق المتسع.

(٤) البحر ٦/٣٦٤.

(٥) الكشاف ١١/٢.

(٦) كذا في الأصل وفي الكشاف: ودنبيبة.

أ. (٢٩) قوله : «ثُمَّ لِيَقْضُوا» : العاَمَةُ عَلَى كَسْرِ الْلَّامِ وَهِيَ لَامُ الْأَمْرِ . وَقَرَا^(١) نَافِعُ وَالْكَوْفِيُونَ وَالبَزِي بِسَكُونِهَا إِجْرَاءً لِلْمُنْفَصِلِ مُجْرِيَ الْمُتَصَلِّ نَحْوَ «كَتْفٍ»^(٢) وَهُوَ نَظِيرُ تَسْكِينِ هَاءِ «هُوَ» بَعْدَ «ثُمَّ» فِي قِرَاءَةِ الْكَسَائِي وَقَالُونَ حِيثُ أَجْرِيَتْ «ثُمَّ» مُجْرِيَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ^(٣) .

وَالْتَّفَّتْ قِيلَ : أَصْلُهُ مِنَ التَّفْ وَهُوَ سَخْ الأَظْفَارِ ، قُلِيتِ الْفَاءُ ثَانَةً كَمُغْثُورٍ^(٤) فِي مُغْفُورٍ . وَقِيلَ : هُوَ الْوَسْخُ وَالْقَلْدَرُ يَقُولُ : مَا تَفَشَّكَ؟ وَحَكِيَ قَطْرَبُ : تَفَثَ الرَّجُلُ أَيِّ : كَثُرَ وَسْخُهُ فِي سَفَرِهِ . وَمَعْنَى «لِيَقْضُوا تَفَشُّهُمْ» : لِيَصْنَعُوا مَا يَصْنَعُهُ الْمُمْرُّمُ مِنْ إِزَالَةِ شِعْرٍ وَشَعْرٍ وَنَحْوُهُمَا عِنْدَ حِلْهُ ، وَفِي ضَمْنِهَا قَضَاءُ جَمِيعِ الْمَنَاسِكِ ، إِذَا لَا يَفْعَلُ هَذَا إِلَّا بَعْدَ فِعْلِ الْمَنَاسِكِ كُلُّهَا .

قوله : «وَلِيُوْفُوا» قرأ^(٥) أبو بكر «ولِيُوْفُوا» بالتشديد . والباقيون بالخفيف . وقد تقدم في البقرة^(٦) أن فيه ثلات لغاتٍ : وَفَى وَوْفَى وَأَوْفَى . وَقَرَا

(١) ثمة اختلاف في الروايات عن القراء في ذلك . انظر : السبعة ٤٣٤ ، والتيسير ١٥٦ ، والحججة ٤٧٣ ، والنشر ٢٢٦/٢ .

(٢) التمثيل بـ كتف لبيان أن العرب قد ت نحو بالمحرك نحو التسكين طلباً للتحقيق .
قال أبو زرعة في حجته ٥٤٨ : «وَحْجَةُ أَبِي عَمْرُو فِي ضَمِّ الْهَاءِ أَنَّ «ثُمَّ» تَنْفَصِلُ مِنَ الْكِتَابَةِ وَيَحْسَنُ الْوَقْفَ عَلَيْهَا ، وَكَانَ «هُوَ» مِبْتَدَأَ فِي الْمَعْنَى ، وَإِذَا كَانَتْ مِبْتَدَأَ لَمْ يَجْزِ فِيهَا غَيْرُ الضَّمْنِ . وَحْجَةُ مِنْ سَكْنِ الْهَاءِ أَنَّهَا إِذَا اتَّصلَ بِفَاءٍ أَوْ وَاءً كَانَتْ سَاكِنَةً وَ«ثُمَّ» أَخْتَ الْفَاءِ وَالْوَاءَ وَفَجَرَتْ مِجْرَاهَا فِي حُكْمِ مَا بَعْدِهَا» .

(٣) قال في اللسان (غفر) : «يقال لِصْمَعِ الرَّمْثِ وَالْعَرْفَطِ : مَغَافِرٌ وَمَغَاثِيرٌ . وَالْوَاحِدُ مُغْثُورٌ وَمُغْفُورٌ» . وَنَصَّ عَلَى هَذَا الْإِبَدَالِ فِي هَذِهِ الْفَقْطَةِ أَبُو حِيَانُ فِي الْأَرْشَافِ ١٥٩/١ .

(٤) التيسير ١٥٧ ، والحججة ٤٧٥ ، والنشر ٢٢٦/٢ ، والإتحاف ٢٧٤/٢ .

(٥) انظر : الدر المصور ٣١٢/١ .

- الحج -

ابن ذكوان^(١) «وليُوفوا» بكسر اللام، والباقيون بسكنها، وكذلك هذا الخلاف جاري في قوله: «وليُطْوِفوا».

آ. (٣٠) قوله: «ذلك»: خبرٌ مبتدأ مضمرٌ أي: الأمرُ والشأنُ ذلك. قال الزمخشري^(٢): «كما يقدّمُ الكاتب جملةً من كتابه في بعض المعاني، ثم إذا أرادَ الخوضَ في معنى آخرَ قال: هذا وقد كان كذلك». وقدره ابن عطية^(٣): «فرصُكم ذلك، أو الواجب ذلك». وقيل: هو مبتدأ خبرٌ محذوفٌ. أي: ذلك الأمرُ الذي ذكرته. وقيل: في محلٍ نصبٌ أي: امثروا ذلك. ونظيرٌ هذه الإشارة قولُ زهير، بعد تقدُّم جملٍ في وصفِ هرم ابن سنان^(٤):

٣٣٨٦ - هذا وليس كمن يغيا بخطبته
وسط الندي إذا ما ناطق نطا

قوله: « فهو » هو ضميرُ المصدرِ المفهومِ من قوله « ومن يعظّم » أي: وتعظيمه حرماتُ الله خيرٌ له كقوله تعالى: « اعدُوا هو أقربُ »^(٥) و « خيرٌ هنا ظاهرُها التفضيلُ بالتأويلِ المعروفِ.

قوله: « إلا ما يُتلى عليكم » يجوز أن يكونَ استثناءً متصلًا، ويُصرفُ إلى ما يحرّمُ منْ بهيمةِ الأنعام لسبِّ عارضِ كالموت ونحوه، وأن يكونَ استثناءً منقطعًا، إذ ليس فيها محرّمٌ وقد تقدُّم تقريرُ هذا الوجهُ أولَ المائدة^(٦).

(١) الإتحاف ٢/٢٧٤ ، والحجّة ٤٧٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٢٤ .

(٢) الكشاف ٣/١١ .

(٣) المحرر ١١/١٩٧ .

(٤) ديوانه ٥٥ ، والمحرر ١١/١٩٧ .

(٥) الآية ٨ من المائدة .

(٦) انظر: الدر المصنون ٤/١٧٧ .

- الحج -

قوله: «من الأوّلاني» في «من» ثلاثة أوجه، أحدها: أنها لبيان الجنس، وهو مشهور قول المُعَربين، ويَتَقدِّمُ بقولك: الرُّجُسُ الذي هو الأوّلاني. وقد تقدّم أن شرط كونها بيانية ذلك. وتجيئ مواقف كثيرة لا يتأتى فيها ذلك ولا بعضه. والثاني: أنها لا بدأ الغاية. وقد خلط أبو البقاء القولين فجعلهما قوله واحداً فقال^(١): «ومن لبيان الجنس أي: اجتبوا الرجس من هذا القبيل، وهو بمعنى ابتداء الغاية ه هنا» يعني أنه في المعنى يؤتى إلى ذلك، ولا يؤتى إليه الباءة. الثالث: أنها للتبعيض. وقد غلط ابن عطيه^(٢) القائل بكونها للتبعيض، فقال: «ومن قال: إن «من» للتبعيض قلب معنى الآية فأفسده» وقد يُمكِّن التبعيض فيها: بأن يعني بالرُّجُس عبادة الأوّلاني. وبه قال ابن عباس وابن جريج، فكانه قال: فاجتبوا من الأوّلاني الرُّجُس وهو العبادة؛ لأن المحرّم من الأوّلاني إنما هو العبادة. لا ترى أنه قد يتصرّر استعمال الوئن في بناء وغيره مما لم يحرّم الشرع استعماله، وللتوئن جهات منها عبادتها، وهي بعض جهاتها. قاله الشيخ^(٣). وهو تأويل بعيد.

آ. (٣١) قوله: **«حُنَفَاءٌ»**: حالٌ من فاعل «اجتبوا». وكذلك «غير مشركين» وهي حال مؤكدة، إذ يلزم من كونهم حنفاء عدم الإشراك. قوله: **«فَتَخْطُفُهُ»** قرأ^(٤) نافع بفتح الخاء والطاء مشددة. وأصلها تختطفه فأدغم، وبباقي السبعة **«فَتَخْطُفُهُ»** بسكون الخاء وتحقيق الطاء. وقرأ الحسن والأعمش وأبورجاء بكسر الناء والخاء والطاء مع التشديد. وروي عن الحسن

(١) الإملاء ١٤٣/٢.

(٢) المحرر ١٩٨/١١.

(٣) البحر ٦/٣٦٦.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٣٦، والنشر ٢/٣٢٦، والحجّة ٤٧٦، والبحر ٦/٣٦٦، والتسير ١٥٧، والإتحاف ٢٧٤.

- الحج -

أيضاً فتح الطاء مشددة مع كسر الناء والخاء. وروي عن الأعمش كقراءة العامة إلا أنه بغير فاء: «تَخْطَفُه». وتوجيه هذه القراءات قد تقدم مستوفى في أوائل البقرة عند ذكرى القراءات في قوله تعالى: «إِنَّمَا الْبَرْقَ يَخْطَفُ»^(١) فلا أعيدها.

وقرأ^(٢) أبو جعفر «الرياح» جمعاً. وقوله «خَرًّا» في معنى يَخْرُجُ؛ ولذلك عُطف عليه المستقبل وهو «فَتَخْطَفُه»، ويجوز أن يكون على بابه، ولا يكون «فَتَخْطَفُه» عطفاً عليه، بل هو خبرٌ مبتدأ مضمر أي: فهو يَخْطَفُه.

قال الزمخشري^(٣): «ويجوز في هذا التشبيه أن يكون من المركب والمفرق. فإن كان تشبيهاً مركباً فكأنه قال: منْ أشرك بالله فقد أهلك نفسه إهلاكاً ليس بعده [هلاكاً]^(٤): بأنْ صَوْرَ حَالَه بِصُورَةِ حَالٍ مِّنْ خَرًّا من السماء فاختطفته الطير، فتفرق مِرْعَا في حواصليها، أو عَصَفتْ به الريح حتى هَوَتْ به في بعض المطواح البعيدة. وإن كان مُفْرِقاً فقد شَبَّ الإيمان في عُلوِّه بالسماء، والذي ترك الإيمان وأشرك بالله، بالساقط من السماء، والأهواء التي تتوزع أفكاره بالطير المتخطفة، والشيطان الذي يُطْوِحُ به في وادي الضلال بالريح التي تهوي بما عَصَفتْ به في بعض المهاوي المُتَلِّفة». قلت: وهذه العبارة من أبي القاسم مما يُنْسَطِك إلى تَعْلُمِ عِلْمِ البيان فإنها في غاية / البلاغة.

والأوثان: جمع وَثَنَ . والوَثَنُ يُطلق على ما صُورَ من نحاسٍ وحديدٍ وخَشْبٍ . وَيُطلق أيضاً على الصَّلِيب . وعن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه

(١) الآية ٢٠ من البقرة.

(٢) الإتحاف ٢٧٥ ، والنشر ٣٢٤ / ٢ ، والبحر ٣٦٦ / ٦ .

(٣) الكشاف ١٢ / ٣ .

(٤) من الكشاف .

- الحج -

قال^(١) لعدي بن حاتم وقد رأى في عنقه صليباً: «ألقِ هذا الوثنَ عنك». وقال الأعشى^(٢):

٣٣٨٧ - يطوفُ العبادُ بآبوايه

كطُوف النصارى ببيتِ الوثنِ

واشتقاقهِ مِنْ وَثَنِ الشَّيْءِ أي: أقام بمكانه وثبتَ فهو واثنٌ. وأنشد

لرؤبة^(٣):

٣٣٨٨ - على أخِلَاء الصَّفَاءِ الْوُثْنِ

أي: المقيمين على العهد. وقد تقدّم الفرقُ بين الوثنِ والصنم^(٤).

والسُّعْحِيقُ: البعيدُ. ومنه سَحَقَهُ اللَّهُ أي: أبعدهُ. وقوله عليه السلام^(٥): «فَاقُولُ سُحْقًا سُحْقًا» أي: بُعدًا بُعدًا. والنَّخْلَةُ السَّحُورُ: الممتدُّ في السماء، من ذلك.

آ. (٣٢) قوله: «ذلك»: إعرابه كإعراب «ذلك» المتقدم^(٦)

وتقدّم تفسير «الشَّعِيرَة» واشتقاقةِها في المائدة^(٧).

(١) رواه الترمذى في كتاب التفسير برقم ٥٠٩٣. انظر: التحفة ٤٩٢/٨.

(٢) ديوانه ٢١ وروايته «يطوف العماء».

(٣) ديوانه ١٦٣ ، واللسان (وثن) وقيله:

أَمْطَرَ فِي أَكَافِ غَيْمَ مَغْبِيٍ

(٤) لم يسبق له أن ذكر الفرق. وقال المؤلف في عمدة الحفاظ ص ٦١٩: «الوثن ما كان له جثة من خشب أو فضة، والصنم: الصورة بلا جسم».

(٥) قطعة من حديث رواه البخاري في كتاب الرفاق، ٥٣ باب في الحوض. الفتح ٤٧٢/١١.

(٦) انظر إعرابه للآلية ٣٠ من السورة نفسها.

(٧) انظر: الدر ١٨٨/٢.

- الحج -

قوله : «فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ» في هذا الضمير وجهان ، أحدهما : أنه ضمير الشعائر ، على حذف مضارف . أي : فإن تعظيمها من تقوى القلوب . والثاني : أنه ضمير المصدر المفهم من الفعل قبله أي : فإن التعظيم من تقوى القلوب . والعائد على اسم الشرط من هذه الجملة الجزائية مقدر ، تقديره : فإنها من تقوى القلوب منهم . ومن جوز إقامة آل مقام الضمير – وهم الكوفيون – أجاز ذلك هنا ، والتقدير : من تقوى قلوبهم ، كقوله : «فِإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى»^(١) وقد تقدم تقريره . وقال الزمخشري^(٢) : أي فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب فحذفت هذه المضارفات ، ولا يستقيم المعنى إلا بتقديرها ، لأنه لا بد من راجع من الجزاء إلى «من» لترتبط به » قال الشيخ^(٣) : «وما قدّره عارٍ من ضمير من الجزاء إلى «من». ألا ترى أن قوله «فِإِنَّ تَعْظِيمَهَا مِنْ أَفْعَالِ ذُوِّي تَقْوَى الْقُلُوبِ» ليس في شيء منه ضمير يرجع من الجزاء إلى «من» يربطه به . وإصلاحه أن يقول : فإن تعظيمها منه ، فالضمير في «منه» عائد على «من» .

والعامة على خفض «القلوب». وفريء^(٤) برفعها فاعلة للمصدر قبلها وهو «تقوى» .

آ. (٣٣) [قوله «فيها»] : [والضمير في «فيها» عائد على الشعائر بمعنى الشرائع أي : لكم في التمسك بها . وقيل : عائد على بهيمة الأنعام .

(١) الآية ٤١ من النازعات .

(٢) الكشاف ١٣/٣ - ١٤ .

(٣) البحر ٦/٣٦٨ .

(٤) القرطبي ١٢/٥٦ ، والبحر ٦/٣٦٨ .

أ. (٣٤) قوله: «مَسْكَا»: قرأ الأخوان^(١) هذا وما بعده «مسِكًا» بالكسر، والباقيون بالفتح. فقيل: هنا بمعنى واحد. والمراد بالمسك مكان النُّسُك أو المصدر. وقيل: المكسور مكان، والمفتوح مصدر. قال ابن عطية^(٢): «والكسر في هذا من الشاذ، ولا يُسوغ فيه القياس، ويُشَبَّهُ أن يكون الكسائي سمعه من العرب». قلت: وهذا الكلام منه غير مرضي: كيف يقول: ويُشَبَّهُ أن يكون الكسائي سمعه. الكسائي يقول: قرأت به فكيف يحتاج إلى سماع مع تمسكه بأقوى السَّماعات، وهو روايته لذلك قرآنًا متواترًا؟ وقوله: «من الشاذ» يعني قياساً لا استعمالاً فإنه فصيح في الاستعمال؛ وذلك أن فعل يُقْعَل بضم العين في المضارع قياس المفعول منه: أن تُفتح عينه مطلقاً أي: سواء أريد به الزمان أم المكان أم المصدر. وقد شدَّت الفاظ ضبطها النحوة في كتبهم^(٣) وذكرتها أيضاً في هذا الموضوع.

أ. (٣٥) قوله: «الذين إذا ذَكَرَ اللَّهُ وَجَلَّتْ قُلُوبُهُم»: يجوز أن يكون هذا الموصول في موضع جر أو نصب أو رفع. فالجر من ثلاثة أوجه: النعت للمُخْبَثِين، أو البُدُلِ منهم، أو البِيَانُ لهم. والنصب على المدح. والرفع على إضمار «هم» وهو مدح أيضاً، ويُسمِّيه النحويون «قطعاً».

قوله: «والمُقيمي الصلاة» العامة على خفض «الصلاحة» بالإضافة المقيمين إليها. وقرأ^(٤) الحسن وأبو عمرو في رواية بنصبهما على حذف التنوين تخفيفاً، كما يُحذف التنوين لانتقاء الساكنين. وقرأ ابن مسعود والأعمش بهذا

(١) السبعة ٤٣٦، والنشر ٣٢٦/٢، والحج ٤٧٦، والبحر ٣٦٨/٦، والتيسير ١٥٧.

(٢) المحرر ١١/٢٠٠.

(٣) انظر: شرح الشافية ١/١٧٣، ١/١٨١.

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٧٥، والبحر ٦/٣٦٩، والقرطبي ١٢/٥٩.

- الحج -

الأصل : «والمقيمين الصلاة» بثبات التون، ونصب «الصلاحة». وقرأ الضحاك «والمقيم الصلاة» بميم ليس بعدها شيء. وهذه لا تخالف قراءة العامة لفظاً وإنما تظهر مخالفتها لها وفقاً وخطاً^(١).

آ. (٣٦) قوله : **«والبدن»** : العامة على نصب «البدن» على الاستعمال. ورجح النصب وإن كان مُحوجاً لإضماره، على الرفع الذي لم يخرج إليه، لتقديم جملة فعلية على جملة الاستعمال. وقرىء^(٢) برفها على الابداء، والجملة بعدها الخبر.

والعامة أيضاً على تسكين الدال. وقرأ الحسن – وتُروي عن نافع وشيخة أبي جعفر – بضمها، وهو جمعان لـ «بدنة» نحو: ثمرة وثمر وثمر. فالتسكين يحتمل أن يكون تخفيفاً من المضموم، وأن يكون أصلاً. وقيل: البدن والبدن جمع بدن، والبدن جمع بدنة نحو: خشبة وخشب، ثم يجمع خشبًا على خشب وخشب. / وقيل: البدن اسم مفرد لا جمع يعنون اسم [٦٤٦/ ب] جنس. وقرأ ابن أبي إسحاق «البدن» بضم الباء والدال وتشديد التون. وهي تحتمل وجهين، أحدهما: أنه فرأى كالحسن، فوقف على الكلمة وضعفت لأنها كقولهم: «هذا فرخ» ثم أجرى الوصل مجرّى الوقف في ذلك. ويحتمل أن يكون اسمًا على فعل كـ عتل^(٣).

وسميت البدنة بدنة لأنها تبدن أي: تسمن. وهل تختص بالإبل؟ الجمهور على ذلك. قال الزمخشري^(٤): «والبدن: جمع بدنة سُميَت ليعظم

(١) فالوقف على قراءة الجمهور وعلى قراءة الضحاك بالميم الساكنة. والحق أنها تختلف لفظاً، لأن قراءة الضحاك بالميم المفتوحة، والجمهور بالميم المكسورة.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢٧٥/ ٢، القرطبي ٦٠/ ١٢، والبحر ٣٦٩/ ٦.

(٣) العتل: الشديد من كل شيء.

(٤) الكشاف ١٤/ ٣.

- الحج -

بَذِنْهَا، وَهِيَ الْإِبْلُ خَاصَّةً؛ لَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَقَ الْبَقَرَ
بِالْإِبْلِ حِينَ قَالَ^(١): «الْبَدْنَةُ عَنْ سَبْعَةِ، وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةِ» فَجَعَلَ الْبَقَرَ فِي حُكْمِ
الْإِبْلِ، صَارَتِ الْبَدْنَةُ مَتَّاولَةً فِي الشَّرِيعَةِ لِلْجَنَّسِينَ عِنْدَ أَبِي حِنْفَةِ وَأَصْحَابِهِ،
وَإِلَّا فَالْبَدْنُ هِيَ الْإِبْلُ وَعَلَيْهِ تَدْلُّ الْآيَةُ». وَقَيلَ لَا تَخْصُصُ، فَقَالَ الْلَّيْثُ: الْبَدْنَةُ
بِالْهَاءِ تَقْعُدُ عَلَى النَّاقَةِ وَالْبَقَرَةِ وَالْبَعِيرِ وَمَا يَجْزُوزُ فِي الْهَدْيِ وَالْأَضَاحِيِّ، وَلَا تَقْعُدُ
عَلَى الشَّاةِ. وَقَالَ^(٢) عَطَاءُ وَغَيْرُهُ: مَا أَشَعَرْ مِنْ نَاقَةً أَوْ بَقَرَةً. وَقَالَ آخَرُونَ:
الْبَدْنُ يُرَادُ بِهِ الْعَظِيمُ السُّنْنُ^(٣) مِنْ الْإِبْلِ وَالْبَقَرِ. وَيَقُولُ لِلْسَّمِينِ مِنَ الرِّجَالِ. وَهُوَ
اسْمُ جَنْسٍ مَفْرُودٍ.

قوله: «من شعائر الله» هو المفعول الثاني للجملة بمعنى التصريح.
قوله: «لَكُمْ فِيهَا خَيْرُ» الجملة حال: إِمَّا مِنْ «هَا» (جَعَلْنَاهَا)، وَإِمَّا مِنْ
شعائر الله. وهذا مبنيان على أن الضمير في «فيها» هل هو عائد على «البدنة»
أو على شعائر؟ والأول قول الجمهور.

قوله: «صَوَافٌ» نصب على الحال أي: مُصْطَفَةٌ جنب بعضها إلى بعض.
وقرأ^(٤) أبو موسى الأشعري^(٥) والحسن ومجاهد وزيد بن أسلم «صَوَافِي» جمع
صافية أي: خالصة لوجه الله تعالى. وقرأ عمرو بن عبيد كذلك، إِلَّا أَنَّهُ نَوَّنَ الْيَاءَ

(١) رواه ابن ماجه في كتاب الأضاحي^(٥) باب: كم تجزيء من الغنم عن البدنة
١٠٤٨/٢، وأحمد ٩٥/١٠٥.

(٢) انظر: المحرر ١١/٢٠١.

(٣) في المحرر: «السمين» وفي (ش): العظيم في السن.

(٤) انظر في فراءاتها: الإتحاف ٢/٢٧٥، والمحتب ٢/٨١، والبحر ٦/٣٦٩.

(٥) عبد الله بن قيس، حفظ القرآن وعرضه على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من نجباء
الصحابية ومن أطيب الناس صوتاً بالقرآن. توفي سنة ٤٤. انظر: طبقات القراء
٤٤٢/١.

- الحج -

فقرأ «صوافي». واسْتَشْكِلَتْ من حيث إنه جمع متاء. وحُرِّجَتْ على وجهين، أحدهما: — ذكره الزمخشري^(١) — وهو أن يكون التنوين عوضاً من حرف الإطلاق عند الوقف. يعني أنه وقف على «صوافي» بإشاع فتحة الياء فتولَّ منها ألف يسمى حرف الإطلاق، ثم عوض عنه هذا التنوين، وهو الذي يسميه أهل النحو تنوين الترم^(٢). والثاني: أنه جاء على لغة من يصرُّ ما لا ينصرف.

وقرأ الحسن «صواف» بالكسر والتنوين. وتوجيهها: أنه نصها بفتحة مقدرة، فصار حكم هذه الكلمة كحكمها حالة الرفع والجر في حذف الياء وتعريض التنوين نحو: «هؤلاء جواير»، ومررت بجوار. وقدر الفتحة في الياء كثيرون كقولهم: «أعطي القوس باريها»^(٣) وقوله^(٤):

٣٣٨٩— كأنَّ أَيْدِيهنَ بِالقَاعِ الْقَرِيقِ
أيدي جوار يتعاطيَنَ الورق

وقوله^(٥):

٣٣٩٠— وَكَسَوْتُ عَارِ لَحْمُه

(١) الكشاف ١٥/٣.

(٢) تنوين الترم: هو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة. انظر: شرح ابن عقيل ٢٩/١.

(٣) مثل عربي. انظر: الفاخر للمفضل بن سلمة ٣٠٤.

(٤) تقدم برقم ١٨٠٨.

(٥) تماماً:

..... فتركته

جَذْلَانَ يَسْخَبُ ذِيلَهُ وَرَدَاءَهُ

والبيت لم أهتد إلى قائله، وهو في الممتنع ٥٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩/١، والدرر ٥٩٠.

- الحج -

ويدل على ذلك قراءة بعضهم «صَوافِي» بباء ساكنة من غير تنوين، نحو: «رأيَتُ القاضي يا فتى» بسكون اليماء. ويجوز أن يكون سك اليماء في هذه القراءة للوقف ثم أجرى الوصل مجرأه.

وقرأ العبدلة^(١) ومجاهد والأعمش «صَوافِنْ» بالنون جمع «صَافَنَة» وهي التي تقوم على ثلاث وطرف الرابعة، إلا أن ذلك إنما يستعمل في الخليل كقوله «الصَّافَنَاتُ الْحِيَادُ»^(٢)، وسيأتي، فيكون استعماله في الإبل استعارة.

والوجوب: السقوط. وجَبَتِ الشَّمْسُ أي: سقطت. ووجَبَ الْجَدَارُ أي: سقط، ومنه الواجب الشرعي كأنه وقع علينا ولزمتنا. وقال أوس بن حجر^(٣):

٣٣٩١ - ألم تُكْسِفِ الشَّمْسُ شَمْسَ النَّهَا
وَالْبَدْرُ لِلْجَبَلِ الْوَاجِبِ

قوله: القانع والمعتر^(٤) فيهما أقوال. فالقانع: السائل والمعتر: المعارض من غير سؤال. وقال قوم بالعكس. وقال ابن عباس: القانع: المستغنى بما أعطيته، والمعتر: المعارض من غير سؤال. وعنه أيضاً: القانع: المتعفف، والمعتر: السائل. وقال بعضهم: القانع: الراضي بالشيء اليسر. من قبيل يقنه فناعمه فهو قانع. والقينع: بغير ألف هو السائل. ذكره أبو البقاء^(٥). وقال

(١) عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس.

(٢) الآية ٣١ من ص.

(٣) ديوانه ١٠، وروايته فيه:

أَلَمْ تَكْسِفِ الشَّمْسُ وَالْبَدْرُ وَالْ
كَوَاكِبُ لِلْجَبَلِ الْوَاجِبِ

والجبيل هنا فضالة بن كلدة.

(٤) إملاء ١٤٤/٢.

- الحج -

الزمخشي^(١): «القانع: السائل. مِنْ قَنَعْتُ وَكَنَعْتُ إِذَا حَضَعْتَ لَهُ . وَسَأَلْتُهُ قَنْوَعًا . وَالْمُعْتَرُ: المترعرضُ بغير سؤالٍ، أو القانعُ الراضي. بما عنده، وبما يُعطى، من غير سؤالٍ. مِنْ قَنَعْتُ قَنْعًا وَقَنَاعَةً . وَالْمُعْتَرُ: المترعرض بالسؤال». انتهى . وفرق بعضهم بين المعنيين بالمصدر فقال: قَنَعْ يَقْنَعْ قَنْوَعًا أي سأل، وقناعة أي: تَعْفُّفٌ يُلْفَغُه واستغنى بها. وأنشد للشماخ^(٢):

٣٣٩٢ - لَمَالُ الْمَرْءُ يُضْلِحُه فَيُغْنِي
مَفَاقِرَه أَعْفُّ مِنَ الْقُنْوَعِ

وقال ابن قتيبة^(٣): «الْمُعْتَرُ: المترعرضُ من غير سؤال. يُقال: عَرَّه / [أ] / ٦٤٧ واعتَرَه وعَرَاه واعتَراه أي: أتاه طالباً معروفة قال^(٤):

٣٣٩٣ - لَعَمْرُكَ مَا الْمُعْتَرُ يَغْشِي بِلَادَنَا
لِنَمْتَعَه بِالضَّائِعِ الْمُتَهَضِّمِ

وقوله الآخر^(٥):

٣٣٩٤ - سَلِي الْطَّارِقَ الْمُعْتَرُ يَا أُمَّ مَالِكٍ
إِذَا مَا اعْتَرَانِي بَيْنَ قِدْرِي وَمَجْزَرِي

(١) الكشاف . ١٥ / ٢ .

(٢) تقدم برقم ٢٩٠٧ .

(٣) نصه في تفسير غريب القرآن ٢٩٣ : «المعتر الذي يعتريك أي: يلمُ بك لتعطيه ولا يسأل يقال: اعتَرْتني وعَرَّنِي وعَرَانِي واعتَرَانِي».

(٤) البيت لحسان، وهو في ديوانه ٦٣ ، ومجاز القرآن ٥٢ / ٢ ، والمحرر الوجيز ١١ / ٢٠٣ ، والبحر ٦ / ٣٤٧ . ورواية الديوان «لِنَمْتَعَه».

(٥) البيت لحاتم، وهو في ديوانه ٦٤ وروايته فيه:
سَلِي الْبَائِسِ الْمَقْرُورِ يَا أُمَّ مَالِكٍ
إِذَا مَا أَتَانِي بَيْنَ نَارِي وَمَجْزَرِي
وَالْبَحْرِ ٦ / ٣٤٧ . والمحزر: مكان جزر الإبل.

- الحج -

وقرأ^(١) أبو رجاء «القَبْنَع» دون ألف. وفيها ووجهان، أحدهما: أن أصلها «القابناع» فحذف الألف كما قالوا: مقوّل^(٢) ومخيّط وجَنِدَل^(٣) وعلَبَط^(٤) في: مقوّال ومخيّط وجَنِدَل وعلَبَط. والثاني: أن القابناع هو الراضي بالسيّر، والقَبْنَع: السائل، كما تقدّم تقريره، قال الزمخشري^(٥): «والقَبْنَع: الراضي لا غير».

وقرأ^(٦) الحسن: «والمُعْتَرِي» اسم فاعل من اعتَرَى يعتَرِي. وقرأ إسماعيل - وترُوئ عن أبي رجاء والحسن أيضاً - «والمُعْتَرِ» بكسر الراء اجتناء بالكسرة عن لام الكلمة.

وقرىء «المُعْتَرِي» بفتح الياء. قال أبو البقاء^(٧): «وهو في معناه» أي: في معنى «المعتر» في قراءة العامة.

و[قوله:] «كذلك سخّرناها» الكاف نئ مصدِّر أو حالٌ من ذلك المصدر.

أ. (٣٧) وكذلك قوله: «كذلك سخّرها» و«لتَكَبِّرُوا»: متعلق به. و«على ما هداكم» متعلق بالتَّكبير. عدّي بـ «على» لتضمِّنه معنى الشكر.

(١) القرطبي ٦٤/١٢، والمحتب ٨٢/٢، والبحر ٦/٣٧٠.

(٢) قال في اللسان (قول): «يقال للرجل إنه لم يقول إذا كان بيناً ظريف اللسان».

(٣) الجنَدَل: مفردة الجنَدَل وهي الصخرة.

(٤) العَلَبَط: الغليظ من اللبن وغيره، والقطيع من الغنم.

(٥) الكشاف ١٥/٣.

(٦) انظر في قراءاتها: المحتب ٨٢/٢، والقرطبي ٦٥/١٢، والبحر ٦/٣٧٠.

(٧) الإملاء ١٤٤/٢.

- الحج -

قوله: «لن ينال الله لحومها» العامة على القراءة بباء الغيبة في الفعلين؛ لأنَّ التأنيث مجازي^(١) وقد وُجد الفصل بينهما. وقرئ^(٢) بالتاء فيهما اعتباراً باللفظ. وقرأ^(٣) زيد بن علي «لحومها ولا دماءها» بالنصب، والجلالة بالرفع، «ولكن يُناله» بضم اليماء، على أن يكون القائم مقام الفاعل، «التقوى»، و«منكم» حال من «التقوى»، ويجوز أن يتعلق بنفس^(٤) «ناله».

آ. (٣٨) قوله: «يُدافِع»: قرأ^(٥) ابن كثير وأبو عمرو «يَدْفَعُ» والباقيون «يُدافِع». وفي وجهان، أحدهما: أنَّ فاعلَ بمعنى فعل المجرد نحو: جاوزته وجُرْته، وسافرت^(٦)، وطارقت^(٧). والثاني: أنه أخرج على زنة المُفَاعلة وبالغة فيه؛ لأنَّ فعل المُفَاعلة أبلغُ من غيره. وقال ابن عطية^(٨): «فَحَسِنَ دفاع^(٩) لأنَّه قد عَنَّ للمؤمنين [مَن]^(٩) يَدْفَعُهُم وَيُؤذِيهِم فَتَجِيءُ مَقاومَتُهُ وَدَفْعَهُ عَنْهُم مُدَافِعَةً» يعني: فَيُلْحَظُ فيها المُفَاعلة.

آ. (٣٩) قوله: «أَذِنَ لِلَّذِينَ»: قرأه^(١٠) مبنياً للمفعول نافع وأبو عمرو وعاصم. والباقيون قرؤوه مبنياً للفاعل. وأما «يُقَاتِلُونَ» فقرأه مبنياً للمفعول

(١) الأقرب أن يقول في الفعل الأول: لأن الفاعل جمع تكسير.

(٢) وهي قراءة يعقوب والأعرج وأخرين. انظر: الإنتحاف ٢٧٥/٢، والنشر ٣٢٦/٢، والبحر ٣٧٠/٦.

(٣) البحر ٣٧٠/٦.

(٤) السبعة ٤٣٧، والتيسير ١٥٧، والحجفة ٤٧٧، والنشر ٣٢٦/٢، والبحر ٦/٣٧٣.

(٥) ليس سافر بمعنى سفر وإنما هو بمعنى خرج لارتحال وهو يُغنى عن الثالثي.

(٦) طارق النعل: صير لها طاقاً فوق طاق.

(٧) المحرر ١١/٢٠٤.

(٨) في المطبوعة «يُدَافِع».

(٩) زيادة من المحرر.

(١٠) السبعة ٤٣٧، والتيسير ١٥٧، والحجفة ٤٧٨، والنشر ٣٢٦/٢، والبحر ٦/٣٧٣.

- الحج -

نافع وابن عامر وحفضه . والباقيون مبنياً للفاعل . وحصل من مجموع الفعلين : أن نافعاً وحفصاً بنياهما للمفعول ، وأن ابنَ كثيرٍ وحمزة والكسائي بنياهما للفاعل ، وأن أبي عمرو وأبي بكر بنيا الأول للمفعول والثاني للفاعل ، وأن ابنَ عامر عكسَ هذا فنهذه أربعة رُتب . والمأذونُ فيه ممحوظ للعلم به أي : للذين يقاتلون في القتال . و «بأنهم ظلموا» متعلق بـ «أذن» والباء سببية أي : بسبب أنهم مظلومون .

آ . (٤٠) قوله : **«الذين أخرجوها»** : يجوز أن يكون في محل جرّ ، نعتاً للموصول الأول أو بياناً له ، أو بدلاً منه ، وأن يكون في محل نصب على المدح ، وأن يكون في محل رفع على إضمار مبتدأ .

قوله : **«إلا أن يقولوا»** فيه وجهان ، أحدهما : أنه منصوب على الاستثناء المنقطع ، وهذا مما يجمعُ العربُ على نصبه ، لأنَه منقطع^(١) لا يمكن توجيه العامل إليه ، وما كان كذلكَ أجمعوا على نصبه ، نحو : **«ما زاد إلا ما نقص»** ، **«ومَا نفع إِلَّا مَا ضَرَّ»** . فلو توجَّه العاملُ جاز في لغتان : النصب وهو لغةُ الحجاز ، وأن يكون كالمتصل في النصب والبدل نحو : **«ما فيها أحد إلا حمار»** ، وإنما كانت الآيةُ الكريمةُ من الذي لا يتوجَّه عليه العامل ، لأنك لو قلت : **«الذين أخرجوا من ديارهم إلا أن يقولوا ربنا الله»** لم يصح . الثاني : أنه في محل جر بدلاً من **«حق»** قال الزمخشري^(٢) : **«أي بغير موجبٍ سوى التوحيد الذي ينبغي أن يكون موجب الإقرار والتمكين لا موجب الإخراج والتسيير.** ومثله : **«هل تُقْيمون منا إِلَّا أَنْ آتَيْنَا بِالله»**^(٣) .

(١) ومنفي .

(٢) الكشاف ١٦/٣

(٣) الآية ٥٩ من المائدة .

- الحج -

وممَّنْ جَعَلَهُ فِي مَوْضِعٍ جَرْ بَدْلًا مَمَّا قَبْلَهُ الرِّجَاجُ^(١). إِلَّا أَنَّ الشِّيخَ^(٢) قَدْ رَدَ ذَلِكَ قَوْلًا: «مَا أَجَازَاهُ مِنَ الْبَدْلِ لَا يَجُوزُ؛ لَأَنَّ الْبَدْلَ لَا يَجُوزُ إِلَّا حِيثُ سَبَقَهُ نَفْيٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ اسْتِهْمَامٌ فِي مَعْنَى النَّفْيِ^(٣). وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مَوْجَبًا أَوْ أَمْرًا فَلَا يَجُوزُ الْبَدْلُ^(٤)؛ لَأَنَّ الْبَدْلَ لَا يَكُونُ إِلَّا حِيثُ يَكُونُ الْعَالِمُ يَتَسَلَّطُ عَلَيْهِ. وَلَوْقَلْتَ: «قَامَ إِلَّا زِيدٌ»، وَ«لَيَضْرِبَ إِلَّا عَمْرًا» لَمْ يَجُزْ. وَلَوْقَلْتَ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ: «أَخْرَجَ النَّاسُ مِنْ دِيَارِهِمْ إِلَّا بَأْنَ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» لَمْ يَكُنْ كَلَامًا. هَذَا إِذَا تُخْيِلُ أَنْ يَكُونَ «إِلَّا أَنْ يَقُولُوا» فِي مَوْضِعٍ جَرْ بَدْلًا مِنْ «غَيْرِ» الْمَضَافِ إِلَى «حَقًّ». وَأَمَّا إِذَا كَانَ بَدْلًا مِنْ «حَقًّ» كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الزَّمْخَشْرِيُّ فَهُوَ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ؛ لَأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الْبَدْلُ يَلِي «غَيْرًا» فَيَصِيرُ التَّرْكِيبُ: بِغَيْرِ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا، وَهَذَا لَا يَصِحُّ، وَلَوْقَدْرُنَا [إِلَّا]^(٥) بـ«غَيْرِ» كَمَا / يُقَدَّرُ فِي النَّفْيِ فِي: [٦٤٧/ب]

(١) معاني القرآن ٣/٤٣٠.

(٢) البحر ٦/٣٧٤.

(٣) مَثَلَ لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ: نَحْوُ: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زِيدٌ، وَلَا يَضْرِبَ أَحَدٌ إِلَّا زِيدٌ، وَهُلْ يَضْرِبَ أَحَدٌ إِلَّا زِيدٌ؟

(٤) قَالَ: لَا يَقَالُ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زِيدٌ» عَلَى الْبَدْلِ وَ«لَا يَضْرِبَ الْقَوْمُ إِلَّا زِيدٌ» عَلَى الْبَدْلِ.

(٥) مِنَ الْبَحْرِ.

- الحج -

قوله: «ولولا دفع الله» قد تقدم الخلاف فيه في البقرة^(١) وتوجيه القراءتين.

وقرأ^(٢) «لَهِدَمْتُ» بالتحفيف نافع وابن كثير. والباقيون بالتشقيل السدال على التكثير؛ لأن المواضع كثيرة متعددة، والقراءة الأولى صالحة لهذا المعنى أيضاً. والعامة على «صلوات» بفتح الصاد واللام جمع صلاة. وقرأ^(٣) جعفر ابن محمد «وصلوات» بضمها، وروي عنه أيضاً بكسر الصاد وسكون اللام. وقرأ الجحدري بضم الصاد وفتح اللام. وأبو العالية بفتح الصاد وسكون اللام. والجحدري أيضاً «وصلوت» بضمها وسكون الواو، بعدها تاء مثناة من فوق مثل: صُلْبٌ وصُلُوبٌ.

والكلبي والضحاك كذلك، إلا أنهما أعمجا التاء بثلاث من فوقها. والجحدري أيضاً وأبو العالية وأبورجاء ومجاهد كذلك، إلا أنهم جعلوا بعد التاء المثلثة ألفاً فقرؤوا «صلوٰثاً» وروي عن مجاهد في هذه التاء المثلثة من فوق أيضاً. وروي عن الجحدري أيضاً «صلوات» بضم الصاد وسكون اللام وألف بعد الواو والباء مثلاة.

وقرأ عكرمة «صلوٰتني» بكسر الصاد وسكون اللام، وبعدها واو مكسورة بعدها باء مثناة من تحت بعدها ثاء مثلاة، وحكي ابن مجاهد أنه قرئ «صلوات» بكسر الصاد وسكون اللام، بعدها واو، بعدها ألف، بعدها ثاء مثلاة.

وقرأ الجحدري «وصلوب» مثل كُنُوب بالباء الموحدة وهو جمع

(١) انظر: الدر المصنون ٥٣٣/٢.

(٢) السبعة ٤٣٧، والتيسير ١٥٧، والحجفة ٤٧٩، والنشر ٣٢٧/٢، والبحر ٣٧٥/٦.

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ٨٣/٢، والقرطبي ٧١/١٢، والبحر ٣٧٥/٦.

- الحج -

«صليب»، وفُعُول جمع فعيل شاذٌ نحو: ظريف وظروف وأسينة^(١) وأسون، وروي عن أبي عمرو «صلوات» كالعامة، إلا أنه لم ينون، منعه الصرف للعلمية والعجمة؛ لأنه جعله اسم موضع، فهذه أربع عشرة قراءة، المشهور منها واحدة، وهي هذه الصلاة المعهودة.

ولا بد من حذف مضارب ليصبح تسلط الهمم عليها أي: مواضع صلوات، أو يضمن «هدمت» معنى «عطلت» فيكون قدرًا مشتركاً بين المواضع والأفعال؛ فإن تعطيل كل شيء بحسبيه. وأخر المساجد لحدوثها في الوجود، أو الانتقال إلى الأشرف. والصلوات في الأمم^(٢) صلاة كل ملة بحسبيها. وظاهر كلام الزمخشري^(٣) أنها بنفسها اسم مكان فإنه قال: «سميت الكنيسة صلاة لأنه يصلى فيها. وقيل: هي كلمة مغربية أصلها بالعبرانية صلوتنا». انتهى.

وأما غيرها^(٤) من القراءات فقيل: هي سريانية أو عبرانية دخلت في لسان العرب، ولذلك كثُر فيها اللغات.

والصومع: جمع صومعة وهي البناء المرتفع الحديد الأعلى، من قولهم رجل أصمع^(٥)، وهو الحديد القول. وزنها فوعلة كدوخلة^(٦). وهي متبعدة الرهبان لأنهم يتفردون. وقيل: متبعدة الصابئين.

والبيع: جمع بيعة، وهي متبعدة النصارى. وقيل: كنائس اليهود.

(١) الأسينة: سير من سيور تُصفر فتجعل وترًا أو غيره.

(٢) كلمة لم تأتيناها، رسمت في شـ «ال المسلمين».

(٣) الكشاف ١٦/٣.

(٤) أي غير قراءة العامة.

(٥) ورد ذلك في الكتاب ٣٤٧/٢.

(٦) الدوخلة: سفيفة من خوص يوضع فيها التمر، بتخفيف اللام وتشديدها.

- الحج -

والأشهر أن الصوامع للرهبان والبيع للنصارى، والصلوات لليهود، والمساجد للMuslimين.

و«يُذكَرُ فيها اسمُ الله» يجوز أن يكون صفةً للمواضع المتقدمة كلها، إن أعدنا الضمير من «فيها» عليها، أو صفةً للمساجد فقط، إن خصصنا الضمير في «فيها» بها، والأول أظهر.

آ. (٤١) قوله: **«الذين إِنْ مَكَّنَاهُمْ»**: يجوز في هذا الموصول ما جاز في الموصول قبله. ويزيد هذا عليه: بأن يجوز أن يكون بدلاً من «من ينصره» ذكره الزجاج^(١) أي: ولَيُنْصَرَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَاهُمْ. و«إِنْ مَكَّنَاهُمْ» شرط. و«أقاموا» جوابه، والجملة الشرطية بأسرها صلة الموصول.

آ. (٤٤) قوله: **«نَكِيرٌ»**: النكير مصدر بمعنى الإنكار كالنذير بمعنى الإنذار. وأثبت^(٢) ياء «نكري» حيث وقع ورش في الوصل، وحذفها في الوقف. والباقيون بحذفها وضلاً ووقفاً.

آ. (٤٥) قوله: **«فَكَائِنٌ مِنْ قَرِيَةٍ أَهْلَكَنَا هَا»**: يجوز أن تكون «كائِنٌ» منصوبة الم محل على الاشتغال بفعلٍ مقدرٍ يفسره «أهْلَكَنَا هَا» وأن يكون في محل رفع بالابتداء، والخبر «أهْلَكَنَا هَا». وقد تقدم تحقيق القول فيها^(٣):

قوله: «وهي ظالمة» جملة حالية مِنْ هاء «أهْلَكَنَا هَا».

قوله: «فهي خاوية» عطف على «أهْلَكَنَا هَا»، فيجوز أن تكون في محل

(١) معاني القرآن ٤٣١/٣.

(٢) السبعة ٤٤١، والتيسير ١٥٨، والنشر ٣٢٧/٢.

(٣) انظر: الدر المصور ٤٢١/٣.

- الحج -

رفع لعطفها على الخبر على القول الثاني، وأن لا يكون لها محل لعطفها على الجملة المفسرة على القول الأول. وهذا عنى الزمخشر^(١) بقوله: «والثانية – يعني قوله: «فهي خاوية» – لا محل لها لأنها معطوفة على «أهلنها»، وهذا الفعل ليس له محل تفريعاً على القول بالاشغال. وإنما فإذا قلنا: إنه خبر لـ «كائن» كان له محل ضرورة».

وقرأ^(٢) أبو عمرو «أهلنها». والباقيون «أهلنها» وهموا وأضحتان.

قوله: «ويُشِّرِّعْ مَعْطَلَةً» عطف على «قرية»، وكذلك و«قصر» أي: وكائن من بئر وقصر أهلنها أيضاً، هذا هو الوجه. وفيه وجة ثان^(٣): أن تكون معطوفة وما بعدها على «عروشها» أي: خاوية على بئر وقصر أيضاً. وليس شيء. والبئر: من بآرت الأرض أي حفرتها. ومنه «التأيير» وهو شق^(٤) الطلع. والبئر فعل بمعنى مفعول كالذبح بمعنى المذبوح وهي مؤنة، وقد تذكرة على معنى القليب. وقوله^(٥):

..... ٣٣٩٥

وِشْرِي ذُو حَفْرُتْ وَذُو طَوْتْ

(١) الكشاف ١٧/٣.

(٢) السبعة ٤٣٨، والتيسير ١٥٧، والحججة ٤٧٩، والنشر ٣٢٧/٢، والبحر ٦/٣٧٦.

(٣) وهو مذهب الفراء في معاني القرآن ٢٢٨/٢.

(٤) كلمة لم أتبينها لعلها محرفة من «كافور» جاء في اللسان: «كافور الطلعة: وعازما الذي يشق عنها».

(٥) صدره:

فإن الماء ماء أبي وجدي

وهو لستان بن الفحل، في أمالى الشجري ٣٠٦/٢، وابن بعيش ١٤٧/٣، والخزانة ٢/٥١١، والهمج ٨٤/١، والدرر ٥٩/١.

- الحج -

يَحْتَمِلُ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيَّثُ، وَالْمُعَطَّلَةُ: الْمُهْمَلَةُ، وَالْتَّعْطِيلُ: الإِهْمَالُ.

وَقَرِئَ^(١) «مُعَطَّلَةً» بِالتَّخْفِيفِ يَقَالُ: أَعْطَلْتُ الْبَشَرَ وَعَطَلْتُهَا فَعَطَلَتْ بِفَتْحِ الطَّاءِ، وَأَمَا عَطَلَتْ الْمَرْأَةَ مِنَ الْحُلُبِ فَبِكَسْرِ الطَّاءِ. وَالْمَشِيدُ: قَدْ تَقَدَّمَ^(٢) أَنَّهُ الْمَرْتَفَعُ أَوِ الْمُجَصَّصُ. وَإِنَّمَا يَنْبَني هَذِهِ مِنْ شَادَهُ، وَفِي النِّسَاءِ^(٣) مِنْ شَيْدَهُ؛ لِأَنَّهُ هَنَاكَ بَعْدَ جَمْعِ فَنَاسَبَ التَّكْثِيرَ، وَهُنَّا بَعْدَ مَفْرِدِ فَنَاسَبَ التَّخْفِيفَ، وَلِأَنَّهُ رَأْسُ آيَةٍ وَفَاصِلَةٍ.

آ. (٤٦) قَوْلُهُ: «فَتَكُونَ»: هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى جَوَابِ الْاسْتِفْهَامِ. وَعِبَارَةُ الْحَوْفِيِّ «عَلَى جَوَابِ التَّقْرِيرِ». وَقَيْلُ: عَلَى جَوَابِ التَّنْفِيِّ، وَقَرِئَ^(٤) مُبِشِّرُ بْنُ عَبِيدٍ «فَيَكُونَ» بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِهِ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيَّثَ مَعْجازِيٌّ. وَمِنْ تَعْلُقِ الْفَعْلِ مَحْذُوفٌ أَيِّ: مَا حَلَّ بِالْأَمْمِ السَّالِفَةِ.

قَوْلُهُ: «إِنَّهَا لَا تَعْمَمُ» الضَّمِيرُ لِلقصَّةِ. وَ«لَا تَعْمَمُ الْأَبْصَارُ» مُفَسَّرَةُ لَهُ.

وَحَسَنَ التَّأْنِيَّثُ فِي الضَّمِيرِ كَوْنُهُ وَلِيَهُ فَعْلٌ بِعِلَامَةِ تَأْنِيَّثٍ، وَلَوْذُكْرُ فِي الْكَلَامِ فَقِيلُ «إِنَّهُ» لِجَازٍ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ مَرْوَيَّةٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ^(٥)، وَالْتَّذْكِيرُ بِاعْتِنَارِ الْأَمْرِ وَالشَّائِئِ. وَقَالَ الزَّمْخَشْرِيُّ^(٦): «وَيُجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا مُبْهَمًا يُفَسَّرُهُ «الْأَبْصَارُ» وَفِي «تَعْمَمِ» رَاجِعٌ إِلَيْهِ». قَالَ الشَّيْخُ^(٧): «وَمَا ذَكَرَهُ لَا يُجُوزُ لِأَنَّ الذِّي يُفَسَّرُهُ مَا بَعْدَهُ مَحْصُورٌ، وَلِيَسْ هَذَا وَاحِدًا مِنْهُ: وَهُوَ فِي بَابِ «رَبٌّ»، وَفِي بَابِ نَعْمٍ

(١) وَهِيَ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ وَالْجَحدَرِيِّ. انْظُرْ: الْمَحْتَسِبُ ٢/٨٥، وَالْبَحْرُ ٦/٣٧٦.

(٢) انْظُرْ: الدَّرُ المَصْوُنُ ٤/٤٦.

(٣) الآيَةُ ٧٨ «أَيْنَمَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ، وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بَرْوَجٍ مَشِيدَةً».

(٤) الْبَحْرُ ٦/٣٧٧.

(٥) الْبَحْرُ ٦/٣٧٨، مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٢/٢٢٨.

(٦) الْكَشَافُ ٣/١٧.

(٧) الْبَحْرُ ٦/٣٧٨.

- الحج -

وبئس، وفي باب الإعمال، وفي باب البدل، وفي باب المبتدأ والخبر، على خلاف في بعضها، وفي باب ضمير الشأن، والخمسة الأولى تفسر بمفرد إلا ضمير الشأن، فإنه يُفسر بجملة، وهذا ليس واحداً من الستة^(١).

قلت: بل هذا من المواضع المذكورة، وهو باب المبتدأ. غاية ما في ذلك أنه دَخَلَ عليه ناسخٌ وهو «إِنْ» فهو نظير قولهم: «هي العربُ تقول ما شاءَتْ، وهي النفسُ تتحمَّلُ ما حَمِلَتْ» قوله تعالى: «إِنْ هي إِلَّا حيَاتُنَا»^(٢). وقد جعل الزمخشري جميع ذلك مما يُفسر بما بعده، ولا فرق بين الآية الكريمة وبين هذه الأمثلة إلَّا دخول الناسخِ ولا أثر له، وعَجِبْتُ من غَفْلَةِ الشيخ عن ذلك.

قوله «التي في الصدور» صفة أو بدل أو بيان. وهل هو توكيده؛ لأنَّ القلوب لا تكون في غير الصدور، أو لها معنى زائد؟ كما قال الزمخشري^(٣): «الذي قد تُعُورِفُ واعْتَقَدَ أَنَّ العَمَى فِي الْحَقِيقَةِ مَكَانُهُ الْبَصَرُ، وَهُوَ أَنْ تَصَابُ الْحَدَقَةُ بِمَا يَطْمِسُ نُورَهَا، وَاسْتَعْمَالُهُ فِي الْقَلْبِ اسْتِعَارَةٌ وَمَثَلٌ. فَلَمَّا أَرِيدَ إِثْبَاتُ مَا هُوَ خَلَافُ الْمُعْتَقِدِ مِنْ نَسْبَةِ الْعَمَى إِلَى الْقَلْبِ حَقِيقَةً، وَنَفِيَ عَنِ الْأَبْصَارِ، احْتَاجَ هَذَا التَّصْوِيرُ إِلَى زِيَادَةِ تَعْيِينٍ وَفَضْلٍ تَعرِيفٍ؛ لِيَتَقَرَّرَ أَنَّ مَكَانَ الْعَمَى هُوَ الْقَلْبُ لَا الْأَبْصَارُ، كَمَا تَقُولُ: لِيَسْ الْمَضَاءُ لِلْسَّيْفِ، وَلَكِنَّهُ لِلْسَّانِكُ الَّذِي بَيْنَ فَكَيْكَ فَوْلُكَ: «الَّذِي بَيْنَ فَكَيْكَ» تَقرِيرٌ لِمَا أَدْعَيْتَهُ لِلْسَّانِهِ وَتَثِيتُ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْمَضَاءِ هُوَ هُوَ لَا غَيْرُ، وَكَانَكَ قلتَ: مَا نَفَيْتُ الْمَضَاءَ عَنِ السَّيْفِ وَأَثَبْتُهُ لِلْسَّانِكَ فَلَتَّهُ مِنِي وَلَا سَهْواً، وَلَكِنْ تَعَمَّدْتُ بِهِ إِيَّاهُ بِعِينِهِ تَعَمَّدْا».

(١) انظر: الارشاد ٤٨٤/١.

(٢) الآية ٢٩ من الأنعام.

(٣) الكشاف ١٧/٣.

وقد ردَّ الشِّيخُ^(١) على أبي القاسم قوله: «تَعْمَدْتُ بِهِ إِيَاهُ» وجعلَ هذه العبارةَ عُجْمَةً من حيث إنَّه فَصَلَ الضميرَ، وليس من مواضعِ فَصْلِهِ، وكان صوابُه أن يقول: تَعْمَدْتُ بِهِ كَمَا تَقُولُ: «السَّيفُ ضَرِبْتُ بِهِ» لا «ضَرِبْتُ بِهِ إِيَاهُ». قلت: وقد تقدَّم لكَ نظيرُ هذا الرَّدِّ والجوابُ عنه بما أُجِيبَ عن قوله تعالى: «يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ»^(٢)، «وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أَوْتَوْا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ»^(٣): وهو أنه - مع فَصِيدِ تقديمِ غيرِ الضميرِ عليه لغرضٍ يمتنعُ اتصالُهِ، وأيُّ خطأٍ في مثلِ هذا حتى يَدْعِي العُجْمَةَ على فصيحِ شَهِدَ له بذلك أعداؤه، وإنْ كان مُخْطَطاً في بعضِ الاعتقاداتِ ممَّا لا تَعْلُقُ لَهِ فِيمَا نحن بصادِرِهِ؟

وقال الإمامُ فخرُ الدين^(٤): «وَفِيهِ عِنْدِي وَجْهٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ الْقَلْبَ قد [٦٤٨] يُجْعَلُ كَنَيْةً عَنِ الْحَاطِرِ وَالْتَّدِبِيرِ، كَفَوْلَهُ تَعَالَى: / «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ»^(٥). وَعِنْدِ قَوْمٍ أَنَّ مَحْلَ الذِّكْرِ هُوَ الدِّمَاغُ، فَاللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ أَنَّ مَحْلَ ذَلِكَ هُوَ الصَّدْرُ. وَفِي مَحْلِ الْعُقْلِ خَلَافٌ مُشَهُورٌ، وَإِلَى الْأُولَى مُبِيلٌ أَبْنَ عَطِيَّةَ^(٦) قَالَ: «هُوَ مَبَالَغَةٌ كَمَا تَقُولُ: نَظَرْتُ إِلَيْهِ بَعْيَنِي، وَكَفَوْلَهُ: يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ»^(٧). قلت: وقد أَبْدَيْتُ فائِدَةً في قوله «بِأَفْوَاهِهِمْ» زِيادةً على التَّأكِيدِ^(٨).

(١) البحر ٦/٣٧٨.

(٢) الآية ١ من الممتحنة، ولم يسبق له أن درس الممتحنة.

(٣) الآية ١٣١ من النساء. وانظر: الدر المصنون ٤/١١١.

(٤) تفسير الرازى ٢٣/٤٥.

(٥) الآية ٣٧ من سورة ق.

(٦) المحرر ١١/٢٠٩.

(٧) الآية ١٦٧ من آل عمران.

(٨) انظر: الدر المصنون ٣/٤٧٨.

- الحج -

آ. (٤٧) قوله: **«مَا تَعْدُونَ»**: قرأ^(١) الأخوان وابن كثير «يَعْدُونَ» بباء الغيبة. والباقيون بتاء الخطاب وهما واضحتان.

آ. (٤٨) قوله: **«وَكَائِنٌ مِّنْ قَرِيهٍ»**: قد تقدم نظيرها^(٢). قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: لم عطفت الأولى بالفاء، وهذه بالواو؟ قلت: الأولى وقعت بدلاً من قوله «فكيف كان نكير» و [أَمَّا]^(٤) هذه فحكمها حكم الجملتين قبلها المعطوفتين بالواو، أعني قوله «ولن يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ، إِنَّ يَوْمًا عَنْ رَبِّكَ كَافِلٌ سَنَةً».

آ. (٥١) قوله: **«مُعَاجِزِينَ»**: قرأ^(٥) أبو عمرو وابن كثير بالتشديد في الجيم هنا، وفي حرف سين^(٦)، والباقيون «مُعاجزين» في الأماكن الثلاثة. والجحدري كقراءة ابن كثير وأبي عمرو في جميع القرآن وابن الزبير: «مُعْجِزِينَ» بسكون العين.

فأمّا الأولى ففيها وجهان، أحدهما: قال الفارسي^(٧): معناه: ناسين أصحاب النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى العجز نحو: فَسَقَهُ أَيْ نَسْبَتْهُ إِلَى الْفَسْقِ». والثاني: أنها للتكتير، معناها: مُبْطِئُنَ النَّاسَ عَنِ الإِيمَانِ. وأمّا الثانية فمعناها: ظانين أنهم يَعْجِزُونَا. وقيل: معاندين. وقال

(١) السبعة ٤٣٩، والنشر ٢٢٧، والحجۃ ٤٨٠، والتيسير ١٥٨، والبحر ٦/٣٧٩.

(٢) الآية ٤٥ «فَكَلِمَنْ قَرِيهٍ أَهْلَكَنَا هَا...».

(٣) الكشاف ٣/١٨.

(٤) من الكشاف.

(٥) السبعة ٤٣٩، والتيسير ١٥٨، والحجۃ ٤٨٠، والبحر ٦/٣٧٩.

(٦) الآية ٥، ٣٨.

(٧) الحجۃ (خ) ٤/١٨.

- الحج -

الزمخشي^(١): «عاجزه: سابقه؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما في طَلبِ إعجازِ الآخرِ عن اللَّحاقِ به، فإذا سبقه قيل: أعجزه وعاجزه. فالمعنى^(٢): سابقين أو مُسابقين في زعمهم وتقديرِهم طامعين أنْ كيدهم لِلإسلامِ يَتَمَّ لهم. والمعنى: سَعَا في معناها بالفسادِ». وقال أبو البقاء^(٣): إنَّ معاجزين في معنى المُشَدَّدِ، مثلَ عاهَدَ وعَاهَدَ. وقيل: عاجزٌ سابقٌ، وعاجزٌ سَبِيقٌ».

آ. (٥٢) قوله: «إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقى الشَّيْطَانُ»: في هذه الجملة بعد «إِلَّا» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها في محلٍ نصب على الحال من «رسول» والمعنى: وما أَرْسَلْنَا إِلَّا حَالُهُ هَذَا، والحالُ محصورةٌ^(٤). الثاني: أنها في محلٍ الصفةِ لـ«رسول»، فيجوزُ أنْ يُحَكَّمَ على موضعها بالجرِ باعتبارِ لفظ الموصوف، وبالنصبِ باعتبارِ محلِه؛ فإنَّ «منْ» مزيدةٌ فيه. الثالث: أنها في موضعِ استثناءٍ من غير الجنس. قاله أبو البقاء^(٥). يعني أنه استثناءً منقطعٌ. و«إِذَا» هذه يجوزُ أنْ تكونَ شرطيةً، وهو الظاهر، وإليه ذهب الحوفيُّ، وأنْ تكونَ لمجردِ الظرفية. قال الشيخ^(٦): «ونَصَّوا على أنَّه يَلِيهَا في النفي – يعني «إِلَّا» – المضارعُ بلا شرطٍ نحو: ما زَيَّدَ إِلَّا يَفْعُلُ، وما رَأَيْتُ زَيَّدَ إِلَّا يَفْعُلُ، والماضي بشرطٍ تقدُّمٍ فَعَلٍ نحو: «ما يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا»^(٧).

(١) الكشاف ١٨/٣.

(٢) من قوله: «فالمعنى» إلى قوله: «يَتَمَّ لَهُمْ» سقط من مطبوعة الكشاف.

(٣) الإملاء ١٤٥/٢.

(٤) قال أبو حيان في البحر ٦/٣٨٢: «والصحيح أنَّ الجملة حالية لا صفة لقبولها وأوَّلَ الحال».

(٥) الإملاء ١٤٥/٢.

(٦) البحر ٦/٣٨٢.

(٧) الآية ٣٠ من يس.

- الحج -

أو مصاحبة^(١) قد [نحو:] «ما زيد إلا قد فعل». وما جاء بعد «إلا» في الآية جملة شرطية، ولم يليها ماضٍ مصحوب بـ «قد» ولا عارٍ منها. فإن صَحَّ ما نصُّوا عليه يُؤْوِلُ على أن «إذا» جُرِدت للظرفية ولا شرطٌ فيها وفُصل بها بين «إلا» والفعل الذي هو «القى»، وهو فصلٌ جائز، فتكون «إلا» قد ولَّها ماضٍ في التقدير ووَجَد شرطُه: وهو تقدُّم فعلٍ قبل «إلا» وهو «وما أَرْسَلْنَا».

قلت: ولا حاجة إلى هذا التكليف المُخرج للاية عن معناها. بل هي جملة شرطية: إِمَّا حَالٌ، أو صفة، أو استثناء، كقوله: «إِلَّا مَنْ تَوَلَّ وَكَفَرَ فِي عِذْبَةٍ»^(٢) وكيف يُدعَى الفصل بها وبال فعل بعدها بين «إلا» وبين «القى» من غير ضرورة تدعو إليه ومع عدم صحة المعنى؟

وقوله تعالى: «إِذَا تَمَنَّى» إنما أُفْرِد الضمير، وإن تقدُّمه شيئاً معطوفاً أحدهما على الآخر بالواو؛ لأنَّ في الكلام حذفاً تقديره: وما أَرْسَلْنَا من قبلك مِنْ رَسُولٍ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى وَلَانْبَىٰ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى كقوله: «وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ»^(٣). والحدف: إِمَّا من الأول أو من الثاني.

والضمير في «أَمْيَنْتِه» فيه قولان، أحدهما: — وهو الذي ينبغي أن يكون — أنه ضمير الشيطان. والثاني: أنه ضمير الرسول، ورَوَوْا في ذلك تفاسير اللَّه أعلم بصحتها.

آ. (٥٣) قوله: **«لِيَجْعَلُ»**: في متعلق هذه اللام ثلاثة أوجه، أظهرُها: أنها متعلقة بـ «يُحْكِم» أي: يُحْكِم اللَّهُ آياته ليجعل. وقوله: «وَاللَّهُ عَلِيهِ حَكِيمٌ» جملة اعتراضٍ . وإليه نحا الحوفي . والثاني: أنها متعلقة

(١) عبارة البحر: «أو يكون الماضي ...».

(٢) الآية ٢٣ من الغاشية.

(٣) الآية ٦٢ من التونة.

- الحج -

بـ «يَسْنَحُ» وإليه نحا ابن عطية^(١). وهو ظاهرًا أيضًا. الثالث: أنها متعلقة بالقى، وليس بظاهر. وفي اللام قوله، أحدهما: أنها للصلة، والثاني: أنها للعاقبة. [٦٤٩/أ] و «ما» في قوله «ما يَلْقَى» الظاهر / أنها بمعنى الذي، ويجوز أن تكون مصدرية.

قوله: «والقاسية» ألل في «القاسية» موصولة، والصفة صلتها، و«قلوبهم» فاعل بها، والضمير المضاف إليه هو عائد الموصول وأثبتت الصلة لأن مرفوعها مؤنث مجازي، ولو وضع فعل موضعها لجاز تأنيثه. و «القاسية» معطوف على «الذين» أي : فتنة للذين في قلوبهم مرضٌ وفتنة للقاسية قلوبهم.

قوله: «وَإِنَّ الظَّالِمِينَ مِنْ وَضَعَ الظَّاهِرَ مَوْضِعَ الْمُضْمِرِ؛ إِذَا الأَصْلُ: «وَإِنَّهُمْ لَفِي ضَلَالٍ» ولكن أُبَرِّزُوا ظاهرين للشهادة عليهم بهذه الصفة الذميمة.

آ. (٥٤) قوله: «وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ» : عطف على «ليجعل» عطف علة على مثلها. والضمير في «أنه» فيه قوله، أحدهما - وإليه ذهب الزمخشري^(٢) - أنه عائد على تمكين الشيطان أي : ليعلم المؤمنون أن تمكين الشيطان هو الحق. الثاني - وإليه نحا ابن عطية^(٣) - أنه عائد على القرآن. وهو وإن لم يُجرِ له ذكر فهو في قوة المنطوق.

قوله: «فَيَوْمَئِنَا» عطف على «وليعلم» و «فتخت» عطف عليه. وما أحسن ما وقعت هذه الفاءات!

وقرأ العامة «لهادي الدين» بالإضافة تخفيفاً. وابن أبي عبلة^(٤) وأبو حبيبة بتنوين الصفة وإعمالها في الموصول.

(١) المحرر ٢١٣/١١

(٢) الكشاف ١٩/٣

(٣) المحرر ٢١٣/١١

(٤) القرطبي ٨٧/١٢، والبحر ٣٨٣/٦

- الحج -

آ. (٥٥) والمِرْيَةُ والمِرْيَةُ بالكسر والضم لفتان مشهورتان. وظاهر كلام أبي البقاء^(١) أنها قراءتان، ولا أحفظ الضم هنا^(٢). والضمير في «منه» قيل: يعود على القرآن. وقيل: على الرسول. وقيل: على ما ألقاه الشيطان.

قوله: «عَقِيمٌ» العقيم: من العُقم. وفيه قولان، أحدهما: أنه السُّدُّ يقال: امرأة مَعْقُومَةُ الرَّحْمِ أي: مسدودته عن الولادة. وهذا قول أبي عبيد^(٣). والثاني: أن أصله القطع. ومنه «الْمُلْكُ عَقِيمٌ» أي: لأنَّه يقطع صلة الرحم بالتزاحم عليه. ومنه العقيم لانقطاع ولادتها. والعُقم: انقطاع الخير، ومنه «يُوْمٌ عَقِيمٌ». قيل: لأنَّه لا ليلة بعده ولا يوم^(٤) فشبَّه بمَنْ انقطع نَسْلُه. هذا إنْ أريد به يوم القيمة. وإنْ أريده به يوم بدر^(٥) فقيل: لأنَّ أبناء الحرب تُقتلُ فيه، فكانَ النساء لم تلدُهنَّ، فيكُنْ عُقُمًا. ويقال: رجل عقيم وامرأة عقيمة أي: لا يولد لهما، والجمع عُقم.

آ. (٥٦) قوله: «يَوْمَ شَدِّ»: منصوب بما تضمنه «الله» من الاستقرار لوقوعه خبراً. و«يَحْكُمُ» يجوز أن يكون حالاً من اسم الله، وأن يكون مستانفاً. والتنوين في «يَوْمَ شَدِّ» عوضٌ من جملة ف cedarها الزمخشري^(٦): «يَوْمٌ يُؤْمِنُونَ» وهو لازم لزوال المِرْيَةِ. وقدره أيضاً «يَوْمٌ تَرْوَلُ مِرْيَتُهُمْ».

(١) الإملاء ١٤٥/٢، وعبارة «لفتان».

(٢) وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي. انظر: القرطبي ١٢/٨٧.

(٣) غريب الحديث له ٤/٧١، ووقع في مطبوعته تصحيف حيث ورد «مسدودتها» بدلاً من «مسدودتها».

(٤) لأنَّه يوم القيمة، فلا يعقبه مثله.

(٥) وهو قول ابن عباس كما في القرطبي ١٢/٨٧.

(٦) الكشاف ٣/٢٠.

- الحج -

آ. (٥٧) قوله : **«وَالَّذِينَ كَفَرُوا»** : مبتدأ . وقوله : **«فَأُولَئِكَ»** وما بعده خبره . ودخلت الفاء لما عرفت من تضمن المبتدأ معنى الشرط بالشرط المذكور . و «لهم» يتحمل أن يكون خبراً عن «أولئك» . و «عذاب» فاعلٌ به لاعتماده على المخبر عنه ، وأن يكون خبراً مقدماً ، وما بعده مبتدأ ، والجملة خبر «أولئك» .

آ. (٥٨) قوله : **«لَيَرْزُقُنَّهُمْ»** : جواب قسمٍ مقدرٍ . والجملة القسمية وجوابها خبر قوله : **«وَالَّذِينَ هَاجَرُوا»** . وفيه دليلٌ على وقوع الجملة القسمية خبراً لمبتدأ . ومن يمنع يُضْمِرُ قولًا هو الخبر تُحكى به هذه الجملة القسمية . وهو قولٌ مرجوح .

قوله : **«رِزْقًا»** يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً على أنه من باب الرُّغْيِ والذبْحِ أي : مرزوقاً حسناً ، وأن يكون مصدرًا مؤكداً . وقوله : **«ثُمَّ قُتِلُوا»** وقوله : **«مُذْخَلًا»** قد تقدم الخلاف في القراءة بهما في آل عمران^(١) وفي النساء^(٢) .

آ. (٥٩) والجملة من **«لَيُذْلِكُنَّهُمْ»** يجوز أن تكون بدلاً من **«لَيَرْزُقُنَّهُمْ»** ، وأن تكون مستأنفةً .

آ. (٦٠) قوله : **«ذَلِكَ»** : خبرٌ مبتدأ مضمرٌ أي : الأمر ذلك . وما بعده مستأنفٌ . والباء في قوله : **«بِمِثْلِ مَا عُوْقَبَ بِهِ»** للسيبة في الموصعين . قاله أبو البقاء^(٣) . والذي يظهر أن الأولى يُشبه أن تكون للألة . و «من عاقبَ» مبتدأ ، خبره **«لَيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ»** .

(١) لم ترد هذه اللفظة في آل عمران ، وإنما وردت في الإسراء . انظر : الدر المصنون ٤٠١/٧ .

(٢) انظر : الدر المصنون ٦٦٥/٣ .

(٣) الإملاء ١٤٦/٢ وعبارة المطبوعة : «الباء فيها . . .» .

- الحج -

آ. (٦١) قوله : **«ذلك»** : مبتدأ، و «بأن الله» خبره أي : ذلك النصر بسبب أن الله يُولج .

وقرأ العامة « وأن ما » عطفاً على الأولى . والحسن^(١) بكسرها استثنافاً .

آ. (٦٢) قوله : **«هو الحق»** : يجوز أن يكون فصلاً ومبتدأ . وجوز أبو البقاء^(٢) أن يكون توكيداً . وبه بدأ . وهو غلط؛ لأن المضمر لا يُوكد المُظَهَر، ولكن صيغة النصب أولى به من الرفع فِي قال «إيه» لأن المتبع منصوب .

وقرأ^(٣) الأخوان وحفص وأبو عمرو هنا وفي لقمان^(٤) «يَدْعُون» بالياء من تحت . والباقيون بالباء من فوق . والفعل مبني للفاعل . وقرأ مجاهد واليماني بالياء من تحت مبنياً للمفعول . والواو التي هي ضمير تعود على «ما» على معناها، والمراد بها الأصنام أو الشياطين .

آ. (٦٣) قوله : **«فَتَضَبَّحُ»** : فيه قولان، أحدهما: أنه مضارع لفظاً ماضٍ معنٍ، تقديره فأصبحت، فهو عطف على آنَزل . قاله أبو البقاء^(٥) . ثم قال بعد أن عطف على «آنَزل»: «فلا موضع له إذن» وهو كلام متهافت؛ لأن عطفه على «آنَزل» يقتضي أن يكون له محلٌ من الإعراب: وهو الرفع خبراً لـ «أن»، لكنه لا يجوز لعدم الرابط . والثاني: أنه على بابه، ورفقه على

(١) البحر ٦/٢٨٤.

(٢) الإملاء ٢/١٤٦.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٤٠، والتيسير ١٥٨، والنشر ٢/٢٢٧، والحجفة ٤٨٢، والبحر ٦/٢٨٤.

(٤) الآية ٣٠.

(٥) الإملاء ٢/١٤٦.

[٦٤٩/ب] الاستئناف. قال / أبو البقاء^(١): «فهي أي القصة، وتُضْبِحُ الخبر». قلت: ولا حاجة إلى تقدير مبتدأ، بل هذه جملة فعلية مستأنفة، لا سيما وقدر المبتدأ ضمير القصة^(٢) ثم حذفه وهو لا يجوز؛ لأنه لا يُؤْتَى بضمير القصة إلا للتأكيد والتعظيم، والحدف ينافيه.

قال الزمخشري^(٣): «إإن قلت: هلا قيل: فَاصْبَحَتْ، ولمْ صُرِفَ إلَى لفظ المضارع؟ قلت: لكتة فيه: وهي إفاده بقاء أثر المطر زماناً بعد زمانٍ كما تقول: أَنْعَمْ عَلَيْ فَلَانْ عَامَ كَذَا فَارُوحْ وَأَغْدُو شاكراً له. ولو قلت: رُخْتْ وَغَدَوْتْ لم يقع ذلك الموضع. فإن قلت: فما له رفع ولم ينصب جواباً للاستفهام؟ قلت: لو نصّب لأعطي عكس الغرض لأن معناه إثبات الأخضرار، فينقلب بالنصب إلى نفي الأخضرار. مثاله أن تقول لصاحبك: ألم ترأني أَنْعَمْتْ عَلَيْكَ فَشَكَرْ؟ إن نصبت فانت نافٍ لشکره شاكراً تفريطه [فيه]^(٤)، وإن رفعته فانت مثبتاً لشکر، وهذا وأمثاله مما يجب أن يرثب له من اتسم بالعلم في علم الإعراب وتوقير أهله». وقال ابن عطية^(٥): « قوله: «فتُضْبِحُ» بمترولة قوله فتضحي أو تصير، عبارة عن استعجالها إثر نزول الماء واستمرارها لذلك عادة، ورفع قوله «فَتُضْبِحُ» من حيث الآية خبر، والفاء عاطفة وليس بجواب، لأن كونها جواباً لقوله: «أَلَمْ تَرَ» فاسد المعنى».

قال الشيخ^(٦): «ولم يبين هو ولا الزمخشري قبله كيف يكون النصب نافياً

(١) الإماء ١٤٦/٢.

(٢) يعني أن تقدير أبي البقاء: فهي أي القصة.

(٣) الكشاف ٢١/٣.

(٤) زيادة من الكشاف.

(٥) المحرر ١١/٢١٥.

(٦) البحر ٦/٣٨٦.

- الحج -

للانحرار، إلا كون المعنى فاسداً؟ قال سيبويه^(١): «وسائله - يعني الخليل - عن «ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مُخضرة» فقال: هذا واجبٌ وتنبيه. كأنك قلت: أتسمع أنزل^(٢) الله من السماء ماء فكان كذا وكذا». قال ابن خروف: قوله: «هذا واجب» وقوله: «فكان كذا» يريدهما ماضيان، وفسر الكلام بـ: أتسمع ليزيك أنه لا يتصل بالاستفهام لضعف حكم الاستفهام فيه. وقال بعض شراح الكتاب: «فتصبح» لا يمكن نصبه؛ لأنَّ الكلام واجب. الا ترى أن المعنى: أن الله أنزل، فالارض هذه حالها. وقال الفراء^(٣): «ألم تر» خبر كما تقول في الكلام: اعلم أن الله يفعل كذا فيكون كذا. ويقول: «إنما امتنع النصب جواباً للاستفهام هنا؛ لأن النفي إذا دخل عليه الاستفهام، وإن كان يقتضي تقريراً في بعض الكلام هو معاملٌ معاملة النفي المخصوص في الجواب». الا ترى إلى قوله تعالى: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلِي^(٤)» وكذلك الجواب بالفاء إذا أجبت النفي كان على معنيين في كل منها ينتفي الجواب. فإذا قلت: «ما تأتينا فتحدثنا» بالنصب، فالمعنى: أنك لا تأتينا محدثاً، وإنما تأتينا ولا تحدث. ويجوز أن يكون المعنى: أنك لا تأتي فكيف تحدث؟ فالحديث متوقف في الحالتين، والتقرير باداة الاستفهام كالنفي المخصوص في الجواب يثبت ما دخلته الهمزة، وينتفي الجواب، فيلزم من هذا الذي قررناه إثبات الرؤية وانتفاء الانحرار، وهو خلاف المقصود. وأيضاً فإن جواب الاستفهام ينعدم منه مع الاستفهام السابق شرط وجراة قوله^(٥):

(١) الكتاب ٤٢٤/١.

(٢) عبارة الكتاب: «أتسمع أن الله أنزل...».

(٣) معاني في القرآن ٢٢٩/١.

(٤) الآية ١٧٢ من الأعراف.

(٥) لم أهتم إلى قائله وعجزه:

- الحج -

٣٣٩٦ - ألم تَسْأَلْ فَتُخِبِّرُكَ الرُّسُومُ

يتقدّر: إنْ تَسْأَلْ فَتُخِبِّرُكَ الرُّسُومُ، وهنا لا يتقّدر: إنْ تَرَ إِنْزَالَ المطر تصبّعُ الأرضُ مُخضّرةً؛ لأنَّ الْخَضْرَاءِ لَيْسَ مُتَرَبًا عَلَى عِلْمِكَ أَوْ رَؤْيَاكَ، إنما هُوَ مُتَرَبٌ عَلَى الإِنْزَالِ وَإِنَّمَا عَبَرَ بِالْمَضَارِعِ؛ لَأَنَّ فِيهِ تَصْوِيرًا لِلْهَيَّةِ الَّتِي الْأَرْضُ عَلَيْهَا وَالْحَالَةُ الَّتِي لَابَسَتِ الْأَرْضَ، وَالْمَاضِي يَفِيدُ اِنْقِطَاعَ الشَّيْءِ. وَهَذَا كَوْلُ جَحْدِرِ بْنِ مَعْوِنَةِ يَصِفُّ حَالَهُ مَعَ أَشَدَّ نَازْلَةٍ فِي قَصْدَةِ جَرَّتْ لَهُ مَعَ الْحَجَاجِ ابْنَ [٦٥٠ / أ] يُوسُفَ الثَّقِيفِيَّ، وَهِيَ آيَاتٌ فَمِنْهَا^(١):

٣٣٩٧ - يَسْمُو بِنَاظِرَتِينِ تَحْسَبُ فِيهِمَا

لِمَا أَجَالَهُمَا شَعَاعُ سَرَاجٍ
لَمَّا نَزَّلْتُ بِحُضْنِ أَزْبَرِ مُهَاجِرٍ
لِلْقَرْنِ أَرْوَاحَ السَّعْدَادِ مَجَاجٍ
فَأَكْرُ أَحْمَلُ وَهُوَ يُقْعِي بِاسْتَهِ
فَإِذَا يَعُودُ فَرَاجِعٌ أَدْرَاجِيٌّ
وَعْلَمْتُ أَنِّي إِنْ أَبْيَتْ نِزَالَهُ
أَنِّي مِنَ الْحَجَاجِ لَسْتُ بِشَاجِيٍّ

فَقُولُهُ «فَأَكْرُ» تَصْوِيرٌ لِلْحَالَةِ الَّتِي لَابَسَهَا.

قلت: أمّا قوله «وَأَيْضًا إِنْ جَوَابَ الْاسْتِفَاهَمِ يَنْعَدُ مِنْهُ مَعَ الْاسْتِفَاهَمِ» إلى قوله: «إنما هو مُتَرَبٌ عَلَى الإِنْزَالِ» مُتَرَبٌ مِنْ كَلَامِ أَبِي الْبَقَاءِ. قَالَ

عَلَى فِرْتَاجَ وَالظَّلْلِ الْقَدِيمِ

وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ٤٢١ / ١، وَاللِّسَانُ (فِرْتَاج).

(١) الْحَمَاسَةُ الْبَصَرِيَّةُ ٣٣٧ / ٢، وَالْخَزَانَةُ ٣٤٢ / ٣.

- الحج -

أبو البقاء^(١): «إنما رُفع الفعلُ هنا وإنْ كان قبله استفهاماً لأمررين، أحدهما: أنه استفهاماً بمعنى الخبر أي: قد رأيت، فلا يكون له جواب. الثاني: أنَّ ما بعد الفاء ينتصب إذا كان المستفهم عنه سبلاً له، ورؤيته لِإِنْزالِ الماء لا يُوجِب اخضرارَ الأرض، وإنما يجُب عن الماء». وأمّا قوله: «وإنما عَبَر بالمضارع» فهو معنى كلامِ الرمخشري بعينه، وإنما غير عبارته وأوسعها.

وقوله: «فتصبح» استدلُّ به بعضهم على أن الفاء لا تقتضي التعقيب قال: «لأنَّ اخضرارها متراخ عن إِنْزالِ الماء، هذا بالمشاهدة». وقد أجب عن ذلك بما نقله عكرمة: من أنَّ أرض مكة وتهامة على ما ذكر، وأنها تُمطر الليلة فتصبح الأرض عُدُوةَ خَضِرةً، فالفاء على بابها. قال ابن عطية^(٢): «وشاهدت هذا في السُّوسِ الأقصى، نَزَلَ المطر ليلاً بعد قُطْ، فأصبحت تلك الأرض الرملة التي تُسفيها الرياح قد اخضررت بنباتٍ ضعيف». وقيل: تراخي كل شيء بحسبه. وقيل: ثمَّ جملٌ محنوفة قبل الفاء تقديره: فهترَّ وتربَّ وتنبتُ فتصبح. يبيّن ذلك قوله: «إِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَرَّتْ وَرَبَّتْ وَأَنْبَتْتْ». وهذا من الحذف الذي يدخلُ عليه فحوى الكلام كقوله تعالى: «فَأَرْسَلْنَا يُوسُفَ إِلَيْهَا الصَّدِيقَ أَفَتَكُونُونَ»^(٣). إلى آخر القصة.

و«تصبح» يجوز أن تكون الناقصة، وأن تكون التامة. و«مخضرة» حال. قاله أبو البقاء^(٤). وفيه بُعدٌ عن المعنى إذ يصير التقدير: فَتَدْخُلُ الأرضُ في وقتِ الصباح على هذه الحال. ويجوز فيها أيضاً أن تكون على بابها من الدلالة على اقران مضمون الجملة بهذا الزمنِ الخاصُّ. وإنما خصُّ هذا

(١) الإِلْمَاءُ ٢/١٤٦.

(٢) المحرر ١١/٢١٦.

(٣) الأياتان ٤٥ – ٤٦ من يوسف.

(٤) الإِلْمَاءُ ٢/١٤٦.

- الحج -

الوقت لأن الخضراء والبساتين أبهج ما ترى فيه. ويجوز أن تكون بمعنى تصير.

وقرأ العامة بضم الميم وتشديد الراء اسم فاعل، من أحضرت فهي محضره. والأصل محضررة بكسر الراء الأولى، فأدغمت في مثلها. وقرأ^(١) بعضهم «محضرة» بفتح الميم وتحفيف الراء بزنة مقبلة ومسيرة. والمعنى: ذات حضروات وذات سباع وذات بقل.

آ. (٦٥) قوله: **«والفلك»**: العامة على نصب «الفلك» وفيه

وجهان، أحدهما: أنها عطف على «ما في الأرض» أي: سخر لكم ما في الأرض، وسخر لكم الفلك. وأفردها بالذكر، وإن اندرَّجت بطريق العموم تحت «ما». من قوله: «ما في الأرض» لظهور الامتنان بها ولعجب تسخيرها دون سائر المُسخرات. و«تجري» على هذا حال. الثاني: أنها عطف على الجملة بتقدير: ألم تر أن الفلك تجري في البحر، فتجري خبر على هذا.

وضم^(٢) لام «الفلك» هنا الكسائي فيما رواه عن الحسن، وهي قراءة ابن مقس. وقرأ^(٣) أبو عبد الرحمن وطلحة والأعرج وأبو حبيبة والزعفراني برفع «والفلك» على الابداء وتجرى بعده الخبر. ويجوز أن يكون ارتفاعه عطفاً على محل اسم «أن» عند من يجوز^(٤) ذلك نحو: «إن زيداً وعمراً قائمان» وعلى هذا [٦٥٠/ب] فـ«تجري» حال أيضاً. وـ«بأمره» الباء للسببية. قوله: «أنْ تقع» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها في محل نصب أو جر لأنها على حذف حرف الجر تقديره:

(١) البحر/٦، ٣٨٧، والإملاء ١٤٦/٢.

(٢) البحر/٦، ٣٨٧.

(٣) البحر/٦، ٣٨٧، والكشف ٢١/٣.

(٤) انظر المسألة في الارتفاع ١٦٠/٢.

- الحج -

من أن تقع . الثاني : أنها في محل نصب فقط ؛ لأنها بدلٌ من «السماء» بدلٌ اشتغالٍ . أي : ويمسيك وقوتها يمتنعه . الثالث : أنها في محل نصب على المفعولِ من أجله ، فالبصريون يقدرون : كراهة أن تقع . والكوفيون : لثلا تقع . قوله : «إلا بإذنه» في هذا الجار وجهاً ، أحدهما : أنه متعلق بـ «تقع» أي : إلا بإذنه فتقع . والثاني : أنه متعلق بيمسيك . قال ابن عطية^(١) : «ويحتمل أن يعود قوله «إلا بإذنه» على الإمساك ، لأن الكلام يقتضي بغير عمد ونحوه ، كأنه أراد : إلا بإذنه فيه يمسكها» . قال الشيخ^(٢) : « ولو كان على ما قال لكان التركيب : بإذنه ، دون أداة الاستثناء . ويكون التقدير : ويمسيك السماء بإذنه» . قلت : وهذا الاستثناء مفرغٌ ، ولا يقع في موجب ، لكنه لما كان الكلام قبله في قوة النفي ساغ ذلك ، إذ التقدير : لا يتركها تقع إلا بإذنه . والذي يظهر أن هذه الباء حالية أي : إلا ملتبسة بأمره .

آ . (٦٧) قوله : «هم ناسِكوه»^(٣) : هذه الجملة صفة لـ منسكاً . وقد تقدم^(٤) أنه يقرأ بالفتح والكسر . وتقدم الخلاف فيه : هل هو مصدر أو مكان؟ وقال ابن عطية^(٤) : «ناسِكوه يعطي أن المنسك المصدر ، ولو كان مكاناً لقال : ناسِكون فيه» يعني أن الفعل لا يتبعه إلى ضمير الظرف إلا بواسطة «في» . وما قاله غير لازم ؛ لأنه قد يتسع في الظرف فيجري مجرئ المفعول به ، فيصل الفعل إلى ضميره بنفسه ، وكذا ما عميل عمل الفعل . ومن الأتساع في ظرف الزمان قوله^(٥) :

(١) المحرر ٢١٦/١١ .

(٢) البحر ٣٨٧/٦ .

(٣) انظر إعرابه للأية ٣٤ من الحج .

(٤) المحرر ٢١٦/١١ .

(٥) تقدم برقم ٤٣٥ .

- الحج -

٣٣٩٨ - ويوم شهدناه سليمان وعامرا
قليل سوى الطعن النهال نوافلها

ومن الانساع في ظرف المكان قوله^(١):

٣٣٩٩ - ومشرب أشربه وشيل
لا أجن الطغم ولا ويل

يريد: أشرب فيه.

قوله: «فلا ينزع عنك» وقريء^(٢) بالنون الخفيفة. وقرأ أبو مجلز: «فلا ينزع عنك» من ترمعه من كذا أي: قلعته منه. وقال الزجاج^(٣): «هو من نارعنه فترمعه أزرعه أي: غلبته في المنازعه». ومجيء هذه الآية كقوله تعالى: «فلا يصدىك عنها» وقولهم: لا أرىك ه هنا. وهنا جاء قوله «لكل أمّة» من غير رواي عطف، بخلاف ما تقدم من نظيرتها^(٤) فإنها بواه عطف. قال الزمخشري^(٥): «لأنَّ تلك» وقعت مع ما يدانيها ويناسبها من الآي الواردة في أمر النساء^(٦). فعطفت على أخواتها، وأما هذه فواقعة مع أبعد من معناها فلم تجد مغطضاً.

آ. (٧٢) قوله: «تعرف»: العامة على «تعرف» خطاباً مبنياً للفاعل. «المُنْكَر» مفعول به. وعيسي بن عمر^(٧) «يعرف» بالياء من تحت مبنياً

(١) البيت لأبيحة بن الجراح. وهو في الارتفاع ٢٧٠ / ٢، والبحر ٦ / ٣٨٧، والمعنى ٢٠٣ / ١، والدرر ١ / ١٧٢.

والوشل: الماء القليل يقطر من جبل قليلاً. وأجن يأجن فهو أجن: إذا تغير.
والويل: الذي لا يستمر.

(٢) انظر في قراءتها: القرطبي ١٢ / ٩٤، والمحتب ٢ / ٨٥، والبحر ٦ / ٣٨٨.

(٣) معاني القرآن ٣ / ٤٣٧.

(٤) الآية ٣٤ من الحج «ولكل أمّة جعلنا منسّكاً».

(٥) الكشاف ٣ / ٢١.

(٦) البحر ٦ / ٣٨٨، وال Shawāz ٩٦.

- الحج -

للمفعول، و «المنكُر» مرفوع قائم مقام الفاعل. والمنكُر اسم مصدر بمعنى الإنكار. قوله: «الذين كفروا» من إقامة الظاهر مقام المضمر للزيادة عليهم بذلك.

قوله: «يَكادُون يَسْطُونَ» هذه حالٌ: إما من الموصول، وإنْ كان مضافاً إليه، لأنَّ المضاف جزءٌ، وإنْما من الوجوه لأنها يُعبرُ بها عن أصحابها، كقوله: «وجوهٌ يوْمئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ»^(١) ثم قال: «أُولَئِكَ هُمْ». و«يَسْطُونَ» ضمْنٌ معنى يَطْشُونَ فِي عَدَى تَعْدَى، وإلا فهو متعدٌ بـ على يقال: سَطَا عَلَيْهِ. وأصله الْقَهْرُ والْغَلَبةُ. وقيل: إظهارٌ ما يَهُوَ لِلْإِخْفَافِ. ولفلان سَطْوَةٌ أي: تَسْلُطٌ وَقَهْرٌ.

قوله: «النَّارُ يُقْرَأُ»^(٢) بالحركات الثلاث: فالرُّفعُ من وجهين. أحدهما: الرُّفعُ على الابتداء، والخبرُ الجملة من «وَعَدَهَا اللَّهُ» والجملة لا محلٌ لها فإنها مفسرة للشَّرْ المتقَدِّمِ. كأنه قيل: ما شَرٌّ من ذلك؟ فقيل: النَّارُ وعدها الله. والثاني: أنها خبرٌ مبتدأ ماضٌ كأنه قيل: ما شَرٌّ من ذلك؟ فقيل: النَّارُ أي: هو النَّارُ، وحينئذٍ يجوز في «وعدها الله» الرُّفعُ على كونها خبراً بعد خبرٍ.

وأجيزة أن تكون بدلاً من «النَّار». وفيه نظر: من حيث إنَّ المُبَدَّلَ منه مفرد. وقد يُحاجَبُ عنه: بأنَّ الجملة في تأويلٍ مفردٍ، وتكونُ بدلاً اشتتمالٍ. كأنه قيل: النَّارُ وعدها اللهُ الكفار. وأجيزة أن تكون مستانفةً لا محلٌ لها. ولا يجوز أن تكون حالاً. قال أبو البقاء^(٣): «لأنَّه ليس في الجملة ما يَصْلُحُ أنْ يَعْمَلَ في

(١) الآية ٤٠ من عبس.

(٢) قراءة الجمهور بالضم. وقرأ ابن أبي عبلة وآخرون بالنصب، وابن أبي إسحاق وأخرون بالكسر. انظر: القرطبي ٩٦/١٢، والبحر ٣٨٩/٦.

(٣) الإملاء ١٤٦/٢.

-الحج-

الحال». وظاهر نقل الشيخ^(١) عن الزمخشري^(٢) أنه يجوز كونها^(٣) حالاً ف قال: «وأجاز الزمخشري أن تكون «النار» مبتدأ، و«وعدها» خبر، وأن يكون حالاً على الإعراب الأول». انتهى. والإعراب الأول هو كون «النار» خبر مبتدأ مضمِّن، والزمخشري لم يجعلها حالاً إلا إذا نصَّبت «النار» أو جرَّرتها بإضمار «قد» هذا نصُّه^(٤). وإنما منع ذلك لما تقدَّم من قول أبي البقاء، وهو عدم العامل.

والنَّصْبُ – وهو قراءة زيد بن علي وابن أبي عبلة – من ثلاثة أوجه، أحدها: أنها منصوبة بفعلٍ مقدرٍ يفسِّر الفعلُ الظاهرُ، والمسألة من الاشتغال. الثاني: أنها منصوبة على الاختصاص، قاله الزمخشري^(٥). الثالث: أن يتتصَّبَ بإضمارٍ أعني، وهو قريبٌ مما قبله أو هو هو.

[١/٦٥١] / والجرُّ – وهو قراءة ابن أبي إسحاق وإبراهيم بن نوح^(٦) على البدل من «شر».

والضمير في «وعدها». قال الشيخ^(٧): «الظاهر أنَّه هو المفعولُ الأولُ على أنَّه تعالى وَعَدَ النارَ بالكفارَ أنْ يُطْعِمَهَا إِيَّاهُمْ، ألا ترى إلى قوله تعالى: «وتقولُ هَلْ مِنْ مُزِيدٍ»^(٨). ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ هو المفعولُ الثاني،

(١) البحر ٣٨٩/٦.

(٢) الكشاف ٢٢/٣.

(٣) أي «وعدها».

(٤) قال: «وأن تكون حالاً عنها إذا نصبتها أو جررتها بإضمار قد».

(٥) الكشاف ٢٢/٣.

(٦) لم أقف على ترجمته

(٧) البحر ٣٨٩/٦.

(٨) الآية ٣٠ من سورة ق.

- الحج -

و «الذين كفروا» هو المفعول الأول كما قال: وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارًا جَهَنَّمَ^(١). قلت: ينبغي أن يتعين هذا الثاني؛ لأنَّه متى اجتمع بعدهما يتعدى إلى اثنين شيئاً ليس ثانيهما عبارةً عن الأول، فالفاعلُ المعنويُّ رتبته التقديمُ وهو المفعولُ الأولُ. ويعني بالفاعلِ المعنويِّ مَنْ يتأتى منه فعلُ. فإذا قلت: وَعَدْتُ زِيداً دِيناراً فالدينار هو المفعول؛ لأنَّه لا يتأتى منه فعلُ، وهو نظير: «أعطيت زِيداً درهماً» فـ«زِيد» هو الفاعلُ لأنَّه أخذ للدرهم.

قوله: «وَيُشَّسَّ الْمَصِيرُ» المخصوصُ محنوظٌ. تقديره: ويُشَّسَّ المصيرُ هي النار.

آ. (٧٣) قوله: «ضُرِبَ مَثَلٌ»: قال الأخفش^(٢): «ليس هنا مثلاً، وإنما المعنى: جَعَلَ الْكُفَّارَ لِلَّهِ مَثَلًا». وقال الزمخشري^(٣): «فإِنْ قُلْتَ: الَّذِي جَاءَ بِهِ لَيْسَ مَثَلًا فَكِيفَ سَمَّاهُ مَثَلًا؟ قُلْتَ: قَدْ سُمِّيَتِ الصَّفَةُ وَالْقَصَةُ الرَّائِعَةُ الْمُتَلْقَأَةُ بِالْاسْتِحْسَانِ وَالْاسْتِغْرَابِ مَثَلًا؛ تَشَبَّهَا لَهَا بِعَضُّ الْأَمْثَالِ الْمَسِيرَةُ لِكَوْنِهَا مَسْتَغْرِيَةً مَسْتَحْسِنَةً». وقال غيره^(٤): هُوَ مَثَلٌ من حيث المعنى؛ لأنَّه ضُرِبَ مَثَلٌ مَنْ يعبدُ الأصنامَ بِمَنْ يعبدُ مَا لا يخْلُقُ ذَبَاباً.

وقرأ العامةُ «تَذَعُّونَ» بناء الخطاب. والحسن^(٥) ويعقوب وهارون

(١) الآية ٦٨ من سورة التوبة.

(٢) معاني القرآن له ٤١٦/٢ وعبارة: «ليس هنا مثل، لأنَّه تبارك وتعالى إنما قال: ضُرِبَ لِي مثلاً فجعل مثلاً عندهم لي فاستمعوا لهذا المثل الذي جعلوه مثلي في قولهم واتخاذهم الآلهة، وأنهم لن يقدروا على خلق ذباب ولو اجتمعوا له، وهم أضعف... فكيف تُضرب هذه الآلهة مثلاً لربها؟».

(٣) الكشاف ٢٢/٣.

(٤) انظر: البحر ٦/٣٩٠.

(٥) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٧٩، والقرطبي ١٢/٩٧، والنشر ٢/٣٢٧، والبحر ٦/٣٩٠.

- الحج -

ومحبوب عن أبي عمرو بالياء من تحت. وهو في كلتيهما مبنيٌ للفاعل.
وموسى الأسواري واليماني «يُدَعُّونَ» بالياء من أسفل مبنياً للمفعول.

قوله: لَن يَخْلُقُوا، جعل الزمخشري^(١) نَفِي لَن للتأييد وقد تقدم البحث معه في ذلك^(٢). والذبَابُ معروفٌ. ويجمع على ذَبَانٍ وذَبَانٍ بكسر الذال وضمُّها وعلى ذَبَّ. والمِذَبَّةُ ما يُطْرَدُ بها الذبَابُ. وهو اسمٌ جنسٌ واحدٌ ذَبَابَةٌ، يقع للمذكَرِ والمُؤنَثِ فيفُرقُ بالوصفِ.

قوله: (ولو اجتمعوا له) قال الزمخشري^(٣): «نصبٌ على الحال كأنه قال: يَسْتَحِيلُ خَلْقُهُمُ الذبَابُ مشروطاً [عليهم]^(٤) اجتماعُهم جميعاً لخَلْقِهِ وتعاونُهم عليه» وقد تقدم غير مرَّة أنَّ هذه الواو عاطفةٌ هذه الجملةُ الحاليةُ على حال محدودةٍ أي: انتفى خَلْقُهُمُ الذبَابُ على كُلِّ حالٍ، ولو في هذه الحال المقتضية لخَلْقِهِم لأجلِ الذبَابِ، أو لأجلِ الصنمِ.

والسلبُ: اختطافُ الشيءِ بسرعةٍ. يُقال: سَلَبَهُ نِعْمَتَهُ. والسلبُ: ما على القتيل. وفي الحديث^(٥): «مَنْ قُتِلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبٌ». والاستفاذة: استفعالٌ بمعنى الإفعال يقال: أنقذه منْ كذا أي: أنجاه منه، وخَلصَهُ. ومثله أَبَلَّ المريضُ واستَبَلَّ. قوله «ضَعُفَ الطَّالِبُ» قيل هو إخبارٌ. وقيل: هو تعجبٌ. والأولُ أَظَهَرُ.

(١) الكشاف ٢/٢٢ وعبارة المطبوعة «لن أخت لا» في نفي المستقبل إلا أن [لن] تنبئ نفياً مؤكداً، وتاكيداً لها للدلالة على أنَّ خَلْقَ الذبَابِ منهم مستحيل».

(٢) الكشاف ٢/٢٢.

(٣) زيادة من الكشاف.

(٤) رواه البخاري في كتاب فرض الخامس، ١٨ باب من لم يخُمس الأسلاب. الفتح

- الحج -

آ. (٧٥) قوله : **«اللَّهُ يَضْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رَسُولاً** ، ومن الناس **﴿﴾** : قيل : تقديره : ومن الناس رسولًا . ولا حاجة لذلك ، بل قوله «من الناس» مقدار التقدير أي : يضطفي من الملائكة ، ومن الناس رسولًا .

آ. (٧٨) قوله : **«حَقٌّ جَهَادِه﴾** : يجوز أن يكون منصوبًا على المصدر . وهو واضح . وقال أبو البقاء ^(١) : «ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر ممحوظ أي : جهاداً حَقُّ جَهَادِه» وفيه نظر من حيث إن هذا معرفة فكيف يجعل صفة لنكرة ؟ قال الزمخشري ^(٢) : «فإِنْ قُلْتَ : مَا وَجْهُ هَذِهِ الْإِضَافَةِ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ : حَقُّ الْجَهَادِ فِيهِ ، أَوْ حَقُّ جَهَادِكُمْ فِيهِ . كَمَا قَالَ : (وَجَاهُدُوا فِي اللَّهِ) ؟ قُلْتَ : إِلَّا اضَافَتْ تَكُونُ بِأَدْنَى مَلَبْسَةً وَاحْتِصَاصًّا ، فَلَمَّا كَانَ الْجَهَادُ / مُخْتَصاً بِاللَّهِ [٦٥١/ب] مِنْ حِيثِ إِنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ وَلَوْجَهِهِ صَحُّتْ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ . وَيَجُوزُ أَنْ يُتَسَعَ فِي الظَّرْفِ كَفْوَلِهِ ^(٣) :

٣٤٠٠ - **وِيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمَانٌ وَعَسَامٌ**

.....
يعني بالظرف الجار والمجرور ، كأنه كان الأصل : **حَقُّ جَهَادِهِ** ، فمحذف حرف الجر وأضيف المصدر للضمير ، وهو من باب «هو حَقُّ عَالَمٌ وجَدُّ عَالَمٌ» أي : عَالَمٌ حَقًّا وَعَالَمٌ جَدًّا .

قوله : **«إِلَّةً أَبِيكُمْ**» فيه أوجه أحدها : أنها منصوبة بـ **«اتَّبعُوا**» مضمراً قاله الحوفي ، وتبعه أبو البقاء ^(٤) . الثاني : أنها على الاختصاص أي : أعني بالدين

(١) الإملاء ١٤٧/٢ .

(٢) الكشاف ٢٣/٣ - ٢٤ .

(٣) تقدم برقم ٤٣٥ .

(٤) الإملاء ١٤٧/٢ .

- الحج -

ملة أبِيكُمْ. الثالث: أنها منصوَّةٌ بما تقدِّمها، كأنه قال: وَسَعَ دِينَكُمْ تَوْسِعَةً مُلْءَةً أبِيكُمْ، ثم حَذَفَ المضافَ، وأقِيمَ المضافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ. قاله الرزمخشي^(١). الرابع: أنه منصوبٌ بـ«جَعَلَهَا» مُقدَّراً، قاله ابن عطية^(٢). الخامس: أنها منصوَّةٌ على حَذْفِ كَافِ الْجَرِّ أي كَمْلَةً إِبْرَاهِيمَ، قاله الفراء^(٣). وقال أبو البقاء^(٤) قريباً منه: فإنه قال: «وقيل: تقديره: مثل ملة؛ لأن المعنى: سَهْلٌ عَلَيْكُمُ الدِّينَ مُثْلَ ملة أبِيكُمْ، فَحَذَفَ المضافَ وأقِيمَ المضافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ». وأظَهَرَ هذه الثالث. و«إِبْرَاهِيمَ» بدلٌ أو بيانٌ، أو منصوبٌ بأعني.

قوله: «هُوَ سَمَّاكِمْ» في هذا الضمير قوله، أحدهما: أنه عائدٌ على «إِبْرَاهِيمَ» فإنه أقربُ مذكورٍ. إِلَّا أنَّ ابنَ عطية^(٥) قال: «وفي هذه اللفظة^(٦)» يعني قوله «وفي هذا» — ضَعْفُ قَوْلٍ مَنْ قال: الضمير لإِبْرَاهِيمَ. ولا يَتَوَجَّهُ إِلَّا بتقدير محدودٍ من الكلامِ مستأنفٌ انتهى. ومعنى «ضَعْفُ قَوْلٍ مَنْ قال بذلك» أنَّ قوله «وفي هذا» عطفٌ على «مِنْ قَبْلٍ»، و«هذا» إشارةٌ إلى القرآن فيلزمُ أن «إِبْرَاهِيمَ» سَمَّاهم المسلمين في القرآن. وهو غير واضحٌ؛ لأنَّ القرآن المشار إليه إنما نزل بعد إِبْرَاهِيمَ بِمُدِّ طوالٍ؛ فلذلك ضَعْفُ قوله. قوله: «إِلَّا بتقدير محدودٍ» الذي يعني أنَّ يقدَّرَ: وسُمِّيَّتمْ في هذا القرآن المسلمين. وقال أبو البقاء^(٧): «قيل الضمير لإِبْرَاهِيمَ، فعلى هذا الوجه يكون قوله «وفي

(١) الكشاف ٢٤/٣.

(٢) المحرر ٢٢١/١١.

(٣) معاني القرآن ٢٣١/٢.

(٤) الإملاء ١٤٧/٢.

(٥) المحرر ٢٢١/١١.

(٦) عبارة المطبوعة: «وَهَذِهِ اللفظةُ تَضَعُفُ».

(٧) الإملاء ١٤٧/٢.

- الحج -

هذا» أي : وفي هذا القرآن سبُّ تسميتهم^(١). والثاني : أنه عائدٌ على الله تعالى ويَدُلُّ له قراءةً أَيْ^(٢) : «الله سَمَاكِم» بصریح الجلالية أي : سَمَاكِم في الكتب السالفة وفي هذا القرآن الكريم أيضاً .
قوله : «ليكون الرسول» متعلق بـسَمَاكِم .

وقوله «فِيْنَمِ الْمَوْلَى» أي : الله . وحسن حذف المخصوص وقوع الثاني رأس آية وفاصله .

[تَمَّت بعونه تعالى سورة الحج]

(١) عبارة المطبوعة : «فعلى هذا الوجه يكون قوله (وفي هذا) أي : وفي هذا القرآن سَمَاكِم أي : بسيه سَمِّيت» .

(٢) البحر ٦/٣٩١ .

سورة المؤمنون

بسم الله الرحمن الرحيم

أ. (١) قوله: «قد أفلح»: العائمة على «أفلح» مفتح الهمزة والباء فعلاً ماضياً مبنياً للفاعل. وورش^(١) على قاعدته من نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفها. وعن حمزة في الوقف خلفه: فروي عنه كورش، وكالجماعة. وقال أبو البقاء^(٢): «من ألقى حركة الهمزة على الدال وحذفها فعلته: أن الهمزة بعد حذف حركتها صيرت ألفاً، ثم حذفت لسكونها وسكون الدال قبلها في الأصل. ولا يعتد بحركة الدال لأنها عارضة». وفي كلامه نظر من وجهين، أحدهما: أن اللغة الفصيحة في النقل حذفت الهمزة من الأصل فيقولون: المَرَأَةُ وَالْكَمَاءُ في: المَرَأَةُ وَالْكَمَاءُ. وللهجة الضعيفة فيه إيقاؤها وتدييرها بحركة ما قبلها فيقولون: المَرَأَةُ وَالْكَمَاءُ بِمَدٍّ بدل الهمزة كراس وفاس فيمن خففهما. فقوله: «صَيْرَتْ الْفَاءُ» ارتکاب لاضعف اللغتين.

الثاني: أنه – وإن سُلِّمَ أنَّها صَيْرَتْ الْفَاءُ فَلَا تُسَلِّمَ أنَّ حَذْفَها لسكونها وسكون الدال في الأصل، بل حَذْفُها لساكنٍ محققٍ في اللفظ وهو الفاء من «أفلح»، ومتي وجد سبب ظاهر أُحيل الحُكْمُ عليه دون السبب المقدر.

(١) انظر في أوجه قراءتها: الإتحاف ٢٨١/٢، والبحر ٣٩٥/٦، والقرطبي ١٠٣/١٢.

(٢) إملاء ١٤٧/٢.

وقرأ طلحة بن مصرف وعمرو بن عبيد «أَفْلَحَ» مبنياً للمفعول أي : دخلوا في الفلاح . فيُحتمل أن يكون مِنْ أَفْلَحَ متعدياً . يقال : أَفْلَحَه أي : أصبه إلى الفلاح ، فيكون «أَفْلَحَ» مستعملاً لازماً ومتعدياً . وقرأ طلحة أيضاً «أَفْلَحَ» بفتح الهمزة واللام وضمُّ الحاء . وتخريجها على أنَّ الأصل «أَفْلَحُوا الْمُؤْمِنُونَ» بخلاف علامة جمعِ قبِل الفاعل كلغة «أَكْلُونِي الْبَرَاغِثُ» فيجيء فيها ما قدَّمه في قوله : «ثُمَّ عَمِّوَا وَصَمِّوَا كَثِيرٌ مِنْهُمْ»^(١) «وَأَسْرَوَا النَّحْوَى / الَّذِينَ ظَلَّمُوا»^(٢) قال عيسى : «سَمِعْتُ طَلْحَةَ يَقْرُئُهَا . فَقَلَّتْ لَهُ : أَتَلْحَنُ؟ قَالَ : نَعَمْ كَمَا لَحِنَ أَصْحَابِي» يعني اتَّبعُهُمْ فيما قَرَأْتُ بِهِ . فَإِنْ لَحَنُوا عَلَى سَبِيلِ فَرْضِ الْمُحَالِ فَأَنَا لَاحِنْ تَبَعَّا لَهُمْ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى شَدَّةِ اعْتِنَاءِ الْقَدْمَاءِ بِالنَّقْلِ وَضَبْطِهِ خَلَافَةً لِمَنْ يُغَلِّطُ الرِّوَاةَ .

وقال ابن عطية^(٣) : «وَهِيَ قِرَاءَةُ مَرْدُودَةٍ» . قلت : ولا أدرى كيف يرددونها مع ثبوتِ مثيلها في القرآن بإجماعِ وَهَمَا الْأَيْتَانِ الْمُتَقْدِمَتَانِ؟ وقال الزمخشري^(٤) : «وعنه – أي عن طلحة – «أَفْلَحَ» بضمِّهِ بغيرِ واو، اجتزاءُ بها عنها كقوله^(٥) :

٣٤٠١ - فَلَوْ أَنَّ الْأَطْبَىٰ كَانَ حَوْلِي

وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ حِيثَ إِنَّ الْوَاوَ لَا تَثْبُتُ فِي مِثْلِ هَذَا دَرْجًا لَشَأْلًا يَلْتَقِي سَاكِنًا ، فَالْحَدْفُ هَنَا لَا بُدُّ مِنْهُ فَكِيفَ يَقُولُ اجْتِزَاءُ عَنْهَا بِهَا؟ وَأَمَّا تَنْظِيرُهُ بِالْبَيْتِ

(١) الآية ٧١ من المائدة.

(٢) الآية ٣ من الأنبياء.

(٣) المحرر ٢٢٢/١١.

(٤) الكشاف ٢٥/٣.

(٥) تقدم برقم ٢١٢٦.

فليس بمطابقٍ؛ لأنَّ حذفها من الآية ضروريٌ ومن البيت ضرورةً. وهذه الواوُ لا يظهر لفظها في الدرجِ، بل يظهرُ في الوقفِ وفي الخطِّ.

وقد اختلف النَّقْلَةُ لقراءةِ طلحة: هل يُثبَّتُ للواوِ صورةً؟ ففي كتاب ابن خالويه^(١) مكتوبًا بواو بعد الحاء، وفي «اللوامح»: «وَحُذِفَتْ الواوُ بعد الحاءُ لالتقاءِهما في الدرجِ، وكانت الكتابةُ عليها محمولةً على الوصلِ نحو: «وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلُ»^(٢). قلت: ومنه «سَنَدُغُ الزَّبَانِيَّةُ»^(٣)، «صالِ الجحيم»^(٤).

و«قد» هنا للتوقع. قال الزمخشري^(٥): «قد: نقيضةُ «لَمَّا»، هي تُثبتُ المتوقعَ و«لَمَّا» تُنفيه، ولا شك أنَّ المؤمنين كانوا متوقعين لهذه البشرة، وهي لإخبارِ بثباتِ الفلاحِ لهم فَخُوطبوا بما دلَّ على ثباتِ ما توقعوه».

آ. (٢) قوله: «في صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ»: الجارُ متعلقٌ بما بعده وقدَّمَ للاهتمام، وحسنَه كونُ متعلِّقهِ فاصلةً، وكذلك فيما بعده منْ أخواته. وأضيَّقتُ الصلاةَ إليهم لأنَّهم هم المُتَفَعِّونَ بها، والمُصلَّى له غَنِيًّا عنها، فلذلك أضيَّقتُ إليهم دونَه.

آ. (٤) قوله: «لِلزَّكَاةِ»: اللامُ مزيدةٌ في المفعولِ لتقديمه على عامله ولكونه فرعاً. والزكاةُ في الأصلِ مصدرٌ، ويُطلقُ على القدرِ المُخرجِ من

(١) الشواذُ له ٩٧.

(٢) الآية ٢٤ من الشورى وقد حُذفت الواو من الرسم اتباعاً للفظ، حيث إن الواو تحذف لأنقاذه الساكنين في الدرج.

(٣) الآية ١٨ من العلق.

(٤) الآية ١٦٣ من الصافات.

(٥) الكشاف ٢٥/٣.

الأعيان. قال الزمخشري^(١): «اسم مشترك بين عين ومعنى، فالعين: القدر الذي يُخرجه المزكي من النصاب، والمعنى: فعل المزكي، وهو الذي أراده الله فجعل المزكين فاعلين له، ولا يُسوغ فيه غيره لأنَّ ما من مصدر إلا يُعَرُّ عنه بالفعل». ويُقال لمُحدثه فاعلٌ. تقول للضارب: فاعلُ الضرب، وللقاتل فاعلُ القتل، وللمزكي فاعلُ التزكية، وعلى هذا الكلام كله. والتحقيق في هذا أنك تقول في جميع الحوادث: مَنْ فاعلُها؟ فيُقال لك: الله أو بعض الخلق. ولم تمتلك الزكاة الدالة على العين أن يتعلق بها [فاعلون]^(٢) لخروجهما من صحة أن يتناولها الفاعل، ولكن لأنَّ الخلق ليسوا بفاعليها. وقد أنشدوا لأمية بن أبي الصلت^(٣):

٣٤٠٢ - المُطْعِمُونُ الطَّعَامَ فِي السَّنَةِ الْأَزْمَةِ وَالْفَاعِلُونُ لِزَكَوَاتِ

ويجوز أن يُراد بالزكاة العين، وبُقلَّر مضافًّا محفوظًّا وهو الأداء، وحملُ البيت على هذا أصلح لأنها فيه مجموعة». قلت: إنما أحوج أبا القاسم إلى هذا أن بعضهم زعم أنه يتبعُ أن تكون الزكاة هنا المصدر؛ لأنَّه لو أراد العين لقال مُؤدُّون، ولم يقل فاعلون، فقال الزمخشري: لم يتمتنع ذلك لعدم صحة تناول فاعل لها، بل لأنَّ الخلق ليسوا بفاعليها، وإنما جعل الزكوات في بيت أمية أعياناً لجمعها؛ لأنَّ المصدر لا يُجمع.

وناقشه الشيخ^(٤) فقال: «يجوز أن يكون مصدرًا وإنما جمع لاختلاف أنواعه».

(١) الكشاف ٢٦/٣.

(٢) زيادة من الكشاف.

(٣) ديوانه ٣٤٥، والقرطبي ١٠٥/١٢.

(٤) البحر ٣٩٦/٦.

قوله: «إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ» فيه أوجه، أحدها: أنَّه متعلق بـ«حافظون» على التضمين. يعني مُمسكين أو قاصرين. وكلاهما يتعدَّى بـ«على». قال تعالى: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ»^(١) الثاني: أن «على» بمعنى «من» أي: إِلَّا مِنْ أزواجهم. فـ«على» بمعنى «من»، كما جاءت «من» بمعنى «على» في قوله «وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ»^(٢)، وإليه ذَهَبَ الفراء^(٣). الثالث: أن يكون في موضع نصب على الحال. قال الزمخشري^(٤): أي إِلَّا واليin على أزواجهم أو/ [٦٥٢ ب]

قَوَامِينَ عَلَيْهِنَّ. من قولك: كان فلان على فلانة فمات عنها، فخلف عليها فلان. ونظيره: كان زياداً على البصرة أي: والياً عليها. ومنه قوله: «ثَلَاثَةُ»^(٥) تحت فلان، ومن قَمَ سُمِيتَ الْمَرْأَةُ فِرَاشًا. الرابع: أنه متعلق بمحدوف يَدُلُّ عليه «غَيْرُ مَلُومِين». قال الزمخشري^(٦): «كَانَهُ قَبْلَ: يُلَامُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَيْ: يُلَامُونَ عَلَى كُلِّ مُبَاشِرٍ إِلَّا عَلَى مَا أُطْلِقَ لَهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ عَلَيْهِ». قلت: وإنما لم يجعله متعلقاً بـ«ملومين» لوجهين. أحدهما: أنَّ ما بعد «إنَّ» لا يَعْمَلُ فيما قبلها. والثاني: أنَّ المضاف إليه لا يَعْمَلُ فيما قبل المضاف، ولفساد المعنى أيضاً.

الخامس: أن يجعل صلة لحافظين. قال الزمخشري^(٧): «مِنْ قَوْلِكَ: احْفَظْ عَلَيَّ عِنَانَ فَرَسِي»، على تضمينه معنى النفي كما ضَمَّنَ قوله: «نَشَدْتُكَ

(١) الآية ٣٧ من الأحزاب.

(٢) الآية ٧٧ من الأنبياء.

(٣) معاني القرآن ٢٣١/٢.

(٤) الكشاف ٢٦/٣.

(٥) الأصل: «فلان» وهو سهو؛ والتصحيح من الكشاف والأولى: ثلات.

(٦) الكشاف ٢٦/٣.

(٧) الكشاف ٢٦/٣.

المؤمنون

بِاللَّهِ إِلَّا فَعَلْتَ معنى: ما طَلَبْتُ مِنْكَ إِلَّا فِعْلَكَ. يعني: أَنَّ صُورَتَهُ إِثْبَاتٌ وَمَعْنَاهُ نَفْيٌ.

قال الشيخ^(۱) بعدما ذَكَرَهُ عن الزمخشري: «وَهَذِهِ وَجْهَةٌ مُتَكَلَّفَةٌ ظَاهِرٌ فِيهَا الْعُجْمَةُ» قلت: فَأَيُّ عُجْمَةٍ فِي ذَلِكِ؟ عَلَى أَنَّ الشَّيْخَ^(۲) جَعَلَهَا مُتَعْلِقَةً بـ«حَافِظُوكُمْ» عَلَى مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّضْمِينِ. وَهَذَا لَا يَصِحُّ لَهُ إِلَّا بِأَنْ يُرْتَكِبَ وِجْهًا مِنْهَا: وَهُوَ التَّأْوِيلُ بِالنَّفْيِ كـ«نَسْدُكُ اللَّهُ» لِأَنَّهُ اسْتِئْنَاءٌ مُفْرَغٌ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ نَفْيِهِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ.

السادس: قال أبو البقاء^(۳): «فِي مَوْضِعِ نَصِبِ بـ«حَافِظُوكُمْ» عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: صَانُوهَا عَنْ كُلِّ فَرْجٍ إِلَّا عَنْ فَرْجِ أَزْواجِهِمْ». قلت: وفيه شيشان، أحدهما: تضمين «حافظون» معنى صانوا، وتضمين «على» معنى «عن».

قوله: «أَوْ مَا مَلَكْتُ» «مَا» بمعنى الباقي: وفي وقوعها على العقلاء وجهان، أحدهما: أنها واقعة على الأنواع كقوله: «فَانِكِحُوا مَا طَابَ» أي: أنواع. والثاني: قال الزمخشري^(۴): «أَرِيدُ مِنْ جِنْسِ الْعُقْلَاءِ مَا يَجْرِي مَجْرِي غَيْرِ الْعُقْلَاءِ وَهُمُ الْإِنْاثُ». قال الشيخ^(۵): «وَقُولُهُ: «وَهُمْ» لَيْسَ بِجَدِّهِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ «هُمْ» مُخْتَصٌ بِالذَّكُورِ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: «وَهُوَ» عَلَى لَفْظِ «مَا». أَوْ «وَهُنَّ»

(۱) البحرين/ ۳۹۶.

(۲) قال أبو حيان: «وَالْأَوْلَى أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ التَّضْمِينِ. ضُمِّنَ «حَافِظُوكُمْ» مَعْنَى «مُمْسِكُوكُمْ» أَوْ «قَاصِرُوكُمْ»، وَكُلُّهُمَا يَتَعْدِي بِـ«عَلَى»».

(۳) الإملاء/ ۲/ ۱۴۶.

(۴) الكشاف/ ۳/ ۲۶.

(۵) البحرين/ ۳۹۶.

على معنى «ما» قلت: والجواب عنه: أن الضمير عائد على العقلاء، فقوله «وهم» أي: والعقلاء الإناث.

آ. (٨) قوله: **﴿لأماناتهم﴾**: فرأى^(١) ابن كثير هنا وفي «سأل»^(٢) لأماناتهم بالتوحيد. والباقيون بالجمع. وهذا في المعنى واحد؛ إذ المراد العموم والجمع أوفق. والأمانة في الأصل مصدر، ويُطلق على الشيء المؤمن عليه كقوله: «أنْ تُودُّوا الأمانات إلى أهلها»^(٣) «وتَخُونوا أماناتِكُم»^(٤) وإنما يُودي ويُخان الأعيان لا المعناني، كما قال الزمخشري^(٥). أما ما ذكره من الآيتين فمسلم. وأما هذه الآية الكريمة فتحتمل المصدر، وتحتمل العين.

وقرأ^(٦) الأخوان «على صلاتِهم» بالتوحيد. والباقيون «صلواتِهم» بالجمع. وليس في المعراج خلاف^(٧). والإفراد والجمع كما تقدم في «أماناتهم» و«أماناتهم». قال الزمخشري^(٨): «فإن قلت: كيف كرر ذكر الصلاة أولاً^(٩) وأخرأ؟ قلت: هما ذكران مختلفان، وليس بتكرير، وصفوا أولاً بالخشوع في صلاتِهم، وأخرأ بالمحافظة عليها». ثم قال: «وأيضاً فقد وحدت أولاً ليفاد الخشوع في جنس الصلاة أي صلاة كانت، وجمعت آخرأ لتفاد المحافظة على أعدادها، وهي الصلوات الخمس والوتر والستن الراتبة».

(١) السبعة، ٤٤٤، والتسير ١٥٨، والحججة ٤٨٣، والنشر ٢/ ٣٢٨، والبحر ٦/ ٣٩٧.

(٢) وهي الآية ٣٢ من المعراج. وانظر: السبعة ٦٥١.

(٣) الآية ٥٨ من النساء.

(٤) الآية ٢٧ من الأنفال.

(٥) الكشاف ٢/ ٢٧.

(٦) السبعة، ٤٤٤، والتسير ١٥٨، والحججة ٤٨٢، والنشر ٢/ ٣٢٨، والبحر ٦/ ٣٩٧.

(٧) الآية ٣٤ «والذين هم على صلاتِهم يحافظون».

(٨) الكشاف ٢/ ٢٧.

(٩) في الآية ٢، والآية ٩.

– المؤمنون –

قلت: وهذا إنما يتجه في قراءة غير الآخرين. وأماماً الأخوان فإنهما أفرداً أولاً وآخرأ. على أن الزمخشري قد حكى الخلاف^(١) في جمْع الصلاة الثانية وإفرادها بالنسبة إلى القراءة.

آ. (١١) قوله: «هم فيها خالدون»: يجوز في هذه الجملة أن تكون مستأنفة، وأن تكون حالاً مقدرة: إما من الفاعل بـ«يرثون»، وإما من مفعوليه؛ إذ فيها ذكر كل منها.

آ. (١٢) قوله: «من سُلَالَةٍ»: فيه وجهان، أحدهما: – وهو الظاهر – أن يتعلّق بـ«خلقنا» و«من» لابتداء الغاية. والثاني: أن يتعلّق بمحدوفي على أنها حال من الإنسان. والسلالة: فعالة. وهو بناء يدلّ على القلة كالقلامة. وهي من سللت الشيء من الشيء أي استخرجته منه، ومنه قوله: هو سُلَالَةُ أَيْهِ كَأَنَّهُ انْسَلَّ مِنْ ظَهُورِهِ وَأَنْشَدَ^(٢):

٣٤٠٣ – جاءت به عَصْبَ الأَدِيمِ غَضِنْفَرَا
سُلَالَةُ فَرْجٍ كَانَ غَيْرَ حَصِينٍ

وقال أمية بن أبي الصلت^(٣):

٣٤٠٤ – خَلَقَ الْبَرِّيَّةَ مِنْ سُلَالَةِ مُنْتَنِينَ
وَالسَّلَالَةُ كُلُّهَا سَنَعُودُ

(١) الكشاف ٢/٢٧.

(٢) البيت لحسان بن ثابت، وهو في زيادات ديوانه ٥١٩، والمسان (سلل) ومحاجز القرآن ٥٦/٢.

(٣) الديوان ٣٧٨، والبحر ٦/٣٩٣.

/ وقال الزمخشري^(١): «السُّلَالَةُ: الْخُلاصَةُ لِأَنَّهَا تُسَلَّلُ مِنْ بَيْنِ الْكَدَرِ». [١/٦٥٣] وهذه الجملة جوابٌ قسمٌ ممحضٌ. أي: والله لقد خلقنا. وعُطفت على الجملة قبلها لما بينهما من المناسبة؛ وهو أنه تعالى لما ذكر أنَّ المُتُصَفِّين بتلك الأوصاف يُرثُون الفردوسَ، فتضمنَ ذكرَ المعاد الآخرويِّ، ذكرَ النِّسَاءِ الأولى ليستدلُّ بها على المعادِ، فإنَّ الابتداء في العادة أصعبُ من الإعادة كقوله: «وهو أَهُونُ عَلَيْهِ»^(٢). وهذا أحسنُ مِنْ قولِ ابن عطية^(٣): «هذا ابتداءُ كلامٍ ، والواو في أولِه عاطفةٌ جملةٌ كلامٌ على جملةٍ كلامٍ ، وإنْ تبَايَتَا فِي الْمَعْنَى» لأنَّني قَدَّمْتُ لك وجْهَ المناسبةِ.

قوله: «مِنْ طِينٍ» في «مِنْ» وجهان، أحدهما: أنها لا بُدَّ من الابتداءِ الغايةِ. والثاني: أنها لبيان الجنس. قال الزمخشري^(٤): «فَإِنْ قَلْتَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ «مِنْ» و«مِنْ»؟ قلت: الْأُولَى لِلابْتِداءِ ، والثانيةُ لِلبيانِ كقوله: «مِنْ الْأُوْنَانِ»^(٥). قال الشِّيخ^(٦): «وَلَا تَكُونُ لِلبيانِ؛ إِلَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ السُّلَالَةَ هِيَ الطِّينُ. أَمَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ مِنْ أَنْتِيلِ مِنَ الطِّينِ فَ«مِنْ» لابْتِداءِ الغايةِ».

وفيما تتعلق به «مِنْ» هذه أوجهه، أحدها: أنها تتعلَّقُ بممحضٍ إذ هي صفةٌ لـ «سُلَالَةً». الثاني: أنها تتعلَّقُ بنفسِ «سُلَالَةً»؛ لأنَّها بمعنى مسلولة. الثالث: أنها تتعلَّقُ بـ «خَلَقْنَا» لأنَّها بدلٌ مِنْ الأولى ، إذا قلنا: إنَّ السُّلَالَةَ هِي نفسُ الطينِ.

(١) الكشاف ٢٧/٣ .

(٢) الآية ٢٧ من الروم .

(٣) المحرر ٢٢٣/١١ .

(٤) الكشاف ٢٧/٣ .

(٥) «فاجتبوا الرجس من الأوثان» الآية ٣٠ من الحج .

(٦) البحر ٣٩٨/٦ .

– المؤمنون –

أ. (١٣) قوله: **﴿ثُمَّ جَعَلْنَا نُطْفَةً﴾**: في هذا الضمير قوله، أحدهما: أنه يعود للإنسان. فإن أريد غير آدم فواضح، ويكون خلقه من سلالة الطين خلق أصله وهو آدم، فيكون على حذف مضارب. وإن كان المراد به آدم فيكون الضمير عائدًا على نسله أي: جعلنا نسله فهو على حذف مضارب أيضًا. أو عاد الضمير على الإنسان اللائق به ذلك، وهو نسل آدم، فلفظ الإنسان من حيث هو صالح للأصل والفرع، ويعود كل شيء لما يليق به. وإليه تردد المخери^(١).

قوله: «في قرار» يجوز أن يتعلق بالجملة، وأن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لـ «نطفة». والقرار: المستقر وهو موضع الاستقرار. والمراد بها الرحم. ووُصفت بـ «مكِّن» لمكانة التي هي صفة المستقر فيها، لأحد معنيين: إما على المجاز كطريق سائر، وإنما السائر من فيه. وإما لمكانتها في نفسها لأنها تمكنت بحيث هي وأحرزت.

أ. (١٤) قوله: **﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً﴾**: وما بعدها. ضمن «خلق» معنى جعل التصويرية فتعد لاثنين كما تضمن جعل معنى خلق فيتعدي لواحد نحو: «وَجَعَلَ الظلمات والنور»^(٢).

قوله: «عظاماً» قرأ العامة «عظاماً» و«العظم» بالجمع فيهما. وابن^(٣) عامر وأبو بكر عن عاصم «عظاماً» و«العظم» بالإفراد فيهما. والسلمي والأعرج والأعمش بـأفراد الأول وـجُمِع الثاني. وأبورجاء ومجاهد وإبراهيم ابن

(١) الكشاف ٢٧/٣.

(٢) الآية ١ من الأنعام.
(٣) انظر في قراءاتها: السابعة ٤٤٤، والنشر ٢/٣٢٨، والتيسير ١٥٨، والبحر ٦/٤٨٤.

أبى بكر^(١) بجمع الأول وإفراد الثاني عكس ما قبله. فالجمع على الأصل لأنه مطابق لما يُراد به، والإفراد للجنس كقوله: «وَهَنَ الْعَظَمُ مِنِي»^(٢). وقال الزمخشري^(٣): «وَضَعَ الْواحِدُ مَوْضِعَ الْجَمْعِ لِزِوْالِ الْلَّبْسِ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ ذُو عِظَامٍ كَثِيرٍ». قال الشِّيخ^(٤): «هَذَا عِنْدَ سَيِّدِنَا وَاصْحَابِهِ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ وَأَشْدَوَا»^(٥):

٣٤٠٥ – كُلُوا فِي بَعْضٍ بِطِينُكُمْ تَعْفُوا

.....

وَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا أَنَّ كُلًّا وَاحِدًا لَهُ بَطْنٌ». قَلْتَ: وَمِثْلُه^(٦):

٣٤٠٦ – لَا تُنْكِرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِّيْنَا
فِي حَلْقِكُمْ عَظِيمٌ وَقَدْ شُجِّيْنَا

يريد: في حلقكم. ومثله قول الآخر^(٧):

٣٤٠٧ – بِهَا حِيفُ الْخَسْرَى فَأَمَا عِظَامُهَا
فِيْنِيْضُ وَأَمَا جَلْدُهَا فَصَلَّيْبُ

(١) إبراهيم بن أبي بكر المكي سمع طاوساً، وسمع عنه ابن جريج، صدوق أو هو الأنصاري المدني روى عنه ابن جريج، حديثه في مصنف عبد الرزاق ولم تذكر وفاتهما. انظر: تهذيب التهذيب ١١١/١.

(٢) الآية ٤ من مريم.

(٣) الكشاف ٢٧/٣.

(٤) البحر ٣٩٨/٦.

(٥) الكتاب ١٠٨/١ – ١٠٩.

(٦) تقدم برقم ١٥٣.

(٧) تقدم برقم ١٥٥.

(٨) تقدم برقم ١٥٤.

– المؤمنون –

يريد: جلوّدها، ومنه «وعلى سَمْعِهِمْ»^(١) وقد تقدّم طَرْفُ مِنْ هذَا^(٢).
قوله: «أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ» فيه ثلاثة أوجه. أحدها: أنه بدل من الجلالات.
الثاني: أنه نعَت لـالجلالة وهو أولى ممّا قبله؛ لأن البديل بالمشتق يقلُّ.
الثالث: أن يكون خبر مبتدأ مضمر أي: هو أحسن. والأصل عدم الإضمار.
وقد منع أبو البقاء^(٣) أن يكون وصفاً قال: «لأنه نكرة وإن أضيف لمعرفة؛ لأنَّ
المضاف إليه عَوْضٌ مِنْ «من» وهذا جميْع أَفْعَلِ مِنْكَ». قلت: وهذا بناء منه
على أحد القولين في أَفْعَلِ التفضيل إذا أضيف: هل إضافته محضَّة أم لا؟
والصحيحُ الأول.

والخالقين أي: المقدّرين كقول زهير^(٤):

٣٤٠٨ – ولَأَنَّ تَفْرِيْنِي مَا خَلَقْتَ وَيَعْ

ضُّ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي

[٦٥٣/ب] / والمميّز لـأَفْعَلِ محدود لـدلالة المضاف إليه أي: أحسن
الخالقين خَلْقًا أي: المقدّرين تقديرًا كقوله: «أَذْنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ»^(٥) أي: في
القتال. حُذف الماؤون في دلالة الصلة عليه.

آ. (١٥) قوله: «بَعْدَ ذَلِكَ»: أي: بعدما ذُكر، ولذلك أُفرد
اسم الإشارة. وقرأ العامة «لَمَيْتُونَ»^(٦). وزييد بن علي وابن أبي عبلة وابن

(١) الآية ٧ من البقرة.

(٢) انظر: الدر المصنون ١١٤/١.

(٣) الإملاء ٢/١٤٨.

(٤) تقدم برقم ٢٦١.

(٥) الآية ٣٩ من الحج.

(٦) البحر ٦/٣٩٩، ومعانٍ القرآن للفراء ٢/٢٣٢.

– المؤمنون –

محиصن «لَمَّا تُوْنَ» والفرق بينهما: أنَّ الْمَيْتَ يَدْلُّ عَلَى الشَّبُوتِ وَالْأَسْتَقْرَارِ، وَالْمَائِتَ عَلَى الْحَدُوثِ كَضِيقٍ وَضَاقَقَ، وَفَرَحُ وَفَارَحُ. فَيُقَالُ لِمَنْ سِيمُوتُ: مَيْتٌ وَمَائِتٌ، وَلِمَنْ ماتُ: مَيْتٌ فَقْطُ دُونَ مَائِتٍ لَا سِقْرَارِ الصَّفَةِ وَثِبَوْتَهَا وَسِيَانِي مَثْلُهُ فِي الزَّمْرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنْ قِيلَ: الْمَوْتُ لَمْ يَخْتَلِفْ فِيهِ اثْنَانُ، وَكُمْ مِنْ مَخَالِفٍ فِي الْبَعْثِ فَلِمَ أَكَدَ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ أَبْلَغَ تَأْكِيدٍ، وَتُرُكَ الْمُخْتَلِفُ فِيهِ مِنْ تَلْكَ الْمُبَالَغَةِ فِي التَّأْكِيدِ؟ فَالْجَوابُ^(۱): أَنَّ الْبَعْثَ لِمَا ظَاهَرَتْ أَدْلُوَهُ وَتَضَافَرَتْ أَبْرَزَ فِي صُورَةِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ الْمُسْتَغْنِي عَنِ ذَلِكَ، وَأَنَّهُمْ لَمَّا لَمْ يَعْمَلُوا لِلْمَوْتِ وَلَمْ يَهْتَمُوا بِأَمْوَارِهِ نَزَّلُوا مَنْزَلَةَ مَنْ يُنْكِرُهُ فَابْرَزُوهُمْ فِي صُورَةِ الْمُنْكَرِ الَّذِي اسْتَبَعَدُوهُ كُلًّا اسْتَبعَادًا.

وَكَانَ الشَّيْخُ^(۲)، سُيِّلُ عَنِ ذَلِكَ^(۳). فَأَجَابَ بِأَنَّ الْلَامَ غَالِبًا تَخْلُصُ الْمُضَارِعِ لِلْحَالِ، وَلَا يَمْكُنُ دُخُولُهَا فِي «تَبْعَثُونَ» لِأَنَّهُ مُخْلَصٌ لِلْأَسْتِقْبَالِ لِعَمَلِهِ فِي الظَّرْفِ الْمُسْتَقْبَلِ. وَاعْتَرَضَ عَلَى نَفْسِهِ بِقُولِهِ: «وَإِنْ رَبِّكَ لِيَحْكُمْ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(۴)، فَإِنَّ الْلَامَ دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَارِعِ الْعَامِلِ فِي ظَرْفٍ مُسْتَقْبَلٍ وَهُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ. وَأَجَابَ بِأَنَّهُ خَرَجَ هَذَا بِقُولِهِ «غَالِبًا» أَوْ بِأَنَّ الْعَامِلَ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ مُقْدَرٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى؛ إِذْ فِيهِ تَهْيَةُ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ وَقَطْعُهُ عَنِهِ.

وَ«بَعْدَ ذَلِكَ» مَتَعْلِقٌ بِ«مَيْتُونَ» وَلَا تَمْنَعُ لَامُ الْأَبْتِداءِ مِنْ ذَلِكَ.

آ. (۱۸) قُولُهُ: «عَلَى ذَهَابِ بِهِ»: «عَلَى ذَهَابِ» مَتَعْلِقٌ بِ«لَقَادِرُونَ» وَالْلَامُ – كَمَا تَقْدُمَ – غَيْرُ مَانِعٍ مِنْ ذَلِكَ، وَ«بِهِ» مَتَعْلِقٌ بِ«ذَهَابِ»

(۱) انظر: البحرين ۳۹۹/۶.

(۲) البحرين ۳۹۹/۶.

(۳) السؤال: لِمَ دَخَلَتِ الْلَامُ فِي قُولِهِ لِمَيْتُونَ، وَلَمْ تَدْخُلْ فِي تَبْعَثُونَ؟

(۴) الآية ۱۲۴ مِنَ النَّحْلِ.

– المؤمنون –

وهي مرادفة للهمزة كهي في «الذهب بسمعهم»^(١) أي على إدھابه.

آ. (٢٠) قوله : **«وشجرة»** : عطف على «جناة». وقرأ^(٣) نافع وابن كثیر وأبو عمرو «سیناء» بكسر السین. والباقيون بفتحها. والأعمش كذلك إلا أنه قصرها. فاما القراءة الأولى فالهمزة فيها ليست للتأنيث؛ إذ ليس في الكلام فعلاء بكسر الأول، وهمزته للتأنيث، بل للإلحاق كـ «سرداح»^(٤) وـ «قرطاس» فهي كعلباء^(٥) فتكون الهمزة منقلبة عن ياء أو واء؛ لأن الإلحاق يكون بهما، فلما وقع حرف العلة متطرفاً بعد الف زائدة قُلبت همزة كرداء ويكساء، قال الفارسي^(٦) : «وهي الياء التي ظهرت في «درحایة». والدرحایة: الرجل القصير السمين».

وجعل أبو البقاء^(٧) هذه الهمزة أصلية فقال: «والهمزة على هذا»^(٨) أصل مثل «حملق» وليس للتأنيث إذ ليس في الكلام مثل [جمراء والياء]^(٩) أصل إذ ليس في الكلام «سنًا»^(٩) يعني: مادة سين ونون وهمزة. وهذا مخالف لما تقدم من كونها بدلاً من زائد ملحق بالأصل. على أن كلامه محتمل للتأويل إلى ما تقدم، وعلى هذا فمعنى الصرف للتعریف والتأنيث؛ لأنها اسم بقعة بعينها،

(١) الآية ٢٠ من البقرة.

(٢) السابعة ٤٤٤، والشتر ٣٢٨/٢، والتيسير ١٥٩، والحجۃ ٤٨٤، والبحر ٤٠٠/٦.

(٣) السرداخ: الناقة الطويلة.

(٤) العلباء: عصب عنق البعير.

(٥) الحجة (خ) ٢٢/٤.

(٦) الإملاء ١٤٨/٢.

(٧) على قراءة كسر السين. والحملق: ما غطت الجفون من بياض المقلة.

(٨) لعله: والهمزة أصل.

(٩) ما بين معقوقتين لم يزد في مطبوعة الإملاء. في الإملاء «إذ ليس في الكلام مثل سیناء».

– المؤمنون –

وقيل: للتعريف والعمجمة، قال بعضهم: والصحيح أن «سيناء» اسم أجمي نَقَّتْ به العرب فاختلَفتْ فيه لغاتُها فقالوا: سِيناء كَحْمَرَاء وَصَفْرَاء، وَسِيناء كَعِلَبَاء وَجَرْبَاء وَسِينَين كَخِنْدِيدْ^(١) وَزَحْلِيل، وَالخِنْدِيدْ: الفحل والخاصي أيضاً، فهو من الأصداد، وهو أيضاً رأس الجبل المرتفع، والزَّحْلِيل: المُتَّحِي مِنْ زَحْل إِذَا تَنَحَّى^(٢).

وقال الزمخشري^(٣): «طُورُ سِيناء وَطُورُ سِينَين: لا يخلو: إِمَّا أَنْ يُضافَ فِيهِ الطُورُ إِلَى بَقْعَةِ اسْمَهَا سِيناء، وَسِينَون، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِلْجَبَلِ مَرْكَبًا مِنْ مَضَافٍ وَمَضَافٍ إِلَيْهِ كَامِرَى القيس وَبِعَلْبَكَ، فَيَمْنَ أَضَافَ». فَمَنْ كَسَرَ سِينَ «سِيناء» فَقَدْ مَنَعَ الصرف للتعريف والعمجمة، أو التأنيث، لأنَّها بَقْعَةٌ وَفِعْلَاءٌ لَا تَكُونُ أَلْفَهُ لِلتَّأَنِيَّةِ كَعِلَبَاء وَجَرْبَاء. قَلْتَ: وَكَوْنُ أَلْفِ فِعْلَاءٍ بِالْكَسْرِ لَيْسَ لِلتَّأَنِيَّةِ هُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْبَصَرَةِ، وَأَمَّا الْكُوْفِيُّونَ فَعِنْهُمْ أَنَّ أَلْفَهَا تَكُونُ لِلتَّأَنِيَّةِ، فَهِيَ عِنْهُمْ مَمْنُوعَةٌ لِلتَّأَنِيَّةِ الْلَّازِمَ كَحَمَرَاء وَبَابَهَا. وَكَسَرُ السِّينِ مِنْ «سِيناء» لِغَةِ كِتَانَةِ.

وَأَمَّا القراءة الثانية^(٤) فَأَلْفُهَا لِلتَّأَنِيَّةِ، فَمَنْعِ الصرف واضحٌ. قال أبو البقاء^(٥): «وَهَمْزَتُهُ لِلتَّأَنِيَّةِ إِذَا لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فَعْلَالٌ بِالْفَتْحِ». وما حكى الفراء^(٦) مِنْ قولِهِمْ: «نَاقَةٌ فِيهَا خَرْعَالٌ»^(٧) لَا يُبَثُّ، وإنْ ثَبَتْ فَهُوَ شَادٌ لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ».

(١) انظر: الأصداد للأبناري ٥٩.

(٢) انظر: اللسان (زحل).

(٣) الكشاف ٢٩/٣.

(٤) وهي فتح السين.

(٥) الإملاء ١٤٨/٢.

(٦) انظر: اللسان (خرعلم).

(٧) وهي الناقة بها ظلم. وفي اللسان (خرعلم): «وزاد ثعلب قهقار، وزاد أبو مالك قسطال».

– المؤمنون –

وقد وهم بعضهم فجعل «سيناء» مشتقةً من السَّنَا وهو الضوء، ولا يصحُّ [٦٥٤/أ] ذلك لوجهين أحدهما: أنه ليس عربيًّا الوضع. نصوا على ذلك كما/ تقدم، الثاني: أنا – وإن سلمنا أنه عربيًّا الوضع ، لكن المادتان مختلفتان، فإن عين «السَّنَا» نونٌ وعين «سيناء» ياء . كذا قال بعضهم . وفيه نظر؛ إذ لقائلٍ أن يقول: لا نُسلِّم أن عين «سيناء» ياء، بل هي عينها نونٌ وياؤها مزيدة، وهمزتها منقلبة عن واوٍ كما قُبِّلت السَّنَا، وزنها حينئذٍ فيعال، وفي الحال موجودٌ في كلابهم كمِيلاع^(١) وقيتال مصدر قاتل.

قوله «تبَّتْ» قرأ^(٢) ابن كثير وأبو عمرو، «تبَّتْ» بضم التاء وكسر الباء . والباقيون بفتح التاء وضم الباء . فأمّا الأولى ففيها ثلاثة أوجه، أحدهما: أن «أنبت» بمعنى نبت فهو مما اتفق فيه فعل وأفعال وأنشدوا لزهير^(٣) :

٣٤٠٩ – رأيت ذوي الحاجات عند يسوتهم
قطيناً لها حتى إذا أنبت البقل

أي: نبت، وأنكره الأصمعي . الثاني: أنَّ الهمزة للتعدية، والمفعول محذوف لفهم المعنى أي: تبَّتْ ثمرها أو جنها . و«بالدهن» أي: ملتسأ بالدهن . الثالث: أنَّ الباء مزيدة في المفعول به كهي في «ولا تُلْقُوا بأيديكم»^(٤) وقول الشاعر^(٥):

(١) الميلاع: الناقة السريعة . وانظر: اللسان (ملع).

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٤٥، والنشر ٢/٣٢٨، والتيسير ١٥٩، والبحر ٦/٤٠١، والمحتسب ٢/٨٧.

(٣) تقدم برقم ٢٩٦٦.

(٤) الآية ١٩٥ من البقرة.

(٥) تقدم برقم ٧٤٧.

٣٤١٠

سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأُنَّ بِالسُّورِ

وقول الآخر^(١):

٣٤١١ - نَصْرَبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرَجِ

وأما القراءة الأخرى فواضحة، والباء للحال من الفاعل أي: ملتسبة بالدهن، يعني: وفيها الدهن.

وقرأ الحسن والزهري وابن هرمس «تَبَتْ» مبنياً للمفعول، من أبنتها الله. و«بالدهن» حال من القائم مقام الفاعل، أي: ملتسبة بالدهن.

وقرأ^(٢) زر بن حبيش «تَبَتْ الدَّهْنَ» من أبنتها، وسقط الباء هنا يدل على زيادتها في قراءة من أبنتها. والأشهرب سليمان بن عبد الملك^(٣) «بالدهان» وهو جمع دهن كرمخ ورماح. وأما قراءة أبي «تَمَرَ»، وعبد الله «تَخْرَجَ» فتفسير لا قراءة لمخالفة السواد.

والدهن: عصاراة ما فيه دسم. والدهن بالفتح المسمى بالدهن مصدر دهن يدمن، والمداهنة من ذلك؛ كأنه يمسح على صاحبه ليقر خاطره.

(١) البيت للنابغة الجعدي، وقبله:

نَحْنُ بَنُو جَعْدَةَ أَرْبَابِ الْفَلْجِ
نَحْنُ مَنْتَغُنَا سَيْلَهُ حَتَّى اغْتَلَجْ

وهو في ديوانه ٢١٥، والحزانة ٤/١٥٩، والمعنى ١٤٧، الفلج: موضع.

(٢) انظر في قراءات: «بالدهن» القرطبي ١١٦/١٢، والبحر ٤٠١/٦.

(٣) سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموي، معروف بالتدین والغزو، توفي سنة ٩٩. انظر: سير أعلام النبلاء ١١١/٥.

قوله: «وصبِغَ العَامَةُ عَلَى الْجَرْ نَسْقًا عَلَى «بِالدُّهْنِ». والأعمش^(١) «وصبِغَا» بالنصب نسقاً على موضع «بِالدُّهْنِ» كقراءة «وأَرْجَلَكُم»^(٢) في أحد محتملاته، وعامر بن عبد الله^(٣) «وصباغ» بالألف، وكانت هذه القراءة مناسبة لقراءة مَنْ قرأ «بِالدُّهْنِ». والصَبَغُ وَالصَبَاغُ كَالْدَبَغُ وَالدَبَاغُ وَهُوَ اسْمٌ مَا يُفْعَلُ بِهِ. و«لِلَاكَلِينَ» صفة.

أ. (٢١) قوله: **«تَسْقِيكُمْ»**: قد ذكر ما فيه في النحل^(٤)، وقُرِئَ^(٥) **«تَسْقِيكُمْ»** بالثاءِ مِنْ فُوقَ أَيِّ: أَيِّ: الأنعام.

أ. (٣٠) قوله: **«مُنْزَلًا مُبَارَكًا»**: قرأ^(٦) أبو بكر بفتح الميم وكسر الزاي، والباقيون بضم الميم وفتح الزاي. والمُنْزَلُ والمُنْزَلُ كلُّ منها يحتملُ أَنْ يكونَ اسْمَ مَصْدِرٍ وَهُوَ الإِنْزَالُ وَالنُّزُولُ، وَأَنْ يكونَ اسْمَ مَكَانٍ لِلنُّزُولِ وَالإِنْزَالِ، إِلَّا أَنَّ القياسَ «مُنْزَلًا» بِالضمِّ وَالفتح^(٧) لِقوله «أَنْزَلْنِي»، وأما الفتح والكسر^(٨) فعلى نِيابةِ مَصْدِرِ الْثَلَاثِي مَنَابِ مَصْدِرِ الْرَبَاعِيِّ كَقُولَه «أَنْبَتْكُمْ

(١) انظر: في قراءاتها: الإتحاف ٢٨٣/٢، البحر ٤٠١/٦، والقرطبي ١١٦/١٢.

(٢) الآية ٦ من المائدة وانظر: الدر المصنون ٤/٢٠٩ وهي قراءة نافع وحفص والكسائي وابن عامر.

(٣) عامر بن عبد الله أبو عبد الله العنبري، أدرك عثمان وابن مسعود وجماعة من الصحابة، توفي في خلافة عثمان وقد جهز إلى الشام فمات بها، انظر: طبقات القراء ٣٥٠/١.

(٤) الآية ٦٦، وانظر: الدر المصنون ٧/٢٥١.

(٥) وهي قراءة أبي جعفر، انظر: الإتحاف ٢/١٨٦، والمحتب ٢/٩٠، والنشر ٢/٣٠٤.

(٦) السبعة ٤٤٥، والنشر ٢/٢٢٨، والتيسير ١٥٩، والبحر ٦/٤٠٢، والحججة ٤٨٦.

(٧) بضم الميم وفتح الزاي.

(٨) بفتح الميم وكسر الزاي.

من الأرض نباتاً^(١)، وقد تقدم نظيره^(٢) في مدخل ومدخل في سورة النساء.
و «إن» في قوله «وإن كُنَّا» مخففة، واللام فارقة. وقيل «إن» نافية، واللام
معنى «إلا»، وقد تقدم ذلك غير مرّة.

آ. (٣٢) قوله: **﴿فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ﴾**: قال الزمخشري^(٣): «فإن
قلت: حق أرسلَ أَن يَعْدِي بـ «إلى» كأخواته التي هي: وجه وأنفذ وبعث،
فما باله عدي في القرآن بـ إلى تارة وبـ في أخرى كقوله «كذلك أَرْسَلْنَاكَ في
أُمَّةٍ»^(٤)? قلت: لم يُعد بـ «في» كما عدي بـ «إلى» ولم يجعله صلة مثله، ولكن
الأُمَّة أو القرية جعلت موضعا للإرسال كقول روبة^(٥):
٣٤١٢ – أرسلت فيها مصعباً إذا إقحام

وقد جاء «بعث» على ذلك كقوله تعالى: «ولو شِئْنَا لَبَعْثَنَا في كل قرية
نذيرًا»^(٦).

قوله: «أَنِ اعْبُدُوا» يجوز أن تكون المصدرية أي: أَرْسَلْنَاه بـ أَنْ اعبدوا
أي: بقوله اعبدوا، وأن تكون مفسرةً.

(١) الآية ١٧ من نوح.

(٢) الآية ٣١ من النساء وانظر: الدر المصنون ٦٦٥/٣.

(٣) الكشاف ٣١/٣.

(٤) الآية ٣٠ من الرعد.

(٥) ليس في ديوانه، وهو في شواهد الكشاف ٤/٥٣٢، وبعدة:
طَبَأَ فَقِيهَا بِذِوابِ الْأَبْلَامِ
والطَّبُّ: الحاذق. والأبلام: الرحم. لأنَّ مَنْ كان حاذقاً بجراحتها كان في
غاية الحذقة.

(٦) الآية ٥١ من الفرقان.

– المؤمنون –

قال الزمخشري^(١): «فَإِنْ قُلْتَ: ذَكَرْ مَقَالَةً^(٢) هُودٌ فِي جَوَابِهِ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ، وَسُورَةِ هُودٍ، بِغَيْرِ وَوْ؛ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ»^(٣) «قَالُوا يَا هُودُ مَا جَحْتَنَا بَيْبَنَةً»^(٤) وَهُنَّا^(٥) مَعَ الْوَوْ فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا؟ قُلْتَ: الَّذِي بِغَيْرِ وَوْ عَلَى تَقْدِيرِ سُؤَالِ سَائِلٍ: قَالَ: فَمَاذَا قِيلَ لَهُ؟ فَقِيلَ لَهُ: قَالُوا: كَيْتَ وَكَيْتَ. وَأَمَّا الَّذِي مَعَ الْوَوْ فَعَطْفَتْ لِمَا قَالُوهُ عَلَى مَا قَالَهُ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ اجْتَمَعَ فِي الْحَصْولِ: هَذَا الْحَقُّ وَهَذَا الْبَاطِلُ، وَشَتَانٌ مَا بَيْنَهُمَا».

[٦٥٤/ب] قُلْتَ: وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: هَذَا جَوَابٌ بِنَفْسِ الْوَاقِعِ، وَالسُّؤَالُ باقٍ؛ إِذْ يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: لَمْ لَا يُجْعَلْ هَنَا قَوْلَهُمْ أَيْضًا جَوَابًا لِسُؤَالِ سَائِلٍ كَمَا فِي نَظِيرَتِهِ لِوَعْكَسِ الْأَمْرِ؟

آ. (٣٣) قَوْلُهُ: «مَا تَشْرَبُونَ»^(٦): أَيْ: مِنْهُ، فَحَذَفَ الْعَائِدَ لِاسْتِكْمَالٍ شَرْوَطِهِ^(٧) وَهُوَ: اتْحَادُ الْحَرْفِ وَالْمُتَعَلِّقُ، وَعَدْمُ قِيامِهِ مَقَامٌ مَرْفُوعٌ، وَعَدْمُ ضَمِيرٍ آخَرَ، هَذَا إِذَا جَعَلْنَاهَا بِمَعْنَى الَّذِي فَإِنْ جَعَلْنَاهَا مَصْدَرًا لَمْ تَحْتَاجْ إِلَى عَائِدٍ، وَيَكُونُ الْمَصْدَرُ وَاقِعًا مَوْقِعَ الْمَفْعُولِ أَيْ: مِنْ مَشْرُوبِكُمْ. وَقَالَ فِي التَّحْرِيرِ: «وَزَعْمُ الْفَرَاءِ^(٨) أَنَّ مَعْنَى «مَا تَشْرَبُونَ» عَلَى حَذْفِ أَيِّ تَشْرِبُونَ مِنْهُ».

(١) الكشاف ٢/٣١.

(٢) مطبوعة الكشاف: «مقام».

(٣) الآية ٦٦ مِنَ الْأَعْرَافِ.

(٤) الآية ٥٣ مِنْ هُودٍ. وَالآية فِي الْأَصْلِ: «قَالُوا مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا» وَالتَّصْحِيحُ مِنَ الْكَشَافِ وَآيَةُ هُودٍ «فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا» وَلَيْسَ فِيهَا شَاهِدٌ لَمَا يُرِيدُهُ الزَّمْخَشَرِي.

(٥) فِي الآية ٣٣ مِنْ قَوْلِهِ: «وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ».

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٢٩٢.

(٧) معاني القرآن ٢/٢٣٤.

وهذا لا يجوز عند البصريين، ولا يحتاج إلى حذف الباء لأن «ما» إذا كانت مصدرية لم تتحرج إلى عائده، فإن جعلتها بمعنى الذي حذفت العائدة، ولم يُحتاج إلى إضمار «من». يعني أنه يُقدّر: تشربونه من غير حرف جر، وحيثني تكون شروط الحذف أيضاً موجودة، ولكنه تفوت المقابلة إذ قوله «تأكلون منه» فيه تبعيض، فلو قدرت هذا: تشربونه من غير «من» فاتت المقابلة. ثم إن قوله: «وهو لا يجوز عند البصريين» ممنوع بل هو جائز لوجود شروط الحذف.

آ. (٣٤) قوله: «إذن»: قال الرمخشري^(١): «واقع في جزاء الشرط وجواب للذين قاولوهم من قويمهم». قال الشيخ^(٢): «وليس «إذن» واقعاً في جزاء الشرط بل واقعاً بين «إنكم» والخبر، و«إنكم» والخبر ليس جزاء للشرط، بل ذلك جملة جواب القسم المحذوف قبل «إن» الشرطية. ولو كانت «إنكم» والخبر جواباً للشرط، لزمت الفاء في «إنكم»، بل لو كان بالفاء في تركيب غير القرآن لم يكن ذلك التركيب جائزاً إلا عند الفراء. والبصريون لا يجيزونه. وهو عندهم خطأ».

قلت: يعني أنه إذا توالى شرط وقسم أجيبي سابقهما، والقسم هنا متقدّم فيبني على أن يُحاجَب ولا يُحاجَب الشرط، ولو أجيبي الشرط لاختلت القاعدة إلا عند بعض الكوفيين، فإنه يُحاجَب الشرط وإن تأخر. وهو موجود في الشعر^(٣).

آ. (٣٥) قوله: «أيعدكم أنكم»: الآية في إعرابها ستة أوجه، أحدها: أنَّ اسم «أنَّ» الأولى مضارف لضمير الخطاب حذف وأقيم المضاف إليه مقامه، والخبر قوله: «إذا مِنْ» و«أنكم مُخْرَجُون» تكرير لـ «أنَّ» الأولى للتاكيد والدلالة على المحذوف والمعنى: أنَّ إخراجكم إذا مِنْ وكُنْتم.

(١) الكثاف ٣١/٣.

(٢) البحر ٤٠٤/٦.

(٣) انظر: المسألة في شرح الكافية الشافية ٢/٨٨٨.

الثاني: أنَّ خبرَ «أنَّ الأولى هو «مُخْرَجُون»، وهو العامل في «إذا»، وكررتُ الثانية توكيدها لِمَا طال الفصل. وإليه ذهب الجرمي والمبرد^(١) والفراء^(٢).

الثالث: أنَّ «أنَّكم مُخْرَجُون» مُوَوِّل بمصدرِ مرفوع بفعلِ محنوفٍ، ذلك الفعلُ المحنوف هو جوابُ «إذا» الشرطية، وإذا الشرطية وجوابُها المقدّرُ خبرٌ لـ«أنَّكم» الأولى، تقديره: يَحْدُثُ أنَّكم مُخْرَجُون.

الرابع: كالثالث – في كونه مرفوعاً بفعلٍ مقدرٍ، إلَّا أنَّ هذا الفعلُ المقدّر خبرٌ لـ«أنَّ الأولى»، وهو العامل في «إذا».

الخامس: أنَّ خبرَ الأولى محنوفٌ للدلالة خبرَ الثانية عليه، تقديره: أنَّكم تَبْعَثُون، وهو العامل في الظرف، وأنَّ الثانية وما في حيزِها بدلٌ من الأولى، وهذا مذهبُ سيبويه^(٣).

السادس: أنَّ «أنَّكم مُخْرَجُون» مبتدأ، وخبرُه الظرفُ مقدماً عليه، والجملة خبرٌ عن «أنَّكم» الأولى، والتقدير: أيعدُكم أنَّكم إخراجُكم كائنٌ أو مستقرٌ وقتُ موتكم: ولا يجوزُ أنْ يكون العامل في «إذا» «مُخْرَجُون» على كلِّ قولٍ؛ لأنَّ ما في حيزِ «أنَّ» لا يعمل فيما قبلها، ولا يعمل فيها «مُتَّم» لأنه مضافٌ إليه، و«أنَّكم» وما في حيزِه في محلٍ نصبٍ أو جرٍ بعد حذفِ الحرف، إذ الأصل: أيعدُكم بأنَّكم. ويجوزُ أنْ لا يقدّر حرفُ جرٍ، فيكونُ في محلٍ نصبٍ فقط نحو: وَعَدْتُ زِيداً خيراً.

(١) المقتصب ٣٥٦ / ٢ - ٣٥٧ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٢٣٤ .

(٣) الكتاب ١ / ٤٦٧ .

آ. (٣٦) قوله : «هيئات هيئات» : اسم فعلٍ معناه : بَعْدُ،
وَكُرّر للتأكيد، فليست المسألة من التنازع . قال جرير^(١) :

٣٤١٣ – هيئات هيئات العقيق وأهله
وهيئات حل بالعقيق نواصله

وفسره الزجاج^(٢) في ظاهر عبارته بالمصدر فقال : «البَعْدُ لِمَا تُوعَدُونَ،
أو بَعْدُ لِمَا تُوعَدُونَ». فظاهرها أنه مصدر بدلٍ عطف الفعل عليه . ويمكن أن يكون فَسْرُ المعنى فقط . و«هيئات» اسم فعلٍ قاصِرٍ يرفع الفاعل ، وهنا قد جاء ما ظاهره الفاعل مجروراً باللام : فمنهم مَنْ جعله على ظاهره وقال : «ما توعَدُونَ» فاعلٌ به ، وزيدت فيه اللام . التقدير : بَعْدَ بَعْدَ مَا تُوعَدُونَ . وهو ضعيفٌ إذ لم يعهد زيادتها في الفاعل . ومنهم مَنْ جَعَلَ الفاعل مضمراً للدالة الكلام عليه ، فقدره أبو البقاء^(٣) : «هيئات التصديق أو الصحة لِمَا تُوعَدُونَ». وقدره غيره : بَعْدَ إخراجكم ، و«لِمَا تُوعَدُونَ» للبيان . قال / الزمخشري^(٤) : [٦٥٥/١] «بيان المُسْتَبَدِّدِ ما هو بَعْدَ التصويب بكلمة الاستبعاد؟ كما جاءت اللام في «هَيْتَ لَكَ»^(٥) بيان المُهَيَّتِ به». وقال الزجاج^(٦) : «البَعْدُ لِمَا تُوعَدُونَ» فجعله مبتدأً ، والجار بعده الخبر . قال الزمخشري^(٧) : «فَإِنْ قُلْتَ : مَا تُوعَدُونَ هُوَ

(١) ديوانه ٤٧٩ ، والخصائص ٤٢/٣ ، وابن عيسى ٣٥/٤ ، والهمج ١١١/٢ ، والدرر ١٤٥/٢ .

(٢) معاني القرآن ١٣/٤ .

(٣) الإملاء ١٤٩/٢ .

(٤) الكشاف ٣٢/٣ .

(٥) الآية ٢٣ من سورة يوسف .

(٦) معاني القرآن ١٣/٤ .

(٧) الكشاف ٣٢/٣ .

المُسْتَبِعُدُ، وَمِنْ حَقِّهِ أَنْ يرتفع بـ «هِيَهَاتٌ» كَمَا ارتفع بِقُولِهِ^(١):
فَهِيَهَاتٌ هِيَهَاتٌ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ

.....

فما هذه اللام؟ قلت: قال الزجاج^(٢) في تفسيره: «الْبَعْدُ لِمَا تُوعَدُونَ، أَوْ بُعْدُ لِمَا تُوعَدُونَ فِيمَنْ نَوْنَ فَنَزَّلَهُ مَنْزَلَةُ الْمَصْدِرِ». قال الشِّيخ^(٣): «وقولُ الزمخشري: فَمَنْ نَوْنَهُ نَزَّلَهُ مَنْزَلَةُ الْمَصْدِرِ، لِيُسْبِّحَ، لِأَنَّهُمْ قَدْ نَوْنَوْا أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ وَلَا نَقُولُ: إِنَّهَا إِذَا نَوْنَتْ شَرَّلَتْ مَنْزَلَةُ الْمَصْدِرِ». قلت: الزمخشري لم يَقُلْ كَذَّا، إنما قال فيمَنْ نَوْنَهُ نَزَّلَهُ مَنْزَلَةُ الْمَصْدِرِ لِأَجْلِ قُولِهِ: «أَوْ بُعْدُ» فالنتيجة علة لتقديره إِيَّاه نكرة لا لكونه مَنْزَلًا مَنْزَلَةَ الْمَصْدِرِ؛ فَإِنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ مَا نَوْنَ مِنْهَا نَكْرَةٌ، وَمَا لَمْ يَنْوَنْ مَعْرِفَةٌ نَحْوَ صَدَّ وَصَدِّ، تَقْدِيرُ الْأُولَى بِالسُّكُوتِ، وَالثَّانِي بِسُكُوتِ مَا.

وقال ابن عطية^(٤): «طَوْرَاً تَلِي الْفَاعِلَ دُونَ لَامٍ، تَقُولُ: هِيَهَاتٌ مَجِيَّهُ زَيْدٌ أَيْ: بَعْدَ، وَأَحِبَّاً يَكُونُ الْفَاعِلُ مَحْذُوفًا عِنْدَ الْلَامِ كَهَذِهِ الْآيَةِ. التَّقْدِيرُ: بَعْدَ الْوُجُودِ لِمَا تُوعَدُونَ». ولم يَسْتَجِرْهُ الشِّيخُ^(٥) مِنْ حِيثُ قُولُهُ حُذْفُ الْفَاعِلِ، وَالْفَاعِلُ لَا يُحَذَّفُ. وَمِنْ حِيثُ إِنْ فِيهِ حُذْفُ الْمَصْدِرِ – وَهُوَ الْوُجُودُ – وَإِبْقاءُ مَعْنَوِيهِ وَهُوَ «لِمَا تُوعَدُونَ». وَهِيَهَاتٌ الثَّانِي تَأكِيدٌ لِلْأُولَى تَأكِيدًا لِفَظِيًّا. وقد جاءَ غَيْرُ مُؤْكِدٍ كِفْوَلِهِ^(٦):

(١) تقدم تخریج البيت قبل قليل.

(٢) معانی القرآن ٤/٣.

(٣) البحر ٦/٤٠٥.

(٤) المحرر ١١/٢٣٢.

(٥) البحر ٦/٤٠٥.

(٦) البيت لجرير في ملحق ديوانه ١٠٣٩، والكتاب ٢٩٩/٢، واللسان (سوق)، والخصائص ٣/٤٣.

– المؤمنون –

٣٤١٤- هيئات مَنْزِلُنَا بِنَعْفِ سُوَّقَةٍ
كانت مباركةً على الأيام

وقال آخر^(١):

٣٤١٥- هيئات ناسٌ من أنسٍ ديارُهُمْ
دُقَاقٌ ودارُ الآخرين الأواني

وقال رؤبة^(٢):

٣٤١٦- هيئاتٌ مِنْ مُنْخَرِقِ هَيْهَاوَهِ
قال القيسي^(٣) شارح «أبيات الإيضاح»: «وهذا مثل قولك: بَعْدَ بَعْدَهُ؛
وذلك أنه بنى من هذه اللحظة فعلاً، فجاء به مجيء القلقال^(٤) والرزلزال.
والألف في «هيئات» غير الألف في «هيهاوه»، وهي في «هيئات» لام الفعل
الثانية كفاف الحقيقة^(٥) الثانية، وهي في «هيهاوه» ألف الفعل الزائدة^(٦).

وفي هذه اللحظة لغاتٌ كثيرة تزيد على الأربعين، وأذكر هنا مشهورها
وما قرئ به: فالمشهور هيئات بفتح التاء من غير تنوين، بني لوقوعه موقع

(١) لم أقف عليه، والبيت من الطويل وقد حذفت حركة الفاء من التفعيلة الأولى:
فعولن. والدقاق: ما اندفع من الشيء.

(٢) ديوانه ٤، والمحتسب ٩٣/٢، والخصائص ٤٣/٣ اللسان (هيه).

(٣) إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١٩٤/١، والقيسي هو أبو علي الحسن بن عبد الله
من علماء القرن السادس.

(٤) قلقل الشيء: حرّكه فتحرّك وأضطرب، فإذا كسرته فهو مصدر وإذا فتحته فهو اسم.
اللسان: قلل.

(٥) الحقيقة: أرفع السير وأتعبه للظهور. انظر: اللسان (حق).

(٦) فيكون وزن هيهاوه: فعلاوه، وزن هيئات فقللت حيث الألف في الأولى زائدة وفي
الثانية أصلية.

ـ المؤمنون ـ

المبني أو لشبيه بالحرف وقد تقدّم تحقيق ذلك. وبها قرأ العامة وهي لغة الحجازيين. و «هيئات» بالفتح والتنوين، وبها قرأ^(١) أبو عمرو في رواية هارون عنه. ونسبها ابن عطية^(٢) لخالد بن إلياس^(٣). و «هيئات» بالضم والتنوين وبها قرأ الأحمر^(٤) وأبو حيوة. وبالضم من غير تنوين، وتُروى عن أبي حيوة أيضاً، فعنها فيها وجهان، وافقه أبو السمال في الأولى دون الثانية.

و «هيئات» بالكسر والتنوين، وبها قرأ عيسى وخالد بن إلياس، وبالكسر من غير تنوين، وهي قراءة أبي جعفر وشيبة، وتُروى عن عيسى أيضاً، وهي لغة تميم وأسد. وهيئات بإسكان التاء، وبها قرأ عيسى أيضاً وخارجها عن أبي عمرو والأعرج. و «هيءاً» بالهاء آخرأ وصلاً ووقفاً. و «أيهات» بإبدال الهاء همزة مع فتح التاء^(٥)، وبهائين قرأ بعض القراء فيما نقل أبو البقاء^(٦). فهذه تسع لغات قد قرئ بهن، ولم يتواتر منها غير الأولى.

ويجوز إبدال الهمزة من الهاء الأولى في جميع ما تقدّم فيكمل بذلك ست عشرة لغة. و «إيهان» بالتنون آخرأ، و «أيهى» بالألف آخرأ. فمن فتح التاء قالوا فهي عنده اسم مفرد. ومن كسرها فهي عنده جمع تأنيث كَزِينَات وهنَّات

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٩٠/٢، والنشر ٣٢٨/٢، والإتحاف ٢٨٤/٢، والقرطبي ١٢٢/١٢، والبحر ٤٠٤/٦، والشواذ ٩٧.

(٢) المحرر ١١/٢٣٣.

(٣) خالد بن إلياس أبو الهيثم العدوی المدنی، روی عن ربيعة وسعيد المقبری. قال أحمدر: مترونک الحديث. وقال البخاری: منکر الحديث. ولم تذكر وفاته. انظر: تهذیب التهذیب ٣/٨٠.

(٤) عبسة بن النضر الأحمر أبو عبد الرحمن الشکری. قرأ على أصحاب حمزة والحسین الجعفی. ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ١/٦٠٥.

(٥) رُسمت في مطبوعة الإملاء قوله: «أيهاء».

(٦) الإملاء ٢/١٤٩.

ويُعزى هذا لسيبوه^(١) لأنه قال: «هي مثل بيضات» فنسب إليه أنه جمَعَ من ذلك، حتى قال بعض النحويين: مفردُها هَيْهَة مثل بيضة. وليس شيءٌ بل مفردُها هَيْهَات قالوا: وكان ينبغي على أصله أن يُقال فيها: هَيْهَات بقلب ألف هَيْهَات ياءً لزيادتها على الأربعة نحو: مَلْهَيات وَمَغْوِيات وَمَرْمَيات؛ لأنها من بنات الأربعة المضعة من الياء من باب حَاجِت^(٢) وصِيَصِيَّة^(٣). وأصلُها بوزن القَلْقَلة^(٤) والحقْحَقة^(٥)/ فانقلبت الياء ألفاً لتحرُّكها وافتتاح ما قبلها فصارت هَيْهَة كالسُّلْقاة^(٦) والجَعْبَة^(٧)، وإنْ كانت الياء التي انقلبت عنها ألف «سُلْقاة» و«جَعْبَة» زائدةً، وباء هَيْهَة أصلًا، فلمَّا جُمعت كان قياسُها على قولهم أَرْطَيَا^(٨) وَعَلْقَيَا^(٩) أن يقولوا فيها هَيْهَات، إِلَّا أنهم حَذَفُوا الألف لالتقاء الساكنين لما كانت في آخر اسمٍ مبنيٍّ، كما حَذَفُوها في ذان واللتان وتان ليُفصِّلوا بين الألفات في أواخر المبنية والألفات في أواخر المتمكنة، وعلى هذا حذفُوها في أولات وذوات لخاليفٍ ياء «حَصَيَا» و«نَوَيَا».

وقالوا: مَنْ فتح تاء «هَيْهَات» فَحُقَّهُ أَنْ يكتَبَها هاء لأنها في مفرد كثيرة

(١) الكتاب ٤٧/٢.

(٢) حاجيت: صوت بالغنم.

(٣) الصيصية: الشيء يحتمي به كالحصن وغيره.

(٤) القَلْقَلة: الحركة والاضطراب.

(٥) الحقْحَقة: أرفع السير وأتعبه للظهور.

(٦) سُلْقاه: القاء على قفاه.

(٧) جَعْبَاه: صرעה. قال سيبوه ٢/٣٣٤: «هذا باب ما لحقته الزواائد من بنات الثلاثة وألحق بينات الأربعة حتى صار يجري مجرى ما لا زيادة فيه، وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف مثل فعلته نحو: سُلْقاه سُلْقاة وجَعْبَاه جَعْبَاه».

(٨) الأرطى: ضرب من الشجر يدبغ به.

(٩) العلقى: ضرب من الشجر.

ونواة. ومنْ كسرها فَحَقَّهُ أَنْ يكتبَها تاءً لأنها في جمعِ كهندات. وكذلك حكمُ الوقفِ سواءً. ولا التفاتٌ إلى لغة «كيف الإخوة والأخوات» ولا «هذه ثمرتُ لقلتها». وقد رُسِّمَتْ في المصحف بالباء^(۱).

وأختلف القراءُ في الوقف^(۲) عليها: فمنهم مَنْ أَتَى الرسمَ فَوقفَ بالباءِ وهو الكسائيُّ والبزيُّ عن ابنِ كثيرٍ. ومنهم مَنْ وَفَقَ بِالتاءِ، وهم الباقيونَ. وكان ينبغي أَنْ يكونَ الأكثُرُ على الوقفِ بالباءِ لوجهينَ، أحدهما: موافقة الرسمِ. والثاني: أنهم قالوا: المفتوح اسمُ مفردٍ أصله هَيْهَةٌ كَرْزَلَةٌ وَفَلْقَلَةٌ منْ مضاعفِ الرباعيِّ. وقد تقدَّمَ: أَنَّ المفردَ يُوقفُ على تاءٍ تأنيثه بالباءِ.

وأما التنوينُ فهو على قاعدةٍ تنوينِ أسماء الأفعال: دخوله دالٌّ على التكيرِ، وخروجه دالٌّ على التعريفِ. قال القيسبيُّ: «مَنْ تَنَوَّنَ اعْتَدَ تَكِيرَهَا وَتَصَوَّرَ مَعْنَى الْمُصْدِرِ النَّكْرَةِ كَانَهُ قَالَ: بَعْدًا بَعْدًا. وَمَنْ لَمْ يَنْتَوَّنْ اعْتَدَ تَعْرِيفَهَا وَتَصَوَّرَ مَعْنَى الْمُصْدِرِ الْمَعْرِفَةِ كَانَهُ قَالَ: الْبَعْدُ الْبَعْدُ فَجَعَلَ التَّنَوِينَ دَلِيلَ التَّكِيرِ وَعَدَمِهِ دَلِيلَ التَّعْرِيفِ». انتهى. ولا يوجد تنوينُ التكير^(۳) إلَّا في نوعينِ: أسماء الأفعال وأسماء الأصوات نحو: سيبويه وسبيويه، وليس بقياسٍ: بمعنى أنه ليس لك أَنْ تَنَوَّنَ منها ما شئتَ بل ما سُمعَ تنوينُه اعْتَدَ تَكِيرَهُ. والذي يُقالُ في القراءاتِ المتقدمة: إِنَّ مَنْ تَنَوَّنَ جَعَلَ لِلتَّكِيرِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمَنْ لَمْ يَنْتَوَّنْ جَعَلَ عدمَ التَّنَوِينَ لِلتَّعْرِيفِ. ومنْ فَتَحَ فَلَلْخَفَّةَ وَلِلإِلْتَبَاعِ ، وَمَنْ كَسَرَ فَعَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ الساكنينَ، ومنْ ضمَ فَتَشَبَّهَا بِقَبْلِ وَبَعْدِ ، وَمَنْ سَكَنَ فَلَأَنَّ أَصْلَ الْبَنَاءِ السَّكُونُ، وَمَنْ وَقَفَ بِالباءِ فَإِلْتَبَاعًا لِلرَّسْمِ^(۴)، وَمَنْ وَقَفَ بِالتاءِ فَعَلَى أَصْلِ سَوَاءٍ كُبِيرَتْ

(۱) كذا في الأصل. والرسم بالتاء المفتوحة: هيئات.

(۲) انظر: الإتحاف ۲۸۴/۲، والتيسير ۶۰، والنشر ۱۳۱/۲.

(۳) انظر في تنوين التكير: شرح ابن عقيل ۱/۲۸. شرح الكافية الشافية ۱۴۲۱.

(۴) سبق التنبية إلى هذا الوهم فالرسم بالتاء.

الناء أو فتحت؛ لأنَّ الظاهرَ أنَّهما سواءً، وإنما ذلك منْ تغييرِ اللغاتِ، وإنْ كانَ المنقولُ منْ مذهب سيبويه^(١) ما تقدَّم. هكذا ينبغي أن تُعلل القراءاتُ المتقدمةُ.

وقال ابنُ عطية^(٢) في مِنْ ضَمْ وَنَوْنَ: «إنه اسمُ معرَبٍ مستقلٍ مرفوعٌ بالابتداءِ، وخبرُه «لِمَا تُوعَدُونَ» أي: الْبَعْدُ لوعِدكم كما تقول: النُّجُح لَسْعِيك». وقال الرازِي في «اللوامع»^(٣): «فَأَمَّا مِنْ رَفْعٍ وَنَوْنَ احْتَمِلْ أَنْ يَكُونَا اسْمَيْنِ مَتَمْكِنِيْنِ مَرْفُوعِيْنِ [بالابتداء]^(٤)، خَبْرُهُما مِنْ حِرْفِيْنِ الْجَرِ بِمَعْنَى: الْبَعْدُ لِمَا تُوعَدُونَ. وَالتَّكَرَارُ لِلتَّأكِيدِ. وَيُجُوزُ أَنْ يَكُونَا اسْمَيْنِ لِلْفَعْلِ. وَالضَّمُّ لِلْبَنَاءِ مَثَلُ: حَوْبٌ^(٥) فِي زَجْرِ الإِبْلِ^(٦)، لِكَنَّهُ نَوْنٌ نَكْرَةً». قلت: وكان ينبغي لابن عطية ولابي الفضل^(٧) أن يجعلاه اسماً أيضاً في حالة النصب مع التنوين، على أنه مصدرٌ واقعٌ موقع الفعلِ.

قرأ ابنُ أبي عبلة «هَيَّهَاتٌ هَيَّهَاتٌ مَا تُوعَدُونَ» من غير لامِ جَرٍ. وهي واضحةٌ مُؤيَّدةٌ لمَدْعِي زِيادتها في قراءةِ العَامَةِ.

و«ما» في «لِمَا تُوعَدُونَ» تحتمل المصدريَّة أي: لِوَعِدِكُمْ، وَأَنْ تكونَ بِمَعْنَى الْذِي، / والعائِدُ مَحْذُوفٌ أي: تُوعَدُونَ.

(١) الكتاب ٤٧/٢.

(٢) المحرر الوجيز ٢٣٣/١١.

(٣) انظر: البحر ٤٠٥/٦.

(٤) زيادة من البحر حيث ينقل عن الرازِي.

(٥) الأصل: حوت وهو تصحيف.

(٦) حَوْبٌ: زجر لذكرة الإبل مثل «حَلْ» لإناثها، وتضم الباء وفتح وتكسر. وإذا نَكَرَ دخله التنوين. انظر: اللسان (حوب).

(٧) وهو الرازِي صاحب «اللوامع» في القراءات الشاذة.

آ. (٣٧) قوله : **«إِنْ هِيَ»** : «هي» ضمير يفسّر سياق الكلام أي : إن حيائكم إلا حيائنا . قال الزمخشري^(١) : «هذا ضمير لا يعلم ما يراد به إلا بما يتلوه من بيانه . وأصله : إن الحياة إلا حيائنا الدنيا ، فوضع «هي» موضع «حيائنا» لأن الخبر يدل عليها وبينها . ومنه «هي النفس تحمل ما حملت» و «هي العرب تقول ما شاءت» . وقد جعل بعضهم هذا القسم مما يفسّر بما بعده لفظاً ورتبةً ونسبة إلى الزمخشري متعلقاً بهذا الكلام الذي نقلته عنه ، لا تعلق له في ذلك .

قوله : **«نَمُوتُ وَنَحْيَا»** جملة مفسّرة لما أدعوه من أن حيائهم ما هي إلا كذا . وزعم بعضهم أن فيها دليلاً على عدم الترتيب في الواو ، إذ المعنى : نحيا ونموت إذ هو الواقع . ولا دليل فيها ، لأن الظاهر من معناها : يموت البعض منها ، ويحيى آخرون ، وهلّم جراً . يُشيرون إلى انقراض العصر وخلف غيره مكانه . وقيل : نموت نحن وحياناً أبناءنا . وقيل : القوم يعتقدون الرجعة أي : نموت ثم نحي بعد ذلك الموت .

آ. (٤٠) قوله : **«عَمَّا قَلِيلٍ»** : في «ما» هذه وجهان ، أحدهما : أنها مزيدة بين الجار ومحوروه للتوكيد كما زيدت في الباء نحو : «فيما رحمة»^(٢) . وفي «من» نحو «مِمَّا خَطَبْتَهُمْ»^(٣) . و «قليل» : صفة لمن محدود في أي عن زمن قليل .

والثاني : أنها غير زائدة بل هي نكرة بمعنى شيء أو زمن . و «قليل» صفتها أو بدل منها . وهذا الجار فيه ثلاثة أوجه . أحدها : أنه متعلق بقوله :

(١) الكشاف ٣٢/٣.

(٢) الآية ١٥٩ من آل عمران .

(٣) الآية ٢٥ من نوح .

«لَيُصِحُّنَ» أي : لَيُصِحُّنَ عن زمِنٍ قليل نادمين . والثاني : أنه متعلق بـ «نادمين» . وهذا على أحد الأقوال في لام القسم ، وذلك أنَّ فيها ثلاثة أقوال^(۱) : جواز تقديم معمول ما بعدها عليها مطلقاً . وهو قول الفراء وأبى عبيدة . والثاني : المَنْعُ مطلقاً وهو قول جمهور البصريين . والثالث : التفصيل بين الظرف وعديله ، وبين غيرهما ، فيجوزُ فيما الاتساع ، ويُمتنعُ في غيرهما ، فلا يجوز في : «وَاللَّهُ لِأَضْرِبَنَ زِيدًا» : «زِيدًا لِأَضْرِبَنَ» لأنَّهُ غيرُ ظرفٍ ولا عديله .

والثالث من الأوجه المتقدمة : أنَّه متعلق بمحدوفي تقديره : عَمَّا قليلٍ نُنْصَرُ حُذف لدلالة ما قبله عليه . وهو قوله «رَبُّ اُنْصُرْنِي» .

وقريء^(۲) «لَتُصِحُّنَ» ببناء الخطاب على الالتفات ، أو على أن القول صدرَ من الرسول لقومه بذلك .

آ . (۴۱) قوله : «غُشَاء» : مفعول ثانٍ للمجفل بمعنى التصوير . والغشاء : قيل هو الجفاء وقد تقدم في الرعد^(۳) . قاله الأخفش^(۴) . وقال الزجاج^(۵) : «هو البالي مِنْ ورق الشجر ، إذا جَرَى السيلُ خالطَ زَبَدَه» . وقيل : كل ما يُلْقِيه السَّيْلُ والقَدْرُ مِمَّا لَا يُتَنَقَّعُ بِهِ ، وبه يُضْرَبُ المَثَلُ فِي ذَلِكَ . ولامه واوْ لأنَّه مِنْ غثا الوادي يَغْثُو غَثَوًا^(۶) وكذلك غَثَتِ الْقِدْرُ . وأمَّا غَثَيْتُ^(۷) نفْسُه تَغْثِي

(۱) انظر : الارشاد ۴۹۲/۲ .

(۲) البحر ۴۰۶/۶ .

(۳) الآية ۱۷ «فَلَمَّا زَبَدَ فِي ذَهَبِ جُفَاء» .

(۴) ليس في كتابه «معاني القرآن» .

(۵) معاني القرآن له ۱۳/۴ .

(۶) قال في اللسان (غثا) : «وحكى ابن جني غثَ الوادي يَغْثِي ، فهمزة الغثاء على هذا منقلية عن ياء . والمعروف عند أهل اللغة غثَا الوادي يَغْثُو غَثَا» .

(۷) و «غَثَتْ» .

غَيْثَانَا أَيْ : خَبِّثْ فَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَاهُ ، وَلَكِنَّهُ مِنْ مَادَةِ الْيَاءِ . وَتُشَدِّدُ ثَاءُ «الْغَيْثَا»
وَتُخَفَّفُ وَقَدْ جَمِعَ عَلَى «أَغْثَا» وَهُوَ شَادٌ ، بَلْ كَانَ قِيَاسُهُ أَنْ يُجْمِعَ عَلَى أَغْثِيَةٍ
كَأَغْرِيَةٍ ، أَوْ عَلَى غَيْثَانَ كَفِرْبَانْ وَغَلْمَانْ . وَأَنْشَدُوا لِأَمْرِيَّ القيس^(١) :

..... ٣٤١٧

مِنْ السَّيْلِ وَالْغَيْثَا فَلَكَةً مُغْزَلٍ

بِتَشْدِيدِ الثَّاءِ وَتَخْفِيفِهَا وَالْجَمْعُ أَيْ : وَالْأَغْثَا .

قوله : «فَبَعْدًا لِلْقَوْمِ» بَعْدًا : مُصْدَرٌ بَذَلٌ مِنَ الْلَّفْظِ بِفَعْلِهِ ، فَنَاصِبُهُ وَاجِبُ
الِإِضْمَارِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الدُّعَاءِ عَلَيْهِمْ . وَالْأَصْلُ : بَعْدَ بَعْدًا وَبَعْدًا نَحْوَ رَشَدَ رُشْدًا
وَرَشَدًا . وَفِي هَذِهِ الْلَّامِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا : وَهُوَ الظَّاهِرُ أَنَّهَا مَتَعْلِقَةٌ بِمَحْذُوفٍ
لِلْبَيْانِ كَهِي فِي سَقْيَا لَهُ وَجَدْعَا لَهُ . قَالَهُ الزَّمْخَشْرِيُّ^(٢) . الْأَنَّى : أَنَّهَا مَتَعْلِقَةٌ
بِبَعْدًا . قَالَهُ الْحَوْفِيُّ . وَهَذَا مَرْدُودٌ ؛ / لِأَنَّهُ لَا يُحْفَظُ حَذْفُ هَذِهِ الْلَّامِ وَوَصْلُ
الْمُصْدِرِ إِلَى مَجْرُورِهَا الْبَيْتَةَ ، وَلَذِلِكَ مَنْعُوا الْأَشْتِغَالَ فِي قَوْلِهِ «وَالَّذِينَ كَفَرُوا
فَتَعَسَّا لَهُمْ»^(٣) لِأَنَّ الْلَّامَ لَا تَعْلَقُ بِ«تَعَسَّا» بَلْ بِمَحْذُوفٍ ، وَإِنْ كَانَ
الْزَّمْخَشْرِيُّ^(٤) جَوْزٌ ذَلِكَ ، وَسِيَّاتِي فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

آ . (٤٤) قَوْلُهُ : «تَشَرَّى» : فِيهِ وَجْهَانَ ، أَحَدُهُمَا : – وَهُوَ
الظَّاهِرُ – أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ «رُسُلَنَا» بِمَعْنَى مَتَوَابِرِينَ أَيْ : وَاحِدًا بَعْدِ

(١) مِنْ مَعْلَقَتِهِ فِي دِيْوَانِهِ ٢٥ ، وَصَدْرُهُ :

كَانْ طَمِيْةُ الْمَجَيْمِرُ عَذْوَةً

وَطَمِيْةٌ : اسْمُ جَبَلٍ . وَالْمَجَيْمِرُ : أَرْضُ لَبَنِي فَزَارَةٍ ، شَبَّهَ الْجَبَلَ بِهِ حِينَ أَحْاطَ بِهِ
السَّيْلُ وَالْغَيْثَا فَاسْتَدَارَ مَا بَقِيَ مِنْهُ بِفَلَكَةِ الْمَغْزَلِ .

(٢) الْكَشَافُ ٣٢/٣

(٣) الْآيَةُ ٨ مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(٤) الْزَّمْخَشْرِيُّ فِي إِعْرَابِهِ لِلْآيَةِ لَمْ يَشْرِكْ إِلَيْ ذَلِكَ . انْظُرْ : الْكَشَافُ ٣/٥٣٢

واحدٍ، أو مُتابعين على حَسْبِ الخلافِ في معناه كما سيرأني . وحقيقة أنه مصدرٌ واقعٌ موقعُ الحالِ . والثاني : أنه نعتُ مصدرٍ محوذٍ تقديره : إرسالاً تُترى أي : متابعين أو إرسالاً إثر إرسال .

وقرأ^(۱) ابن كثير وأبو عمرو – وهي قراءةُ الشافعِي – «تُترَى» بالتنوين . وبباقي السبعة «تُترَى» بـالفِ صريحة دون تنوين . وهذه هي اللغةُ المشهورةُ، فمَنْ نَوَّنَ فله وجهان^(۲)، أحدهما : أَنَّ وَزْنَ الْكَلْمَةِ فَعْلٌ كَفْلُسٌ، فقوله «تُترَى» كقولك : نَصْرَتُهُ نَصْرًا . وَوَزْنُهُ فِي قِرَاءَتِهِمْ فَعْلًا . وقد رُدَّ هذا الوجهُ بـأنَّه لم يُحْفَظْ جَرِيَانُ حِرَكَاتِ الإِعْرَابِ عَلَى رَأْيِهِ، فِيَقَالُ : هَذَا تُترٌ وَمَرْتٌ بـتُرِّ نَحْوِهِ هَذَا نَصْرٌ، وَرَأَيْتَ نَصْرًا ، وَمَرْتُ بـنَصْرٍ . فَإِذَا لَمْ يُحْفَظْ ذَلِكَ بَطَّلَ أَنْ يَكُونَ وَزْنُهُ فَعْلًا . الثاني : أَنَّ الْفَهَ لـالْإِلْحَاقِ بـجَعْفَرٍ كَمِيَ فِي أَرْطِي^(۳) وَعَلْقِي^(۴) فَلَمَّا نَوَّنَ ذَهَبَتْ لـالْتَقَاءِ السَاكِنِينِ . وهذا أَقْرَبُ مِمَّا قَبْلَهُ، وَلَكِنَّه يَلْزَمُ مِنْهُ وَجْهُ الْفَهِ لـالْإِلْحَاقِ فِي الْمَصَادِرِ وَهُوَ نَادِرٌ . الثالث : أَنَّهَا لـالثَّانِيَتِ كَذَعْنَوْيِ . وهي واضحةٌ فـتَحَصَّلُ فِي الْفِيَ ثَلَاثَةُ أَوْجَهٍ، أحدهما : أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ التَّنْوِينِ فِي الْوَقْفِ . الثاني : أَنَّهَا لـالْإِلْحَاقِ . الثالث : لـالثَّانِيَتِ . وَأَخْتَلَفَ فِيهَا : هَلْ هِي مَصَدِّرٌ كَذَعْنَوْيِ وَذَكْرِيِ، أَوْ اسْمُ جَمْعٍ كَأَسْرَى وَشَتِّى، كَذَا قَالُهُمَا الشِّيْخُ^(۵) . وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذَا الشَّهُورُ أَنَّ أَسْرَى وَشَتِّى جَمْعًا تَكْسِيرٌ لَا اسْمًا جَمْعٍ . وَفَاؤُهَا فِي الْأَصْلِ وَأَوْهَا؛ لَأَنَّهَا مِنَ الْمُوَاتِرَةِ وَالْوَتْرِ، فَقُلِّبَتْ تَاءُ كَمَا قُلِّبَتْ تَاءُ فِي تَسْوِرَةِ وَتَسْوِلْجِ^(۶)

(۱) السبعة ۴۴۶، والحجفة ۴۸۷، والشهر ۳۲۸/۲، والتيسير ۱۵۹، والبحر ۶/۴۰۷ . والقرطبي ۱۲۵/۱۲ .

(۲) سوف يعرض ثلاثة أوجه .

(۳) أَرْطِي : ضرب من الشجر يُدَبِّغُ به .

(۴) عَلْقِي : ضرب من الشجر .

(۵) البحر ۶/۳۹۴ . ويبدو أن حجته .

(۶) التولج : كناس الوحش .

– المؤمنون –

وَتَقْيُور^(١) وَتَحْمَة وَتُرَاث وَتُجَاه^(٢) ، فَإِنَّهَا مِنَ الْوَرْيِي وَالْوُلُوجِ وَالْوَقَارِ وَالْوَخَامَةِ وَالْوِرَاثَةِ وَالْوَجْهِ .

وَأَخْتَلَفُوا فِي مَذْلُولِهَا: فَعِنَ الْأَصْمَعِي: وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، وَبَيْنَهُمَا مُهْلَةٌ .
وَقَالَ غَيْرُهُ: هِيَ مِنَ الْمُوَاتِرَةِ وَهِيَ التَّابُعُ بِغَيْرِ مُهْلَةٍ . وَقَالَ الرَّاغِبُ^(٣):
«وَالتَّوَاتُرُ: تَابُعُ الشَّيْءِ وَتَرَا وَفَرَادِيٌّ . قَالَ تَعَالَى: ثُمَّ أَرْسَلْنَا [رُسُلَنَا] تَشْرِي»
وَالْوَتَيْرَةُ: السَّجِيَّةُ وَالطَّرِيقَةُ . يَقُولُ: هُمْ عَلَى وَتَيْرَةٍ وَاحِدَةٍ . وَالْتَّرَةُ: الدَّحْلُ^(٤) .
وَالْوَتَيْرَةُ: الْحَاجِزُ بَيْنَ الْمَنْخَرَيْنِ .

قُولُهُ: «أَحَادِيثُ» قَيلُ: هُوَ جَمْعُ «حَدِيثٍ» وَلَكِنَّهُ شَادُ^(٥) . وَقَيلُ^(٦): بَلْ هُوَ
جَمْعُ أَحَدُوْثَةٍ كَأَضْحَوْكَةٍ . وَقَالَ الْأَخْفَشُ: لَا يُقَالُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الثَّرِّ . وَلَا يُقَالُ
فِي الْخَيْرِ . وَقَدْ شَدَّتِ الْعَرْبُ فِي الْلَّفَاظِ فَجَمِعُوهَا عَلَى صِيغَةِ مَفَاعِيلٍ كَأَبْاطِيلٍ
وَأَفَاطِيلٍ . وَقَالَ الزَّمِخْشَرِي^(٧): «الْأَحَادِيثُ تَكُونُ اسْمًا جَمْعٌ لِلْحَدِيثِ، وَمِنْهُ
أَحَادِيثُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». قَالَ الشَّيْخُ^(٨): «وَأَفَاعِيلٌ لَيْسَ مِنْ

(١) التيقور: الوقار.

(٢) انظر: الممتنع ٣٨٤.

(٣) المفردات ٥١١.

(٤) الذحل: الحقد.

(٥) قَالَ سَيِّدُهُ: «هَذَا بَابٌ مَا جَاءَ بَنَاءً جَمِيعَهُ عَلَى غَيْرِ مَا يَكُونُ فِي مَثَلِهِ وَلَمْ يَكُسُّرْهُ
عَلَى ذَلِكَ الْبَنَاءِ . فَمِنْ ذَلِكَ: بَاطِلٌ وَأَبْاطِيلٌ لَأَنَّ ذَلِكَ بَنَاءً بَاطِلٌ وَنَحْوُهُ إِذَا كَسَرْتَهُ،
فَكَانَهُ كُسُّرَتْ عَلَيْهِ إِبْطِيلٌ وَإِبْطَالٌ . وَمِثْلُ ذَلِكَ: حَدِيثٌ وَأَحَادِيثٌ وَغُرُوبُنَّ وَأَعْلَارِبُنَّ
وَقَطْبِيْعُ وَأَفَاطِيلُ» . الْكِتَابُ ٢/٩٩.

(٦) نَسَبَ صَاحِبُ الْلِّسَانِ هَذَا القَوْلَ إِلَى الْفَرَاءِ . الْلِّسَانُ (حَدِيثٌ) وَأَنْكَرَهُ ابْنُ سَرِيِّ لِأَنَّ
الْأَحَدُوْثَةَ بِمَعْنَى الْأَعْجُوبَةِ .

(٧) الْكَشَافُ ٣/٣.

(٨) الْبَحْرُ ٦/٤٠٧.

أبنية اسم الجمع، وإنما ذكره أصحابنا فيما شدَّ من الجموع كقطع وأقاطيع، وإذا كان عباديد قد حكموا عليه بأنه جمعٌ تكسيرٌ مع أنهم لم يلفظوا له بواحدٍ فآخرى «أحاديث» وقد لفظ له بواحدٍ وهو «حديث» فاتضح^(١) أنه جُمِع تكسير لا اسم جمعٍ لما ذكرنا.

آ. (٤٥) قوله : **«هارون»** : يجوز أن يكون بدلاً، وأن يكون بياناً، وأن يكون منصوباً بإضمار «أعني».

آ. (٤٧) قوله : **«لَيْشَرَّينْ»** : «بشر» يقع على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث. قال تعالى : «ما أنت إلا بَشَرٌ» وقد يُطابق. ومنه هذه الآية. وأما إفراد «مثلينا» فلأنَّه يجري مجرِّي المصادر في الإفراد والتذكير، ولا يُؤتَّ أصلًا، وقد يُطابق ما هو له ثنية كقوله : «مُثَلِّيهِمْ رَأْيُ الْعَيْنِ»^(٢) وجمعًا كقوله : «ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ»^(٣). وقيل : أريد المماثلة في البشرية لا الكمية. وقيل : اكتفي بالواحد عن الاثنين. قوله : «وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ» جملة حالية.

آ. (٤٩) قوله : **«وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ»** قيل : أراد قوم موسى فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه؛ ولذلك أعاد الضمير من قوله «لَعَلَّهُمْ» عليهم. وفيه / نظر، إذ يجوز عود الضمير على القوم من غير [٦٥٧/١]

تقدير إضافتهم إلى موسى، وتكون هدايتهم مترتبة على إيتاء التوراة لموسى.

(١) البحر : فالصحيح .

(٢) الآية ١٣ من آل عمران .

(٣) الآية ٣٨ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم .

آ. (٥٠) قوله : **«ومَعِينٌ»** : صفة لموصوف ممحذف أي : وماء معين . وفيه قولان ، أحدهما^(١) : أن ميمه زائدة ، وأصله معيون أي : مبضر بالعين ، فأعلى إعلال «مبيع» وبابه ، وهو مثل قولهم «كَبَدْتُه» أي ضربت كيده ، ورأسته أي : أصبت رأسه ، وعنته أي : أدركته بعيوني . ولذلك أدخله الخليل في مادة ع ي ن . والثاني^(٢) : أن التيم أصلية ، وزنه فعيل مشتق من المعن . وانختلف في المعن فقيل : هو الشيء القليل ومنه الماء . وقيل : هو من معن الشيء معانة أي كثر . قال جرير^(٣) :

٣٤١٨ - إِنَّ الَّذِينَ غَدَوْا بِلَبْكَ غَادُوا
وَشَلَّا بِعِينِكَ لَا يَزَالْ مَعِينَا

وقال الراغب^(٤) : «هو من معن الماء : جري» وسمى مجري الماء معنان . وأمعن الفرس : تباعد في عنده ، وأمعن بحفي ذهب به ، وفلان معن في حاجته ، يعني سريعاً . قلت : كله راجع إلى معنى الجري والسرعة .

آ. (٥١) قوله : **«وَاعْمَلُوا صَالِحًا»** : يجوز أن يكون «صالحاً» نعتاً لمصدر ممحذف أي : واعملوا عملاً صالحًا من غير نظر إلى ما يعملونه كقولهم : تعطي وتمنع . ويجوز أن يكون مفعولاً به وهو واقع على نفس المعمول .

(١) أجازه الفراء وثعلب . انظر : معاني القرآن / ٢٣٧ / ٢ ، واللسان (معن) .

(٢) وهو مذهب ابن الأعرابي . انظر : القرطبي / ١٢ / ١٢٧ .

(٣) ديوانه ٥٧٨ ، والبحر ٦ / ٣٩٤ .

(٤) المفردات ٤٧٠ .

– المؤمنون –

آ. (٥٢) قوله : **(وَإِنْ هَذِهِ أُمُّكُمْ)** : قرأ^(١) ابن عامر وحده «وَإِنْ» هذه بفتح الهمزة وتحقيق النون. والkovfion^(٢) بكسرها والتثليل، والباقيون بفتحها والتثليل. فأما قراءة ابن عامر فهي المخففة من الثقيلة. وسيأتي توجيه الفتح في الثقيلة فيتضح معنى قراءته. وأما قراءة الكوفيين فعلى الاستئناف.

وأما قراءة الباقيين^(٣) ففيها ثلاثة أوجه : أحدها : أنها على حذف اللام أي : ولأن هذه، فلما حذف الحرف جرى الخلاف المشهور. وهذه اللام تتعلق بـ«أتقون». والكلام في الفاء كالكلام في قوله : «وَإِيَّاهُ فَارْهَبُوهُنَّ»^(٤). والثاني : أنها منسقة على «بما تَعْمَلُون» أي : إني عليم بما تعملون وبأن هذه. فهذه داخلة في حيز المعلوم . والثالث : أن في الكلام حذفاً تقديره : واعلموا أن هذه أُمُّكُمْ .

آ. (٥٣) وقد تقدّم^(٥) «فَتَقْطَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُراً» وما قيل فيهما، وما قرئ به فاغنى عن إعادته .

آ. (٥٤) قولهم : «في غَمْرَتِهِمْ» مفعول ثانٍ لـ«ذَرْهُمْ» أي : اتّركهم مستقررين في غمرتهم . ويجوز أن يكون ظرفاً للสรรك . والمفعول الثاني محذوف . والغمرة في الأصل : الماء الذي يغمر القامة ، والغمر : الماء الذي

(١) انظر في قراءاتها : السبعة ٤٤٦ ، والشهر ٢/٣٢٨ ، والتيسير ١٥٩ ، والحججة ٤٨٨ ، والبحر ٦/٤٠٨ .

(٢) عاصم وحمزة والكسائي .

(٣) «وَإِنْ» .

(٤) الآية ٤٠ من البقرة وانظر : الدر المصنون ١/٣١٤ .

(٥) لم يتقدم البحث في هذه الآية . بيد أن قوله : «زُبُراً» ورد مثله في الكهف «زُبُراً الحديدي» انظر : الدر المصنون ٧/٥٤٨ .

يُغَمِّرُ الأرضَ، ثُمَّ استُعِيرُ ذلك للجَهَالَةَ، فَقَبِيلٌ: فَلَانَّ فِي غَمْرَةٍ، والمَادَةَ تَدَلُّ
عَلَى الْفَطَاءِ وَالْأَسْتَارِ، وَمِنْهُ الْغُمْرُ^(١) بِالضَّمِّ لِمَنْ لَمْ يُجْرِّبِ الْأَمْوَارَ، وَغُمَارُ
النَّاسِ وَخُمَارُهُمْ: زِحَامُهُمْ. وَالْغُمْرُ بِالْكَسْرِ الْحَقْدُ؛ لَأَنَّهُ يُغْطِي الْقَلْبَ.
وَالْغَمَرَاتُ: الشَّدَائِدُ، وَالْغَامِرُ^(٢): الَّذِي يُلْقِي نَفْسَهُ فِي الْمَهَالِكَ. وَقَالَ
الْزَمْخَشِري^(٣): «وَالْغَمْرَةُ: الْمَاءُ الَّذِي يَغْمُرُ الْقَامَةَ، فَضُرِبَتْ لَهُمْ مَثَلًا لِمَا هُمْ
[مَغْمُورُون]^(٤) فِيهِ مِنْ جَهَلِهِمْ وَعَمَالِيَّهُمْ. أَوْ شُبِّهُوا بِاللَّاعِبِينَ فِي غَمْرَةِ الْمَاءِ؛
لِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ الْبَاطِلِ». كَفَوْلَهُ^(٥):

٣٤١٩ -

كَأْنِي ضَارِبٌ فِي غَمْرَةٍ لَعْبٌ

وَقَرَا^(٦) أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^(٧) وَأَبُو حَيْوَةَ وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ «غَمَرَاتُهُمْ» بِالْجَمْعِ؛
لَأَنَّ لَكُلَّ مِنْهُمْ غَمْرَةً تَحْصُّهُ. وَقِرَاءَةُ الْعَامَةِ لَا تُأْبِي هَذَا الْمَعْنَى فَإِنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ
مَضَافٍ.

آ. (٥٥) قَوْلُهُ: «أَنْ مَا نِعْدُهُمْ»: فِي «مَا» هَذِهِ ثَلَاثَةُ أُوْجُوهٍ،
أَحَدُهَا: أَنَّهَا بِمَعْنَى الَّذِي وَهِيَ اسْمُ «أَنْ»، وَ«نِعْدُهُمْ بِهِ» صَلَّتُهَا وَعَاهَدَهَا.

(١) قال في اللسان (غمرا): «ورجل غمر وغمر لا تجربة له بحرب ولا أمر، ولم تحنكه التجارب. وصبي غمر وغمر وغمر وغمر: لم يجرِب الأمور».

(٢) ش: والمغامر.

(٣) الكشاف ٣/٣٤.

(٤) زيادة من الكشاف.

(٥) البيت الذي الرمة، وهو في ديوانه ١/٣٨، واللسان (غمرا) وصدره:
لِيَالَّى اللَّهُو يَطِينِي فَاتَّبَعَهُ
ضارب: سايع. يطيني: يدعوني. لعب: لاعب.

(٦) البحر ٦/٤٠٩.

(٧) وهو على رضي الله عنه.

«ومن مال» حالٌ من الموصول، أو بيانٌ له، فيتعلق بمحذوفٍ. و«نَسَارَعُ» خبرُ «أنّ». والعائدُ من هذه الجملة إلى اسم «أنّ» محذوفٌ تقديره: نُسَارَعُ لهم به، أو فيه، إلا أن حذف مثيله قليلٌ. وقيل: الرابطُ بين هذه الجملة باسم^(١) «أنّ» هو الظاهرُ الذي قام مقام الصمير من قوله «في الخيرات»، إذ الأصل: نُسَارَعُ لهم فيه، فأوقع «الخيرات» موقعه تعظيمًا وتبيهاً على كونه من الخيرات. وهذا يتmeshى على مذهب الأخشن^(٢)؛ إذ يرى الربط بالأسماء الظاهرة، وإن لم يكن بلفظ الأول، فيجيز «زيد الذي قام أبو عبد الله» إذا كان «أبو عبد الله» كنية «زيد». وقدَّمت منه أمثلةً. قال أبو البقاء^(٣): «ولا يجوز أن يكون الخبر «من مال» لأنَّه كان «من مال»، فلا يُعاب عليهم [ذلك]، وإنما يعاب عليهم»^(٤) اعتقادهم أن تلك الأموال خير لهم».

الثاني: أن تكون «ما» مصدريةٌ فينسبُك منها وممَّا بعدها مصدرٌ هو اسم «أنّ» و«نَسَارَعُ» هو الخبرُ. وعلى هذا فلا بدُّ من حذف «أنّ» المصدرية قبل «نَسَارَعُ» ليصبح الإخبارُ، تقديره: أنْ نُسَارَعُ. فلما حذفت «أنّ» ارتفع المضارع بعدها. والتقدير: أيعْسِبون أنْ إمدادنا لهم من كذا مسارعةً مُنَالاً لهم في الخيرات. والثالث: أنها مُهَيَّةٌ كافيةٌ. وبه قال الكسائي في هذه الآية وحيثـ^[٦٥٧/ب] يُوقف على «وبَيْنَ» لأنَّه قد حَصَلَ بعد فعلِ الحُسْبَانِ نسبةً من مستدٍ ومستدٍ إليه نحو: حَسِبْتُ أَنَّمَا ينطلق عمرو، وأنما تقومُ أنت.

وقرأ^(٥) يحيى بن وَثَابٍ «إنما» بكسرِ الهمزة على الاستشافِ، ويكونُ

(١) الأنسب أن يقول «واسم».

(٢) انظر: الارتفاع ٥١/٢.

(٣) الإملاء ١٥٠/٢.

(٤) سقط سهواً من الأصل وأثبتناه من «الإملاء».

(٥) البحر ٤٠٩/٦.

حَذْفُ مفعولي الْحُسْبَانِ اقتصاراً أو اختصاراً. وابنُ كثيِّرٍ^(١) في روايَةِ «يُمْدُهم» بالباء، وهو اللَّهُ تعالى. وفياسِهُ أَنْ يَقْرَأُ «يُسَارِعُ» بـالباء أيضاً. وقرأ^(٢) السُّلْميُّ وابنُ أَبِي بَكْرَةَ «يُسَارِعُ» بـالباء وكسرِ الراءِ. وفي فاعله وجهان، أحدهما: الباري تعالى. الثاني: ضميرُ «ما» الموصولة إِنْ جَعَلْنَاها بمعنىِ الذِّي، أو على المصدرِ إِنْ جَعَلْنَاها مصدريةً. وحيثَنِتْ يكون «يُسَارِعُ لَهُمْ» الخبرُ. فعلى الأولِ يُحتاجُ إلى تقديرِ عائدٍ أي: يُسَارِعُ اللَّهُ لَهُمْ بِهِ أَوْ فِيهِ. وعلى الثاني لا يُحتاجُ إِذ الفاعلُ ضميرُ «ما» الموصولة.

وعن أبي بَكْرَةَ المتقدمِ أَيضاً «يُسَارِعُ» بـالباء مبنياً للمفعولِ، و«في الخيرات» هو القائمُ مقامُ الفاعلِ. والجملةُ خبرُ «أَنْ» والعائدُ محفوظُ على ما تقدَّمُ. وقرأ الحسن «نُسَرَعُ» بالنونِ مِنْ «أَسْرَعَ» وهي كُسرَاعٌ فيما تقدَّمُ.

و«بَلْ لَا يَشْعُرُونَ» إِضْرَابٌ عن الْحُسْبَانِ الْمُسْتَفْهَمِ عنه استفهامٌ تقرِيبٍ، وهو إِضْرَابٌ انتقالٌ.

آ. (٥٧) قوله : «مَنْ خَشِيَّةَ رَبِّهِمْ» : فيه وجهان، أحدهما: أنها لبيان الجنسِ. قال ابن عطية^(٣): «هي لبيانِ جنسِ الإِشْفَاقِ». قلت: وهي عبارةٌ قلقةٌ. والثاني: أنها متعلقةٌ بـ«مُشْفِقُونَ» قاله الحوفيُّ، وهو واضحٌ.

آ. (٦٠) قوله : «يُؤْتُونَ مَا آتَوْا» : العامةُ على أَنَّهُ من الإِيتاءِ أي: يُعطِّونَ مَا أَعْطَوْا. وقرأَتْ^(٤) عائشةُ وابن عباسٍ والحسنُ والأعمشُ «يَأْتُونَ

(١) البحر ٤٠٩/٦.

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٩٤، والبحر ٦/٤١٠، والفرطبي ١٢/١٣١.

(٣) المحرر ١١/٢٣٨.

(٤) المحتسب ٢/٩٥، والبحر ٦/٤١٠، والفرطبي ١٢/١٣٢.

– المؤمنون –

ما آتُوا من الإيتان أي: يفعلون ما فَعَلُوا من الطاعات. واقتصر أبو البقاء^(١) في ذكر الخلاف على «آتُوا» بالقصر فقط. وليس بجيد لأنَّه يُوهم أنَّ مَنْ قرأ «آتُوا» بالقصْرِ قرأ «يُوتُونَ» من الرباعي. وليس كذلك.

قوله: «وَقُلُّوْهُمْ وَجِلَّهُ» هذه الجملة حالٌ مِنْ فاعل «يُوتُونَ»، فالواوُ للحال.

قوله: «أَنَّهُمْ» يجوزُ أن يكونَ التقدير: وَجِلَّهُ مِنْ أَنَّهُمْ، أي: خائفةٌ مِنْ رجوعِهم إلى ربِّهم. ويجوزُ أن يكون «لأنَّهُمْ» أي: سَبَبُ الوجلِ الرجوعُ إلى ربِّهم.

آ. (٦١) قوله: «أَوْلَئِكَ يُسَارِعُونَ»: هذه الجملة خبرٌ «إِنَّ الذِّينَ»^(٢). وقرأ^(٣) الأعمش «إِنَّهُمْ» بالكسر على الاستئناف فالوقفُ على «وَجِلَّهُ» تامٌ أو كافٍ. وقرأ^(٤) الحُرُّ^(٥) «يُسَرِّعُونَ» مِنْ أَسْرَعْ. قال الزجاج^(٦): «يُسَارِعُونَ أَبْلَغُ» يعني من حيث إنَّ المفاجأة تَدْلُّ على قُوَّةِ الفعلِ لأجلِ المغالبة.

قوله: «وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ» في الضمير في «لَهَا» أوجه، أظهرها: أنه يعودُ على «الخيرات» لتقديمها في اللفظ. وقيل: يعودُ على الجنة. وقيل: على

(١) الإملاء ١٥١/٢.

(٢) في الآية ٥٧.

(٣) البحر ٤١١/٦.

(٤) المحتب ٢/٩٦، والبحر ٤١١/٦، والقرطبي ١٣٣/١٢.

(٥) هو حُرُّ بن عبد الرحمن النحوي القاريء، سمع أبا الأسود الدؤلي وعنه طلب إعراب القرآن. انظر: بغية الوعاة ٤٩٣/١. وهناك الحربن الصياغ النخعي الكوفي ثقة من الثالثة. انظر: تقرير التهذيب ١٥٥.

(٦) معاني القرآن ٤/١٧.

السعادة. وقيل: على الأمم. والظاهر أن «سابقون» هو الخبر. و«لها» متعلق به قُدُّم للفاصلة وللاختصاص. واللام قيل: بمعنى إلى. يقال: سبَّقتْ له وإليه بمعنى. ومفعول «سابقون» محدثٌ تقديره: سابقون الناس إليها. وقيل: اللام للتعليق أي: سابقون الناس لأجلها. وتكون هذه الجملة مؤكدة للجملة قبلها، وهي «يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ» لأنها تفيض بمعنى آخر وهو الثبوت والاستقرار بعدما دلت الأولى على التجدد.

وقال الزمخشري^(١): «أي فاعلون السبّق لأجلها أو سابقون الناس لأجلها». قال الشيخ^(٢): «وهذا القولان عندي واحد». قلت: ليسا بواحد إذ مراده بالتقدير الأول أن لا يقدّر للسبّق مفعول البة، وإنما الغرض الإعلام بوقوع السبّق منهم من غير نظر إلى من سبقوه كقوله: «يُحِيِّي وَيُمِتُّ»^(٣) «وَكُلُّوا وَاشْرِبُوا»^(٤) «يعطى ويمعن» وغرضه في الثاني تقدير مفعول حذف للدلالة، واللام للعلمة في التقديرتين.

وقال الزمخشري^(٥) أيضاً: «أو إياها سابقون أي: ينالونها قبل الآخرة، حيث عجلت لهم في الدنيا». قلت: يعني أن «لها» هو المفعول بـ«سابقون» [٦٥٨/أ] وتكون اللام قد زيدت في المفعول. وحسن زيادتها شيئاً، / كلّ منها لو انفرد لاقتضي الجواز: كون العامل فرعاً، وكونه مقدماً عليه معموله. قال الشيخ^(٦): «ولا يدل لفظ «لها سابقون» على هذا التفسير لأن سبّق الشيء

(١) الكشاف ٣٥/٣.

(٢) البحر ٤١١/٦.

(٣) الآية ٢٥٨ من البقرة.

(٤) الآية ١٨٧ من البقرة.

(٥) الكشاف ٣٥/٣.

(٦) البحر ٤١١/٦.

الشيء يدل على تقدُّمِ السابِقِ على المسبوق فكيف يقول: وهم يَسْبِقُونَ الخيرات؟ وهذا لا يَصُحُّ. قلت: ولا أدرى: عدم الصحة من أي جهة؟ وكأنه تخيل أنَّ السابِقَ يتقدُّمُ على المسبوق فكيف يتلاقيان؟ لكنه كان ينبغي أن يقول: فكيف يقول: وهم يَنالونَ الخيرات وهم لا يُجَامِعُونَها لتقدُّمِهم عليهما؟ إلَّا أن يكون قد سبقه القلم فكتَّبَ بدل «وهم يَنالون»: «وهم يَسْبِقُون»، وعلى كل تقديرٍ فain عَدَمُ الصَّحَّةِ؟.

وقال الزمخشري^(١) أيضاً: «ويجوز أن يكون «وهم لها سابقون» خبراً بعد خبرٍ، ومعنى «وهم لها» كمعنى قوله^(٢):

٣٤٢٠ – أنت لها أَحْمَدٌ مِنْ بَيْنِ الْبَشَرِ

يعني أنَّ هذا الوصف الذي وَصَفَ به الصالحين غيرُ خارجٍ من حدَّ الْوُسْعِ والطاقة^(٣). فتحصل في اللام ثلاثة أقوالٍ، أحدها: أنها بمعنى «إلى». الثاني: أنها للتعليل على بابها. الثالث: أنها مزيدة. وفي خبر المبدأ قولان، أحدهما: أنه «سابقون» وهو الظاهر. والثاني: أنه الجار كقوله:

– أنت لها أَحْمَدٌ مِنْ بَيْنِ الْبَشَرِ

(١) الكشاف ٣٥/٣.

(٢) لم أقف عليه عند غير الزمخشري.

(٣) وقال بعد ذلك: «وكذلك كل ما كلفه عباده وما عملوه من الأعمال فغير ضائع عنده بل هو مثبتٌ لديه في كتاب».

– المؤمنون –

وهذا قد رجحه الطبرى^(١)، وهو مروي عن ابن عباس.

آ. (٦٢) قوله : **«يُنْسِطُ»** : صفة لـ «كتاب». و «بالحق» يجوز أن يتعلق بـ «يُنْسِطُ»، وأن يتعلق بمحذف، حالاً من فاعله أي : يُنْسِطُ مُتَبِّساً بالحق.

آ. (٦٣) قوله : **«هُمْ لَهَا عَامِلُونَ»** : كقوله : «هم لها سابقون».

آ. (٦٤) قوله : **«حَتَّىٰ إِذَا»** : «حتى» هذه : إما حرف ابتداء والجملة الشرطية بعدها غاية لما قبلها، وإذا الثانية فجائحة هي جواب الشرطية، وإنما حرف جر عند بعضهم. وقد تقدم تحقيقه^(٢) غير مرّة. وقال الحوفي^(٣) : «حتى غاية، وهي عاطفة، إذا ظرف مضاف لما بعده، فيه معنى الشرط، إذا الثانية في موضع جواب الأولى، ومني الكلام عامل في إذا والمعنى جاروا^(٤). والعامل في الثانية «أخذنا». وهو كلام لا يظهر^(٥).

وقال ابن عطية^(٦) : «و «حتى» حرف ابتداء لا غير. وإذا والثانية التي هي جواب تمنع أن تكون «حتى» غاية لـ «عاملون». قلت : يعني أن الجملة الشرطية وجوابها لا يظهر أن تكون غاية لـ «عاملون». وظاهر كلام

(١) عبارة الطبرى في تفسيره ١٨/٣٤ : «أولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب القول الذي قاله ابن عباس من أنه سبقت لهم من الله السعادة قبل مسارعتهم في الخيرات ولما سبق لهم من ذلك سارعوا فيها».

(٢) انظر : الدر المصنون ٤٣٦/٣.

(٣) انظر : البحر ٤١٢/٦.

(٤) قال بعدها : «فيكون جاروا العامل في إذا الأولى».

(٥) قال أبو حيان في البحر ٦/٤١٢ : «وهو كلام مخبط ليس أهلاً أن يرد».

(٦) المحرر ١١/٢٤١.

مكي^(١) أنها غاية لـ «عاملون» فإنه قال: «أي لکفار قريش أعمال من الشر دون أعمال أهل البر هم لها عاملون، إلى أن يأخذ الله أهل النعمة والبطر منهم إذا هم يضجعون». انتهى.

والجوار: الصراخ مطلقاً. وأنسد الجوهرى^(٢):

٣٤٢١- يُرَاوِحُ مِنْ صَلَواتِ الْمَلِئَةِ
كِ طَوْرًا سُجُودًا وَطَوْرًا جُؤَارًا

وقد تقدم هذا مستوفى في النحل^(٣).

آ. (٦٦) قوله: «على أعقابكم»: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «تَنْكُصُون». كقوله: «نكص على عقبه»^(٤). والثاني: أنه متعلق بمحذوف لأن حال من فاعل «تَنْكُصُون» قاله أبو البقاء^(٥) ولا حاجة إليه. وقرأ^(٦) أمير المؤمنين «تَنْكُصُون» بضم العين. وهي لغة.

آ. (٦٧) قوله: «مُسْتَكْبِرِين»: حال من فاعل «تَنْكُصُون». قوله «به» فيه قولان، أحدهما: أنه يتعلق بـ «مُسْتَكْبِرِين». والثاني أنه متعلق بـ «سَامِرَاً». وعلى الأول فالضمير للقرآن أو للبيت شرفه الله تعالى، أو للرسول صلى الله عليه وسلم أو للنحوص المدلول عليه بـ «تَنْكُصُون»،

(١) لم يرد في «مشكله»، وورد في البحر ٤١٢/٦.

(٢) تقدم برقم ٢٩٨٦. ولم يرد في الصحاح للجوهرى.

(٣) انظر: الدر المصنون ٧/٢٣٩.

(٤) الآية ٤٨ من الأنفال.

(٥) الإملاء ٢/١٥١.

(٦) القرطبي ١٣٦/١٢، والبحر ٤١٢/٦، والشواذ ٩٩ ونبها لابن مسعود. وأمير المؤمنين هنا هو علي رضي الله عنه.

– المؤمنون –

كقوله: «اعدُلُوا هُو أَقْرَبُ»^(١). والباء في هذا كله للسيبية؛ لأنَّه استكباروا بسببِ القرآنِ لَمَا تُلِيَ عَلَيْهِمْ، وبسببِ البيتِ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: نَحْنُ وَلَا تَهُوَ الرَّسُولُ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: هُوَ مَنَا دُونَ غَيْرِهِ، أو بِالنُّكُوصِ لِأَنَّهُ سببُ الاستكبارِ. وقيل: ضَمْنَ الاستكبارِ معنى التكذيب؛ فلذلك عُذِّيَ بالباء، وهذا يتَّسَعُ على أن يكون الضميرُ للقرآنِ أو للرسولِ.

وأمَّا على الثاني وهو تعلُّقه بـ«سامِراً» فيجوزُ أن يكون الضميرُ عائداً على ما عادَ عليه فيما تقدَّم، إلَّا النكوصَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَسْمُرُونَ بِالقرآنِ وبالرسولِ أي: يجعلونَهُما حديثاً لهم يَخْوضُونَ فِي ذَلِكَ كَمَا يُسْمَرُ بِالْأَحَادِيثِ، وَكَانُوا يَسْمُرُونَ [٦٥٨/ب] فِي الْبَيْتِ، فَالباء ظرفيةٌ عَلَى هَذَا، وـ«سامِراً» / نصِّبُ عَلَى الْحَالِ: إِمَّا مِنْ فَاعِلٍ «تَنْكِصُونَ»، إِمَّا مِنْ الضميرِ فِي «مُسْتَكْبِرِينَ».

وقرأ^(٢) ابنُ مسعودٍ وابنُ عباسٍ وأبو حبيبة – وتروى عن أبي عمروِ – «سَمَرَا» بضمِّ الفاءِ وفتحِ العينِ مشددةً. وزيدُ بنُ عليٍّ وأبورجاءِ وابنُ عباسٍ أيضاً «سَمَارَا» كذلك، إلَّا أَنَّهُ بزيادةِ ألفٍ بَيْنَ الميمِ والراءِ، وكلاهما جمعٌ لـ«سامِرٍ». وهما جمعان مقيسان لـ«فَاعِلٍ» الصفةِ نحو: ضُربٌ وضرابٌ في ضاربٍ. والأفضلُ الإفرادُ؛ لأنَّه يقعُ عَلَى ما فوقِ الْوَاحِدِ بِلِفَظِ الإِفْرَادِ تَقُولُ: قَوْمٌ سَامِرٌ. والسامِرُ مأخوذٌ من السَّمَرِ وهو سَهْرُ اللَّيلِ، مَأْخُوذٌ من السَّمَرِ وهو ما يقعُ عَلَى الشَّجَرِ مِنْ ضوءِ القمرِ، فَيَجِلُّونَ إِلَيْهِ يَتَحدَّثُونَ مُسْتَأْسِينَ بِهِ . قال الشاعر^(٣):

(١) الآية ٨ من المائدة.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٨٦، والمحتب ٢/٩٦، والبحر ٦/٤١٣.

(٣) البيت للحرث الجرهمي أو لعمرو بن الحرث، وهو في اللسان (حجن). والبحجون: جبل بمكة.

٣٤٢٢ — كَانَ لِمَا يُكْنَى بَيْنَ الْحَجْوَنِ إِلَى الصَّفَا^(١)
أَنِيسٌ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَةَ سَامِرٍ
وقال الراغب^(٢): «السَّامِرُ: اللَّيلُ الظَّلِيمُ، وَلَا آتَيْتَ مَا سَمَرَ أَبْنَا سَمِيرٍ،
يَعْنُونَ اللَّيلَ وَالنَّهَارَ^(٣). والسُّمْرَةُ: أَحَدُ الْأَلْوَانِ، وَالسُّمْرَاءُ: كُنْيَةُ بَهَا عَنِ
الْجِنْطَةِ».

قوله: «تَهْجُرُونَ» قرأ العَامَّةُ بفتح التاء وضم الجيم ، وهي تحتمل وجهين ، أحدهما: أنها مِنَ الْهَجْرِ بِسْكُونِ الْجِيمِ ، وهو القاطع والصَّدُّ ، أي: تَهْجُرُونَ آياتِ الله ورَسُولِهِ وَتَرْهَدُونَ فِيهِمَا ، فَلَا تَصِلُونَهُمَا . الثاني: أنها مِنَ الْهَجْرِ بفتحها وهو الْهَذِيَانُ . يقال: هَجَرَ الْمَرِيضُ هَجَرًا أَيْ هَذِئِي فَلَا مَفْعُولٌ لَهُ . ونافع^(٤) وابن محيصن بضم التاء وكسر الجيم منْ هَجَر إِهْجَارًا أَيْ: أَفْحَشَ في مَنْطِقَهِ . قال ابن عباس: «يعني سَبَّ الصَّحَابَةِ» . وزيد بن علي وابن محيصن وأبو نهيك بضم التاء وفتح الهاء وكسر الجيم مشددةً مضارع هَجَر بالتشديد . وهو محتمل لأن يكون تضعيفاً للهَجْر أو الْهَجَر أو الْهُجْر . وقرأ ابن أبي عاصم^(٥) كالعَامَّةِ ، إِلَّا أَنَّهُ بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِ وَهُوَ التَّفَاتُ .

آ. (٧١) قوله: «ولو أتَيْتَ» : الجمهرُ على كسر الواو لالتقاء الساكين . وابن ثَابَ^(٦) بضمها تشبيهاً بِوَوِ الضميرِ كما كُسِرتْ وَوِ الضميرِ تشبيهاً بها .

(١) المفردات ٢٤٢ .

(٢) لم يرد قوله: «يَعْنُونَ اللَّيلَ وَالنَّهَارَ» في المفردات .

(٣) انظر في فراءاتها: السبعـة ٤٤٦ ، والنشر ٣٢٩ / ٢ ، والمحجة ٤٨٩ ، والتيسير ١٥٩ ، والبحر ٤١٣ / ٦ .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) المحاسب ٩٧ / ٢ ، والبحر ٤١٤ / ٦ .

– المؤمنون –

قوله: «بل أَتَيْنَاهُمْ» العَامَّةُ عَلَى إِسْنَادِ الْفَعْلِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ الْمُعَظَّمِ نَفْسِهِ. وَالْمَرَادُ: أَتَتْهُمْ رَسْلُنَا. وَقَرَأَ^(١) أَبُو عُمَرٍ فِي رِوَايَةِ «أَتَيْنَاهُمْ» بِالْمَدْ بِمَعْنَى أَعْطَيْنَاهُمْ، فَيُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي غَيْرَ مَذْكُورٍ. وَيُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ «بِذِكْرِهِمْ» وَالبَاءُ مَزِيدَةٌ فِيهِ. وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقِ عَوْيَسٍ بْنُ عُمَرٍ وَأَبُو عُمَرٍ وَأَيْضًا «أَتَيْتُهُمْ» بِنَاءُ الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ. وَأَبُو الْبَرْهَمْ وَأَبُو حَيْوَةَ وَالْجَحدَرِيِّ وَأَبُورِجَاءِ «أَتَيْتُهُمْ» بِنَاءُ الْخَطَابِ، وَهُوَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَوْيَسٍ^(٢) «بِذِكْرِاهُمْ» بِالْفَلَقِ التَّائِثِ. وَقَنَادِهُ «نُذَكَّرُهُمْ» بِنَوْنِ الْمُتَكَلِّمِ الْمُعَظَّمِ نَفْسِهِ مَكَانٌ بِأَيَّالِ الْجَرِّ مَصَارِعَ «ذَكْرِ» الْمَشَدِّدِ، وَيَكُونُ «نُذَكَّرُهُمْ» جَمْلَةً حَالِيَّةً. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي «خَرْجَانَ» وَ«خَرَاجَ» فِي الْكَهْفِ^(٣).

آ. (٧٤) قوله: «عَنِ الصَّرَاطِ»: مُتَعَلِّقٌ بـ«نَاكِبُونَ»، وَلَا تَمْنَعُ لَامُ الْابْتِداءِ مِنْ ذَلِكَ عَلَى رَأِيِّ قَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقَهُ. وَالنُّكُوبُ وَالنُّكُبُ: الْعَدُولُ وَالْعَيْلُ. وَمِنْهُ النُّكُبَاءُ لِلرِّيحِ بَيْنِ رِيَاحَيْنِ، سُمِّيَّتْ بِذَلِكَ لِعَدُولِهَا عَنِ الْمَهَابِ وَنَكَبَتْ حَوَادِثُ الدَّهْرِ أَيْ: هَبَّتْ هَبُوبَ النُّكُبَاءِ، وَالنُّكُبُ: مُجْتَمِعٌ مَا بَيْنَ الْعَصْدِ وَالْكَيْفِ. وَالنُّكُبُ الْمَاثِلُ الْمُنْكِبُ. وَلِفَلَانِ نِكَابَةُ فِي قَوْمِ أَيِّ: نِقَابَةُ^(٤) فَيُشَبِّهُ أَنْ تَكُونَ الْكَافُ بِدَلَّا مِنَ الْقَافِ. وَيَقَالُ: نُكَبَ وَنُكَبُ مُخَفَّفًا وَمُثَقَّلًا.

آ. (٧٥) قوله: «لِلْجُوا»: جواب «لو». وَقَدْ تَوَالَّ فِي لَامَانِ وَفِيهِ تَضْعِيفٌ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ جَوَابَهَا إِذَا نَفِيَ بـ«لَمْ» وَنَحْوِهَا مِمَّا صُدِّرَ فِيهِ حَرْفُ النَّفِيِّ بِلَامٍ، إِنَّهُ لَا يَجُوزُ دُخُولُ الْلَّامِ لِوَقْلَتْ: «لَوْ قَامَ زِيدٌ لَّمْ يَقِمْ

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٩٨/٢، والبحر ٤١٤/٦.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ٩٨، والبحر ٤١٤/٦.

(٣) انظر: الدر المصور ٥٤٦/٧.

(٤) النِّقَابَةُ: الْمَزَلَةُ. يَقَالُ: نَقَبَ الرَّجُلُ عَلَى الْقَوْمِ يَنْقُبُ نِقَابَةً. وَمِنْهُ النِّقَبَ: عَرِيفُ الْقَوْمِ وَشَاهِدُهُمْ وَضَمِينُهُمْ. انظر: اللسان (نقب).

عمرٍ) لم يَجُزْ قال: لئلاً يتَوَالَّ لِامانٍ. وهذا موجودٌ في الإيجاب كهذه الآية
ولم يَمْنَعْ، إلَّا فَمَا الفَرْقُ بَيْنَ النَّفِيِّ وَالْإِثْبَاتِ فِي ذَلِكِ؟^(١)

واللَّهَاجَحُ: التَّمَادِي فِي الْعِنَادِ فِي تَعَاطِي الْفَعْلِ الْمَرْجُورِ عَنْهُ. وَمِنْهُ اللَّجَحُ
بِالْفَتْحِ لِتَرْدُدِ الصَّوْتِ كَوْلَهُ^(٢):

٣٤٢٣ – فِي لَجْهٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلِ.

وَلَجْهُ الْبَحْرِ لِتَرْدُدِ أَمْوَاجِهِ . وَلَجْهُ الْلَّيْلِ لِتَرْدُدِ ظَلَامِهِ . وَاللَّجْلَجَهُ^(٣) تَرْدُدُ
الْكَلَامِ، وَهُوَ تَكْرِيرُ لَجْهٍ . وَيَقُولُ: لَجْهٌ وَأَلْجَهُ .

آ. (٧٦) قوله: **﴿فِي اسْتِكَانِهِ﴾**: قد تقدم قبله استكان^(٤) في آل عمران . وجاء الأول ماضياً، والثاني مضارعاً^(٥) ولم يجيئا ماضيين ولا مضارعين ، ولا جاء الأول مضارعاً والثاني ماضياً، لإفاده الماضي وجود الفعل وتحققه وهو بالاستكانة أليق بخلاف التضرع ، فإنه أخبر عنهم بنفي ذلك في الاستقبال . وأمّا الاستكانة فقد تُوجَدُ منهم . وقال الزمخشري^(٦): «فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ أَقِيلُ: وَمَا تَضَرَّعُوا فَمَا^(٧) يَسْتَكِينُونَ . قُلْتَ: لَأَنَّ الْمَعْنَى مَحْنَاهُمْ فَمَا وُجِدْتُ

(١) الفرق في ذلك أن السماع لم يرد في النفي بل وورد في الإيجاب، وليس العلة تواли لامين وإنما هو السمع.

(٢) البيت لأبي النجم وهو في الكتاب ٢٣٣/١ ، والمقتبس ٤/٢٣٨ ، والخزانة ١/٤٠١ ، والهمع ١/١٧٧ ، والدرر ١/١٥٤ ، واللسان (لجه).

(٣) في الأصل: «والجلجة»: وانظر: المفردات ٤٤٨.

(٤) **﴿فِي اسْتِكَانِهِ﴾** لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا الآية ١٤٦ من آل عمران .

(٥) الأول: **﴿فِي اسْتِكَانِهِ﴾** ، والثاني: **﴿وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾**.

(٦) الكشاف ٣/٣٩.

(٧) مطبوعة الكشاف «أو فما».

– المؤمنون –

[أ] منهم عقب المحنَّة استكانة، وما من عادة هؤلاء أن يستكينوا ويتضرون حتى / يُفتح عليهم باب العذاب الشديد». قلت: فظاهر هذا أن «حتى» غاية لغفي الاستكانة والتضُّر.

آ. (٧٧) وقرىء^(١) «فَنَحْنَا» بالتشديد. والكلام في «إذا» و«إذا» قد تقدم^(٢) قريباً. وقرأ^(٣) السُّلْمَيُّ «مُبَلِّسُونَ» بفتح اللام من أَبْلَسَه أي: أدخله في الإبلas.

آ. (٨٠) قوله: «أَفَلَا تَعْقِلُونَ»: قرأ^(٤) أبو عمرو – في رواية – «يَعْقِلُونَ» بباء الغيبة على الالتفات.

آ. (٨٥) قوله: «سَيَقُولُونَ اللَّهُ»: قرأ^(٥) أبو عمرو «سيقولون اللَّهُ» في الآخرين^(٦) من غير لام جر، رفع الجملة، جواباً على اللفظ لقوله «مَنْ» [من] قوله: «سيقولون اللَّهُ، قل: أَفَلَا تَتَّقُونَ» «سيقولون اللَّهُ، قل فَأَنَّى تُسْخَرُونَ» لأنَّ المسؤول به مرفوع المحل وهو «مَنْ» فجاء جوابه مرفوعاً مطابقاً له لفظاً، وكذلك رُسم الموضعان في مصاحف البصرة. والباقيون «للَّهُ» في الموضعين باللام، وهو جواب على المعنى؛ لأنَّ لا فرق بين قوله «مَنْ ربُ السموات» وبين قوله «لِمَنِ السموات». ولا بين قوله «مَنْ بيده» ولا «لِمَنِ له» إلا جاره. وهذا كقولك: مَنْ ربُ هذه الدار؟ فيقال: زيدٌ. وإن شئت: لزيدٍ؛ لأنَّ

(١) لم أجد مَنْ نسب هذه القراءة.

(٢) انظر إعرابه للأية ٦٥.

(٣) البحر ٤١٦/٦، والشواذ ٩٨.

(٤) البحر ٤١٨/٦، والكتاف ٣/٤٠.

(٥) السبعة ٤٤٧، والنشر ٢/٣٢٩، والتيسير ١٦٠، البحر ٤١٨/٦، والحججة ٤٩٠.

(٦) الآياتان ٨٧، ٨٩.

السؤال لا فرق فيه بين أن يقال: لِمَنْ هذِه الدَّارُ، وَمَنْ رَبُّهَا؟ واللام مرسومة في مصاحبهم فوافق كل مصحفه، ولم يختلف في الأول أنه «للله» لأنه مرسوم باللام. وجاء الجواب باللام كما في السؤال. ولو حذفت من الجواب لجائز؛ لأنَّه لا فرق بين «لِمَنْ الْأَرْضُ» و«مَنْ رَبُّ الْأَرْضِ» إلَّا أَنَّه لَم يقُرَأْ بِهِ أَحَدٌ.

آ. (٩٠) قوله : **﴿بَلْ أَتَيْنَاهُمْ﴾** : قد قرأه هنا بعض ما قرأ به في نظيره: فقرأ^(١) ابن أبي إسحاق **﴿أَتَيْتُهُمْ﴾** ببناء الخطاب، وغيره^(٢) ببناء المتكلم.

آ. (٩١) قوله : **﴿إِذْنُ لِذَهَبٍ﴾** : **﴿إِذْنٌ جَوَابٌ وَجِزَاءٌ﴾**. قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: «إذْن» لا تدخل إلا على كلام هو جواب وجزاء، فكيف وقع قوله: «لِذَهَبٍ» جواباً وجزاءً، ولم يتقدمه شرط ولا سؤال سائل؟ قلت: الشرط محذوف تقديره: «لو كان معه آلة» حذف للدلالة «وما كان معه من آلة». قلت: هذا رأي الفراء^(٤)، وقد تقدم ذلك في الإسراء في قوله: «وإذْن لاتَّخُذُوك»^(٥).

قوله: «عَمَّا يَصِفُونَ». وقرأ^(٦) تصفون، ببناء الخطاب. وهو التفات.

آ. (٩٢) قوله : **﴿عَالِمُ الْغَيْبِ﴾** : قرأ^(٧) ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم بالجر على البدل من الجلالة. وقال

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٤١٨/٦، والشواذ ٩٨.

(٢) نسبت في الشواذ ٩٨ إلى يونس عن أبي عمرو.

(٣) الكشاف ٤٠/٣.

(٤) معاني القرآن ٢٤١/٣.

(٥) الآية ٧٣.

(٦) البحر ٤١٩/٦.

(٧) الإتحاف ٢/٢٨٧، والتيسير ١٦٠، والبحر ٤١٩/٦.

– المؤمنون –

الزمخري^(١): صفة الله^(٢). كأنه تَمْحَضَ للإضافة فتُعْرَفُ المضاف. والباقي بالرفع على القطع خبر مبتدأ ممحض.

قوله: «فَتَعَالَى» عطف على معنى ما تَقْدَمَ كأنه قال: عَلِمَ الغَيْبَ فَتَعَالَى كقولك: زيد شجاع فَعَظَمْتَ مِنْ لَهُ أَيْ: شَجَعْ فَعَظَمْتَ. أو يكون على إضمار القول، أي: أقول: فَتَعَالَى اللَّهُ.

آ. (٩٣) قوله: «إِمَّا تُرِينِي»: قرأ العامة «تُرِينِي» بصریح الياء، والضحاك^(٣) «تُرِئِنِي» بالهمز عوض الياء وهذا كقراءته: «فَإِمَّا تَرَئِنَ»^(٤) «لتَرَوْنَ»^(٥) بالهمز وهو بدل شاذ.

آ. (٩٤) قوله: «فَلَا تَجْعَلْنِي»: جواب الشرط. و«رَبُّ» نداء معتبر بين الشرط وجراه.

آ. (٩٥) قوله: «عَلَى أَنْ تُرِيكَ»: متعلق بـ«لَقَادِرُونَ» أو بممحض على خلاف سبق: في أن هذه اللام تمنع ما بعدها أن تعمل فيما قبلها.

آ. (٩٧) قوله: «مِنْ هَمَزَاتِ»: جمع هَمَزة وهي النَّخْسَة والدُّفْعَةُ بيدِ وغيرها. والمهماز: مفعال من ذلك كالمحراث من الحَرْث. والمهماز: الذي يعيب الناس كأنه يدفع بلسانه وينحس به.

(١) الكشاف ٤١/٣.

(٢) انتهى هنا كلام الزمخشري.

(٣) البحر ٤٢٠/٦.

(٤) الآية ٢٦ من مریم.

(٥) الآية ٦ من التكاثر. وتُسبِّب قراءتا مریم والتکاثر إلى رواية عن أبي عمرو انظر: المحتسب ٤٢/٢، والبحر ٢٨٥/٦، والشواذ ٨٤.

آ. (٩٩) قوله: **«حتى إذا»**: في «حتى» هذه أوجه، أحدها: أنها غاية لقوله: «بما يصيرون»^(١). والثاني: أنها غاية لـ «كاذبون»^(٢). وبين هذين الوجهين قول الزمخشري^(٣): «حتى تتعلق بـ «يصفون» أي: لا يزالون على سوء الذكر إلى هذا الوقت، والأية فاصلة بينهما على وجه الاعتراض والتأكيد». ثم قال: «أو على قوله: «ولنهم لكاذبون». قلت: قوله: «أو على قوله كذا» كلام محمول على المعنى إذ التقدير «حتى» معلقة على «يصفون» أو على قوله: «لكاذبون». وفي الجملة فعبارة مشكلة.

الثالث: قال ابن عطية^(٤): «حتى» في هذه^(٥) الموضع حرف ابتداء. ويُحتمل أن تكون غايةً مجردةً بتقدير كلام ممحوفٍ. والأولُ أبينُ؛ لأنَّ ما بعدها هو المعنى به المقصود ذكره». قال الشيخ^(٦): «فتوهم ابن عطية أن «حتى» إذا كانت حرف ابتداء لا تكون غايةً، وهي وإن كانت حرف ابتداء، [٦٥٩/ب] فالغاية معنى لا يفارقها، ولم يُبيِّن الكلام الممحوف المقدَّر». وقال أبو البقاء^(٧): «حتى» غاية في معنى العطف. وقال الشيخ^(٨): «والذي يظهر لي أن قبلها جملة ممحوفة تكون «حتى» غاية لها يدلُّ عليها ما قبلها. التقدير: فلا أكون كالكافر الذين تهمزُهم الشياطين ويحضرُونهم، حتى إذا جاء. ونظيرُ

(١) في الآية ٩٦.

(٢) في الآية ٩٠.

(٣) الكشاف ٤٢/٣.

(٤) المحرر ١١/٢٥٢.

(٥) المحرر: «في هذا الموضوع».

(٦) البحر ٦/٤٢٠.

(٧) لم يرد في مطبوعة الإملاء.

(٨) البحر ٦/٤٢٠ – ٤٢١.

حَدِّفَهَا قُولُ الشاعر^(١):

٣٤٢٤- فِي أَعْجَبِ حَسْنِي كُلَّيْبَ تَسْبِينِي

أي : يَسْبِينِي النَّاسُ كُلُّهُمْ حَتَّى كُلَّيْبَ . إِلَّا أَنْ^(٢) فِي الْبَيْتِ دَلَّ مَا بَعْدَهَا
عَلَيْهَا بِخَلَافِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ :

قوله : «رَبُّ ارْجِعُون» في قوله : «اَرْجِعُون» بخطابِ الجمعِ ثلاثةً أوجه ،
أجودُها : أنه على سبيلِ التعظيمِ كقولِ الشاعر^(٣) :

٣٤٢٥- فَإِنْ شِئْتِ حَرَّمْتَ النِّسَاءَ سَوَاكُمْ
وَإِنْ شِئْتِ لَمْ أَطْعَمْ نُقَاحًا وَلَا بَرْدًا

وقال آخر^(٤) :

٣٤٢٦- أَلَا فَارْحَمْنُونِي يَا إِلَهَ مُحَمَّدٍ

قد يُؤخذُ من هذا الْبَيْتِ ما يَرِدُّ عَلَى الشِّيخِ جَمَالِ الدِّينِ بْنِ مَالِكَ حِيثُ
قَالَ : «إِنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَحَدًا أَجَازَ لِلداعِيِّ يَقُولُ : يَا رَحِيمُونَ» . قَالَ : «لَشَّلَّا يُؤْهِمُ
خَلَافَ التَّوْحِيدِ» . وَقَدْ أَخْبَرَ تَعَالَى عَنْ نَفْسِهِ بِهَذِهِ الصِّيَغَةِ وَشَبَهُهَا لِلتَّعْظِيمِ فِي
غَيْرِ مَوْضِعٍ مِّنْ كِتَابِهِ الْكَرِيمِ .

الثَّانِي : أَنَّهُ نَادَى رَبَّهُ ، ثُمَّ خَاطَبَ مَلَائِكَةَ رَبِّهِ بِقَوْلِهِ : «اَرْجِعُونَ» وَيَحْرُزُ
عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مَضَافِ أَيِّ : يَا مَلَائِكَةَ رَبِّي ، فَحَذَفَ

(١) تقدم برقم ٧٣٣.

(٢) اسم «أن» هنا ضمير الشأن.

(٣) تقدم برقم ١٠٢٤.

(٤) لم أهتَدِ إِلَى قَاتِلِهِ وَعَجَزَهُ . وَهُوَ فِي الْكَشَافِ ٤٢/٣ ، وَالْبَحْرِ ٤٢١/٦ .

— المؤمنون —

المضاف ثم التفت إليه في عَوْدِ الضمِير كقوله: «وَكُم مِنْ قَرِيَّةٍ أَهْلُكَنَا هَا» ثم قال: «أَوْهُمْ قَاتِلُونَ»^(١) التفاتاً لـ«أَهْل» المحذوف.

الثالث: أن ذلك يدل على تكرير الفعل، كأنه قال: ارجعون ارجعون ارجعون ارجعون. نقله أبو البقاء^(٢). وهو يُشَبِّه ما قالوه في قوله: «أُلْقِيَ فِي جَهَنَّمَ»^(٣) أنه بمعنى: أُلْقِيَ أُلْقِيَ ثُنِيَ الفعل للدلالة على ذلك، وأنشدوا قوله^(٤):

٣٤٢٧ - قَفَا تَبِيكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ.

.....

أي: قَفْ قَفْ.

أ. (١٠٠) قوله: «إِنَّهَا كَلِمَةٌ»: من باب إطلاق الجزء وإراده الكل. كقوله: «أَصْدُقُ كَلِمَةً قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةً لِيَدِي»^(٥) يعني قوله^(٦):

٣٤٢٨ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَقَ اللَّهُ بِاطِلٌ

.....

وقد تقدم طرف من هذا بأوسع عبارة في آل عمران. و«هو قاتلها» صفة لـ«كلمة».

قوله: «بَرْزَخٌ» الْبَرْزَخُ: الْحَاجِزُ بَيْنَ الْمُتَنَافِيْنَ. وقيل: الْحِجَابُ بَيْنَ

(١) الآية ٤ من الأعراف.

(٢) الإملاء ١٥٢/٢ وعبارته: ارجعني.

(٣) الآية ٢٤ من ق.

(٤) تقدم برقم ٢٧٩٢.

(٥) رواه البخاري. انظر: فتح الباري كتاب مناقب الانصار ٢٦ : ١٤٩/٧ ، وابن ماجه ١٢٣٦/٢.

(٦) تقدم برقم ٣٨٤.

الشَّيْئَنَ أَنْ يَصِلَّ أَحَدُهُمَا لِلآخر، وَهُوَ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ. وَقَالَ الرَّاغِبُ^(١): «أَصْلُهُ بَرْزَهُ بِالْهَاءِ فَعُرْبٌ. وَهُوَ فِي الْقِيَامَةِ الْحَائِلُ بَيْنَ إِنْسَانٍ وَبَيْنَ الْمَنَازِلِ الرَّفِيعَةِ. وَالْبَرْزَخُ قَبْلَ الْبَعْثِ: الْمَنْعُ بَيْنَ إِنْسَانٍ وَبَيْنَ الرَّجْعَةِ الَّتِي يَتَمَنَّاهَا».

آ. (١٠١) قوله : **«في الصُّورِ»** : قرأ العامة بضم الصاد وسكون الواو. وابن عباس^(٢) والحسن بنفتح الواو جمع صورة. وأبورزين بكسر الصاد وفتح الواو وهو شاذٌ، وهذا عكس «الْحَيَّ» بضم اللام جمع «الْحَيَّةِ» بكسرها.

قوله : **«فَلَا أَنْسَابٌ»** الأنساب : جمع نسب وهو القرابة من جهة الولادة، ويعبر به عن التواصل، وهو في الأصل مصدر. قال الشاعر^(٣) :

٣٤٢٩
لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةٌ
أَتَسَعُ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

قوله : **«بَيْنَهُمْ يَجُوزُ تَعْلُقُهُ بِنَفْسِ أَنْسَابِهِ**»، وكذلك **«يَوْمَئِذٍ»** أي : فلا قرابة بينهم في ذلك اليوم. ويجوز أن يتعلق بمحدوف على أنه صفة لـ **«أَنْسَابِهِ»**. والتنوين في **«يَوْمَئِذٍ»** عوضٌ من جملة، تقديره : يوم إذ ينفتح في الصور.

آ. (١٠٣) قوله : **«فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ»** : يجوز أن يكون **«خالدون»** خبراً ثانياً لـ **«أُولُوكَ»**، وأن يكون خبر مبتدأ مضمر أي : هم خالدون، وقال الزمخشري^(٤) : **«فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ** بدلٌ من **«خَبَرُوا أَنفُسَهُمْ»**، ولا محل

(١) المفردات ٤٣.

(٢) انظر في قراءتها : البحر ٤٢١/٦، والكاف ٤٣/٣.

(٣) البيت لابن لؤلؤ أو أبي عامر جد العباس. وهو في الكتاب ٣٤٩/١،
وابن عيسى ١٠١/٢، والعيني ٣٥١/٢.

(٤) الكاف ٤٣/٣.

للبدل والبدل منه؛ لأنَّ الصلة لا مَحَلٌ لها. قال الشيخ^(١): «جَعَلَ (في جهنم) بِدَلًا مِنْ (خَيْرًا) وهذا بدلٌ غريبٌ. وحقيقةه أن يكون البدل الفعل الذي تعلق به (في جهنم) أي: استقرُوا في جهنم، وهو بدلٌ شيءٌ من شيءٍ^(٢)، لأنَّ مَنْ خَيَرَ نفْسَهُ استقرَّ في جهنم».

قلت^(٣): فجعل الشيخ الجار والمجرور البدل دون «حالدون» والزمخري جعل جميع ذلك بدلًا، بدليل قوله^(٤) بعد ذلك: «أو خبرٌ بعد خبرٍ لـ «أولئك» أو خبرٌ مبتدأ محنوفي». وهذا إنما يليقان بـ «حالدون»، وأماماً «في جهنم» فمتعلقٌ به، فيحتاج كلام الزمخري إلى جواب. وأيضاً فيصير «حالدون» مُفْلتاً. وجوز أبو البقاء^(٥) أن يكون الموصول نعتاً لاسم الإشارة^(٦) وفيه نظر؛ إذ الظاهر كونه خبراً له.

آ. (١٠٤) قوله: **«تَلْفَحُ**»: يجوز استثناؤه، ويجوز حالته.

ويجوز كونه خبراً آخر لـ «أولئك»، واللفح: إصابة النار الشيء / وكلّها [١/٦٦٠] وإحرافها له، وهو أشدُّ من التفخ. وقد تقدّم التفخ في الأنبياء^(٧).

قوله: «كالحون» الكلووح: تَشْمِيرُ الشَّفَةِ العُلِيَا، واسترخاء السُّفْلِيِّ. وفي الترمذى^(٨): «تَنَقْلَصُ شَفَتُهُ الْعُلِيَا، حَتَّى تَبْلُغَ وَسْطَ رَأْسِهِ، وَتَسْتَرُّخِي السُّفْلِيِّ

(١) البحر ٤٢١/٦.

(٢) وقال: «وهما لسمى واحد على سبيل المجاز».

(٣) تكرر «قوله» في الأصل.

(٤) الكشاف ٣/٤٣.

(٥) لم يرد في الإملاء.

(٦) الموصول «الذين» واسم الإشارة «أولئك».

(٧) انظر: الورقة ٦٣٥ بـ.

(٨) باب ما جاء في صفة النار ٤/١٠٩.

– المؤمنون –

حتى تَبْلُغْ سُرَّهُ» ومنه «كُلُوحُ الأَسَدِ» أي: تكشيه عن أنيابه. ودهر كالح، وبرد كالح أي: شديد. وقيل: الكلوح هو: تقطيب الوجه ويسره. وكلح الرجل يكلح كلوحاً ويلاحاً.

آ. (١٠٦) قوله: **«شَقَوْتُنَا»**: قرأ^(١) الأخوان: **«شَقاوْتُنَا»** بفتح الشين وألفي بعد القاف. والباقيون بكسر الشين وسكون القاف وهو مصدaran بمعنى واحد، فالشقاوة كالفساوة وهي لغة فاشية، والشقوء كالفطنة والنعمة. وأنشد الفراء^(٢):

٣٤٣٠ **كُلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقْوَتِهِ**
بنت ثمانين عشرة من حججته
وهي لغة الحجاز. وقرأ قتادة والحسن في رواية كالأخرين إلا أنهما كسرما الشين، وشبل في اختياره كالباقيين، إلا أنه فتح الشين.

آ. (١٠٩) قوله: **«إِنَّهُ كَانَ»**: العامة على كسر الهمزة استئنافاً. وأبى^(٣) والعتكي بفتحها أي: لأنه. والهاء ضمير الشأن.

آ. (١١٠) قوله: **«سُخْرِيَّاً»**: مفعول ثان للاتخاذ. وقرأ^(٤)

(١) انظر في قراءاتها: السبعة، ٤٤٨، والنشر ٢/٣٢٩، والحجـة ٤٩١، والبحر ٤٢٢/٦، والقرطبي ١٥٣/١٢، والتيسير ١٦٠.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٤٢، البيت لنفيع بن طارق وهو في المخصص ١٤/٩٢، والخزانة ٣/١٠٥، والعيني ٤/٤٨٨، والهمع ٢/١٤٩، والدرر ٢/٢٠٥، والمراد أنه علقها حين كان في الحج.

(٣) المحتسب ٢/٩٨، والبحر ٦/٤٢٣، والعتكي هارون وقدمت ترجمته.

(٤) السبعة، ٤٤٨، والبحر ٦/٤٢٣، والحجـة ٤٩١، والنشر ٢/١٢٩، والتيسير ١٦٠، والقرطبي ١٢/١٥٤.

– المؤمنون –

الأخوان ونافع هنا وفي ص^(١) بكسر السين . والباقيون بضمها في المؤمنين . واختلف الناس في معناهما . فقيل : هما بمعنى واحد ، وهو قول الخليل وسيبوه^(٢) والكسائي وأبي زيد . وقال يونس^(٣) : «إِنْ أَرِيدَ الْخِدْمَةَ وَالسُّخْرَةَ فَالضَّمُّ لَا غَيْرُهُ . وَإِنْ أَرِيدَ الْهُزْءَ فَالكَسْرُ . وَرَجَحَ أَبُو عَلِيٍّ^(٤) – وتبعه مكي –^(٥) قراءة الكسر قالا : لأن ما بعدها أليق لها لقوله : «وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضْحِكُونَ» . قلت : ولا حجة فيه لأنهم جمعوا بين الأمرين : سخروهم في العمل ، وسخروا منهم استهزاء . والسخرة بالباء : الاستخدام ، و«سُخْرِيًّا» – بالضم – منها ، والسخر بدونها : الهزء ، والمكسور منه . قال الأعشى^(٦) :

٢٤٣١ – إِنِّي أَتَانِي حَدِيثٌ لَا أَسْرُّ بِهِ
مِنْ عَلُوٍّ لَا كَذِبٌ فِيهِ وَلَا سُخْرُ

ولم يختلف السبع في ضم ما في الزخرف^(٧) ، لأن المراد الاستخدام وهو يقوى قوله من فرق بينهما . إلا أن ابن محيصن^(٨) وابن مسلم^(٩) وأصحاب

(١) الآية ٦٣.

(٢) قال التحاس في إعرابه ٤٢٩/٢ : «ولا يعرف هذا التفريق الخليل وسيبوه ولا الكسائي ولا الفراء» ولم أقف على نص لسيبوه في كتابه . أما الفراء فقد قال في معانيه ٢٤٣/٢ : وقد قرئ بهما جميعاً والضم أجود» .

(٣) انظر : البحر ٦/٤٢٣ .

(٤) الحجة (خ) ٤/٣٤ .

(٥) الكشف ٢/١٣١ قال : «لصحة معناه ، ولشيء بما بعده ، ولأن الأكثر عليه» .

(٦) وهو أعشى باهلة . والبيت في اللسان (سخر) ، والبحر ٦/٤٢٣ .

(٧) الآية ٣٢ .

(٨) البحر ٨/١٣ ، والقرطبي ١٦/٨٣ .

(٩) الوليد بن مسلم أبو العباس الدمشقي روى عن يحيى النماري . توفي سنة ١٩٥ .
انظر : طبقات القراء ٢/٣٦٠ .

عبد الله كسروه أيضاً^(١) ، وهي مقوية لقولِ مَنْ جعلهما بمعنى .
والباء في «سخريّاً» و«سُخريّاً» للنسب زيدت للدلالة على قوة الفعل ،
فالسُّخري أقوى من السُّخْر ، كما قيل في الخصوص: خصوصية ، دلالة على
قوة ذلك ، قال معناه الزمخشري^(٢) .

آ. (١١١) قوله: **«أَنْهُمْ هُمُ الْفَاثِرُونَ»**: قرأ الأخوان^(٣)
بكسر الهمزة استئنافاً . والباقيون بالفتح ، وفيه وجهان ، أظهرُهما: أنه تعليلاً
وهي موافقة للأولى فإن الاستئناف يتعلّل به أيضاً . والثاني – ولم يذكر
الزمخشري^(٤) غيره – أنه مفعول ثانٍ لجزيئهم . أي: بأنهم أي: فوزهم^(٥) .
وعلى الأول يكون المفعول الثاني ممحوباً .

آ. (١١٢) قوله: **«قَالَ: كُمْ لَيْشْتُمْ»**: قرأ^(٦) الأخوان «قل:
كم ليشْتم». «قُلْ إِنْ لَيْشْتُمْ»^(٧) بالأمر في الموضعين ، وابن كثير كالأخوان في
الأول فقط ، والباقيون «قال» في الموضعين ، على الإخبار عن الله أو الملك .
وال فعلان مرسومان^(٨) يغير ألف في مصاحف الكوفة ، وبالف في مصاحف مكة

(١) أي في الرخرف.

(٢) الكشاف ٤٤/٣.

(٣) السبعة ٤٤٩ ، والنشر ٢/٣٢٩ – ٣٣٠ ، والبحر ٦/٤٢٣ ، والتيسير ١٦٠ ، والحجّة

٤٩٢.

(٤) الكشاف ٤٤/٣.

(٥) عبارة الزمخشري: «كقولك: جزيئهم فوزهم» وعلى هذا لا حاجة لتفسیر عبارته بما
فسّرها المؤلف.

(٦) السبعة ٤٤٩ ، الحجة ٤٩٣ ، والنشر ٢/٣٣٠ ، والقرطبي ١٢/١٥٦ ، والبحر
٦/٤٢٤ ، والتيسير ١٦٠ .

(٧) في الآية التالية.

(٨) انظر: المحرر ١١/٢٥٧ .

– المؤمنون –

والمدينة والشام والبصرة، فمحمزة والكسائي وافقاً مصاحف الكوفة وخالفها عاصم، أو وافقها على تقدير حذف الألف من الرسم وإرادتها. وأبن كثير وافق في الثاني مصاحف مكة، وفي الأول غيرها، أو أنها على تقدير حذف الألف وإرادتها. وأما الباقيون فوافقوا مصاحفهم في الأول والثاني.

و«كم» في موضع نصب على ظرف الزمان أي : كم سنة. و«عدد» بدلٌ من «كم». قاله أبو البقاء^(١): وقال غيره: إن «عدد سنين» تميّز لـ «كم» وهذا هو الصحيح .

وقرأ^(٢) الأعمش والمفضل عن عاصم «عَدَداً» منوناً. وفيه أوجه، أحدها: أن يكون «عَدَداً» مصدراً أقيمت مقام الاسم ، فهو نعت تقدم على المعنوت . قاله صاحب «اللواحم»^(٣). يعني أن الأصل: «سنين عدداً» أي : معدودة، لكنه يلتزم تقديم النعت على المعنوت ، فصوابه أن يقول: فانتصب حالاً . هذا مذهب البصريين . والثاني: أن «لِيُشْمَّ» بمعنى عَدَدُتُم . فيكون نصب «عَدَداً» على المصدر و «سنين» بدلٌ منه . وقال صاحب «اللواحم» أيضاً: «وفيه بُعدٌ ، لعدم دلالة اللُّبُث على العدد» . والثالث: أن «عَدَداً» تميّز لـ «كم» و «سنين» بدلٌ منه .

أ. (١١٣) قوله: **﴿العادين﴾**: جمع «عاد» من العَدَد . وقرأ^(٤) الحسن والكسائي في رواية بتحقيق الدال جمع «عاد» اسم فاعل من عدا

(١) الإملاء ١٥٢/٢ .

(٢) البحر ٤٢٤/٦ .

(٣) وهو أبو الفضل الرازي .

(٤) انظر في قراءاته: البحر ٦/٤٢٤ ، والكتاف ٣/٤٤ .

– المؤمنون –

[ب/٦٦٠] أي /^(١): الظُّلْمَة . وقال أبو البقاء^(٢): «وَقُرِئَ بِالتَّخْفِيفِ عَلَى مَعْنَى الْعَادِينَ» المتقدّمين كقولك : «وَهَذِهِ يُثْرُ عَادِيَة» ، أي : سَلْ^(٣) من تَقْدِمَنَا . وَحَذَفَ إِحْدَى يَاءِي النَّسَبِ كَمَا قَالُوا الأَشْعَرُونَ وَحَذَفَ الْأُخْرَى لِالتَّقَاءِ السَاكِنِينَ» . قَلْتَ : الْمَحْذُوفُ أَوْلًا مِنَ الْبَيَانِ الثَّانِيَةِ لِأَنَّهَا الْمُتَحْرِكَةُ ، وَيَحْذُفُهَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ . وَيُؤَيَّدُ مَا ذَكَرَهُ أَبُو البقاءَ مَا ذَكَرَهُ الزمخشري فَقَالَ^(٤): «وَقُرِئَ «الْعَادِيَنَ» أي : الْقَدْمَاءُ الْمُعْمَرُونَ فَإِنَّهُمْ يَسْتَقْصِرُونَهَا فَكَيْفَ بِمَنْ دُونَهُمْ؟» . وَقَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ^(٥): «وَلِغَةُ الْأُخْرَى «الْعَادِيَنَ» – يَعْنِي بِيَاءُ مَشَدَّدَةِ جَمْعِ عَادِيَةٍ – بِمَعْنَى الْقَدْمَاءِ» .

آ. (١١٤) قوله: **«لَوْ أَنَّكُمْ»**: جوابها محذوف، تقديره: لو كُنْتُمْ تعلمونَ مَقْدَارَ لَيْكُمْ مِنَ الطَّولِ لَمَّا أَجَبْتُمْ بِهَذِهِ الْمُدَةِ . وَانتَصَبْ (قَلِيلًا) عَلَى النَّعْتِ لِزَمِنِ مَحْذُوفٍ أَوْ لِمَصْدِرٍ مَحْذُوفٍ أي: إِلَّا زَمْنًا قَلِيلًا أَوْ إِلَّا لَيْتَ قَلِيلًا .

آ. (١١٥) قوله: **«عَبَثًا»**: في نصبه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ واقعٌ موقع الحال أي: عابثين . الثاني: أنه مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ أي: لأجل العَبَثِ . وَالْعَبَثُ: اللَّعْبُ وَمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ وَكُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ . يَقَالُ: عَبَثٌ يَعْبَثُ عَبَثًا إِذَا خَلَطَ عَمَلَهُ بِلَعْبٍ . وَأَصْلُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَبَثْتُ الْأَيْطَأَتِيْ أَيْ: خَلَطْتُهُ . وَالْعَبَثُ طَعَامٌ مُخْلُوطٌ بِشَيْءٍ، وَمِنْهُ الْعَوْتَشَانِيُّ لِتَمْرٍ وَسَوْرِيقٍ وَسَمْنَ مُخْتَلِطٌ .

قوله: **«وَأَنَّكُمْ»** يجوز أن يكون معطوفاً على **«أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ»** فيكون

(١) سقطت الورقة ٦٦٠ بـ من مصورة الأصل وأثبتناها من (ش).

(٢) الإملاء ١٥٢/٢.

(٣) ش: مثل. والتصحیح من الإملاء.

(٤) الكشاف ٤٤/٣ - ٤٥.

(٥) الشواذ ٩٩.

الحسْبَانَ منسجباً عليه، وأن يكون معطوفاً على «عثنا» إذا كان مفعولاً من أجله. قال الزمخشري^(١): «ويجوز أن يكون معطوفاً على «عثنا» أي: للعبث ولترركم غير مرجوعين». وقدم «إلينا» على «ترجعون» لأجل الفوائل.

قوله: «لا تُرِجِّعُونَ» هو خبر «أنكم». وقرأ^(٢) الأخوان «ترجعون» مبنياً للفاعل. والباقيون مبنياً للمفعول. وقد تقدم أنَّ «رجَّعَ» يكون لازماً ومتعدياً. وقيل: لا يكون إلا متعدياً والمفعول محدود.

آ. (١١٦) قوله: «الكريم»: قرأه العامة مجروراً نعتاً للعرش وصف بذلك لتَنَزَّلُ الخيرات منه أو لنسبيته إلى أكرم الأكرمين. وقرأ^(٣) أبو جعفر وابن محيسن وإسماعيل عن ابن كثير وأبان بن تغلب مرفوعاً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه نعت للعرش أيضاً، ولكنه قطع عن إعرابه لأجل المدح على خبر مبتدأ مضمراً. وهذا جيد لتساؤف القراءتين في المعنى. الثاني: أنه نعت لـ«رب».

آ. (١١٧) قوله: «وَمَنْ يَدْعُ»: شرطٌ. وفي جوايه وجهان أصحهما: أنه قوله «فإنما حسابه» وعلى هذا ففي الجملة المتقدمة وهي قوله: «لَا بُرْهَانٌ لَهُ بِهِ» وجهان، أحدهما: أنها صفة لـ«إلهًا» وهي صفة لازمة. أي: لا يكون الإله المدعى من دون الله إلا كذا، فليس لها مفهوم لفساد المعنى. ومثله «ولَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحِيهِ»^(٤) لا يفهم أنَّ ثُمَّ إلهًا آخر مدعواً من دون الله له برهان، وأنَّ ثُمَّ طائراً يطير بغير جناحه. الثاني: أنها جملة اعتراف بين الشرط وجوايه. وإلى الوجهين أشار الزمخشري^(٥) بقوله: «وهي صفة لازمة» كقوله:

(١) الكشاف ٤٥/٣.

(٢) السبعة ٤٥٠، والنشر ٢/٢٠٨، ٢٠٨/٢، والتيسير ١٦٠، والحججة ٤٩٤، والبحر ٤٢٤/٦.

(٣) الإنتحاف ٢/٢٨٩، والقرطبي ١٥٧/١٢، والبحر ٤٢٤/٦.

(٤) الآية ٣٨ من الأنعام. (٥) الكشاف ٤٥/٢.

— المؤمنون —

«يَطِير بِجناحِيهِ»، جيء بها للتوكيد لا أن يكون في الآلهة ما يجوز أن يقوم عليه برهان. ويجوز أن يكون اعترافاً بين الشرط والجزاء كقولك: «مَنْ أَحْسَنَ إِلَى زِيْدٍ — لَا أَحَقُّ بِالْإِحْسَانِ مِنْهُ — فَاللَّهُ مُتَشَبِّهٌ».

الثاني من الوجهين الأولين: أن جواب الشرط «قوله لا برهان له به» كانه فرّ من مفهوم الصفة لما يلزم من فساده فوقع في شيء لا يجوز إلا في ضرورة شعر، وهو حذف فإِنَّ الْجَزَاءَ مِنَ الْجَمْلَةِ الْأَسْمَيَّةِ، كقوله^(١):
٣٤٣٢ — مَنْ يَفْعَلْ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

البيت. وقد تقدّم تخریج كون «لا برهان له» على الصفة. ولا إشكال؛ لأنها صفة لازمة، أو على أنها جملة اعتراض.

قوله: «إِنَّه لَا يُفْلِحُ» الجمهور على كسر الهمزة على الاستئناف المفيد للعلم. وقرأ^(٢) الحسن وقتادة «أنه» بالفتح. وخرجـه الزمخشري^(٣) على أن يكون خبر «حسابه» قال: ومعناه: حسابه عدم الفلاح. والأصل: حسابه أنه لا يُفلح هو، فوضع «الكافرون» في موضع الضمير، لأن مَنْ يَدْعُ في معنى الجمع وكذلك «حسابه أنه لا يُفلح» في معنى: حسابهم أنهم لا يُفلحون انتهى. ويجوز أن يكون ذلك على حذف حرف العلة أي [لـ] أنه لا يُفلح. وقرأ^(٤) الحسن «لا يُفلح» بفتح الياء واللام، مضارع فَلَحْ بمعنى أفلح، فعل وأفعال فيه بمعنى. والله أعلم، وهو يقول الحق ويهدي السبيل.

[تمت بعونه تعالى سورة المؤمنون]

(١) تقدم برقم ١٤٠.

(٢) المحتسب ٩٨/٢، والبحر ٤٢٥/٦.

(٣) الكشاف ٤٥/٢.

(٤) القرطبي ١٥٧/١٢، والإتحاف ٢٨٩/٢، والبحر ٤٢٥/٦.

[٦٦١/أوب]

سورة النور

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: **«سورة آتَنَا هَا»**: يجوز في رفعها وجهان. أحدهما: أن يكون مبتدأ. والجملة بعدها صفة لها، وذلك هو المسوغ للابداء بالنكرة. وفي الخبر وجهان، أحدهما: أنه الجملة من قوله: «الزانية والزانى» والى هذا نحا ابن عطية^(١)، فإنه قال: «ويجوز أن يكون مبتدأ، والخبر «الزانية والزانى» وما بعد ذلك. والمعنى: السورة المترتبة المفروضة كذا وكذا؛ إذ السورة عبارة عن آيات مسرودة لها بدء وختم». والثاني: أن الخبر محذوف أي: فيما يتلى عليكم سورة، أو فيما آتَنَا سورة.

والوجه الثاني من الوجهين الأولين: أن يكون خبر المبتدأ مضمراً^(٢) أي: هذه سورة. وقال أبو البقاء^(٣): «سورة بالرفع على تقديره: هذه سورة، أو مما يتلى عليك سورة فلا تكون «سورة» مبتدأ لأنها نكرة». وهذه عبارة مشكلة على ظاهيرها. كيف يقول: لا تكون مبتدأ مع تقديره: فيما يتلى عليك سورة؟ وكيف يعلل المنع بأنها نكرة مع تقديره لخبرها جاراً مقدماً عليها، وهو مسوغ للابداء بالنكرة.

(١) المحرر ٢٦١/١١.

(٢) الأصل: مضمر.

(٣) الإملاء ١٥٣/٢.

وقرأه^(١) العامة بالرفع على ما تقدم. وقرأ الحسن^(٢) بن عبد العزيز وعيسي الشفوي وعيسي الكوفي ومجاهد وأبو حمزة في آخرين «سورة» بالنصب. وفيها أوجه، أحدها: أنها منصوبة بفعل مقدر غير مفسر بما بعده. تقديره: أتُل سورةً أو أقرأ سورةً. والثاني: أنها منصوبة بفعل مضمر يفسرها بما بعده. والمسألة من الاشتغال. تقديره: أَنْزَلْنَا سورةً أَنْزَلْنَاها. والفرق بين الوجهين: أن الجملة بعد «سورة» في محل نصب على الأول، ولا محل لها على الثاني. الثالث: أنها منصوبة على الإغراء، أي: دونك سورة. قاله الزمخشري^(٣)، وردّه الشيخ^(٤): بأنه لا يجوز حذف أداة الإغراء، واستشكل الشيخ أيضاً على وجوب الاشتغال جواز الابتداء بالنكرة من غير مسوغ. ومعنى ذلك: أنه ما من موضع يجوز [فيه]^(٥) النصب على الاشتغال إلا ويجوز أن يرتفع على الابتداء، وهنا لورفعت «سورة» بالابتداء لم يجز؛ إذ لا مسوغ فلا يقال: رجلاً ضربته لامتناع : رجل ضربته. ثم أجاب: بأنه إن اعتقد حذف وصف جاز، أي: سورة مُعَظَّمة – أو مُوضَّحة – أَنْزَلْنَاها، فيجوز ذلك.

الرابع: أنها منصوبة على الحال من «ها» في «أَنْزَلْنَاها». والحال من المُكَنَّ يجوز أن تتقدم عليه. قاله الفراء^(٦). وعلى هذا فالضمير في «أَنْزَلْنَاها» ليس عائداً على سورة بل على الأحكام. كأنه قيل: أَنْزَلْنَا الأحكام سورة من سور القرآن، وهذه الأحكام ثابتة بالقرآن، بخلاف غيرها فإنه قد ثبتت بالسنة.

(١) المحتب ٩٢/٢، والإتحاف ٢٩١/٢، والبحر ٤٢٧/٦، والقرطبي ١٥٨/١٢.

(٢) كذا في الأصل، ولعله تحريف لأنني لم أجده كذلك عند غير المؤلف. وفي المظان: «عمر بن عبد العزيز» ولعله المقصود.

(٣) الكشاف ٤٦/٣.

(٤) البحر ٤٢٧/٦.

(٥) زيادة من ش.

(٦) معاني القرآن ٢٤٤/٢.

قوله: «وَفَرَضْنَا هَا» فرأ^(۱) ابن كثير وأبو عمرو بالتشديد. والباقيون بالخفيف. فالتشديد: إما للبالغة في الإيجاب وتأكيداً، وإما لتكثير المفروض عليهم، وإما لتكثير الشيء المفروض. والخفيف بمعنى: أوجبناها وجعلناها مقطوعاً بها.

آ. (۲) قوله: **«الزَّانِيَةُ وَالرَّازِيَّةُ»**: في رفعهما وجهان: مذهب سيبويه^(۳) أنه مبتدأ، وخبره محذوف أي: فيما يتعلّق عليكم حكم الزانية. ثم بين ذلك بقوله: «فاجلدوه» إلى آخره. والثاني وهو مذهب الأخفش^(۴) وغيره: أنه مبتدأ. والخبر جملة الأمر. ودخلت الفاء لشبيه المبتدأ بالشرط. وقد تقدّم الكلام على هذه المسألة مستوفى عند قوله^(۵) «واللذان يأتيانها منكم فاذوهما» وعند قوله «والسارق والسارقة»^(۶) فأغنى عن إعادة^(۷).

وقرأ^(۸) عيسى الثقفي ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد وأبو جعفر وشيبة^(۹) وروئس^(۱۰) بالنصب على الاشتغال. قال الزمخشري^(۱۱): «وهو أحسن خبره بالفاء».

(۱) السبعة ۴۵۲، والتيسير ۱۶۱، والبحر ۶/۴۲۷، والنشر ۲/۳۳۰.

(۲) الكتاب ۱/۷۱ – ۷۲.

(۳) معاني القرآن للأخفش ۱/۸۰ قال في قوله تعالى: «واللذان يأتيانها منكم فاذوهما» فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ؛ لأن الذي إذا كانت صلته فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء».

(۴) الآية ۱۶ من النساء.

(۵) الآية ۳۸ من المائدة.

(۶) انظر: الدر المصور.

(۷) البحر ۶/۴۲۷.

(۸) الأصل: «أبو شيبة» وهو سهور.

(۹) محمد بن المتقى أبو عبد الله المؤذن البصري مقرئ ضابط. أخذ عن يعقوب الحضرمي. توفي بالبصرة سنة ۲۳۸. طبقات القراء ۲/۲۳۴.

(۱۰) الكشاف ۳/۴۷.

من «سورة أنزلناها» لأجل الأمر. وفُرِيَ^(١) «واللذان» بلا ياء. قوله: «رَأْفَةً» قرأ العامة هنا، وفي الحديد^(٢)، بسكون الهمزة، وابن كثير^(٣) بفتحها. وقرأ ابن جرير – وتُروي أيضاً عن ابن كثير وعاصم – «رَأْفَةً» بالف بعد الهمزة بزنة سحابة، وكلها مصادر لـ رأف به يَرُوفُ. وقد تقدّم معناه^(٤). وأشهر المصادر الأول. ونقل أبو البقاء^(٥) فيها لغة رابعة: وهي إيدال الهمزة ألفاً. ومثل هذا ظاهر غير محتاج للتتبّع عليه فإنها لغة مستقلة وقراءة متواترة^(٦).

وقرأ العامة «تَأْخُذُكُم» بالتأنيث مراعاة لللفظ. وعلى بن أبي طالب^(٧) والسلمي ومجاهد بالياء من تحت؛ لأن التأنيث مجازي وللفصل بالمعنى والجار. و«بهما» متعلق بـ «تَأْخُذُكُم» أو بمحذوف على سبيل البيان. ولا يتعلق بـ «رَأْفَةً» لأن المصدر لا يتقدّم عليه معموله، وفي «دين الله» متعلق بالفعل قبله أيضاً. وهذه الجملة دالة على جواب الشرط بعدها، أو هي الجواب عند

[٦٦٢/أ] بعضهم. /

آ. (٣) قوله: «وَحَرَمَ ذلِكَ»: قرأ^(٨) أبو البرهسم «وحرّم» مبنياً للفاعل مشدداً. وزيد بن علي «وحرّم» بزنة كرم.

(١) وهي قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. انظر: البحر ٤٢٧/٦، والكتشاف ٤٧/٣.

(٢) الآية ٢٧ من الحديد.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٥٢، والنشر ٣٣٠/٢، والبحر ٤٢٩/٦، والتيسير ١٦١.

(٤) انظر: الدر المصنون ١٥٩/٢.

(٥) الإماء ٢/١٥٣.

(٦) قال في السبعة ٤٥٢: «غير أن أبا عمرو كان إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة غير همزتها إلى الألف».

(٧) البحر ٤٢٩/٦.

(٨) البحر ٤٣١/٦.

آ. (٤) قوله : «**وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ**» : كقوله : «**الْزَانِيُّ وَالْزَانِي فَاجْلِدُو**»^(١) ، فيعود فيه ما تقدم بحاله . وقوله : «**الْمُحْصَنَاتِ**» فيه وجهان أحدهما : أنَّ المراد به النساء فقط ، وإنما خصُّهن بالذكر ؛ لأنَّ قذفهن أشنع . والثاني : أنَّ المراد بهن النساء والرجال ، وعلى هذا فيقال : كيف غلب المؤنث على المذكر ؟ والجواب : أنه صفة لشيء محدوف يعم الرجال والنساء ، أي : الأنفس الممحضنات وهو بعيد . أو تقول : ثمَّ معطوف محدوف لفهم المعنى ، والإجماع على أنَّ حكمهم حكمهن أي : والممحضنات .

قوله : «**بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ**» العامة على إضافة اسم العدد للمعدود . وقرأ^(٢) أبو زرعة وعبد الله بن مسلم بالتنوين في العدد ، واستفصح الناس هذه القراءة حتى جاور بعضهم الحد ، كابن جني^(٣) ، ففضلها على قراءة العامة قال : «أنَّ المعدود متى كان صفة فالاجود الإتباع دون الإضافة . تقول : عندي ثلاثة ضاربون ، وبضعف ثلاثة ضاربين » وهذا غلط ؛ لأنَّ الصفة التي جرَت مجرى الأسماء تُعطى حكمها فيضاف إليها العدد ، و«شهادة» من ذلك ؛ فإنه كثُر حذف موصوفه . قال تعالى : «**مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بَشَهِيدٍ**»^(٤) «**وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنَ**»^(٥) . وتقول : عندي ثلاثة أَعْبُد ، وكل ذلك صفة في الأصل .

ونقل ابن عطية^(٦) عن سيبويه أنه لا يُجيز تنوين العدد إلا في شعر ، وليس

(١) الآية ٢.

(٢) المحتب ٢/١٠١ ، والبحر ٦/٤٣١.

(٣) المحتب ٢/١٠١.

(٤) الآية ٤١ من النساء.

(٥) الآية ٢٨٢ من البقرة.

(٦) المحرر ١١/٢٧١.

كما نقله عنه، إنما قال سيبويه^(١) ذلك في الأسماء نحو: ثلاثة رجال، وأمّا الصفاتُ ففيها التفصيلُ المتقدمُ.

وفي «شهداء» على هذه القراءة ثلاثة أوجه. أحدهما: أنه تميّز. وهذا فاسد؛ لأنَّ مِنْ ثلاثة إلى عشرة يضاف لميّزه ليس إلَّا، وغير ذلك ضرورة. الثاني: أنه حالٌ وهو ضعيفٌ أيضًا لمجيئها من النكرة من غيرٍ مخصوص. الثالث: أنها مجرورةٌ بعْدَ الاربعة، ولم ينصِّر لالف التأنيث.

قوله: «أولئك هم الفاسقون» يجوز أن تكون هذه الجملةً مستأنفةً. وهو الأظہرُ، وجوز أبو البقاء^(٢) فيها أن تكون حالاً.

آ. (٥) قوله: «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا»: في هذا الاستثناء خلافٌ هل يعود لما تقدمه من الجمل أم إلى الجملة الأخيرة فقط؟ وتكلم عليها من النحاة ابنُ مالك والمهابادي^(٣). فاختار ابنُ مالك عودةً إلى الجملة المتقدمة، والمهابادي إلى الأخيرة. وقال الزمخشري^(٤): «رُدُّ شهادة القاذف مُعلَّقٌ عند أبي حنيفة رحمه الله باستيفاء الحدّ. فإذا شهد [به]^(٥) قبل الحدّ أو قبل تمام استيفائه قُبِّلتْ شهادته: فإذا استُوفِي لم تُقْبَلْ شهادته أبداً، وإن تاب و كان من الأبرار الأنقياء. وعند الشافعِي رحمه الله يتعلَّق رُدُّ شهادته بنفس القذف. فإذا تاب عن القذف بآن يرجع عنه عاد مقبول الشهادة. وكلاهما متمسِّك بالآية: فَإِنْ يَوْمَ حُكِمَ عَلَيْهِ الْمَوْلَى – رَحْمَةُ اللَّهِ – جَعَلَ جَزَاءَ الشَّرِطِ – الَّذِي هُوَ الرَّمِيُّ – الْجَلْدُ وَرَدُّ

(١) الكتاب ١/١٠٥.

(٢) الإملاء ٢/١٥٣.

(٣) أحمد بن عبد الله المهابادي الضرير النحوي من تلاميذ عبدالقاهر الجرجاني له شرح اللمع. انظر: معجم الأدباء ٣/٢١٩، والبغية ١/٣٢٠.

(٤) الكشاف ٣/٥٠.

(٥) من الكشاف.

الشهادة عقيب الجلد على التأييد، وكانوا مردودي الشهادة عنده في أبدِهم وهو مدة حياتهم، وجعل قوله «وأولئك هم الفاسقون» كلاماً مستأنفاً غير داخلٍ في حيز جزاء الشرط، كأنه حكاية حال الرامين عند الله بعد انتهاء الجملة الشرطية، و«إلا الذين تابوا» استثناء من «الفاسقين». ويُدلّ عليه قوله «إإن الله غفور رحيم». والشافعى – رحمه الله – جعل جزاء الشرط الجملتين أيضاً، غير أنه صرف الأبد إلى مدة كونه قادفاً وهي تنتهي بالتوبه [والرجوع]^(١) عن القذف، وجعل الاستثناء^(٢) بالجملة الثانية متعلقاً. انتهى، وإنما ذكرت الحكم؛ لأن الإعراب متوقف عليه.

ومَحْلُ المستثنى فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوب على أصل الاستثناء. والثاني: أنه مجروراً بدلاً من الضمير في «لهم» وقد أوضح الزمخشري^(٣) ذلك بقوله: «وَحَقُّ الْمُسْتَثْنَى عَنْهُ – أَيِّ الشَّافعِي – أَنْ يَكُونَ مُجْرُوراً بِدَلَّا مِنْ «هُمْ» فِي «لَهُمْ»، وَحَقُّهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةِ أَنْ يَكُونَ مُنْصُوبًا؛ لِأَنَّهُ عَنْ مُوْجِبٍ. وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ الْآيَةِ وَنَظَمُهَا أَنْ تَكُونَ الْجَمْلَةُ بِمَجْمُوعِهِنَّ جَزاءَ الشَّرْطِ كَانَهُ قِيلٌ: وَقَدْ قَدْفَ الْمُخْصَنَاتِ فَاجْلِدُوهُمْ، وَرُدُّوْهُ شَهَادَتَهُمْ وَفَسُّقُوهُمْ أَيْ: فَاجْمَعُوا لَهُمُ الْجَلْدَ وَالرَّدَّ وَالتَّفْسِيقَ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا عَنِ الْقَذْفِ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لَهُمْ فَيُنَقْلِبُونَ غَيْرَ مَجْلُودِينَ وَلَا مَرْدُودِينَ وَلَا مُفَسَّقِينَ». قال الشيخ^(٤): «وليس ظاهر الآية يقتضي عَوْدَ الاستثناء إلى الجملة الثلاث، بل الظاهر / هو ما يَعْضُدُه كلامُ العرب وهو الرجوع إلى الجملة التي [٦٦٢/ب] تليها».

(١) من الكشاف.

(٢) الكشاف: الاستثناء.

(٣) الكشاف ٥١/٣.

(٤) البحر ٤٣٣/٦.

والوجه الثالث: أنه مرفوع بالابتداء، وخبره الجملة من قوله «فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ». واعتراض بخلوها من رابطه. وأجيب بأنه محدوف أي: غفور لهم، واختلفوا أيضاً في هذا الاستثناء: هل هو متصل أو منقطع؟ والثاني ضعيف جداً.

آ. (٦) قوله: «وَلَمْ يَكُنْ لَّهُ شَهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ»: في رفع «أنفسهم» وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من «شهادة»، ولم يذكر الزمخشري^(١) في غضون كلامه غيره. والثاني: أنه نعتٌ له، على أن «إلا» بمعنى «غير». قال أبو البقاء^(٢): «ولو قرئ بالنصب لجاز على أن يكون خبرَ كان، أو منصوباً على الاستثناء. وإنما كان الرفع هنا أقوى؛ لأنَّ «إلا» هنا صفة للنكرة كما ذكرنا في سورة الأنبياء»^(٣). قلت: وعلى قراءة الرفع يُحمل أن تكون «كان» ناقصة، وخبرها الجار، وأن تكون تامةً أي: ولم يوجد لهم شهادة.

وقرأ العامة «يُكَنْ» بالياء من تحت، وهو الفصيح؛ لأنه إذا أُسْتَندَ الفعلُ لما بعد «إلا» على سبيل التفريع وجَبَ عند بعضهم التذكير في الفعل نحو: «ما قام إلا هنَّ» ولا يجوز: ما قامْتْ، إلا في ضرورة قوله^(٤):

(١) الكشاف ٥٢/٢ قال: «وَقَرِيءَ وَلَمْ تَكُنْ بِالثَّاءِ لَأَنَّ الشَّهَادَةَ جَمَاعَةً، أَوْ لَأَنَّهُمْ فِي مَعْنَى الْأَنْفُسِ الَّتِي هُنَّ بَدِيلًا».

(٢) الإملاء ١٥٤/٢.

(٣) انظر إعرابه للأية ٢٢ من الأنبياء.

(٤) البيت الذي الرمة، وصدره:

طوى التَّحْزُّ والأجْرَازُ مَا فِي غَرَوْضَهَا
وهو في ديوانه ١٢٩٦/٢، وابن يعيش ٨٧/٢، والعيبي ٤٧٧/٢. والتَّحْزُّ: الرَّكْلُ
بِالْعَقْبِ. والأجْرَازُ: حِجْرَزٌ، وَهِيَ الْأَرْضُ الَّتِي لَا تَبْتَ. وَالغَرَوْضُ: حِجْرُوضٌ، وَهُوَ
حِزَامُ الرَّحْلِ. وَالجَرَاشُ: حِجْرَشٌ، وَهُوَ الْغَلِيظُ، الْمُتَنَفِّخُ الْجَنْبَينِ.

— ٣٤٣٣ —

وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الْضَّلُوعُ الْجَرَاشُ

أو في شذوذ كقراءة الحسن: «لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُم»^(١) وقراءة^(٢) «ولم تُكُنْ» بالباء من فوق وقد عرفت ما فيه.

قوله: «فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ» في رفعها ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون مبتدأ، وخبره مقدر التقديم أي: فعلهم شهادة^(٣)، أو مُؤخَرُه أي: فشهادته أحدiem كافية أو واجبة. الثاني: أن يكون خبر مبتدأ مضمر أي: فالواجب شهادة أحدiem. الثالث: أن يكون فاعلاً بفعل مقدر أي: فيكتفي. والمصدر هنا مضارف للفاعل.

وقرأ العامة «أربع شهادات» بالنصب على المصدر. والعامل فيه «شهادة» فالناصب للمصدر مصدر مثله، كما تقدم في قوله «فإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا»^(٤). وقرأ^(٥) الأخوان وحفص برفع «أربع» على أنها خبر المبتدأ، وهو قوله: «فشهادة».

ويخرج على القراءتين تعلق الجار في قوله: «بِاللهِ»، فعلى قراءة النصب يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يتعلّق بشهادات؛ لأنّه أقرب إليه. والثاني: أنه متعلق بقوله: «فَشَهَادَةُ» أي: فشهادته أحدiem بالله. ولا يضر الفصل بـ«أربع» لأنّها معمولة للمصدر فليست أجنبية. والثالث: أن المسألة

(١) الآية ٢٥ من الأحقاف. وانظر: المحتسب ٢٠٧/٢.

(٢) البحر ٦/٤٣٣.

(٣) هذا على قراءة نصب «أربع» كما سيأتي.

(٤) الآية ٦٣ من الإسراء.

(٥) السبعية ٤٥٢، والنشر ٢/٢٣٠، والتيسير ١٦١، والبحر ٦/٤٣٤، والقرطبي

١٨٢/١٢

من باب التنازع؛ فإنَّ كلاً من شهادة وشهادات تطلبُه من حيث المعنى، وتكون المسألة من إعمال الثاني للحذف من الأول، وهو مختار البصريين. وعلى قراءة الرفع يتعين تعلقه بشهادات؛ إذ لو علقته بشهادة لزِم الفصل بين المصدر ومعموله بالجر، ولا يجوز لأنَّه أجنبٍ. ولم يختلف في «أربع» الثانية^(١) وهي قوله «أنْ تشهد أربع شهاداتٍ أنها منصوبة للتصرير بالعامل فيها. وهو الفعل».

آ. (٧) قوله: «والخامسة»: اتفق السبعة على رفع الخامسة الأولى، واختلفوا في الثانية^(٢): فنصبها^(٣) حفص، وتصبّهما معاً الحسن والسلمي وطلحة والأعمش. فالرفع على الابتداء، وما بعده من «أنْ» وما في حيزها الخبر. وأما نصب الأولى فعلى قراءة منْ نصب «أربع شهادات» يكون النصب للعطف على المنصوب قبلها. وعلى قراءة منْ رفع يكون النصب بفعل مقدر أي: ويشهد الخامسة. وأما نصب الثانية فعطف على ما قبلها من المنصوب وهو «أربع شهادات». والنصب هنا أقوى منه في الأولى لقوتها النصيبي فيما قبلها كما تقدّم تقريره، ولذلك لم يختلف فيه. وأما «أنْ» وما في حيزها: فعلى قراءة الرفع تكون في محل رفع خبراً للمبتدأ كما تقدّم، وعلى قراءة النصب تكون على إسقاط الخافض، ويتعلق الخافض بذلك الناصب للخامسة أي: ويشهد الخامسة بأنَّ لعنة الله وبأنَّ غضب الله. وجوز أبو البقاء^(٤) أن يكون بدلاً من الخامسة.

قوله: «أنَّ لعنة الله عليه» قرأ العامة بشدّيد «أنْ» في الموضعين. وقرأ

(١) الآية ٨.

(٢) الآية ٩.

(٣) انظر في قراءات الآية: السبعة ٤٥٣، والنشر ٢/٣٣١، والتيسير ١٦١، والبحر ٦/٤٣٤.

(٤) الإملاء ٢/١٥٤.

نافع بتخفيتها في الموضعين، إلا أنه يقرأ «غَضِبَ اللَّهُ» بجعل «غَضِبَ» فعلًا ماضياً، والجالة فاعله. كذا نقل الشيخ عنه التخفيت في الأولى أيضًا، ولم ينقله غيره. فعلى قراءته يكون اسم «أنْ» ضمير الشأن في الموضعين، و«لَعْنَةُ اللَّهِ» مبتدأ و«عَلَيْهِ» خبرها. والجملة خبر «أنْ». وفي الثانية يكون «غَضِبَ اللَّهُ» جملة فعلية في محل خبر «أنْ» أيضًا، ولكنها يقال: يلزمكم أحد أمرئين، وهو: إما عدم الفصل بين المخففة والفعل الواقع خبراً، وإما وقوع الطلب خبراً في هذا الباب وهو ممتنع. تقرير ذلك: أن خبر المخففة متى كان فعلاً متصرفاً / غير مقترون بـ«قد» وجوب الفصل بينهما. بما تقدم في سورة [٦٦٣/١] المائدة^(١). فإن أجبت بأنه دعاء اعترض بأن الدعاء طلب، وقد نصوا على أن الجمل الطلبية لا تقع خبراً لـ«إنْ». حتى تأولوا قوله^(٢):

..... - ٣٤٣٤

إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِالشَّيْبِ

وقوله^(٣):

..... - ٣٤٣٥
إِنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ سَيِّدُهُمْ
لَا تَحْسِبُوا بِلَهِمْ عَنْ لِيلِكُمْ نَامًا
على إضمار القول. ومثله «أَنْ بُوْرُكَ مَنْ فِي النَّارِ»^(٤). وقرأ الحسن^(٥)
وابور جاء وقاده والسلمي وعيسي بتخفيت «أنْ» و«غَضِبَ اللَّهُ» بالرفع على
الابداء، والجار بعده خبره. والجملة خبر «أنْ».

(١) انظر: الدر المصنون ٤/٣٦٧.

(٢) تقدم برقم ٢٥٦٠.

(٣) تقدم برقم ١٠٢١.

(٤) الآية ٨ من النمل.

(٥) الإتحاف ٢/٢٩٣، والمحتب ٢/١٠٢، والبحر ٦/٤٣٤.

وقال ابن عطية^(١): «وأنْ الخفيفة على قراءة الرفع^(٢) في قوله: «أنْ غضب» قد وللها الفعل. قال أبو علي^(٣): «وأهل العربية يستقيرون أنْ يليها الفعل إلا لأنْ يفصل بينها وبينه بشيء نحو قوله «علم أنْ سيكون»^(٤) «أفلا يرَوْنَ أنْ لا يرجِعُ»^(٥). فاما قوله: «وأنْ ليس لـإنسان»^(٦) فذلك لقلة تمكّن «ليس» في الأفعال. وأما قوله «أنْ بورك من في النار» فـ«بورك» في معنى الدعاء فلم يجيء^(٧) دخول الفاصل لثلا يفسد المعنى». قلت: فظاهر هذا أنْ «غضب» ليس دعاء، بل هو خبر عن «غضب الله عليها» والظاهر أنه دعاء، كما أنْ «بورك» كذلك. وليس المعنى على الإخبار فيهما فاعتراض أبي علي ومتابعة أبي محمد له ليسا بمروضين.

آ. (١٠) قوله: «ولولا فضل الله»: جواب «لولا» ممحوظ أي: لهملكم.

آ. (١١) قوله: «إنَّ الذين جاؤوا بالإفك»: في خبر «إنَّ وجهان، أحدهما: أنه «عصبية» و«منكم» صفتُه. قال أبو البقاء^(٨): «وبه أفاد الخبر». والثاني: أنَّ الخبر الجملة من قوله «لا تجسسوه» ويكون «عصبية» بدلاً من فاعل «جاووا». قال ابن عطية^(٩): «التقدير: إنْ فعلَ الذين. وهذا أنسق

(١) المحرر ٢٧٥/١١.

(٢) كذا في الأصل، والصواب «على قراءة نافع» كما في المحرر. وقراءة نافع «أنْ غضب الله».

(٣) الحجة (خ) ٤٢/٤.

(٤) الآية ٢٠ من المزمل. (٥) الآية ٨٩ من طه. (٦) الآية ٣٩ من النجم.

(٧) المحرر والحججة: «يجز».

(٨) الإملاء ٢ ١٥٥/٢.

(٩) المحرر ١١ ٢٧٨/١١.

في المعنى وأكثرُ فائدةً من أنْ يكونَ «عَصِبةً» خبرَ إِنْ. كذا أورده عنه الشيخ^(١) غيرَ معتبرٍ عليه. والاعتراضُ عليه واضحٌ: من حيث إنَّه أوقع خبرَ «إِنْ» جملةً طلبيةً، وقد تقدم^(٢) أنه لا يجوزُ. وإنْ ورَدَ منه شيءٌ في الشعرِ أولَ كالبيتين المتقددين، وقد يُقدِّرُ ابنُ عطيةً ذلك المضادَ قبلَ الموصولِ ليتصحَّ بِالتركيبِ الكلاميُّ؛ إذ لو لم يُقدِّرْ لكانَ التركيبُ: لا تَحْسِبُوهُمْ. ولا يعودُ الضميرُ في «لا تَحْسِبُوهُ» على قولِ ابنِ عطيةٍ على الإِلْفَكِ لثلا تخلُّ الجملةُ من رابطٍ يربطُها بالمبتدأ. وفي قولِ غيرِه يجوزُ أنْ يعودَ على الإِلْفَكِ أو على الْقَدْفِ، أو على المصدرِ المفهومِ من «جَازُوا» أو على ما نالَ المسلمينَ من الغُمَّ.

قوله «كِبَرَهُ» العَامَةُ على كسرِ الكافِ، وضمُّها في قراءته^(٣) الحسنُ والزهريُّ وأبورجاء وأبو البرهسم وابن أبي عبلة ومجاحد وعمرَة بنت عبد الرحمن^(٤)، ورويَتْ أيضًا عن أبي عمرو والكسائيِّ فقيل: هما لغتان في مصدرِ كَبَرُ الشيءُ أي: عَظِيمٌ، لكنَّ غَلَبَ في الاستعمالِ أنَّ المضمومَ في السُّنْنِ والمكانةِ يُقال: هو كَبُرُ القومِ بالضمِّ أي: أَكْبَرُهُمْ سِنًا أو مكانةً. وفي الحديثِ – في قصةِ مُحَيَّصَةٍ وحُوَيْصَةٍ – «الْكُبُرُ الْكُبُرُ»^(٥) – وقيل: بالضمِّ معظُمُ الإِلْفَكِ، وبالكسرِ البداءُ به. وقيل: بالكسرِ الإِثْمِ.

(١) البحر / ٤٣٦.

(٢) انظر: الدر المصورون / ١٤٥ / ٦.

(٣) الإتحاف / ٢٩٣ / ٢ ، والنشر / ٢٣١ / ٢ ، والمحتب / ٢ / ١٠٣ – ١٠٤ .

(٤) عمرَة بنت عبد الرحمن الانصارية التجاربة المدنية تلميذة عائشة. وجدها سعد من قدماء الصحابة وهو أخو أسعد بن زرارة. كانت فقيهة عالمية. توفيت سنة ٩٨، أو ١٠٦. انظر: سير الأعلام / ٤ / ٥٠٧ ، وطبقات ابن سعد / ٨ / ٤٨٠ .

(٥) رواه البخاري في كتاب الديات، ٢٢ بباب القسامية، والفتح / ١٢ / ٢٣٩ . والنصب على الإغراء كما قال ابن حجر.

آ. (١٢) قوله : **«لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ»** : هذه تحضيرية، و«إذ» منصوب بـ ظَنَّ . والتقدير: لو لا ظَنَّ المؤمنون بأنفسهم إذ سَمِعْتُموه . وفي هذا الكلام التفات . قال الزمخشري^(١): «إِنْ قُلْتَ : هَلْ قَيْلَ : لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّتُمْ بِأَنفُسِكُمْ خَيْرًا وَقُلْتُمْ . وَلَمْ عَدَلْ عن الخطاب إلى الغَيْةِ ، وَعَنِ الضَّمِيرِ إِلَى الظَّاهِرِ؟ قُلْتَ : لَيُبَالِغُ فِي التَّوْبِيعِ بِطَرِيقَةِ الالْتِفَاتِ ، وَلَيُصْرَحَّ بِلُفْظِ الْإِيمَانِ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ الاشْتِراكَ فِيهِ مُفْتَضِيٌّ أَنَّ لَا يُصَدِّقَ أَحَدٌ قَالَةً فِي أَخِيهِ». قوله «لَمْ عَدَلْ عن الخطاب»؟ يعني في قوله: «وقالوا» فإنه كان الأصل: وقلتم فعدل عن هذا الخطاب إلى الغَيْةِ في: «وقالوا» . قوله: «وعن الضَّمِيرِ» يعني أنَّ الأصلَ كان: ظَنَّتُمْ فَعَدَلْ عن ضَمِيرِ الخطاب إلى لفظ المؤمنين .

آ. (١٣) قوله : **«فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا»** : «إذ» منصوب بـ «الكافيون» في قوله: «فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ» . وهذا الكلام في قوة شرط وجاء.

آ. (١٥) قوله : **«إِذْ تَلَقَّوْنَهُ»** : «إذ» منصوب بـ «مسْكُمْ» أو بـ «أَفْضَمْ» . وقرأ العامة «تَلَقَّوْنَهُ» . والأصل: تَلَقَّوْنَهُ فَحُذِفَتْ إِحدَى التاءِينِ كـ «تَنَزَّلُ»^(٢) ونحوه . ومعناه: يتلقأه بعضكم من بعض . والبزي^(٣) على أصله: في أنه يُشدَّدُ التاءُ وصَلَا . وقد تقدَّمَ تحقيقه في البقرة نحو: «وَلَا تَيَمِّمُوا»^(٤) وهو هناك سَهَّلَ لأنَّ ما قبله حرف لِيْنٍ بخلافه هنا . وأبو عمرو والكسائي وحمزة على

(١) الكشاف ٥٣/٣.

(٢) الآية ٤ من سورة القدر.

(٣) انظر في أوجه القراءة: السبعة ٤٥٣ ، والبحر ٦ ٤٣٨ ، والفرطبي ١٢ ٢٠٤ ، والمحتب ٢ ١٠٤ ، والنشر ٣/٢ .

(٤) الآية ٢٦٧ من البقرة.

- النور -

أصولهم في إدغامِ الذالِّ في التاءِ. وقرأ أبُي «تَلْقُونَه» بـ«تَلْقُونَه» بـ«تَلْقُونَه» بضمِّ التاءِ وسكونِ اللامِ وضمِّ القافِ مضارعَ «القَنِ» إلقاءً. وقرأ هو في روايةٍ أخرىٍ «تَلْقُونَه» بفتحِ التاءِ وسكونِ اللامِ وفتحِ القافِ مضارعَ لقَنِيَّ.

[٦٦٣/ب]

وقرأ ابن عباس وعائشةً وعيسى وابن عمر وزيد بن علي بفتحِ التاءِ وكسرِ اللامِ وضمِّ القافِ مِنْ ولَقَ الرجلُ إذا كَذَبَ^(١). قال ابن سيده: «جاوَوا بالمتعدِّي شاهداً على غير المتعدِّي. وعندِي أنه أراد تَلْقُونَ في فحذفِ الحرفِ ووصلِ الفعلِ للضمير». يعني أنهم جاؤوا بـ«تَلْقُونَه» وهو متعدِّي مُقَسِّراً بـ«تُكَذِّبُونَ» وهو غيرُ متعدِّ ثم حَمَلَه ما ذكر. وقال الطبرى^(٢) وغيره: «إن هذه اللفظة مأخوذة من الولقِ وهو الإسراع بالشيء بعد الشيء كعَذْوَ في إثْرِ عَذْوَ وَكَلَامٌ في إثْرِ كَلَامٍ يُقال: ولَقَ في سَيِّرهُ أي: أسرع وأنشد^(٣):

٣٤٣٦ - جاءَتْ به عَنْسٌ من الشَّامِ تَلْقِ

وقال أبو البقاء^(٤): أي: تُسرعونَ فيه. وأصله من الولقِ وهو الجنون».

وقرأ زيد بن أسلم وأبو جعفر «تَأْلِقُونَه» بفتحِ التاءِ وهمزة ساكنةٍ ولا مِنْ مكسورةٍ وقفٌ مضمومةٌ من الألقي وهو الكذبُ. وقرأ يعقوب «تَلْقُونَه» بكسرِ التاءِ من فوقِ، بعدها باءٌ ساكنةٌ ولا مِنْ مفتوحةٍ وقفٌ مضمومةٌ، وهو مضارع ولقٌ بكسرِ اللامِ كما قالوا يُجَلِّ مضارعَ وجلٍّ.

(١) انظر: اللسان ولق.

(٢) الطبرى ٩٧/١٨ - ٩٨.

(٣) البيت للشماخ، وهو يهجو جليداً الكلابي وقبله: كَلَّنْبَ العَرَبْ شَوْالَ عَلَيْكُ

وهو في ديوانه واللسان (ولق). والطبرى ١٨/٩٨.

(٤) الإملاء ١٥٥/٢.

وقوله: «بِأَفْوَاهِكُمْ» كقوله: «يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ»^(١) وقد تقدم .

آ. (١٦) قوله: «وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ» : كقوله: «لَوْلَا^(٢) إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنًّا^(٣) وَلَكِنْ لَا التفَاتَ فِيهِ . قَالَ الزَّمْخَشْرِي^(٤): «فَإِنْ قَلْتَ: كَيْفَ جَازَ الْفَصْلُ بَيْنَ «لَوْلَا» وَ«قُلْتُمْ». قَلْتَ: لِلظَّرْفِ شَانٌ لَيْسَ لِغَيْرِهَا^(٥) لَأَنَّهَا لَا يَنْفَلُكُ عَنْهَا مَا يَقْعُدُ فِيهَا فَلِذَلِكَ اتَّسَعَ فِيهَا». قَالَ الشَّيْخُ^(٦): «وَهَذَا^(٧) يُوَهِّمُ اخْتِصَاصَ ذَلِكَ بِالظَّرْفِ، وَهُوَ^(٨) جَارٍ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ تَقُولُ: لَوْلَا زِيدًا ضَرَبْتَ، وَلَوْلَا^(٩) عَمْرًا قَتَلْتَ».

وقال الزمخشري^(١٠) أيضاً: «فَإِنْ قَلْتَ: أَيُّ فَائِدَةٍ فِي تَقْدِيمِ الْظَّرْفِ حَتَّى أَوْقَعَ فَاصْلًا؟ قَلْتَ: الْفَائِدَةُ فِيهِ بَيْانُ أَنَّهُ كَانَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَفَادِدُوا أَوْلَ ما سَمِعُوا بِالْإِلْفَكِ عَنِ التَّكْلِمِ بِهِ، فَلَمَّا كَانَ ذِكْرُ الْوَقْتِ أَهْمَ وَجَبَ تَقْدِيمُهِ . فَإِنْ قَلْتَ: مَا مَعْنِي «يَكُونُ» وَالْكَلَامُ بِدُونِهِ مُتَلَبِّثٌ لِوَقِيلٍ: مَا لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهِذَا؟ قَلْتَ: مَعْنَاهُ يَنْبَغِي وَيَصْحُحُ، أَيْ: مَا يَنْبَغِي وَمَا يَصْحُحُ كَقُولَهُ: «مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ»^(١١).

(١) الآية ١٦٧ من آل عمران .

(٢) الأصل «ولولا» وهو سهر .

(٣) الآية ١٢ .

(٤) الكشاف ٥٤/٣ .

(٥) قال: «وَهُوَ تَرْزُلُهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ مَنْزَلَةُ أَنْفُسِهَا» .

(٦) البحر ٤٣٨/٦ .

(٧) عبارة البحر: «وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَدْوَاتِ التَّحْضِيرِ» .

(٨) أي تقديم المفعول به على الفعل .

(٩) البحر: وهلاً .

(١٠) الكشاف ٥٥/٣ .

(١١) الآية ١١٦ من المائدة .

- النور -

آ. (١٧) قوله : **«أَنْ تَعُودُوا»** : فيه ثلاثة أوجه، أحدها : أنه مفعول من أجله أي : يعظكم كراهة أن تعودوا. الثاني : أنه على حذف «في» أي : في أن تعودوا نحو : وَعَظْتُ فلاناً فـي كذا فتركه . الثالث : أنه ضمّن معنى فعل يتعدى بـ عن ، ثم حذفت أي : يزجّركم بالوعظ عن العود . وعلى هذين القولين يجيء القولان في محل «أن» بعد نزع الخافض .

آ. (٢١) قوله : **«فِإِنَّهُ يَأْمُرُ»** : في هذه الهاء ثلاثة أوجه أحدها : أنها ضمير الشأن . وبه بدأ أبو البقاء^(١) . والثاني : أنها ضمير الشيطان . وهذا الوجهان إنما يجوزان على رأي من لا يشترط عودة ضمير على اسم الشرط من جملة الجزاء . والثالث : أنه عائد على «من» الشرطية .

قوله : «ما زَكَا» العامة على تخفيف الكاف يقال : زكا يزكرو . وفي ألفه الإملاء وعدمه^(٢) . وقرأ الأعمش وأبو جعفر بتشديدها . وكتبته ألفه ياء وهو شاد لأنه من ذوات الواو كغزا . وإنما حُمِل على لغة من أمال أو على كتابة المُشدَد . فعلى قراءة التخفيف يكون «من أحد» فاعلاً . وعلى قراءة التشديد يكون مفعولاً . و «من» مزيدة على كلا التقديرتين . والفاعل هو الله تعالى .

آ. (٢٢) قوله : **«وَلَا يَأْتِي**

هـ : يجوز أن يكون يقتصى من الآية وهي الحلف كقوله^(٣) :

(١) الإملاء ٢/٥٥ ، ولكن عبارته : «ضمير الشيطان أو ضمير من» .

(٢) قرأ بالتشديد والإملاء الأعمش والحسن . انظر : الشواذ ١٠١ ، والبحر ٤٣٩/٦ . وقرأ بالتحفيف والإملاء أبو جعفر مع آخرين . انظر : المحتب ٢/١٥٥ .

(٣) البيت لامرئ القيس من معلقته . وهو في ديوانه ١٢ . وتمامه :

وَيَوْمًا عَلَى ظَهَرِ الْكَثِيبِ نَعْذَرْتُ

..... على

والكثيب : رمل مرتفع . نعذر : تصعبت .

..... وَأَلْتْ حَلْفَةً لَمْ تَحُلِّ

وَنَصَرَ الزَّمْخَشْرِيُّ^(١) هَذَا بِقِرَاءَةِ الْحَسْنِ^(٢) «وَلَا يَتَأَلَّ» مِنَ الْأَلْيَةِ كَفَوْلَهُ^(٣): «مَنْ تَأَلَّ عَلَى اللَّهِ يُكَذِّبُهُ». وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ يَتَقْعِلُ مِنَ الْأَلْوَتِ أَيْ قَصْرُتْ كَفَوْلَهُ تَعَالَى : «لَا يَأْلُونَكُمْ حَبَالًا»^(٤) قَالَ^(٥):

٣٤٣٨ - وَمَا الْمَرْءُ مَا دَامَتْ حُشَاشَةُ نَفْسِهِ

بِمُدْرِكِ أَطْرَافِ الْخُطُوبِ وَلَا آلِ

وَقَالَ أَبُو الْبَقاءُ^(٦): «وَقُرِيءَ «وَلَا يَتَأَلَّ» عَلَى يَتَقْعِلٍ وَهُوَ مِنَ الْأَلْيَةِ أَيْضًا».

قَلَتْ: وَمِنْهُ^(٧):

٣٤٣٩ - تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيَرْدُنِي

إِلَى نِسْوَةِ كَانُهُنَّ مَفَائِدُ

قَوْلُهُ: «أَنْ يُوتُوا» هُوَ عَلَى إِسْقَاطِ الْجَارِ، وَتَقْدِيرُهُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَلَا يَأْتِي أُولُو الْفَضْلِ عَلَى أَنْ لَا يُحِسِّنُوا. وَعَلَى الثَّانِي: وَلَا يُقْصِرُ أُولُو

(١) الكشاف ٣/٥٦.

(٢) النشر ٢/٣٣١، والإتحاف ٢/٢٩٥، والبحر ٦/٤٤٠، والمحتب ٢/١٠٦.

(٣) انظر: النهاية ١/٦٢، قال: أي: من حكم عليه وحلف كقولك: والله ليدخلن الله فلانا النار».

(٤) الآية ١١٨ من آل عمران.

(٥) تقدم برقم ١٣٩٨.

(٦) الإملاء ٢/١٥٥.

(٧) البيت لزيد الفوارس بن الحصين، وهو في الحمامة ١/٢٨٨، والمقرب ١/٢٠٦، والخزانة ٤/٢١٨، وروي «ليَرْدُنِي». والمفائدة ج المقاد وهي المسعر. أي حلف ليأسرنـي ثم يمتنـ على فـيرـدنـ إلى نـسوـةـ كـانـهـنـ مـسـاعـيرـ لـاحـتـراـقـهـنـ وجـداـ بيـ

الفَضْلُ فِي أَنْ يُحْسِنُوا. وَقَرَا^(١) أَبُو حِيَةَ وَأَبُو الْبَرْهَسْمَ وَابْنَ قَطِيبَ^(٢) «تُوتُوا» بِتَاءُ الْخَطَابِ. وَهُوَ التَّفَاتُ مُوافِقُ لِقَوْلِهِ: أَلَا تُجْبُونَ». وَقَرَا^(٣) الْحَسْنَ وَسَفِيَانَ بْنَ الْحَسِينِ^(٤): وَلَتَعْفُوا وَلَتَصْفَحُوا، بِالْخَطَابِ، وَهُوَ مُوافِقُ لِمَا بَعْدِهِ.

آ. (٢٤) قَوْلُهُ: «يَوْمَ تَشَهَّدُ»: ناصِبُهُ الْاسْتِقْرَارُ الَّذِي تَعَلَّقُ بِهِ «لَهُمْ». وَقَيْلٌ: بَلْ ناصِبُهُ «عَذَابُ». وَرُدٌّ بِأَنَّهُ مُصْدَرٌ مُوصَفٌ. وَأَجِيبٌ: بِأَنَّ الظَّرْفَ يُتَسْعَ فِيهِ / مَا لَا يُتَسْعَ فِي غَيْرِهِ. وَقَرَا^(٥) الْأَخْوَانَ «يَشْهَدُ» بِالْيَاءِ مِنْ [أ/٦٦٤] تَحْتَ؛ لِأَنَّ التَّائِبَةَ مَجَازِيَّةٌ، وَقَدْ وَقَعَ الْفَضْلُ. وَالْباقُونَ بِالتَّاءِ مَرَاعَاةً لِلْفَظِّ.

آ. (٢٥) وَالْتَّنْوِينُ فِي «إِذَا» عَوْضٌ مِنَ الْجَمْلَةِ، تَقْدِيرُهُ: يَوْمَ إِذْ تَشَهِّدُ. وَقَدْ تَقْدِمُ خَلْفُ الْأَخْفَشِ فِيهِ، وَقَرَا^(٦) زَيْدُ بْنُ عَلَى «يُؤْفِيْهِمْ» مُخْفِفًا مِنْ أَوْفَىٰ. وَقَرَا الْعَامَّةُ بِنْ صَبَّ «الْحَقُّ» نَعْتَالٌ «دِيْنَهُمْ»، وَأَبُو حِيَةَ^(٧) وَأَبُو رَوْقَ^(٨) وَمَجَاهِدُ – وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ – بِرْفَعِهِ نَعْتَالٌ لِللهِ تَعَالَى.

آ. (٢٦) قَوْلُهُ: «لَهُمْ مَغْفِرَةٌ»: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ جَمْلَةً مُسْتَأْنَفَةً، وَأَنْ تَكُونَ فِي مَحْلِ رَفِعٍ خَبْرًا ثَانِيًّا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «لَهُمْ» خَبْرًا «أُولَئِكَ» وَ«مَغْفِرَةً» فَاعِلْهُ.

(١) الْبَحْرُ ٤٤٠/٦.

(٢) وَهُوَ يَزِيدُ بْنُ قَطِيبٍ وَتَقْدَمَتْ تَرْجِمَتِهِ.

(٣) الْمُحْتَسِبُ ٢/١٠٦، وَالْبَحْرُ ٦/٤٤٠.

(٤) سَفِيَانُ بْنُ حَسِينٍ. حَفَظَ صَدُوقٌ، حَدَّثَ عَنِ الزَّهْرِيِّ. تَوْفِيَ سَنَةً نِيْفَ وَخَمْسِينَ. انْظُرْ: سِيرُ الْأَعْلَامِ ٢/٢٣٠.

(٥) السَّبْعَةُ ٤٥٤، وَالْتَّيسِيرُ ١٦١، وَالنَّشَرُ ٢/٣٣١، وَالْبَحْرُ ٦/٤٤٠.

(٦) الْبَحْرُ ٦/٤٤١.

(٧) انْظُرْ: الْمُحْتَسِبُ ٢/١٠٧، وَالْبَحْرُ ٦/٤٤١، وَالْقَرْطَبِيُّ ١٢/٢١٠.

(٨) عَطِيَّةُ بْنُ الْحَارِثِ الْهَمْذَانِيُّ الْكُوفِيُّ، صَالِحٌ صَدُوقٌ رَوَى عَنِ السَّلْمِيِّ، وَعَنْهُ الشَّوْرِيُّ. انْظُرْ: تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٧/٢٢٤.

آ. (٢٧) قوله : **﴿تَسْتَأْسِوا﴾** : يجوز أن يكون من الاستئناس ، لأنَّ الطارقَ يُسْتَوْجِحُ من أنه : هل يُوذن له أو لا ؟ فَيُرَأَّسْتَهُ استيحاشه ، وهو رَدِيفُ الاستئذانِ فَوُضِعَ موضعه . وقيل : من الإيناس وهو الإبصار أي : حتى تَسْتَكْشِفُوا الحال . وفسره ابن عباس^(١) «حتى تَسْتَأْذِنُوا» وليست قراءةً . وما يُنقل عنه أنه قال : «تَسْتَأْسِوا خطأً من الكاتب ، إنما هو تَسْتَأْذِنُوا»^(٢) منحولٌ عليه . وهو نظيرٌ ما تقدّم في الرعد «أَفَلَم يَتَسْأَلُ الَّذِينَ آمَنُوا»^(٣) وقد تقدّم القول فيه .

والاستئناسُ : الاستئعلام ، قال^(٤) :

٣٤٤٠ – كَانَ رَحْلِيٌّ وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا
يَوْمَ الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَجَدَ

وقيل : هو من الإِنْس بكسر الهمزة أي : يتعرّف : هل فيها إِنْسٌ أم لا ؟
وحكى الطبرى^(٥) أنه بمعنى : وَتُؤْنِسُوا أَنفُسَكُمْ .

قال ابن عطية^(٦) : «وتصریف الفعل يَأْبَى أَنْ يَكُونَ مِنْ آنِسَ» .

آ. (٢٩) قوله : **﴿أَنْ تَدْخُلُوا﴾** : أي : في أن تدخلوا . والجار متعلق بجناح .

(١) انظر : المحرر الوجيز ٢٩٠/١١ .

(٢) كلمة لم أتبينها يقرب رسمها من : فسي ، والرواية في الطبرى ١٠٩/١٨ .

(٣) الآية ٣١ من الرعد . وانظر : الدر ٥١/٧ .

(٤) البيت للتابعة ، وهو في ديوانه ٦ .

الجليل : موضع . زال النهار : انتصف ، والوحد : الفرد .

(٥) الطبرى ١١١/١٨ .

(٦) المحرر ٢٩٠/١١ .

آ. (٣٠) قوله : **«مِنْ أَبْصَارِهِمْ»** : في «من» أوجه، أحدها : أنها للتبعيض لأنَّه يُعْقِنَ عن الناظر أول نظرة تقع من غير قصدٍ. والثاني : لبيان الجنس . قاله أبو البقاء^(١) ، وفيه نظرٌ من حيث إنَّه لم يتقدَّم مُبَهِّمًّا يكون مفسراً بـ «من». والثالث : أنها لا بدأ الغاية . قاله ابن عطية^(٢) . والرابع : أنها مزيدة . وهو قول الأخفش^(٣) .

آ. (٣١) قوله : **«وَلَيَضْرِبَنَّ»** : ضمَّن «يَضْرِبُنَّ» معنى يُلْقِيُنَّ ، فلذلك عدَاه بـ «على». وقرأ^(٤) أبو عمرو في رواية بكسر لام الأمر . وقرأ^(٥) طلحة «بَخْمُرِهِنَّ» بسكون الميم ، وتسكين فُعل في الجمع أولى من تسكين المفرد . وكسر^(٦) الجيم من «جِيُوبِهِنَّ» ابن كثير والأخوان وابن ذكوان .

والغُضُّ : إطباق الجنَّ بحيث يمنع الرؤية . قال^(٧) :
 ٣٤٤١ فَغُضُّ الْطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نَمِيرٍ
 فلا كعباً بَلَغْتَ ولا كِلاباً
 والخُمُرُ : جمع خمار . وفي القلة يُجمَع على «أَخْمِرَة» ، قال امرؤ
 القيس^(٨) :

(١) الإملاء ١٥٥/٢.

(٢) المحرر ١١/٢٩٤.

(٣) لم يشر الأخفش إلى زيادتها في هذا الموضع . انظر : أمثلة على مذهب الأخفش في كتابه «معاني القرآن» ٩٨ ، ٢٠٩ ، ٢٥٤ ، ٢٧٤ .

(٤) السبعة ٢٥٤ ، القرطبي ١٢/٢٣١ ، والبحر ٦/٤٤٨ .

(٥) البحر ٦/٤٤٨ .

(٦) التيسير ١٦١ ، والنشر ٢/٢٢٦ ، والبحر ٦/٤٤٨ .

(٧) تقدم برقم ١٤١٦ .

(٨) ديوانه ١٤٥ ، الشجراء : الأرض ذات الشجر . رِبْقَه . أول المطر .

٣٤٤٢ - وَتَرَى الشَّجَرَةَ فِي رَيْفِهِ
كَرُؤُوسٍ قُطِعْتُ فِيهَا الْخُمُرُ

والجَيْبُ: ما في طُوق القميص، يبدو منه بعض الجَسَدِ.

قوله «غير أولي» فرأى ابن عامر وأبو بكر «غيراً» نصباً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه استثناء، والثاني: أنه حال، والباقيون «غير» بالجرّ نعتاً، أو بدلاً، أو بياناً، والإرية: الحاجة. وتقدم اشتقاها في طه^(١).

قوله: «من الرجال» حال من «أولي». وأما قوله: «أو الطفل الذين» فقد تقدم في الحج^(٢) أن «الطفل» يطلق على المثنى والمجموع فلذلك وصف بالجمع. وقيل: لما قصد به الجنس روعي فيه الجمع فهو كقولهم: «أهل الناس الدينار الْحُمْرُ والدرَّهُمُ الْبَيْضُ».

و«عُورات» جمع عَوْرَة وهو: ما يريده الإنسان ستره من بَذْنه، وغلب في السَّوْعَتين. والعامة على «عُورات» بسكون الواو، وهي لغة عامة العرب، سُكُنُوها تخفيفاً، لحرف الللة. وقرأ^(٣) ابن عامر في رواية «عُورات» بفتح العين. ونقل ابن خالويه^(٤) أنها قراءة ابن أبي إسحاق والأعمش. وهي لغة هَذِيل بن مُدْرِكَة. قال الفراء: « وأنشَدَني بعضُهم^(٥) :

(١) السبعة ٤٥٥، التيسير ١٦١، والشهر ١٤٢/٢، والبحر ٤٤٩/٦.

(٢) انظر: الورقة ٦١٣ ب.

(٣) انظر: الورقة ٦٤٠ ب.

(٤) البحر ٤٤٩/٦، والقرطبي ١٢/٢٣٧ منسوبة إلى ابن عباس. وفي بعض نسخ القرطبي كما ذكر السمين. ولم يشر إليها صاحب المبعة ابن مجاهد.

(٥) الشواذ ١٠٣.

(٦) تُسب إلى أحد الهناليين وليس في ديوانهم، وهو في المحتسب ١/٥٨، وابن يعيش ٥/٣٠، والخزانة ٣/٤٢٩، والعني ٤/١٧. والبيت في وصف الظليم وهو ذكر

٣٤٤٣ - أَخْوَ بَيْضَاتِ رَائِحَ مَتَأْوِبُ
رَفِيقُ بَمْسَاحِ الْمَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ
وَجَعَلَهَا أَبْنَ مجَاهِد لِحَنَّا وَخَطَا، يَعْنِي مِنْ طَرِيقِ الرِّوَايَةِ، وَإِلَّا فَهِيَ لِغَةُ
ثَابِتَةٍ.

قوله: «أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ» العَامَةُ عَلَى فَتْحِ الْهَاءِ وَإِثْبَاتِ الْأَلْفِ بَعْدَ الْهَاءِ، وَهِيَ
«هَا» الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ. وَقَرَأَ^(١) أَبْنُ عَامِرْ هَنَا وَفِي الزَّخْرُفِ «يَا أَيُّهَا السَّاجِرُ»^(٢)، وَفِي
الرَّحْمَنِ «أَيُّهَا النَّقَالُانِ»^(٣) بِضمِ الْهَاءِ وَصَلًا، فَإِذَا وَقَفَ سَكَنٌ. وَوَجْهُهَا: أَنَّهُ لَمَّا
حُدِّقَتِ الْأَلْفُ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ اسْتُخْفِتَ الْفَتْحَةُ عَلَى حَرْفِ خَفِيٍّ فَضَمَّتِ الْهَاءُ
إِتْبَاعًاً. وَقَدْ رُسِّمَتْ هَذِهِ الْمَوَاضِعُ الْثَّلَاثَةُ دُونَ الْأَلْفِ. فَوَقَفَ أَبُو عُمَرٍ وَالْكَسَائِيُّ
بِالْأَلْفِ، وَالْبَاقِفُونَ بِدُونِهَا، إِتْبَاعًاً لِلرَّسْمِ وَلِمَوْافِقَةِ الْخَطِّ لِلْفَظِ، وَتَبَيَّنَتْ فِي غَيْرِ هَذِهِ
الْمَوَاضِعِ حَمْلًا لَهَا عَلَى الْأَصْلِ، نَحْوَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ»^(٤)، «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا»^(٥) وَبِالْجَمْلَةِ فَالرَّسْمُ سُتُّهُ مُتَّبِعٌ. /

آ. (٣٢) قوله: «أَيَّامَنِي»: هو جمع «أَيْمٍ» بِزَنَةِ فَيْعَلٍ. يُقال
مِنْهُ: آمَّ يَسِّيمَ كِبَاعَ بِيَعْ. قَالَ الشَّاعِرُ^(٦):

= النَّعَامُ، وَأَخْوَ بَيْضَاتِ كَنَيَةٍ عَنْ سَرْعَتِهِ لَأَنَّهُ إِذَا قَصَدَ بَيْضَاتَهِ يَكُونُ أَسْرَعُ. وَالرَّائِحُ:

الَّذِي يَسِيرُ لِيَلَّا، وَالْمَتَأْوِبُ: يَسِيرُ نَهَارًا. وَالسَّبُوحُ: مِنَ السَّبِحِ وَهُوَ شَدَّةُ الْجَرِيِّ.

(١) انظر: السَّبْعَةُ ٤٥٥، وَالنَّشْرُ ١٤٢/٢، وَالْتَّيسِيرُ ١٦١، وَالبَحْرُ ٤٥٠/٦.

(٢) الآية ٤٩.

(٣) الآية ٣١.

(٤) الآية ٢١ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

(٥) الآية ١٥٣ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

(٦) الْبَيْتُ لِيَزِيدِ بْنِ الْحَكْمِ الثَّقْفِيِّ، وَهُوَ فِي الْلِّسَانِ (أَيْمٌ) وَآمَتِ الْمَرْأَةُ: أَقَامَتْ بِلَا زَوْجٍ، أَوْ فَقَدَتْ زَوْجَهَا.

٣٤٤٤ - كُلُّ امْرَىءٍ سَتَّيْمُ مِنْهُ الْعَرْسُ أَوْ مِنْهَا يَئْتِيمُ

وقياس جمعه «أيام» كَسِيد وسِيائِد. و«أيام» فيه وجهان، أظہرُهما: من كلام سيبويه^(١) - أنه جمْع على فعالٍ غير مقلوب وكذلك «يتامي»، وقيل: إن الأصل أيام^(٢) ويتايم في: أيام ويتيم^(٣) قلباً. والأيم: من لا زوج له ذكراً كان أو أنثى. وخصه أبو بكر الخفاف بمن فقدت زوجها فإطلاقه على الإِكْرَ مجازٌ. و«منكم» حال، وكذا «من عبادِكم».

أ. (٣٣) قوله: **«وَالَّذِينَ يَتَغَуَّنُونَ الْكِتَابَ**»: يجوز فيه الرفع على الابتداء. والخبر الجملة المقتربة بالفاء، لما تضمنه المبتدأ من معنى الشرط. ويجوز نصبه بفعلٍ مقدرٍ على الاشتغال. وهذا أرجح لمكان الأمر^(٤). وقال الزمخشري^(٥): «وقد آمَّ وَآمَّتْ وَتَأَمَّماً: إذا لم يتزوجا، بِكُرْبَينْ كانا

(١) الكتاب ٢١٤/٢ وهذا الجمع شاذ حيث إن فَعِيلًا لا يُجمع على فعالٍ، قال: «وقد جاء منه شيءٌ كثير على فعالٍ شبيهٍ به وجاعى لأنها مصائب قد ابتلوا بها فتشبهت بالأوجاع حين جاءت على فعلٍ». انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٤٢.

(٢) هذا مذهب أبي عمرو وابن السكري وأبي حيان فأصله أيام قلب اللام موضع العين فجاء على أيامى، فبدل من الكسرة فتحة، فانقلبت الياء الفاء لتحرکها وافتتاح ما قبلها فصار وزنه فيالع. انظر: المعجم ٤٢.

(٣) مذهب سيبويه في يتامي فعالٍ وهو جمع شاذ لأن فَعِيلًا الوصف لا يُجمع على فعالٍ وإنما على فعل نحو كريم وكرم. ومذهب القلب: أصله يتايم فقدمت الميم وفتحت للتخفيف فصار يتامي فتحرت الياء وافتتح ما قبلها فقلب الفاء. انظر: المعجم ٢٩٣.

(٤) لأنه يقلُّ الإِخبار عن المبتدأ بجملة أمرية.

(٥) الكشاف ٢/٦٣.

أو ثيبيين . قال^(١) :

٣٤٤٥ - فَإِنْ تُنكِحِي أَنِّيْخْ وَإِنْ تُسَأِّمِي
- وَإِنْ كُنْتُ أَفْسَنِي مِنْكُمْ - أَتَأْمِمْ

وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢) : «اللهم إنا نعوذ بك من العيمة والغيمة والأيمة والكَزَم والقرَم». قلت: أما العيمة بالمعنى فشدة شهوة اللbin، وبالمعجمة شدة العطش . والأيمة: طول العُزبة، والكَزَم: شدة شهوة الأكل. والقرَم: شدة شهوة اللحم.

قوله: «على البِغاء» (البغاء) مصدر بَغَتْ المرأة تَبْغِي بِغَاء، أي: زَنَتْ. وهو مختص بزنى النساء. ولا مفهوم لهذا الشرط؛ لأن الإكراه لا يكون مع الإرادة.

قوله: «فِإِنَّ اللَّهَ» جملة وقعت جواباً للشرط. والعائد على اسم الشرط محذوف تقديره: غفور لهم. وقدره الزمخشري^(٣) في أحد تقديراته، وابن عطيه^(٤) ، وأبو البقاء^(٥) : فِإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ لَهُنَّ أَيْ : لِلْمُكْرَهَاتِ، فَعَرِيْتُ جملة الجزاء عن رابط يربطها باسم الشرط. لا يقال: إن الرابط هو الضمير المقدر الذي هو فاعل المصدر؛ إذ التقدير: من بعد إكراهم لهم فليكتف بهذا الرابط المقدر؛ لأنهم لم يُعدُوا ذلك من الروابط، تقول: «هَنْدُ عَجَبْتُ مِنْ

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في مجاز القرآن ٦٥/٢ ، والقرطبي ١٢ / ٢٤٠ ، واللسان (أيم).

(٢) انظر: النهاية ٤/١٧٠ ، وفيه «القرَم» وشرحه في ٤/٥٩ ، باللؤم والشح . وانظر: ٢/٣٣١ في شرح العيمة ، ٣/٤٠٣ في الغيمة.

(٣) الكشاف ٣/٦٧ .

(٤) المحرر ١١/٣٠٣ وعباراته «غفور رحيم بهن».

(٥) إِلْمَلَاء٢/١٥٦ .

ضَرِبَهَا زِيَداً» فهذا جائز، ولو قلت: هنَّ عجَّبُ مِنْ ضَرْبِ زِيدٍ أَيْ: من ضَرِبَهَا^(١)، لخلوِّها من الراط وإنْ كان مقدراً.

وقد ضعَّفَ الإمام الرازى^(٢) تقدير «بهم» ورجح تقدير «بهن» فقال: «فيه وجهان، أحدهما: غفور لهن، لأن الإكراه يُزيل الإنم والعقوبة عن المكره فيما فعل. والثاني: فإن الله غفور للمكره بشرط التوبة. وهذا ضعيف لأنه على التفسير الأول لا حاجة إلى هذا الإضمار». وفيه نظر لما عرفت من أنه لا بد من ضمير يعود على اسم الشرط عند الجمهور وقد تقدم تحقيقه في البقرة. ولما قدر الزمخشري^(٣) «لهن» أورد سؤالاً فقال: «فإن قلت: لا حاجة إلى تعليق المغفرة بهن، لأن المكره على الزنى - بخلاف المكره [عليه في أنها]^(٤) غير آئمة - . قلت: لعل الإكراه غير ما اعتبرته الشريعة من إكراه بقتل أو مما يُخاف منه التلف أو فوات عضوه حتى تسلم من الإنم. وربما قصرت عن الحد الذي تُعذَّر فيه ف تكون آئمة».

آ. (٣٤) وتقدم الخلاف^(٥) في «مبينات» كسرًا وفتحًا.

قوله: «ومَثَلاً» عطف على «آيات» أي: وأنزلنا مثلاً من أمثال الذين قبلكم.

آ. (٣٥) قوله: «الله نور السموات»: مبتدأ وخبر: إما على حذف مضارف أي: ذو نور السموات. والمراد بالنور عدله. ويعيد هذا قوله

(١) أي لم يجز، وانظر: البحر ٤٥٣/٦.

(٢) تفسير الرازى ٢٢١/٢٣.

(٣) الكشاف ٦٧/٣.

(٤) سقط سهواً من الأصل وأثبتناه من الكشاف.

(٥) قرأ بفتح الياء نافع وابن كثير وأبو عمرو والباقيون بالكسر. انظر: النشر ٢، ٤٨/٢، والتيسير ١٦٢، والبحر ٤٥٣/٦.

«مَثْلُ نُورِهِ». وأضاف التورَ لهذين الطرفين: إِمَّا دَلَالَةٌ عَلَى سَعَةِ إِشْرَاقِهِ وَفُسُوْ
إِضائَتِهِ، حَتَّى تَضَيِّعَ لَهُ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَإِمَّا لِإِرَادَةِ أَهْلِ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ، وَأَنَّهُمْ يَسْتَضْبِئُونَ بِهِ. ويَجُوزُ أَنْ يَبَأَفَ فِي الْعَبَارَةِ عَلَى سَبِيلِ الْمَدْحُ
كَوْلُهُمْ: فَلَانْ شَمْسُ الْبَلَادِ وَقَمَرُهَا، قَالَ النَّابِغَةُ^(۱):

٣٤٤٦ – فَإِنَّكَ شَمْسٌ وَالْمَلُوكُ كَوَاكِبٌ
إِذَا ظَهَرْتَ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوَاكِبٌ

وقال^(۲):

٣٤٤٧ – قَمَرُ الْقَبَائِلِ خَالِدُ بْنُ يَزِيدٍ

.....

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدُرُ وَاقِعًاً مَوْقَعَ اسْمِ الْفَاعِلِ أي: مُنْوَرُ السَّمَوَاتِ.
وَيُؤَيِّدُ هَذَا الوجه قِرَاءَةُ^(۳) أمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَزَيْدَ بْنَ عَلَى وَأَبِي جَعْفَرٍ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ
الْمَكِيِّ^(۴) «نُورٌ» فَعَلًا ماضِيًّا. وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ الْبَارِيِّ تَعَالَى، وَ«السَّمَوَاتُ» مَفْعُولُهُ
فَكَسْرُهُ نَصْبٌ. وَ«الْأَرْضُ» بِالنَّصْبِ نَسَقٌ عَلَيْهِ. وَفَسْرُهُ الْحَسْنُ فَقَالَ: اللَّهُ مُنْوَرُ
السَّمَوَاتِ.

قوله: «وَمَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاهٍ» مبتدأً وخبرًّا أيضًا. وهذه الجملة إِيْضَاحٌ لِمَا
قَبْلَهَا وَتَفْسِيرٌ فَلَا مَحِلٌّ لَهَا. وَثُمَّ مَضَافٌ مَحْذُوفٌ أي: كَمِثْلِ نُورِ مِشْكَاهٍ. قَالَ

(۱) دِيْوَانُهُ ۷۸ وَفِيهِ «إِذَا طَلَعْتَ».

(۲) لَمْ أَقْفَ عَلَيْهِ.

(۳) الْبَحْرُ ۶/۴۰۵، وَالشَّوَادُ ۱۰۱.

(۴) لَعْلَهُ عَبْدُ الْعَزِيزَ بْنَ أَبِي رَوَادَ، شِيخُ الْحَرَمِ الْمَكِيِّ حَدَثَ عَنِ الْفَضَاحَ وَعَكْرَمَةَ،
تَوْفِيَ سَنَةُ ۱۵۹. انْظُرْ: سِيرُ أَعْلَامِ ۱۸۴/۷.

الزمخشري^(١): «أي: صفة نوره العجيب الشأن في الإضاءة كمشكاة أي: كصفة مشكاة».

واختلفوا في الضمير في «نوره» فقيل: هو لله تعالى، وهو الأولى، والمراد بالنور على هذا: الآيات المبينات المتقدمة، أو الإيمان، وقيل: إنه عائد على المؤمنين أو المؤمنون أو من آمن به. وقد قرأ أبي^(٢) بهذه الألفاظ كلها. وأعاد الضمير على ما قرأ به. وقيل: يعود على محمد صلى الله عليه وسلم ولم يتقدّم لهذه الأشياء ذكر. وأما عوده على المؤمنين في قراءة أبي، [٦٦٥/أ] ففي إشكال من حيث الإفراد. / قال مكي^(٣): «يُوقف على «الأرض» في هذه الأقوال الثلاثة».

واختلفوا أيضاً في هذا التشبيه: أهو تشبيه مركب أي: قصد فيه تشبيه جملة بجملة، من غير انظر إلى مقابلة جزء بجزء، بل قصد تشبيه هداه وإتقان صنعه في كل مخلوق على الجملة بهذه الجملة من التور الذي يتخذونه. وهو أبلغ صفات النور عندكم؟ أو تشبيه غير مركب أي: قصد مقابلة جزء بجزء؟ ويتربّ الكلام فيه بحسب الأقوال في الضمير في «نوره».

والمشكاة: الكوّة غير النافذة. وهل هي عربية أم حشية مغربية؟ خلاف. وقيل^(٤): هي الحديد أو الرصاص^(٥) التي يوضع فيها الذبال وهو الفتيل، وتكون في جوف الزجاجة، وقيل: هي العمود الذي يوضع على رأسه

(١) الكشاف ٦٧/٣.

(٢) القرطبي ٢٦٠/١٢، والبحر ٦/٤٥٥.

(٣) لم يرد في «المشكل» ونقله السمين عن البحر ٦/٤٥٥.

(٤) انظر: تفسير الماوردي ١٢٩/٣.

(٥) كما في الأصل ورسمت في (ش): الزجاجة.

المصباح، وقيل: ما يُعلقُ فيه القنديلُ من الحديدِ، وأمال «المِشْكَاهُ الدُّورِي»^(١) عن الكسائي لتقديم الكسرِ، وإنْ وُجِدَ فاصلٌ. ورُسِّمَتْ بالواو كالزكاة والصلة.

وال المصباح: السراجُ الضخمُ. والزجاجة*: واحدةُ الزجاج، وهو جوهرٌ معروفٌ. وفيه ثلاثةُ لغاتٍ: فالضم لغةُ الحجاز، وهو قراءةُ العامة، والكسر والفتح لغةُ قيس. وبالفتح قرأ^(٢) ابن أبي عبلة ونصر بن عاصم في رواية ابن مجاهد. وبالكسر قرأ نصر بن عاصم في رواية عنه، وأبورجاء. وكذلك الخلافُ في قوله «الزجاجة».

والجملة مِنْ قوله: «فيها مِصْبَاحٌ صفةٌ لـ«مشكاه»». ويجوز أن يكون الجارُ وحده هو الوصف، و«مصباح» مرتفعٌ به فاعلاً.

قوله: «دُرِّيٌّ»، قرأ^(٣) أبو عمرو والكسائي بكسر الدال وباءً بعدها همزة. وقرأ حمزة وأبو بكر عن عاصم بضم الدال وباءً بعدها همزة. والباقيون بضم الدال وتشديد الياء من غيرِ همزة، وهذه الثلاثة في السبع، وقرأ زيد بن علي والضحاكُ وقتادة بفتح الدال وتشديد الياء. وقرأ الزهرى بكسرها وتشديد الياء، وقرأ أبان بن عثمان وابن المسيب وأبورجاء وقتادة أيضاً «دُرِّيٌّ» بفتح الدال وتشديد الراء وباءً بعدها همزة.

فاما الأولى^(٤) فقراءةٌ واضحةٌ لأنَّه بناءٌ كثيرٌ يوجد في الأسماء نحو «سِكِّين» وفي الصفاتِ نحو سِكِّير».

(١) السبعَةُ ٤٥٥، والنشر٢/٣٨، والقرطبي١٢/٢٦١.

(٢) انظر في قراءاتها: القرطبي١٢/٢٦١، والبحر٦/٤٥٦.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعَةُ ٤٥٦، والنشر٢/٣٣٢، والتيسير١٦٢، والبحر٦/٤٥٦، والقرطبي١٢/٢٦٢، والمحتب٢/١١٠.

(٤) «دُرِّيٌّ».

- النور -

وأما القراءة الثانية^(١) فهي من الدُّرء بمعنى الدُّفع أي: يدفع بعضها بعضاً أو يدفع ضوءها خفاءها، قيل^(٢): ولم يوجد شيء وزنه فَعِيل إلا مُرِيقاً للعصفُر وسُرِّيَّة^(٣) على قولنا: إنها من السرور، وإنه أبدل من أحدى المضاعفات ياء، وأدْعَمَت فيها ياء فَعِيل، ومُرِيخاً^(٤) للذى في داخل القرن اليابس، ويقال بكسر الميم أيضاً، وعلية وَدَرِيَّة في هذه القراءة، وَدَرِيَّة^(٥) أيضاً في قولٍ وقال بعضهم^(٦): «وزن دَرِيَّة في هذه القراءة فَعُول كُسُبُوح قُلُوس، فاستقبل تواли الضم فُقل إلى الكسر، وهذا منقول أيضاً في سُرِّيَّة وَدَرِيَّة».

وأما القراءة الثالثة^(٧) فتحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون أصلها الهمزة كقراءة حمزَة، إلا أنه أبدل من الهمزة ياء، وأدْعَم، فَيَتَحَدَّ معنى القراءتين، ويُحتمل أن يكون نسبة إلى الدُّر لصفائِها وظهور إشراقيها.

وأما قراءة^(٨) تشديد الياء مع فتح الدال وكسرها، فالذى يظهر أنه منسوب إلى الدُّر. والفتح والكسر في الدال من باب تغييرات النسب.

(١) دَرِيَّة.

(٢) قال ابن عصفور: «ولم يجئ إلا صفة» انظر: الممتع ٩٩.

(٣) انظر في تفصيل اشتقاها: الممتع ٣٧٠. حيث احتمل كونها من السرور أو السر وهي فعلية، أو من سرة الشيء وهو أعلى في فُقيلة واللام من تَسْرِيت واو. أُبَدِلَت ياء لوقعها خامسة لأن السرة من الواو بدليل سروات.

(٤) ذكر لها في اللسان (مرخ) أكثر من معنى، من ذلك: العود الطويل اللين، ومنها رجل مُرِيخ: كثير الأدھان.

(٥) انظر: في أقوال ذرية الدر المصنون ٢/١٠١.

(٦) انظر: اللسان (در).

(٧) دَرِيَّ.

(٨) دَرِيَّة.

واماً فتح الدال مع المد والهمز^(١) ففيها إشكال. قال أبو الفتح^(٢): «هو بناء عزيز لم يحفظ منه إلا السكينة بفتح الفاء وتشديد العين». قلت: وقد حكى الأخفش: « فعلية السكينة^(٣) والوار» و «كوكب ذريء»^(٤) من دراته». قوله: «يُوقَد» قرأ^(٥) ابن كثير وأبو عمرو «تَوَقَّد» بزنة تفعيل فعلاً ماضياً فيه ضمير فاعله يعود على المصباح، ولا يعود على «كوكب» لفساد المعنى. والأخوان وأبوبكر «تَوَقَّد» بضم التاء من فوق وفتح القاف، مضارع أوقد. وهو مبنيًّا للمفعول. والقائم مقام الفاعل ضمير يعود على «زجاجة» فاستتر في الفعل. وبقي السبعة كذلك إلا أنه بالياء من تحت. والضمير المستتر يعود على المصباح.

وقرأ الحسن والسلمي وابن محيصن، ورويَت عن عاصم من طريق المفضل كذلك، إلا أنه ضم الدال^(٦)، جعله مضارع «تَوَقَّد»، والأصل: تَوَقَّد بـتاين، فحذف إحداهما كـ«تَذَكَّر». والضمير أيضاً للزجاجة.

وقرأ عبد الله «وَقَدْ» فعلاً ماضياً بزنة قتلً مشدداً، أي: المصباح. وقرأ الحسن وسلام أيضاً «يُوقَد» بالياء من تحت، وضم الدال، مضارع تَوَقَّد. والأصل يَتَوَقَّد بـباء من تحت، وتاء من فوق، فـحذفت التاء من فوق. هذا شأنه

(١) ذريء.

(٢) المحتسب ٢/١١٠.

(٣) هذه حكاية أبي زيد وهي لغة في السكينة. اللسان (سكن).

(٤) ضبط في كتابه «معاني القرآن» بكسر الدال. انظر: معاني القرآن ٢/٤٢٠ وضبط في الأصل بفتحها.

(٥) السبعة ٤٥٥، والنشر ٢/٣٣٢، والتيسير ١٦٢، والقرطبي ١٢/٢٦٢، والبحر ٦/٤٥٦.

(٦) «تَوَقَّد».

إذ لم يتوال مثلاً، ولم يبق في اللفظ ما يدل على المحدود، بخلاف «تنزل» [٦٦٥] و«تذكّر» وبابه؛ فإن فيه تاءين، والباقي يدل على ما فقد. / وقد يتمحّل لصحته وجه من القياس وهو: أنهم قد حملوا أعدٍ وتبعه على يَعْدُ في حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة فكذلك حملوا بتَوْقَد^(١) بالياء والتاء على تَوْقَد بتأمين، وإن لم يكن الاستثناء موجوداً في الياء والتاء.

قوله: «من شجرة» «من» لابدأ الغائية، وَمَضَافُ محدودُ أي: من زيت شجرة. وزيّونة فيها قولان أشهرهما: أنها بدل من «شجرة». الثاني: أنها عطف بيان، وهذا مذهب الكوفيين^(٢) وتبّعهم أبو علي. وقد تقدّم هذا في قوله «من ماء صَدِيدٍ»^(٣).

قوله: «لا شَرْقِيَّةٌ» صفة لـ «شجرة» ودخلت لتفيد النفي. وقرأ^(٤) الضحاك بالرفع على إضمار مبتدأ أي: لا هي شرقية. والجملة أيضاً في محل جرّ نعتاً لـ «شجرة».

قوله: «يَكَادُ» هذه الجملة أيضاً نعت لـ «شجرة».

قوله: «ولو لم تَمْسِيهِ نار» جوابها محدودُ أي: لاصياء لدلالة ما تقدّم عليه، والجملة حالية. وقد تقدّم تحرير هذا في قوله «رُدُوا السائل ولو جاء على فَرَسٍ»^(٥) وأنها لاستقصاء الأحوال: حتى في هذه الحال. وقرأ^(٦)

(١) وهو أصل قراءة الحسن «يَوْقَد».

(٢) انظر: الارتفاع ٦٠٥/٢.

(٣) الآية ١٦ من إبراهيم. وانظر: الدر المصنون ٧/٨٠. وليس مذهب البصريين جزيانه في النكرات.

(٤) البحر ٦/٤٥٧.

(٥) رواه أبو داود في الزكاة ٢/٣٠٦، والمسند ١/٢٠١.

(٦) المختسب ٢/١١١، والقرطبي ١٢/٢٦٢، والبحر ٦/٤٥٧.

ابن عباس والحسن «يَمْسَسْهُ» بالياء لأن المؤنث مجازيٌّ، وأنه قد فصل بالمعنى أيضاً.

قوله: «نُورٌ عَلَى نُورٍ» خبرٌ مبتدأ مضمرٌ أي: ذلك نورٌ. و«عَلَى نُورٍ» صفةٌ لـ«نورٍ».

آ. (٣٦) قوله: «فِي بَيْوَتٍ»: فيها ستة أوجه. أحدها: أنها صفةٌ لـ«مشكاةٌ» أي: كِمْشَكَاهٌ في بيوتٍ أي: في بيتٍ من بيوت الله. الثاني: أنه صفةٌ لمصباح. الثالث: أنه صفةٌ لـ«زجاجةٌ». الرابع: أنه متعلقٌ بـ«تُوقَدُ». وعلى هذه الأقوال لا يُوقف على «علیمٍ». الخامس: أنه متعلقٌ بمحدوفٍ كقوله «فِي تَسْعَ آيَاتٍ»^(١) أي: يُسَبِّحُونَه في بيوتٍ. السادس: أنْ يتعلّقَ بـ«يُسَبِّحُ» أي: يُسَبِّحُ رجالٌ في بيوتٍ. وفيها تكريرٌ للتوكيد كقوله: «فِي الْجَنَّةِ الْخَالِدِينَ فِيهَا»^(٢). وعلى هذين القولين فِيُوقَفُ على «علیمٍ». وقال الشیخ^(٣): «وعلى هذه الأقوال ثلاثة» ولم يذكر سوى قولين^(٤).

قوله: «أَذِنَ اللَّهُ» في محل جرٌ صفةٌ لـ«بيوتٍ»، و«أَنْ تُرْفَعْ» على حَلْفِ الجارِ أي: في أَنْ تُرْفَعَ. ولا يجوز تعلقُ «في بيوتٍ» بقوله: «وَيُذَكَّرُ» لأنَّه عطفٌ على ما في حَيْزِ «أَنْ»، وما بعد «أَنْ» لا يتقدّم عليها.

قوله: «يُسَبِّحُ» قرأ^(٥) ابنُ عامِرٍ وأبو بكر بفتح الباء مبنياً للمفعول.

(١) الآية ١٢ من التمل.

(٢) الآية ١٠٨ من هود.

(٣) البحر ٤٥٨/٦.

(٤) بل ذكر ثلاثة أقوال: تعلقها بـ«يُوقَدُ»، وكونها صفةٌ لمشكاة، والاستثناف.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٥٦، والنشر ٣٣٢/٢، والتيسير ١٦٢، والبحر ٤٥٨/٦، والقرطبي

٢٧٥/١٢.

والقائم مَقَامُ الفاعلِ أَحَدُ المَجْرُورَاتِ الْثَلَاثَةِ^(١). وَالْأَوَّلُ مِنْهَا بِذَلِكِ الْأُولُّ لِاِحْتِيَاجِ الْعَالِمِ إِلَى مَرْفَوِعِهِ، وَالَّذِي يَلِيهِ أَوْلَى. وَ«رَجَالٌ» عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ مَرْفَوِعٌ عَلَى أَحَدٍ وَجَهِينَ: إِمَّا بِفَعْلٍ مَقْدِرٍ لِتَعْدِيرِ إِسْنَادِ الْفَعْلِ إِلَيْهِ، وَكَانَهُ جَوابٌ سُؤَالٍ مَقْدِرٍ، كَانَهُ قَيْلٌ: مَنْ يُسَبِّحْهُ؟ فَقَيْلٌ: يُسَبِّحُهُ رَجَالٌ. وَعَلَيْهِ فِي أَحَدٍ الْوَجَهِينَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

٣٤٤٨ - لِيُبَكَ يَزِيدُ ضَارَعٌ لِخُصُومَةٍ
وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيعُ الطَّوَائِحُ

كَانَهُ قَيْلٌ: مَنْ يَسْكِيْهِ؟ فَقَيْلٌ: يَسْكِيْهِ ضَارَعٌ. إِلَّا أَنَّ فِي اقْتِيَاسِ هَذَا خَلْفًا، مِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ . وَالْوَجْهُ الشَّانِي فِي الْبَيْتِ: أَنَّ «يَزِيدً» مَنَادِي حُذْفٍ مِنْهُ حَرْفُ النَّدَاءِ أَيْ: يَا يَزِيدُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا.

وَالثَّانِي: أَنَّ رَجَالًا خَبْرُ مُبْتَدَأِ مَحْذُوفٍ أَيْ: الْمُسَبِّحُ رَجَالٌ. وَعَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ يُوقَفُ عَلَى الْأَصْفَالِ.

وَبِالْأَقْيَ الْسَّبْعَةِ بِكَسْرِ الْبَاءِ مُبْنِيًّا لِلفَاعِلِ. وَالْفَاعِلُ «رَجَالٌ» فَلَا يُوقَفُ عَلَى الْأَصْفَالِ.

وَقَرَأَ أَبْنُ وَثَابُ وَأَبْو حَيْوَةَ «تُسَبِّحُ» بِالْتَاءِ مِنْ فَوْقٍ وَكَسْرِ الْبَاءِ؛ لِأَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ يُعَالِمُ مُعَامَلَةَ الْمُؤْنِثِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ وَهَذَا مِنْهَا. وَقَرَأَ أَبْو جَعْفَرٍ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ فَعَّلَ الْبَاءَ. وَخَرَجَهَا الزَّمْخَشْرِيُّ^(٣) عَلَى إِسْنَادِ الْفَعْلِ إِلَى الْغَدُوِّ وَالْأَصْفَالِ عَلَى زِيَادَةِ الْبَاءِ^(٤)، كَفَوْلَهُمْ: «صَيْدٌ عَلَيْهِ يَوْمَانٌ» أَيْ: وَحْشُهَا.

(١) الأصل: «الثلاث» وهو سهو.

(٢) تقدم برقم ١٢٠١.

(٣) الكشاف ٦٨/٣.

(٤) قال: «وَتُجْعَلُ الْأَوْقَاتُ مُسَبِّحةً، وَالْمَرَادُ بِهَا».

وخرّجها غيره على أن القائم مقام الفاعل ضمير التسبيحة أي: تُسبّح التسبيحة، على المجاز المُسْنَغ لإسناده إلى الوقتين، كما خرّجوا قراءة أبي جعفر أيضاً «ليجزِي قوماً [بما كانوا يكسبون]»^(١) أي: ليجزِي الجزء قوماً، بل هذا أولى من آية الجاثية؛ إذ ليس هنا مفعولٌ صريح.

آ. (٣٧) قوله: «لا تُلْهِيهِم»: في محل رفعٍ صفة لـ«رجال». قوله: «يَخافُون» يجوز أن تكون نعتاً ثانياً لرجال، وأن تكون حالاً من مفعول «تُلْهِيهِم»، و«يُوماً» مفعول به لا ظرف على الأظهر. و«يَتَقْلِبُ» صفة لـ«يُوماً».

آ. (٣٨) قوله: «ليُجْزِيَهُم»: يجوز تعلقه بـ«يُسَبِّح» أي: يُسَبِّحون لأجل الجزاء. ويجوز تعلقه بمحذوفٍ أي: فعلوا ذلك ليُجْزِيَهم. وظاهر كلام الزمخشري^(٢) أنه من باب الإعمال فإنه قال: «والمعنى: يُسَبِّحون، ويَخافُون ليُجْزِيَهم، ويكونُ على إعمال الثاني للحذف من الأول. قوله: «أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا» أي ثواب أحسن، أو أحسن جزاء ما عملوا. و«ما» مصدرية أو بمعنى الذي أو نكرة.

آ. (٣٩) قوله: «يَقِيَّعَةٌ»: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بمحذوف على أنه صفة لسراب. والثاني: أنه ظرفٌ. والعامل فيه الاستقرارُ العاملُ في كاف التشبيه. والسرابُ: ما يتراءى للإنسان في القُفْرِ في شدة الحرِّ مما يُشِّبِّه الماء. وقيل: ما يتكاَنُ في قُعُورٍ^(٣) القيعان. قال الشاعر^(٤):

(١) الآية ١٤ من الجاثية. وانظر: النشر ٢/٣٧٢، والقرطبي ١٦٢/١٦.

(٢) الكشاف ٣/٦٩.

(٣) قعر كل شيء: أقصاه، وجمعه قُعُورٌ.

(٤) تقدم برقم ٢٦٢.

٣٤٤٩ - فلما كففت الحرب كانت عهودكم

كلمٌ سرابٌ في الفلا مُتَالِقٌ

[١] يُضرب به المثل لمن يُظن بشيء خيراً فيخلف / وقيل: هو الشعاع الذي يرمي به نصف النهار في شدة الحر، يُحيل للناظر أنه الماء السارب أي الجاري. والقيمة: بمعنى القاع، وهو المُنبسط من الأرض. وقد تقدم في طه^(١). وقيل: بل هي جمجمة كجاري وحيرة.

وقرأ^(٢) مسلمة بن محارب بناء ممطوظة^(٣). وروي عنه بناء شكلاً الهاء، ووقف عليها بالهاء. وفيها أوجه، أحدها: أن تكون بمعنى قيمة كالعامة، وإنما أشبع الفتحة فتولى منها ألف ك قوله: «مُخْرَثِيقٌ لِيَبْيَاعٌ»^(٤) قاله صاحب «اللوامح». والثاني: أنه جمع قيمة، وإنما وقف عليها بالهاء ذهاباً به مذهب لغة طيئه في قولهم: «الإخوة والأخوات، وذفن البناء من المكرمة»^(٥) أي: والأخوات، والبنات، والمكرمات. وهذه القراءة تؤيد أن قيمة جمع قاع. الثالث قال الزمخشري^(٦): «وقول بعضهم: بقيعة بناء مدوره كرجل عزّهاء»^(٧) فظاهر هذا أنه جعل هذا بناء مستقلأ ليس جمعاً ولا اتساعاً^(٨).

(١) انظر إعرابه للأية ١٠٦ من طه.

(٢) المحسن ١١٣/٢، والقرطبي ٢٨٣/١٢، والبحر ٤٦٠/٦، والكتاف ٦٩/٣. وثمة روايتان عنه: بقيعت، بقيعة.

(٣) الأصل: «ممطوظة» والتصحيح من البحر والكتاف.

(٤) قال في اللسان (نبع) أي: ساكت ليبعث ومطرق ليثال. وهو مثل عربي وانظر: البحر ٤٦٠/٦، ومنجم الأمثال ٣٠٩/٢.

(٥) انظر: الممتنع ٤٠٢/١، وشرح التصريح ٣٤٣/٢. الكتاب ٦٩/٣.

(٦) رجل عزّهاء: رجل لا يقرب النساء واللهو.

(٧) قال ابن جني في المحسن ١١٣/٢: «وذلك أن نظير قولهم قيمة وقيعة في أنه قيمة

وقوله: «يَحْسِبُهُ الظَّمَانُ» جملة في محل الجر صفة لسراب أيضاً. وحسن ذلك لتقدم الجار على الجملة. هذا إن جعلنا الجار صفة. والضمائر المرفوعة في «جائه» وفي «لم يجده» وفي «وَجَد»، والضمائر في «عنه» وفي «وَفَاه» وفي «حسابه» كلها ترجع إلى الظمان؛ لأن المراد به الكافر المذكور أولاً. وهذا قول الزمخشري^(١) وهو حسن. وقيل: بل الضميران في «جائه» و«وَجَد» عائدان على الظمان، والباقي عائدة على الكافر، وإنما أفرأى الضمير على هذا – وإن تقدمه جمع وهو قوله: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا» – حملاً على المعنى، إذ المعنى: كل واحد من الكفار. والأول أولى لاتساق الضمائر.

وقرأ^(٢) أبو جعفر – ورويَت عن نافع – «الظمان» بـاللقاء حرقة الهمزة على الميم.

آ. (٤٠) قوله: «أو كظلّمات»: فيه أوجه، أحدها: أنه تَسْنَى على «كَسَرَاب»، على حَذْفِ مضارِفِ واحدٍ تقديره: أو كذِي ظُلُّمَاتِ. وَذَلِيلُ على هذا المضارف قوله: «إذا أخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكُنْ يَرَاهَا» فالكتابية تعود إلى المضارف المحذوف وهو قول أبي علي. الثاني: أنه على حَذْفِ مضارفين تقديرهما: أو كأعمال ذي ظلّمات^(٣)، فتُقدِّرُ «ذِي» ليصيغ عَوْدُ الضمير إليه في قوله: «إذا أخْرَجَ يَدَهُ»، وتُقدِّرُ «أعمال» ليصيغ تشبيه أعمال الكفار بأعمال صاحب الظلمة، إذ لا معنى لتشبيه العمل بصاحب الظلمة. الثالث^(٤): أنه لا حاجة

وقفلة لمعنى واحد قولهم رجل عزّة وعزّة فهذا فعلٌ وفعلة وذلك فعلة وفعلة.
ولا فرق بينهما غير الهاء، وذلك ما لا بال به».

(١) الكشاف ٦٩/٣.

(٢) القرطبي ٢٨٣/١٢ ، والبحر ٤٦٠/٦.

(٣) وهو قول العكبري في الإملاء ١٥٧/٢.

(٤) وهو أيضاً رأي العكبري في الإملاء ١٥٧/٢.

- النور -

إلى حَذْفِ البتة. والمعنى: أنه شَبَهَ أعمالَ الكفارِ في حِيلَوتِها بين القلبِ وما يَهُتدي به بالظُّلْمَةِ. وأمَّا الضميران في «أَخْرَجَ يَدَهُ» فيعودان على مَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ المعنى أي: إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ مَنْ فِيهَا.

و«أَوْ» هنا للتنويع لا للشُّكُّ. وقيل: بل هي للتخيير أي: شَبَهُوا أَعْمَالَهُمْ بهذا أو بهذا.

وقرأ^(۱) سفيان بن حسين «أَوْ كَظُلْمَاتٍ» بفتح الواو، جَعَلَها عاطفةً دَخلَتْ عليها همزة الاستفهام الذي^(۲) معناه التقرير. وقد تَقَدَّمَ ذلك في قوله: «أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرْبَى»^(۳).

قوله: «في بَحْر لَجْيٍ»: «في بَحْرٍ» صفة لظلماتٍ فَيَتَعلَّقُ بمَحْذُوفٍ. واللَّجْيُ مَنْسُوبٌ إلى اللُّجْحُ وهو مَعْظُمُ الْبَحْرِ. كَذَا قَالَ الزمخشري^(۴). وقال غيره: مَنْسُوبٌ إلى اللُّجْحَةِ بِالتَّاءِ وَهِيَ أَيْضًا مُعْظَمَهُ، فَاللَّجْيُ هو العَميقُ الْكَثِيرُ الماءِ.

قوله: «يَغْشَاه مَوْجٌ» صفة أخرى لـ «بَحْرٍ» هذا إِذَا أَعْدَنَا الضميرَ في «يَغْشَاه» على «بَحْرٍ» وهو الظاهر. وإن قَدَرْنَا مَضَافًا مَحْذُوفًا أي: أو كَذِي ظُلْمَاتٍ - كما فَعَلَ بِعَصْبُهُمْ - كَانَ الضميرُ في «يَغْشَاه» عائداً عَلَيْهِ، وَكَانَتِ الجملة حَالاً مِنْ لِتَخْصِيصِهِ بِالإِضَافَةِ، أو صَفَةً لَهُ.

قوله: «مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ» يجوز أن تكون هذه جملةً مِنْ مبتدأ وخبر، صفة لـ «مَوْجٍ» الأولى. ويجوز أن يُجْعَلَ الْوَصْفُ الْجَارُ والمَجْرُورُ فَقَطْ وـ «مَوْجٌ» فاعلٌ بـ لِاعْتِمَادِهِ عَلَى الموصوفِ.

(۱) البحر ۴۶۱/۶.

(۲) الأصل «التي» وهو سهو.

(۳) الآية ۹۸ من الأعراف. وانظر: الدر المصنون ۳۹۲/۵.

(۴) الكشاف ۶۹/۳.

قوله: «مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ» فيه الوجهان المذكوران قبله: من كون الجملة صفةً لـ«موج» الثاني، أو الجارُ فقط.

قوله: «ظُلُمَاتٌ» قرأ العامة بالرفع وفيه وجهان، أجودهما: أن يكون خبر مبتدأ مضمرٍ تقديره: هذه، أو تلك ظلمات. الثاني: أن يكون «ظُلُمَاتٌ» مبتدأ. والجملة من قوله: «بعضُها فوقَ بعضٍ» خبره. ذكره الحوفي. وفيه نظر لأنَّه لا مُسْوَغ للابتداء بهذه النكرة، اللهم إلا أنْ يُقال: إنها موصوفةً تقديرًا، أي: ظلماتٌ كثيرةٌ متراكمةٌ، كقولهم: «السَّمْنُ مَنْوَانٌ بدرهم»^(١).

وقرأ^(٢) ابن كثير «ظلماتٌ» بالجرِ إلا أنَّ البزي روى عنه حينئذ حَدْف التنوين من «سَحَابٍ»، فقرأ البزي عنه «سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ» بإضافة «سَحَابٌ» لـ«ظلماتٌ». وروى قنبل عنه التنوين في «سَحَابٌ» كالجماعة مع جرِه لـ«ظلُماتٍ». فأما روايةُ البزي فقال أبو البقاء^(٣): / «جَعَلَ الْمَوْجَ الْمُتَرَاكِمَ بِمَنْزِلَةِ السَّحَابِ»، وأماماً روايةً قنبل فإنه جَعَلَ «ظلُماتٍ» بدلاً مِنْ «ظلُماتٍ» الأولى.

قوله: «بعضُها فوقَ بعضٍ» جملةٌ مبتدأ وخبرٌ في موضع رفعٍ أو خبرٍ على حَسْبِ القراءتين في «ظلماتٍ» قبلها لأنها صفةٌ لها. وجُوزَ الحوفيَ على قراءةِ رفع «ظلُماتٍ» في «بعضُها» أن يكون بدلاً من «ظلُماتٍ». ورُدَّ عليه من حيث المعنى؛ إذ المعنى على الإِخبارِ بأنها ظلماتٌ، وأنَّ بعضَ تلك الظلمات

(١) التقدير: مَنْوَانٌ منه، غير أنَّ هذا شاهد على أنَّ جملة الخبر قد تُربط بالمبتدأ برابط مقدر. والتَّمثيل المناسب على الابتداء بالنكرة الموصوفة تقديرًا قولهم: شرٌ أهْرَ ذاتِ نَابٍ، التَّقدير: شرٌ عظيم.

(٢) السَّبْعَةُ ٤٥٧، وَالنَّشْرُ ٢/٣٣٢، وَالتَّيسِيرُ ١٦٢، وَالقرطبي ١٢/٢٨٤، وَالبَحْرُ ٦/٤٦٢.

(٣) الإِمْلَاءُ ٢/١٥٧.

فوق بعضٍ وصفاً لها بالتراكم، لا أنَّ المعنى: أنَّ بعضَ تلك الظلمات فوق بعضٍ، من غيرِ إخبارٍ بأنَّ تلك الظلمات السابقةَ ظلماتٌ متراكمةً. وفيه نظر؛ إذ لا فرقٌ بين قولك «بعضُ الظلمات فوق بعضٍ»، وبين قولك «الظلمات بعضها فوق بعضٍ» وإنْ تُخلِّ ذلك في بادئ الرأيِ.

وقد تقدَّم الكلامُ^(١) في «كاد»، وأنَّ بعضَهم زَعَمَ أنَّ نَفْيَها إثباتٌ وإثباتَها نَفْيٌ. وتقدَّمتْ أدلةُ ذلك في البقرة فاغْنَى عن إعادته. وقال الزمخشري^(٢) هنا: «لم يَكُنْ يَرَاها مبالغةٌ في لم يرها أيٌ: لم يَقْرُبْ أَنْ يَرَاها فضلاً أَنْ يَرَاها. ومنه قولُ ذي الرمة»^(٣):

٣٤٥٠ — إذا غَيَّرَ النَّاسُ الْمُجَبِّينَ لَمْ يَكُنْ
رَّسِيْسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرَحُ

أيٌ: لم يَقْرُبْ من البراح فما باله يَبْرَحُ». وقال أبوالبقاء^(٤): «اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْكَلَامِ . وَمَنْشَأُ الاختِلَافِ فِيهِ: أَنَّ مَوْضِعَ «كاد» إِذَا نُفِيتُ: وَقْوَعُ الْفَعْلِ . وَأَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يَرَى يَدَهُ، فَعَلَى هَذَا: فِي التَّقْدِيرِ ثَلَاثَةُ أُوْجَهٌ، أَحَدُهُمْ: أَنَّ التَّقْدِيرَ: لَمْ يَرَاهَا وَلَمْ يَكُنْ، ذَكْرَهُ جَمَاعَةً مِنَ النَّحْوِيْنَ . وَهَذَا خَطَأٌ؛ لَأَنَّ قَوْلَهُ «لَمْ يَرَاهَا» جَزْمٌ بِنَفْيِ الرَّوْءِيَّةِ وَقَوْلُهُ: «لَمْ يَكُنْ» إِذَا أَخْرَجَهَا عَلَى^(٥) مَقْتَضِيِ الْبَابِ كَانَ التَّقْدِيرُ: وَلَمْ يَكُنْ يَرَاهَا كَمَا هُوَ مُصَرَّحُ بِهِ فِي الْآيَةِ . فَإِنْ أَرَادَ هَذَا الْقَائِلُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرَاهَا، وَأَنَّهُ رَأَاهَا بَعْدَ جُهْدٍ، تَنَاقَصَ؛ لَأَنَّهُ نَفَى الرَّوْءِيَّةَ ثُمَّ أَتَبَّهَا، وَإِنْ كَانَ مَعْنَى «لَمْ يَكُنْ يَرَاهَا»: لَمْ يَرَاهَا الْبَتَّةُ

(١) انظر: الدر المصنون ١/١٧٦، وابن عيسى ٧/١٢٤، وشرح الكافية ٢/٢٨٤.

(٢) الكشاف ٣/٦٩.

(٣) تقدم برقم ٢٤٤.

(٤) الإملاء ٢/١٥٧.

(٥) الإملاء: عن.

على خلاف الأكثِر في هذا الباب، فينبغي أنْ يُحْمَلَ عليه مِنْ غير أنْ يُقْدَرَ
لم يَرَهَا. والوجه الثاني^(١): أنْ «قاد» زائدة وهو بعيد. والثالث: أنْ «قاد»
أُخْرَجَتْ هُنَا عَلَى معنِي «قارب» والمعنى: لم يقارِبْ رؤيتها، وإذا لم يقارِبْها
باعْدَها. وعليه جاء قول ذي الرمة:

— إذا غَيَّرَ النَّايُ

البيت. أي: لم يقارِبِ البراح. ومن هنا حُكِي عن ذي الرمة أنه لَمَّا
رُوِّجَ في هذا البيت قال: لم أَجِدْ بدل «لم يَكُنْ»^(٢). والمعنى الثاني: أنه
رأَاهَا بعْدَ جُهْدٍ. والتَّشْبِيهُ عَلَى هَذَا صَحِيحٌ لَأَنَّهُ مَعَ شَدَّةِ الظُّلْمَةِ إِذَا أَحَدْ نَظَرَهُ
إِلَى يَدِهِ وَقَرَبَهَا مِنْ عَيْنِهِ رَأَاهَا» انتهى.

أمَّا الوجهُ الْأَوَّلُ وَهُوَ مَا ذُكِرَهُ أَنَّهُ قَوْلُ الْأَكْثِرِ: مِنْ أَنَّهُ يَكُونُ إِثْبَاتًا، فَقَدْ
تَقْدُمَ أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ وَلَيْسَ هُوَ قَوْلُ الْأَكْثِرِ، وَإِنَّمَا عَرَفُوهُمْ فِي ذَلِكَ آيَةَ
البَّقْرَةِ^(٣)، وَمَا أَنْشَدْنَاهُ عَنْ بَعْضِهِمْ لُغْزًا وَهُوَ^(٤):

٣٤٥١— أَنْجُوئِي هَذَا الْعَصْرِ مَا هِيَ لِفَظَةٍ

البيتين. وأَمَّا [ما] ذُكِرَهُ مِنْ زِيَادَةِ «قاد» فَهُوَ قَوْلُ أَبْيِ بَكْرٍ وَغَيْرِهِ، وَلَكِنَّهُ
مَرْدُودٌ عَنْهُمْ. وأَمَّا مَا ذُكِرَهُ مِنَ الْمَعْنَى الثَّانِي: وَهُوَ أَنَّهُ رَأَاهَا بعْدَ جُهْدٍ فَهُوَ

(١) يتابع المؤلف نقلَه عن أبي البقاء.

(٢) الأصل: لم أَكُنْ.

(٣) «فَذَبَحُوا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ» الآية ٧١.

(٤) تقدم البيتان برقم ٢٤٣.

مذهب الفراء^(١) والمبرد^(٢). والعجب كيف يُعَدِّل عن المعنى الذي أشار إليه الزمخشري^(٣) وهو المبالغة في نفي الرؤية؟

وقال ابن عطية^(٤) ما معناه: «إذا كان الفعل بعد «كاد» منفيًا دل على ثبوته نحو: كاد زيد لا يقوم، أو مثبتاً دل على نفيه نحو: «كاد زيد يقوم» وإذا تقدم النفي على «كاد» احتمل أن يكون موجباً، وأن يكون منفياً. تقول: «المفلوج لا يكاد يسكن» فهذا يتضمن نفي السكون. وتقول: رجل منصرف^(٥) لا يكاد يسكن، فهذا يتضمن إيجاب السكون بعد جهده».

أ. (٤١) قوله: **«والطير»**: قرأ العامة «والطير» رفعاً. «صفات» نصباً: فالرفع عطف على «من»، والنصب على الحال. وقرأ^(٦) الأعرج «والطير» نصباً على المفعول معه و«صفات» حال أيضاً. وقرأ الحسن وخارجة عن نافع «والطير صفات» برفعهما على الابتداء والخبر. ومفعول «صفات» ممحوف أي: أجنحتها.

قوله: «كل قد علِم صلاته» في هذه الضمائر أقوال^(٧)، أحدها: أنها كلها

(١) معاني القرآن له ٢/٢٥٥ قال: «و قال بعضهم: إنما هو مثل ضربه الله فهو يراها، ولكنه لا يراها إلا بطريقاً، كما تقول: ما كنْتُ أبلغ إليك وأنت قد بلغت وهو وجه العربية».

(٢) مذهب في المقتصب ٣/٧٥ غير ذلك حيث قال: «فمعناه والله أعلم: لم يرها ولم يكد، أي لم يذن من رؤيتها».

(٣) الكشاف ٣/٦٩.

(٤) المحرر ١١/٣١٣.

(٥) المحرر: رجل متكلم.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٥٧، والتيسير ١٦٢، والنشر ٢/٣٣٢، والقرطبي ١٢/٢٨٤، والبحر ٦/٤٦٢.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٥٥.

عائنة على «كل» أي: كلٌ قد عَلِم هو صلاة نفسه وتسبيحها. وهذا / أولى [٦٦٧/أ] لتوافق الضمائر. والثاني: أن الضمير في «علم» عائد على الله تعالى، وفي «صلاته وتسبيحه» عائد على «كل». الثالث: بالعكس أي: عَلِم كل صلاة الله وتسبيحه أي: اللذين أمر بهما، وبأن يُفعلا كإضافة الخلق إلى الخالق.

ورجح أبو البقاء^(١) أن يكون الفاعل ضمير «كل» قال: «لأن القراءة برفع «كل» على الابتداء، فيرجح ضمير الفاعل إليه، ولو كان فيه ضمير اسم الله لكان الأولى نصب «كل» لأن الفعل الذي بعدها قد نصب ما هو من سبها، فيصير كقولك: «زيداً ضرب عمرو غلامه» فتنصب «زيداً» ب فعل ذل عليه ما بعده، وهو أقوى من الرفع، والآخر جائز». قلت: وليس كما ذكر من ترجيح النصب على السرفع في هذه الصورة، ولا في هذه السورة، بل نص النحوين^(٢) على أن مثل هذه الصورة يرجح رفعها بالابتداء على نصبها على الاشتغال؛ لأنه لم يكن ثم قرينة من القرائن التي جعلوها مرجحة للنصب، والنصب يخرج إلى إضمار، والرفع لا يخرج إليه، فكان أرجح.

آ. (٤٣) قوله: **﴿يَبْيَنَه﴾**: إنما دخلت «بَيْنَ» على مفرد وهي إنما تدخل على المثنى بما فوقه لأنه^(٣): إما أن يراد بالسحاب الجنس فعاد الضمير عليه على حكمه، وإما أن يراد حذف مضارف أي: بين قطعه، فإن كل قطعة سحابة.

قوله: **﴿يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِه﴾** تقدم الخلاف^(٤) في «خلال» هل هو مفرد

(١) الإملاء ١٥٨/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٦٢٢/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤٩/٤.

(٤) انظر: الدر المصنون ٣١٥/٧.

كِحْجَابُ أَمْ جَمْعُ كِجَالٍ جَمْعُ جَبَلٍ؟ وَيُؤْتَدُ الْأَوَّلُ قِرَاءَةً^(١) ابْنُ مُسْعُودٍ
وَالضَّحَاكُ، وَيُرَوَى عَنْ أَبِي عُمَرٍ أَيْضًا «مِنْ خَلْلِهِ» بِالْإِفْرَادِ.

وَالْوَدْقُ قِيلٌ : هُوَ الْمَطْرُ ضَعِيفًا كَانَ أَوْ شَدِيدًا . قَالَ^(٢) :

٣٤٥٢ - فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقْتُ وَدَقْهَا
وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِنْقَالَهَا
وَقِيلٌ : هُوَ الْبَرْقُ . وَأَنْشَدَ^(٣) :

٣٤٥٣ - أَثَرَنَ عَجَاجَةٌ وَخَرَجَنَ مِنْهَا
خُرُوجُ الْوَدْقِ مِنْ خَلْلِ السَّحَابِ
وَالْوَدْقُ فِي الْأَصْلِ : مَصْدَرٌ يَقَالُ : وَدَقَ السَّحَابُ يَدْقُ وَدْقًا وَ«يَخْرُجُ» حَالٌ
لَأَنَّهَا بَصَرِيَّةٌ .

قوله: «من السماء مِنْ جَبَلٍ فِيهَا مِنْ بَرِّهِ» «من» الأولى لابتداء الغاية
اتفاقاً. وأما الثانية ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها لابتداء الغاية أيضاً فهي
ومجرورها بدل من الأولى بإعادة العامل. والتقدير: وينزل من جبال السماء
أي: من جبال فيها، فهو بدل استعمال. الثاني: أنها للتبعيض، قاله
الزمخشري^(٤) وابن عطية^(٥). فعلى هذا هي مجرورها في موضع مفعول

(١) انظر: الإنتحاف ٢/٣٠، والقرطبي ١٢/٢٨٩، والبحر ٦/٤٦٤.

(٢) تقدم برقم ٢٨٣.

(٣) البيت لزيد الخيل. وهو في مجاز القرآن ٢/٦٨ برواية:
صُرِينَ بَعْمَرَةٍ

..... وهو في تفسير القرطبي ١٢/٢٨٨، واللسان (ودق).

(٤) الكشاف ٣/٧١.

(٥) المحرر ١١/٣١٧.

الإنزالٍ كأنه قال: وينزلُ بعضَ جبالِهِ . الثالث: أنها زائدةٌ^(١) أي: ينزلُ من السماءِ جبالاً . وقال الحوفيُّ: «منْ جبال بدلٍ من الأولى» . ثم قال: «وهي للتبسيط» .

وردَ الشِّيخُ^(٢): بأنه لا تستقيم البدلة إلا بترافقهما معنى^(٣) . لو قلت: «خرجت من بغدادَ من الكرخِ» لم تكن الأولى والثانية إلا لابتداء الغاية .

وأما الثالثة^(٤) ففيها أربعةُ أوجهٍ: الثالثة المتقدمة . والرابع: أنها لبيان الجنسِ . قاله الحوفي والزمخشي^(٥) ، فيكون التقدير على قولهما: وينزلُ من السماءِ بعضَ جبالِ التي هي البردُ، فالمنزلُ برد لأنَّ بعضَ البرد برد . ومفعول «ينزلُ» هو «منْ جبال» كما تقدَّم تقريره . وقال الزمخشي^(٦): «أو الأولىان لابتداء، والثالثة للتبسيط» . قلت: يعني أنَّ الثانية بدلٍ من الأولى كما تقدَّم تقريره ، وحيثَنَذ يكون مفعول «ينزلُ» هو الثالثة مع مجرورها تقديره: وينزلُ بعضَ بردِ من السماءِ منْ جبالها . وإذا قيل: بأنَّ الثانية والثالثة زائدتان فهل مجرورُهما في محلِّ نصبِ ، والثاني بدلٍ من الأول ، والتقدير: وينزلُ من السماءِ جبالاً بردًا ، وهو بدلٍ كلِّي منْ كلِّ ، أو بعضٍ منْ كلِّ ، أو الثاني في محلِّ نصبِ مفعولاً لـ«ينزلُ» ، والثالث في محلِّ رفعٍ على الابتداء ، وخبره

(١) هذا على تقدير من لا يشرط سبقها ببني أو استفهم .

(٢) البحر ٤٦٤/٦ .

(٣) فال الأولى لابتداء الغاية والثانية للتبسيط عنده، فلم يحصل الترافق .

(٤) وهي في قوله «منْ برد» .

(٥) الكشاف ٧١/٣ .

(٦) الكشاف ٧١/٣ .

الجارٌ قبله؟ خلافٌ. الأول قولُ الأخفش^(١)، والثاني قولُ الفراء^(٢). وتكون الجملةُ على قولِ الفراء صفةً لـ«جَبَل»، فَيُعْنِكُمُ على موضعها بالجرِ اعتباراً باللفظِ، أو بالنصبِ اعتباراً بال محلِّ. ويجوزُ أن يكونَ «فيها» وحدهُ هو الوصفُ، ويكونُ «منْ بَرَدٍ» فاعلاً به؛ لاعتراضِ أيِّي : استقرَّ فيها.

وقال الزجاج^(٣): «معناه: وَيَنْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جَبَلٍ بَرَدٍ فِيهَا كَمَا تَقُولُ: هذا خاتِمٌ فِي يَدِي مِنْ حَدِيدٍ» أيِّي : خاتِمٌ حَدِيدٌ فِي يَدِي . وإنما^(٤) جُفْتَ في هذا وفي الآية بـ«مِنْ» لِمَا فَرَقْتَ، ولأنكِ إذا قلتَ: هذا خاتِمٌ مِنْ حَدِيدٍ وَخاتِمٌ حَدِيدٌ كَانَ الْمَعْنَى وَاحِدًا انتهى . فيكونُ «مِنْ بَرَدٍ» فِي مَوْضِعِ جَرِ صَفَةٍ لـ«جَبَل»، كما كَانَ «مِنْ حَدِيدٍ» صَفَةً لـ«خاتِمٍ»، ويكونُ مَفْعُولٌ «يَنْزَلُ» «مِنْ جَبَلٍ». وَيَنْزَلُ مِنْ كَوْنِ الْجَبَلِ بَرَدًا أَنْ يَكُونَ المُنْزَلُ بَرَدًا .

وقال أبو البقاء^(٥): «والوجهُ الثاني: أَنَّ التقديرَ: شَيْئاً مِنْ جَبَلٍ، فَحُذِفَ الموصوفُ وَأَكْتُفِي بالصَّفَةِ. وهذا الوجهُ هو الصَّحِيحُ؛ لأنَّ قَوْلَهُ «فِيهَا مِنْ بَرَدٍ» يُحْوِجُكَ إِلَى مَفْعُولٍ يَعُودُ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ، فَيَكُونُ تقدِيرُهُ: وَيَنْزَلُ مِنْ جَبَلٍ السَّمَاءُ جَبَالاً فِيهَا بَرَدٌ. وفي ذلك زِيادةُ حَذْفٍ، وتقديرٌ مُسْتَغْنِي عَنْهُ». وفي كلامِه نظرٌ؛ لأنَّ الضَّمِيرَ لِهِ شَيْءٌ يَعُودُ عَلَيْهِ وَهُوَ السَّمَاءُ، فَلَا حاجَةٌ إِلَى تقدِيرِ شَيْءٍ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَغْنِي عَنْهُ، وَلَيْسَ ثُمَّ مَانِعٌ يَمْنَعُ مِنْ عَوْدِهِ عَلَى السَّمَاءِ. وَقَوْلُهُ آخَرًا:

(١) وهو الذي لا يشترط أن تُتَبَّقِّي بِنَفِي أو استفهام، ولكنه في هذا الموضع لم يشر إلى زيايتها في إعرابه في «معاني القرآن».

(٢) لم ينصَّ على ذلك في «معاني القرآن» (٢٥٦/٢) وإنما قَدْرُ زِيادةِ مِنْ قالَ: «فِي مِنْ» في هذا الموضع إذا سقطت نصبَت ما بعدها».

(٣) معاني القرآن له ٤/٤٩.

(٤) لم يَرِدْ هذا التعليل في «معاني القرآن» للزجاج.

(٥) إِلَامَاء٢/١٥٨.

- النور -

«وَتَقْدِيرٌ مُسْتَغْنِي عَنْهُ»، ينافي قوله: «وَهَذَا الوجهُ هُوَ الصَّحِيفُ». والضمير في «بِهِ» يجوز أن يعود على البرد وهو الظاهر، ويجوز أن يعود على الودق والبرد معاً، جرياً بالضمير مجرى اسم الإشارة. كأنه قيل: فَيُصِيبُ بِذَلِكَ، وقد تقدم نظيره في موضع .

قوله: «سَنَا بُرْقَهُ» العَامَّةُ عَلَى قَصْرِ «سَنَا» وَهُوَ الضُّوءُ، وَهُوَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاءِ، يُقَالُ: سَنَا يَسْتُوْسَنَا. أي: أضاءَ يُضِيءُ. قال امرؤ الفيس^(۱):

٣٤٥٤ - يُضِيءُ سَنَاهُ، أَوْ مَصَابِيحُ رَاهِبٍ

.....

والسَّنَا بِالْمَدِّ: الرِّفْعَةُ. قال^(۲):

٣٤٥٥ - وَسِنْ كُسْنَيْتِي سَنَاءَ وَسُنَّمَا

.....

وقرأ^(۳) ابنُ وثَابَ «سَنَاءَ بُرْقَهُ» بِالْمَدِّ، وبضم الباء من «بُرْقَهُ» وفتح الراء. وروي عنه ضم الراء أيضاً. فاما قراءة المد فإنه شبه المحسوس من البرق

(۱) عجزه:

أَهَانَ السُّلْيَطَ فِي الذِّبَالِ الْمُفَتَّلِ

وهو في ديوانه ٢٤. والسلط: الزيت. والذبال: الفتائل. وأهان السلط: أي كثر منه.

(۲) البيت لامرئ القيس. وعجزه:

ذَعَرْتُ بِمَدْلَاجِ الْهَجِيرِ تَهُوْضِ

وهو في ديوانه ٧٦، واللسان (ستق)، والسن: الثور الوحشي، والسنبق: الصخرة الصلبة أو هو جبل. والسم: الارتفاع. مدلاج الهجير: فرس يسير في الهجير.

(۳) البحر ٤٦٥/٦، والقرطبي ١٢/٢٩٠، والمحتب ٢/١١٤. والمشهور أنها قراءة طلحة بن مصرف.

لارتفاعه في الهواء بغير المحسوس من الإنسان. وأمّا «برقة» فجمع بُرقة، وهي المقدار من البرق كُثُرَة. وأمّا ضم الراء فتتابع كظُلمات بضم اللام إتباعاً لضم الطاء. وإن كان أصلها السكون.

وقرأ العامة أيضاً «يَذْهَبُ» بفتح الياء والهاء. وأبو جعفر^(١) بضم الياء وكسر الهاء من أَذْهَبَ. وقد خطأ هذه القراءة الأخفش وأبو حاتم قالاً: «لأنَّ الباء تُعاقِبُ الهمزة».

وليس رَدُّهُما بصواب؛ لأنها تَتَخَرُّجُ على ما خُرُجَ به في المترافق «تُنْتَ بالدُّهْنِ»^(٢) من أَنَّ الباء مزيدة، أو أنَّ المفعول ممحوظ، والباء يُعنِي «من» تقديره: يُذْهَبُ النُّورُ من الأَيْصَارِ كقوله^(٣):

..... ٣٤٥٦

شرب النَّزِيفِ يَرْدِ ماء الحَشْرَجِ

آ. (٤٥) قوله: «مِنْ مَاءِ»: فيها وجهان. أحدهما: أنها متعلقة بـ«خلق» أي: خلق من ماء كل دابة. و«من» لابتداء العالية. وعلى هذا فيقال: وُجِدَ من الدوَابُ ما لم يُخْلَقْ من ماء كَادَمْ فِإِنَّهُ مِنْ تَرَابٍ، وعِيسَى فِإِنَّهُ مِنْ رُوحٍ، وَالْمَلَائِكَةُ فِإِنَّهُمْ مِنْ نُورٍ، وَالْجِنُّ فِإِنَّهُمْ مِنْ نَارٍ. وأجيب بأنَّ الأمرَ العالِبَ ذلك. وفيه نظرٌ فإنَّ الملائكة أضعافُ الحيوان، والجن أيضًا أضعافُهم. وقيل:

(١) الإتحاف ٣٠٠/٢، والبحر ٤٦٥/٦، والمحتب ١١٤/٢، والنشر ٢/٣٣٢.

(٢) الآية ٢٠ من المؤمنون وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. السبعة ٤٤٥.

(٣) البيت لجميل. وصدره:

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذًا بِقُرُونِهَا

وهو في ديوانه ٤٢، والعيني ٣/٢٧٩، والهمع ٢١/٢. ونسبة في اللسان (حشْرَج) إلى عمر بن أبي ربيعة. والتزيف: المحموم الذي مُنِعَ من الماء. الحشْرَج: الماء العذب، أو الكوز الرقيق.

لأنَّ الحيوانَ لا يعيش [إلا^(١)] به، فجعل منه لذلك، وإن كان لنا من الحيوان ما لا يحتاج إلى الماء البتة، ومنه الضبُّ.

وقيل: جاء في التفسير^(٢): أنه كان خلق في الأول جوهرة فنظر إليها فذابت ماء، فمنها خلق ذلك. والثاني: أن «من» متعلقة بمحذوف على أنها صفة لـ«دابة» والمعنى: الإخبار بأنه خلق كل دابة كائنة من الماء، أي: كل دابة من ماء هي مخلوقة لله تعالى. قاله الفقّال.

ونكر «ماء» وعَرَفَه في قوله: «من الماء كل شيء حي»^(٣) لأنَّ المقصود هنا التنويع^(٤).

قوله: «فِمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي» إلى آخره. إنما أطلق «من» على غير العاقل لاختلاطه بالعاقل في المفصل بـ«من» وهو «كل دابة»، وكان التعبير بـ«من» أولى للتَّوَافُقِ اللَّفظِيِّ. وقيل: لما وصفهم بما يُوصف به العقلاة وهو المشي أطلق عليها «من». وفيه نظر؛ لأنَّ هذه الصفة ليست خاصة بالعقلاء، بخلاف قوله تعالى: «أَفَمَنْ يَخْلُقُ كُمْنٌ لَا يَخْلُقُ»^(٥). [وقوله:^(٦)]

..... هل من يُغيِّر جناحه

..... تَعْلَمُ ..

(١) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من (ش).

(٢) انظر: البحر ٤٦٥/٦.

(٣) الآية ٣٠ من الأنبياء.

(٤) قال أبو حيان في البحر ٤٦٥/٦: «لأنَّ المعنى هنا خلق كل دابة من نوعٍ من الماء مخصوص بهذه الدابة أو من ماء مخصوص».

(٥) الآية ١٧ من النحل.

(٦) تقدم البيت برقم ٢٩٦٩.

البيت. وقد تقدّم خلافُ الْفَرَاءِ في «خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ» في سورة إبراهيم^(١). واستعير المَشْيُ للزَّحْفِ على البطن، كما استعير المِشْفَرُ للشَّفَةِ وبالعكس.

آ. (٤٨) قوله : **«لِيَحْكُمْ»** : أفراد الضمير وقد تقدّمه اسمان وهما: الله ورسوله، فهو قوله تعالى: «وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ»^(٢) [لأنّ] حكم رسوله هو حكمه. قال الزمخشري^(٣): «قولك: «أعجبني زيدٌ وكرمته» [أي: كرم زيدٍ / ومنه]^(٤):

٣٤٥٨ - **وَمَنْهَلٌ مِّنَ السَّفَلَا فِي أَوْسَطِهِ
غَلَسْتُهُ قَبْلَ الْقَطَا وَفُرْطَةٌ**

أي: قبل فُرط القطا، يعني قبل تقدّم القطا.

وقرأ^(٥) أبو جعفر **«لِيَحْكُمْ بَيْنَهُمْ»** هنا والتي بعدها مبنيةً للمفعول، والظرف قائمًّا مقام الفاعل.

قوله: «إذا فريق» «إذا» هي الفجائية. وقد تقدّم تحقيقُ القولِ فيها^(٦). وهي جواب «إذا» الشرطية أولًا. وهذا أحدُ الأدلة على منعِ أن يَعْمَلَ في «إذا»

(١) ذكر الخلاف في إعرابه لقوله تعالى: «خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ» في إبراهيم آ١٩، الدر المصون ٧/٨٥. وقرأ هنا حمزه الكسائي «خَالَقَ كُلَّ» انظر: السبعة ٤٥٧، والتيسير ١٣٤، والنشر ٢/٢٩٨، والبحر ٦/٤٦٥.

(٢) الآية ٦٢ من التوبية.

(٣) الكشاف ٣/٧٢.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكشاف ٣/٧٢، والبحر ٦/٤٦٧. وفُرطُ القطا: متقدماتها إلى الوادي والماء.

(٥) الإنتحاف ٢/٣٠١، والنشر ٢/٢٢٧، والبحر ٦/٤٦٧.

(٦) انظر: الدر المصون ٤/٤٠.

الشرطية جوابها؛ فإنَّ ما بعد الفجائية لا يَعْمَلُ فيما قبلها، كذا ذكره الشيخ^(١)، وقد تقدَّم تحريرُ هذا، وجوابُ الجمهور عنه.

أ. (٤٩) قوله: «إِلَيْهِ»: يجوزُ تعلُّقه بـ«يَأْتُوا» لأنَّ أَنَّ وجاء قد جاء مُعَدِّيَن بـ«إِلَى». ويجوزُ أنْ يتعلُّق بـ«مُذَعِّنِين»؛ لأنَّه بمعنى مُسْرِعين في الطاعة. وصَحَّحَه الزمخشري^(٢) قال: «لتقدَّم صلته ودلالته على الاختصاص». و«مُذَعِّنِين» حالٌ. والإذعان: الانقياد يُقال: أذعنَ فلانٌ لفلانٍ أي: انقادَ له. وقال الزجاج^(٣): «الإذعانُ الإسراعُ مع الطاعة».

أ. (٥٠) قوله: «أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ»: «أَمْ» فيما منقطعة، تقدَّرُ عند الجمهور بحرف الإضراب وهمزة الاستفهام. تقديره: بل ارتابوا، بل يخافون. ومعنى الاستفهام هنا التقريرُ والتوقيفُ، ويُبالغُ به تارةً في النَّمْ كقوله^(٤):

٣٤٥٩- أَلَسْتَ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ تَعاهَدُوا
عَلَى الْلُّؤْمِ وَالْفَحْشَاءِ فِي سَالِ الدهرِ

وتارةً في المدح كقول جرير^(٥):

٣٤٦٠- أَلَسْتُمْ خَيْرًا مِنْ رَبِّ الْمَطَابِا
وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطْوَنَ رَاحِ

(١) البحر ٤٦٧.

(٢) الكشاف ٧٢/٣.

(٣) معاني القرآن ٤٥٠.

(٤) لم أهتدَ إلى قائله وهو في البحر ٦٤٦٧.

(٥) تقدم برقم ٣٣٤.

-النور-

[قوله]: «أَنْ يَحِيفَ» مفعول الخوف. والَّحِيفُ: الْمَيْلُ والجُورُ في
القضاء.

يقال: حاف في قضائه أي: مال.

آ. (٥١) قوله: «إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ»: العامة على نصيحة
خبراً لـ كان، والاسم «أن» المصدرية وما بعدها. وقرأ^(١) أمير المؤمنين والحسن
وابن أبي إسحاق برفعه على أنه الاسم و«أن» وما في حيزها الخبر. وهي
عندهم مرجوحة؛ لأنها متى اجتمع معرفتان فالأولى جعل الأعرف الاسم، وإن
كان سببويه^(٢) خير في ذلك بين كل معرفتين، ولم يُفرق هذه التفرقة. وقد تقدّم
تحقيق هذا في آل عمران^(٣).

آ. (٥٢) قوله: «وَيَتَّقَهُ»: القراء فيه بالنسبة إلى القاف على
مرتبتين^(٤): الأولى تسكين القاف، ولم يقرأ بها إلا حفص، والباقيون بكسرها
وأما بالنسبة إلى هاء الكناية فهي على خمس مراتب: الأولى تحريكها موصولة
قولاً واحداً، وبها قرأ ورش وابن ذكون وخلف وابن كثير والكسائي. الثانية:
تسكينها قولًا واحدًا. وبها قرأ أبو عمرو وأبو بكر عن عاصم. الثالثة: إسكان
الهاء أو وصلها بباء وبها قرأ خلاد. الرابعة: تحريكها من غير صلة. وبها قرأ
قالون وحفص. الخامسة: تحريكها موصولة أو مقصورة. وبها قرأ هشام.
فاما إسكان الهاء وصلها وإشباعها فقد مر تحقيقها مستوفى في مواضع

(١) الإتحاف ٢/٣٠٠، والمحتسب ٢/١١٥، والبحر ٦/٤٦٨، والقرطبي ١٢/٢٩٥.

(٢) الكتاب ١/٢٤.

(٣) انظر: الدر المصنون ٣/٤٣٣.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٥٧، والنشر ١/٣٠٦، والتيسير ١٦٢، والقرطبي
٢/٤٦٨، والبحر ٦/٣٠١، والإتحاف ٢/٢٩٥.

من هذا التصنيف^(١). وأما تسكين القاف فإنهم حملوا المنفصل على المتصل؛ وذلك أنهم يُسْكِنون عين فعل فيقولون: كَبَد وَكَتْف وَصَبَر^(٢) في: كَبَد وَكَتْف وَصَبَر، لأنها كلمة واحدة، ثم أُجْرِيَ ما أثبَه ذلك من المنفصل مجرى المتصل؛ فإن «يَتَّقِه» صار منه «تَقَه» بمنزلة «كَفَ» فَسُكِّن كما تُسْكِن. ومنه^(٣):

٣٤٦١ – قَالَتْ سُلَيْمَانِي اشْتَرَ لَنَا سَوِيفَا

بِسْكُونِ الرَّاءِ، كَمَا سَكُونُ الْأَخْرَ^(٤):

٣٤٦٢ – فَبَاتْ مُنْتَصِبًا وَمَا تَكَرْدَسَا

وَالْأَخْر^(٥):

٣٤٦٣ – عَجِبْتَ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبُ

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبُوَان

يريد: مُنتَصِبًا، ولم يَلِدْهُ . وقد تقدَّم في أول البقرة تحريرًّا لهذا الضابط

في قوله: «فَهِيَ كَالْحَجَارَةِ»^(٦)، وهي وهو ونحوها.

(١) انظر: الدر المصنون ٤٠٩/٥.

(٢) الصَّبَرُ: عصارة شجر بعينه ومنه الدواء المر، ولا يُسْكِن إلَّا في ضرورة الشعر.
اللسان (صبر).

(٣) تقدم برقم ٤٧٣.

(٤) البيت للعجاج وهو في ديوانه ١٩٧ برواية «مُنْتَصِبًا» والخاصيص ٢٥٢/٢ ، وابن يعيش ١٤٠/٩ ، وشرح شواهد الشافية ٤/٢١ . وتكردس: انقض واجتمع بعضه إلى بعض. يريد ما سقط أعلىه إلى أسفله لأنه متوجّس خائف لا ينام. والبيت في وصف ثور وحشي وبعده:

إِذَا أَحْسَنَ نَبَأَةً نَوْجَسَا

(٥) تقدم برقم ٥٦٩.

(٦) الآية ٧٤ من البقرة.

- النور -

وقال مكي^(١): «كان يجب على من أسكن القاف أن يضم الهاء، لأنَّ هاء الكنایة إذا سُكِّن ما قبلها، ولم يكن الساكن ياء ضمَّت نحو: منه وعنه. ولكن لِمَا كان سُكُون القاف عارضاً لم يُعتد به، وأبقى الهاء على كسرتها التي كانت عليها مع كسر القاف، ولم يصلُّها بباء، لأنَّ الباء المحذوفة قبيل الهاء مقدرةٌ مُنوِيَّة، فبقي الحذف الذي في الباء^(٢) قبيل الهاء على أصله». وقال [٦٦٨/ب] الفارسي^(٣): «الكسرة في الهاء لالتقاء الساكنين، وليس / الكسرة التي قبيل الصلة؛ وذلك لأنَّ هاء الكنایة ساكنة في قراءته، ولِمَا أُجْرِيَ **«تفه»** مجرى **«كتف»** وسُكُون القاف التقى ساكنان، ولِمَا التقى اضطُرَّ إلى تحريك أحدهما: فإِمَّا أَنْ يُحرِّكَ الأوَّلُ أوَّلَيْهِما. لا سبِيلَ إِلَى تحريك الأوَّلِ لأنَّه يعودُ إِلَى ما فَرَّ منه وهو ثقلُ فعل فحْرُكَ ثانيةِهما. وأصلُ التقاء الساكنين [الكسر]^(٤) فلذلك كسرَ الهاء^(٥) ورؤيَّدَه قوله:

.....

لم يلْدَه أَبُوان ..

وذلك لأنَّ أصلَه **«لم يلْدَه»** بكسرِ اللام وسُكُون الدال للجزم، ثم لِمَا سُكُون اللام التقى ساكنان، فلو حَرَّكَ الأوَّلُ لعادَ إِلَى ما فَرَّ منه، فحَرَّكَ ثانيةِهما وهو الدال وحَرَّكَها بالفتح، وإنْ كان على خلافِ أصلِ التقاء الساكنين مراعاة لفتحةِ الباء.

وقد ردَّ القاسم بن فيرة^(٦) قولَ الفارسي ويقولُ: **«لا يَصْحُّ قولُه: إنه**

(١) الكشف له ١٤٢/٢

(٢) الكشف: «فبقي الحذف على الباء التي بعد الهاء على أصله».

(٣) الحجة (خ) ٤/٥٤.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) انظر: شرح الشافية ٢/٢٣٨ - ٢٣٩.

(٦) وهو الإمام الشاطبي، وقد ترجمته وفي الأصل **«أبو القاسم»**.

كسر الهاء لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ حفظاً لم يُسكن الهاء في قراءته فقط». وقد ردَّ أبو عبد الله^(١) شارح قصيده هذا الرد وقال: «وعجبت من نفيه الإسكان عنه مع ثبوته عنه في «أرجُه»^(٢) و«فالْقُه»^(٣) وإذا قرأه في «أرجِه» و«فالْقُه» احتمل أن يكون «يتقُه» عنده قبل سكون القاف كذلك، وربما ترجح ذلك بما ثبتَ عن عاصم مِنْ قراءته إيه بسكون الهاء مع كسر القاف».

قلت: لم يَعْنِ الشاطبي بأنَّه لم يُسكن الهاء فقط، الهاء من حيث هي هي، وإنما عَنِي هاء «يتقُه» بخصوصها. وكان الشاطبي أيضاً يعرض التوجيه الذي قدَّمه عن مكي ويقول: «تعليقه حذف الصلة: بأنَّ الباء الممحوقة قبل الهاء مقدرةٌ منقويةٌ فبقي في حذف الصلة بعد الهاء على أصله، غير مستقيم مِنْ قَبْلِ أنه قرأ «يُودُّهِي»^(٤) وشبيهه بالصلة، ولو كان يُعتبر ما قاله من تقدير الباء قبل الهاء لم يصلحها. قال أبو عبد الله: «وهو وإن قرأ «يُودُّهِي» وشبيهه بالصلة فإنه قرأ «يرضُه»^(٥) بغير صلة فالحق مكي «يتقُه» بـ «يرضُه» وجعله مما خرَجَ فيه عن نظائره لاتِّباع الأثر والجمع بين اللتين. وترجح ذلك عنده لأنَّ اللفظ عليه. ولَمَّا كانت القاف في حكم المكسورة بدليل كسر القاف بعدها صار كأنَّه «يتقُه» بكسر القاف والهاء من غير صلة كقراءة قالون وهشام في أحد وجهيه، فعلَّله بما يُعلَّلُ به قراءتهما. والشاطبي ترجح عنده حمله على الأكثر مما قرأ به، لا على ما قَلَّ ونَدرَ، فاقتضى تعليمه بما ذكرَ».

(١) الآلىء الفريدة السنية في شرح القصيدة الشاطبية لأبى عبد الله محمد بن الحسن الفاسى ، المتوفى سنة ٦٥٦ . الورقة ٦٢ من مخطوطه الأحمدية .

(٢) الآية ١١١ من الأعراف .

(٣) الآية ٢٨ من النمل .

(٤) الآية ٧٥ من آل عمران . وانظر: الدر المصورون ٣ / ٢٦١ .

(٥) «ولا يرضى لعباده الكفر وإن تشکروا يرضه لكم» الآية ٧ من الزمر .

آ. (٥٣) قوله: «جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ»: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوب على المصدر بدلاً من اللفظ بفعله إذ أصل «أَقْسِمُ بِاللَّهِ جَهْدَ اليمين»: أَقْسِمُ بِجَهْدِ اليمين جَهْدًا، فَحُذِفَ الفعلُ وقدم المصدر موضعًا موضعه مضافاً إلى المفعول كـ«ضَرْبُ الرُّقَابِ»^(١)، قاله الزمخشري^(٢). والثاني: أنه حال تقديره: مجتهدين في أيديهم كقولهم: افعُل ذلك جَهْدَك وطاقتَك. وقد خلط الزمخشري^(٣) الوجهين فجعلهما وجهاً واحداً فقال بعد ما قدمته عنه: «وَحَكْمُ هَذَا الْمَنْصُوبِ حَكْمُ الْحَالِ كَانَهُ قِيلَ: جَاهِدِينَ أَيْمَانَهُمْ». وقد تقدم الكلام على «جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ»^(٤) في المائدة.

قوله: «طَاعَةً مَعْرُوفَةً» في رفعها ثلاثة أوجه. أحدها: أنها خبرٌ مبتدأ مضمرٌ تقديره: أمرنا طاعة أو المطلوب طاعة. الثاني: أنها مبتدأ، والخبر محذف أي: أَمْلَى، أو أَوْلَى. وقد تقدم أن الخبر متى كان في الأصل مصدرًا بدلاً من اللفظ بفعله وجَبَ حذف مبتدئه كقوله: «صَبَرَ جَمِيلٌ»^(٥) ولا يُسرِّز إلا اضطراراً كقوله^(٦):

٣٤٦٤ – فَقَالْتُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ أَمْرُكَ طَاعَةً
وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كُلْفْتُ مَا لَمْ أَعُودُ

على خلاف في ذلك. والثالث: أن تكون فاعلة بفعل ممحض أي: ولْتَكُنْ طَاعَةً وَلْتُوجَدْ طَاعَةً. واستُضعف ذلك: بأنَّ الفعل لا يُحذف إلا إذا تقدّم

(١) الآية ٤ من سورة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٢) الكشاف ٧٣/٣.

(٣) الكشاف ٧٣/٣.

(٤) الآية ٥٣ من المائدة وانتظر: الدر المصنون ٤/٣٠٥.

(٥) الآية ١٨ من يوسف.

(٦) تقدم برقم ٢٧٥٧.

مُشَيْرٌ بِهِ كَوْلُهُ: «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْأَصَالِ رِجَالٌ»^(١). / فِي قِرَاءَةِ مَنْ بَنَاهُ [٦٦٩/أ]

لِلْمَفْعُولِ أَيْ: يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ، أَوْ يُجَابُ بِهِ نَفْيٌ كَوْلُكَ: «بِلِّي زِيدٌ» لِمَنْ قَالَ:

لَمْ يَقُمْ أَحَدٌ، أَوْ اسْتَفَهَامٌ كَوْلُهُ^(٢):

٣٤٦٥— أَلَا هَلْ أَتَى أُمُّ الْحُسْنَى مُرْسَلٌ
بِلِّي خَالِدٍ إِنْ لَمْ تُعْفِهِ الْعَوَائِقُ

وَالْعَامَّةُ عَلَى رَفْعِ «طَاعَةً» عَلَى مَا تَقْدُمْ. وَزَيْدُ بْنُ عَلَى^(٣) وَالْيَزِيدِيُّ عَلَى
نَصِيبِهَا بِفَعْلِ مَضْمِيرٍ، وَهُوَ الْأَصْلُ. قَالَ أَبُو الْبَقاءُ^(٤): «وَلَوْ قُرِئَ بِالنَّصْبِ لِكَانَ
جَائزًا فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَذَلِكَ عَلَى الْمَصْدِرِ أَيْ: أَطْبَعُوا طَاعَةً وَقَوْلُوا قَوْلًا». وَقَدْ دَلَّ
عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى بَعْدَهَا «قُلْ أَطْبَعُوا اللَّهَ». قَلْتَ: مَا وَدَ أَنْ يُقْرَأَ بِهِ قَدْ قُرِئَ بِهِ كَمَا
تَقْدُمْ نَقْلُهُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَ«قَوْلُوا قَوْلًا» فَكَانَهُ سَبَقَ لِسَانَهُ إِلَى آيَةِ الْقِتَالِ وَهِيَ:
«فَأَوْلَى لَهُمْ طَاعَةً وَقَوْلًا مَعْرُوفًا»^(٥) وَلَكِنَ النَّصْبُ هَنَاكَ مُمْتَنَعٌ أَوْ بَعِيدٌ.

آ. (٥٤) قَوْلُهُ: «فَإِنْ تَوَلُّوَا»: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ماضِيًّا، وَتَكُونُ
الْوَأْوَضِيمُرُ الغَائِبِينَ. وَيَكُونُ فِي الْكَلَامِ التَّفَاتٌ مِنَ الْخَطَابِ إِلَى الْعَيْنِيَّةِ. وَحَسْنُ
الْالْتِفَاتِ هُنَا كَوْنُهُ لَمْ يَوَاجِهُمْ بِالْتَّوْلِيِّ وَالْإِعْرَاضِ، وَأَنْ يَكُونَ مَضَارِعًا حُذِفَتْ
إِحْدَى تَاءَيْهِ. وَالْأَصْلُ: تَتَوَلَّوْا. وَيُرَجَّحُ هَذَا قِرَاءَةُ الْبَزِيِّ بِتَشْدِيدِ التَّاءِ^(٦): «فَإِنْ
تَوَلُّوَا» وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ يَسْتَضْعِفُهُمْ لِلْجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنِينَ عَلَى غَيْرِ حَذْهَمَا.

(١) الآية ٣٦ من النور وهي قراءة أبي بكر وابن عامر. انظر: السمعة ٤٥٦.

(٢) تقدم برقم ١٨٢٢.

(٣) البحر ٤٦٨/٦، والكشف ٧٣/٣.

(٤) الإملاء ١٥٩/٢.

(٥) الآية ٢٠، وهي سورة محمد صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٦) الإتحاف ٣٠١/٢.

ـ النورـ

ويرجحه أيضاً الخطاب في قوله: «وعليكم ما حملتم، وإن تطعوه تهتدوا». ودعوى الالتفات من الغيبة إلى الخطاب ثانياً بعيداً.

آ. (٥٥) قوله: **﴿لَيُسْتَخْلِفُنَّهُمْ﴾**: فيه وجهان، أحدهما: هو جوابٌ قسمٍ مضميرٍ أي: أقسم لاستخلفنهم ويكون مفعول الوعد محدوفاً تقديره: وعدهم الاستخلاف لدلالة قوله: **﴿لَيُسْتَخْلِفُنَّهُمْ﴾** عليه. والثاني: أن يجري «وعد» مجرى القسم لتحققه، فلذلك أجيبي بما يعاجب به القسم^(١).

قوله: **«كَمَا اسْتَخْلَفَ** أي: استخلفاً كاستخلافهم. والعامة على بناء **«اسْتَخْلَفَ** للفاعل.. وأبو بكر^(٢) بناء للمفعول. فالموصول منصوب على الأول، ومرفوع على الثاني.

قوله: **«وَلَيَبْدِلَنَّهُمْ** قرأ^(٣) ابن كثير وأبو بكر **«وَلَيَبْدِلَنَّهُمْ** بسكون الباء وتحريف الدال من **«أَبْدَلَ**. وقد تقدم توجيهها في الكهف في قوله: «أن **يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا**»^(٤).

قوله: **«يَعْبُدُونِي**» فيه سبعة أوجه، أحدها: أنه مستأنفٌ أي: جوابٌ لسؤالٍ مقدرٍ كأنه قيل: ما بالهم يُسْتَخْلَفُونَ وَيُؤْمِنُونَ؟ فقيل: يَعْبُدُونِي. الثاني: أنه خبرٌ مبتدأ مضميرٍ أي: هم يعبدونني. والجملة أيضاً استئنافيةٌ تقتضي المدح. الثالث: أنه حالٌ من مفعول **«وَعَدَ اللَّهُ**. الرابع: أنه حالٌ من مفعول

(١) انظر أمثلة من هذا الباب في المعنى ٥٢٨.

(٢) النشر ٢/٣٣٢، والتيسير ١٦٣، والسبعة ٤٥٨، والبحر ٦/٤٦٩، والقرطبي ١٢/٢٩٩.

(٣) السبعة ٤٥٩، والنثر ٢/٣٣٣، والتيسير ١٦٣، والبحر ٦/٤٦٩، والقرطبي ١٢/٣٠٠.

(٤) الآية ٨١ من الكهف. وانظر: الدر المصنون ٧/٥٣٨.

«لَيَسْتَخْلِفُنَّهُمْ». الخامس: أن يكون حالاً من فاعله. السادس: أن يكون حالاً من مفعول «لَيَدْلُنَّهُمْ». السابع: أن يكون حالاً من فاعله.

قوله: «لَا يُشْرِكُونَ» يجوز أن يكون مستانفاً، وأن يكون حالاً من فاعل «يَعْبُدُونِي» أي: يعبدونني مُوحدين، وأن يكون بدلاً من الجملة التي قبله الواقعية حالاً وقد تقدّم ما فيها.

آ. (٥٦) قوله: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ»: فيه وجهان. أحدهما: أنه معطوف على «أطّبعوا الله وأطّبعوا الرسول»^(١). وليس بعيداً أن يقع بين المعطوف والمعطوب عليه فاصل وإن طال؛ لأنّ حَقَّ المعطوف أن يكون غير المعطوب عليه. قاله الزمخشري^(٢). قلت: وقوله: «لأنّ حَقَّ المعطوف» إلى آخره لا يُظْهِرُ علة للحكم الذي أدعاه. والثاني: أنّ قوله «وَأَقِيمُوا» من باب الالتفات من الغيبة إلى الخطاب. وحسنه الخطاب في قوله قبل ذلك «منكم».

آ. (٥٧) قوله: «لَا تَحْسِبُنَّ»: قرأ العامة «لَا تَحْسِبُنَّ» بتاء الخطاب. والفاعل ضمير المخاطب أي: لا تَحْسِبُنَّ أيها المخاطب. ويمتنع أو يَعُدُّ جعله للرسول عليه السلام؛ لأنّ / مثل هذا الحُسْبَان لا يتصرّف منه حتى يُنهى عنه. وقرأ^(٣) حمزة و ابن عامر «لَا يَحْسِبُنَّ» بباء الغيبة وهي قراءة حسنة واضحة. فإن الفاعل فيها ضمير يعود على ما ذكر السياق عليه أي: لا يَحْسِبُنَّ حاسب - أو أحد - وإنما على الرسول لتقدّم ذكره. ولكنه ضعيف للمعنى المتقدّم خلافاً لِمَنْ لَهُنْ قارئ هذه القراءة كأبي حاتم^(٤) وأبي جعفر^(٥)

(١) في الآية ٥٤.

(٢) الكشف ٧٤/٣.

(٣) النثر ٢/٢٧٧، والتيسير ١٦٣، والبحر ٦/٤٧٠، والقرطبي ١٢/٣٠١.

(٤) نقل هذا عنه النحاس في إعرابه ٤٥٢/٢.

(٥) وهو النحاس في إعرابه ٤٥٢/٢.

والقراء^(١). قال النحاس: «ما علّمت أحداً من أهل العربية بصرىً ولا كوفياً إلا وهو يلحن^(٢) قراءة حمزة، فمنهم من يقول: هي لحن لأنها لم يأت إلا بمفعول واحد لـ«يحسّن».

وقال القراء^(٣): «هو ضعيف» وأجازه على حذف المفعول الثاني. التقدير: «لا يحسّن الذين كفروا أنفسهم مُعْجِزِين» قلت: وسبب تلحينهم هذه القراءة أنهم اعتقادوا أن «الذين» فاعل، ولم يكن في اللفظ إلا مفعول واحد وهو «معجزين»، فلذلك قالوا ما قالوا. والجواب عن ذلك من وجوه أحدهما: أن الفاعل مضمر يعود على ما تقدم، أو على ما يفهم من السياق، كما سبق تحريره. الثاني: أن المفعول الأول محذوف تقديره: لا يحسّن الذين كفروا أنفسهم مُعْجِزِين. إلا أن حذف أحد المفعولين ضعيف عند البصريين^(٤). ومنه قول عترة^(٥):

٣٤٦٦ - وَسَقَدْ نَرَأْتِ فَلَا تَظْنِي غَيْرَه
مني بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

أي^(٦): لا تظني غيره واقعاً. ولما نحا الزمخشري إلى هذا الوجه قال^(٧): «وأن يكون الأصل: لا يحسّنهم الذين كفروا مُعْجِزِين، ثم حذف الضمير الذي هو المفعول الأول. وكان الذي سوغ ذلك أن الفاعل والمفعولين

(١) معاني القرآن / ٢٥٩.

(٢) المطبوعة: يحظر.

(٣) معاني القرآن له / ٢٥٩.

(٤) انظر مذاهب النحاة في المسألة: الارشاف / ٣/٥٦.

(٥) تقدم برقم ٧٩٩.

(٦) تكرر في الأصل «أي».

(٧) الكشاف / ٣/٧٤.

لما كانت لشيء واحد اقتضى ذكر اثنين عن ذكر الثالث فقدر المفعول الأول ضميراً متصلأً. قال الشيخ^(١): «وقد ردنا هذا التخريج في آية عمران في قوله: «لا يحسّنُ الذين يفْرَحُونَ بما أتَوا»^(٢) في قراءة مِنْ قرأه بالعَيْنةِ، وجعل الفاعل «الذين يفْرَحُونَ». وملخصه: أن هذا ليس من الضمائر التي يُفسّرها ما بعدها فلا يتقدّر «لا يحسّنُهم» إذ لا يجوز: «ظُنْه زيد قائماً» على رفع «زيد» بـ«ظُنْه» قلت: وقد تقدّم في الموضوع المذكور ردّ هذا الردّ عليك بالالتفات إليه.

الثالث: أن المفعولين هما قوله: «مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ» قاله الكوفيون. ولمّا نحا إليه الزمخشري^(٣) قال^(٤): «والمعنى: لا يحسّنُ الذين كفروا أحداً يُعِجزُ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ حَتَّى يَطْمَعُوا هُمْ فِي مُثْلِ ذَلِكَ. وهذا معنى قويٌّ جيدٌ». قلت: قيل: هو خطأ؛ لأنَّ الظاهر تعلق في «الارض» بـ«مُعْجِزِينَ» فجعله مفعولاً ثانياً كالتهيئة للعمل والقطع عنه، وهو نظير: «ظنتُ قائماً في الدار». قوله: «وَمَا وَاهِمُ النَّارُ» فيه ثلاثة أوجه. أحدها: أن هذه الجملة عطف على جملة النهي قبلها من غير تأويل ولا إضمار، وهو مذهب سيبويه أعني عطف الجمل بعضها على بعض، وإن اختفت أنواعها خبراً وظلاً وإنشاء. وقد تقدّم تحقيقه في أول هذا الموضوع والدليل عليه. الثاني: أنها معطوفة عليها، ولكن بتأويل جملة النهي بجملة خبرية. والتقدير: الذين كفروا لا يفوتون اللَّهُ وَمَا وَاهِمُ النار. قاله الزمخشري^(٤). كأنه يرى تناسب الجمل شرطاً في العطف. هذا ظاهر حاله. الثالث: أنها معطوفة على جملة مقدرة.

(١) البحر ٦/٤٧٠.

(٢) الآية ١٨٨ من آل عمران. وانظر: الدر المصنون ٣/٥٢٥.

(٣) الكشاف ٣/٧٤.

(٤) الكشاف ٣/٧٤.

قال الجرجاني^(١): «لا يُحتمل أن يكون «ومأواهم» متصلًا بقوله: «لا تَحسِنْ ذاك» أي: وهذا إيجاب فهو إذن معطوف بالواو على مضمير قبّله تقديره: لا تَحسِنْ الذين كفروا مُعجِزِين في الأرض بل هم مقهورون، ومأواهم النار».

آ. (٥٨) قوله: «ثلاَثَ مراتٍ»: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوب على الظرف الزمانى أي: ثلاثة أوقات، ثم فسر تلك الأوقات بقوله: «منْ قبْلِ صلاة الفجر وحينَ تَسْعُونَ» (ومن بعد صلاة العشاء). والثانى: أنه منصوب على المصدرية أي ثلاثة استئذانات. ورجح الشيخ^(٢) هذا فقال: «والظاهر من قوله «ثلاَثَ مرات». ثلاثة استئذانات لأنك إذا قلت: ضربت ثلاَثَ مراتٍ لا تَفْهَمُ منه إلَّا ثلاَثَ ضَرَباتٍ، ورؤيَّدَه قوله عليه السلام^(٣): «الاستئذانُ ثلاَث» قلت: مَسْلَمٌ أنَّ الظاهرَ كذا، ولكنَّ الظاهرَ هذا متروك للقرينة المذكورة وهي التفسير بثلاثة الأوقات المذكورة. وقرأ^(٤) الحسن وأبو عمرو في رواية «الحُلْمَ» بسكون العين وهي تميمية.

قوله: «مِنْ قبْلِ صلاة» فيه ثلاثة أوجه. أحدهما: أنه بدلٌ منْ قوله «ثلاَث» فتكونُ في محلٍّ نصبٍ. الثاني: أنه بدلٌ منْ «عورات» فيكونُ في محلٍّ جرٍ. الثالث: أنه خبرٌ مبتدأ مضمير أي: هي من قبل أي: تلك المرات فيكون في محلٍّ رفعٍ.

قوله: «من الظَّاهِيرَةِ» فيه ثلاثة أوجه أحدهما: أنَّ «منْ» لبيان الجنس أي:

(١) وهو عبد القاهر. انظر: البحر ٤٧٠/٦.

(٢) البحر ٤٧٢/٦.

(٣) هذا عنوان في البخاري (١٣) باب التسليم والاستئذان ثلاَثاً. انظر: كتاب الاستئذان. وفي الباب حديث أبي سعيد الخُدْرِي «استأذنت على عمر ثلاَثاً» الفتح ٧٩/١١.

(٤) الإتحاف ٢/٣٠٢، والقرطبي ١٢/٣٠٥، والبحر ٤٧٢/٦.

حين ذلك الذي هو الظهيرة. الثاني: أنها بمعنى «في» أي تضمنها في الظهيرة. الثالث: أنها بمعنى اللام أي من أجل حَرُّ الظهيرة. وأما قوله: «وَحِينَ تَضَعُونَ» فعطف على محل «مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ»، وقوله: «وَمِنْ بَعْدِ (١) صَلَاةِ الْعِشَاءِ» عطف على ما قبله. والظهيرة: شِدَّةُ الْحَرُّ، وهو انتصاف النهار.

قوله: «ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ»، قرأ (٢) الأَخْوَانُ وَأَبُو بَكْرٍ «ثَلَاثَ» نصباً. والباقيون رفعاً. فالأولى تتحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: وهو الظاهر أنها بدلٌ من قوله: «ثَلَاثَ مَرَاتٍ». قال ابن عطية (٣): «إِنَّمَا يَصِحُّ الْبَدْلُ بِتَقْدِيرِ أَوْقَاتِ ثَلَاثِ عَوْرَاتٍ، فَحُذِفَ الْمَسَافَّ وَأُقْيِمَ الْمَسَافَّ إِلَيْهِ مَقَامَهُ»، وكذا قَدْرُهُ الْحُوْفِيُّ والزمخشري (٤) وأبو البقاء (٥). ويتحتمل أنه يجعل نفس ثلاث المرات نفس ثلاث العورات مبالغة، فلا يحتاج إلى حذف مضاف. وعلى هذا الوجه – أعني وجه البدل – لا يجوز الوقوف على ما قبل «ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ» لأنَّه بدلٌ منه وتابعٌ له. ولا يُوقَفُ على المتبوع دون تابعه.

الثاني: أنَّ «ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ» بدلٌ منَ الأوقات المذكورة قاله أبو البقاء (٦). يعني قوله: «مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ» وما عُطِفَ عليه، ويكون بدلًا على المحل، فلذلك نُصِّبُ.

(١) الأصل «قبل» وهو سهو.

(٢) السبعة ٤٥٩، والنشر ٢/٣٣٣، والتيسير ١٦٣، والبحر ٦/٤٧٢، والقرطبي ٣٠٥/١٢.

(٣) المحرر ١١/٣٢٤.

(٤) الكشاف ٣/٧٥.

(٥) الإملاء ٢/١٥٩.

(٦) الإملاء ٢/١٥٩.

الثالث: أن ينتصب بإضمار فعلٍ . فقدر أبو البقاء^(١) أعني . وأحسن من هذا التقدير «اتقوا» أو «احذروا»^(٢) ثلاث .

وأما الشانية^(٣) فـ«ثلاث» خبرٌ مبتدأ ممحوظٍ ، تقديره: هنَّ ثلاث عوراتٍ . وقدره أبو البقاء^(٤) مع حذف مضارِفٍ فقال: «أي: هي أوقاتٌ ثلاث عوراتٍ ، فُحُذِفَ المبتدأ والمضارفُ». قلت: وقد لا يحتاج إليه على جعل العورات نفس الأوقات مبالغةً وهو المفهوم من كلام الزمخشري^(٥) ، وإن كان قد قدره مضارِفًا كما قدمته عنه . قال الزمخشري^(٦): «وسَمِّيَ كُلُّ واحدٍ^(٧) من هذه الأحوال عورةً؛ لأنَّ النَّاسَ يَخْتَلُّ تَسْتُرُهُمْ وَتَحْفَظُهُمْ فِيهَا . والعُورَةُ: الْخَلْلُ وَمِنْهُ أَعْوَرُ الْفَارِسُ، وَأَعْوَرُ الْمَكَانُ . والأَعْوَرُ: الْمُخْتَلُّ الْعَيْنُ» فهذا منه يُؤْذَنُ بعدم تقدير أوقاتٍ ، مضافةً لـ«عوراتٍ» بخلاف كلامه أولاً . فيُؤخذ من مجموع كلامه وجهان ، وعلى قراءة الرفع وعلى الوجهين قبلها في تحرير قراءة النصِّ يُوقف على ما قبل «ثلاث عورات» لأنَّها ليست تابعةً لما قبلها .

وقرأ^(٨) الأعمش «عورات» وهي لغةٌ هَذِيلٌ وبني تميم: يفتحون عينَ فَعَلَاتٍ واواً أو ياءً . وأنشيد^(٩):

٣٤٦٧ - أَخْرُو بَيَاضَاتٍ رَائِحٌ مَتَأْوِبٌ
رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنْكِبَيْنِ سَبُوحٌ

(١) الإملاء ١٥٩/٢ .

(٢) سقطت الألف سهواً من «احذروا» في الأصل .

(٣) أي قراءة الجمهور بالرفع .

(٤) الإملاء ١٥٩/٢ .

(٥) الكشاف ٣/٧٤ .

(٦) الكشاف: واحدة .

(٧) البحر ٦/٤٧٢ .

(٨) تقدم برقم ٣٤٤٣ .

قوله: «ليس عليكم» هذه الجملة يجوز أن يكون لها محلٌ من الإعراب وهو الرفعُ نعتاً لثلاث عورات في قراءة مَنْ رفعها كأنه قيل: هُنَّ ثلَاثٌ عَوْرَاتٍ مخصوصة بعدم الاستئذان، وأن لا يكون لها محلٌ، بل هي كلامٌ مقرر للأمر بالاستئذان في تلك الأحوال خاصةً، وذلك في قراءة مَنْ نصب «ثلاث عَوْرَاتٍ».

قوله: «بَعْدَهُنَّ» قال أبو البقاء^(١): «التقدير: بعد استئذانهم^(٢) فيهنَّ، ثم حُذف حرف الجر والفاعل، فبقي: بعد استئذانهم، ثم حُذف المصدر» يعني بالفاعل الضمير المضاف إليه الاستئذان فإنه فاعلٌ معنويٌ بالمصدر. وهذا غير ظاهِرٍ، بل الذي / يَظْهُرُ أَنَّ المعنى: ليس عليكم جناحٌ. ولا عليهم أي: العبيِدِ والإماءِ والصبيان، في عدم الاستئذان بعد هذه الأوقات المذكورة، ولا حاجة إلى التقدير الذي ذكره.

قوله: «طَوَافُونَ» خبرٌ مبتدأ مضمرٌ تقديره: هم طَوَافُونَ، و«عليكم» متعلقٌ به.

قوله: «بعضُكم على بعضٍ» في «بعضُكم» ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنه مبتدأ، و«على بعضٍ» الخبر، فقدره أبو البقاء «يُطْوَّفُ على بعضٍ». وتكون هذه الجملة بدلاً مما قبلها. ويجوز أن تكون مؤكدةً مُبيّنةً. يعني: أنها أفادت إفادَةَ الجملة التي قبلها فكانت بدلاً، أو مؤكدةً. وردَ الشيخ^(٣) هذا: بأنه كون مخصوص فلا يجوز حذفه. والجوابُ عنه: أن الممتنع الحذف إذا لم يَدُلْ عليه دليلٌ وقِصدُ إقامةُ الجارِ والمجرورِ مُقامَه، وهنا عليه دليلٌ ولم يُقصدُ إقامةُ

(١) الإملاء ٢/١٥٩.

(٢) الإملاء: استئذانهنَّ.

(٣) البحر ٦/٤٧٢.

الجار مُقامه، ولذلك قال الزمخشري^(١): «خبره على بعض»، على معنى: طائف على بعض، وحذف لدلالة «طَوَافون» عليه.

الثاني: أن يرتفع بدلًا من «طَوَافون» قاله ابن عطية^(٢). قال الشيخ^(٣): «ولا يصح أن قدر الضمير ضمير غيبة لتقدير المبتدأ «هم» لأنّه يصير التقدير: هم يطوف بعضاكم على بعض، وهو لا يصح: فإن جعلت التقدير: أنتم يطوف بعضاكم على بعض، فدفعه أن قوله «عليكم» يدل على أنهم هم المطوف عليهم، و«أنتم طَوَافون» يدل على أنهم طائفون فتعارضا». قلت: نختار أن التقدير: أنتم، ولا يلزم محذور. قوله: «فيدفعه إلى آخرة» لا تعارض فيه لأن المعنى: كل منكم ومن عيادكم طائف على صاحبه، وإن كان طواف أحد النوعين غير طواف الآخر؛ لأن المراد الظهور على أحوال الشخص، ويكون «بعضاكم» بدلًا من «طَوَافون». وقيل: «بعض» بدل^(٤) من «عليكم»^(٥) بإعادة العامل فأبدل مرفوعاً من مرفوع^(٦)، ومحروراً من محور. ونظيره قول الشاعر^(٧):

٤٦٨ - فلما قرئنا النبع بالبئر بعض
ببعض أبى عياداته أن تكسرها

(١) الكشاف ٧٥/٣.

(٢) المحرر ٣٢٤/١١.

(٣) البحر ٤٧٢/٦ - ٤٧٣. وقال قبل ذلك: «ولا يصح لأن أراد بدلًا من «طَوَافون» نفسه فلا يجوز لأنه يصير التقدير: هم بعضاكم على بعض، وهذا معنى لا يصح. وإن جعلته بدلًا من الضمير في «طَوَافون» فلا يصح أيضاً».

(٤) الأصل «بدلًا» ولعله سهو.

(٥) يعني أن «بعضاكم على بعض» بدل من «طَوَافون عليكم».

(٦) تكرر قوله «مرفوع» في الأصل.

(٧) البيت للنابغة الجعدي، وهو في ديوانه ٧١، والدبر ١٩٣/١، والخزانة ٥١٤/١، والهمج ٢٢٦/١.

فـ «بعضه» بدلٌ من «النبع» المنصوب، و «بعض» بدلٌ من المجرور
بالباء .

الثالث: أنه مرفوع بفعلٍ مقدر أي: يطوف بعضكم على بعضٍ،
حذف لدلالة «طّوافون» عليه. قاله الزمخشري^(١).

وقرأ^(٢) ابن أبي عبلة «طّوافين» بالنصب على الحال من ضمير
«عليهم».

آ. (٦٠) قوله: **«والقواعد»**: جمع «قاعد» من غير تاء تأنيثٍ.
و معناه: القواعد عن النكاح، أو عن الحيض، أو عن الاستمتاع، أو عن
الجبل، أو عن الجميع. ولو لا تَخْصُصُهُنَّ بذلك لوجَبَتِ التاءَ نحو: ضاربة
و قاعدة من القواعد المعروفة. قوله: «من النساء» وما بعده بيان لهن و «القواعد»
مبتدأ. و «من النساء» حالٌ و «اللاتي» صفةٌ للقواعد لا للنساء. قوله: «فليس
عليهِنَّ» الجملة خبرٌ المبتدأ، وإنما دَخَلَتْ^(٣) لأنَّ المبتدأ موصوفٌ بموصول،
لو كان ذلك الموصول مبتدأ لجاز دخولها في خبره، ولذلك منعَتْ أنْ تكون
«اللاتي» صفةً للنساء؛ إذ لا يبقى مسوغٌ لدخول الفاء في خبر المبتدأ. وقال
أبو البقاء^(٤): «ودَخَلَتْ الفاءُ بما في المبتدأ من معنى الشرطِ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ
بمعنى الذي». وهذا مذهب الأخفش، وتقدم تحقيقه في المائدة. ولكن هنا
ما يُعني عن ذلك: وهو ما ذَكَرْتُهُ من وصف المبتدأ بالموصول المذكور.

و «غير مُتَبَرِّجاتٍ» حالٌ من «عليهِنَّ». والتبرُّج: الظهور، من البرج: وهو
البناء الظاهر. و «بزيته» متعلقٌ به .

(١) الكشاف ٧٥/٣.

(٢) البحر ٤٧٣/٦.

(٣) أي: الفاء.

(٤) الإملاء ١٥٩/٢.

— النور —

قوله : «وَأَنْ يَسْتَعْفِفُنَّ» مبتدأ بتأويل : استغافلهم ، و «خَيْرٌ» خبره .

أ . (٦) قوله : **«أَوْ مَا مَلَكْتُمْ مَفَاتِحَهُ»** : العامة على فتح الميم ، واللام مخففة . وابن جير (١) «ملكتكم» بضم الميم وكسر اللام مشددة أي : ملككم غيركم . وال العامة على «مفاتها» دون ياء جمع مفتح . وجوز أبو البقاء (٢) أن يكون جمع «فتح» بالكسر وهو الآلة ، وأن يكون جمع «فتح» بالفتح وهو المصدر بمعنى الفتح . وابن جير (٣) «مفاتها» بالياء بعد الناء جمع مفتاح . والأول أقىس . وقرأ أبو عمرو في رواية هارون عنه «مفاتها» بالإفراد وهي قراءة قنادة .

قوله : **«أَوْ صَدِيقُكُمْ»** العامة على فتح الصاد . وحميد (٤) الخزاز (٥) روى كسرها إتباعاً لكسرة الدال . والصديق يقع للواحد والجمع كالخليل والقطين (٦) وشبيههما .

قوله : **«جَمِيعاً حَالٌ مِّنْ تَأْكِلُوا»** ، و **«أَشْتَانًا عَطْفٌ عَلَيْهِ وَهُوَ جَمْعُ شَتَّى** .

قوله : **«تَحِيَّةٌ** منصوب على المصدر من معنى **«فَسَلَّمُوا»** فهو من باب **«قَعَدْتُ جُلُوسًا** . وقد تقدم وزن التحية (٧) . و «من عند الله» يجوز أن يتعلق بمحذوف صفة لـ **«تحِيَّةٌ** ، وأن يتعلق بنفس **«تحِيَّةٌ»** أي : التحية صادرة من

(١) القرطبي ٣١٥/١٢، والبحر ٤٧٤/٦.

(٢) الإملاء ١٦٠/٢.

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢٢٦/٢، والبحر ٤٧٤/٦، والقرطبي ٣١٥/١٢.

(٤) الشواذ ١٠٣، والبحر ٤٧٤/٦.

(٥) حميد بن الريبع أبو القاسم الخزار . روى القراءة عن الكسائي وروى عنه السراج ولم تذكر وفاته . طبقات القراء ٢٦٥/١.

(٦) القطين: أهل الدار .

(٧) انظر: الدر المصور ٤/٥٧.

جهة الله. و «من» لابداء الغاية مجازاً، إلا أنه يعكر على الوصف تأثير الصفة الصريحة عن المولدة. وقد تقدم ما فيه.

آ. (٦٢) قوله: «على أمر جامع»: «جامع» من الإسناد المجازي؛ لأنَّه لِمَا كان سبباً في جمْعِهِ ثُبَّت الفعلُ إليه مجازاً. وقرأ^(١) اليماني «على أمر جميع» فيحتمل أن تكون صيغة مبالغة بمعنى مُجَمَّعٌ، وأن لا تكون. والجملة الشرطية من قوله: «إذا كانوا» وجوابها عطف على الصلة من قوله: «آمنوا».

قوله: «البعض شَأْبِهِمْ»، تعليلُ أي: لأجل بعض حاجتهم. وأظهر العامةُ الضادَ عند الشين، وأدغمها^(٢) أبو عمرو فيها لما بينهما من التقارب؛ لأنَّ الضادَ من أقصى حافة اللسان، والشين من وسطه. وقد استضعفَ جماعةٌ من التُّحْوَيْن هذه الرواية واستبعدوها عن أبي عمرو رأس الصناعة من حيث إن الضاد أقوى من الشين، ولا يُدْعِم الأقوى في الأضعف. وأساء^(٣) الزمخشري على راوتها السوسي.

وقد أجاب الناس^(٤) فقال: «وجهُ الإدغامِ أن الشين أشدُّ استطالةً من الضاد، وفيها نَفَسٌ ليس في الضاد، فقد صارت الضادُ أقصى منها، وإدغامُ الأقصى في الأَرْزِيد جائز». قال: «ويؤيدُ هذا أن سيبويه^(٥) حكى عن بعضِ

(١) البحر ٤٧٦/٦.

(٢) قال صاحب النشر ١/٢٩٣: «والضاد تدغم في الشين في موضع واحد «البعض شأنهم» في النور حسب لا غير. وقد اختلف فيه فروي إدغامه منصوصاً أبو شعيب السوسي عن البزبيدي». وانظر: الإقانع ٢١٦/١.

(٣) لم يرد في «الكتشاف» ما يفيد ذلك.

(٤) كذا في الأصل و(ش) على تقدير الناس ببعضهم.

(٥) الكتاب ٢/٤٢٢.

العرب «اطْجَعَ» في «اضطجع»، وإذا جاز إدغامها في الطاء فإذا غامها في الشين أولى». والخُضُم لا يُسَلِّمُ جميع ما ذكر، وسند المُنْعَّ واضح.

آ. (٦٣) قوله: «**دَعَاء الرَّسُول**»: يجوز أن يكون هذا المصدر مضافاً لمفعوله أي: دعاءكم الرسول بمعنى: أنكم لا تنادوه باسمه فتقولون: يا محمد، ولا يكتبه فتقولون: يا أبا القاسم، بل نادوه ومخاطبته بالتقدير: يا رسول الله يا نبئي الله. وعلى هذا جماعة كثيرة، وأن يكون مضافاً للفاعل. واختلفت عبارات الناس في هذا المعنى فقيل: لا تجعلوا دعاءه إياكم كدعاء بعض لبعض فتباطئون عنه، كما يتباطأ بعضكم عن بعض إذا دعاه لأمر، بل يجب عليكم المبادرة لأمره. واختاره أبو العباس^(١)، وبيئده قوله: «فَلَيَحْذِرُ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ». وقيل^(٢): معناه لا تجعلوا دعاء الرسول ربّه مثل ما يدعون صغيركم كبيركم، وفيه رحمة غنيكم يسأله حاجة، فربّما تجاب دعوته، وربّما لا تُجاب. وإن دعوات الرسول عليه السلام مسموعة مستجابة...^(٣) في التخريجة الأخرى.

وقرأ^(٤) الحسن «نِيَّكُم» بتقديم النون على الباء المكسورة [بعدها]^(٥) ياءً مشددة محفوظة مكان «بِنَكُم» الظرف في قراءة العامة. وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنه بدل من الرسول. الثاني: أنه عطف بيان له لأن النبي [رسول]^(٦)، بالإضافة إلى المخاطبين صار أشهر من الرسول. الثالث: أنه نعت. لا يقال: إنه

(١) وهو المبرد. انظر: البحر ٤٧٦/٦.

(٢) تكرر قوله: «وقيل» في الأصل.

(٣) كلمة لم أتبينها وسقطت من (ش).

(٤) الإنتحاف ٢/٣٠٢، والبحر ٤٧٦/٦.

(٥) قوله: «بعدها» لم يظهر في مصورة الأصل.

(٦) قوله: «رسول» لم يظهر في مصورة الأصل.

لا يجوز لأن هذا كما قررتُم أعرف، والنتيجة لا يكون أعرف من المعروت. بل إنما أقل أو مساواً^(١)؛ لأنَّ الرسول صار علماً بالغليبة على محمدٍ صلَّى الله عليه وسلم فقد تساويا تعريفاً.

قوله: «قد يعلم الله» قد تدل على التقليل مع المضارع إلا في أفعال الله تعالى، فتدل على التحقيق كهذه الآية. وقد ردَّها بعضهم إلى التقليل لكن إلى متعلق العلم، يعني أن الفاعلين لذلك قليل، فالتأني ليس في العلم بل في متعلقه.

قوله: «لواداً» فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوب على المصدر من معنى الفعل الأول؛ إذ التقدير: يتسللون منكم تسللاً، أو يلاؤذون لِواداً. والثاني: أنه مصدر في موضع الحال أي ملاؤذين. واللواد: مصدر لِواد. وإنما صحت^(٢) الواو وإن انكسر ما قبلها، ولم تقلب باء كما قيلت في قيام وصيام؛ لأنها صحت في الفعل نحو: لَوَدْ فلو أعلنت في الفعل أعلنت في المصدر نحو: القيام والصيام لقلبها ألفاً في قام وصام. فأما مصدر لاذ بهذا يلاؤذ به/[٦٧١ ب] فمعتل نحو: لاذ لياذ، مثل: صام صياماً وقام قياماً. واللواد والملاودة: التستر يقال: لاذ فلان بهذا أي: استتر به. واللواد: ما يطيف بالجبل^(٣). وقيل: اللواد: الروغان من شيء إلى شيء في خفية. وفي التفسير: أن المنافقين كانوا يخرجون مُتسترين بالناس من غير استئذان حتى لا يروا. والمفألة: لأن كل من them يلاؤذ بصاحب فالمشاركة موجودة.

وقرأ^(٤) يزيد بن قطيب «لواداً» بفتح اللام، وهي محتملة لوجهين

(١) الأصل «مساوي» وهو سهو.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤/٥٦، والممتع ٤٩٥، والإملاء ١/٤٨.

(٣) قال في اللسان (لواد): «واللواد: حصن الجبل وجانبه وما يطيف به، والجمع لواد».

(٤) انظر: البحر ٦/٤٧٧.

أحدُهُما: أَنْ تَكُونَ مَصْدَرًا «لَاذ» ثالثاً فَتَكُونُ مِثْلًا: طَافَ طَوَافًا. وَصَلَحَتْ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرًا لَأَوْذَ، إِلَّا أَنَّهُ فَتَحَّتَ الْفَاءُ إِبْتَاعًا لِفَتْحِ الْعَيْنِ وَهُوَ تَعْلِيلٌ ضَعِيفٌ يَضْلِعُ لَمَثْلِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ.

قوله: «فَلَيَحْذِرَ الَّذِينَ» فِيهِ وِجْهَانَ، أَشْهَرُهُمَا: — وَهُوَ الَّذِي لَا يَعْرِفُ النَّحَاءَ غَيْرَهُ — أَنَّ الْمَوْصُولَ هُوَ الْفَاعِلُ وَ«أَنْ تَصِيبَهُمْ» مَفْعُولُهُ أَيْ: فَلَيَحْذِرَ الْمُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ إِصَابَتِهِمْ فَتَّةً. وَالثَّانِي: أَنَّ فَاعِلَ «فَلَيَحْذِرَ» ضَمِيرًا مُسْتَرًّا، وَالْمَوْصُولُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ رُدَّ عَلَى هَذَا بِوْجُوهِهِ مِنْهَا: أَنَّ الإِضْمَارَ عَلَى خَلَافِ الْأَصْلِ. وَفِيهِ نَظَرٌ، لَأَنَّ هَذَا الإِضْمَارُ فِي قُوَّةِ الْمَنْطَوْقِ بِهِ، فَلَا يُقَالُ: هُوَ خَلَافُ الْأَصْلِ. أَلَا تَرَى أَنَّ نَحْوَ: قُمْ وَلَنْقَمْ فَاعِلُهُ مُضْمِرٌ، وَلَا يُقَالُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ: هُوَ خَلَافُ الْأَصْلِ، وَإِنَّمَا الإِضْمَارُ خَلَافُ الْأَصْلِ فِيمَا كَانَ حَدْفًا نَحْوَ: «وَاسْأَلِ» الْقَرِيَّةَ^(١).

وَمِنْهَا: أَنَّ هَذَا الضَّمِيرُ لَا مَرْجَعٌ لَهُ أَيْ: لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ يَعُودُ عَلَيْهِ فَبَطَّلَ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ ضَمِيرًا مُسْتَرًا، وَأَجِيبُ: بِأَنَّ الَّذِي يَعُودُ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ هُوَ الْمَوْصُولُ الْأَوَّلُ أَيْ: فَلَيَحْذِرَ الْمُتَسَلِّلُونَ الْمُخَالِفِينَ عَنْ أَمْرِهِ، فَيَكُونُونَ قَدْ أُمِرُوا بِالْحَذَرِ مِنْهُمْ أَيْ: أُمِرُوا بِالْجَنْتَابِ كَمَا يُؤْمِرُ بِالْجَنْتَابِ الْفُسَاقِ. وَقَدْ رُدُّوا هَذَا بِوْجَهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الضَّمِيرَ مَفْرَدٌ، وَالَّذِي يَعُودُ عَلَيْهِ جَمْعٌ، فَفَاتَتِ الْمَطَابِقَةُ الَّتِي هِي شَرْطٌ فِي تَفْسِيرِ الضَّمَائِرِ. الثَّانِي: أَنَّ الْمُتَسَلِّلِينَ هُمُ الْمُخَالِفُونَ، فَلَوْ أُمِرُوا بِالْحَذَرِ عَنِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ لَكَانُوا قَدْ أُمِرُوا بِالْحَذَرِ مِنْ أَنفُسِهِمْ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ؛ لَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُؤْمِرُوا بِالْحَذَرِ مِنْ أَنفُسِهِمْ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ الضَّمِيرَ وَإِنْ كَانَ مَفْرَداً فَإِنَّمَا عَادَ عَلَى

(١) الآية ٨٢ مِنْ يُوسُفَ.

جمع باعتبار أن المعنى : فليحذرُ هو. أي : من ذكرٍ مثل ذلك . وحكى سيبويه^(١) «ضربني وضررت قومك» أي : ضربني من ثم ومن ذكر ، وهي مسألة معروفة في النحو ، أو يكون التقدير : فليحذرُ كل واحدٍ من المسلمين . وعن الثاني : بأنه يجدر أن يُؤمر الإنسان بالحذر عن نفسه مجازاً . يعني أنه لا يطأوها على شهوتها وما تُسوله له من السوء . كأنه قيل : فليحذرُ المخالفون أنفسهم ، فلا يطّيعوها في ما تأمرون به ، ولهذا يقال : أمر نفسه ونهاها ، وأمرَتْه نفسه باعتبار المجاز .

ومنها : أنه يصيّر قوله : «أنْ تصيّبُهم فتنة أو يصيّبُهم عذابَ أليم» مُفلتاً ضائعاً ، لأن «يَحذِرُ» يتعدى لواحدٍ ، وقد أحذَه على زعْمكم وهو «الذين يخالفون» ، ولا يتعدى إلى اثنين حتى يقولوا : إن «أنْ تصيّبُهم فتنة» في محل مفعوله الثاني فبقي ضائعاً . وفيه نظرٌ ، لأنَّه لا يُسلِّمُ ضياعه ، لأنَّه مفعولٌ من أجله . واعتراضٌ على هذا : بأنه لم يستكمل شروط النصب لاختلاف الفاعل ؛ لأنَّ فاعلَ الحذر غيرُ فاعلِ الإصابة وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّ حذفَ حرفِ الجرِ يطردُ معَ آنَّ وأنَّ . فنقول : مُسلِّمٌ شروطُ النصبِ غيرُ موجودة ، وهو مجرورٌ باللام تقديرًا ، وإنما حُذفت مع «آن» لطويلها بالصلة .

و «يُخالفون» يتعدى بنفسه نحو : خالفتْ أمرَ زيدٍ ، و «إلى» نحو : خالفتْ إلى كذا ، فكيف تَعَدُّ هذا بحرفِ المجاوزة ؟ وفيه أوجه ، أحدها : أنه ضُمنَ معنى صَدٌ وأعراضَ أي : صَدٌ عن أمرِه وأعراضَ عنه مخالفًا له . والثاني : قال ابن عطية^(٢) : «معناه يقعُ خلافُهم بعدَ / أمرِه ، كما تقول : كان المطر عن ربع [٦٧٢ / ١]»

(١) الكتاب ٤١/١ قال : «فجاجات وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول : هو أحسن الفتيان وأجمله ، وأكرم بنيه وأتبله» .

(٢) المحرر ١١/٣٣١ .

—النور—

كذا، وعَنْ لِمَا عَدَا الشَّيْءَ». الثالث: أنها مزيدة أي: يخالفون أمره، وإليه تردد الأخفش^(١) وأبو عبيدة^(٢)، والزيادة خلاف الأصل.

وَقُرِيءَ^(٣) «يُخَلِّفُونَ» بالتشديد، ومفعوله محدود أي: يُخَلِّفُونَ أنفسهم.

آ. (٦٤) قوله: «قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ»: قال الزمخشري^(٤): «أَدْخَلَ «قد» لِيؤكِّدَ عِلْمَهُ بِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنِ الْمُخَالَفَةِ عَنِ الدِّينِ وَالنَّفَاقِ، وَيَرْجِعُ توكيدُ الْعِلْمِ إِلَى توكيدِ الْوَعِيدِ: وَذَلِكَ أَنَّ «قد» إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَارِعِ كَانَتْ بِمِعْنَى «رُبِّمَا» فَوَافَقَتْ «رُبِّمَا» فِي خَرْوِجِهَا إِلَى مِعْنَى التَّكْثِيرِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ^(٥):

٣٤٦٩— فَإِنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الْفَنَاءِ فَرُبَّمَا
أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وُفُودٌ

ونحوَ من ذلك قول زهير^(٦):

٣٤٧٠— أَخِي ثَقَةٌ لَا تُهْلِكُ الْخَمْرَ مَالَهُ
وَلَكَنَّهُ قَدْ يُهْلِكُ الْمَالَ نَائِلُهُ

قال الشيخ^(٧): (وَكُونُ «قد» إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَارِعِ أَفَادَتِ التَّكْثِيرَ قَوْلِ

(١) لم يشر الأخفش إلى زيادتها في كتابه «معاني القرآن».

(٢) مجاز القرآن ٢/٦٩.

(٣) البحر ٦/٤٧٧.

(٤) الكشاف ٣/٧٩.

(٥) البيت لأبي العطاء السُّنْدِي، وهو في الحماسة ١/٣٩١، والخزانة ٤/١٦٧، واللسان (عهد).

(٦) تقدم برقم ١٩٠٢.

(٧) البحر ٦/٤٧٧.

لبعض النحاة^(١). وليس بصحيح ، وإنما التكثير مفهوم من السياق . والصحيح : أن «رَبُّ» للتقليل للشيء^(٢) ، أو لتقليل نظيره . وإن فهم تكثير فمِن السياق لا منها» .

«وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ» في «يَوْمٍ» وجهان أحدهما : أنه مفعول به لا ظرف لعطفه على قوله : «مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ» أي : يعلم الذي أنتم عليه من جميع أحوالكم ، ويعلم يوم يرجعون كقوله : «إِنَّ اللَّهَ عَنْهُ عِلْمٌ السَّاعَةُ لَا يُحَلِّيَّاهَا لَوْقَتُهَا إِلَّا هُوَ» . والثاني : أنه ظرف لشيء محذوف . قال ابن عطية^(٣) : «ويجوز أن يكون التقدير : والعلم الظاهر لكم – أو نحو هذا – يَوْمٌ ، فيكون النصب على الظرف» انتهى .

وقرأ العامة «يُرْجَعُونَ» مبنياً للمفعول . وأبو عمرو^(٤) في آخرين مبنياً للفاعل . وعلى كلتا القراءتين فيجوز وجهان ، أحدهما : أن يكون في الكلام التفات من الخطاب في قوله : «مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ» إلى الغيبة في قوله : «يُرْجَعُونَ» . والثاني : أن «مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ» خطاب عام لكل أحد . والضمير في «يُرْجَعُونَ» للمنافقين خاصة ، فلا التفات حينئذ .

[تمَّت بعونه تعالى سورة النور]

(١) انظر: المغني . ٢٣١ .

(٢) البحر: «لتقليل الشيء» .

(٣) المحرر ٣٣١/١١ .

(٤) السبعة ٤٥٩ ، والنشر ٢٠٨/٢ ، والبحر ٦/٤٧٧ .

سورة الفرقان

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: **﴿ليكون﴾**: اللام متعلقة بـ «نَزَل». وفي اسم **«يكون»** ثلاثة أوجه، أحدها: أنه ضمير يعود على الذي نَزَل. أي: ليكون الذي نَزَل الفرقان نذيرًا. الثاني: أنه يعود على الفرقان وهو القرآن. أي: ليكون الفرقان نذيرًا. الثالث: أنه يعود على «عبدِه» أي: ليكون عبدُه محمد صلى الله عليه وسلم نذيرًا. وهذا أحسن الوجوه معنى وصناعة لقرئيه مما يعود عليه، والضمير يعود على أقرب مذكور. و«للعالمين» متعلق بـ «نذيرًا» وإنما قدم لأجل الفوائل. ودعوى إفادة الاختصاص بعيدة لعدم تأثيرها هنا. ورجح الشيخ ^(١) عودة على «الذي» قال: «لأنه العمدة المسند إليه الفعل، وهو من وصفه تعالى كقوله: «إِنَّا كَنَا مُنذِرِين» ^(٢). و«نذيرًا» الظاهر فيه أنه بمعنى مُنذِر. وجوزوا أن يكون مصدرًا بمعنى الإنذار كالنكير بمعنى الإنكار ومنه «فكيف كان عذابي ونذر» ^(٣).

آ. (٢) قوله: **﴿الذى له مُلْك﴾**: يجوز في «الذى» الرفع نعتاً للذى الأول، أو بياناً، أو بدلاً، أو خبراً لمبتدأ محذوف، أو النصب على

(١) البحر ٤٨٠/٦.

(٢) الآية ٣ من الدخان.

(٣) الآية ١٦ من القمر.

الفرقان

الحمد . وما بعد «نَزَّلَ» من تمام الصلة فليس أجنبياً، فلا يضرُ الفصلُ به بين الموصولِ الأول والثاني إذا جعلنا الثاني تابعاً له .

قوله: «وَخَلَقَ» الخلق هنا عبارة عن الإحداث والتاهية لما يصلح له حتى يجيء قوله: «فَقَدْرُه تَقْدِيرًا» مفيداً، إذ لو حملنا «خَلَقَ كُلُّ شَيْءٍ» على معناه الأصلي من التقدير لصار الكلام: وَقَدْرَ كُلُّ شَيْءٍ فَقَدْرُه .

آ. (٣) قوله: «وَأَخْنَذُوا»: يجوز أن يعود الضمير على الكفار الذين يضمُّهم لفظ «العالمين»^(١)، وأن يعود على من أدعى لله شريكًا و ولدًا لدلالة قوله: «وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ»، وأن يعود على المُنَذَّرِين لدلالة «نذيرًا» عليهم .

قوله: «لَا يَخْلُقُونَ» صفة لـ«الله»، وغلب العقلاء على غيرِهم؛ لأنَّ [٦٧٢/ب] الكفار/ كانوا يُعْدُون العقلاء كعُزِّيزٍ والمسيح والملائكة وغيرِهم كالكواكب والأصنام . ومعنى «لَا يَخْلُقُونَ» لا يقدِّرون على التقدير، والخلق يُوصَفُ به العباد . قال زهير^(٢):

٣٤٧١ - وَلَأَنَّتْ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَيَغْضُضُ الْقَوْمَ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي
وَيَقُولُ: خَلَقْتُ الْأَدِيمَ^(٣) أَيْ: قَدْرُهُ . هَذَا إِذَا أَرِيدَ بِالْخَلْقِ التَّقْدِيرُ . فَإِنْ
أَرِيدَ بِالْإِيجَادِ فَلَا يُوَصَّفُ بِهِ غَيْرُ الْبَارِي تَعَالَى وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَقَبْلَ: بِمَعْنَى
يَخْتَلِقُونَ، كَفُولُه: «وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا»^(٤) .

(١) الوارد في الآية ١ «ليكون للعالمين نذيرا».

(٢) تقدم برقم ٢٦١ .

(٣) الأديم: الجلد .

(٤) الآية ١٧ من العنكبوت .

آ. (٤) قوله : **«افتراه»** : الهاء تعود على إفك . وقال أبو البقاء^(١) : «الهاء تعود على «عبدة» في أول السورة» ولا أظنَّه إلاً غلطاً، وكأنَّه أراد أن يقول : الضمير المرفوع في افتراه فغلط .

قوله : **«ظلمماً»** فيه أوجه ، أحدها : أنَّ مفعولَ به ، لأنَّ «جاء» يتعدى بنفسه وكذلك **«أتى»** . والثاني : أنه على إسقاط الخافض أي : جاؤوا بظلم . الثالث : أنه في موضع الحال ، فيجيء فيه ما في قوله **«جاء زيدَ عذلاً»** من الأوجه .

آ. (٥) قوله : **«اكتتبها»** : يجوز فيه ثلاثة أوجه ، أحدها : أنَّ يكون حالاً من أساطير ، والعامل فيها معنى التنبية ، أو الإشارة المقدرة ؛ فإنَّ «أساطير» خبرٌ مبتدأ محدوٌ ، تقديره : هذه أساطير الأوَّلين مُكتبة . والثاني : أن يكون في موضع خبرٍ ثانٍ لـ «هذه» . والثالث : أن يكون «أساطير» مبتدأ و «اكتتبها» خبره ، واكتتبها : الافتعال هنا يجوز أن يكون بمعنى أمر بكتابتها كاقتضى واحتاج ، إذا أمر بذلك ، ويجوز أن يكون بمعنى كتبها ، وهو من جملة افترائهم عليه لأنَّ [عليه السلام]^(٢) كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب ، ويكون كقولهم : استكبه واصطبَّه أي : سكبَه وصبه . والافتعال مشعر بالتكلف . ويجوز أن يكون من كتب بمعنى جمَع ، من الكتب وهو الجمَع ، لا من الكتابة بالقلم .

وقرأ^(٣) طلحة «اكتتبها» مبنياً للمفعول . قال الزمخشري^(٤) : «والمعنى : اكتبها له كاتِب لأنَّه كان أمياً لا يكتب بيده ، ثم حُذفت اللام فأفضى الفعل إلى الضمير فصار : اكتبها إيه كاتِب . قوله : «واختار موسى قومه»^(٥) ثم بُني

(١) الإماء ٢/١٦٠ .

(٢) زيادة من شـ .

(٣) المحتسب ٢/١١٧ ، البحر ٦/٤٨٢ .

(٤) الكشاف ٣/٨٢ .

(٥) الآية ١٥٥ من الأعراف .

ال فعل للضمير الذي هو «إياه» فانقلب مرفوعاً مستتراً بعد أن كان منصوباً بارزاً، وبقي ضمير الأساطير على حاله فصار «اكتتبها» كما ترى.

قال الشيخ^(١): (ولا يصح ذلك على مذهب جمهور البصرىين؛ لأن «اكتتبها له كاتب» وصل الفعل فيه لمفعولين أحدهما مسرح، وهو ضمير الأساطير، والآخر مقيد، وهو ضميره عليه السلام، ثم أتسع في الفعل فحذف حرف الجر، فصار: اكتتبها إيه كاتب. فإذا بني هذا للمفعول: إنما ينوب عن الفاعل المفعول المسرح لفظاً وتقديرأ لا المسرح لفظاً، المقيد تقديرأ. فعلى هذا يكون التركيب: أكتتبه لا اكتتبها، وعلى هذا الذي قلناه جاء السماع. قال الفرزدق^(٢):

٣٤٧٢ - ومن الذي اختير الرجال سماحة
وجوداً إذا هب الرياح الرزعاء

ولو جاء على ما قرر الزمخشري لجاء التركيب: «ومنا الذي اختيره الرجال» لأن «اختير» تعلق إلى الرجال بإسقاط حرف الجر؛ إذ تقديره: اختير من الرجال». قلت: وهو اعتراض حسن بالنسبة إلى مذهب الجمهور، ولكن الزمخشري قد لا يلتزم، ويوافق الأخفش والковيين، وإذا كان الأخفش وهم، يتكون المسرح لفظاً وتقديرأ، ويُقيمون المجرور بالحرف مع وجوده فهذا أولى وأحرى.

والظاهر أنَّ الجملة من قوله «اكتتبها فهي تملئ» من تيمة قول الكفار. وعن الحسن أنها من كلام الباري تعالى، وكان حق الكلام على هذا أن يقرأ

(١) البحر ٤٨٢/٦.

(٢) تقدم برقم ٢٣٠٨، وقال أبو حيان قبل إنشاده البيت: «في هذا النوع الذي أحد المفعولين فيه مسرح لفظاً وتقديرأ، والآخر مسرح لفظاً لا تقديرأ».

«أَكْتَبَهَا» بهمزة مقطوعة مفتوحة للاستفهام كقوله: «أَفَرَأَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةً»^(١). ويمكن أن يُعَتَّدُ عنـهـ: أنه حَذَفَ الهمزة للعلم بها كقوله تعالى: «وَتَلَكَ نِعْمَةٌ تَمْنَعُهَا عَلَيْهِ»^(٢). وقول الآخر^(٣):

٣٤٧٣ - أَفَرَأَى أَنْ أَرْزَاقَ الْكَرَامَ وَأَنْ أَوْرَثَ ذُوَادًا شَصَائِصًا نَبْلًا

يريدُ: أو تلك، وأَفَرَأَخُ، فَحُذِفَ لدلالة الحال، وَحَقُّهُ أَنْ يقف على «الأولين». قال الزمخشري^(٤): «كيف قيل: أَكْتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ، وإنما يُقال: أَمْلَيْتُ عَلَيْهِ فَهُوَ يَكْتَبُهَا؟ قلت: فيه وجهان، أحدهما: أراد اكتتابها وطلبه^(٥) فهي تُمْلَى عَلَيْهِ أو كَيْبَتْ لَهُ وَهُوَ أَمَّيْ فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ أَيْ: تُلْقَى عَلَيْهِ مِنْ كِتَابٍ يَتَحَفَّظُهَا؛ لأنَّ صورَةَ الإِلقاءِ عَلَى الْحَافِظِ كصورةِ الإِلقاءِ عَلَى الكاتِب».

وقرأ^(٦) عيسى وطلحة «تُمْلَى» بتأنيين مِنْ فُوقٍ، من التلاوة. و «بُكْرَةً وأصيلاً» ظرفًا زمان لِإِلْمَلَاء. والياءُ في «تُمْلَى» بدلٌ من اللام كقوله: «فَلَيْمِلِلْ»^(٧) وقد تقدَّم^(٨).

(١) الآية ٨ من سبا.

(٢) الآية ٢٢ من الشعراء.

(٣) تقدم برقم ٣٤٠.

(٤) الكشاف ٨٢/٣.

(٥) الكشاف: أو طلبه.

(٦) البحر ٤٨٢/٦.

(٧) الآية ٢٨٢ من البقرة.

(٨) قال المؤلف في الدر ٦٥٣/٢: «ويقال أَمْلَتْ وَأَمْلَيْتْ. فقيل: هما لغتان. وقيل: الياء بدل من أحد المثلين. وأصل المادتين: الإِعَادَةُ مَرَّةٌ بَعْدَ أُخْرَى.

آ. (٧) قوله: **«ما هذَا»**: «ما» استفهامية مبتدأة، والجار بعدها خبر. «ويأكل» جملة حالية، وبها تَبِعُ فائدة الإخبار كقوله: «فما لهم عن التذكرة مُعرضين»^(١). وقد تقدم في النساء^(٢) أن لام الجر كُتِبَتْ مفصولةً من مجرورها وهو خارج عن قياس الخط.

[٦٧٣/أ] / والعامل في الحال الاستقرار العامل في الجار، أو نفس الجار، ذكره أبو البقاء^(٣).

قوله: «فيكون» العامة على نصبه. وفيه وجهان، أحدهما: نصب على جواب التحضيض . والثاني قال أبو البقاء^(٤): «فيكون منصوب على جواب الاستفهام» وفيه نظر؛ لأن ما بعد الفاء لا يترتب على هذا الاستفهام . وشرط النصب: أن ينعقدَ منهما شرطٌ وجاء . وقرىء^(٥) «فيكون» بالرفع ، وهو معطوف على «أنزل»؛ وجاز عطفه على الماضي؛ لأن المراد بالماضي المستقبل، إذ التقدير: لو لا نَزَلَ.

آ. (٨) قوله: **«أو يُلْقَى»**: «أو تكون» معطوفان على «أنزل» لما تقدّم من كونه بمعنى نَزَلَ . ولا يجوز أن يُعطفا على «فيكون» المنصوب في الجواب ، لأنهما مُندرجان في التحضيض في حكم الواقع بعد «لولا». وليس المعنى على أنهما جواب للتحضيض فيعطا على جوابه . وقرأ^(٦) الأعمش وقتادة «أو يكون له» بالياء من تحت ، لأن تأنيث الجنة مجازي .

(١) الآية ٤٩ من المدثر.

(٢) الآية ٧٨ «فَمَا هُؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا».

(٣) الإملاء ٢/١٦٠.

(٤) الإملاء ٢/١٦٠.

(٥) حكاه أبو معاذ. انظر: الشواذ ١٠٤ ، والبحر ٤٨٣/٦.

(٦) البحر ٦/٤٨٣.

- الفرقان -

قوله: «يأكل منها» الجملة في موضع الرفع صفة لـ «جنة». وقرأ^(١) الآخوان «تأكل» بنون الجمع. والباقيون بالياء من تحت أي: الرسول.

قوله: «وقال الظالمون» وضع الظاهر موضع المضمر، إذ الأصل: وقالوا. قال الزمخشري^(٢): «وأراد بالظالمين إياهم بأعيانهم». قال الشيخ^(٣): «وقوله ليس تركيباً سائغاً، بل التركيب العربي أن يقول: أرادهم بأعيانهم».

آ. (١٠) قوله: «جَنَّاتٍ»: يجوز أن يكون بدلاً من «خيراً»، وأن يكون عطف بيانٍ عند من يُجوزه في التكراط، وأن يكون منصوباً بإضماره يعني. و«تجري من تحتها الأنهر» صفة.

قوله: «ويجعل لك» قرأ^(٤) ابن كثير وابن عامر وأبو بكر بفتح «ويجعل» والباقيون بفتح لام «يُجعل» في لام «لك». وأما الرفع فيه وجهان، أحدهما: أنه مستأنف. والثاني: أنه معطوف على جواب الشرط. قال الزمخشري^(٥): «لأن الشرط إذا وقع ماضياً جاز في جوابه الجزم، والرفع كقوله^(٦):

٣٤٧٤ - وإن أتاها خليل يوم مسألة
يقول لا غائب مالي ولا حرم

(١) السبعة ٤٦٢، والتيسير ١٦٣، والنشر ٣٣٣/٢، والبحر ٤٨٣/٦، والقرطبي ٥٠٧، والحججة ٥/١٣.

(٢) الكشاف ٨٢/٣.

(٣) البحر ٤٨٣/٦.

(٤) السبعة ٤٦٢، والحججة ٥٠٨، والبحر ٤٨٤/٦، والنشر ٣٣٣/٢، والقرطبي ١٦٣، والتيسير ٦/١٣.

(٥) الكشاف ٨٣/٣.

(٦) تقدم برقم ١٢٣١.

الفرقان

قال الشيخ^(١): «وليس هذا مذهب سيويه، بل مذهبه^(٢): أنَّ الجواب محدوف، وأنَّ هذا المضارع مُنْوِيٌ به التقديم، ومذهب البرد^(٣) والковفين^(٤) أنه جواب على حذف الفاء. ومذهب آخرين: أنه جواب لا على حذفها، بل لما كان الشرط ماضياً ضعف تأثيرُ «إن» فارتفع». قلت: فالزمخشري بنى قوله على هذين المذهبين. ثم قال الشيخ^(٥): «وهذا التركيب جائزٌ فصيحٌ. وزعم بعض أصحابنا أنه لا يجيء إلا في ضرورة».

وأما القراءة الثانية فتحتمل وجهين، أحدهما: أنَّ سكون اللام للجزم عطفاً على محل «جعل»؛ لأنَّه جواب الشرط. والثاني: أنه مرفوع، وإنما سُكِّن لأجل الإدغام. قاله الزمخشري^(٦) وغيره وفيه نظر؛ من حيث إنَّ^(٧) من جملة من قرأ بذلك – وهو نافع والأخوان وحفص – ليس من أصولهم الإدغام، حتى يُدعى لهم في هذا المكان. نعم أبو عمرو وأصله الإدغام وهو يقرأ هنا بسكون اللام، فيحتمل ذلك على قراءته، وهذا من محاسن علم النحو والقراءات معاً.

وقرأ^(٨) طلحة بن سليمان «ويجعل» بالنصب؛ وذلك بإضمار «أن» على

(١) البحر ٤٨٤/٦.

(٢) الكتاب ٤٣٦/١.

(٣) المقضب ٦٩/٢.

(٤) نسب صاحب الإنصال إلى الكوفيين أنَّ التقدير في البيت: يقول إن أتاه خليل، ولو لا أنه في تقدير التقديم لما جاز أن يكون مرفوعاً. الإنصال ٦٢٦/٢.

(٥) البحر ٤٨٤/٦.

(٦) الكثاف ٨٣/٣. وهو رأي القراء. انظر: معاني القرآن ٢٦٣/٢.

(٧) في هذا التركيب نظر.

(٨) المحتب ١١٨/٢، والبحر ٤٨٤/٦.

جواب الشرط، واستضعفها ابن جنی^(۱). ومثل هذه القراءة^(۲):

٣٤٧٥ - فَإِنْ يَهْلَكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلَكْ

رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلْدُ الْحَرَامُ

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ

أَجْبُ الظَّهَرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

بالتبليغ في «نأخذ».

آ. (۱۲) قوله: **﴿إِذَا رَأَتُمْ﴾**: هذه الجملة الشرطية في موضع نصب صفة لـ «سعيراً» لأنَّه مؤنث.

قوله: «سَمِعُوا لَهَا تَغْيِيطًا وَزَفِيرًا» إنْ قيل: التَّغْيِيطُ لا يُسمَعُ. فالجواب من ثلاثة أوجه، أحدها: أنه على حذف مضارف أي: صوت تغطيتها. والثاني: أنه على حذف تقديره: سمعوا ورأوا تغطيطاً وزفيرًا، فيرتفع كلُّ واحدٍ إلى ما يليق به أي: رأوا تغطيطاً وسمعوا زفيرًا. والثالث: أنَّ يضمُّن «سمعوا» معنى يشملُ الشَّيئين أي: أدركوا لها تغطيطاً وزفيرًا. وهذا الوجهان الآخرين منقولان من قوله^(۳):

٣٤٧٦ - يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ عَدَا
مَتَقْلِدًا سِيفًا وَرُمْحًا

ومن قوله^(۴):

٣٤٧٧ - فَعَلَفَتُهَا تَبْنَا وَمَاءَ بَارِدًا

.....

(۱) المحاسب ۱۱۸/۲.

(۲) تقدم برقم ۷۲۸.

(۳) تقدم برقم ۱۴۹.

(۴) تقدم برقم ۱۵۰.

أي : وَمُعْتَقِلًا رَمْحًا، وَسَقَيْتُهَا مَاءً، أَوْ تضْمَنُ «مُتَّقِلَّا» مَعْنَى مُسَلَّحًا، وَ«عَلَفَتُهَا» مَعْنَى : أَطْعَمْتُهَا تِبْيَانًا وَمَاءً بَارِدًا .

آ. (١٣) قوله : **«مَكَانًا»** : منصوب على الظرف و «منها» في محل نصب على الحال من «مكان» لأنـه في الأصل صفة له . و «مُقَرَّنِين» حال من مفعول **«الْقُوَا»** . و **«ثُبُورًا»** مفعول به . فيقولون : يا ثُبوراه . ويجوز أن يكون مصدرـاً من معنى **«دُعْوا»** وقيل : منصوب بفعل من لفظه مقدـر تقدـيره : ثَبَرْنَا ثُبوراً . وقرأ^(١) / معاذ بن جبل **«مُقَرَّنُونَ»** بالواو : ووجهـها أن تكون بدلاً من مفعول^(٢) **«الْقُوَا»** .

وقرأ عمر بن محمد^(٣) **«ثُبوراً»** بفتح الثاء . والمصادر التي على فـعـول بالفتح قليلـة جداً . وينبغي أن يـضمـ هذا إـلـيـها ، وقد ذـكرـتـها في البـقرـة عند قوله **«وَقَوْدُهَا النـاسـ»**^(٤) .

آ. (١٦) قوله : **«خَالِدِينَ»** : منصوب على الحال : إـمـا مـنـ فـاعـلـ **«يَشـاؤـونـ»** وإـمـا مـنـ فـاعـلـ **«لـهـمـ»** لـوقـوعـهـ خـبـراـ . وـالـعـائـدـ عـلـىـ **«ما»** مـحـذـوفـ أي : لـهـمـ فـيهـ الـذـي يـشـاؤـونـهـ حـالـ كـوـنـهـمـ خـالـدـينـ .

قولـهـ : **«كـانـ عـلـىـ رـبـكـ»** فـي اـسـمـ كـانـ وـجـهـانـ ، أحـدـهـماـ : أـنـهـ ضـميرـ

(١) البحر ٤٨٥ / ٦ منسوبة إلى أبي شيبة صاحب معاذ بن جبل ، ونسبـها ابن خـالـوـيـهـ في الشـوـاـذـ ١٠٤ إلى معاذ .

(٢) يعني من نائب الفـاعـلـ : الـراـوـيـ .

(٣) في الأصل عمرو بن محمد نقلـاـ عن البحر ٤٨٥ / ٦ ، وليس ثـمـةـ قـارـيـ عند ابن الجـزـريـ بـهـذاـ الـأـسـمـ ، وـعـنـهـ ثـمـانـيـ قـراءـ باـسـمـ عمرـ بنـ محمدـ ، وـفـيـ الشـوـاـذـ ١٠٤ عمرـ بنـ محمدـ . ولـعـلهـ عمرـ بنـ محمدـ أبوـ حـفصـ القـاضـيـ منـ أـصـحـابـ الدـوـرـيـ تـرـوـيـيـ سـنةـ ٣٠٥ـ . انـظـرـ طـبـاتـ القرـاءـ ٥٩٨ـ / ١ـ .

(٤) الآية ٢٤ من البـقرـةـ .

«ما يشاؤن»، ذكره أبو البقاء^(١). والثاني: أن يعود على الوعد المفهوم من قوله «وَعَدَ الْمُتَّقُونَ». و«مَسْؤُلًا» على المجاز أي: يُسأل: هل وُفي بك أم لا؟ أو يُسأله من وُعد به؟

آ. (١٧) قوله: «وَيَوْمَ يَخْشِرُهُم»: قرأ^(٢) ابن عامر «نَحْشِرُهُم» «فنقول» بالنون فيهما. وابن كثير وحفص بالياء من تحت فيهما. والباقيون بالنون في الأول، وبالياء في الثاني. وهن واضحات. وقرأ^(٣) الأعرج «نَحْشِرُهُم» بكسر الشين في جميع القرآن. قال ابن عطية^(٤): «هي قليلة في الاستعمال قوية في القياس؛ لأن يَفْعُل بكسر العين في المتعدي أَفَيْسُ مِنْ يَفْعُل بضم العين». وقال أبو الفضل الرازى: «وهو القياس في الأفعال الثلاثية المتعدية؛ لأن يَفْعُل بضم العين قد يكون من اللازم الذي هو فَعُل بضمها في الماضي». قال الشيخ^(٥): «وليس كما ذكرنا، بل فَعُل المتعدي الصحيح^(٦) جميع حروفه، إذا لم يكن للمغالبة^(٧) ولا حلقي عين^(٨) ولا لام فإنه جاء على يَفْعُل ويَفْعُل

(١) الإملاء ٢/٦٦.

(٢) انظر في قراءاتها: السابعة ٤٦٣، والنشر ٣٣٣/٢، والحججة ٥٠٨، والبحر ٤٨٧/٦، والتسير ١٥٣، والقرطبي ١٣/١٠.

(٣) المحاسب ٢/١١٩، والبحر ٦/٤٨٨.

(٤) المحرر ١٢/١٣.

(٥) البحر ٦/٤٨٨.

(٦) معتل العين أو اللام بالياء، أو معتل الفاء بالواو يكون مضارعه على يَفْعُل نحو: راماني فرميته أرميه، وسايرني فسرته أسيره، أي غلبته في السير، وواعدني فوعدته أعده. انظر: الممتنع ١٧٣.

(٧) البحر: للمبالغة. وفي الممتنع ١٧٣/١ «للغالبة» ومضارع المغالبة دائمًا على يَفْعُل نحو: ضاربني فضررتني أضررها.

(٨) قال في الممتنع: «وزعم الكسائي أنه يجيء على أَفْعُل بفتح العين إذا كان عينه حرف حلق نحو: فاخرني ففخرته أَفْخَرْه».

- الفرقان -

كثيراً. فإن شهر أحد الاستعمالين أتبع، وإن فالخيار. حتى إن بعض أصحابنا خير فيما: سمعاً للكلمة أو لم يسمعاً. قلت: الذي خير في ذلك هو ابن عصفور^(١) فيجيز أن تقول: «زيد يفعل» بكسر العين، و«يضرب» [بضم]^(٢) الراء مع سماع^(٣) الضم في الأول والكسر في الثاني. وسبقه إلى ذلك ابن درستويه، إلا أن النحاة على خلافه.

قوله: «وما يعبدون» عطف على مفعول «تحشرهم» ويضعف نصبه على المعية. وغلب غير العاقل فأتى بـ«ما» دون «من».

قوله: «هؤلاء» يجوز أن يكون نعتاً لعبادي، أو بدلاً، أو بياناً.

قوله: «ضلوا السبيل» على حذف الجر وهو «عن»، كما صرّح به في قوله «يضل عن سبيله»^(٤) ثم أتى فيه فحذف نحو: «هذا»، فإنه يتعدى بـ«إلى»، وقد يُحذف أتساعاً. و«ضل» مطابع أصلً.

آ. (١٨) قوله: «ينبغي»: العامة على بنائه للفاعل. وأبو عيسى الأسود القاريء^(٥) «ينبغي» مبنياً للمفعول. قال ابن خالويه^(٦):

(١) قال في الممتع: «فإن مضارعه أبداً يجيء على يَفْعُل ويَفْعُل، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ وَقُتِلَ يَقْتُلُ وَجَلَسَ يَجْلِسُ وَقَعَدَ يَقْعُدُ. وقد يجتمعان في الفعل الواحد نحو عكف يعكُف ويعكُف، وهما جائزان سمعاً للكلمة أو لم يسمع إلا أحدهما». الممتع ١٧٣/١.

(٢) زيادة من (ش).

(٣) سقطت العين من «سماع» في الأصل. والتصحيح من (ش).

(٤) الآية ١١٧ من الأنعام.

(٥) البحر ٤٨٨/٦، وال Shawāz ١٠٤. ولم أقف على أبي عيسى الأسود وإنما وجدت أبي عيسى الأسواري البصري روى عن أبي سعيد الخدري عنه قنادة وروى له مسلم. انظر تهذيب التهذيب ١٩٥/١٢.

(٦) الشواز ١٠٤.

«زعم سيبويه^(١) أن يُنْبَغِي لغة».

قوله: «أن تَتَّخِذَ» فاعلٌ «ينبغي» أو مفعولٌ قائمٌ مقام الفاعلٍ في قراءة الأسود. وقرأ العامة^(٢) «تَتَّخِذَ» مبنياً للفاعلٍ. و«من أولياء» مفعوله، وزيدت فيه «من». ويجوز أن يكون مفعولاً أول على أن «اتَّخذَ» متعدية لاثنين، ويجوز أن لا تكون المتعدية لاثنين بل لواحدٍ، فعلى هذا «من دونك» متعلق بالاتِّخاذ، أو بمحذفٍ على أنه حالٌ من «أولياء».

وقرأ^(٣) أبو الدرداء وزيد بن ثابت وأبورجاء والحسن وأبو جعفر في آخرين «تَتَّخِذَ»^(٤) مبنياً للمفعول. وفيه أوجه، أحدها: أنها المتعدية لاثنين، والأول همز^(٥) ضمير المتكلمين. والثاني: قوله: «من أولياء» و«من» للتبعيض أي: ما كان ينبغي أن تَتَّخِذَ بعض أولياء، قاله الزمخشري^(٦). الثاني: أن «من أولياء» هو المفعول الثاني أيضاً، إلا أن «من» مزيدة في المفعول الثاني. وهذا مردود: بأن «من» لا تُزاد في المفعول الثاني، إنما تُزاد في الأول. قال ابن عطية^(٧): «ويُضِيقُ هذه القراءة دخول «من» في قوله: «من أولياء». اعترض بذلك سعيد بن جبير وغيره». الثالث: أن يكون «من أولياء» في موضع الحال. قال ابن جني^(٨) إلا أنه قال: «وَدَخَلْتُ «من» زِيَادَةً لِمَكَانِ النَّفِيِّ الْمُتَقْدِمِ، كَفُولَكَ: مَا اتَّخَذْتَ زِيدًا مِنْ وَكِيلٍ». قلت: ظاهر هذا أنه جعل

(١) لم أقف على هذا النقل عن سيبويه.

(٢) الشر^٢/٣٣٣، الإتحاف^٢/٣٠٦، والبحر^٦/٤٨٩، والقرطبي^{١٣}/١٠، والمحتب^٢/١١٩.

(٣) رسمت في البحر مصطفة بالياء.

(٤) كذا في الأصل، ولا ضرورة لها.

(٥) الكشف^٣/٨٦.

(٦) المحرر^{١٢}/١٣.

(٧) المحتب^٢/١٢٠.

الجاءُ والمجرورُ في موضع الحالِ، وحيثَنِي سُتْحِيلُ أَنْ تكونَ «مِنْ» مزيدةً، ولكنه يريدهُ أَنَّ هذا المجرورُ هو الحالُ نفسهُ و«مِنْ» مزيدةٌ فيهِ، إِلَّا أَنَّهُ لا تُحفظ زِيادةُ «مِنْ» في الحالِ وإنْ كانتْ منفيةً، وإنما حِفْظ زِيادةُ الباءِ فيها على خلافِ في ذلك^(۱).

وقوله^(۲): «أَلَّتْمُ أَضَلَّتْمُ» «أَمْ هُمْ ضَلُّوا» إنما قَدَّمَ الاسمَ على الفعل لمعنى ذكرُه في قوله تعالى: «أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ»^(۳).

وقرأ الحجاج^(۴) «تَخْذِلْ مِنْ دُونَكَ [أُولَيَاءَ]^(۵)» فبلغ عاصماً فقال: «مُقْتَ المُخْدِلُجُ^(۶). أَوْ مَا عَلِمْ أَنَّ فِيهَا «مِنْ»؟

قوله: «ولكُنْ مُتَعَقْتَهُمْ لَمَّا تَضَمَّنَ كَلَامُهُمْ أَنَا لَمْ نُضِلَّهُمْ، وَلَمْ نَحْمِلْهُمْ عَلَى الضَّلَالِ»، حَسْنَ هذا الاستدراكُ وهو أَنَّ ذَكْرُوا سبَبَهُ أَيْ: أَنْعَمْتَ عليهم وَتَفَضَّلْتَ فَجَعَلُوا ذَلِكَ ذَرْيَةً إِلَى ضَلَالِهِمْ عَكْسَ الْقَضِيَّةِ.

قوله: «بُورَا» يجوزُ فيهِ وجهاً أحدهُما: أَنَّه جمعٌ بنايرٍ كعائذٍ وعُوذٍ.

والثاني: أَنَّه مصدرٌ في الأصلِ، فَيُسْتَوِي فيهِ المفردُ والمثنى والمجموع والذكرُ والمؤنثُ. وهو من البارِ وهو الْهَلَالُ. وقيل: من الفسادِ. وهي لغةً للأزد^(۷) يقولون: / بَارَتْ بَضَاعُهُ أَيْ: فَسَدَتْ. وَأَمْرَ بَايِرْ أَيْ: فَاسِدُ. وهذا

(۱) انظر: المعنى ۱۴۹.

(۲) عاد إلى الآية ۱۷.

(۳) الآية ۱۱۶ من المائدة. وانظر: الدر المصنون ۵۱۱/۴.

(۴) الحجاج بن يوسف الثقيفي والي بنى أمية الظالم الفصيح. قال الذهبي: «وله حسانات مغمورة في بحر ذنوبي». توفي سنة ۹۵. انظر: سير الأعلام ۳۴۳/۴.

(۵) من البحر ۶/۴۸۸.

(۶) المخدج: الناقص.

(۷) انظر: لغات القبائل لأبي عبيد ۲۱۰، وفسرها بمعنى هلکي.

معنى قولهم: «كَسَدَتِ الْبَضَاعَةُ». وقال الحسن: «هُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَرْضٌ بُورَأَيْ: لَا نَبَاتٌ بِهَا. وَهَذَا يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْهَلاَكِ وَالْفَسَادِ».

آ. (١٩) قوله: «بِمَا تَقُولُونَ»: هذه الجملة من كلام الله تعالى اتفاقاً، فهي على إضمار القول والالتفات. قال الزمخشري^(١): «هذه المفاجأة بالاحتجاج والإلزام حسنة رائعة، وخاصة إذا انضم إليها الالتفات وحذف القول. ونحوها قوله عَزَّ وَجَلَّ: (يا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يَبِينُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرَّسُولِ أَنْ تَقُولُوا: مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ [فقد جاءكم بشيرٌ وَنَذِيرٌ]^(٢) » وقول القائل^(٣):

٣٤٧٨ – قالوا خُرَاسَانُ أَقْصَى مَا يُرَادُ بِنَا
ثُمَّ الْقُفُولُ فَقَدْ جِئْنَا خُرَاسَانًا

انتهى . ي يريد: أن الأصل في الآية الكريمة: فقلنا: قد كذبتم ، وفي البيت فقلنا: قد جئنا . والخطاب في «كذبكم» للكفار، فالمعنى: فقد كذبتم المعبدون بما تقولون من أنهم أضلوكم . وقيل: المعنى: فقد كذبتم فيما تقولون من الافتراء عليهم أنهم أضلوكم . وقيل: هو خطاب للمؤمنين في الدنيا أي: فقد كذبتم أيها المؤمنون الكفار بما تقولون من التوحيد في الدنيا .

وقرأ^(٤) أبو حبيبة وقبل في رواية ابن أبي الصلت^(٥) عنه بالياء من تحت

(١) الكشاف ٨٦/٣ . (٢) الآية ١٩ من المائدة .

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في الكشاف ٨٦/٣ ، والبحر ٤٨٩/٦ .

(٤) نسبها في السبعة ٤٦٣ إلى ابن أبي بزة عن قبيل ، وانظر: الإنتحاف ٣٠٧/٢ ، والبحر ٤٨٩/٦ ، والقرطبي ١٢/١٣ ، والحججة ٥٠٩ .

(٥) وهو محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ أبو الحسن ، شيخ الإقراء بالعراق . توفي سنة ٣٢٨ . انظر: طبقات القراء ٥٢/٢ . ولغظة «أبي» من قول المصطفى «ابن أبي الصلت» مفحة .

أي: فقد كذبكم الآلهة بما يقولون «سبحانك ما كان ينبغي لنا أن نتّخذ» إلى آخره. وقيل: المعنى: فقد كذبكم أيها المؤمنون الكفار بما يقولون من الافتراء عليكم.

قوله: «فَمَا تَسْتَطِعُونَ» قرأ^(١) حفص بباء الخطاب والمراد عبادها. والباقيون بباء الغيبة. والمراد الآلهة التي كانوا يعبدونها من عاقلٍ وغيره؛ ولذلك غلب العاقل فجيء بواو الضمير.

قوله: «نُذِقُهُ» العامة بنون العظمة، وقرىء^(٢) بالياء. وفي الفاعل وجهان، أظهرهما: أنه الله تعالى لدلالة قراءة العامة على ذلك. والثاني: أنه ضمير الظلم المفهوم من الفعل. وفيه تجوز بإسناد إذاقه العذاب إلى سبها وهو الظلم.

آ. (٢٠) قوله: «إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ»: في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها في محل نصب صفة لمفعولٍ محذوف، فقدرها الزمخشري^(٣) تابعاً للزجاج^(٤): «وما أَرْسَلْنَا قبلك أحداً من المرسلين إِلَّا أَكْلَيْنَاهُمْ وَمَا شِئْنَاهُمْ» وإنما حذف لمكان الجارٍ بعده. وقدره ابن عطيه^(٥): «رجالاً أو رُسُلًا». والضمير في «إنهم» وما بعده عائدٌ على هذا الموصوف المحذوف. والثاني: أنه لا محل لها من الإعراب، وإنما هي صلة لموصولٍ ممحضٍ هو المفعول لأرسلنا، تقديره: إِلَّا مَنْ إِنَّهُمْ، فالضمير في «إنهم» وما بعده عائدٌ

(١) السمعة ٤٦٣ ، والتيسير ١٦٣ ، والنشر ٢ / ٣٤ ، والقرطبي ١٢ / ١٣ ، والبحر ٤٩٠ / ٦ ، والحججة ٥٠٩.

(٢) حكاه أبو معاذ كما في الشواذ ١٠٤ . وانظر: البحر ٦ / ٤٩٠ .

(٣) الكشاف ٣ / ٨٧ .

(٤) قدر في معاني القرآن ٦٢ / ٤ : «ما أرسلنا رسلاً إِلَّا هُمْ يَأْكُلُونَ الطَّعَام».

(٥) المحرر ١٢ / ١٥ .

على معنى «من» المقدرة، وإليه ذهب الفراء^(١). وهو مردود: بأنَّ حَدْفَ الموصول لا يجوز إلا في مواضع تَقْدِيم التبَيَّن عليها في البُّرْقَة. الثالث: أنَّ الجملة محلُّها النصب على الحال. وإليه ذهب أبو بكر بن الأنباري. قال: التقدير: إِلَّا وَإِنْهُمْ، يعني أنها حالية، فَقَدْرَ مَعْهَا الْوَوْ بِيَانًا لِّالحالِيَّة. وَرَدُّ: بِكُونِ ما بَعْدَ «إِلَّا» صَفَةً لِّمَا قَبْلَهَا. وقدره أبو البقاء^(٢) أيضًا.

والعامة على كسرِ «إِنْ» لِوُجُودِ اللامِ في خبرِها، ولِكُونِ الجملة حالًا على الراجح. قال أبو البقاء^(٣): «وقيل: لَوْلَمْ تَكُنِ اللامُ لِكُسْرَتْ أَيْضًا، لَأَنَّ الجملة حالية، إِذَ الْمَعْنَى: إِلَّا وَهُمْ [يَأْكُلُونَ]. وَقُرِئَ^(٤) «أَنْهُمْ» بِالفتح عَلَى زِيادةِ اللامِ، و«أَنْ» مصدرية. التقدير: إِلَّا لَأَنْهُمْ. أي: مَا جَعَلْنَاهُمْ رَسْلًا إِلَى النَّاسِ إِلَّا لِكُونِهِمْ مِثْلَهُمْ.

وقرأ العامة «يَمْشُونَ» خفيفةً. وأمير^(٥) المؤمنين علي بن أبي طالب وعبد الله «يَمْشُونَ» مشدداً مبنياً للمفعول. أي: تَمْشِيهِمْ حوائجُهُمْ أو النَّاسُ. وقرأ [أبو]^(٦) عبد الرحمن «يَمْشُونَ» بالتشديد مبنياً للفاعل، وهي بمعنى «يَمْشُونَ». قال الشاعر^(٧):

٣٤٧٩ - وَمَشَى بِأَعْطَانِ الْمَبَاءَةِ وَابْتَغَى
قَلَائِصَ مِنْهَا صَغْبَةً وَرَكْوبٌ

(١) معاني القرآن له ٢/٢٦٤. وانظر: رد الزجاج في معانيه ٤/٦٢.

(٢) الإمام ٢/١٦١.

(٣) الإمام ٢/١٦١.

(٤) وهي قراءة سعيد بن جبير. انظر: المغني ٣٠٧، والبحر ٦/٤٩٠.

(٥) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١٢٠، والبحر ٦/٤٩٠، والقرطبي ١٣/١٣.

(٦) وهو السلمي وتقديمت ترجمته.

(٧) لم أهتم إلى قائله وهو في المحرر ١٢/١٥، والبحر ٦/٤٩٠، والقرطبي ١٣/١٣.

قال الزمخشري^(١): «ولو قرئ «يُمْثُلُون» لكان أوجه، لولا الرواية» يعني بالتشديد. قلت: قدقرأ بها السُّلْطَنِي والله الحمد.

قوله: «أَتَصْبِرُون» المعادل ممحذوف أي: ألم لا تصبرون. وهذه الجملة الاستفهامية قال الزمخشري^(٢): «موقعها بعد الفتبة موقع «أَيُّكُم» بعد الابتلاء في قوله «لَيَلِوْكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ»^(٣) يعني أنها معلقة لما فيها من معنى فعل القلب، فتكون منصوبة المحل على إسقاط الخافض.

آ. (٢١) قوله: «عَتُوا»: مصدر. وقد صَحَّ هنا، وهو الأكثُر، وأُعْلَى في سورة مريم في «عَيْتَا»^(٤) لمناسبة ذِكْرُتْ هناك وهي تواخي رؤوس الفوائل.

آ. (٢٢) قوله: «يَوْمَ يَرَوْنَ»: فيه أوجه، أحدها: أنه منصوب بلا ضمار فعل يَدْلُل عليه قوله: «لَا بُشَّرَى» أي: يُمْتَنِعُونَ البشرى يوم يَرَوْنَ. الثاني: أنه منصوب بـيَدُكُّرْ، فيكون مفعولاً به. الثالث: أنه منصوب بـ«يُعَذَّبُونَ» [٦٧٤/ب] مقدراً. ولا يجوز أن يعمل فيه نفس البشرى / لوجهين، أحدهما: أنها مصدر، والمصدر لا يعمل فيما قبله. والثاني: أنها منفية بـ«لا»، وما بعدها لا يَعْمل فيما قبلها.

قوله: «لَا بُشَّرَى» هذه الجملة معمولة لقولِ مضمر أي: يَرَوْنَ الملائكة يقولون: لَا بُشَّرَى، فالقول حال من الملائكة. وهو نظير التقدير في قوله

(١) الكشاف ٨٧/٣.

(٢) الكشاف ٨٧/٣.

(٣) الآية ٢ من المُلْك.

(٤) الآية ٨ من مريم. وانظر: الدر المصنون ٧/٥٧٠ حيث صرّفها، ولم يُشر إلى تواخي الفوائل.

تعالى : «وَالْمُلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ»^(۱). قال الشیخ^(۲) : «واحتمل بُشَرَیٰ أَنْ يَکُونَ مَبْنِیاً مَعَ لَا ، واحتمل أَنْ يَکُونَ فِی نِیَةِ التَّنْوِینِ مَنْصُوبَ الْلَفْظِ ، وَمُبْنِی مِنَ الْصِرْفِ لِلتَّأْنِیثِ الْلَازِمِ . فَإِنْ كَانَ مَبْنِیاً مَعَ لَا احْتَمَلَ أَنْ يَکُونَ «يَوْمَئِذٍ» خَبْرًا ، وَ«لِلْمُجْرِمِينَ» خَبْرٌ بَعْدِ خَبْرٍ ، أَوْ نَعْتَأً لَ«بُشَرَیٰ» ، أَوْ مَتَعْلِقًا بِمَا تَعْلَقَ بِهِ الْخَبْرُ ، وَأَنْ يَکُونَ «يَوْمَئِذٍ» صَفَةً لَ«بُشَرَیٰ» ، وَالْخَبْرُ «لِلْمُجْرِمِينَ» وَيَجِدُ خَلَافًا سَبِیْلِهِ وَالْأَخْفَشِ : هَلْ الْخَبْرُ لِنَفْسِ لَا ، أَوْ الْخَبْرُ لِلْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ مَجْمُوعٌ لَا وَمَا يُبْنِی مَعَهَا»^(۳) ؟ وَإِنْ كَانَ فِی نِیَةِ التَّنْوِینِ وَهُوَ مَعْرُبٌ جَازَ أَنْ يَکُونَ «يَوْمَئِذٍ»^(۴) وَ«لِلْمُجْرِمِينَ» خَبْرِيْنَ ، وَجَازَ أَنْ يَکُونَ «يَوْمَئِذٍ» خَبْرًا وَ«لِلْمُجْرِمِينَ» صَفَةً . وَالْخَبْرُ إِذَا كَانَ الْاسْمُ لِيْسَ مَبْنِیاً لِنَفْسِ لَا بِاجْمَاعٍ .

قلت : قوله : «واحتمل أَنْ يَکُونَ فِی نِیَةِ التَّنْوِینِ» إِلَى آخِرِهِ لَا يَتَأَتَّى إِلَّا عَلَى قَوْلِ أَبِي إِسْحَاقَ . وَهُوَ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ اسْمَ لَا النَّافِيَةُ لِلْجَنْسِ مَعْرُبٌ ، وَيَعْتَدِرُ عَنْ حَذْفِ التَّنْوِینِ بِكَثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، وَيَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ بِالرَّجُوعِ إِلَيْهِ فِي الْفَرْسَرَةِ . وَيُشَيدُ^(۵) :

٣٤٨٠ - أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

(۱) الآية ۲۳ من الرعد.

(۲) البحر ۶/۴۹۲.

(۳) ذهب الأخفش إلى أنه مرفوع بـ لـ، وذهب سبويه إلى أن لا وما رُكِبَ معها في موضع المبتدأ، والخبر المرفوع خبر عنه. انظر: الكتاب ۱/۲۴۵، ۲۵۳، ۳۵۳، والارتفاع ۲/۱۶۵.

(۴) بعده في مطبوعة البحر: «عموماً لبُشَرَیٰ وَأَنْ يَکُونَ صَفَةً».

(۵) تقدم برقم ۹۵.

ويتأوهُ البصريون على إضمار: ألا تَرَوْنِي رجلاً. وكان يمكنُ الشیخُ أن يجعله معرباً - كما أدعى - بطريقٍ أخرى: وهي أن يجعل «بشرى» عاملةً في «يومئذٍ» أو في «للمجرمين» فيصير من قبيل المُطَوَّل^(١)، والمُطَوَّلُ معربٌ، لكنه لم يُلْمَ بـذلك^(٢). وسيأتي شيءٌ من هذا في كلام أبي البقاء^(٣) رحمة الله. ويجوز أن يكون «بشرى» معرباً منصوباً بطريقٍ أخرى. وهي أن تكون منصوبة بفعلٍ مقدر أي: لا يُشَرُونَ بُشْرَى كقوله تعالى: «لَا مَرْحَبًا بِهِمْ»^(٤)، «لَا أَهْلًا ولا سهلاً». إلا أنَّ كلامَ الشیخِ لا يمكن تزيله على هذا القوله: «جازَ أَنْ يكونَ « يومئذٍ » و « لِلْمُجْرِمِينَ » خبرَيْنَ » فقد حكمَ أَنَّ لها خبراً. وإذا جعلت منصوبة بفعلٍ مقدر لا يكون لـ«لا» حيثَدٌ خبر^(٥); لأنَّها داَخِلَةٌ على ذلك الفعل المقدر. وهذا موضعٌ حسَنٌ فتأمله.

قوله: « يومئذٍ لِلْمُجْرِمِينَ » قد تقدَّم في « يومئذٍ » أوجهه. وجَرْأُ أبو البقاء^(٦) أَنْ يكونَ منصوباً بـ« بشْرَى ». قال: «إذا قَدِرْتَ أَنَّهَا مُنْوَنَةٌ غَيْرُ مُبَنِّيَةٌ مع «لا» ويكونُ الخبرُ «للمجرمين».

وجَرْأُ أيضًا هو والزمخشري^(٧) أَنْ يكون « يومئذٍ » تكريراً لـ« يومَ يَرَوْنَ ». وردَّ الشیخ^(٨) سواءً أُريد بالتكريير التوكيدُ اللفظيُّ أم أُريد به البدل قال: « لأنَّ

(١) أي الشيء بالمضارف.

(٢) بل أَلْمَ ويبدو أن سقطاً قد لحق نسخة البحر التي ينقل عنها السمين، فقد عذر أبو حيان « يومئذٍ » معمولاً لبشرى.

(٣) الإملاء ٢/١٦٢.

(٤) الآية ٥٩ من ص.

(٥) الأصل خبراً.

(٦) الإملاء ٢/١٦٢.

(٧) الكشاف ٣/٨٨.

(٨) البحر ٦/٤٩٢.

يُوْمَ مَنْصُوبٌ بِمَا تَقْدُمْ ذِكْرُهُ مِنْ «اذْكُر»، أَوْ مِنْ يَعْدِمُونَ الْبُشْرِيَّ. وَمَا بَعْدَ «لَا» العَالِمَةُ فِي الاسمِ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهَا. وَعَلَى تَقْدِيرِ ما ذَكَرَاهُ يَكُونُ الْعَالِمُ فِيهِ مَا قَبْلَ لَا». قَلْتَ: وَمَا رُدَّ بِهِ لِيَسْ بِظَاهِرٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَمْلَةَ الْمُنْفَيَّةُ مَعْمُولَةً لِلْقُولِ الْمُضَمِّرِ الْوَاقِعِ حَالًا مِنْ «الْمَلَائِكَة»، وَالْمَلَائِكَةُ مَعْمُولَةٌ لِـ«بَرَوْن»، وَبَرَوْنَ مَعْمُولٌ لـ«يَوْمٍ» خَفْضًا بِالإِضَافَةِ، فـ«لَا» وَمَا فِيهِ مِنْ تَمْمَةِ الظَّرْفِ الْأَوَّلِ مِنْ حِيثِ إِنَّهَا مَعْمُولَةٌ لِبَعْضِ مَا فِيهِ حَيْزِهِ فَلِيَسْتَ بِأَجْنَبِيَّةٍ وَلَا مَانِعَةٍ مِنْ أَنْ يَعْمَلَ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا. وَالْعَجْبُ لِهِ كَيْفَ تَخَيَّلُ هَذَا، وَغَفَلَ عَمَّا قُلْتَهُ فَلَيْهِ وَاضْطَرَّ بِهِ مَعَ التَّأْمُلِ؟

وَـ«لِلْمُجْرِمِينَ» مِنْ وَضْعِ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمُضَمِّرِ شَهَادَةُ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ. وَالْمُضَمِّرُ فِي «يَقُولُونَ» يَجُوزُ عَوْدُهُ لِلْكُفَّارِ وَـ«الْمَلَائِكَة».

وَـ«جَبْرِأً» مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُلْتَزَمِ إِضْمَارُ نَاصِبَهَا، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ. قَالَ سَيِّدُهُ^(١): «وَيَقُولُ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: أَتَقْعُلُ كَذَا؟ فَيَقُولُ: جَبْرِأً». وَهِيَ مِنْ حَجَرِهِ إِذَا مَنَعَهُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعِيدَ طَالِبٌ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَمْنَعَ الْمُكْرُوَةَ لَا يَلْحَقُهُ. وَكَانَ الْمَعْنَى: أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْهَا وَيَحْجُرَهُ حَجْرًا.

وَالْعَامَّةُ عَلَى كَسْرِ الْحَاءِ. وَالضَّحَّاكُ^(٢) وَالْحَسَنُ وَأَبُورِجَاءُ عَلَى ضَمْهَا وَهُوَ لُغَةُ فِيهِ. قَالَ الزَّمْخَشِريُّ^(٣): «وَمَجِيئُهُ عَلَى فَعْلٍ أَوْ فُعْلٍ فِي قِرَاءَةِ الْحَسَنِ تَصَرُّفٌ فِي لَاخْتَصَاصِهِ بِمَوْضِعٍ وَاحِدٍ، كَمَا كَانَ قَعْدَكَ وَعَمْرَكَ^(٤) كَذَلِكَ.

(١) الْكِتَابُ ١/١٦٤.

(٢) الإِتْحَافُ ٢/٣٠٧، وَالقرْطَبِيُّ ١٣/٢١، وَالبَّحْرُ ٦/٤٩٢. وَقَرَا الْمَطْرُوعِيُّ «جَبْرِأً».

(٣) الْكِشَافُ ٣/٨٨.

(٤) قَعْدَكَ اللَّهُ بِفَتْحِ الْقَافِ وَكَسْرِهَا كَانَهُ قَاعِدٌ مَعَكَ يَحْفَظُ عَلَيْكَ قَوْلِكَ. انْظُرْ: الْلِسَانُ (قَعْدَكَ وَعَمْرَكَ: قَالَ فِي الْلِسَانِ (عَمَّ): «يَقَالُ: قَدْ طَالَ عَمْرَهُ وَعُمْرُهُ لِغَتَانَ فَصِيْحَتَانَ فَإِذَا أَقْسَمُوا فَتَحُوا لَا غَيْرَهُ».

وأنشدتُ بعض الرُّجَاز (١) :

٣٤٨١ – قالتْ وفيها حِينَةً وَذَعْرُ
عَوْدٌ بِرَبِّي مِنْكُمْ وَحُجْرٌ

وهذا الذي أنسده الزمخشري يقتضي تصرف «حجراً» وقد تقدم نصُّ
سيبويه على أنه يلزم النصب. وحکى أبو البقاء (٢) في لغة ثالثة وهي الفتح
قال: «وقد قریء بها». فعلى هذا كمل فيه ثلاثة لغات مقروءة بهنَّ.

ومَحْجُوراً صفة مؤكدة للمعنى كقولهم: ذيل ذاتل (٣)، ومَوْتٌ مائِتٌ.
والحِجْر: العقل لأنه يمنع صاحبه.

آ. (٤) قوله: **«هَبَاءٌ»**: الهباء والهبة: التراب الدقيق قاله
ابن عرفة. قال الجوهرى (٥): **«يُقال منه: هبا يهبو (٦)** إذا ارتفع وأهبطه أنا
إباء». وقال الخليل والرجاج (٧): «هو مثل الغبار الداخل في الكوة يتراكم مع
ضوء الشمس». وقيل: الهباء ما تطاير من شرار النار إذا أضرمت. والواحدة
هباء على حد تمر وتمرة. ومتشوار أي مفرق، نثر الشيء: فرقه. والثرة (٨):

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان (حجر) وشواهد الكشاف ٤/١٣. والعيدة
الصادق. والذعر: الخوف. وفي اللسان «حَبَرٌ عليه يَحْجُرُ حَبَرًا وَحَبَرًا وَحَبَرًا
مَنْعِهِ». وضبط البيت بالضم.

(٢) الإملاء ٢/١٦٢.

(٣) ذيل ذاتل: الهوان والخزي.

(٤) الصحاح (هبا).

(٥) والمصدر هبوا.

(٦) معاني القرآن ٤/٦٤.

(٧) قال الجوهرى: «والثرة: كوكبان بينهما مقدار ثبر، وفيهما لطخ بياض كأنه قطعة
سحاب» الصحاح (ث).

لنجمٍ متفرقة. والثُّرُّ: الكلامُ غير المنظوم على المقابلة بالشعر. وفائدة الوصف به أنَّ الْهَبَاء تراه منتظمًا مع الضوء / فإذا حَرَكْتُه تَفَرَّقَ فَجِيءَ بِهَذِهِ الصَّفَةِ [٦٧٥/١] لتنفيذ ذلك. وقال الزمخشري^(١): «أو مفعول ثالث لجعلناه أي : فجعلناه جامعاً لحقاره الْهَبَاء والتَّنَاثِيرِ كقوله تعالى : «كونوا قردة خاسدين»^(٢) أي : جامعين للمسخ والحسن». قال الشيخ^(٣): «وخالف ابن درستويه، فالخلاف النحوين في منعه أن يكون لكان خبران وأزيد، وقياس قوله في «جعل» أن يمنع أن يكون لها خبر ثالث». قلت : مقصوده أنَّ كلامَ الزمخشري مردودٌ قياساً على ما منعه ابن درستويه من تعديل خبر «كان».

آ. (٢٤) قوله : **«خَيْرٌ مُسْتَقْرٌ وَأَحْسَنٌ»** : في أفعال هنا قولان، أحدهما : أنها على بابها من التفضيل. والمعنى : أنَّ المؤمنين خيرٌ في الآخرة مستقرًا من مستقر الكفار، وأحسن مقيلاً من مقيلهم، لو فرض أن يكون لهم ذلك، أو على أنهم خيرٌ في الآخرة منهم في الدنيا. والثاني : أن تكون لمجرد الوصف من غير مفاضلة.

آ. (٢٥) قوله : **«وَيَوْمَ تَشَقَّقُ»** : العامل في «يوم» : إما اذْكُرْ، وإما : يفرد الله بالملك يوم تشقق، لدلالة قوله «الْمُلْكُ يَوْمَدِ الْحَقِّ للرحمٰن»^(٤) عليه.

وقرأ^(٥) الكوفيون وأبو عمرو هنا وفي ق^(٦) «تشقق» بالتحميف. والباقيون

(١) الكشاف ٨٩/٣.

(٢) الآية ٦٥ من البقرة.

(٣) البحر ٤٩٣/٦.

(٤) الآية ٢٦ من الفرقان، التالية.

(٥) السبعة ٤٦٤، والشر ٢/٣٣٤، والبحر ٤٩٤/٦، واليسير ١٦٣، والحججة ٥١٠.

(٦) الآية ٤٤.

- الفرقان -

بالتشديد^(١). وهموا وأضحتان. حَذَفَ الْأُولُونَ تاء المضارعة، أو تاء التفعّل، على خلاف في ذلك. والباقيون أَدْغَمُوا تاء التفعّل في الشين^(٢) لما بينهما من المقاربة، وهم «كتَّاظَاهُرُونَ» حَذْفًا وإدغامًا. وقد مضى في البقرة.

قوله: «بِالْغَمَامِ» في هذه الباء ثلاثة أوجه، أحدهما: على السبيّة أي: بسبب الغمام، يعني بسبب طلوّعه منها. ونحوه «السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ»^(٤) كأنه الذي تَشَقَّ بِهِ السَّمَاءُ. الثاني: أنها للحال أي: ملتبسة بالغمام. الثالث: أنها بمعنى عن أي: عن الغمام. كقوله: «يَوْمَ تَشَقَّ الْأَرْضُ عَنْهُمْ»^(٥).

قوله: «وَنَزَّلَ الْمَلَائِكَةُ» فيها اثنتا عشرة قراءة^(٦): ثُتَّان في المتواتر، وعشرون في الشاذ. فقرأ ابن كثير من السبعة «وَنَزَّلَ» بنون مضمومة ثم أخرى ساكنة وزاي خفيف مكسورة مضارع «أَنْزَلَ»، و«الملائكة بالنصب مفعول به». وكان من حق المصدر أن يجيء بعد هذه القراءة على إنزال. قال أبو علي^(٧): «لَمَّا كَانَ أَنْزَلَ وَنَزَّلَ يَجْرِيَانِ مَجْرِيًّا وَاحِدًا، أَجْرِيَ مَصْدَرُ أَحْدِهِمَا عَلَى مَصْدَرِ الْأَخْرَ» وأنشد^(٨):

٣٤٨٢ - وقد تَطَوَّتْ أَنْطَوَاءُ الْجَضْبِ

(١) تَشَقَّق.

(٢) فالالأصل تَشَقَّق أبدلت التاء الثانية شيئاً وأدغمت الشين في الشين.

(٣) الآية ٨٥. وانظر: الدر ١/٤٧٨.

(٤) الآية ١٨ من المزمل.

(٥) الآية ٤٤ من سورة ق.

(٦) انظر: السبعة ٢٦٤، والتيسير ١٦٤، والتجة ٥١١، والتجة ٣٣٤/٢، والبحر ٤٩٤/٦، والمحتسب ٢/١٢٠، والقرطبي ٢٤/١٣، وال Shawād ١٠٤.

(٧) التجة (خ) ٤/٦٦.

(٨) تقدم برقم ١٢٢٧.

الفرقان

لأنَّ تَطْوِيْتُ وَانْطَوِيْتُ بِمَعْنَىٰ». قلت: ومثله «وَتَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبَتَّلًا»^(١) أي: تَبَتَّلًا. وقرأ الباقون من السبعة «وَنَزَلَ» بضم النون وكسر الزاي المشددة وفتح اللام، ماضياً مبنياً للمفعول. «الملائكة» بالرفع لقياً مقام الفاعل. وهي موافقة لمصدرها.

وقرأ ابن مسعود وأبو رجاء «وَنَزَلَ» بالتشديد ماضياً مبنياً للفاعل، وهو الله تعالى، «الملائكة» مفعول به. وعنه أيضاً «وَأَنْزَلَ» مبنياً للفاعل عَدَاه بالتضعيف مرة، وبالهمزة أخرى. والاعتذار عن مجيء مصدره على التفعيل كالاعتذار عن ابن كثير. وعنه أيضاً «وَأَنْزَلَ» مبنياً للمفعول.

وقرأ هارون عن أبي عمرو «وَتَنَزَّلَ الْمَلَائِكَةُ» بالباء من فوق وتشديد الزياء ورفع اللام مضارعاً مبنياً للفاعل، «الملائكة» بالرفع، مضارع نَزَل بالتشديد، وعلى هذه القراءة فالمعنى ممحوظ أي: وَتَنَزَّلَ الْمَلَائِكَةُ مَا أَمْرَتَ أَنْ تَنَزَّلَه.

وقرأ الخفاف عنه، وجناح بن حبيش «وَنَزَلَ» مخففاً مبنياً للفاعل «الملائكة» بالرفع. وخارجة عن أبي عمرو أيضاً وأبو معاذ «وَنَزَلَ» بضم النون وتشديد الزياء ونصب «الملائكة». والأصل: وَنَزَلَ بِنَوْنَيْنِ حُذِفَتْ إِحْدَاهُمَا^(٢).

وقرأ أبو عمرو وابن كثير في روايةٍ عنهما بهذا الأصل «وَنَزَلَ» بـنـوـنـيـن وتشديد الزياء. وقرأ أبيه و«نَزَلْتُ» بالتشديد مبنياً للمفعول. «وَتَنَزَّلْتُ» بـزيـادـةـ تـاءـ فيـ أـوـلهـ، وـتـاءـ التـانـيـثـ فـيـهـماـ.

(١) الآية ٨ من المزمل.

(٢) انظر: شرح التصريح ٤٠١/٢.

وقرأ أبو عمرو في طريقة الخفاف عنه «ونزل» بضم النون وكسر الزاي خفيفة مبنياً للمفعول، قال صاحب اللوامح^(١): «فإن صحت القراءة فإنه حذف منها المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، تقديره: ونزل نزول الملائكة، فمحذف التزول، ونقل إعرابه إلى الملائكة. بمعنى: نزل نازل الملائكة؛ لأن المصدر يجيء بمعنى الاسم. وهذا مما يجيء على مذهب [٦٧٥/ب] سيبويه/ في ترتيب بناء اللازم للمفعول به؛ لأن الفعل يدل على مصدره»، قلت: وهذا تم محل كثير دعث إليه ضرورة الصناعة، وقال ابن جني^(٢): «وهذا غير معروف؛ لأن نزل لا يتعدى إلى مفعول فيبني هنا للملائكة. ووجهه: أن يكون مثل: رُكِمَ الرجل وجُنَّ، فإنه لا يقال إلا: أَرْكَمَهْ واجْتَهَ الله، وهذا باب سماع لا قياس». قلت: ونظير هذه القراءة ما تقدم في سورة الكهف في قراءة منْ قرأ «فلا يقوم له يوم القيمة وزنا»^(٣) بحسب «وزنا» من حيث تعددية القاصرين وتقدم ما فيها.

آ. (٢٦) قوله: «الملُكُ يوْمَئِذٍ»: فيه أوجه، أحدها: أن يكون «الملُكُ» مبتدأ، والخبر «الحق»، ويومئذٍ متعلق بالملك. وللرحمٰن متعلق بالحق، أو بمحذوف على التبيين، أو بمحذوف على أنه صفة للحق. الثاني: أن الخبر «يومئذٍ»، و«الحق» نعت للملك. وللرحمٰن على ما تقدم. الثالث: أن الخبر «للرحمٰن» و«يومئذٍ» متعلق بالملك، و«الحق» نعت للملك.

آ. (٢٧) قوله: «وَيَوْمَ يَعْضُ»: معمول بمحذوف، أو معطوف على «يَوْمَ تَشَقُّ». و«يَعْضُ» مضارع عَضُّ، وزنه فعل بكسر العين، بدليل

(١) انظر: البحر ٤٩٤/٦.

(٢) المحتسب ١٢١/٢.

(٣) الآية ١٠٥ من الكهف «فلا تُقْسِمُ»، وما ذكره قراءة عبيد بن عمير. وانظر: الدر المصون ٥٥٤/٧.

قولهم: عَصِيتُ أَعْضُ، وَحَكى الْكَسَائِيُ فَتَحَاهَا فِي الْمَاضِي، فَعَلَى هَذَا
يُقَالُ: أَعْضُ بِالْكَسْرِ فِي الْمَضَارِعِ. وَالْعَضُّ هُنَا كَنَاءٌ عَنْ شَدَّةِ الْلَّزَومِ. وَمَثَلُهُ:
حَرَقَ نَابَهُ، قَالَ^(۱):

٣٤٨٣ - أَبْنَى الضَّيْمَ وَالنُّعْمَانَ يَحْرِقُ نَابَهُ
عَلَيْهِ فَأَفْضَى وَالسَّيْوَفُ مَعَايِلُهُ

وَهَذِهِ الْكَنَاءُ أَبْلَغَ مِنْ تَصْرِيحِ الْمُكْنَى عَنْهُ. وَأَلْ في «الظَّالِم» تَحْتَمِلُ
الْعَهْدَ، وَالجِنْسَ، عَلَى حَسْبِ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «يَقُولُ» هَذِهِ الْجَمْلَةُ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «يَعْضُ». وَجَمْلَةُ التَّمْنُّي بَعْدِ
الْقَوْلِ مَحْكِيَّةٌ بِهِ. وَتَقْدُمُ الْكَلَامُ فِي مِبَاشِرَةِ «يَا» لِـ«الْبَيْتِ» فِي النِّسَاءِ^(۲).

وَفَلَانُ^(۳) كَنَاءٌ عَنْ عَلَمٍ مَنْ يَعْقِلُ وَهُوَ مُنْصَرِفٌ، وَفَلُّ كَنَاءٌ عَنْ نَكْرَةِ مَنْ
يَعْقِلُ مِنَ الْذُكُورِ، وَفُلَّةٌ عَمَّنْ يَعْقِلُ مِنَ الْإِنَاثِ، وَفَلَانُ وَفَلَانَةُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ
عَنْ غَيْرِ الْعَاكِلِ. وَيَخْتَصُّ فُلُّ وَفُلَّةُ بِالنِّدَاءِ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ^(۴):

٣٤٨٤ - فِي لَجْأِ أَمْسِكٍ فُلَانًا عَنْ فُلِّ
وَلِيْسَ «فُلُّ» مُرَحَّمًا مِنْ فَلَانَ خَلَافًا لِلْفَرَاءِ^(۵)، وَزَعْمُ الشَّيْخِ^(۶) أَنَّ

(۱) تَقْدِيم بِرْقَمْ ۱۰۷۳.

(۲) انْظُرْ: الدَّرِ المَصُونُ ۳۴/۴.

(۳) الْوَارَدَةُ فِي الْآيَةِ ۲۸ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَمْ أَتَخْذِ فَلَانًا خَلِيلًا».

(۴) تَقْدِيم بِرْقَمْ ۳۴۲۳.

(۵) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: «لَوْ كَانَ تَرْحِيمًا لَوْجَبَ أَنْ يُقَالُ فِيهِ: بِيَافِلَاهُ» شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ۱۳۲۹.

(۶) الْبَحْرُ ۶/۴۹۶.

- الفرقان -

ابن عصفور^(١) وابن مالك^(٢) وابن العلچ^(٣) وهموا في جعلهم «فُل» كنايةً عن علمٍ مَنْ يَعْقِلُ كُفَلَانْ. ولا مَفْلُ وفَلَانْ فيها وجهان، أحدهما: أنها واو. والثاني: أنها ياء، وقرأ^(٤) الحسن «يا ويلتني» بكسر التاء وباء صريحةٍ بعدها، وهي الأصل، وقرأ الدوري بالإمالة، قال أبو علي^(٥): «وتَرَكَ الإِمَالَةُ أَحْسَنُ»؛ لأنَّ أصلَ هذه اللفظة الياء، فبدلت الكسرة فتحةً، والياء ألفاً؛ فراراً من الياء. فمَنْ أَمَالَ رَجَعَ إِلَى الَّذِي مِنْهُ فَرَّ أَوْلَأً» قلت: وهذا منقوضٌ بنحو «باع» فإنَّ أصلَه الياء ومع ذلك أَمَالُوا، وقد أَمَالُوا «يا حَسْرَتَنِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ»^(٦) و«يا أَسْفَنِي»^(٧) وكـ «يا ويلتني» في كونِ الفهما عن ياء المتكلّم.

آ. (٢٩) قوله: «وكان الشيطان»: يُحتمل أن تكون هذه الجملة من مقولِ الظالم، فتكون منصوبةً المحل بالقول، وأن تكون من مقولِ الباري تعالى، فلا محل لها لاستثنافها.

آ. (٣٠) قوله: «مَهْجُورًا»: مفعول ثانٍ لـ «اتَّخَذُوا» أو حالٍ. وهو مفعولٌ من الهَجْرِ بفتح الهاء وهو التَّرْكُ والبُعْدُ. أي: جعلوه متروكاً بعيداً.

(١) شرح الجمل له ١٠٦/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٣٢٩/٣.

(٣) ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الإشبيلي من نحاة الأندلس، قرأ على الشلوبيين، له البسيط، عاش في القرن السابع. انظر: طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٢٩٨.

(٤) انظر في قراءاتها: النشر ٥٣/٢، السبعة ٤٦٤، البحر ٤٩٥/٦، والقرطبي ٢٦//١٣.

(٥) الحجة (خ) ٦٦/٤.

(٦) الآية ٥٦ من الزمر. وهي قراءة حمزة والكسائي وأخرين، الإتحاف ٤٣١/٢.

(٧) الآية ٨٤ من يوسف، وهي قراءة حمزة والكسائي وأخرين، الإتحاف ١٥٢/٢.

وقيل : هو من الْهَجْر بالضم أي : مهجوراً فيه ، حيث يقولون فيه : إنه شعراً وأساطير ، وجعل الزمخشري^(١) مفعولاً^(٢) هنا مصدراً بمعنى الْهَجْر قال : «كالمجلود والمَعْقُول». قلت : وهو غير مقيس ، ضبطه أهل اللغة في الْيَقَاظِ فلا تُتَعَدَّى إلَّا بِنَقلٍ^(٣).

آ. (٣١) قوله : **«هادِيًّا»** : حال أو تمييز . وقد تقدّم إعراب مثل هذه الجملة^(٤) .

آ. (٣٢) قوله : **«جُمْلةً»** : حال من القرآن ، إذ هي في معنى مُجْتمعاً.

قوله «كذلك» الكاف : إنما مرفوعة المَحَلُّ أي : الأمر كذلك . و «لِبَثَّتْ» علة لمخذولٍ أي : لثبتَّ فعلنا ذلك . وإنما منصوبته على الحال أي : أنزل مثل ذلك ، أو على النعت لمصدر مخذولٍ ، و «لِبَثَّتْ» متعلق بذلك الفعل المخذول . وقال أبو حاتم : «هي جوابٌ قسمٍ» وهذا قولٌ مرجوحٌ نحا إليه الأخفش^(٥) وجعلَ منه «ولتَصْغِي» ، وقد تقدّم في الأنعام^(٦) .

وقرأ^(٧) عبد الله «لِبَثَّتْ» بالياء أي : الله تعالى .

والترتيب : التفريق . ومجيء الكلمة بعد الأخرى بسكون يسير دون قطع النفس . ومنه ثَغْرٌ رَّتْلٌ وَمَرْتَلٌ أي : مُفْلِجُ الأسنان ، بين أسنانه فُرْجٌ يسيرةً .

(١) الكشاف ٩٠/٣ .

(٢) المفعول هنا «مهجوراً» .

(٣) انظر : شرح الشافية ١/١٧٤ .

(٤) انظر : الدر المصنون ٣/٥٨٦ .

(٥) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/٣٣٤ .

(٦) الآية ١١٣ . وانظر : الدر المصنون ٥/١١٨ .

(٧) البحر ٦/٤٩٧ .

الفرقان -

قال الزمخشري^(١): «ونَزَّلْ هنا بمعنى: أَنْزَلَ لَا غَيْرُ كَخَبْرٍ بمعنى أَخْبَرُ، وَإِلَّا تَدَافَعَا» يعني أنَّ «نَزَّلَ» بالتشديد يقتضي بالأصل التمجيم والتفريق، فلو لم يُجْعَلْ بمعنى أَنْزَلَ الَّذِي لا يقتضي ذلك لتدافع مع قوله «جُمْلَةً» لأنَّ الجملة تنافي التفريق، وهذا بناءً منه على معتقده وهو أنَّ التضعيف يَدُلُّ على التفريق. وقد نَصَّ على ذلك في مواضع من كتابه «الكشاف». وتقدَّم^(٢) ذلك في البقرة وأول آل عمران وأخر الإسراء، وحکى هناك عن ابن عباس ما يُقوِّي [أ] ظاهره صحته. / ٦٧٦

آ. (٣٣) قوله: «إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ»: هذا الاستثناء مفرغٌ والجملة في محل نصب على الحال أي: لا يَأْتُونَكَ بمثَلٍ إِلَّا في حال إِتَائِنَا إِيَّاكَ كذا. والمُعْنَى: ولا يَأْتُونَكَ بِسُؤَالٍ عَجِيبٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْأَمْرِ الْحَقِّ. و«تَفْسِيرًا» تميِّز، والمفضَّل عليه محفوظ أي: تفسيراً من مثيلهم.

آ. (٣٤) قوله: «الَّذِينَ يُخْتَرُونَ»: يجوز رفعه خبرَ مبتدأً محفوظ أي: هم الذين. ويجوز نصبه على اللَّمْ، ويجوز أن يرتفع بالابتداء، وخبرُ الجملة من قوله «أولُكَ شَرُّ مَكَانًا». ويجوز أن يكون «أولُكَ» بدلاً، أو بياناً للموصول، و«شَرُّ مَكَانًا» خبر الموصول.

آ. (٣٥) قوله: «هَارُونَ»: بدل أو بيان، أو منصوب على القطع. و«وزيرًا» مفعول ثانٍ، وقبل: حال، والمفعول الثاني قوله: «معه».

آ. (٣٦) قوله: «فَدَمَرْنَا هُمْ»: العامة على «فَدَمَرْنَا» فعلاً ماضياً معطوفاً على محفوظ أي: فَدَهَا فَكَذَبُوهُمَا فَدَمَرْنَا هُمْ. وقرأ^(٣) على أكرم الله

(١) الكشاف ٩٠/٣.

(٢) انظر مثلاً: الدر المصنون ٢١/٣، والكشاف ٤١١/١.

(٣) انظر في قراءاتها: المحتب ١٢٢/٢، والبحر ٤٩٨/٦، الشواذ ١٠٥.

وجهه «فَدَمْرَاهُمْ» أمراً لموسى وهارون. وعنه أيضاً «فَدَمْرَاهُمْ» كذلك أيضاً، ولكنه مؤكّد بالتون الشديدة. وعنه أيضاً: «فَدَمْرَا بِهِمْ» بزيادة باء الجر بعد فعل الأمر، وهي تُشَبِّه القراءة قبلها في الخط. وتَقَلَّ عنـه الزمخشري^(١) «فَدَمْرَاهُمْ» بناءً المتكلّم.

آ. (٣٧) قوله: «وَقَوْمَ نُوحٍ»: يجوز أن يكون منصوباً، عطفاً على مفعول «دَمْرَناهُمْ». ويجوز أن يكون منصوباً بفعل مضمر يفسّره قوله «أَغْرَقْنَاهُمْ». ويرجح هذا بتقدّم جملة فعلية قبله. هذا إذا قلنا: إن «لَمَّا» ظرف زمانٍ، وأما إذا قلنا إنها حرف وجوب لوجوب^(٢) فلا يتّأتى ذلك؛ لأنّ «أَغْرَقْنَاهُمْ» حينئذٍ جواب «لَمَّا»، وجوابها لا يفسّر، ويجوز أن يكون منصوباً بفعلٍ مقدرٍ لا على سبيل الاشتغال، أي: اذكر قوم نوح.

آ. (٣٨) قوله: «وَعَادًا»: فيه ثلاثة أوجه، أن يكون معطوفاً على قوم نوح، وأن يكون معطوفاً على مفعول «جَعَلْنَاهُمْ»، وأن يكون معطوفاً على محل «للظالمين» لأنّه في قوة: وَعَدْنَا الظالمين بعذابٍ.

قوله: «وَاصْحَابُ الرَّسُّ» فيه وجهان، أحدهما: من عَطْف المغاير. وهو الظاهر. والثاني: أنّه من عطف بعض الصفات على بعضٍ. والمراد بأصحاب الرسٌّ ثمودٌ؛ لأنّ الرسٌّ البئر التي لم تُطُو، عن أبي عبيد، وثمود أصحاب آبار. وقيل: الرسٌّ نهرٌ بالشرق، ويقال: إنهم أناسٌ عبّدة أصنامٌ قتلوا نبيّهم، ورسوه في بئرٍ أي: دسّوه فيها.

(١) لم يرد هذا التقليل في «الكتشاف».

(٢) ذهب سيبويه إلى أنها حرف وجوب لوجوب، وذهب الفارسي إلى أنها ظرف. انظر: الكتاب ٢/٣١٢، والإيضاح العضدي ٣١٩.

قوله: «بَيْنَ ذَلِكَ» (ذلك) إشارة إلى مَنْ تَقْدَمَ ذَكْرُهُ، وهم جماعاتٌ، فلذلك حَسْنَ دخولٍ (بين) عليه.

آ. (٣٩) قوله: «وَكُلًا ضَرَبْنَا لِهِ الْأَمْثَالَ»: يجوز نصبه بفعل يفسّره ما بعده أي: وَحَذَرْنَا أو ذَكَرْنَا، لأنهما في معنى: ضَرَبْنَا لِهِ الْأَمْثَالَ. ويجوز أن يكون معطوفاً على ما تقدّم، و«ضَرَبْنَا» بيان لسبب إهلاكهم. وأمّا «كُلًا» الثانية فمفهوم مقدم.

آ. (٤٠) قوله: «مَطَرَ السَّوْءُ»: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مصدر على حَذْفِ الزوائد أي: إِمْطَارُ السَّوْءِ. الثاني: أنه مفعول ثانٍ؛ إذ المعنى: أَعْطَيْتُهَا وَأَوْلَيْتُهَا مَطَرَ السَّوْءِ. الثالث: أنه نعت مصدر محدود أي: إِمْطَارًا مِثْلَ مَطَرِ السَّوْءِ.

وقرأ: (١) زيد بن علي «مَطَرَت» ثلاثياً مبنياً للمفعول و«مَطَرَ» متعد
قال (٢):

..... ٣٤٨٥

كَمْ بِوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحْلِ مَمْطُورٍ

وقرأ (٣) أبو السَّمَال «مَطَرَ السَّوْءِ». بضم السين. وقد تقدّم الكلام على السُّوءِ والسُّوءِ في براءة (٤).

(١) البحر ٦/٥٠٠.

(٢) البيت للفرزدق وصدره:

إِنِّي وَإِيَّاكَ إِذْ حَلْتَ بِأَرْجُلِنَا

وهو في ديوانه ٢٦٣، والكتاب ١/٢٦٩.

(٣) البحر ٦/٥٠٠.

(٤) انظر: الدر المصورون ٦/١٠٥.

وقوله: «أَتَوْا عَلَى الْفَرِيَةِ» إنما عَدَّى «أَتَى» بـ«عَلَى» لأنَّه ضُمِّنَ معنى «مَرَّ».

آ. (٤١) قوله: «إِنْ يَتَّخِذُونَكُمْ»: «إِنْ» نافيةٌ وـ«مَهْزُواً» مفعولٌ ثانٍ، ويحتمل أن يكون التقديرُ: موضع هُزُءٌ، وأن يكون مَهْزُواً بك. وهذه الجملة المنفيَّة تتحتمل وجهين، أحدهما: أنها جوابُ الشرطية. واختصَتْ «إذا» بـأنَّ جوابها متى كان منفيًّا بـ«ما» أو «إِنْ» أو «لَا»، لا يُحتاج إلى الفاء، بخلاف غيرها مِنْ أدواتِ الشرط. فعلى هذا يكون قوله: «أَهْذَا الَّذِي» في محلٍ نصبٍ بالقول المضمر. وذلك القولُ المضمرُ في محلٍ نصبٍ على الحالِ أي: إِنْ يَتَّخِذُونَكُمْ قائلين ذلك. والثاني: أنها جملةٌ معتبرةٌ بين «إذا» وجوابها، وجوابها: هو ذلك القولُ المضمرُ المحكىُ به «أَهْذَا الَّذِي» والتقديرُ: وإذا رأَوكُمْ قالوا: أَهْذَا الَّذِي بَعَثْنَا، فاعتراض بجملة النفي. ومفعولٌ «بَعَثْنَا» محفوظٌ هو عائدُ الموصولِ أي: بَعَثْنَا. وـ«رَسُولًا» على بايه من كونه صفةً فيتصبُّ على الحالِ. وقيل هو مصدرٌ/ بمعنى رسالةٍ فيكونُ على حَذْفِ مضارِّي أي: ذا [٦٧٦/ب] رسولٍ، بمعنى: ذا رسالة، أو يُجْعَلُ نفسُ المصدرِ مبالغةً، أو بمعنى مُرسَلٍ. وهو تكُلُّفٌ.

آ. (٤٢) قوله: «إِنْ كَادَ لِيَضِلُّنَا»: قد تقدَّمَ نظيره في «سبحان»^(١).

قوله: «لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا» جوابها محفوظٌ أي: لضلالنا عن آلهتنا، قال الزمخشري^(٢): «لو لا في مثل هذا الكلام جاري من حيث المعنى لا من حيث الصنعة مجرى التقيد للحكم المطلق».

(١) انظر: الدر المصنون ٣٩٢/٧.

(٢) الكشاف ٩٣/٣.

– الفرقان –

قوله: «مَنْ أَصَلُّ» جملة الاستفهام معلقة لـ «يَعْلَمُونَ»، فهي سادةً مسدةً مفعوليها إنْ كانت على بابها، ومسدةً واحداً إنْ كانت بمعنى عَرْفٍ. ويجوزُ في «مَنْ» أنْ تكون موصولةً. وـ «أَصَلُّ» خبرٌ مبتدأً مضمونٌ، هو العائد على «مَنْ» تقديره: مَنْ هو أَصَلُّ. وإنما حذف للاستطالة بالتمييز كقولهم: «مَا أَنَا بِالذِّي قَاتَلَ لَكَ سُوءًا»^(١)، وهذا ظاهرٌ إنْ كانت متعديةً لواحد، وإنْ كانت متعديةً لاثنين فتحتاج إلى تقدير ثانٍ ولا حاجة إليه.

آ. (٤٣) قوله: «مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَ هَوَاهُ»: مفعولاً الاتّخاذ منْ غير تقديم ولا تأخير لاستواهما في التعريف، وقال الزمخشري^(٢): «فإإن قلت: لمَّا أَخَرَ «هَوَاهُ» والأصل قولك: اتَّخَذَ الْهُوَى إِلَهًا؟ قلت: ما هو إلَّا تقديم المفعول الثاني على الأول للعناية به، كما تقول «عَلِمْتُ مِنْ تَلَاقِ زِيدًا» لفضل عنايتك بالمنطلق». قال الشیخ^(٣): «وادعاء القلب – يعني التقديم – ليس بجيد لأنَّه من ضرائر الأشعار». قلت: قد تقدم فيه ثلاثة مذاهب. على أنَّ هذا ليس من القلب المذكور في شيء، إنما هو تقديم وتأخير فقط.

وقرأ^(٤) ابن هرمس «إِلَاهَ هَوَاهُ» على وزن فعالة. وإلهه بمعنى: المألوه، والهاء للمبالغة كعلامة ونسبة. وإلهه مفعول ثانٍ قدم لكونه نكرة، ولذلك صُرِفَ. وقيل: إلهه هي الشمس. وردَّ هذا: بأنَّه كان ينبغي أن يمتنع من الصرف للعلمية والتأنيث. وأجيب بأنها تدخل عليها ألل كثيراً فلما ترعرعت منها صارت نكرة جارية مجرِّي الأوصاف. ويقال: إلهه بضم الهمزة أيضاً اسمًا للشمس.

(١) انظر: الكتاب ١ / ٢٧٠ ، ٣٩٩.

(٢) الكشاف ٣ / ٩٣.

(٣) البحر ٦ / ٥٠١.

(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢ / ١٢٣ ، والبحر ٦ / ٥٠١.

وقرأ بعض المدحبين «آلهة هواه» جمع إله، وهو أيضاً مفعول مقدم، وجُمِع باعتبار الأنواع، فقد كان الرجل يعبد آلهة شتى. ومفعول «رأيت» الأول، «من»، والثاني: الجملة الاستفهامية.

آ. (٤٥) قوله: **«كيف»**: منصوبة بـ «مَدَّ» وهي معلقة لـ «تر» فهي في موضع نصب وقد تقدم القول في «الم تر».

قوله: «ثم جعلنا» قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: «ثم» في هذين الموضعين كيف موقعها؟ قلت: موقعها لبيان تفاصيل الأمور الثلاثة، كأن الثاني أعظم من الأول، والثالث أعظم منهما تشبهاً، لتباعد ما بينها في الفصل، بتباعد ما بينها في الوقت».

آ. (٤٩) قوله: **«لنجي بي به»**: فيه وجهان أظهرهما: أنه متعلق بالإنزال. والثاني: - وهو ضعيف - أنه متعلق بـ «طهور». وقال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: إنزال الماء موصوفاً بالطهارة، وتعليقه بالإحياء وال澌قى يؤذن بأن الطهارة شرط في صحة ذلك كما تقول: «حملني الأمير على فرس جواد لأصيده عليه الوحش»، قلت: لما كان سقى الأناسي من جملة ما أنزل له الماء وصف بالطهارة إكراماً لهم وتشميماً للسمينة عليهم»^(٣).

و «طهور» يجوز أن يكون صفة مبالغة منقولاً من طاهر. كقوله تعالى: «شراباً طهوراً»^(٤)، وقال:

(١) الكشاف ٩٤/٣.

(٢) الكشاف ٩٥/٣.

(٣) قال بعد ذلك: «وبياناً أن من حقهم حين أراد الله لهم الطهارة وأرادهم عليها أن يؤثروها في بواطفهم ثم في ظواهرهم».

(٤) الآية ٢١ من الإنسان.

الفرقان

٣٤٨٦ - إلى رُجُح الأَكْفَالِ غَيْدٍ مِن الصُّبَا

عِذَابِ الشَّنَاياِ رِئْقُهُنَّ طَهُورٌ

وَأَنْ يَكُونَ اسْمَ مَا يُتَطَهَّرُ بِهِ كَالسَّحُورُ، وَأَنْ يَكُونَ مَصْدِرًا لِلِّقْبُولِ
وَالْوَلُوعِ. وَوَصْفُ «بَلْدَةً» بـ«مَيْتٍ» وَهِيَ صَفَّةٌ لِلْمَذْكُورِ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الْبَلْدَةِ.

قُولُهُ «وَنُسْقِيهِ» الْعَامَةُ عَلَى ضَمِّ النُّونِ. وَقَرَأَ(٢) أَبُو عُمَرٍ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ
عَنْهُمَا وَأَبُو حِيَةِ وَابْنِ أَبِي عَبْلَةِ بَفْتَحَهَا. وَقَدْ تَقْدَمَ أَنَّهُ قُرِئَ بِذَلِكَ فِي النَّحْلِ(٣)
وَالْمُؤْمِنِينَ(٤). وَتَقْدَمُ كَلَامُ النَّاسِ عَلَيْهِمَا.

قُولُهُ: «مِمَّا خَلَقْنَا» يَحْجُرُ أَنْ تَتَعَلَّقَ بـ«نُسْقِيهِ»، وَهِيَ لَا بِتَدَاءِ الْغَايَةِ.
وَيَحْجُرُ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ مِنْ «أَنْعَامًا». وَتَكْرَرُتِ الْأَنْعَامُ
وَالْأَنْسَيُّ: قَالَ الزَّمْخَشْرِيُّ(٥): «لَأَنَّ عَلَيَّ النَّاسُ وَجْلَهُمْ مُنْيَخُونَ بِالْأَوْدِيَةِ(٦)
وَالْأَنْهَارِ، فِيهِمْ غُنْيَةٌ عَنْ سُقْيِ الْمَاءِ(٧)، وَأَعْقَابُهُمْ - وَهُمْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ -
لَا يُعِيشُهُمْ إِلَّا مَا يُنْزِلُ اللَّهُ مِنْ رَحْمَتِهِ وَسُقْيَا سَمَائِهِ».

قُولُهُ: «وَأَنْسَيِّ» فِيهِ وَجْهَانَ، أَحَدُهُمَا: وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّدِهِ(٨) أَنَّهُ جَمْعُ

(١) لم أَهْتِدْ إِلَى قَاتِلِهِ، وَهُوَ فِي الْلِّسَانِ (رَجُع) بِرِوَايَةِ «فَيْفِي خَصْرُورُهَا». وَامْرَأَةُ رَجَاح
وَرَاجِعٌ: ثَقِيلَةُ الْعَجِيزَةِ.

(٢) الإِتْحَافُ ٢/٣٠٩، وَالْبَحْرُ ٦/٥٠٥، وَالقرْطَبِيُّ ١٣/٥٦.

(٣) انْظُرْ: الدَّرُّ المَصْوُنُ ٧/٢٥١.

(٤) انْظُرْ: إِعْرَابَهُ لِلآيَةِ ٢١ مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ:
الْكَشَافُ ٣/٩٥.

(٥) الْكَشَافُ: «بِالْقَرْبِ مِنْ».

(٦) الْكَشَافُ: «السَّمَاءُ».

(٧) لِيْسَ فِي الْكِتَابِ إِشَارَةٌ إِلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا هَذَا مَذْهَبُ الْفَرَاءِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ
وَالْمُعْتَمِدُ ٢/٢٦٩. وَانْظُرْ: الْمُمْتَعُ ٢٧٢.

– الفرقان –

إنسان . والأصل : إنسان وأنسين ، فَبَدَلَتِ النُّونُ يَاءً وَأَدْغَمَ فِيهَا الْيَاءَ قَبْلَهَا ، ونحو ظَرْبَانٍ وظَرَابِيٍّ . والثاني : وهو قول الفراء^(١) والمبرد والزجاج^(٢) أنه جمع إنسى . وفيه نظر لأن فعالى إنما يكون جمعاً لِمَا فيه ياءً مشددة لا تدل على نسبٍ نحو: كُرْسِيٌّ وَكَرَاسِيٌّ . / فلو أريد بـ كرسي النسب لم يجُز جمعه على كراسي . ويبعد أن يقال: إن الْيَاءَ في إنسى ليس للنسب وكان حُقُّهُ أن يُجمعَ على أناسيّة نحو: مَهَالَةٌ فِي الْمُهَلَّبِيِّ وَأَزَارَقَةٌ فِي الْأَرْزَقِيِّ . [٦٧٧/أ]

وقرأ^(٣) يحيى بن الحارث الْذَّمَاريُّ والكسائيُّ – في رواية – « وأناسي » بتخفيف الْيَاءَ . قال الزمخشري^(٤): « بحذف ياءً فأعيل كقولك: أنايم في أناعيم ». وقال^(٥): « فإنْ قلت لِمَ قَدْمٌ إِحْيَا الْأَرْضِ وَسَقْيَ الْأَنْعَامِ عَلَى سَقْيِ الأناسي؟ قلت: لأنَّ حِيَةَ الأناسي بِحِيَةِ أَرْضِهِمْ وَحِيَةَ أَنْعَامِهِمْ، فَقَدْمٌ مَا هُو سببُ حِيَاتِهِمْ، وَلَا نَهُمْ إِذَا ظَفَرُوا بِسُقْيَا أَرْضِهِمْ وَسَقْيِ أَنْعَامِهِمْ لَمْ يَعْدِمُوا سُقْيَاهُمْ ». .

آ . (٥٠) قوله: **«ولقد صَرَفْنَاهُ»** : يجوز أن تعود الهاء على القرآن ، وأن تعود على الماء أي: صَرَفْنَا نُزُولَهُ مِنْ وَأَبِلْ وَطَلْ وَجَوْدَ وَرَذَادَ وَغَيْرِ ذلك . وقرأ^(٦) عكرمة « صَرَفْنَاهُ » بتخفيف الراء .

(١) وهذا ما أجازه الفراء إضافة إلى المذهب الأول . انظر: معاني القرآن ٢/٢٦٩ ، وهو أيضاً مذهب الأخفش في معانيه ٤٢٢ .

(٢) معاني القرآن ٤/٧١ . وانظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٣٤ .

(٣) البحر ٦/٥٠٥ .

(٤) الكشاف ٣/٩٥ .

(٥) الكشاف ٣/٩٥ .

(٦) البحر ٦/٥٠٦ .

آ. (٥٢) قوله : « وجاهِدُهُمْ بِهِ » : أي بالقرآن، أو بترك الطاعة المدلول عليها بقوله « فلا تُطِعْ »، أو بما ذَلَّ عليه « ولو شئنا لَعَثَنا في كل قرية نَذِيرًا » مِنْ كونه نذيرًا كافة القرى أو بالسيف.

آ. (٥٣) قوله : « مَرَجَ الْبَحْرَيْنَ » : في مَرَجَ قولان، أحدهما: بمعنى : خَلَطَ وَمَرَجَ ، ومنه مَرَجَ الْأَمْرُ أَيْ : اخْتَلَطَ قَالَهُ ابْنُ عَرْفَةَ . وَقَيْلُ : مَرَجَ أَجْرِيَ . وَأَمْرَجَ لَغَةً فِيهِ . قَيْلُ : مَرَجَ لَغَةُ الْحِجَازِ ، وَأَمْرَجَ لَغَةُ نَجْدٍ . وَفِي كَلَامِ بَعْضِ الْفَصَحَاءِ : « بَحْرَانَ أَحَدُهُمَا بِالْأَخْرِ مَمْرُوجٌ ، وَمَاءُ الْعَذْبِ مِنْهُمَا بِالْأَجَاجِ مَمْرُوجٌ » .

قوله : « هَذَا عَذْبُ فُرَاتٍ وَهَذَا مَلْحُ أَجَاجٍ » هذه الجملة لا محل لها لأنها مستأنفة، جواب لسؤالٍ مقدِّرٍ . كَانَ قَائِلًا قَالَ : كَيْفَ مَرْجُهُمَا؟ فَقَيْلُ : هَذَا عَذْبُ وَهَذَا مَلْحٌ . وَيَجُوزُ عَلَى ضَعْفٍ أَنْ تَكُونَ حَالَيْهَا . وَالْفَرَاتُ الْمَبَالِغُ فِي الْحَلَالَةِ . وَالثَّاءُ فِيهِ أَصْلِيَّةُ لَامُ الْكَلِمَةِ . وَوَزْنُهُ فُعَالٌ ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقْفُظُ عَلَيْهَا هَاءً . وَهَذَا كَمَا تَقَدَّمَ لَنَا فِي التَّابُوتِ^(١) . وَيَقُولُ : سَمِّيَ الْمَاءُ الْحَلُوُ فُرَاتًا؛ لِأَنَّهُ يَقْرُتُ الْعَطْشَ أَيْ : يَسْقُهُ وَيَقْطَعُهُ . وَالْأَجَاجُ : الْمَبَالِغُ فِي الْمَلُوْحَةِ . وَقَيْلُ : فِي الْحَرَارَةِ . وَقَيْلُ : فِي الْمَرَارَةِ ، وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ الْمُقَابَلَةِ ، حِيثُ قَالَ تَعَالَى عَذْبُ فُرَاتٍ وَمَلْحُ أَجَاجٍ . وَأَنْشَدَ لِبَعْضِهِمْ^(٢) :

٣٤٨٧ – فَلَا وَاللَّهِ لَا أَنْفَكُ أَبْكِي
إِلَى أَنْ تَلْتَقِي شَغْنَا عَرَاتَا
أَلْحَى إِنْ تَرَخَتْ أَجَاجٌ عَيْنِي
عَلَى جَدِّ حَوَى الْعَذْبَ الْفَرَاتَا

(١) انظر: الدر المصنون ٥٢٣/٢

(٢) لم أقف على هذين البيتين . وعراةً هنا ترسم كتابة: عراةً .

ما أحسنَ ما كنَى عن دمْعه بالأجاج، وعن المبكِّي عليه بالعذبِ الفراتِ.
وكان سبب إنشادي هذين البيتين أن بعضهم لحن قائلهما في قوله «عُرَاتَا»:
كيف يقف على تاء التأنيث المنونة بـالآلف؟ فقلت: إنها لغة مستفيدة يجعلون
الباء كغيرها فيُدللون تنوينها بعد الفتح الفاء. حكوا عنهم. أكلت تمرتا، نحو:
أكلت زيتا.

وقرأ^(١) طلحة وقتيبة عن الكسائي «ملح» بفتح الميم وكسر اللام، وكذا
في سورة فاطر^(٢)، وهو مقصورٌ من مالح، كقولهم: بَرِدٌ في بارد قال^(٣):

٣٤٨٨ ـ وصَلَّيَا بَرِدا

وماء مالح لغة شاذة. وقال أبو حاتم: «وهذه قراءة منكرة».
قوله: «وِجْرًا مَحْجُورًا» الظاهر عطفه على «بَرِزَخًا». وقال
الزمخشري^(٤): «فَإِنْ قلتَ: جِرْأًا مَحْجُورًا ما معناه؟ قلتَ: هي الكلمة التي
يَقُولُها المتعوذ، وقد فَسَرَناها، وهي هنا واقعة على سيل المجاز. كأنَّ كلَّ
واحدٍ من البحرين يقول لصاحبه: جِرْأًا مَحْجُورًا، وهي من أحسن
الاستعارات»، فعلى ما قاله يكون منصوباً بقولِ مضمرٍ.

قوله: «يَنْهَمَا بَرِزَخًا» يجوز أن يكون الطرف متعلقاً بالجملة، وأن يتعلّق
بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «بَرِزَخًا»، والأول أظهر.

(١) البحر ٥٠٧/٦.

(٢) الآية ١٢.

(٣) تقدم برقم ١٥٣٤.

(٤) الكشاف ٩٦/٣.

آ. (٥٤) قوله: «من الماء»: يجوز أن يتعلق بخلق، وأن يتعلق بمحذوف حالاً من «ماء» و«من» لابتداء أو للتبعيض. والصَّهْرُ: قال الخليل: «لا يقال لأهل بيته المرأة إلا «أصحابها»، ولا لأهل بيته الرجل إلا «أخواته». قال: «ومن العرب من يطلق الأصحاب على الجميع». وهذا هو الغالب.

آ. (٥٥) قوله: «على ربِّه»: يجوز أن يتعلق بـ«ظاهراً» وهو الظاهر، وأن يتعلق بمحذوف على أنه خبر «كان» وـ«ظاهراً» حال. والظاهير: المعاون.

آ. (٥٧) قوله: «إلا مَنْ شاء»: فيه وجهان، أحدهما: هو منقطع أي: لكن من شاء أن يتَّخِذَ إلى ربه سبيلاً فليَفْعُلْ. والثاني: أنه متصل على حَذْفِ مضارِّ يعني: إلا أجرَ مَنْ، أي: الأجر الحاصل على دعائِه إلى الإيمان وقبوله؛ لأنَّه تعالى يأْجُرُني على ذلك. كذا حكاه الشيخ^(١). وفيه نظر؛ لأنَّه لم يُسْنِدِ السُّؤال المنفي في الظاهر إلى الله تعالى، إنما أسنَدَه إلى المخاطبين. فكيف يَصْحُّ هذا التَّقْدير؟

آ. (٥٩) قوله: «الذِّي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ»: يجوز فيه على قراءة العامة في «الرحمن» بالرفع أوجه، أحدها: أن يكون مبتدأ وـ«الرحمن» خبره، وأن يكون خبر مبتدأ مقدر أي: هو الذي خلق، وأن يكون منصوباً [بإضمار فعل، وأن يكون صفة للحي الذي لا يموت أو بدلًا / أو بياناً. وأمَّا على قراءة زيد بن علي^(٢) «الرحمن» بالجر فيتَعَيَّنُ أن يكون «الذِّي خَلَقَ» صفة للحي فقط؛ لولا يُفصَّلَ بين النعت ومنعوه بأجنبي.

(١) البحر ٥٠٨/٦

(٢) البحر ٥٠٨/٦

قوله : «الرَّحْمَنُ» مَنْ قَرَا بِالرَّفِعِ فَفِيهِ أَوْجَةٌ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ خَبْرُ (الذِّي خَلَقَ) وَقَدْ تَقْدُمَ . أَوْ يَكُونُ خَبْرًا مِنْتَادًا مَضْمِرًا أي : هُوَ الرَّحْمَنُ ، أَوْ يَكُونُ بَدْلًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي «اسْتَوْى» أَوْ يَكُونُ مِبْتَدًى ، وَخَبْرُهُ الْجَمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ «فَاسْأَلْ بِهِ» عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ . كَفَوْلَهُ^(١) :

٣٤٨٩ - وَقَائِلَةٌ حَوْلَانٌ فَانِكِحْ فَتَاهُمْ

.....
أَوْ يَكُونُ صَفَةً لِلَّذِي خَلَقَ ، إِذَا قَلَنَا: إِنَّهُ مَرْفُوعٌ . وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ زِيدٍ فَيَعِينُ أَنْ يَكُونَ نَعْنَاءً .

قوله : «بِهِ» فِي الْبَاءِ حَوْلَانٌ ، أَحَدُهُمَا: هِيَ عَلَى بَابِهَا ، وَهِيَ مُتَعْلِقَةٌ بِالسُّؤَالِ . وَالْمَرَادُ بِالْخَبِيرِ اللَّهُ تَعَالَى ، وَيَكُونُ مِنَ التَّجْرِيدِ ، كَفَولُكَ: لَقِيتَ بِهِ أَسْدًا . وَالْمَعْنَى: فَاسْأَلِ اللَّهَ الْخَبِيرَ بِالْأَشْيَاءِ . قَالَ الزَّمْخَشْرِي^(٢): «أَوْ فَاسْأَلْ بَسْوَالِهِ خَبِيرًا» ، كَفَولُكَ: رَأَيْتُ بِهِ أَسْدًا أَيْ: بِرَؤْيَتِهِ انتَهَى . وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ صَلَةً «خَبِيرًا» وَ«خَبِيرًا» مَفْعُولٌ «اسْأَلْ» عَلَى هَذَا ، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ الْمُؤْكَدَةِ . وَاسْتَضْعَفَهُ أَبُو الْبَقاء^(٣) . قَالَ: «وَيَضْعُفُ أَنْ يَكُونَ خَبِيرًا حَالًا مِنَ الْمُؤْكَدَةِ» . وَاسْتَضْعَفَهُ أَبُو الْبَقاء^(٤) . قَالَ: «وَيَضْعُفُ أَنْ يَكُونَ خَبِيرًا لَا يُسْأَلُ إِلَّا عَلَى جَهَةِ التَّوْكِيدِ» . كَفَولَهُ: «وَهُوَ الْحَقُّ فَاعِلٌ «اسْأَلْ» لَا يَخْيَرُ لَا يُسْأَلُ إِلَّا عَلَى جَهَةِ التَّوْكِيدِ» . ثُمَّ قَالَ: «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ «الرَّحْمَنُ» إِذَا رَفَعْتَهُ بِاسْتَوْى» .

(١) تَقْدُمْ بِرَقْمِ ١٧٢٥ . وَالْأَخْفَشُ فِي «مَعْنَى الْقُرْآنِ» لَمْ يُشَرِّ إِلَى إِعْرَابِ هَذِهِ الْآيَةِ ، غَيْرَ أَنَّهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ تَقدُّرُ: هَوْلَاءُ حَوْلَانٌ ، كَمَا تَقُولُ: الْهَلَالُ فَانظَرْ إِلَيْهِ ، كَأَنِّكَ قَلْتَ: هَذَا الْهَلَالُ . وَقَدْ يَكُونُ الْمُؤْلِفُ قَدْ اعْتَمَدَ فِي نَسْبَةِ مَا ذَكَرَهُ ، إِلَى الْأَخْفَشِ ، عَلَى أَنَّهُ يَجِيزُ زِيادةُ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِمْ: «أَخْوَكَ فُوجِدَ» . انْظُرْ: «مَعْنَى الْقُرْآنِ» ١٢٤ . وَانْظُرْ:

ص ٨٠ .

(٢) الْكَشَافُ ٩٨/٣ .

(٣) الْإِمَلَاءُ ١٦٤/٢ .

(٤) الْآيَةُ ٩١ مِنَ الْبَقَرَةِ .

- الفرقان -

والثاني: أن تكون الباء بمعنى «عن»: إما مطلقاً، وإما مع السؤال خاصةً كهذه الآية الكريمة وقول الشاعر^(١):

..... ٣٤٩٠ فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ

البيت. والضمير في «عنه» لله تعالى و«خبيراً» من صفات الملك وهو جبريل عليه السلام. ويجوز على هذا - أعني كون «خبيراً» من صفات جبريل - أن تكون الباء على بايه، وهي متعلقة بـ«خبيراً» كما تقدم أي: فسائل الخبراء به.

آ. (٦٠) قوله: **«لَمَا تَأْمُرُنَا»**: قرأ الأخوان^(٢) «يَأْمُرُنَا» ببناء الغيبة يعني محمد^(٣) صلى الله عليه وسلم. والباقيون بالخطاب يعني: لـما تأمرنا أنت يا محمد. و«ما» يجوز أن تكون بمعنى الذي. والعائد ممحذف؛ لأنه متصل؛ لأن «أمر» يتعدى إلى الثاني بإسقاط الحرف. ولا حاجة إلى التدريج الذي ذكره أبو البقاء^(٤): وهو أن الأصل: لـما تأمرنا بالسجود له، ثم بسجوده، ثم تأمرنا، ثم تأمرنا. كما قدره، ثم قال: «هذا على مذهب أبي الحسن، وأما على مذهب سيبويه فحذف ذلك من غير تدريج». قلت: وهذا ليس مذهب سيبويه. ويجوز أن تكون موصوفة، والكلام في عائدها موصوفة كهي موصولة. ويجوز أن تكون مصدرية، وتكون اللام للعلة أي: أنسجد من أجل أمرك، وعلى هذا يكون المسجد له ممحذفاً. أي: أنسجد للرحمن لـما تأمرنا. وعلى

(١) تقدم برقم ١٠.

(٢) السبعة ٤٦٦، والحججة ٥١١، والشهر ٣٣٤/٢، والبحر ٥٠٩/٦، والتيسير ١٦٤، والقرطبي ٦٤/١٣.

(٣) أي إن فاعل «يأمرنا» هو محمد صلى الله عليه وسلم.

(٤) الإملاء ١٦٤/٢.

هذا لا تكونُ «ما» واقعةً على العالم. وفي الوجهين الأوَّلَيْنِ يُحْتَمَلُ ذلك، وهو المبادرُ للفهمِ .

آ. (٦١) قوله : **«سِرْجَا»** : فرأى الجمهوُرُ بالإفراد، والمراد به الشمَسُ، ويؤيُّدُه ذِكْرُ القمرِ بعده. والأخوان^(١) **«سُرْجَا»** بضمتيْنِ جمعاً، نحو حُمَرٍ في جمَار. وجمعُ باعتبارِ الكواكبِ النَّيَّراتِ . وإنما ذِكْرُ القمرِ تَشْرِيفاً له كقوله : **«وَجَرِيلٌ وَمِيكَالٌ»**^(٢) بعد انتظامِهما في الملائكةِ . وقرأ الأعمش والنَّخعي وابن ثَابَ كذلك، إلَّا أنه بسكونِ الراءِ تخفيفاً . والحسن^(٣) والأعمش والنَّخعي وعااصِم - في روايَةِ عصمة - و**«قُمْرَا»** بضمِّهِ وسكونِهِ، وهو جمع قَمَرَاءِ كَحُمَرٍ في حُمَرَاءِ . والمعنى : وذا ليالٍ قُمْرٌ منيراً، فحذفَ المضافُ، وأُقيِّمَ المضافُ إِلَيْهِ مُقاَمَهُ، ثُمَّ التفتَ إِلَى المضافِ بعده حَذْفِهِ فوصفَهُ بـ «منيراً» . ولو لم يَعْتَبِرْ لِقالَ : منيرةً، ونظيرُ مراعاتهِ بعده حَذْفِهِ قولُ حسان^(٤) :

٣٤٩١ - يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيقَ عَلَيْهِمْ
بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرُّحْيَقِ السَّلْسلَ

(١) انظر في قراءاتها: السبعَةُ ٤٦٦، والبحرُ ٥١١/٦، والتيسيرُ ١٦٤، والقرطبيُّ ٦٥/١٣، والحجَّةُ ٥١٢، والنشرُ ٢/٣٣٤.

(٢) «مَنْ كَانَ عَدُوا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرَسُلِهِ وَجَرِيلٌ وَمِيكَالٌ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ». الآية ٩٨ من البقرة.

(٣) الإتحافُ ٣١٠/٢، والبحرُ ٥١١/٦، والقرطبيُّ ٦٥/١٣.

(٤) ديوانه ٧٤/١، ابن عيَشٍ ١٣٣/٦، الخزانةُ ٢٣٦/٢، الهمعُ ٥١/٢، الدررُ ٦٤/٢، والبرِيقُ موضعُ بارضِ دمشق، أو نهرٌ يُشَعَّبُ من بردَى . وفاعلُ يَسْقُونَ وهو الواو عائدٌ على أولادِ جفنة . قال في الخزانة: «وتعدية الورود بـ على لتضمنه معنى النزول . والصفيق: التحويل من إناء إلى إناء ليتصفُ . والسلسل: السائغُ الشربُ، والرحيمُ: الخمر . يصفهم بالوجود فيسقون الوارد عليهم ماء مصفى ممزوجاً بالخمر .

– الفرقان –

الأصل: ماء بَرَدَى، فَحَذَفَهُ ثُمَّ رَاعَاهُ فِي قَوْلِهِ: «يُصَفِّقُ» بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِهِ
وَلَوْلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لِقَالَ: «تُصَفِّقُ» بِالْتَاءِ مِنْ فَوْقِهِ^(١). عَلَى أَنْ بَيْتَ حَسَانَ يَحْتَمِلُ
أَنْ يَكُونَ كَقَوْلِهِ^(٢):

..... ٣٤٩٢

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

مع أَنْ ابْنَ كِيسَانَ يُجِيزُ سَعَةً.

آ. (٦٢) قَوْلُهُ: «خَلْفَةُ»: فِيهِ وَجْهَانَ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ
ثَانٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَالٌ بَحْسِبِ الْقَوْلَيْنِ فِي «جَعْلٍ». وَخَلْفَةٌ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
مَصْدِرًا مِنْ خَلْفَهُ يَخْلُفُهُ، إِذَا جَاءَ مَكَانَهُ، وَأَنْ يَكُونَ اسْمًا هِيَّثُ كَالرُّكْبَةِ، وَأَنْ
يَكُونَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ كَقَوْلِهِ^(٣):

..... ٣٤٩٣

وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا
أَكَلَ النَّمَلُ الَّذِي جَمَعا

خَلْفَةٌ حَتَّى إِذَا ارْتَبَعَتْ

سَكَنَتْ مِنْ جَلٍّ يَبْعَا

فِي بَيْوتٍ وَسْطَ دَسْكَرَةٍ

حَوْلَهَا زَيْتُونٌ قَدْ يَنْعَا

وَمُثْلُهُ قَوْلُ زَهِيرٍ^(٤):

(١) لَأَنَّ الْفَ بَرَدَى لِلتَّائِيَّتِ.

(٢) تَقْدِيم بِرْقَمٍ ٢٨٣.

(٣) تَقْدِيم بِرْقَمٍ ٧٨٨ وَالدَّسْكَرَةُ: بِنَاءُ كَالْقَصْرِ حَوْلَهُ بَيْوَتٌ لِلأَعْاجِمِ يَكُونُ فِيهَا الشَّرَابُ
وَالْمَلَاهِيُّ.

(٤) تَقْدِيم بِرْقَمٍ ٧٨٧.

٣٤٩٤. بها العينُ والأرم يَمْشِيْن خَلْفَهُ

.....

وأفرد «خلفة». قال أبو البقاء^(١): «لأن المعنى: يَخْلُفُ / أحدهما الآخر، [٦٧٨/١] فلا يتحقق هذا إلا منها» انتهى.

والشكور: بالضم مصدر بمعنى الشكر، وبالفتح صفة مبالغة.

آ. (٦٢) قوله: «وعباد الرحمن»: رفع بالابتداء. وفي خبره وجهان، أحدهما: الجملة الأخيرة في آخر السورة: «أولئك يُجْزَوْن»^(٢) وبه بدأ الزمخشري^(٣). «والذين يَمْشُون» وما بعده صفات للمبتدأ. والثاني: أن الخبر «يَمْشُون». والعامة على «عباد». واليماني^(٤) «عبد» بضم العين، وشد الباء جمع عبد. والحسن «عبد» بضمتين.

والعامة «يَمْشُون» بالتحفيف مبنياً للفاعل. واليماني^(٥) والسلمي^(٦) بالتشديد مبنياً للمفعول.

قوله: «هَوْنَا»: إما نعت مصدر أي: م شيئاً هوناً، وإما حال أي: هين. والهون: اللين والرفق.

قوله: «سَلَامًا» يجوز أن يتصرف على المصدر بفعل مقدر أي: نُسَلِّم سلاماً، أو نُسَلِّمُ تَسْلِيمًا^(٧) منكم لا تُجاهِلُكم، فأقيم السلام مقام التسليم.

(١) الإملاء ٢/١٦٥.

(٢) الآية ٧٥.

(٣) الكشاف ٣/٩٩.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٥١٢، الشواذ ١٠٥.

(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٥١٢، والشواذ ١٠٥.

(٦) تحتمل في الأصل: تسلا.

ويجوز أن يتضمن على المفعول به أي : قالوا هذا اللفظ . قال الزمخشري^(١) :
أي قالوا سداداً من القول يسلّمون فيه من الأذى . والمراد سلامهم من السُّفه
قوله^(٢) :

٣٤٩٥ - ألا لا يَجْهَلْنَ أَحَدٌ عَلَيْنَا
فَنَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ

وراجح سيبويه^(٣) أن المراد بالسلام السلام لا التسليم ، لأن المؤمنين
لم يؤمروا فقط بالتسليم على الكفرة ، وإنما أمروا بالمسالمة ، ثم نسخ ذلك ،
ولم يذكر سيبويه في كتابه نسخاً إلا في هذه الآية .

آ . (٦٤) قوله : **«سُجَدًا»** : خبر «بَيْتُونَ» وبصعف أن تكون
تامة . أي : دخلوا في البيات . و «سُجَدًا» حال . و «لرَبِّهِمْ» متعلق بـ «سُجَدًا» وقدم
السجدة على القيام ، وإن كان بعده في الفعل لاتفاق الفواصل . و «سُجَدًا» جمع
ساجد كضرب^(٤) في ضارب . وقرأ^(٥) أبو البرهان «سُجودًا» بزنة قعود .
و «بَيْتُ» هي اللغة الفاشية ، وأرد السراة وبجولة^(٦) يقولون : بيات وهي لغة
العوام اليوم .

(١) الكشاف ٩٩/٣

(٢) تقدم برقم ٢٠١ .

(٣) الكتاب ١/١٦٣ - ١٦٤ وعبارته (ولكته على قولك) : براءة منكم وتسلّمًا .

(٤) الأصل : كضراب .

(٥) البحر ٦/٥١٣ .

(٦) بنو بجالة : حيٌّ من العرب ، وبجولة بالتصغير . قيل : إنهم بطن من ضبة أو من قيس
عيلان أو من سليم وبالنسبة إليهم بجيلى . انظر : اللسان (بجل) .

آ. (٦٥) قوله : **«غَرَاماً»** : أي : لازماً دائمًا . وعن الحسن : كلُّ
غَرِيمٍ يفارِقُ غَرِيمَه إلَّا غَرِيمَ جَهَنَّمَ . وأنشَدُوا قولَ بشر بن أبي خازم^(١) :

٣٤٩٦ - **وَيَوْمُ النَّسَارِ وَيَوْمُ الْجِفَا**
رِ كَانَا عَذَابًا وَكَانَا غَرَاما

وقال الأعشى^(٢) :

٣٤٩٧ - **إِنْ يُعَاقِبْ يَكُنْ غَرَاماً وَإِنْ يُغْ**
طِ جَزِيلًا فَإِنَّهُ لَا يُبَالِي

فـ «غراماً» بمعنى لازم .

آ. (٦٦) قوله : **«سَاءَتْ»** : يجوز أن تكون بمعنى أحزنتْ
فتكون متصرفةً، ناصبةً المفعول به، وهو هنا محذوف أي : إنها أي : جهنم
أحزنتْ أصحابها وداخلتها. ومُستقرأً : يجوز أن يكون تميزاً، وأن يكون حالاً .
ويجوز أن تكون «سَاءَتْ» بمعنى بُشِّرتْ فتعطى حكمها. ويكون المخصوص
محذوفاً. وفي سَاءَتْ ضميرُ بهمْ . و «مُستَقْرَأً» يتعين أن يكون تميزاً أي :
سَاءَتْ هي . فـ «هي» مخصوص . وهو الرابط بين هذه الجملة وبين ما وقعتْ
خبرأً عنه، وهو «إنها»، كذا قدره الشيخ^(٣) . وقال أبو البقاء^(٤) : «ومُستَقْرَأً»
تميز . وسَاءَتْ بمعنى بُشِّرتْ . فإنْ قيل : يلزم من هذا إشكال، وذلك أنه يلزم
تأنيث فعل الفاعل المذكور من غير مسوغٍ لذلك، فإنَّ الفاعل في «سَاءَتْ»

(١) نسبة في اللسان (غم) إلى الطرماح . وهو في مجاز القرآن ٢ / ٨٠ منسوباً إلى بشر ،
 ومعجم البلدان ٢ / ٨٩ .

(٢) ديوانه ٩ .

(٣) البحر ٦ / ٥١٣ .

(٤) الإملاء ٢ / ١٦٥ .

الفرقان -

على هذا يكون ضميراً عائداً على ما بعده، وهو «مستقراً ومُقاماً»، وهما مذكران فمن أين جاء التأنيث؟ والجواب: أن المستقر عبارة عن جهنم فلذلك جاز تأنيث فعله. ومثله قوله^(١):

٣٤٩٨ - أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلُ ثِبْجَاءَ مُجْفَرَةَ
دِعَائِمَ الزَّورِ نَعْمَتْ رَوْرَقُ الْبَلْدِ

ومُستقراً ومُقاماً: قيل: مُترادفان، وعُطِّفَ أحدهما على الآخر لاختلاف لفظيهما. وقيل: بل هما مختلفا المعنى، فالمستقر: للعصاة فإنهم يخرجون. والمُقام: للكفار فإنهم يخلدون.

وقرأت^(٢) فرقة «مَقَاماً» بفتح الميم أي: مكان قيام . وقراءة العامة هي المطابقة للمعنى أي: مكان إقامة وثوي^(٣) وقوله: «إنها ساءت مُستقراً» يتحمل أن يكون من كلامهم، فتكون منصوبة المحل بالقول، وأن تكون من كلام الله تعالى .

آ. (٦٧) قوله: «وَلَمْ يَقْتُرُوا»:قرأ^(٤) الكوفيون بفتح الياء وضم الناء وابن كثير وأبو عمرو بالفتح والكسر. ونافع وابن عامر بالضم والكسر من

(١) البيت الذي الرمة وهو في ديوانه ١٧٤/١ وابن يعيش ١٣٦/٧ ، والخزانة ٤/١١٩ . والحرفة: الكريمة . والعيطل: الطويلة العنق . وثبيجاء: عظيمة السنام . والمجفرة: العظيمة الجنب . ودعائم الزور: قوائمها أي عظيمة القواائم والزور: أعلى الصدر . قال ابن يعيش: «وانصب على التشبيه بالمحض به» ورواية الديوان بالضم:

(٢) البحر ٦/٥١٣ .

(٣) قال في اللسان ثوا: «ثوى يثوى ثواه وثوبات» .

(٤) انظر في قراءاتها: السبعـة ٤٦٦ ، والنشر ٢/٣٣٤ ، الحـجة ٥١٣ ، والتيسير ١٦٤ ، والبحر ٦/٥١٤ ، والقرطـبي ٧٤/١٣ .

أَفْتَرَ . وَعَلَيْهِ «وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ»^(١) . وَأَنْكَرَ^(٢) أَبُو حَاتِمٍ / «أَفْتَرَ» وَقَالَ: [٦٧٨/ب] «لَا يُنَاسِبُ هَذِهِ فَلَانَّ أَفْتَرَ بِمَعْنَى افْتَرَ، وَمِنْهُ «وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ» . وَرُدَّ عَلَيْهِ: بَأنَّ الْأَصْمَعِيُّ وَغَيْرُهُ حَكَوْا أَفْتَرَ بِمَعْنَى ضَيْقٍ .

وَقَرَأَ الْعَلَاءُ بْنُ سَيَّاْبَةَ وَالْيَزِيدِيُّ بِضمِ الْيَاءِ وَفتحِ الْقَافِ وَكَسْرِ التَّاءِ الْمَشَدَّدَةِ فِي قَتْرٌ بِمَعْنَى ضَيْقٍ .

قُولُهُ: «وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً» فِي اسْمِ كَانِ وَجْهَانَ، أَشَهَرُهُمَا: أَنَّهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الإِنْفَاقِ الْمُفْهُومِ مِنْ قُولِهِ: «أَنْفَقُوا» أي: وَكَانَ إِنْفَاقُهُمْ مُسْتَوِيًّا قَضَادًا لَا إِسْرَافًا وَلَا تَقْتِيرًا . وَفِي خَبْرِهَا وَجْهَانَ . أَحَدُهُمَا: هُوَ قَوَاماً وَ«بَيْنَ ذَلِكَ»: إِمَّا مُعْمَولٌ لَهُ، وَإِمَّا لـ «كَانَ» عِنْدَ مَنْ يَرَى إِعْمَالَهَا فِي الظَّرْفِ، وَإِمَّا لِمُحَذَّفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «قَوَاماً» . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً» خَبْرَيْنَ لـ «كَانَ» عِنْدَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ، وَهُمُ الْجَمْهُورُ خَلَافًا لِابْنِ دُرْسَوْبَهُ . الثَّانِي: أَنَّ الْخَبْرَ «بَيْنَ ذَلِكَ وَ«قَوَاماً» حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ .

وَالثَّانِي مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ: أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا «بَيْنَ ذَلِكَ» وَبُنِيَ لِإِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ، وَ«قَوَاماً» خَبْرُهَا . قَالَهُ الْفَرَاءُ^(٣) . قَالَ الزَّمْخَشْرِيُّ^(٤): «وَهُوَ مِنْ جَهَةِ الإِعْرَابِ لَا بَأْسَ بِهِ، وَلَكِنَّهُ مِنْ جَهَةِ الْمَعْنَى لَيْسَ بِقَوْيٍ، لَأَنَّ مَا بَيْنَ الْإِسْرَافِ وَالتَّقْتِيرِ قَوَامٌ لَا مَحَالَةً، فَلِمَنْ فِي الْخَبْرِ الَّذِي هُوَ مُعْتَمَدٌ الْفَائِدَةُ فَائِدَةً» . قَلْتُ: هُوَ يُشَبِّهُ قَوْلَكَ «كَانَ سَيِّدُ الْجَارِيَّةِ مَالَكَهَا» .

وَقَرَأَ^(٥) حَسَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ «قَوَاماً» بِالْكَسْرِ فَقِيلَ: هَمَا بِمَعْنَىٰ . وَقِيلَ:

(١) الآية ٢٣٦ مِنَ الْبَقْرَةِ.

(٢) انظر: الْبَحْر ٦/٥١٤.

(٣) مَعَانِي الْقُرْآن ٢/٢٧٣.

(٤) الْكَشَافُ ٣/١٠٠ وَاستَشَهَدَ عَلَى ذَلِكَ بِقُولِهِ: لَمْ يَمْنَعْ الشُّرُبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ .

(٥) الْمَحْتَسِبُ ٢/١٢٥، وَالْقَرْطَبِيُّ ١٣/٧٤، وَالْبَحْرُ ٦/٥١٤.

- الفرقان -

بالكسر اسم ما يُقام به الشيء. وقيل: بمعنى سداداً وملاكاً.

آ. (٦٨) قوله: «إِلَّا بِالْحَقِّ»: يُخوّز أن تتعلق الباء بنفس «يُقْتَلُونَ» أي: لا يقتلونها بسبب من الأسباب إِلَّا بسبب الحق، وأن تتعلق بمخدوف على أنها صفة للمصدر أي: قتلاً ملتبساً بالحق، أو على أنها حال أي: إِلَّا مُلْتَسِينَ بالحق.

قوله: «ذلك» إشارة إلى جميع ما تقدّم لأنّه بمعنى: ما ذكر، فلذلك وحدَ. والعامة على «يلقى» مجزوماً على جزاء الشرط بحذف الألف. وعبد الله^(١) وأبورجاء «يلقى» بإثباتها كقوله: «فَلَا تَنْسِي»^(٢) على أحد القولين، وكقراءة: «لَا تَخْفَ دَرَكًا وَلَا تَخْسِي»^(٣) في أحد القولين أيضاً، وذلك بأن نقدّر عالمة الجزم حذف الضمة المقدرة.

وقرأ بعضهم^(٤) «يلقى» بضم الباء وفتح اللام وتشديد القاف من لقاً كذا. والأئم مفعول على قراءة الجمهور، ومفعول ثانٍ على قراءة هؤلاء. والأئم: العقوبة. قال الشاعر^(٥):

٣٤٩٩ - جزى الله ابن عزوة حيث أمنى
عُقوباً والعُقوبُ له أيام

أي: عقوبة. وقيل: هو الإثم نفسه. والمعنى: يلقى جزاء إثم، فأطلق

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٥١٥/٦، وال Shawāz ١٠٥.

(٢) الآية ٦ من الأعلى.

(٣) الآية ٧٧ من طه وهي قراءة حمزة كما في السبعة ٤٢١.

(٤) تسبّها في الشواذ ١٠٥ إلى ابن مسعود وأبي رجاء.

(٥) البيت لشافع الليثي أو بلعاء بن قيس الكناني، وهو في اللسان (أثم)، ومجاز القرآن ٨١، وتفسير الماوردي ١٦٥/٣.

– الفرقان –

اسم الشيء على جزائه. وقال الحسن: «الأنام اسم من أسماء جهنم». وقيل: بئر فيها. وقيل: وادٍ. وعبد الله «أياماً» جمع «يوم» يعني شدائداً، والعرب تُعبر عن ذلك بالأيام.

آ. (٦٩) قوله: **«يُضَاعِفُ»**: قرأ^(١) ابن عامر وأبو بكر برفع «يُضَاعِفُ» و«يَخْلُدُ» على أحد وجهين: إما الحال، وإما على الاستئناف. والباقيون بالجزم فيهما، بدلاً من الجزاء بدأ اشتغال. ومثله قوله^(٢):

٣٥٠٠ متى تأتينا تلجم بنا في ديارنا
تجذ حطباً جزاً وناراً تأججا

فأبدل من الشرط كما أبدل هنا من الجزاء. وابن كثير وابن عامر على ما تقدم لهما في البقرة^(٣) من القصر والتضعيف في العين، ولم يذكر الشيخ^(٤) ابن عامر مع ابن كثير، وذكره مع الجماعة في قراءتهم.

وقرأ أبو جعفر وشيبة **«تُضَعِّفُ»** بالنون مضمومة وتشديد العين، **«العذاب»** نصباً على المفعول به. وطلحة **«يُضَاعِفُ»** مبنياً للفاعل أي الله، **«العذاب»** نصباً. وطلحة بن سليمان **«وَتَخْلُدُ»** بباء الخطاب على الالتفات. وأبو حية **«وَيَخْلُدُ»** مشدداً مبنياً للمفعول. وروي عن أبي عمرو كذلك، إلا أنه بالتحفيف.

(١) السبعة ٤٦٧، والبحر ٥١٥/٦، والتسير ١٦٤، والقرطبي ٧٦/١٣، والحجفة ٥١٤، والنشر ٢/٣٣٤.

(٢) تقدم برقم ١٧٣.

(٣) انظر: الدر المصنون ٥٠٩/٢.

(٤) البحر ٥١٥/٦.

- الفرقان -

قوله: «مُهَانًا» حالٌ. وهو اسم مفعولٍ. مِنْ أَهَانَهُ يُهِينُهُ^(١) أي: أذله وأذقه الهوان.

آ. (٧٠) قوله: «إِلَّا مَنْ تَابَ»: فيه وجهاً، أحدهما: – وهو الذي لم يعرف الناسُ غيره – أنه استثناء متصل لأنَّه من الجنس. الثاني: أنه منقطع. قال الشيخ^(٢): «ولا يَظْهُرُ – يعني الاتصال – لأنَّ المستثنى منه محكوم عليه بأنه يُضاعفُ له العذابُ، فيصيرُ التقديرُ: إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا يُضاعفُ لَهُ». ولا يلزمُ من انتفاء التضييف انتفاء العذابِ غير المضييف، فالأولى عندي أنْ يكونَ استثناءً منقطعاً أي: لكنَّ مَنْ / تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عملاً صالحًا فَأُولئك يُسَدِّلُ اللَّهُ سِيَّاتِهِمْ حَسَنَاتٍ. وإذا كان كذلك فلا يلقى عذاباً البِتَّةَ». قلت: والظاهر قولُ الجمهور. وأمَّا ما قاله فلا يلزمُ؛ إذ المقصودُ الإخبارُ بأنَّ مَنْ فعلَ كذا فإنه يَحُلُّ به ما ذكرَ، إِلَّا أَنْ يتوبَ. وأمَّا إصابةُ أصلِ العذابِ وعدمُها فلا تَعُرضُ في الآية له.

قوله: «سِيَّاتِهِمْ» هو المفعولُ الثاني للتبدلٍ ، وهو المقيّد بحرف الجرِ، وإنما حُدِّف لفهم المعنى وحسَناتٍ هو الأوَّل المُسَرَّح وهو الماخوذُ، وال مجرورُ بالياءِ هو المتروكُ . وقد صرَّح بهذا في قوله تعالى: «بَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَاحَيْهِمْ جَنَّتِينَ»^(٣). وقال الراجز^(٤):

(١) وتصريفه: أن أصله مُهُونٌ حذفت الهمزة قياساً على حذفها من المضارع المتكلّم، فصار مُهُونٌ. نقلت فتحة الواو إلى الهاء فصار مُهُونٌ. تحركت الواو في الأصل وانفتح ما قبلها في اللفظ فقلبت ألفاً. انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال. ٢٧٠.

(٢) البحر ٥١٥/٦.

(٣) الآية ١٦ من سبا.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٥١٦/٦.

٣٥٠١ - تَضْحِكُ مَنِي أَخْتُ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ
أَبْدِلُكَ اللَّهُ بِلُونِ لَوْنَيْنِ
سُوَادَ وَجْهٍ وَبِياضَ عَيْنَيْنِ

وقد تقدم تحقيق هذا في البقرة عند قوله: «وَمَنْ يُيَدِّلُ نَعْمَةَ اللَّهِ»^(١).

آ. (٧٢) قوله: «الْزُّورَ»: فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعول به أي: لا يَحْضُرُونَ الزُّورَ. وفُسر بالصنم واللهو. الثاني: أنه مصدر، والمراد شهادة الزُّورِ.

قوله: «بِاللُّغُو» أي بأهله.

آ. (٧٣) قوله: «لَمْ يَخْرُوا عَلَيْهَا صُمَّاً»: النفي مُسلط على القيد، وهو الصمم والعمني أي: إنهم يَخْرُونَ عليها، لكن لا على هاتين الصفتين. وفيه تعریض بالمنافقين.

آ. (٧٤) قوله: «مِنْ أَرْوَاحِنَا» يجوز أن تكون «مِنْ» لابتداء الغاية، وأن تكون للبيان. قاله الزمخشري^(٢)، وجعله من التجريد، أي: هب لنا قرفةً أغين من أرواحنا كقولك: «رأيت منك أسدًا» وقرأ^(٣) أبو عمرو والأخوان وأبو بكر «دَرِيَّتَنَا» بالتوكيد، والباقيون بالجمع سلامه. وقرأ^(٤) أبو هريرة وأبو الدرداء وابن مسعود «قُرَاتٍ» بالجمع. وقال الزمخشري^(٥): «أتى هنا بـ«أغين» صيغة القلة، دون «عيون» صيغة الكثرة، إذاناً بأن عيون المتقين

(١) الآية ٢١١ من البقرة. وانظر: الدر / ٢ / ٣٧٠.

(٢) الكشاف ١٠٢ / ٣.

(٣) السبعية ٤٦٧ ، والتيسير ١٦٤ ، والبحر ٥١٧ / ٦ ، والحججة ٥١٥ ، والنشر ٣٣٥ / ٢ .

(٤) البحر ٦ / ٥١٧ ، وال Shawād ١٠٥ .

(٥) الكشاف ١٠٢ / ٣ .

– الفرقان –

قليلةً بالنسبة إلى عيون غيرهم». ورَدَهُ الشِّيخُ^(١) بِأَنَّ أَعْيُنَا يُطْلَقُ عَلَى الْعَشْرَةِ فِيمَا دَوْنَهَا، وَعِيُونُ الْمُتَقِينَ كَثِيرَةٌ فَوْقَ الْعَشْرَةِ، وَهَذَا تَحْمُلُ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ الْقَلْلَةَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَثْرَةِ غَيْرِهِمْ، وَلَمْ يُرِدْ قَدْرًا مُخْصُوصًا.

قوله: «إِمامًا» فيه وجهان، أحدهما: أَنَّهُ مُفْرَدٌ، وجاءَ بِهِ مُفْرِدًا إِرَادَةً لِلْجِنْسِ، وَحَسْنَتْ كُوْنُهُ رَأْسَ فَاصِلَةً. أوَّلُ الْمَرَادُ: اجْعَلْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَا إِمامًا، وَإِمَّا لِاتِّحادِهِمْ وَاتِّفَاقِ كَلْمَتِهِمْ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ مُصْدَرٌ فِي الْأَصْلِ كَصِيَامٍ وَقِيَامٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ جَمْعٌ آمَّ كَحَالٍ وَجَلَالٍ، أَوْ جَمْعٌ إِمَامَةً كَفِلَادَةً وَقِلَادَةً.

آ. (٧٥) قوله: «الْغُرْفَةُ»: مفعول ثانٍ لـ«يُجَرِّوْنَ». والْغُرْفَةُ ما ارتفعَ مِنَ الْبَنَاءِ، وَالْجَمْعُ غُرَفٌ.

قوله: «بِمَا صَبَرُوا» أي: بِصَبْرِهِمْ. أي: بِسَبِيلِهِمْ أَوْ بِسَبِيلِ الَّذِي صَبَرُوهُ. وَالْأَصْلُ: صَبَرُوا عَلَيْهِ، ثُمَّ حُذِفَ بِالْتَّدْرِيجِ. وَالبَاءُ لِلْسُّبْبِيَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ. وَقَدْ قُلَّ: لِلْبَدْلِ كَمَوْلِهِ^(٢):

..... فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا ..

الْبَيْتُ. وَلَا حَاجَةٌ إِلَى ذَلِكَ.

قوله: «وَيُلْقَوْنَ» قرأ^(٣) الأَخْوَانُ وَأَبُو بَكْرَ بفتح الْيَاءِ، وَسَكُونِ الْلَّامِ، مِنْ لَقِيَ يُلْقَى. وَالباقُونَ بِضَمِّهَا^(٤) وَفَتْحِهَا وَتَشْدِيدِ الْقَافِ عَلَى بَنَائِهِ لِلمَفْعُولِ.

(١) الْبَحْرُ ٦/٥١٧.

(٢) تَقْدِيم بِرَقْمِ ٨.

(٣) السَّبْعَةُ ٤٦٨، وَالشَّرْتُ ٢/٣٣٥، وَالقرْطَبِيُّ ٨٤/١٣، وَالْحَجَةُ ٥١٥، وَالْبَحْرُ ٦/٥١٧، وَالْتَّيسِيرُ ١٦٥.

(٤) أي بضم الْيَاءِ وَفَتْحِ الْلَّامِ.

آ. (٧٧) قوله : **«لولا دُعَاوُكُم»** : جوابها محدود لدلالة ما تقدم. أي : لولا دعاكم ما عني بكم ولا اكتفى. و «ما» يجوز أن تكون نافية . وهو الظاهر . وقيل : استفهامية بمعنى النفي ، ولا حاجة إلى التجوز في شيء يصح أن يكون حقيقة بنفسه . و **«دُعَاوُكُم»** : يجوز أن يكون مضافاً للفاعل . أي : لولا تصرعكم إليه . ويجوز أن يكون مضافاً للمفعول أي : لولا دعاؤه إياكم إلى الهدى . ويقال : ما عبأت بك أي : ما اهتممت ولا اكتفى . ويقال : عبأت الجيش وعبأته أي : هيأته وأعدده ، والعبء : الثقل .

قوله : **«لِرَامًا»** خبر «يكون» واسمها مضمراً أي : يكون العذاب ذات لزام .

واللزام : بالكسر مصدر كقوله^(١) :

٣٥٠٣ – **إِنَّمَا يَنْجُوا مِنْ حَثْفِ أَرْضٍ**
فَقَدْ لَقِيَ حُتُوفَهُمَا لِرَامًا

وقرأ^(٢) المنھال وأبان بن تغلب وأبو السمال «لراماً» بفتح اللام . وهو مصدر أيضاً نحو : البیات . وقرأ أبو السمال أيضاً «لرام» بكسر الميم كأنه جعله مصدرأً معدولاً نحو : «بَدَادٍ» فبناء على لغة الحجاز فهو معدول عن اللزمة كفجار عن الفجرة قال^(٣) :

٤ – **إِنَّا افْتَسَمْنَا حُطَّتِينَا بَيْنَنَا**
فَحَمَلْتُ بَرْرَةً واحْتَمَلْتَ فَجَارٍ

[تمت بعونه تعالى سورة الفرقان]

(١) البيت لصخر الغي ، وهو في ديوان الھذلين ١٠٢/١ ، ومجاز القرآن ٨٢/٢ ، والقرطبي ٨٦/١٣ ، ومعاني القرآن للزجاج ٧٩/٤ ، واللسان والتاج (لزム) . والضمير في ينجوا لحمارين وحشين .

(٢) انظر في قراءاتها : الشواذ ١٠٥ ، والقرطبي ٨٦/١٣ ، والبحر ٦/٥١٨ .

(٣) البيت للتابعة وهو في ديوانه (م الجزائر ١٠٥ ، واللسان فجر) .

سورة الشعراة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله : **﴿طسم﴾** : أظهر^(١) حمزة نون «سين» قبل الميم كأنه ناوي الوقف / وإنما في إدغام مثيله واجب . والباقيون يُدغمون . وقد تقدم [٦٧٩/ ب] إعراب الحروف المقطعة^(٢) . وفي مصحف عبد الله ط . س . م . مقطوعة من بعضها . قيل : وهي قراءة أبي جعفر ، يَعْنُون أنه يقف على كل حرف وفته يميز بها كل حرف ، وإنما لم يتصور أن يلفظ بها على صورتها في هذا الرسم . وقرأ عيسى - وتروي عن نافع - بكسر الميم هنا وفي القصص على البناء . وأمال الطاء الأخوان وأبو بكر . وقد تقدم ذلك .

آ. (٤) قوله : **﴿إِنْ نَشَاءُ نَزَّلْ﴾** : العامة على نون العظمة فيهما . وروي عن أبي عمرو^(٣) بالياء فيهما أي : إن يَشَاء اللَّهُ يَنْزَلْ . و«إن» أصلها أن تدخل على المشكوك أو المحقق المبهم زمانه ، والأية من هذا الثاني .
قوله : **«فَظَلَّتْ**» عطف على **«نَزَّلْ﴾** فهو في محل جزم . ويجوز أن يكون

(١) انظر في قراءات طسم : النشر ١/٢٤١ ، والإنتحاف ٢/٣١٣ ، والبحر ٥/٧ ، والقرطبي ١٣/٨٨ ، والسبعة ٤٧٠ ، والتيسير ١٦٥ .

(٢) انظر : الدر المصنون ١/٧٩ .

(٣) البحر ٥/٧ ، والإنتحاف ٢/٣١٣ .

— الشعراء —

مستأنفاً غير معطوف على الجزاء. ويؤيد الأول قراءة طلحة^(١) «فتظلل» بالمضارع مفوكأً.

قوله: «خاضعين» فيه وجهان، أحدهما: أنه خبر عن «اعتقهم». واستشكل جمّع سلامٍ لأنّه مختص بالعقلاء. وأجيب عنه بأوجه، أحدها: أنّ المراد بالأعناق الرؤساء، كما قيل: لهم وجوهٍ وصدورٍ قال^(٢):

..... ٣٥٠٥

في مجتمعٍ من نواصي الخيل مشهود

الثاني: أنه على حذف مضارف أي: فظل أصحاب الأعنق، ثم حذف وبقي الخبر على ما كان عليه قبل حذف المُخبر عنه مراعاة للمحذوف. وقد تقدم ذلك قريباً عند قراءة «وَقُمْرًا مُنِيرًا»^(٣). الثالث: أنه لما أضيفت إلى العقلاء اكتسب منهم هذا الحكم، كما يكتسب التأنيث بالإضافة لمؤنث في قوله^(٤):

..... ٣٥٠٦

كما شرقت صدر القناة من الدم

(١) الشواذ ١٠٦ وأثبتها بالياء.

(٢) البيت لام قيس الضبي أو لكيثة أخت عمرو بن معدى كرب، وصدره: ومشهد قد كفيت الغائبين به

وهو في الحماسة ٥٢٢/١ برواية «الناس» بدل الخيل والبحر ٦/٧، والكتشاف

١٠٤/٣

(٣) الآية ٦١ من الفرقان وهي قراءة الحسن وآخرين. انظر: الدر المصنون: الورقة ٦٧٧ ب.

(٤) تقدم برقم ٥٤٢

الرابع: أَنَّ الْأَعْنَاقَ جَمْعُ عُنْقٍ مِّنَ النَّاسِ، وَهُمُ الْجَمَاعَةُ، فَلَا يَسِّرُ الْمَرَادُ
الْجَارِحَةُ الْبَتَةُ. وَمِنْ قَوْلِهِ^(١):

٣٥٠٧ — أَنَّ الْعَرَاقَ وَأَهْلَهُ
عُنْقٌ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا

قلت: وهذا قريبٌ مِّنْ معنى الأول. إِلَّا أَنَّ هَذَا القائلُ يُطْبِقُ الْأَعْنَاقَ
عَلَى جَمَاعَةِ النَّاسِ مُطْلَقاً، رُؤْسَاءَ كَانُوا أَوْ غَيْرَهُمُ الْخَامِسُ: قَالَ
الْزمَخْشَري^(٢): «أَصْلُ الْكَلَامِ: فَظَلُّوا لَهَا خَاصِّينَ، فَأَفْعَمَتِ الْأَعْنَاقُ لِبَيْانِ
مَوْضِعِ الْخَصْوَعِ، وَتَرَكَ الْكَلَامُ عَلَى أَصْلِهِ، كَوْلُهُمْ: ذَهَبَتْ أَهْلُ الْيَمَامَةِ، فَكَانَ
الْأَهْلُ غَيْرُ مَذْكُورٍ». قَلْتُ: وَفِي التَّنْظِيرِ بِقَوْلِهِ: «ذَهَبَتْ أَهْلُ الْيَمَامَةِ» نَظَرٌ؛ لِأَنَّ
«أَهْل» لَيْسَ مَقْحَماً الْبَتَةُ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ. وَأَمَّا التَّأْنِيثُ فَلَا كَتْسَابِهِ
الْتَّأْنِيثُ^(٣). السَّادِسُ: أَنَّهَا عُوْمِلَتْ مَعْالِمَ الْعُقَلَاءِ لَمَّا أُسْنِدَ إِلَيْهِمْ مَا يَكُونُ فِعْلًا
الْعُقَلَاءِ كَوْلُهُ «سَاجِدِينَ»^(٤) وَ«طَائِعِينَ»^(٥) فِي يَوْمَ السُّجْدَةِ.
وَالثَّانِي^(٦): أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «أَعْنَاقُهُمْ»، قَالَهُ

(١) قَبْلَهُ:

أَبْلَغُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِيْـ

ـنَّ أَخَا الْعَرَاقَ إِذَا هَيْتَا

وَنَسْبَهُ صَاحِبُ الْلِّسَانِ (عُنْق) لشَاعِرٍ يَخاطِبُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِيْـنَ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَهُوَ فِي الصَّحَافَةِ (عُنْق) وَالْمُحرِرُ ٥٠/١٢.

(٢) الْكَشَافُ ٣/١٠٤.

(٣) أَيْ: مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ.

(٤) الْآيَةُ ٤ مِنْ يَوْمَ السُّجْدَةِ.

(٥) الْآيَةُ ١١ مِنْ السُّجْدَةِ.

(٦) فِي إِعْرَابِ خَاصِّيْـنَ.

الكسائي، وضعفه أبو البقاء^(١) قال: «لأنَّ «خاضعين» يكون جارياً على غير فاعل «ظللتُ» فيفتقرب إلى إبرازِ ضمير الفاعل، فكان يجب أن يكون «خاضعين هم». قلت: ولم يجر «خاضعين» في اللفظ والمعنى إلا على منْ هو له، وهو الضمير في «أعناقهم»، والمسألة التي قالها: هي أنْ يجري الوصف على غير منْ هو له في اللفظ دون المعنى، فكيف يلزم ما ألم به؟ على أنه لو كان كذلك لم يلزم ما قاله؛ لأنَّ الكسائي والkovfien^(٢) لا يوجبون إبرازَ الضمير في هذه المسألة إذا أمنَ اللبس، فهو يتلزم ما ألم به، ولو ضعفه بمجيء الحال من المضاف إليه لكن أقرب. على أنه لا يضعف لأنَّ المضاف جزء من المضاف إليه كقوله: «ما في صدورهم من غلٌ إخواناً»^(٣).

آ. (٥) قوله: «إلا كانوا»: جملة حالية، وقد تقدم تحقيقُ هذا وما قبله في أول الأنبياء^(٤).

آ. (٧) قوله: «كم أبتنا»: «كم» للتکثیر فهي خبرية، وهي منصوبة بما بعدها على المفعول به أي: كثيراً من الأزواج أبتنا. و«من كل زوج» تمييز. وجوز أبو البقاء^(٥) أن يكون حالاً ولا معنى له.

قال الزمخشري^(٦): «فإنْ قلت: ما معنى الجمع بين كم وكل؟ ولو قيل: أبتنا فيها من كل زوج»^(٧) قلت: قد دلَّ «كل» على الإحاطة بأزواج النبات

(١) الإملاء ٢/١٦٦.

(٢) انظر: الإنصاف ٥٧.

(٣) الآية ٤٧ من الحجر.

(٤) انظر إعرابه للآية ٢.

(٥) الإملاء ٢/١٦٦.

(٦) الكشاف ٣/١٠٥.

(٧) الكشاف: «ما معنى الجمع بين كم وكل قيل: كم أبتنا فيها من زوجٍ كريم؟».

على سبيل التفصيل، و«كم» على أن هذا المحيط متکاثرٌ مُفْرطٌ.

آ. (١٠) قوله: **﴿وإذ نادى﴾**: العامل فيه مضمر. فقدره الزجاج^(١): اتل، وغيره: اذكر.

قوله: «أن أَتِ» يجوز أن تكون مفسّرة، وأن تكون مصدرية أي بـأَن.

آ. (١١) قوله: **﴿قُومَ فَرَعَوْنَ﴾**: بدل أو عطف بيان للقوم الظالمين. وقال أبو البقاء^(٢): «إنه مفعول **﴿تَتَقَوَّن﴾** على قراءة مِنْ قرأ **﴿تَتَقَوَّن﴾** بالخطاب وفتح النون كما سيأتي. ويجوز على هذه القراءة أن يكون منادي».

قوله: **﴿أَلَا يَتَقَوَّن﴾** العامة على الياء في **﴿يَتَقَوَّن﴾** وفتح النون، والمراد قوم فرعون. والمفعول محنوف أي: يتقوّن عقاب. وقرأ عبد الله بن مسلم ابن يسار وحمد وشقيق بن سلمة بالباء من فوق على الالتفات، خاطبهم بذلك توبیخاً، والتقدير: يا قوم فرعون/. وقرأ^(٤) بعضهم **﴿يَتَقَوَّن﴾** بالباء من تحت [١/٦٨٠] وكسر النون. وفيها تخریجان، أحدهما: أن **﴿يَتَقَوَّن﴾** مضارع، ومفعوله باء المتكلّم، اجتازىء عنها بالكسرة. الثاني: – جوزه الزمخشري^(٥) – أن تكون **﴿يَا﴾** للنداء. و **﴿اتَّقُون﴾** فعل أمر كقوله: **﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾**^(٦) أي يا قوم اتقون. أو يا ناس اتقون. وسيأتي تحقيق مثل هذا في النمل. وهذا تخریج بعيد.

(١) معاني القرآن ٤/٨٤.

(٢) الإملاء ٢/١٦٦.

(٣) المحتسب ٢/١٢٧، والبحر ٧/٧، وفي الشواذ ١٠٦ ضُبطت: **تَتَقُّون**.

(٤) الشواذ ١٠٦، والبحر ٧/٧.

(٥) الكشاف ٣/١٠٦.

(٦) وهي قراءة الكسائي في الآية ٢٥ من النمل. وقرأ الباقيون **أَلَا يَسْجُدُوا**. السعة ٤٨٠.

وفي هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها مستأنفة لا محل لها من الإعراب. وجوز المخشيри^(١) أن تكون حالاً من الضمير في الظالمين أي: يظلمون غير متقين الله وعقابه. فأخذت همزة الإنكار على الحال. وخطأه الشيخ^(٢) من وجهين، أحدهما: أنه يلزم منه الفصل بين الحال وعاملها بجانبها منهم، فإنه أعرب «قوم فرعون» عطف بيان للقوم الظالمين^(٣). والثاني: أنه على تقدير تسليم ذلك لا يجوز أيضاً، لأن ما بعد الهمزة لا يعمل فيه ما قبلها. قال: «وقولك: جئت أسرعاً إن جعلت «أسرعاً» معمولاً لجئت لم يجز فإن أصررت عاماً جاز.

والظاهر أن «الا» للعرض. وقال المخشيри^(٤): «إنها لا النافية دخلت عليها همزة الإنكار». وقيل: هي للتبيه.

آ. (١٢) قوله: **«أَنْ يُكَذِّبُونَ»**: مفعول «أخاف» أي: أخاف تكذيبهم إياي».

آ. (١٣) قوله: **«وَيَضِيقُ صَدْرِي، وَلَا يُنْطَلِقُ»**: الجمهور على الرفع. وفيه وجهان، أحدهما: أنه مستأنف، أخبر بذلك. والثاني: أنه معطوف على خبر «إن». وقرأ^(٥) زيد بن علي وطلحة وعيسي والأعمش بالنصب فيما. والأعرج بنصب الأول ورفع الثاني. فالنصب عطف على صلة «أن»، فتكون الأفعال الثلاثة: **يُكَذِّبُونَ**، **وَيَضِيقُ**،

(١) الكشاف ١٠٦/٣.

(٢) البحر ٧/٧.

(٣) قال: لأن قوم فرعون معمول لقوله: ائت.

(٤) الكشاف ١٠٦/٣.

(٥) الإتحاف ٣١٤/٢، والقرطبي ٩٢/١٣، والنشر ٢/٣٣٥، والبحر ٧/٧.

ولا يُنطِلِقُ، داخلةٌ في حَيْزِ الخوفِ. قال الزمخشري^(١): «والفرقُ بينهما – أي الرفع والنصب – أن الرفع فيه يُفيد أن فيه ثلاثةٌ عللٌ: خوف التكذيب، وضيق الصدر، وامتناع انتلاق اللسان. والنصب: على أنَّ خوفه متعلقٌ بهذه الثلاثة. فلما قلت: في النصب تعليقُ الخوف بالأمور الثلاثة. وفي جملتها نفي انتلاق اللسان، وحقيقةُ الخوف إنما هي غمٌ يُلحّ بالإنسان لأمير سيقع، وذلك كان واقعاً، فكيف جاز تعليقُ الخوف به؟ قلت: قد عَلَّ الخوف بتكذبِيهِم، وبما يَحْصُل له [بسبِبه]^(٢) من ضيقِ الصدر، والجَبَسَةُ في اللسان زائدةٌ على ما كان به. على أن تلك الجَبَسَةَ التي كانت به زالت بدعوهِه. وقيل: بقيت منها بقيةٌ يسيرةً. فلما قلت: اعتذارك هذا يرُدُّهُ الرفع؛ لأنَّ المعنى: إني خائفٌ ضيقُ الصدر غير منطلقٌ اللسان. قلت: يجوز أن يكون هذا قبل الدعوة واستجابتها. ويجوز أن يزيد القَدْرَ اليسيرَ الذي بقي».

قوله: «فَأَرْسِلْ» أي: فَأَرْسِلْ جبريل أو الملك، فحذف المفعول به.

آ. (١٥) قوله: «فَادْهَبَا»: عطفٌ على ما دَلَّ عليه حرفُ الراءِ^٤ من الفعل. كأنه قيل: ارتديْ عما تظنُّ فاذهَبْ أنت وأخوك.

آ. (١٦) قوله: «إِنَا رَسُولُ»: إنما أَفرَدَ رسُولًا: إِمَّا لأنَّه مصدرٌ بمعنى رسالة، والمصدرُ يُوحَّدُ. ومن مجيء «رسول» بمعنى رسالة قوله^(٣):

٣٥٠٨ – لَقَدْ كَذَبَ الْوَاسِعُونَ مَا فَهَمُوا
بِسِرٍّ وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولٍ

(١) الكشاف ١٠٦/٣.

(٢) بياض في الأصل، وما أثبناه من الكشاف.

(٣) تقدم برقم ٦٠٥.

أي : برسالة ، وإنما لأنهما ذوا شريعة واحدة فنُزِّلا متنزلة رسول ، وإنما لأن المعنى : أنَّ كُلَّ واحدٍ منا رسول ، وإنما لأنه من وَضْع الواحد موضع الثنوية لتلازِّيهما ، فصارا كالشَّيئين المتألِّزَمَيْن كالعيينين واليدين ، وحيث لم يقصد هذه المعانِي طابق في قوله : «إِنَّ رَسُولًا رَبِّكَ»^(١) .

آ. (١٧) قوله : «أَنْ أَرْسِلْ» : يجوز أن تكون مفسرة لـ «رسول» إذا قيل : بأنَّه بمعنى الرسالة ، شرحاً الرسالة بهذا ، وبينها به . ويجوز أن تكون المصدرية أي : رسول بكتابه .

آ. (١٨) قوله : «وَلِيَدَا» : حال من مفعول «نَرِبَّكَ» وهو فعل بمعنى مفعول . والوليده : الغلام تسمية له بما كان عليه . قوله : «من عُمْرُكَ» حال من «سنين» . وقرأ^(٢) أبو عمرو في رواية بسكون الميم تحفيفاً لـ فعل .

آ. (١٩) وقرأ^(٣) «فِعْلَتَكَ» بالكسر على الهيئة : الشعبي لأنها نوع من القتل وهي الوَكْزَة . و«أنت من الكافرين» يجوز أن تكون حالاً ، وأن تكون مستأنفة .

آ. (٢٠) قوله : «إِذْنٌ وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ» : إذن هنا حرف جوابٍ فقط . وقال الزمخشري^(٤) : «إنها جواب وجزاء معاً» قال : «فَإِنْ قلتَ :

(١) الآية ٤٧ من طه .

(٢) قال في السبعة ٤٧١ «وروى عبيد عن هارون والخفاف عن أبي عمرو، وعبيد عنه: من عُمْرُكَ خفيفاً . وقال هارون: كان أبو عمرو لا يرى بالأخرى بأساً يعني التقليل . وروى عبيد بن عَقِيل عنه متفلاً . وانظر: البحر ٧/١٠ .

(٣) المحتبب ٢/١٢٧ ، والقرطبي ١٣/٩٤ ، والبحر ٧/١٠ .

(٤) الكشاف ٣/١٠٩ .

إذن حرف جوابٍ وجزاءٍ معاً، والكلامُ وقع جواباً لفرعون فكيف وقع جزاءً؟ قلت: قولُ فرعون «وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ» فيه معنى: أنك جازيت نعمتي بما فعلت. فقال له موسى: نعم: فعلتها مجازياً لك تسلیمًا لقوله، كان نعمته كانت عنده جديرةً بأن تُجازى / بنحو ذلك الجزاء». [٦٨٠/ب]

قال الشيخ^(١): «وهذا مذهب سيبويه^(٢) يعني أنها للجزاء والجواب معاً. قال: ولكن شراح الكتاب فهموا أنه قد تختلف عن الجزاء، والجواب معنى لازم لها».

آ. (٢١) قوله: **«لَمَا حَفْتُكُمْ»**: العامة على تشديد الميم وهي «لَمَا» التي هي حرف وجوب عند سيبويه أو بمعنى حين عند الفارسي^(٣). وروي^(٤) عن حمزة بكسر اللام وتحقيق الميم أي: لخوفي منكم. و«ما» مصدرية. وهذه القراءة تُشَبِّه قراءته في آل عمران^(٥): «لِمَا آتَيْتُكُمْ» وقد تقدّمت مستوفاة. وقرأ^(٦) عيسى «حُكْمًا» بضم الكاف إتباعاً.

آ. (٢٢) قوله: **«وَتَلَكَ نَعْمَةً»**: فيه وجهان أحدهما: أنه خبر على سبيل التهكم أي: إن كان ثم نعمة فليس إلا أنك جعلت قومي عيдаً لك. وقيل: حرف الاستفهام ممحون لفهم المعنى أي: أو تلك. وهذا مذهب الأخفش^(٧)، وجعل من ذلك قول الشاعر^(٨):

(١) البحر ١١/٦.

(٢) الكتاب ٣١٢/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣١٢/٢، والإباضح العضدي ٣١٩.

(٤) البحر ١١/٧، ونسبها في الإتحاف ٣١٤/٢ للمطوعي.

(٥) قرأ «لِمَا» وهي الآية ٨١. والسبعة ٢١٣.

(٦) البحر ١١/٧.

(٧) معاني القرآن له ٤٢٦/٢. غير أنه لم يستشهد بالبيت.

(٨) تقدم برقم ٣٤٠.

٣٥٠٩ — أَفْرَحْ أَنْ أُرْزَأَ الْكَرَامَ

وقد تقدّم هذا مسبّعاً في سورة النساء عند قوله تعالى: «وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فِيمَنْ نَفَسْتَكَ»^(١) وفي غيره.

قوله: «أَنْ عَبَدْتَ» فيه أوجه، أحدها: أنها في محل رفع عطف بيان لـ«تلك»، كقوله: «وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنْ دَابِرَ هُولَاءِ مَقْطُوعٌ»^(٢). الثاني: أنها في محل نصب مفعولاً من أجله. والثالث: أنها بدلٌ من «نعمه». الرابع: أنها بدلٌ من «ها» في «تَمَنُّها». الخامس: أنها مجرورة بباء مقدرة أي: بـأَنْ عَبَدْتَ. السادس: أنها خبرٌ مبتدأ مضمر أي: هي. السابع: أنها منصوبة بإضمار أعني. والجملة من «تَمَنُّها» صفة لنعمه. وـ«تَمَنُّ» يتعدي بالباء فقيل: هي محدّقة أي: تَمَنَّ بها، وقيل: ضَمَنَ «تَمَنُّ» معنى تَذَكُّر.

آ. (٢٣) قوله: «وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ»: إنما أتى بـ«ما» دون «مِنْ»؛ لأنها يُسْأَلُ بها عن طلب الماهية كقولك: ما العنقاء؟ ولِمَا كان جواب هذا السؤال لا يمكن عدّ موسى عليه الصلاة والسلام إلى جواب ممكن، فأجاب بصفاته تعالى، وخص تلك الصفات لأنّه لا يشارِكُه تعالى فيها أحدٌ. وفيه إبطال لدعواه أنه إله. وقيل: جهل السؤال، فأتى بـ«ما» دون «مِنْ» وليس بشيء. وقيل: إنما سأّل عن الصفات. ذكره أبو البقاء^(٣). وليس بشيء؛ لأنّ أهل البيان نصّوا على أنها يُطلّبُ بها الماهيات وقد جاء بـ«مِنْ» في قوله: «فَمِنْ ربِّكُمَا يَا مُوسَى»^(٤).

(١) الآية ٧٩ من النساء. وانظر: الدر المصنون ٤/٤٨.

(٢) الآية ٦٦ من الحجر.

(٣) الإملاء ٢/١٦٧.

(٤) الآية ٤٩ من طه.

آ. (٢٤) قوله: «وَمَا بَيْنَهَا»: عادَ ضميرُ الشِّئْيَةِ على جمعيْنِ:
اعتباً بالجنسِيْنِ كما فَعَلَ ذلِكَ في الظاهرِ في قولِ الشاعِرِ^(١):

..... ٣٥١٠

بَيْنِ رِمَاحِيْ مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ

آ. (٢٩) قوله: «لَا جَعَلْتَكَ مِنَ الْمَسْجُونِيْنَ»: إنما عَذَلَ عن
لَأْسِجْنَتْكَ وهو أَخْصُ منه؛ لأنَّ فِيهِ مِبالغَةً لِيَسْتَ فِي ذَاكَ، أو معناه: لَا جَعَلْتَكَ
مِنْ عَرَفَتَ حَالَهُ فِي سُجْنِي.

آ. (٣٠) قوله: «أَوْلَوْ جِئْتُكَ»: هذه واؤ الحالِ. وقال
الحوفي: «للعطَف». وقد تقدَّم تحريرُ هذا عند قوله: «أولو كان آباءُهم»^(٢) في
البقرة. وغالبُ الجملِ هنا تقدَّم إعرابُها.

آ. (٣٤) قوله: «حَوْلَهُ»: حالٌ من «الملا». ومفعولُ القولِ
قوله: «إِنَّ هَذَا السَّاجِرُ عَلِيْمٌ»، وقيل: صلةٌ للملأٌ فإِنه بمعنى الذِّي. وقيل:
الموصولُ مَحْذُوفٌ، وهو ما قولان للكوفيين^(٣).

آ. (٤٤) قوله: «بِعَزَّةِ فَرْعَوْنَ»: يجوزُ أن يكونَ قَسْماً،
وجوابه: «إِنَّا لَنَحْنُ الْغَالِبُوْنَ». ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ أي: نَغْلِبُ بِسَبِّ
عَزَّتِهِ، يَدْلُلُ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ، ولا يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ«الْغَالِبُوْنَ»، لأنَّ مَا فِي حِيزِ
«إِنَّ» لا يتقدِّمُ عَلَيْهَا.

(١) تقدَّم بِرَقْمِ ٢٣١٥.

(٢) الآية ١٧٠ من البقرة. انظر: الدر المصنُون ٢٢٧/٢.

(٣) قال أبو حيان: «والكوفيون يجعلون «الملا» موصولاً فكانه قيل: قال للذِّي حوله، فلا
موضع للعامل في الظرف لأنَّه وقع صلةً»، البحر ١٥/٧.

آ. (٤٦) قوله : **«فَأَلْقِي»** : قال الزمخشري^(١) : «فإإن قلت : فاعلُ الإلقاء ما هو لو صرّح به؟ قلت : هو اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ» ، ثم قال : «ولك أن لا تقدّر فاعلاً ، لأنَّ **«الْقُوَّا»** بمعنى خَرُوا وسقطوا». قال الشيخ^(٢) : «وهذا ليس بشيءٍ؛ لأنَّه لا يُبيّن الفعلُ للمفعولِ إلَّا وله فاعلٌ ينوبُ المفعولُ به عنه. أما أنه لا يُقدّر له فاعلٌ فقولُ ذاهبٍ عن الصوابِ».

قوله : **«فإذا هي تَلَقْفُ»**^(٣) قد تقدّم خلافُهم فيها. وقال ابن عطية^(٤) هنا : «وقرأ البزي وابن فليح عن ابن كثير بشدّ التاء وفتح اللام وشدّ القاف. ويلزم على هذه القراءة إذا اتّدأً أن يحذف^(٥) همزة الوصل ، وهمزة الوصل لا تدخل على الأفعال المضارعة كما لا تدخل على أسماء الفاعلين» ، قال الشيخ^(٦) : «كأنه يُخيّل إليه أنه لا يمكن الابتداء بالكلمة إلَّا باختلاط همزة الوصل ، وهذا ليس بلازم ، كثيراً ما يكون الوصل مخالفًا للوقف ، والوقف مخالفًا للوصل ، [٦٨١] ومنْ له تَمَرُّن في القراءات / عَرَفَ ذلك». قلت : يرىيد قوله : **«فإذا هي تَلَقْفُ»** فإنَّ البزي يُشدّ التاء ، إذ الأصل : **تَلَقْفُ** بتاءٍ فَأَدْغَم ، فإذا وَقَفَ على «هي» وابتدأ **تَلَقْفَ** فـحـقـه أـنـ يـفـكـ ولا يـدـغـمـ ؛ لـثـلـاـ يـتـدـأـ بـسـاـكـنـ وـهـوـ غـيـرـ مـمـكـنـ ، وـقـوـلـ ابن عطية : «ويلزمُ على هذه القراءة» إلى آخره تضييفُ القراءة لما ذكره هو : مـنـ أـنـ هـمـزـةـ الـوـصـلـ لـاـ تـدـخـلـ عـلـىـ الـفـعـلـ الـمـضـارـعـ ، وـلـاـ يـمـكـنـ الـابـتـدـاءـ

(١) الكشاف ١١٣/٣.

(٢) البحر ١٦/٧.

(٣) عاد إلى الآية ٤٥. وانظر في قراءاتها: السبعة ٤٧١ ، والنشر ٢٧١/٢ ، والبحر ٦/٦ ، والتيسير ١١٢. وانظر في «إذا» الفجائية: الدر المصنون ٤٠/٤.

(٤) المحرر ٦٠/١٢.

(٥) المحرر: **«يجلب»** وهو ما عنده ابن عطية وفي البحر **«يعذف»**.

(٦) البحر ١٦/٧.

— الشعراة —

بساكن، فمِنْ ثُمَّ ضَعَفَتْ. وجوابُ الشِّيخ بِمَنْعِ الْمَلَازَمَةِ حَسَنٌ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُسْدِلَ لِفَظَةَ الْوَقْفِ بِالابْتِداءِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي وَقَعَ الْكَلَامُ فِيهِ، أَعْنِي الابْتِداءُ بِكَلْمَةِ «تَلَقَّفُ».

آ. (٥١) قوله : **«أَنْ كُنَّا»** : قرأ العامةُ بفتح «أَنْ» أي : لأنْ كُنَّا مبدأ القول بالإيمان. وقرأ^(١) أبَانُ بْنُ تَغلبِ وأبُو معاذ بـكسر الهمزة. وفيه وجهان، أحدهما : أنها شرطية، والجوابُ محذوفٌ لفهمِ المعنى أو متقدِّمٌ عند مَنْ يُجِزِّه. والثاني : أنها المخففةُ من الثقلة واستُغْنِي عن اللامِ الفارقةُ لإرشاد المعنى إلى الثبوت دون النفي ، كقوله^(٢) :

..... ٣٥١١

وإِنْ مَا لِكَ كَانَتْ كَرَامَ الْمَعَادِنِ

وفي الحديث^(٣) : «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ الْعَسلَ» أي : ليُحبه.

آ. (٥٣) قوله : **«حَاشِرِينَ»** : هو مفعولُ «أَرْسَلَ» و «حَاشِرِينَ» معناه : حاشرين السحراء.

(١) البحـر ١٦/٧ ، المحرر ٦٠/١٢ .

(٢) صدره :

ونحن أباه الضييم من آل مالك
وهو للطرماح في ديوانه ٥١٢ ، والعيني ٢٧٦/٢ ، والهمع ١٤١/١ ، والدرر
١١٨/١ ، والتصریح ٢٤١/١ .

(٣) لفظه في البخاري «يُعْجِبُه» في كتاب الأشربة ، ١٥ باب شرب الحلوا والعسل .
الفتح ٨١/١٠ .

آ. (٥٤) قوله : **«إِنْ هُوَلَاءُ لَشَرِّدَمَةٌ»** : معمول لقول مضمر أي : قال إن هؤلاء . وهذا القول يجوز أن يكون حالا أي : أرسلهم قائلا ذلك ، ويجوز أن يكون مفسرا لـ أرسل ، والشردمة : الطائفه من الناس . وقيل : كل بقية من شيء خسيس يقال لها : شرمدة ، ويقال : ثوب شردم أي : أخلاق ، قال (١) :

٣٥١٢ - جاء الشتاء وقميصي أخلاق
شرادم يضحك منه الخلاق

وأنشد أبو عبيدة (٢) :

٣٥١٣ - [يُخْلِينَ] في شرائم النعال

آ. (٥٦) قوله : **«حَادِرُونَ»** : قرأ (٣) الكوفيون وابن ذكوان «حادرون» بالألف ، والباقيون «حدرون» بدونها ، فقال أبو عبيدة (٤) : «هذا بمعنى واحد يقال : رجل حذر وحدر وحادر بمعنى» وقيل : بل بينهما فرق . فالحذر : المُتيقظ . والحادر : الخائف . وقيل : الحذر : المخلوق مجبولا على الحذر . والحادر : ما عرض في ذلك ، وقيل : الحذر : المتسليح أي : له شوكه سلاح . وأنشد سيبويه في إعمال حذر على أنه مثال مبالغة محوّل من حادر قوله (٥) :

(١) رجز لا يعرف قائله . وهو في تفسير الماوردي ١٧٤/٣ ، واللسان (خلق - شرم) والخزنة ١١٤/١ . والرواية «يضحك مني التواف» ، وهو ابنه .

(٢) مجاز القرآن ٢/٨٦ ، والمحرر ١٢/٦١ .

(٣) السبعة ٤٧١ ، والنشر ٢/٢٣٥ ، والبحر ٧/١٨ ، والتيسير ١٦٥ ، والقرطبي ١٣/٥١٧ ، والحججة ٢/١٠١ .

(٤) المجاز ٢/٨٦ .

(٥) تقدم برقم ٢٥١١ . وانظر : الكتاب ١/٥٨ .

٣٥١٤ - حَذِّرْ أَمُورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنْ
مَا لِيَسْ مُنْجِيَهُ مِنْ الْأَقْدَارِ

وقد زعم بعضهم أن سببها لـما سأله: هل تحفظ شيئاً في إعمال فـيل؟
صنع له هذا البيت. فعيب على سببها: كيف يأخذ الشواهد الموضوعة؟ وهذا
غـلط؛ فإن هذا الشخص قد أقر على نفسه بالكذب فلا يقـدح قوله في سببها.
والذي ادعـى أنه صـنعـ البيـتـ هو الـلاحـقـيـ^(١). وـحـذـرـ يـتـعـدـيـ بـنـفـسـهـ، قال تعالى:
«يـحـذـرـ الـآخـرـةـ»^(٢)، وقال العباس بن مرادـسـ^(٣):

٣٥١٥ - وَإِنِّي حَادِرٌ أَنْمَى سِلَاحِي
إِلَى أَوْصَالِ دَيَالٍ مَنْبِعِ

وقرأـ^(٤) ابن السـمـيقـ وابن أبي عـمارـ^(٥) «ـحـادـرـونـ» بالـدـالـ المـهـمـلـةـ من
قولـهـ: «ـعـيـنـ حـذـرـةـ» أيـ: عـظـيمـةـ، كـقولـهـ^(٦):

٣٥١٦ - وَعَيْنٌ لَهَا حَذْرَةٌ بَذْرَةٌ

(١) أبان بن عبد الحميد من شعراـءـ هـارـونـ الرـشـيدـ، مـطـعونـ فـي دـينـهـ، بـصـريـ، تـوفـيـ سـنةـ
٢٠٠ـهـ اـنـظـرـ: المـخـزانـةـ ٤٥٨ـ/ـ٣ـ، وـالـأـعـلـامـ ٢٧ـ/ـ١ـ.

(٢) الآية ٩ـ مـنـ الزـمرـ.

(٣) اللسانـ (ـذـيـلـ)، الـبـحـرـ ١٨ـ/ـ٧ـ، وـالـمـحـرـرـ ١٢ـ/ـ٦ـ.

(٤) الشـوـاـذـ ١٠٦ـ، وـالـمـحـتـسـ ٢ـ، الـبـحـرـ ١٢٨ـ/ـ٢ـ، وـالـبـحـرـ ١٨ـ/ـ٧ـ، وـالـقـرـطـبـيـ ١٠١ـ/ـ١ـ.

(٥) لم أـفـقـ عـلـىـ تـرـجـمـتـهـ.

(٦) عـجزـهـ:

ثُقْتُ مَا فِيهِمَا مِنْ أَخْرَ

وـالـبـيـتـ لـأـمـرـيـ القـيـسـ، وـفـيـ دـيـوـانـ ١٦٦ـ، وـالـلـسـانـ (ـحـذـرـ) وـبـذـرـةـ: أيـ تـبـدرـ بـالـنـظـرـ.
وـمـنـ أـخـرـ: أيـ مـنـ مـأـخـيـرـ الـعـيـنـ.

والمعنى : عظيماً . وقيل : الحادرُ : القويُ الممتنى . وحكي : رجل حادرُ أي : ممتنى غيظاً ، ورجل حادرُ أي : أحمق كأنه ممتنى من الحق ، قال (١) :

٣٥١٧ - أحبَ الغلامَ السُّرْءَةَ من أجلِ أمهِ
وأبغضُهُ من بغضها وهو حادرُ

ويقال أيضاً : رجل حذر ، بزنة « يقط » مبالغة في حادر ، من هذا المعنى قلت : فقد صار يقال : حذر وحدر وحادر بالدال المعجمة والمهملة ، والمعنى مختلف .

آ. (٥٨) قوله : **« ومقامٌ »** : فرأى العامة بفتح الميم ، وهو مكان القيام ، وقاده (٢) والأعرج بضمها . وهو مكان الإقامة .

آ. (٥٩) قوله : **« كذلك »** : فيه ثلاثة أوجه ، قال الزمخشري (٣) : « يتحمل ثلاثة أوجه : النصب على : آخر جناتهم مثل ذلك الإخراج الذي وصفنا . والجر على أنه وصف لمقام أي : مقام كريم مثل ذلك المقام الذي كان لهم . والرفع على أنه خبر لمبدأ ممحوظ أي : الأمر كذلك ». قال الشيخ (٤) : « فالوجه الأول لا يسعه ، لأنه يؤول إلى تشبيه الشيء بنفسه ، وكذلك الوجه [٦٨١/ب] الثاني لأن المقام الذي كان لهم هو المقام الكريم فلا يشبه الشيء بنفسه » قلت : وليس في ذلك تشبيه الشيء بنفسه ، لأن المراد في الأول : آخر جناتهم إخراجاً مثل الإخراج المعروف المشهور ، وكذلك الثاني .

(١) لم أهتم إلى قائله وهو في اللسان (حدر) والبحر ١٨/٧ .

(٢) البحر ١٩/٧ .

(٣) الكشاف ١١٥/٣ .

(٤) البحر ١٩/٧ .

قوله : «وَأَوْرَثَنَاها» عطف على «فَأَخْرَجْنَاهم».

آ. (٦٠) قوله : **«فَاتَّبَعُوهُمْ»** : العامة بقطع الهمزة من أتبعه أي : الحقه نفسه، فحذف الثاني، وقيل : يقال : أتبعه بمعنى أتبعه بوصل الهمزة أي : لحقة، والحسن^(١) والحارث الذماري بوصلها وتشديد التاء وهي بمعنى اللحاق.

قوله : **«مُشْرِقِينَ»** منصوب على الحال . والظاهر أنه من الفاعل . ومعنى مشرقين أي : داخلين في وقت الشروق كاصبع وأمسى أي : دخل في هذين الوقتين ، وقيل : داخلين نحو المشرق كأنجذ وأنهم ، وقيل : مشرقين بمعنى مضيقين . وفي التفسير : أنّ بنى إسرائيل كانوا في نور ، والقبط في ظلمة ، فعلى هذا يكون «مشرقين» حالاً من المفعول ، وعندى أنه يجوز أن يكون حالاً من الفاعل والمفعول ، إذا جعلنا «مشرقين» داخلين في وقت الشروق ، أو في مكان المشرق؛ لأنّ كلاً من القبيلين كان داخلًا في ذلك الزمان ، أو في ذلك المكان .

آ. (٦١) قوله : **«فَلَمَّا تَرَأَى الْجَمْعَانَ»** : قرأ العامة «تراءى» بتحقيق الهمزة ، وابن ثنا^(٢) والأعمش من غير همزة . وتفسيره أن تكون الهمزة مخففة بينَ ، لا بالإبدال الممحض ؛ لثلا تجتمع ثلاثة ألفات : الأولى الراءة بعد الراء ، والثانية المبدلة عن الهمزة ، والثالثة لام الكلمة ، لكن الثالثة لا تثبت وصلًا ، لحذفها لالتقاء الساكين . ثم اختلف القراء في إمالة هذا الحرف فأقول : هذا الحرف إما أن يُوقف عليه أو لا . فإن وُقفت عليه : فهمزة يُميل ألفه الأخيرة لأنها طرف منقلبة عن ياء . ومن ضرورة إماليتها إمالة فتحة الهمزة

(١) الإتحاف ٢/٣١٦ ، والبحر ١٩/٧ .

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/١٠٧ ، والسبعة ٤٧١ ، والنشر ٢/٦٦ ، والتيسير ١٦٥ ، والبحر ١٩/٧ .

ـ الشعراء ـ

المسَهَلَةُ؛ لأنَّه إذا وُقِفَ على مثل هذه الهمزة سَهَلَها على مقتضى مذهبِه، وأمَّا لِأَلْفِ الْأُولَى إِنْتَاعًا لِإِمَالَةٍ فتحَةُ الهمزة. ومن ضرورة إِسَالَتِها إِمَالَةٌ فتحَةُ الراءِ قَبْلَهَا. وهذا هو إِمَالَةٌ لِإِمَالَةٍ.

وغيره من القراء لا يُميل شيئاً من ذلك، وقياسُ مذهبِ الكسائيِّ أَنْ يُمْيلَ لِأَلْفِ الْأُخْرِيَّةِ وفتحَةُ الهمزة قَبْلَهَا. وكذا نقله ابنُ الْبَادِشِ^(۱) عنه وعن حمزة.

وإنْ وُصِلَ: فإنَّ الْفَهَّامَةَ الْأُخْرِيَّةَ تَذَهَّبُ لِالتقاءِ السَاكِنِينَ، ولِذَهَابِهَا تَذَهَّبُ إِمَالَةٌ فتحَةُ الهمزة وتبقى إِمَالَةُ الْأَلْفِ الزَّائِدَةِ. وإِمَالَةٌ فتحَةُ الراءِ قَبْلَهَا عَنْهُ اعتداداً بِالْأَلْفِ المَحْذُوفَةِ. وعندَ ذَلِكَ يُقَالُ: حَذْفُ السَّبِّبِ وَبَقِيَ الْمُسَبِّبُ؛ لأنَّ إِمَالَةَ الْأَلْفِ الْأُولَى إِنَّمَا كَانَ لِإِمَالَةِ الْأَلْفِ الْأُخْرِيَّةِ كَمَا تَقْدِيمُ تَقْرِيرِهِ، وَقَدْ دَهَبَتِ الْأُخْرِيَّةُ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا تُمَالِأَلْفُ الْأُولَى لِذَهَابِ الْمُقْتَضِي لِذَلِكَ، وَلِكُنَّهُ رَاعِيَ الْمَحْذُوفَ، وَجَعَلَهُ فِي قُوَّةِ الْمَنْطَوْقِ، وَلِذَلِكَ نَحَا عَلَيْهِ أَبُو حَاتِمٍ فَقَالَ: «وَقِرَاءَةُ هَذَا الْحَرْفِ بِإِمَالَةِ مُحَالٍ» قَلْتُ: وَقَدْ تَقْدِيمٌ فِي الْأَنْعَامِ عَنْدَ «رَأْيِ الْقَمَرِ»^(۲) و«رَأْيِ الشَّمْسِ»^(۳) مَا يُشَبِّهُ هَذَا الْعَمَلَ فَعَلِيكَ باعْتِبَارِهِ ثَمَّةً.

قوله: «لَمُدْرِكُونَ» العَامَةُ عَلَى سَكُونِ الدَّالِّ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ أَدْرِكَ أَيِّ: لِمُلْحَقُونَ. وَقَرَا^(۴) الأَعْرَجُ وَعَيْدُ بْنُ عَمِيرٍ بفتحِ الدَّالِّ مُشَدَّدَةً وَكَسْرِ الرَّاءِ^(۵). قَالَ الرَّمَخْشِريُّ^(۶): «وَالْمَعْنَى: مُتَابِعُونَ فِي الْهَلَكَةِ عَلَى أَيْدِيهِمْ. وَمِنْهُ بَيْتُ الْحَمَاسَةِ^(۷):

(۱) الإقناع له ۲۸۸/۱.

(۲) الآية ۷۷.

(۳) الآية ۷۸، وانظر: الدر المصنون ۱۴/۵.

(۴) القرطبي ۱۰۶/۱۳، والبحر ۷/۲۰.

(۵) لَمُدْرِكُونَ.

(۶) الكشاف ۱۱۵/۳.

(۷) الْبَيْتُ لِأَبِي الْحَبَّالِ الْبَرَاءِ بْنِ رَبِيعٍ، وَهُوَ فِي الْحَمَاسَةِ ۴۰۸، وَالْبَحْرِ ۷/۲۰.

٣٥١٨ - أَبْعَدَ بَنِي أُمَّيَّةِ الَّذِينَ تَابَعُوا
أَرْجُونَ الْحَيَاةَ أَمْ مِنَ الْمَوْتِ أَجْزَعَ

يعني : أن ادراك على افتعل لازم بمعنى فني واصمحل . يقال : ادرك الشيء يدرك فهو مدرك أي : في تابعاً، ولذلك كسرت الراء . وممن نص على كسرها أبو الفضل الرازي قال^(١) : « وقد يكون « ادرك » على افتعل بمعنى افتعل متعدياً ، ولو كانت القراءة من هذا لوجب فتح الراء ، ولم يلغني عنهما - يعني عن الأعرج # وعيده إلا الكسر ».

آ. (٦٣) قوله : **«فَانْفَلَقَ»** : قبله جملة محدوفة أي : فضرب فانفلق . وزعم ابن عضفور أن المحدوف إنما هو ضرب فاء انفلق ، وأن الفاء الموجودة هي فاء « ضرب » ، فابقى من كل ما يدل على المحدوف . أبقي الفاء من « ضرب » ليتدل على « ضرب » وأبقي « انفلق » ليتدل على الفاء المتصلة به ، وهذا كلام متهافت .

واختلف القراء^(٢) في ترقيق راء « فرق » عن ورش لأجل القاف . وقرىء^(٣) « فلق » بلام بدل الراء لموافقة « فانفلق ». والطود : الجبل العظيم / [٦٨٢ / ١] المتطاول في السماء .

آ. (٦٤) قوله : **«وَأَزْلَفْنَا»** : أي : قربنا من النجاة . و « ثم » ظرف مكان بعيد . و « الآخرين » هم موسى وأصحابه ، وقرأ^(٤) الحسن وأبو حبيبة

(١) انظر : البحر ٧/٢٠ .

(٢) انظر : الإنتحاف ٢/٣١٧ .

(٣) قال في الشواذ ١٠٧ : « حكاه يعقوب ». وانظر : البحر ٧/٢٠ .

(٤) انظر في قراءاتها : المحتسب ٢/١٢٩ ، والبحر ٧/٢٠ ، والقرطبي ١٣/١٠٧ .

«وَرَلَفْنَا» ثلاثاً، وقرأ أبي وابن عباس وعبد الله بن الحارث بالقاف أي: أَرْلَنَا^(١). والمراد بالآخرين في هذه القراءة فرعون وقومه.

آ. (٧٠) قوله: «إِذْ قَالَ»: العامل في «إِذْ» «بَنَّا» أو اتَّلُ. قاله الحوفي . وهذا لا يتأتى إلا على كون «إِذْ» مفعولاً به . وقيل: «إِذْ» بدل من «بَنَّا» بدل اشتغال ، وهو يؤول إلى أن العامل فيه «اتَّلُ» بالتأويل المذكور .

قوله: «وقومه» الهاء تعود على «إبراهيم» لأنَّ المَحَدُث عنه . وقيل: تعود على أبيه ، لأنَّ أقرب مذكور ، أي: قال لأبيه وقوم أبيه ، ويؤيده «إنِّي أَرَكْ وَقَوْمَكَ»^(٢) ، حيث أضاف القوم إليه .

آ. (٧١) قوله: «نَعْبُدُ أَصْنَاماً»: آتُوا في الجواب بالتصريح بالفعل ليُعطِفُوا عليه قولهم «فَنَظَلُ» افتخاراً بذلك وابتهاجاً به ، وإنَّ فكان قولهم «أَصْنَاماً» كافياً ، كقوله تعالى : «قُلِ الْعَفْوَ»^(٣) «قَالُوا خَيْرًا»^(٤) .

آ. (٧٢) قوله: «هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ»: لا بُدَّ من محدوف أي: سمعون دعاءكم ، أو يسمعونكم تدعون . فعلى التقدير الأول : هي متعدية لواحد اتفاقاً ، وعلى الثاني : هي متعدية لاثنين ، قامت الجملة المقدرة مقام الثاني . وهو قول الفارسي . وعند غيره الجملة المقدرة حال . وقد تقدَّم تحقيق

(١) أي: أهلكنا .

(٢) الآية ٧٤ من الأنعام .

(٣) «وَسَأَلُوكَ مَاذَا يَنْفَعُونَ، قُلِ الْعَفْوَ». الآية ٢١٩ من البقرة .

(٤) «مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ، قَالُوا خَيْرًا». الآية ٣٠ من النحل .

القولين . وقرأ^(١) قتادة ويعيى بن يعمر بضم اليماء وكسر الميم ، والمفعول الثاني محدوف . أي : يسمعونكم الجواب .

قوله : «إذ تدعون» منصوب بما قبله ، فما قبله وما بعده ماضيان معنى ، وإن كانا مستقبليـن لفظاً ، لعمل الأول في «إذ» ، ولعمل «إذ» في الثاني . وقال بعضـهم : «إذ» هنا بمعنى إذا . وقال الزمخشري^(٢) : «إنه على حكاية الحال الماضية ، ومعناه : استحضرـوا الأحوال [الماضية]^(٣) التي كـتم تدعـونها فيها ، [وقلوا]^(٤) : هل سـمعـوك أو أسمـعوا ، وهو أبلغـ في التـكـيـتـ». وقد تقدـم أنه قـرـيـة بـأـدـغـامـ ذـالـ «إـذـ» وإـظـهـارـهـ فيـ التـاءـ^(٥) . وقال ابن عـطـيـةـ^(٦) : ويجـوزـ فيـهـ قـيـاسـ «مـذـكـرـ» وـنـحـوـهـ . ولـمـ يـقـرـأـ بـهـ أحـدـ . والـقـيـاسـ أنـ يـكـونـ الـلـفـظـ بـهـ «إـدـدـعـونـ»^(٧) وـالـذـيـ مـنـعـ منـ هـذـاـ الـلـفـظـ اـتـصـالـ الدـالـ الأـصـلـيـةـ فيـ الـفـعـلـ ، فـكـثـرـتـ الـمـتـمـاثـلـاتـ قـلتـ : يـعـنيـ فـيـكـونـ الـلـفـظـ بـدـالـ مـشـدـدـةـ مـهـمـلـةـ ثـمـ بـدـالـ سـاـكـنـةـ مـهـمـلـةـ أـيـضاـ» .

قالـ الشـيـخـ^(٨) : «وهـذـاـ لـاـ يـجـوزـ ، لأنـ هـذـاـ إـبـدـالـ^(٩) إنـماـ هوـ فيـ تـاءـ الـافـعـالـ بـعـدـ الدـالـ وـالـدـالـ وـالـزـايـ نـحـوـهـ : أـدـهـنـ وـادـكـرـ وـازـجـرـ ، وـبـعـدـ جـيمـ

(١) المحاسب ١٢٩/٢ ، والقرطبي ١٠٩/١٣ ، والبحر ٢٣/٧ .

(٢) الكشاف ١١٦/٣ .

(٣) من الكشاف .

(٤) من الكشاف .

(٥) قالـ فيـ الإـنـتـهـافـ ٣١٧/٢ : «وـأـدـغـمـ ذـالـ إـذـ تـدـعـونـ أـبـوـ عـمـرـ وـهـشـامـ وـحـمـزةـ وـالـكـسـانـيـ وـخـلـفـ» .

(٦) المحرر ٦٦/١٢ .

(٧) رسمـهـ فـيـ مـطـبـوـعـةـ الـمـحـرـرـ : إـذـ دـعـونـ .

(٨) البحر ٢٣/٧ .

(٩) أيـ إـبـدـالـ التـاءـ دـالـ .

شذوذًا نحو: «اجْدَمُوا» في «اجتمعوا»، أو في تاءِ الضمير بعد الذال والزاي، نحو «فَرَدُ» في «فُرِّتُ» و «جَلَدُ» في «جَلَدْتُ» أو تاءِ «تَوَلَّج» قالوا فيها: «دَوْلَجُ»، و تاءِ المضارعة ليس شيئاً مِمَّا ذَكَرَ^(١). قوله^(٢): «والذِي مَنَعَ إِلَى آخِرِهِ» يقتضي جوازه لولم يُوجَدْ مَا ذَكَرَ، فعلى مقتضى قوله يجوز أن يقول في إِذْ تَخْرُجَ: أَدْخُرْجُ، ولا يقول ذلك أحدٌ، بل يقولون: أَتَخْرُجُ، فَيُدْغِمُونَ الذالَ فِي التاءِ^(٣).

آ. (٧٤) قوله: **﴿كَذَلِك﴾**: منصوب بـ«يَفْعَلُونَ» أي: يَفْعَلُونَ مثل فَعَلْنَا. و يَفْعَلُونَ في محل نصب مفعولاً ثانياً لـ«وَجَدْنَا».

آ. (٧٧) قوله: **﴿عَدُوٌّ﴾**: اللغة العالية إِفرَاد «عَدُّ» وتذكيره. قال تعالى: «هُمُ الْعُدُوُّ»^(٤). وإنما فعل به ذلك تشبيهاً بالمصادر نحو: الْوَلُوع والَّقْبُولُ. وقد يُقال: أعداء وعُدُوّة. قوله: «عَدُّ لِي» على أصله من غير تقدير مضارِف ولا قلِبٍ. وقيل: الأصنام لا تُعادِي لأنها جَمَادٌ، فالتقدير: فإنَّ عَبَادَهُم عَدُّ لِي. وقيل: بل في الكلام قلبٌ، تقديره: فإِنَّ عَدُّهُمْ. وهذا مرجوحان لاستقامَةِ الكلامِ بدونهما.

قوله: **﴿إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾** فيه وجهان، أحدهما: أنه منقطع أي: لكن رب العالمين ليس بعُدوَّ لِي. وقال الحرجاني: «فيه تقديمٌ وتأخيرٌ أي: أَفَرَأَيْتُمْ ما كُتِمْتُمْ تَعْبُدُونَ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ، إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ فِيْهِمْ عَدُّ لِي» [٦٨٢/ب] و «إِلَّا» بمعنى / «دون» و «سوى». والثاني: أنه متصل. وهو قول الزجاج^(٥): لأنهم كانوا يعبدون الله تعالى والأصنام.

(١) قال أبو حيان: فلا تبدل تاءً.

(٢) أي قول ابن عطية.

(٣) قال أبو حيان: «بل إذا أدغم مثل هذا أبدل من الذال تاءً، وأدغم في التاءِ».

(٤) الآية ٤ من المنافقون.

(٥) معاني القرآن ٩٣/٤.

آ. (٧٨) قوله : **«الذى خلقنى»** : يجوز فيه أوجهه : النصب على النعت لـ «رب العالمين» أو البدل ، أو عطف البيان ، أو على إضماره . والرفع على خبر ابتداء مضمر أي : هو الذي خلقني أو على الابتداء .
[قوله] : «فهو يهدى» جملة اسمية في محل رفع خبراً له . قال الحوفي : «وَدَخَلَتِ الفاءُ لِمَا تَضْمِنُهُ الْمُبْتَدَأُ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ» . وهذا مردود ، لأنَّ الموصول مُعَيَّنٌ ليس عاماً ، ولأنَّ الصلة لا يمكنُ فيها التجدد ، فلم يُشَبِّه الشرط . وتتابع أبو البقاء^(١) الحوفي ولكنَّه لم يتعرَّضُ للفاء . فإنَّ عَنَّ ما عنَّه الحوفي فقد تقدَّمَ ما فيه . وإنَّ لم يَعْنِه فيكونُ تابعاً للأخفش^(٢) في تجويزه زيادة الفاء في الخبر مطلقاً نحو : «زيدٌ فاضرٍ» ، وقد تقدَّمَ تحريره .

آ. (٧٩) قوله : **«والذى هو يُطْعِمُنى»** : يجوز أن يكون مبتدأ ، وخبره محدود . وكذلك ما بعده . ويجوز أن يكونوا أوصافاً للذى خلقنى . ودخول الواو جائز . وقد تقدَّمَ تحقيقه في أول البقرة كقوله^(٣) :

٣٥١٩
إِلَى الْمَلِكِ الْقَرِيمِ وَابْنِ الْهُمَامِ
وَلِيَثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُزَدَّحِمِ
وَأَتَبَتْ^(٤) ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ – وَتَرَوَى عَنْ عَاصِمٍ^(٥) أَيْضًا – يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ
فِي «يَسْقِينَ» وَ«يَسْفِينَ» وَ«يَحْيِينَ» . وَالْعَامَّةُ «خَطِيبَتِي» بِالْإِفْرَادِ . وَالْحَسْنُ^(٦)

(١) الإملاء ٢/١٦٨.

(٢) انظر أمثلة على زيادة الفاء عند الأخفش في «معاني القرآن» : ١٢٤ – ١٢٥ . ٢٢٢ .

(٣) تقدَّم برقم ١٢١ . وانظر: الدر المصنون ١/٩٧ .

(٤) الإتحاف ٢/٣١٧ ، والنشر ٢/٣٣٦ ، والبحر ٧/٢٥ ، والمحرر ١٢/٦٧ .

(٥) كذا في الأصل ، ولعل الصواب : «نافع» كما في المظان السابقة .

(٦) الإتحاف ٢/٣١٧ ، والقرطبي ١٣/١١١ ، والبحر ٧/٢٥ .

«خطاياي» جمع تكسير.

آ. (٨٥) قوله: **«مِنْ وَرَثَةٍ»**: إما أن يكون مفعولاً ثانياً أي: مستيراً أو كائناً من ورثة، وإما أن يكون صفةً لمحذوف هو المفعول الثاني، أي: وارثاً من ورثة.

آ. (٨٨) قوله: **«يَوْمَ لَا يَنْفَعُ»**: بدلٌ من «يَوْمٌ» قبله. وجعل ابن عطية^(١) هذا من كلام الله تعالى إلى آخر الآيات مع إعرابه «يَوْمَ لَا يَنْفَعُ» بدلًا من «يَوْمَ يَعْثُونَ». ورَدَّهُ الشِّيخ^(٢): بأن العامل في البَدْلِ هو العامل في المبدل منه، أو آخر مثله مقدار. وعلى كلا هذين القولين لا يصح لاختلاف المتكلمين.

آ. (٨٩) قوله: **«إِلَّا مَنْ أَقَ اللَّهُ»**: فيه أوجه، أحدها: أنه منقطع أي: لكن مَنْ أَقَ اللَّهُ بَقَلْبٍ سَلِيمٍ فَإِنَّه يَنْفَعُه ذلك. وقال الزمخشري^(٣): «وَلَا يَدُلُّكَ مَعَ ذَلِكَ مِنْ تَقْدِيرِ مَضَافٍ وَهُوَ الْحَالُ الْمَرَادُ بِهَا السَّلَامَةُ، وَلَيْسَ مِنْ جَنْسِ الْمَالِ وَالبَنِينَ، حَتَّى يَؤُولَ الْمَعْنَى إِلَى: أَنَّ الْبَنِينَ وَالْمَالَ لَا يَنْفَعُانِ، وَإِنَّمَا يَنْفَعُ سَلَامَةُ الْقَلْبِ، وَلَوْلَمْ يَقْدِرْ الْمَضَافُ لَمْ يَتَحَصَّلْ لِلْأَسْتِنَاءِ مَعْنَى».

قال الشِّيخ^(٤): «وَلَا ضَرُورَةٌ تَدْعُو إِلَى حَذْفِ الْمَضَافِ كَمَا ذُكِرَ». قلت: إنما قَدَرَ الْمَضَافُ لِيُتَوَهَّمَ دُخُولُ الْمَسْتَنِيِّ فِي الْمَسْتَنِيِّ مِنْهُ؛ لِأَنَّه مَتَى لَمْ يُتَوَهَّمْ ذَلِكَ لَمْ يَقْعُدِ الْأَسْتِنَاءُ، وَلَهُذَا مَنْعِوا: «صَهَّلَتِ الْخَيْلُ إِلَّا إِلَيْلٌ» إِلَّا بِتَأْوِيلٍ.

(١) المحرر ١٢/٧٠.

(٢) البحر ٧/٢٨.

(٣) الكشاف ٣/١١٨.

(٤) البحر ٧/٢٦.

الثاني : أنه مفعولٌ به لقوله^(١) : «لا ينفع» أي : لا ينفع المالُ والبنونَ إلَّا هذا الشخصَ فإنه ينفعه مالُه المصرُوفُ في وجوه البرِّ، وبنو الصلحاءِ، لأنَّه علِّمَهم وأحسنَ إليهم. الثالث : أنه بدلٌ من المفعولِ المُحذفِ، أو مستثنى منه، إذ التقديرُ : لا ينفع مالٌ ولا بنونَ أحدًا من الناس إلَّا مَنْ كانت هذه صفتَه. والمُستثنى منه يُحذفُ كقوله^(٢) :

— ٣٥٢٠ —

ولم ينجُ إلَّا جَفْنَ سيفٍ ومِثْرَا^(٣)
أي : ولم ينجُ بشيءٍ. الرابع : أنه بدلٌ مِنْ فاعلٍ «ينفع» فيكون مرفوعاً.
قال أبو البقاء^(٤) : «وَغَلَبَ مَنْ يَعْقِلُ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : إِلَّا مَالُ مَنْ، أَوْ بَنُو مَنْ فَإِنَّه
يَنْفَعُ نَفْسَهُ وَغَيْرَهُ بِالشَّفاعةِ».

قلت : وأبو البقاء خلط وجهه بوجهه : وذلك أنه إذا أردنا أن نجعله بدلًا من فاعل «ينفع» فلنا فيه طريقان، أحدهما : طريقة التغليب أي : غلبنا البنين على المالِ ، فاستثنى من البنين ، فكأنه قبل : لا ينفع البنونَ إلَّا مَنْ أتَى من البنين بقليلٍ سليمٍ فإنه ينفع نفسه بصلاحِه ، وغيره بالشفاعةِ.

والطريقة الثانية : أنْ تقدّر مسافًّا مُحذفًّا قبل «من» أي : إلَّا مالُ مَنْ أو بُنُو
مَنْ فصارت الأوجه خمسةً .

ووجه الزمخشري^(٤) اتصال الاستثناء ، بوجهين ، أحدهما : إلَّا حالَ مَنْ
أتَى اللهُ بقليلٍ سليمٍ ، وهو مِنْ قوله^(٥) :

(١) رسمت في الأصل «لقو».

(٢) تقدم برقم ٣١٤.

(٣) الإملاء ١٦٨/٢.

(٤) الكشاف ١١٨/٣.

(٥) تقدم برقم ٦٦٥.

تَحِيَّةُ بَنِيهِمْ ضَرْبٌ وَجِيمٌ

«وما ثوأبه إلـ السيف» ومثاله^(١) أن يقال: هل لزيد مالٌ وبنون؟ فيقال: ماله وبنوه سلامـة قـلـه . تـريد نـفي المـال والـبنـين عـنه ، وإثباتـ سـلامـة قـلـه بدلاً عن ذلك . والثاني قال: « وإن شـتـ حـمـلـتـ الـكـلـامـ عـلـيـ الـمـعـنـيـ وـجـعـلـتـ الـمـالـ والـبـنـينـ فـيـ مـعـنـيـ الـغـنـىـ ، كـانـهـ قـيلـ: يـوـمـ لـاـ يـفـعـ غـنـىـ إـلـاـ غـنـىـ مـنـ أـتـىـ ؛ لـاـنـ عـنـ الرـجـلـ فـيـ دـيـنـهـ بـسـلامـةـ قـلـهـ ، كـماـ أـنـ غـنـاهـ فـيـ دـيـنـاهـ بـمـالـهـ وـبـنـيهـ ». .

أ. (٩١) قوله: «وبـرـزـتـ» : قرأ^(٢) مـالـكـ بـنـ دـيـنـارـ «وـبـرـزـتـ» بفتحـ الـباءـ وـالـرـاءـ خـفـيـفـةـ ، مـبـنـيـاـ لـلـفـاعـلـ ، مـسـنـدـاـ لـلـجـيـمـ فـلـذـكـ رـفـعـ .

أ. (٩٤) قوله: «فـكـبـكـبـواـ» : أي: أـلـقـواـ ، وـقـلـبـ بـعـضـهـمـ / عـلـيـ بـعـضـ . قالـ الزـمـخـشـريـ^(٣) : «الـكـبـكـبـةـ تـكـرـيرـ الـكـبـ». جـعـلـ التـكـرـيرـ فـيـ الـلـفـظـ دـلـيـلـاـ عـلـيـ التـكـرـيرـ فـيـ الـمـعـنـيـ». وـقـالـ اـبـنـ عـطـيـةـ^(٤) نـحـواـ مـنـهـ ، قـالـ: «وـهـوـ الصـحـيـحـ لـأـنـ تـكـرـيرـ الـفـعـلـ بـيـنـ نـحـوـ صـرـ وـصـرـصـرـ» وـهـذـاـ هـوـ مـذـهـبـ الـزـجاجـ^(٥) . وـفـيـ مـثـلـ هـذـاـ الـبـنـاءـ ثـلـاثـةـ مـذـهـبـ ، أـحـدـهـاـ: هـذـاـ . وـالـثـانـيـ^(٦) : - وـهـوـ مـذـهـبـ الـبـصـرـيـنـ - أـنـ الـحـرـوفـ كـلـهاـ أـصـوـلـ . وـالـثـالـثـ - وـهـوـ قـولـ الـكـوـفـيـنـ - أـنـ الـثـالـثـ مـبـدـلـ مـنـ مـثـلـ الـثـانـيـ ، فـأـصـلـ كـبـكـبـ: كـبـبـ بـلـاثـ

(١) الكـشـافـ: وـبـيـانـهـ .

(٢) الـبـحـرـ ٢٧/٧ .

(٣) الكـشـافـ ١١٩/٣ .

(٤) الـمـحـرـرـ ٦٩/١٢ .

(٥) معـانـيـ الـقـرـآنـ ٤/٤ . قـالـ: «وـحـقـيـقـةـ ذـلـكـ فـيـ الـلـغـةـ تـكـرـيرـ الـانـكـابـ ، كـانـهـ إـذـ أـلـقـيـ يـنـكـبـ مـرـةـ بـعـدـ مـرـةـ حـتـىـ يـسـقـرـ فـيـهـ». .

(٦) انـظـرـ فـيـ الـمـسـأـلـةـ: الـاـرـشـافـ ١/٢٤ .

باءات . ومثله : لَمْلَمْ وَكَفْكَفْ . هذا إذا صَحَّ المعنى بسقوط الثالث . فاما إذا لم يَصُحَّ المعنى بسقوطه كانت كُلُّها أصولاً من غير خلاف نحو : سِمِّسْ وَخِمْخِمْ^(١) .

ووأو «كُبِّكِبُوا» قيل : للأصنام ; إجراء لها مجرى العقلاء . وقيل : لعبادتها .

آ. (٩٦) قوله : «وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِّمُونَ» : جملة حالية معتبرة بين القول وعموله ، ومعموله الجملة القسمية .

آ. (٩٧) قوله : «إِنْ كُنَّا لَفِي» : مذهب البصريين : أن «إن» مخففة واللام فارقة ، ومذهب الكوفيين : أن «إن» نافية ، واللام بمعنى «إلا»^(٢) .

آ. (٩٨) قوله : «إِذْ تُسَوِّيْكُمْ» : «إذا» منصوب : إما بـ «مبين» ، وإنما بمحذوف أي : ضللنا في وقت تسويتنا لكم بالله في العبادة . ويجوز على ضعف أن يكون معمولاً لـ «ضلال» ، والمعنى عليه . إلا أن ضعفه صناعي : وهو أن المصدر الموصوف لا يَعْمَلُ بعد وصفه .

آ. (١٠١) قوله : «حَمِيم» : الحميّم : القريب من قولهم «حَمَّةُ فلان» أي : خاصته . وقال الزمخشري^(٣) : «الحميّم من الاهتمام ، وهو من الاهتمام ، أو من الحامة وهي الخاصة ، وهو الصديق الخالص» والنفي هنا يحتمل نفي الصديق من أصله ، أو نفي صفتة فقط فهو من باب^(٤) :

(١) الخيخم : نبات تعلف حبه الإبل .

(٢) انظر : الإنصال ٦٤٠ .

(٣) الكشاف ٣/١١٩ .

(٤) تقدم برقم ١٠٨٨ .

٣٥٢٢ - على لا حِبْ لَا يُهَدِّي بمنارِه

والصديق: يحتمل أن يكون مفرداً، وأن يكون مستعملاً للجمع، كما يُستعمل العدو له يقال: هم صديق وهم عدو.

آ. (١٠٢) قوله: «فَلَوْ أَنَّ»: يجوز أن تكون المشربة معنى التمني، فلا جواب لها على المشهور. ويكون نصب «ف تكون» جواباً للتمني الذي أفهمته «لو» ويجوز أن تكون على باهها، وجوابها محذوف أي: لَوْجَدْنَا شُعاعاً وأصدقاء أو لَعَمِلْنَا صالحًا. وعلى هذا فنصب الفعل بـ«أن» مضمرة عطفاً على «كَرَّة» أي: لو أن لنا كرَّة فكونا، كقولها^(١):

٣٥٢٣ - لَبْسٌ عَبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي

آ. (١٠٥) قوله: «كَذَبْتُ قَوْمٌ»: إنما أنت فعل القوم؛ لأنه مؤنث بدليل تصغيره على قويمه. وقيل: لأنه بمعنى «أمة»^(٢) ولما كانت آحاده عقلاً ذكوراً وإناثاً عاد الضمير عليه باعتبار تغليب الذكر فقيل: «لهم أخوههم». وحذف مفعول «تَقُونَ» أي: ألا تَقُون عقاب الله.

آ. (١١١) قوله: «وَاتَّبَعْتُ الْأَرْذُلُونَ»: جملة حالية من كاف «لك». وقرأ^(٣) عبد الله وابن عباس وأبو حبيبة «وَاتَّبَعْتُك» مرفوعاً، جمع

(١) تقدم برقم ٧٠١.

(٢) أليست العلة لمجيء الفعل مؤنثاً كون فاعله اسم جمع، حيث يجوز لذلك التذكير والتأنيث، فجاء هنا التأنيث، وجاء في موضع آخر التذكير كقوله: «إِذْ هُمْ قَوْمٌ».

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٣١/٢، والنشر ٣٣٥/٢، والإتحاف ٣١٨/٢، والبحر ٧/٣١، والقرطبي ١٣/١٢١.

تابع كصاحب وأصحاب، أو تبَيَّنَ كشريف وأشراف، أو تبَيَّنَ كَبَرَم^(١) وأبرام. وفي رفعه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ، «وَالْأَرْذُلُونَ» خيره. والجملة حالية أيضاً. والثاني: أنه عطف على الضمير المرفوع في «تُؤْمِنُ» وَحَسْنَ ذلك الفصل بالجار. و«الْأَرْذُلُونَ» صفتُه.

وقرأ اليماني «وَاتَّبَاعِكَ» بالجر عطفاً على الكاف في «لك». وهو ضعيف أو منوع عند البصريين.^(٢) وعلى هذا فيرتفع «الْأَرْذُلُونَ» على خبر ابتداء مضمر أي: هم الأرذلون. وقد تقدم مادة «الْأَرْذَلَ» في هود^(٣).

آ. (١١٢) قوله: «وَمَا عِلْمِي»: يجوز في «ما» وجهان، أحدهما: وهو الظاهر – أنها استفهامية في محل رفع بالابتداء. و«علمي» خبرها. والباء متعلقة به. والثاني: أنها نافية. والباء متعلقة بـ«علمي» أيضاً. قاله الحوفي، ويحتاج إلى إضمار خبر ليصير الكلام به جملة.

آ. (١١٣) قوله: «لَوْ تَشْعُرُونَ»: جوابها محذوف، ومفعول «شُعُرونَ» أيضاً.

وقرأ^(٤) الأعرج وأبو زرعة «لَوْ يَشْعُرُونَ» بباء العيّنة، وهو التفات ولا يَحْسُنُ عَوْدُه على المؤمنين.

آ. (١١٨) قوله: «فَتَحَّا»: يجوز أن يكون مفعولاً به، بمعنى المفتوح /، وأن يكون مصدراً مؤكداً.

(١) البرم: الذي لا يدخل مع القوم في الميسر لبخيله.

(٢) انظر: الإنصاف ٤٦٣.

(٣) انظر: الدر المصنون ٦/٣١٠.

(٤) البحر ٧/٣١.

- الشعراً -

قوله «ونجني» المنجني منه ممحوظ لفهم المعنى أي: مما يحول بقومي .
و«من المؤمنين» بيان لقوله «من معنٍ» .

آ. (١١٩) قوله: **﴿الْمَسْحُون﴾**: أي المملوء الموقر^(١). يقال:
شحناها عليهم خيلاً ورجلاً. والشحنة: العداوة؛ لأنها تملأ الصدور إخناً.
والقليل هنا مفرد بدليل وصفه بالمفرد. وقد تقدم الكلام عليه في البقرة^(٢).

آ. (١٢٨) قوله: **﴿تَبَعُّثُون﴾**: جملة حالية من فاعل «تبئون». والربيع بكسر الراء وفتحها: جمع ربيعة. وهو في اللغة المكان المرتفع. قال ذو الرمة^(٣):

٣٥٢٤ طِراقُ الْخَوَافِي مُشْرِفٌ فَوْقَ رِبْعَةِ
نَدَى لِيَلِهِ فِي رِيشِهِ يَتَرَقْرِقُ
وقال أبو عبيدة^(٤): «هو الطريق» وأنشد للمسيب بن عيسى يصف^(٥) طعنًا:

٣٥٢٥ فِي الْأَلِ يَخْفِضُهَا وَرَفِعُهَا
رِبْعٌ يَلُوحُ كَانَهُ سَخْلٌ

(١) الموقر: المحمول حملًا ثقيلاً.

(٢) انظر: الدر المصنون ٢/٢٠٠.

(٣) ديوانه ٤٨٨/١، واللسان (ربيع) ومجاز القرآن ٢/٨٨، والقرطبي ١٣/٨٨.

وطراق: بعضه على بعض. ويترقق: يذهب ويجيء. والخافي: ما دون القوادم من الجناح.

(٤) مجاز القرآن ٢/٨٨ ولم يرد بيت المسيب في المجاز. وقال القرطبي ١٣/١٢٢:
وهو قول الضحاك والكلبي ومقاتل والسدوي وأبي عباس.

(٥) اللسان (ربيع)، والقرطبي ١٣/١٢٢.

وأختلفَ المفسرون في العبارة عنه على أقوالٍ كثيرة. والرِّيْبُ بالفتح: ما يَحْصُل مِنَ الْخَرَاجَ.

آ. (١٢٩) قوله: «تَخْلُدُون»: العَامَةُ عَلَى تَخْفِيفِه مُبْنِيًّا لِلفاعلِ. وَقَاتَادَةُ^(١) بِالتَّشْدِيدِ مُبْنِيًّا لِلمفعولِ. وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِيَّه القيسِ^(٢):

٣٥٦٦ - وَهَلْ يَنْعَمُنَ إِلَّا سَعِينَدُ مُخْلَدٌ
قَلِيلُ الْهُمُومِ مَا يَبْيَسُ بِأَوْجَالِ

و«لَعْلُ» هنا على بِاِيهَا. وَقَيْلٌ: لِلتَّعْلِيلِ. وَيَؤْيِدُه قِرَاءَةُ^(٣) عَبْدِ اللَّهِ «كِي تَخْلُدُون» فَقَيْلٌ: لِلِّاسْتِفَاهَمِ، قَالَهُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ. وَبِهِ قَالُ الْكَوْفِيُونَ. وَقَيْلٌ: مَعْنَاهَا التَّشْبِيهُ أَيْ: كَانُوكُمْ تَخْلُدُونَ. وَيَؤْيِدُه مَا فِي حَرْفِ أَبِي «كَانُوكُمْ تَخْلُدُونَ». وَقُرْيَءُ «كَانُوكُمْ خَالِدُونَ». وَكُمْ مَنْ نَصَّ عَلَيْهَا أَنَّهَا تَكُونُ لِلتَّشْبِيهِ. وَالْمَصَانِعُ: جَمْعُ مَضْنَعَةٍ، وَهِيَ بِرَكُ المَاءِ. وَقَيْلٌ: الْقَصُورُ. وَقَيْلٌ^(٤): بُرُوجُ الْحَمَامِ.

آ. (١٣٠) قوله: «وَإِذَا بَطَشْتُمْ»: أَيْ: وَإِذَا أَرَدْتُمْ. وَإِنَّمَا احْتَجَنَا إِلَى تَقْدِيرِ الإِرَادَةِ لِتَلِّا يَتَحَدَّ الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ. وَ«جَبَارِينَ» حَالٌ.

آ. (١٣٢) قوله: «أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ»: فِيهِ وِجْهَانَ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْجَمْلَةَ الثَّانِيَةَ بِيَانِ الْأَوَّلِيَّ، وَتَفْسِيرُ لَهَا. وَالثَّانِي: أَنَّ «بِأَنْعَامٍ» بَدَلَ مِنْ قَوْلِه:

(١) الرواية عن قاتدة «تَخْلُدُون» بفتح اللام كما في البحر ٣٢/٧، والمحتبب ٢/١٣٠.
والرواية عن علقة «تَخْلُدُون» كما في البحر ٣٢/٧، ٣٢/٧.

(٢) تقدم برقم ٣٠٠.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٣٢/٧، والشواذ ١٠٧، والقرطبي ١٢٤/١٣.

(٤) وهو قول السدي كما في الماوردي ١٨١/٣.

«بِمَا تَعْمَلُونَ» بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ كَوْلَهُ: «أَتَيْعُوا الْمَرْسِلِينَ. أَتَيْعُوا مِنْ لَا يَسْأَلُكُمْ»^(١). قَالَ الشِّيخُ^(٢): «وَالْأَكْثَرُونَ لَا يَجْعَلُونَ هَذَا بَدْلًا، وَإِنَّمَا يَجْعَلُونَهُ تَكْرِيرًا»^(٣) وَإِنَّمَا يَجْعَلُونَ بَدْلًا بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ إِذَا كَانَ حِرْفٌ جَرْ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ مُتَعَلِّقِهِ نَحْوَ: «مَرَرْتُ بِزِيدٍ بِأَخِيكَ» وَلَا يَقُولُونَ: «مَرَرْتُ بِزِيدٍ، مَرَرْتُ بِأَخِيكَ» عَلَى الْبَدْلِ».

آ. (١٣٦) قَوْلُهُ: «أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ»: مُعَادِلُ لَقَوْلِهِ: «أَوْعَظْتَ»، وَإِنَّمَا أَتَى بِالْمُعَادِلِ كَذَا، دُونَ قَوْلِهِ: «أَمْ لَمْ تَعْظِمْ» لِتَوَاحِي الْقَوْافِيِّ، وَأَبْدَى لَهُ الزَّمْخَشْرِيُّ^(٤) مَعْنَى فَقَالَ: «وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَفْعَلْتَ هَذَا الْفَعْلَ - الَّذِي هُوَ الْوَعْظُ - أَمْ لَمْ تَكُنْ أَصْلًا مِنْ أَهْلِهِ وَمِبَاشِرِهِ، فَهُوَ أَبْلَغُ فِي قِلَّةِ اعْتِدَادِهِمْ بِوَعْظِهِ. مِنْ قَوْلِكَ: «أَمْ لَمْ تَعْظِمْ».

وَقَرَأَ الْعَامَّةُ «أَوْعَظْتَ» بِإِظْهَارِ الظَّاءِ قَبْلَ النَّاءِ، وَرُوِيَّ عَنْ أَبِي عَمْرٍ وَالْكَسَائِيِّ وَعَاصِمٍ، وَبِهَا^(٥) قَرَأَ الْأَعْمَشُ وَابْنَ مَحِيصَنَ بِالْإِدْعَامِ، وَهِيَ ضَعِيفَةٌ؛ لِأَنَّ الظَّاءَ أَقْوَى وَلَا يُدْعَمُ الْأَقْوَى فِي الْأَضْعَفِ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ مِنْ هَذَا فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ أَشْيَاءً مُتَوَاتِرَةً يَجْبُ قَبْلُهَا نَحْوَ: «رُجْزَخَ عَنْ»^(٦) وَ«لَئِنْ بَسْطَتْ»^(٧).

(١) الآية ٢١ من يس.

(٢) البحر ٧/٣٣.

(٣) قَالَ: «مِنْ تَكْرَارِ الْجَمْلِ وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى وَاحِدًا وَيُسَمَّى التَّتِيعُ».

(٤) الكشاف ٣/١٢٢.

(٥) القرطبي ١٣/١٢٥، والبحر ٧/٣٣.

(٦) الآية ١٨٥ من آل عمران.

(٧) الآية ٢٨ من المائدَةِ.

آ. (١٣٧) قوله : **«إِلَّا خُلُقٌ»** : قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بفتح الخاء وسكون اللام . والباقيون بضمّتين . فقيل : معناهما الاختلاف وهو الكذب . وكذا قرأ ابن مسعود . وقيل : ما نحن فيه من البنية حياءً وموتٌ هو خلق الأولين وعادتهم . وروى الأصمعي عن نافع ، وبهَا قرأ أبو قلابة^(٢) ، بضمّ الخاء وسكون اللام وهي تخفيف المضمومة .

آ. (١٤٧) قوله : **«فِي جَنَّاتٍ»** : بدلٌ من «فيما هنَا» بإعادة العامل ؛ فَصَلَ بعدما أَجْمَلَ كما في الآية قبلها . و «ما»^(٣) موصولة ، وطرف المكان صلتُها^(٤) .

آ. (١٤٨) قوله : **«وَنَخْلٌ»** : يجوز أن يكون من باب ذكرِ الخاص بعد العام ؛ لأن الجنات تشمل النخل ، ويجوز أن يكون تكريراً للشيء الواحد بلفظ آخر ، فإنهم يطلقون الجنة ولا يريدون إلا النخل . قال زهير^(٥) :

كَانَ عَيْنَيِّ فِي غَرْبَيِّ مُقَتَّلَةٍ
مِنَ النَّوَاضِحِ تَسْقِي جَنَّةَ سُحْقا

/ وسُحْقاً : جمع «سُحْق» ولا يُوصف به إلا النخل والطلع الكُفرى ، [أ/٦٨٤]

(١) انظر في قراءاتها : السبعة ٤٧٢ ، والشهر ٣٣٥ / ٢ ، والبحر ٣٣ / ٧ ، والحجّة ٥١٨ ، والتسير ١٦٦ ، والقرطبي ١٢٥ / ١٣ .

(٢) محمد بن أحمد مقرئ ، روى عن النقار ، وروى عنه الخبازي والعرافي . ولم تذكر وفاته : انظر : طبقات القراء ٦٢ / ٢ .

(٣) في قوله : «ما هنَا» .

(٤) يعني متعلق الظرف : استقر .

(٥) ديوانه ٣٧ ، والبحر ٣٤ / ٧ ، واللسان (سحق) . والغريبان : الدلوان الضخمان . والمقتلة : الناقة المذلة . ونفع الرجل : إذا استقى على الناضج وهو البعير .

وهو عُنقدُ التَّمْرِ قبل خروجه من الْكُمِّ. قال الزمخشري^(١): «الطلعه»: هي التي تطلع من التخلة كنصل السيف، في جوفه شماريخ القنو. والقنو هو اسم للخارج من الجذع كما هو بعْرُجُونَه». والهضيم: اللطيف، من قولهم: «كشح هضيم». وقيل: المترافق.

آ. (١٤٩) قوله: «وتَنْجُونَ»: العامة على الخطاب وكسر الحاء. والحسن وعيسي^(٢) وأبو حية بفتحها، وعن الحسن أيضاً «تنجاتون» بالفِ للإشباع، عنه وعن أبي حية «يَنْجُونَ» بالياء من تحت. وقد تقدم ذلك كله في الأعراف^(٣).

قوله: «فارهين» قرأ الكوفيون^(٤) وأبن عامر «فارهين» بالألف كما قرؤوا «حاذرون» بها والباقيون «فرهين» بدون ألف، كما قرؤوا «حذرون» بدونها^(٥). والفراء: النشاط والقوه. وقيل: العذق. يقال: دابة فاره، ولا يقال: فارهة، وقد فره يقره فراهه.

آ. (١٥٥) قوله: «هَا شِرْبُ»: صفة لـ«ناقة». ويجوز أن يكون الوصف وحده العjar والمجرور و«شِرْب» فاعل به لاعتماده. وقرأ ابن أبي عبلة «شرب» بالضم فيهما. والشرب: – بالكسر – النصيب كالسائل، وبالضم المصدر.

(١) الكشاف ١٢٣/٣.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٣٥، والكشاف ١٢٣/٣، وال Shawaz ١٠٧.

(٣) الدر المصنون ٥/٣٦٣.

(٤) السبعة ٤٧٢، والتسير ١٦٦، والقرطبي ١٢٩/١٣، والبحر ٧/٣٥، والمحجة ٥١٩.

(٥) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وغير الف، وقرأ الباقيون بالف. انظر: السبعة ٤٧١.

آ. (١٦٨) قوله: **«لِعَمَلِكُمْ»**: كقوله: «إني لِكُمَا لَمَّا
النَّاصِحِينَ»^(١) وقد تقدم. وقيل: «من القالين» صفةٌ لغير محدودٍ. هذا الجارُ
متعلقٌ به. أي: إني قال لعملكم من القالين.

آ. (١٧٣) قوله: **«فَسَاءَ مَطْرُ الْمُذَرِّيْنَ»**: المخصوص بالذمُّ
محذوفٌ أي: مطْرُهم. والقالى^(٢): المبغضُ. يقال: قلاه يقلُّيه قلَّى ويقلَّاه،
وهي شادة. قال^(٣):

٣٥٢٨ - وَتَرْبِيْتَنِي بِالْطُّرْفِ أَيْ: أَنْتَ مُذَنِّبٌ
وَتَقْلِيْنِي لَكُنْ إِيَّاكَ لَا أَفْلِي

وقال آخر^(٤):

٣٥٢٩ - وَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ عَنْ قَلْيَ لَكُمْ
وَلَكُنْ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ
وَاسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ: مَقْلِيٌّ. وَالْأَصْلُ مَقْلُونٌ. فَأَدْغَمَ كَمْرَمِيٌّ قال^(٥):

..... ٣٥٣٠

وَلَسْتُ بِمَقْلِيِ الْخِلَالِ وَلَا قَالِ

أَيْ: لا يُغْضُنِي غيري ولا أُبغضُه. وَغَلِطَ بعضاً هم فَجَعَلَ ذلك مِنْ قولهم
قلا اللحم أي: شواه، فكانه: قلا كِيدَه بالبعض. وَوَجْهُ الغَلْطِ: أَنَّ هذا من

(١) الآية ٢١ من الأعراف. وانظر: الدر المصنون ٥/٢٧٩.

(٢) عاد إلى الآية ١٦٨.

(٣) تقدم برقم ٣١٦٤.

(٤) تقدم برقم ١٢١٠.

(٥) تقدم برقم ٢٨٩٤.

ذوات الياء، وذلك من ذوات الواو. ويُقال: قلا اللحم يَقْلُوه قَلْواً فهو قالٌ
كغاز، ومقلُوه.

آ. (١٧٦) قوله : **«الْأَيْكَةُ»** : قرأ^(١) نافع وابن كثير وابن عامر
«ليكَة» بلامٍ واحدةٍ وفتح التاء. جعلوه اسمًا غير معرفٍ بألف مضافاً إليه
« أصحاب» هنا، وفي ص^(٢) خاصة. والباقيون «الْأَيْكَةُ» معرفاً بألف موافقةٍ لما
أجمعَ عليه في الحجر^(٣) وفي ق^(٤).

وقد اضطررتُ أقوال الناس في القراءة الأولى. وتجرباً بعضهم على
قارئها، وسأذكر لك من ذلك طرفاً. فوجّهها على ما قال أبو عبيده^(٥): «أنَّ ليكَةَ
اسم لقريةٍ التي كانوا فيها، والأيَّكَةُ اسم للبلدِ كله». قال أبو عبيده: «لا أحبُ
مفارة الخطُّ في شيءٍ من القرآن إلَّا ما يخرجُ من كلامِ العربِ، وهذا ليسَ
بخارجٍ من كلامها مع صحةِ المعنى في هذه الحروفِ؛ وذلك أنا وجُدْنَا في
بعض التفسيرِ الفرق بين ليكَة والأيَّكَة فقيل: ليكَة هي اسم القرية التي كانوا
فيها، والأيَّكَةُ: البلاد كلُّها فصار الفرق بينهما شبيهًا بما بين بَكَة وَمَكَةَ، ورَأَيْتُهُمْ
مع هذا في الذي يقال: إنه الإمامُ مصحفُ عثمانَ مفترقاتٍ، فوجَدْتُ التي في
الحجر والتي في ق «الْأَيْكَةُ»، ووجَدْتُ التي في الشعراه والتي في ص «ليكَة»،
ثم اجتمعتُ عليها مصاحفُ الأمصارِ بعدُ، فلا نَعْلَمُها اختلَفتُ فيها. وقرأ أهلُ
المدينة على هذا اللفظِ الذي قصصنا يعني بغير ألفٍ ولا إجراءً. انتهى

(١) السبعة ٤٧٣، والنشر ٢/٣٣٦، والقرطبي ١٣٤/١٣، والتيسير ١٦٦، والبحر
٣٧/٧، والحججة ٥١٩.

(٢) الآية ١٣.

(٣) الآية ٧٨.

(٤) الآية ١٤.

(٥) ورد نص أبي عبيده في «إبراز المعاني» لأبي شامة ٦٢١.

ما قاله أبو عبيد. قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة^(١) بعدهما نقلته عنه: «هذه عبارته وليس سديداً؛ فإن اللام موجودة في «ليكة» وصوابه بغير ألف وهمزة». قلت: بل هي سديدة. فإنه يعني بغير ألف لام معرفة لا مطلق لام في الجملة.

وقد تعقب قول أبي عبيده، وأنكروا عليه، فقال أبو جعفر^(٢): «أجمع القراء على خفض التي في الحجر وق فيجب أن يردد ما اختلف فيه إلى [٦٨٤/ب] ما اتفق عليه إذا كان المعنى واحداً. فاما ما حکاه أبو عبيده^(٣) من أن «ليكة» اسم القرية، وأن الأیكة اسم البلد كله فشيء لا يثبت ولا يعرف من قوله، ولو عرف لكان فيه نظر؛ لأن أهل العلم جميعاً من المفسرين والعالمين بكلام العرب على خلافه. ولا نعلم خلافاً بين أهل اللغة أن الأیكة الشجر الملف. فاما احتجاج بعض من احتاج لقراءة من قرأ في هذين الموضعين بالفتح أنه في السواد «ليكة» فلا حاجة فيه. والقول فيه: أن أصله: الأیكة، ثم خففت الهمزة فالقيت حركتها على اللام فسقطت واستغنىت عن ألف الوصل؛ لأن اللام قد تحركت، فلا يجوز على هذا إلا الخفض، كما تقول: مررت بالأحمر على تحقيق الهمزة، ثم تخففها فتقول: بـلـحـمـرـ فـإـنـ شـيـثـ كـتـبـهـ فيـ الخطـ عـلـىـ ماـ كـتـبـهـ أـوـلـاـ،ـ وـإـنـ شـيـثـ كـتـبـهـ بـالـحـدـفـ وـلـمـ يـجـزـ إـلـاـ الخـفـضـ،ـ فـلـذـلـكـ لـاـ يـجـوزـ فيـ «ـالـأـيـكـةـ»ـ إـلـاـ الخـفـضـ.ـ قـالـ سـيـبوـيـهـ^(٤)ـ:ـ «ـوـاعـلـمـ أـنـ كـلـ مـاـ لـمـ يـنـصـرـفـ إـذـ دـخـلـتـ الـأـلـفـ وـالـلامـ أـوـ أـضـفـتـهـ اـنـصـرـفـ»ـ^(٥)ـ،ـ وـلـاـ نـعـلـمـ أحـدـاـ خـالـفـ سـيـبوـيـهـ فـيـ هـذـاـ^(٦)ـ.

(١) إبراز المعاني ٦٢١.

(٢) وهو النحاس في إعراب القرآن ٤٩٨/٢.

(٣) في المطبع: «عبيدة» ولعله تحرير ولم يذكر أبو عبيدة في «المجاز» شيئاً من ذلك.

(٤) الكتاب ١/٧، ٢/١٣.

(٥) يعني جُرّ بالكسرة.

(٦) انتهى هذا الاقتباس المطول من النحاس.

وقال المبرد^(١) في كتاب «الخط»: «كتّبوا في بعض المواقع كذب أصحاب ليكَة» بغير ألفٍ؛ لأنَّ الألف تذهب في الوصل، ولذلك غلط القاريء بالفتح فتَوهم أنَّ «ليكَة» اسم شيء، وأنَّ اللام أصلٌ فقرأ: أصحاب ليكَة. وقال الفراء^(٢): «نرى — والله أعلم — أنها كُتِبَتْ في هذين الموضعين بترك الهمزة فسقطتِ الألف لتحرِيك اللام». قال مكي^(٣): تعقب ابن قبيطة على أبي عبيد فاختار «الأيَّكَة» بالألف والهمزة والخضير قال: «إنما كُتِبَتْ بغير ألف على تحفيف الهمزة». قال: «وقد أجمعَ الناسُ على ذلك، يعني في الحجر وق، فوجَبَ أن يُلْحَقَ ما في الشعراـ وصـ بما أجمعـوا عليهـ، فـما أجمـعوا عليهـ شاهـدـ لما اختلفـوا فيهـ»^(٤).

وقال أبو إسحاق^(٥): «القراءة بجز قوله: «ليكَة» وأنت تريـد «الأيَّكَة» أجـودـ منـ أنـ تجعلـها «ليكَة»، وتفتحـها؛ لأنـها لا تـصرفـ؛ لأنـ ليـكـة لا تـعرـفـ، وإنـما هيـ أيـكـةـ للـواحدـ، وأـيـكـ للـجـمـعـ مثلـ: أـجـمـةـ^(٦) وأـجـمـ. والأـيـكـ: الشـجـرـ الـمـلـتـفـ فـأـجـودـ القرـاءـةـ فـيـهاـ الكـسـرـ، وإـسـقـاطـ الـهـمـزـةـ، لـموـافـقـةـ المـصـحـفـ ولاـ أـعـلـمـ إـلـاـ قدـ قـرـىـ بهـ».

وقال الفارسي^(٧): «قولـ منـ قالـ «ليكَة» فـفتحـ التـاءـ مـشـكـلـ؛ لأنـهـ فـتحـ معـ لـحـاقـ الـلامـ الـكلـمـةـ. وهذاـ فيـ الـامـتـنـاعـ كـقـولـ منـ قالـ: «مـرـرـتـ بـلـخـمـرـ» فـفتحـ

(١) ورد قول المبرد في «إبراز المعاني» لأبي شامة ٦٢١.

(٢) لم يرد هذا القول في معانـي القرآن للـفـراءـ، وورد عند أبي شامة ٦٢٢.

(٣) الكشف ٣٢/٢.

(٤) ثم قال: «وأيضاً فإن القرية داخلة في البلدة فإذاً تشملها».

(٥) معانـي القرآن ٤/٩٨.

(٦) الأـجـمـةـ: الشـجـرـ الـكـثـيرـ الـمـلـتـفـ.

(٧) الحـجـةـ (خ) ٤/٨٤.

الآخر مع لحاق لام المعرفة، وإنما كُتبت «أيَّكَة» على تخفيف الهمزة، والفتح لا يصح في العربية؛ لأنه فتح حرف الإعراب في موضع الحجر مع لام المعرفة، فهو على قياس قول منْ قال «مررت بِلَحْمَر». ويَبْعُدُ أَنْ يفتح نافع ذلك مع ما قال عنه ورش».

قلت: يعني أنَّ ورثاً نَقَلَ عن نافع نَقَلَ حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، حيث وُجِد بشروط مذكورة، ومن جملة ذلك: ما في سورة الحجر وق من لفظ «أيَّكَة» فقرأ على قاعديه في السورتين بِتَقْلِيْلِ الحركة وَطَرْحِ الهمزة وَخَفْضِ الْيَاءِ، فكذلك ينبغي أن يكون الحكم في هذين الموضعين أيضاً.

وقال الزمخشري^(١): «قُرِيءَ « أصحابُ الأَيَّكَة» بالهمزة وتحفيتها وبالجر على الإضافة، وهو الوجه. ومن قرأ بالنصب وزعم أنَّ لَيْكَة بوزن لَيْلَة اسم بلد، فَتَوَهَّمَ قاد إليه خطُّ المصحف، وإنما كُتبت على حكم لفظ اللفظ كما يكتب أصحاب [النحو]^(٢)، لأن...^(٣) على هذه الصورة ليبيان لفظ المخفف، وقد كُتِبَت في سائر القرآن على الأصل، والقصة واحدة. على أنَّ لَيْكَة اسم لا يُعرَفُ. وروي أنَّ أصحابَ الأَيَّكَة كانوا أصحابَ شجَرٍ مُلْتَفِّ وكأنَّ شجَرَه الدُّوم، يعني أنَّ مادة لام ي الك مفقودة في لسان العرب كذا قال النَّقَابُ مِنْ تَبَعِ ذلك قال^(٤): «وهذا كما نَصُوا على أنَّ الخاء والذال المعجمتين لم يُجامعا الجيم في لغة العرب» ولذلك لم يذكرها صاحب

(١) الكشاف ١٢٦/٣.

(٢) زيادة من الكشاف.

(٣) لفظة لم تُبيِّنها رُسِّمت في الأصل: ولاولي، وفي الكشاف: ولولى.

(٤) هذا كلام أبي حيان في البحر ٧/٣٧ في معرض رده على الطاعنين.

«الصحاح»^(١) مع ذكره التفرقة المتقدمة عن أبي عبيد، ولو كانت موجودة في اللغة لذكرها مع ذكره التفرقة المتقدمة لشدة الاحتياج إليها.

وقال الزجاج^(٢) أيضاً: «أهل المدينة يفتحون على ما جاء في التفسير: أن اسم المدينة التي كان فيها شعيب لِيَكَة» قال أبو علي^(٣): «لو صَحَّ هذا [٦٨٥] فِيمَ / أَجْمَعَ الْقُرَاءُ عَلَى الْهَمْزِ فِي قَوْلِهِ: «وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ»^(٤) فِي الْحَجَرِ. وَالْأَيْكَةُ الَّتِي ذُكِرَتْ هَنَا كَيْفَ هَذِهِ الْأَيْكَةُ الَّتِي ذُكِرَتْ هُنَاكَ». وقد قال ابن عباس: «الْأَيْكَةُ: الْغَيْضَةُ» ولم يُسْرِرْهَا بِالْمَدِينَةِ وَلَا بِالْبَلَدِ».

قلت: وهؤلاء كُلُّهم كأنهم زعموا أن هؤلاء الأئمة الآباء إنما أخذوا هذه القراءة من خط المصاحف دون أفواه الرجال، وكيف يُظْنُ بمثل أسم القراء^(٥) وأعلامهم إسناداً، الأخذ للقرآن عن جملة من جُلَّ الصحابة أبي الدرداء وعثمان بن عفان وغيرهما، وبمثل إمام مكة^(٦) شَرَفَهَا اللَّهُ تَعَالَى وَبِمِثْلِ إِمَامِ الْمَدِينَةِ^(٧)? وكيف يُنْكَرُ على أبي عبيد قوله، أو يُتَّهَمُ في تَقْلِيْهِ؟ ومن حَفِظَ حَجَةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ، وَالتَّوَاتُرُ قَطْعَيٌّ فَلَا يُعَارِضُ بِالظَّنِّيْ. وأمَّا اختلاف القراءة مع اتحاد القصة فلا يُضُرُّ ذلك، عَبَرَ عَنْهَا تارَةً

(١) الصحاح (أيك) قال: «ومن قرأ أصحاب الأيكة فهي الغيضة، ومن قرأ ليكَة فهي اسم القرية. ويقال: مما مثل بكرة ومكة».

(٢) معاني القرآن ٤/٩٧.

(٣) الحجة (خ) ٤/٨٤.

(٤) الآية ٧٨ من الحجر.

(٥) وهو ابن عامر عبد الله بن عامر الدمشقي وقال أبو حيان: «وهو عربي قبح قد سبق اللحن». البحر ٧/٣٧.

(٦) وهو ابن كثير.

(٧) وهو نافع.

بالقرية خاصةً، وتارةً بالمصر الجامع للقرى كلُّها، الشامل هو لها^(١). وأما تفسير ابن عباس فلا ينافي ذلك، لأنَّه عَبَر عنها بما كثُر فيها. ومن رأى ما ذكرُته من مناقِب هؤلاء الأنْمَة في شرح «حرز الأماني»^(٢) اطْرَح ما طُعنَ به عليهم، وعرَفَ قدرهم ومكانتهم. وقال أبو البقاء^(٣) في هذه القراءة: «وهذا لا يُستقِيم؛ إذ ليس في الكلام «لِيَكَة» حتى يُجْعَلَ عَلِمًا. فإنْ ادْعَيْتَ قلبَ الهمزة لاماً فهو في غاية البُعد». قلت^(٤):

٣٥٣١ - **وابن اللَّبُونِ إِذَا مَا لَرَزَ فِي قَرَنِ
لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُرْزُلِ الْقَنَاعِيِّسِ
«أطْرَقْ كِرَا إِنَّ النَّعَامِ بِالْقُرْنِ»^(٥) «مَنْ أَنْتَ وَزِيدًا».**

آ. (١٨٤) قوله: «الجِلْلَة»: العَامَةُ على كسرِ الجيمِ والباءِ وشدُّ اللامِ. وأبو حَصَين^(٦) والأعمشُ والحسن^(٧) بضمِّهما وشدُّ اللامِ. والسلمي بفتحِ الجيمِ أو كسرها مع سكون الباءِ. وهذه لغاتٌ في هذا الحرف ومعناه:

(١) شن: هو لها كلها.

(٢) شرح حرز الأماني لأبي شامة (إبراز المعاني) ص ٦، ٢٤. وحرز الأماني هي المعروفة بالشاطبية.

(٣) الإملاء ١٦٩/٢.

(٤) تقدم برقم ٤٧٦. وقال أبو حيان في البحر ٣٨/٧: «واما كون هذه المادة مفقودة في لسان العرب فإن صح ذلك كانت الكلمة أعمجية، ومواد كلام العجم مخالفة في كثير مواد كلام العرب فيكون قد اجتمع على منع صرفها العلمية والعجمة والتائث».

(٥) مجمع الأمثال ١/٤٣١.

(٦) عثمان بن عاصم بن حصين الأستدي الكوفي. روى عن جابر وابن عباس. وروى عنه شعبة والثورى. ثقة. توفي سنة ١٢٧. انظر: سير الأعلام ٤١٢/٥.

(٧) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٣٢٠/٢، والبحر ٣٨/٧، والمحتب ١٣٢/٢، والقرطبي ١٣٦/١٣.

الخُلُقُ المَتَّحِدُ الْغَلِيظُ مَا حُوذَ من الجَبَلِ . قال الشاعر^(١):

٣٥٣٢ والمرؤتُ أعظمُ حادثٍ
فيما يَمْرُ على الجِبلِ

وقال المهدوي: «الجِبلُ والجَبَلُ والجُبَلُ»^(٢) لغات، وهو الجمع الكبيرُ العدد من الناس . وقيل: الجِبلة مِن قولهم: جُبَل على كذا أي: خلق وطبع عليه . وسيأتي في بس إن شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك عند قوله: «جِبَلًا كثِيرًا»^(٣) واختلاف القراء فيه .

آ. (١٨٦) قوله: «وما أنت»: جاء في قصة هود «ما أنت»^(٤) بغير واو وهنا «وما أنت» بالواو، فقال الزمخشري^(٥): «إذا دَخَلَتِ الواوُ فقد قُصِّدَ معنُيَانَ كلاهُما مُخالِفٌ للرسالةِ عندهم: التسخيرُ والبشرى، وأنَّ الرسولَ لا يجوزُ أنْ يكونَ مُسَخَّرًا ولا بشَرًا . وإذا تُرَكَتِ الواوُ فلم يُقصِّدْ إلَّا معنىً واحدًّا وهو كونُه مُسَخَّرًا، ثم قَرَرَ بكونِه بشَرًا . وتقدَّمَ الخلافُ في «كِسْفًا» واشتقاقه في الإسراء^(٦) .

آ. (١٩٢) قوله: «وإنه لتنزيل»: الهاء تعودُ على القرآن، وإن لم يَجِدْ له ذِكْرٌ للعلمِ به . وتنزيل بمعنى مُنْزَل، أو على حَذْفِ مضارِفِ أي: ذو تنزيل .

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في القرطبي ١٣٦/١٣، والبحر ٣٠/٧، والمحرر ٧٨/١٢، وتفصير غريب القرآن لابن قيبة ٣٢٠.

(٢) زاد في اللسان: والجِبلُ والجَبَلُ . انظر: اللسان (جبل).

(٣) الآية ٦١ من بس .

(٤) الآية ١٥٤ من الشعراـ .

(٥) الكشاف ١٢٧/٣ .

(٦) انظر: الدر المصنون ٤٠٩/٧ .

آ. (١٩٣) قوله : **«نَزَلَ»** : قرأ^(١) نافع وابن كثير وأبو عمرو ومحض «نَزَلَ» مخففاً . و «الروح الأمين» مرفوعان على إسناد الفعل للروح ، والأمين نعته ، والمراد به جبريل . وبباقي السبعة بالتشديد مبنياً للفاعل ، وهو الله تعالى . «الروح الأمين» منصوبان على المفعول به . والأمين صفة أيضاً وقريء «نَزَلَ» مشدداً مبنياً للمفعول . و «الروح الأمين» مرفوعان على مالم يسم فاعله . و «به» إما متعلق بـ «نَزَلَ» أو بمحذف على أنه حال .

آ. (١٩٤) قوله : **«عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ»** : قال الشيخ^(٢) : الظاهر تعلق «على قلبك» و «لتكون» بـ «نَزَلَ» ولم يذكر ما يقابل هذا الظاهر . وأكثر ما يتخيّل أنه يجوز أن يتعلقاً بـ «تنزيل» أي : فإنه لتنزيل رب العالمين على قلبك لتكون . ولكن فيه ضعفٌ من حيث الفصل بين المصدر ومعموله بجملة «نَزَلَ به الروح» . وقد يُجَاب عنه بوجهين ، أحدهما : أن هذه الجملة اعتراضية وفيها تأكيدٌ وتسديدٌ ، فليست بأجنبيّة . والثاني : الافتراض في الظرف وعديله . وعلى هذا فلا يبعد أن يجيء في المسألة باب الإعمال ؛ فإن كلاً من / [تنزيل] و «نَزَلَ» يطلب هذين الجارين .

آ. (١٩٥) قوله : **«بِلِسَانٍ»** : يجوز أن يتعلق بـ **المُؤْذِنِين** أي : ليكون من الذين أذروا بهذا اللسان العربيّ وهم : هود^(٣) وصالح وشعيب وإسماعيل ومحمد صلى الله عليه وسلم . ويجوز أن يتعلق بـ «نَزَلَ» أي : نَزَل باللسان العربي لتنذر به ؛ لأنه لو نَزَل بالأعجمي لقالوا : لَمْ نَزَل علينا

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٧٣ ، والنشر ٢/٣٦ ، والبحر ٤٠/٧ ، والحجّة ٥٢١ ، والبيهقي ١٦٦ ، والقرطبي ١٣٨/١٣ .

(٢) البحر ٤٠/٧ .

(٣) سقطت الدال من هود في الأصل .

— الشعراة —

ما لا نفهمه؟ وجوز أبو البقاء^(١) أن يكون بدلاً من «به» بإعادة العامل قال:
«أي : نَزَّلَ بِلِسَانٍ عَرَبِيًّا أي : بِرِسَالَةٍ أَوْ لُغَةٍ».

آ. (١٩٦) قوله : **«وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرٍ»** : أي : وإن القرآن . وقيل :
وإن محمداً . وفيه التفات ، إذ لو جرّى على ما تقدم لقيل : وإنك لفي زُبُر .
وقرأ^(٢) الأعمش «زُبُر» بسكون الباء ، وهي مخففة من المشهورة .

آ. (١٩٧) قوله : **«أَوْ لَمْ يَكُنْ هُمْ آيَةً»** : قرأ^(٣) ابن عامر
«تكن» بالباء من فوق آية بالرفع . والباقيون «يكن» بالياء من تحت آية
بالنصب . وابن عباس «تكن» بالباء من فوق و آية بالنصب . فاما قراءة
ابن عامر في «تكن» تحتمل أن تكون تامة ، وأن تكون ناقصة . فإن كانت تامة
جاز أن يكون «لهم» متعلقاً بها ، و آية فاعلاً بها . و «أن يعلمه» : إما بدل من
آية ، وإما خبر مبتدأ مضمير أي : أولم يحدث لهم علامه علم علماء
بني إسرائيل .

وإن كانت ناقصة جاز فيها أربعة أوجه ، أحدها : أن يكون اسمها مضمراً
فيها بمعنى القصة ، و آية أن يعلمه جملة قدّم فيها الخبر واقعة موقع خبر
«تكن» . الثاني : أن يكون اسمها ضمير القصة أيضاً ، و «لهم» خبر مقدم ،
و آية مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر «تكن» و آية يعلمه : إما بدل من آية ، وإما
خبر مبتدأ مضمير ، أي : هي أن يعلمه . الثالث : أن يكون «لهم» خبر «تكن»
مقدماً على اسمها ، و آية اسمها و آية يعلمه على الوجهين المتقددين :

(١) الإملاء ٢/١٧٠ .

(٢) البحر ٧/٤١ .

(٣) انظر في قراءاتها : السبعة ٤٧٣ ، والنشر ٢/٣٣٦ ، والتيسير ١٦٦ ، والقرطبي
١٣٩/٥٢١ ، والحججة ٤١/١٣ .

البدلية وخبر ابتداء مضمر. الرابع: أن يكون «آية» اسمها و«أن يعلمه» خبرها.
وقد اعترض هذا: بأنه يلزم جعل الاسم نكرة، والخبر معرفة. وقد نص
بعضهم على أنه ضرورة قوله^(١):

..... ٣٥٣٣

ولا يكُن مَوْقُفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا

وقوله^(٢):

..... ٣٥٣٤

يكون مزاجها عَسْلٌ وماء

وقد اعذر عن ذلك: بأن «آية» قد تخصّصت بقوله: «لهم» فإنه حال
منها، والحال صفة، وبأن تعريف الجنس ضعيف لعمومه. وهو اعتذار باطل
ولا ضرورة تدعى إلى هذا التخريج، بل التخريج ما تقدم.

وأما قراءة الباقيين فواضحة جداً فـ«آية» خبر مقدم، وـ«أن يعلمه» اسمها
مؤخر، وـ«لهم» متعلق بآية حالاً من آية.

وأما قراءة ابن عباس^(٣) فكقراءة «ثم لم تكن فنتهم إلا أن قالوا»^(٤)

وكل قول لبيه^(٥):

..... ٣٥٣٥ فمضى وقدمها وكانت عادة
منه إذا هي عَرَدتْ إقدامها

(١) تقدم برقم ٢٥٧٠.

(٢) تقدم برقم ١٨٢٩.

(٣) تكُن، آية.

(٤) الآية ٢٣ من الأنعام وهي قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر. السبعة
..... ٢٥٥

(٥) تقدم برقم ١٨٨١.

إِمَّا لِتَأْنِيْثُ الْاسْمِ لِتَأْنِيْثِ [الْخَبَرِ]^(١)، وَإِمَّا لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْمُؤْتَمِثِ. أَلَا تَرَى أَنَّ «أَنْ يَعْلَمَهُ» فِي قُوَّةِ «الْمُعْرِفَةِ» وَ«إِلَّا أَنْ قَالُوا» فِي قُوَّةِ «مِقَالَتِهِمْ» وَإِقْدَامَهَا «بِإِقْدَامِهِا».

وَقَرَأُ^(٢) الْجَحْدَرِيُّ : «أَنْ تَعْلَمَهُ» بِالْتَّاءِ مِنْ فَوْقِ. شَبَّهَ الْبَيْنَ بِجَمْعِ التَّكْسِيرِ^(٣) فِي تَغْيِيرِ وَاحِدِهِ صُورَةً، فَعَامَلَ فَعْلَهُ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ^(٤) مِعَالَمَةً فَعْلِهِ^(٥) فِي لَحَاقِ عَلَامَةِ التَّأْنِيْثِ. وَهَذَا كَوْلَهُ^(٦) :

٣٥٣٦ - قَالْتُ بْنُو عَامِرٍ خَالُوا بْنِي أَسَدٍ
يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَارًا لِّأَفْوَامِ

وَكَتَبُوا فِي الرِّسْمِ الْكَرِيمِ «عَلَمْوًا» بِوَاوِيْنِ الْمِيمِ وَالْأَلْفِ. قِيلَ: هُوَ عَلَى لِغَةِ مَنْ يُمِيلُ الْأَلْفَ نَحْوَ الْوَao، وَهَذَا كَمَا فَعَلَ فِي الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ.

آ. (١٩٨) قَوْلُهُ: «الْأَعْجَمِينَ» : قَالَ صَاحِبُ «الْتَّحْرِيرِ»^(٧): «الْأَعْجَمِينَ» جَمْعُ أَعْجَمِيٍ بالْتَّحْفِيفِ. وَلَوْلَا هَذَا التَّقْدِيرُ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُجْمِعَ جَمْعُ سَلَامَةٍ». قَلْتُ: وَكَانَ سَبَبُ مَنْعِ جَمْعِهِ: أَنَّهُ مِنْ بَابِ أَفْعَلِ فَعْلَاءَ كَأْخَمْرَ حَمْرَاءَ.

(١) سَقْطٌ مِنَ الْأَصْلِ وَثَبَتَ فِي شِ.

(٢) الْقَرْطَبِيُّ ١٣٩/١٣، وَالْبَحْرُ ٤١/٧.

(٣) وَلَكِنَّ الْفَعْلَ هُنَا مَسْنَدٌ إِلَى جَمْعِ التَّكْسِيرِ عَلَمَاءُ وَلَيْسَ لَبْنِي. وَالْفَعْلَ الْمَسْنَدُ إِلَى جَمْعِ التَّكْسِيرِ يَجُوزُ فِي التَّذَكِيرِ وَالتَّأْنِيْثِ.

(٤) الْمَسْنَدُ إِلَى الْبَيْنَ.

(٥) فَعْلُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ.

(٦) تَقْدِيمُ بِرْقَمٍ ٤٠٠.

(٧) لِعَلِهِ التَّحْرِيرَ وَالْتَّحْبِيرَ لِأَفْوَالِ أَثْمَةِ التَّكْسِيرِ فِي مَعْنَى كَلَامِ السَّمِيعِ الْبَصِيرِ لَابْنِ الْقَيْبِ الْمَتَوفِيِّ سَنَةَ ٦٩٨هـ. اَنْظُرْ: كَشْفُ الظُّنُونِ ١/٣٥٨.

والبصريون لا يُجيزون جَمْعَه جَمْعَ سَلَامَةٍ إِلَّا ضَرُورَةٌ كَوْلَه^(١):

..... ٣٥٣٧

حَلَالٌ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا

فَلَذِكَ قَدْرُه مَنْسُوبًا فَخَفَفَ الْيَاءُ . وَقَدْ جَعَلَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٢) جَمْعَ أَعْجَمَ
فَقَالَ: «الْأَعْجَمُونَ جَمْعُ أَعْجَمٍ / وَهُوَ الَّذِي لَا يُفْصَحُ ، وَإِنْ كَانَ عَرَبِيًّا النَّسَبِ
يُقَالُ لَهُ «أَعْجَمٌ» وَذَلِكَ يُقَالُ لِلْحَيَاوَاتِ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣):
«جَرْحُ الْعَجَمَاءِ جُبَارٌ» . وَأَسْنَدَ الطَّبَرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُطَبِّعٍ^(٤): أَنَّهُ كَانَ وَاقِفًا
بِعِرْفَةَ وَتَحْتَهُ جَمَلٌ فَقَالَ: جَمَلِي هَذَا أَعْجَمٌ ، وَلَوْ أَنَّهُ أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَا كَانُوا يُؤْمِنُونَ .
وَالْعَجَمِيُّ: هُوَ الَّذِي نُسَبَّتْهُ فِي الْعَجَمِ ، وَإِنْ كَانَ أَفْصَحَ النَّاسِ» .

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥): «الْأَعْجَمُ: الَّذِي لَا يُفْصَحُ ، وَفِي لِسَانِهِ عَجْمَةٌ
أَوْ اسْتَعْجَامٌ . وَالْأَعْجَمِيُّ مِثْلُهُ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ زِيَادَةَ النَّسَبِ تَوْكِيدًا» قَالَتْ: وَقَدْ تَقَدَّمَ
نَحْوُ مِنْ هَذَا فِي سُورَةِ النَّحْلِ^(٦) . وَقَدْ صَرَّحَ أَبُو الْبَقَاءَ^(٧) بِمُمْكِنَةِ أَنْ يَكُونَ

(١) الْبَيْتُ لِحَكِيمِ الْأَعْوَرِ بْنِ عِيَاشِ الْكَلَبِيِّ مِنْ شِعَرَاءِ الشَّامِ، هَجَاجًا بِهِ مَضْرُورٌ وَصَدْرُهُ:

فَمَا وَجَدْتُ بَنَاتِ بَنِي نَزَارٍ

وَهُوَ فِي ابْنِ يَعْيَشٍ ٦٠/٥، وَشَرَحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ ١٤٣، وَالْهَمْعِ ٤٥/١، وَالدَّرْدَرَ
١٩/١، وَالْخَزَانَةِ ٨٦/١.

(٢) الْمُحَرِّرُ ١٢/٨٠.

(٣) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ بِلِفَظِ: «الْعَجَمَاءِ جَرْحُهَا جُبَارٌ» فِي كِتَابِ الدِّيَاتِ، ٢٨ بَابُ الْمَعْدَنِ
جُبَارٌ. الْفَتْحُ ١٢/٢٦٥. وَجُبَارٌ أيٌّ: هُدُرٌ. وَالْعَجَمَاءُ: الْبَهِيمَةُ.

(٤) عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مُطَبِّعٍ الْعَدُوِيُّ الْمَدْنِيُّ. كَانَ رَأْسَ قَرِيشٍ يَوْمَ الْحَرَّةِ، وَأَمْرُهُ ابْنُ الرَّزِيرِ
عَلَى الْكَوْفَةِ ثُمَّ قُتِلَ مَعَهُ سَنَةَ ٧٣. اَنْظُرْ: التَّقْرِيبُ ٣٢٤. وَانْظُرْ فِي الْخَبْرِ: الطَّبَرِيُّ
١١٤/١٨.

(٥) الْكَشَافُ ٣/١٢٨.

(٦) اَنْظُرْ: الدَّرُّ الْمَصْوُنُ ٧/٢٨٧.

(٧) الْإِلْمَاءُ ٢/١٧٠.

«الأعجمين» جمع «أَعْجَم» وإنما هو جمعٌ أعجمي مخففاً منْ أَعْجميَ كـ«الأشعروـن» في الأشعري قال: «الأعجمين [أي]»^(١): الأعجمين فحذف ياء النسب كما قالوا: الأشـعـرونـ أيـ: الأـشـعـرـيونـ، وواحدـهـ أـعـجمـيـ، ولا يـجـوزـ أنـ يـكـونـ جـمـعـ أـعـجمـ لأنـ مـؤـنـثـهـ عـجـمـاءـ. ومـثـلـ هـذـاـ لـاـ يـجـمـعـ جـمـعـ التـصـحـيـحـ». قلتـ: وقد تـقـدـمـ ذـلـكـ. فـفـيـماـ قـالـ اـبـنـ عـطـيـةـ نـظـرـ. وأـمـاـ الزـمـخـشـريـ فـلـيـسـ فيـ كـلـامـهـ أـنـ جـمـعـ أـعـجمـ مـخـفـفـاـ أوـ غـيرـ مـخـفـفـ، وإنـ كانـ ظـاهـرـهـ أـنـ جـمـعـ أـعـجمـ مـنـ غـيرـ تـخـفـيفـ. ولـكـنـ الـذـيـ قـالـ اـبـنـ عـطـيـةـ تـبـعـ فـيـهـ الفـرـاءـ^(٢) فإـنـهـ قـالـ: «الأـعـجمـينـ جـمـعـ أـعـجمـ أوـ أـعـجمـيـ عـلـىـ حـذـفـ يـاءـ النـسـبـ كـمـاـ قـالـواـ: الأـشـعـرـيونـ وـواـحـدـهـمـ أـشـعـرـيـ. وـأـنـشـدـ لـلـكـمـيـتـ»^(٣):

٣٥٣٨ - ولو جـهـزـتـ قـافـيـةـ شـرـوـدـاـ

لـقـدـ دـخـلـتـ بـيـوـتـ الـأـشـعـرـيـنـ

لـكـنـ الفـرـاءـ لـاـ يـضـرـهـ ذـلـكـ فإـنـهـ مـنـ الـكـوـفـيـنـ. وـقـدـ قـدـمـتـ عـنـهـمـ انـهـ يـجـزـونـ جـمـعـ أـفـعـلـ فـعـلـاءـ^(٤).

وـ[قـرـأـ]^(٥) الـحـسـنـ وـابـنـ مـقـسـمـ «الأـعـجمـيـنـ» بـيـاءـيـ النـسـبـ، وـهـيـ مـؤـيـدةـ لـتـخـفـيفـهـ مـنـهـ فـيـ قـرـاءـةـ الـعـامـةـ.

آ. (٢٠٠) قولهـ: «كـذـلـكـ سـلـكـنـاهـ»: أيـ: مـثـلـ ذـلـكـ، أوـ الـأـمـرـ كـذـلـكـ. وـالـضـمـيرـ فـيـ «سـلـكـنـاهـ» عـاـثـدـ عـلـىـ الـقـرـآنـ وـهـوـ الـظـاهـرـ أيـ: سـلـكـنـاهـ فـيـ

(١) زيادة من الإملاء.

(٢) اقتصر في معاني القرآن ٢/٢٨٣ على قولهـ: «الاعجم في لسانه، والأعجمي المنسوب إلى أصله، إلى العجم، وإن كان فصيحاً».

(٣) البحر ٧/٤٢.

(٤) أيـ جـمـعـ سـالـمـاـ.

(٥) الإتحاف ٢/٣٢١، والمحتب ٢/١٣٢، والقرطبي ١٣٩/١٣، والبحر ٧/٤٢.

قلوبِ المجرمين، كما سَلَكْنَاهُ في قلوبِ المؤمنين. ومع ذلك لم ينجُّ فيهم.
وقيل: عائدٌ على التكذيب أو الكفر.

آ. (٢٠١) قوله: «لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ»: في الجملة وجهان،
أحدهما: الاستئناف على جهة البيان والإيضاح لما قبله. والثاني: أنها حالٌ من
الضمير في «سَلَكْنَاهُ» أي: سَلَكْنَاهُ غير مُؤْمِنٍ به. ويجوز أن يكون حالاً من
«المجرمين» لأنَّ المضاف جزءٌ من المضاف إليه.

آ. (٢٠٢) قوله: «فَيَأْتِيهِمْ»: و«فِي قُولُوا» عطفٌ على «يَرَوْا». وقرأ العامة بالياءِ مِنْ تحتَ. والحسن^(١) وعيسى بالباءِ مِنْ فوقَ. أنت ضمير العذابِ لأنَّه في معنى العقوبة. وقال الزمخشري^(٢): «أَنْتَ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرُ السَّاعَةِ». وقال الزمخشري^(٣): «فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَعْنَى التَّعْقِيبِ فِي قَوْلِهِ: «فَيَأْتِيهِمْ»؟ قُلْتَ: لِيَسْ الْمَعْنَى التَّعْقِيبُ فِي الْوُجُودِ؟»، بل المعنى تَرَبُّها في الشدة. كأنَّه قيل: لَا يُؤْمِنُونَ بالقرآن حتى تكون رُؤُتُهم العذاب [فما هو]^(٤) أشدُّ منها^(٥). ومثال ذلك أن تقول: «إِنْ أَسَأْتَ مَقْتَكَ الصَّالِحُونَ فَمَقْتَكَ اللَّهُ»، فَإِنَّكَ لَا تَقْصِدُ [بهذا الترتيب]^(٦) أَنْ مَقْتَ اللَّهُ بَعْدَ مَقْتَ الصَّالِحِينَ، وإنما

(١) الإتحاف ٣٢١/٢، والمحتب ١٣٣/٢، والقرطبي ١٤٠/١٣، والبحر ٤٢/٧.

(٢) الكشاف ١٢٩/٣.

(٣) الكشاف ١٢٩/٣.

(٤) الكشاف: «ليَسْ الْمَعْنَى تَرَادُفُ رُؤْيَةِ الْعَذَابِ وِمَفَاجَاتِهِ وَسُؤَالِ النَّظَرَةِ فِي الْوُجُودِ».

(٥) من الكشاف.

(٦) الكشاف: «فَمَا هُوَ أَشَدُّ مِنْهَا، وَهُوَ لَحْوَهُ بِهِمْ مُفَاجَأَةٌ، فَمَا هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ، وَهُوَ سُؤَالُهُمُ الْنَّظَرَةُ».

(٧) من الكشاف.

قصـدك إلى ترتـيب شـلة الأمر على المـسيء^(١).

وقرأ^(٢) الحسن «بـغـة» بفتح الغين.

آ. (٢٠٥) قوله: **«أَفْرَأَيْتَ»**: قد تقدـم تـحـقـيقـه^(٣). وقد تـنـازـع «أـفـرـأـيـتـ» و «جـاءـهـمـ» فـي قـولـهـ: «مـاـكـانـواـيـمـتـعـونـ» فـيـانـ أـعـمـلـثـ الثـانـيـ وـهـوـ «جـاءـهـمـ» رـفـعـتـ بـهـ «مـاـكـانـواـ» فـاعـلـاـ بـهـ، وـمـفـعـولـ «أـرـأـيـتـ» الـأـوـلـ ضـمـيرـ، وـلـكـهـ حـذـفـ، وـالـمـفـعـولـ الثـانـيـ هوـ الجـملـةـ الـاسـتـفـاهـامـيـةـ فـيـ قـولـهـ: «مـاـأـغـنـىـ عـنـهـمـ». وـلـاـ بـدـ مـنـ رـابـطـ بـيـنـ هـذـهـ الجـملـةـ وـبـيـنـ الـمـفـعـولـ الـأـوـلـ الـمـحـذـوفـ، وـهـوـ مـقـدـرـ، تـقـدـيرـهـ: أـفـرـأـيـتـ مـاـكـانـواـيـوـعـدـونـ مـاـأـغـنـىـ عـنـهـمـ تـمـتـعـهـمـ، حـينـ حـلـ أـيـ: الـمـوـعـدـ بـهـ. وـدـلـلـ عـلـىـ ذـلـكـ قـوـةـ الـكـلـامـ. إـنـ أـعـمـلـتـ الـأـوـلـ نـصـبـتـ بـهـ «مـاـكـانـواـيـوـعـدـونـ» وـأـصـمـرـتـ فـيـ «جـاءـهـمـ» ضـمـيرـهـ فـاعـلـاـ بـهـ. وـالـجـملـةـ الـاسـتـفـاهـامـيـةـ مـفـعـولـ ثـانـيـ أـيـضـاـ. وـالـعـاـشـدـ مـقـدـرـ عـلـىـ ماـتـقـرـرـ فـيـ السـوـجـهـ قـبـلـهـ، وـالـشـرـطـ مـعـتـرـضـ، وـجـوابـهـ مـحـذـفـ. وـهـذـاـ كـلـهـ مـفـهـومـ مـاـتـقـدـمـ فـيـ سـوـرـةـ الـأـنـعـامـ^(٤)، إـنـمـاـ ذـكـرـتـهـ هـنـاـ لـأـنـ تـقـدـيرـ عـسـرـ يـحـتـاجـ إـلـىـ تـأـمـلـ وـحـسـنـ صـنـاعـةـ، وـهـذـاـ كـلـهـ إـنـمـاـ يـتـائـيـ عـلـىـ قـولـنـاـ: إـنـ «مـاـ» اـسـتـفـاهـامـيـةـ، وـلـاـ يـضـرـنـاـ تـفـسـيرـهـ لـهـاـ بـالـنـفـيـ، فـيـانـ الـاسـتـفـاهـامـ قـدـ يـرـدـ بـمـعـنـيـ النـفـيـ. وـأـمـاـ إـذـ جـعـلـتـهـاـ نـافـيـةـ حـرـفاـ، كـمـاـ قـالـ أـبـوـ الـبقاءـ^(٥)، فـلـاـ يـتـائـيـ ذـلـكـ؛ لـأـنـ مـفـعـولـ «أـرـأـيـتـ» الثـانـيـ لـاـ يـكـونـ إـلـاـ جـملـةـ اـسـتـفـاهـامـيـةـ كـمـاـ تـقـرـرـ غـيـرـ مـرـةـ.

(١) وقال: «وـأـنـ يـحـصـلـ لـهـ بـسـبـبـ الإـسـاءـةـ مـفـتـ الصـالـحـينـ، فـمـاـ هـوـ أـشـدـ مـنـ مـقـتـهـمـ، وـهـوـ مـفـتـ اللـهـ».

(٢) الإـتـحـافـ ٣٢١/٢، وـالـبـحـرـ ٤٣/٧.

(٣) انـظـرـ: الدـرـ المـصـونـ ٦١٥/٤، ٥٢١/٧.

(٤) انـظـرـ: الدـرـ المـصـونـ ٦١٥/٤.

(٥) الإـلـمـاءـ ٢/١٧٠.

آ. (٢٠٧) قوله: **«ما أَغْنَى»**: يجوز أن تكون «ما» استفهامية في محل نصب مفعولاً مقدماً، و «ما كانوا» هو الفاعل، و «ما» مصدرية بمعنى: أي شيء أغنى عنهم كونهم متمنعين. وأن تكون نافية والمفعول محذوف أي: لم يُغنِّ عنهم تمنُّهم شيئاً.

وقرىء^(١) **«يُمْتَعُونَ»** بإسكان الميم وتحقيق التاء، من أمتع الله زيداً بذلك.

آ. (٢٠٨) قوله: **«إِلَّا هَا مُنْذِرُونَ»**: يجوز أن تكون الجملة صفة لـ «قرية»، وأن تكون حالاً منها. وسوغ ذلك سبق النفي. وقال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: كيف عزلت الواو عن الجملة بعد «إلا» ولم تعزل عنها في قوله: «وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب / معلوم»^(٣)? قلت: الأصل عزل الواو؛ لأن الجملة صفة لـ «قرية». وإذا زيدت فلتتأكد وصل الصفة بالموصوف كما في قوله: «سبعة وثامنهم كلّبهم»^(٤). قال الشيخ^(٥): « ولو قدّرنا لها مُنذِرُونَ» جملة لم يجرأ أن تجيء صفة بعد «إلا».

ومذهب الجمهور أنه لا تجيء الصفة بعد «إلا» معتمدة على أدلة الاستثناء نحو: ما جاءني أحد إلا راكب. وإذا سمع مثل هذا خرجوه على البطل، أي: إلا رجل راكب. ويدل على صحة هذا المذهب أن العرب تقول: «ما مررت بأحد إلا قائماً ولا يحفظ عنهم «إلا قائم» بال مجرّ. فلو كانت الجملة صفة بعد «إلا» لسمِعَ الجر في هذا. [وأيضاً فلو كانت الجملة صفة

(١) البحر ٤٤/٧.

(٢) الكثاف ١٣٠/٣.

(٣) الآية ٤ من الحجر.

(٤) الآية ٢٢ من الكهف.

(٥) البحر ٤٤/٧.

للنكرة لجاز أن تقع صفة المعرفة بعد «إلا» يعني نحو: «ما مررت بزيد إلا العاقل» [١].

ثم قال: «فإن كانت الصفة غير معتمدة على الأداة جاءت الصفة بعد «إلا» نحو: «ما جاءني أحد إلا زيد خير من عمرو». التقدير: ما جاءني أحد خير من عمرو إلا زيد. وأما كون الواو تزداد لتأكيد وصل الصفة بالموصوف فغير معهود في عبارة النحويين. لو قلت: «جاءني رجلٌ وعاقل» أي: «رجلٌ عاقل» لم يجز. وإنما تدخل الواو في الصفات جوازاً إذا عطف بعضها على بعض، وتغاير مدلولها نحو: مررت بزيد الشجاع والشاعر. وأما «وئامهم كلّهم» [٢] فتقدّم الكلام عليه».

قلت: أاما كون الصفة لا تقع بعد «إلا» معتمدة، فالزمخشري يختار غير هذا، فإنها مسألة خلافية. وأما كونه لم يُقال «إلا قائماً» بالنصب دون «قائم» بالجر فذلك على أحد الجائزين وليس فيه دليل على المنه من قسيمه. وأما قوله «غير معهود في كلام النحويين» فممّنوع. هذا ابن جني نصّ عليه في بعض كتبه. وأما إزالته أنها لو كانت الجملة صفة بعد «إلا» للنكرة لجاز أن تقع صفة المعرفة بعد «إلا» غير لازم؛ لأن ذلك مختص بكون الصفة جملة. وإذا كانت جملة تعذر كونها صفة للمعرفة. وإنما اختص ذلك بكون الصفة جملة؛ لأنها لتأكيد وصل الصفة، والتاكيد لائق بالجملة. وأما قوله: «لو قلت: جاءني رجلٌ وعاقل لم يجز» فمسلم، ولكن إنما امتنع ذلك في الصفة المفردة لثلا يليّس أن الجائي اثنان: رجلٌ وآخر عاقل، بخلاف كونها جملة، فإنّ اللبس مُتّبِعٌ. وقد تقدّم «سبعة وئامهم» فليُلتفت إليه ثمة [٣].

(١) ما بين معقوفين لم يرد في مطبوعة البحر.

(٢) الآية ٢٢ من الكهف. وانظر: الدر المصنون ٤٦٧/٧.

(٣) انظر: الدر المصنون ٤٦٧/٧.

آ. (٢٠٩) قوله : **﴿ذِكْرَى﴾** : يجوز فيها أوجه، أحدها: أنها مفعولٌ من أجله. وإذا كانت مفعولاً من أجله ففي العامل فيه وجهان، أحدهما: **«مُنْذِرُونَ»** ، على أن المعنى: **مُنذِرونَ لِأجلِ الْمَوْعِظَةِ وَالْتَّذْكِرَةِ**. الثاني: **«أَهْلَكْنَا»**. قال الزمخشري^(١): «والمعنى: وما أهلكنا من أهل قريةٍ ظالمين إلَّا بعدَمَا أَرْمَاهُمُ الْحُجَّةَ بِإِرْسَالِ الْمُنْذِرِينَ إِلَيْهِمْ لِيَكُونُ [إِهْلَكُهُمْ]^(٢) تذكرةً وعبرةً لغيرهم فلا يغصُّوا مثلَ عصيائهم» ثم قال: «وهذا الوجه عليه المَعْوَلُ».

قال الشيخ^(٣): «وهذا لا مَعْوَلٌ عليه؛ فإنَّ مذهبَ الجمهور أنَّ ما قبل **إِلَّا** لا يعمل فيما بعدها، إلَّا أن يكون مستثنىً، أو مستثنىً منه، أو تابعاً له غير معتمدٍ على الأداة نحو: «ما مررت بأحد إلَّا زيدٌ من عمري»، والمفعول له ليس واحداً من هذه^(٤). ويخرج مذهبُه على مذهبِ الكسائي والأخفش ، وإن كان لم يُنصَّا على المفعول له بخصوصيته». قلت: والجواب ما تقدَّمَ قبل ذلك من أنَّه يختار مذهبَ الأخفش .

الثاني من الأوجه الأولى: أنها في محل رفع خبراً لمبتدأ ممحض أي: هذه ذِكْرٌ . وتكون الجملة اعترافية. الثالث: أنها صفةٌ لـ **مُنْذِرُونَ**: إما على المبالغة، وإما على الحذف أي: **مُنْذِرُونَ ذُوو ذَكْرٍ**، أو على وقوع المصدر وقوع اسم الفاعل أي: **مُنْذِرُونَ مُذَكَّرُونَ**. وقد تقدَّم تقرير ذلك. الرابع: أنها في محل نصبٍ على الحال أي: **مُذَكَّرِينَ**، أو ذوي ذكرٍ، أو جعلوا نفسَ الذكرى مبالغة. الخامس: أنها منصوبة على المصدر المؤكَّد.

(١) الكشاف ١٣٠/٣.

(٢) من الكشاف.

(٣) البحر ٤٥/٧.

(٤) قال: «فلا يجوز أن يتعلَّق بأهلكنا».

وفي العامل فيها حيَثُ وجهاً، أحدهما: لفظ «مُنذِرُون» لأنَّه مِنْ معناها فهما كـ«قَعَدْتُ جلوسًا». والثاني: أنه مُحذوفٌ مِنْ لفظِها أي: تذكرون ذكرى. وذلك المُحذوفُ صفةٌ لـ«مُنذِرُون».

أ. (٢١٠) قوله: «وَمَا تَنَزَّلْتَ بِهِ الشَّيَاطِينُ»: العامة على [٦٨٧ أ و ب] الياء^(١)/ ورفع النون، وهو جمعٌ تكسيرٌ. وقرأ^(٢) الحسن البصري وابن السَّمِيق والأعمش بالواو مكان الياء، والنون مفتوحة إجراء له مجرى جمع السلامة. وهذه القراءة قد ردَّها جمعٌ كثيرٌ من التحويين. قال الفراء^(٣): «غَلِطَ الشَّيْخُ ظنَّ أنها النون التي على هِجَاءِيْن»^(٤). وقال النضر بن شمبل: «إِنْ جازَ أَنْ يُحْتَجَ بِقُولِ العَجَاجِ ورَؤْبَةِ فهلا جازَ أَنْ يُحْتَجَ بِقُولِ الحَسْنِ وصَاحِبِهِ يَعْنِي مُحَمَّدَ بْنَ السَّمِيقِ، مَعَ أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُمَا لَمْ يُقْرَأَا بِهِ إِلَّا وَقَدْ سَمِعَا فِيهِ». وقال النحاس^(٥): «هُوَ غَلِطٌ عِنْدَ جَمِيعِ التَّحْوِيْنِ». وقال المهدوي: «هُوَ غَيْرُ جَائِزٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ». وقال أبو حاتم: «هِيَ غَلِطٌ مِنْهُ أَوْ عَلَيْهِ».

وقد أثبتت هذه القراءة جماعةً من أهل العلم، ودفعوا عنها الغلط، فإنَّ القارئ بها من العلم بمكَانِ مَكِينٍ، وأجابوا عنها بأرجوحة صالحة. فقال^(٦) النضر بن شمبل: «قال يُونس بن حبيب: سمعتُ أعرابياً يقول: «دخلتُ بساتين من ورائِها بساتُون» فقلت: ما أشبهه هذا بقراءةِ الحسن» وخرجها بعضُهم على أنها جمعٌ شَيَاطِنٌ بالتشديدِ مثَالَ مبالغةِ، مثل «ضَرَابٌ» و«قَتَالٌ»، على أنْ يكونَ مشتقاً من شَاطِيْنَ يَشِيطُ أي: أَحْرَقَ، ثم جُمِعَ جَمِيعَ سلامَةٍ مع تخفيفِ الياءِ فوزَّته

(١) سقطت الورقة ٦٨٧ بوجهها من الأصل وأثبتتها من ش.

(٢) الإنتحاف ٢/ ٣٢١، والمحتسب ٢/ ١٣٣، والبحر ٧/ ٤٦، والقرطبي ١٤٢/ ١٣.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٢٨٥.

(٤) عبارة الفراء: «ظنَّ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمُونَ».

(٥) إعراب القرآن ٢/ ٥٠٣. (٦) البحر ٧/ ٤٦.

فعالون مخففاً منْ فعالين بتشديد العين. ويَدُلُّ على ذلك أنهما وغيرهما قرؤوا بذلك أعني بتشديد الياء^(١). وهذا منقول عن مؤرج السدوسي ووجهها آخرون: بأنَّ آخِرَه لَمَّا كان يُشْهِدُ آخرَ يَبْرِينَ وفِلَسْطِينَ أَجْرِي إعرابه تارةً على النون، وتارةً بالحرف كما قالوا: هذه يَبْرِينَ وفِلَسْطِينَ وبيروت وفِلَسْطِينَ. وقد تقدَّم القول في ذلك في البقرة^(٢).

والهاء في «به» تعود على القرآن.

وجاءت هذه الجمل الثلاث^(٣) منفيَة على أحسن ترتيب^(٤) نفَّى أو لا تزيل الشياطين به؛ لأنَّ النفي في الغالب يكون في الممكِن، وإنْ كان الإمكان هنا مُنفيًا. ثم نفَّى ثانِيًا ابْنَاعَه ذلك أي: ولو فرض الإمكان لم يكونوا أهلاً له، ثم نفَّى ثالثًا الْاسْتِطاعَةَ والقُدرَةَ، ثم ذكر علة ذلك، وهي انزعالُهُم عن السَّمَاعِ من العلَا الأعلى؛ لأنَّهُم يَرْجِحُون بالشُّهُبِ لَوْتَسَمَعُوا.

آ. (٢١٣) قوله: **«فتكونَ»**: منصوب في جواب النهي.

آ. (٢١٦) قوله: **«فِيَانْ عَصَوْكَ»**: في هذه الواو وجهان، أحدهما: أنها ضمير الكفار أي: فإنَّ عصاك الكفار في أمرك لهم بالتوحيد. الثاني: أنها ضمير المؤمنين أي: فإنَّ عصاك المؤمنون في فروع الإسلام وبعض الأحكام بعد تصديقك والإيمان برسالتك. وهذا في غاية البعد.

(١) انظر: البحر ٤٦/٧.

(٢) الدر المصنون ٢٨/٢.

(٣) الأصل «الثلاثة» وهو سهور.

(٤) انظر: البحر ٤٦/٧.

آ. (٢١٧) قوله : **«وَتَوَكَّلْ»** : قرأ^(١) نافع وابن عامر بالفاء، والباقيون بالواو. فاما قراءة الفاء فإنه جعل فيها ما بعد الفاء كالجزء لما قبلها مترتبًا عليه، وقراءة الواو لمجرد عطف جملة على أخرى.

آ. (٢١٨) قوله : **«الذِي يَرَاكَ»** : يجوز أن يكون مرفوعاً الم محل خبراً لمبتدأ محدث في، أو منصوبه على المدح، أو مجرورة على النعت أو البدل أو البيان.

آ. (٢١٩) قوله : **«وَتَقْلِبُكَ»** : عطف على مفعول «يراك» أي : ويرى تقلبك. وهذه قراءة العامة. وقرأ^(٢) جناح بن حبيش بالياء من تحت مضمة، وكسر اللام ورفع الياء جعله فعلاً، مضارع «قلب» بالتشديد، وعطفه على المضارع قبله، وهو «يراك» أي : الذي يقلبك.

آ. (٢٢١) قوله : **«عَلَى مَنْ تَنْزَلُ»** : متعلق بـ «تنزل» بعده. وإنما قلّم لأنّ له صدر الكلام ، وهو متعلق بما قبله من فعل التبيّنة لأنّها بمعنى العلم . ويجوز أن تكون هنا متعدية لاثنين فتسد الجملة المشتملة على الاستفهام مسند الثاني؛ لأن الأول ضمير المخاطبين ، وأن تكون متعدية لثلاثة فتسد مسند الاثنين . وقرأ^(٣) البزي «على مَنْ تَنْزَلُ» بتشديد التاء [منْ تنزل]^(٤) في الموضعين ، والأصل تتنزل بباءين ، فأدغم . والإدغام في الثاني سهل لتحررك

(١) السبعـة ٤٧٣ ، والنـشر ٣٣٦/٢ ، والـحجـة ٥٢٢ ، والـبحـر ٤٧/٧ ، والتـيسـير ١٦٧ ، والـقرـطـبي ١٤٤/١٣ .

(٢) الشـواذ ١٠٨ ، والـبحـر ٤٧/٧ .

(٣) الإـتحـاف ٣٢٢/٢ ، والنـشر ٢٣٢/٢ ، ٢٣٤/٢ .

(٤) زـيـادة مـنـ نـسـخـة عـارـف حـكـمـتـ .

ما قبل المُدَغَّم ، وفي الأول صعوبة لسكون ما قبله ، وهو نون «من» وقد تقدّم تحقيق هذا في البقرة عند قوله : «وَلَا تَيَمِّمُوا الْخَبِيثَ»^(١).

آ. (٢٢٣) قوله : **«يُلْقُونَ»** : يجوز أن يعود الضمير على «الشياطين» ، فيجوز أن تكون الجملة من «يُلْقُونَ» حالاً ، وأن تكون مستانفة . ومعنى إلقاءهم السمع : إنصاتهم إلى الملا الأعلى ليُسْتَرِقوا شيئاً ، أو يُلْقُونَ الشيء المسموع إلى الكهنة . ويجوز أن يعود على «كُلُّ أَفَّاكِ أُثِيمٍ» من حيث أنه جمّع في المعنى . فتكون الجملة : إما مستانفة ، وإما صفة لـ «كُلُّ أَفَّاكِ» ومعنى الإلقاء ما تقدّم .

وقال الشيخ^(٢) — حال عَود الضمير على «الشياطين» ، وبعد ما ذكر المعنيين المتقدّمين في إلقاء السَّمْع — قال : «فعلى معنى الإنصات يكون **«يُلْقُونَ»** استئنافاً إخباراً ، وعلى إلقاء المسموع إلى الكهنة يُحتمل الاستئناف ، واحتُمِل الحال من «الشياطين» أي : تنزَّل على كُلُّ أَفَّاكِ أُثِيمٍ مُلْقِينَ مَا سَمِعُوا». انتهى . وفي تخصيصه الاستئناف بالمعنى الأول ، وتوجيهه الوجهين في المعنى الثاني نظر؛ لأنَّ جواز الوجهين جاري في المعنيين فيحتاج في ذلك إلى دليلٍ .

آ. (٢٢٤) قوله : **«يَتَبَعَّهُمْ»** : قد تقدّم أن نافعا^(٣) يقرأ بتحقيق التاء ساكنة وفتح الباء في سورة الأعراف عند قوله : «لَا يَتَبَعُوكُمْ»^(٤) والفرق بين المخفف والمقلل ، فلَيُنْظَر ثَمَة . وسكن^(٥) الحسن العين ، ورويَتْ عن

(١) الآية ٢٦٧ من سورة البقرة . وانظر : الدر المصنون ٢ / ٦٠٠.

(٢) البحر ٤٨/٧.

(٣) السبعية ٤٧٤ ، والنشر ٢ / ٢٧٤ ، والبحر ٤٨/٧ ، والبحر ٥٢٢ ، والحججة ٥٢٢ .

(٤) الآية ١٩٣ . وانظر : الدر المصنون ٥ / ٥٣٧.

(٥) البحر ٤٨/٧.

أبـي عمـرـ، وليـست بـ بعيدـ عنـه كـ «يـنـصـرـكـمـ»^(١) وـ يـاـهـ. وـ روـيـ^(٢) هـارـوـنـ عنـ بعضـهـمـ نـصـبـ العـيـنـ وـ هيـ غـلـطـ: وـ القـولـ بـأـنـ الفـتـحـةـ لـإـلـتـابـ خـطـأـ.

والـعـائـمـةـ عـلـىـ رـفـعـ «الـشـعـرـاءـ» بـالـابـتـادـ. وـ الـجـمـلـةـ بـعـدـ الـخـبـرـ. وـ قـرـأـ^(٣) عـيـسـىـ بـالـنـصـبـ عـلـىـ الـاشـتـغالـ.

آ. (٢٢٥) قولـهـ: «يـهـيمـونـ»: يـجـوزـ أـنـ تكونـ هـذـهـ الـجـمـلـةـ خـبـرـ «أـنـ». وـ هـذـاـ هوـ الـظـاهـرـ؛ لأنـهـ مـحـطـ الـفـائـدـةـ. وـ «فـيـ كـلـ وـادـ» مـتـعلـقـ بـهـ. وـ يـجـوزـ أـنـ يـكـوـنـ «فـيـ كـلـ وـادـ» هوـ الـخـبـرـ، وـ «يـهـيمـونـ» حـالـ منـ الضـمـيرـ فيـ الـخـبـرـ. وـ الـعـامـلـ ماـ تـعـلـقـ بـهـ هـذـاـ الـخـبـرـ أوـ نـفـسـ الـجـارـ، كـمـاـ تـقـدـمـ فـيـ نـظـيرـهـ غـيرـ مـرـةـ. وـ يـجـوزـ أـنـ تـكـوـنـ الـجـمـلـةـ خـبـرـأـ بـعـدـ خـبـرـعـنـدـ مـنـ يـرـىـ تـعـدـ الـخـبـرـ مـطـلـقاـ وـ هـذـاـ مـنـ بـاـبـ الـاسـتـعـارـةـ الـبـلـيـغـةـ وـ الـتـمـثـيلـ الرـائـعـ، شـبـهـ جـوـلـانـهـمـ فـيـ أـفـانـيـنـ الـقـولـ وـ طـرـائقـ الـمـدـحـ وـ الـذـمـ وـ التـشـبـيـهـ^(٤) وـ أـنـوـاعـ الـشـعـرـ بـهـيمـ الـهـائـمـ فـيـ كـلـ وـادـ وـ طـرـيقـ.

وـ الـهـائـمـ: الـذـيـ يـخـبـطـ فـيـ سـيـرـهـ وـ لـاـ يـقـصـدـ مـوـضـعـاـ مـعـيـنـاـ. هـامـ عـلـىـ وجـهـهـ: أيـ ذـهـبـ. وـ الـهـائـمـ: الـعـاـشـقـ مـنـ ذـلـكـ. وـ الـهـيمـانـ: الـعـطـشـانـ. وـ الـهـيـامـ: دـاءـ يـاخـدـ الإـبـلـ مـنـ الـعـطـشـ. وـ جـمـلـ أـهـيـمـ، وـ نـاقـةـ هـيـمـاءـ. وـ الـجـمـعـ فـيـهـمـاـ: هـيـمـ. قـالـ تـعـالـىـ: «فـشـارـبـونـ شـرـبـ الـهـيـمـ»^(٥). وـ الـهـيـامـ مـنـ الرـمـلـ: الـيـابـسـ كـاـنـهـمـ تـخـيـلـواـ فـيـ مـعـنـىـ الـعـطـشـ.

(١) الآية ١٦٠ آل عمران. وانظر: الدر ١/٣٦١.

(٢) نـسـبـتـ فـيـ الشـوـاـذـ ١٠٨ـ إـلـىـ يـعقوـبـ فـيـ روـيـةـ هـارـوـنـ عـنـهـ. وـ انـظـرـ: الـبـحـرـ ٧/٤٨.

(٣) الـبـحـرـ ٧/٤٨ـ، وـ الـقـرـطـبـيـ ١٣/١٥٢ـ.

(٤) نـسـخـةـ عـارـفـ: «التـشـبـيـهـ».

(٥) الآية ٥٥ـ مـنـ الـوـاقـعـةـ.

آ. (٢٢٧) قوله : **«أَيُّ مُنْقَلِبٌ»** : منصوب على المصدر . والناسب له **«يُنْقَلِبُونَ»** و قدّم لتضمنه معنى الاستفهام . وهو معلق لـ **«سَيَعْلَمُ»** سادساً مسداً مفعوليهما . وقال أبو البقاء^(١) : **«أَيُّ مُنْقَلِبٌ صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ أيٌّ يُنْقَلِبُونَ انقلاباً أيٌّ مُنْقَلِبٌ . ولا يعملُ فيه **«سَيَعْلَمُ»** لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله»** . وهذا الذي قاله مردودٌ : **«بَأَنَّ أَيَاً الْوَاقِعَةَ صَفَةً لَا تَكُونُ اسْتَفْهَامِيَّةً ، وَكَذَلِكَ الْاسْتَفْهَامِيَّةُ لَا تَكُونُ صَفَةً لِشَيْءٍ ، بَلْ هَمَا قِسْمًا ، كُلُّ مِنْهُمَا قِسْمٌ بِرَأْسِهِ . وَ «أَيُّ» تَنْقُسُ إِلَى أَقْسَامٍ كثِيرَةٍ^(٢) وَهِيَ : الشَّرْطِيَّةُ ، وَالْاسْتَفْهَامِيَّةُ ، وَالْمَوْصُولِيَّةُ ، وَالصَّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ^(٣) عِنْدَ الْأَخْفَشِ خَاصَّةً ، وَالْمَنَادَةُ نَحْوَهُ يَا أَيُّهُذَا ، وَالْمُوْصِلَةُ لِنَدَاءِ مَا فِيهِ أَلْ نَحْوُهُ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، عِنْدَ غَيْرِ الْأَخْفَشِ^(٤) . وَالْأَخْفَشُ يَجْعَلُهَا فِي النَّدَاءِ مَوْصُولَةً . وَقَدْ أَتَقْنَتْ ذَلِكَ فِي **«شَرْحِ التَّسْهِيلِ»** . وَقَرَأَ^(٥) ابن عباس والحسن **«أَيُّ مُنْقَلِبٍ يُنْقَلِبُونَ»** بِالْفَاءِ وَالْتَاءِ مِنْ فَوْقِهِ . مِنَ الْانْفِلَاتِ ، وَمِنْهَا وَاضْعَفَ . وَالله أعلم .**

[تَمَّتْ بِعُونِهِ تَعَالَى سُورَةُ الشَّعْرَاءِ]

(١) الإِمْلَاءُ / ٢ . ١٧٠ .

(٢) انظر: المغني / ١ . ١٠٩ .

(٣) نحو: مررت بـأيـ معجب لكـ .

(٤) أما الأخفش فقد ذهب إلى أن أيـ لا تكون كذلكـ ، وهي في قولنا: **«يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ**ـ الموصولةـ ، حذف العائدـ وهو صدر صلتهاـ والمعنىـ : يا منـ هوـ الرجلـ . انظر: المغنيـ . ١٠٩ / ١ .

(٥) القرطبيـ ١٥٣ / ١٣ ، والبحرـ ٤٩ / ٧ .

سورة النمل

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله : **«وكتاب»** : العامة على جرّه عطفاً على القرآن، وهل المراد نفس القرآن فيكون من عطف بعض الصفات على بعض ، والمدلول واحد، أو اللوح المحفوظ أو نفس السورة؟ وقيل : القرآن والكتاب علماً للمنزل على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، فهما كالعباس وعباس . يعني فتكون ألل فيما للمعنى الصفة . وهذا خطأ ، إذ لو كانا علماً لما^(١) وصفا بالنكرة ، وقد وصف «قرآن» بها في قوله : «تلك آيات الكتاب وقرآن مبين» في سورة الحجر^(٢) . ووصف بها «كتاب» كما في هذه الآية الكريمة . والذي يقال : إنه نكرة هنا لإفاده التفخيم ، كقوله تعالى : «في مقعد صدق»^(٣) .

وقرأ ابن أبي عبلة «وكتاب مبين» بعرفهما ، عطف على «آيات» المُخْبِر بها عن «تلك» . فإن قيل : كيف صح أن يشار لاثنين ، أحدهما مؤنث ، والأخر مذكر باسم إشارة المؤنث ولو قلت : «تلك هند وزيد» لم يجز فالجواب من ثلاثة أوجه : أحدهما : أن المراد بالكتاب هو الآيات ؛ لأن الكتاب عبارة عن

(١) قوله : «لما» سقط من نسخة عارف.

(٢) الآية ١.

(٣) الآية ٥٥ من القراء.

- النمل -

[أ] آياتٍ مجموعَةٍ فلِمَا كَانَا شَيْئاً وَاحِدَا / صَحُّتِ الإِشَارَةُ إِلَيْهِمَا بِإِشَارَةِ الْوَاحِدِ
الْمُؤْنَثِ . الثَّانِي : أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مَضَافٍ أَيْ : وَآيَاتُ كِتَابٍ مَبِينٍ . الثَّالِثُ : أَنَّهُ
لَمَّا وَلَيَّ الْمُؤْنَثَ مَا يَصِحُّ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ اكْتُفِيَ بِهِ وَحْسُنَ ، وَلَوْ أُولِيَ الْمَذْكُرُ
لَمْ يَحْسُنْ . أَلَا تَرَكَ تَقُولُ : «جَاءَتِنِي هَنْدٌ وَزِيدٌ» وَلَوْ حَذَفْتَ «هَنْدَ» أَوْ أَحَرَّتَهَا
لَمْ يَجُزْ تَأْنِيَتُ الْفَعْلِ .

آ. (٢) قَوْلُهُ : **«هُدَىٰ وَبُشْرَىٰ»** : يَجُوزُ فِيهِمَا أُوجَهٌ ، أَحَدُهُمَا
أَنْ يَكُونَا مَنْصُوبِيْنَ عَلَى الْمَصْدِرِ بِفَعْلٍ مَقْدِرٍ مِنْ لَفْظِهِمَا أَيْ : يَهْدِي هُدَىٰ وَبُشْرَىٰ
بُشْرَىٰ . الثَّانِي : أَنْ يَكُونَا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ «آيَاتٍ» . وَالْعَامِلُ فِيهَا مَا فِي
«تِلْكَ» مِنْ مَعْنَى الإِشَارَةِ . الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ «الْقُرْآنَ» .
وَفِيهِ ضَعْفٌ مِنْ حِيثِ كُونَهُ مَضَافًا إِلَيْهِ . الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ «كِتَابٍ» فِي
قِرَاءَةِ مَنْ رَقَعَهُ . وَيَضُعُّ فُ في قِرَاءَةِ مَنْ جَرَهُ لِمَا تَقْدَمَ مِنْ كُونَهُ فِي حِكْمَةِ
الْمَضَافِ إِلَيْهِ لِعَطْفِهِ عَلَيْهِ . الْخَامِسُ : أَنْهُمَا حَالَانِ مِنَ الْضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي
«مَبِينٍ» سَوَاءً رَفَعَتْهُ أَمْ جَرَرَتْهُ . السَّادِسُ : أَنْ يَكُونَا بَدَلَيْنِ مِنْ «آيَاتٍ» . السَّابِعُ :
أَنْ يَكُونَا خَبْرًا بَعْدَ خَبْرٍ . الثَّامِنُ : أَنْ يَكُونَا خَبْرَيْ ابْتِدَاءٍ مَضْمُرٍ أَيْ : هِيَ هُدَىٰ
وَبُشْرَىٰ .

آ. (٣) قَوْلُهُ : **«الَّذِينَ يُقْيِيمُونَ»** : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا
الْمَحْلُّ نَعْتًا لِلْمُؤْمِنِينَ ، أَوْ بَدَلًا ، أَوْ بِيَانًا ، أَوْ مَنْصُوبَهُ عَلَى الْمَدْحُ أوْ مَرْفُوعَهُ عَلَى
تَقْدِيرِ مُبْتَدَأِ أَيْ : هُمُ الَّذِينَ .

قَوْلُهُ : «وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُؤْفَنُونَ» «هُمْ» الثَّانِي تَكْرِيرٌ لِلْأُولَى عَلَى سَبِيلِ
التَّوْكِيدِ الْلُّفْظِيِّ . وَفِيهِ الزَّمْخَشِريُّ^(١) مِنْهُ الْحَضْرَأَيِّ : لَا يُؤْفَنُ بِالْآخِرَةِ حَقُّ
الْإِيْقَانِ إِلَّا هُؤُلَاءِ الْمُتَصَفِّفُونَ بِهَذِهِ الصَّفَاتِ . وَ «بِالْآخِرَةِ» مَتَعَلِّمٌ بِ «يُؤْفَنُونَ»

(١) الكشاف ١٣٥/٣ - ١٣٦.

- النمل -

ولا يضر الفصل بينهما بالتوكيد. وهذه الجملة يُحتمل أن تكون معطوفة على الصلة داخلة في حيز الموصول، وحيثئذ يكون قد غایر بين الصلتين لمعنى: وهو أنه لما كان إقامة الصلة وإيتاء الزكاة مما يتكرر ويتجدد أتي بالصلتين جملة فعلية فقال: «يُقيِّمون» و «يُؤْتُون». ولما كان الإيقان بالأخرة أمراً ثابتاً مطلوباً دوامه أتي بالصلة جملة اسمية مكرراً فيها المستند إليه مقدماً فيها المؤمن به الدال على الاختصاص ليدل على الثبات والاستقرار. وجاء بخبر المبتدأ في هذه الجملة فعلاً مضارعاً، دلالة على أن ذلك متَجَدِّدٌ كل وقت غير منقطع. ويُحتمل أن تكون مستأنفة غير داخلة في حيز الموصول.

قال الزمخشري^(١): «ويُحتمل أن تَبْتَمِ الصلة عنده» أي: عند قوله: «وهم». قال: «وتكون الجملة اعترافية» يريد أن الصلة تَمَتْ عند «الزكاة» فيجوز في ذلك. وإنما فكيف يصح إذا أخذنا بظاهر كلامه أن الصلة تَمَتْ عند قوله «وهم»؟ وتسميه هذا اعترافاً يعني من حيث المعنى، وسياق الكلام، وإنما فالاعراض في الاصطلاح لما يكون بين متلازمين من مبدأ وخبر، وشرط وجاء، وقسم وحوابه، وتابع ومتبع، وصلة وموصول، وليس هنا شيء من ذلك.

آ. (٥) قوله: «الأَخْسَرُون»: في أَفْعَل قولان، أحدهما: وهو الظاهر - أنها على بابها من التفضيل، وذلك بالنسبة إلى الكفار من حيث اختلاف الزمان والمكان. يعني: أنهم أكثر خسراناً في الآخرة منهم في الدنيا، أي: إن خسارتهم في الآخرة أكثر من خسارتهم في الدنيا. وقال جماعة منهم الكرماني: «هي هنا للبالغة لا للشُرُكَة؛ لأن المؤمن لا خسaran له في الآخرة البتة». وقد تقدَّم جواب ذلك: وهو أن الخسaran راجع إلى شيء واحد. باعتبار اختلاف زمانه ومكانه.

(١) الكثاف ١٣٥/٢.

- النمل -

وقال ابن عطية^(١): «الأَخْسِرُونَ جَمْعٌ أَخْسَرٌ لَا نَفْعَلَ صَفَةً لَا يُجْمَعُ، إِلَّا أَنْ يُضَافَ فَتَقُوَى رَتْبُهُ فِي الْأَسْمَاءِ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ». قال الشِّيخ^(٢): «وَلَا نَظَرٌ فِي أَنَّهُ يُجْمَعُ جَمْعٌ سَلَامٌ أَوْ جَمْعٌ تَكْسِيرٌ إِذَا كَانَ بِالْأَلْأَلِ، بَلْ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا ذَلِكَ، إِذَا كَانَ قَبْلَهُ مَا يُطَابِقُهُ فِي الْجَمْعِيَّةِ». فَتَقُولُ: «الزَّيْدُونَ هُمُ الْأَفْضَلُونَ وَالْأَفْضَلُ» وَ«الْهَنْدَاتُ هُنَّ الْفُضْلَيَّاتُ، وَالْفُضْلُ». وَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَا يُجْمَعُ إِلَّا أَنْ يُضَافَ» فَلَا يَتَعَيَّنُ إِذَا ذَاكَ جَمْعُهُ، بَلْ إِذَا أُضَيَّفَ إِلَى نَكْرٍ لَا يَجُوزُ جَمْعُهُ، وَإِنْ أُضَيَّفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ جَازَ فِيهِ الْجَمْعُ وَالْإِفْرَادُ».

آ. (٦) قَوْلُهُ: «لَتَلَقَّى»: «لَقِيَ» مَخْفَفًا يَتَعَدَّى لِلواحِدِ، وَبِالتَّضَعِيفِ يَتَعَدَّى لِلثَّنَيْنِ فَأَقِيمُ أَوْلَاهُما هُنَا مَقْعَدُ الْفَاعِلِ، وَالثَّانِي «الْقُرْآنُ». [٦٨٨/ب] وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ أَصْلَهُ تَلَقَّ بِالنُّونِ / تَفْسِيرُ مَعْنَى فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مُتَعَلِّقٌ، فَإِنَّ النُّونَ أَبْدَلَتْ حَرْفَ عَلِيٍّ.

آ. (٧) قَوْلُهُ: «إِذْ قَالَ»: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ اذْكُرُ أوْ تَعَلَّمُ مَقْدِرًا مَدْلُولاً عَلَيْهِ بِعَلِيمٍ أَوْ بِحَلِيمٍ. وَفِيهِ ضَعْفٌ لِتَقْيِيدِ الصَّفَةِ بِهَذَا الظَّرْفِ.

قَوْلُهُ: «بِشَهَابٍ قَبَسٍ» قرأ^(٣) الكوفيون بِتَنْوين «شَهَابٍ» عَلَى أَنْ قَبَسًا يَدْلِي مِنْ «شَهَابٍ» أَوْ صَفَةً لَهُ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى مَقْبُوسٍ كَالْقَبْض^(٤) وَالنَّقْض^(٥). وَالباقُونَ

(١) المحرر ٩٠/١٢.

(٢) البحر ٥٤/٧.

(٣) السَّبْعَةُ ٤٧٨، وَالنَّشْرُ ٢/٣٣٧، وَالقرطبي ١٥٦/١٣، وَالْتَّيسِيرُ ١٦٧، وَالبحر ٥٥/٧، وَالْحِجَّةُ ٥٢٢.

(٤) قَالَ فِي اللِّسَانِ (قَبْضٌ): «وَالْقَبْضُ بِالْتَّحْرِيكِ بِمَعْنَى الْمَقْبُوضِ وَهُوَ مَا جَمَعَ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ أَنْ تُقْسَمَ».

(٥) النَّقْضُ: مَا انتَكَثَ ثُمَّ أُعِيدَ غَرْلَهُ.

- النمل -

بالإضافة على البيان؛ لأن الشهاب يكون قبساً وغيره. والشهاب: الشعلة. والقبس: القطعة منها، تكون في عودٍ وغير عودٍ. و«أو» على بايهما من التنويع. والطاء في «تضطّلُونَ» بدلٌ من تاء الافتعال^(١) لأنه مِنْ صلي بال النار.

آ. (٨) قوله: **﴿نُودِي﴾**: في القائم مقام الفاعل ثلاثة أوجه، أحدها: أنه ضمير موسى، وهو الظاهر. وفي «أن» حينئذ ثلاثة أوجه، أحدها: أنها المفسرة لتقديم ما هو بمعنى القول. والثاني: أنها الناصبة للمضارع، ولكن وصلت هنا بالماضي. وتقديم تحقيق ذلك، وذلك على إسقاط الخاضر أي: نُودي موسى بأنْ بُورك. الثالث: أنها المخففة، واسمها ضمير الشأن، و«بُورك» خبرها، ولم يتحقق هنا إلى فاصل؛ لأنه دعاء، وقد تقدم نحوه في النور في قوله: «أنْ غَصِبَ»^(٢) في قراءته فعلًا ماضياً.

قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: هل يجوز أن تكون المخففة من الثقيلة، والتقدير: بأنَّه بُورك. والضمير ضمير الشأن والقصة؟ قلت: لا لأنه لا بد من «قد». فإنْ قلت: فعلى إضمارها؟ قلت: لا يصح لأنها علامه ولا تحذف». انتهى. فمنع أن تكون مخففة لما ذكر، وهذا بناءً منه على أن «بُورك» خبر لا دعاء. أما إذا قلنا: إنه دعاء كما تقدم في النور فلا حاجة إلى الفاصل كما تقدم. وقد تقدم فيه استشكال: وهو أنَّ الطلب لا يقع خبراً في هذا الباب فكيف وقع هذا خبرًا لـ«أن» المخففة وهو دعاء؟

(١) أصله **تضطّلُونَ** وزنه ثقيلون وقعت تاء الافتعال بعد الصاد فقلبت طاء فصار **تضطّلُيونَ** استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالنفي ساكنان، فحذفت اللام، ثم ضم ما قبل الواو لكيلا تقلب الواو ياء لأنكسار ما قبلها وسكونها فيتبس الجمع بالفرد.

(٢) الآية ٩ من النور وهي قراءة نافع. انظر: السجدة ٤٥٣.

(٣) الكشاف ٣/١٣٧.

- النمل -

الثاني من الأوجه الأولى : أن القائم مقام الفاعل نفس «أنْ بُورك» على حذف حرف الجر أي : بأنْ بُورك . و «أنْ» حينئذٍ : إما ناصبة في الأصل ، وإما مخففة .

الثالث : أنه ضمير المصدر المفهوم من الفعل أي : نودي النداء ، ثم فسر بما بعده . ومثله «ثم بدأ لهم من بعد ما رأوا الآيات ليُسْجِنُّه»^(١) .

قوله : «مَنْ في النَّارِ» «مَنْ» قائم مقام الفاعل لـ «بُورك» . وبارك يتعدى بنفسه ، ولذلك بني للمفعول . يقال : باركك الله ، وبارك عليك ، وبارك فيك ، وبارك لك ، وقال الشاعر^(٢) :

٣٥٣٩ - فَبُورْكَتْ مَوْلُودًا وَبُورْكَتْ نَاشِيَا
وَبُورْكَتْ عَنْدَ الشَّيْبِ إِذْ أَنْتَ أَشَيْبُ

وقال عبد الله بن الزبير^(٣) :

٣٥٤٠ - فَبُورَكَ فِي بَنِيَّكَ وَفِي بَنِيهِمْ
إِذَا ذَكَرُوا وَنَحْنُ لَكَ الْفِدَاءُ

وقال آخر^(٤) :

٣٥٤١ - بُورَكَ الْمَيِّتُ الْغَرِيبُ كَمَا بُورَكَ
نَصْخُ الرُّمَانِ وَالزَّيْتُونِ
وَالمراد بـ «مَنْ» : إما الباري تعالى ، وهو على حذف مضارٍ أي : مَنْ

(١) الآية ٣٥ من يوسف.

(٢) لم أهتد إلى قائله ، وهو في القرطبي ١٥٨/١٣ ، والبحر ٥٥/٧ .

(٣) البحر ٥٥/٧ ، والماوردي ١٨٩/٣ .

(٤) البيت لأبي طالب ابن عبد المطلب وهو في اللسان (برك) والبحر ٥٥/٧ .

- النمل -

قُدْرَتُه وسُلْطانَه في النار. وقيل: المراد به موسى والملائكة، وكذلك بمن حولها. وقيل: المراد بـ«مَنْ» غير العقلاء وهو النور والأمكنة التي حولها.

قوله: «وسبحان الله» فيه أوجه، أحدها: أَنَّه من تَمَّة النداء أي: نُودي بالبركة وتَنْزِيه رب العزة، أي: نُودي بمجموع الأمرَيْنِ. الثاني: أنه من كلام الله تعالى مخاطباً لنَبِيَّنَا مُحَمَّدَ عليه الصلاة والسلام، وهو على هذا اعتراضٍ بين أثناء القصة. الثالث: أَنَّ معناه: وبُورك مَنْ سَبَّجَ الله. يعني أنه حَذَفَ «مَنْ» وصلتها وأَبْقَى معمول الصلة إذ التقدير: بُورك مَنْ في النار ومن حَوْلَها، ومن قال: سبحان الله و«سُبْحَانَ» في الحقيقة ليس معمولاً لـ«قال» بل لفعلٍ من لفظه، وذلك الفعل هو المنصوب بالقول.

آ. (٩) قوله: **«إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ»**: في اسم «إن» وجهان، أظهرهما: أنه ضمير الشأن. و«أَنَا الله» مبتدأ وخبره، وـ«العزيز الحكيم» صفتان لله. والثاني: أنه ضمير راجع إلى ما دلّ عليه ما قبله، يعني: أَنَّ مُكَلِّمَكَ أنا، وـ«الله» بيان لـ«أَنَا». والله العزيز الحكيم صفتان للبيان. قاله الزمخشري^(١). قال الشيخ^(٢): «وإذا حُذِفَ الفاعلُ وبيَّنَ الفعلُ للمفعول فلا يجوز أن يعود الضمير على ذلك / المحفوظ، إذ قد غَيَّرَ الفعل عن بنائه له. [٦٨٩/١]» وعَزَمَ على أَن لا يكون مُحَدَّثاً عنه، فَعَوَدَ الضمير إليه مَمَّا يُنافي ذلك؛ إذ يصير مُعْتَنِي به».

قلت: وفيه نظر؛ لأنَّه قد يُلْتَفَتُ إليه. وقد تقدَّم ذلك في قوله في البقرة «فَمَنْ عَفَى لَه»^(٣) ثم قال: «وأَدَاءَ إِلَيْهِ» قيل: أي الذي عفا، وهو ولِيُ الدِّمْ

(١) الكشاف ١٣٨/٣.

(٢) البحر ٥٦/٧.

(٣) الآية ١٧٨. وانظر: الدر ٢/٢٥٢.

- النمل -

على ما تقدم تحريره^(١). ولئن سُلم ذلك فالزم مخери لم يُقل : إنه عائد على ذلك الفاعل ، إنما قال : راجع إلى ما دَلَّ عليه ما قبله ، يعني من السياق .
وقال أبو البقاء^(٢) : «ويجوز أن يكون ضمير «رب» أي : إنَّ الرَّبَّ أنا الله ، فيكون «أنا» فضلاً ، أو توكيداً ، أو خبرَ إِنْ ، والله بدل منه» .

آ. (١٠) قوله : **«وألق** : عطف على ما قبله من الجملة الاسمية الخبرية . وقد تقدم أنَّ سبيوه لا يشترط تناسب الجمل ، وأنه يجيز « جاء زيدٌ ومنْ أبوك » وتقدمت أدلة في أول البقرة . وقال الزمخشري^(٣) : « فإنَّ قلت : علامَ عَطَفَ قوله : « وألقِ عصاك؟ » قلت : على قوله : « بُورك » لأنَّ المعنى : نُوديَ أَنْ بُورك . وقيل له : أَلْقِ عصاك^(٤) . والدليل على ذلك قوله : « وَأَلْقِ عصاك » بعد قوله : « يا موسى^(٥) إِنَّه أنا اللَّه » على تكرير حرف التفسير كما تقول : « كتبْتُ إِلَيْهِ أَنْ حُجَّ واعْتَمَرْ » وإنْ شئتَ : أَنْ حُجَّ وَأَنْ اعْتَمَرْ ». قال الشيخ^(٦) : « قوله : « إِنَّه معطوفٌ على « بُورك » منافٍ لتقديره » وقيل له : أَلْقِ عصاك » لأنَّ هذه جملة معطوفة على « بُورك » وليس جُزؤها الذي هو معمول « وقيل » معطوفاً على « بُورك » ، وإنما احتاج إلى تقدير « وقيل له : أَلْقِ » لتكون جملة خبريةً مناسبةً للجملة الخبرية التي عُطِفت عليها . كأنه يرى في العطف تناسب الجمل المتعاطفة . وال الصحيح أنَّه لا يُشترط ذلك » ثم ذكر مذهب سبيوه .

(١) انظر : الدر ٢/٢٥٦.

(٢) الإملاء ٢/١٧٢.

(٣) الكشاف ٣/١٣٨.

(٤) الكشاف : « لأنَّ المعنى : نُوديَ أَنْ بُورك وَأَلْقِ عصاك كلاهما تفسير لـ نُودي ، والمعنى : قيل له بُورك مَنْ في النار وقيل له أَلْقِ ».

(٥) الأصل أن يا موسى .

(٦) البحر ٧/٥٦.

- النمل -

قوله : «تَهْتَرُ» جملة حاليةٌ منْ هاءٍ «تَرَاهَا» لأنَّ الرؤيةَ بصريةٌ.

قوله : «كَانَهَا جَانٌ» يجوزُ أن تكونَ حالاً ثانيةً ، وأنْ تكونَ حالاً منْ ضمير «تَهْتَرُ» فتكونَ حالاً متداخلةً . وقرأ^(١) الحسن والزهري وعمرو بن عبيد «جَانٌ» بهمزةٍ مكانَ الألف ، وتقدم تقريرُ هذا في آخرِ الفاتحة عند «وَلَا الضالُّين»^(٢) .

قوله : «وَلَمْ يَعْقِبْ» يجوزُ أن يكونَ عطفاً على «وَلَى» ، وأنْ يكونَ حالاً أخرىً . والمعنى : لم يرجعْ على عَقِبِه . كقوله^(٣) :

٣٥٤٢ - فَمَا عَقَبُوا إِذْ قِيلَ : هَلْ مَنْ مُعَقَّبٌ
وَلَا نَرَلُوا يَوْمَ الْكَرِيمَةَ مَنْزِلاً

آ. (١١) قوله : «إِلَّا مَنْ ظَلَمَ» : فيه وجهان ، أحدهما : أنه استثناءً منقطعٌ؛ لأنَّ المرسلين مَعْصومون من المعاشي . وهذا هو الظاهرُ الصحيحُ . والثاني : أنه متصلٌ . ولأهل التفسير فيه عباراتٌ ليس هذا موضعها . وعن الفراء^(٤) : أنه متصلٌ لكن من جملةٍ ممحوذةٍ ، تقديره : وإنما يخافُ غيرَهم إِلَّا مَنْ ظَلَمَ . ورَدَه النحاس^(٥) : بأنه لو جاز هذا الجاز «لَا أَصْرَبُ الْقَوْمَ إِلَّا زِيداً» أي : وإنما أَصْرَبُ غَيْرَهِم إِلَّا زِيداً ، وهذا ضدُّ البَيَانِ والمُجَيَّبُ بما لا يُعْرَفُ معناه .

وقدَّره الزمخشري^(٦) بـ «لكن». وهي علامةٌ على أنه منقطعٌ ، وذكر كلاماً

(١) المحاسب ٢/١٣٥ ، والبحر ٧/٥٦ .

(٢) الآية ٧ من الفاتحة . وانتظر : الدر ١/٧٤ .

(٣) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٧/٥٧ ، والكتشاف ٣/١٣٨ .

(٤) معاني القرآن ٢/٢٨٧ .

(٥) إعراب القرآن ٢/٥١٠ .

(٦) الكشاف ٣/١٣٨ .

ـ الشملـ

طويلاً. فعلى الانقطاع يكون منصوباً فقط على لغة الحجاز. وعلى لغة تميم يجوز فيه النصب والرفع على البدل من الفاعل قبله. وأما على الاتصال فيجوز فيه الوجهان على اللغتين، ويكون الاختيار البدل؛ لأن الكلام غير موجب.

وقرأ^(١) أبو جعفر وزيد بن أسلم «ألا» بفتح الهمزة وتحقيق اللام جعلها حرف تنبئي. و«من» شرطية، وجوابها «إني غفور».

والعامة على تنوين «حسناً». ومحمد^(٢) بن عيسى الأصبهاني غير منون، جعله فعل مصدراً كرجعي فمنها الصرف لألف التائيث. وابن مقسم بضم الحاء والسين منوناً. ومجاحد وأبو حبيبة رويت عن أبي عمرو - بفتحهما. وقد نقدم تحقيق القراءتين في البقرة^(٣).

أ. (١٢) قوله: «تَخْرُج»: الظاهر أنه جواب لقوله «أَدْخُل» أي: إن أدخلتها تخرج على هذه الصفة، وقيل: في الكلام حذف تقديره: وأدخل يذكر تدخل، وأخرجاها تخرج. فحذف من الثاني ما أثبته في الأول، ومن الأول ما أثبته في الثاني. وهذا تقدير ما لا حاجة إليه.

قوله: «بِيَضَاء» حال من فاعل «تَخْرُج». و«من غير سوء» يجوز أن تكون حالاً آخر، أو من الضمير في «بِيَضَاء» أو صفة لـ «بِيَضَاء».

قوله: «في تسع» فيه أوجه، أحدها: أنه حال ثالثة. قاله أبو البقاء^(٤).

(١) المحتسب ١٣٦/٢، والبحر ٥٧/٧.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٣٢٤/٢، والبحر ٥٧/٧.

(٣) انظر: الدر ٤٦٦/١.

(٤) الإملاء ١٧٢/٢.

يعني : منْ فاعل يَخْرُجْ / أي : آيَةٌ في تسع آياتٍ . كذا قدره ، والثاني : أنها [٦٨٩/ب] متعلقة بمحذوف أي : اذهب في تسع . وقد تقدم اختيار الزمخشري^(١) لذلك في أول هذا الموضوع عند ذكر البِسْمَة ، ونظره بقول الآخر^(٢) :

٣٥٤٣ - وَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ

.....

قولهم : «بالرُّفَاهِ وَالبَنِينَ» ، وجعلَ هذا التقدير أعرَبَ وأحسنَ . الثالث : أنْ يتعلّق بقوله : «وَأَلْقِ عَصَاكَ وَادْخُلْ». قال الزمخشري^(٣) : «ويجوز أن يكون المعنى : وألقِ عصاكَ وادخلْ يدك في تسع آياتٍ أي : في جملة تسع آياتٍ . ولسائلٍ أن يقول : كانت الآيات إحدى عشرة منها اثنان : اليد والعصا . والتسع : الفلقُ والطوفانُ والجرادُ والقملُ والضفادعُ والدُّمُّ والطمسةُ والجذبُ في بواقيهم ، والنقصانُ في مزارعهم» انتهى . وعلى هذا تكون «في» بمعنى «مع» لأنَ اليد والعصا حيتَنٌ خارجتان من التسع ، وكذا فعل ابن عطية^(٤) ، أعني أنه جعل «في تسع» متصلًا بـ«ألقِ» وـ«ادخلْ» إلا أنه جعلَ اليد والعصا من جملة التسع . وقال : «تقديره نُمهدُ لك ذلك ، ونُيسِّرُ في [جملة]^(٥) تسع» .

وَجَعَلَ الزجاج^(٦) أنْ «في» بمعنى «منْ» قال : كما تقول : خُذْ لي من الإبل عشرًا فيها فحلان أي : منها فحلان .

(١) الكشاف ١٣٨/٣ ، قال : «والمعنى اذهب في تسع آيات» .

(٢) عجزه :

زَعِيمٌ نَحْسُدُ الْأَنْسَ الطَّعَاما

وهو لسمير بن الحارث ، في الخزانة ٣/٤ ، والنواذر ١٢٤ .

(٣) الكشاف ١٣٨/٣ .

(٤) المحرر ١١/٩٦ .

(٥) من «المحرر» .

(٦) معاني القرآن ٤/١١٠ .

- النمل -

قوله: «إلى فرعون» هذا متعلق بما تعلق به «في تسع»، إذا لم تجعله حالاً، فإن جعلناه حالاً علقتناه بمحذوف، فقدر أبو البقاء^(١) «مرسلاً إلى فرعون». وفيه نظر؛ لأنَّ كونَ مقيداً وسبقه إلى هذا التقدير الزجاج^(٢)، وكأنهما أرادا تفسير المعنى دون الإعراب. وجوز أبو البقاء^(٣) أيضاً أن تكون صفة لآيات، وقدره: «واصلة إلى فرعون». وفيه ما تقدُّم.

آ. (١٣) قوله: **«مبصرة»**: حال، ونسبة الإبصار إليها مجازاً؛ لأنَّ بها ثبُرُ، وقيل: بل هي من أبصار المنقول بالهمزة من بصر أي: إنها تُبصَر غيرها لما فيها من الظهور. ولكنه مجاز آخر غير الأول، وقيل: هو بمعنى مفعول نحو: ماء دافق أي: مدفع. وقرأ^(٤) علي بن الحسين وقتادة بفتح الميم والصاد أي: على وزن «أرض مسبعة» ذات سباع، ونصبها على الحال أيضاً، وجعلها أبو البقاء^(٥) في هذه القراءة [مفعولاً من أجله]. وقد تقدُّم ذلك^(٦).

آ. (١٤) قوله: **«واستيقنتها»**: يجوز أن تكون هذه الجملة معطوفة على الجملة قبلها. ويجوز أن تكون حالاً من فاعل «جحدوا» وهو أبلغ في الدَّمْ. واستفعلن هنا بمعنى تَفَعَّل نحو: استعظم واستكبر، بمعنى: تَعْظِم وتَكْبِر.

(١) الإملاء ١٧٢/٢.

(٢) لم يرد هذا التقدير للزجاج في كتابه «معاني القرآن».

(٣) الإملاء ١٧٢/٢.

(٤) المحتسب ١٣٦/٢، البحر ٧/٥٨.

(٥) الإملاء ١٧٢/٢.

(٦) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، وأثبتناه من ش.

- النمل -

قوله: «ظُلْمًا وَعُلُوًّا» يجوز أن يكونا في موضع الحال أي: ظالمين عالين، وأن يكونا مفعولاً من أجلهما أي: الحامل على ذلك الظلم والعلو. وقرأ^(١) عبد الله وابن ثاب والأعمش وطلحة «وعلياً» بكسر العين واللام، وقلب الواو ياء. وقد تقدم تحقيقه في «عيتا» في مريم^(٢). وروي عن الأعمش وابن ثاب ضم العين كما في «عيتا». وقرىء^(٣) «وغلوًّا» بالغين معجمة، وهو قريب من هذا المعنى.

قوله: «كيف كان عاقبة» «كيف» خبر مقدم. و«عاقبة» اسمها، والجملة في محل نصب على إسقاط الخاضر؛ لأنها معلقة لـ«انظر» بمعنى تفكّر.

آ. (١٥) قوله: «وقالا»: قال الزمخشري^(٤): فإن قلت: أليس هذا موضع الفاء دون الواو كقولك: «أعطيتُه فشَّكر» و«منعتُه فصَبَر»؟ قلت: بلـ. ولكن عطفه بالواو إشعار^(٥) بأنـ ما قالاه بعض ما أحـدثـ فيهماـ إـيـتـاءـ الـعـلـمـ وشيـءـ مـنـ مـواـجـيـهـ، فأـضـمـرـ ذـلـكـ ثـمـ عـطـفـ عـلـيـهـ التـحـمـيدـ، كـأنـ قـالـ: ولـقدـ آتـيـنـاهـمـاـ عـلـمـاـ فـعـمـلـاـ بـهـ، وـعـلـمـاهـ وـعـرـفـاهـ حـقـ مـعـرـفـتـهـ وـقـالـ: الـحـمـدـ اـنـتـهـيـ. وـإـنـماـ نـكـرـ «عـلـمـاـ» تـعـظـيمـاـ لـهـ أيـ: عـلـمـاـ سـيـئـاـ، أوـ دـلـالـةـ عـلـىـ التـبـيـعـيـنـ لـأـنـهـ قـلـيلـ جـداـ باـنـسـبـةـ إـلـىـ عـلـمـهـ تـعـالـىـ.

آ. (١٧) قوله: «من الجن»: وما بعده بيان لجنوده، فيتعلق بمحدوفـ. ويـجوزـ أنـ يـكونـ هـذـاـ الجـارـ حـالـاـ، فـيـتـعـلـقـ بـمـحـنـوـفـ أـيـضاـ.

(١) انظر في قراءات «وغلوًّا»: البحر ٥٨/٧، والكشف ٣/١٣٩.

(٢) انظر: الدر المصنون ٧/٥٦٩.

(٣) ذكرها في الإملاء ٢/١٧٢ من غير نسبة.

(٤) الكشف ٣/١٣٩.

(٥) الأصل إشعاراً وهو سهو.

- النمل -

قوله: «يُوْزَعُونَ» أي: يُمْتَعُونَ وَيُكْفُونَ . والوزع: الكف والحبس،
يقال: وزعه يزعه فهو وازع وموزع، وقال عثمان رضي الله عنه: «ما يَنْعَ [السلطان أَكْثَرُ مَا يَنْعَ القرآن»^(١) وعنده^(٢): / «لَا بُدُّ لِّلْقَاضِي مِنْ وَزَعَةٍ»^(٣).
وقال الشاعر^(٤):

٣٥٤٤ - وَمَنْ لَمْ يَزَعْهُ لَبِّهِ وَحِيَاؤُهُ
فَلِيسَ لَهُ مِنْ شَيْءٍ فَرْدَيْهِ وَانْعَ
وَقُولُهُ: «أَوْزِعُنِي أَنْ أَشْكَرَ» بمعنى: أَلْهَمْنِي، مِنْ هَذَا؛ لَأَنْ تَحْقِيقَهُ:
اجْعَلُنِي بِحِيثِ آنَّ نَفْسِي عَنِ الْكَفَرِ.

آ. (١٨) قوله: «حتى إذا»: في المُغَيَا بـ«حتى» وجهان،
أحدهما: هو يُوْزَعُونَ؛ لأنَّه مُضَمَّنٌ معنى: فَهُمْ يَسِيرُونَ مُمْنَوِعاً بَعْضُهُمْ مِنْ
مَفَارِقَةِ بَعْضٍ حَتَّى إِذَا . والثاني: أَنَّه مَحْذُوفٌ أي: فَسَارُوا حَتَّى . وَتَقَدَّمَ
الكلام^(٥) في «حتى» الداخلة على «إذا» هل هي حرف ابتداء أو حرف جر؟
قوله: «وادي» متعلق بـ«أتُوا» وإنما عُدَيْ بـ«على» لأن الواقع كذا،
لأنَّهُمْ كَانُوا مَحْمُولِينَ عَلَى الرِّيحِ فَهُمْ مُسْتَعْلُونَ . وَقِيلَ: هُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَتَيْتُ
عَلَيْهِ، إِذَا اسْتَقْصَيْتُهُ إِلَى آخِرِهِ وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ قَطَعُوا الْوَادِيَ كُلَّهُ وَبَلَغُوا آخِرَهُ.

(١) قال ابن الأثير في النهاية ١٨٠/٥: «أَيُّ من يَكُفُ عن ارتكاب العظائم مخافة السلطان أَكْثَرُ مَنْ يَكُفُ مخافة القرآن والله تعالى».

(٢) الأصل «وعن» والتصحيح من ش.

(٣) نسبه ابن الأثير في النهاية ١٨٠/٥ للحسن وروايته فيه: «لَا بُدُّ لِلنَّاسِ مِنْ وَزَعَةٍ» وشرحه بقوله: أَيُّ مَنْ يَكُفُ بعضَهُمْ عَنْ بَعْضٍ، يَعْنِي السُّلْطَانَ وَأَصْحَابَهِ».

(٤) لم أهتم إلى قائله وهو في البحر ٥١/٧.

والفرد: معظم شعر الرأس مما يلي الأذن.

(٥) انظر: الدر المصنون ٤٣٦/٣.

- النمل -

وقف القراء كلهم على «واد» دون ياءً اتباعاً للرسم ، لأنها ممحونة لفظاً لالتقاء الساكنين في الوصل ، لأنها قد حذفت حيث لم تُحذف للتقاء الساكنين نحو: «جَابُوا الصَّخْرَ بِالوَادِ»^(١) فـ«حذفها وقف» – وقد عهد حذفها دون التقاء ساكنين – أولى . إلا الكسائي^(٢) فإنه وقف بالياء قال: «لأنَّ المُوجَب للحذف إنما هو التقاء ساكنين بالوصل ، وقد زال فعادت اللام»، واعتذر عن مخالفته الرسم بقوه الأصل .

والنَّمَلُ اسْمُ جنسٍ معروفة ، واحدٌ نَمَلٌ ، ويقال: نُمَلَةٌ ونَمَلٌ بضمِّ النون وسكون الميم ، ونُمَلَةٌ ونَمَلٌ بضمِّهما ونُمَلَةٌ بالفتح والضم ، بوزن سَمْرَة ، ونَمَل بوزن رَجُل . واشتقاقة من التَّنْمِل لكثره حركته . ومنه قيل للواشى : التَّنْمِل ، يقال: أَنْمَلَ بين القومِ يَنْمِلُ أي: وَشَى ، وَنَمَّ لكثره تَرَدِّده وحركته في ذلك ، قال^(٣):

٣٥٤٥ - وَلَسْتُ بِذِي نَيْرَبِ فِيهِمْ
وَلَا مُنْجِشٍ فِيهِمْ مُنْجِلٌ

ويقال أيضاً: نَمَلَ يَنْمِلُ فهو نَمَل ونَمَال . وتنَمَلَ القوم: تفرقوا للجمع تفرق النمل . وفي المثل: «أجمعُ مِنْ نَمَلة»^(٤) . والنَّمَلَة أيضاً: فُرْجَةٌ تخرج في الجنب تشبهها في الهيئة ، والنَّمَلَة أيضاً: شَقٌّ في الحافر ، ومنه: فَرَسٌ مُنْمَلٌ القوائم . والأنَّمَلَة طرفُ الإصبعِ مِنْ ذلك لدققتها وسرعه حركتها . والجمع: أنايمل .

(١) الآية ٩ من الفجر.

(٢) السبعة ٤٧٨ ، والنشر ٢/١٣٩ – ١٣٨ ، والإتحاف ٢/٣٢٤ .

(٣) تقدم برقم ١٤١٢ .

(٤) مجمع الأمثال ١/١٨٨ .

- النمل -

قوله: «قالت نملة» هذه النملة هنا مؤنثة حقيقة بدليل لحاق علامته التأنيث فعلها؛ لأن نملة يُطلق على الذكر وعلى الأنثى، فإذا أردت تمييز ذلك قيل: نملة ذكر ونملة أنثى نحو: حمامه ويمامة. وحکی الزمخشري^(١) عن أبي حنيفة رضي الله عنه: أنه وقف على قتادة وهو يقول: سلوني. فما رأى من سأله عن نملة سليمان: هل كانت ذكراً أو أنثى؟ فلم يجب. فقيل لأبي حنيفة في ذلك؟ فقال: كانت أنثى. واستدل بلحاق العلامات. قال الزمخشري^(٢): «وذلك لأن النملة مثل الحمامه والشاة في وقوعهما على المذكر والمؤنث فيميّز بينهما بعلامات نحو قولهم: حمامه ذكر وحمامه أنثى، وهو وهي» انتهى.

إلا أن الشيخ^(٣) قد ردّ هذا فقال: «وللحاق التاء في «قالت» لا يدل على أن النملة مؤنث، بل يصح أن يقال في المذكر: «قالت نملة»؛ لأن «نملة» وإن كانت بالتاء هو مما لا يتميّز فيه المذكر من المؤنث، وما كان كذلك كالنملة والقملة مما يبینه في الجمع وبين واحده تاء التأنيث من الحيوان، فإنه يخبر عنه إخبار المؤنث، ولا يدل كونه يخبر عنه إخبار المذكر على أنه ذكر أو أنثى؛ لأن التاء دخلت فيه للفرق لا للدلالة على التأنيث الحقيقي، بل دالة على الواحد من هذا الجنس»، قال: «وكان قتادة بصيراً بالعربية. وكونه أفهم يدل على معرفته باللسان؛ إذ علم أن النملة يخبر عنها إخبار المؤنث، وإن كانت تنطلق على الأنثى والذكر إذا لا يتميّز فيه أحد هذين. وللحاق العلامات لا يدل، فلا يعلم التذكير والتأنيث إلا بمحاجة من الله تعالى» قال: «وما استنباط تأنيثه من كتاب الله بـ«قالت» ولو كان ذكراً لقليل: قال، فكلام النحاة على خلافه، وأنه لا يخبر عنه إلا إخبار المؤنث سواء كان ذكراً أم أنثى»، قال: «وما تشبيه الزمخشري / ٦٩٠ ب]

(١) الكشاف ١٤١/٣

(٢) الكشاف ١٤١/٣

(٣) البحر ٦١/٧

النملة بالحمامنة والشاة ففيهما قدر مشترك يتميز فيهما المذكر من المؤنث فيمكن أن يقول: حمامنة ذكر وحمامنة أنثى فتميّز بالصفة، وأمّا تميّزه بـ هو وهي فإنّه لا يجوز. لا تقول: هو الحمامنة ولا هو الشاة، وأمّا النملة والقملة فلا يتميّز فيهما المذكر من المؤنث فلا يجوز في الإخبار إلّا التأنيث، وحكمه حكم المؤنث بالباء من الحيوان^(١) نحو: المرأة، أو غير العاقل كالدابة، إلّا إنْ وقع فصلٌ بين الفعل وبين ما أُسند إليه من ذلك، فيجوز أن تلحق العلامه وأن لا تلحقها على ما تقرّر في علم العربية» انتهى.

أمّا ما ذكره فيه نظر: من حيث إنّ التأنيث: إما لفظي أو معنوي، واللفظي لا يعتبر في لحاق العلامه البتة، بدليل أنه لا يجوز: «قامت ربعة» وأنت تعني رجلاً؛ ولذلك لا يجوز: قامت طلحة ولا حمزة علمي مذكر، فتعين أن يكون اللحاق إنما هو للتأنيث المعنوي، وإنما تعين لفظ التأنيث والتذكير في باب العدد على معنى خاص أيضاً: وهو أنّا ننظر إلى ما عاملت العرب ذلك اللفظ به من تذكير أو تأنيث، من غير نظر إلى مدلوله فهناك له هذا الاعتبار، وتحقيقه هنا يُخرجنا عن المقصود، وإنما نبهتك على القدر المحتاج إليه.

وأمّا قوله: «أمّا النملة والقملة فلا يتميّز» يعني: لا يتوصّل لمعرفة الذكر منها ولا الأنثى بخلاف الحمامنة والشاة؛ فإنّ الاطلاع على ذلك ممكن فهو أيضاً ممنوع. قد يمكن الاطلاع على ذلك، وإنّ الاطلاع على ذكرية الحمامنة والشاة أسهل من الاطلاع على ذكرية النملة والقملة. ومنعه أيضاً أن يقال: هو الشاة، وهو الحمامنة، ممنوع.

(١) أبو حيان: «العقل».

- النَّمَل -

وقرأ^(١) الحسن وطلحة وعمتمن بن سليمان^(٢) النَّمَل ونَمَلَة بضم الميم
وفتح النون بزنة رَجُل وسَمْرَة، وسليمان التميمي^(٣) بضمتين فيهما. وقد تقدّم
أن ذلك لغات في الواحد والجمع.

قوله: «لا يَحْطِمُنَّكُمْ» فيه وجهان، أحدهما: أنه نهيّ. والثاني: أنه
جواب للأمر، وإذا كان نهياً ففيه وجهان، أحدهما: أنه نهيّ مستأنف لا تعلق
له بما قبله من حيث الإعراب، وإنما هو نهيّ للجنود في اللفظ، وفي المعنى
للنَّمَل أي: لا تكونوا بحيث يَحْطِمُنَّكُمْ كقولهم: «لا أَرِيْنَكُمْ ههنا». والثاني:
أنه بدلٌ من جملة الأمر قبله، وهي ادخلوا. وقد تعرّض الزمخشري^(٤) لذلك
 فقال: «فإِنْ قلْتَ: لا يَحْطِمُنَّكُمْ مَا هُوَ؟ قلت: يُحتمل أَنْ يكون جواباً للأمر،
وأَنْ يكون نهياً بدلًا من الأمر. والذي جَوَزَ أَنْ يكون بدلًا أنه^(٥) في معنى:
لا تكونوا حيث أنتم، فَيَحْطِمُنَّكُمْ، على طريقة «لا أَرِيْنَكُمْ ههنا» أرادت:
لا يَحْطِمُنَّكُمْ جنود سليمان، فجاءت بما هو أبلغ. ونحوه «عَجِبْتُ من نفسي
ومن إِشْفَاقِهَا». قال الشيخ^(٦): «أما تخريجه على أنه جواب للأمر فلا يكون
ذلك إِلَّا على قراءة الأعمش فإنه مجازٌ، مع أنه يُحتمل أن يكون استئناف

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٣٧/٢، والبحر ٦١/٧، والقرطبي ١٣٩/١٣،
والشواذ ١٠٨.

(٢) الأصل ومعمر والتصحیح من المظان. وهو عتمد بن سليمان أبو محمد التميمي
البصرى. حدث عن منصور بن العتمد، وحدث عنه ابن المبارك توفي سنة ١٨٧.
انظر: سير الأعلام ٤٧٨/٨.

(٣) سليمان بن بنت شُرَحِيل محدث دمشق، حدث عن إسماعيل بن عياش وحدث عنه
البخاري وأبو عبيد. توفي سنة ٢٣٣. انظر: سير الأعلام ١٣٦/١١.

(٤) الكشاف ٣/١٤٢.

(٥) الأصل «لأنه» بإيقحام اللام. والتصحیح من الكشاف.

(٦) البحر ٦٢/٧.

- النمل -

نهي^(١). قلت: يعني أن الأعمش قرأ^(٢) «لا يحظكم» بحزم الميم ، دون نون توكيده.

قال: «وأما مع وجود نون التوكيد فلا يجوز ذلك، إلا إن كان في شعر، وإذا لم يجُز ذلك في جواب الشرط إلا في الشعر فاحرى أن لا يجوز في جواب الأمر إلا في الشعر. وكوْنُه جواب الأمر متنازع فيه على ما قرر في علم النحو. ومثال مجيء النون في جواب الشرط قول الشاعر^(٣):

٣٥٤٦ - **نَبَّتْمُ نباتَ الْخَيْرَانِةِ فِي الْثَّرَى**
حديثاً متى ما يأتكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

وقول الآخر^(٤):

٣٥٤٧ - **فَمَهْمَا تَشَاءْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تُعَطِّكُمْ**
وَمَهْمَا تَشَاءْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَمْنَعَا

قال سيبويه^(٥): «وهو قليل في الشعر شبهوه بالنهي حيث كان مجزوماً غير واجب» قال: «واما تخريجه على البدل فلا يجوز لأن مدلول

(١) البحر: نفي.

(٢) البحر ٦١/٧.

(٣) البيت للنجاشي الشاعر. وهو في الكتاب ١٥٢/٢ ، والخزانة ٤/٥٦٣ ، والعيني ٤/٣٤٤ ، والهمع ٢/٧٨ ، والدرر ٢/٩٧ . والشاهد «ينفعا» جواب الشرط حيث أكد بالنون المنقلبة ألفاً. والشاعر يهجو قوماً، ويصفهم بحدثان النعمة. والرواية المشهورة: **الْخَيْرَانِيَّ**، وهو كل نبتٍ ناعم وأراد بالخير المال. وفي البيت وصاحبه **كَلَامٌ طَوِيلٌ فِي الْخَزَانَةِ**.

(٤) البيت لعرف بن عطية بن الحَيْعَ ، أو للكمبيت بن ثعلبة، وهو في الكتاب ١٥٢/٢ ، والخزانة ٤/٥٥٩ ، والعيني ٤/٣٣٠ ، والتصريح ٢/٢٠٦ ، والهمع ٢/٧٩ ، والدرر ٢/٩٨ .

(٥) الكتاب ١٥٢/٢ .

- النمل -

«لا يَحْطِمُنَّكُمْ مَخالِفَ لِمَدْلُولٍ «اَدْخُلُوا». وأمّا قوله لأنّه بمعنى : لا تكونوا [٦٩١/١] حيث أنتم في حطمنكم فتفسيره يعني لا إعراب / والبدل من صفة الألفاظ . نعم لو كان اللفظ القرآني : لا تكونوا بحيث لا يحطمكم^(١) لتخيّل فيه البدل ، لأنّ الأمر بدخول المساكن نهي عن كونهم بظاهر الأرض . وأمّا قوله : «إنه أراد لا يحطمكم جنود سليمان إلى آخره» فيسوع زيادة الأسماء وهي لا تجوز ، بل الظاهر إسناد الحكم إلى سليمان وإلى جنوده . وهو على حذف مضافي أي : خيل سليمان وجنوده ، أو نحو ذلك ، مما يصبح تقديره». انتهى .

أمّا مَنْعَه كونه جواب الأمر من أجل النون فقد سبقه إليه أبو البقاء^(٢) فقال : «وهو ضعيف ، لأنّ جواب الشرط لا يؤكّد بالنون في الاختيار». وأمّا مَنْعَه البدل بما ذكر فلا تسلّم تغاير المدلول بالنسبة لما يُؤوّل إليه المعنى : وأمّا قوله : «فَيُسَوِّغُ زِيادةَ الْأَسْمَاءِ» لم يُسَوِّغ ذلك ، وإنما فسر المعنى . وعلى تقدير ذلك فقد قيل به . وجاء الخطاب في قولها «اَدْخُلُوا» كخطاب العلاء لِمَا عُوْمِلُوا معاملتهم .

وقرأ أبي «اَدْخُلُنَّ»^(٣) ، «مَسَاكِنَكُنَّ»^(٤) ، «لا يَحْطِمُنَّكُمْ»^(٥) بالنون الخفيفة جاء به على الأصل . وقرأ^(٦) شهر بن حوشب «مَسَكَنَكُمْ» بالإفراد . وقرأ^(٧) الحسن وأبورجاء وقتادة وعيسي الهمданى بضم الياء ، وفتح الحاء ،

(١) البحر: لا تكونوا حيث أنتم لا يحطمكم.

(٢) الإملاء ٢/١٧٢.

(٣) البحر ٧/٦١.

(٤) البحر ٧/٦١، والقرطبي ١٣/١٧٠.

(٥) نسبها القرطبي ١٣/١٧٠ إلى سليمان التبّمي . وفي البحر ٧/٦١ أن قراءة أبي لا يَحْطِمُنَّكُمْ .

(٦) البحر ٧/٦١، والقرطبي ١٣/١٧٠.

(٧) الإتحاف ٢/٣٢٤، والبحر ٧/٦١، والقرطبي ١٣/١٧٣.

- النمل -

وتشديد الطاء والنون، مضارع حَطَمْه بالتشديد. وعن الحسن^(١) أيضاً فراءتان: فتح الياء وتشديد الطاء مع سكون الحاء وكسرها. والأصل: لا يَحْطِمُنُكْ فَادْغَمْ. وإسْكَانُ الْحَاءِ مُشْكِلٌ تقدُّم نظيره في «لا يَهْدِي»^(٢) ونحوه. وقرأ ابن أبي إسحاق ويعقوب وأبو عمرو في رواية بسكون نون التوكيد^(٣).

قوله: «وهم لا يَشْعُرون» جملة حالية. والخطم: الكسر. يقال منه: حَطَمْتُه فَحَطَمْ ثم استعمل لكل كَسْرٍ مُتَنَاهٍ^(٤). والخطام: ما تكسر يَسِّأ، وغلب على الأشياء التافهة. والخطم: السائق السريع كأنه يَحْطُمُ الإبل قال^(٥):

٣٥٤٨ - قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقِ حَطَمْ
لَيْس بِرَاعِي إِلَلٍ وَلَا غَنَمْ
وَلَا بَجَزَارٍ عَلَى ظَهِيرٍ وَضَمْ
والخطمة: من درَّكات النار. ورجل خطمة: للأكول. تشبيهاً لبطنه بالنار كقوله^(٦):

(١) البحر ٦١/٧.

(٢) الآية ٣٥ من يونس. وانظر: الدر ٦/١٩٨.

(٣) لا يَحْطِمُنُكْ وهي رواية عبيد عن أبي عمرو. ولم يرتفع ابن مجاهد في السبعة ٤٧٩ هذه الرواية. وانظر: النشر ٢/٢٤٦، والبحر ٧/٦١، والقرطبي ١٣/١٧٠.

(٤) انظر: عمدة الحفاظ ١٣٠.

(٥) الأبيات لرشيد بن رميس أو الخطم القيسي أو أبي زغبة الخزرجي، وهي في الكتاب ٢/١٤، والمقضب ١/٥٥، وابن يعيش ٦/١١٣، واللسان: حطم - زيم. والضمير في لُهُل لها للإبل أي جمعها. والخطم: الشديد السوق للإبل كأنه يحطّم ما مُرّ به لشدة سوقه.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في عمدة الحفاظ ١٢٩.

٣٥٤٩ - كأنما في جوفه نور

آ. (١٩) قوله: **«ضاحكاً»**: قيل: هي حال مؤكدة؛ لأنها مفهومه من تبسم. وقيل: بل هي حال مقدرة فإن التبسم ابتداء الصحف. وقيل: لما كان التبسم قد يكون للغضب، ومنه: تبسم تبسم الغضبان، أتى بضاحكاً مبيناً له. قال عترة^(١):

٣٥٥٠ - لما رأني قد قصدت أريده
أبدى نواحذة لغير تبسم

وبَسْمَ تَفْعَلُ، بمعنى بَسْمَ المُجْرَدِ. قال^(٢):

٣٥٥١ - وَتَبْسُمُ عن الْمَىْ كَانَ مُنَوْرًا
تَخْلُلَ حُرَّ الرَّمْلِ دُعْصُ لَهُ نَدِي

وقال بعض المؤلفين^(٣):

٣٥٥٢ - كأنما تبسم عن لؤلؤ
منضد أو برد أو آثار

وقرأ^(٤) ابن السمييع «ضاحكاً» مقصورة. وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مصدر مؤكّد لمعنى تبسم لأنّه بمعناه. والثاني: أنه في موضع الحال فهو في

(١) ديوانه ٢١٢، الجمهرة ٤٩٧/٢.

(٢) البيت لطربة، وهو في ديوانه ٩، واللسان (لما) المى: أسم اللثاث. والمنور: الأقحوان ظهر نوره. تخلل حُرَّ الرمل: توسيطه ونبت بينه. والدعص: كثيب الرمل. الندي: في أسفله الماء.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) المختسب ٢/١٣٩، والبحر ٧/٦٢.

- النمل -

المعنى كالذى قبله. الثالث: أنه اسم فاعل كفريح؛ وذلك لأن فعله على فعل بكسر العين وهو لازم فهو كفريح وبطر^(١).

قوله: «أَنِ اشْكُرْ» مفعول ثانٍ لأوزعني لأن معناه ألهمني. وقيل: معناه أجعلني أزع شكر نعمتك أي: أكتبه وأمنعه حتى لا ينفلت مني، فلا أزال شاكراً. وتفسير الزجاج^(٢) له بـ«امْنَعْتِي أَنْ أَكْفَرْ نِعْمَتَكَ» من باب تفسير المعنى باللازم.

آ. (٢٠) قوله: «مَا لَيْ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ»: هذا استفهام توقف، ولا حاجة إلى أدباء القلب، وأن الأصل: ما للهدود لا أراه؟ إذ المعنى قوي دونه. والهدود معروف. وتصغيره على هديه وهو القياس. وزعم بعض النحويين أنه تقلب باء تصغيره ألفاً، فيقال: هداهده. وأنشد^(٣): / [٦٩١/ ب]

٣٥٥٣ - كهداهده كسر الرماة جناحه
يُذْعُو بقارعة الطريق هديلا

كما قالوا دوابه وشوابه، في: دوبية وشوبية. ورده بعضهم: بأن الهداده الدمام، الكثير ترجيع الصوت. تزعم العرب أن جارحاً في زمان الطوفان، اختطف فرخ حمامٍ تسمى الهديل. قالوا: فكل حمامٌ تبكي فإنما تبكي على الهديل.

(١) انظر: الارتفاع ٢٣٣.

(٢) فسر الزجاج اللفظة في معاني القرآن ٤/١١٢، بقوله: «معنى أوزعني ألهمني وتأويله في اللغة كفني عن الأشياء إلا عن شكر نعمتك أي كفني عما يبعد منك».

(٣) البيت للراعي، وهو في ديوانه ١٣٨، واللسان (هدد) والخصائص ٩٥/٢، وجمهرة أشعار العرب ٣/٩٤٠. والهديل: فرخ الحمام وفي اللسان أن الهداده طائر يشبه الحمام ونسب للحياني المذهب الذي ذكره السمين للكسائي، ثم قال: أنكر الأصمعي ذلك ولا أعرفه تصغيراً.

- النمل -

قوله: «أَمْ كَانَ» هذه «أَمْ» المنقطعة وقد تقدّم الكلامُ فيها^(١). وقال ابن عطية^(٢): «قوله مالي لا أرى الهدد» مقصودُ الكلامُ: الْهُدُدُ غاب، ولكنه أَخَذَ اللازمَ عنِ مُغَيِّبِهِ: وهو أَنْ لَا يَرَاهُ، فاستفهم على جهة التوقف عن اللازم، وهذا ضربٌ من الإيجاز. والاستفهامُ الذي في قوله: «مالي» نابٌ منابُ الألفِ التي تحتاجُها أَمْ». قال الشيخ^(٣): «فظاهرُ كلامِهِ أَنَّ «أَمْ» متصلةٌ، وأنَّ الاستفهامَ الذي في قوله «مالي» نابٌ منابُ ألفِ الاستفهامِ. فمعناهُ: أغاب عنِي الآن فلم أَرَهُ حال التفقدِ أَمْ كان مِنْ غابٍ قَبْلُ، ولم أَشْعُرْ بِغَيْبِهِ؟». قلتُ: لا يُظَنُ بِأَبْيِي مُحَمَّدَ ذَلِكَ، فإِنَّهُ لَا يَجْهَلُ أَنَّ شَرْطَ المتصلاةِ تَقْدِيمُ هَمْزَةِ الاستفهامِ أو التسويةِ لَا مطلقاً لِلْاسْتِفْهَامِ.

آ. (٢١) قوله: «عَذَاباً»: أي: تَعْذِيْباً، فهو اسمُ مصدرٍ أو مصدرٌ على حَذْفِ الزوائدِ كـ«أَنْتُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً»^(٤). وقد كتبوا «أَوْ لَا أَدْبَحَنَّهُ» بزيادةِ ألفٍ بين لامِ ألفِ والذال. ولا يجوز أن يُقرأ بها، وهذا كما تقدم أنهم كتبوا «وَلَا أَوْضَعُوا خَلَالَكُمْ»^(٥) بزيادةِ ألفٍ بين لامِ ألفِ والواو. قوله: «أَوْيَأْتَنِي» قرأ^(٦) ابنُ كثيرٍ بنون التوكيد المشددة^(٧)، بعدها نونُ الوقاية. وهذا هو الأصلُ. واتبع مع ذلك رسمَ مصحفه. والباقيون بنونٍ مشددةً.

(١) انظر: الدر المصون ٤٥٥/١.

(٢) المحرر ١٠٢/١٢.

(٣) البحر ٧/٦٤.

(٤) الآية ١٧ من نوح.

(٥) الآية ٤٧ من التوراة.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٧٩، والنشر ٢/٣٤٠، والحجّة ٢٥٤، والبحر ٧/٥٦، والتيسير ١٦٧، والقرطبي ١٣/١٨٠.

(٧) لَيَأْتِيَنِي.

- النمل -

فقط. والأظہر أنها نون التوكيد الشديدة، تُوَصّل بكسرها لباء المتكلم. وقيل بل هي نون التوكيد الخفيفة أُدْعِمت في نون الوقاية. وليس بشيء لمخالفته الفعلين قبله. وعيسي بن عمر^(١) بنون مشددة مفتوحة لم يصلها بالياء^(١).

آ. (٢٢) قوله: «فَمَكَثَ»: قرأ^(٢) عاصم بفتح الكاف. والباقيون بضمها. وهم لغتان. إلا أن الفتح أشهر، ولذلك جاءت الصفة على «ماكث» دون مكث^(٣). واعتذر عنه بأن فاعلاً قد جاء لفعل بالضم نحو: حُمْض فهو حامض، وختْر فهو خائر، وفُرْه فهو فاره.

قوله: «غير بعيد» يجوز أن يكون صفة للمصدر أي: مكثاً غير بعيد، وللزمان أي: زماناً غير بعيد، وللمكان أي: مكاناً غير بعيد. والظاهر أن الضمير في «مكث» للهذب. وقيل: لسليمان عليه السلام.

تم الجزء الثالث، بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على
يد مؤلفه العبد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن يوسف ابن
محمد بن مسعود بن إبراهيم الشافعي الحلبي. وذلك
في شهور سنة ثلاثة وثلاثين وسبعين. أحسن الله
تقضيها في خير وعافية. ويتلوه في الجزء الرابع إن
شاء الله تعالى قوله: من سبأ فرأى البزي

(١) ليأتين.

(٢) السبعـة، ٤٨٠، والـحجـة، ٥٢٥، والـبـحـر، ٦٥/٧، والـقـرـطـبـي، ١٨٠/١٣، والـشـرـ

ـ، ٣٣٧/٢، والتـسـيـرـ، ١٦٧ـ.

(٣) لأن صفة فعل: فعل نحو: شرف فهو شريف. انظر: الارتفاع، ٢٣٣/١.

/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[١/٦٩٢]

آ. (٢٢) قوله: «مَنْ سَبَا»: فرأى^(١) البَرْزِيُّ وأبُو عَمْرٍ وَفَتْحَ الْهَمْزَةَ، جعلاه اسمًا للقبيلة، أو الْبُقْعَةِ، فمَنْعَاهُ من الصرف للعَلَمِيَّةِ والثَّانِيَّةِ. وعليه قوله^(٢):

٣٥٥٤ - مَنْ سَبَا الْحَاضِرِينَ مَأْرِبَ إِذْ يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهَا الْغَرِّيْمَا
وَقَرَا قَبْلَ بِسْكُونِ الْهَمْزَةِ، كَأَنَّهُ نَوْيَ الْوَقْفِ وَأَجْرَى الْوَصْلَ مُجْرَاهِ.
وَالْبَاقُونَ بِالْجَرِّ وَالْتَّنْوِينِ، جعلوه اسمًا لِلْحَيِّ أَوِ الْمَكَانِ. وعليه قوله^(٣):

٣٥٥٥ - الْوَارِدُونَ وَتَيْمٌ فِي ذُرَا سَبَا
قَدْ عَضَّ أَعْنَافَهُمْ جَلْدُ الْجَوَامِيسِ

وهذا الخلاف جاري بينيه في سورة سباء^(٤). وفي قوله: «مَنْ سَبَا بَنِيَّا» فيه من البديع: «التَّجَانِسُ» وهو تجنيس التصريف. وهو عبارة عن انفراد كل كلمة من الكلمتين عن الأخرى بحرف كهذه الآية. ومثله: «تَفَرَّحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ

(١) السبعة ٤٨٠، والشتر ٢/٣٣٧، والحجۃ ٥٢٥، والنیسیر ١٦٧، والبحر ٧/٦٦، والقرطبي ١٣/١٨١، وال Shawād ١٠٩.

(٢) البيت للنابغة الجعدي وهو في ديوانه ١٣٤، وينسب أيضًا لامية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه ٤٩٠، والكتاب ٢/٢٨، والقرطبي ١٣/١٨١، واللسان (سبأ)، والکشاف ٣/١٤٤. والحاضرون: المقيمون على الماء. والعرم: السدود.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٣/١٨١، وال البحر ٧/٦٦، والکشاف ٣/١٤٤.

(٤) الآية ١٥ «لَقَدْ كَانَ سَبَا».

الحق، وبما كتم تمرحون»^(١) وفي الحديث: «الخيُل مَعْقُود بِنواصِيهَا
الخِير»^(٢).

وقال آخر^(٣):

٣٥٥٦ لَلَّهُ مَا صَنَعْتَ بِنَا
تَلْكَ الْمَعَاجِرُ وَالْمَحَاجِرُ

وقال الزمخشري^(٤): «قوله: «من سبأ بنباً» من جنس الكلام الذي
سماه المحدثون بالبديع. وهو من محاسن الكلام الذي يتعلّق باللفظ، بشرط
أن يجيء مطبوعاً، أو يصنعه عالم بجواهر الكلام، يحفظ معه صحة المعنى
وسداده، ولقد جاء هنا زائداً على الصحة فحسنٌ وبذاع لفظاً ومعنىً. ألا ترى أنه
لو وضع مكان «بنباً» «بخبر» لكان المعنى صحيحاً، وهو كما جاء أصحٌ؛ لما في
النبا من الزيادة التي يطابقها وصف الحال». يريد بالزيادة: أن النبا أخصُّ من
الخبر، لأنَّه لا يُقال إلَّا فيما له شأنٌ من الأخبار بخلاف الخبر فإنه يُطلق على
ماله شأنٌ، وعلى ما لا شأن له، فكلُّ نبا خبرٌ من غير عكسٍ. وبعضهم يُعبر عن
نحو «من سبأ بنباً» في علم البديع بالترديد. قاله صاحب «التحرير»^(٥). وقال

(١) الآية ٧٥ من غافر.

(٢) رواه البخاري. انظر: فتح الباري ٦/٦٤، ٥٦ كتاب الجهاد والسير، ٤٣ باب الخيُل
معقود في نواصِيهَا الخِير إلى يوم القيمة. وأحمد في المسند ٢/١٣، ٢٨.

(٣) لم أهتد إلى قائله. وهو في البحر ٧/٦٦. والمعاجر: ضرب من ثياب اليمن.
والمحاجر: حَمْجُور وهو ما أحاط بالعين.

(٤) الكشاف ٣/١٤٤.

(٥) لعله التحرير والتحبير لأقوال أئمَّة التفسير لابن القبيط. انظر: كشف الظنون
١/٣٥٨.

- النمل -

غيره: إن الترديد عبارة عن ردّ أUGHاز البيوت على صدورها، أو ردّ كلمة من النصف الأول إلى النصف الثاني. فمثـال الأول قوله^(١):

٣٥٥٧ سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِ يَلْطِمُ وَجْهَهُ
وليس إلى داعي الخنا بسرير

ومثال الثاني قوله^(٢):

٣٥٥٨ وَاللِّيَالِي إِذَا نَأَيْتُمْ طَوَالَ
وَاللِّيَالِي إِذَا دَنَوْتُمْ قَصَارَ

وقرأ ابن كثير في رواية «من سباء» مقصوراً منوناً. وعنـه أيضـاً: «من سباء»
بسكون الباء وفتح الهمزة، جعلـه على فعلـ وبنـه من الصرف لما تقدـم. وعنـ
الأعمـش «من سباء» بهمزة مكسورة غير منونـة. وفيـها إشكـال؛ إذ لا وجـه للبناء.
والـذي يـظـهر لـي أنـ تـنوـينـها لا بدـ أنـ يـقـلبـ مـيـماً وـصـلـاً ضـرـورة مـلاـقاـتهـ للـباءـ،
فـسـمعـهاـ الرـاوـيـ، فـظـنـ أـنـ كـسـرـ مـنـ غـيرـ تـنوـينـ. وـرـوـيـ عنـ أـبـيـ عـمـروـ «من سباءـ»
بـالـأـلـفـ صـرـيـحـةـ كـقولـهـ: «تـفـرـقـواـ أـبـيـ سـبـاءـ»^(٣). وكـذـلـكـ قـرـيـءـ «بـنـبـاءـ» بـالـفـ
خـالـصـةـ، وـيـنـبـغـيـ أـنـ يـكـوـنـ لـقـارـيـ واحدـ.

وـ«سبـاءـ» فيـ الأـصـلـ اـسـمـ رـجـلـ مـنـ قـطـنـاـنـ، وـاسـمـهـ عـبـدـ شـمـسـ، وـسـبـاءـ

(١) البيت للأـقـيـثـيرـ فيـ اـبـنـ عـمـ لـهـ مـوسـرـ. وـهـوـ فيـ دـلـائـلـ الإـعـجازـ ١٥٠ـ، وـالـخـزانـةـ
٢٨١ـ/ـ٢ـ، وـقولـهـ: «الـخـناـ» لـعـلـهـ «الـنـدىـ» كـماـ فيـ «دـلـائـلـ الإـعـجازـ» لـأنـ الشـاعـرـ يـهجـوـ
ابـنـ عـمـهـ الـذـيـ لـطـمـهـ.

(٢) لمـ أـهـنـدـ إـلـىـ فـائـلـهـ. وـهـوـ فيـ الـبـحـرـ ٦٦ـ/ـ٧ـ.

(٣) فيـ اللـسانـ (ـسـبـاءـ): «أـيـ: مـتـفـقـينـ شـبـهـاـ بـأـهـلـ سـبـاءـ لـمـاـ مـرـقـهـمـ اللهـ فيـ الـأـرـضـ فـأـخـذـ
كـلـ طـائـفةـ مـنـهـمـ طـرـيقـاـ عـلـىـ جـدـةـ. وـالـيدـ: الـطـرـيقـ. وـالـعـربـ لـاـ تـهـمـزـ «ـسـبـاءـ»ـ فـيـ هـذـاـ
المـوـضـعـ لـأـنـ كـثـرـ فـيـ كـلـامـهـ فـاستـقـلـواـ فـيـ الـهـمـزةـ إـنـ كـانـ أـصـلـهـ مـهـمـوزـاـ». وـانـظـرـ
الـمـثـلـ فـيـ: مـجـمـعـ الـأـمـالـ ١ـ/ـ٢٧٥ـ، وـالـمـسـتـقـصـىـ لـلـزمـخـشـريـ ٢ـ/ـ٨٨ـ.

لَقْبٌ لَهُ . وإنما لَقْبٌ بِهِ لَأَنَّهُ أَوْلُ مَنْ سَبَقَ ، وَوُلِدَ لَهُ عَشْرَةُ أَوْلَادٍ ، تِيَامَنَ سَتَّهُ وَهُمْ : حَمِيرٌ وَكِنْدَةٌ وَالْأَرْدُ وَأَشْعَرُ وَخَثْعَمُ وَيُجَيْلَةُ ، وَتِشَاءَمُ أَرْبَعَةٌ وَهُمْ : لَخْمٌ وَجَذَامٌ وَعَامِلَةٌ وَغَسَانٌ .

آ. (٢٣) قوله: «أُوتَيْتُ»: يجوز أن تكون معطوفة على «تميلكهم». وجاز عطف الماضي على المضارع؛ لأن المضارع بمعنى أي: ملكتهم. ويجوز أن يكون في محل نصب على الحال من مرفوع «تميلكهم»، و«قد» معها مضمرة عند من يرى ذلك.

وقوله: «مِنْ كُلِّ شَيْءٍ» عامٌ مخصوص بالعقل لأنها لم تؤت ما أُوتَيَه سليمان.

قوله: «ولها عَرْشٌ» يجوز أن تكون هذه جملة مستقلة بمناسبتها يقتضي ذلك إخبار بها، وأن تكون معطوفة على «أُوتَيْتُ»، وأن تكون حالاً من مرفوع «أُوتَيْتُ». والاحسن أن تجعل الحال الجار، و«عَرْشٌ» مرفوع به، وبعضهم يقف على «عَرْشٌ»، ويقطّعه عن نعته. قال الزمخشري^(١): «وَمِنْ نَوْكَى^(٢) الْقُصَاصِ مَنْ يَقْفُّ عَلَى قَوْلِهِ: «ولها عَرْشٌ» ثُمَّ يَتَبَدَّى «عَظِيمٌ وَجَدَتُهَا» يرید: أَمْ عَظِيمٌ أَنْ وَجَدَتُهَا، فَرَّ مِنْ اسْتِعْظَامِ الْهَدْهُدِ عَرْشَهَا فَوْقَ فِي عَظِيمَهُ وَهِيَ مَسْخُ كِتَابِ اللَّهِ^(٣) . قلت: النوكى: الحمقى جمع أَنُوك. وهذا الذي ذكره من أَمْرِ الوقف^(٤) نقله الداني عن نافع، وقرره، وأبو بكر بن الأنباري، ورفعه إلى

(١) الكشاف ١٤٤/٣ .

(٢) الأنوك: الأحمق والجاهل والبيهي. جمعها نوكى ونوك ولعل مقصوده المعنى الثالث.

(٣) استنكره كذلك النحاس في كتاب القطع والافتتاح . ٥٣٥ .

(٤) انظر: القرطبي ١٨٥/١٣ .

- النمل -

بعض أهل العلم ، فلا ينبغي أن يُقال : «نُوكِي القُصَاص». وخرجَه الدانِي على أن يكون «عظيم» مبتدأ و«وَجَدْتُهَا» الخبر . وهذا خطأً كف يُبتداً بنكارةٍ من غير مسوغٍ ، ويُخْبِرُ عنها بجملة لا رابطٌ بينها وبينه ؟ والإعرابُ ما قاله الزمخشري^(١) : مِنْ أَنْ عَظِيمًا صَفَةً لِمَحْذُوفٍ خَبْرًا مَقْدِمًا [وـ «وَجَدْتُهَا» مبتدأ مؤخرٌ مُقدَّراً معه حرفٌ مصدرٌ أي : أَمْ عَظِيمٌ وَجَدَنِي إِلَيْهَا وَقَوْمَهَا غَيْرُ عَابِدِ اللَّهِ تَعَالَى] .

آ. (٢٤) قوله : «وَجَدْتُهَا» : هي التي بمعنى لقيت^(٢) [٦٩٢/ب] وأصبَّت / فتتعدَّى لواحدٍ ، فيكونُ «يَسْجُدون» حالاً من مفعولها وما عُطفَ عليه . قوله : «أَلَا يَسْجُدوا» قرأ^(٣) الكسائيُّ بتحقيقِ «ألا» ، والباقيون بتشديدها . فاما قراءةُ الكسائيِّ فـ «ألا» فيها تبيه واستفتاح ، وـ «يا» بعدها حرف نداء أو تبيه أيضاً على ما سيأتي وـ «اسْجُدوا» فعلُ أمر . وكان حَقُّ الخطَّ على هذه القراءة أن يكون «يا اسْجُدوا» ، لكنَّ الصحابةَ أسلَّطُوا ألفَ «يا» وهمزة الوصلِ من «اسْجُدوا» خَطَا لِمَا سَقَطَ لفظاً ، ووصلُوا الياءَ بسین «اسْجُدوا» ، فصارَت صورته «يَسْجُدوا» كما ترى ، فاتَّحدت القراءاتان لفظاً وخَطَا واحتَلفتا تقديرًا .

واختلف التحربيون في «يا» هذه : هل هي حرف تبيه أو للنداء ، والمنادى ممحذوفٌ تقديره : يا هؤلاء اسْجُدوا ! وقد تقدَّم ذلك عند قوله : «يا لَيْتَنِي» في سورة النساء^(٤) . والمرجحُ أن تكون للتبنيه ؛ لشَّا يُؤْدِي إلى حذفٍ كثيرٍ من غير بقاء ما يَدُلُّ على الممحذوف . ألا ترى أن جملة النداء حُذفت ، فلو أدعَيت

(١) لم يرد في الكشاف .

(٢) ما بين معقوفين محرر في الأصل أثبتناه من (ش) .

(٣) انظر في قراءاتها : السبعة ٤٨٠ ، والتيسير ١٦٧ ، والبحر ٦٨/٧ ، والحنجة ٥٢٦ ، والقرطبي ١٨٥/١٣ ، وال Shawāz ١٠٩ .

(٤) الآية ٧٣ . وانظر : الدر المصور ٤/٣٤ .

- النمل -

حَذَفَ الْمَنَادِيَ كُثُرَ الْحَذَفُ وَلَمْ يَبْقَ مَعْمُولٌ يَدْلُلُ عَلَى عَامِلِهِ، بِخَلَافِ مَا إِذَا جَعَلْنَاهَا لِلتَّنْبِيَةِ. وَلَكِنْ عَارَضَنَا هُنَا أَنَّ قَبْلَهَا حَرْفٌ تَنْبِيَهٌ آخَرٌ وَهُوَ «أَلَا». وَقَدْ اعْتَدَرَ عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّهُ جُمِعَ بَيْنَهُمَا تَأكِيدًا. وَإِذَا كَانُوا قَدْ جَمَعُوا بَيْنَ حَرْفَيْنِ عَامِلَيْنِ لِلتأكِيدِ كَفَولَهُ^(١):

٣٥٥٩— فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلُنَّ يَعْنِ بِمَا بَه

.....
فَغَيْرُ الْعَامِلَيْنِ أَوْلَى. وَأَيْضًا فَقَدْ جَمَعُوا بَيْنَ حَرْفَيْنِ عَامِلَيْنِ مُتَجَدِّدُ الْلَّفْظِ وَالْمَعْنَى، كَفَولَهُ^(٢):

٣٥٦٠— فَلَا وَاللَّهُ لَا يُلْفَى لِمَا بَيْ
وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبْدَأَ دَوَاءَ
فِيهَا أَوْلَى. وَقَدْ كُثُرَ مَبَاشِرَةً «يَا» لِفَعْلِ الْأَمْرِ وَقَبْلَهَا «أَلَا» الَّتِي لِلْاسْفَاتِ
كَفَولَهُ^(٣):

٣٥٦١— أَلَا يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي
ثَلَاثَ تَحْيَاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلَّمِ
وَقَوْلَهُ^(٤):

٣٥٦٢— أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَمَيٌ عَلَى الْبِلَى
وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرْعَائِكَ الْقَطْرُ

(١) تَقْدِيم بِرْقَمْ ٩١٦.

(٢) تَقْدِيم بِرْقَمْ ١٢٨٣.

(٣) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَاتِلِهِ وَهُوَ فِي ابْنِ يَعْيَشِ ٣٩/٣.

(٤) الْبَيْتُ لِذِي الرَّمَةِ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٥٥٩، وَأَمَالِي الشَّجَرِيِّ ١٥١/٢، وَالْعَيْنِيِّ ٦/٢، وَالْهَمْعِ ١١١/١، وَالدَّرَرِ ٨١/١. مُنْهَلًا: سَائِلًا. الْجَرْعَاءُ: الْمَرْفَعُ.

- النمل -

وقوله^(١):

٣٥٦٣ - ألا يا أسلمي ذات الدِّماليج والعُقَدِ
وَذَاتُ الْلَّثَاثِ الْجُمُّ وَالْفَاجِمِ الْجَعْدِ

وقوله^(٢):

٣٥٦٤ - ألا يا أسلمي يا هنْد هند بني بدْرِ
وإن كان حَيَا نَعْدًا آخرَ الدهرِ

وقوله^(٣):

٣٥٦٥ - ألا يا أَسْقِيَانِي قَبْلَ حَبْلِ أَبِي بَكْرٍ
لَعْلَ مَنِيَا نَا قَرْبَنَ وَلَا نَذْرِي

وقوله^(٤):

٣٥٦٦ - ألا يا أَسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ

(١) البيت للعديل بن الفرج العجلاني، وهو في الحماسة ١/٣٧٧، وبرواية الشيايا الغرّ، والدماليج: ج دُمْلُج وَدُمْلُوج وهو ضرب من الحلبي. والجُمُّ: ضرب من الصدف.

(٢) البيت للاخطل، وهو في ديوانه (صالحاني) ١٢٨، وأمالي الشجري ٢/١٥١، والإنصاف ٩٩، وابن يعيش ٢/٢٤.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٧/٦٩.

(٤) البيت للشماخ. وعجزه:

وَقَبْلَ مَنِيَا قَدْ حَضَرْنَ وَآجَالِ

وهو في ديوانه ٤٥٦، والكتاب ٢/٣٠٧، واللسان سنجـل.

- النمل -

وقوله^(١):

٣٥٦٧ - فَقَالَتْ أَلَا يَا أَسْمَعْ أَعْظَكَ لِخُطْبَةِ
فَقَلَتْ: سَمِعْنَا فَأَنْطِقِي وَأَصِيبِي

وقد جاء ذلك، وإن لم يكن قبلها «ألا» كقوله^(٢):

٣٥٦٨ - يَا دَارَ هَنْدِ يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي
بِسَمْسِيمٍ أَوْعَنْ يَمِينَ سَمْسِيمٍ

فقد عَرَفْتَ أَنَّ قِرَاءَةَ الْكَسَائِيَّ قُوَّةً لِكثْرَةِ دُورِهَا فِي لُغَتِهِمْ.
وقد سَمِعَ ذَلِكَ فِي الشَّرِّ، سُمِعَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: أَلَا يَا ارْحَمُونِي، أَلَا
يَا تَصَدِّقُوا عَلَيْنَا. وَأَمَّا قُولُ الْآخِرِ^(٣):

٣٥٦٩ - يَا لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلُّهُمْ
وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ
فَيُحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ يَا لِلنَّدَاءِ، وَالْمَنَادِي مَحْذُوفٌ، وَأَنْ تَكُونَ لِلتَّبَيِّهِ وَهُوَ
الأَرْجُحُ لِمَا مَرَّ.

واعلم أنَّ الْكَسَائِيَّ الْوَقْفُ عِنْدَهُ عَلَى «يَهَتَّدُونَ» تَامٌ.

وله أن يَقِفَ عَلَى «أَلَا يَا» معاً وَيَتَبَدِّيَ «اسْجُدُوا» بِهِمْزَةِ مَضْمُومَةٍ، وَلَهُ أَنْ
يَقِفَ عَلَى «أَلَا» وَحْدَهَا، وَعَلَى «يَا» وَحْدَهَا؛ لِأَنَّهُمَا حِرْفَانِ مَنْصِلَانِ. وَهَذَا
الْوَقْفَانِ وَقْفًا اخْتِيَارٍ لَا اخْتِيَارٍ؛ لِأَنَّهُمَا حِرْفَانِ لَا يَتَّمِعُ بَعْنَاهُمَا، إِلَّا بِمَا يَتَّصلَانِ بِهِ،

(١) لم أهتد إلى قائله. وهو في الإنصاف ١٠٢/١، والبحر ٧/٦٩.

(٢) البيت للعجباج، وهو في ديوانه ٤٤٢/١، وملحقات رؤبة ١٨٣، والإنصاف ١٠٢/١، واللسان (سم).

(٣) تقدم برقم ٢٥٧.

- الشمل -

وإنما فعله القراء امتحاناً وبياناً. فهذا توجيه قراءة الكسائي، والخطب فيها سهلٌ.

وأما قراءة الباقين فتحتاج إلى إمعانٍ نظرٍ. وفيها أوجه كثيرة، أحدها: أن «ألا» أصلها: أن لا، فـ«أن» ناصبة للفعل بعدها؛ ولذلك سقطت نون الرفع، وـ«لا» بعدها حرفٌ نفيٌ. وـ«أن» وما بعدها في موضع مفعولٍ «يَهْتَدُونَ» على [١/٦٩٣] إسقاط الخاضر، أي: إلى أن / لا يَسْجُدوا. وـ«لا» مزيدةٌ كزيادتها في «الثلا يعلم أهل الكتاب»^(١). الثاني: أنه بدلٌ من «أعمالهم» وما بينهما اعتراض تقديره: وزين لهم الشيطان عدم السجود لله. الثالث: أنه بدلٌ من «السبيل» على زيادة «لا» أيضاً. والتقدير: فَصَدُّهُم عن السجود لله تعالى. الرابع: أن «ألا يَسْجُدوا» مفعولٌ^(٢) له. وفي متعلقه وجهان، أحدهما: أنه زين أي: زين لهم لأجل أن لا يَسْجُدوا. والثاني: أنه متعلق بـ«صَدُّهُم» أي: صَدُّهُم لأجل أن لا يَسْجُدوا. وفي «لا» حيثُتِ وجهاً، أحدهما: أنه ليست مزيدة، بل نافية على معناها من النفي، والثاني: أنها مزيدةٌ والمعنى: وزين لهم لأجل توقيعه صَدُّهُم، أو لأجل خوفه من صَدُّهُم. وعدم الزيادة أظهر.

الخامس: أنه خبرٌ مبتدأ مضمرٌ. وهذا المبتدأ: إما أن يُقدَّر ضميرًا عائداً على «أعمالهم» التقدير: هي أن لا يَسْجُدوا، فتكون «لا» على بايهما من النفي، وإما أن يُقدَّر ضميرًا عائداً على «السبيل». التقدير: هو أن لا يَسْجُدوا فتكون «لا» مزيدةٌ على ما تقدَّم ليصبحَ المعنى.

وعلى الأوجه الأربع المتقدمة لا يجوز الوقوف على «يَهْتَدُونَ» لأن ما بعده: إما معمولٌ له أو لـما قبله من «زَيْن» وـ«صَدًّا»، أو بدلٌ مما قبله أيضاً من

(١) الآية ٢٩ من الحديد.

(٢) الأصل: مفعولاً.

«أعمالهم» أو من «السبيل» على ما قرر وحرر، بخلاف الوجه الخامس فإنه مبنيٌ على مبتدأ مضمر، وإن كان ذلك الضمير مفسّراً^(١) بما سبق قبله.

وقد كتبت «الأ» موصولة غير مفصولة، فلم تكتب «أن» مفصولة من «لا» فمن ثم امتنع أن يوقف لهؤلاء^(٢) في الابتلاء والامتحان على «أن» وحدها لاتصالها بـ«لا» في الكتابة، بل يوقف لهم على «الأ» بجملتها، كذا قال القراء. وال نحويون متى سئلوا عن مثل ذلك وقفوا لأجل البيان على كل كلمة على جديتها لضرورة البيان، وكونها كتبت متصلة بـ«لا» غير مانع من ذلك. ثم قول القراء كتبت متصلة فيه تجوز وتسامح؛ لأن حقيقة هذا أن يثبتوا صورة نون وبصلونها^(٣) بـ«لا»، فيكتبنها: آنلا، ولكن لما أدعّمت فيما بعدها لفظاً وذهب لفظها إلى لفظ ما بعدها، قالوا ذلك تسامحاً.

وقد رتب أبو إسحاق^(٤) على القراءتين حكماً: وهو وجوب سجود التلاوة وعدمه؛ فأوجبه مع قراءة الكسائي وكأنه لأجل الأمر به، ولم يُوجّه في قراءة الباقيين لعدم وجود الأمر فيها. إلا أن الزمخشري^(٥) لم يرتكبه منه فإنه قال: «إِنْ قلتَ: أَسْجُدْنَا التَّلَاوَةَ واجِبَةٌ فِي الْقِرَاءَتَيْنِ جَمِيعًا أَوْ فِي واحِدَةٍ فِيهِمَا؟ قلتَ: هِيَ واجِبَةٌ فِيهِمَا، وَإِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ أَمْرٌ بِالسَّجْدَةِ، وَالْأُخْرَى ذَمٌ لِلتَّارِكِ». فما ذكره الزجاج من وجوب السجدة مع التخفيف دون التشديد فغير مرجوع إليه.

(١) الأصل: «مفسر».

(٢) أي للقراء.

(٣) كذا في الأصل على الاستئناف.

(٤) معاني القرآن له – وهو الزجاج – ١١٥ / ٤.

(٥) الكشاف ١٤٥ / ٣.

قلت: وكان الزجاج أخذ بظاهر الأمر، وظاهره الوجوب، وهذا لوجهينا والآية لكان السجود واجباً، ولكن دلت السنة على استحبابه دون وجوبه، على أنا نقول: هذا مبني على نظر آخر: وهو أن هذا الأمر من كلام الله تعالى، أو من كلام الهدى محكيا عنه. فإن كان من كلام الله تعالى فيقال: يقتضي الوجوب، إلا أن يجيء دليلاً يصرفه عن ظاهره، وإن كان من كلام الهدى وهو الظاهر - ففي انتهايه دليلاً نظر لا يخفى.

وقرأ الأعمش «هلا»، و«هلا» بقلب الهمزة هاء مع تشديد «لا» وتحقيقها وكذا هي في مصحف عبد الله. وقرأ عبد الله «تسجدون» بباء الخطاب ونون الرفع. وقرأ كذلك بالياء من تحت. فمن أثبت نون الرفع فالأنا بالتشديد أو التخفيف للتحضيض، وقد تكون المخففة للعرض أيضاً نحو: «الآنزل عندنا تحدث» وفي حرف عبد الله أيضاً: «الآن هل تسجدون» بالخطاب.

قوله: «الذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ» يجوز أن يكون مجروراً المحلّ نعتاً لله [٦٩٣/ب] أو بدلًا منه أو بياناً، أو منصوبه / على المدح ، ومرفوعه على خبر ابتداء مضمير والخبء مصدر خبات الشيء أخبوه خبئاً أي: سترته، ثم أطلق على الشيء المخبوء. ونحوه: «هذا خلق الله»^(١). وفي التفسير: الخباء في السموات: المطر، وفي الأرض: النبات. والخافية من هذا، إلا أنهم التزموا فيها ترك الهمزة كالبرية والذرية عند بعضهم^(٢). وقرأ^(٣) أبي عيسى «الخبء» بنقل حرقة الهمزة إلى الباء، وحذف الهمزة، فيصير نحو: رأيت الأباء. وقرأ عبد الله وعكرمة ومالك بن دينار «الخبا» بالف صريحة. ووجهها: أنه أبدل الهمزة ألفاً

(١) الآية ١١ من لقمان.

(٢) انظر: الدر المصنون ١٠١/٢.

(٣) انظر في قراءاتها: التمر ٤٤٥، والقرطبي ١٨٧/١٣، والبحر ٧/٦٩.

- النمل -

فلزمَ تحرِيكُ الباءِ، وذلك على لغةِ مَنْ يَقْفُ من العرب^(١) بإيدالِ الهمزةِ حرفاً يجائبُ حركتها فيقول: هذا **الخُبُو**، ورأيَتُ **الخَبَا** ومررتُ **بِالخَبِي**، ثم أُجْرِيَ الوصلُ **مُجْرِي** الوقفِ. وعندِي أنه لَمَّا نَقَلَ حركةَ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلَها لم يَحْدِفْها، بل تركَها فسكتَتْ بعد فتحِه فُدِيرَتْ بحركةِ ما قبلَها، وهي لغةٌ ثابتةٌ يقولون: **المَرَاةُ وَالْكَمَاءُ بِالْفِي** مكانَ الهمزةِ بهذه الطريقةِ.

وقد طعن^(٢) أبو حاتم على هذه القراءةِ وقال: «لا يجوزُ في العربيةِ؛ لأنَّ حَذَفَ الهمزةِ ألقى حركتها على الباءِ، فقال: **الخَبَب**، وإنْ حَوَّلَها قال: **الخَبِي** بسكونِ الباءِ وباءً بعدها» قال المبرد: «كان أبو حاتم دونَ أصحابِه في التحوِّلِ، لم يَلْحُقْ بهم، إِلَّا أنه إذا خَرَجَ مِنْ بَلْدِهِمْ لم يَلْقَ أَعْلَمَ منهِ».

قوله: «في السمواتِ» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ«**الخَبَب**» أي: المخبأ في السمواتِ. والثاني: أنه متعلقٌ بـ«**يُخْرُجُ**» على أنَّ معنى «في» معنى «مِنْ» أي: **يُخْرِجُهُ** من السمواتِ. وهو قول الفراء^(٣).

قوله: «ما تُخْفُونَ» قرأ^(٤) الكسائيُّ ومحضُ بالباءِ مِنْ فوقِ فيهما^(٥)، والباقيون بالباءِ مِنْ تحتُ. فالخطابُ ظاهرٌ على قراءةِ الكسائيِّ؛ لأنَّ قبلَه أمرَهم بالسجودِ وخطابَهم به. والغيبةُ على قراءةِ الباقيين - غيرَ حفصٍ - ظاهرةً أيضاً؛ لتقدُّمِ الضمائرِ الغائبةِ في قوله: «لَهُمْ» و«أَعْمَالَهُمْ» و«صَدَّهُمْ» و«فَهُمْ». وأمَّا قراءةُ حفصٍ فتأويُلُها أنه خَرَجَ إلى خطابِ الحاضرين بعدَ أنْ

(١) انظر: شرح الشافية ٢/٣١٠.

(٢) انظر: البحر ٧/٦٩.

(٣) معاني القرآن له ٢/٢٩١.

(٤) السبعةُ ٤٨١، والتيسير ١٦٨، والبحر ٧/٦٩، والقرطبي ١٨٨/١٣، والحجية ٥٢٨، والنشر ٢/٣٣٧.

(٥) أي: وفي «تُعْلِنُونَ».

- النمل -

أتم قضية أهل سبأ، ويجوز أن يكون التفاتاً على أنه نزل الغائب منزلة الحاضر فخاطبه ملتفتاً إليه.

وقال ابن عطية^(١): «القراءة بباء الغيبة تعطي أن الآية من كلام الهدى، وبباء الخطاب تعطي أنها من خطاب الله لأمة محمد صلى الله عليه وسلم». وقد تقدم أن الظاهر أنه من كلام الهدى مطلقاً. وكذلك الخلاف في قوله «الله لا إله إلا هو» هل هو من كلام الهدى استدراكاً منه، لاما وصف عرش بلقيس العظيم، أو من كلام الله تعالى ردًا عليه في وصفه عرشه بالعظيم؟

آ. (٢٦) والعامّة على جر «العظيم» تابعاً للجلالة. وابن محيسن^(٢) بالرفع. وهو يحتمل وجهين. أن يكون نعتاً للرب، وأن يكون مقطوعاً عن تبعية العرش إلى الرفع بإضمار مبتدأ.

آ. (٢٧) قوله : «أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ» : الجملة الاستفهامية في محل نصب بـ«تنظر» لأنها معلقة لها. و«أَمْ» هنا متصلة. قوله : «أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكاذِبِينَ» أبلغ من قوله : «أَمْ كَذَبْتَ» وإن كان هو الأصل؛ لأن المعنى : من الذين اتصفوا وانحرطوا في سلك الكاذبين.

آ. (٢٨) قوله : «هذا» : يجوز أن يكون صفة لـ«كتابي» أو بدلأ منه أو بياناً له.

قوله : «فَالْقَهْ» قرأ^(٣) أبو عمرو وحمزة وأبو بكر بإسكان الهاء، وقالون

(١) المحرر ١٠٦/١٢.

(٢) الإتحاف ٢/٣٢٦، والبحر ٧/٧٠، والشواذ ١٠٩.

(٣) ثمة اختلاف في الرواية عن القراء السبعة في هذا الحرف ففي السبعة: أن ابن كثير والكسائي: الهاء موصولة بباء، وروايتان عن ابن عامر ونافع: فالقهى، فالقه.

- النمل -

بكسرها فقط من غيرِ صلةٍ بلا خلافٍ عنه. وهشام^(١) عنه وجهان بالقصرِ والصلة. والباقيون بالصلة بلا خلاف. وقد تقدّم توجيه ذلك كله في آل عمران والنساء وغيرِهما عند «يُوذَ إليك»^(٢) و«نُولَه ما تَوَلَّ»^(٣). وقرأ مسلم بن جندب بضمّ الهماء موصولةً بواو: «فَالْقَهْوَإِلَيْهِمْ» وقد تقدّم أنَّ الضمَّ الأصلُ.

[قوله:] «ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ» زعم أبو علي وغيره أنَّ في الكلام تقديمًا وأنَّ الأصلَ: فانظر ماذا يرجعون ثُمَّ تَوَلَّ عنهم. ولا حاجةٌ إلى هذا [لأنَّ المعنى بدونه صحيحٌ أي: قِفْ قريباً منهم لتنظر ماذا يكون]^(٤).

قوله: «ماذَا يَرْجِعُونَ إِنْ جَعَلْنَا اِنْتَظِرْ بمعنى تأملٍ وتفكّرٍ كانت «ما» استفهاميةً. وفيها حيثٌ وجهان، / أحدهما: أَنْ تُجْعَلَ مع «ذا» بمنزلةِ اسمٍ [١/٦٩٤] واحدٌ، وتكونُ مفعولةً بـ«يَرْجِعُونَ» تقديره: أيُّ شيءٍ يرجعون. والثاني: أَنْ تُجْعَلَ «ما» مبتدأً، و«ذا» بمعنىِ الذي و«يَرْجِعُونَ» صلتها، وعائدها محذوفٌ تقديره: أيُّ شيءٍ الذي يرجعونه. وهذا الموصول هو خبرٍ «ما» الاستفهامية، وعلى التقديرتين فالجملة الاستفهامية معلقةً لـ«انتظر» ف محلُّها النصبُ على إسقاطِ الخافضِ أي: انتظر في كذا وفكّر فيه، وإنْ جعلناه^(٥) بمعنى انتظر من قوله: «انْتَظُرُونَا نَقْتِيسُ مِنْ نُورِكُمْ»^(٦) كانت «ماذَا» بمعنىِ الذي، و«يَرْجِعُونَ»

وروا伊تان عن أبي عمرو: فالقهء، فالقهء. وقرأ عاصم في روايته وحمزة: فالقهء.

وانظر: السبعة ٤٨١، والنشر ١٣٠٥/١، والتسير ١٦٨، والقرطبي ١٩٠/١٣،

والحجّة ٥٢٨، والبحر ٧٠/٧.

(١) وهو راوي ابن عامر.

(٢) الآية ٧٥. وانظر: الدر المصنون ٣/٢٦١.

(٣) الآية ١١٥.

(٤) ما بين معقوقين أثبتناه من (ش)، ولم يظهر في مصورة الأصل.

(٥) أي جعلنا الفعل من قوله: «فانظر ماذا».

(٦) الآية ١٣ من الحديد.

- النمل -

صلةً، والعائد مقدرٌ كما مر تقريره. وهذا الموصول مفعولٌ به أي : انتظر الذي يرجعونه.

وقال الشيخ^(١) : «وماذا : إنْ كان معنى «انظر» معنى التأمل بالفَكِرِ كَانَ «انظر» مُعْلِقاً . و «ماذا» : إِمَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّهُ استفهاماً في موضع نصِّبٍ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ «ما» استفهاماً ، وَذَا موصول بمعنى الذي . فعلى الأول يكون «يَرْجِعُونَ» خبراً عن «ماذا» ، وعلى الثاني يكون «ذا» هو الخبر ، وَيَرْجِعُونَ صلةً» انتهى .

وهذا غلطٌ : إِمَّا من الكاتِبِ ، وَإِمَّا مِنْ غَيْرِهِ ؛ وَذَلِكَ أَنْ قَوْلَهُ «فَعَلَى الْأَوَّلِ» يعني به أَنَّ «ماذا» كُلُّهُ استفهامٌ في موضع نصِّبٍ يَمْنَعُ قَوْلَهُ : «يَرْجِعُونَ» خبرٌ عن «ماذا» . كيف يَكُونُ خبراً عَنْهُ وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ تقريره؟ وقد صرَّحَ هُوَ بِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ يَعْنِي بِمَا بَعْدِهِ ، وَلَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ . وَهَذَا نَظِيرٌ مَا تَقَدَّمَ فِي آخِرِ السُّورَةِ قَبْلَهَا فِي قَوْلِهِ : «وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيِّ مُنْقَلِبٍ يَنْقَلِبُونَ»^(٢) فِي كَوْنِ اسْمِ الْاسْتِفْهَامِ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدِهِ ، وَهُوَ مُعْلِقاً لِمَا قَبْلَهُ ، فَكَمَا حَكَمَتْ عَلَى الْجَمْلَةِ مِنْ «يَنْقَلِبُونَ» وَمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ اسْمِ الْاسْتِفْهَامِ الْمَعْمُولِ لَهَا بِالنَّصِّبِ عَلَى سَبِيلِ التَّعْلِيقِ ، كَذَلِكَ تَحْكُمُ عَلَى «يَرْجِعُونَ» فَكِيفَ تَقُولُ : إِنَّهَا خبرٌ عن «ماذا»؟

آ . (٣٠) قَوْلُهُ : «إِنَّهُ مِنْ سَلِيمَانَ وَإِنَّهُ» : العَامَّةُ عَلَى كسر الهمزتين عَلَى الْاسْتِئْنَافِ جَوَابًا لِسُؤَالِ قَوْمِهَا كَائِنُهُمْ قَالُوا : مِنْ الْكِتَابِ؟ وَمَا فِيهِ؟ فَأَجَابُوهُمْ بِالْجَوَابَيْنِ .

وَقَرَأَ^(٣) عَبْدُ اللهِ «وَإِنَّهُ مِنْ سَلِيمَانَ» بِزِيادَةِ وَأَوْ عَاطِفَةٍ «إِنَّهُ مِنْ سَلِيمَانَ»

(١) البحر ٧٠ - ٧١ .

(٢) الآية ٢٢٧ من الشعرا .

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٧٢/٧ ، والقرطبي ١٩٢/١٣ ، وال Shawād ١٠٩ .

– النمل –

على قوله: «إِنِي أُلْقَى إِلَيْ». وقرأ عكرمة وابن أبي عبلة بفتح الهمزةين. صرَّح بذلك الزمخشري وغيره، ولم يذكر أبو البقاء^(١) إلَّا الكسر في «إِنِه من سليمان»، وكأنه سكت عن الثانية؛ لأنها معطوفة على الأولى. وفي تخرير الفتاح فيما أوجه، أحدهما: أنه بدلٌ من «كتاب» بدلٌ اشتغالٍ، أو بدلٌ كلٌّ من كلٍّ، كأنه قيل: أُلْقَى إِلَيْ أنه من سليمان، وأنه كذا وكذا. وهذا هو الأصح. والثاني: أنه مرفوع بـ«كريم» ذكره أبو البقاء^(٢)، وليس بالقوى. الثالث: أنه على إسقاط حرف العلة. قال الزمخشري^(٣): «ويجوز أن تريداً: لأنَّه مِنْ سليمان، ولأنَّه، كأنَّها عَلَّتْ كرمَه بكونِه مِنْ سليمان وتصديره باسم الله».

قال مكي^(٤): «وأجاز الفراء^(٥) الفتح فيما في الكلام» كأنه لم يَطْلُع على أنها قراءة.

وقرأ أبي^(٦) «أَنْ مِنْ سليمان، وَأَنْ بِسْمِ اللَّهِ» بسكون النون فيهما. وفيها وجهان، أظهرهما: أنها «أَنْ» المفسرة، لتقديم ما هو بمعنى القول. والثاني: أنها المخففة، واسمها محنوفٌ وهذا لا يتمشى على أصول البصريين^(٧)؛ لأنَّ اسمها لا يكون إلَّا ضمير شائٍ، وضمير الشائِن لا يُفسَّر إلَّا بجملة مُصرَّح بجزئيتها.

آ. (٣١) قوله: «أَنْ لَا تَعْلُوا»: فيه أوجه، أحدها: أنَّ «أَنْ

(١) الإملاء ٢/١٧٣.

(٢) الإملاء ٢/١٧٣.

(٣) الكشاف ٣/١٤٦.

(٤) مشكل إعراب القرآن له: ٢/١٤٨.

(٥) معاني القرآن ٢/٢٩١.

(٦) انظر: الارتفاع ٢/١٥١.

مفسّرةً، كما تقدّم في أحد الأوجه في «أن» قبلها في قراءة عكرمة^(١)، ولم يذكر الزمخشري^(٢) غيره. وهو وجه حسنٌ لما في ذلك من المشاكلة: وهو عطف الأمر عليه وهو قوله «أَنْتُونِي». والثاني: أنها مصدرية في محل رفع بدلاً من «كتاب» كأنه قيل: أَلْقَى إِلَيْيَ: أَنْ لَا تَعْلُمُوا عَلَيْ. والثالث: أنها في موضع رفع على خبر ابتداء مضمر أي: هو أَنْ لَا تَعْلُمُوا. والرابع: أنها على إسقاط الخافض أي: بـأَنْ لَا تَعْلُمُوا، فيجيء في موضعها القولان المشهوران^(٣). [٦٩٤/ب] والظاهر أن «لا» في هذه الأوجه الثلاثة للنبي . وقد تقدّم أن «أن» المصدرية توصل بالمتصرف مطلقاً . وقال الشيخ^(٤): «وأن في قوله: «أن لَا تَعْلُمُوا عَلَيْ» في موضع رفع على البدل من «كتاب». وقيل: في موضع نصب على [معنى]^(٥): بـأَنْ لَا تَعْلُمُوا . وعلى هذين التقديرتين تكون «أن» ناصبة للفعل». قلت: وظاهر هذا أنها نافية، إذ لا يتصوّر أن تكون نافية بعد «أن» الناصبة للمضارع . ويريد هذا ما حکاه عن الزمخشري فإنه قال^(٦): «وقال الزمخشري^(٧): وأن في «أن لَا تَعْلُمُوا» مفسرةً» قال: «فعلى هذا تكون «لا» في «لَا تَعْلُمُوا» للنبي ، وهو حسنٌ لمشاكلة عطف الأمر عليه». فقوله: «فعلى هذا إلى آخره صريح أنها على غير هذا – يعني الوجهين المتقدمين – ليست للنبي

(١) كذا في الأصل وقراءة عكرمة «أنه» وهذه لا تكون مفسرة . والصواب «أني» حيث قرأ «أن من سليمان».

(٢) الكشاف ١٤٦/٣.

(٣) يرى سيبويه أن المحل هو الجر، والخليل يرى النصب. انظر: الكتاب ٤٦٤/١، والدر المصنون ٢١١/١.

(٤) البحر ٧/٧٢، ويناد بـ«قيل».

(٥) زيادة من البحر.

(٦) البحر ٧/٧٢.

(٧) الكشاف ١٤٦/٣.

- النمل -

فيهما. ثم القول بأنها للنفي لا يُظهر؛ إذ يصير المعنى على الإخبار منه عليه السلام بأنهم لا يَعْلُون عليه، وليس هذا مقصوداً، وإنما المقصود أن يَنْهَا هُم عن ذلك.

وقرأ^(١) ابن عباس والعقيلي «تَغْلُوا» بالغين مُعجمةً من الغلو وهو مجاوزةً الحدّ.

آ. (٣٣) قوله : «مَاذَا تَأْمِرِينَ» : «ماذا» هو المفعول الثاني لـ «تأمرين»، والأول ممحض تقديره: تأمريننا. والاستفهام معلق للنظر، ولا يخفى حكمه مما تقدم قبله^(٢).

آ. (٣٤) قوله : «وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ» : أي: مثل ذلك الفعل يَفْعَلُونَ. وهل هذه الجملة من كلامها – وهو الظاهر – فتكون منصوبة بالقول أو من كلام الله تعالى، فهي استثنافية لا محل لها من الإعراب، وهي معترضة بين قوليه؟

آ. (٣٥) والهدية: ما بُعثَ على جهة الإكرام، وهي اسم للمهدى فيحتمل أن يكون اسم صريحاً، ويُحتمل أن يكون في الأصل مصدرأً أطلق على اسم المفعول، وليس مصدرأً قياسياً؛ لأن الفعل منها «أهداي» رباعياً فقياس مصدره: إهداء.

قوله: «فَنَاظِرَةً» عطف على «مُرْسَلَةً». و «بِمْ» متعلق بـ «يَرْجِعُ». وقد وَهِمَ الْحَوْفِيَّ فجعلها متعلقة بـ «نَاظِرَةً» وهذا لا يستقيم؛ لأنَّ اسم الاستفهام له صدر الكلام. «وبم يَرْجِعُ» متعلق لـ «نَاظِرَةً».

(١) المحتسب ٢/١٣٩، والقرطبي ١٣/١٣٢، والبحر ٧/٧٢.

(٢) انظر: إعرابه للأية ٢٨.

- النمل -

أ. (٣٦) قوله : «فَلَمَّا جَاء سُلَيْمَانَ» : أي : فلما جاء الرسول ، أصرَّه لدلالة قولها «مُرْسِلَةً» فإنه يُسْتَلْزِمُ رسولاً . والمراد به الجنس لاحقيقة رسول واحد بدليل خطابه لهم بالجمع في قوله : «أَتَمْدُونَ» إلى آخره . ولذلك قرأ^(١) عبد الله «فلما جاؤوا» وقرأ «فَارْجَعُوا» إليهم اعتباراً بالأصل المشار إليه .

قوله : «أَتَمْدُونَ»^(٢) استفهام إنكار . وقرأ^(٣) حمزة بإدغام نون الرفع في نون الوقاية^(٤) . وأمّا الياء فإنه يُحذِّفُها وقفًا ويُشِّتِّتها وصلا^(٥) على قاعده في الزوائد . والباقيون بنونين على الأصل . وأمّا الياء فإن نافعاً وأبا عمرو كحمزة يُشِّتِّنها وصلاً ويُحذِّفانها وقفًا ، وابن كثير يُشِّتِّتها في الحالين ، والباقيون يُحذِّفونها في الحالين . وروي عن نافع أنه يقرأ بنون واحدة ، فتكملت ثلاثة قراءات ، كما في «تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ»^(٦) .

قال الزمخشري^(٧) : «فإن قلت ما الفرق بين قولك : أَتَمْدُونَني بمال وأنا أَغْنِي منك ، وبين أَنْ تقوله بالفاء ؟

قلت : إذا قلته بالفاء فقد جعلت مخاطبتي عالماً بزيادتي عليه في الغنى ، وهو مع ذلك يُمدُّني بالمال . وإذا قلته بالفاء فقد جعلته ممن خفي عليه حالي ، وإنما أُخْبِرُه الساعة بما لا أَحْتَاجُ معه إلى إمداده كأنني أقول : أُنِكِّرُ عليك

(١) البحر ٧/٧٤ ، معاني القرآن للمراء ٢/٢٩٣ .

(٢) الرسم المصحفي : «أَتَمْدُونَ» .

(٣) انظر في قراءاتها : السبعـة ٤٨٢ ، والنشر ٢/٣٤٠ ، والتيسير ١٧٠ ، والبحر ٧/٧٤ . والقرطبي ١٣/٢٠١ ، وال Shawāz ١٠٩ .

(٤) ولفظها «أَتَمْدُونَ» .

(٥) قال في السبعـة : «وبياء في الوصل والوقف» . وكذلك في التيسير .

(٦) الآية ٦٤ من الزمر .

(٧) الكشاف ٣/١٤٨ .

- النمل -

ما فَعَلْتَ إِنِّي غَنِيٌّ عَنْهُ، وَعَلَيْهِ وَرَدَ قَوْلُهُ: «فَمَا أَتَانِي اللَّهُ» انتهى . وفي هذا الفرق نَظَرٌ؛ إذ لا يُفهم ذلك بمجرد الواو والفاء، ثم إنَّه لم يُجْبَ عن السؤال الأول: وهو أنه لم يَعْذَلَ عن قوله: «وَأَنَا أَغْنَى مِنْكُمْ» إلى قوله: «فَمَا أَتَانِي اللَّهُ؟» وجوابه: أنه أَسْبَدَ إِيتَاءَ الْغَنَىٰ إِلَى اللَّهِ إِظْهَارًا لِّنَعْمَتِهِ عَلَيْهِ، ولو قال: وأَنَا أَغْنَى مِنْكُمْ، كان فيه افتخارٌ من غير ذِكْرٍ لِّنَعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ.

قوله: «بِلْ أَنْتُمْ إِضْرَابٌ انتقالٍ». قال الزمخشري^(١): «فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا وَجَهَ الإِضْرَابِ؟ قُلْتَ: لَمَّا أَنْكَرُوا عَلَيْهِمُ الْإِمْدَادَ، وَعَلَّمُوا إِنْكَارَهُ، أَضْرَابٌ عَنْ ذَلِكَ إِلَى بَيْانِ السَّبِيلِ الَّذِي حَمَلُوهُمْ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ سَبِيلَ رِضَا إِلَّا مَا^(٢) يُهَدِّي إِلَيْهِمْ / مِنْ حُظُورِ الدُّنْيَا الَّتِي لَا يَعْرِفُونَ غَيْرَهَا. وَالْهَدِيَّةُ يَجُوزُ [١/٦٩٥]

إِضافَتُهُ إِلَى الْمُهَدِّي^(٣). وَإِلَى الْمُهَدِّيِّ إِلَيْهِ وَهِيَ هُنَا مُحْتَمَلَةً لِلْأَمْرَيْنِ».

قال الشِّيخ^(٤): «وَهِيَ هُنَا مُضَافَةً لِلْمُهَدِّيِّ إِلَيْهِ. وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً إِلَى الْمُهَدِّيِّ أَيْ: بِلْ أَنْتُمْ بِهِدِيَّتِكُمْ هَذِهِ الَّتِي أَهْدَيْتُمُوهَا تَفَرَّحُونَ فَرَحَ افْتَخَارٍ». قُلْتَ كَيْفَ يَجْعَلُ هَذَا الْأَوَّلُ هُوَ الظَّاهِرُ، وَلَمْ يَنْقُلْ أَنَّ سَلِيمَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ هَدِيَّةً فِي هَذِهِ الْحَالَةِ حَتَّى يُضِيفَهَا إِلَيْهِمْ؟، بَلْ الَّذِي يَتَعَيَّنُ إِضافَتُهُ إِلَى الْمُهَدِّيِّ.

آ. (٣٧) قَوْلُهُ: «أَرْجُعُ»: الظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى الرَّسُولِ. وَتَقْدَمَتْ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ «أَرْجُعوا». وَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى الْمُهَدِّدِ.

(١) الكشاف ١٤٨/٣.

(٢) الكشاف: إِلَّا أَنَّ.

(٣) وَقَالَ: «وَيَكُونُ الْمَعْنَى: بِلْ أَنْتُمْ بِهِدِيَّتِكُمْ هَذِهِ الَّتِي أَهْدَيْتُمُوهَا تَفَرَّحُونَ فَرَحَ افْتَخَارٍ».

(٤) البحر ٧٤/٧.

- النمل -

قوله : «لا قيل» صفة لـ «جندو» ومعنى لا قيل : لا طاقة . وحقيقة لا مقابلة . والضمير في «بها» عائد على «جندو» لأن جمع تكسيير فيجري مجرى المؤنثة الواحدة كقولهم : «الرجال وأعضاؤها».

وقرأ^(١) عبد الله «بهم» على الأصل .

قوله : «وهم صاغرون» حال ثانية . والظاهر أنها مؤكدة ؛ لأن «أدلة» تُعْنِي عنها . إن قيل : قوله : «فلنأتيهم» و«لنخرجنهم» قسم فلا بد أن يقع فالجواب : أنه مُعلَّق على شرطٍ حذف لفهم المعنى أي : إن لم يأتُونِي مُسلِّمين .

آ. (٣٩) قوله : **«عفريتٌ»** : العامة على كسر العين وسكون الياء بعدها تاء مجبرة . وقرأ^(٢) أبو حية بفتح العين . وأبورجاء وأبو السماء - ورويَت عن أبي بكر الصديق - **«عفريتٌ»** بباء مفتوحة بعدها تاء التائيت المنقلبة هاء وقفأ . وأنشدوا على ذلك قول ذي الرمة^(٣) :

٣٥٧٠ - كأنه كوكب في إثر عفريت
مُصوبٌ في سواد الليل مُنقضبٌ

وقرأت طائفة **«عفر»** بحذف الياء والتاء . فهذه أربع لغات ، وقد قرئ بهن . وفيه لفتان آخريان^(٤) وهما : عفارية ، وطبيّة وتميم يقولون : عفرى بالف التائيت كذكرى . واستيقافه من العفر وهو التراب يقال : عفره فعفره أي صارعه

(١) البحر ٧٤/٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٣/٢ .

(٢) انظر في قراءاتها : المحتسب ١٤١/٢ ، والقرطبي ٢٠٣/١٣ ، والبحر ٧/٧ ، وال Shawāz ١٠٩ .

(٣) ديوانه ١١١ ، والبحر ٧/٧ . والضمير في كأنه يعود إلى الثور . وفي الديوان **«مسؤمٌ** بدل **«مُصوبٌ»** . ومنقض .

(٤) تكرر في الأصل قوله : «آخريان» .

- النمل -

فَصَرَعَهُ . وَأَلْقَاهُ فِي الْعَفْرِ وَهُوَ التَّرَابُ . وَقِيلَ: مِنَ الْعَفْرِ وَهُوَ الْقُوَّةُ، وَالْعَفْرِيَّتُ مِنَ الْجِنِّ الْمَارِدُ الْخَبِيثُ . وَيُقَالُ: عَفْرِيَّتٌ نَفْرِيَّتٌ وَهُوَ إِنْتَاجٌ كَشِيْطَانَ لَيْطَانَ، وَحَسَنَ بَسَنَ . وَيُسْتَعَارُ لِلْعَارِمِ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَلَا شَهَارٌ هَذِهِ الْاسْتَعَارَةُ وَصُفَّ في الْآيَةِ بِكُونِهِ مِنَ الْجِنِّ تَمِيزًا لَهُ . وَقَالَ ابْنُ قَيْبَةَ^(١): «الْعَفْرِيَّةُ: الْمُؤْتَقُ الْخَلْقِ» وَعَفْرِيَّةُ الدَّيْكِ وَالْحَبَارِيَّ: الشَّعْرُ الَّذِي عَلَى رَأْسِهِمَا، وَعَفْرَنَى لِلْقَوِيِّ، وَرَجُلٌ عَفَرٌ بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ لِلْمَبَالَغَةِ مَثَلُ: شَرُّ شَيْمَرُ.

آ. (٤٠) قوله: «أَنَا آتِيُكَ»: يجوزُ أَنْ يكونَ فَعَلًّا مُضَارِعاً، فَوزْنُهُ أَفْعَلُ نَحْوَ أَصْرِبُ، وَالْأَصْلُ أَتِيُكَ بِهِمْزَتَيْنِ، فَأَبْدَلَتِ الثَّانِيَةُ الْفَاءَ، وَأَنْ يَكُونَ اسْمَ فَاعِلٍ، وَزَنُهُ فَاعِلٌ وَالْأَلْفُ زَائِدَةٌ، وَالْهَمْزَةُ أَصْلِيَّةٌ عَكْسُ الْأَوَّلِ . وَأَمَالُ حَمْزَةُ^(٢) «آتِيُكَ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ بِخَلَافِ عَنْ خَلَادٍ.

قوله: «طَرْفَكَ» فِيهِ وِجْهَانَ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ الْجَفْنُ . عَرَبَهُ عَنْ سُرْعَةِ الْأَمْرِ . وَقَالَ الزَّمْخَشْرِيُّ^(٣): «هُوَ تَحْرِيكُ أَجْفَانِكَ إِذَا نَظَرْتَ فَوْضَعَ مَوْضِعَ النَّظَرِ» . وَالثَّانِي: أَنَّهُ بِمَعْنَى الْمَطْرَوْفِ أَيْ: الشَّيْءُ الَّذِي تَنْتَظِرُهُ . وَالْأَوَّلُ هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ الطَّرْفَ قَدْ وُصِّفَ بِالْإِرْسَالِ فِي قَوْلِهِ^(٤):

٣٥٧١— وَكُنْتَ مُتَى أَرْسَلْتَ طَرْفَكَ رَائِدًا

لَقْلِبِكَ يَوْمًا أَتَعْبَثُكَ الْمَنَاظِرُ

رَأَيْتُ الَّذِي لَا كُلُّهُ أَنْتَ قَادِرٌ

عَلَيْهِ وَلَا عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صَابِرٌ

(١) لفظه في تفسير غريب القرآن ٣٢٤: «أَيْ شَدِيدٌ وَثِيقٌ».

(٢) التيسير ٥١، والسبعة ٤٨٢، والشهر ٦٤/٢، والحججة ٥٢٩.

(٣) الكشاف ١٤٩/٣.

(٤) لمْ أَهْنَدْ إِلَى قَاتِلِهِ وَهُوَ فِي الْحَمَاسَةِ ١٥/٢، وَالْبَحْرِ ٧٧، وَالْكَشَافِ ١٤٩/٣، وَالْحَمَاسَةِ الْبَصَرِيَّةِ ١٢١/٢.

قوله: «مُسْتَقْرًا» حال لأن الرؤية بصرية. و «عند» معمول له. لا يقال: إذا وقع الظرف حالاً وجَبَ حَذْفُ متعلقه فكيف ذكر هنا؟ لأن الاستقرار هنا [٦٩٥/ب] ليس هو ذلك الحصول المطلق بل المراد به هنا الشاب الذي لا / يتقلقل، قاله أبو البقاء^(١). وقد جعله ابن عطية^(٢) هو العامل في الظرف الذي كان يجب حذفه فقال: «وظهر العامل في الظرف من قوله «مُسْتَقْرًا» وهذا هو المقدير أبداً مع كل ظرف جاء هنا مُظهراً، وليس في كتاب الله مثله». وما قاله أبو البقاء أحسن. على أنه قد ظهر العامل المطلق في قوله^(٣):

..... ٣٥٧٢

فَإِنَّ لَدِي بُحْسُونَةَ الْهُوْنِ كَائِنٌ

وقد تقدم ذلك محققاً في أول الفاتحة^(٤)، فعليك بالالتفات إليه.

قوله: «أَشْكُرُ» معلق «لِيَلْوَنِي» و «أَمْ» متصلة، وكذلك قوله «نَظَرْ»: أتهندي أم تكون من الذين لا يهتدون^(٥).

قوله: «وَمَنْ شَكَرَ» و «مَنْ كَفَرَ» يتحتم أن تكون «من» شرطية أو موصولة مضمنة معنى الشرط، فلذلك دخلت الفاء في الخبر. والظاهر: أن جواب الشرط الثاني أو خبر الموصول قوله: «فَإِنَّ رَبِّي عَنِيْ كَرِيمٌ» ولا بد حينئذ من ضمير يعود على «من» تقديره: غني عن شكره. وقيل: الجواب محدود تقديره: فإنما كفره عليه؛ لدلالة مقابله وهو قوله: «فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ» عليه.

(١) الإملاء ١٧٣/٢.

(٢) المحرر ١١٤/١٢.

(٣) تقدم برقم ٣٧.

(٤) انظر: الدر المصنون ٣٩/١.

(٥) في الآية التالية.

- النمل -

آ. (٤١) قوله : **«نَنْظُرُ»** : العامة على جزمه جواباً للأمر قبله.
وأبو حيّة^(١) بالرفع جعله استئنافاً.

آ. (٤٢) قوله : **«أَهَكَذَا»** : فصل بحرف الجر بين حرف التنبيه
واسم الإشارة. والأصل : أكها أي : أمثل هذا عرشك؟ ولا يجوز ذلك في غير
الكاف ، لو قلت : أبهذا مررت ، وألهذا فعلت ، لم يجز أن يفصل بحرف الجر
بين «ها» و «ذا» فتقول : أنها بذا مررت ، وأها لذا فعلت .

قوله : **«وَأُوتِينَا الْعِلْمُ** » فيه وجهان ، أحدهما : أنه من كلام بلقيس .
والضمير في «قبلها» راجع للمعجزة والحالة الدال عليهما السياق . والمعنى :
وأوتينا العلم بنبوة سليمان من قبل ظهور هذه المعجزة ، أو من هذه الحالة ؛
وذلك لما رأت ذلك من أمر الهداية وردة الهدية . والثاني : أنه من كلام
سليمان وأتباعه ، فالضمير في «قبلها» عائد على بلقيس .

آ. (٤٣) قوله : **«وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ»** : في فاعل «صَدَّ»
ثلاثة أوجه ، أحدهما : ضمير الباري . والثاني : ضمير سليمان . وعلى هذا
ف «ما كانت تعبد» منصوب على إسقاط الخاضر أي : وصدها الله ،
او سليمان ، عن ما كانت تعبد من دون الله ، قاله الرمخري^(٢) مجوزاً له . وفيه
نظر : من حيث إن حذف الجار ضرورة كقوله^(٣) :

٣٥٧٣ - تَمُرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعْوِجُوا

(١) البحر ٧٨/٧

(٢) الكشاف ١٥٠/٣

(٣) تقدم برقم ١٤٨ .

كذا قاله الشيخ^(١). وقد تقدم لك آيات كثيرة من هذا النوع فلعله يهمنا أنسنة. والثالث: أن الفاعل هو «ما كانت» أي: صدّها ما كانت تبعد عن الإسلام وهذا واضح. والظاهر أن الجملة من قوله «وصدّها» معطوفة على قوله: «وأوتينا». وقيل: هي حالٌ من قوله: «أم تكون من الدين» و«قد» مضمرة وهذا بعيد جداً. وقيل: هو مستأنفٌ إخبارٍ من الله تعالى بذلك.

قوله: «إنها» العامة على كسرها استئنافاً وتعليلًا. وقرأ^(٢) سعيد بن جبير وأبو حمزة بالفتح، وفيها وجهان، أحدهما: أنها بدلٌ من «ما كانت تبعد»، أي: وصدها أنها كانت. والثاني: أنها على إسقاط حرف العلة أي: لأنها، فهي قريبة من قراءة العامة.

آ. (٤٤) قوله: «الصرح»: قد تقدم^(٣) الخلاف في الظرف الواقع بعد «دخل»: هل هو منصوب على الظرف؟ وشد ذلك مع «دخل» خاصة كما قاله سيبويه^(٤)، أو مفعول به كهدمتُ البيت كما قاله الأخفش. والصرح: القصر أو صحن الدار أو بلاط متخد من زجاج. وأصله من التصريح، وهو الكشف. وكذبٌ صراخ أي: ظاهرٌ مكشوفٌ ولومٌ صراح. والتصريح: مقابلٌ الكنایة لظهوره واستثارته. وقيل: الصريح: الخالص، من قولهم: لَبَنْ صريحٌ بين الصراحة والصروحة.

وقال الراغب^(٥): «الصرح: بيتٌ عالٌ مزوقٌ، سمي بذلك اعتباراً بكونه [٦٩٦] صرحاً عن الشوب^(٦) أي: خالصاً».

(١) البحر ٧٩/٧.

(٢) البحر ٧٩/٧، والكشف ١٥٠/٣.

(٣) انظر: الدر المصنون ١٤٤/٣.

(٤) الكتاب ١٥/١ - ١٦.

(٥) المفردات ٢٧٩.

(٦) ش: البيوت، وفي الأصل محتملة.

- النمل -

قوله: «ساقِيَهَا» العاَمَةُ عَلَى الْفِ صَرِيقَةٌ. وَقَبْلُ^(١) رَوَى هَمْزَهَا عَنْ أَبْنِ كَثِيرٍ. وَضَعَفَهَا أَبُو عَلِيٍّ^(٢). وَكَذَلِكَ فَعَلَ قَبْلَ فِي جَمْعِ «سَاقٍ» فِي ص.^(٣) وَفِي الفَتْحِ^(٤) هَمْزَ وَأَوْهٌ. فَقَرَا «بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ» «فَاسْتَوْى عَلَى سُوقَهُ» بِهَمْزَةٍ مَكَانَ الْوَاوِ. وَعَنْهُ وَجْهٌ آخَرٌ: «السُّوقُ» وَ«سُوقَهُ» بِزِيَادَةِ وَأَوْ بَعْدِ الْهَمْزَةِ. وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَهْمِزُهُ مَفْرَداً فِي قَوْلِهِ: «يُكَشِّفُ عَنْ سَاقٍ»^(٥).

فَأَمَّا هَمْزُ الْوَاوِ فِيهَا أَوْجَهٌ، أَحَدُهَا: أَنَّ الْوَاوَ السَّاكِنَةَ المَضْمُومَ مَا قَبْلَهَا يَقْلِبُهَا بَعْضُ الْعَرَبِ هَمْزَةً. وَقَدْ تَقْدَمَ تَحْقِيقُ هَذَا فِي أُولِي الْبَقَرَةِ عِنْ «يُؤْفَنُونَ»^(٦) وَأَنْشَدَتْ عَلَيْهِ^(٧):

٣٥٧٤- أَحَبُّ الْمُؤْقَدِينَ إِلَيَّ مُوسَىٰ

.....

وَكَانَ أَبُو حَيَّةَ النَّمِيرِيُّ^(٨) يَهْمِزُ كُلَّ وَأَوْ فِي الْقُرْآنِ، هَذَا وَصَفْهَا. الثَّانِي: أَنَّ سَاقًا عَلَى فَعَلَ كَأسِدٍ، فَجُمِعَ عَلَى فَعْلٍ بَضْمُ الْعَيْنِ كَأسِدٍ. وَالْوَاوُ المَضْمُومَةُ تُقْلِبُ هَمْزَةً^(٩) نَحْوَ: وُجُوهٌ، وَوَقَّتٌ، ثُمَّ بَعْدَ الْهَمْزِ سَكَنٌ.

(١) السَّبْعَةُ ٤٨٣، وَالْتَّيسِيرُ ١٦٨، وَالْحَجَّةُ ٥٣٠، وَالنُّشْرُ ٢/٢٣٨، وَالْبَحْرُ ٧/٧٩.

(٢) الْحَجَّةُ (خ) ٤/١٠٠.

(٣) الْآيَةُ ٣٣ «بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ»، وَانْظُرْ: السَّبْعَةُ ٥٥٣.

(٤) الْآيَةُ ٢٩ «فَاسْتَوْى عَلَى سُوقَهُ»، وَانْظُرْ: السَّبْعَةُ ٦٠٥.

(٥) الْآيَةُ ٤٢ مِنَ الْقَلْمَ.

(٦) الْآيَةُ ٤، وَانْظُرْ: الدَّرُ المَصْوُنُ ١/١٠١.

(٧) تَقْدَمْ بِرَقْمِ ١٢٨.

(٨) الْهَيْشُ بْنُ الرَّبِيعَ، شَاعِرٌ مِنْ مَخْضُرِمِ الدُّولَتَيْنِ الْأَمْرُوْيَةِ وَالْعَبَاسِيَةِ. فَصَبَحَ رَاجِزٌ، تَوَفَّى سَنَةً بَضْعِ وَثَمَانِينَ وَمُتَّهَةً. انْظُرْ: الشِّعْرُ وَالشِّعْرَاءُ ٢/٧٧٤، وَالْخَزَانَةُ ٤/٢٨٤.

(٩) انْظُرْ: الْمَمْتَعُ ٣٣٢.

- النمل -

الثالث: أن المفرد سمع همزة، كما سيأتي تقريره، فجاء جمّعه عليه. وأما «سوق» بالواو بعد الهمزة فإن ساقاً جمع على «سوق» بواو، فهمزت الأولى لانضمامها. وهذه الرواية غريبة عن قبلٍ، وقد قرأنا بها والله الحمد.

وأما «ساقها» فوجه الهمز أحد أوجهه: إما لغة من يقلّب الألف همزة، وعليه لغة العجاج في العالم والخاتم. وأنشد^(١):

٣٥٧٥ - وخندف هامة هذا العالم

وسيأتي تقريره أيضاً في «مساته»^(٢) في سياق إن شاء الله تعالى، وتقدم طرف منه في الفاتحة^(٣)، وإنما على التشبيه برأس وكأس، كما قالوا: «حلات السوق» حملاً على حلاته عن الماء أي طرده، وإنما حملاً للمفرد والمثنى على جمعهما. وقد تقرر في جمعهما الهمز.

قوله: «مُمَرْدٌ» أي ممليّ. ومنه الأمرد لملاسة وجهه من الشعر. وبيرية مرداء: لخلوها من النبات، ورمّلة مرداء: لا تثبت شيئاً. والمارد من الشياطين: من تعرّى من الخير وتجرّد منه. ومارد: حصن معروف. وفي أمثال الزباء: «تمرد مارد وعز الأبلق» قالتها في حضنِي امتنع فتحهما عليها^(٤).

(١) تقدم برقم ٨٧.

(٢) الآية ١٤.

(٣) انظر: الدر المصور ١/٧٤ - ٧٥.

(٤) كانت الزباء سارت إلى مارد حصن دُوّمة الجنديل، وإلى الأبلق وهو حصن تيماء، فامتنعا عليها، فقالت هذا المثل، وصار مثلاً لكل عزيز ممتنع. انظر: اللسان (مرد)، وانظر المثل في: مجمع الأمثال ١/١٢٦، وجمهرة الأمثال ١/٢٥٥.

والقواريرُ: جمْع قارُورَة، وهي الزجاج الشفافُ. و«مِنْ قواريرَ» صفةٌ ثانيةٌ لـ «صَرْحَ».

قوله: «مَعَ سَلِيمَانَ» متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ، ولا يتعلّق بـ «أَسْلَمْتُ»؛ لأنَّ إسلامه سابقٌ إسلامها بزمانٍ. وهو وجهٌ لطيفٌ. وقال ابن عطيَّة^(١): «وَمَعَ ظَرْفٍ^(٢) يُبَيَّنُ عَلَى الْفَتْحِ». وأَمَّا إِذَا أَسْكَنَتِ الْعَيْنَ فَلَا يَخْلَافُ أَنَّهُ حَرْفٌ» قلتُ: قد تقدَّمَ القولُ في ذلك^(٣). وقد قال مكي^(٤) هنا نحوً مِنْ قولِ ابن عطيَّةَ.

آ. (٤٥) قوله: **«أَنْ أَعْبُدُوا**»: يجوز في «أَنْ» أَنْ تكون مُفسَّرَةً، وأنْ تكون مصدريةً أي: بأنْ أَعْبُدُوا، فيجيء في محلِّها القولان^(٥).

قوله: «فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ» تقدَّمَ الكلَامُ في «إِذَا» الفجائية^(٦). والمراد بالفريقين: قومٌ صالحٌ، وأنهم انقسموا فريقين: مؤمن وكافر. وقد صرَّح بذلك في الأعراف حيث قال تعالى: «الَّذِينَ اسْتَكَبُرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ»^(٧). وجعلَ الزمخشري^(٨) الفريق الواحدَ صالحًا^(٩) وحده، والأخرَ جميعَ قومِه. وحملَه على ذلك العطفُ بالفاء؛ فإنه يُؤَذِّنُ أَنَّهُ بمجرَدِ إرسالِه صاروا فريقين،

(١) المحرر ١١٦/١٢.

(٢) يعده في المحرر: (وقيل: حرف).

(٣) انظر: الدر المصنون ١/٤٦.

(٤) المشكل له ١٤٩/٢.

(٥) ذهب سيبويه إلى أنَّ الم محلَ هو الجر، وذهب الخليل إلى أنَّ الم محلَ هو التصب. انظر: الدر المصنون ١/٢١١.

(٦) انظر: الدر المصنون ٤/٤٠.

(٧) الآية ٧٥ من الأعراف.

(٨) الكثاف ٣/١٥١.

(٩) الأصل: صالح.

- النمل -

ولا يصير قومه فريقين إلا بعد زمانٍ ولو قليلاً، و «يَخْتَصِّمُونَ» صفة لـ «فريقان» كقوله: «هذان خَصْمَانٌ اخْتَصَّمُوا» وإن طائفتيان من المؤمنين اقتتلوا، واختبر هنا مرااعة الجمع لكونها فاصلة.

آ. (٤٧) وَقَرِيءٌ^(١) «تَطَبَّرْنَا بِكَ» وهو الأصل وأدغم. وقد تقدم تقريره.

قوله: «تَفَتَّتُونَ» جاء بالخطاب مرااعة لتقدير الضمير. ولو رُوِّعِيَ ما بعده لقيل: «يُفَتَّتُونَ» بباء العيّنة، وهو جائز، ولكنه مرجوح. وتقول: أنت رجل تفعل، ويُفْعَل، بالتاء والياء، ونحن قومٌ نقرأ ويقرؤون.

آ. (٤٨) قوله: «تِسْعَةُ رَهْطٍ»: الأكثر أن تمييز العدد بهذا مجرور بـ «من»^(٢) كقوله: «أربعة من الطير»^(٣). وفي المسألة مذاهب^(٤)، أحدها: أنه لا يجوز إلا في قليل. الثاني: أنه يجوز، ولكن لا ينافي. الثالث: التفصيل بين أن يكون للقلة كرهٌ ونفرٌ فيجوز أو للكثرة فقط، أو لها وللقلة فلا يجوز، نحو: تسعه قوم. ونص سيبويه^(٥) على امتناع «ثلاث غنم». قال الزمخشري^(٦): «ولأنما جاز تمييز التسعة بالرهط لأنه في معنى الجمع كأنه قيل: تسعه أنفسٌ» قال الشيخ^(٧): وتقدير غيره «تسعة رجالٍ» هو الأولى لأنه من حيث أضاف إلى أنفسٍ كان ينبغي أن يقول «تسعم أنفسٌ»، على تأنيث

(١) البحر ٧/٨٢.

(٢) لأنه اسم جمع.

(٣) الآية ٢٦٠ من البقرة.

(٤) انظر: الارتفاع ١/٣٥٨.

(٥) الكتاب ٢/١٧٣.

(٦) الكشاف ٣/١٥١.

(٧) البحر ٧/٨٣.

النفس؛ إذ الفصيح فيها التأنيث. ألا تراهم عدُوا من الشذوذ قول الشاعر^(١):

٣٥٧٦ - ثلاثة أنفسٍ وثلاثٌ دُودٌ

.....
قلت: وإنما أراد تفسير المعنى.

قوله: «يُفْسِدُونَ» يجوز أن يكون نعتاً للمعدود أو العدد، فيكون في
موضع جرٌّ أو رفعٌ.

قوله: «وَلَا يُصْلِحُونَ» قيل: مؤكّدٌ للأول. وقيل: ليس مؤكّداً؛ لأنَّ
بعض المفسدين قد يُصلّحُ في وقتٍ ما، فأخبرَ عن هؤلاء باتفاقٍ توهُّم ذلك.

آ. (٤٩) قوله: «تقاسموا»: يجوز في «تقاسموا» أنْ يكون أمراً
أي: قال بعضهم لبعض: احلفوا على كذا. ويجوز أن يكون فعلًا ماضياً،
وحيثند يجوز أن يكون مفسرًا لـ«قالوا»، كأنه قيل: ما قالوا؟ فقيل: تقاسموا.
ويجوز أن يكون حالاً على إضمار «قد» أي: قالوا ذلك متقاسمين، وإليه ذهب
الزمخشري^(٢)، فإنه قال: «يُحتمل أنْ يكون أمراً وخبرًا في محل الحال بإضمار
قد». قال الشيخ^(٣): «أما قوله: «وخبرًا» فلا يصحُّ لأنَّ الخبر أحدُ قسميِّ
الكلام؛ لأنَّه ينقسم إلى الخبر والإنشاء، وجميع معانيه إذا حُقِّقت راجعة إلى
هذين القسمين». قلت: ولا أدرى: عدم الصحة من ماذ؟ لأنَّه جعل الماضي
خبرًا لاحتماله الصدق والكذب مقابلًا للأمر الذي لا يحتملهما. أما كون
الكلام لا ينقسم إلا إلى خبر وإنشاء، وأنَّ معانيه إذا حُقِّقت ترجُّع إليهما، فائيُّ
مدخلٍ لهذا في الرد على أبي القاسم؟

(١) تقدم برقم ٤٤١.

(٢) الكشاف ١٥٢/٣.

(٣) البحر ٨٣/٧.

- النمل -

ثم قال الشيخ^(١): «والتقيد بالحال ليس إلا من باب نسبة التقيد لا من نسبة الكلام التي هي الإسناد، فإذا أطلق عليها الخبر كان ذلك على تقدير: أنها لولم تكن حالاً لجاز أن تستعمل خبراً. وكذلك قولهم في الجملة الواقعية صلة: هي خبرية فهو مجاز والمعنى: أنها لولم تكن صلة لجاز أن تستعمل خبراً وهذا فيه غموض». قلت: مُسْلِمٌ أن الجملة ما دامت حالاً أو صلة لا يُقال لها: خبرية، يعني أنها تستقل بإفاده الإسناد؛ لأنها سبقت مساق القيد في الحال ومساق جزء الكلمة في الصلة، وكان ينبغي أن تذكر أيضاً الجملة الواقعية صفة فإن الحكم فيها كذلك.

ثم قال^(٢): «وأماماً إضماراً «قد» فلا يحتاج إليه لكثره وقوع الماضي حالاً دون «قد»، كثرة ينبغي القياس عليها» قلت: الزمخشري مشى مع الجمهور؛ فإن مذهبهم أنه لا بد من «قد» ظاهرة أو مضمرة ليقربه من الحال.

وقرأ^(٣) ابن أبي ليلى «تقسموا» دون الف مع تشديد السين. والتقاسم والتقصيم كالظهور والتظاهر.

قوله: «بِاللَّهِ إِنْ جَعَلْتَ «تقاسموا» أَمْرًا تَعْلَقَ بِهِ الْجَارُ قَوْلًا وَاحِدًا، وَإِنْ جَعَلْتَهُ ماضيًّا احْتَمَلَ أَنْ يَتَعْلَقَ بِهِ، وَلَا يَكُونُ داخلاً تَحْتَ الْمَقْولِ، وَالْمَقْولُ هُوَ «لَبِيَّتَهُ» إِلَى آخِرِهِ. وَاحْتَمَلَ أَنْ يَتَعْلَقَ بِمَحْذُوفٍ هُوَ فَعْلُ الْقَسْمِ، وَجَوابُهُ «لَبِيَّتَهُ» فَعْلُ هَذَا يَكُونُ مَعَ مَا بَعْدِهِ داخلاً تَحْتَ الْمَقْولِ».

قوله: «لَبِيَّتَهُ» قرأ^(٤) الأَخْوَان ببناء الخطاب المضمومة وضم التاء،

(١) البحر ٧/٨٣.

(٢) البحر ٧/٨٣.

(٣) البحر ٧/٨٣.

(٤) السبعة ٤٨٣، والتيسير ١٦٨، والنشر ٢/٣٣٨، والبحر ٧/٨٤، والحججة ٥٣٠، والقرطبي ١٣/٢١٦، والشواذ ١١١.

- النمل -

والباقيون بنون المتكلّم وفتح التاء. «ثم لَقُولَنْ» قراءة الأخوان بتاء الخطاب المفتوحة وضم اللام . والباقيون بنون المتكلّم وفتح اللام . ومجاحد وابن وثاب والأعمش كقراءة الأخوين ، إلا أنه بباء الغيبة في الفعلين . وحميد ابن قيس بهذه القراءة في الأول وكقراءة غير الأخوين من السبعة في الثاني .

فاما قراءة الأخوين : فإن جعلنا «تقاسموا» فعل أمر فالخطاب واضح رجوعاً بآخر الكلام إلى أوله . وإن جعلناه ماضياً فالخطاب على حكاية خطاب بعضهم لبعض بذلك . وأما قراءة بقية السبعة : فإن جعلناه ماضياً أو أمراً ، فالامر فيها واضح وهو حكاية / إخبارهم عن أنفسهم . وأما قراءة الغيبة فيما ظهر [أ/٦٩٧] على أن يكون «تقاسموا» ماضياً رجوعاً بآخر الكلام على أوله في الغيبة . وإن جعلناه أمراً كان «لنبيته» جواباً لسؤال مقدر كأنه قيل : كيف تقاسموا؟ فقيل : لنبيته . وأما غيبة الأول والتكلّم في الثاني فتعليله مأخذٌ مما تقدم في تعليل القراءتين .

قال الزمخشري^(١) : «وَقُرِيَّةً لَنَبِيَّتِهِ» بالياء والتاء والنون . فتقاسموا مع التاء والنون يصح فيه الوجهان – يعني يصح في «تقاسموا» أن يكون أمراً ، وأن يكون خبراً – قال : «ومع الياء لا يصح إلا أن يكون خبراً». قلت : وليس كذلك لما تقدم : من أنه يكون أمراً ، وتكون الغيبة فيما بعده جواباً لسؤال مقدر . وقد تابع الزمخشري أبو البقاء^(٢) على ذلك فقال : «تقاسموا» فيه وجهان ، أحدهما : هو أمر أي : أمر بعضهم بذلك بعضاً . فعلى هذا يجوز في «لنبيته» النون تقديره : قولوا : لنبيته ، والتاء على خطاب الأمر المأمور . ولا يجوز الياء . والثاني : هو فعل ماض . وعلى هذا يجوز الأوجه الثلاثة – يعني بالأوجه : النون

(١) الكشاف ١٥٢/٢ .

(٢) الإملاء ١٧٣/٢ ، ١٧٤ .

- النمل -

والباء والباء . قال : « وهو على هذا تفسير »^(١) أي : تقاسموا على كونه ماضياً : مُفَسِّر لنفسه « قالوا ». وقد سبقهما إلى ذلك مكي^(٢) . وقد تقدّم توجيه ما منعه والله الحمد والمنة . وتزيل هذه الأوجه بعضها على بعض مما يصعب استخراجُه منْ كلامِ القوم ، وإنما رأيته من أقوالِ شتى . وتقديم الكلام في « مهليك أهله » في : النمل^(٣) .

آ . (٥١) قوله : **«أَنَا دَمَرْنَا هُمْ»** :قرأ الكوفيون بالفتح . والباقيون بالكسر . فالفتح من أوجهه ، أحدها : أن يكون على حذف حرف الجرّ ، أي : لأنّا دَمَرْنَا هُمْ . و « كان » تامة و « عاقبة » فاعلّ بها ، و « كيف » حال . الثاني : أن يكون بدلاً من « عاقبة » أي : كيف كان تدميرنا إياهم بمعنى : كيف حدث . الثالث : أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي : هي أنا دَمَرْنَا هُمْ أي : العاقبة تدميرنا إياهم . ويجوز مع هذه الأوجه الثلاثة أن تكون « كان » ناقصة ، وتجعل « كيف » خبراً ، فتصير الأوجه ستة : ثلاثة مع تمام « كان » وثلاثة مع نقصانها . ويزاد^(٤) مع الناقصة وجه آخر : وهو أن تجعل « عاقبة » اسمها و « أنا دَمَرْنَا هُمْ » خبراً و « كيف » حال . فهذه سبعة أوجه .

والثامن : أن تكون « كان » « زائدة » ، و « عاقبة » مبتدأ ، وخبره « كيف » و « أنا دَمَرْنَا هُمْ » بدل من « عاقبة » أو خبر مبتدأ مضمر . وفيه تعسف . التاسع : أنها على حذف الجار أيضاً ، إلا أنه الباء أي : بأنّا دَمَرْنَا هُمْ ، ذكره أبو البقاء^(٥) . وليس بالقوي . العاشر : أنها بدل من « كيف » وهذا وهم من قائله لأن المبدل من اسم

(١) الإملاء : تفسير لـ « قالوا » .

(٢) مشكل الإعراب له ١٥١/٢ .

(٣) الآية ٤٩ من النمل . والأصل « الكهف » وهو سهو .

(٤) الأصل : وزيادة .

(٥) الإملاء ١٧٤/٢ .

- النمل -

الاستفهام يلزِمُ معه إعادةً حرف الاستفهام نحو: «كم مالك أعشرون أم ثلاثة؟»؟ وقال مكي^(١): «ويجوز في الكلام نصب عاقبة»^(٢)، ويجعل «أنا دَمْرَنَاهم» اسمَ كانَ انتهى. بل كان هذا هو الأرجح، كما كان النصب في قوله «فما كان جوابَ قوله إلَّا أنْ قالوا» ونحوه أرجح لما تقدَّم من شبهه بالمضمر لتأويله بالمصدر، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا.

وقرأ^(٣) أبُي «أنْ دَمْرَنَاهم» وهي أنَّ المصدريَّة التي يجوز أنْ تنصب المضارع، والكلام فيها كالكلام على «أنا دَمْرَنَاهم». وأمَّا قراءة الباقيين فعلَ الاستئناف، وهو تفسير للعاقبة. و«كان» يجوز فيها التمام والنقصان والزيادة. وكيف وما في حَيَّزها في محل نصب على إسقاط الخافض، لأنَّه مُعلَّق للنظر.

و«أجمعين» تأكيد^(٤) للمعطوف والمعطوف معاً.

آ. (٥٢) قوله: **«خاويَّة»**: العامة على نصِّها حالاً. والعامل فيها معنى اسم الإشارة. وقرأ^(٥) عيسى «خاويَّة» بالرفع: إما على خبر «تلك» و«بيوْتُهُم» بدلٌ من «تلك»، وإما خبر ثانٍ و«بيوْتُهُم» خبرُ أولٍ، وإما على خبر مبتدأ محذوف أي: هي خاويَّة، وهذا إضمارٌ مُستَغنِي عنه. و«بما ظَلَمُوا» متعلق بـ«خاويَّة» / أي: بسبب ظُلمِهم.

[٦٩٧/ب]

آ. (٥٤) قوله: **«ولُوطَاء»**: إما منصوب عطفاً على «صالحاً»^(٦)

(١) المشكَل ٢/١٥٢.

(٢) قال: على خبر كان.

(٣) القرطبي ١٣/٢١٧، والبحر ٧/٨٦.

(٤) في هذا نظر.

(٥) القرطبي ١٣/٢١٨، والبحر ٧/٨٦.

(٦) في الآية ٤٥.

- النمل -

أي : وأَرْسَلْنَا لُوطًا ، وإنما عطفاً على الذين آمنوا أي : وَأَنْجَيْنَا لُوطًا ، وإنما بـ «اذْكُر» مضمرة .

قوله : «إذ قال» بدأ اشتغالِ من «لوطًا». وتقدّم نظيره في مريم^(١) وغيرها .

قوله : «وَأَنْتُمْ تُبَصِّرُونَ» جملة حالية من فاعل «تَأْتُونَ» ، أو من «الفاحشة» والعائد ممحونف ، أي : تُبَصِّرونَها لَسْتُمْ عُمِيًّا عنها ، جاهلين بها ، وهو أشنع .

آ . (٥٥) قوله : **«شَهْوَةٌ»** : مفعول من أجله ، أو في موضع الحال ، وقد تقدّم^(٢) .

آ . (٥٦) قوله : **«فِيمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ»** : خبر مقلّم ، و «إلا أن قالوا» في موضع الاسم . وقرأ^(٣) الحسن وابن أبي إسحاق برفعه اسمًا ، و «إلا أن قالوا» خبراً . وهو ضعيف^(٤) لما عرفت غير مرئ . وتقدّم قرأتنا «قَدَرْنَا»^(٥) تشديداً وتحقيقاً .

(١) انظر: الدر المصنون ٥٧٦/٧.

(٢) انظر: الدر المصنون ٥/٣٧٢.

(٣) المحتبب ١٤١/٢، والإتحاف ٣٣١/٢، والبحر ٨٦/٧.

(٤) قال ابن جني في المحتبب ١١٥/٢ - في تعلييل كون «أن» وصلتها أعرف من الاسم المظهر - : «وذلك لشيء «أن» وصلتها بالمضمر من حيث كان لا يجوز وصفها كما لا يجوز وصف المضمر ، والمضمر أعرف من الظاهر». وانظر: الدر المصنون ٣٧٣/٥.

(٥) الآية ٦٠ من البحر . قرأ أبو بكر بتحقيق الدال والباقيون بتشديدها . انظر: الدر المصنون ٧/١٧٠ ، وفي النمل هنا قرأ أبو بكر كذلك بالتحقيق . انظر: البحر ٨٦/٧ .

- النمل -

آ. (٥٨) والمخصوص بالذم ممحذف. أي: فسأء مطر المنذرین
مطّرهم.

آ. (٥٩) قوله: «**قُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ**»: العامة على كسر لام «**قُلْ**»
للتقاء الساكنين. وأبو السمال^(١) بفتحها تخفيفاً، وكذا في قوله: «**وَقُلْ**: الْحَمْدُ
لِلَّهِ سَيِّرِيْكُمْ آيَاتِهِ»^(٢). و«سلام» مبتدأ سُوَغُ الابتداء به كونه دعاء.

قوله: «أَمْ مَا» «أَمْ» هذه متصلة عاطفة لاستكمال شروطها. والتقدير:
أيهما خير؟ و«خير»: إما تفضيل على رغم الكفار وإلزام الخصم ، أو صفة
لا تفضيل فيها. و«ما» في «أَمْ مَا» بمعنى الذي . وقيل: مصدر. وذلك على
حذف مضارف من الأول. أي: أتوحيد الله خيراً أم شرّاً لهم.

وقرأ^(٣) أبو عمرو وعاصم «أَمْ مَا يُشْرِكُون» بالغيبة حملاً على ما قبله من
قوله...^(٤).

آ. (٦٠) قوله: «**أَمْ مَنْ خَلَقَ**»: أَمْ هذه منقطعة؛ لعدم تقدّم
همزة استفهام ولا تسوية . و«**مَنْ خَلَقَ**» مبتدأ . وخبره ممحذف، فقدره
الزمخشي^(٥): «**خَيْرٌ أَمْ مَا تُشْرِكُون**» فقدر ما أثبته في الاستفهام الأول ، وهو
حسن ، وقدره ابن عطية: «يُكَفِّرُ بِنَعْمَتِهِ وَيُشْرِكُ بِهِ ، وَنَحْوُ هَذَا مِنَ الْمَعْنَى».

(١) البحر ٧/٨٨، والمحرر ١٢/١٢٢.

(٢) الآية ٩٣ من النمل.

(٣) التيسير ١٦٨ ، والقرطبي ١٣/٢٢١ ، والحجۃ ٥٣٣ ، والشر ٢/٣٣٨ ، والبحر ٧/٨٨.

(٤) خرم في الأصل . وقال في الحجۃ في هذه القراءة: «جعل الكلام خبراً عن أهل الشرك وهم غيب ، وقرأ الباقون بالباء وحاجتهم أن الكلام أتى عقيب المخاطبة».

(٥) تقدير الزمخشي وابن عطية هذا في قراءة الأعمش «أَمْ» بفتح الميم مخففة .
انظر: الكشاف ٣/١٥٤ ، والمحرر ١٢/١٢٤.

- النحل -

وقال أبو الفضل الرازي^(١): «لا بد من إضمار جملة معادلة، وصار ذلك المضمّر كالمنطق [به] لدلالة الفحوى عليه. وتقدير تلك الجملة: أمن^(٢) خلق السموات والأرض كمن لم يخلق، وكذلك أخواتها. وقد أظهر في غير هذا الموضع^(٣) ما أضمّر فيها، كقوله تعالى: «أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمْ لَا يَخْلُقُ»^(٤). قال الشيخ^(٥): «وتسمية هذا المقدّر جملة: إن أراد بها جملة من الألفاظ فصحيح، وإن أراد الجملة المصطلح عليها في التحريف ليس بصحيح، بل هو مضمّر من قبيل المفرد».

وقرأ الأعمش^(٦): «أَمْن» بتخفيف الميم جعلها «مَنْ» الموصولة، داخلة عليها همزة الاستفهام. وفيها وجهان، أحدهما: أن تكون مبتدأة، والخبر ممحظف. وتقديره ما تقدّم من الأوجه. ولم يذكّر الشيخ^(٧) غير هذا. والثاني: أنها بدل من «الله» كأنه قيل: أمن خلق السموات والأرض خير أم ما تشركون. ولم يذكّر الزمخشري^(٨) غيره. ويكون قد فصل بين البدل والمبدل منه بالخبر وبالمعطوف على المبدل منه. وهو نظير قوله: «أَزِيدَ خَيْرًا أَمْ عَمَرُوا أَخْوَكَ» على أن يكون «أخوك» بدلًا من «أزيد»، وفي جواز مثل هذا نظر. قوله: «فَأَبَيْتُ» هذا التفات من العيبة إلى التكلم لتأكيد معنى اختصاص

(١) انظر: البحر ٧/٨٩، والنص كذلك في قراءة الأعمش.

(٢) الأصل: «أم من» والتوصيب من «البحر» لأنها للأعمش.

(٣) الأصل «الموضع».

(٤) الآية ١٧ من النحل.

(٥) البحر ٧/٨٩.

(٦) المحتبس ١٤٢/٢، والإتحاف ٣٣٢/٢ منسوبة للمطوعي، والبحر ٧/٨٩.

(٧) البحر ٧/٨٩.

(٨) الكشاف ٣/١٥٤.

- النمل -

ال فعل بذاته، والإِنذار بـأَنْ إِنْبَاتِ الْحَدَائِقِ الْمُخْتَلِفَةِ الْأَلْوَانِ وَالْطَّعُومَ مَعَ سَقِيَهَا بِمَاءٍ وَاحِدٍ لَا يَقْتِيرُ عَلَيْهِ إِلَّا هُوَ وَحْدَهُ؛ وَلِذَلِكَ رَسْحَهُ بِقُولِهِ: «مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا».

والْحَدَائِقُ: جَمْعُ حَدِيقَةٍ، وَهِيَ الْبَسْتَانُ. وَقِيلَ: الْقَطْعَةُ مِنَ الْأَرْضِ ذَاتُ الْمَاءِ. قَالَ الرَّاغِبُ^(۱): «سُمِّيَتْ بِذَلِكَ تَشِيهًا بِحَدَائِقِ الْعَيْنِ فِي الْهَيْثَةِ وَحُصُولِ الْمَاءِ فِيهِ»^(۲) وَقَالَ غَيْرُهُ: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِإِحْدَاقِ الْجُدْرَانِ بِهَا. وَلَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّهَا يُطْلَقُ عَلَيْهَا ذَلِكَ مَعَ دَعْمِ الْجُدْرَانِ.

وَوَقْفُ الْقَرَاءَةِ^(۳) عَلَى «ذَاتٍ» مِنْ «ذَاتَ بَهْجَةٍ» بِتَاءٍ مَجْبُورَةٍ. وَالْكَسَائِيُّ بِهَاءٍ لِأَنَّهَا تَاءٌ تَائِيٌّ.

قَوْلُهُ: «مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا»^(۴) اسْمُ / كَانُ، وَ«لَكُمْ» خَبْرُ [۱/۶۹۸] مَقْدُمٌ. وَالْجَمْلَةُ الْمَنْفِيَّةُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صَفَّةً لِـ«حَدَائِقَ»، وَأَنْ تَكُونَ حَالَةً لِتَخْصِيصِهَا بِالصَّفَّةِ. وَقَرَأَ^(۵) ابْنُ أَبِي عَبْلَةَ «ذَوَاتَ بَهْجَةٍ» بِالْجَمْعِ وَفُعْلِ مَاءِ «بَهْجَةٍ».

آ. (۶۱) قَوْلُهُ: «خَلَالَهَا»: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لِجَعْلِ بَعْنَى خَلَقَ الْمُتَعَدِّيَّ لَوَاحِدٍ، وَأَنْ يَكُونَ فِي مَهْلِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي^(۶) عَلَى أَنَّهَا بَعْنَى صَيْرٌ.

قَوْلُهُ: «بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ» يَجُوزُ فِيهِ مَا جَازَ فِي «خَلَالَهَا». وَالْحَاجِزُ: الْفَاصِلُ. حَجَزٌ بَيْنَهُمْ يَحْجِزُ أَيِّ: مَنْعَ وَفَصْلٍ.

(۱) المفردات ۱۱۱.

(۲) الراغب: «فيها».

(۳) النشر ۲/۱۳۲، والإتحاف ۲/۳۳۲.

(۴) البحر ۷/۸۹.

(۵) لَيْسَ الظَّرْفُ نَفْسَهُ مَفْعُولًا ثَانِيًّا إِنَّمَا مَتَعَلِّمُهُ.

- النمل -

وَقُرِيءَ «إِلَهٌ» بتحقيق الهمزتين. وتحقيق الثانية وإدخال ألف بينهما تخفيفاً وتسهيلأ^(١). وهذا كله معروفٌ من أول هذا الموضوع^(٢). وقُرِيءَ «إِلَهٌ» بالنصب على إضمار: أَتَدْعُونَ أو أَتُشْرِكُونَ إِلَهًا.

آ. (٦٢) والمُضطَرُ: اسمٌ مفعولٌ. ماحوَّدٌ مِنْ اضطُرَّ، ولا يُستعمل إلا مبنياً للمفعول. وإنما كُرِرَ الجَعْلُ هنا، ولم يُشرَكُ بين المعمولات في عامل واحد؛ لأنَّ كُلَّ واحدةٍ مِنْ هذه منه مستقلةٌ فَأَمْرَرَهَا^(٤) في جملةٍ مستقلةٍ ب بنفسها.

آ. (٦٣) قوله: «بُشِّرًا»: قد تقدَّم في الأعراف^(٥).

وقرأ^(٦) أبو عمرو وهشام «قليلاً ما يذَكَّرون» بالغيبة، والباقيون بالخطاب. وهذا واضحٌ. وأبو حبيبة «تَذَكَّرُون».

آ. (٦٥) قوله: «إِلَّا اللَّهُ»: فيه أوجه، أحدها: أنه فاعلٌ «يَعْلَمُ» و«مَنْ» مفعوله. و«الغَيْبُ» بدلٌ من «مَنْ السَّمَاوَاتِ» أي: لا يعلمُ غيبَ مَنْ في السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا اللَّهُ أي: الأشياء الغائبة التي تَحْدُثُ في العالم.

(١) قال في الحجة ٥٣٣: «قرأ نافع وأبو عمرو بهمزة واحدة مطولة. استقل الجمجم بين همزتين، أدخل بينهما ألفاً، ثم لين الثانية. وقرأ ورش وابن كثير بهمزة واحدة من غير مد وهو أن تحقق الأولى وتحتفظ الثانية ولم تدخل بينهما ألفاً. وقرأ هشام بهمزتين بينهما مدة». وانظر: البحر ٧/٨٩.

(٢) انظر: الدر المصنون ١/١١٠.

(٣) البحر ٧/٨٩، والكشف ٣/١٥٥.

(٤) أمره على الشيء: سلكه فيه، والإدغام هو الوجه.

(٥) انظر: الدر المصنون ٥/٣٤٦.

(٦) عاد إلى الآية ٦٢. وانظر: السبعة ٤٨٤، والنشر ٢/٣٣٨، والتيسير ١٦٨، والقرطبي ١٣/٢٢٥، والحجـة ٥٣٤، والبحر ٧/٩٠.

- النمل -

وهو وجهٌ غريبٌ ذكرهُ الشِّيخُ^(١). الثاني: أنه مستثنٍ متصلٌ مِنْ «مَنْ»، ولكن لا بُدًّ من الجمع بين الحقيقة والمجاز في الكلمة واحدةٌ على هذا الوجه بمعنى: أنَّ عِلْمَهُ في السموات والأرض، فيندرجُ في «مَنْ في السموات والأرض» بهذا الاعتبار وهو مجازٌ، وغيره من مخلوقاته في السموات والأرض حقيقة، فبذلك الاندراجه المُؤَولُ اسْتُثْنِي مِنْ «مَنْ» وكان الرفعُ على البدر أَوْلَى لأنَّ الكلامَ غير موجَبٍ.

وقد ردَّ الزمخشري^(٢) هذا: بأنه جَمْعٌ بين الحقيقة والمجاز، وأوجب أن يكون مقطعاً فقال: «فَإِنْ قلتَ: لِمَ رُفِعَ اسْمُ اللَّهِ، وَاللَّهُ يَتَعَالَى أَنْ يَكُونَ مِنْ فِي السموات والأرض؟ قلتَ: جاءَ عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ حِيثُ يَقُولُونَ: «مَا فِي الدارِ أَحَدٌ إِلَّا حَمَارٌ» يَرِيدُونَ: مَا فِيهَا إِلَّا حَمَارٌ، كَانَ «أَحَدًا» لَمْ يُذَكَّرْ. وَمِنْ قَوْلِهِ^(٣):

٣٥٧٧— عَشِيَّةً مَا تُغْنِي الرُّمَاحُ مَكَانَهَا
وَلَا النَّبْلُ إِلَّا الْمَشْرَفُ الْمُضَمِّمُ

وقولُهم: «ما أَنْتَيْ زِيدٌ إِلَّا عُمْرُو، وَمَا أَعْنَتْيْ^(٤) إِخْوَانَكُمْ إِلَّا إِخْوَانَهُ». فإنْ قلتَ: ما الداعي إلى اختيار المذهب التميي على الحجازي؟ قلتَ: دَعْتُ إِلَيْهِ نُكْتَةً سِرِّيَّةً حِيثُ أَخْرَجَ الْمَسْتَنْيَ مُخْرَجَ قَوْلِهِ^(٥):

٣٥٧٨— إِلَّا الْيَعَافِرُ

(١) البحر ٩١/٧.

(٢) الكشاف ١٥٦/٣.

(٣) تقدم برقم ١٦٧٢.

(٤) الكشاف: وما أَعْنَاهُ.

(٥) تقدم برقم ١٧٧٣.

- النحل -

بعد قوله:

٣٥٧٩ ليس بها أنيس

ليُوْلَى المعنى إلى قولك: إن كان الله ممْنَ في السموات والأرض فهم يعلمون الغيب. يعني: أن عِلْمَهُم الغيب في استحالته كاستحالَةَ أن يكون الله منهم. كما أنَّ معنى ما في البيت: إن كانت اليعافيرُ أنيساً فيها أنيس، بـأَنَّ للقول بخُلُوها من الأنيس. فإن قلت: هَلْ رَأَيْتَ أَنَّ اللهَ ممْنَ في السموات والأرض؟، كما يقول المتكلمون: «إِنَّ اللَّهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ» على معنى: أن عِلْمَهُ في الأماكن كلها، فكأنَّ ذاتَه فيها حتى لا يُحْمَل على مذهب بنى تميم؟ قلت: يَأْبَى ذلك أَنْ كونَه في السموات والأرض مجاز، وكونَهم فيهنَ حقيقة، وإرادة المتكلم بعبارة واحدة حقيقة ومجازاً غير صحيح. على أنْ قولك «مَنْ في السموات والأرض» ويجعلك بينه وبينهم في إطلاق اسم واحد، فيه إيهام تَسْوِيَة، والإيهامات مُزَالَةُ عنه وعن صفاتِه. ألا ترى كيف قال عليه السلام لمن قال: «وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى»^(١)، «إِنَّ خَطِيبَ الْقَوْمِ أَنْتَ». قلت: فقد رَجَحَ الانقطاع واعتذر عن ارتکابِ مذهب التميمين بما ذكر. وأكثرُ العلماء أنه لا يُجْمِعُ بين الحقيقة والمجاز في كلامه واحدة. وقد قال به الشافعي^(٢).

[٦٩٨/ب] قوله: «أَيَّانَ» هي هنا، بمعنى «متى» / وهي منصوبة بـ«يَعْشُونَ» فعلُهُ بـ«يَشْعُرُونَ» فهي مع ما بعدها في محل نصب بـ«يَسْقَاطُ الباءُ أي: ما يَشْعُرونَ بذلك». وقرأ^(٢) السُّلْمَيُّ «أَيَّانَ» بـ«كسر الهمزة»، وهي لغة قومه بنى سُلَيْمَ.

(١) رواه مسلم برقم ٨٧٠، ٧ كتاب الجمعة، ٢/٥٩٤، وأبوداود كتاب الصلاة ٢٢٩، باب الرجل يخطب على قوس ١/٦٦٠.

(٢) المحتسب ٢/١٤٢، والبحر ٧/٩٢.

آ. (٦٦) قوله : «أَدَارَكَ» : قرأ^(١) ابنُ كثير و أبو عمرو و نافع^(٢) «أَدَرَكَ» كأَكْرَم . والباقيون من السبعة «أَدَارَكَ» بهمزة وَصْلٍ ، وتشديد الدالِ المفتوحة ، بعدها أَلْفٌ . والأصلُ : تَدارَكَ وَهِيَ قَرَا أَبِي^(٣) ، فَأَرِيدَ إِدْغَامُ التاءِ في الدالِ فَأَبْدَلَتْ دالًا ، وسُكِّنَتْ فَتَعَذَّرَ الابتداءُ بِهَا لِسْكُونِهَا ، فَاجْتَلَيْتْ همزةُ الوصلِ فَصَارَ أَدَارَكَ كَمَا تَرَى ، وَتَحْقِيقُ هَذَا قَدْ تَقدَّمَ فِي رَأْسِ الْحَزْبِ مِن البقرة : «فَادَارَأْتُمْ فِيهَا»^(٤) . وقراءةُ ابنِ كثير قيل : تَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَفْعَلُ فِيهَا بِمَعْنَى تَفَاعَلَ فَتَتَجَدَّدُ الْقِرَاءَاتُ . وقيل : أَدَرَكَ بِمَعْنَى بَلَغَ وَانْتَهَى . وقرأ سليمان^(٥) وعطاً ابناً يسار «بَلَّ أَدَرَكَ» بفتح لام «بل» وتشديد الدالِ دونَ أَلْفٍ بعدها . وتخرِيجُها : أَنَّ الْأَصْلَ أَدَرَكَ عَلَى وزنِ افْتَعَلِ^(٦) فَأَبْدَلَتْ تاءَ الْأَفْتَعَالِ دالًا لِوَقْوعِهَا بَعْدَ الدالِ . قال الشِّيخ^(٧) : «فَصَارَ فِيهِ قَلْبُ الثَّانِي لِلْأَوَّلِ» كَفُولِهِمْ : أَثْرَدَ^(٨) ، وَأَصْلُهُ أَثْرَدَ مِنَ الشَّرِيد»^(٩) . انتهى . قلت : ليس هذا مما قُلِّبَ فِيهِ الثَّانِي لِلْأَوَّلِ لِأَجْلِ الإِدْغَامِ كَأَثْرَدَ فِي أَثْرَدَ ؛ لِأَنَّ تاءَ الْأَفْتَعَالِ تُبَدِّلُ دالًا بَعْدَ أَحْرَفٍ مِنْهَا الدالُّ نَحْوَ أَدَانَ فِي افْتَعَلِ مِنَ الدَّيْنِ فَالْإِبْدَالُ لِأَجْلِ كَوْنِ الدالِ

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٨٥، والنمير ١٦٨، والبحر ٩٢/٧، والقرطبي ١٣/٢٢٦، والحججة ٥٣٥، والمحتب ١٤٢/٢، والشواذ ١١٠.

(٢) المشهور عن نافع أن قراءته هنا كباقي السبعة.

(٣) انظر: إعرابه للاية ٧٢ من البقرة في الدر المصنون ١/٤٣٤.

(٤) سليمان بن يسار أبو أيوب الهلايلي المدني تابعي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن. توفي سنة ١٠٧. طبقات القراء ١/٣١٨.

(٥) أي: أَدْتَرَكَ.

(٦) البحر ٩٢/٧.

(٧) أَثْرَدَ الشَّرِيدَ: اتخذه.

(٨) قال في اللسان (ثرد): «أَصْلُهُ أَثْرَدَتْ عَلَى افْتَعَلَتْ فَلَمَّا اجْتَمَعَ حِرْفَانَ مُخْرِجَاهُمَا مُتَقَارِبَيْنَ فِي كَلْمَةٍ وَاحِدَةٍ وَجَبَ الإِدْغَامِ فَأَبْدَلُوهُمَا مِنَ الْأَوَّلِ تاءً فَأَدْغَمُوهُ فِي مَثْلِهِ، وَنَاسٌ مِنَ الْعَرَبِ يَبْدَلُونَ مِنَ التاءِ ثاءً فَيَقُولُونَ: أَثْرَدَتْ فِي كَوْنِ الْحِرْفِ الْأَصْلِيِّ هُوَ الظَّاهِرُ».

- النمل -

فأَءَ لِلإِدْعَامِ، فَلَيْسَ مثْلَ أَثْرَدَ فِي شَيْءٍ فَتَأْمُلْهُ إِنَّهُ حَسَنٌ. فَلَمَّا أَدْغَمَتِ الدَّالُ فِي الدَّالِ أَدْخَلْتُ هَمْزَةَ الْاسْتِفَاهَمِ فَسَقَطَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فَصَارَ الْمَفْظُوْتُ «أَدْرَكَ» بِهَمْزَةِ قَطْعٍ مفتوحةٍ، ثُمَّ نُقلَّتْ حَرْكَةُ هَذِهِ الْهَمْزَةِ إِلَى لَامِ «بَلْ» فَصَارَ الْمَفْظُوْتُ «بَلْ دَرَكَ».

وَقَرَا أَبُورِجَاءُ وَشِيشَةُ وَالْأَعْمَشُ وَالْأَعْرَجُ وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَتُرْوَى عَنْ عَاصِمٍ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ بَكَسَرَ لَامَ «بَلْ» عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَأْتُوا بِهَمْزَةِ اسْتِفَاهَمٍ.

وَقَرَا عَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنِ وَابْنِ مُحَيْصِنِ «أَدْرَكَ» بِهَمْزَةِ ثُمَّ الْفِي بَعْدَهَا^(۱). وَأَصْلُهَا هَمْزَتَانِ أَبْدِلْتُ ثَانِيهِمَا أَلْفًا تَحْفِيْفًا. وَأَنْكَرَهَا أَبُو عُمَرْ وَرَوَى قَلْتُ: وَقَدْ تَقْدَمَ أُولَي الْبَقَرَةِ أَنَّهُ قُرِيَّ^(۲) «أَنْدَرْتَهُمْ» بِأَلْفِ صَرِيقَةٍ فَلَهُذِهِ بَهَا أَسْوَةً. وَقَالَ أَبُو حَاتَّمَ: «لَا يَجُوزُ الْاسْتِفَاهَمُ بَعْدَ «بَلْ» لِأَنَّ «بَلْ» إِيجَابٌ، وَالْاسْتِفَاهَمُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِنْكَارٌ بِمَعْنَى: لَمْ يَكُنْ، كَفَوْلَهُ تَعَالَى: «أَشَهَدُوْنَا خَلْقَهُمْ»^(۳) أَيْ: لَمْ يَشْهُدُوْنَا، فَلَا يَصِحُّ وَقْوَعُهُمَا معاً لِلتَّنَافِي الَّذِي بَيْنَ إِيجَابِ وَإِنْكَارِ. قَلْتُ: وَفِي مَنْعِ هَذَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّ «بَلْ» لِإِضْرَابِ الْاِنْتِقَالِ، فَقَدْ أَضْرَبَ عَنِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ، وَأَخْدَى فِي اسْتِفَاهَامِ ثَانِيٍّ. وَكَيْفَ يُنْكِرُ هَذَا وَالنَّحْوَيُونَ يُقْدِرُوْنَ «أَمْ» الْمَنْقُطَعَةَ بِـ«بَلْ» وَهَمْزَةً؟ وَعَجِبْتُ مِنَ الشَّيْخِ كَيْفَ قَالَ^(۴) هَنَا: «وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُ الْمَتَّاخيرِ الْاسْتِفَاهَمَ بَعْدَ «بَلْ» وَشِيهَهُ؟ يَقُولُ الْقَائِلُ: «أَخْبَرْتُ، بَلْ أَمَّا شَرِبْتُ» عَلَى تَرْكِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ وَالْأَخْدِى فِي الثَّانِي». اِنْتَهِي

(۱) وَرَسَمْهَا الإِمْلَانِيُّ آدْرَكَ.

(۲) وَهِيَ رَوَايَةُ عَنْ وَرْشٍ، وَانْظُرْ: الدَّرُ المَصْوُنُ ۱/۱۱۰، وَالآيةُ ۶ مِنَ الْبَقَرَةِ.

(۳) الآيةُ ۱۹ مِنَ الزَّخْرَفِ.

(۴) الْبَحْرُ ۷/۹۲.

- النمل -

فتخصيصه بعض المتأخرین یؤذن أن المتقدّمين وبعض المتأخرین یمنعونه، وليس كذلك لما حَكِيَتْ عنهم في «أم» المنقطعة.

وقرأ ابن مسعود «بل أَدْرَكَ» بتحقيق الهمزتين. وقرأ ورش في رواية «بل أَدْرَكَ» بالنقل. وقرأ ابن عباس أيضاً «بلى أَدْرَكَ»^(١) بحرف الإيجاب اخت نعم. و«بلى أَدْرَكَ» بتألِف بين الهمزتين. وقرأ أَبُي مجاهد «أم» ببدل «بل» وهي مخالفة للسُّواد.

قوله: «في الآخرة» فيه وجهان، أحدهما: أن «في» على بابها و«أَدْرَكَ»^(٢) وإن كان ماضياً لفظاً فهو مستقبل معنى؛ لأنه كائن قطعاً كقوله: «أَتَى أَمْرُ اللَّهِ»^(٣) وعلى هذا فـ«في» متعلق بـ«أَدْرَكَ». والثاني: أن «في» بمعنى الباء أي بالأخرة. وعلى هذا فيتعلق بنفس علمهم كقولك: «عِلْمِي بِزِيدٍ كَذَا». وأَمَّا قراءة من قرأ «بلى» فقال الزمخشري^(٤): «لَمَّا جاءَ بـ«بلى» بعده قوله: «وَمَا يَشْعُرُونَ» كان معناه: «بلى يَشْعُرونَ» ثم فَسْرٌ / الشعور بقوله «أَدْرَكَ»^[١/٦٩٩] عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ» على سبيل التهكم الذي معناه المبالغة في تفسيـر العلم ثم قال: «وَمَا قرأت «بلى أَدْرَكَ» على الاستفهام فمعناه: بلى يَشْعُرونَ متى يُعْثُونَ. ثم أنكر عِلْمَهُم بكونها، وإذا أنكر عِلْمَهُم بكونها لم يحصل لهم شعور بوقت كونها؛ لأنَّ الْعِلْمَ بوقتِ الكائِنِ تابعُ للعلم بكونِ الكائِن»^(٥) ثم قال: «فَإِنْ قَلَّتْ مَا مَعْنَى هَذِهِ الإِضْرَابَاتِ الْثَّلَاثَةِ؟ قلت: ما هي إِلَّا تنزيل

(١) كذا رسمت في البحر والأصل. ونص القرطبي على أن رسمها «بلى أَدْرَكَ» بهمزة قطع وتشديد الدال.

(٢) كذا على قراءة ابن كثير.

(٣) الآية ١ من النحل.

(٤) الكشاف ٣/١٥٧.

(٥) تمام عبارته «بكون الكائِنِ فِي الْآخِرَةِ فِي شَأنِ الْآخِرَةِ وَمَعْنَاهَا».

لأحوالهم، وَصَفْهُمْ أَوْلًا بِأَنَّهُمْ لَا يَشْعُرُونَ وَقَتَ الْبَعْثَ ثُمَّ بِأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ
الْقِيَامَةَ كَانَتْ ثُمَّ بِأَنَّهُمْ يَخْبِطُونَ فِي شَكٍّ وَمُرْيَةٍ». انتهى.

فإِنْ قِيلَ: «عَمِيٌّ» يَتَعَدَّى بِـ«عَنْ» تَقُولُ: عَمِيٌّ فَلَمَّاً عَنْ كَذَا فَلِمَّاً عُدِيَّ
بِـ«مِنْ» فِي قَوْلِهِ: «مِنْهَا عَمُونَ»؟ فَالجَوابُ: أَنَّهُ جَعَلَ الْآخِرَةَ مَبْدَأَ عَمَاهِمْ
وَمَنْشَأَهُ.

آ. (٦٧) قَوْلُهُ: «إِذَا»: قَدْ تَقْدُمَ الْكَلَامُ فِي الْاسْتَفَهَامِينَ^(١) إِذَا
اجْتَمَعَا فِي سُورَةِ الرَّعْدِ^(٢) وَتَحْقِيقِهِ. وَالْعَامِلُ فِي «إِذَا» مَحْذُوفٌ يَذْكُرُ عَلَيْهِ
«الْمُخْرَجُونَ» تَقْدِيرُهُ: تُبَعِّثُ وَتَخْرُجُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا «مُخْرَجُونَ» لِثَلَاثَةِ
مَوَانِعٍ: الْاسْتَفَهَامُ، وَ«إِنْ»، وَلَامُ الْابْتِدَاءِ. وَفِي لَامِ الْابْتِدَاءِ فِي خَبْرِ «إِنْ»
خَلْفُهُ. وَتَكَائِسَ الزَّمْخَشِريِّ^(٣) هُنَا فَعَرَّبَ بِعَبَارَةِ حُلْوَةٍ فَقَالَ: «لَأَنَّ بَيْنَ يَدَيِّي
عَمَلٌ اسْمٌ الْفَاعِلُ فِيهِ عِقَابًا، وَهِيَ: هَمْزَةُ الْاسْتَفَهَامِ وَإِنْ وَلَامُ الْابْتِدَاءِ،
وَوَاحِدَةٌ مِنْهَا كَافِيَّةٌ فَكِيفَ إِذَا اجْتَمَعُنَّ؟». وَقَالَ^(٤) أَيْضًا: «فِإِنْ قُلْتَ: قَدَمَ فِي
هَذِهِ الْآيَةِ «هَذَا» عَلَى «نَحْنُ وَآبَاؤُنَا» وَفِي آيَةِ أُخْرَى^(٥) قَدَمَ «نَحْنُ وَآبَاؤُنَا» عَلَى
«هَذَا»! قُلْتَ: التَّقْدِيمُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُقْدَمَ هُوَ الْمَعْنَى^(٦) الْمَعْتَمَدُ بِالذِّكْرِ،
وَأَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا سَيْقَ لِأَجْلِهِ، فَفِي إِحْدَى الْآيَتَيْنِ دَلَلَ عَلَى أَنَّ إِيجَادَ^(٧) الْبَعْثِ هُوَ
الَّذِي تُعَمَّدُ بِالْكَلَامِ، وَفِي الْآخِرَى عَلَى إِيجَادِ الْمَبْعُوثِ بِذَلِكِ الصَّدَدِ».

(١) الأصل: «الْاسْتَفَهَامِينَ».

(٢) انظر: الدَّرُرُ المُصْنُونُ ١٧/٧.

(٣) الْكَشَافُ ٣/١٥٧.

(٤) الْكَشَافُ ٣/١٥٨.

(٥) الآيَةُ ٨٣ مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ: «لَقَدْ وَعَدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا».

(٦) الْكَشَافُ: «الْغَرْضُ».

(٧) الْكَشَافُ: «الْتَّخَاذُ».

- النمل -

و «آباؤنا» عطفٌ على اسمِ كان. وقام الفصلُ بالجرِّ مَقَامَ الفصلِ
بالتركيد.

أ. (٧٢) قوله : **«رَدَفَ لَكُمْ»** : فيه أوجه، أظهرها : أن «رَدَفَ»
ضمَّنَ معنى فِعْلٍ يَتَعَدَّى بِاللَّامِ . أي : دَنَا وَقَرُبَ وَأَزِفَ . وبهذا فَسْرَهُ ابنُ عَبَّاسٍ
و «بعضُ الْذِي» فاعِلٌ بِهِ وَقَدْ عُدِّيَ بِـ«مِنْ» أَيْضًا عَلَى تَضْمِينِهِ مَعْنَى دَنَاءَ ،
قال (١) :

٣٥٨٠ فَلَمَّا رَدَفْنَا مِنْ عَمَيْرٍ وَضَحِّيَ
تَوَلَّوْا سِرَاعًا وَالْمَنِيَّةُ تُغْنِيَ

أي : دَنَأْنَا مِنْ عَمَيْرٍ . والثاني : أن مفعولَه محنوفٌ ، واللامُ للعلةِ أي :
رَدَفَ الْخَلْقَ لِأَجْلِكُمْ وَلِشُؤْمِكُمْ . والثالث : أن اللامُ مزيدةٌ في المفعولِ
تَأكِيدًا لِزِيادِتِها فِي قَوْلِهِ (٢) :

..... ٣٥٨١

أَنْخَنَا لِلْكَلَابِكِلِ فَارْتَمَيْنَا

وكزيادة الباء في قوله تعالى : «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيهِمْ» (٣) وعلى هذه الأوجه
الوقفُ على «تَسْتَعْجِلُونَ» . والرابع : أن فاعل «رَدَفَ» ضميرُ الْوَعْدِ أي : رَدَفَ
الْوَعْدَ أي : قَرُبَ وَدَنَا مُقْتَضاهُ . و «لَكُمْ» خبرٌ مقدمٌ و «بعضُ» مبتدأً مؤخرٌ .
والوقفُ على هذا على «رَدَفَ» وهذا فيه تفكيكُ لِلْكَلَامِ . والخامس : أن

(١) لم أهتدِ إلى قائله ، وهو في البحر ٩٥/٧ ، وشواهد الكشاف ٤٦٩/٤ ، وتعني : أي
تسير سيراً سريعاً .

(٢) تقدم برقم ٤١ .

(٣) الآية ١٩٥ من البقرة .

- التأمل -

ال فعل محمول على مصدره أي: الردفة لكم، و «بعض» على تقدير: ردفة بعض، يعني حتى يتطابق الخبر والمخبر عنه. وهذا أضعف مما قبله.

وقرأ^(١) الأعرج «ردف» بفتح الدال وهي لغة، والكسر أشهر.

آ. (٧٣) قوله: **«لا يشُكرون»**: يجوز أن يكون مفعوله مخدوفاً أي: لا يشكرون بعْمَه. ويجوز أن لا يقدّر، بمعنى: لا يعترفون بعْمَه، فغير عن انتفاء معرفتهم بالنعمة بانتفاء ما يتربّى على معرفتها وهو الشك.

آ. (٧٤) قوله: **«ما تُكِنُ»**: العامة على ضم تاء المضارعة، من أكَنْ. قال تعالى: **«أَوْ أَكْنَتُمْ»**^(٢). وابن محيص^(٣) وابن السَّمِيق وحَمَيد بفتحها وضم الكاف. يقال: كَنَّتْهُ وَأَكَنَّتْهُ، بمعنى: أخفيتُ وسَرَّتُ.

آ. (٧٥) قوله: **«وَمَا مِنْ غَايَةٍ»**: في هذه التاء قوله، أحدهما: أنها للمبالغة كراوية وعلامة. والثاني: أنها كالتأء الداخلة على المصادر نحو: العاقبة والعافية. قال الزمخشري^(٤): «ونظيرُهما: الذبيحة والنطیحة والرميّة في أنها أسماء غير صفات».

آ. (٧٨) قوله: **«بِحُكْمِهِ»**: العامة على ضم الحاء وسكون الكاف. وجناح بن حبيش^(٥) بكسرها وفتح الكاف جمع «حِكْمَة».

(١) المحتسب ١٤٣/٢، والبحر ٩٥/٧.

(٢) الآية ٢٣٥ من البقرة.

(٣) الإتحاف ٣٣٤/٢، والمحتسب ١٤٤/٢، والقرطبي ٢٣٠/١٣.

(٤) الكشاف ١٥٨/٣.

(٥) البحر ٩٦/٧، والكشاف ١٥٩/٣.

- النمل -

آ. (٨٠) قوله : **«وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ»** : تقدّم تحريره في الأنبياء^(١) عليهم السلام .

آ. (٨١) قوله : **«بَهَادِي الْعُمَى»** : العامة / على «هادي» مضافاً [٦٩٩/ ب] للعمى . وحمزة^(٢) «يهدي» فعلاً مضارعاً، و«العمى» نصب على المفعول به، وكذلك التي في الروم^(٣) ويحيى بن الحارث^(٤) وأبو حية «بهاد» منوناً «العمى» منصوب به، وهو الأصل .

وأتفق القراء على أن يقفوا على «هاد» في هذه السورة بالياء؛ لأنها رسمت في المصحف ثابتة . واختلفوا في الروم . فوقف الأخوان عليها بالياء أيضاً كهذه . أما حمزة فلأنه يقرؤها «يهدي» فعلاً مضارعاً مرفوعاً في آخر ثابتة . قال الكسائي^(٥) : «من قرأ «يهدي» لزمه أن يقف بالياء، وإنما لزمه ذلك؛ لأن الفعل لا يدخله تنون في الوصل تُحذف له الياء فيكون في الوقف كذلك، كما يدخل تنون على «هاد» ونحوه فتذهب الياء في الوصل، فيجري الوقف على ذلك كمن وقف بغير ياء». انتهى . ويلزم على ذلك أن يوقف على «يقضي بالحق»^(٦) «ويَدْعُ الإِنْسَانَ»^(٧) بإثبات الياء والواو . ولكن يلزم حمزة مخالفة الرسم دون

(١) انظر: إعرابه للأية ٤٥ من الأنبياء .

(٢) انظر في قراءاتها: النشر ٢/ ٣٣٩، والسبعة ٤٨٦، والتيسير ١٦٩، والقرطبي ٢٢٣/ ١٣، والبحر ٩٦/ ٧، والإتحاف ٣٣٤/ ٢ .

(٣) الآية ٥٣ .

(٤) ويحيى بن الحارث أبو عمرو الظماري الدمشقي إمام القراءة بدمشق بعد ابن عامر، تابعي أخذ عنه وعن نافع . توفي سنة ١٤٥ .

انظر: طبقات القراء ٢/ ٣٦٨ .

(٥) الآية ٢٠ من غافر .

(٦) الآية ١١ من الإسراء .

- النمل -

القياس . وأما الكسائي فإنه يقرأ « بهادي » اسم فاعل كالجماعة ، فإنما للباء بالحمل على « هادي » في هذه السورة ، وفيه مخالفة الرسم السلفي .

قوله : « عن ضلالتهم » فيه وجهان ، أحدهما : أنه متعلق بـ « يهدى » . وعُدّي بـ « عن » لتضمنه معنى يصرّفهم . والثاني : أنه متعلق بالمعنى لأنك تقول : عمي عن كذا ، ذكره أبو البقاء ^(١) .

آ . (٨٢) قوله : « وإذا وقع القول » : أي : مضمون القول ، أو أطلق المصدر على المفعول أي : المقول .

قوله : « تَكَلُّمُهُم » العامة على التشديد . وفيه وجهان ، الأظهر : أنه من الكلام والحديث ، ويؤيد هذه قراءة أبي ^(٢) « تَنْبِئُهُم » وقراءة يحيى بن سلام ^(٣) « تَحَدُّثُهُم » وهذا تفسيران لها . والثاني : « تَجْرِحُهُم » ويدل عليه قراءة ابن عباس وابن حمير ومجاهد وأبي زرعة والجحدري « تَكَلُّمُهُم » بفتح التاء وسكون الكاف وضم اللام من الكلم وهو الجرح . وقد قرئ « تَجْرِحُهُم » وفي التفسير أنها تسمى الكافر .

قوله : « أَنَّ النَّاسَ » قرأ ^(٤) الكوفيون بالفتح ، والباقيون بالكسر ، فأماماً الفتح فعلى تقدير الباء أي : بأن الناس . ويدل عليه التصريح بها في قراءة عبد الله

(١) إملاء ٢/١٧٥ . وقال : « ويكون المعنى أن العمى صدر عن ضلالتهم » .

(٢) انظر في قراءاتها : المحتسب ٢/١٤٥ ، والبحر ٧/٩٧ ، والقرطبي ١٣/٢٣٧ . الشواذ ١١٠ .

(٣) يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة ، أبو زكريا البصري روى عن أصحاب الحسن البصري وله اختيار في القراءة ، له تفسير الجامع . توفي سنة ٢٠٠ . انظر : طبقات القراء ٢/٣٧٣ .

(٤) انظر في قراءاتها : السبعة ٤٧٨ ، والتيسير ١٦٩ ، والنشر ٢/٣٣٨ ، والقرطبي ١٣/٢٣٥ ، والحجۃ ٥٣٨ ، والبحر ٧/٩٧ ، والمحتسب ٢/١٤٥ .

«بَأْنَ النَّاسَ». ثم هذه الباء تُحتمل أَنْ تكون مُعَدِّيَةً، وأن تكون سبيلاً، وعلى التقديرين: يجوز أن يكون «تُكَلِّمُهُم» بمعنىيه من الحديث والجراحت أي: تحدُّثهم بـأَنَّ النَّاسَ أو بـسَبِّ أَنَّ النَّاسَ، أو تجرَّحهم بـأَنَّ النَّاسَ أي: تسمُّهم بهذا اللفظ، أو تسمُّهم بسبب انتفاء الإيمان.

وأمّا الكسر فعل الاستئناف. ثم هو محتمل لأن يكون من كلام الله تعالى وهو الظاهر، وأن يكون من كلام الدائبة، فيُعَكِّرُ عليه «بـآياتنا». ووجباب عنه: إماً باختصاصها، صَحَّ^(١) إضافة الآيات إليها، كقول أتباع الملوك: دوابُنا وخَيْلُنا، وهي لِمَلِكِهِمْ، وإماً على حَذْفِ مضارِّي أي: بـآيات ربِّنا. وتُكَلِّمُهُمْ إنْ كان من الحديث فيجوز أن يكون: إماً لإِجْرَاء «تُكَلِّمُهُمْ» مجرِّد تقول لهم، وإماً على إضمار القول أي: فتقول كذا. وهذا القول تفسير لـ«تُكَلِّمُهُمْ».

آ. (٨٣) قوله: «مِنْ كُلَّ أُمَّةٍ»: يجوز أن يكون متعلقاً بالحضر، و«من» لا بدأء الغاية، وأن يتعلق بمحدوفي على أنه حال مِنْ «فَوْجًا»؛ لأنَّه يجوز أن يكون صفة له في الأصل. والفوج: الجماعة كالقوم، وقيدهم الراغب^(٢) فقال: «الجماعة المارة المسرعة» وكان هذا هو الأصل ثم أُطْلِقَ، وإن لم يكن مرور ولا إسراع. والجمع: أفواج وفُزُوج. و«مِنْ يُكَذِّبُ» صفة له. و«من» في «مِنْ كُلَّ» تبعيسيَّة، وفي «مِنْ يُكَذِّبُ» تبيينَ.

آ. (٨٤) والواو في «وَلَمْ تُحِيطُوا» يجوز أن تكون العاطفة، وأن تكون الحالية. و«عِلْمًا» تمييز.

(١) ش: «فيصح» وهي أنساب للسياق.

(٢) المفردات ٣٨٦.

- النمل -

قوله: «أَمْ مَاذَا» «أَمْ» هنا منقطعةٌ. وتقديم حكمها و«ماذَا» يجوز أن يكون بِرُبْمَتِه استفهاماً منصوياً بـ«تَعْمَلُونَ» الواقع خبراً عن «كتم»، وأن تكون «ما» استفهاميةً مبتدأً، و«ذا» موصولٌ خبره، والصلة «كتم تَعْمَلُونَ»، وعائده محذفٌ أي: أي شيء الذي كتم تَعْمَلُونَه.

وقرأ^(١) أبو حبيبة «أَمَا» بتخفيف الميم، جعل همزة الاستفهام داخلة على اسمه تأكيداً كقوله^(٢):

..... - ٣٥٨٢

أَهْلُ رَأْوَنَا بِسَوَادِي الْقُفُّ ذِي الْأَكْمَمِ

آ. (٨٥) قوله: «بِمَا ظَلَمُوا»: أي: بسبب ظلمهم، وبضعف جعل «ما» بمعنى الذي.

آ. (٨٦) قوله: «لَيْسُكُنُوا فِيهِ»: قيل: قد حذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول؛ إذ التقدير: [جعلنا الليل مُظلماً / ليسكنا فيه، والنهر مُبصراً ليتصرّفوا فيه. فحذف «مُظلماً» للدلالة «مبصراً»، و«ليتصرّفوا» للدلالة «ليسكنا». قوله «مبصراً» كقوله: آية النهر مُبصراً وتقديم تتحقققه في الإسراء^(٣). قال الزمخشري^(٤): «فإإن قلت: ما للتقابض لم يُرَاعِ في قوله: «ليسكنا» و«مبصراً» حيث كان أحدهما علة والأخر حالاً؟ قلت: هو مراعى من حيث المعنى، وهذا النظم المطبوع غير المتتكلّف»^(٥).

(١) البحر ٧/٩٩ «أَمَاذَا».

(٢) تقدم برقم ٢٨٥٠.

(٣) الآية ١٢ من الإسراء.

(٤) الكشاف ٣/١٦١.

(٥) قال: «لأن معنى مبصراً: ليتصرّفوا فيه طرق التقليب في المكاسب».

- النمل -

آ. (٨٧) قوله : **﴿فَفَزَعَ﴾** : دون فِيْفَزُعْ ؛ لتحقِيقه كقوله : «رُبَّما
يَوْدُ الظِّنَن»^(١) و «أَتَى أَمْرُ اللَّهِ»^(٢).

قوله : «أَتَوْه» قرأ^(٣) حمزة و حفص «أَتَوْه» فعلاً ماضياً . ومفعوله الهاء .
والباقيون «أَتَوْه» اسم فاعلٍ مضافاً للهاء . وهذا حَمْلٌ على معنى «كُلٌّ» وهي
مضافةٌ تقديرًا أي : وكلُّهم . وقرأ فتادة «أَتَاه» مُسندًا لضمير «كُلٌّ» على اللفظ ، ثم
حُمِّلَ على معناها فقرأ «داخرين» . والحسن^(٤) والأعرج «ذخرين» بغير ألف .

آ. (٨٨) قوله : **﴿تَحَسَّبُهَا جَامِدَة﴾** : هذه الجملة حاليةٌ منْ
فاعلٍ «تَرَى» ، أو مِنْ مفعوله ؛ لأنَّ الرؤية بصرية .

قوله : «وهي تَمُرُّ» الجملة حاليةٌ أيضًا . وهكذا الأجرام العظيمة تراها
واقفةٌ وهي مارة . قال النابغة الجعديٌ يصف جيشاً كثيفاً^(٥) :

٣٥٨٣ - بِأَرْعَنَ مُثْلِ الطُّورِ تَحْسَبُ أَنْهُمْ
وَقُوفٌ لِسَاحِرٍ وَالرُّكَابُ تُهَمْلِجُ

و «مِرُّ السَّحَابِ» مصدرٌ تشبيهيٌ .

قوله : «صُنْعَ اللَّهِ» مصدرٌ مؤكّدٌ لمضمون الجملة السابقة . عامله مضمون .

(١) الآية ٢ من الحجر .

(٢) الآية ١ من النحل .

(٣) انظر في قراءاتها : السمعة ٤٨٧ ، والحجنة ٥٣٩ ، والبحر ١٠٠ / ٧ ، والتيسير ١٦٩ ،
والقرطبي ٢٤١ / ١٣ ، والنشر ٣٣٩ / ٢ ، والمحتب ١٤٥ / ٢ .

(٤) الإنتحاف ٣٣٥ / ٢ ، والبحر ١٠٠ / ٧ .

(٥) ديوانه ١٨٧ ، والقرطبي ١٣ / ٢٤٣ . وتهملج : من الهملاج وهو حُسن سير الدابة في
سرعة . والأرعن : الجبل ويريد هنا الجيش . حاج : جمع حاجة . والرُّكَابُ :
المطىُ . أي : إنهم من كثرنهم تحسب أنهم وقوف وركابهم تسير .

- التأمل -

أي : صَنَعَ اللَّهُ ذَلِكَ صُنْعًا ، ثُمَّ أَضَيَفَ بَعْدَ حَذْفِ عَامِلِهِ . وَجَعَلَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) مُؤَكِّدًا لِلْعَالِمِ فِي «يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ»^(٢) وَقَدْرُهُ «وَيَوْمَ يُنْفَخُ» وَكَانَ كِتَابٌ وَكِتَابٌ أَثَابَ اللَّهُ الْمُحْسِنِينَ ، وَعَاقَبَ الْمُسْكِنِينَ ، فِي كَلَامٍ طَوِيلٍ حَوْمًا عَلَى مَذْهَبِهِ . وَقَيْلٌ : مَنْصُوبٌ عَلَى الإِغْرَاءِ أَيْ : انْظُرُوا صَنْعَ اللَّهِ وَعَلَيْكُمْ بِهِ .

وَالإِتْقَانُ : الْإِتْقَانُ بِالشَّيْءِ عَلَى أَكْمَلِ حَالَاتِهِ . وَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ : «تَقْنُ أَرْضَهُ» إِذَا سَاقَ إِلَيْهَا الْمَاءُ الْخَائِرُ بِالظِّئْنِ لِتَصْلُحَ لِلزَّرْاعَةِ . وَأَرْضُ تَقْنَةٍ . وَالْتَّقْنُ فِعْلٌ ذَلِكَ بِهَا ، وَالْتَّقْنُ أَيْضًا : مَا رُمِيَّ بِهِ فِي الْغَدَيرِ مِنْ ذَلِكَ أَوِ الْأَرْضِ .

قَوْلُهُ : «بِمَا تَفْعَلُونَ» قَرآن^(٣) ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبْوِ عُمَرٍ وَهَشَامٍ بِالْغَيْثِيَّ جَرْيًا عَلَى قَوْلِهِ : «وَكُلُّ أَتْوَهُ» . وَالْبَاقُونَ بِالْخُطَابِ جَرْيًا عَلَى قَوْلِهِ : «وَتَرَى» لِأَنَّ الْمَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمْمَهُ .

أَ . (٨٩) قَوْلُهُ : «فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا» : فِي «خَيْرٍ» وَجْهَانَ ، أَحَدُهُمَا : أَنْهَا لِلتَّفْضِيلِ بِاعتِبَارِ رَعْمَهُمْ ، أَوْ عَلَى حَذْفِ مَضَافٍ أَيْ : خَيْرٌ مِنْ قَدْرِهَا وَاسْتِحْقَاقِهَا فِي مَحْلٍ نَصِيبٍ ، وَأَنْ لَا تَكُونَ لِلتَّفْضِيلِ . فَيَكُونُ «مِنْهَا» فِي مَوْضِعِ رُفْعٍ صَفَةً لَهَا .

قَوْلُهُ : «مِنْ فَزْعٍ يَوْمَئِذٍ» قَدْ تَقْدَمَ فِي هُودٍ^(٤) فَنَحْ «يَوْمٌ» وَجَرْهُ ، وَ«إِذْ» مَضَافٌ لِجَمْلَةِ حُذِيفَةَ وَعُوْضٌ عَنْهَا التَّنْوِينُ . وَالْأَحْسَنُ أَنْ تُقَدِّرَ : يَوْمٌ إِذْ جَاءَ

(١) الكشاف ١٦٢/٣ .

(٢) أول الآية السابقة ٨٧ .

(٣) السبعة ٤٨٧ ، والتسير ١٦٩ ، والقرطبي ٢٤٤/١٣ ، والحجۃ ٥٣٩ ، والنشر ٣٣٩/٢ ، والبحر ١٠١/٧ .

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر «فزع يومئذ» ، وقرأ الباقون «فزع يومئذ» . انظر : السبعة ٤٨٧ ، والنشر ٣٤٠/٢ ، والقرطبي ٢٤٥/١٣ ، والبحر ١٠٢/٧ . وانظر : الدر المصنون ٣٤٩/٦ .

- النمل -

بالحسنة. وقيل: يوم إذ ترى الجبال. وقيل: يوم إذ يُنفخ في الصور. والأول أولى لقرب ما قدر منه.

آ. (٩٠) قوله: **«هل تجزون»**: على إضمار قول، وهذا القول حال مما قبله أي: كُبْتْ وجوههم مقولاً لهم ذلك القول.

آ. (٩١) قوله: **«الذى حرمها»**: هذه قراءة الجمهور صفة للرب. وابن مسعود^(١) وابن عباس «التي» صفة للبلدة، والسياق إنما هو للرب لا للبلدة، فلذلك كانت العامة واضحة.

آ. (٩٢) قوله: **«وأن أتلوا القرآن»**: العامة على إثبات الرواية بعد اللام. وفيها تأويلان، أحدهما - وهو الظاهر - أنه من التلاوة وهي القراءة، وما بعده يلائمه. والثاني: من التلوي وهو الاتباع كقوله: «واتبع ما يوحى إليك»^(٢). وقرأ^(٣) عبد الله «أن اتل» أمراً له عليه السلام، فـ«أن» يجوز أن تكون المفسرة، وأن تكون المصدرية وصلت بالأمر. وقد تقدم ما فيه.

قوله: «ومن ضل» يجوز أن يكون الجواب قوله: «فقل إنما». ولا بد من حذف عائد على اسم الشرط. أي: من المندرين له؛ لما تقدم في البقرة. وأن يكون الجواب محدوداً، أي: فربما ضلاله عليه.

آ. (٩٣) قوله: **«عما تعملون»**: قد تقدم^(٤) أنه قرئ بالباء والباء في آخر هود.

[تمت بعونه تعالى سورة النمل]

(١) القرطبي ١٣/٢٤٦، والبحر ٧/١٠٢. (٣) القرطبي ١٣/٢٤٦، والبحر ٧/١٠٢.

(٢) الآية ١٠٩ من يونس.

(٤) قرأ بالغيبة ابن كثير وأبو عمرو والأخوان، وقرأ الآقاون بالباء. انظر: السجدة، ٤٨٨، والنشر ٢/٢٦٣، والبحر ٧/١٠٣، والتيسير ١٢٦. وانظر: الدر المصنون ٦/٤٢٨.

سورة القصص

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله : **«تَنْلُو»** : يجوز أن يكون مفعوله محذوفاً، دلت عليه صفتة وهي «من نبأ موسى»، تقديره: تَنْلُو عَلَيْكَ شَيْئاً مِّنْ نَبَأِ مُوسَى . ويجوز أن تكون «من» مزيدة على رأي الأخفش^(١). أي: تَنْلُو عَلَيْكَ نَبَأَ موسى .

قوله: «بِالْحَقِّ» يجوز أن يكون حالاً من فاعل «تَنْلُو» أو من مفعوله أي: مُلْتَبِسٌ أو مُلْتَبِساً بِالْحَقِّ، أو متعلق بنفس «تَنْلُو» بمعنى: تَنْلُو بِسَبِيلِ الْحَقِّ . و «لِلنَّاسِ» / متعلق بفعل التلاوة أي: لأجل هؤلاء . [٧٠٠/ ب]

آ. (٤) قوله : **«إِنْ فَرَعَوْنَ»** : هذا هو المتألو فجيء به في جملة مستأنفة مؤكدة .

قوله: «يَسْتَضْعِفُ» يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مستأنف، بيان بحال الأهل الذين جعلهم فرقاً وأصنافاً. الثاني: أنه حال من فاعل «جعل» أي: جعلهم كذا حال كونه مُسْتَضْعِفاً طائفه منهم. الثالث: أنه صفة لـ «شيئاً».

(١) الأخفش لم يقدر شيئاً في هذا الموضع من إعرابه. وانظر أمثلة على مذهبة في زيادة من: ، ٩٨ ، ٢٥٤ ، ٢٠٩ ، ٢٧٤ .

- القصص -

قوله: «يَذْبَحُ» يجوز في ثلاثة الأوجه: الاستئناف تفسيراً لـ «يَسْتَضْعِفُ»، أو الحال من فاعله، أو صفة ثانية لطائفة. والعامّة على التشديد في «يَذْبَحُ» للتکثير. وأبو حیویة^(۱) وابن مھیصن «يَذْبَحُ» مفتوح الياء والباء مضارع «ذَبَحَ» مخففاً.

آ. (۵) قوله: «وَنَرِيدُ»: فيه وجهان، أظهرهما: أنه عطف على قوله: «إِنَّ فَرْعَوْنَ»، عطف فعلية على اسمية، لأن كليهما تفسير للنبأ. والثاني: أنها حال من فاعل «يَسْتَضْعِفُ». وفيه ضعف من حيث الصناعة، ومن حيث المعنى. أما الصناعة فلكونه مضارعاً مثبتاً فحقه أن يتجرد من الواو، وإضماراً مبدأ قبله أي: ونحن نريد كقوله^(۲):

..... ٣٥٨٤

..... وأَرْهَنْهُمْ مَا لِكَ

تكلف لا حاجة إليه. وأما المعنى فكيف يجتمع استضعفاف فرعون وإرادة اليمنة من الله؟ لأنه متى من الله عليهم تعلّم استضعفاف فرعون إياهم. وقد أجب عن ذلك: بأنه لما كانت اليمنة بخلاف صفهم من فرعون سريعة الوقع، قرينته، جعلت إرادة وقوعها كأنها مقارنة لاستضعفافهم.

آ. (۶) قوله: «وَنَمْكَنَ»: العامّة على ذلك من غير لام على، والأعمش^(۳) «ولنَمْكَنَ» بسلام العلة، ومتعلّقها محذوف أي: ولنتمكن فعْلنا ذلك.

(۱) الإتحاف ٢/٣٤٠، والبحر ٧/١٠٤.

(۲) تقدم برقم ٤١٩.

(۳) البحر ٧/١٠٥.

— القصص —

قوله: «وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ» قرأ^(١) الأخوان «يرى» بفتح الياء والراء مضارع «رأى» مستنداً إلى فرعون وما عُطِفَ عليه فلذلك رفعوا. والباقيون بضم النون وكسر الراء مضارع «رأى»؛ ولذلك نُصبَ فرعون وما عُطِفَ عليه مفعولاً أول. و«ما كانوا» هو الثاني و«منهم» متعلق بفعل الرؤية أو الإرادة، لا بـ«يَحْدُرُونَ» لأنَّ ما بعد الموصول لا يَعْمَلُ فيما قبله. ولا ضرورة بنا إلى أنْ نقول: أُتَسْعَ فيه.

آ. (٧) قوله: «أَنْ أُرْضِعِيهِ»: يجوز أن تكون المفسرة والمصدريَّة. وقرأ^(٢) عمر بن عبد العزيز وعمر بن عبد الواحد^(٣) بكسر النون على التقاء الساكنين كأنه حَذَف همزة القطع على غير قياسٍ، فالمعنى ساكنان، فكُسِرَ أولُهما.

آ. (٨) قوله: «لِيَكُونَ»: في اللام الوجهان المشهوران: العلية المجازية بمعنى: أن ذلك لَمَّا كان نتيجة فعلهم وثمرته، شُبِّه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لأجله، أو الصيرورة. وقرأ العامة بفتح الحاء والزاي وهي لغة قريش^(٤) والأخوان^(٤) بضم وسكون. وهذا لغتان بمعنى واحد كالعدم والعدم.

(١) السبعة ٤٩٢، والنمير ١٧٠، والبحر ١٠٥/٧، والنشر ٣٤١/٢، والقرطبي ٢٤٩/١٣، والحججة ٥٤١.

(٢) المحاسب ٢/١٤٧، والقرطبي ١٣/٢٥٠، والبحر ١٠٥/٧.

(٣) في الأصل عمرو وليس ثمة قاريء بهذا الاسم. وعمر بن عبد الواحد بن قيس أبو حفص الدمشقي عرض على يحيى بن الحارث النماري، وروى عنه القراءة هشام بن عمار توفي سنة ٢٠٠. انظر: طبقات القراء ١/٥٩٤.

(٤) السبعة ٤٩٢، والنمير ١٧١، والقرطبي ١٣/٢٥٠، والنشر ٣٤١/٢، والبحر ١٠٥/٧، والحججة ٥٤٢.

- القصص -

قوله: «خاطئين» العامة على الهمز. مأخوذه من الخطأ ضد الصواب.
وقد يُقرىء^(١) بباء دون همزة، فاحتتمل أن يكون كالأول ولكن خفف، وأن يكون
من خطأ يخطو، أي: تجاوز الصواب.

آ. (٩) قوله: «قرة عين»: فيه وجهان، أظهرهما: أنه خبر مبتدأ
مضمر أي: هو قرة عين. والثاني: – وهو بعيد جداً – أن يكون مبتدأ، والخبر
«لا تقتلوه». وكان هذا القائل حفظه أن يذكر^(٢) فيقول: لا تقتلوها إلا أنه لما كان
المراد مذكراً ساغ ذلك.

والعامة من القراء والمفسرين وأهل العلم يقفون على «ولك». ونقل ابن
الأباري بسنده إلى ابن عباس^(٣) عنه أنه وقف على «لا» أي: هو قرة عين لي
فقط، ولك لا، أي ليس هو لك قرة عين، ثم يتبعه بقوله «تقتلوه»، وهذا
لا ينبغي أن يصح عنه، وكيف يبقى «تقتلوه» من غير نون رفع ولا مقتض
لحذفها؟ ولذلك قال الفراء^(٤): «هو لحن».

قوله: «وهم لا يشعرون» جملة حالية. وهل هي من كلام الباري تعالى
وهو الظاهر، أو من كلام امرأة فرعون؟ كأنها لما رأت ملائكة أشاروا بقتله قالت له
كذا أي: افعل أنت ما أقول لك، وقومك لا يشعرون. وجعل الزمخشري^(٥)
الجملة من قوله: «وقالت امرأة فرعون» معطوفة على «فالتفظه»، والجملة من
قوله: «إن فرعون وهامان» إلى «خاطئين» معتبراً بين المتعاطفين /، وجعل

(١) البحر ٧/١٠٦، والكشف ٣/١٦٦.

(٢) كذا في الأصل، لعله «يؤتّ».

(٣) في معاني القرآن للفراء ٢/٣٠٢: «سمعت الذي يقال له ابن مروان السدي يذكر
عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس...».

(٤) معاني القرآن ٢/٣٠٢.

(٥) الكشف ٣/١٦٧.

متعلق الشعور من جنس الجملة المعتبرة أي: لا يشعرون أنهم على خطأ في التقاطه. قال الشيخ^(١): «ومنى أمكن حمل الكلام على ظاهره من غير فصل كان أحسن».

آ. (١٠) قوله: **﴿فَارِغًا﴾**: خبر «أصبح» أي: فارغاً من العقل، أو من الصبر، أو من الحزن. وهو أبعدها. ويرد قراءات^(٢) تختلف: فقرأ فضاله والحسن «فرِغاً» بالزاي، من الفزع. وابن عباس «قَرِغاً» بالقاف وكسر الراء وسكونها، من قرع رأسه: إذا انحسَر شعره. والمعنى: خلا من كل شيء، وانحسَر عنه كل شيء، إلا ذكر موسى. وقيل: الساكن الراء مصدر قرع يقرع أي: أصيَب. وقريء «فِرْغاً» بكسر الفاء وسكون الراء، والгин معجمة، أي: هدرأ. كقوله^(٣):

٣٥٨٥
فَلَنْ يَكُ قُتْلَى قَدْ أَصْبَيْتْ نَفْوَسَهُمْ
فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغًا بِقْتْلِ جِبَالِ
«فَرْغاً» حالٌ من «بِقْتْلِ». وقرأ الخليل «فُرْغاً» بضم الفاء والراء وأعجماء
الгин، من هذا المعنى.

قوله: «إِنْ كَادْتْ لَتَبْدِي» «إنْ»: إما مخففة، وإما نافية. واللام: إما فارقة، وإما بمعنى إلا.

قوله: «لولا أَنْ رَبَطْنَا» جوابها محذوف أي: لأُبَدَّتْ، كقوله: «وِهَمْ بِهَا

(١) البحر ١٠٦/٧.

(٢) انظر في قراءاته: البحر ١٠٧/٧، والمحتسب ١٤٧/٢، والقرطبي ٢٥٥/١٣.

(٣) تقدم برقم ٤٠٦. وصدره هناك:

فَلَنْ تَكُ أَذْوَادُ أَصْبَنَ وَنِسْوَةً
ويقال: ذهب دمه فرغًا وفرغًا.

- القصص -

لولا أن رأى برهان ربه^(١). أو «لتكون من المؤمنين» متعلق بـ«ربطنا». والباء في «بـه»^(٢) مزيدة في المفعول أي: لـتُظْهِرَه وقيل: ليست زائدة بل سبيبة. والمفعول محدود أي: لـتُبَدِّيَ القول بـسبِّ موسى أو بـسبِّ الوَحْيِ. فالضمير يجوز عوده على موسى أو على الوحي.

آ. (١١) قوله: «قُصَصِيهِ»: أي: قُصَصِي أثْرَه أي: تَبَعَّيهِ.
قوله: «بَصَرَتْ بِهِ»: أي: أَبْصَرَتْهُ، وقرأ^(٣) قتادة «بَصَرَتْ» بفتح الصاد. وعيسيٌ بكسرها. وتقدم معناه في طه^(٤).

قوله: «عن جُنْبٍ» في موضع الحال: إِمَّا مِنَ الْفَاعِلِ أي: بَصَرَتْ بِهِ مُسْتَخْفِيَةً كائنةً عن جُنْبٍ، إِمَّا مِنَ الْمَجْرُورِ، أي: بعيدًاً منها. وقرأ العامية «جُنْبٍ» بضمتين وهو صفة لمحدود. أي: مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ. وقال أبو عمرو ابن العلاء: «أَيْ: عن شوق»، وهي لغة جذام يقولون: جَبَتْ إِلَيْكَ أَيْ: اشْتَقْتُ. وقرأ^(٥) قتادة والحسن والأعرج وزيد بن علي بفتح الجيم وسكون النون، وعن قتادة أيضًا بفتحهما. وعن الحسن «جُنْبٍ» بالضم والسكون. وعن سالم^(٦) «عن جانب» وكلها بمعنى واحد. ومثله: الجنابُ والجنابة.

(١) الآية ٢٤ من يوسف

(٢) من قوله «لتُبَدِّيَ بِهِ».

(٣) انظر في قراءاته: البحر ١٠٧/٧، والكشف ١٦٧/٣، وال Shawād ١١٢.

(٤) انظر: الدر المصنون: الورقة ٦٢٢.

(٥) انظر في قراءاتها: الشواذ ١١٢، والقرطبي ٢٥٧/١٣، والمحتب ٢/١٤٩، والبحر ٧/١٠٧.

(٦) في المظان «النعمان بن سالم» وهو النعمان بن سالم الطائي روى عن عبد الله ابن الزبير وعبد الله بن عمر روى له الجماعة سوى البخاري، ولم يذكر المزي وفاته. التهذيب ١٤١٨/٣.

قوله: «وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ» جملة حالية، ومتعلق الشعور محفوظ أي: أنها تقصه^(١)، أو أنه سيكون لهم عذراً وحزناً.

آ. (١٢) قوله: **«المراضع»**: قيل: يجوز أن تكون جمع مرضع، وهي المرأة.

وقيل: جمع «مرضع» بفتح الميم والضاد. ثم جوزوا فيه أن يكون مكاناً أي: مكان الإرضاع وهو الثدي، وأن يكون مصدراً أي: الإرضاعات أي: أنواعها.

قوله: «مِنْ قَبْلٍ» أي: مِنْ قَبْلِ قَصْهَا أثْرَه.

قوله: «وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ» الظاهر أنه ضمير موسى. وقيل: لفرعون. ومن طريف ما يُحكى^(٢): أنها لما قالت لهم ذلك استنكروا حالها وتفسروا أنها قرابةه. فقالت: إنما أردت: وهم للملك ناصحون. فتخلصت منهم. قاله ابن جريج. قلت: وهذا يسمى عند أهل البيان «الكلام الموجّه» ومثله لما سُئل بعضهم وكأن بين أقوام، بعضهم يحب علياً دون غيره، وبعضهم أبا بكر، وبعضهم عمر، وبعضهم عثمان، فقيل له: أيهم أحب إلى رسول الله؟ فقال: مَنْ كانت ابنته تحته.

آ. (١٣) قوله: **«وَلَا تَخْرَنَ»**: عطف على «تَقَرَّ». ودمعة الفرح
قارءة، ودمعة التَّرَح حارّة. قال أبو تمام^(٣):

٣٥٨٦ - فَأَمَا عَيْنُ الْعَاشِقِينَ فَأُسْخِنَتْ
وَأَمَا عَيْنُ الشَّامِتِينَ فَقَرُّتْ

(١) ش: تعرفه.

(٢) انظر: البحر ٧/١٠٨.

(٣) تقدم برقم ٣٢٣٠.

- القصص -

وقد تقدم تحقيق هذا في مريم^(١).

آ. (١٥) قوله : «على حين غفلة» : في موضع الحال [إما]^(٢) من الفاعل : كائناً على حين غفلة أي : مُسْتَخْفِيأ، وإما من المفعول . وقرأ^(٣) أبو طالب القارئ «على حين» بفتح النون . وتكلف الشيخ^(٤) تحريرها على أنه حمل المصدر على الفعل في أنه إذا أضيف الظرف إليه جاز بناؤه على الفتح كقوله^(٥) :

٣٥٨٧ - على حين عاتبت المشيب على الصبا

و «من أهلها» صفة لـ «غفلة» أي : صادرة من أهلها .

قوله : «يَقْتَلَان» صفة لـ «رجلين» . وقال ابن عطية^(٦) : «حال منها» [٧٠١/ب] وسيبوه^(٧) وإن كان جوزها من النكارة / مُطلقاً . إلا أن غيره – وهم الأكثرون – يشترطون فيها ما يُسْوِي الابتداء بها^(٨) . وقرأ^(٩) نعيم بن ميسرة «يَقْتَلَان» بالإدغام نقل فتحة التاء الأولى إلى القاف وأدغمَ .

(١) انظر: الدر المصنون ٧/٥٩٠.

(٢) سقطت «ما» من «إما» من الأصل .

(٣) البحر ٧/١٠٩ . وأبو طالب لعله زيد بن أحزم النبهاني البصري الحافظ ، توفي سنة ٤٤٧ . انظر: تهذيب الكمال ١/٤٤٧ .

(٤) البحر ٧/١٠٩ .

(٥) تقدم برقم ١١٧٢ .

(٦) المحرر ١٢/١٥١ .

(٧) الكتاب ١/٢٤٣ ، ٢٧٢ .

(٨) انظر: الارتفاع ٢/٣٤٦ .

(٩) البحر ٧/١٠٩ ، وال Shawāz ١١٢ .

- الفصل -

قوله: «هذا مِنْ شَيْءَتِهِ» مبتدأ وخبر في موضع الصفة لـ «رجلين» أو الحال من الضمير في «يَقْتَلُانَ» وهو بعيد لعدم انتقالها^(١).

وقوله: «هذا، وهذا» على حكاية الحال الماضية فكانهما حاضران. وقال المبرد: «العربُ تُشيرُ بـ هذا إلى الغائب وأشند لجرير^(٢):

٣٥٨٨ - هذا ابنُ عَمِّي في دمشق خليفة
لو شئت ساقِكُمُ إِلَيَّ قَطِينا

قوله: «فَاسْتَغَاثَهُ» هذه قراءة العامة، من الغوث أي: طلب غوثه ونصره. وقرأ^(٣) سيبويه وابن مقدم والزعراني بالعين المهملة، والنون، من الإعانة. قال ابن عطية^(٤): «هي تصحيف». وقال ابن جبار^(٥) صاحب «الكامل»: «الاختيار قراءة ابن مقدم؛ لأن الإعانة أولى في هذا الباب». قلت: نسبة التصحيف إلى هؤلاء غير محمودة، كما أن تعالىي الهدلبي^(٦) في اختيار الشاذ غير محمود.

قوله: «فَوَكَرَهُ» أي: دفعه بجميع كفه. والفرق بين الوكز واللكرز: أن الأول بجميع الكف، الثاني بأطراف الأصابع. وقيل: بالعكس. واللكرز كاللكرز. قال^(٧):

(١) لأن من شروط الحال كونها متقللة غير ثابتة، إلا شواهد يسيرة.

(٢) ديوانه ٥٧٩، وأمالي الشجري ٢/٢٧٦. والقطرين: الخدم والاتباع.

(٣) الإتحاف ٣٤١/٢، والبحر ١٠٩/٧، والشواذ ١١٢.

(٤) المحرر ١٢/١٥١.

(٥) الكامل له (خ) ٢٢٦.

(٦) وهو صاحب «الكامل».

(٧) البيت لرؤبة، وهو في ديوانه ٦٣. واللسان (نكن). والتزي: التوثب والسرع.

٣٥٨٩ - يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزِي
لَا تُؤْعِدْنِي حَيَّةً بِالنُّكْرِ

وقرأ^(١) ابن مسعود «فلَكَزَه» و «فَنَكَزَه» باللام والنون.

قوله: «فَقَضَى» أي: موسى، أو الله تعالى، أو ضمير الفعل أي: الوكز.

قوله: «مِنْ عَمَلٍ»: مِنْ وَسْوَاسِتِه وَتَسْوِيلِه. والإشارة إلى القتل الصادر

منه.

آ. (١٧) قوله: «بِمَا أَنْعَمْتَ»: يجوز في الباء أن تكون قسماً، والجواب: لأنّه مقدراً. ويُفسّره «فلن أكون»، وأن تكون متعلقة بمحذوف، ومعناها السبيبة. أي: أعصّني بسبب ما أنعمت به عليّ، ويترتب عليه قوله: «فلن أكون ظهيراً». و«ما» مصدرية، أو بمعنى الذي. والعائد محذوف. قوله: «فلن» نفي على حقيقته. وزعم^(٢) بعضهم أنه دعاء، وأن «لن» واقعة موقع «لا». وأجاز قوم ذلك مستدلين بهذه الآية، ويقول الشاعر^(٣):

٣٥٩٠ - لَنْ تَرَأَوْا كَذِلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْ
تَ لَهُمْ خَالِدًا خَلُودُ الْجَبَالِ

وليس فيهما دلالة لظهور النفي فيهما من غير تقدير دعاء، وإن كان في البيت أقوى.

آ. (١٨) قوله: «خَائِفًا»: الظاهر أنه خبر «أَصْبَحَ» و «في

(١) القرطبي ١٣ / ٢٦٠، والبحر ٧ / ١٠٩.

(٢) انظر: البحر ٧ / ١١٠، والمغني ٣٧٤.

(٣) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٣، والمغني ٣٧٤، والتصريح ٢ / ٢٣٠، والهمم ١ / ١١١، والدرر ١ / ٨٠.

- القصص -

المدينة» [متعلق^(١)] به. ويجوز أن يكون حالاً، والخبر «في المدينة». ويضعف تمام «أصبح» أي: دخل في الصباح.

قوله: «يتربّ» يجوز أن يكون خبراً ثانياً، وأن يكون حالاً ثانية، وأن يكون بدلاً من الحال الأولى، أو الخبر الأول، أو حالاً من الضمير في «خائفاً» فتكون متداخلة. ومفعول «يتربّ» محنوف، أي: يتربّ المكرورة، أو الفرج، أو الخبر: هل وصل لفرعون أم لا؟

قوله: «فإذا الذي» «إذا» فجائية. و«الذي» مبتدأ. وخبره: إما «إذا»، ف«يستصرخه» حال، وإنما «يستصرخه» فـ «إذا» فضلة على بابها^(٢). و«بالأمس» معرّب؛ لأنّه متى دخلت عليه ألم أو أضيقَ أُغْرِبَ، ومتى عري منهَا فحاله معروف: الحجاز تبنيه، والتيميون يمنعونه الصرف كقوله^(٣):

٣٥٩١ - **لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا**

على أنه قد يبني مع ألم ندوراً، كقوله^(٤):

٣٥٩٢ - **وَإِنِّي حَبِّسْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسِ قَبْلَه
إِلَى الشَّمْسِ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرِبُ**

(١) سقط سهواً من الأصل، وأبنته من ش.

(٢) انظر الخلاف في «إذا» الفجائية: الدر المصنون ٤٠/٤.

(٣) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٢٩٦، والكتاب ٤٤/٢، وأمالي الشجري ٢٦٠، وابن يعيش ٤/١٠٦، والخزانة ٢١٩/٣، والهممع ١٢٠٩، والدر ١٧٥/١ وبعده:

عجائزاً مثل السعالى خمساً

والسعالى: أثني الغول.

(٤) البيت لنصيبي. وهو في ديوانه ٦٢، والخاصيص ٥٧/٣، والمحتب ٢/١٩٠، والإنصاف ٣٢٠، وابن يعيش ٢/٢٦٠، والهممع ١/٢٠٩، والدر ١/١٧٥.

- القصص -

يُروَى بـكسر السين .

قوله : « قال له موسى » الضمير : قيل : للإسرائيلى ، لأنَّه كان سبأً في الفتنة الأولى . وقيل : للقبطي .

آ . (١٩) قوله : « فلِمَ أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ » : الظاهرُ أنَّ الضميرَين لموسى . وقيل : للإسرائيلى والعدُوُّ هو القبطي . والضميرُ في « قال يا موسى » للإسرائيلى ، كأنَّه تَوَهَّم مِنْ مُوسى مُخاشَةً ، فمِنْ ثُمَّ قال كذلك ، وبهذا فشا خبرُه ، وكان مشكوكاً في قاتله .

و « أَنْ » تَطْرِدُ زِيادَتُها^(١) في موضعين ، أحدهما : بعد « لَمَّا » كهذه ، والثاني قبل « لو » مسبوقة بـقسمٍ كقوله^(٢) :

٣٥٩٣ - أَمَا وَاللَّهُ أَنْ لو كنْتُ حُرَّاً

.....

[وقوله]^(٣) :

٣٥٩٤ - فَأَفَسِيمُ أَنْ لو التَّقْيِينَا وَأَنْتُمْ
لَكَانَ لَنَا يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

والعامةُ على « بـيـطـشـ » بالكسـرـ . وـضـمـمـهـاـ^(٤) أبو جـعـفرـ .

آ . (٢٠) قوله : « يَسْعَى » : يجُوزُ أَنْ يكونَ صفةً ، وأَنْ يكونَ حالاً ، لأنَّ النَّكَرَةَ قد تَحَصَّصَتْ بالوصفِ بـقوله : « من أقصى المدينة » فإنـ

(١) انظر : المغني ٥٠ .

(٢) تقدم بـرقم ٢٨٥٧ .

(٣) تقدم بـرقم ٢٨٥٨ .

(٤) النـشـرـ ٢/٢٧٤ـ ، والإـتحـافـ ٢/٣٤١ـ ، والـبـحـرـ ٧/١١٠ـ .

- القصص -

جَعَلْتَ {مِنْ أَقْصَى} مَتَعْلِقاً بِ{جَاءَ} فِي {يَسْعَى} صَفَةً لِيُسَأَّلُ. قَالَهُ
الزَّمْخَشْرِيُّ^(١)، بِنَاءً مِنْهُ عَلَى مَذَهَبِ الْجَمْهُورِ وَقَدْ تَقْدُمَ / أَنَّ سَيِّدَهُ^(٢) يَجِيزُ [٧٠٢/١]
ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ. وَفِي آيَةٍ^(٣) يَسْ تَقْدُمَ {مِنْ أَقْصَى} عَلَى «رَجُلٌ» لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ
مِنْ أَقْصَاهَا، إِنَّمَا جَاءَ مِنْهُ، وَهُنَا وَصَفَةٌ بِأَنَّهُ مِنْ أَقْصَاهَا، وَهُمَا رَجُلَانِ مُخْتَلِفَانِ
وَقِصْطَانِ مُتَبَايِنَانِ.

قوله: «يَأْتِمِرُونَ» أي: يَأْمَرُونَ بِمَعْنَى يَشَارُونَ، كَفُولِ التَّمَرِ
ابن تَوْلِبٍ^(٤):

٣٥٩٥ - أَرَى النَّاسَ قَدْ أَحْدَثُوا شِيْمَةً
وَفِي كُلِّ حادِثَةٍ يُؤْتَمِرُ
وَعَنْ ابْنِ قَتِيْبَةَ^(٥): يَأْمُرُ بَعْضَهُمْ بَعْضًا. أَخْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَتَمْرَوْا
بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ»^(٦).

قوله: «لَكَ» يَجُوزُ أَنْ يَتَعْلَقَ بِمَا يَدْلِلُ «النَّاصِحِينَ» عَلَيْهِ أَيْ: نَاصِحٌ لَكَ
مِنَ النَّاصِحِينَ، أَوْ بِنَفْسِ «النَّاصِحِينَ» لِلْلَّاتِسَاعِ فِي الظَّرْفِ، أَوْ عَلَى جَهَةِ
الْبَيَانِ أَيْ: أَعْنِي لَكَ.

آ. (٢١) قوله: «يَتَرَقَّبُ»: أي: يَتَرَقَّبُ هَدَائِهِ وَغَوْثَ اللَّهِ إِيَاهُ.

(١) الكاف الشاف ١٦٩/٣.

(٢) أي إن رجلاً نكرة غير موصوفة فلا يأتي منها الحال، وسيبيوه بيجيز ذلك من غير
وصف، انظر: الكتاب ١/٢٤٣، ٢٧٢.

(٣) «وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى» الآية ٢٠ مِنْ يَسِ.

(٤) دِيْوَانَهُ ٥٦، وَمَحَاجَزُ الْقُرْآنِ ٢/١٠٠، وَالْقَرْطَبِيُّ ١٣/٢٦٦، وَالْمُحَرَّرُ ١٢/١٥٥
وَالشِّيمَةُ: الْخَلْقُ.

(٥) عبارته في تفسير غريب القرآن ٣٣١: «أَيْ يَهْمُونَ بِكَ».

(٦) الآية ٦ من الطلاق.

- القصص -

أ. (٢٣) قوله : **«تَذُوْدَان»** : صفة لـ «امرأتين» لا مفعول ثان لأنَّ «وَجَدَ» بمعنى لقي . والذُّودُ : الطُّردُ والدُّفعُ . قال (١) :
٣٥٩٦ - فقام يذُود الناس عنها بسُيْفِه

وقيل : حبس (٢) ، ومفعوله محذوف أي : تذُودان الناس عن غنائمها ، أو غنائمها عن مزاحمة الناس . و «مِن دونهم» أي من مكان أَسْفَلَ مِنْ مكانهم .

قوله : «ما خَطِبُكُمَا» قد تقدَّم في طه (٣) . وقال الزمخشري (٤) هنا : «وَحَقِيقَتُهُ مَا مَخْطُوبُكُمَا؟ أي : ما مطلوبكم من الذِّياد، سَمَّي المخطوب خطيباً، كما سُمِّيَ المنشُون (٥) شائناً في قوله : ما شائنك؟ يُقال : شائنت شائنة أي : قَصَدْتُ قَصْدَه». وقال ابن عطية (٦) : «السؤال بالخطب إنما هو في مُصابٍ أو مُضطهدٍ أو مَنْ يُشْفَقُ عليه، أو يأتي بمنكري من الأمر» (٧) .
وقرأ (٨) شعر «خطبكم» بالكسْر أي : ما زوجكم؟ أي : لم تسْقِيان ولم يسْقِ زوجكم؟ وهي شادة جداً .

(١) تقدم برقم ٩٤.

(٢) قال الفراء في معاني القرآن ٢/٣٠٥ : «تحسان غنائمها ولا يجوز أن تقول : ذدت الرجل : حبسته وإنما كان الذِّياد حسناً للغنم لأن الغنم والإبل إذا أراد شيء منها أن يشد ويذهب فرددته فذلك ذود وهو الحبس» .

(٣) الآية ٩٥ من طه .

(٤) الكشاف ٣/١٧٠ .

(٥) الكشاف : «الشُّؤون» وهو تحريف .

(٦) المحرر ١٢/١٥٨ .

(٧) وقال : «فكأنه بالجملة في شر» .

(٨) البحر ٧/١١٣ .

- القصص -

قوله: «يُضْدِر» قرأ^(١) أبو عمرو وابن عامر بفتح الياء وضم الدال من صدر يُضْدِر وهو قاصر أي: يُضْدِرون بمواثيدهم. والباقيون بضم الياء وكسر الدال مضارع أصلٌ معدٌ بالهمزة، والمفعول محذوف أي: يُضْدِرون مواثيدهم. والعامة على كسر الراء من «الرَّعَاء» وهو جمع تكسير غير مقيس؛ لأنَّ فاعلًا الوصف المعتل اللام كفاضي قياسه فعلة نحو: قضاة ورمادة. وقال الزمخشري^(٢): «وأما الرُّعَاء بالكسر فقياسُه كصيامٍ وقيامٍ» وليس كما ذكر لما ذكرته.

وقرأ^(٣) أبو عمرو في رواية بفتح الراء. قال أبو الفضل: «هو مصدر أقيم مقام الصفة؛ فلذلك استوى فيه الواحد والجمع»، أو على حذف مضافي. وقرىء بضمها وهو اسم جمع كرُّخال^(٤)، وثناه^(٥).

وقرأ^(٦) ابن مصرف «لا نُسْقِي» بضم النون من أنسقى، وقد تقدّم الفرق بين سقى وأنسقى في التحل^(٧).

آ. (٢٤) قوله: «فَسَقَى لَهُما»: مفعوله محذوف أي: غَمَّهُما لأجلهما.

(١) السبعة، ٤٩٢، والنشر ٢/٣٤١، والحججة ٥٤٣، والتيسير ١٧١، والبحر ٧/١١٣، والقرطبي ١٣/٢٦٩.

(٢) الكشاف ٣/١٧٠.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٧/١١٣، والشواذ ١١٢.

(٤) الرُّخْل: الأنثى من أولاد الضأن. والجمع أرْخُلُورُخَالُورُخَال.

(٥) ناقة ثُنيٌّ: إذا ولدت اثنين. وجمعها ثُنَاء.

(٦) البحر ٧/١١٣.

(٧) انظر: الدر المصور ٧/٢٥١.

- القصص -

قوله: «لما أَنْزَلْتَ» متعلق بـ«فَقِيرٌ». قال الزمخشري^(١): «عَذَّى» **«فَقِيرٌ»** باللام لأنَّه ضُمِّنَ معنى سائلٍ وطالبٍ. ويُحتمل: إنِّي فقيرٌ من الدُّنيا لأجل ما أَنْزَلْتَ إِلَيَّ من خَيْرِ الدِّينِ، وهو النِّجَاةُ من الظَّالِمِينَ.

قلت: يعني أنَّ افقرَ يتعلَّقُ بـ«مِنْ»، فإنَّما أنْ يجعله من باب التضمين، وإنَّما أنْ تُعلِّقه بمحذوفٍ. و«أَنْزَلْتَ» قيل: ماضٍ على أصلِه. ويعني بالخير ما تقدَّمَ مِنْ خَيْرِ الدِّينِ. وقيل: بمعنى المستقبل.

آ. (٢٥) قوله: **«فَجَاءَتْهُ حُدَاهُمَا»**: فرأى^(٢) ابن محصن «فَجَاءَتْهُ حُدَاهُمَا» بحذف الهمزة تخفيفاً على غير قياسٍ كقولهم: يا با فلان، وقوله^(٣):

٣٥٩٧ - يا بِ الْمُغَيْرَةِ رَبِّ أَمْرِ مُغَضِّلٍ
فَرَجَحْتُهُ بِالْمَكْرِ مِنِي وَالَّذِهَا
و «وَيْلُمَّهُ» أي: ويل لامه. قال^(٤):

٣٥٩٨ - وَتَلَمَّهَا خَلَّةٌ لَوْأَنَّهَا صَدَقَتْ
.....

و «تَمْشِي» حالٌ، و «على استحياء» حالٌ آخرٌ: إِمَّا مِنْ «جَاءَتْ»، وإنَّما مِنْ «تَمْشِي».

(١) الكشاف ١٧١/٣.

(٢) المحتسب ١٥٠/٢، والبحر ١١٤/٧.

(٣) تقدم برقم ١٩١٥.

(٤) البيت لكعب بن زهير من لامية المشهورة وعجزه: موعدها، أَوْلَوَانَ النَّصْحَ مَقْبُولٌ وهو في ديوانه ٧، والمجمهرة ٧٩٠. والخلة: الصديق. وويلهما: تعجب معناه ما أحسنها.

آ. (٢٧) قوله: **«أَنْ أُنِكِحَكَ إِحْدَى»**: رُوِيَّ عن أبي عمرو^(١): «أُنكِحَكَ حَدَى» بحذف همزة «إِحْدَى»، وهذه تُشِّهَ قراءة ابن محيصن «فجاءَتْهُ حَدَاهُما»^(٢). وتقْدِيم التسْدِيدُ في نون «هاتَّيْنِ» في سورة النساء^(٣).

قوله: «على أَنْ تَأْجُرَنِي» في محل نصب على الحال: إِمَّا من الفاعل أو من المفعول أي: مُشْرُوطًا على، أو عليك ذلك. «وَتَأْجُرَنِي» مضارع أَجْرُتُه: كنتُ له أجيراً. ومفعوله الثاني محدود أي: تأجرني نفسك. و«ثَمَانِي حَجَجٌ» ظرف له. ونقل الشيخ^(٤) عن الزمخشري أنها هي المفعول الثاني. قلتُ: الزمخشري لم يجعلها مفعولاً ثانياً على هذا الوجه، وإنما جعلها مفعولاً ثانياً على وجه آخر. وأمّا على هذا الوجه فلم يجعلها غير ظرف. وهذا نصّه^(٥) لبيان ذلك. قال: «تَأْجُرَنِي مِنْ أَجْرَتُه إِذَا كُنْتَ لَهُ أَجِيرًا، كَقُولُكَ: أَبُوَتُه إِذَا كُنْتَ لَهُ أَبًا». ثمانِي حَجَجٌ ظرف، أو مِنْ آجَرَتُه [كذا]^(٦): إذا أَثْبَتَه [إِيَاه]^(٧). ومنه تعزية / رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَجْرَكُمُ اللَّهُ وَرَحْمَكُمْ» و«ثَمَانِي حَجَجٌ» مفعول به. ومعناه رعيَّة ثمانِي حَجَجٌ». فنقل الشيخ عن الوجه الأول من المعينين المذكورين لـ «تأجرني» فقط، وحکى عنه أنه أعرَب «ثمانِي حَجَجٌ» مفعولاً به. وكيف يُستقيم ذلك أو يتَّجه؟ وانظر إلى الزمخشري كيف

(١) البحر ١١٥/٧.

(٢) انظر: إعرابه للأية ٢٥.

(٣) انظر: الدر المصور ٣/٦٢١، والذي تقدم تشديد نون «اللذان».

(٤) البحر ١١٥/٧.

(٥) الكشاف ٣/١٧٢.

(٦) من الكشاف.

(٧) من الكشاف.

- القصص -

قدر مضافاً ليصبح المعنى به أي: رعي ثماني حجج؛ لأن العمل هو الذي تقع الإثابة عليه لا نفس الزمان فكيف توجه الإجازة على الزمان؟

قوله: «فِمْ عَنِّي» يجوز أن يكون في محل رفع خبراً لمبتدأ ممحض، تقديره: فهي من عندي، أو نصب أي: فقد زدتها أو تفضلت بها من عندي.

قوله: «أَنْ أَشَقُّ» مفعول «أَرِيدُ». وحقيقة قوله «شَقٌّ عَلَيْهِ» أي: شق ظنه نصفيين، فتارة يقول: أطيق، وتارة: لا أطيق. وهو من أحسن مجاز.

آ. (٢٨) قوله: «ذلِك»: مبتدأ. والإشارة به إلى ما تعاقدا عليه، والظرف خبره. وأضيئت «بين» لمفرد لتكلرها عطفاً بالواو. ولو قلت: «المال بين زيد فعمرو» لم يجز. فاما قوله^(١):

..... ٣٥٩٩

..... بين الدخول وحومل

فكان الأصمعي يأباهَا ويروي «وحومل» بالواو. وال الصحيح بالفاء، وأول البيت على: «الدخول وحومل» مكانان كل منهما مشتمل على أماكن، نحو قوله: «داري بين مصر» لأنه به المكان الجامع. والأصل^(٢): ذلك بيننا، ففرق بالعلف.

قوله: «أَيْمَا الْأَجَلَيْنِ» «أَيْ» شرطية. وجوابها «فَلَا عُذْوَانَ» على. وفي «ما» هذه قولان، أشهرهما: أنها زائدة كزيادتها في آخرتها من أدوات الشرط. والثاني: أنها نكرة. والأجلين بدل منها. وقرأ^(٣) الحسن وأبو عمرو في رواية

(١) تقدم برقم ٢٧٩٢.

(٢) أي في قوله: «ذلك بيني وبينك».

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٣٤٢/٢، والمحتب، ١٥٠/٢، والقرطبي =

- القصص -

«أيما» بتحقيق الباء، كقوله^(١) :

٣٦٠٠ - تَنَظَّرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَاكِينَ أَيْهُما
عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَتْ مَوَاطِرُهُ

وقرأ عبد الله «أي الأجلين ما قضيت» بإحجام «ما» بين «الأجلين» و«قضيت». قال الزمخشري^(٢) : «فإن قلت: ما الفرق بين موقع زيادة «ما» في القراءتين؟ قلت: وقعت في المستفيضة مؤكدة لإبهام «أي» زائدة في شباعها، وفي الشادقة تأكيداً للقضاء كأنه قال: أي الأجلين صممت على قصائه، وجردت عزيمتي له».

وقرأ^(٣) أبو حية وابن قطيب «عدوان». قال الزمخشري^(٤) : «فإن قلت: تصور العدوان إنما هو في أحد الأجلين الذي هو أقصرهما، وهو المطالبة بتتمة العشر، فما معنى تعلق العدوان بهما جميعاً؟ قلت: معناه كما أني إن طولبت بالزيادة على العشر [كان عدواً]^(٥) لا شك فيه، فكذلك إن طولبت بالزيادة على الشمان. أراد بذلك تقرير أمر الخبراء، وأنه ثابت مستقر، وأن الأجلين على السواء: إما هذا وإما هذا»^(٦). ثم قال: «وقيل: معناه: فلا أكون متعدياً. وهو

= ٢٧٩/١٣ ، والبحر ١١٥/٧ . وقال الصفراوي في التقريب ٥٣١/٢ : « Abbas عن أبي عمرو من طريق الأهوازي: أيما» .

(١) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٣٤٧ ، والمحتب ٤١/١ ، ١٠٨ . والسمakan: نجمان نيران. والأصل «نصرأ» بدل «نصرأ» وهو تحريف؛ لأن الشاعر يذكر نصر ابن سيار.

(٢) الكشاف ١٧٤/٣ .

(٣) القرطبي ٢٧٩/١٣ ، والبحر ١١٥/٧ .

(٤) الكشاف ١٧٣/٣ – ١٧٤ .

(٥) زيادة من «الكساف».

(٦) وقال: «من غير تفاوت بينهما في القضاء، وأما التتمة فموكولة إلى رأيي إن شئت أتيت بها، وإنما لم أجبر عليها».

- القصر -

في نفي العدوان عن نفسه كقولك: لا إثم علي ولا تبعة^(١). قال الشيخ^(٢): «جوابه الأول في تكثيره». قلت: كأنه أعجبه الثاني، والثاني لم يرتكبه الزمخشري^(٣); لأنه ليس جواباً في الحقيقة؛ فإن السؤال باقٍ أيضاً. وكذلك نقله عن غيره.

وقال المبرد: «وقد علم أنه لا عدوان عليه في أحدهما، ولكن جمعهما ليجعل الأول كالآخر في الوفاء».

أ. (٢٩) قوله: «أو جذوة»: قرأ^(٤) حمزة بضم الجيم. وعاصم بالفتح. والباقيون بالكسر. وهي لغات في العود الذي في رأسه نار، هذا هو المشهور. قال السلمي^(٥):

٣٦٠١ - حمي حبي هذى النار حب خليلتي
وحب الغواني فهو دون الجبار
ويذلت بعد المسك والبان شفوة
دخان الجذا في رأس أشمط شاحب

وقيده بعضهم فقال: في رأسه نار من غير لهب. قال ابن مقبل^(٦):

(١) البحر ١١٦/٧.

(٢) السبعة ٤٩٣، والنشر ٢/٣٤١، والتسير ١٧٢، والبحر ١١٦/٧، والحججة ٥٤٣، والقرطبي ٢٨١/١٣.

(٣) السلمي هو أشعج بن عمرو السلمي، أبو التوليد نشاً باليamente وربّي بالبصرة، من فحول الشعراء، ملح البرامكة ووصله الرشيد فأثاره. توفي سنة ١٩٥: انظر في ترجمته: الخزانة ١/١٤٣، وتاريخ بغداد ٤٥/٧، والأعلام ١/٣٢١. والبيتان في المحرر ١٢/١٦٤، وليس في ديوانه الذي جمعه د. خليل الحسون.

(٤) ديوانه ٩١، والمجاز ٢/١٠٣، والقرطبي ١٣/٢٨١، والمسان جنو. والجذا مثلثة الجيم جمع جذوة وجذاة. والحواطب: اللواطي يتمنس لها الحطب. والجزل: الحطب الباس وما عظم منه. والخوار: الضعيف. والدعر: الكثير الدخان.

٣٦٠٢ - بَأَتْ حَوَاطِبُ لِيلَى يَلْتَمِسُنَ لَهَا
جَزْلَ الْجُذَا غَيْرَ حَوَارٍ وَلَا دَعِيرَ
الْحَوَارُ: الَّذِي يَتَقْصِفُ . وَالدَّعِيرُ: الَّذِي فِيهِ لَهَبٌ ، وَقَدْ وَرَدَ مَا يَقْتَضِي
وَجُودَ الْلَّهَبِ فِيهِ . قَالَ الشَّاعِرُ^(١) :

٣٦٠٣ - وَأَلْقَى عَلَى قَبْسٍ مِنَ النَّارِ جَذْوَةً
شَدِيدًا عَلَيْهَا حَمْيَهَا وَالثَّهَابُهَا
وَقِيلٌ : الْجَذْوَةُ : الْعُودُ الْغَلِيظُ سَوَاءٌ كَانَ فِي رَأْسِهِ نَارٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ ، وَلَيْسَ
الْمَرَادُ هُنَا إِلَّا مَا فِي رَأْسِهِ نَارٌ .

قَوْلُهُ : «مِنَ النَّارِ» صَفَةٌ لِجَذْوَةٍ ، وَلَا يَجُوزُ تَعْلُقُهَا بِ«آتَيْكُمْ» كَمَا تَعْلُقُ بِهِ
«مِنْهَا» ؛ لَأَنَّ هَذِهِ النَّارَ لِيَسَتْ النَّارَ الْمَذَكُورَةُ ، وَالْعَرْبُ إِذَا تَقْدَمَتْ نَكَرَةً وَأَرَادَتْ
إِعَادَتْهَا أَعَادَتْهَا مَضْمُرَةً ، أَوْ مَعْرُوفَةً بِأَلِ الْعَهْدِيَّةِ ، وَقَدْ جُمِعَ الْأَمْرَانُ هُنَا .

آ. (٣٠) قَوْلُهُ : «مِنْ شَاطِئِ» : «مِنْ» لَا بِتَدَاءِ الْغَايَةِ . وَالْأَيْمَنُ
صَفَةٌ لِلشَّاطِئِ أَوْ لِلْوَادِي . وَالْأَيْمَنُ مِنَ الْيُمْنِ وَهُوَ الْبَرْكَةُ أَوْ مِنَ الْيَمِينِ الْمَعَادِلُ
لِلْيَسَارِ مِنَ الْعُضُوَيْنِ . وَمَعْنَاهُ عَلَى هَذَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُوسَى أَيْ : الَّذِي يَلِي يَمِينَكَ
دُونَ يَسَارِكَ . وَالشَّاطِئُ صَفَةُ الْوَادِي وَالنَّهَرِ أَيْ حَافَّهُ وَطَرْفُهُ ، وَكَذَلِكَ الشَّطُّ
وَالسَّيْفُ وَالسَّاحِلُ كُلُّهَا بِمَعْنَى . وَجَمْعُ الشَّاطِئِ / أَشْطَاءُ قَالَهُ الرَّاغِبُ^(٢) . [أ/٧٠٣]

قَوْلُهُ : «فِي الْبُقْعَةِ» مَتَعْلِقٌ بِ«نُودِي» أَوْ بِمَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ مِنْ

(١) لَمْ أَهْنِدْ إِلَى قَاتِلِهِ وَهُوَ فِي الْقَرْطَبِيِّ ٢٨١/١٣ ، وَالْكَشَافُ ١٧٥/٣ .

(٢) الْمَفَرَدَاتُ ٢٦١ . وَأَثَبَتَ فِي الْقَامُوسِ (شَطَّ) هَذَا الْجَمْعُ لِلشَّطَّ وَهُوَ مِنَ الشَّجَرِ
مَا خَرَجَ حَوْلَ أَصْلِهِ . وَقَالَ فِي جَمْعِ شَاطِئِ النَّهَرِ : «شَواطِئُ وَشَطَّانٌ» .

الشاطئ». وقرأ العامة بضم الباء وهي اللغة العالية. وقرأ^(١) مسلمة والأشهب العقيلي بفتحها. وهي لغة حكاها أبو زيد. قال: «سمعتم يقولون: هذه بقعة طيبة».

قوله: «من الشجرة» هذا بدل من «شاطئ» بـإعادة العامل، وهو بدل اشتغال.

قوله: «أن يا موسى» «أن» هي المفسرة. وجُوز فيها أن تكون المخففة. وأسمُها ضمير الشأن. وجملة النداء مفسرة له. وفيه بعْد^(٢).

قوله: «إني أنا الله» العامة على الكسر على إضمار القول، أو على تضمين النداء معناه. وفُرِيء^(٣) بالفتح. وفيه إشكال؛ لأنه إن جعلت «أن» تفسيرية وجب كسر «إني» للاستناف المفسر للنداء بماذا كان؟ وإن جعلتها مخففة لزم تقدير «أني» بمصدر، والمصدر مفرد، وضمير الشأن لا يُفسر بمفرد. والذي ينبغي أن تخرج عليه هذه القراءة أن تكون «أن» تفسيرية و«أني» معمولة لفعل ماضٍ، تقديره: أن يا موسى أعلم أني أنا الله.

آ. (٣٢) قوله: «من الرَّهْب»: متعلق بأحد أربعة أشياء: إما بـ«ولي»، وإما بـ«مُذِيرًا»، وإما بـ«اضْمَم»، ويظهر هذا الثالث إذا فسرنا الرَّهْب بالكُم، وإما بمحذوف أي: [تَسْكُن]^(٤) من الرَّهْب. وقرأ^(٥) حفص بفتح الراء

(١) القرطبي ١٣/٢٨٢، ٢٨٢/١٣، والبحر ٧/١١٦.

(٢) أجاز ذلك أبو حيان في البحر ٧/١١٦.

(٣) البحر ٧/١١٧. وقال الصفراوي في التغريب: «ابن كثير من طريق الطرسوسي عن شبل عنه».

(٤) بياض في الأصل وما أثبتناه من (ش).

(٥) انظر في قراءاتها: النسخة ٤٩٣، والنشر ٢/٣٤١، والتيسير ١٧١، والقرطبي ١٣/٢٨٤، والبحر ٧/١١٨، والحججة ٥٤٤.

- القصص -

وإسكان الهاء. والأخوان وابن عامر وأبو بكر بالضم والإسكان. والباقيون بفتحتين. والحسن وعيسى والجحدري وقتادة بضمتين. وكلها لغات بمعنى الخوف. وقيل: هو بفتحتين الكُم بلغة حمير وحنفية^(١). قال الزمخشري^(٢): «هو من بداع التفاسير» قال: «وليت شعرى كيف صحته في اللغة، وهل سمع من الثقات الآيات الذين ترجمى عربتهم؟ ثم ليت شعرى كيف موقعه في الآية وكيف تطبيقه المفصل كسائر كلمات التنزيل. على أن موسى – صلوات الله عليه – ليلة المناجاة ما كان عليه إلا رُزمانقة من صوف لا كُم^(٣) لها» الرُّزمانقة: المدرعة.

قال الشيخ^(٤): «هذا مروي عن الأصمسي، وهو ثقة سمعهم يقولون: أعطني ما في رهبك أي: كُمك. وأما قوله كيف موقعه؟ فقالوا: معناه آخر يذكر من كُمك»^(٥) قلت: كيف يستقيم هذا التفسير؟ يفسرون أضمم بمعنى آخر.

وقال الزمخشري^(٦): «إإن قلت: قد جعل الجناح وهو اليد في أحد الموضوعين مضموماً، وفي الآخر مضموماً إليه، وذلك قوله: «واضمِّم إلَيْكَ جنَاحَك» قوله: «واضمِّم يَدَكَ إلَى جنَاحِك» فما التوفيق بينهما؟ قلت: المراد بالجناح المضموم [هو]^(٧) اليد اليمنى، وبالجناح المضموم إليه هو اليد اليسرى، وكل واحدة من يُمنى اليدين ويُسراهما جناح».

(١) انظر: لغات القبائل لأبي عبد الله عبيد . ٢١٨

(٢) الكشاف ١٧٥/٣ .

(٣) كذا في الكشاف والأصل. ولا مسوغ لحذف النون.

(٤) البحر ١١٨/٧ .

(٥) وقال: «وكان قد أخذ العصا بالكم».

(٦) الكشاف ١٧٥/٣ .

(٧) من الكشاف .

قوله: «فَذَانِكَ» قد تقدّم^(١) قراءة التخفيف والتثقل في سورة النساء. وقرأ^(٢) ابن مسعود وعيسى وشبل^(٣) وأبو نوفل بباء بعد نون مكسورة، وهي لغة هذيل. وقيل: تميم. وروى شبل عن ابن كثير بباء بعد نون مفتوحة^(٤). وهذا على لغة من يفتح نون الشنوة، كقوله^(٥):

٤٣٦٤ - على أَخْوَدِيْمَ اسْتَقْلَتْ عَشِيْةً
فَمَا هِي إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيْبٌ

والباء بدل من إحدى النونين كـ«تَظْنِيْتُ». وقرأ عبد الله بتشديد النون وباء بعدها^(٦). ونُسِيَّتْ لهذيل. قال المهدوي: بل لغتهم تخفيفها. ولا أظن الكسرة هنا إلّا إشباعاً^(٧) كقراءة هشام «أَفْيَيْدَةً مِنَ النَّاسِ»^(٨).

و«ذانِكَ» إشارة إلى العصا واليد وهما مؤشنان، وإنما ذكر ما أشير به إليهما لذكر خبرهما وهو برهانان، كما أنه قد يُوَزَّنُ لتأنيث خبره كقراءة «لُمْ» لم تُكُنْ فِتْنَتْهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا^(٩) فيمن أَنْتَ، ونَصَبَ «فِتْنَتْهُمْ»، وكذا قول

(١) قرأ بتشديد النون المكسورة ابن كثير وأبو عمرو وقرأ الآباء بالتحفيف. انظر: السبعية ٤٩٣، والنشر ٢٤١/٢. وانظر: الدر المصنون ٦٢١/٣.

(٢) «فَذَانِكَ» السبعية ٤٩٣، والبحر ١١٨/٧، والقرطبي ٢٨٥/١٣.

(٣) عن ابن كثير كما في السبعية.

(٤) «فَذَانِكَ» وانظر: البحر ١١٨/٧.

(٥) البيت لحميد بن ثور وهو في ديوانه ٥٥، والعيني ١٧٧/١، والهمع ٤٩/١، والدرر ٢١/١، واللسان حمود. والبيت في وصف جناحي قطة. والأحوذني: الخفيف السريع. واستقلت: ارتفعت في الهواء.

(٦) «فَذَانِكَ» القرطبي ٢٨٥/١٣، والبحر ١١٨/٧.

(٧) الأصل: إشباع. وانظر: البحر ١١٨/٧.

(٨) الآية ٣٧ من إبراهيم. وانظر: الدر المصنون ١١٢/٧.

(٩) الآية ٢٣ من الأنعام وهي قراءة نافع وأبي عمرو وأبي بكر. انظر: السبعية ٢٥٥.

الشاعر^(١):

..... ٣٦٠٥

فقد خابَ مَنْ كَانَ سَرِيرَتَهُ الْفَدْرُ

وتقْدُمُ إِيْضًا هَذَا فِي الْأَنْعَامِ^(٢). وَالْبُرْهَانُ تَقْدُمُ اسْتِقْبَاقَهُ^(٣).

وَقَالَ الزَّمْخَشْرِيُّ^(٤) هَنَا: «فَإِنْ قَلْتَ: لِمَ سُمِّيَتِ الْحُجَّةُ بُرْهَانًا؟ قَلْتَ: لِبِيَاضِهَا وَإِنَارَتِهَا، مَنْ قَوْلُهُمْ لِلْمَرْأَةِ الْبَيْضَاءِ «بَرْهَرَهُ»^(٥) بِتَكْرِيرِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ. وَالدَّلِيلُ عَلَى زِيَادَةِ النُّونِ قَوْلُهُمْ: أَبْرَهُ الرَّجُلُ إِذَا جَاءَ بِالْبُرْهَانِ. وَنَظِيرُهُ تَسْمِيَّهُمْ إِيَاهَا سُلْطَانًا، مِنَ السُّلْطَانِ وَهُوَ الْزَيْتُ لِإِنَارَتِهَا».

قَوْلُهُ: «إِلَى فِرْعَوْنَ» مَتَعْلَقٌ بِمَحْدُوفٍ فَقَدَرَهُ أَبُو الْبَقاءُ^(٦) «مُرْسَلًا إِلَى فِرْعَوْنَ» وَغَيْرُهُ: اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ. وَهَذَا الْمَقْدَرُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ «بُرْهَانَنَ» أَيْ: مُرْسَلًا بِهِمَا إِلَى فِرْعَوْنَ. وَالعَامِلُ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَا فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ.

أ. (٣٤) قَوْلُهُ: «هُوَ أَفْصَحُ»: الفَصَاحَةُ لِغَةً: الْخُلُوصُ. وَمِنْهُ فَصَحَّ الْلِبْنُ وَأَفْصَحَ فَهُوَ مُفْصِحٌ وَفَصِيحٌ أَيْ: خَلَصَ مِنَ الرُّغْرَةِ. وَرُوِيَ / [٧٠٣/ ب] قَوْلُهُمْ^(٧):

(١) تَقْدُمُ بِرْقَمْ ١٨٨٠.

(٢) انْظُرْ: الدَّرِ المَصْوُنُ ٤/٥٧٢.

(٣) انْظُرْ: الدَّرِ ٢/٧٢.

(٤) الكَشَافُ ٣/١٧٥ – ١٧٦.

(٥) انْظُرْ: الْلِسَانُ (بَرَهُ) وَفِي مَعْنَاهَا أَقْوَالُ أَخْرَى.

(٦) الإِلْمَاءُ ٢/١٧٨.

(٧) فِي شِنْ (قَوْلُ الشَّاعِرِ). وَالْبَيْتُ لِنَضْلَةِ السَّلْمِيِّ وَقَبْلَهُ:

وتحت الرِّغْوةِ الْبَنِ الفَصِيحُ

ومنه فصح الرجل: جادت لغته. وأفصح: تكلم بالعربية. وقيل: بالعكس. وقيل: الفصيح الذي يُنطَقُ. والأعمُ: الذي لا يُنطَقُ. وعن هذا استُعيرَ أفصح الصبح أي: بدا ضوءه. وأفصح النصراني: دنا فصحه بكسر القاء وهو عيد لهم. وأما في اصطلاح أهل البيان فهي خلوص الكلمة من تنافر الحروف كقوله «ترعلى الهُمْجَع». ومن الغرابة. كقوله^(١):

..... وَمَرِسِنَا مُسْرِجاً ٣٦٠٧

ومن مخالفات القياس اللغوي كقوله^(٢):

رَأَهُ فَازْدَرَهُ وَهُوَ خَرْقُ
وَيَنْتَفِعُ أَهْلَهُ الرَّجُلُ الْقَبِيجُ
فَلَمْ يَخْشِنُوا مَصَالِهِ عَلَيْهِمْ

وهو في اللسان (فصح). والرغوة: بتثليل الراء.

(١) البيت للعجاج وهو في ديوانه، واللسان سرج، والمخصص ١٥٥/٢ وتمامه:

وَمَقْلَةً وَحَاجِبًا مُزَجْجَأً
وَفَاحِمًا ..

والمزج: المرقق. والمرسن: الأنف. والشاهد مسرجاً، حيث اختلفوا في معناه بين الأنف المضيء أو الدقيق كالسيف الريحي.

(٢) البيت لأبي النجم وهو في التوادر ٤٤، والمقتضب ١٤٢/١، والخاصص

٤٠١/١، والعيني ٤/٥٩٥، واللسان جلل. وتمامه:
الحمد لله العلي الأجل
والشاهد فيه ترك الإدغام الواجب.

..... العلي الأجلل ٣٦٠٨

وخلوص الكلام من ضعف التأليف كقوله^(١):

..... ٣٦٠٩ - جزئ ربه عنى عدي بن حاتم

ومن تنافر الكلمات كقوله^(٢):

..... ٣٦١٠ - وقبر حرب بمكان قبر
وليس قرب قبر حرب قبر
ومن التعقييد وهو: إما إخلال نظم الكلام فلا يذرني كيف يتوصل إلى
معناه؟ كقوله^(٣):

..... ٣٦١١ - وما مثله في الناس إلا مملكاً
أبو أمه حي أبوه يقاربه

وإما عدم انتقال الذهن من المعنى الأول إلى المعنى الثاني، الذي هو
لازمه والمراد به، ظاهراً كقوله^(٤):

(١) عجزه:

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وهو لأبي الأسود في ملحقات ديوانه ١٢٤ ، والخصائص ٢٩٤/١ ، وأمالي الشجري
١٠٢/١ ، وابن يعيش ١/٧٦ ، والخزانة ١٣٤/١ .

(٢) البيت من الرجز وفيه الإقواء، وينسب للجن وهو في شواهد الشافية ٤٨٧ ، والبيان
والتبين ١/١٥ .

(٣) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ١٠٨ ، والخصائص ١٤٦/١ .

(٤) البيت للعباس بن الأحتف وهو في ديوانه ١٠٦ ، ومعاهد التنصيص ١/١٩ .

- القصص -

٣٦١٢- سأطلب بعذ الدار عنكم ليتقرّبوا
وتُسْكِب عيناي الدموع لشجمنا

وخلوص المتكلم من النطق بجميع ذلك فصارت الفصاحه يوصف بها ثلاثة أشياء: الكلمة والكلام والمتكلم بخلاف البلاغة فإنه لا يوصف بها إلا الآخرين. وهذا له موضوع يوضّح فيه، وإنما ذكرت لك ما ينبهك على أصله.

و[قوله]: «لساناً» تميّز.

قوله: «رَدْءاً» منصوب على الحال. والرَّدْءُ: العُونُ وهو فعلٌ بمعنى مفعول كالدَّفَعَ بمعنى المَدْفُوهُ به. ورَدَأْهُ على عَدُوِّه أَعْتَهُ عليه. ورَدَاتُ الحائط: دَعَمْتُه بخشبَة كيلا يَسْقُطَ. وقال النحاس^(١): «يقال: رَدَأْهُ وأَرَدَأْهُ».

وقال سلامة بن جندل^(٢):

٣٦١٣- وردئي كل أبيض مشرفي
شحبي الحَدَّ أبيض ذي فلول

وقال آخر^(٣):

٣٦١٤- ألم تَرَ أن أَصْرَمَ كان رِدَئي
وخيَرَ النَّاسِ في قُلُّ ومالِ

(١) إعراب القرآن ٥٥٣/٢.

(٢) ليس في ديوانه. وهو في البحر ١٠٣/٧، والكشف ١٧٦/٣. شحدث السيف: حَدَّدْتُه. وكونه ذا فلول من قراع الأعداء.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٨٦/١٣. والقل: القلة.

- القصص -

وقرأ^(١) نافع «رِدَا» بالنقل^(٢)، وأبو جعفر كذلك إلا أنه لم يُنْسَنه كأنه أُجْرَى الوصل مُجْرَى الوقف. ونافع ليس من قاعدته النقل في كلامه إلا هنا. وقيل: ليس فيه نَقْلٌ وإنما هو من أَرْدَى على كذا. أي: زاد. قال الشاعر^(٣):

٣٦١٥ وأَسْمَرَ خَطِيبًا كَانَ كُعُوبَه
نَوْيَ القَسْبِ قد أَرْدَى ذِرَاعَهُ عَلَى الْعَشْرِ

أي: زاد [وأشدده الجوهري^(٤): قد أَرْبَى، وهو بمعناه]^(٥).

قوله: «يُصَدِّقُنِي» قرأ^(٦) حمزة وعاصم بالرفع على الاستئناف أو الصفة لـ «رِدَا»، أو الحال من هاء «أَرْسِلَهُ»، أو من الضمير في «رِدَءًا». والباقيون بالجزم جواباً للأمر. وزيد بن علي وأبي «يُصَدِّقُونِي» أي: فرعون ومأله. قال ابن خالويه: «وهذا شاهدٌ لِمَنْ جَزَمْ؛ لأنَّه لو كان رفعاً لِقال «يُصَدِّقُونِي» يعني بنونين».

وهذا سهوٌ من ابن خالويه؛ لأنَّه متى اجتمعَتْ نونُ الرفع مع نون الواقية جازَتْ أوجهه، أحدها: الحذف، فهذا يجوزُ أن يكونَ مرفوعاً، وحذفُ نونه لما ذكرتُ لك. وقد تقدم تحقيقُ هذا في الأنعام^(٧) وغيرها. وحكاه الشيخ^(٨) عن ابن خالويه ولم يعقبه بكثير.

(١) السبعة ٤٩٤، والبحر ١١٨/٧، والتيسير ١٧١، والحججة ٥٤٥.

(٢) أي: نقل حركة الهمزة إلى الدال ثم حذف الهمزة.

(٣) تقدم برقم ١٠٩٤.

(٤) الصحاح (قب) ١/٢٠١.

(٥) ما بين معقوفين أثبتناه من شن، ولم يظهر في مصورة الأصل.

(٦) السبعة ٤٩٤، والبحر ١١٨/٧، والتيسير ١٧١، والقرطبي ٢٨٧/١٣، والحججة ٥٤٦، والنشر ٢/٣٤١.

(٧) انظر: الدر المصنون ٥/١٥.

(٨) البحر ١١٨/٧.

- القصص -

آ. (٣٥) قوله : **«عَضْدَك»** : العامة على فتح العين وضم الضاد . والحسن^(١) وزيد بن علي بضمهما . وعن الحسن بضم وسكون عيسى بفتحهما ، وبضمهم بفتح العين وكسر الضاد . وفيه لغة سادسة : فتح العين وسكون الضاد . ولا أعلمها قراءة . وهذا كناية عن التقوية له بأخيه .
قوله : **«بَايَاتِنَا**» يجوز فيه أوجه : أن يتعلّق بـ **«نَجْعَلُ»** أو بـ **«يَصْلُونَ»** ، أو بمحذوف أي : أذهبها ، أو على البيان ، فيتعلّق بمحذوف أيضاً ، أو بـ **«الغالبون»** ، على أنَّ الْأَلْ لـ **ليست موصولة** ، أو موصولة واتساع في ما لا يتسع في غيره ، أو قسم وجوابه متقدّم وهو **«فَلَا يَصْلُونَ»** ، أو من لغز القسم . قالهما الزمخشري^(٢) . وردد عليه الشيخ^(٣) بأن جواب القسم لا تدخله الفاء عند الجمهور . ويريد بلغز القسم أن جوابه محذوف أي : وحقَّ آياتنا لتغلبُنَّ .

آ. (٣٧) قوله : **«وَقَالَ مُوسَى**» : هذه قراءة العامة بإثبات وأو العطف . وابن كثير^(٤) حذفها ، وكل وافق مصحفه ؛ فإنها ثابتة في المصاحف غير مصحف مكة . وإثباتها حذفها واضحان ، وهو الذي يسميه أهل البيان الوصل والفصل .

قوله : **«وَمَنْ تَكُونُ**» قرأ العامة « تكون » بالتأنيث و « له » خبرها و « عاقبة » اسمها . ويجوز أن يكون اسمها ضمير القصة ، والتأننيت لأجل ذلك ، و « له عاقبة الدار » جملة في موضع الخبر . وقرىء^(٥) بالياء من تحت ، على أن تكون

(١) انظر في قراءاتها : الإتحاف ٣٤٣/٢ ، والمحتب ١٥٢/٢ ، والبحر ١١٨/٧ .

(٢) الكشاف ١٧٦/٣ .

(٣) البحر ١١٨/٧ .

(٤) السبعة ٤٩٤ ، والنشر ٣٤١/٢ ، والقرطبي ٢٨٨/١٣ ، والحججة ٥٤٦ ، والبحر ١١٩/٧ ، والتيسير ١٧١ .

(٥) وهي قراءة حمزة والكسائي : انظر : السبعة ٤٩٤ ، والنشر ٢٦٣/٢ .

- القصص -

«عاقبَةُ» اسمها والتذكير للفصل؛ لأنه تأثيث مجازي. ويجوز أن يكون اسمها ضمير الشأن. والجملة خبر كما تقدم. ويجوز أن تكون تامة، وفيها ضمير يرجع إلى «من»، والجملة في موضع الحال. ويجوز أن تكون ناقصة، وأسمها ضمير «من» /، والجملة خبرها.

[٧٠٤/أ]

آ. (٣٩) قوله: **«بِغَيْرِ الْحَقِّ»**: حال أي: استكروا مُلتبسين بغير الحق.

قوله: «لَا يُرْجَعُونَ» قرأ^(١) نافع والأخوان مبنياً للفاعل ، والباقيون للمعنى.

آ. (٤٢) قوله: **«وَجَعَلْنَا هُمْ»**: أي: صَيَّرْناهم. وقال الزمخشري^(٢): «دَعَوْنَا هُمْ» كأنه فرّ من نسبة ذلك إلى الله تعالى ، أعني التصريح؛ لأنه لا يوافق مذهبة . و «يَدْعُونَ» صفة له «أئمَّةً».

قوله: «وِيَوْمَ الْقِيَامَةِ» فيه أوجه، أحدها: أنْ يتعلّق بـ «المُقْبُوحِينَ» على أنَّ آلَ لَيْسَ موصولةً، أو موصولةً واتسَعَ في، وأنْ يتعلّق بمُحذوفٍ يُفَسَّرُه المُقْبُوحِينَ، كأنه قيل: وَقَبُّحُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ نحو: «الْعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ»^(٣) أو يُعطَى على موضع «فِي الدُّنْيَا» أي: وَأَتَبْعَنَاهُمْ لعنةُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، أو معطوفة على «لعنة» على حذف مضارٍّ أي: ولعنةُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ . والوجهُ الثاني أظهرُها.

والمحظوظُ: المطرودُ. قَبَّحَهُ اللَّهُ: طرده. قال^(٤):

(١) السبعة ٤٩٤، والنشر ٢/٢٠٩، والبحر ٧/١٢٠، والتيسير ١٧١، والقرطبي ٥٤٦/٢٨٩، والحججة ١٣.

(٢) الكشاف ٣/١٨٠.

(٣) الآية ١٦٨ من الشعرا.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٧/١٠٣، والقرطبي ١٣/٢٩٠. والبراجم: أحياه من بنى تميم. وانظر: اللسان (برجم).

٣٦٦ - أَلَا قَبْحُ اللَّهِ الْبَرَاجِمَ كُلُّهَا
وَجَدْعَ يَرْتُوعًا وَعَقَرَ دَارِمَا

وَسُمِيَّ ضِيدُ الْحُسْنِ قِبِحًا، لَأَنَّ الْعَيْنَ تَنْبُو عَنْهُ، فَكَانَهَا تَطْرُدُهُ يُقَالُ: قَبْح
قِبَاحَةً. وَقِيلَ: مِنَ الْمَقْبُوحِينَ: مِنَ الْمَوْسُومِينَ بِعَلَامَةً مُنْكَرَةً كُزْرَقَةُ الْعَيْنِ
وَسَوَادُ الْوِجْوَهِ. وَالْقِبَحُ أَيْضًا: عَظَمُ السَّاعِدِ مِمَّا يَلِي النَّصْفَ مِنْهُ إِلَى الْمِرْفَقِ.

آ. (٤٣) قَوْلُهُ: «بَصَائِرَ»: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ، وَأَنْ يَكُونَ
حَالًا: إِمَّا عَلَى حَذْفِ مَضَافِ أَيِّ: ذَا بَصَائِرَ أَوْ عَلَى الْمُبَالَغَةِ.

آ. (٤٤) قَوْلُهُ: «بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ»: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ
حَذْفِ الْمَوْصُوفِ وَإِقَامَةِ صَفَتِهِ مَقَامَهُ أَيِّ: بِجَانِبِ الْمَكَانِ الْغَرْبِيِّ، وَأَنْ يَكُونَ
مِنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ لِصَفَتِهِ، وَهُوَ مَذَهَبُ الْكُوفَيْنِ^(١). وَمَثَلُهُ: «بِقَلْلَةِ الْحَمَقَاءِ،
وَمَسْجِدِ الْجَامِعِ».

آ. (٤٥) قَوْلُهُ: «وَلَكُنَا أَنْشَانَا»: وَجْهُ الْاسْتِدَرَاكِ: أَنَّ الْمَعْنَى
وَمَا كُنْتَ شَاهِدًا لِمُوسَى وَمَا جَرَى عَلَيْهِ، وَلَكُنَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ. فَذَكَرَ سَبَبُ
الْوَحْيِ الَّذِي هُوَ إِطَالَةُ الْفَتْرَةِ، وَذَلِكَ بِهِ عَلَى الْمَسَبَّبِ، عَلَى عَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي
اِخْتَصَارَاتِهِ. فَإِذَنَ هَذَا الْاسْتِدَرَاكُ هُوَ شَبِيهُ بِالْاسْتِدَرَاكَيْنِ بَعْدِهِ. قَالَهُ
الْزمَخْشَرِيُّ^(٢) بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ.

قَوْلُهُ: «ثَاوِيَا» أَيِّ: مُقِيمًا يُقَالُ: ثَوَرَ يُثْوِي ثَوَاءً وَثَوَيَاً، فَهُوَ ثَاوٍ وَمَثَوِيٌّ.
قَالَ ذُو الرَّمَةَ^(٣):

(١) انظر: الإنصاف ٤٣٦/٢.

(٢) الكشاف ١٨٢/٣.

(٣) تقدم برقم ٨٤٤.

- الفصوص -

٣٦١٧ - لقد كان في حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوَيْتُه
تَقْضِي لِبَانَاتٍ وَسَائِمَ سَائِمٌ

وقال آخر^(١) :

٣٦١٨ - طال الثُّوَاءُ عَلَى رُسُومِ الْمَنْزِلِ
.....

وقال العجاج^(٢) :

٣٦١٩ - فَبَاتَ حِيثَ يَذْخُلُ الثُّوَيْ

يعني : الضيف المقيم .

قوله : «تَتَلُو» يجوز أن يكون حالاً من الضمير في «ثاوية»، وأن يكون خبراً ثانياً، وأن يكون هو الخبر و«ثاوية» حال. وجعله الفراء^(٣) منقطعاً بما قبله أي : مستأنفاً كأنه قيل : وها أنت تتلو على أمتيك . وفيه بعده .

آ. (٤٦) قوله : **﴿مَا أَتَاهُم مِّنْ نَذِيرٍ﴾** : في موضع الصفة
لـ «فاما».

[قوله : [«ولكن رحمة» أي : أرسّلناك رحمة أو أعلمتك بذلك رحمة .
وقرأ^(٤) عيسى وأبو حية بالرفع أي : أنت رحمة .

(١) البيت لمعترة وهو في ديوانه ٢٤٦ . وعجزه :
بَيْنَ الْكَبِيكِ وَبَيْنَ ذَاتِ الْحَرْشِ

وما ذكره أسماء أمكنة .

(٢) ديوانه ٥١١/١ ، والقرطبي ٢٩١/١٣ .

(٣) لم يرد في كتابه «معاني القرآن». وانظر : البحر ١٢٢/٧ .

(٤) البحر ١٢٣/٧ .

آ. (٤٧) قوله : «**ولولا أنْ تُصِيبَهُمْ**» : هي الامتناعية . وأنَّ ما في حَيْزِها في موضع رفعٍ بالابتداء . أي : ولولا إصابتهم المصيبة . وجوابها محذوفٌ فقدرها الزجاج^(١) : «ما أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلًا» يعني : أنَّ الحامل على إرسالِ الرسل إزاحةً عَلَيْهِمْ بهذا القولِ فهو كقوله : «ثُلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرَّسُلِ»^(٢) . وقدره ابن عطية^(٣) : «لِعَاجْلَتِهِمْ» ولا معنى لهذا .

و «**فَيَقُولُوا**» عطفٌ [على] «**تُصِيبَهُمْ**» ، و «**لَوْلَا**» الثانية تحضيضٌ و «**فَتَبَعَّ**» جوابه ، فلذلك نصبٌ بإضمار «أَنْ» . قال الزمخشري^(٤) : «فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ اسْتَقَامَ هَذَا الْمَعْنَى ، وَقَدْ جَعَلْتُ الْعَقُوبَةَ هِيَ السَّبَبَةِ^(٥) لَا الْقَوْلُ ، لِدُخُولِ حِرْفِ الْامْتَنَاعِ عَلَيْهِ دُونَهِ؟ قُلْتَ : الْقَوْلُ هُوَ الْمَفْصُودُ بِأَنْ يَكُونَ سِبَبًا لِلِّإِرْسَالِ وَلَكِنَّ الْعَقُوبَةَ لِمَا كَانَتْ هِيَ السَّبَبُ لِلْقَوْلِ ، وَكَانَ وُجُودُهُ بِوُجُودِهِمَا جَعَلَتِ الْعَقُوبَةَ كَانَهَا سَبَبٌ لِلِّإِرْسَالِ بِوَاسِطَةِ الْقَوْلِ فَأَدْخَلَتْ عَلَيْهَا «**لَوْلَا**». وَجِيءَ بِالْقَوْلِ مَعْطُوفًا عَلَيْهَا بِالْفَاءِ الْمُعْطَيَّةِ مَعْنَى السَّبَبَةِ ، وَيُؤْوَلُ مَعْنَاهُ إِلَى قَوْلِكَ : «**لَوْلَا** قَوْلَهُمْ هَذَا إِذَا أَصَابَهُمْ مَصِيرَةً لِمَا أَرْسَلْنَا» وَلَكِنَّ اخْتِيَرْتَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ لِنُكْتَةٍ : وَهِيَ أَنَّهُمْ لَوْلَمْ يُعَاقِبُوا مُثُلًا عَلَى كُفُرِهِمْ وَقَدْ عَانَوْا مَا أَعْجَشُوا بِهِ إِلَى الْعِلْمِ الْيَقِينِ لَمْ يَقُولُوا : لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا ، وَإِنَّمَا السَّبَبُ فِي قَوْلِهِمْ هَذَا هُوَ الْعَقَابُ لَا غَيْرَ ، لَا التَّائِفَةُ عَلَى مَا فَاتَهُمْ مِنَ الْإِيمَانِ بِخَالِقِهِمْ» .

آ. (٤٨) قوله : «**مِنْ قَبْلٍ**» : إِمَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِيَكْفِرُوا ، أَوْ بِ«أُوتَيْ»
أي : مِنْ قَبْلِ ظَهُورِكَ .

(١) معاني القرآن ٤/٤٧ وعبارته «لولا ذلك لم يتعذر إلى إرسال الرسل».

(٢) الآية ١٦٥ من النساء

(٣) المحرر ١٢/١٧١.

(٤) الكشاف ٣/١٨٣.

(٥) عبارة الكشاف : «هي السبب في الإرسال».

- القصص -

قوله: «سِحْران» قرأ الكوفيون^(١) «سِحْران» أي: هما. أي: القرآن / [٧٠٤/ب]

والتوراة، أو موسى وهارون وذلك على المبالغة، جعلوهما نفس السحر، أو على حذف مضاد أي: ذوا سحررين. ولو صَحَّ هذا لكان ينبغي أن يُفرَدَ «سحر» ولكنه ثُبَّت تبيهاً على التنويع. وقيل: المراد موسى ومحمد عليهما السلام أو التوراة والإنجيل. والباقيون «ساحران» أي: موسى وهارون أو موسى ومحمد كما تقدَّم.

قوله: «تَظَاهَرَا» العامة على تخفيف الظاء فعلاً ماضياً صفة لـ «سِحْران» أو «ساحران» أي: تعاونا. وقرأ^(٢) الحسن ويعين بن الحارث الدُّماري وأبو حبيبة واليزيدي بتشديدها. وقد لحنهم الناس. قال ابن خالويه^(٣): «تشدیده لَحْنٌ؛ لأنَّه فعلٌ ماضٌ. وإنما يشدِّد في المضارع». وقال الهذلي^(٤): «لا معنى له». وقال أبو الفضل^(٥): «لا أعرف وجهه». وهذا عجيبٌ من هؤلاء وقد حذفت نون الرفع في مواضع، حتى في الفصيح، كقوله عليه السلام: «لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَبُّوَا»^(٦) ولا فرق بين كونها بعد واو أو ألفي أو ياء، فهذا أصله «تَظَاهَرَا» فاذْعِنْ وحذفت نونه تخفيفاً.

وقرأ الأعمش وطلحة وكذا في مصحف عبد الله «أَظَاهَرَا» بهمزة وصلٍ وشدّ الظاء، وأصلها «تَظَاهَرَا» كقراءة العامة، فلما أريد الإدغام سكتَّ الأول فاجتَبَتْ همزة الوصل.

(١) السبعة ٤٩٥، والبحر ١٢٤/٧، والتيسير ١٧٢، والقرطبي ٢٩٤/١٣، والنشر ٣٤١/٢، والحججة ٥٤٧.

(٢) انظر في قراءاته: البحر ١٢٤/٧، الشواذ ١١٣.

(٣) الشواذ له ١١٣.

(٤) الكامل له ٢٢٦.

(٥) وهو صاحب اللوامح في شواذ القراءات. انظر: البحر ١٢٤/٧.

(٦) رواه أبو داود: الأدب ٥/٣٧٨، ابن ماجه: المقدمة ١/٢٦، أحمد ١/١٦٥.

- القصص -

آ. (٤٩) قوله : **«أَتَيْعُهُ»** : جوابُ الأمرِ وهو «فَأَنَا». «منهما» أي : من التوراة والقرآن ، وهو مؤيد لقراءة «سْحَرَان» ، أو من كتابيهما على حذف مضارف ، وهو مؤيد لقراءة «سَاحِرَان». وزيد بن علي^(١) **«أَتَيْعُهُ»** بالرفع استثنافاً أي : فَأَنَا أَتَبْعُهُ.

آ. (٥٠) [قوله] : **«فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ»** : استجابة بمعنى أجاب . قال الزمخشري^(٢) : **«فَإِنْ قُلْتَ** : ما الفرق بين فعل الاستجابة في الآية وبينه في قوله^(٣) :

..... ٣٦٢٠

فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عَنْدَ ذَاكَ مُجِيبٌ

حيث عُدِيَ بغير لام ؟ قلت : هذا الفعل يتعذر إلى الدعاء بنفسه وإلى الداعي باللام ، ويُحذف الدعاء إذا عُدِيَ إلى الداعي في الغالب ، فيقال : **«استجابة اللَّهُ دُعَاءً»** أو **«استجابة له»** ، ولا يكاد يُقال : استجابة له دُعَاءً . وأمّا البيت فمعناه : فلم يستجب دُعَاءً على حذف المضاف ». قلت : قد تقدّم تقريرُ هذا في البقرة^(٤) ، وأنَّ استجابة بمعنى أجاب . والبيت الذي أشار إليه هو :

وَدَعَ اللَّهُ يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدْعَى
فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عَنْدَ ذَاكَ مُجِيبٌ
وَالنَّاسُ يُشَدِّدونَهُ عَلَى تَعَدِّيهِ بِنَفْسِهِ.

(١) معاني القرآن / ٢ / ٣٠٧ ، والبحر / ٧ / ١٢٤ .

(٢) الكشاف / ٣ / ١٨٤ .

(٣) تقدم برقم ٢١٥ .

(٤) انظر: الدر المصنون / ١ / ١٥٩ .

- القصص -

آ. (٥١) قوله : **«وَصَلْنَا»** : العامة على التشديد : إما من الوصل ضد القطع أي : تابعنا بعضه بعض . وأصله من وصل الجبل . قال الشاعر^(١) :

٣٦٢١ - فَقُلْ لِبْنِي مَرْوَانَ مَا بَالُ ذَمْتِي
بِجَبَلٍ ضَعِيفٍ لَا يَزَالُ يُؤْصَلُ
وَإِمَّا : جَعَلْنَاهُ أَوْصَالًا ، أَيْ : أنواعاً من المعاني . قال مجاهد .
والحسن^(٢) قرأ بتخفيف الصاد . وهو قريب مما نقدم .

آ. (٥٢) قوله : **«الذِينَ آتَيْنَاهُمْ»** : مبتدأ ، و «هم» مبتدأ ثانٍ ، و «يؤمنون» خبره . والجملة خبر الأول و «به» متعلق بـ «يؤمنون» . وقد يعكر على الزمخشري^(٣) وغيره من أهل البيان حيث قالوا : التقديم يفيد الاختصاص وهذا لا يتأتى ذلك ، لأنهم لو خصوا إيمانهم بهذا الكتاب فقط لزِمَّ كفرهم بما عداه ، وهو عكس المراد ، وقد أبدى أهل البيان هذا في قوله : «آمنا به ، وعليه توكُلنا»^(٤) فقالوا : لو قدم «به» لأُوهِمَ الاختصاص بالإيمان بالله وحده دون ملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وهذا يعنيه جارٍ هنا . والجواب : أن الإيمان بغيره معلوم فانصب الغرض إلى الإيمان بهذا .

آ. (٥٤) قوله : **«مَرَّتِينَ»** : منصوب على المصدر . و «بما صبروا» «ما» مصدرية . والباء تتعلق بـ «يُؤْتُونَ» أو بنفس الأجر .

(١) البيت للأخطل وهو في ديوانه ٣٢ ، ومجاز القرآن ٢ / ١٠٨ ، والبحر ١٢٥ / ٧ ، والقرطبي ٢٩٥ / ١٣ .

(٢) الإتحاف ٢ / ٣٤٤ ، والجامع ٢٩٥ / ١٣ ، والبحر ١٢٥ / ٧ .

(٣) لم يبحث الزمخشري في هذا الموضع مسألة «التقديم يفيد الاختصاص» .

(٤) الآية ٢٩ من الملك . ولم يشر الزمخشري إلى هذا المعنى في كتابه .

- القصص -

آ. (٥٧) قوله : **«تَخْطُّفُ»** : العامة على الجزم جواباً للشرط . والمنقري ^(١) بالرفع على حذف الفاء كقوله ^(٢) :
٣٦٢٢ - مَنْ يَفْعُلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

وكقراءة «يُدْرِكُكُمْ» ^(٣) بالرفع أو على التقديم ، وهو مذهب سيبويه ^(٤) .
قوله : «أولم تَمْكُنْ لَهُمْ حَرَماً» قال أبو البقاء ^(٥) : «عَذَاهُ بِنَفْسِهِ أَنَّهُ بِمَعْنَى جَعَلَ . وقد صرَّحَ به في قوله : «أولم يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَماً» ^(٦) وَمَكْنُونٌ مَعْذَاهُ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُضْمَنَ مَعْنَى «جَعَلَ» كقوله : «مَكَنَّاهُمْ» ^(٧) . وقد تقدَّمَ تَحْقِيقُهُ فِي الأَنْعَامِ ^(٨) .

[أ] ٧٠٥ و «آمِنَا» قيل : بمعنى مُؤْمَنٌ / أي : يُؤْمِنُ مَنْ دَخَلَهُ . وقيل : هو على حذف مضارِّ أي : آمناً أهله . وقيل : فاعل بمعنى النَّسِبِ أي : ذا أمن .
قوله : **«يُجَبِّي»** قرأ ^(٩) نافع ببناء التائنيث مراعاة للفظ «ثَمَرات» . والباقيون

(١) البحر ٧/١٢٦ . والمنقري عبد الله بن عمرو أبو عمر البصري ، ضابط لحرف أبي عمرو ، روى عن عبد الوارث . توفي سنة ٢٢٤ . انظر : طبقات القراء ١/٤٣٩ .

(٢) تقدم برقم ١٤٠ .

(٣) الآية ٧٨ من النساء «أينما تكونوا يدرككم الموت» وهي قراءة طلحة بن سليمان ، وانظر : الدر المصنون ٤/٤٣ .

(٤) الكتاب ١/٤٣٦ .

(٥) الإملاء ٢/١٧٩ .

(٦) الآية ٦٧ من العنكبوت .

(٧) الآية ٦ من الأنعام .

(٨) انظر : الدر المصنون ٤/٥٣٦ .

(٩) السبعة ٤٩٥ ، والتيسير ١٧٢ ، والبحر ٧/١٢٦ ، والقرطبي ١٣/٣٠٠ ، والحججة ٥٤٨ ، والنشر ٢/٣٤٢ .

- القصص -

بالياء للفصل، ولأنه تأنيث مجازي. والجملة صفة لـ «حرماً» أيضاً. وقرأ العامة «ثمرات» بفتحترين. وأبان^(١) بضمتين جمع ثمر بضمتين. وبعدهم بفتح وسكون.

قوله: «رِزْقًا» إن جعلته مصدرًا جاز انتسابه على المصدر المؤكّد؛ لأنَّ معنِّي «يُجْبِي إِلَيْهِ»: يَرْزُقُهُمْ، وأنَّ يتنصَّبَ على المفعول له. والعامل محنوف أي نَسُوقُهُ إِلَيْهِ رِزْقًا، وأنَّ يكون في موضع الحال من «ثمرات» لتخسيصها بالإضافة، وإن جعلته اسمًا للمرزوقي انتصب على الحال من «ثمرات».

آ. (٥٨) قوله: «مَعِيشَتَهَا»: فيه أوجه: مفعول به على تضمين بَطَرَتْ خَسِيرَتْ، أو على الظرف أي: أيام معيشتها – قاله الزجاج^(٢) – أو على حذف «في» أي: في معيشتها، أو على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به وهو قريب من «سَفَهَ نَفْسَهُ»^(٣).

قوله: «لَمْ تُسْكُنْ» جملة حالية، والعامل فيها معنى «تلك». ويجوز أن يكون خبراً ثانياً.

قوله: «إِلَّا قَلِيلًا» أي: إِلَّا سَكَنَأْ قَلِيلًا كسكون المسافر ونحوه، أو إِلَّا زِمَانًا قليلاً، أو إِلَّا مكاناً قليلاً. يعني: أن القليل منها قد سكن.

آ. (٦٠) قوله: «فَمَتَاعٌ»: أي: فهو متاع. وقرىء^(٤) «فَمَتَاعًا

(١) البحر ١٢٦/٧، والكتشاف ١٨٥/٣.

(٢) مذهبـه في معانـي القرآن ٤/١٥٠ «بطرـت في معيـشتـها، بـاسـقـاطـ في وـعـلـ الفـعـلـ».

(٣) الآية ١٣٠ من البقرة.

(٤) لم أقف على هذه القراءة وأرجح أنها ليست قراءة، وإنما قراءة النصب «متاعاً» في الآية التالية: «كَمْنَ مَتَعَاهْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ» فوهم السمين فقل ما هو في الآية التالية إلى السابقة، وقد أثبت ذلك أبو حيان في البحر ١٢٧/٧.

- القصص -

الحياة» بنصب «متاعاً» على المصدر أي : يتمتعون متاعاً، و «الحياة» نصب على الظرف.

قوله : «تَعْقِلُونَ» قرأ^(١) أبو عمرو بالباء من تحت التفاتاً . والباقيون بالخطاب جرياً على ما تقدم .

آ. (٦١) وقرأ^(٢) طلحة «أَمْنٌ وَعَدْنَاهُ» بغير فاءٍ .

قوله : «ثُمَّ هُوَ» الكسائي^(٣) وقالون بسكون الهاء إجراء لـ ثُمَّ مجرّى الواو والفاء . والباقيون بالضمّ على الأصل .

آ. (٦٢) قوله : «الذين كتم تزعمون» : مفعولة ممحوظة أي : تزعمونهم شركاء .

آ. (٦٣) قوله : «هُؤُلَاءِ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا» : فيه وجهان ، أحدهما ، أنه مبتدأ ، و «الذين أغوينا» صفة للمبتدأ . والعائد ممحوظ أي : أغويناهم ، والخبر «أغويناهم» . و «كما غوينا» نعت لمصدر ممحوظ . ذلك المصدر مطاوع لهذا الفعل أي : [أغويناهم] فَغَوَّرُوا عَيْنًا كما غوينا . قاله الزمخشري^(٤) . وهذا الوجه منعه أبو علي^(٥) قال : «لأنه ليس في الخبر زيادة فائدة على ما في صفتة» . قال : «فإنْ قلتَ : قد وُصل بقوله «كما غوينا» وفيه

(١) السبعة ٤٩٥ ، والبحر ١٢٧/٧ ، والتيسير ١٧٢ ، والقرطبي ٣٠٢/١٣ ، والحججة ٥٤٨ ، والنشر ٣٤٢/٢ .

(٢) البحر ١٢٧/٧ .

(٣) التيسير ٧٢ ، والحججة ٥٤٨ ، والنشر ٢٠٩/٢ ، والإتحاف ٣٤٥/٢ .

(٤) الكشاف ١٨٧/٣ .

(٥) انظر : البحر ١٢٨/٧ .

- القصص -

زيادة. قلت: الزيادة في الظرف لا تصيره أصلًا في الجملة لأنَّ الظرفَ صِلاتٌ^(١) ثم أعرَب هو «هؤلاء» مبتدأً و«الذين أغُونَتْهُم» خبره. و«أغُونَتْهُم» مستأنف^(٢). وأجاب أبو البقاء^(٣) وغيره عن الأول: بأنَّ الظرف قد يلُومُ كقولك: «زيد عمرو في داره».

قوله: «ما كانوا إِيَّانا يَعْبُدُونَ» «إِيَّانا» مفعولٌ «يَعْبُدُونَ» قُدْم لاجل الفاصلة. وفي «ما» وجهان، أحدهما: هي نافية، والثانية مصدرية. ولا بد من تقدير حرف جرٌ أي: تَبَرَّأْنَا مِنْ ما كانوا أي: مِنْ عبادِهِم إِيَّانا. وفيه بُعدٌ.

آ. (٦٤) قوله: **﴿لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا﴾**: جوابها محذوف أي: لَمَّا رَأَوا العذاب أو لَدَفعوه.

آ. (٦٦) قوله: **﴿فَعَمِيَتْ﴾**: العامة على تحريفها. وقرأ^(٤) الأعمش وجناح بن حبيش بضم العين وتشديد الميم. وقد تقدَّمت القراءتان للسبعة في هود^(٥). وقرأ^(٦) طلحة «لَا يَسْأَلُونَ» بتشديد السين على إدغام التاء في السين كقراءة «تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ»^(٧).

(١) أي: فضلات.

(٢) وهو الوجه الثاني الذي أشار إليه في أول إعرابه للآلية.

(٣) الإملاء ٢/١٧٩.

(٤) البحر ٧/١٢٩، الكشاف ٣/١٨٨.

(٥) انظر: الدر المصنون ٦/٣١٣.

(٦) البحر ٧/١٢٩.

(٧) الآية ١ من النساء وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر. انظر: السبعة . ٢٢٦.

- القصص -

آ. (٦٨) قوله: «ما كان لهم الخير»: فيه أوجه، أحدها: أن «ما» نافية فالوقف على «يختار». والثاني: «ما» مصدرية أي: يختار اختيارهم، والمصدر واقع موقع المفعول به أي: مختارهم.

الثالث: أن تكون بمعنى الذي، والعائد ممحوظ أي: ما كان لهم الخيرة فيه كقوله: «ولمْ صَبَرْ وغفر إن ذلك لَمْ يَعْزِمْ الأمور»^(١) أي: منه.

وجَوَّزُ ابنُ عطية^(٢) أن تكون «كان» تامة و«لهم الخير» جملة مستأنفة.

قال: «ويتَّجه عندي أن تكون «ما» مفعولة إذا قَدِرْنا كان التامة أي: إنَّ اللَّهَ يختار كلَّ كائِنٍ. و«لهم الخير» مستأنفٌ. معناه تعديُّ التَّعْمِ عليهم في اختيار الله

[٧٠٥] لهم لو قبلوا». وجعل بعضهم في «كان» ضمير الشَّان / وأنشد^(٣):

٣٦٢٣ - أَمِنْ سُمِّيَّةَ دَمْعَ الْعَيْنِ تَذْرِيفٌ

لو كان ذا منك قبل اليوم معروفٌ

ولو كان «ذا» اسمها لقال: «معروفاً». وابنُ عطية^(٤) منع ذلك في الآية قال: «لأنَّ نفسَيِّ الأمرِ والشَّانِ لا يَكُونُ بجملةٍ فيها ممحوظ»^(٥). قلت: كأنَّه يريد أنَّ الجار متعلقٌ بممحوظٍ، وضميرُ الشَّانِ لا يُفسِّر إلَّا بجملةٍ مصَرَّح بجزئيَّتها. إلَّا لأنَّ في هذا نظراً إِنْ أراده؛ لأنَّ هذا الجار قائمٌ مقامَ الخبرِ. ولا أَظُنُّ أحداً يمنع «هو السُّلطانُ فِي الْبَلَدِ» و«هي هندُ فِي الدَّارِ».

(١) الآية ٤٣ من الشوري.

(٢) المحرر الوجيز ١٢/١٢.

(٣) البيت لعترة، وهو في ديوانه ٢٧٠، والمحرر ١٢/١٨٢، والبحر ٧/١٢٩.

والذريفي: سيلان الدم.

(٤) المحرر ١٢/١٢.

(٥) عبارة المحرر «فيها مجرون».

- القصص -

والجِيَرَةُ مِنَ التَّخْيِيرِ، كَالْطَّيْرُ فَيُسْتَعْمَلُانِ اسْتَعْمَالَ الْمَصْدَرِ.
وقال الزمخشري^(١): «ما كان لهم الخيرُ بِيَانٍ لقوله «ويختار» لأنَّ معناه: ويختار
ما يشاءُ، ولهذا لم يَدْخُلِ الْعَاطِفُ. والمعنى: أنَّ الْجِيَرَةَ لِلَّهِ تَعَالَى فِي أَفْعَالِهِ،
وهو أَعْلَمُ بِوْجُوهِ الْحُكْمَ فِيهَا لِيُسْأَلَ حَلْقَهُ أَنْ يَخْتَارَ عَلَيْهِ». قلت:
لم يَرِزَ النَّاسُ يَقُولُونَ: إنَّ الْوَقْفَ عَلَى «يَخْتَار»، وَالابْتِدَاءُ بـ«ما» عَلَى أَنَّهَا
نَافِيَةٌ هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السَّنَةِ. وَنُقلَ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةِ كَابِي جَعْفَرٍ^(٢) وَغَيْرِهِ، وَأَنَّ
كُونَهَا مَوْصُولَةً مَتَّصِلَةً بـ«يَخْتَار» غَيْرَ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ مَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ. وَهَذَا
الزمخشري^(٣) قد قَرَرَ كُونَهَا نَافِيَةً، وَحَصَّلَ غَرْضَهُ فِي كَلَامِهِ، وَهُوَ مُوافِقُ لِكَلَامِ
أَهْلِ السَّنَةِ ظَاهِرًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَرِيدُهُ. وَهَذَا الطَّبَرِيُّ^(٤) مِنْ كَبَارِ أَهْلِ السَّنَةِ مَنْعَ
أَنْ تَكُونَ [ما] نَافِيَةً قَالَ: «لَهُلا يَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّهُ لَمْ تَكُنْ لَهُمُ الْخِيرَةُ فِيمَا
مَضَى، وَهِيَ لَهُمْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ، وَأَيْضًا فَلَمْ يَتَقدَّمْ نَفِيًّا». وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ
ابْنُ جَرِيرٍ مَرْوُيًّا عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: ويختار لهم ما يشاء من
الرَّسُلِ، فـ«ما» عَلَى هَذَا وَاقِعَةٌ عَلَى الْعُقَلَاءِ.

آ. (٧١) قوله: «**قُلْ أَرَأَيْتُمْ**»: «أَرَأَيْتُمْ» و«جَعَلَ» تنازعَا فِي
«اللَّيلَ» وَأَعْمَلَ الشَّانِيِّ. وَمَفْعُولُ «أَرَأَيْتُمْ» هِي جَمْلَةُ الْاسْتِفْهَامِ بَعْدِهِ. وَالْعَائِدُ
مِنْهَا عَلَى «اللَّيلَ» مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: بِضَيَاءِ بَعْدِهِ. وَجَوابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ.
وَتَحْرِيرُ هَذَا قَدْ مَضَى فِي الْأَنْعَامِ^(٥) فَهُوَ نَظِيرُهُ.

(١) الكثاف ١٨٨/٣.

(٢) القطع والائتفاف لأبي جعفر النحاس ٥٤٨.

(٣) الكثاف ١٨٨/٣.

(٤) تفسير الطبرى ١٠١/٢٠.

(٥) انظر: الدر المصور ٤/٦٣٥.

- القصص -

و «سَرْمَدًا» مفعولٌ ثانٍ، إنْ كان الجَعْلُ تصييرًا، أو حالٌ إنْ كان خَلْقًا وإنْشاء. والسرمد: الدائم الذي لا ينقطع. قال طرفة^(١):

٣٦٢٤ - لَعَمْرُكَ مَا أَمْرَيْتِ عَلَيْ بَغْمَةٍ
نَهَارِيٍّ وَلَا لَيْلِيٍّ عَلَيْ بَسْرَمَدٍ

والظاهر أنَّ ميَمَةً أصليةً، وزُنَّه فَعَلَ كجَعْفَرٍ. وقيل: هي زائدةٌ واشتقاقة من السَّرْد، وهو تابعُ الشيء على الشيء، إلَّا أنَّ زيادة الميم وسَطَا وأخيراً لا يُنْقَاسُ^(٢) نحو: دُلامِص^(٣)، وَزُرْقُم^(٤)، من الدَّلاص والزُّرْقَة.

قوله: «إِلَى يَوْمٍ» متعلقٌ بـ«جَعْلٍ»، أو بـ«سَرْمَدًا»، أو بمُحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ«سَرْمَدًا».

آ. (٧٣) قوله: «لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا»: من باب اللَّفْ
والنشر. ومنه^(٥):

٣٦٢٥ - كَانَ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَسَابِسًا
لِدَنِي وَكُرِهَا العَنَابُ وَالحَشَفُ الْبَالِي

آ. (٧٦) قوله: «مَا إِنَّ مَفَاتِحَهِ»: «ما» موصولةٌ بمعنى الذي،

(١) تقدم برقم ٢٦١٤.

(٢) قال ابن عصفور: «فإن وقعت الميم غير أول قضي عليها بالأصالة. ولم توجد زائدة إلا في أماكن محصورة تحفظ ولا يقاد عليها». الممتع ٢٣٩.

(٣) الدلامص: البراق اللين.

(٤) الزرقم: الشديد الزرقة.

(٥) تقدم برقم ٢٦٥٢.

- القصر -

صلتها «إن» وما في حيزها، ولهذا كسرتْ. ونقل الأخفش الصغير^(١) عن الكوفيين منع الوصل بـ«إن»، وكان يستفتح ذلك عنهم. يعني لوجوده في القرآن.

قوله: «لَتُنُوءُ بِالْعُصْبَةِ» فيه وجهان، أحدهما: أن الباء للتعدية كالهمزة، ولا قلب في الكلام. والمعنى: لتنبئ المفاتيح العصبة الأقواء، كما تقول: أجاهاه وجيئت به، وأذهبته وذهبت به. ومعنى ناء بكتاباً: نهض به بثقلٍ. قال^(٢):

٣٦٢٦ - لَتُنُوءُ بِأَخْرَاهَا فَلَأِيًّا قِيَامًا
وَتَمْشِي الْهَوَى نَيَّا عَنْ قَرِيبٍ فَبَهَرُ

وقال أبو زيد^(٣): «نُوتُ بالعمل أي: نهضتْ». قال^(٤):

٣٦٢٧ - إِذَا وَجَدْنَا خَلْفًا يَسْرَ الْخَلْفَ
عَبْدًا إِذَا مَانَءَ بِالْحِمْلِ وَقَفَ
وَفَسَرَهُ الزَّمْخَشْرِيُّ^(٥) بِالِّإِنْقَالِ. قَالَ: «يُقالُ: نَاءُ بِالْحِمْلِ، حَتَّى أَثْقَلَهُ
وَأَمَالَهُ» وَعَلَيْهِ يَنْطَبِقُ الْمَعْنَى أَي: لَتُتَقْلِّلُ الْمَفَاتِحُ الْعُصْبَةُ.
وَالثَّانِي: أَنَّ فِي الْكَلَامِ قَلْبًا، وَالْأَصْلُ: لَتُنُوءُ الْعُصْبَةَ بِالْمَفَاتِحِ، أَي:

(١) علي بن سليمان أبو الحسن، قدم إلى مصر وحلب وتوفي ببغداد سنة ٣١٥. قرأ على ثعلب والمبرد. له: المهدب، شرح سبيوه، الأنواء، الشبيه والجمع. انظر: طبقات النحوين للزبيدي ١١٥، تاريخ بغداد ١١/٤٣٣، والبغية ٢/١٦٧. وفي خبر الأخفش الصغير. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٥٥٨.

(٢) البيت الذي الرمة وهو في ديوانه ٦٢٤، والقرطبي ١٣/٣١٢، واللسان نوا. وتنوء: تنهض بعجزتها بثقل. الأبي: الجهد. وبهر: تعيا.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤/١٥٥ وفيه نقلًا عن أبي زيد «نُوتُ بالحمل».

(٤) تقدم برقم ٢٣٢٨ وقوله: «إذا تقدم «إن».

(٥) الكشاف ٣/١٩٠.

- القصص -

لتنهضُ بها. قاله أبو عبيد^(١)، كقولهم: «عَرَضْتُ الناقَةَ عَلَى الْحَوْضِ». وقد تقدم الكلامُ في القلب^(٢)، وأنَّ فيه ثلاثةً مذاهبَ.

وقرأ بُدْييل بن ميسرة^(٣) «أَيْنُوْءُ» بالياءِ مِنْ تحتِ والتذكير؛ لأنَّه راعى المضافَ الممحونَفَ. إذ التقدير: حِمْلُهَا أو ثَقْلُهَا. وقيل: الضمير في «مفاتهِمَ» لقارونَ، فاكتسبَ المضافَ من المضافِ إِلَيْهِ التذكيرَ كقولهم: «ذَهَبْتُ أَهْلَ الْيَمَامَةِ» قاله الزمخشري^(٤). يعني كما اكتسبَ «أَهْلَ» التأنيثَ اكتسبَ هذا التذكيرَ.

قوله: «إِذْ قَالَ» فيه أوجهٌ: أنْ يكونَ معمولاً لتنوئِ. قاله الزمخشري^(٥): أو [٧٠٦/أ] لـ «بَغَى» قاله ابن عطية^(٦). ورَدَّهما الشيخُ^(٧): / بَأْنَ الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَى التَّقْيِيدِ بِهَذَا الْوَقْتِ. أَوْ لـ «آتَيْنَاهُ» قاله أبو البقاء^(٨). ورَدَّهُ الشيخُ^(٩): بَأْنَ الْإِيْتَاءُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْوَقْتُ، أَوْ لِمَحْذُوفِ فَقْدَرِهِ أَبُو الْبَقَاءِ^(١٠); بَغَى عَلَيْهِمْ. وَهَذَا يَتَبَعِي أَنْ يُرَد*

(١) لعله أبو عبيدة في مجاز القرآن ١١٠/٢ أو يكون العلماً قد ذهباً هذا المذهب.

(٢) انظر: الدر المصورون ٣/٥٢٠.

(٣) البحر ٧/١٣٢. ويدييل بن ميسرة البصرة روى عن أنس بن مالك. صدوق ثقة، توفي سنة ١٣٠. انظر: تهليب الكمال ١/١٣٩.

(٤) الكشاف ٣/١٩٠ وعبارة: «وَوَجْهُهُ أَنْ يُفْسَرَ الْمَفَاتِحُ بِالْخَزَائِنِ، وَيُعْطَيْهَا حَكْمُ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ لِلْمَلَابَسَةِ وَالاتِّصالِ».

(٥) الكثاف ٣/١٩٠.

(٦) المحرر ١٢/١٨٨.

(٧) البحر ٧/١٣٢.

(٨) الإملاء ٢/١٨٠.

(٩) البحر ٧/١٣٢.

(١٠) الإملاء ٢/١٨٠.

- القصص -

بما رُدَّ به قولُ ابنِ عطية. وقدَّرَه الطبرِيُّ^(١): اذْكُرْ، وقدَّرَه الشِّيخُ^(٢): أَظْهِرْ الفَرَحَ. وهو مناسبٌ.

وَقَرِيءٌ^(٣) «الفارِحين» حَكَا هَا عِيسَى الْحَجَازِيُّ.

آ. (٧٧) قوله: **«فِيمَا آتَاكَ»**: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ«أَبْتَغَ»، وَأَنْ يتعلَّقَ بـمَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ أَيْ: مُتَقْلِبًا فِيمَا آتَاكَ. وـ«مَا» مُصَدِّرَةٌ أَوْ بِمَعْنَى الَّذِي .

قوله: «كَمَا أَحْسَنَ» أَيْ: إِحْسَانًا كِإِحْسَانِهِ إِلَيْكَ.

قوله: «فِي الْأَرْضِ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ«تَبَغَ» أَوْ بـالْفَسَادِ، أَوْ بـمَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ. وهو بعيدٌ.

آ. (٧٨) قوله: **«عَلَى عِلْمٍ»**: حَالٌ مِنْ مَرْفُوعٍ «أُوتِيتُهُ».

قوله: «عِنْدِي» إِمَّا ظرفٌ لـ«أُوتِيتُهُ»، إِمَّا صفةٌ للعلمِ .

قوله: «مَنْ هُوَ أَشَدُّ» «مَنْ» مُوصولةٌ أَوْ نَكْرَةٌ مُوصوَفَةٌ. وهو في موضع المفعولِ بـ«أَهْلَكَ». وـ«مِنْ قَبْلِهِ» مُتَعَلِّقٌ بِهِ . وـ«مِنَ الْقَرُونِ» يجوزُ فِيهِ ذَلِكَ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ «مَنْ هُوَ أَشَدُّ».

قوله: «وَلَا يُسَأَّلُ» هذه قراءةُ العَامَّةِ عَلَى البناءِ للمفعولِ، وبالياءِ مِنْ تَحْتِ وَرْفَعِ الْفَعْلِ . وَقَرَأَ^(٤) أَبُو جعْفَرٍ «وَلَا تُسَأَّلُ» بِالتَّاءِ مِنْ فُوقِ وَالْجَزْمِ . وَابْنُ سِيرِينَ وَأَبْوِ الْعَالِيَّةِ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ مِنْيٌ لِلْفَاعِلِ وَهُوَ الْمَخَاطَبُ . قَالَ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ:

(١) لم أجده في الطبرى.

(٢) البحر ١٣٢/٧.

(٣) البحر ١٣٢/٧، والشواذ ١١٤.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ١٣٤/٧.

- القصص -

«لا يجوز ذلك حتى تنصبَ المجرمين». قال صاحب اللوامح^(١): «هذا هو الظاهر؛ إلا أنه لم يلْغِني فيه شيء^(٢). فإن تركاه مرفوعاً فيحتمل وجهاً، أحدهما: أن يكون «المجرمون» خبرَ مبتدأ ممحوظٍ، أي: هم المجرمون. والثاني: أن يكون بدلاً من أصل الهاء والميم في «ذنوبهم»، لأنهما مرفوعان المحلُّ يعني أنَّ ذنوبَاً مصدرُ مضافٌ لفاعله. قال: «فحمل المجرمون على الأصلِ، كما تقدَّم لنا في قراءةٍ «مثلاً ما بعوضةٍ»^(٣) بجرٍ بعوضةٍ. وكان قد خرَّجها على أنَّ الأصلَ: بضرْبٍ مثلٍ بعوضةٍ وهذا تعسُّفٌ كثيرٌ. ولا ينبغي أن يقرأ ابنُ سيرين وأبو العالية إلا «المجرمون» بالياءِ فقط، وإنما ترك نقلُها لظهورِه.

آ. (٧٩) قوله: «في زِيَّته»: إما متعلقٌ بـ«خرج»، وإما بمحظوظٍ على أنه حالٌ من فاعلٍ «خرج».

آ. (٨٠) قوله: «وَيْلَكُمْ»: منصوبٌ بمحظوظٍ أي: أَلْزَمْكُمْ اللهُ وَيْلَكُمْ.

قوله: «ولا يُلْقَاهَا» أي: هذه الخَصْلَةُ، وهي الزَّهْدُ في الدنيا والرغبةُ فيما عند الله.

آ. (٨١) قوله: «فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ»: المشهورُ كسرُ هاءِ الكناية في «به» و«بداره» لأجلِ كسرِ ما قبلَها. وقرىءَ^(٤) بضمِّها. وقد تقدَّم أنها الأصلُ، وهي لغةُ الحجازِ.

(١) انظر: البحر ٧/١٣٤.

(٢) أي: في نصب المجرمين.

(٣) الآية ٢٦ من البقرة؛ ولم يسبق للمؤلف أن أشار إلى هذه القراءة.

(٤) لم أقف على صاحب هذه القراءة. وانظر: الإتحاف ١/١٥٠.

قوله: «مِنْ فِتْنَةٍ» يجوز أن تكون اسمَ كان، إِنْ كَانَتْ ناقصَةً، و«لَهُ» الخبرُ، أو «يُنْصَرُونَهُ»، وَأَنْ تكونَ فاعلَةً إِنْ كَانَتْ تَامَّةً، و«يُنْصَرُونَهُ» صفةً لـ «فِتْنَةٍ» فِي حِكْمَتِهِ على موضعِها بالجر لفظاً وبالرفع معنى؛ لأنَّ «مِنْ» مزيدةٌ فيها.

آ. (٨٢) قوله: **«وَيُكَانُ اللَّهُ»** و«وَيُكَانُهُ» فيه مذاهبٌ منها: أنَّ «ويُكَانُ» كلمةٌ برأيها وهي اسمٌ فعلٌ معناها أَعْجَبُ أي أنا. والكافُ للتعليل، وأنَّ ما في حَيْزِها مجرورةٌ بها أي: أَعْجَبُ لَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ، وسُمِّعَ «كما أنه لا يَعْلَمُ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ». وقياسُ هذا القولِ أنَّ يُوقَفَ على «ويُكَانُ» وحدها، وقد فعل ذلك الكسائيُّ^(١). إِلَّا أنه يُنقل عنه أنه يُعتقدُ في الكلمةِ أَنَّ أصلَها: وَيَلْكَ كما سيأتي، وهذا يُنافي وَقْفَهُ. وأنشد سيبويه^(٢):

٣٦٢٨ - وَيُكَانُ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبْ بُخْ
بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِيشْ عِيشْ ضُرْ

الثاني: قال بعضهم: قوله: «كَانُ» هنا للتشبيه، إِلَّا أنه ذهب منها معناه، وصارت للخبرِ واليقين. وأنشد^(٣):

٣٦٢٩ - كَانَنِي حِينَ أُمْسِي لَا تُكَلِّمُنِي
مُتَئِّمَ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مُوْجُودًا

وهذا أيضاً يناسبُه الوقفُ على «ويُكَانُ».

(١) التيسير ٦١، والنشر ٢/١٥١.

(٢) البيت لزيد بن عمرو بن قتيل وهو في الكتاب ١/٢٩٠، والخصائص ٣/٤١، والأصول ١/٣٥، واللسان (روايا)، وابن عيُش ٤/٧٦. والنشب: المال. وينسب البيت أيضاً لنبيه بن الحجاج.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه ٣١٢، واللسان عود، والمحتب ٢/١٥٥، وابن عيُش ٤/٧٧.

- القصص -

الثالث: أن «وَيْكَ» كلمة برأيها، والكاف حرف خطاب، و«أن» معموله محذوف أي: أعلم أنه لا يُقلع. قاله الأخفش^(١). وعليه قوله^(٢):

٣٦٣٠ - ألا وَيْكَ الْمَسَرَّةُ لَا تَدُومُ
ولا يَبْقى عَلَى الْبُؤْسِ النَّعِيمُ

وقال عترة^(٣):

[٧٠٦/ب] ٣٦٣١ - ولقد شَفَى نفسي وأَبْرَأْ سُقْمَهَا /
قبيل الفوارس وَيْكَ عن شر أَقْدَم

وَحْقُهُ أَنْ يَقْفَ عَلَى «وَيْكَ» وقد فعله أبو عمرو بن العلاء.

الرابع: أن أصلها وَيْكَ فمحذف. وإليه ذهب الكسائي ويسوعن وأبو حاتم. وحقهم أن يقفوا على الكاف كما فعل أبو عمرو. ومن قال بهذا استشهد بالبيتين المتقددين؛ فإنه يتحمل أن يكون الأصل فيهما: وَيْكَ، فمحذف. ولم يُرسم في القرآن إلا: وَيْكَانُ^(٤)، وَيْكَانَهُ^(٥) متصلة في الموضعين، فعامة القراء أتبعوا الرسم، والكسائي وقف على «وَيِّ»، وأبو عمرو على وَيْكَ. وهذا كله في وُقُفِ الاختبار دون الاختيار كظائر تقدمت.

الخامس: أن «وَيْكَانُ» كلها كلمة متصلة بسيطة، ومعناها: ألم ترَ، وربما

(١) اكتفى الأخفش في معاني القرآن ٤٣٤ بقوله: «والمفسرون يفسرونها: ألم ترَ أَنَّ اللَّهَ». .

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١٣٥/٧.

(٣) ديوانه ٢١٩، ومعاني القرآن للفراء ٣١٢/٢.

(٤) الآية ٨٢: «وَيْكَانُ اللَّهُ يَسْطِعُ».

(٥) «وَيْكَانَهُ لَا يُقلع الكافرون».

- القصص -

نُقل ذلك عن ابن عباس. ونَقَلَ الكسائيُّ والفراءُ^(١) أنها بمعنى : أما ترى إلى صُنْعَ الله . وحَكَى ابن قتيبة^(٢) أنها بمعنى : رَحْمَةً لك ، في لغة حُمِير .

قوله : «لولا أَنْ مَنْ» قرأ^(٣) الأعمشُ «لولا مَنْ» بحذف «أَنْ» وهي مُراده ؛ لأنَّ «اللولا» هذه لا يليها إِلَّا المبتدأ . وعنَه «مَنْ» برفع النون وجَرُّ الجلالة وهي واضحة .

قوله : «لَخَسَفَ» حفص^(٤) : «لَخَسَفَ» مبنياً للفاعل أي : الله تعالى . والباقيون ببنائه للمفعول . و«بنا» هو القائم مقام الفاعل . وعبد الله^(٥) وطلحة «لَانْخَسَفَ بنا» أي : المكان . وقيل : «بنا» هو القائم مقام الفاعل ، كقولك «انْقُطِعْ بنا» وهي عبارة . . .^(٦) وقيل : الفاعل ضمير المصدر أي : لانْخَسَفَ الانحساف ، وهي عيّ أيضاً . وعن عبد الله «لَتَخَسَّفَ» بناءً من فوق وتشديد السين مبنياً للمفعول ، و«بنا» قائمةً مقامه .

آ . (٨٣) قوله : «تَلِكَ الدَّارُ» : مبتدأ وصفته . و«نَجْعَلُهَا» هو الخبر . ويجوز أن تكون «الدار» خبراً^(٧) ، و«نَجْعَلُهَا» خبر آخر ، أو حال . والأول أحسن .

قوله : «وَلَا فَسَادًا» كَرَرَ «لَا» ليُفيدَ أَنَّ كُلَّاً منهما مستقلٌ في الآية لا مجموعهما .

(١) معاني القرآن له ٢/٣١٢.

(٢) تأويل المشكل ٥٢٦.

(٣) البحر ١٣٥/٧ ، والقرطبي ١٣٩/١٣ .

(٤) السبعة ٤٩٥ ، والحجۃ ٥٤٩ ، والتيسير ١٧٢ ، والقرطبي ٣١٩/١٣ ، والبحر ٧/١٣٥ ، والنشر ٢/٣٤٢ .

(٥) المحنس ٢/١٥٧ ، والقرطبي ١٣/٣١٩ ، والبحر ٧/١٣٥ .

(٦) لفظة لم أتبينها تقرب من : ردیة .

(٧) الأصل «خبر» وهو سهو .

- القصص -

آ. (٨٤) قوله : **«فَلَا يُجْزِي الَّذِينَ»** : مِنْ إِقَامَةِ الظَّاهِرِ مُقَامَ
الْمُضْمِرِ تَشْبِيهًا عَلَيْهِمْ.

قوله : «إِلَّا مَا كَانُوا» أي : إِلَّا مِثْلَ مَا كَانُوا.

آ. (٨٥) قوله : **«إِلَى مَعَادٍ»** : تَكْيِيرُهُ لِلتَّعْظِيمِ أَيْ : مَعَادٌ أَيْ مَعَادٍ
وَهُوَ مَكَّةُ أَوِ الْجَنَّةِ.

قوله : «مَنْ جَاءَ بِالْهُدَى» مَنْصُوبٌ بِمُضْمِرٍ أَيْ : يَعْلَمُ أَوْ بِأَعْلَمِ ، إِنْ
جَعَلْنَاهَا بِمَعْنَى عَالَمٍ وَأَعْمَلْنَاهَا إِعْمَالَهُ .

آ. (٨٦) قوله : **«إِلَّا رَحْمَةً»** : فِي وِجْهَانِ ، أَحَدُهُمَا : هُوَ مُنْقَطَعٌ
أَيْ لَكُنْ رَحْمَكَ رَحْمَةً . وَالثَّانِي : أَنَّهُ مُتَصلٌ . قَالَ الزَّمْخَشْرِيُّ^(١) : «هَذَا كَلَامٌ
مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى . كَانَهُ قِيلَ : وَمَا أَلْقَى إِلَيْكُ الْكِتَابَ إِلَّا رَحْمَةً» فَيَكُونُ
اسْتِنَاءً مِنَ الْأَحْوَالِ أَوْ مِنَ الْمَفْعُولِ لَهُ .

قوله : «وَلَا يَصُدُّنَّكَ» قَرَأَ الْعَامَّةُ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّ الْصَّادِ ، مِنْ صَدَّهُ ،
يَصُدُّهُ . وَقُرِئَ^(٢) بِضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِ الْصَّادِ مِنْ أَصْدَهُ بِمَعْنَى صَدَّهُ ، حَكَاهَا أَبُو زَيْدٍ
عَنْ كَلِبٍ . قَالَ^(٣) :

٣٦٣٢ - أَنَّاسٌ أَصَدُّوا النَّاسَ بِالسَّيْفِ عَنْهُمْ
صُدُودَ السَّوَافِيِّ عَنْ أُنُوفِ الْمَخَارِمِ

(١) الكشاف ١٩٤/٣ .

(٢) الشواذ ١١٤ ، والقرطبي ٣٢٢/١٣ ، والبحر ١٣٧/٧ .

(٣) نقدم برقم ١٣٦٢ وزرد في الأصل «الجرائم» بدلاً من «المخارم» وهو تحريف . وفي
البحر «الحوائم» .

- القصص -

وأصلُ يَصْدُونَكَ: يَصْدُونَكَ، فَفِعْلٌ فِيهِ مَا فَعَلَ فِي «لَيَقُولُنَّ
مَا يَخِسُّهُ»^(١).

آ. (٨٨) قوله: «إِلَّا وَجْهَهُ»: مَنْ جَعَلَ «شَيْئًا» يُطْلَقُ عَلَى
البَارِي تَعَالَى – وَهُوَ الصَّحِيحُ – قَالَ: هَذَا اسْتِثَانَةٌ مُتَصَّلٌ، وَالْمَرَادُ بِالْوَجْهِ
الذَّاتُ، وَإِنَّمَا جَرَى عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ فِي التَّعْبِيرِ بِالْأَشْرَفِ عَنِ الْجَمْلَةِ. وَمَنْ
لَمْ يُطْلَقْ عَلَيْهِ جَعْلُهُ مُتَصَّلًا أَيْضًا، وَجَعَلَ الْوَجْهَ مَا عَمِلَ لِأَجْلِهِ^(٢) أَوِ الْجَاهَ الَّذِي
بَيْنَ النَّاسِ، أَوْ يَجْعَلُهُ مُنْقَطِعًا أَيْ: لَكُنْ هُوَ بِحَالِهِ لَمْ يَهْلَكْ.

قوله: «تُرْجَعُونَ» الْعَامَةُ عَلَى بَنَائِهِ لِلْمَفْعُولِ. وَعِيسَى^(٣) عَلَى بَنَائِهِ
لِلْفَاعِلِ، وَهِيَ حَسَنَةٌ.

[تَمَّتْ بِعُونِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْقَصْصِ]

(١) الآية ٨ مِنْ هُودٍ. وَانْظُرْ: الدَّرْ المَصُونُ ٦/٢٩١.

(٢) وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَّانَ الشَّوَّرِيِّ قَالَ: «إِلَّا وَجْهَهُ: مَا عَمِلَ لِذَاتِهِ وَمَنْ طَاعَهُ وَتَوَجَّهَ بِهِ نَحْوَهُ». وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

رَبُّ الْعَبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

انْظُرْ: الْبَحْرُ ٧/١٣٧.

(٣) الْبَحْرُ ٧/١٣٧.

فهرس

الصفحة	الأية
٥	سورة طه
١٢٩	سورة الأنبياء
٢٢١	سورة الحج
٣١٣	سورة المؤمنون
٣٧٧	سورة النور
٤٥٣	سورة الفرقان
٥٠٩	سورة الشعرااء
٥٦٩	سورة النمل
٦٤٩	سورة التصوير

• • •

